بسم الله الرحمن الرحيم

« ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين »

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م

الجمع التصويرى والتجهيز

الزهراء للإعلام العربى

(*) كتاب التصريح بمضمون التوضيح .

التصريح

بمضمون التوضيح

للشيخ

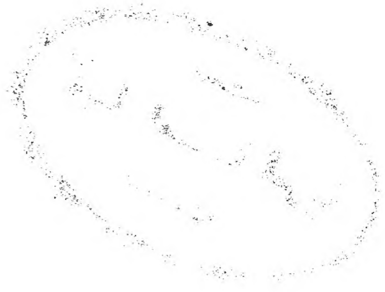
خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري

المتوفى سنة ٩٠٥ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم

الجزء الأول





بسم الله الرَّحْمَـٰن الرَّحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
وبعد ....

فإن كتاب « التصريح بمضمُونِ التوضيح » له علاقة وثيقة بثلاث شخصيّات مرموقة ، ابنِ مالك صاحب « الألفية » ، وابن هشام الأنصاريّ صاحب « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » ، والشيخ خالد الأزهرى صاحب « التصريح بمضمون التوضيح » وهو شرح لأوضح المسالك لابن هشام ، ولا غرو ؛ فإن طلاب اللغة العربية — أينما كانوا — مدينون لهؤلاء الأئمة الثلاثة الذين أَسْدَوْا إلينا معروفًا بهذه الذخائر ، والمحسنُ لا يضيعُ عمله عند الله ، فقد جعل الله لكلٍ من هؤلاء الثلاثة لسان صدق فيمن جاء بعدهم ، فمؤلفاتهم ، وأقوالهم تناقلتها العلماء فى كتبهم ، وأفاد منها طلاب العلم فى بحوثهم ورسائلهم العلمية .

وقد هيأ الله لكتب ابن مالك ، وكتب ابن هشام الذيوع والانتشار ، فما من مؤسسة تعليمية فى جميع أنحاء العالم الإسلامى التى [illegible] بدراسة اللغة العربية نحوا وصرفا ، إلا أخذت من كتب ابن مالك ألفيته [illegible] المناسب ، ومن كتب ابن هشام توضيحه .

وقد عَرَف القائمون بالتدريس فى تلك المؤسسات التعليمية أنّ مفتاح مغاليق « أوضح المسالك » وحلَّ مشكلاته ، وتوضيح قضاياه إنما يكمن فى « التصريح » للشيخ خالد الأزهريّ . ولذا فقد حَرَص الجميعُ أساتذةً وطلابًا ، على اقتناء « التصريح بمضمون التوضيح » .

وقد كنّا — ونحن طلّابا فى الجامعة الأزهرية — ندرس أوضح المسالك لابن هشام فى

المرحلة الثانوية ، وكان أساتذتنا يُشيرون علينا بالاستعانة بالتصريح والنسخة المطبوعة آنذاك وحتى اليوم هى طبعة دار إحياء الكتب العربية « عيسى البابى الحلبى وشركاه » وبهامش هذه النسخة حاشية العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمىّ .

وقد أحسسنا وأحسّ جميع من اطّلعوا على هذه النسخة المطبوعة من التصريح بكثرة التصحيفات ، والتحريفات ، والسقط بطريقة قد تغير المعنى المراد أو تجعل القارئ يقف فلا يجد سبيلا إلى فهم المقصود ، ولا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من هذا العناء . بل قد تمتلئ الصفحة الواحدة بالأخطاء .

وأضرب لذلك مثلا :

فى صفحة [٨٨] من هذا المطبوع عند الحديث عن الآية الكريمة ﴿ **إِنَّهُ مَن يَتَّقِى وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ [يوسف : ٩٠] فى قراءة « قُنبل » بإثبات الياء من « يَتَّقِى » وتسكين « يَصْبِرْ » .

ففى هذه الصفحة :

(فقيل : « من » موصولة) لا شرطية و « يتقى » مرفوع لا مجزوم (وتسكينُ « يَصْبِرْ ») مع أنه معطوف على مرفوع (إمّا لتوالى حركات الباء) الموحَّدَة ، (**والرّاى**) [الصوابُ : (والرَّاء)] من يصبر .

وفيها :

وإما على تنزيل **الرفع** من يصبِرْ فَإِنَّ ، منزلةَ بِناءٍ على « فِعُل » .

[والصواب : وإما على تنزيل « بِرُفَ » من « يَصْبِرُ فَإِنَّ » منزلة بناء على فِعُل] .

فمن الذى يستطيع أن يدرك أن تركيب « بِرُفَ » وهو الباء والراء من « يصبرُ » والفاء من « فإن » قد حُرِّف إلى كلمة « الرفع » ؟

وفيها : تنبيه : ما مرّ من حذف حرف العلة للجازم ، فهو ما إذا كان أصليًّا (فَأَمّا إذا كان حرفُ العلة) عارضا ، بأن كان (بدلًا من همزة) مفتوح ما قبلها



(كيقرأ) [الصواب : كيقرَا] مضارع قرأ ، (وَ) مكسور ما قبلها نحو (يَقرأ) مضارع يُقرِئ [الصواب : نحو (يُقْرِى) مضارع أَقْرأَ] (و) مضموم ما قبلها نحو (يَوضُؤُ) [الصواب : (يَوْضُو)] .

وفيها : فهو إبدال شاذّ **لتكون** الهمزة متحركة ، فهى متعاصية بالحركة . [الصواب : لكوْنِ] .

وفيها : ويجوز حينئذ (مع) دخول (الجازم الإثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على) **قول** (الاعتداد بالعارض) وله الإبدال هنا (وعدمه) [والصواب : (بناء على) قَوْلَىْ (الاعتداد بالعارض) وله الإبدال هنا (وعدمه)] وغير ذلك كثير ، مما يرجع إلى زيادات لا داعى لها عن طريق السهو ، أو سقط كلمات أو عبارات من النص الأصلى للكتاب .

هذا بالإضافة إلى الخطأ الذى شاع وانتشر عن طريق هذه الطبعة وهو الخطأ فى عنوان الكتاب فقد كُتب هكذا « شرح التصريح على التوضيح » بينما العنوان الذى يريده المؤلف « التصريح بمضمون التوضيح » كما جاء فى مقدمته .

ومع ذلك كلِّه فللذين قاموا بإظهار هذه الطبعة الشكرُ الجزيل من حيث إنهم أظهروا لنا هذا الكتاب القيِّم ، فأفاد الناسُ منه ، وعرفوا قدره ومن هنا كانت الحاجةُ ماسةً إلى إخراج هذا الكتاب محققا تحقيقا علميا ، بالرجوع إلى عدد من نسخه المخطوطة ـــ وهى كثيرة ـــ لتقويم النصّ ، وإبرازه لطلاب العلم على أكمل صورة .

وقد تحملتُ هذه المهمة الشاقة ، مستعينا بالله تعالى ، فجمعت لذلك أربع نسخ مخطوطة من هذا الكتاب ، وإحدى هذه النسخ بخط المؤلف الشيخ خالد الأزهرى .

وقدّمت بين يدى التحقيق دراسة موجزة تناولَتْ ابنَ مالك وأرجوزَته الألفية ، وابنَ هشام وكتابَه التوضيح ، والشيخ خالد الأزهرىّ وكتابَه التصريح .

وختمت ذلك بوصف النسخ التى اعتمدتُ عليها فى التحقيق .

وبعون الله تعالى وتوفيقه سيظهر « التصريح بمضمون التوضيح » فى عدّة أجزاء

يشتمل الجزء الأخير منها على الفهارس التفصيلية العامّة .

أما **خطة التحقيق** فقد سرتُ فيها على النحو التالى :

ـ مقابلة النسخ المختلفة ، والتنبيه فى الحاشية على اختلاف النصوص فيما بينها .

ـ وضع نصّ « التوضيح » لابن هشام بين قوسين هكذا (   ) مضبوطا بالشكل التام ومميَّزا فى الطباعة بحروف أكثر وضوحا .

ـ وضع الآيات القرآنية بين قوسين هكذا ﴿   ﴾ مضبوطة بالشكل التام ، ومنسوبة إلى سُوَرِها ، وأرقام آياتها .

ـ ضبط الأحاديث النبوية بالشكل مع التنصيص عليها هكذا «   » وبيان مواقعها فى كتب السنة الصحيحة .

ـ ضبط الشواهد الشعرية ، ونسبتها إلى قائليها ، وبيان البحور الشعرية لها ، وذكر أهم المراجع التى استشهدت بكل بيت ، مع الاكتفاء بما ذكره الشيخ خالد عن معنى البيت ، وموضع الشاهد ، وتفسير المفردات إلا فى حالة تركه لذلك .

ـ وضعُ أرقام على يمين الشواهد الشعرية لابن هشام فى « التوضيح » ووضعُ أرقام على يسار الشواهد الشعرية للشيخ خالد فى « التصريح » للتفريق بينهما .

ـ تحقيق القراءات القرآنية بالرجوع إلى أمهات كتب القراءات .

ـ تحقيق النصوص التى صدرت عن النحاة وأوردها المؤلف ، وذلك بالرجوع إلى مصادرها ، وكذلك تحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها . بالرجوع إلى مؤلفاتهم ، أو المؤلفات التى نقلت عنهم .

ـ تصحيح الوهم أو الخطأ فى نسبة الآراء إلى أصحابها ، وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم .

ـ كتابة الكلمات بالرسم الإملائى المتعارف عليه ، وكتابة الآيات القرآنية بخط المصحف برواية « حفص » عن « عاصم » .

ـ التعريف بالأعلام ، وبالقبائل العربية .

ـ كتابة أرقام صفحات المخطوطة التى اتخذتُها أصلا على جوانب الصفحات مشيرا إلى الصفحة التى على اليمين بالحرف « أ » والتى على اليسار بالحرف « ب » وبالخط المائل هكذا / عند أول كلمة فى كلّ صفحة فبعد صفحة العنوان يصير الترقيم هكذا [٢ / أ] ، [٢ / ب] ، [٣ / أ] ، [٣ / ب] وهكذا إلى نهاية الكتاب وهو ينتهى بصفحة [٤٦٠ / ب] .

ـ وضع زيادات بعض النسخ أو التنبيه على القدر الساقط من بعضها الآخر بين حاصرتين هكذا [ ] ثم التنبيه على ذلك فى الحاشية .

ولا يسعنى إلا أن أقدم الشكر الجزيل لأستاذى فضيلة الدكتور يوسف أبو العلا الجرشة الأستاذ المتفرغ فى قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة . والعميد الأسبق لكلية اللغة العربية بالزقازيق على تفضله بمراجعة هذا الكتاب مراجعة أفدتُ منها كثيرا ، جزاه الله خيرًا .

وأحمد الله تعالى أن وفقنى بعونٍ منه ، على نشر هذا الأثر النفيس من آثار سلفنا الصالح .

وهو المسئول أن يمدَّنى بتوفيقه حتى يتّصل الجهدُ فى خدمة العربية وآثارها القيِّمة ، وأن يتقبل منّى هذا العمل ، ويجعلَه فى ميزان حسناتى ، إنه سميعٌ قريبٌ مجيبُ الدعوات ، وهو ولىّ المؤمنين .

د / عبد الفتاح بحيرى إبراهيم

المدينة المنورة فى ٢٨ من ذى الحجة سنة ١٤١٢ هـ

الموافق ٢٩ من يونية سنة ١٩٩٢ م

الـدِّراسـة

* ابن مالك وأرجوزته « الألفية » .
* ابن هشام وكتابه « التوضيح » .
* الشيخ خالد وكتابه « التصريح » .
* وصف النسخ المعتمدة فى التحقيق .

ابنُ مالك وأُرْجُوزَته « الألفية »

هو : محمدُ بنُ عبد الله بنِ عبد الله بنِ مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائىّ الجَيَّانى الشافعىّ ، الإمام العلامة المقرئ النحوىّ اللغوىّ الحافظ المشهود له بعلوّ القدر ، ورفعة الدرجة .

قال الذهبى[1] : « ولد سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة — يعنى من الهجرة — وسمع بدمشق من السخاوىّ ، والحسن بن الصباح وجماعة ، وأخذ العربية عن غير واحد ، وجالس بحلب ابنَ عَمْرون وغيرَه ، وتصدَّر لإقراء العربية وصرف همَّته إلى إتقان لسان العرب ؛ حتى بلغ فيه الغاية ، وحاز قصب السبق ، وأَرْبى على المتقدمين .

وكان إماما فى القراءات وعِلَلِها .

---

(١) فى كتابه : تاريخ الإسلام ، ووفيات المشاهير والأعلام المجلد الأخير ٥ ، ٦ .

وينظر فى ترجمة ابن مالك :

* طبقات الشافعية للسبكى ٥ / ٢٨ ، ٢٥٧ .
* فوات الوفيات للكتبى ٢ / ٢٢٧ .
* الوافى بالوفيات للصفدى ٣ / ٣٥٩ .
* طبقات القراء لابن الجزرى ٢ / ١٨٠ .
* شذرات الذهب لابن العماد ٥ / ٣٣٩ .
* نفح الطيب للتلمسانى ١ / ٤٢٧ .
* النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ليوسف بن تغرى بردى ٧ / ٢٤٣ .
* السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزى ١ / ٦١٣ .
* بغية الوعاة للسيوطى ١ / ١٣٠ .

أما اللغة فكان إليه المنتهَى فى الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وَحْشِيِّها .

وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يُجَارَى ، وحَبْرًا لا يُبَارَى .

وأما أشعار العرب التى يُسْتَشهدُ بها فى اللغة والنحو ، فكانت الأئمة الأعلام يتحيّرون فيه ، ويتعجبون من أين يأتى بها !

وكان نظمُ الشعر سهلًا عليه : رَجزِه وطويله ، وبسيطِه وغير ذلك هذا مع ما هو عليه من الدِّين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السَّمْت ، ورقّة القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتّؤدة .

أقام بدمشق مدّة يصنِّف ويشتغل ، وتصدر بالتُّربة العادلية[1] وبالجامع المعمور ، وتخرج به جماعة كثيرة ، وصنَّف تصانيف مشهورة ، وروى عنه ابنُه بدر الدين ، والشمس بن أبى الفتح البعلّى ، والبدر بن جماعة والعلاء بن العطّار ، وخَلْق » .

رِحْلاتُه العلميَّة :

أقام ابنُ مالك فترة فى الأندلس تَلَقَّى فيها العلمَ على عدد من الأساتذة منهم :

ــ ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكُلاعى الغرناطى [المتوفى سنة ٦٢٨ هـ] قال ابن الجزرىّ فى حديثه عن ابن مالك : « وأخذ القراءات والنحو عن ثابت بن خيار ــ فيما ذكر جماعة ــ وذلك ببلده جَيّان »[2] .

وَوُصِف ابنُ خيار بأنه كان نحويا ماهرًا ، ومقرئا معروفا بالفضل[3] .

---

(١) وهو المجمع العلمى العربى الآن .

(٢) غاية النهاية ٢ / ١٨٠ .

(٣) ينظر ترجمة ابن خيار فى البغية ١ / ٤٨٢ .

– وأبو عبد الله بن مالك المرشانيّ الذى قرأ عليه كتاب سيبويه – كما يقول الدمامينى[(١)] ثم انتقل إلى المشرق كما يفعل كثيرون من أهل المغرب ، طلبا للعلم ، واستزادة من المعرفة وكانت وجهته الشام .

قال ابن الجزريّ فى غاية النهاية ٢ / ١٨٠ : ١٨١ « ثم قَدِم دمشق ، فأخذ عن أبى الحسن علىّ بن محمد السخاوىّ [المتوفى سنة ٦٤٣ هـ] وسمع منه ومن أبى الفضل مكرم بن محمد بن أبى الصَّقر [المتوفى سنة ٦٣٥ هـ] وأبى صادق بن الصباح [المتوفى سنة ٦٣٢ هـ] .

ولما دخل حَلَب لازم حلقة ابن يعيش [المتوفى سنة ٦٤٣ هـ] ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون [المتوفى سنة ٦٤٩ هـ] ولزمه » .

وفى حلب استحكم علمه ، وظهر فضله ، وتصدَّر لإقراء العربيّة ، وعندما أراد العودة إلى دمشق مرّ بحماة ، وأقام بها مدّة ونشر فيها علما جمًّا – كما يقول الدمامينى –[(٢)] ثم استوطن دمشق ، وعكف بها على الإفادة ، وانتفع به خلائق ، وتولى بها مشيخة المدرسة العادلية .

أما اتصاله بابن الحاجب : فيقول الدمامينى[(٣)] : « ذكر الشيخ تاج الدين التبريزى .. أنَّ ابنَ مالك جلس فى حلقة تدريس ابن الحاجب – رحمه الله – وأخذ عنه واستفاد منه ، ولم أقف على ذلك لغيره ، ولا أدرى من أين أخذه والله أعلم بحقيقة الحال » .

ولم يزل ابنُ مالك بدمشق إلى أن تُوفِّىَ بها فى شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة النبوية الشريفة – رحمةُ الله تعالى عليه – ودُفن بسفح جبل قاسيون ، وهو جبل مشرفٌ على بقعة دمشق .

---

(١) فى تعليق الفرائد ١ / ٢٨ .
(٢) المصدر السابق ١ / ٢٦ .
(٣) المصدر السابق ١ / ٢٩ : ٣٠ .

مُؤَلَّفاته :

ذكرت المراجع طائفة كبيرة من الكتب لابن مالك بعضها موجود ، وبعضها لم يُعثر عليه حتى الآن .

ومؤلفات ابن مالك متنوعة :

ـ فمنها مؤلفات نحوية .

ـ ومؤلفات صرفية .

ـ ومؤلفات لغوية .

ـ ومؤلفات فى القراءات .

وكان نظم الشعر سهلا عليه مما جعله يُخلِّف فيه منظومات مختلفة فى النحو والصرف والقراءات .

فمن مؤلفاته :

ـ تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد[1] ، ويدل هذا الكتاب على سعة اطلاعه ، قال عنه أبو حيان فى مقدمة التذييل والتكميل شرح التسهيل « أبدع كتاب فى فنه أُلِّف ، وأجمع موضوع فى الأحكام النحوية صُنِّف » .

وقد اشتمل على أبواب وفصول فى فنَّي النحو والصرف .

ـ وشرِح التسهيل[2] ، وصل فيه ابن مالك إلى باب مصادر الفعل ـ كما جاء فى كشف الظنون ١ / ٢٨٤ ، وقال صاحب كشف الظنون أيضا : ويقال : « إنه كمله ، وكان كاملا عند تلميذه الشهاب الشاغورى ، فلما مات المصنف ظن أنهم

---

(١) وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات .

(٢) وهو مطبوع فى أربعة أجزاء فى مجلدين بتحقيق د / عبد الرحمن السيد وزميله .

يُجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم ، فأخذ الشرحَ معه وتوجه إلى اليمن غضبا على أهل دمشق وبقى الشرح مخروما بين أهلها ، ثم كمله ولده بدر الدين ، وصلاح الدين الصفدى » وجاء مثل هذه الرواية فى بغية الوعاة للسيوطى ١ / ١٣٤ .

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح[١] ، وكان الهدف من تصنيف هذا الكتاب هو الاستدلال على صحة أسلوب بعض الأحاديث التى تبدو فى ظاهرها مخالفة للقواعد النحوية .

ـ عمدة الحافظ ، وعُدَّة اللافظ وشرحه ، وهو متن اقتصر فيه ابن مالك على أهم أبواب النحو ، وعدم الدخول فى الخلافات ، واختار له أسلوب النثر ، ثم شرحه[٢] .

ـ لاميّة الأفعال[٣] وعدد أبيات القواعد فيها مائة وخمسة أبيات ، بالإضافة إلى أربعة أبيات قدَّم بها ، وخمسة أبيات ختم بها وهى من بحر البسيط ، التزم فيها ابنُ مالك رَوِيًّا واحدًا وأولُها :

الحمدُ لله لا أَبْغى به بَدَلَا ... حمدًا يُبَلِّغ مِن رِضْوانه الأمَلَا

وأول الخاتمة :

وقد وفيْتُ بما قدر رُمْتُ مُنْتهِيًا ... والحمدُ للهِ إذ ما رُمتهُ كَمُلا

وبين المقدمة والخاتمة جاءت أبيات القواعد مشتملة على خمسة أبواب ، وسبعة فصول تناولت أبنية الفعل المجرد ، وتصاريفه ، واتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل وهكذا إلى قوله فى آخرها : فصل فى بناء الآلة .

---

(١) مطبوع بتحقيق محمد فؤاد عبد الباق .

(٢) وهو مطبوع بتحقيق د / عبد المنعم هريدي .

(٣) مطبوعة وملحقة بكتاب تصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر وقد علَّق عليها .

ـ قال ابن الجزرىّ[1] : ونَظَم فى القراءات قصيدتين إحداهما دالية ، رأيتُه يقول فيها :

ولأبُدَّ من نظمى قَوافِى تحتَوِى ... لما قد حَوَى حِرزُ الأمانى وأَزْيَدَا

والأخرى لاميّة موجودة أولها :

بذكر إلَـهِى حامدًا ومُبَسْمِلَا ... بدأتُ ، فأَوْلَى القول يُبدأُ أَوَّلَا

وآخرها :

وزادَتْ على « حرز الأمانى » إفادةً ... وقد نقصت فى الجرم ثلثًا مكملا

ـ الكافية الشافية (نظم) ثم شرحه ابن مالك .

ويبدو أن ابن مالك قرأ ألفية ابن معط فأعجب بفكرتها ، فأراد أن يعارضها بأرجوزة أعمّ منها وأشمل وقد جاءت مشتملة على سبعة وخمسين وسبعمائة وألفى بيت عن الرجز الكامل ، وكل بيت فيها مصرع أعنى : عروضه موافقة لضربه ، ويكون كل بيت شعرا مستقلا ، وقد عبر عن مجموع الأبيات بقوله فى نهاية فصل « الآلة » .

وقد جعلتُ نظمَ هذا البابِ ... فمكمِّلا أبوابَ ذا الكتابِ

فالحمد لله على تكميلِهْ ... مُيَسِّرًا ما رِيمَ فى تحصيلِهْ

أبياته ألفان مع سبعمائة ... وزيدَ خمسون ونَيِّف أكمله

ولهذه الأرجوزة مقدمة تقع فى سبعة عشر بيتا ، وخاتمة تقع فى خمسة أبيات وباقى الأبيات لأبواب وفصول النحو والصرف .

ـ شرح الكافية الشافية ، وقد استخدم ابن مالك فى هذا الشرح أسلوبا سهلا مع توضيح الغريب ، وشرح الأمثلة والشواهد ، والتنبيه على اللغات الواردة فى بعض الكلمات ، وذكر آراء العلماء ، والنص على أسماء أصحابها ، مع الدفاع عن القراء

---

(١) فى غاية النهاية ٢ / ١٨٠ : ١٨١ .

والاستشهاد بالحديث الشريف[١] .

ــ الألفية ، أو الخلاصة .

والمقصود هذا النظم الذى يقع فى ألف بيت من بحر الرجز ، وهى ملخص الكافية طبّقت شهرتُها الآفاق ، وعليها شروح كثيرة استقرأها صاحب كشف الظنون[٢] ، ومن شروحها : شرح ابن الناظم ، وشرح المرادى ، وشرح أبى حيّان وشرح ابن هشام (أوضح المسالك) وشرح ابن عقيل ، وشرح الشاطبى ، وشرح الأشمونى . وشرح السيوطى ، وشرح ابن الجزرىّ صاحب طبقات القراء ، وشرح الفارضىّ .

أما تسميتها بالألفية ، فقد جاءت من قول الناظم فى مقدمتها :

وأستعين الله فى ألفيَّهْ ... مقاصدُ النحو بها محويَّهْ

وأما أنها ألف بيت فلأن قوله مثلا :

قال محمدٌ هو ابنُ مَالِكِ ... أحمدُ ربِّ الله خيرَ مَالِكِ

من الرجز الكامل المصرَّع ، وهو بيت من الشعر قائم بذاته وهى على هذا النحو ألف بيت ، وإذا كان هذا البيت هو البيت الأول من الألف ، فإن قوله فى آخرها :

أَحْصَى من الكافية الخُلَاصَهْ ... كما اقتضى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

هو البيتُ المتمِّمُ للألف . وبعده بيتان فقط هما :

فأحمد الله مُصَلِّيا عَلَى ... محمَّدٍ خَيْرِ نَبِىٍّ أُرْسِلَا

وآلِه الْغُرِّ الكرام البررهْ ... وصحبه المنتخَبينَ الخِيَرَهْ

وأما تسميتها بالخلاصة فقد جاءت من قول الناظم :

* أَحْصَى من الكافية الخُلَاصَهْ *

---

(١) وشرح الكافية الشافية مطبوع بتحقيق د/ عبد المنعم هريدى .

(٢) ينظر كشف الظنون ١ / ١٥١ : ١٥٥ .

يعنى : أَحْصَى هذا النظمُ ، أى : جَمعَ من منظومة الكافية الخالصَ الصافى مما يكدره(١) .

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن ابنَ مالك أَلَّف الكافية الشافية أوّلا ثم اختصر منها الألفية .

وقد أشار الدماميني إلى أَنَّ ابنَ مالك شَرَحَ الألفية ، إذْ قال فى تعليق الفرائد عند حديثه عن ابن مالك ١ / ٣١ : « قال ابن رُشيد : ونظم رجزًا فى النحو عظيمَ الفائدة تستعمله المشارقة ، ثم نثره فى كتابه المسمى بـ « الفوائد النحوية والمقاصد المحوِيّة » ثم صنف كتابه : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا . وإنه لَاسْمٌ طابق مُسَمَّاه وعَلَمٌ وافق معناه ، غير أنه فى بعض الأبواب يقصر عن مُعْتاده ، ويترك ما ارتهن فى إيراده ، فسبحان المتفرد بالكمال » .

وبقى من كتب ابن مالك الكثير نذكر منها :

ـــ المَوَصَّل فى نظم المفصَّل .

ـــ تحفة المودود فى المقصور والممدود وشرحها .

ـــ الإعلام بمثلث الكلام .

ـــ إكمال الإعلام فى تثليث الكلام .

ـــ الألفاظ المختلفة فى المعانى المؤتلفة .

ـــ شرح الجزولية .

ـــ سَبْك المنظوم وفكّ المختوم .

ـــ كتاب العروض .

(١) فقوله : « أحصى » فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود على النظم ، و « من الكافية » متعلق بأحصى ، و « الخلاصة » مفعول أحصى .

مَنْهجُ ابنِ مالكٍ فى الألْفِيَّة :

أ ـــ نَسَّق ابن مالك فى الألفية أبواب النحو والصرف تنسيقا اشتهرت به وتميزت عن تبويب كثير من المصنفات مثل المفصل للزمخشرى والكافية لابن الحاجب وقد جمع ابن مالك ـــ عند التبويب ـــ النظير إلى النظير ، وأخر أبواب الصرف فجاء الفهرس على النحو التالى :

الكلام وما يتألف منه .

المعرب والمبنى .

النكرة والمعرفة .

أنواع المعرفة : الضمير ، العلم ، اسم الإشارة ، الموصول ، المعرف بالأداة .

الابتداء .

نواسخ الابتداء : كان وأخواتها ، ما ، ولا ، ولات وإن المشبهات بليس ، أفعال المقاربة ، إنّ وأخواتها ، لا العاملة عمل إنَّ ، ظن وأخواتها ، أعلم وأرى .

الفاعل ونائبه .

اشتغال العامل عن المعمول .

تَعدِّى الفعل ولزومه .

التنازع فى العمل .

المفاعيل : المفعول المطلق ، المفعول له ، المفعول فيه ، المفعول معه .

الاستثناء .

الحال .

التمييز .

حروف الجر .

الإضافة ، المضاف إلى ياء المتكلم .

إعمال المصدر ، إعمال اسم الفاعل .

أبنية المصدر ، أبنية أسماء الفاعلين المفعولين ، الصفة المشبهة .

التعجب ، نعم وبئس ، أفعل التفضيل .

التوابع : النعت ، التوكيد ، العطف ، عطف النسق ، البدل .

النداء ، الاستغاثة ، الندبة ، الترخيم ، الاختصاص ، التحذير .

أسماء الأفعال والأصوات .

نونا التوكيد .

ما لا ينصرف .

إعراب الفعل ، عوامل الجزم .

أدوات الشرط غير الجازمة (لو ، أمَّا ، ولولا ، ولوما) .

الإخبار بالذى .

العدد .

الحكاية .

التأنيث ، المقصور والمدود ، جمع التكسير ، التصغير ، النسب ، الوقف ، الإمالة ، التصريف ، همزة الوصل ، الإبدال ، الإدغام .

ب ـ لم يمنعه ضيق مجال الشعر ، وامتيازه بالكلفة دون النثر من أنْ يذكر الأحكام مفصَّلة بل ومدْعُومة بالأمثلة والشواهد ، وآراء العلماء ، ويذكر موقفه من هذه الآراء . هذا مع بُروز شخصيته ، واعتداده بنفسه .

فمثلا فى نحو « لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله » خمسة أوجه إعرابية :

لا حولَ ولا قوةَ .. بفتحهما ، لا حولَ ولا قوةٌ .. بفتح الأول ورفعُ الثانى ، لا حولَ ولا قوةً .. بفتح الأول ونصب الثانى .

لا حولٌ ولا قوةٌ .. برفعهما ، لا حولٌ ولا قُوةَ ، برفع الأول وفتح الثانى .

عبَّر ابن مالك عن ذلك كلِّه فى أسلوب موجز واضح وذلك قوله :

ورَكِّبِ المفردَ فاتحًا كـ « لا حولَ ولا قوةَ » والثانى اجْعَلَا

وإن رفعتَ أوَّلًا لا تنصِبَا ... مرفوعًا ، او منصوبًا ، او مركَّبا

ومن أمثلة إشارته إلى خلاف العلماء وبيان موقفه هو ، قوله فى « الضمير » :

وَصِلْ أو افصِل هاء « سَلْنيه » ومَا ... أشبهَهُ ، فى « كُنْتُه » الخلفُ انْتمَا
كـذاك « خِلتَنِيـــهِ » واتِّصَالَا ... أختارُ غيرى اختارَ الانـفِصَالَا

وهو فى هذا مخالف لسيبويه وأكثر النحاة :

ومن بروز شخصيته واعتداده بنفسه قولُه فى باب عطف النسق :

وعودُ خافضٍ لَدَى عطفٍ عَلَى ... ضميرِ خَفْضٍ لازمًا قَد جُعِلَا
وليسَ عِنْدى لَازِمًا إذ قد أتَى ... فى النظِم والنَّثر الصَّحيح مُثْبَتا

وهو بذلك يقف مع حمزة فى قراءته ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ [النساء : ١] بجرِّ الميم من « والارْحَامِ » .

ومن ورود التمثيل والاستشهاد فى الألفية قوله فى باب المفعول له :

فاجرُرْهُ بالحرف ، وليس يمْتَنِعْ ... مع الشروطِ كـ « لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ »
وقَــلَّ أنْ يَصْحَبَهـــا المجَرَّدُ ... والعكسُ فى مصحوب «أَلْ» وأنشدُوا
(لاَ أَقْعُدَ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَـوالَتْ زُمَـرُ الأعْـدَاءِ)

وهذا البيت الأخير من الشواهد النحوية على نصب المفعول له إذا كان محلًّى بأل فى قوله « الجُبْنَ » وذلك قليل[1] والأكثر جرّه .

وأما قوله فى البيت الأول : « لِزُهْدٍ ما صَنَعَ » فهو مثال لجرّ المجرَّد من « أَلْ » وذلك قليلٌ ، والأكثر نصبُه .

جـ ـــ النصّ على القليل والنادر والشاذّ والضرورة ، والنصّ على الكثير والمطّرد والواجب أو اللازم ، وكلُّ هذه الأحكام منتشرة فى كل أبواب وفصول الألفية .

---

(١) وهذا البيت من الرجز لا يعلم قائله ، واستشهد به فى ابن عقيل ١ / ٥٢٢ ، والتوضيح لابن هشام ٢ / ٢٨٨ ، والعينى ٣ / ٦٧ على هامش الخزانة ، والهمع ١ / ١٩٥ ، والدرر ١ / ١٦٧ ، والأشمونى ٢ / ١٢٥ .

من ذلك قوله فى المعرب والمبنى :

أُولُـو ، وعالمُـونَ ، عِلِّيُونـا وأرضُونَ **شذَّ** ، والسِّنُونَـا
وبابُه ، ومثلَ حِينٍ قد **يَرِدْ** ذَا الْبَابُ ، **وهو عند قوم يَطَّرِدْ**
ونُونَ مجموعٍ ، وما به الْتحقْ فافتح **وقَلَّ** من بكسره نطقْ

وقوله فى النكرة والمعرفة :

وَ « لَيْتَنِى » **فَشَا** وَ « لَيْتِى » **نَدَرَا** ومَعْ « لَعَلَّ » اعكس وكُنْ مُخَيَّرَا
فى الباقيات ، **واضطرارًا** خَفَّفَا « مِنِّى ، وعَنِّى » بَعْضُ مَن قَدْ سَلَفَا

وقوله فى الموصول وصلته :

وكلُّهـا **يلـزمُ** بعـده صِلَـهْ على ضميرٍ لائـق مشتملـهْ

ويذكر القياسَ ثم يُعبر عن القلة بقوله « وقد يَجُوزُ » كقوله فى باب المبتدإ والخبر :

وأوّلٌ مبتـــدأٌ والثانِـــى فَاعِلٌ اغْنَى فى « أَسَارٍ ذَانِ »
وقِسْ ، وكاستفهام النَّفْىُ **وقد** **يجوزُ** نحو « فَائِزٌ أُولو الرَّشَدْ »

وقد يذكر حكما ثم يحترز عنه بأنه غير لازم حتى لا يظنّ ظانّ بأنه واجب ، فيقول فى باب كان وأخواتها :

ومِن مُضارعٍ لِـ « كَانَ » مُنجزِمْ تحذف « نونٌ » وهو حذفٌ ما **الْتُزِمْ**

ثم يعبر عما « شاع » وعما « شذَّ » بقوله فى باب الفاعل :

وَشَاعَ نحو « خَافَ ربَّه عُمَرْ » **وشَذَّ** نحو « زَانَ نُورُه الشَّجَرْ »

ومثل ذلك كثير .

د ـــ النَّصُّ على الشروط التى يجب اتباعُها لتحقيق الحكم النحوى .

ـــ وذلك كقوله فى مجئ الحال من المضاف إليه (باب الحال) .

ولا تُجِزْ حَالًا من المضافِ لَهْ إِلَّا إذا اقْتَضَى المضاف عَمَلَهْ

أو كانَ جُـزْءَ مالَـهَ أُضِيفَـا أوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ، فلا تَحِيفَـا

وقوله فى باب المفعول له :

يُنصبُ مفعولًا لَهُ المصدرُ إنْ أبانَ تعليلًا كَجُدْ شكرًا وَدِنْ
وَهْوَ بِمَا يعملُ فيـه متَّحـدْ وقْتًا ، وفاعلًا ، وإن شرطٌ فُقِدْ
فاجْرُرْهُ بالحرف وليس يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كـ « لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

ــ وقد يَسْتَغْنى على ذكر الشروط أو التعريفات بذكر الأمثلة .
من ذلك قوله فى أول باب الفاعل :

الفاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ أَتَى زيدٌ ، مُنِيرًا وَجْهُه ، نِعْم الفَتَى

فالأمثلة التى ذكرها مستوفية لشروط الفاعل .
فـ « زيد » فاعل لفعل متصرف وهو « أتى » .
و « وَجْهُ » فاعل لِـ « منيرًا » وهو وصف مُشْبِه للفعل لأنه صفة مشبهة .
و « الفتى » فاعل لفعل جامد وهو « نعم » .
والفعل فى الأمثلة مقدم على الفاعل .

فكأنه قال : الفاعل اسم ، أسند إليه فعل ، أو ما فى تأويل الفعل ، مقدّم فعلُهُ عليه ، وهذا الفعل أصلىّ المحل والصيغة .

ــ ذكرُ مذاهب النحاة ، واختيارُ بعضها ، لا فرق بين بصرىّ وكوفىّ .
ففى إعراب المضارع رفعا اختار رَأْى الكوفيين فى أن الرافع له « التجرد » لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون . وقال :

ارفـع مضارعًـا إذا يُجَـرَّدُ مِن ناصبٍ وجازمٍ كـَ « تَسْعَدُ »

وقوله فى باب التنازع فيما يتعلق بإعمال أىِّ العاملين :

والثَّانِ أَوْلَى عند أهل البَصْرَهْ واختارَ عكسًا غيرُهم ذَا أَسْرَهْ

يعنى : والثانى من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند البصريين لقربه ، واختار عكسَ هذا الحكم ــ وهو أنّ الأول أوْلى لسبقه ــ غيرُهم أى : غير

البصريين وهم الكوفيون وعبّر عنهم بقوله : « ذَا أَسْرَه » أى : الجماعة القوية .

واختار رأى الزجاجىّ من المغاربة فى « سوى » فجعلها مثل « غير » معنى وإعرابا فتكون فاعلا فى مثل : جاءنى سواك ، ومفعولا فى مثل : رأيتُ سواك ، وبدلا أو منصوبة على الاستثناء فى مثل « ما جاءنى أحدٌ سواك » وهو مخالف بذلك لمذهب سيبويه والجمهور الذين يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب . فقال فى الألفية :

وَلِسِوًى ، سُوًى ، سَوَاءٍ ، اجْعَلَا   عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلَا

ويعبِّر عن رأى لبنى تميم فى الاستثناء المنقطع بعد نفى أو شبهه وذلك قوله فى أول باب الاستثناء :

ما استثنت « الاَّ » مع تمام يَنتصِبْ   وبعد نَفْيٍ أو كنَفْيٍ انْتُخِبْ
إتباعُ ما اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انقطَعْ   وعن تميمٍ فيه إبدال وَقَعْ

وهذا الرأى هو جواز إتباع المستثنى فى الاستثناء المنقطع بعد النفى أو شبهه مرجوحًا ونصبه راجحًا . ويستشهدون على الوجه المرجوح بقول الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ   إلا اليعافيرُ وإلاَّ العِيسُ

وإذا سَبَقَتِ الحال صاحبَها المجرور بالحرف نحو « مررتُ جالسةً بهندٍ » فأكثر النحويين لا يجيزُون ذلك . وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل وهو « مرَّ » بالحال ثانٍ لتعلقه بالصاحب ، فحقه إذا تعدَّى لصاحب الحال بالحرف أن يتعدى إليه بذلك الحرف ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ، فجعلوا عوضا من الاشتراك فى التعدى بالحرف التزام التأخير ، وأجاز التقديم الناظمُ فى قوله فى الألفية (باب الحال) :

وسَبْقَ حَالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ   أَبَوْا ، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

وهو متابع فى ذلك لأبى علىّ وابن برهان وابن كيسان[1] .

(١) ينظر الأشمونى ٢ / ١٧٦ .

اختلافُ مواقِف الشّراح من الألفية :

أكثرُ مَنْ وَجَّهَ النقدَ الشديد إلى الألفية وصاحبها ، أبو حيان فى كتابه « منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك » وذلك قوله فى مقدمة هذه الكتاب :

وبعد : فالغرضُ من هذا الكتاب الكلامُ على الألفية التى نَظَمَها بلديّنا أبو عبد الله محمد بن مالك الجيَّانى المولد ، الدمشقىّ الوفاة — رحمه الله — فى مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبيين مقيّد أطلقه ، وواضح أغلقه ، ومخصص عمَّمه ، ومعيَّن أبْهَمَه ، ومفصّل أجمَلَه ، وموجز طوَّلَه .

المقصد الثانى : التنبيه على الخلاف الواقع فى الأحكام ، ونسبته — إن أمكن — إلى مَنْ ذَهَب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه — أى ابن مالك — يذكر حكما وقع الاتفاق عليه والإجماع ، ويردفه بآخر وُجِد فيه الاختلاف والنزاع .. وربَّما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفيا فى ذلك مقالة كوفِىٍّ ضعيفِ الأقوال ، أو بصرىّ لم يُنسج له — لشذوذه — على مِنْوال ، وبانِيًا قواعدَ على نادرٍ فى المنقول ، شاذٍّ فى القياس خارجٍ عن الأصول وأثرٍ لم يصحّ أنه لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به فى النفول .

المقصد الثالث : حلّ ما يهجس فى أنفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما يُلبس من مُقْفلاتها » .

ثم التمس له بعض العذر فقال :

« ولعلّه ما عرض فى هذه الأرجوزة ما عرض حتى قام بجوهرها العَرَض ، إلّا لضيق مجال الشعر ، وامتيازه بالكلفة دون النثر ، فربما يَضْطرّ الناظمَ القافيةُ والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقة السلسلة بمجاز التعقيد .. »[1] .

---

(١) منهج السالك « المقدمة » ص ١

وفى هذا الكلام مبالغة من أبى حيان .

نعم فى بعض الأبيات غرابةٌ فى تركيبها ، مما يؤدِّى إلى تعقيد فى معناها من ذلك قوله فى باب الابتداء :

ونحو «عندى درهم» و« لى وَطَرْ » مُلتَزمٌ فيه تقدم الخبرْ
كذا إذا عادَ عليه مضمرُ مما به عنه مبينا يُخبرُ

فالبيت الثانى كثرت فيه الضمائر فعقدت معناه ، وأعطى بذلك فرصة لأبى حيان لكى ينقد البيت لفظا ومعنى ، ويقول : إن النحاة قد عبَّروا عن هذه المسألة فى كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرك ، وذلك : أن يكون قد اتصل به ضمير يعود على شىء فى الخبر نحو « فى الدار ساكنُها » ونحو ذلك وعبَّر هذا الناظم بهذه العبارة المثبّجة ــ أى الناتئة ــ الفاسدة .

أما تثبيجها فغير خافٍ لكثرة الضمائر التى فى (عليه) وفى (به) وفى (عنه) وللحشو أيضا فلا يظهر معنى لقوله (مُبينًا) .

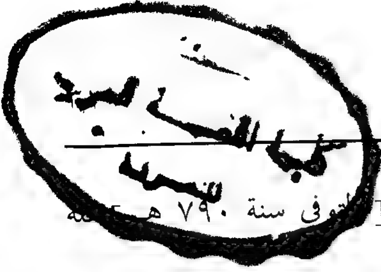
وأما فسادُها فواضح ؛ لأن الضمير فى قوله (عليه) إما أن يكون عائدا على المبتدإ الذى هو « الساكن » فى مثال ، فى الدار ساكنها ، ويستحيل أن يكون عائدا على المبتدإ الذى هو الساكن ، وإنما هو ضمير « الدار » قطعا .

وإما أن يكون عائدا على الخبر ... وليس الضمير عائدا على الخبر ؛ لأن الخبر ليس « الدار » وإنما الخبر الجار والمجرور ، والخبر فى الحقيقة إنما هو العامل فيه .. فقول النحويين : « يعود على شىء فى الخبر » لا ينبغى أن يعدل عنه لوضوحه وصحته »[1] .

وعلى هذا النحو يتتبَّع أبو حيان ابنَ مالك فى كتابه « منهج السالك » كلما وجد إلى ذلك سبيلا .

---

(١) انتهى كلام أبى حيان ملخصا من منهج السالك ص ٤٨ .



أما الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى [المتوفى سنة ٧٩٠ هـ] فله موقف آخر لنستمع إليه فى شرحه لقول ابن مالك :

* تُقَرِّبُ الأَقْصَى بلفظ مُوجَزِ *

إذ قال : « له تفسيران : أحدهما : أن يكون معنى الكلام أن هذه الأرجوزة تضم أطراف المعانى البعيدة عن التحصيل والضبط ، فيضبطها بقوانين وجيزة مختصرة ، حتى تجمعها سهلة القياد ، لا تتعاصى على ذى فهم ، ولا تشذ عن الضبط ولعمرى إنه كما قال ــ إذْ كان قد سَهّل طريق التحصيل ، ويسَّر على منتحليه خلاف ما عليه كثير من المتقدمين الذين لم يصلوا من الضبط والتنقيح إلى ما وصل إليه .

والثانى من التفسيرين : أن يكون معنى قوله (تقرِّب الأقصى) أى : تجمع أشتات المعانى الكثيرة فى اللفظ اليسير ، إشارة منه إلى الاختصار الذى نحاه ممّا بَعُد عن غيره جمعه من المعانى الكثيرة ، قرَّبَه هو باللفظ الموجز ، وإنه لكما قال ــ فإنه يأتى بالقانون الواحد بألفاظ يسيرة ، ما يأتى به الأقدمون من النحويين فى ورقة أو ورقتين ، وليس فى هذه الأرجوزة ــ فى الغالب ــ لفظةٌ لغير معنًى ولا لمجرد ضرورة وزن أو قافية ، بل كل لفظ فيها تحته معنى أو معان ، فقد أخلاها من الحشو إلا نادرًا ، حتى إنه كثيرا ما يشح بالألفاظ إذا فهم معناها كحروف العطف وغيرها ، وقد يأتى بالمثال ليستقرى منه شروط الباب أو قانونه ، حرصا على قلة الألفاظ وكثرة المعانى[1] ــ انتهى ــ

* * *

(١) شرح الشاطبى على الألفية ص ٢٧ : ٢٨ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق طاهر محمود مسعود .

ابْنُ هِشَامٍ . وكتابُه « التوضيح »

ابنُ هشام : هو الإمام الفاضل ، العلّامة المشهور أبو محمد عبدُ الله جمالُ الدين بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ بنِ عبد الله بنِ هشام الأنصارى المصرىّ[1] ولد فى ذى القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة من الهجرة ، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل ، وتلا على ابن السَّرّاج ، وسمع عَلَى أَبِى حيّان ديوان زُهير ابن أبى سُلْمى ، ولم يُلازمه ، ولا قرأ عليه ، وحضر دروس التاج التبريزى وقرأ على التاج الفاكهانى شرحَ الإشارة له إلا الورقة الأخيرة .

وتفقه على مذهب الشافعىّ ، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخِرَقىّ فى دون أربعة أشهر ؛ وذلك قبل وفاته بخمس سنين .

وأتقن العربية ففاق الأقران ، بل الشيوخ ، وحدّث عن ابن جماعة بالشاطبية وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدَّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغرِيبة ، والمباحث الدَّقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف فى الكلام ، والملكة التى كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يُريد مُسْهِبًا ومُوجِزًا ، مع التواضع والبِرِّ والشفقة ، ودماثة الخُلُق ، ورِقَّة القلب .

---

(١) ينظر ترجمته فى :
* الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة للسعقلانى ٢ / ٤١٥ : ٤١٦ .
* بغية الوعاة للسيوطى ٢ / ٦٨ : ٦٩ .
* حسن المحاضرة للسيوطى ١ / ٥٣٦ .
* شذرات الذهب لابن العماد ٦ / ١٩١ .
* البدر الطالع للشوكانى ١ / ٤٠٠ : ٤٠٢ .

قال صاحب الدرر : قال لنا ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام ، أَنْحى من سيبويه[(١)] .

وقال ابن خلدون فى مقدمته عن كتاب « المغنى » لابن هشام : ووصل إلينا بالمغرب ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها .. إلى أن قال : إن ابنَ هشام على علم جمٍّ يشهد بعلوِّ قَدْره فى صناعة النحو ، وكان ينحو فى طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفَوْا أثر ابن جنّى ، واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشىء عجيب ، دالّ على قوة ملكته واطلاعه ، والله يزيد فى الخلق ما يشاء[(٢)] .

وتوفى — رحمه الله تعالى — فى ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة ، رضى الله عنه وأرضاه .

مُصَنَّفَاتُه :

أما مصنفاته فكثيرة ، وكلها نافع مفيد ، تدلّ على طول باعه فى العلم وتلوح منها أمارات التحقيق الدقيق .

وقد ذكرها فضيلة الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد فى مقدمة تحقيقه لكتاب ابن هشام « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » فى الصفحات من ٧ إلى ٩ وبلغت — عنده — تسعة وعشرين مؤلفا ، أولها : « الإعراب عن قواعد الإعراب » الذى شرحه الشيخ خالد الأزهرىّ — وآخرها : كتاب : « موقد الأذهان وموقظ الوَسْنان » و « أوضح المسالك » وهو الثالث حسب ترتيبها أبجديًّا .

---

(١) الدرر الكامنة ٢ / ٢٠٨ ، ٢١٠ .

(٢) مقدمة ابن خلدون : الفصل الثالث ، علوم اللسان (علم النحو) .

مَنْهجُ ابْنِ هشام فى كتابه « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » :

ــ تَوَخَّى ابنُ هشام فى التوضيح شرح الألفية بأسلوبه هو دون أن يتعرض لذكر الأبيات[١] وقد يذكر بيتا أو جزء بيت ــ فى النادر ــ إذا كانت هناك مناسبة تستدعى ذلك .

من ذلك فى باب الحال ، عند حديثه عن الحال الجامدة المؤولة بالمشتق جاء قوله : « وأكثر هذه الأنواع وقوعا مسألة التسعير ، والمسائل الثلاث الأُوَل ، وإلى ذلك يشير قوله ــ يعنى ابنَ مالك فى ألفيته ــ :

ويكثُرُ الجُمُودُ فى سِعْرٍ وَفِى   مُبْـدِى تَـأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّـفِ

ويفهم منه أنها تقع جامدة فى مواضع أُخر بقلَّة ؛ وأنها لا تُؤول بالمشتق كما لا تُؤول الواقعة فى التسعير ، وقد بيّنتُها كلَّها »[٢] .

وقد لَخَّص ابنُ هشام طريقته التى اتبعها فى شرحه بقوله :

أما بعد ... فإن كتاب الخلاصة الألفية ، فى علم العربية نظم الإمام العلّامة جمال الدين أبى عبد الله محمد بن مالك الطائى ــ رحمه الله ــ كتابٌ صَغُر حجمًا ، وغَزُر علما ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألغاز .

وقد أسعفتُ طالبيه ، بمختصر يُدانيه ، وتوضيح يسايره ويباريه ، أحلّ به ألفاظه وأُوَضِّح معانِيَه ، وأُحَلِّل به تراكيبه ، وأُنَقِّحُ مبانِيَه ، وأعذب به موارِدَه ، وأعقِل به

---

(١) وهى طريقة انفرد بها ابن هشام . ولذا فإن صاحب التصريح التزم بذكر الألفية بعد كل مسألة . أما الطرق المشهورة لشرح الألفية فمنها إيراد البيت ثم شرحه كما فعل أبو حيان فى منهج السالك ، أو دمج الأبيات مع الشرح كما فعل الأشمونى ولذلك قال فى مقدمته : « فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك ، مهذب المقاصد ، واضح المسالك ، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد » .

(٢) سيأتى ذلك إن شاء الله ــ تعالى ــ فى باب الحال .

شوارِدَه ، ولا أُخْلِى منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وربما أشير فيه إلى خلاف ، أو نقد ، أو تعليل ، ولم آل جُهْدًا فى توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته فى تفصيله وترتيبه » .

أما تحليل التراكيب ، وتوضيح المعانى ، وتنقيح المبانى ، وذكر الشواهد والأمثلة فى كل مسألة . فواضح جَلىّ فى كل أبواب « التوضيح » وفصوله .

وأما الإشارة إلى الخلاف أو النقد أو التعليل فيحسنُ إيضاحها بالأمثلة .

فمن مواطن ذكر الخلاف :

— قوله فى باب النكرة والمعرفة ، مبحث الضمير (وصل الضمير وفصله) : « وإن كان فعلا ناسخا نحو » « خِلْتنِيه » فالأرجح عند الجمهور الفصل كقوله :

* أَخِى حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وقد مُلِئَتْ *

وعند الناظم ، والرّمّانى ، وابن الطراوة الوصل ، كقوله :

* بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ(١) *

— قوله فى باب المبتدأ والخبر عندما يرفع الوصف فاعلا أغنى عن الخبر : « ولابدّ للوصف المذكور من تقدم نَفْيٍ أو استفهامٍ نحو :

* خَلِيلَىَّ ما وافٍ بِعهْدِىَ أنتُمَا *

ونحو :

* أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنًا *

خلافا للأخفش والكوفيين ، ولا حجة لهم فى نحو :

* خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا *

خلافا للناظم وابنِه لجواز كون الوصف خبرًا مقدّما ، وإنما صحّ الإخبار به

(١) ينظر التصريح ص : ٣٤١ : ٣٤٢ من التحقيق .

عن الجمع ؛ لأنه على « فَعِيل » فهو على حدّ ﴿ وَالْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾(١) [التحريم : ٤] .

ــ وقوله فى « كان وأخواتها » .

« وتوسط أخبارهن جائز ، خلافا لابن دُرُستُوَيه فى « ليس » ولابن مُعْطٍ فى « دَامَ »(٢) .

ــ وقوله فى آخر باب أفعال المقاربة :

« مسألة : يجوز كسر سين « عسى » خلافا لأبى عبيدة ، وليس ذلك مطلقا خلافا للفارسى ، بل يتقيد بأن تُسْنَد إلى التاء أو النون أو « نا » نحو : ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ ﴾ [البقرة : ٢٤٦] ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد : ٢٢] قرأهما نافع بالكسر ، وغيرُه بالفتح ، وهو المختار(٣) .

وغير ذلك كثير .

ومن مواطن نقده لابن مالك .

ــ عقّب على البيت الأول فى باب التمييز وهو :

اسم بمعنى « مِنْ » مبينٌ نكرَهْ ... يُنْصَبُ تمييـزًا بما قـد فَسَّرَهُ

فقال : « وحكم التمييز النصب ، والناصب لمُبيّن الاسم هو ذلك الاسم المبهم كـ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » والناصب لمبيِّن النسبة ، المسند من فعل أو شبهه كـ « طَابَ نَفْسًا » و « هو طيِّبٌ أُبُوَّةً » وعلم بذلك بطلان عموم قوله :

* يُنصب تمييزًا بما فَسَّره(٤) * »

---

(١) التصريح ص : ٥١٣ من التحقيق .

(٢) المصدر السابق ص : ٦٠٢ .

(٣) المصدر السابق ص : ٧٠٦ .

(٤) سيأتى إن شاء الله ــ تعالى ــ فى باب « التمييز » .

فهو يعترض على عبارته بأنها عامَّة ، وأنَّ عمومها غيرُ صحيح ؛ لأنه يقتضى أن ناصبَ تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هى المفسرة به .

ـــ وفى باب الإضافة عقّب على قول ابن مالك :

قَبْلُ كغيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أوَّلُ ودُونُ ، وَالجهاتُ أيضًا ، وعَلُ
وأَعْرَبُوا نَصْبًا إذَا مَا نُكِّـرَا قَبْلًا ومَا مِن بَعْدِه قَدْ ذُكِرَا

فبعد أن بسط ابنُ هشام القول فى كل من : « حسبُ » و « عَلُ » قال :
واقتضى كلام ابن مالك أنها (أى : حسبُ) تعربُ نصبًا : إذا نكِّرت كقبل وبعد ... ومقتضى قوله :

وأعربُوا نصبًا إذَا ما نُكِّـرَا قبلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَد ذُكِرَا

أنه يجوز انتصابها (يعنى : عَلُ) على الظرفية أو غيرها ، وما أظنّ شيئا من الأمرين مَوْجُودًا »[١] .

ويعنى بالأمرين : انتصاب « حسبُ » إذا نكرت ، وانتصاب « عَلُ » على الظرفية أو غيرها .

ـــ وفى باب الوقف ، عقَّب على البيت :

ولَيْسَ حَتْمًا فى سِوَى مَا كَـ « عِ » أَوْ كَـ «يَع» مَجْزومًا ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

فقال ابن هشام : « من خصائص الوقف اجتلاب « هاء السكت » ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعل المعتل بحذف آخره نحو : لم يَغْزُه ، اغْزُه ، والهاء فى ذلك كله

(١) سيأتى إن شاء الله ـــ تعالى ـــ فى باب « الإضافة » .

جائزة لا واجبة ، إلا فى مسألة واحدة ، وهى أن يكون الفعل قد بقى على حرف واحد كالأمر من « وَعَى يَعِى » فإنك تقول : عِهْ .

قال الناظم : وكذا إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو « يَعِهْ » (كما فى نصّ بيت الألفية السابق) ثم قال ابن هشام : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ﴿ **ولَمْ أَكُ** ﴾ [مريم : ٢٠] ﴿ **وَمَن تَقِ** ﴾ [غافر : ٩] بترك الهاء »(١) .

وأقول : ما انتقده ابنُ هشام هنا وقع فيه فى « باب كان » عند حديثه عن حذف نون « كان »(٢) .

ومن مواطن التعليل للأحكام ــ وهى كثيرة .

قوله فى باب المعرب والمبنى ، عند ذكره أنواع شبه الاسم للحرف مما يترتب عليه بناء الاسم :

« وإنما أعرب « اللذانِ ، واللَّتانِ ، وأىّ الموصولة » فى نحو : « اضربْ أيَّهم أَسَاءَ » لضعف الشبه بما عارضه من المجئ على صورة التثنية ، ومن لزوم الإضافة »(٣) .

أما قول ابن هشام « لضعف الشبه بما عارضه من المجئ على صورة التثنية » فهو راجع إلى ما ذكره من إعراب « اللذين واللتين » ــ وأما قوله : « ومن لزوم الإضافة » فهو راجع إلى « أىّ » يعنى أن ملازمة « أىّ » للإضافة ، والإضافة من خصائص الأسماء أضعف شبهها بالحرف وهذا الشبه هو افتقار « أىّ » افتقارًا متأصِّلا إلى الجملة ، فلما ضَعُف هذا الشبه بالإضافة أُعْرِبت .

وغير ذلك كثير .

---

(١) ينظر أوضح المسالك ت يحيى الدين ٤ / ٣٤٨ .
(٢) ينظر التصريح ص : ٦٣٩ ، والتعليق رقم [٤] على هذه الصفحة [الجزء الأول] .
(٣) التصريح ص : ١٩٣ : ١٩٤ من الجزء الأول .

وأما مخالفة ابن هشام فى توضيحه لابن مالك فى ألفيته فى تفصيل الأحكام ، وترتيب الحديث عن الأبيات ، فواضح من قوله فى المقدمة : « وربما خالفته فى تفصيله وترتيبه » .

وقد فعل ذلك فى التفصيل حيث جعل ابن مالك الاسم والفعل والحرف أقسامًا للكلم فى قوله :

* واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكَلِمْ *

وجعلها ابن هشام أقسامًا للكلمة حيث قال :

« والكلم : اسمُ جنسٍ جمعيٌّ ، واحده كلمةٌ ، وهى : الاسم ، والفعل ، والحرف »[1] .

وفعَل ذلك فى الترتيب حيث تكلَّم فى باب النائب عن الفاعل عن النائب أوَّلا وأخَّر الكلام على كيفية بناء الفعل للمجهول ، على عكس ما جاء فى الألفية . ولذلك مواضع عديدة .

— وإذا كان النحاة المتقدمون من عهد المدرسة البغدادية — كأبى علىّ الفارسى ، وابن جنّى — يفاضلون فى كتبهم بين المذهبين الكبيرين البصرىّ والكوفىّ ، فإن المتأخرين من النحاة من أمثال ابن هشام يفاضلون بين أربعة مذاهب : البصرىّ ، والكوفىّ ، والبغدادىّ ، والأندلُسىّ .

وإذا كان اتجاه ابنِ هشام نحو المذهب البصرىّ يظهر بوضوح فى توضيحه ، فإن ذلك لا يمنعه من ترجيح مذهب آخر عليه فى كثير من المواضع .

فهو يقول فى باب إعراب الفعل :

« رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم ، وفاقًا للفراء ، لا حلوله محلّ الاسم خلافًا للبصريين »[2] .

---

(١) المصدر السابق ص : ١٢٣ : ١٢٤ الجزء الأول .

(٢) أوضح المسالك ٤ / ١٤١ .

وفى موقف آخر يتمسك بمذهب البصريين ويعتد به على أنه مذهبُه وذلك عند حديثه عن (ذَا) متى تكون موصولة ؟

فاشترط لموصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : ألا تكون للإشارة نحو « من ذا الذاهب ؟ » و « مَاذَا التوانى ؟ » .

والثانى : ألا تكون ملغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع « ما » فى نحو « ماذا صنعت ؟ » .

والثالث : أن يتقدمها استفهام بـ « ما » باتفاق ، أو بـ « مَنْ » على الأصح .

والكوفىّ لا يشترط « ما » ولا « من » واحتجَّ بقوله :

أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْملينَ طليقُ »

أى : والذى تحملينه طليق ، وعندنا أنّ « هذا طليق » جملة اسمية و« تحملين » حال ، أى : وهذا طليق محمولًا[١] .

ووافق ابنَ جنى فى أن الجملة قد تُبدل من المفرد كقول الشاعر :

إلى اللهِ أشكوُ بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيـانِ

على تقدير أن جملة الاستفهام « كيف يلتقيان » بدل من كلمتى : « حاجة وأخرى » لأنّ الجملة راجعةٌ بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال : أشكو إلى الله حاجة بالمدينة ، وحاجة بالشام تعذر التقائهما ، هكذا قال أبو الفتح ابن جنى وتبعه من جاء بعده[٢] .

وأكثَرَ ابنُ هشام من ذكر ابنِ عصفور فى كتابه التوضيح وهو من النحويين الأندلسيين فقد يكون موافقا له على رأيه ، وقد يكون مخالفا له .

ففى باب المفعول المطلق عند الحديث عن قيام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكر فعله معه وذلك فى أساليب واقعة فى الطلب ، عبر عنها ابن مالك بقوله :

---

(١) التصريح ص : ٤٤٨ وما بعدها من الجزء الأول المحقق .

(٢) سيأتى إن شاء الله ـــ تعالى ـــ فى باب « البدل » .

والحذفُ حَتْمٌ مع آتٍ بَدَلَا مِن فِعْلِهِ كنَدْلًا الَّذْ كَنْـدُلَا

قال ابنُ هشام : كذا أطلقَ ابن مالك ، وخصَّ ابنُ عصفور الوجُوبَ بالتكرار كقوله :

* فصَبْرًا فى مَجَالِ الموتِ صَبْرًا[١] *

وفى باب الموصول ، عند حديثه عن « أى » الموصولة .

قال : « وأما « أى » فخالف فى موصوليتها ثعلب ويردّه قوله :

* فَسَلِّم على أَيُّهم أفضَلُ *

ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم نحو ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم : ٦٩] خلافا للبصريين »[٢] .

وهكذا نجد منهج ابنَ هشام هو منهج مدرسة الانتخاب واختيار الآراء ، فهو يوازن بين الآراء جميعا ، مختارا لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه ، مظهرًا قدرة فائقة فى التوجيه والتعليل والترجيح ، وينفذ فى توجيهاته الإعرابية إلى آراء لم يُسبق إليها .

شَرْحُ التَّوضِيح ، أو التَّعليقُ عَلَيْه :

ــ شرحه الشيخ خالد الأزهرى فى كتابه « التصريح بمضمون التوضيح » وسيأتى على هذا الشرح مزيد من الكلام . حيث إنه موضوع هذا الكتاب .

ــ وللعلامة عبد القادر بن أبى القاسم الأنصارىّ الخزرجى المكّى [المتوفى سنة ٨٨٠ هـ] حاشية على أوضح المسالك سماها :

« رفعُ الستور والأرائك عن مخبّآت أوضح المسالك » .

---

(١) سيأتى إن شاء الله ــ تعالى ــ فى باب « المفعول المطلق » .

(٢) ينظر ص ٤٣٦ من هذا الجزء المحقق .

وعندى نسخة مخطوطة من هذا الكتاب ، ويقع فى مائة وخمسين ورقة وهى عبارة عن تعليقات تتناول مواضع يختارها صاحب الكتاب لأهميتها فى رأيه ، أو لقصور فيها ، أو لأنها من المواضع المشكلة .

بدأ بشرح مقدمة ابن هشام التى أوردها فى أوضحه .

ثم تناول ما يريد التعليق عليه فكان يأتى بنص ابن هشام مبدوءا بكلمة « قوله » ثم يأتى بالتعليق مبدوءًا بكلمة « أقول » والتزم هذه الطريقة إلى آخر الكتاب .

وقد أفاد منه الشيخ خالد الأزهرىّ ، وكان هذا الكتاب من مصادر شرحه وقد أشرت إلى ذلك فى مواضعه .

وهذه فقرة من حاشيته :

وذلك قوله فى ورقة ١٢ [فى مبحث نون الوقاية] .

« قوله : « وَجَبَت قبلها نونُ الوقاية » .

أقول : المشهور أنها إنما سُمِّيت نونَ الوقاية ؛ لأنَّ ياء المتكلم يُكسر ما قبلها ، فلو لم تلحق النون الفعل لدخله الكسر الذى هو نظير الخفض ، فكما أنّ الخفض لا يدخل الفعل ، فكذلك نظيره ، فلحقت النون لتقى ـــ الفعل من الكسر ـــ ولم يرتضِ الناظم هذا التعليل . قال[1] : ؛ لأنّ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقًا هُوَ أثبتُ من لحاق الكسر قبل ياء المتكلم ؛ لأنّ ياء المتكلم فضلة ، فهى فى تقدير الانفصال ، بخلاف ياء المخاطبة فإنها عمدة ؛ ولأنّ ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها ، ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ﴿ رَبِّى أَكْرَمَنْ ﴾ [الفجر : ١٥] وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك . وإنما سميت نون وقاية ؛ لأنها وَقَتْ محذورين فى فعل الأمر لو اتَّصل بالياء دونها .

أحدهما : التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة .

(١) أى : فى شرحه للتسهيل ١ /١٣٥ مبحث نون الوقاية .

والثانى : التباس أمر المذكر بأمر المؤنث .

فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر ، صحبتها مع أخويه ، ومع اسم الفعل وجوبا ليدل لحاقها على نصب الياء ، ولحقت « إنَّ » وأخواتها جوازًا لشبهها بالأفعال » .

وقال فى « باب الإشارة » ورقة ١٤ .

قوله : « فللمفرد المذكر (ذَا) » .

أقول : ويقال (ذَاءِ) بهمزة مكسورة بعد الألف و (ذَائِهِ) بهاء مكسورة بعد الهمزة ــ وألف (ذَا) أصلية عند البصريين ، وهو ثلاثى الوضع ؛ لقولهم فى التصغير (ذَيَّا) وهل المحذوف عينه أو لامه ؟ قولان أظهرهما الثانى وهل وزنه (فَعْل) بالإسكان ؟ أو (فَعَل) بالتحريك ؟ قولان ، أصحهما الثانى ــ وعند الكوفيين أنّ ألفه زائدةٌ ، ووافقهم السهيلىّ ، بدليل سقوطها من التثنية ، وأجيب بأنها حذفت لالتقاء الساكنين ، أو بأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقة .

وقد يُشَار به إلى الاثنين كقوله تعالى ﴿ **عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ** ﴾ [البقرة : ٦٨] أى : بين الفارض والبكر ــ وقد يُشَار به إلى الجمع كقول لَبِيد :

ولقد سَئِمْتُ من الحياة وطُولِها وسُؤالِ هذا الناسِ كيفَ لبيدُ ؟

انتهى كلام المكى .

وهذا الأسلوب إن دلّ ، فإنما يدلّ على براعة العلامة المكّى فى العربية ، وقدرته على التفسير والتحليل ، وله مواقف أعجب من ذلك مع الشواهد بأنواعها ، ومع القضايا النحوية والصرفية بوجع عام .

ــ ولحفيد ابن هشام حَاشِية على أوضح المسالك .

وعندى نسخة مخطوطة منها تقع فى مائة وتسع عشرة ورقة .

والحفيد : هو العلامة شهابُ الدين أحمدُ بنُ عبدِ الرحمن بنِ عبد الله بنِ

هشام[١] فوالده عبد الرحمن بن العلامة جمال الدين عبد الله بن هشام .

توفى الحفيد سنة ٨٨٥ هـ .

وهو يختار المواضع التى يرى أنها تحتاج إلى تعليق أو تفنيد ويسير على نحو ما فعل العلامة المكّى إلا أنه لا يذكرُ كلمة « أقول » فى بدء كلامه بل يقول : قوله : كذا ثم يعلق مباشرة .

من ذلك ما جاء فى ورقة ٢١ من هذا المخطوط [باب الأفعال التى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر] جواز تقدم الخبر عليها .

« قوله : « بدليل ﴿ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ ﴾ [سبإ : ٤] الآية » .

وجه الاستدلال : أنّ المتقدم معمول الخبر ، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم عامله ، لا يقال : لا يلزم من تقدم المعمول تقدم العامل ، بدليل صحة قولك « زيدًا لَنْ أَضْرِب » مع امتناع تقدم « أَضْرِبَ » على « لَنْ » ؛ لأنا نقول : إنما امتنع تقدم « أضرِبَ » حيثُ تقدم « زيدًا » الذى هو معمول ؛ لأنّ كون « أَضْربَ » معمولا لعامل ضعيف وهو « لن » ولا كذلك « زيدًا » لأنه معمول عامل قوىّ » .

ومن ذلك ما جاء فى ورقة ٢٣ فى الباب السابق نفسه (حذف نون مضارع « كان ») .

قوله : « ومنها أن لام مضارعها » .

إنما اشْتُرِط كونُها بلفظ المضارع ؛ لأنها إذا كانت بلفظ الماضى ، تكون النون لازمة الحركة ، والحرف المحرَّك لا يحذف لقوته بالحركة .

قوله : « بشرط كونه مجزوما ... » إنما اشْتُرِط كونُه مجزوما ؛ لأن الجزم يكون بحذف حرف العلة ، أو بحذف الحركة ، والحذف يؤنس بالحذف . واشترط أن

---

(١) ينظر ترجمته فى البغية ١ / ٣٢٢ ترجمة رقم ٦١١ .

يكون الجزم بالسكون ؛ لأنه لو كان بحذف النون كما فى ﴿ وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ ﴾ [يوسف : ٩] لم يجز حذف النون ؛ لأنها إنما تحذف لأجل كونها آخرا .. فلما اتصل الفاعل بالفعل لم تصر النون آخرًا ؛ لأن مرفوع الفعل منزل منزلة آخره .

قوله : « غير متصل بضمير نصب .. » إنما لم يجز الحذف إذا اتّصل بضمير نصب ؛ لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها » .

انتهى كلام الحفيد .

وهو كلام مفيد غاية الإفادة يدل على تفوق صاحبه فى العربية .

وقد أفاد الشيخ خالد فى تصريحه من هذه الحاشية وعبَّر عن الحفيد بقوله : وقال قريب المصنف[1] :

* * *

(١) ينظر التصريح ص : ٤٧٣ ، ٦٩٦ من الجزء الأول المحقق .

الشَّيخ خالِدٌ ، وكتابُه « التَّصريح »

هو خالدٌ زينُ الدين بنُ عبدِ الله بن أبى بكر بنِ محمد بنِ أحمدَ الأزهرى(١) الشافعىّ النحوىّ يُعرف بالوقَّاد(٢) .

ولد سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة ــ على وجه التقريب ــ بجِرْجَا (من صعيد مصر) ، وتحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة ، ثم حفظ القرآن الكريم ، وأُدخل الأزهر ، وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم :

محمد بن عبد المنعم الجَوْجَرىّ [المتوفى سنة ٨٨٩ هـ] .

وأحمد بن محمد الشُّمُنِّى [المتوفى سنة ٨٧٢ هـ] .

وعبد الرحيم بن إبراهيم الإِبْنَاسِىّ [المتوفى سنة ٨٩١ هـ] .

وعلىّ بن عبد الله السَّنْهُورِىّ [المتوفى سنة ٨٨٩ هـ] .

ويعيش المغربىّ [المتوفى سنة ٨٦٤ هـ] .

ويحيى بن محمد المَنَاوىّ [المتوفى سنة ٨٧١ هـ] .

---

(١) ينظر ترجمته فى :

* الضوء اللامع للسخاوى ٣ / ١٧١ .
* بدائع الزهور لابن إياس ٢ / ٣٦١ .
* شذرات الذهب لابن العماد ٨ / ٢٦ .
* روضات الجنان للموسوى ص ٣٦٨ .
* هدية العارفين للبغدادى ١ / ٣٤٣ .
* الكواكب السائرة ١ / ١٨٨ .
* والخطط الجديدة لعلى مبارك ١٠ / ٥٣ .

(٢) لأنه كان يخدم فى الأزهر ويوقد المصابيح ويهتم بشأنها .

ومحمد بن عبد الرّحمن السَّخَاوِىّ [المتوفى سنة ٨٨٩ هـ] .

وتتلمذ عليه عددٌ من العلماء منهم :

أحمد بن محمد القسطلانى [المتوفى سنة ٩٢٣ هـ] صاحب إرشاد السَّارى بشرح صحيح البخارىّ .

ومحمد بن هلال النحوىّ [المتوفى سنة ٩٣٣ هـ] .

قال عنه السخاوى : « برع فى العربية وأقرأ الطلبة وشرح الأجرومية ، وكتب على التوضيح لابن هشام ، وهو إنسان خيِّر »[1] .

وتوفى ـــ يرحمه الله ـــ بعد تأديته فريضة الحج فى التاسع عشر من المحرم سنة خمس وتسعمائة من الهجرة فى قرية من قرى محافظة القليوبية ودفن فى تربة (الدوادار يَشْبَك) .

جَزَاه الله خيرًا على ما قدَّم من مؤلفات نافعة تدلّ على تمكنُّه وإخلاصه للعلم .

ومِنْ مُصَنَّفَاتِهِ النحْوِيّة :

ـــ التصريح بمضمون التوضيح ، وهو الكتاب محلّ الدراسة والتحقيق . وسآتى عليه بمزيد من الكلام . وهو مطبوع عِدَّة طبعات غير محققة .

ـــ مقدمة الأزهرية ، وشرحها وهو مطبوع وعليه حاشية نافعة للعطّار [المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ] .

ـــ شرح الآجرّومية ، والآجرومية متن فى النحو مشهور وصاحبه هو الشيخ العلامة محمد بن داود الصنهاجىّ المغربىّ يقال له : ابن آجرّوم[2] ـــ بفتح الهمزة

(١) الضوء اللامع ٣ / ١٧١ .
(٢) ترجمته فى البغية ١ / ٢٣٨ .

ممدودة ، وضم الجيم مُخففة ، وضم الراء مشدّدة ــ قيل معناه بلغة البربر : الفقير المتصوف [توفى ابن آجروم سنة ٧٢٣ هـ] .

ــ شرح العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية . وهو مطبوع ، والعوامل المائة لعبد القاهر الجرجانى الإمام المشهور أبو بكر ، وكان إماما فى البلاغة والنحو ، صنف المقتصد فى شرح الإيضاح وإعجاز القرآن ، وأسرار البلاغة ، والعوامل المائة هذه ، وغير ذلك [توفى سنة ٤٧١ هـ][١] .

ــ تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب ، وهو مطبوع ، وموضوعه إعراب جميع أبيات الألفية ، وهو مرجع عظيم النفع .

ــ مُوَصِّل الطلابِ إلى قواعد الإعراب ، وهو مطبوع ، وهذا الكتاب شرحٌ لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، وقد طُبع الأصل ، كما طبع شرحه مرارًا ، وطبع أيضا هذا الشرح بهامش كتاب : تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب .

وللأزهرى مؤلفات أخرى فى علوم أخرى .

عَصْرُ الأَزْهرِىّ :

الفترة الزمنية منذ القرن التاسع الهجرىّ وما بعده ، تعدُّ امتدادًا لنشاط العلماء فى مصر منذ عهد « ابن عقيل » [المتوفى سنة ٧٦٨ هـ] .

ويتمثل هذا النشاط فى تكاثر الشروح والحواشى على مصنفات ابن هشام وابن مالك .

ومن أصحاب هذه الشروح :

ــ الشيخ خالد الأزهرى [المتوفى سنة ٩٠٥ هـ] فقد شرح التوضيح لابن

---

(١) ترجمته فى البغية ٢ / ١٠٦ .

هشام فى كتابه المسمى : التصريح بمضمون التوضيح . وهو محل الدراسة .

ـــ الدماميني : وهو بن أبى بكر الإسكندرىّ [المتوفى سنة ٨٣٧ هـ] وله شرح التسهيل لابن مالك ، وشرح على المغنى سماه : تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب . وفى هذا الشرح جلىّ عن غزارة مادة وعبقرية فذّة .

ـــ والكافَيْجِىّ : وهو محمد بن سليمان الرّومى [المتوفى سنة ٨٧٩ هـ] وأجلّ مؤلفاته وأنفعها : شرحه على قواعد الإعراب لابن هشام . والكافَيجِىّ هو أستاذ الأشمونى .

ـــ والسيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر [المتوفى سنة ٩١١ هـ] وهو أغزر العلماء المصريين فى عصره تأليفًا فى جميع الميادين : فى التفسير ، والحديث ، والفقه ، والتاريخ ، والتراجم ، واللغة ، والنحو ـــ وله فى النحو : الاقتراح فى أصول النحو ، وشرح شواهد المغنى ، والأشباه والنظائر ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع ، وهو كتاب يعدّ موسوعة ضخمة لآراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين ، مع ذكر الحجج والأدلة والاستشهادات وقد جمع ذلك كله من نحو مائة مصنف فى مقدمتها ارتشاف الضرب لأبى حيان .

ـــ والأشمونى : وهو أبو الحسن علىّ نور الدين بن محمد بن عيسى من أشمون بمحافظة المنوفية ، أخذ عن الكافيجىّ وغيره من نحاة عصره فى القاهرة ، وكان عالما زاهدًا متقشفا ، ومن أهم مصنفاته فى النحو شرحه على الألفية الذى سماه « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » . وقد أفاد من شروح الألفية قبله ، وهو يعرض الآراء وما يسندها من علل . وكثيرا ما يختار لنفسه رأيا يعدّه هو الصحيح . [توفى سنة ٩٢٩ هـ] .

ومن أصحاب الحواشى :

ـــ الشيخ يس بن زين الدين [المتوفى بالقاهرة سنة ١٠٦١ هـ] صاحب حاشية التصريح بمضمون التوضيح ، وحاشية على شرح الفاكهى على قطر الندا .

ــ والدّنوشرى : وهو عبد الله بن عبد الرحمن ، صنَّف كتبًا قيمة فى النحو منها حاشيته على التصريح [توفى سنة ١٠٢٥ هـ] .

ــ الصبَّان : محمد بن علىّ [المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ] له مصنفات مختلفة فى المنطق والعروض والبلاغة ، وأهم مصنفاته حاشيته على شرح الأشمونى وقد رسم الصبان فى مقدمة الحاشية الخطة التى سيتبعها فيها ، وأنها تقوم على ثلاثة عناصر : تلخيصه زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشمونى وتنبيه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام ، وتعليقه مما فتح الله به عليه فاهتدى إليه ــ كما رسم اصطلاحا خاصا فى الإشارة إلى أسماء السابقين ، ومنهم الحفنى الذى التزم التعبير عن اسمه بلفظ (البعض) .

والحاشية تحمل مادة واسعة من خلافات النحاة ، ومادة واسعة من الاعتراضات والأجوبة . وهى مفيدة ولا شك .

ــ الشيخ محمد الخُضَرِى الشافعى وحاشيته على شرح الألفية لابن عقيل ذائعة مشهورة ، وقد طبعت مرارًا [توفى سنة هـ] .

مَنْهجُه فى « التَّصْرِيح » :

بعد أن بيَّن الشيخ خالد فى مقدمة كتابه أنه سماه (التصريح بمضمون التوضيح) عقب بقوله : « ووشحته بعشرة أمورٍ مهمة ، مشتملة على فوائد جمَّة » وهذه الأمور هى بمثابة المنهج الذى سار عليه فى شرحه . ثم بينها بقوله :

أحدها : أنى مزجت شرحى بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد ، لا يميِّز بينهما . إلّا صاحبُ بَصَر أو بصيرة ، ومن فوائد ذلك حلّ تراكيبه العسيرة .

ثانيها : أننى تتبعت أصوله التى أخذ منها ، وربما شرحتُ كلامه بكلامه ، ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه .

ثالثها : أننى ذكرت ما أهمله من الشروط فى بعض المسائل المطلقة ، ومن فوائد

ذلك تقييد ما أطلقه .

رابعها : أننى كمّلتُ بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره ، وعزوته إلى قائله ، إلا قليلا لم أظفر بذكره ، وشرحتُ منه الغريب ، ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم به التقريب . وهو سوق الدليل على طبق المدَّعَى .

خامسها : أننى ضبطتُ الألفاظ الغريبة بالحرف ، وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف وحفظ مبانيها .

سادسها : أننى طبقتُ الشرح على النظم وقد كان أغفله ، ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة .

سابعها : أننى ذكرت حُجَجَ المخالفين ، وقوة الترجيح ، ومن فوائد ذلك العلم بما يُفْتى به على الصحيح .

ثامنها : أننى ذكرتُ غالب عِلَل الأحكام وأدلتها ، ومن فوائد ذلك تمكينُها فى الأذهان ، والجزم بمعرفتها .

تاسعها : أننى بينت المعتمد من المواضع التى تناقض كلامه فيها ، وما خالف فيه التسهيل ، ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل .

عاشرها : أننى بينت المواضع التى اعتمدها مع أنها من أبحاثه ، ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته .

أقول قولى هذا وأستغفر الله مما يقع لى من الخلل فى بعض المسائل المسطورة ، وأعوذ بالله من شرِّ الحاسدين الذين يريدون أن يُطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلَّا أن يُتم نُورَه ــ انتهى كلامه ــ

وقد طبق هذه الأمور العشرة ــ إلا فيما ندر ــ يتضح ذلك من عرض النماذج التالية ففى باب النكرة والمعرفة فى فصل : ياء المتكلم إن نصبها « فعل » ، أو « اسم فعل » ، أو « ليت » ، وجب قبلها نون الوقاية ، يقول الشيخ خالد :

(وأَمَّا تجويزُ الكوفىّ « مَا أَحْسَنِى ») بحذف نون الوقاية سماعا ـــ كما فى شرح الكافية ـــ (فمبنىّ على قوله : إنّ « أَحْسَنَ » ونحوه) فى الوزن من أفعال التعجب (اسْمٌ) بدليل تصغيره ، سُمِعَ « مَا أُحَيْسِنَهُ » ـــ ورُدَّ بأن التصغير فيه شاذٌّ ـــ وأما تجويزُ بعضهم « لَيْسِى » بحذف نون الوقاية من « لَيْسَ » لجموده فلا يُعَوَّل عليه .

وأما قوله : وهو رؤبة :

عَدَدْتُ قومى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ (إذ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَام لَيْسِى)

بغير نون (فضرورة) أشار لها الناظم بقوله :

.... وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ

و « العديد » كالعدد ، يقال : هم عَدِيدُ الثرى ، أى : عَدَد الثرى ، و « الطَّيْسِ » ـــ بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة تحتُ ، وفى آخره سين مهملة ـــ الرمل الكثير ، و« ليس » فعل ماض ، واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم ، وياء المتكلم المتصلة به خبره .

وما ذكره من لزوم نون الوقاية فى الفعل مطلقا هو ما أشار إليه الناظم بقوله :

وقَبْلَ يَا النَّفْسِ ما الفعل الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ[1] ....

فى النص السابق نجد أنه :

مزج كلامه بكلام ابن هشام حتى صارا كلاما واحدًا .

وكمل بيت الشاهد الذى اقتصر فيه ابن هشام على العجز الذى فيه الشاهد .

وعَزَى البيتَ إلى قائله . وشرح منه الغريب من الألفاظ .

وضبط الألفاظ الغريبة بالحرف كما فعل فى لفظ (الطَّيْس) .

وطبَّق شرح ابن هشام على نظم الألفية .

وذكر حُجَجَ المخالفين كما فعل فى مذهب الكوفيين فى « ما أحسن » وأحال

---

(١) ينظر ص :٣٥١ ، ٣٥٢ من الجزء الأول من التحقيق .

على شرح الرضى على الكافية .

وهو فى كلامه يذكر علل الأحكام وأدلتها ، ومذاهب النحاة ، والموازنة بين الآراء . لنتابع معه موضوع نون الوقاية ، فهو يقول :

(وَأَمّا نحو ﴿ تَأْمُرُونى ﴾ [الزمر : ٦٤] وَ ﴿ أَتُحَاجُونِى ﴾ [الأنعام : ٨٠] بتخفيف النون فى قراءة نافع (فالصَّحِيحُ) عند سيبويه (أنّ المحذوفَ نونُ الرفع) والمذكور نون الوقاية ، واختاره ابن مالك ؛ لأن نون الرفع عُهِد حذفها للجازم والناصب ، ولتوالى الأمثال فى نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران : ١٨٦] ولغير ذلك نحو قوله :

* أبيتُ أَسْرِى وتَبِيتِى تَدْلكِى *

ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة ، والضمة تحذفُ تخفيفا فى قراءة أبى عمرو . نحو : ﴿ يَأْمُرْكُمْ ﴾ [البقرة : ٦٧] فحذْفُ النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل .

وقيل المحذوف نون الوقاية ، وجزم به الموضّح فى شذوره ، وأسقطه من شرحه وهو مذهب الأخفش ، والمبرد ، وأبى علىّ ، وابن جنّى ، وأكثر المتأخرين ، واستدلّوا له بأوجه : أحدها : أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف ، وثانيها : أنّ نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أَوْلى ، وثالثها : أن نون الرفع لعامل ، فلو حُذِفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ، . انتهى كلامه فى التصريح ـــ

ويلاحظ ـــ هنا ـــ أنه أفاض فى بيان الخلاف وما يسنده من علل ، وأوضح ما شاب كلام ابن هشام ـــ فى هذه المسألة ـــ من تناقض فى الرأى حيث قال هنا : والصحيح أن المحذوف نون الرفع ، وفى متن الشذور جزم بأن المحذوف نون الوقاية . وعرض للقراءات القرآنية مستشهدا بها على تحقيق المذهب الذى يعرض له . بالإضافة إلى استشهاده بالشعر[1] .

---

(١) ينظر ص : ٣٥٢ ، ٣٥٣ من التحقيق [الجزء الأول] .

وإذا كان الشيخ خالد يهتم بمسائل الخلاف ، وينصّ فى مواطن متعددة على آراء المتقدمين والمتأخرين ، وعلى أصحاب المذاهب النحوية من بصريين وكوفيين وغيرهم ، فإنه يشارك برأيه ، فيقوى هذا ويضعف ذاك . وهو فى كل مرّة يؤيد كلامه بالدليل مما يدلّ دلالة واضحة على بروز شخصيته .

مَصَادِرُه الَّتى اعْتَمدَ عليْها فى شَرْحِه :

لا شك أن وجود الشيخ خالد فى بيئة علمية ، وتصدره للتدريس فى الأزهر أتاح له الاطّلاع على كتب عديدة للمتقدمين والمتأخرين من النحاة والمفسرين وغيرهم .

وهو فى كتابه التصريح بمضمون التوضيح « كثيرا ما ينص على أسماء الكتب ، كأن يقول :

قاله ابن عصفور فى « المقرب » .

قاله ابن هشام فى « المغنى » .

قاله ابن هشام فى « شرح الشذور » .

قال صاحب « الصحاح » .

قاله سيبويه فى « كتابه » .

قاله ابن مالك فى « شرح التسهيل » .

قاله المرادى فى « شرح التسهيل » .

وهذه بعض الكتب التى تعد من مصادره ، وقد ذكرتُ بجوارها بعض أرقام صفحات التحقيق الواردة بها :

ـ الأصول لابن السَّرَّاج[١] : ٢٨٣ ، ٤٤٤ .

---

(١) وقد يعرف المصدر بذكر رأى صاحب المصدر .

ــ الإفصاح لابن هشام الخضراوى : ١٩٦ ، ٤٦١ .
ــ الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب : ٥٤٣ .
ــ البديع لمحمد بن مسعود الغزنى : ٤٨٠ ، ٥٨٤ .
ــ البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع : ٥٧٢ .
ــ البغداديات لأبى على الفارسى : ٢١٩ .
ــ التذكرة لأبى على الفارسى : ٦٢٤ .
ــ التذييل والتكميل لأبى حيان : ٤٣٧ .
ــ تحفة المودود فى المقصود والممدود : ١٥٠ .
ــ تفسير الماوردى : ٤٨٩ .
ــ حواشى الصحاح لابن بَرّى : ٢٥٣ .
ــ الحواشى النافعة على التوضيح لحفيد ابن هشام : ٤٧٣ ، ٦٩٦ .
ــ الخصائص لابن جنى : ٤٧٩ .
ــ ارتشاف الضرب لأبى حيان : ١٧٤ ، ٤٤٦ ، ٥٩٠ .
ــ رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك لعبد القادر المكى : ١٠٤ .
ــ شرح الآجرومية للبجائى : ١٧٦ .
ــ شرح الألفية للشاطبى : ١٧٣ ، ١٨٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٤٤٤ .
ــ شرح الألفية لأبى حيان : ٣١٤ ، ٥٩٧ ، ٦٣١ .
ــ شرح الألفية للمرادى : ١٧٣ .
ــ شرح الألفية للمكودى : ١٢١ .
ــ شرح الألفية لابن عقيل : ٥١١ .
ــ شرح الألفية لابن الناظم : ٣٥٦ ، ٣٦١ ، ٥١٣ .
ــ شرح التسهيل لابن مالك : ١٥٠ ، ٤٢٠ ، ٤٣٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٣ ، ٤٨٣ ، ٥٦٧ ، ٦١٥ .
ــ شرح التسهيل للمرادى : ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٣٢٢ ، ٥٨٠ ، ٦١٢ ، ٦٢٥ .

ـــ المفردات للراغب الأصفهانى : ١٠٨ .

ـــ المكمَّل فى شرح المفصل لمظهر الدين : ١٣٥ .

ـــ المقرَّب لابن عصفور : ٤٤٤ .

نتائج الفكر للسهيلى : ٢٠٢ .

ـــ نكت الحاجبية لابن الناظم : ١٣٢ ، ١٥٦ .

ـــ النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان : ٦١٨ ، ٦٨٤ .

وقد لا يذكر اسم الكتاب ، ولا اسم صاحبه ، وإنما يقول : قال بعضهم ثم ينقل النص .

وقد فعل ذلك مع أستاذه الجوجرىّ ونقل عنه من كتابه شرح شذور الذهب وذلك فى موضعين من التصريح :

الموضع الأول : فى باب التنازع ، عند الحديث عن أن التنازع لا يكون فى سببىٍّ مرفوع ، ثم قال : « قال بعضهم : وفيه نظر ؛ لأن هذا يأتى فيما لو كان السببىّ منصوبا ، نحو زيدًا ضربتُ وأكرمتُ أخاه » ؛ لأن أحد العاملين يعمل فى السببىّ ، والآخر يعمل فى ضميره ، فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدإ ، فلا معنى لتقييد السببىّ بالمرفوع ، قال : ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطليوسى من أن « غريمها » إن رُفِع بِـ « مُعَنًّى » يكون ممطول ، قد جرى على غير من هوله فيلزم ظهور الضمير ، وإن رُفِع بـ « ممطول » فهو خطأ ؛ لأنه قد وصف بـ « معنًّى » والاسم الذى يعمل عمل الفعل إذا وصف لا يعمل شيئا ، فلا يجوز « مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا » انتهى .

وهذا النص موجود بحروفه فى شرح « شذور الذهب » للجوجرىّ وهو مخطوط ورقة [٨٠ / أ] .

الموضع الثانى : فى باب إعمال الصفة المشبهة حيث قال إن بعض المتأخرين قد أوصل الصُّوَرَ الحالة من الصفة المشبهة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة ومائتين

وست وخمسين صورة ، ثم أخذ يفصل ذلك .

وفى شرح شذور الذهب للجوجرىّ يوجد هذا النص كاملا فى الورقتين [٧٣ ، ٧٤ أ] .

مآخِذ عَلَى التَّصريح :

ـــ كان صاحب التصريح يُعنى بالشاهد الشعرى ، فيكمله إذا كان ناقصا وينسبه إلى قائله إن لم يكن منسوبا ، ويشرح مفرداته ، ويوضح معناه ويذكر موضع الشاهد فيه . وجهة الاستشهاد ، ويعربُ ما أشكل منه إلا أنه فى بعض المواضع يسكتُ عن ذلك كله ، سواء أكان الشاهد لابن هشام فى توضيحه ، أو أنه من شواهده هو التى يأتى بها فى الشرح .

فمن شواهده الشعرية التى أتى بها وكانت تحتاج إلى مزيد من الكلام قوله فى باب « كان وأخواتها » :

« وذهب الكوفيون إلى أن « ليس » تكون عاطفة ، لا اسم لها ولا خبر نحو :

.... إِنَّمَا يَجْزِى الْفَتَى ليس الجمَلْ

هكذا دون أن يذكر صدره ، أو يتعرض لشىء من ألفاظه بالشرح ، أو يتعرض لمعناه ، أو موضع الشاهد فيه .

ومن سكوته ـــ على غير عادته ـــ عن شواهد التوضيح ، سكوته عن قول الشاعر :

(بُلِّغتُ صُنْع امرئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ) إِذْ لَمْ تَزَلْ لاكتِسابِ الحمدِ مُبْتَدِرَا

وهو الشاهد رقم [٢٧] من شواهد ابن هشام .

وقوله :

(لَئِن كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ) وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّر

فلم يذكر إلا قائله فقط .

وهو الشاهد رقم [٢٨] من شواهد ابن هشام .

وأيضا فى غير الشواهد قد يختصر العبارة وهى فى حاجة إلى بَسْط وتوضيح ففى باب المعرب والمبنى ، الباب الخامس من أبواب نيابة علامات الإعراب الفروع عن علامات الإعراب الأصول ، وهو باب « ما لا ينصرف » وحكمه أن يُجَرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، إلا إذا أضيف أو دخلته « أَلْ » فإنه يُجرّ بالكسرة نحو قوله تعالى : ﴿ فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين : ٤] وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى الْمَسَـٰجِدِ ﴾ [البقرة : ٨٧] .

قال صاحب التصريح بعد ذلك :

« وإذا دخله » « أل » ، أو أُضيف وجُرَّ بالكسرة ، هل يعودُ منصرفا أَوْ لاَ . أقوال ، ثالثُها : إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه ، وإلا صُرِف ، وهو المختار »(١) .

فتصريحه هذا فى حاجة إلى توضيح .

توضيح العلتين الباقيتين بأن يمثل لذلك بنحو : « مررتُ بأَفْضَلِكُم » أو « بالأفضل » .

وتوضيح العلتين الذاهبتين بأن يمثل لذلك بنحو : « مررت بأَحْمَدِكم » أو « بالأحمَدِ » .

وتوضيح أنّ هذا الخلاف مبنّى على خلافهم فى تعريف الصّرف ، هل هو التنوين فقط أو التنوين والجرّ معا ؟

كما ترك الحديث عن القول الأول والثانى اعتمادًا على استنباطهما من القول الثالث .

---

(١) ص : ٢٨١ من التحقيق .

ــ قد يتابع الشيخُ خالد ابنَ هشام فى حكم من الأحكام دون تمحيص وتحقيق وقد يكون ابن هشام فى هذه الحالة قد جانبه الصواب . فيتورَّطَا معا .

من ذلك :

ــ أنه نقل عن ابن هشام فى المغنى ردًّا على ابن مالك فى موضع من المواضع وسكت ، مما يدل على أنه موافق على هذا الردّ . ولم يُحقق المسألة ، وكان الحق مع ابن مالك .

جاء ذلك فى باب الابتداء (مسوِّغات الابتداء بالنكرة) .

فمن مسوغات الابتداء بالنكرة ، أن تكون النكرة موصوفة ، سواء ذُكِر الموصوف والصفة نحو قوله تعالى ﴿ **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ** ﴾ [البقرة : ٢٣١] أو حُذِفت الصفة وذكر الموصوف نحو قولهم : « السَّمْنُ منوان بدرهم » أى : منوان منه بدرهم . وقوله تعالى : ﴿ **وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ** ﴾ [آل عمران : ١٥٤] أى : وطائفةٌ من غَيْرِكم ، بدليل قوله : ﴿ **يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِنْكُمْ** ﴾ [آل عمران : ١٥٤] .

ثم قال الشيخ خالد عقب ذلك :

« وفيه ردّ على ابن مالك حيث مثَّل بالآية للتسويغ بواو الحال ــ كما قاله فى المغنى ــ » .

وكان ابن هشام فى المغنى ٢ / ٤٧١ قد ردّ على ابن مالك معتبرا إياه قد مثل بالآية الكريمة على أنّ المسوغ فيها واو الحال ، ولا دليل فى الآية على ذلك لأن النكرة موصوفة بصفة مقدرة أى : وطائفة من غيركم ، بدليل ﴿ **يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِنْكُمْ** ﴾ .

وإذا أرجعنا إلى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٠ لا نجد ما نسب إلى ابن مالك من أنه جعل مُسوِّغ الابتداء بالنكرة فى الآية الكريمة واو الحال ، بل جعلَه الوصفَ المقدّر . وهذا كلامه :

« ومثال الابتداء بنكرةٍ موصوفةٍ بمقدر قولهم : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم » أى : منوانِ منه بدرهم . فمنوان نكرة ابتدئ بها ؛ لأنها موصوفة بوصف مقدر . ومنه

قوله تعالى ﴿ يَغْشَىٰ طَآيِفَةً مِنْكُمْ وَطَآيِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ فالواو واو الحال ، و « طائفة » مبتدأ خبره ما بعده ، وجاز الابتداء بها لأنها موصوفةٌ بمقدر ، كأنه قال : وطائفةٌ من غيركم ، وهم المنافقون » ـــ انتهى كلام ابن مالك ـــ

فيبدو أن ابن هشام قد وقع نظره فقط على قول ابن مالك : « فالواو واو الحال » .

ولو تابع الشيخ خالد المسألة فى شرح التسهيل لما وافق ابنَ هشام .

ـــ قال عن شاهد من الشواهد : رواه ابن جنِّى فى المحتسب ، مع أن الشاهد ليس فيه .

هذا الشاهد هو قول منظور بن سُحَيم الفقعسى :

فإمَّا كِرَام موسُرونَ لقيتُهُم (فحسْبِىَ من ذِى عِنْدهم مَا كفانِيا[1]

فيمن رواه بالياء) .

قال الشيخ خالد : « وهو أبو الفتح بن جنّى فى كتابه المحتسب » .

وهذا البيت ليس فى « المحتسب » وأغلب الظنّ أن الشيخ خالد أخذ العبارة من شرح الدمامينى على التسهيل دون تمحيص .

وهذا الكلام قد غرّ الشيخ محيى الدين فنقله فى تعليقه على التوضيح ١ / ١٥٣ .

* * *

(١) هذا هو الشاهد رقم [٧] مكرر فى التحقيق .

وصفُ النُّسخ الأرْبَع التى قَام عليها التحقيق

لكتاب التصريح بمضمون التوضيح نسخ كثيرة فى المكتبة الأزهرية[١] ، وفى دار الكتب المصرية ، واستطعت الحصول على أربع نسخ منها وهى كافية ــ ولا شك ــ للحصول على نص صحيح لهذا الكتاب .

النسخة الأولى وهى المشار إليها فى التحقيق بـ « خ١ » :

وهذه النسخة بخط المؤلف الشيخ خالد الأزهرى ومراجعته .

وهى محفوظة فى المكتبة الأزهرية برقم [١١٨] ١١٧٧ وقد وافق فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر على إعطائى نسخة مصورة من هذا الأصل . فشكر الله له .

وتقع فى ٢٣٥ ورقة فى مجلد بقلم معتاد ، وبها آثار رطوبة ، وأكل أرضة ، وترميم وخروم . وفى كل ورقة صفحتان متقابلتان ، فى كل صفحة ٣٢ سطرا تقريبا ، وفى كل سطر من ١٣ إلى ١٤ كلمة ، وهى خالية من الضبط بالشكل إلا فى الكلمات اللغوية فإن الشيخ كان يقصد إلى ضبطها أو ضبط أواخرها . ويغلب على كلماتها الخلوّ من النقط .

ويبدو أن الشيخ خالد لم يكتب صفحة العنوان ، ولذا فإن صفحة العنوان جاءت بخط مخالف لخطّ الشيخ وبصيغة مخالفة للعنوان الذى ارتضاه ونصّ عليه فى مقدمة الكتاب . فقد قال : « وسميته : التصريح بمضمون التوضيح » أما الذى وجد على صفحة العنوان فهو : « شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى وبخطه باستشهاده فى آخر الكتاب » هكذا فى صدر الصفحة . وفى وسطها كتبت هذه العبارة :

---

(١) تنظر فهارس المكتبة الأزهرية (فهرس علم النحو) الصفحات من ١٢٤ : ١٢٧ .

« وقف هذا الكتاب العبد الفقير ... على طلبة العلم الشريف .

وفى الصفحة الأخيرة من هذه النسخة :

« ووافق الفراغ منه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة ، قال ذلك كاتبه ومؤلفه خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن خالد الأزهرىّ ، حامدًا ، ومصلِّيا ، ومسلِّما » .

وهذه النسخة راجعها الشيخ خالد مراجعة دقيقة ، وكتب العبارات والكلمات الصحيحة على هوامش الصفحات ، كما استدرك ما بها من نقص ، وضرب بقلمه على ما رأى أنه زائد عن الحدّ .

وقد اطّلعت على هذه النسخة وقلّبت أوراقها ، ووجدت الشيخ يكتب نصّ التوضيح بالمداد الأحمر ، ونصّ التصريح بالمداد الأسود ، كما وجدت أن بعض العبارات وبعض الألفاظ قد ضاع بسبب آثار الرطوبة أو الخرم ــ وذلك فى الأوراق الأولى منها .

وبدراسة هذه النسخة ومطابقتها على النسخ الأخرى ، ومطابقة النسخ الأخرى عليها اكتشفت أن بها بعض الاضطراب فى أوراقها ، كما اكتشفت نقصا فى بعض أبوابها على الرغم من تسلسل أرقام أوراقها ، وعلى الرغم من عدم التنبيه فى فهرس النحو الخاص بالمكتبة الأزهرية على أن بها نقصا ، مما يدل على تمامها(١) .

أما الاضطراب فموجود فى الأوراق ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ فقد وضعت فى غير موضعها ، وكان موضعها الحقيقى الأوراق ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ولذا فإن هذه الأوراق الأخيرة كتبت بخط مخالف لخط الشيخ خالد على اعتبار أنها فقدت بينما هى التى أخذت أرقام : ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ والكلام بعد هذه الأرقام الثلاثة متصل مع ما قبلها .

---

(١) ينظر هذا الفهرس ص ١٢٤ .

أما النقص ، أو ضياع جزء من هذا الكتاب فيشمل الأبواب المحصورة من آخر باب البدل وهو قول ابن هشام : « والثانى نحو « من يقم إن زيد ، وإن عمرو أَقُم معه » و « ما تصنعْ إن خيرًا ، وإن شرًّا تُجزَ بِه » ومتى تسافرْ إن غدًا ، وإن بعد غدٍ أسافرْ معك » [انتهى باب البدل] .

ويستمر هذا النقص إلى أول « باب الحكاية » يعنى : عاد الكلام مرة أخرى عند قول ابن هشام : « وكذلك تقول فى (مَنْ) إذا حكيْتَ بها النكرة ... » واستمر الكلام متصلا إلى آخر الكتاب .

وهذه النسخة إذا استُثنى مَا بها نقص ، فقد أفدت منها كلَّ الإفادة ومعلوم أننى لم أستطع اعتبارها أصلا بسبب هذا النقص ، ولكنها كانت الفيصل عند اختلاف النسخ فى كثير من المواضع .

وفيما يلى مصورات لصفحات ثلاث من هذه النسخة : صفحة العنوان ، والصفحة الأولى ، والصفحة الأخيرة .

* * *

شرح التوضيح للشيخ خالد
الأزهري وخطه بإسناده
في آخر الكتاب

صفحة العنوان للنسخة (خ١) التى كتبت بخط المؤلف

الصفحة الأولى للنسخة (خ١) التى كتبت بخط المؤلف

الصفحة الأخيرة للنسخة (خ١) التى كتبت بخط المؤلف

النسخة الثانية ، وهى المشار إليها فى التحقيق بـ (خ٢) :

وهى نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة فى دار الكتب المصرية برقم ٦٤٢ نحو طلعت ، وقد أُهديت إلىّ ومعها النسخة الثالثة والرابعة الآتى وصفها عن طريق أحد طلابى فى الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بالمنوفية جامعة الأزهر جزاه الله خيرًا .

وتقع هذه النسخة فى ٤٦٠ ورقة ، فى كل ورقة صفحتان متقابلتان ، فى كل صفحة ٢١ سطرًا ، ومتوسط كلمات كل سطر ١٤ كلمة .

وهى مكتوبة بخط النسخ الجميل ، ومضبُوطة بالشكل التام فى معظم صفحات كما وضح من التصوير بأن نصّ كتاب التوضيح قد كُتب بمداد لونُه يُخالف لونَ المداد الذى كُتب به التصريح ، فقد جاء الأول بلون أقل سوادًا من الثانى ، واخترت هذه النسخة لتكون أصلا ورمزتُ لها بـ (خ٢) .

وترجع أهمية هذه النسخة إلى وضوح خطها ، وجماله ، وقلة التصحيف والتحريف فيها ، ومراجعتها على النسخة المنقولة هى منها . كما هو واضح على هوامش صفحاتها ، كما أنها نسخة كاملة .

والأرقام المكتوبة على هوامش صفحات التحقيق بدءا من [٢ / أ] إلى [٤٦٠ / ب] هى أرقام صفحاتها .

وهذه النسخة ليس لها صفحة عنوان .

وفى آخرها ما يدل على تاريخ الفراغ من نَسْخِها ، فبعد أن كُتِب :

« قال المؤلف ـــ رحمه الله ونفع بعلومه ـــ وافق الفراغ منه يوم عرفه من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة ـــ انتهى ـــ اللهم اغفر لمؤلفه ، وكاتبه ، وقارئه ، وسامعه .. » إلى آخره .

بعد ذلك قال الناسخ :

« وكان الفراغ من نسخه فى يوم الجمعة المبارك رابع عشر شهر جمادى الثانى سنة ثمانين بعد الألف من الهجرة النبوية المصطفوية » .

وعلى هامش هذه الصفحة كُتب :

« وكان فى آخر النسخة التى نقل عنه : بلغ مقابلة بحسب الطاقة والإمكان فى مجالس آخر يوم الجمعة سابع عشر صفر الخير سنة ١٠١٢ هـ » .

يشير الناسخ بذلك إلى أنه نقل عن نسخة تمت مراجعتها فى التاريخ الذى أشار إليه وفيما يلى صورة للصفحة الأولى من هذه النسخة ، وصورة للصفحة الأخيرة .

ويلاحظ على هذه النسخة ، أن صفحة [١١٠ / أ] تركها الناسخ بيضاء ، بدون كتابة ، ويبدو أن ذلك سهوٌ منه ، والكلام الذى قبلها متصل مع ما بعدها ، بدون سقطٍ .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتحميده حمداً موافياً لنعمه مكافياً لمزيده وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أشرف خلقه
وأعظم عبيده صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وجنوده . . . فيقول العبد الفقير
إلى مولاه الغني خالد بن عبد الله الأزهري عامله الله بلطفه الخفي وأجراه على عوائد بره
الحفي إن الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الإمام العلامة الرباني
جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان
في غاية حسن الوضع عند جميع الإخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في
ترتيب الأقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه
مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام
فاعترف بهذا الكلام ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت
هذه الرؤيا على بعض الإخوان فقال هذا إذن لك بالإذن فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى
نفسه مجاز كقولهم بنى الأمير مجازاً إذ ليس هو الباني بنفسه وإنما يأمر العملة من أبناء
جنسه وكنت أنت المشار إليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر
للأجر والثواب فاستخرت رب الأرباب وشمرت ساعد الاجتهاد وشرعت شرحاً يكشف خفاياه

الصفحة الأولى من النسخة (خ٢)

الصفحة الأخيرة من النسخة (خ٢)

النسخة الثالثة : وهى المشار إليها فى التحقيق بـ (خ٣) :

وهى مصورة عن نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٥١٢ نحو تيمور وعدد أوراقها ٣٠٥ ورقات بما فيها صفحة العنوان ، فى كل ورقة صفحتان متقابلتان ، وفى كل صفحة ٣٥ سطرًا ، ومتوسط كلمات كل سطر ١٢ كلمة ، ورقمت فيها جميع الصفحات ووصل الترقيم فى الصفحة الأخيرة عند الرقم ٦٠٩ وهى مكتوبة بخط النسخ المعتاد ، وخالية من الضبط بالشكل ، كما كُتِب نصّ التوضيح لابن هشام بخط مخالف فى اللون لخط التصريح الذى هو شرح الشيخ خالد مثل النسختين السابقين .

وهذه النسخة كاملة ، إلا أن التصوير فى بعض جوانب صفحاتها قاتم اللون مما سبَّب صعوبة فى قراءة بعض كلماتها .

وفى هذه النسخة ما يدل على تاريخ انتهاء النسخ واسم الناسخ فقد جاء فى آخرها :

« وكان الفراغ من نسخه يوم الخميس المبارك لتسع مضت من شهر رجب الحرام من سنة سبع وثمانين وألف بعد الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، على يد أفقر العباد ، وأحوجهم إلى مغفرة الملك الجواد ، عبد الله بن عبد الرحمن بن مصطفى ، الفارسكورى بلدًا ، الشافعى مذهبا ، الأزهرىّ وطنا ، غفر الله له ، ولوالديه ، ولإخوانه ، ولجميع المسلمين ، ولمن طالع فيه ، ودعا له بالمغفرة آمين » .

أما صفحة العنوان فهى التى انفردت نسختُها بكتابته صحيحا ، فقد كُتب عليها :

« هذا كتاب التصريح بمضمون التوضيح .. الإمام العالم العلامة وحيد دهره ، وفريد عصره ، زين الدين خالد بن عبد الله الأزهرىّ ، عامله الله بلطفه الخفىّ .. وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه .. وسلم آمين .

وتحت هذا العنوان أربعة أبيات من الشعر للشيخ عبد الله الدنوشرى يُشيد بالتوضيح لابن هشام فى بيتين ، ويُشيد بالتصريح للشيخ خالد فى بيتين آخرين وتحت هذا الشعر خاتم الخزانة التيمورية .

وفيما يلى مصورات لصفحاتٍ ثلاث من هذه النسخة : الأولى : صفحة العنوان والثانية الصفحة الأولى ، والثالثة الصفحة الأخيرة .

* * *

صفحة العنوان من النسخة (خ٣)

الصفحة الأولى من النسخة (خ٣)

[illegible] لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون [illegible]
[illegible] والفرق بينه وبين نحو رد
[illegible] حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض بزوال
[illegible] الجازم والامر محمول عليه وسوي بينهما في لغة بكر ابن وائل قال سيبويه
[illegible] الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردن ومرن وردت وهذه لغة ضعيفة
كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتا فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما
[illegible] ابن مقبل [illegible] اي
لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان
جمد فهو رمص قاله في الصحاح والل السقا اي تغيرت رائحته وضبب البلد اي
كثر ضبابه وذبب الانسان اذا نبت شعره في جبينه وصكك الفرس اي اصطكت
عرقوباه وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته وغير ذلك مما جا بالاظهار للتنبيه
لبيان الاصل كالقود بالتصحيح [illegible] وهو ابو النجم العجلي
[illegible]
[illegible] والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله جعله الله
خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه قال مولفه رحمه الله ووافق الفراغ
منه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة وتم الكتاب بعون الملك
الوهاب وكان الفراغ من نسخه يوم الخميس المبارك لتسع مضت من شهر
رجب الحرام من سنة سبع وثمانين والف بعد الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والسلام على يد افقر العباد واحوجهم الى مغفرة الملك الجواد عبد الله بن عبد
الرحمن بن مصطفى القادسكوري بلدا الشافعي مذهبا الازهري وطنا غفر الله
له ولوالديه ولاخوانه ولجميع المسلمين ولمن طالع فيه ودعا له بالمغفرة امين
ثم اعلم يا اخي وفقني الله واياك لطاعته ان القلم يجري في الكتاب كما يجري على
بني ادم وذلك لعجز الكاتب وقلة جمع حواسه ولكن ما سلم من العيب والزلل
الا النبي المكمل كما قال من ذا الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط محمد الهادي
الذي عليه جبريل هبط يا من غدا ناظرا فيما كتبت وقد [illegible] الكرام النظرا
نا شدتك الله ان عاينت لي خطا فاستر فان خير الناس من ستر
وصلى الله وسلم على سيد المرسلين محمد وعلى اله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الصفحة الأخيرة من النسخة (خ٣)

النسخة الرابعة : وهى المشار إليها فى التحقيق بـ (خ٤) :

وهى نسخة مصورة عن النسخة الأصلية المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٥١١ نحو تيمور .

وتقع هذه النسخة فى ٣٩٠ ورقة بما فيها ورقة العنوان ، فى كل ورقة صفحتان متقابلتان ، وفى كل صفحة ٣١ سطرًا ، ومتوسط كلمات كلّ سطر ١٠ كلمات ، وقد رقمت فيها جميع الصفحات ، ووصل الترقيم فى الصفحة الأخيرة عند الرقم ٧٨٠ .

وهى مكتوبة بخط النسخ المعتاد ، وخالية من الضبط بالشكل ، كما كُتِب فيها نصُّ التوضيح لابن هشام بمداد يخالف لونه المداد الذى كُتِب به التصريح وقد وضح ذلك الفرق فى التصوير .

وعلى هوامش هذه النسخة تصويبات ، بالإضافة إلى زيادات كثيرة تشمل شرحا أو تعليقا أو تفنيدا لرأى وكلها بخط الناسخ ، وهى خارجة عن النص الأصلى للكتاب .

وفى الصفحة الأخيرة من هذه النسخة ، وبعد الانتهاء من الكتاب والختام بالحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

كُتِبَ فى الزاوية اليمنى لهذه الصفحة :

« قال مؤلفه : وافق الفراغ منه يوم عرفة من شهور سنة ستّ وتسعين وثمانمائة ، كذا بالنسخة المقابل بها بحسب الطاقة ، على يد كاتب هذه الأحرف ... الحق إبراهيم اللقابى ... » .

أما صفحة العنوان ففى وسطها خاتم الخزانة التيمورية .

وفى ثلثها من أسفل كتب العنوان هكذا :

« هذا شرح لتوضيح الألفية للعلامة الشيخ خالد الأزهرى ، تغمده الله تعالى

برحمته ورضوانه ، وأسكنه فسيح جناته بجاه سيدنا محمد .. صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وإخوانه ، صلاة وسلامًا تامين إلى يوم الدين .

وبجوار العنوان من يساره : شعر للشيخ إبراهيم بن المعلى الحلبى يشيد فيه بالتصريح ونصه :

إِنَّمَــا التَّصرِيــحُ شَرْحُ قَصُرَ الشُّرَّاحُ عَنْــــهُ

قــد غَــدَا مَنْهَــلَ عِلْــمٍ كُلُّهُــم يَكْــرَعُ مِنْـــهُ

وفى أعلى هذه الصفحة زيادات تتعلق بالعلاقة بين الحمد والشكر والمدح .

وفيما يلى مصورات لثلاث صفحات من هذه النسخة : الأولى : صفحة العنوان والثانية الصفحة الأولى ، والثالثة الصفحة الأخيرة .

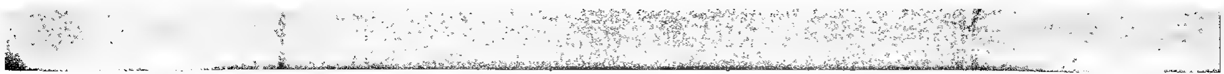
* * *



صفحة العنوان من النسخة الرابعة (خ٤)

الصفحة الأولى من النسخة الرابعة (خ٤)

الصفحة الأخيرة من النسخة الرابعة (خ٤)

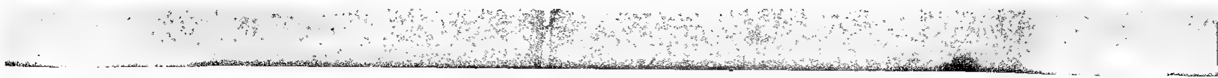


التصريح بمضمون التوضيح

للشيـخ

خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري

المتوفى سنة ٩٠٥ هـ



[٢ / أ]

/ بسم الله الرحمٰن الرَّحيم[١]

الحمد لله الملهِم[٢] لتحميده ، حمدًا مُوافيا لنعمه ، مكافيًا لمزيده ، وأشهدُ أن لا إله إلاّ الله ، وحده لا شريك له ، شهادة مُخلِص فى توحيده ، وأشهد أنّ محمدًا عبدُه ورسوله ، أشرف خلقه ، وأعظم عبيده ، صلّى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه وجنوده .

وبَعْدُ :

فيقول العبد الفقيرُ إلى مولاه الغنىّ ، خالدُ بنُ عبد الله الأزهرىّ ـــ عامله الله بلطفه الخفِىّ ، وأجراه على عوائد بِرِّه الحَفِىّ :[٣] ـــ

إنّ الشرحَ المشهور بـ « التوضيح على ألفيّة ابن مالك فى النحو » للشيخ الإمام العلّامة الربّانى ، جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصارى ـــ تغمدَّه الله بالرّحمة والرضوان ـــ فى غاية حُسْنِ الوقع عند جميع الإخوان ، لم يأت أحدٌ بمثاله ، ولم ينسج ناسجٌ على منواله ، ولم يوضع فى ترتيب مثلُه ، ولم يبرز للوجود فى هذا النحو شكلُه .

غير أنه يحتاج إلى شرح يُسفر عن وجوه مخدّراته النِّقاب[٤] ، ويُبْرِز من خَفِىّ

---

(١) فى خ٣ ـــ بعد البسملة : ربّ يسّر يا كريم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .. الشيخ الإمام العلّامة ، وحيد دهره ، وفريد عصره ، زين الدين خالد بن عبد الله الأزهرى وفى خ٤ ـــ بعد البسملة : وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

(٢) فى اللسان مادة (ل ه م) ١٦ / ٢٩ ألهمه الله خيرا لقنه إياه ، والإلهام ما يلقى فى الروع .

(٣) من « حَفِيتُ به » بالغتُ فى إكرامه .

(٤) فى هذا التعبير استعادة : حيث شبه المسائل الخفية فى كتاب التوضيح بالنساء ثم أطلق=

مكنوناته ما وراء الحجاب .

وقد ذكرتُ ذلك لمصنِّفه فى المنام[(١)] ، فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتبُ عليه ما يُبيِّن مرادَه ، ويُظهِر مُفَادَه[(٢)] .

فقصصتُ هذه الرؤيا على بعض الإخوان ، فقال : هذا إذنٌ لَكَ يا فلان ؛ فإنّ إسنادَ الشيخ الكتابةَ إلى نفسه مجاز ، كقولهم : بنى الأميرُ المجازَ[(٣)] ، وليس هو البانى بنفسه ، وإنما يأمرُ العملةَ من أبناء جنسه ، وكنتَ أنت المشارَ إليه ، لمّا تمثّلتَ بين يديه[(٤)] ، وخاطبَكَ بهذا الخطاب ، فانهض وبادر بالأجر والثواب .

فاستخرتُ ربّ العباد ، وشمّرت ساعدَ[(٥)] الاجتهاد ، وشرحته شرحا كشف خفاياه ، / وأبرزَ أسرارَه وخباياه ، وبَاحَ بسرِّه المكتوم ، وجمع شملَه بأصله المنظوم[(٦)] . [٢ / ب]

وسمّيتُه : **التصريح بمضمُون التّوضيح**[(٧)] .

ووشحته بعشرة أمورٍ مهمّة ، مشتملة على فوائد جمّة :

= « المخدَّرات » اسم المشبه به ، على المشبه ، على وجه الاستعارة التصريحية وجعل الوجوه والنقاب والإسفار ، ترشيحا للاستعارة [حاشية يس على التصريح ١ / ٣٣] .

(١) يعنى فى الرؤيا حيث تمثل له ابن هشام فيها .

(٢) مصدر ميمىّ من « أَفَادَ » .

(٣) أى : الطريق ، وفى الصحاح مادة (ج و ز) ٣ / ٨٧١ « وقولهم : جعل فلانٌ ذلك الأمر مجازًا إلى حاجته ، أى : طريقا ومسلكا .

(٤) يعنى : فى الرؤيا .

(٥) فى الصحاح مادة (ش م ر) « شمَّر عن ساقه ، وشمر فى أمره ، أى : خَفَّ » فيمكن أن يكون « ساعد » منصوبا على نزع الخافض .

(٦) يقصد ألفية ابن مالك التى كان التوضيح لابن هشام شرحا لها .

(٧) هذا هو الاسم الذى يجب أن يكون عنوانا لهذا الكتاب . حتى يكون موافقا لما قصده الشارح .

أحدها : أنّنى مزجتُ شرحى بشرحه حتى صارَا كالشيء الواحد لا يميِّز بينهما إلا صاحبُ بصر أو بصيرة ، ومن فوائد ذلك حلّ تراكيبه العسيرة .

ثانيها : أنّنى تتبعتُ أصوله التى أخذ منها ، وربّما شرحتُ كلامه بكلامه ، ومن فوائد ذلك ، بيان قصدِه ومَرَامِه .

ثالثها : أنّنى ذكرتُ ما أهمله من الشروط فى بعض المسائل المطلقة ، ومن فوائد ذلك ، تقييدُ ما أطلقه .

رابعها : أننى كمَّلْتُ بيت كلّ شاهد مما اقتصر على شطره ، وعزوتُه إلى قائله ــ إلاّ قليلا لم أظفر بذكره ، وشرحتُ منه الغريب ، ومن فوائد ذلك ، معرفة كونه غريبا حتى يتمّ به التقريب[(١)] .

خامسها : أننى ضبطتُ الألفاظ الغريبة بالحرف[(٢)] ، وبَيّنتُ جميع معانيها ، ومن فوائد ذلك ، الأمنُ من التحريف ، وحفظ مبانيها .

سادسها : أننى طبّقتُ الشرح على النَّظم[(٣)] ــ وقد كان أغفله ــ ومن فوائد ذلك ، معرفةُ شرح كلِّ مسألة .

سابعها : أننى ذكرتُ حُجَجَ المخالفين ، وقوة الترجيح ، ومن فوائد ذلك ، العلمُ بما يُفْتَى به على الصحيح .

ثامنها : أننى ذكرتُ غالبَ عِلَل الأحكام وأدلتها ، ومن فوائد ذلك ، تمكينُها فى الأذهان ، والجزم بمعرفتها .

تاسعها : أننى بيَّنتُ المعتمدَ من المواضع التى تناقض كلامُه فيها وما خالف فيه

---

(١) فى خ٣ بزيادة « وهو سوق الدليل على طبق المدَّعى » وهذه لا تتفق مع السجع الذى التزمه الشارح .

(٢) الضبط بالحرف : كأن يقول مثلا : « عَيْن » : بفتح العين المهملة ، وسكون الياء المثناة تحت . ومع ذلك فقد ضبط الشيخ خالد كثيرا من الكلمات الغريبة بالشكل فى النسخة التى كتبها بخطه .

(٣) أى : شرح ابن هشام ، على نظم الألفية .

التسهيل[١] ، ومن فوائد ذلك ، معرفة ما عليه التعويل .

عاشرها : أننى بينتُ المواضعَ التى اعتمدها مع أنها من أبحاثه ومن فوائد ذلك ، معرفة كونها من عندياته .

أقول قولى هذا ، وأستغفر الله مما وقع لى من الخلل فى بعض المسائل المسطورة ، وأعوذ بالله من شرّ الحاسدين الّذين يريدون أن يطفئوا نورَ الله بأفواههم ، ويأبى الله إلا أن يتم نورّه .

وأسأل فضلَ من حسن خيمُه[٢] ، وسَلِم من داء الحسد أديمُه[٣] ، إذا عثر على شيء مما طغى به القلم ، أو زلّت به القدم ، أنْ يدرأ[٤] بالحسنة السيِّئة ، ويُحضر قلبه أنّ الإنسان ، محل النّسيان ، وأنّ الصفح عن عثرات الضعاف ، من شِيمَ الأشراف ، وأنّ الحسنات ، يُذهبن السيئات ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

وينحصر[٥] فى عِلْمَى النحو ، والتصريف .

وقد تضافرت الروايات[٦] على أنّ أوّل من وضع « النحو » أبو الأسود[٧] وأنه

---

(١) وهو كتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ألفه ابن مالك بأسلوب النثر ، وشرَحه وقد طبع بتحقيق د / أمين السيد وزميله .

(٢) فى الصحاح مادة « خ ى م » : والخِيمُ ــ بالكسر ــ السجيَّة والطبيعة ، ولا واحد له من لفظه .

(٣) الأديم : الجلد ، والمراد به هنا : القلب ؛ لأن الجلد محل القلب .

(٤) « أن يدرأ » فى محل المفعول الثانى لقوله « أسأل » .

(٥) يعنى : هذا الشرح .

(٦) من قوله : وقد تضافرت الروايات ، إلى قوله فى الصفحة التالية : ثم صار الناس بعد ذلك فريقين : كوفيًّا وبصريًّ ــ مأخوذ من كتاب المحرّر للإمام فخر الدين الرازى [انظر تذكرة النحاة لأبى حيان : ٦٨٨ : ٦٨٩] .

(٧) واسمه : ظالم بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلى [المتوفى سنة ٦٩ هـ] قاضى =

أخذه عن علىّ بن أبى طالب ــ رضى الله عنه ــ

وكان أبو الأسود ، كوفىّ الدار ، بصرىّ المنشأ ، ومات وقد أسنّ .

واتفقوا على أنّ أوّل من وضع « التصريف » معاذُ بن مُسلم الهرَّاء[١] ــ بفتح الهاء ، وتشديد الراء ــ نسبة إلى بيع الثياب الهرويَّة .

ثم خلف أبا الأسود خمسةُ نفرٍ .

أولهم : عَنْبَسة / الفيل[٢] ، وثانيهم : مَيْمون الأَقْرَن[٣] . [٣ / أ]

وثالثهم يحيى بن يَعْمر العَدْوانى[٤] .

= البصرة ، وأحد قرائها ، مات وهو ابن خمس وثمانين سنة . [طبقات النحويين واللغويين : ٢١ : ٢٦] .

(١) وكنيته : أبو مسلم ، أقام بالكوفة ، واشتغل بالنحو ، غير أن وُلوعه بالأبنية غلب عليه حتى عدّه بعضهم واضع الصرف ، عُمِّر طويلا [وتوفى سنة ١٨٧ هـ] ينظر فى ترجمته طبقات النحويين ٢٥ / ١٢٦٣] أما قول الأزهرى : واتفقوا على أن أوّل من وضع التصريف معاذ بن مسلم ــ فهو نقل عن المحرّر للرازى دون تحرير ، والمعروف أن الصرف نشأ مُنْدَمِجًا مع النحو على أنهما عِلْم واحد سُمِّىَ علم العربية ، وأسطع برهان على ذلك ، ما نراه فى كتاب سيبويه ، فقد تكلّم فيه عن أبواب الصرف المختلفة ، ولما عُرِف عن معاذ أنه فصل مسائل الصرف من مسائل النحو وأكثر من صياغة الأبنية الاختراعية نسب بعضهم إليه أنه أول من وضع علم التصريف منهم الفخر الرازى فى كتابه المحرر ، ومنهم السيوطى فى بغية الوعادة ٢ / ٢٩٠ ، ثم تناقل بعضهم هذا الخبر فى كتبهم من غير تحرٍّ ولا تدقيق .

(٢) من بنى أبى بكر بن كلاب ، واسمه عَنْبَسة بن مَعْدان ، وكان من أبرع من تعلموا على أبى الأسود [ذكره الزبيدى فى الطبقة الثانية ص ٢٩] .

(٣) أخذ عن أبى الأسود مع من أخذ ، ويقال أخذ أيضا عن عنبسة الفيل ، وكان أبو عبيدة يقدمه على عنبسة بن معدان الفيل رفيقه فى الأخذ عن أبى الأسود . [ذكره الزبيدى فى الطبقة الثانية ص ٣٠ والقفطى فى إيناة الرواة ٣ / ٣٣٧] .

(٤) ويكنى أبا سليمان ، تابعى بصرىّ ، انتقل إلى خراسان ، أخذ عنه ابن أبى إسحاق القراءة توفى سنة ١٢٩ هـ [ترجمته فى إنباه الرواة ٤ / ٢٤] .

والرابع والخامس : ولدا أبى الأسود : عطاء ، [وأبو حرب][١] .

ثم خلف هؤلاء : عبدُ الله بن أبى إسحاق الحضرمى[٢] ، وعيسى بن عمر الثقفى[٣] وأبو عمرو بن العلاء[٤] .

ثم خلفهم : الخليلُ بن أحمد الفراهيدى[٥] ، ثم سيبويه[٦] ، والكسائىُّ[٧] ،

---

(١) ما بين الحاصرتين محرفة فى جميع النسخ إلى « أبو الحارث » والصواب ما أثبته وهو كذلك « أبو حرب » فى المصدر المأخوذ منه وهو المحرر كما نقله أبو حيان فى تذكرة النحاة ص : ٦٨٩ وهو كذلك فى طبقات القراء لابن الجزرى ١ / ٢٦٦ ، وإنباه الرواة ١ / ٥٦ .

أما « عطاء » فيراجع فى إنباه الرّواة ١ / ٥٦ ، ٢ / ٣٨٠ .

(٢) وهو جدّ يعقوب الحضرمى أحد القراء العشرة ، وكان عبد الله بن أبى إسحاق يميل إلى القياس فى النحو [توفى سنة ١١٧ هـ] [ينظر ترجمته فى طبقات الزبيْدى ٣١ : ٣٣] .

(٣) أخذ عن ابن أبى إسحاق الحضرمى ، كان من قراء البصرة ونحاتها ، وعنه أخذ الخليل ، وله فى النحو تصنيفان كبيران هما : الإكمال ، والجامع ، توفى سنة ١٤٩ هـ [إنباه الرواة ٢ / ٣٧٤ : ٣٧٧] .

(٤) واسمه زبّان بن العلاء التميمى المازنى البصرى ، أخذ عن ابن أبى إسحاق ، وهو أحد القراء السبعة ، وكان عالما بكلام العرب ، ولغاتها ، وغريبها توفى سنة ١٥٤ هـ [غاية النهاية ١ / ٢٨٨] .

(٥) وهو نحوىّ ، لغوىّ ، عروضىّ ، استنبط من العروض ، ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق ، وهو أستاذ سيبويه توفى سنة ١٧٠ هـ [إنباه الرواة ١ / ٣٧٦ : ٣٨٢] .

(٦) واسمه : عمرو بن عثمان بن قُنْبُر أبو بشر الملقب بسيبويه (رائحة التفاح) ولد بفارس ، ونشأ بالبصرة ، طلب النحو فأخذ عن يونس بن حبيب ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وكتابه فى النحو يدّل على علوّ كعبه فى هذا الفنّ توفى سنة ١٨٠ هـ [طبقات الزبيدى ٦٦ : ٧٢ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣٤٦ : ٣٦٠] .

(٧) هو علىّ بن حمزة أبو الحسن الكسائى ، فارسىّ الأصل ، نشأ بالكوفة ، وكان إمامها فى القراءات بعد حمزة ، وتعلّم النحو فأخذ عن معاذ الهراء ، وتوجه إلى البصرة ، فأخذ عن الخليل ، ثم عاد إلى الكوفة فنشر مذهبه فى النحو ، وقد تكاثرت الفوارق بين المذهبين البصرى والكوفى على يد الكسائى ، توفى سنة ١٨٩ هـ [طبقات الزبيدى : ١٢٧ : ١٣٠ ، وطبقات القراء ١ / ٥٣٥] .

ثم صار الناس بعد ذلك فريقين : كوفيًّا ، وبصريًّا .

ثم خَلَف سيبويه ، أبو الحسن الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة[١] وخَلَف الكسائىَّ ، الفرَّاء[٢] .

ثم جاء بعد ذلك : صالح بن إسحاق الجرمىّ[٣] ، وبكر بن عثمان المازنى[٤] .

ثم جاء بعدهما : محمد بن يزيد المبرّد[٥] ، وجاء بعده أبو إسحاق الزجاج[٦] ، وأبو بكر بن السرَّاج[٧] ، وابن دُرُستويه[٨] ، وأبو بكر محمد بن [على]

---

(١) وهو أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورين . فقبله : أبو الخطاب الأخفش الأكبر شيخ سيبويه ، وبعده : الأخفش الأصغر : على بن سليمان الذى أخذ عن المبرد ، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة أشهرهم ذكرًا فى النحو ، وإذا قيل الأخفش مجردا انصرف إليه ، وقد وافق الكوفيين فى كثير من المسائل ، وتوفى سنة ٢٠٦ هـ [إنباه الرواة ٢ / ٣٦ : ٤٣] .

(٢) واسمه : يحيى بن زياد أبو زكريا الملقب بالفراء ، ولد بالكوفة من أصل فارسىّ أخذ عن الكسائىّ وغيره ، وبرع فى النحو ، وأملى كتابه « معانى القرآن » الذى قيل عنه : وهو كتاب لم يعمل قبله ولا بعده مثله توفى سنة ٢٠٧ [إنباه الرواة ٤ / ٧ : ٢٣] .

(٣) وكنيته أبو عُمَر ، مولى بنى جرم من قبائل اليمن ، نشأ بالبصرة فتعلم النحو على شيوخها توفى سنة ٢٢٥ هـ [طبقات الزبيدى ٧٤ : ٧٥] .

(٤) وكنيته أبو عثمان ، ولد بالبصرة ، وتربى فى بنى مازن فنسب إليهم أخذ عن أبى عبيدة والأخفش مع رفيقه الجرمى ، حتى صار علما فى النحو ، وألّف كتاب التصريف ، وكتبا أخرى فى غير النحو توفى سنة ٢٤٩ هـ [طبقات القراء ١ / ٧٩] .

(٥) وكنيته أبو العباس ، ولد بالبصرة ، وأخذ عن الجرمى والمازنى وغيرهما ، وخلّف مصنفات فى علوم متنوعة منها : المقتضب فى النحو ، والكامل فى الأدب واللغة والنحو توفى سنة ٢٨٥ هـ [إنباه الرواة ٣ / ٢٤١ : ٢٥٣] .

(٦) واسمه : إبراهيم بن السَّرِىّ بن سهل ، نشأ ببغداد ، وتلقى عن ثعلب والمبرد من تصانيفه : ما ينصرف وما لا ينصرف ، وفعلتُ وأفعلتُ ، وشرح أبيات سيبويه توفى سنة ٣١٠ هـ [إنباه الرواة ١ / ١٩٤ : ٢٠١] .

(٧) واسمه : محمد بن السَّرِىّ ، نشأ ببغداد ، وسمِع من المبرّد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه وله كتاب الأصول ، روى عنه الزجاجىّ ، والسِّيرافى ، والرمّانى ، وكان ثقة توفى سنة ٣١٦ هـ [طبقات الزبيدى : ١١٦] .

(٨) واسمه عبد الله بن جعفر أبو محمد الفسوى ، قرأ على المبرد كتاب سيبويه ، له كتاب=

مَبْرمَان[١] .

ثم جاء بعد هؤلاء : أبو الحسن بن عبد الغفار الفارسيّ[٢] ، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى[٣] ، وعلىّ بن عيسى الرّمّانىّ[٤] .

ثم أبو الفتح بن جنّى[٥] ، ثم الشيخ عبد القاهرة الجرجانى[٦] ، ثم

= فى النحو يدعى : الإرشاد ، وكتاب فى الهجاء قال عنه القفطى : إنه من أحسن كتبه توفى سنة ٣٤٧ هـ [طبقات الزبيدى : ١١٤] .

(١) ما بين الحاصرتين غير موجودة فى جميع النسخ والصواب إثباتها حتى لا يظن أنه ابن مَبْرمان ، مع أنه الملقب مبرمان ، والذى لقبه بذلك أستاذه المبرد لكثرة ملازمته له ، وسؤاله عنه ، ومبرمان من خوزستان ، نزل البصرة ومع أخذه عن المبرد أخذ أيضا عن الزجاج ، له مصنفات منها : شرح كتاب سيبويه ، ولم يتمه توفى سنة ٣٤٥ [إنباه الرواة ٣ / ١٨٩] وهؤلاء الأربعة : الزجاج ، وابن السراج ، وابن درستويه ، ومَبْرمان يشتركون فى أنهم من الذين درسوا المذهبين البصرى والكوفى ، وغلبت عليهم النزعة البصرية .

(٢) نشأ ببلدة من بلاد فارس ، ثم ورد بغداد ، فأخذ عن الزجاج ، ومبرمان ، وابن السراج وأكبّ على حلقة أبى بكر بن مجاهد شيخ القراء فى عصره ، وكان ينتخب من مدرستى البصرة والكوفة ما يراه أولى بالاتباع وإن غلبت عليه النزعة البصرية ، له مصنفات عديدة منها : الإيضاح ، والتكملة وغيرهما توفى سنة ٣٧٧ هـ [إنباه الرواة ١ / ٣٠٨ : ٣١٠] .

(٣) نشأ بسيراف من بلاد فارس ، وسكن بغداد ، وولى القضاء بها ، تلقى عن ابن السراج ومبرمان ، وغيرهما ، صنف الكتب القيمة وعلى رأسها شرحه لكتاب سيبويه توفى سنة ٣٦٨ هـ [إنباه الرواة ١ / ٣٤٨] .

(٤) كان من أهل المعرفة ، متفننا فى علوم كثيرة ، نشأ بمدينة واسط ، ثم وفد على بغداد فأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد وغيرهم ، له تصانيف فى التفسير والنحو واللغة ، منها شرحه لأصول ابن السراج توفى سنة ٣٨٤ هـ [معجم الأدباء ١٤ / ٧٣ : ٧٨] .

(٥) واسمه : عثمان ، نشأ بالموصل ، وأخذ عن علمائها ، ولزم الفارسىّ ، وخلفه بعد وفاته ، فملأ اسمه الأسماع ، وحذَق علوم العربية ، ومؤلفاته تبهر الأفكار ، فهى غاية فى الاتقان ، منها : الخصائص ، وسر الصناعة ، والمحتسب وغيرها توفى سنة ٣٩٢ هـ [إنباه الرواة ٢ / ١٣٢] .

(٦) وكنيته أبو بكر ، فارسى الأصل ، جرجانىّ الدار ، عالم بالنحو والبلاغة ، أخذ النحو عن أبى الحسين الفارسىّ ، ابن أخت أبى علىّ الفارسى ، ومن مصنفاته : المقتصد فى شرح الإيضاح ، والمقتصد فى شرح التكملة ، وله : إعجاز القرآن ، وأسرار البلاغة توفى سنة ٤٧١ هـ [بغية الوعاة ٣١٠] .

الزمخشرىّ[١] ثم ابن الحاجب[٢] ، ثم ابن مالك[٣] ، ثم مصنف هذا الكتاب[٤] .

وُلِد ـــ رحمه الله ـــ بالقاهرة المحروسة ، يومَ السبت خامس عشر ذى القعدة الحرام ، سنة ثمان وسبعمائة ، ووافق وفاته ، خامس ذى القعدة أيضا سنة إحدى وستين وسبعمائة ـــ رحمه الله ـــ[٥]

* * *

(١) واسمه : محمود بن عمر جار الله ، ولد بزمخشر ، بلد بخوارزم ، وتلقى عن النيسابورى وغيره ، وأصبح الإمام المعلم فى كثير من الفنون ، له مصنفات منها فى النحو المفصل وفى التفسير : الكشاف ، وفى غريب الحديث : الفائق ، وفى اللغة : أساس البلاغة توفى سنة ٥٣٨ هـ [بغية الوعاة ٣٨٨] .

(٢) واسمه : عثمان بن عمر أبو عمر جمال الدين المشهور بابن الحاجب لأن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين موسك ، ولد فى بلدة بصعيد مصر ، وأكب على التحصيل والدرس وأصبح علما فى الفقه على المذهب المالكى ، كما أصبح علما فى النحو . له مصنفات كثيرة من أهمها : الكافية فى النحو ، والشافية فى الصرف ، ومن أشهر من شرحهما : الرضى الاستراباذى توفى ابن الحاجب سنة ٦٤٦ هـ [شذرات الذهب ٥ / ٢٣٤ ، طبقات القراء ١ / ٥٠٨] .

(٣ ، ٤) أما ابن مالك فهو صاحب النظم المسمى الخلاصة ، وأما مصنف هذا الكتاب فهو ابن هشام صاحب أوضح المسالك وقد مرت ترجمتهما فى الدراسة [ينظر ص : ١٥ ، ٣٢ من الدراسة] .

(٥) فيما عدا النسخة التى كتبت بخط المؤلف جاءت زيادات آثرت إيرادها فى الحاشية حيث لم ترد فى نسخة الشيخ وها هى ذى :

« وله من المصنفات : المغنى ، والتوضيح ، وعُدّة الطالب فى تصريف ابن الحاجب ـــ فى مجلدين ، ورفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة فى أربعة مجلدات ، وشرح التسهيل ـــ فى عدة مجلدات ، قيل : ولم يكمل ، وشرح الشواهد الكبرى ، والصغرى ، والشذور ، والقطر ، وشرحهما ، وشرح لمحة أبى حيّان ، وأحكام « لو » و « حتى » ، وانتصاب « لغة » و « فضلا » و « جرًّا » فى قولهم : الدليل لغة ، وفضلا عن أن يكون ، وهَلُمّ جرًّا ، كل منها فى جزء لطيف ، وشرح « بانت سعاد » ، وشرح « البردة » ، وإقامة الدليل على صحة التحليل ، والتذكرة ـــ فى خمسة عشر جزءا ، والجامع الصغير ، وحواشى التسهيل ـــ فى مجلدين ، وغير ذلك وكان شافعىّ المذهب ، ثم تقلّد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين » .

قال الشيخ ــ رحمه الله ــ

(﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ ﴾) اقتداءً بالقرآن العظيم ، وعملا بقول النبىّ الكريم : « كُلُّ أَمْرٍ ذِى بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ[(١)] فهو أَبْتَرُ » .

أى : ذاهبُ البركة .

رواه « الخطيب »[(٢)] بهذا اللفظ فى كتابه « الجامع »[(٣)] والحافظ « عبد القادر الرُّهاوى[(٤)] » والتوفيق بينه وبين حديث : « لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلهِ فهو أَجْذَم »[(٥)] أى : مقطوع البركة ــ ممكنٌ ؛ لأن كلاًّ منهما ذِكْرٌ[(٦)] ، إذ قد جاء فى بعض الروايات « لا يُبْدَأ فيه بذِكْرِ الله »[(٧)] وهو حديث حسن .

أو يُحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقى ، بحيث لا يسبقه شيء ، وحديث الحمدَلَة على الابتداء الإضافى ، وهو ما بعد البسملة ولم يُعكس ؛ لأن

---

(١) فى خ٢ « ببسم الله فهو أبتر » .

(٢) وهو أحمد بن علىّ بن ثابت الخطيب البغدادى [المتوفى سنة ٤٦٣ هـ] .

(٣) ويسمى : الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ، وهذا الحديث فى الجزء الثانى ص ٦٩ ولكن بلفظ : « فهو أقطع » .

وفى هذه الصفحة أيضا : « ورُوِى : لم يُبدأ فيه بالحمد لله أقطع » .

وأخرجه ابن ماجة فى كتاب النكاح ، باب خطبة النكاح ١ / ٦١٠ ح١٨٩٤ بلفظ : « كلّ أمر ذِى بالٍ لا يُبدَأ فيه بالحمد أقطع » .

(٤) وكنيته : أبو محمد ، حافظ ، محدّث [توفى سنة ٦١٢ هـ] ومن آثاره : كتاب الأربعين المتباينة الإسناد والبلاد [ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٧١] .

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه ح ٤٨٤٠ بلفظ « كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله أجذم » .

(٦) فى خ٣ « بأن يُراد بكل منهما الذكر » .

(٧) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٢ / ٣٥٩ بلفظ « كل كلام أو أمر ذى بال لا يفتتح بذكر الله ــ عز وجل ــ فهو أبتر » .

هذا وقد حسّن السيوطى فى الجامع الصغير ٥ / ١٣ حديث البدء بالحمدلة ، وضعّف حديث البدء بالبسملة .

حديث البسملة / أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال . [٣ / ب

وإضافة اسم الله إلى الله ، قيل : من إضافة العام إلى الخاص كـ « خاتم حديد » .

وقيل : المضاف هنا مُقحم ، جيء به لإرشاد حسن الأداء .

وقيل : الاسم هنا بمعنى التسمية .

وقيل : فى الكلام حذف مضاف تقديره : باسم مسمّى الله .

ومنشأ ذلك : أنّهم اختلفوا فى الاسم ، والمسمّى : هل هما متغايران أَوْلا[(١)] ، والأول رأى المعتزلة ، والثانى قول الأشعرىّ ، وقيل : لا ، ولا[(٢)] ، وهو رأى أهل النقل ، ويُعزى لمالك ــ رضى الله عنه ــ والتحقيق أن الخلاف لفظىّ .

وذلك أنّ الاسم ، إنّ أُريد به اللفظ ، فغيرُ المسمّى .

وإن أريد به ذات الشيء ، فهو عينه ، لكنه لم يشتهر بهذا المعنى ، قال الإمام الرازىّ[(٣)] : إنا لم نجد شيئا معتدًّا به فى النزاع أنّ الاسم هل هو عين المسمّى أو غيره[(٤)] .

و « الله » عَلَمٌ على الذات المعبود بحق .

وقيل : وصف مشتق من « الْأَلَهِ »[(٥)] .

---

(١) فى خ١ ، ٢ ــ « أَمْ لا » .

(٢) قوله : « وقيل : لا ، ولا » يعنى : لا متغايران ، ولا غير متغايرين .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الملقب بفخر الدين الرازى تلقى العلم عن أبيه ، وفخر الدين هو إمام المتكلمين ، وتاج المحققين ، صنف كتابه « التفسير الكبير » وشرح كتاب المفصل للزمخشرى توفى سنة ٦٠٦ هـ [شذرات الذهب ٥ / ٢١] .

(٤) يراجع التفسير الكبير ١ / ١٠٨ : ١١٠ .

(٥) « الْأَلَه » مصدر « أَلِه » فى الشيء إذا تحيَّر فيه ولم يهتد إليه ، أو من أَلِه الفصيل بأُمه إذا أولع بها .

وقال سيبويه فى كتابه ١ / ٣٠٩ : « وكأن الاسم ــ أى : لفظ الجلالة ــ والله أعلم ــ « إِلَـهٌ » فلما أُدْخِل فيه الألف واللام ، حذف الألف ــ يعنى همزة إله ــ وصارت الألف واللام خلفا منها » .

وقيل : أصله « لَاهَا » بالسريانية ، فعُرِّب بحذف الألف الأخيرة ، وإدخال الألف واللام عليه .

وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله ، أو انضمّ(١) .

و « الرّحمٰن » فَعْلَان ، من رَحِمَ ــ بالكسر ــ كـ « غَضْبَان » من غَضِبَ صفة مشبَّهة ، لكنْ بعد النّقل إلى « فَعُل »(٢) ــ بضم العين ــ أو بعد تنزيل المتعدِّى منزلة اللازم ، كما فى قولك : « فلان يُعْطِى » لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعدٍّ .

وقيل : عَلَمٌ .

و « الرّحيم » فَعِيلٌ من رَحِم أيضا ، كمريض من مَرِض ، لكنْ فى « الرحمٰن » من المبالغة ما ليس فى « الرّحيم » .

واشتقاقهما من الرحمة ، وهى هنا مجاز عن الإنعام(٣) .

قال الإمام الرازى : إذا وصف اللهُ بأمر ، ولم يصح وصفُه ، به يُحمل على غاية ذلك وملاءمته ، وهذه قاعدة فى كل مقام .

(**الْحَمْدُ لِلّٰهِ**) الحمدُ ــ لغةٍ ــ(٤) ــ الوصف بالجميل الاختيارىّ ، على قصد التعظيم ، والوصف لا يكون إلا باللسان ، فيكون مورده خاصًّا .

---

(١) مثال تفخيم اللام مع فتح ما قبله ﴿ إنَّ اللهَ ﴾ ومثاله مع ضم ما قبله ﴿ هَـٰذَا خَلْقُ اللهِ ﴾ ــ وترقق اللام إذا انكسر ما قبله نحو ﴿ بِسْمِ اللهِ ﴾ .

(٢) أجاز الصرفيون تحويل أفعال غير باب « فَعُل » إليه ، فتضم العين فى الماضى للدلالة على قوة الحدث التى تستتبع المدح البالغ ، أو الذمّ الشديد وتدعو إلى التعجب ، وإذا حوّل الأجوف بقى على حاله ، ويشعر المقام بهذا التحويل وإذا حوّل الناقص صارت لامه واوًا ، والأفعال المحولة تصبح لازمة بعد أن كانت متعدية ، ويصير الكلام معها إنشاء .

(٣) من إطلاق السبب على المسبّب .

(٤) « لغةً » منصوب على نزع الخافض أى : فى اللغة .

وهذا الوصف ، يجوز أن يكون بإزاء نعمة وغيرها ، فيكون متعلَّقه عامًّا[(١)]
« والشكر » على العكس ، لكونه ـــ لغةً ـــ فعلا يُنبئ عن تعظيم الْمُنْعِم ، من حيث إنه مُنعم على الشاكر أو غيره ، فيكون مورده اللسان ، والجنان ، والأركان ، ومتعلّقه النعمة الواصلة إلى الشاكر .

فكلّ منهما أعمّ وأخصّ من الآخر بوجه .

ففى الفضائل حمدٌ فقط .

وفى أفعال القلب والجوارح شكر فقط .

وفى فعل اللسان بإزاء الإنعام حمدٌ وشكرٌ .

والحمد ـــ عُرْفًا ـــ فعل يُشعر بتعظيم المنعم ، من حيث إنه مُنعم على الحامد أو غيره .

والشكر ـــ عرفًا ـــ صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه ، من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله[(٢)] .

فالشكر أخصّ مطلقا[(٣)] لاختصاص تعلّقه بالبارى ـــ تعالى ـــ ولتقييده بكون المنعم / مُنعما على الشاكر ؛ ولوجوب شمول الآلات فيه ، بخلاف الحمد[(٤)] . [٤ / أ]

---

(١) والخلاصة أن يقال : الحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا ، بخلاف الشكر لغة والحمد عرفا فإن كل واحد منهما فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم ، فكل منهما ثناء بغير لسان فى مقابلة الإحسان .

(٢) أى يستعمل العبد أعضاءه ، فيما طَلَب الشارع منه استعمالها فيها من صلاة ، وصيام ، وسماع علم .

(٣) أى : فالشكر العرفى أخص مطلقا من الحمد العرفى ، وبين الحمد العرفى والشكر اللغوى تساوٍ .

(٤) قوله : بخلاف الحمد ، أى : العرفى ، فإن متعلقه لا يختصّ بالبارى تعالى بل يكون له ولغيره ، ولا يتقيد بكون المنعم منعما على الحامد وغيره ، ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفى بعضها مع عدم مخالفة الباقى .
=

واعلم أنّ صرفَ الجميع واحدٌ اعتبارًا ، كالشكر وإن كان أفعالا حقيقة ، فيصدق عليه الحمد العرفى .

فحصلَ[١] من ذلك ستةُ أقسام :

حمدان ، لغوىّ وعرفىّ ، وشكران كذلك ، وحمدٌ وشكرٌ لغويّان ، وحمدٌ وشكرٌ عرفيّان ، وحمدٌ لغوىّ وشكرٌ عرفىّ ، وحمدٌ عرفى وشكر لغوىّ .

ويتبين لك بأدنى توجّه ، أنّ النسبة بين الحمدين[٢] ، وبين الحمد اللغوى ، والشكر اللغوى[٣] ، عموم من وجه .

وبين الشكرين[٤] ، وبين الحمد والشكر العرفيَّين[٥] ، وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى[٦] عموم مطلق .

وبين الحمد العرفى ، والشكر اللغوى تساوٍ[٧] .

= وفى كتاب التعريفات ص ٩٣ : الحمد القولى : هو حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثنى به على نفسه على لسان أنبيائه .

والحمد الفعلى : هو الإتيان بالأعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى .

والحمد الحالى : هو الذى يكون بحسب الروح والقلب كالاتصاف بالكمالات العلمية والعملية والتخلق بالأخلاق الإلٰهية .

(١) فى خ٣ « والحاصل » .

(٢) أى : بين الحمد اللغوى ، والحمد العرفى عموم من وجه ــ هذا قسم .

(٣) هذا قسم ثان .

(٤) أى : بين الشكر اللغوى والشكر العرفى عموم مطلق ــ وهذا قسم ثالث .

(٥) أى : بين الحمد العرفىّ ، والشكر العرفىّ عموم مطلق أيضا ــ وهذا قسم رابع .

(٦) هذا قسم خامس .

(٧) هذا قسم سادس .

تراجع هذه المصطلحات والتعريفات فى كتاب التعريفات للشريف الجرجانى ١٢٨ وهى موجودة بنصها .

هذا ــ وضابط العموم الوجهى : أن يجتمع اللفظان فى الصدق على شيء ، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء . =

واختار لفظ « الحمدُ لِلهِ » بالجملة الأسمية ، موافقة لكتاب الله ، ودلالة على الدوام والثبات(١) .

وتقديم « الحمد » باعتبار أنه أهمّ ، نظرا إلى كون المقام مقام الحمد(٢) كما ذهب إليه صاحب « الكشاف »(٣) فى تقديم الفعل فى ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾(٤) وإن كان ذكرُ الله أهمّ نظرا إلى ذاته .

و « أل » فى « الحمد » للاستغراق ، وقيل : للجنس ، وقيل : للعهد(٥) .

و « اللام » فى « لِلهِ » للملك ، أو للاستغراق ، وقيل : للتعليل .

والمعنى على الأول(٦) : جميعُ المحامد مملوكةٌ لِله ، أو مستحقَّة له .

وعلى الثانى(٧) : جميع المحامد ثابتة لأجل الله .

فإن قيل : ما معنى حمد العباد لله — تعالى — مع أنّ حمدَهم حادثٌ والله — تعالى — قديم ، ولا يجوز قيام الحادث بالقديم ؟

= وضابط العموم المطلق : أن يجتمع اللفظان فى الصدق على شيء ، وينفرد واحد منهما — وهو الأعم — بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر .

(١) أى : عدل عن الفعلية فلم يقل « أحمد الله » والفعلية دالة على التجدد والحدوث ، وهو يريد الدوام والثبات ، وأيضا فإن العبد إذا قال : الحمد لله فهو صادق ، لأن الله تعالى هو المستحق للحمد ولو لم يكن قلبه موافقا للسانه ، بخلاف « أحمد الله » فإنه يكون كاذبا إذا لم يوافق قلبه لسانه .

(٢) فى خ٣ « مقامَ حَمْدٍ » .

(٣) وهو الزمخشرى [ينظر الكشاف ١ / ٣] .

(٤) من الآية [١] من سورة « العلق » .

(٥) والمعنى على الاستغراق : جميع المحامد ، وعلى الجنس : حقيقة المحامد ، وعلى العهد : الحمد المعهود .

(٦) وهو كون اللام للملك ، أو للاستغراق .

(٧) وهو كون اللام للتعليل .

فالجواب : أنّ المرادَ منه تعلُّقُ الحمد ، ولا يلزم من التعلّق القيامُ ، كتعلق العلم بالمعلومات[١] .

[(رَبِّ) معناه : مالك ، صفة[٢] من ربّه يرُبّه فهو رَبٌّ .

وقيل : هو فى الأصل مصدر بمعنى التربية ، وهى تبليغ الشيء إلى كماله][٣] شيئا فشيئا ، ثم وصف به للمبالغة كما وُصِف بـ « العدل » .

وهو من أسماء الله ـ تعالى ـ ولا يطلق على غيره ـ تعالى ـ إلا مُقيَّدًا كـ « رَبِّ الدّار » ومنه[٤] ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾[٥] .

(الْعَالَمِينَ) جمع « عَالَم » ـ بفتح اللام ـ وهو اسم عام لجميع المخلوقات سُمِّى عالَما ؛ لكونه عَلَما على حدوثه وافتقاره إلى موجد قديم .

وإنما جُمِع باعتبار أفراد كل جنس ، مما سُمِّى به[٦] ؛ أو لأنه متوجِّه إلى عالَم كل زمان .

وجمعُ بالواو والنون ، أو بالياء والنون ؛ لأن الأصل فيه العقلاء[٧] وغيرهم تطفّل عليهم ـ قاله شارح السراجية[٨] .

---

(١) ردّ الشيخ يس هذا السؤال فى حاشيته على التصريح ١ / ١٠ بقوله : هذا السؤال لا يَرِد ؛ لأن معنى كونه لله ، أنه لا يؤتى به إلا له تعالى ، والحاصل أن السؤال لا يَتَّجِه ، بعد ما تقرّر من معنى اللام ، ولا يفهم من الكلام قيامُ الحوادث بذاته .

(٢) أى : مشبهة ، ولما كان الفعل متعديا فلابدّ من تحويله إلى فَعُل حتى يمكن أخذ صفة مشبهة منه أو تنزيله منزلة اللازم .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٢ .

(٤) أى : ومن استعماله مقيّدًا ـ وينظر مادة (ر ب ب) فى المصباح المنير .

(٥) من الآية [٥٠] من سورة « يوسف » .

(٦) يقال : عالَم المَلَكِ ، وعالم الإنس ، وعالم الجنّ ، وعالَم الأفلاك ، وعالم النبات ، وعالم الحيوان .

(٧) سيأتى مزيد من الكلام فى « عالمون » فى الملحق بجمع المذكر السالم .

(٨) ينظر « كشف الظنون » ٢ / ١٢٤٧ .

وقال ابن مالك : التحقيق أنه اسم جمع محمول على الجمع ، لأنه لو كان جمعا لِـ « عالَم » لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع ؛ لأن العالَم اسم لما سوى الله ــ تعالى ــ والعالمين خاص بالعقلاء[١] ــ انتهى .

(**وَالصَّلَاةُ**) « فَعَلَة » من « صَلَّى » إذا دعا[٢] ، والمراد هنا الاعتناء بشأن المُصَلَّى عليه ، وإرادة الخير له .

(**وَالسَّلَامُ**) التحيّة ، وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى :
﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ / وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا** ﴾[٣] وحذرا من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، ولو خطًّا[٤] . [٤ / ب]

(**الْأَتَمَّانِ ، الْأَكْمَلَانِ**) نعتان للصلاة والسلام (**عَلَى سَيِّدِنا**) من « ساد » قومَه يسودُهم سيادةً فهو سيِّد ، ووزنه « فَيْعِل » وأصله : سَيْوِد ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء .

ويطلق على الذى يفوق قومه ، ويرتفع قدرُه عليهم ، وعلى الحليم الذى لا يستفزّه غضبُه ، وعلى الكريم ، وعلى المالك ــ قاله النووى[٥] فى أذكاره[٦] ــ (**مُحَمَّدٍ**) عَلَمٌ منقول من اسم مفعول « حَمَّد » ــ بالتشديد ــ سُمِّى ــ ﷺ ــ

---

(١) شرحه على التسهيل ١ / ٨١ .

(٢) فى خ٣ بزيادة « بخير » .

(٣) من الآية [٥٦] من سورة « الأحزاب » .

(٤) فى الأذكار للنووى ص ٢٠٨ « فصل : إذا صلَّى على النبى ﷺ فليجمعْ بين الصلاة والتسليم ولا يقتصرْ على أحدهما » .

(٥) وهو يحيى بن شرف بن مُرِّى محيى الدين أبو زكريا النووى ، نسبة إلى « نوى » من قرى حوران بسوريا من كتبه : رياض الصالحين ، والأذكار [توفى سنة ٦٧٦ هـ] .

(٦) وهو كتاب بعنوان : الأذكار النووية أو حليةُ الأبرار وشِعَار الأخيار فى تلخيص الدّعوات والأذكار المستحبة فى الليل والنهار ــ تحقيق محيى الدين حتو [ينظر ص ٥٥٨ : ٥٥٩ تحت عنوان : فصل : فى لفظ السيّد] .

بذلك ؛ لكثرة خصاله المحمودة .

قال حسّان ـ رضى الله عنه ـ :

١ـ وَشَقَّ لَهُ من اسْمِه لِيُجِلَّهُ فذو الْعَرْشِ محمودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ(١)

(خَاتَمِ) أى : آخِر (النَّبِيِّينَ) جمع(٢) نبىّ ، بغير همز ، مأخوذ من « النَّبْوَة » ـ بفتح النون ، وسكون الباء الموحَّدَة ، وتخفيف الواو المفتوحة ـ بمعنى : الارتفاع ، وبالهمز ، من « النَّبإِ » وهو الخبر .

(وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ) جمع متَّقٍ ، وهو الخائف من الله ـ تعالى ـ والإمام : المقتدى به ، والمتّبع . (وَقَائِدِ) أى : دليل ، (الْغُرِّ) جمع أَغَرّ من الغُرَّة ، وهى فى الأصل : بياضٌ فى وجه الفرس ، فوق الدرهم (الْمُحَجَّلِينَ) جمع مُحَجَّل ، من التحْجيل ، وهو بياضٌ فى قوائم الفرس ، والمراد : الموصوفون ببياض مواضع الوضوء ، من الوجوه ، والأيدى والأقدام ، على طريق الاستعارة(٣) .

(وَعَلَى آلِهِ) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه .

واختُلِف فى أَلِفه ، أمنقلبة عن هاء ، [أم](٤) عن واو ؟

قال بالأول سيبويه ، وأصله عنده « أهل »(٥) .

---

(١) ديوان حسان ص ٣٣٨ وفيه : « لِيُعِزَّهُ » وقال محقق الديوان : وفى ب « كَىْ يُجِلَّهُ » .

(٢) فى خ٢ « جمع » ساقطة .

(٣) أى : التصريحية حيث أطلق المشبه به على المشبه .

(٤) فى جميع النسخ المخطوطة « أو » والصواب ما أثبته ؛ لأن الاستفهام هنا بالهمزة التى للتصور [ينظر فى ذلك المغنى ١ / ١٥] .

(٥) لم أجده فى سيبويه ـ وعبّر الدمامينى عن هذا الرأى بقوله :

« وبعضهم يدّعى أن أصله : « أهل » ، فقلبت الهاء همزة ، ثم الهمزة ألفا ، ويستدل بتصغيره على « أُهَيْل » ، وهو غير متّجه ؛ فإنهم قالوا : أهل ، وآل ، وأُهَيل وأُوَيل » [تعليق الفرائد ١ / ٤٤] .

[وقال بالثانى الكسائى ، وأصله عنده « أَوَل » من آل إليه فى الدِّين يؤول[١] .
ويظهر أثر القولين فى التصغير ، فمن قال أصله « أَهْل »][٢] قال فى تصغيره : أُهَيْل — ومن قال أصله « أَوَل » قال فى تصغيره : « أُوَيْل » وكلاهما مسموع ، ولكنّ الأوّل أشهر وأكثر .

واختُلِف فى معناه ، فقال الشافعيّ[٣] : أقاربُه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب ابنى عبد مناف ؛ لأنهم أهْلُوه ، أو آل أمر دينهم إليه وقيل غيرُ ذلك[٤] .

(**وصَحْبِه**) اسمُ جمع صاحب ، كركبٍ وراكب .

وعطف « الصحب » على « الآل » الشامل لبعضهم ؛ لتشمل الصلاة باقيهم (**أَجْمَعِينَ**) توكيد معنوىّ ، مفيدٌ للإطاحة والشمول .

(**صَلاةً وسَلَامًا**) اسما مصدرين ، منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما[٥] ، وتقرير معناه . (**دَائِمَيْنِ**) نعت « صلاة ، وسَلَامًا » (**بِدَوَامِ**) أى : ببقاء (**رَبِّ**[٦] **السَّمٰوَاتِ**) جمع « سماء » على غير قياس[٧] (**وَالْأَرَضِينَ**) — بفتح الراء — ولا يجوز إسكانُها إلا فى الشعر كقوله :

---

(١) فى المصباح المنير مادة (أول) : « وأصله عند بعضٍ « أَوَل » تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا مثل « قال » قال البطليوسى فى كتاب الاقتضاب : ذهب الكسائىُ إلى منع إضافة « آل » إلى المضمر ، فلا يقال : آله ، بل : أهله ، وهو أول من قال ذلك ، وتبعه النحاس والزبيدى ، وليس بصحيح ، إذ لا قياس يعضّدُه ، ولا سماع يؤيده » .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٢ بسبب انتقال النظر من لفظ إلى لفظ مماثل بعده .

(٣) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ينتهى نسبه إلى هاشم بن عبد مناف الإمام العَلَم أبو عبد الله الشافعيّ — رحمه الله — أحد أئمة الإسلام [توفى بمصر سنة ٢٠٤هـ] .

(٤) قيل : جميع أمته ، وهو قول ينقل عن الإمام مالك — رحمه الله — [تعليق الفرائد ١ / ٤٤] .

(٥) وعاملهما ما سبق من قوله : والصلاة والسلام ، والمصدر يكون عاملا فى المفعول المطلق من ذلك قوله تعالى فى شأن الكفار ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء ٦٣] .

(٦) فى خ٣ « ببقاء السَّمٰوات » .

(٧) عند من يرى أن السماء بمعنى السقف مذكر . ومنه ﴿ السَّمَآءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [المزمل ١٨] وينظر اللسان (س م و) ١٩ / ١٢٢ .

لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِن بَنِى
هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أعواد مِنْبَرِ[١] ــ ٢

وجُمعت « أرض » جمع المذكر السالم شذوذا[٢] .

(أَمَّا) ــ بفتح الهمزة ، وتشديد الميم ــ قال الدمامينى[٣] : حرف فيه معنى الشرط ، صرّح بذلك جماعة من النحويين ، / لا حرف شرط[٤] ــ انتهى ــ [٥ / أ]

وهى هنا مجرّدة عن التفصيل كما نصّ عليه فى المغنى فى « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنطَلِق »[٥] وقول العلامة عبد القادر المكىّ[٦] فى حاشيته على هذا الكتاب[٧] : « أما » هذه

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله كعب بن معْدان الأشعرى كما فى المحتسب ١ / ٢١٨ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٢ : ٨٣ ، وشذور الذهب ٥٧ ، والهمع ١ / ٤٦ ، وفى الدرر اللوامع ١ / ٦٩ قال : لم أعثر على قائله .

و« هداد » حىّ من اليمن ، ويروى : من بَنِى سَدُوسٍ وسيتكرر هذا الشاهد .

والشاهد : إسكان الراء من « الْأَرْضُون » للضرورة ، صحيح أن الراء فى المفرد ساكنة ولكن الاستعمال العربى عند الجمع فتحها وكأن الشذوذ يجرِّئ على الشذوذ . وقيل إن القصد من تحريك الراء عند الجمع هو التنبيه على الشذوذ المرتكب فى هذا الجمع .

(٢) لأن مفردها « أرض » مؤنث غير عاقل ، فلم يتحقق لها شرط جمع المذكر ، فألحقت به فى الإعراب .

(٣) هو محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر القرشى المخزومى الإسكندرى يعرف بابن الدمامينى بدر الدين ، تصدّر للإقراء بالأزهر ، شرح المغنى لابن هشام ، والتسهيل لابن مالك توفى سنة ٨٢٧ هـ [بغية الوعاة ١ / ٦٦] .

(٤) فى شرحه للتسهيل المسمى : تعليق الفرائد .

(٥) المغنى ١ / ٥٧ .

(٦) هو عبد القادر بن أبى القاسم بن أحمد الأنصارىّ الجزرجىّ المكىّ محيى الدين ، فقيه أصولىّ ، نحوى مفسر ، محدّث من مؤلفاته حاشية على أوضح المسالك ، وحاشية على شرح الألفية للمكودى توفى سنة ٨٨٠ هـ [بغية الوعاة ٢ / ١٠٤] .

(٧) وتسمى « رفع الستور والأرائك عن مخبّآت أوضح المسالك » مخطوطة ، وعندى مصورة لها .

حرف شرط وتفصيل(١) ، مخالف لما ذكرنا من النقلين معًا .

(بَعْدَ) ظرف زمان كثيرا ، ومكان قليلا ، تقول فى الزمان : « جاء زيدٌ بعد عمرو » ، وفى المكان : « دارُ زَيْد بعدَ دارِ عمرو » .

وهى هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ، وللمكان باعتبار الرقم .

واختُلِف فى ناصبها إذا وقعت بعد « أَمَّا » .

فقيل : فعل الشرط المقدّر .

وقيل : « أمَّا » لنيابتها عن الفعل المقدَّر ، وهو مذهب سيبويه(٢) فعلى الأول : « أما » نائبة عن الفعل معنى لا عملا(٣) .

وعلى الثانى : نائبة معنًى وعملاً ، والأصل : مهما يكن من شيء بعدَ (حَمْدِ اللهِ) و « مهما » هنا مبتدأ ، والاسمية لازمة للمبتدأ و « يكن » شرط ، والفاء لازمة له غالبا .

فحين تضمّنت « أمّا » معنى الابتداء والشرط ، لزمتها الفاء ولصوق الاسم(٤) ، إقامةً للازم وهو الفاء ولصوق الاسم ، مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط ، وإبقاء لأثره فى الجملة .

(مُسْتَحِقِّ الْحَمْدِ ومُلْهِمِهِ) نعتان لله(٥) ، لمجرّد المدح ، وصحّ نعت المعرفة

---

(١) نص كلام المكّى ورقة ٢ « و « أمّا » ــ بفتح الهمزة وتشديد الميم ــ حرف شرط وتفصيل » ولم يقل : وأما هذه ، وعلى هذا لا وجه للاعتراض الذى أورده الشارح على مكّى ، لأن كلامه متفق مع كلام ابن هشام فى مبحث « أمّا » فى المغنى ١ / ٥٦ عندما قال : وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد .

(٢) يراجع مغنى اللبيب ١ / ٥٨ .

(٣) فى خ٣ « معنًى دون عمل » .

(٤) يعنى : ومباشرة الاسم الواقع بعدها .

(٥) فى قوله : « أما بعد حمدِ الله » .

بهما ؛ لأنهما للدوام والاستمرار . فإضافتهما محضة .

أو بدلان .

ويمتنع جعلُهما عطفَىْ بيان على « الله » ؛ لأن عطف البيان للتوضيح المستدعى إبهامًا ، أو للتخصيص المستدعى عمومًا ، وكلاهما منتفٍ هنا و « الاستحقاق » الاختصاص ، و « الإلهام » ما يُلْقَى فى الرُّوع ــ بضم الراء ــ وهو القلب .

(**وَمُنْشِئِ الْخَلْقِ وَمُعْدِمِهِ**) فيهما الإعرابُ المتقدِّم .

و « الإنشاء » الإيجاد ، قال الله تعالى ــ ﴿ **إِنَّا أَنْشَأْنَـٰهُنَّ إِنْشَآءً** ﴾[1] أى : أوجدناهن إيجادًا .

و « الخَلْق » بمعنى المخلوق ، و « الإعدام » الإفناء ، والإنفاد[2] .

ولا يخفى ما فى مقابلة الإنشاء بالإعدام من الطباق[3] .

(**وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ**) مجروران بالعطف على « حَمْدِ اللهِ » وتقدم تفسيرها (**عَلَى أَشْرَفِ الْخَلْقِ**) متعلق بالسلام ؛ لقربه[4] ، وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع .

(**وَأَكْرَمِهِ**) معطوف على « أشرف » (**الْمَنْعُوتِ**) ــ بالنون ــ من النعت بمعنى الصفة (**بِأَحْسَنِ**) متعلق بالمنعوت (**الْخُلُقِ**) ــ بضم الخاء مع ضمّ اللام وسكونها ، والضمّ أشهر .

و « الخَلْق » و « الخُلْق » ــ بفتح الخاء فى الأول ، وضمها فى الثانى ، فى الأصل واحد ، كالشَّرْب ، والشُّرْب ، لكنْ خُصَّ المفتوح بالهيئات والأشكال

---

(١) الآية [٣٥] من سورة « الواقعة » .

(٢) من « أنفد » وثلاثيه : نفد .

(٣) وهو من المحسنات البديعية ، وهو مبنى على إيراد المتضادَّين .

(٤) ويمكن أن يتعلّق « على أشرف » بالأول وهو « الصلاة » لسبقه .

والصُّور المدركة بالبصر ، وخُصَّ المضموم بالقُوى والسَّجايا المدركة بالبصيرة ، والمراد هنا السجيَّة والطبيعة .

وبينهما من البديع ، الجناسِ المحرَّف[(١)] .

(**وَأَعْظَمِهِ**) معطوف على « أحْسَن » وهو مقتبس من قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾[(٢)] .

(**مُحَمَّدٍ**) بدل من « أَشْرَف » ، ويجوز كونه عطف بيان عليه فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية ــ خلافا لأبى البقاء العكبرى[(٣)] ــ حيث ذهب إلى أنها لفظيّة[(٤)] .

(**نَبِيِّهِ / وَخَلِيلِهِ وَصَفِيِّهِ**) نعوتٌ لِـ « محمد » ، و « الخليل » الذى خلصت محبّته ، و « الصفىّ » المختار . [٥ / د

(**وَعَلَى آلِه ، وَأَصْحَابه ، وَأَحْزَابِهِ ، وَأَحْبَابه**) معطوفة[(٥)] على « أشرف » وأعاد الجار مع « آله » لطول الفصل .

و « الأصحاب » جمع صاحب ، خلافا للجوهرىّ[(٦)] ، ونظيره : شَاهِد

---

(١) وهو أن تتفق الكلمتان فى الحروف ، وتختلفا فى الهيئات نحو البُرْد والبَرْد . والخَلْق والخُلُق .

(٢) الآية [٤] من سورة « القلم » والاقتباس من المحسنات البديعية .

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء النحوى الضرير العكبرى الأصل البغدادى المولد والدار كان نحويا فقيها له مصنفات منها : التبيان فى إعراب القرآن ، وشرح المقامات الحريرية ، والتبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين توفى سنة ٦١٦ هـ [بغية الوعاة : ٢ / ٣٨] .

(٤) سبق أبا البقاء إلى هذا الكم : ابن السراج ، والفراسىّ ، والكوفيون ، وتبعهم جماعة من المتأخرين ، كما سيأتى فى التصريح فى باب الإضافة .

(٥) فى خ٣ « معطوفات » .

(٦) وهو إسماعيل بن حمّاد الجوهرىّ إمام العربية ، وأحد فرسان الكلام ، وكان يضرب به المثل فى حسن الخطّ . له كتاب الصّحاح فى اللغة توفى سنة ٣٩٨ هـ [بغية الوعاة : ١ / ٤٤٦] .

ووجه المخالفة فى قول الشارح : خلافا للجوهرى : أن الجوهرى يقول فى الصحاح : وجمعُ=

وأشْهَاد ، وفى التنزيل ﴿ **وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ** ﴾[(١)] قال بعض أهل التفسير : جمع شاهد[(٢)] .

و « الأحزاب » جمع حِزْب ، وحِزبُ الرجل جندُه وأصحابُه .

وقال الراغب[(٣)] : « الحِزْب : جماعة فيها غِلْظة ، ويُطلق على الأنصار »[(٤)] وكِلَا المعنيين جائز هنا ، أما الثانى ؛ فظاهر ، وأما الأول ؛ فلقوله ـــ تعالى ـــ ﴿ **وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً** ﴾[(٥)] ، وقوله ـــ تعالى ـــ ﴿ **وَالَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى الْكُفَّارِ** ﴾[(٦)] .

و « الأحبابُ » جمع حبيب .

وبين الأحباب ، والأحزاب نوع من الجناس اللاحق[(٧)] .

(**فَإِنَّ كِتَابَ الْخُلَاصَةِ**) جواب « أمّا » ولذلك قُرن بالفاء ، وصحّ ذلك على ضَرْب من المجاز ؛ وذلك لأن جواب الشرط مستقبل .

وكون « الخلاصة » بالصفات المذكورة ، ليس مستقبلا ، فيُدَّعَى أنّ الجوابَ

= الصاحب : صحبٌ ، والأصحاب جمع صَحْب [مادة : ص ح ب] .

(١) من الآية [٥١] من سورة « غافر » .

(٢) الكشّاف للزمخشرى ٤ / ١٧٢ .

(٣) هو حسين بن محمد بن المفضّل أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهانى ، وهو من أئمة أهل السنة ، ومن آثاره : المفردات فى غريب القرآن ، وهو من أجلّ كتبه ويدلّ على تمكنه فى النحو والصرف واللغة ، [توفى سنة ٥٠٢ هـ] .

(٤) المفردات فى غريب القرآن ص ١١٥ .

(٥) من الآية [١٢٣] من سورة « التوبة » .

(٦) من الآية [٢٩] من سورة « الفتح » .

(٧) الجناس اللاحق هو المختلف فى أنواع الحروف ، ويشترط فيه ألاّ يقع الاختلاف فى أكثر من حرف ، ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين فى المخرج كان الجناس مضارعا نحو : يَنْهَوْن ، ويناْوْنَ ، وإن لم يكونا متقاربين فيه كان الجناس لاحقا نحو : الأحباب والأحزاب .

محذوف ، والمذكورُ معمولُه أقيم مُقامه عند حذفه ، والتقدير : فإنى قائل لك إنّ كتاب الخلاصة كذا وكذا .. إلى آخره .

وإضافة « كتاب » إلى « الخلاصة » من قبيل إضافة الأعم إلى الأخصّ كـ « شجر أراكٍ » أو من قبيل إضافة المُسَمّى إلى اسمه ، أى : الكتابُ المخصوص بهذا الاسم ، كما فى قوله : « سِرْنا ذاتَ مَرَّةٍ » أى : مرَّة مختصَّة بهذا الاسم[1] .

(**الْأَلْفِيَّةِ**) بالنصب : بدلٌ[2] من « كتاب » وبالجرّ : بدلٌ[3] من « خُلاصة » منسوبة إلى « الأَلْف »[4] بناء على أشهر القولين أنّ البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين .

وقيل : كلّ منهما بيت على حِدَة[5] .

(**فِى عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ**) حال من « كتاب » والمراد بعلم العربية هنا : علم النحو المشتمل على التصريف .

وله حدٌّ ، وموضوعٌ ، وغايةٌ ، وفائدة :

فحدُّه : علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء[6] وموضوعه : الكلمات العربية ، لأنه يُبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء .

---

(١) الذى هو « ذات » .

(٢ ، ٣) فى خ٣ « بدلا » بالنصب فى المرتين .

(٤) فى خ٣ « ألف » .

(٥) أى : * كلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ * بيت

* وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثم حرف الْكَلِمْ * بيت آخر

والراجح هو القول الأول لأنها من الرجز المقفى الذى جاء عروضه متفقا مع ضربه فى الروىّ ويؤكد ذلك قول ابن مالك : * وأستعينُ اللهَ فى ألفيَّة * فجعلها ألفًا ، وإلاّ لكانت ألفين .

(٦) لو قال : « إفرادا وتركيبا » لناسب أن يكون التعريف شاملا للنحو والتصريف حيث قال : والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف .

وغايته : الاستعانة به على فهم كلام الله ــ تعالى ــ ورسوله .

وفائدته : معرفة صواب الكلام من خطئه .

(**نَظْمِ**) بمعنى : منظوم ، نعت لكتاب[1] ، إن نُصِيب ، وللخلاصة ، إن خُفِض (**الْإِمَامِ**) مجرورٌ بإضافة « نظم » إليه (**الْعَلَّامَةِ**) صيغة مبالغة فى « عَالِم » والتاء فيه لتأكيد المبالغة (**جَمَالِ الدِّين**) لقبٌ (**أَبِى عَبْدِ اللهِ**) كنية (**مُحَمَّدٍ**) اسمٌ (**ابْنِ مَالِكٍ**) نعتٌ أوّل (**الطَّائِىّ**) نعت ثانٍ (**رَحِمَهُ اللهُ**) جملة دعائيّة ، لا محلّ لها من الإعراب .

وفى كلامه مخالفة لأصلين :

أحدهما : أن « الإمام العلّامة » نعتان لجمال الدين وما ذكره بعده ، فقدّمهما ، والنعتُ لا يتقدم على المنعوت .

والثانى : أنه متى اجتمع الاسم واللقب ، وجب على الأفصح تأخير اللقب عن الاسم ــ كما سيصرح به ، وهنا قدّم اللقب على الاسم .

والجواب / عن الأول : أنّ النعت إذا تقدّم ، وكان صالحا لمباشرة العامل ، فإنه يعربُ بحسب ما يقتضيه العامل ، ويُجعل المنعوت بدلا ، ويصير المتبوع تابعا ، واضمحلّت[2] النعتيّة[3] ، كقوله ــ تعالى ــ ﴿ **إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ** [٦ / أ]

---

(١) قوله : « نعت لكتاب » يلزم عليه تقديم البدل وهو « الألفية » على النعت وهو « نظم » وذلك لا يجوز ، ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعوته بالحال وهو « فى علم » [قاله يس فى حاشيته على التصريح ١ / ١٤] .

(٢) اضمحل الشيء ، أى ذهب [الصحاح ٥ / ١٧٤٨] .

(٣) يقول ابن هشام فى توجيه إعراب قول الشاعر :

* إذا لم يكن إلّا النبيّون شافعُ *

يقول : ووجهه أن العامل وهو « يكن » فرّغ لما بعد « إلّا » وهو « النبيّون » وأن المؤخر وهو « شافع » عام أريد به خاص ، فصحّ إبداله من المستثنى ، لكنّه بدَلَ كلٍّ ، ونظيره فى أنّ المتبوع أخّر وصار تابعا « ما مررتُ بمثلك أحدٍ » [أوضح المسالك باب الاستثناء ٢ / ٢٦٨ : ٢٧٠] .

اللهِ ﴾[١] فى قراءة الخفض[٢] .

والجواب عن الثانى : أنّ اللقب هنا مسوق[٣] للمدح ، فإذا جرى لفظ المدح أوَّلا ، تشوّقت النفسُ إلى الممدوح ، فإذا ذُكر الممدوح بعد ذلك ، كان أوقع فى النفس ، على أن ذلك لغة كما سيأتى .

(**كِتَابٌ**) خبرُ إنَّ ، وصحّ الإخبار بكتاب عن كتاب ــ وإن تساويا لفظا ــ لتخالفهما إضافة ومعنًى[٤] .

(**صَغُرَ حَجْمًا ، وَغَزُرَ عِلْمًا**) ــ بضمّ عين الفعلين ، وفاعلهما ضميرٌ مستتر فيهما ، يرجع إلى « كتاب » ، والجملتان نعت « كتاب » والمنصوب بعدهما تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل : كتابٌ صَغُر حجمُه ، وغَزُر علمُه .

هذا إن كانا باقيين على أصلهما من إفادة الإخبار .

وإن كانا حُوِّلا إلى معنى المدح على حدِّ قوله ــ تعالى ــ ﴿ **وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا** ﴾[٥] فهما خَبرٌ ثانٍ لِـ « إنَّ » لا نعتٌ لكتاب[٦] ، لأن الجمل الإنشائية يُخبر بها ، ولا ينعت .

و « الصِّغَر » القلَّة ، و « الْحَجْم » النُّتُوّ ، يقال : ليس لمرفقه حجمٌ أى :

---

(١) من الآية [١ ، ٢] من سورة « إبراهيم » .

(٢) قرأ نافع ، وابن عامر ، والمفضل عن عاصم « اللهُ الَّذى » بالرفع ، وجرَّه الباقون [يراجع التذكرة فى القراءات لابن غلبون ٢ / ٤٨١] .

(٣) فى خ٢ « يشعر بالمدح » .

(٤) فإن المبتدأ مضاف ــ كما سبق ــ والخبر منعوت بقوله : صَغُر حجمًا ــ إلى آخره .

(٥) من الآية [٣١] من سورة « الكهف » .

(٦) وفى هذه الحالة يصبح « كتاب » الثانى بلا نعت ، فلا يصح كونه خبرًا لعدم الفائدة فى الإخبار به ، إلا أن يقال إن التنوين فيه للتعظيم ، وكأنه قال : فإن كتاب الخلاصة كتاب عظيم . [حاشية يس على التصريح ١ / ١٥] .

نُتُوّ ، و « الغزارة » الكثرة .

وبين الصغر ، والغزارة نوع من الطباق .

(غَيْرَ) بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عمّا دخل فى حكم دلالة المفهوم[١] .

واختلف فى نصبها فى الاستثناء .

فقال ابن عصفور[٢] : عن تمام الكلام[٣] .

وقال الفارسى : على الحالية[٤] .

وقال ابن الباذش[٥] على التشبيه بظرف المكان[٦] .

---

(١) أى : مفهوم الموافقة ؛ لأن المفهوم من كون الألفية « كتاب صَغُر حجما وغزُر علما » أنه لا عيب فيه أصلا ، ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه بُولغ فى اختصاره حتى قارب أن يُعَدّ من الألغاز .

(٢) هو أبو الحسن على بن مؤمن الإشبيلى ، حمل راية النحو فى بلاد الأندلس ، وله مصنفات منها : المقرّب ، وشرحه ولم يتم ، وشرح الجمل للزجاجى ، توفى سنة ٦٦٣ هـ [بغية الوعاة : ٢ / ٢١٠] .

(٣) أى أن الناصب لها كونها فضلة جاءت بعد الكلام .

يراجع فى ذلك : المقرّب ١ / ١٦٣ « باب المنصُوبات عن تمام الكلام وهى التمييز والمستثنى » .

* وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٢٥٤ بعد أن استعرض آراء النحاة فى عامل النصب فى المستثنى بعد إلا ، وعامل النصب فى « غير » وما فى معناها قال : « ومنهم أيضا من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام وهو الصحيح ، وهو فى ذلك بمنزلة التمييز .

* وارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٢ قال : وذهب الفارسى فى التذكرة إلى أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء .

(٥) هو علىّ بن أحمد بن خلف أبو الحسن بن الباذش الأنصارىّ الغرناطىّ تصدر للإقراء والنحو بغرناطة وابنه أحمد بن على أبو جعفر صاحب الإقناع فى القراءات السبع توفى أبو الحسن سنة ٥٢٨ هـ [بغية الوعاة ٢ / ١٤٢] .

يراجع رأيه هذا فى شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٣ ـ وارتشاف الضرب ٢ / ٣٢٢ .

(٦) فـ « غير » مشبهة بالظرف المبهم عنده ، فكما أن الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه=

ويجوز أن تكون فتحة « غير » هنا بنائية ؛ لأن « غيرًا » إذا أضيفت لمبنّى جاز بناؤها على الفتح كقوله :

لم يَمْنَعِ الشَّربَ مِنْهَا غَيْرَ أن نَطَقَتْ
حمامَةٌ فى غُصُونٍ ذَاتِ أَوْ قَالِ[١] — ٣

قاله فى المغنى[٢] .

(أَنَّهُ) — بفتح الهمزة — والضمير للكتاب (**لِإِفْرَاطِ**) أى : مجاوزة الحدّ (**الْإِيجَازِ**) الاختصار (**قَدْ كَادَ يُعَدُّ**) أى : قارب أن يُعدَّ (**مِنْ جُمْلَةِ الْأَلْغَازِ**) جمع لُغز — بضمّ اللام ، وفتح الغين المعجمة ، مثل : رُطَب ، وأرطاب ، يقال : أَلْغَزَ فى كلامه إذا عَمَّى مُرادَه .

والاسم : اللُّغز ، كالرُّطب ، واللُّغُز . كالعُنُق ، واللُّغْز ، كالقُفْل حكاها الدمامينى فقال : وعينه تفتح ، وتضمّ ، وتُسَكَّن[٣] .

(**وَقَدْ أَسْعَفْتُ طَالِبِيه**) أى : ساعدتهم ، يقال : أسعفتُ الرجل بحاجته ، إذا قضيتَها له ، والمساعفة : الموافاة والمساعدة (**بِمُخْتَصَرٍ**) صفة لمحذوف أى : بشرح

= فكذلك يصل إلى « غير » وما فى معناها .

(١) البيت من البسيط وهو لأبى قيس بن الأسلت فى ديوانه ص ٨٥ والخزانة ٢ / ٤٥ ، ولأبى قيس بن رفاعة فى ابن السيرافى ٢ / ١٨٠ وشرح ابن يعيش ٣ / ٨٠ وبلا نسبة فى سيبويه ١ / ٣٦٩ والمغنى ١ / ١٥٩ ، والهمع ١ / ٢١٩ .

و « الأوقال » الأعالى ، ومنه التوقل فى الجبل أى الصعود فيه .

والشاهد : فتح « غير » مع أنها فاعل « يمنع » لإضافتها لمبنى وهو الحرف أعنى : أَنْ الداخلة على نطقت .

(٢) ١ / ١٥٩ والكلام منقول منه ، والأصل فيه ابن عصفور .

(٣) فى اللسان ، مادة (ل غ ز) : « أَلْغَزَ الكلام وأَلْغز فيه عَمّى مراده وأضمره على خلاف ما أظهره ، واللُّغْز واللُّغز واللَّغَز : ما أَلغِز من كلامٍ فشُبِّه معناه » .

مختصر (**يُدَانِيه**) أي : يقاربه فى مسائله التى هى فيه ، وليس المراد يقاربه فى حجمه ، لأن الحسَّ يخالفه (**وَتَوْضِيح**) أى : مبيِّنٍ وكاشف ، وبه اشتُهر (**يُسَايِرُه**) أى : يُحاذيه ، وقيل : يمشى مشيه (**وَيُبَارِيه**) أى : يُعارضه ويفعل مثل فعله (**أُحُلُّ بِهِ أَلْفَاظَه**) أى : أبيِّن به مفردات ألفاظه (**وَأُوَضِّحُ مَعَانِيَه**) ــ بفتح الياء ــ أى : أكشفها وأبيِّنها (**وَأُحَلِّلُ**) أى : أفكِّك (**بِهِ تَرَاكِيبَه**) أى : / مركباته (**وَأُنَقِّحُ**) [٥ / ب] أى : أهَذِّبُ[١] (**مَبَانِيَه**) ــ بفتح الياء المثناة تحت ــ جمع مبنى ، ومبانى الكتاب ، ما تبنى عليه مسائله (**وَأُعْذِبُ**) ــ بالذال المعجمة ــ أى : أُحْلى ، ومنه الماء العذب (**بِهِ مَوَارِدَه**) جمع مَوْرِدَة ــ بالهاء وهى فى الأصل : طرف الماء ــ بالطاء المهملة ــ (**وَأُعْقِلُ**) أى : أَمْنَعُ والعقلُ : المنعُ[٢] (**بِهِ شَوارِدَه**) جمع شاردة ، أى : نافرة ، وفيه استعارة ، حيث شبه ما تضمنته الألفية ، بالإبل الشاردة ، ورشحهًا بذكر صفة مُلائمة للمستعار منه وهو العقل[٣] .

(**وَلَا أُخْلِي**) أى : أترك (**مِنْهُ مَسْأَلَةً**) « مَفْعَلة » من السؤال وهى ما يُبرهَن عليه فى العلم (**مِنْ شَاهِدٍ**) أى : دليل ، وهو ما يُذكر لإثبات[٤] قاعدة من كتاب أو سُنَّة ، أو من كلام عربىّ فصيح (**أَوْ تَمْثِيل**) أى : مثال ، وهو جزئىّ من جزئيات قاعدة يُذكر إيضاحًا لتلك القاعدة ، فكل شاهد مثال ولا عكس . (**وَرُبَّمَا أُشِيرُ**) أنا (**فِيهِ إِلَى خِلَافٍ**) فى بعض المسائل ، أى : مخالَفَة للناظم وغيره ، كقوله فى باب الجوازم : خلافا لابن مالك[٥] .

(**أَوْ نَقْدٍ**) ــ بالدال ــ أى : انتقاد على الناظم .

---

(١) فى خ٢ « أُذْهِبُ » وهو تصحيف .

(٢) فى خ٣ « من العقل وهو المنع » .

(٣) وهى استعارة تصريحية حيث أطلق لفظ المشبه به وهو « الشوارد » على المشبه وهو ما تضمنته الألفية .

(٤) فى خ٢ « حال تلك القاعدة » .

(٥) سيأتى كلّ ذلك فى مواضعه ، وغيره كثير . [ينظر التوضيح ٤ / ٢١٩] .

كقوله فى باب الوقف ــ فى مسألة تأتى ــ : وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين على الوقف على كذا[١] .

(**أَوْ تَعْلِيل**) لِحُكم (**وَلَمْ آلُ**) ــ بمدّ الهمزة ــ من الأَلْو ، ويحتمل أن يكون بمعنى أمنع : فيتعدّى إلى اثنين ، حذف أحدُهما لعدم تعلق الغرض بذكره . والتقدير : ولم أمنع أحدًا جهدًا .

ويحتمل أن يكون بمعنى « أُقصِّر فى جهدٍ ، ثم حذف الجارّ ، فانتصب[٢] وهو بفتح الجيم ، وضمها .

وفصل الفرّاء فقال : الجُهد بالضم : الطاقة ، وبالفتح : المشقة[٣] ، (**فِى تَوْضِيحِهِ**) أى : تبيينه (**وَتَهْذِيبه**) ــ بالذال المعجمة ــ أى : تنقيته ، وتصفيته (**وَرُبَّمَا خَالَفْتُهُ فِى تَفْصِيلِهِ**) كما فعل فى الاسم والفعل والحرف ، حيث جعلها أقساما للحكمة لا لِلكلم[٤] (**وَتَرْتِيبه**) وهو كثير ، ومنه : ما فعل فى نائب الفاعل حيث أَخَّر الكلام على الفعل وقدَّم الكلام على النائب .

(**وَسَمَّيْتُهُ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ**) ليطابق اسمه معناه ، والمسالك ، جمع مسلك ، وهو طريق السلوك (**وَبِاللهِ أَعْتَصِم**) أى : أمتنع[٥]

---

(١) سيأتى كلّ ذلك فى مواضعه ، وغيره كثير . [ينظر التوضيح ٤ / ٣٤٩] .

(٢) فى خ٢ « فانتصب انتصابه » وهذه العبارة لا تقال إلا عند حذف المضاف المنصوب وإقامة المضاف إليه مقامه ــ وما نحن فيه ليس كذلك .

(٣) يراجع معانى القرآن للفرّاء ١ / ٤٤٧ وكذلك لسان العرب مادة (ج هـ د) ومنه أخذ الشيخ خالد .

(٤) وذلك قول ابن هشام : والكلم اسم جنس جمعى واحده كلمة وهى : الاسم والفعل والحرف .

(٥) يقال : اعتصمت بالله امتنعتُ به ، والمراد : امتنعت من الوقوع فى الخطأ بلطفه تعالى وحفظه .

(**وَأَسْأَلُهُ الْعِصْمَةَ**) أى : المنع (**مِمَّا يَصِم**) ـ بفتح الياء ، وكسر الصاد المهملة ـ من الوصْم ـ بسكون الصاد ، وهو العيب والعار (**لاَ رَبَّ غيرُه**[1] ، **وَلَا مَأْمُولَ إِلَّا خَيْرُه ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**) أى : أرجع .

* * *

(١) « غير » صفة لـ « ربّ » يجوز فيها النصب على محل اسم « لا » النافية للجنس ويجوز فيها الرفع على محل لا مع اسمها ومحلهما الرفع بالابتداء ويحسن الرفع من أجل السجع ليتفق مع قوله « إلا خيرُه » وخبر « لا » محذوف : أى : لا ربَّ موصوف بأنه غير الله يطلب منه شى ، وكذلك خبر « لا » فى قوله : ولا مأمول إلا خيرُه محذوف أيضا . أى لا مأمول غير خير الله يُعتدّ به .

ولا يجوز أن يكون « غير » خبرا . لأن خبر « لا » الجنسية يكون منفيا عن جميع أفراد الاسم ، وذلك يستلزم أن تكون مغايرة الله منفية عن كل ربّ وليس كذلك .

قال الناظم :

الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

هذه الترجمةُ فيها حذفٌ ، وأصلها :

(**هَذَا بَابُ شَرْحِ**) ماهيَّة (**الْكَلَامِ وَشَرْحِ**) ماهيَّة (**مَا يَتَأَلَّفُ الْكَلَامُ مِنْهُ**) وهو الكلم الثلاث .

والتألُّف ، والتأليف : وقوع الأُلفة والتناسب بين الجزأين ، وهو أخصّ من التركيب ، إذ التركيبُ ضمّ كلمةٍ إلى أخرى فأكثر ، / فكل مؤلف مركّب من غير عكس . [٧ / أ]

(**الْكَلَامُ**) — فى اصطلاح اللغويين — عبارةٌ عن القول ، وكان مكتفيا بنفسه ، كما ذكره فى القاموس(١) .

وفى اصطلاح المتكلمين : عبارة عن المعنى القائم بالنفس(٢) .

و (**فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ عِبَارَةٌ عَمَّا**) أى : مؤلَّف (**اجْتَمَعَ فِيهِ أَمْرَانِ : اللَّفْظُ وَالإِفَادَةُ**) والظرفيّة — هنا — مجازيّة ، كقوله — تعالى — ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾(٣) أى أنه — ﷺ — فى نفسه أسوة حسنة — كما قاله فى الكشاف(٤) .

والمعنى : الكلام — فى نفسه — اللّفظ والإفادة ، لا أنّ هناك ظرفًا ومظروفا حقيقة .

---

(١) مادة « ك ل م » ٤ / ١٧٢ .

(٢) ذكر ابن هشام فى شرح الشذور ٢٧ أنّ الكلام فى اللغة يطلق على ثلاثة أمور : أحدها : الحدث الذى هو التكليم . والثانى : ما فى النفس مما يُعَبَّر عنه باللفظ المفيد ، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى : قام زيد ، فيسمى ذلك الذى تخيلته كلاما ، والثالث : ما تحصلُ به الفائدة سواء كان لفظا ، أو خطًّا ، أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال ... » .

(٣) من الآية [٢١] من سورة « الأحزاب » .

(٤) يعنى : الزمخشرىّ فى كتابه الكشاف ٣ / ٥٣١ .

ولو قال(١) : عبارةٌ عن اللفظ والإفادة ، كما قال الناظم :

.... لَفْظٌ مفيدٌ ....

كان أجودَ .

واللفظ ـ فى الأصل ـ مصدر لفَظَتِ الرَّحى الدقيقَ ، إذا رَمَتْه إلى خارج (**وَالْمُرَادُ بِاللَّفْظِ**) ـ هنا ـ الملفوظ به وهو (**الصَّوْتُ**) من الفم (**الْمُشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ**) الهجائية (**تَحْقِيقًا**) كزَيْدٍ (**أَوْ تَقْدِيرًا**) كألفاظ الضمائر المستترة .

وسُمِّىَ الصّوتُ لفظا ؛ لكونه يحدثُ بسبب رَمْيِ الهواء من داخل الرِّئة إلى خارجها ، إطلاقًا لاسم السبب على المسبَّب ـ قاله الفخر الرازى(٢) .

والإفادة : مصدر « أَفَادَ » بمعنى : دلّ دلالة مطلقة . والمفيد : الدالّ على معنى مطلقا .

(**وَالْمُرَادُ بِالْمُفِيدِ**) ـ هنا ـ (**مَا**) أى : لفظٌ (**دَلَّ عَلَى مَعْنًى يَحْسُنُ السُّكُوتُ**) من المتكلم (**عَلَيْهِ**) أى : على ذلك اللفظ ، بحيث لا يصير السامعُ منتظرا لشىء آخرَ .

وعُلِم من تفسير « المفيد » بما ذُكِر ؛ أنه لا يحتاج إلى قولهم : « المركَّبُ » لأن المفيد الفائدة المذكورة ، يستلزم التركيب .

ولا إلى قولهم : « المقصود » ؛ لأن حُسْنَ سكوتِ المتكلم يستدعى أن يكون قاصدًا لما تكلَّم به .

---

(١) أى : الموضح وهو ابن هشام .

(٢) سبقت ترجمته ص : ٩٥ .

[وينظر فيما يتعلق بالصوت ـ كتابه : التفسير الكبير ١ / ١٩ .

وبين اللفظ والإفادة عمومٌ وخصوصٌ من وجه ، فيجتمعان فى مثل : « زيدٌ قائمٌ » ويوجد اللفظ بدون الإفادة كما فى « المفرد »[١] ، وتوجد الإفادة بدون اللفظ كما فى « الإشارة »[٢] .

وكلُّ شيئين كان كلٌّ واحد منهما أعمَّ[٣] من الآخر ، يُجعل[٤] أحدهما جنسًا ، والآخر فصلا ، فيحترزُ بكلٍّ عمّا يشاركُ الآخَرَ من غيره .

فيُحترز بـ « اللفظ » عن الدوالّ الأربع وهى : الإشارة ، والكتابة ، والعُقَد ، والنُّصَب ، إذ كلٌّ منها مفيدٌ وليس بلفظ[٥] .

ويُحترز بـ « المفيد » عن المفرد ، والمركب غير المفيد ؛ كالإضافىّ نحو : « غلام زيدٍ » والمزجىّ كـ « بَعلبكّ ، والإسنادىّ المسمّى به كـ « بَرَق نحرُه » والمعلوم للمخاطب كـ « السَّمَاءُ فوقنا » إذ كلٌّ لفظ وليس بمفيد[٦] .

ولعلّ هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع .

ولا يحتاج إلى ذكر « الوضع » ؛ لأن الأصح أن دلالةَ الكلام عقيلةٌ لا وضعيّة ، فإن من عرف مسمّى « زيد » وعرف مسمّى « قائم » وسمع « زيدٌ قائم » بإعرابه

---

(١) نحو : « زيدٌ » .

(٢) كأن يعطى له إشارة بأصبعه تدل على الأمر بالإقبال فيكون معناها : « أَقْبل » وهى جملة مفيدة بدون لفظ .

(٣) ، (٤) جملة : « كان كلّ واحد منهما أعمّ » صفة لشيئين ، وجملة : « يُجعل ... » خبر « كلّ » .

(٥) الإشارة : كتجريك الأصابع مثلا بما يدل على النفى ، والعُقد : أى عقد الأصابع مثلا بما يدل على عدد مخصوص ، والنّصب : العلامة الدالة على معالم الطريق . أو الاتجاه يمينا أو يسارا .

فليس شيء من ذلك كلاما نحويا . [يراجع ابن يعيش ١ / ١٩] .

(٦) وإنما لم تفد جملة « السماء فوقنا » مع أنها لفظ مفيد ، لأن هذا معلوم بالضرورة وبعضهم أدخل فى الحد كل ما هو معلوم بالضرورة نحو هذا المثال ونحو : الأرض تحتنا ، والنار حارّة .

[٧ / ب] المخصوص ، فَهِم بالضرورة / معنى هذا الكلام[١] ، وهو نسبة القيام إلى زيد[٢] .

وصور تأليف الكلام ستة[٣] :

اسمان ، فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملة القسم وجوابه ، أو الشرط [وجوابه][٤] .

(**وَأَقَلُّ مَا يَتَأَلَّفُ الْكَلَامُ**) خبرا كان أو إنشاءً (**مِنِ اسْمَيْنِ**) حقيقةً : كـ « هيهاتَ العقيقُ » أو حكما (**كـ « زيدٌ قائمٌ »**) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر ، فى حكم المفرد ؛ بدليل أنّ الضمير المستتر فيه ، لا يبرز مع التثنية والجمع[٥] ، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر .

فسقط ما قيل إنّ « زيدٌ قائمٌ » ثلاثة أسماء ، لا اسمان فقط (**وَمِنْ فِعْلٍ واسْمٍ كـ « قَامَ زَيْدٌ »**) و « نِعْم العبدُ » (**وَمِنْهُ**) أى : من التأليف من فعل واسم (« **اسْتَقِمْ** » ، **فَإِنَّهُ**) أى : فإن « استقِمْ » مع مرفوعه المستتر فيه كلام (**مُؤَلَّفٌ مِنْ فِعْلِ الْأَمْرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ**) وهو : استقم (**وَمِنْ ضَمِيرٍ**) المفرد (**الْمُخَاطِبِ**) المستتر فيه (**الْمُقَدَّرِ بِـ « أَنْتَ »**) ولا يجوز التلفظ به .

وإنّما فصله[٦] بقوله « ومنه » لأمور :

---

(١) وقيل : الوضع : القصد ليخرج كلام النائم والساهى .

(٢) يراجع شرح اللمحة لابن هشام ١ / ١٥٩ .

(٣) وأمثلتها على الترتيب : زيد قائم ، قام زيد ، كان زيد قائما ، علمتُ زيدا قائما ، أعلمتُ زيدًا عمرًا منطلقا ، أقسم بالله لأجتهدنّ ، إن قام زيد قام عمرو .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٢ .

(٥) وذلك نحو : الزيدان قائمان ، التقدير : هما ، والزيدون قائمون : هم . بخلاف الفعل نحو الزيدان يقومان ، فالألف فاعل ، والزيدون يقومون : فالواو فاعل وكل من الألف والواو ضمير بارز .

(٦) أى : « استقم » .

أحدها : التنبيه على أنه مثال ، لا من تتميم الحدّ ــ خلافا للشارح[1] والمكوديّ[2] .

ثانيها : أنه لا فرق بين أن يكون الجزآنِ مذكورين ، أو أحدهما .

ثالثها : أنه لا فرق فى الكلام بين الإخبار والإنشاء[3] .

رابعها : أنّ شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوىّ، أن يكون الضمير واجب الاستتار[4] فـ « قام » على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يُسمى كلاما على الأصح[5] .

---

(١) الشارح : المراد به ابن الناظم ، وهو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين ، المعروف بابن الناظم ، نحوىّ دمشقىّ ، من مؤلفاته شرح الألفية وشرح الحاجبية (الكافية لابن الحاجب) وغيرهما ، توفى سنة ٦٨٦ هـ [بُغية الوعاة ١ / ٢٢٥] وقد قال فى شرحه على الألفية ص ٢٠ « الكلام عند النحويين هو اللفظ الدالّ على معنى يحسن السكوت عليه ، وهذا ما أراده بقوله : « مفيد كاستقمْ » كأنه قال : الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها ، كالفائدة فى « استقم » فاكتفى عن تتميم الحدّ بالمثال » .

(٢) هو عبد الرحمن بن علىّ بن صالح المكودى الفاسىّ أبو زيد نحوىّ ، صرفىّ ، لغوىّ من آثاره العلمية : شرح ألفية ابن مالك ، والبسط والتعريف فى التصريف توفى سنة ٨٠٧ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٨٣] وقد قال « المكودى » فى شرحه على الألفية ص ٦ « فالمثال ــ يعنى : استقم ــ تتميم للحدّ وفاقا للشارح ، لا مثال بعد تمام الحدّ خلافا للمرادى » .

وقد قال المرادى شارح الألفية فى كتابه المسمى : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : « وقوله : « كاستقم » تمثيل للكلام الاصطلاحىّ بعد تمام حدّه ، لا تتميم للحدّ خلافا للشارح » ــ يعنى ابن الناظم ــ [توضيح المقاصد ١ / ١٥] .

ويمكن أن يقال : الخلاف لفظىّ ، فمن حمل « المفيد » على المفيد مطلقا قال : تتميم ، ومن حمله على الفائدة التامة ، جعله تمثيلا بعد تمام التعريف .

(٣) من حيث إن « استقم » أمر ، وهو إنشاء .

(٤) وعلامة الاستتار الواجب أنه لا يمكن أن يحل محل الضمير المستتر اسمٌ ظاهر مثال ذلك : أفعال الأمر : خُذْ ، أَقْبِلْ ، تَوَاضَعْ .

والمضارع الذى فى أوله الهمزة ، أو النون أو التاء نحو : أَنْصَحُ ، نقول ، تتمسّك .

(٥) لأن الضمير مستتر فيه جوازا لأن « قام » فعل الغائب .

خامسها : الردّ على أبى حيّان[١] حيث قال : إنّ مُقتضى تمثيله ــ يعنى الناظم ــ بـ « استقم » أنه بسيط ؛ لأن التركيب من عوارض الألفاظ ، ويستدعى تقدير وجود ، ولا وجود[٢] .

ورُدَّ بأنّ المرادَ بالألفاظ ما يكون بالقوة ، أو بالفعل ، والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضارًا لاخفاء معه ولا لَبْس ــ قاله الموضح فى شرح اللمحة[٣] .

(**وَالْكَلِمُ**) الذى يتألف الكلام منه (**اسْمُ جِنْسٍ**) ؛ لأنه يدلّ على الماهيّة من حيث هى ، وليس بجمع[٤] ــ خلافا لما وقع فى الشذور[٥] ــ ولا اسمَ جمع[٦] ــ

= وبعضهم يرى أن ذلك لا يُشترط ، فنحو « قام » فى جواب : « هل قام زيد » كلام .

(١) هو محمد بن يوسف أثير الدين الغرناطىّ الأندلسىّ تلميذ ابن الضائع فى النحو ، له مصنفات منها : البحر المحيط فى التفسير ، وارتشاف الضرب من كلام العرب ؛ ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ، والتذييل والتكميل على شرح التسهيل فى النحو توفى سنة ٧٤٥ [بغية الوعاة ١ / ٢٨٠] .

(٢) قوله : « ولا وجود » أى : لا وجود فى الواقع للّفظ الذى ركّب مع « استقم » .

(٣) يعنى بالموضح ابنَ هشام الذى شرح لمحة أبى حيان [انظر شرح اللمحة ١ / ١٦٠] وأقول : هذا الذى نسبه الشيخ خالد إلى أبى حيان لم أجده فى كتبه التى تحت يدى ، بل وجدت فى الارتشاف كلاما لا يختلف عن كلام ابن هشام يقول فى الارتشاف ١ / ٤١٢ « وأقل ما يتركب الكلام من جزءين ملفوظ بهما أو مقدرين ، أو ملفوظ بأحدهما ، والمؤتلف كلامًا : فعل وفاعل ، وفعل ومفعول لم يُسم فاعله ، واسمان : مبتدأ وخبر ، واسمان ليس إياهما نحو : نَزَالِ .. » .

(٤) الجمع : ما دلّ على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف ، نحو : كُتُب ، وأقلام ، وقالوا إن « كَلِم » ليست على وزن من أوزان الجموع المحصورة المشهورة ولذا فليست بجمع .

وذهب جماعة منهم الجرجانى إلى أن « كَلِم » جمع للكلمة ، وكذا يقولون فى كل ما الفرق بينه وبين واحده التاء [حاشية المكّى على التوضيح ورقة ٣] .

(٥) ص : ١١ حيث يقول : « وجمعها ــ أى الكلمة ــ كَلِم » .

(٦) اسم الجمع : ما دلّ على آحاده دلالة الكل على أجزائه ، والغالب أن لا واحد له =

خلافا لبعضهم ـــ (**جَمْعِيٌّ**) ؛ لدلالته على أكثر من اثنين وليس بإفرادىّ[١] ؛ لعدم صدقه على القليل والكثير .

واستُفيد كونُه اسم جنس للأنواع الثلاثة[٢] من قول الناظم :

.... وَاسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حرْفٌ الْكَلِمْ

وكونُه جمعيًّا من قوله :

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ....

وظاهر النظم أن « الكلِمَ » مبتدأ ، وما قبله خبرٌ عنه ، فتتوقَّف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة[٣] .

ونحن نجد « الكلم » قد يوجد من نوعين منها[٤] ، بل من نوع واحد فقط[٥] ، فلَا جَرَم عدلَ الموضح عن ذلك ، وجعل الأقسام الثلاثة خبرًا لمبتدأ

= من لفظه نحو : قَوْم ، ورهط ، وجماعة ، وقد يكون له واحد من لفظه ولكنه ليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة نحو : ركْب وصَحْب .

(١) اسم الجنس : إما أن يكون جمعيًّا ، وأما أن يكون إفراديًّا .

أما اسم الجنس الجمعى فسيوضحه الشارح .

وأما اسم الجنس الإفرادى : فهو ما دلّ على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد نحو : ماء ، وتراب ، ومنه المصدر نحو : ضرب ، وأَكْل ، وشُرْب ، وليس الكلم من هذا القبيل لعدم صدقه على القليل والكثير .

وقال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١ / ٢٥ « ثم أقول : بَقِى أن تقسيم اسم الجنس إلى إفرادىّ وجمعىّ غيرُ حاصر ، إذ منه ما ليس جمعيًّا ولا إفراديًّا كـ « أسد » ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه آحاديًّا » .

(٢) وهى الاسم ، والفعل ، والحرف .

(٣) أى : فلابد من وجود اسم ، وفعل ، وحرف ليتحقق تعريف الكلم مع أن الكلم يقال على ثلاث كلمات فأكثر ، سواء اتحد نوعها ، أم لم يتحد أفادت أم لم تُفد .

(٤) كاسمين وفعل فى نحو : كان زيد قائما .

(٥) كثلاثة أسماء فى نحو : غلام زيدٍ ذاهبٌ .

محذوف[١] ، وجعل جملة قوله : (**وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ**) خبرًا ثانيا[٢] عن « الكلم » .

وقال : « وَاحِدُهُ » بتذكير الضمير تبعًا للناظم ، ولو قال : « واحدُها » تبعا « لابن مُعْطٍ »[٣] لجاز[٤] ؛ فإن اسم الجنس / الجمعىّ يجوز فيه الوجهان[٥] ، [٨ / أ] وقد ورد القرآن بهما ، قال الله ــ تعالى ــ ﴿ **كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ** ﴾[٦] و ﴿ **نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ** ﴾[٧] .

(**وَهِىَ**) أى : الكلمة ، جنسٌ تحته ثلاثة أنواع (**الاسْمُ** ، **وَالْفِعْلُ** ، **وَالْحَرْفُ**) .

---

(١) والتقدير : وهى أى : الكلمة اسم وفعل ثم حرف .

(٢) كان التعبير المناسب أن يقول : خبرا عن الكلم ، وليس : خبرا ثانيا عن الكلم يتضح ذلك من إعرابه للألفية فى كتابه المسمى : تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب ص : ٦ قال : وظاهر حلّ التوضيح أن « الكلم » مبتدأ أوّل و « واحده » مبتدأ ثان ، و « كلمة » خبر المبتدإ الثانى ، والثانى وخبره ، خبر الأول ، وأنّ « اسم وفعل ثم حرف » خبر لمبتدإ محذوف ، وأن فى النظم تقديما وتأخيرا وحذفا ، والأصل : والكلم واحدُه كلمةٌ وهى اسم وفعل ثم حرف ، وعليه فـ « وَاحِدُه كلمةٌ » محلُّها الرفع على الخبرية » .

[يراجع شرح الألفية للمرادى ١ / ١٨ : ١٩ وشرح المكودى على الألفية ص : ٦] .

(٣) هو يحيى بن عبد العاطى بن عبد النور الزواوى زين الدين المغْربىّ ويكنى بأبى الحسن واشتهر بابن معط تلقى عن الجزولى ، وعاصر ابنَ مضاء ، وابن عصفور والشلوبين ، ومن مؤلفاته : الألفية التى سبقت ألفية ابن مالك ، وقد شرحها الموصلى وطبعت ، توفى ابن معطٍ سنة ٦٢٨ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤] .

(٤) قال ابن معطٍ :

تأليفه مِنْ كَلِمٍ وَاحِدُها ... كَلِمَةٌ أَقْسَامُها أَحُدُّها

[شرح ألفية ابن معطٍ ١ / ١٩٤] .

(٥) قوله يجوز فيه الوجهان ، هذا قسم واحد من أقسام ثلاثة ، والثانى : ما فيه التذكير فقط نحو : « غَنَم » يقال : غنم كثير ــ والثالث : ما فيه التأنيث فقط نحو « بَطّ » يقال : بطٌّ كثيرة ــ وسيأتى ذلك فى باب العدد .

(٦) من الآية [٧] من سورة « الحاقة » .

(٧) من الآية [٢٠] من سورة « القمر » .

ونُقِل عن الفرَّاء أن « كِلَا »[1] ليست واحدًا من هذه الثلاثة ، بل هي بين الأسماء والأفعال[2] .

وقال الفخر الرازى[3] : لا يصحّ أن تكون « الكلمة » جنسا لهذه الأنواع الثلاثة ؛ لأنها لو كانت جنسا لها ؛ لكان امتيازُ كلٍّ واحد من هذه الثلاثة بفصل وُجودىّ ، مع أن الحرفَ يمتازُ عن الاسم والفعل بقيد عدمىّ ، وهو كونُ مفهومه غيرَ مستقلٍّ بالمفهوميّة .

والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمىّ ، وهو كونه غَيرَ دالٍّ على زمانه

---

(١) « كِلَا » بكسر الكاف وفتح اللام ، اسم وهى التى تلحق بالمثنى فى إعرابه ، وهى للمثنى المذكر ، ومثلها « كلتا » للمثنى المؤنث ، فإن أضيفتا إلى الضمير أعربتا بالحروف ، وكانت للتوكيد نحو : جاء الطالبان كلاهما ، وقرأت السورتين كليتهما ، وإن أضيفتا إلى الظاهر لزمتهما الألف فى الأحوال الثلاثة ، ويعربان بحركات مقدرة على الألف ، ولا يكونان حينئذ للتوكيد نحو : كلا الرجلين سَافَرَ ، ومنه قوله تعالى ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا** ﴾ [الكهف : ٣٣] .

(٢) قال الزبيدى فى طبقات النحويين ص ١٣٣ :

« قال أبو العباس ــ يعنى ثعلبا ــ قال الخليل : « كِلَا » اسم ، وقال الفرَّاء هى بين الأسماء والأفعال ، فلا أحكم عليها بالاسم ، ولا بالفعل ... » .

ولعل هذا الرأى الذى نقله الزبيدى عن ثعلب مما انفرد به الفراء دون سائر الكوفيين لأن المعروف عن الكوفيين أن « كِلَا » عندهم اسم مثنى لفظا ومعنًى وخالف البصريون فى ذلك فقالوا إن « كِلَا » اسم مفرد يفيد معنى التثنية ــ وعقد الأنبارى فى الإنصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ : ٢٦٥ ــ ويراجع : المقتضب ٣ / ٢٤١ ، وشرح ابن يعيش ١ / ٥٤ .

وقال الشاطبى فى شرحه على الألفية ص ٥٤ معلقا على رأى الفرَّاء فى « كِلَا » : فالجواب أن قول الفراء فى « كلا » هو الوقف عن الحكم عليها بأنها اسم أو فعل لما تعارضت عنده فيها أدلة الاسمية ، وأدلة الفعلية فلم يحكم عليها بشىء ... وإذا تأملت كلامه وجدت الأمر كذلك ، فطالعه فى اسم « ثعلب » من طبقات النحويين للزبيدى » .

[شرح الشاطبى على الألفية رسالة دكتوراه تحقيق طاهر محمود مسعود] .

(٣) فى شرحه للمفصل المسمى « عرائس المحصَّل على نفائس المفصَّل » مخطوط ورقة [٧] ولدىَّ نسخة منه .

المعيَّن ـ انتهى ـ

وينقسم اسم الجنس الجمعّى إلى ثلاثة أقسام :

ما يفرَّق بينه [وبين مفرده][١] بالتاء ، والتاء فى مفرده كـ « رُطَب » و « رُطَبَة » .

وما يفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء ، والتاء فى الجمع كـ « كَمْءٍ » و « كَمْأَة »[٢] .

وما يفرَّق بينه وبين مفرده بياء النَّسب ، وهى فى المفرد نحو « رُوم ، وروميّ ، وزنج ، وزنجّى » .

فأطلق الموضحُ اسم الجنس ، وأراد الأول لغلبته[٣] .

ويدلُّ على ذلك قوله : (**وَمَعْنَى كَوْنِهِ اسْمَ جِنْسٍ جَمْعِيٍّ**[٤] ، **أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَمَاعَةٍ**) من الكلمات ، أقلُّها ثلاثة ، ولم يغلبْ عليه التأنيث (**وَ**) أنه (**إِذَا زِيدَ عَلَى لَفْظِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَقِيلَ**) فيه (« **كَلِمَةٌ** » **نَقَصَ مَعْنَاه**) عن الجمع (**وَصَار**) مع زيادة التاء (**دَالًّا عَلَى الْوَاحِدِ**) فقط .

(**وَنَظِيرُه**) من أسماء الأجناس الجمعية من المصنوعات [وهى غير مطّردة][٥]

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٢ .

(٢) فى خ٣ « كمأة وكَمْء » والكمء : نبات ، وفى الصحاح مادة (ك م أ) ١ / ٧٠ الكمأة واحدُها كمٌ‌ءٌ على غير قياس ، وهو من النوادر ، تقول : هذا كمٌ‌ءٌ وهذان كمآن وهؤلاء أكمؤٌ ثلاثة ، فإذا كثّرت فهى الكمأة » .

(٣) أما النوع الثالث : روم وروميّ ، فقليل فى العربية ، وأما النوع الثانى : كَمْء ، وكمأة ، فنادر فيها .

(٤) « جمعّى » هكذا فى جميع النسخ بالجرّ ، قال يس فى حاشيته على التصريح ص ٢٦ « وظاهر رسم قوله « جمعّى » بغير ألف ، أنه صفة لِـ « جنسى » والصواب أنه صفة لِـ « اسم » وجرّ بالمجاورة ، أو هو منصوب بلا ألف على لغة ربيعة » .

(٥) ما بين الحاصرتين هكذا فى خ٣ ، ٤ ، وفى ١ ، ٢ الغير المطردة بإدخال الألف واللام=

نحو (« لَبِنٌ » و « لَبِنَةٌ ») وهى الطوبة النيِّئة (و) من المخلوقات[١] المطردة[٢] نحو : (« نَبْقٌ ، ونَبْقَةٌ ») .

وليس نظيره نحو « كمء ، وكمأة » مما يدل على الجمع بالتاء ، وعلى الواحد بتركها ، ولا نحو « زنج ، وزنجىّ » مما يدل على الواحد بياء النسب ، وعلى الجمع بتركها .

فتبين أنّ الضابط المذكور للقسم الأول فقط .

فسقط ما قيل : إنّ هذا الضابط غيرُ جامع ؛ لخروج نحو « كمء ، وكمأة » وغير مانع لدخول نحو : « تُخَم وتخمة » من الجموع[٣] الغالب عليها التأنيث .

(**وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ**) مِن قبل (**فِى تَفْسِيرِ**) ماهيّة (**الْكَلَامِ مِن أَنَّ شَرْطَهُ**) أن يجتمع فيه اللفظُ و (**الْإِفَادَةُ**) وبهذا التقدير يسقط ما قيل إنه جعل الإفادةَ أوّلا شطرًا ، وهنا شرطًا[٤] .

(**وَ**) من (**أَنَّهُ**) قد يتألف (**مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَ**) تبيّن (**بِمَا هُوَ**) **قَوْلٌ** (**مَشْهُورٌ**) عندهم (**مِنْ أَنّ أَقَلَّ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ**) من الآحاد — أى : من مجموع

= على « غير » وسيبويه يمنع ذلك إذ يقول : « وغير أيضا ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام [كتاب سيبويه ٢ / ١٣٥ بولاق] وأجاز بعضهم إدخال الألف واللام على « غير » بشرط أن تكون مضافة لما فيه (ال) كما فى قول الشيخ خالد : (الغير المطردة) وشاع مثل هذا الأسلوب فى كلام المصنفين والمؤلفين .

(١) قوله : « من المخلوقات » أى : التى ليس للإنسان دخل فيها ، وقوله قبله : من المصنوعات أى : التى للإنسان دخل فيها .

(٢) فى خ٣ ، ٤ « وهى مطردة » .

(٣) أى : من جموع التكسير .

(٤) قوله : « أولا شطرا » أى : عندما قال : الكلام عند النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة — وقوله : « وهنا شرطا » حيث قال : وقد تبين بما ذكرناه فى تفسير الكلام من أن شرطه الإفادة .

هذين الأمرين[١] .

تبيّن (**أَنَّ بَيْنَ الكَلَامِ وَالْكَلِمِ**) مِن النِّسب الأربع[٢] (**عُمُومًا**) من وجه (/ **وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهٍ ، فَالْكَلِمُ أَعَمّ مِنْ جِهَةِ المعنى ؛ لِانْطِلَاقِهِ عَلَى الْمُفِيدِ**) [ب / كـ « ضربتُ زَيْدًا » (**وَ**) على (**غَيْرِه**) أى : غير المفيد كـ « إِنْ قَامَ زيدٌ » (**وَأَخصُّ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ؛ لِكَوْنِهِ لا ينْطَلِقُ عَلَى الْمُرَكَّبِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ**) كـ « قَامَ زَيْدٌ » .

و « الكلام » أعمّ من جهة اللفظ ؛ لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر[٣] ، وأخصّ من جهة المعنى ؛ لكونه[٤] لا ينطلق على غير المفيد (**فَنَحْو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » كَلَامٌ ؛ لِوُجُودِ الْفَائِدَةِ ، وَكَلِمٌ ؛ لوجود**) الأفراد (**الثَّلَاثَةِ**) التى هى « زيدٌ » و « قام » و « أبٌ » ـــ بدون الهاء ـــ (**بَلِ الْأَرْبَعَةِ**) بالهاء من « أبوه » .

و « بل » ـــ هنا ـــ انتقالية ، لا إبطالية[٥] .

ولم يقل ابتداء : لوجود الأربعة ؛ لقوله أوَّلا : « أقلّ الجمع ثلاثة » (**وَ « قَامَ زَيْدٌ » كَلَامٌ**) لوجود الفائدة (**لَا كَلِمٌ**) لعدم التركيب من ثلاثة (**وَ « إِنْ قَامَ زَيْدٌ »**

---

(١) وهما : الإفادة ، وأقل الجمع ثلاثة .

(٢) النسب الأربع بين الأشياء هى :

أ ـــ العموم والخصوص الوجهى ، وضابط هذه النسبة : الاجتماع فى الصدق على شىء ، وينفرد كلّ .

ب ـــ العموم المطلق ، وضابط هذه النسبة : الاجتماع فى الصدق على شىء ، وانفراد الأعمّ .

جـ ـــ التناقض ، وضابط هذه النسبة : أنهما لا يجتمعان ، ولا يرتفعان ، كالعدم والوجود .

د ـــ التضاد ، وضابط هذه النسبة : أنهما لا يجتمعان ، ولكن يرتفعان ، كالسواد والبياض .

(٣) فى خ٢ « وأكثر » .

(٤) « لكونه » ساقطة من خ٣ .

(٥) تراجع « بل » فى المغنى ١ / ١١٢ .

بِالْعَكْسِ) أى : كَلِم لوجود الثلاثة ، لا كلامٌ لعدم الفائدة .

وفى كلامه ثلاث مناقشات :

إحداها : أنّ ذِكْر هذه النسبة هَـٰهُنا : قال الحلاوى[1] : يُعدّ من فضول الكلام[2] — قال تلميذه الشيخ عز الدين بن جماعة[3] : لابدّ فى اللّذين بينهما عموم ، وخصوص من وجه من معرفة أمور :

معروضين ، وعارضين ، وثلاث ماصدقات ، ومادة ، ومتعلق[4] وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفنّ — انتهى —

الثانية : أنه جعل جهة العموم فى « الكَلِم » راجعةً إلى المعنى ، وجهة الخصوص راجعةً إلى اللفظ ، وهذا ممّا لا يليق[5] ؛ لأن النسبة بين اللفظين إنما هى بحسب المعنى ، لا بحسب اللفظ .

---

(١) فى خ١ ، ٣ ، ٤ « الحلوانى » والصواب ما أثبته من خ٢ .
والحلاوى : أستاذ ابن جماعة [ينظر بغية الوعاة ١ / ٦٤] .

(٢) كيف يُعَد ذكره للنسبة بين الكلام والكلم من فضول الكلام ؟ وبها يعرف مقدار التمييز بين الكلام والكلم .

(٣) هو محمد عز الدين بن أبى بكر بن عبد العزيز بن جماعة ، قال السيوطى فى البغية : أخذ عن السرّاج الهندى ، وابن خلدون ، والحلاوىّ وغيرهم ، وبرع فى سائر الفنون له فى النحو حاشية على شرح الألفية لابن الناظم ، وفى الصرف حاشية على شرح الشافية للجاربردىّ توفى سنة ٨١٩ هـ [بغية الوعاة ١ / ٦٣ : ٦٦] .

(٤) المعروضان : ماهيّة الكلام والكلم — والعارضان : الإفادة ، وجمع الكلمات الثلاث فأكثر . فالإفادة : عارض الكلام ، والجمع المذكور عارض الكلم — والماصدقات : ثلاث صور : « قد أفلح المؤمنون » ، « قام زيدٌ » ، « إن قام زيدٌ » . والمادة : الكلمات الثلاث : الاسم والفعل والحرف ، والصورة هى المتعلق ، والمراد بها : الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكميّة : حالة فى هذه الصورة [حاشية يس على التصريح ١ / ٢٧] .

(٥) يدفع هذا ؛ بأن معنى قول المصنف « وأخصّ من جهة اللفظ » أى : اللفظ الذى يُطلق عليه لفظ الكلام ، لا لفظ الكلم ، أى : أخصّ باعتبار عدم انطلاقه على لفظ « قام محمدٌ » .

فكان ينبغى أن يقول : الْكَلِمُ أعمّ باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره ، وأخصّ باعتبار عدم انطلاقِه على اللفظ المركب من كلمتين ـــ قاله بعض المتأخرين .

الثالثة : أنّ ما صدق « الاجتماع » يفسد حدّ كلّ منهما ؛ لدخول كل منهما فى حدّ الآخر ، والمتغايران فى « المفهوم » ينبغى أن يتغايرا فى « الماصدق » .

ويمكن أن يُدفع بأن الحيثيّة فى التعريفات مرعيّة(١) .

(**وَالْقَوْلُ**) على الأصحّ (**عِبَارَةٌ عَنِ اللَّفْظِ**) المفرد ، أو المركَّب (**الدَّالِّ عَلَى مَعْنًى**) يصحّ السكوت عليه أوْلا ، [ولهذا قال الناظم :

.... وَالْقَوْلُ عَمّ](٢)

(**فَهُوَ أَعَمّ مِنَ الْكَلَامِ**) ؛ لانطلاقه على المفيد وغيره (**وَ**) مِن (**الْكَلِم**) ؛

---

(١) وجه المناقشة : أن نحو « قد أفلح المؤمنون » كلامٌ ؛ لأنه يصدق عليه : ما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة ، وكَلِم ، لأنه يصدق عليه ما تركبّ من ثلاث كلمات ، فهما يتصادقان فى مثل هذا ، وعدم تباينهما بحسب الذات قادح فى حدّيهما ، لأن الحدّين غيرُ جامعين ، ولا مانعين ؛ لدخول فرد كل منهما فى حدّ الآخر .

وقيل فى الجواب : إن قيد الحيثية معتبر فى الأمور التى تختلف بالاعتبار ، وإن لم يكن مذكورًا ، فمثلا « قد أفلح المؤمنون » باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا ، غيره باعتبار كونه مركبا من ثلاث كلمات ، فهو بالاعتبار الأول من أفراد الكلام ، ومندرج فى حدّه ، وبالاعتبار الثانى ليس من أفراده وخارج عن حده ـــ وهكذا بالاعتبار الثانى من أفراد الكلم ومندرج فى حدّه ، وبالاعتبار الأول ليس من أفراده وخارج عن حدّه ، وتداخلهما لا يقدح فى صحة التقسيم إليهما ، لتباينهما بالاعتبار ، وهذا كافٍ فى صحة التقسيم .

هذا ويمكن أن يقال : إن هذه المناقشة ساقطة ، ولا يتجه إيرادها لتحتاج إلى جواب ؛ لأن المصنف لم يشترط فى « الكلام » عدم التركيب من الثلاثة ، كما لم يشترط فى « الكلم » عدم الإفادة ، فنحو : « قد أفلح المؤمنون » كلام ، وكلم بكل اعتبار .

[باختصار من حاشية يس ١ / ٢٧] .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٣ .

لانطلاقه على المركبّ من كلمتين فأكثر (وَ) من (**الْكَلِمَة**) ؛ لانطلاقه على المفرد ، والمركب (**عُمُومًا مُطْلَقًا**) ؛ لصدقه على الكلام ، والكلم ، والكلمة . وانفراده فى مثل : « غلامُ زَيدٌ » فإنه ليس كلاما ؛ لعدم الفائدة ، ولا كلما ؛ لعدم الثلاثة ، ولا كلمة ؛ لأنه ثنتان (**لَا عُمُومًا مِنْ وَجْهٍ**) دون وجه ؛ إذ لا يوجد شىء من الكلام ، والكلم ، والكلمة ، بدون القول ، فكلّما وُجِد واحدٌ منها وجد « القول » ولا عكس .

وفيه إيماءٌ[1] إلى أنّ « عَمّ » فى قول الناظم :

* وَالْقَوْلُ عَمّ *

أفعلُ تفضيل ، أصله « أَعَمُّ » حذفت الهمزة ضرورة ، كما حُذفت تخفيفا من « خَيْرٍ » و « شَرٍّ »[2] .

ولى هنا تشكيكٌ ؛ وهو أن يقال :

دلالة اللفظ على المعنى تنقسم / إلى « وضعيَّة » كما فى المفردات الحقيقية وإلى « عقلية » كما فى المركبات ، والمفردات المجازية ، وإلى « طبيعية » كـ « أخ » فإنه يدل على ألم الصدر . [٩ / أ]

---

(١) قوله : « وفيه إيماءٌ » « إلى آخره » يقصد أن جَعْل المصنف النسبة بين القول ، والكلام ، والكلم ، والكلمة ، العمومَ المطلق ، يومىء إلى اختياره أن تكون « عمّ » فى قول صاحب النظم أفعل تفضيل ؛ ليفيد صريحا أنه يعمها وغيرها ، أما إذا جُعلت « عمّ » فعلا ماضيا ، فمعناه أنّ القول عمّ الثلاثة أى : شملها ، ولا يدل صراحة أنه يشملها وغيرها .

(٢) إذ أصلهما « أَخْيَرَ وأَشَرّ » حذفت الهمزة فيهما لكثرة الاستعمال وإن شذًّا قياسا ، وقد وردا على الأصل قال رؤبة :

* بلال خيرُ النّاسِ وابنُ الأَخْيَرِ *

وقرأ قتادة قولَه تعالى : ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ ﴾ [القمر ٢٦] بفتح الشين وشدِّ الرَّاء [البحر المحيط لأبى حيّان ٨ / ١٨٠] .

فإن أراد الأوّل ــ كما هو ظاهر قوله فى شرح القطر : « والقول خاصّ بالموضوع »(١) خرج عنه المركباتُ ، والمفرداتُ المجازية .

وإن أراد الثانى ؛ خرج المفردات الحقيقية ، وقد قال : إن القول أعمّ من الكلام والكلم والكلمة(٢) .

وإن أراد مطلق الدلالة دخل « أخ » واللفظ المصحّف إذا فهم معناه ، والمهمل كـ « دَيْز » فإنه يدل على حياة الناطق به .

وجميع ذلك لا يُسمَّى « كلمة » كما قاله ــ « المرادى »(٣) فى شرح التسهيل(٤) ، فضلا عن أن يُسَمّى قولا .

ويطلق « القولُ » لغةً ويراد به : الرأىُ ، والاعتقادُ ، نحو : « قال الشافعىُّ بحلّ كذا » أى : رأى ذلك واعتقده .

ويطلق « الكلام » لغةً ويرادُ به « المفرد » نحو « زيدٌ » فى قولهم : « مَنْ أَنْتَ زَيدٌ » عند سيبويه(٥) ، قاله ابن الناظم فى نكت الحاجبيّة(٦) ، ونقله أيضا عن أبى

---

(١) ص : ١٤ من شرح القطر .

(٢) أى : مع أنه أدخلها بهذا التعبير .

(٣) هو الحسن بن قاسم المصرى ، أخذ عن أبى حيان وغيره . وصنّف مصنفات أجاد فيها . منها : شرح المفصل ، وشرح التسهيل ، والجنى الدانى فى حروف المعانى ، وشرح الألفية . وهذه المؤلفات مصادر مهمة لدى كثير من النحاة توفى بالقاهرة سنة ٧٤٩ هـ . [بغية الوعاة ١ / ٥١٧] .

(٤) ص : ٢٣ : ٢٤ ضمن مجموعة .

(٥) فى كتابه ١ / ١٦٢ قال : « ومثله قول بعض العرب « من أنت زيدٌ » أى : من أنت كلامُك زيدٌ ، فتركوا إظهار الرافع ، كترك إظهار الناصب » .

(٦) وهذه النكت صنعها ابن الناظم على الحاجبية التى هى كافية ابن الحاجب ذكر ذلك السيوطى فى البغية ١ / ٢٢٥ .

الحسين البصرىّ[١] من الأصوليين .

ويُطلق « الكلم » لغةً ويُرادُ به الكلام نحو : ﴿ **الْكَلِمُ الطَّيِّبُ** ﴾[٢] (**وَتُطْلَقُ** « **الْكَلِمَةُ** » **لُغَةً وَيُرَادُ بِهَا** « **الْكَلَامُ** ») مجازًا ، من تسمية الشيء باسم جزئه (**نَحْو**) قوله – تعالى – (﴿ **كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا** ﴾)[٣] أى أنَّ مقالة من قال ﴿ **رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّى أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ** ﴾[٤] كلمةٌ[٥] .

ونحو قوله – ﷺ – « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قالها لبيد[٦] :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ »[٧] .... – ٤

(١) هو محمد بن علىّ بن الطيّب البصرىّ المعتزلىّ أبو الحسين [المتوفى سنة ٤٣٦ هـ] متكلم ، أصولىّ ، سكن بغداد ، ودرّس بها إلى حين وفاته ، من تصانيفه الكثيرة : المعتمد فى أصول الفقه ، تصفح الأدلة فى أصول الدين ، شرح الأصول الخمسة [ذكر فى سير أعلام النبلاء ١١ / ١٣١] .

(٢) من الآية [١٠] من سورة « فاطر » .

(٣) من الآية [١٠٠] من سورة « المؤمنون » .

(٤) من الآيتين [٩٩ ، ١٠٠] من سورة « المؤمنون » .

(٥) « كلمةٌ » خبر « أنَّ » فى قوله : أى : أنَّ مقالةَ من قال : ربِّ ارْجِعُونِ ..كلمةٌ .

(٦) هو لبيد بن ربيعة العامرىّ ، شاعر فحل من أصحاب المعلقات ، أدرك الإسلام وأسلم ، وكانت له صحبة [توفى سنة ٤١ هـ] .

(٧) هذا الحديث الشريف أخرجه البخارى فى صحيحه ٧ / ١٠٧ بلفظ « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ، ألا كل شيء ما خلا الله باطل » .

وأخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الشعر ٤ / ١٧٦٨ وفى رواية عند مسلم « قالها شاعر و « أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد » . وانظر ابن ماجة فى سننه : ١٢٣٦ ، وأحمد فى مسنده : ٢ / ٢٤٨ ، وهذا صدر بيت من الطويل فى ديوان لبيد ص : ٢٥٦ وعجزه .

* وكلُّ نعيمٍ لَا مَحَالةَ زَائِلُ *

واستشهد بهذا الحديث الشريف ابن الناظم ٢٢ ، وأبو حيان فى منهج السالك ص٣ =

وقولهم : « كَلِمَةُ الشَّهَادَة » يُريدون : « لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ » (وَذَلِكَ كَثِيرٌ)[١] فى الورود (لَا قَلِيلٌ) كما يُفهم من قول الناظم :

.... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ

لأن « قد يفعلُ » يُشعر بالتقليل فى عرف المصنفين ، كما ذكره الموضح فى باب « الإمالة »[٢] .

وذلك أن تقول : إطلاق الكلمة على الكلام ، وإن كان كثيرا فى نفسه ؛ لكنّه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات .

* * *

= والأشمونى ١ / ٣٨ ــ وليس الشاهد فى البيت ، بل فى الحديث مع البيت لاشتمال الحديث على تسمية البيت كلمة ، أما بيت لبيد فيستشهد به فى باب الاستثناء عندما تدخل « ما » على خلَا » [ينظر : المغنى ١ / ١٣٣ وشرح الشذور ٢٦١ وشرح القطر ٣٤٨ والعينى ١ / ٢٩١ والهمع ١ / ٢٢٦] .

(١) هذه الإطلاقات لا تهم النحويين فى شىء ، ولذا قال أبو حيان فى منهج السالك ص٣ عند شرح قول ابن مالك * وكلمة بها كلام قد يُؤم * قال : هذا كالحشو بالنسبة إلى علم النحو وإنما هذا من علم اللغة .

(٢) يقول ابن هشام فى باب الإمالة من كتاب التوضيح : لإشعار « قد يفعل » فى عرف المصنفين بالتقليل ــ وذلك عند شرحه لقول ابن مالك * والكَفُّ قد يوجبه ما ينفصل * .

(**فَصْلٌ : يَتَمَيَّزُ الاسْمُ عَنْ**) قسيميه (**الْفِعْلِ ، والحرفِ ، بِخَمْسِ عَلَامَاتٍ**) أشار إليها[١] فى النظم بقوله :

بالْجَرِّ ، والتَّنوِينِ ، وَالنِّدَا ، و « أَلْ » وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ[٢] ....

(**إِحْدَاهَا الْجَرُّ**) وهو فى الأصل مصدر « جرَّ » (**وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ**) فى النظم (**حَرْفَ الْجَرِّ**) أى : دخول حرف الجرّ ــ كما قدّره صاحب « المكمَّل » فى عبارة « المفصّل »[٣] حيث قال : وأراد بالجرّ دخول حرفِ الجرِّ[٤] ــ انتهى ــ

وكما قال الموضح فى النداء : وليس المراد به دخولَ حرف النداء[٥] ــ كما سيأتى ــ

فحُذِف المضاف ، وأُقيم المضاف إليه مقامه[٦] ، بدليل قوله : (**لِأَنَّهُ**) أى :

---

(١) فى خ٣ « وهى المشار إليها » .

(٢) تكملة البيت : « للاسم تمييز حصل » و « تمييزُ » مبتدأ و « للاسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره ، و « حصل » جملبة فى محل رفع صفة لـ « تمييز » و « بالجرّ » فى أول البيت متعلق بـ « حصل » أى : للاسم تمييز حصل بالجرّ ، والتنوين والندا ، و « أل » ، وإسناد .

(٣) « المكمَّل » كتاب فى شرح المفصَّل للزمخشرى حقق القسم الأول منه محمد أحمد عبد الوهاب للحصول على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٩٢ [ينظر ١ / ٤٦] .

صاحبه هو مُظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزيدانى ، له شرح على مصابيح السنة سماه : المفاتيح فى شرح المصابيح ، بالإضافة إلى شرحه للمفصل المسمى : المكمَّل فى شرح المفصَّل . توفى سنة ٧٢٧ هـ [معجم المؤلفين ٤ / ٦٠] .

(٤) هذا نصّ عبارة « مظهر الدين » فى « المكملّ » ١ / ٤٦ من الرسالة المذكورة .

(٥) سيأتى عند الحديث عن العلامة الثالثة للاسم .

(٦) والعبارة هكذا : وليس المراد به حرفَ الجرّ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، لأن حرف الجرّ قد يدخل على ما ليس باسم فى اللفظ ... إلى آخره .

وقال ابن مالك فى شرح الكافية ١ / ١٦١ « وكان ذكر الجرّ أولى من ذكر حرف الجرّ ؛ لأن الجرّ مطلقا يتناول الجرَّ بالإضافة ، والجرّ بحرف الجرّ » .

حرفَ الجرّ (**قَدْ يَدْخُلُ فِى اللَّفْظِ عَلَى مَا لَيْسَ بِاسْمٍ**) على التقديم والتأخير ، والأصل : قد يدخل على ما ليس باسم فى اللفظ ؛ لأن الغرض نفىُ الاسمية فى اللفظ ــ وإن كانت ثابتةً فى التقدير ــ لا الدخول فى اللفظ ــ فليُتأمّل ــ (**نحو : عجبتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ**) .

فدخلَ حرف الجرّ وهو « مِن » على « أَنْ قمتَ » وهو ليس باسم فى اللفظ ــ وإن كان اسما بالتأويل ــ أى : من قيامك .

[٩ / ب] (**بَلِ الْمُرَادُ**) أى : بالجرّ (**الْكَسْرَةُ الَّتِى يُحْدِثُهَا عَامِلُ الْجَرِّ**) أو / نائبها[١] .

ونسبة « الإحداث » إلى العامل[٢] استعارة ؛ لأنه مجازٌ مبنىّ على التشبيه[٣] ، كنسبة الإرادة إلى الجدار فى قوله ــ تعالى ــ : ﴿ **جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ** ﴾[٤] .

(**سَوَاءٌ كَانَ**) ذلك (**الْعَامِلُ**) للجرِّ (**حَرْفًا**) نحو « مررتُ بزيد » (**أَمْ إِضَافَةً**) نحو « غلامُ زَيْدٍ » (**أَمْ تَبَعِيَّةً**) نحو : « مررتُ بِزَيْدٍ الفَاضِلِ » .

(**وَ**) هذه العوامل الثلاثة (**قَدِ اجْتَمَعَتْ فِى الْبَسْمَلَةِ**) فَـ « اسم » مجرور بالحرف و « الله » مجرور بالإضافة[٥] و « الرَّحْمٰن » و « الرَّحِيم » مجروران بالتبعيَّة للموصوف .

---

(١) أى : نائب الكسرة ، كالفتحة فى غير المنصرف ، والياء فى الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، وقد قيل : إن ذكر الكسرة والاقتصار عليها ، دون ذكر « أو نائبها » أنفع للمبتدىء ، إذ الفتحة لا يحصل بها التمييز عند المبتدىء ؛ لأنه يرى صورة الفتحة موجودة فى الفعل .

(٢) أى : فى قوله : « يحدثها عاملُ الجرّ » .

(٣) أى : تشبيه العامل بمن له القدرة على الإحداث وهو الإنسان .

(٤) من الآية [٧٧] من سورة « الكهف » .

(٥) الأولى أن يقول : ولفظ الجلالة مجرور بالإضافة .

هذا هو الجارى على الألسنة ، والتحقيق خلافه .

قال الموضح فى باب الإضافة من هذا الكتاب :

ويُجرّ المضاف إليه بالمضاف ، وفاقا لسيبويه[١] .

وقال فى شرح الشذور :

وإنما لم أذكر الجرَّ بالتبعية كما فعل جماعةٌ ، لأن الجرّ بالتبعية ليست عندنا العاملةَ ، وإنما العاملُ عاملَ المتبوع فى غير البدل[٢] .

وقال فى شرح اللمحة فى باب المجرورات :

كان ينبغى للمؤلف ـــ يعنى : أبا حيان ـــ ألّا يَذكرَ الجرَّ بالتبعيّة كما لم يذكر فى باب المرفوعات ، والمنصوبات ، الرفع ، والنصب بها ـــ يعنى بالتبعية ـــ كـ « جاءَ زيدٌ الفاضلُ » و « رأيتُ زيدًا الفاضِلَ »[٣] ـــ انتهى ـــ

ولم يذكر الجرّ بالمجاورة ، وبالتَّوهُّم ؛ لأنهما يرجعان ـــ عند التحقيق ـــ إلى الجرّ بالمضاف ، والجرّ بالحرف ـــ كما قاله[٤] فى شرح اللّمحة .

لكن قال فى شذور الذهب :

وقسمتُها ـــ يعنى المجرورات ـــ إلى ثلاثة أقسام : مجرورٍ بالحرف ، ومجرورٍ بالإضافة ، ومجرورٍ بالمجاورة[٥] .

فجعله قسما برأسه مجازًا .

---

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٣ / ٨٤ تحقيق محى الدين .

(٢) شرح شذور الذهب ٣١٧ ـــ وفيه : « ليست عندنا هى العاملة .. » .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢ / ٢٣٤ .

(٤) « كما قاله » أى : ابن هشام .

(٥) شرح شذور الذهب ٣١٧ وفيه : ومجرور بمجاورة مجرور .

العلامة (**الثَّانِيَةُ** « **التَّنوِينُ** »[(١)] **وَهُوَ**) ـــ فى الأصل ـــ[(٢)] مصدرُ « نوَّنتُ » الكلمة أى : أدخلتُ نونا .

وفى الاصطلاح : (**نُونٌ سَاكِنَةٌ**) أصالةً (**تَلْحَقُ الْآخِرَ**) تتبعُه (**لَفْظًا لاَ خَطًّا ، لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ ، فَخَرَجَ بِقَيْدِ السُّكُونِ**) وبقيد عدم الخطّ أيضا (**النُّونُ**) الأولى (**فى** « **ضَيْفَنٍ** » **لِلطُّفَيْلِىّ**) وهو الذى يجىءُ مع الضيف متطفِّلا ـــ قاله فى القاموس[(٣)] ـــ (**وَ**) النون الأولى فى (« **رَعْشَنٍ** » **لِلْمُرْتَعِشِ**) لتحركهما وصلا وثبوتهما خطًّا ، وهاتان النونان زائدتان فيهما للإلحاق بـ « جعفر » وما بعدهما تنوينٌ .

وقيدتُ السكون بالأصالة لئلا يخرج بعضُ أفراد التنوين إذا حُرِّك لالتقاء الساكنين نحو ﴿ **مَحْظُورًا انظُرْ** ﴾[(٤)] .

(**وَ**) خرج (**بِقَيْدِ**) لحوق (**الْآخِرِ**) وبقيد عدم الخطّ أيضا (**النُّونُ فى** « **انْكَسَرَ** » **وَمُنْكَسِرٍ** ») ، لأنها لا تلحق الآخر ، وتثبت فى الخطّ .

لا يقال : يخرج بقيد « الآخِر » قول بعضهم « شَرِبْتُ مًا » بالقصر والتنوين ؛ فإن « الميم » أوّلُ الاسم لا آخرُه ، وقد لحقها التنوين .

لأنا نقول : إنّ التنوين لحق الألف وهى آخرٌ ثم حذفت لالتقاء الساكنين ـــ قاله الموضّح فى الحواشى[(٥)] .

---

(١) فى شرح الكافية ١ / ١٦١ يفضل ابن مالك أن يعبر « بالصرف ويرى أنه أولى من التنوين لأن التنوين تدخل فيه الأنواع التى لا تكون علامة على الاسمية مثل تنوين الترنم .

(٢) قال « وهو فى الأصل مصدر » لينبه بذلك على أنه نقل عن أصله من المصدرية إلى الاسمية ، فتعريفه باعتبار نقله ، لا باعتبار أصله .

(٣) مادة (ض ى ف) ٣ / ١٦٦ .

(٤) من الآيتين [٢٠ ، ٢١] من سورة « الإسراء » .

(٥) وهى حواش على ألفية ابن مالك لابن هشام ، ولم أجده فى مكتبات المخطوطات .

والمرادُ بـ « الآخِر » ما كان آخرًا فى اللفظ حقيقةً كـ « زَيْدٍ » أو حكمًا كـ « يَدٍ »[١] .

(وَ) خرج (**بِقَوْلِى « لَفظًا لاَ خَطًّا » النُّونُ الّاحِقَةُ لِآخِرِ الْقَوَافِى وستَأْتى**) قريبا ، والنون الخفيفة اللاحقةُ لآخر الأفعال توكيدًا لها ، المصورة نونا[٢] ، والنونُ اللاحقة لآخِر الكلمة من كلمة أخرى نحو : « أَحْمَدُ انْطَلَقَ » لِثبُوتها فى الخطّ ، فَلا حاجة إلى زيادة « الحديثى »[٣] فى حدّ التنوين : ولا يكون[٤] جزء غيرها[٥] ، ولا إلى اعتذار « الدمامينى » عنه[٦] بأن المراد باللحوق التبعية .

(وَ) خرج (**بِقَوْلِى : لِغَيْرِ / تَوْكِيدٍ ، نُونُ نحو ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾**) خاصة ، على تقدير رسمها فى الخطّ ألفا ؛ لوقوعها بعد الفتحة ، بخلاف الواقعة بعد الضمَّة ، والكسرة ؛ فإنها تصوَّرُ نونًا فتثبت فى الخط ، فتخرج بقوله : لا خطًّا . [١٠ /]

ومن ثَمّ قيل إنّ الموضح ضرب بالقلم على قوله : (**وَلَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ وَلَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ**) بضم الباء فى الأوّل ، وكسرها فى الثانى ، من نسخة تلميذه « الزيلعى » عند القراءة عليه .

---

(١) ومثلها : « غد » و « دم » و « أخ » و « أب » .
فإن لام هذه الكلمات حذفت اعتباطا ، أى : لغير علة ، وبقيت عين هذه الكلمات أواخر لها حكما .

(٢) نحو : « لتضربُنْ يا قَوم » .

(٣) هو الحسن بن محمد العلوى الحديثى أبو الفضائل ركن الدين ، كان يتوقد ذكاء وفطنة شرح مقدمة ابن الحاجب بثلاثة شروح ، والشافية فى التصريف ، توفى سنة ٧١٥ هـ [بغية الوعاة ١ / ٥٢١] .

(٤) فى خ٤ « ولا تكون » .

(٥) ليخرج نحو : « أحمدُ انطلق » ومعنى عدم الحاجة إلى هذه الزيادة ، أنه مستغنى عنها بقوله : « لفظا لا خطًّا » .

(٦) « عنه » أى : عن ابن هشام وذلك فى قوله : « نون ساكنة تلحق الآخر » .

ولهذا لم يُوجَدا[١] فى بعض النسخ المعتمدة ، ولا عرّج عليهما فى « المغنى » وغيره .

(**وَأَنْوَاعُ التَّنْوِينِ**) الخاصة بالاسم[٢] (**أَرْبَعَةٌ : أَحَدُها : تَنْوِينُ التَّمْكِينِ**) والأولى التمكُّن ، مصدر « تمكَّن » ؛ لقوله بعدُ : لتمكنه ، والوصف متمكِّن ، لا مُمَكّن ، ويُسمّى تنوين الأمكنيّة ، وتنوين الصرف[٣] .

وهو اللاحق ـــ لفظا ـــ لغالب الأسماء[٤] المعربة المنصرفة ، معرفة (**كـ « زَيْدٍ وَ**) نكرةً نحو : (« **رَجُلٍ** ») و « رجال » .

والذى يدّل على أنّ تنوينَ نحو « رَجُل » للتمكين لا للتنكير ؛ بقاؤه مع العلمية بعد النقل ـــ قاله ابن الحاجب وغيره ، ورُدَّ[٥] .

(**وَفَائِدَتُهُ الدَّلاَلَةُ**) ـــ بتثبيت الدّال[٦] ـــ (**عَلَى خِفَّةِ الاسْمِ**) بكونه معربا

---

(١) يعنى : المثالين السابقين اللذين ضرب عليهما ابن هشام بالقلم .

(٢) أما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة ، وتنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيَّدة فغير خاصين بالأسماء لأنهما قد يلحقان رَوِيًّا يكون بعضَ فعلٍ كما سيأتى .

(٣) يُسمِّيه ابن مالك فى شرح التسهيل تنوين الصرف ١ / ١١ .

(٤) قال : لغالب الأسماء ؛ إشارة إلى أنه لا يلحقُ بعضَها مثل : المضَاف ، والعلم الموصوف بابن ، والمعرف بالألف واللام .

(٥) فالذين ردّوا لا يوافقون على أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضى فى شرح الكافية ١ / ١٣ « وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحدٌ للتمكن والتنكير ، وربّ حرفٍ يفيد فائدتين ، فالتنوين فى « رجل » يفيد التنكير أيضا ـــ أى مع التمكين فإذا سميت به تمحَّض للتمكين » .

قال بعضهم : فى هذا الكلام ردّ على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير [ينظر حاشية يس على التصريح ١ / ٣٢] .

(٦) فى الصحاح مادة (د ل ل) ٤ / ١٦٩٨ « وقد دَلَّهُ على الطريق دَلالة ، ودِلالة ودُلالَة . والفتح أعلى » .

منصرفا (**وَ**) على (**تمكُّنِهِ فى باب الاسْمِيَّةِ ؛ لِكَوْنِهِ لَا**[١] **يُشْبِهُ الْحَرْفَ**) شبها قويًّا (**فيُبْنَى ، وَلَا**) يُشْبه (**الْفِعْلَ**) فى فرعيتين[٢] (**فَيُمْنَعَ الصَّرْفَ**) وهو التنوين .

النوع (**الثَّانى : تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ ، وَهُوَ اللَّاحِقُ لِبَعْضِ**) الأسماء (**الْمَبْنِيَّاتِ ، لِلدِّلَالَةِ عَلَى التَّنْكِيرِ**) قياسًا فى باب العلم المختوم بـ « وَيْهِ » وسماعًا فى باب اسم الفعل المختوم بـ « الهاء » أو غيرها ، وفى اسم الصوت .

تقول « سِيبَوَيْهِ » بلا تنوين (**إِذَا أَرَدْتَ شَخْصًا مُعَيَّنًا اسْمُهُ ذَلِكَ**) أى : اسمه سيبويه .

(**وَ**) تقول (**إِيهِ**) ــ تكسر الهمزة ، وسكون الياء المثناة تحتُ ، وكسر الهاء بلا تنوينٍ ــ (**إِذَا اسْتَزَدْتَ مُخَاطَبَكَ**) أى : طلبت منه زيادةً (**مِن حَدِيثٍ**[٣] **مُعَيَّنٍ ، فَإِذا أَرَدْتَ شَخْصًا مَّا**) ــ أى شخص كان ــ (**اسْمُهُ سيبويه ، أو**) أردتَ (**اسْتَزَادَةً مِنْ حَدِيثٍ مَّا**) ــ أىّ حديثٍ كان ــ (**نَوَّنْتَهُمَا**) فَقُلْتَ « سِيبَوَيْهٍ » و « إِيهٍ » بالتنوين فيهما .

و « سيبويه » بلا تنوين ، معرفةٌ بالعلمية و « إِيهِ » بلا تنوين ، معرفةٌ من قبيل المعرف بـ « أَلْ » العهديَّة ، أى : الحديث المعهود ، كذا قالوا ، وهو مبنٌّى على أنّ مدلولَ اسم الفعل المصدر .

وأما على القول بأن مدلوله فعل[٤] فلا ؛ لأن جميع الأفعال نكرات .

وتقول : صاح الغراب غاقِ غاقِ ؛ فإذا لم تُنونْها كانت معرفةً ، ودلَّتْ على معنى

---

(١) فى خ١ ، ٢ ، ٤ « لم يُشبه » وما أثبته من خ٣ وهو المناسب لـ « ولا يشبه الفعل » بعده .

(٢) أى : فى وجود علتين فرعيتين فى الاسم ؛ إحداهما ترجع إلى اللفظ مثل : التأنيث والأخرى ترجع إلى المعنى مثل العلمية وينطبق ذلك على نحو : « فاطمة » .

(٣) فى خ٢ « زيادة حديث من حديث » .

(٤) فى خ٣ « بأن مدلوله الفعل » .

مخصوص ، وإذا نوَّنتها ، كانت نكرة مبهمةً ودلَّت على معنى مبهم ــ قاله « الثَّمانينى »[١] .

النوعُ (**الثَّالِثُ : تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ ، وَهُوَ اللَّاحِقُ لنحو « مُسْلِمَاتٍ »**) مما جُمِع بألف وتاء مزيدتين ، سُمِّىَ بذلك ؛ لأن العرب (**جَعَلُوهُ فِى مُقَابَلَةِ « النُّونِ » فى نحو : مُسْلِمِينَ**) ممّا جُمع بالواو والنون ، أو الياء والنون .

[١٠/ ب] قال الرضى[٢] : معناه : أنه قائم مقام التنوين / الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة لتمام الاسم ، كما أنّ النون قائمةٌ مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك[٣] ــ انتهى ــ

والذى يدّل على أنه لتمام الاسم ليس غير ، أنه ليس بتمكين خلافا لـ « الرَّبَعِى »[٤]

---

(١) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانينى ، وهو من « ثمانين » بلفظ العدد بُليدة بالموصل ، إمام فاضل ، وأديب كامل ، أخذ عن ابن جنّى ، له شرح اللّمع ، وشرح التصريف الملوكى ، توفى سنة ٤٤٢ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٢١٧] ويراجع ما يتعلق بـ « غاق » فى كتاب سيبويه ٢ / ٥٣ بولاق ولا شك أنه مصدر الثمانينى فى الأخذ .

(٢) هو الرضى الاستراباذى صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذى لم يؤلف عليها مثلها ، جمعا وتحقيقا ، وحسنَ تعليل ، ولقبه نجم الأئمة ، وله شرح على الشافية ، توفى سنة ٦٨٤ هـ [بغية الوعاة ١ / ٥٦٧ : ٥٦٨] .

(٣) النص الذى فى الرضىّ أوضح من هذا ويبدو أنه نُقل مع بعض الحذف فجاء مبتورًا ، يقول الرضى فى شرح الكافية ١ / ١٤ « فالنون فى جمع المذكر ، قائم مقام التنوين التى فى الواحد فى المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونُه علامة لتمام الاسم ، وليس فى النون شىء من معانى الأقسام المذكورة ــ يعنى للتنوين ــ وكذلك التنوين التى فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط ، وليس فيها أيضا شىء من تلك المعانى » .

(٤) هو علىّ بن عيسى بن الفرج الرَّبعىّ الزُّهرىّ ، أحد الأئمة النحويين كان جيّد النظر دقيق الفهم والقياس ، أخذ عن السِّيرافى ، ولازم الفارسى فى شيراز ثم عاد إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات فى سنة ٤٢٠ هـ [بغية الوعاة ٢ / ١٨١ : ١٨٢] وقد قال الرضى ١ / ١٤ « وقال الرَّبعىّ ، وجارُ الله : إن التنوين فى نحو « مسلمات » للصرف .

وقال ابن عقيل فى المساعد ٢ / ٦٧٨ « وليس تنوينَ الصرف خلافا للرّبعىّ ؛ لثبوته فى « هندات » علما .

لثبوته مع ما فيه فرعيتان كـ « عرفَاتٍ »[١] ولا تنكير ؛ لثبوته مع المعربات[٢] .

ولا عوض عن شيء[٣] ، والقول بأنه عوضٌ عن الفتحة نصبا ، مردودٌ بأن الكسرة قد عَوّضَت منها .

وقال شارح « اللُّباب »[٤] فى توجيه المقابلة : إن جمع المذكر السالم ، زيد فيه حرفان ، وفى المؤنث لم يُزَد إلا حرفٌ ؛ لأن التاء موجودة فى مفرده فزيد « التنوين » فيه ؛ ليوازى « النون » فى جمع المذكر ، كما أن الحركة فى « مسلمات » موازية لحرف العلة فى « مسلمين » — انتهى —

وفيه نظر ؛ لأنّ التاء التى فى المفرد ليست هى التاء التى فى الجمع ، بل غيرُها . ولو سُلِّم ، فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء لفظا ، بل يكون فيه ، وفيما فيه التاء تقديرًا كـ « هندات » بل قد يكون لمذكَّر كـ « إصطبلات » والحكم واحد فى الجميع .

وقال آخر : لأن « الألف والتاء » فى مقابلة « الواو » ولدلالتهما[٥] على الجمع وأن التنوين فى مقابلة « النون » ولا يخفى ضعفُه[٦] .

---

(١) فلو كان للتمكين لحذف من « عرفات » لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

(٢) أى : وتنوين التنكير هو اللاحق لبعض المبنيات .

(٣) لأنه ليس معه مضاف إليه محذوف ، حتى يكون التنوين عوضًا منه .

(٤) « اللّباب » ويسمى : « اللّباب فى علم الإعراب » لمصنفه الإمام محمد بن محمد ابن أحمد المعروف بالفاضل الأسفراييني [المتوفى سنة ٦٨٤ هـ] وقد شرحه غير واحد .

منهم : قطب الدين محمد بن مسعود السيرافى يعرف بالفالى — بالفاء —

ومنهم : جمال الدين عبد الله بن محمد محمد الحسينى المعروف بـ « نُقره كار » [المتوفى سنة ٧٧٦ هـ] وسمَّى شرحَه « العباب فى شرح اللباب » وهو الذى يقصده الشيخ خالد عندما يقول قال شارح اللّباب .

(٥) فى خ٣ « لدلالتها » .

(٦) لعلَّ وجه الضعف ، أن الألف والتاء فى مقابلة الواو والياء ، أيضا ، لا الواو وحدها .=

الرابعُ (**تَنْوِينُ التَّعْوِيضَ**) وهو « تَفْعِيلُ » من العِوَض ، والتعويضُ فعل الفاعل ، وليس هو[١] عوضا من شيء ، فأولى التعبيرُ بالعَوِض كما عبَّر به فى المغنى[٢] .

ولكنه قصد ــ هنا ــ المناسبة لقوله : « التمكين » و « التنكير » مع أنّ المقصودَ حاصلٌ ــ والخطبُ سهلٌ .

(**وَهُوَ اللَّاحِقُ لِنَحْوِ** « **غَوَاشٍ** » و « **جَوَارٍ** ») من الجموع المعتلة الآتية على وزن « فَوَاعِل » حال كونه (**عِوَضًا**) أو لأجل العَوِض (**عَنِ الْيَاءِ**) المحذوفةِ اعتباطًا[٣] ، رفعًا ، وجرًّا . وفاقا لسيبويه والجمهور[٤] .

لا عن ضمَّة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة[٥] خلافا للمبرّد[٦] .

ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل : « سَلَامٍ » و « كَلَامٍ » عند قطع النظر عن المحذوف ــ خلافا للأخفش[٧] .

= ويقول ابن عقيل فى شرحه على التسهيل المسمى بالمساعد ٢ / ٦٧٨ فى شرح قول ابن مالك « أو مقابلة بنون جمع المذكر » يقول : « وهو اللاحق ما جُمِع بالألف والتاء كهندات .. فالحركة تقابل حرف العلة فى مسلمين ، والتنوين يقابل النون » .

(١) قوله « وليس هو » أى : وليس فعل الفاعل عوضا عن شيء .

وقيل : لم يزعم أحدٌ أن فعل الفاعل عوض عن شيء حتى يحترز منه ، والتنوين هو العوض وأضيف إلى فعل الفاعل ؛ لكونه سببه .

(٢) ٢ / ٣٤١ .

(٣) الحذف الاعتباطى : هو الحذف لغير علة موجبة ، كالحذف للتخفيف .

(٤) يراجع كتاب سيبويه ٢ / ١٥ ، ١٦ ، والأشمونى : ٣ / ٢٤٥ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١ / ٢٥ .

(٥) يقول المبرد فى المقتضب ١ / ١٤٣ « فإنما انصرف باب « جوارٍ » فى الرفع والخفض لأنه نقصُ من باب « ضوارب » يقصد نقص وزنه بسبب حذف الياء الأخيرة فانصرف .

(٦) فى خ٢ « خلافا للأخفشُ وللمبرد » .

(٧) فإن الأخفش يرى أنه تنوين صرف مثل : سلامٍ ، وكلامٍ ، لزوال صيغة منتهى =

وينتظم فى سلك تنوين العوض عن « الياء » التنوين اللاحق لمثل « أُعَيْمٍ » و « يُعَيْلٍ » مُصغَّرَىْ : أَعْمى و يَعْلى ، فإنهما ممنوعان الصرف للوصف ؛ ولكونهما يشبهان الفعل فى زِنَتِه نحو « أُبَيْطِرُ » و « يُبَيْطِر » وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة[1] ، وسيأتى بيانهما فى باب ما لا ينصرف .

(وَ) اللاحق (لِـ « إذْ » فى نحو ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[2] **عِوَضًا عَنِ الْجُمْلَةِ الَّتِى تُضَاف « إذْ » إِلَيْهَا**) .

والأصل ــ والله أعلم ــ ويوم إذ غَلَبَت الرومُ يفرحُ المؤمنون .

فحذفت « غَلَبَتِ الرّومُ » وجىء بالتنوين عَوضا عن الجملة المحذوفة إيجازًا وتحسينًا ، فالتقى ساكنان ؛ « إذْ » و « التنوين » فكسرت الذّال على أصل التقاء الساكنين ، وليست هذه الكسرة كسرةَ إعراب بإضافة « يوم » إليها ، خلافا للأخفش ؛ لأن « إذْ » ملازمة للبناء ؛ لشبهها بالحرف فى الافتقار إلى جملة ، وفى الوضع على حرفين[3] .

= الجموع لحذف الياء التى قطع النظر عنها [حاشية الخضرى ١ / ٢٥] .

وواضح من نصّ المقتضب أن المبرّد مع الأخفش فى أن التنوين فى نحو : جوارٍ للصرف ، وعلّته كعِلّته ، وهذا على عكس ما يُنْسَب إلى المبرد فى كثير من الكتب .

(١) وأصلهما : « أُعَيْمِىٌ و يُعَيْلِىٌ » ثم يقال : استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان سكون الياء وسكون التنوين حذفت الياء ، ثم حذف التنوين لأن كلا منهما وصف على وزن الفعل ، ثم جىء بتنوين العوض عن الياء المحذوفة .

(٢) من الآية [٤] من سورة « الروم » .

(٣) يقول ابن هشام فى المغنى ١ / ٨٥ : ٨٦ فيما يتعلق بحذف الجملة بعد « إذ » والتعويض بالتنوين : « وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ، ويُعَوَّض عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ وزعم الأخفش أن « إذْ » فى ذلك معربة ؛ لزوال افتقارها إلى الجملة ، وأن الكسرة إعرابٌ ؛ لأنَّ « اليوم » مضاف إليها ، ورُدَّ بأن بناءَها لوضعها على حرفين ؛ وبأن الافتقار باقٍ فى المعنى » .

وليست الإضافة فى « يَوْمَئِذٍ » ونحوها من إضافة أحد المترادفين للآخر[١] ـ خلافًا / لابن مالك ـ[٢] بل من إضافة الأعم إلى الأخص كـ « شَجَرِ أَرَاكٍ » وفاقا للدمامينى[٣] .

[١ / أ]

ولم يذكر ـ هنا ـ العِوَض عن « مفردٍ » وهو اللاحق لـ « كُلّ » و « بَعْضٍ » إذا قُطِعا عن الإضافة ؛ مع أنه ذكره فى « المغنى »[٤] ؛ لأنّ التحقيق أنّ

---

(١) أى ـ فيلزم إضافة الشىء إلى نفسه ، من قِبَل أن « يوم » للزمان ، و « إذ » للزمان .

(٢) من المعروف أن الغرض من الإضافة المعنوية هو تعريف المضاف بالمضاف إليه ، أو تخصيصه به . ومن المعلوم أن الشىء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص به ؛ لأن هذا يؤدى إلى التناقض ، لأن إضافة الشىء لإرادة تعريفه ، وإضافته إلى نفسه معناه أنه معرَّف ، ومن هنا امتنع البصريون عن قبول إضافة الشىء إلى نفسه ، وأوجبوا فيما يوهم ذلك التأويل فى المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدُهما غيرَ الأخر ، وهذا ما فعله الدمامينى عندما جعل « يومئذ » من إضافة الأعم إلى الأخص ـ وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشىء إلى نفسه متى اختلف اللفظان نحو ﴿ لَحَقُّ الْيَقِيْنِ ﴾ [الحاقة ٥١] ولم يحتاجوا إلى التأويل ، لأنهم اعتبروا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، وقالوا أيضا بقياس باب الإضافة على باب العطف فقد استساغ العرب عطف الشىء على مرادفه .

أما ابن مالك فقد اختار فى شرح التسهيل مذهب الكوفيين فجوز ما منعه فى الألفية ففى الألفية قال :

ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى ، وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

وتبعه ابن هشام فى التوضيح فقال : لا يضاف اسم لمرادفه .

أما ابن مالك فى التسهيل فقد أتى بقسم ثالث للإضافة وهى الإضافة الشبيهة بالمحضة ، وجعل من هذا القسم الذى استحدثه إضافةَ الصفة إلى الموصوف ، والموصوف إلى الصفة ، والمسمى إلى الاسم . [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢٥ وما بعدها] .

(٣) نسبة إلى « دمامين » قرية بالقرب من الأقصر فى صعيد مصر ، واسمه : محمد بدر الدين ابن أبى بكر بن عمر المخزومى .

وسبق التعريف به فى ص : ١٠٤ .

(٤) ٢ / ٣٤١ : ٣٤٢ .

تنوينهما تنوين تمكين ، يذهب مع الإضافة ، ويثبت مع عدمها .

ولا العوض عن « ألف »[١] كـ « جَندِلٍ » أصلُه : جَنادِلُ ، بغير تنوين حُذِفت منه الألفُ ، وعُوِّض عنها التنوين — كذا قال ابن مالك ، واختار فى « المغنى » أنه للصرف[٢] .

(**وَهَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةُ**) فقط (**مُخْتَصَّةٌ بِالاسْمِ**) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معانٍ لا توجد فى غيره .

ولو قال : يختصّ الاسم بهذه الأربعة ؛ لنافى ذلك كونُ الاسم يلحقه تنوين الحكاية ، وتنوين الضرورة ، وتنوين الشذوذ[٣] (**وَزَادَ جَمَاعَةٌ**) من النحويين ، منهم الموضح — فى المغنى —[٤] على هذه الأربعة (**تَنْوِينَ التَّرَنُّمِ**) أى : المحصل للترنّم — كما صرّح به ابن يعيش[٥] ، مدّعِيًا أنّ الترنّم يحصلُ بالنون نفسِها ؛ لأنها حرف أَغَنّ[٦] .

وكذا قال شارح اللُّباب[٧] : إنما جيء به لوجود الترنّم ؛ وذلك لأنّ حرف

---

(١) فى خ٣ « الألف » .

(٢) يقول ابن هشام فى المغنى ٢ / ٣٤١ « والثانى — أى اللاحق عوضا عن حرف زائد — كجندلٍ ، فإنّ تنوينه عوضٌ من ألف جنادل ، قاله ابن مالك ، والذى يظهر لى خلافه ، وأنه تنوين صرف ولهذا يجر بالكسرة — إلى آخره » .

(٣) ستأتى هذه الأنواع الثلاثة فى آخر الموضوع .

(٤) ٢ / ٣٤٢ .

(٥) ابن يعيش : هو أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علىّ بن يعيش . نشأ بحلب وارتحل إلى عدة مدن ثم عاد إلى حلب واستقر بها فانتفع الناس به ، له شرح المفصل للزمخشرى ، توفى سنة ٦٤٣ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٣٥١ : ٣٥٢] .

(٦) شرح المفصل ٩ / ٣٣ .

(٧) شارح اللباب هو جمال الدين عبد الله بن محمد الحسينى المعروف بنقرة كار ينعت بالشريف أو السيد الشريف [المتوفى سنة ٧٧٦ هـ] وشرحه يسمّى « العُباب فى شرح الباب » [بغية=

العلة مَدَّةٌ فى الحلق ، فإذا أبدل منها التنوين ، حصل الترنم ؛ لأن التنوين غُنّة فى الخيشوم ــ انتهى ــ

وقال جماعة : هو بدل من الترنّم .

ثم اختلفوا فى التعبير عنه :

فقيل : الصوابُ أن يقال : تنوينُ تَرْكِ الترنّم ، واختاره عبد اللطيف[1] من شيوخ الموضّح فى اللّمع الكامليّة .

وقيل : يجوز أن يقال : تنوينُ الترنّم ، على حذف مضاف ، وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافية[2] .

(**وَهُوَ اللَّاحِقُ لِلْقَوَافِي**) جمع قافية ، وهى من آخر متحرك فى البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذى قبل الساكن[3] . هذا مذهب الخليل ، وعند غيره : آخرُ كلمة فى البيت . (**الْمُطْلَقَةِ ، أى : الَّتِي فِي آخِرِها حَرْفُ مَدٍّ**) وهو الألف ، والواو ، والياء المولَّدات من إشباع الحركة ، وتُسمَّى أحرف الإطلاق .

وقد تلحق « الأعاريض المصرّعة »[4] وهى التى غيِّرت لتوازى ضُروبَها عند حذف حرف الإطلاق (**كقوله**) وهو جرير[5] :

= الوعاة ٢ / ٥٤ والدرر الكامنة ٢ / ٣٩٢] والنصّ المستشهد به يقع فى ص ٤٨ من رسالة جامعية بالجامعة الإسلامية .

(١) هو شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف الحرّانىّ الأصل المعرف بابن المَرَحَّل العلامة النحوى كان فاضلا فى النحو ، واللغة ، والبيان ، والقراءات ، أخذ عنه جماعة منهم : ابن الصائغ ، وابن هشام ، توفى سنة ٧٤٤ .

(٢) الكافية الشافية ١ / ١٦١ .

(٣) وبعبارة أخرى : هى الحروف التى تبدأ بمتحرك قبل أول ساكنين فى آخر البيت .

(٤) التصريع : تغيير العروض (وهى التفعيلة الأخيرة من الصدر) بزيادة أو نقص عمّا تستحقه ، للإلحاق بالضرب فى الوزن والروىّ معًا .

(٥) وهو جرير بن عطية الكلبىّ اليربوعىّ ، كان عذب الشعر حُلْو الغَزَل مُرّ الهجاء [توفى سنة ١١٠ هـ]

١ ـــ (أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِى إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ)[١]

فلحق العروض ، والقافية وهما : « الْعِتَابَنْ » و « أَصَابَنْ » .

(**الْأَصْلُ : « الْعِتَابَا » وَ « أَصَابَا » فَجِىءَ بالتَّنْوِينِ بَدَلًا مِنَ الْأَلِفِ**) والأول اسمٌ ، والثانى فعلٌ .

و « أَقِلِّى » أمرٌ من الإقلال ، و « اللَّوْم » ـــ بفتح اللام ـــ العذل[٢] ، و « عَاذِلَ » ـــ بفتح اللام ـــ ترخيم عَاذِلة[٣] ، و « لقد أصابَنْ » مقول « قُولِى » ، وجواب الشرط محذوف .

والمعنى[٤] : إنْ أصبتُ أنا ، أو إن كنتُ نطقتُ بالصواب ، فلا تعذلى وقولى : لقد أصاب .

وقد يدخل الحرفَ ، كقول النابغة[٥] :

٥ ـــ أَفِدَ التَّرَحُّـلُ غيـرَ أنَّ رِكَابَنَـا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَن قَدِنْ[٦]

---

(١) هذا البيت من الوافر وهو فى ديوان جرير ص ٨١٣ وفى سيبويه ٢ / ٢٩٨ وابن يَعيش ٩ / ٢٩ (الصدر) والعينى على هامش الخزانة ١ / ٩١ ، والخزانة ١ / ٣٤ وورد غير منسوب فى المقتضب ١ / ٢٤٠ (الصدر) والأصول لابن السراج ٢ / ٣٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١ ، والمغنى ٢ / ٣٤٢ (العجز) والأشمونى ١ / ٣١ .

(٢) وهو « التوبيخ » .

(٣) اسم فاعل من « العذل » وهو اللوم .

(٤) فى خ٣ ، ٤ « والتقدير » .

(٥) واسمه : زياد بن معاوية الذُّبيانى ، يُعدّ فى الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية .

(٦) والبيت من الكامل فى ديوانه ص ٣٠ ، وفى شرح الألفية للمرادى ١ / ٢٨ ، والدرر اللوامع ١ / ١٢١ ، والخزانة ١ / ٣٤ ، ٣ / ٢٣٢ ، ٤ / ٣٦٢ ، والعينى ١ / ٨٠ ـــ وهو بلا نسبة فى ابن يعيش ٨ / ٤٨ وعمدة الحافظ ١ / ٥ ، والمغنى ٢ / ٣٤٢ ، والأشمونى ١ / ٣١ .

« أَفِدَ » ـــ بكسر الفاء ـــ بمعنى قارب ، ويروى : « أَزِفَ » وهو كأَفِدَ وزنا ومعنًى ، « الترحل » الارتحال والسفر ، « الرِّكاب » الإبل الرواحل « لَمَّا تَزُل » من زوال يزول ، « الرحال » جمع رَحْل وهو مسكن الرجل « وكأن قِدن » أى : وكأن قد زالت وذهبت .

الأصل « قَدِى » فجيء بالتنوين بدلًا من الياء (**لِتَرْكِ التَّرنّم**) على ما صرّح به سيبويه / وغيرُه[١] من المحققين ؛ من أنّ الترنّم ــ وهو التغنّى ــ إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمدّ الصوت بها ، فإذا أنشدوا ولم يترنّموا جاءوا بالنون فى مكانها ، فى لغة « تميم »[٢] أكثرهم ، أو جميعهم ، وكثير من « قيس »[٣] . [١١ / ب]

وأما « الحجازيون »[٤] فلا ؛ لأنهم يَدَعُونَ القوافِىَ على حالها فى الترنم .

فعَبر أوَّلا بتنوين الترنم ، موافقة لابن مالك فى شرح العمدة[٥] ، نظرا إلى توجيه ابن يعيش ، ومن وافقه .

وثانيا بترك الترنم ، موافقة للتسهيل[٦] ، نظرا لما صرّح به سيبويه وأصحابُه .

وقد يُبدلُ التنوين من حرف الإطلاق فى غير القوافى ؛ كقراءة بعضهم[٧] ﴿ **وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرٍ** ﴾[٨] بالتنوين ، كما ذكره فى المغنى[٩] ، فى حرف الكاف .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٣٨٦ ، والمقتصد للجرجانى ١ / ٧٥ ، ومتن التسهيل ٢١٧ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢ / ٦٧٨ .

(٢) « تميمٌ » من أكبر القبائل العربية العدنانية ذاتُ بطون عديدة منهم : بنو العنبر ، وبنو يربوع ــ وتميم ، وهذيل ، وكنانة ، وقريش كلها قبائل مُضَرية .

(٣) « قيس » هو فى الأصل قيس عيلان من أولاد مُضر ، وقيس عدة قبائل منها : ثقيف ، وهوزان ، وسليم ، وغطفان .

(٤) فى الصحاح مادة (ح ج ز) والحجاز : بلاد سُميت بذلك ؛ لأنها حَجَزت بين نجد والغور ، وقال الأصمعىّ : لأنها احتجزت بالحرار الخمس منها حرة بنى سليم وحرة واقم » .

(٥) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ / ٥ ، ٦ .

(٦) متن التسهيل ص ٢١٧ .

(٧) فى البحر المحيط ٨ / ٤٦٧ « وقرأ أبو الدينار الأعرابى : والفجرٍ ، والوترٍ ، ويسرٍ ، بالتنوين فى الثلاثة ، قال ابن خالوية : هذا كما روى عن بعض العرب أنه وقف على آخر القوافى بالتنوين وإن كان فعلا وإن كان فيه ألف ولام .. » .

(٨) من الآية [٤] من سورة « الفجر » .

(٩) ١ / ١٩٠ آخر الكلام على « كَلَّا » .

(**وَزَادَ بَعْضُهُمْ**) وهو الأخفش ، والعروضيون — كما قاله فى المغنى[١] — (**التَّنوِينَ الْغَالِى** ، وهو : **اللَّاحِقُ لِلْقَوَافِى الْمُقَيَّدَةِ**) أى : التى يكون حرفُ رَوِيِّها ساكنا ، ليس حرف مدّ ، والأعاريض المصرعّة[٢] (**زِيَادَةً على الْوَزْنِ**) فهو فى آخر البيت كالخزم[٣] — بالزاى — فى أوله (**وَمِنْ ثَمَّ سُمِّى غَالِيًا**)[٤] وسَمَّى الأخفشُ الحركة التى قبل لحاقه غُلُوًّا .

وزعم ابن الحاجب أنه سُمِّىَ غاليًا لقلَّته[٥] .

ونفاه السّيرافى ، والزجاج[٦] ، وزعما أن الشاعر زاد « إنْ » فى آخر البيت إيذانًا بتمامه ، فضعف صوتُه بالهمزة ، واختاره ابن مالك[٧] .

قال الموضح : وفى هذا توهيم الأخفش ، والعرضيين ، وغيرهم بمجرّد الظنّ[٨] .

---

(١) ٢ / ٣٤٢ .

(٢) سبق تعريف التصريع ص : ١٤٨ .

(٣) الخزم — بالزاى — زيادة ما دون خمسة أحرف فى صدر الشطر الأول من البيت أو ما دون ثلاثة أحرف فى أول العجز ، والكثير فى « الخزم » أن يكون زيادة مستقلة بنفسها مثل : « هل » و « إذ » و « لقد » وهو علة من علل الزيادة جارية مجرى الزحاف .

(٤) لأن حدّ هذا التنوين أن يكون بدلا من حرف الإطلاق دلالة على ترك الترنم ، فإذا دخل القافية المقيدة ، فقد جاوز حدّه ، ويخرج به الشعر أيضا عن الوزن ، فهو غالٍ بهذا [ينظر شرح الكافية للرضى ١ / ١٥ ، وشرح ابن يعيش ٩ / ٣٤] .

(٥ ، ٦) ذكر ذلك ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٥٠ ، ٥١] .

(٧) فى الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٠ .

(٨) عبارة ابن هشام فى تخليص الشواهد وهو يردّ على ابن مالك الذى وافق على رأى السّيرافى والزجاج « قلت : لكن فيه توهيم الرّواة الضَّابطين بمجرد الاحتمال المرجوح ، وليس هذا التنوين فى أواخر الأبيات بأبعد من الخزم فى أوائلها » .

والدليل على الاحتمال فى رأى السيرافى والزجاج أن ابن هشام عبّر عن رأيهما بقوله : وقالا : لعل الشاعر كان يزيد (إنْ) فى آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة ... إلى آخره [المغنى ٢ / ٣٤٣] .

والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة ، كما فى « صَهٍ » و « يَوْمَئِذٍ » واختار ابن الحاجب الفتح حملًا على حركة ما قبل نون التوكيد كـ « ضربًا » وقال : هذا أشبه[١] ، قياسًا على ما له أصل فى المعنى .

ثم قال الموضح : وسمعتُ بعض العصريين يُسَكِّن ما قبله ، ويقول : الساكنان يجتمعان فى الوقف ـــ وهذا خلاف ما أجمعوا عليه .

وقد مضى أنّ الحركة قبله تُسمَّى غُلُوًّا .

واختلف مُثْبِتُوه تنوينا فى فائدته .

فقال ابن يعيش : فائدته الترنم أيضا ، وردّ على من جعله قسيمَ تنوين الترنم[٢] .

وقال الجرجانى[٣] : أُلْحق أمارةً على الوقف ؛ إذ لا يُعلم فى الشعر المسكَّن الآخر أواصلٌ هو أم واقف ، قال : وهو نظيرُ فصلهم بينهما بالحذف فى نحو : « قَامَ زَيْدٌ »[٤] .

= بقى أن نعرف أن ابن يعيش جعله من نوع تنوين الترنم زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغنّ » [شرح المفصل ٩ / ٣٣] .

(١) أى : أولى من أن يقاس على « يومئذ » فتكسر الحركة قبله لأن التنوين فى « يومئذ » له أصل فى المعنى وهو العوض من المضاف إليه وردّ عليه ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٥٠ من عدة وجوه .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٤ وقد قال : « وصاحب الكتاب ـــ يعنى الزمخشرى ـــ جعل هذا الغالى قسما غير الأول ، والصواب أنه ضربٌ منه ويجمعهما الترنم ، إذ الأول إنما يلحق القوافى المطلقة معاقبا لحروف الإطلاق والثانى وهو الغالى إنما يلحق القوافِى المقيَّدة » .

(٣) ينظر المقتصد ١ / ٧٦ .

(٤) قد يقال : إن التنوين فى « قام زيدٌ » أمارة على الوصل ، وحذفَه أمارةٌ على الوقف ، والتنوين الغالى على رأى الجرجانى أمارة على الوقف ، وحذفه أمارة على الوصل ، فكيف يكون التنظير ؟ وأجيب بأنه نظيره فى أصل التفرقة بين الوصل والوقف .

ووقع فى شرح « اللّب »[١] أن هذا التنوين إنما يلحق الكلم إذا أُرِيد به تركُ الوقف ، ووصل آخر البيت الأوّل ، بأوّل البيت الثانى — انتهى —

والتحرير هو الأوّل[٢] .

وهذا التنوين[٣] يدخل الاسم كقول رؤبة[٤] :

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِى الْمُخْتَرَقْنْ[٤] * — ٦

(١) وهو كتاب « لب الألباب فى علم الإعراب لمحمد بن محمد الأسفراتينى تاج الدين الشهير بالفاضل ، وشَرَحَه « نقره كار » واشتهر هذا الشرح حتى عرف شارحه به ، فصار إذا أطلق : شارح اللّب كان المقصود هو نقره كار ومعنى هذا اللفظ : صائغ الفضة . وقد حَقَّق هذا الكتاب عابد محمد غنيمة ونال به الدكتوراه فى اللغويات من كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر .

[ينظر ص ٨٦٠ من هذه الرسالة] .

(٢) يعنى : رأى ابن يعيش .

(٣) يعنى : الغالى .

(٤) هو رؤبة بن العجاج ويكنى أبا الجحاف ، الراجز المشهور ، احتج العلماء بشعره ولغته ، وسمع من أبى هريرة ، وقال الخليل يوم مات رؤبة : دفنّا اللغة والشعر والفصاحة [توفى سنة ١٤٥ هـ] .

(٥) البيت من الرجز المشطور فى ديوانه ص ١٠٤ ، وورد منسوبا إلى رؤبة فى الخصائص ٢ / ٢٢٨ ، وابن يعيش ٩ / ٣٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٩ ، والدرر اللوامع ٢ / ٣٨ ، ١٠٤ والمغنى ٢ / ٣٤٢ ، والعينى ١ / ٣٨ ، والخزانة ١ / ٣٨ ، ٤ / ٢٠١ .

وبلا نسبة فى سيبويه ٢ / ٣٠١ ولكن بلا تنوين لأنه كان يريد أن يتحدث عن الألف والواو والياء إذا كانت واحدة منها حرف الروىّ لا تحذف لأنها ليست بوصل وهى حرف روىّ فكما لا تحذف القاف من « المخترقْ » وهى حرف الروىّ كذلك لا تحذف واحدة منها .

وورد أيضا بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١ ، وابن الناظم ٢٤ ، وتخليص الشواهد ٥٠ ، وابن عقيل ١ / ٢٤ ، والأشمونى ١ / ٣٢ .

وقوله : « وقاتمِ » الواو ، واو « ربّ » والقَتَمة : لون فيه غبرة وحمرة و « الأعماق » جمع « عمق » — بفتح العين ، وتُضَم — وعمق كل شىء قعره ومنتهاه و « الخاوى » الخالى و « المخترق » — بفتح الراء — مهبّ الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المغارة ، إذا قطعها ومرّ فيها .

=

وَالفِعْل كقَوْلِ الْعَجَّاج[(١)] :

٧ ـــ * مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ[(٢)] *

والحرف (**كَقَوْله**) وهو رؤبة ـــ على ما قيل ـــ[(٣)]

٢ ـــ (قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنْنْ
كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنْنْ[(٤)]

= والشاعر يعنى أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء ، حتى ما خفى منها .

والشاهد فى قوله « المختَرَقْنْ » حيث لحق التنوين الغالى الاسم وهو « المخترقْ » والقاف روىّ مقيَّد .

(١) هو عبد الله بن رؤبة العجاج ، راجز مخضرم أسلم وأدرك عهد الوليد بن عبد الملك . وهو والد رؤبة الراجز المعروف [توفى العجاج سنة ٩٠ هـ] .

(٢) البيت من مشطور الرجز فى ديوان العجاج ص ٣٤٨ وفى سيبويه ٢ / ٢٩٩ ، والخصائص ١ / ١٧١ وتخليص الشواهد ٤٧ والعينى ١ / ٢٦ ومنسوب لرؤبة فى معاهد التنصيص ١ / ٦ ـــ وورد بلا نسبة فى الأصول لابن السراج ٢ / ٣٨٧ ، وابن الناظم ٢٤ .

و « الطَّلل » ما شخص من آثار الديار و « الأتحمىّ » البُرْد ، أو البُرْد الأحمر ، أو البُرْد المخطط نوع من اللباس شبه الطلل به فى اختلاف آثاره « أنهجَنْ » أى : أنهج ، بمعنى : أخلق وبَلِىَ .

والشاهد على ما أورده المصرِّح فى « أنهجنْ » باعتبار أن التنوين الغالى لحق الفعل .

والحق أنه تنوينُ الترنم الذى يلحق القوافى المطلقة والفعل : أنهجا ـــ أجمع على ذلك جميع المصادر التى استشهدت به كما يُنْبِئُ عن ذلك البيتُ الذى قبله وهو :

* مَا هَاجَ أَشْجَانًا وشَجْوًا قَدْ شَجَنْ *

وأصله : شَجَا وهذا لا جدال فيه .

(٣) قال : ـــ على ما قيل ـــ لأن النحاة نسبوا هذين البيتين إلى رؤبة بن العجاج وليس فى ديوانه ، ولكن ذكره ناشر الديوان فى ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من الرجز فى كتب الأدب واللغة ونحوها .

(٤) وهذان البيتان من مشطور الرجز فى ملحق ديوانه ص ١٨٦ والعينى على هامش الخزانة ١ / ١٠٤ وبلا نسبة فى توضيح المقاصد ١ / ٣١ ، والأشمونى ١ / ٣٣ .

ويُستشهد بهما فى مواضع أخرى ولكن جهة الاستشهاد مختلفة وهى : حذف الشرط =

فلحق العروض ، والقافية زيادة على الوزن .

/ والمعنى : قالت بنات العمّ : يا سلمى ، أترضَيْن به ـــ وإن كان هذا البعل فقيرا مُعْدِمًا ـــ قالت : رضيتُ به ـــ وإن كان فقيرًا معدِمًا ـــ [١٢ / أ]

واختلف فى هذين التنوينين المسمَّيَيْن بـ « الترنّم » و « الْغَالِى » على أقوال :

أحدها : أنهما تنوينان لهما خصوصيات منها :

مجامعة « أَلْ » ، والاتصال بغير الاسم .

والثانى : أن « الترنّم » نونٌ مبدلَة من حرف العلة ، كما يبدل منه فى نحو : « رأيتُ زيدًا »(١) قاله « ابن معزوز »(٢) وزعم أنه ظاهر قول سيبويه(٣) ، وأنّ « الغالى » نون « إنْ » فحذفت الهمزة .

والثالث : (وَ) هو (**الْحَقُّ**) ـــ كما قاله ابن مالك(٤) فى « التّحفة »(٥) ـــ

= والجزاء وبقاء الأداة لدليل [ينظر المغنى ٢ / ٦٤٩] ويستشهد به الشيخ خالد فى ص ٦٣٩ على حذف « كان » مع معموليها من غير تعريض .

وقوله « مُعْدِمًا » اسم فاعل من مصدر « أَعْدَم الرجلُ » إذا كان فقيرا لا مال له .

والشاهد فى قوله : « وَإِنْنْ » فى الموضعين حيث لحق التنوين فيها القافية المقيدة زيادة على الوزن و « إنْ » حرف بلا خلاف . وهذا دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .

(١) أى : كما يبدل حرف العلة من التنوين فى نحو : « رأيتُ زيدَا » عند الوقف .

(٢) هو يوسف بن معزوز أبو الحجاج ، نحوىّ أندلسىّ ، أخذ عن ابن ملكون ، وشرح الإيضاح للفارسىّ ، توفى سنة ٦٢٥ [بغية الوعاة ٢ / ٣٦٢] .

(٣) فى المغنى لابن هشام ٢ / ٣٤٣ « وزعم أبو الحجاج ابن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى بتنوين الترنم أنه نونُ عوض من المدّة ، وليس بتنوين .

(٤) فى المغنى لابن هشام ٢ / ٣٤٣ « وزعم ابن مالك فى التحفة أن تسمية اللاحق للقوافى المطلقة ، والقوافى المقيّدة تنوينا مجازٌ ، وإنما هو نون أخرى زائدة ؛ ولهذا لا يختصّ بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت فى الوقف » .

أما فى شرح التسهيل ١ / ١٠ وما بعدها ، فقد عبّر بأنه تنوين يلحق الروىّ المطلق ، أو الروىّ المقيد ، ولكن لا يختص أى منهما بالاسم لأن الروى قد يكون بعض فعل .

(٥) وهى : تحفة المودود فى المقصور والممدود ، منظومة لابن مالك شرحها شرحا مختصرا .

وتبعه ابنه فى « نُكت الحاجبيَّة »[١] (**أَنَّهُمَا**) ليسا بتنوينين بل هما (**نُونَانِ زِيدَتَا فِي الْوَقْفِ**) .

وتَقَدَّم حكاية ما فى شرح اللّب[٢] ــ (**كَمَا زِيدَتْ نون** « **ضَيْفَنٍ** ») للطُّفيلى (**فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ**) وجه الشبه : الزيادة فى الوقف خاصة (**وَلَيْسَا مِنْ أَنْوَاعِ التَّنْوِينِ**) حقيقةً (**فِي شَيْءٍ لِثُبُوتِهِمَا مع** « **أَلْ** ») كـ « الْعِتَابَنْ » و « الْمُخْتَرَقَنْ » (**وَفِي الْفِعْلِ**) كـ « أَصَابَنْ » و « أَنْهَجَنْ » (**وَفِي الْحَرْفِ**) كـ « قَدِنْ » و « إِنَنْ » ــ أوّل الأمثلة للترنّم ، وثانيهما للغالى[٣] (**وَفِي الْخَطِّ ؛ وَالْوَقْفِ ، وَلِحَذْفِهِمَا فِي الْوَصْلِ**) وليس شيءٌ من أقسام التنوين كذلك .

(**وَعَلَى هَذَا**) التقرير (**فَلَا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ**) من النحويين ــ كالناظم ــ[٤] (**أَنَّ الاسْمَ يُعْرَفُ بِالتَّنْوِينِ ، إِلَّا مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يُسَمِّيهِمَا تَنْوِينَيْنِ ، أَمَّا بِاعْتِبَارِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَلَا**) يَرِدان عليه .

وزاد بعضهم « سابعًا » و « ثامنًا » وهما : « تنوين الضرورة » .

فيما لا ينصرف ، كقوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ[٥] .... ــ ٨

---

(١) والمراد بالحاجبية : كافية ابن الحاجب فى النحو .

(٢) من أنَّ هذا التنوين إنما يلحق الكلم إذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثانى [ينظر ص : ١٥٣ هامش رقم : ١] .

(٣) قوله : « وثانيهما للغالى » يترتب عليه أن « أَنْهَجَنْ » تنوينهِ تنوين الغالى وسبق توضيح أنه تنوين الترنم ؛ لأن القافية مطلقة إذ أصلُه « أَنْهَجَا » .

(٤) فى قوله فى الألفية :

بالجرِّ ، والتنوينِ ، والنِّدا ، وأَلْ ... وَمُسْنَدٍ للاسْمِ تمييزٌ حَصَلْ

(٥) تمامه : * فقالت : لَكَ الويلاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِى *

وهذا البيت من الطويل من معلقة امرئ القيس فى ديوانه ص ١٤٩ ، وهو من شواهد العينى ٤ / ٣٧٤ ، وورد بلا نسبة فى المغنى ٢ / ٣٤٣ (الصدر فقط) والأشمونى ٣ / ٢٧٤ و « الخدر » الستر ، أو الهودج ، « مُرْجِلِى » أى : تاركى راجلة أمشى .

وفى المنادى المضموم ، كقوله :

سَلَامُ اللهِ يَامَطَرٌ عَلَيْهَا[١] .... — ٩

و « تاسعًا » وهو « التنوين الشاذ » كقول بعضهم :

« هؤلاءٍ قَومُك » — حكاه « أبو زيد »[٢] .

و « عاشرًا » وهو « تنوين الحكاية » مثل أن تُسَمِّى رجلا بـ « عاقلة لبيبة » فإنك تحكى اللّفظ المُسَمَّى به — قاله ابن الخباز[٣] —

وقد جمعها بعضهم فى قوله :

مَكِّن ، وقَابِل ، وعوِّض ، والمنَكَّر زِدْ

ورنِّم ، اضْطَر ، غالٍ ، واحْكِ ماهُمِزَا[٤]

= والشاهد فى « عُنَيْزة » حيث صرفه مع أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث والسبب فى صرفه الضرورة الشعرية .

(١) تمامه * وليس عَلَيك يَا مَطَرُ السَّلامُ *

وهذا البيت من الوافر وهو للأحوص عبد الله بن محمد فى ديوانه ص ١٨٩ وسيبويه ١ / ٣١٣ ، والمقتضب ٤ / ٢١٤ ، ٢٢٤ ، والدرر ١ / ٢٩ ، ٢ / ١٠٥ ، والعينى ١ / ١٠٨ ، ٤ / ٢١١ والخزانة ١ / ٢٩٤ — وبلا نسبة فى الأصول لابن السراج ١ / ٣٤٤ ، والمحتسب ٢ / ٩٣ ومجالس ثعلب ص ٩٢ ، والمغنى ٢ / ٣٤٣ ، والأشمونى ٣ / ١٤٤ ، وابن عقيل ٢ / ٢٤٠ ، وشرح الشذور ١١٣ .

والشاهد فى قوله : « يَا مَطَرٌ » حيث نَوَّنه للضرورة ، وتركه على ضمه كما ينون الاسم المرفوع المنصرف .

(٢) هو سعيد بن أَوْس أبو زيد الأنصارىّ صاحب النحو واللغة ، له مؤلفات كثيرة ، توفى سنة ٢١٥ [بغية الوعاة ١ / ٥٨٢] .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الشيخ شمس الدين بن الخباز النحوى الضرير وكان أستاذًا بارعا علامة زمانه فى النحو ، واللغة ، والعروض من مصنفاته : النهاية فى النحو ، وشرح ألفية ابن معطٍ ، توفى سنة ٦٣٧ هـ [بغية الوعاة ١ / ٣٠٤] .

(٤) فى صدر البيت : تنوين التمكين ، والمقابلة ، والعوض ، والتنكير — وفى عجزه : الترنم ،=

العلامةُ (**الثَّالِثَةُ**) من علامات الاسم (**النِّدَاءُ**) ــ بالمدّ ــ مع كسر النون أو ضمِّها[١] (**وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ**) أى : بالنداء (**دُخُولُ حَرْفِ النِّدَاءِ**) كما يوهمه قول ابن مالك فى شرح العمدة[٢] : لأن النداء قد يباشر الفعل والحرفَ حين يُحذف المنادى ــ انتهى ــ (**لِأَنَّ** « **يَا** ») خاصّة (**قَدْ تَدْخُلُ فِى اللَّفْظِ عَلَى مَالَيْسَ بِاسْمٍ**) حرفًا كان ، أو فعلا .

فالأول نحو : (﴿ **يَـٰلَيْتَ قَوْمِى** ﴾[٣]) .

والثانى نحو (﴿ **أَلَا يا اسْجُدُواْ لِلهِ** ﴾[٤] **فِى قِرَاءَةِ الْكِسَائِى**)[٥] ــ رحمه الله ــ فإنه يقف على « يا » ويبتدئ بـ « اسْجُدُوا » .

واختُلف فى توجيه ذلك :

فقيل : « يا » فيهما حرف تنبيه ، لا للنداء .

وقيل : للنداء ، والمنادى محذوف تقديرُه : « يا قومِ ليْتَ قومى » و « يا هؤلاءِ اسجدُوا » وهو مقيس فى الأمر / كالآية . [١ / ب]

والدعاء كقوله[٦] :

= والضرورة (بنوعيه : ما لا ينصرف ، وفى المنادى) والغالى ، والحكاية ، والشاذّ ، وهو المعنى بقوله : ماهمزا ، فهذا تمام العشرة [ينظر حاشية الخضرى ١ / ٢٦] .

(١) فى حاشية الخضرى ١ / ٢٧ « النداء : هو بضمّ النون وكسرها مع المدّ والقصر ، وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المدّ ؛ لأنه مصدر « نادى » ومصدر « فَاعَل » الفِعَال » .

(٢) ونصّ كلامه فى « العمدة » : « فأن يقال « بندائه » أجود من أن يقال « بالنداء » ؛ لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى » [شرح عمدة الحافظ ١ / ٩] .

(٣) من الآية [٢٦] من سورة « يس » .

(٤) من الآية [٢٥] من سورة « النمل » .

(٥) تراجع هذه القراءة فى كتاب : التذكرة فى القراءات لابن غلبون ص ٥٨٥ .

(٦) وهو ذو الرّمة غيلان بن عقبة ، شاعر فحل جيد التشبيه ، حسن التشبيب [توفى سنة ١١٧ هـ] وجملة « ألا يا اسلمى » من صدر بيت له من الطويل ، والبيت بتمامه : =

أَلَا يَا اسْلَمِى .... ـــ ١٠

(**بَلِ الْمُرَادُ**) بالنداء : (**كَوْنُ الْكَلِمَةِ مُنَادَاةً**) أى : مطلوبًا إقبالُها بحرف مخصوص (**نحو : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ**) و « يَا أَيَّتُهَا الْمَرأَةُ » .

(**وَ « يَا فُلُ »**) ــ بضم الفاء واللام ــ و « يا فُلَةُ » بمعنى : يا رجلُ ، ويا امرأةُ[(١)]

= أَلَا يا اسْلَمِى يَا دَارَ مَىَّ على الْبِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكَ القطْرُ

والبيت فى ديوانه ص ٢٠٦ ، وللنحاة فى هذا البيت شاهدان :

الأول : فى قوله : « يا اسلمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر ، فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدَّر جاء ذلك فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٩ والهمع ٢ / ٧٠ ، والدرر ٢ / ٣ ، ٨٦ .

الشاهد الثانى فى قوله : « ولا زال ... إلى آخره » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » فى رفعها الاسم ونصبها الخبر لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء يشبه النفى جاء ذلك فى : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤ أوضح المسالك ١ / ٢٣٥ وابن عقيل ١ / ٢٤٧ ، والمغنى ١ / ٢٤٣ ، والأشمونى ١ / ٢٢٨ ، والهمع ١ / ١١١ .

وقوله : « البِلَى » من بَلِىَ الثوبُ يَبْلَى على وزن رَضِىَ يرضى أى : خَلَق ورثَّ « مُنْهَلًّا » منصبًّا « جرعائك » الجرعاء : رملة مستوية لا تُنبت شيئا « القطر » المطر .

يدعو لدار حبيبته بدوام السلامة ، ودوام نزول المطر ، وكنِّى به عن الخصب والنماء بما يستتبعه من الرفاهية [ينظر الشاهد رقم ٨٢ من شواهد ابن هشام] .

(١) ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ « يا فُلُ » و « يا فُلَةُ » كلمتان مستقلتان عن « فلان » و « فلانة » والمعنى : يا رجلُ ، ويا امرأة .

[يرجع إلى سيبويه ١ / ٣١١ ، ٣٣٣] .

وذهب الكوفيون إلى أن الأصل فى « فُلُ » : فلان ، والأصل فى « فُلَةُ » : فلانة ، ثم رخم كلّ منهما بحذف آخره ، وهذا الكلام يصطدم مع قاعدة الترخيم التى توجب أنه لا يُرخم بحذف حرف اللين الذى قبل الآخر إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفى « فلان » و « فلانة » لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، ومن هنا ضُعِّف مذهبُ الكوفيين .

وقول ابن مالك : بمعنى « يا زيدُ » و « يا هندُ »[١] قال الموضح : وَهَم »[٢] .

(وَ « يَا مَكْرَمَانُ ») ــ بفتح الراء ــ الكريم ، الواسع الخلق ــ حكاه سيبويه[٣] ، والأخفش ، وصاحبا الصحاح والقاموس[٤] .

و « يَا مَلْأَمَانُ » للئيم ، الدَّنئ الأصل ، الشحيح النفس .

وإنما خصّ هذه الأسماء بالذكر ؛ لملازمتها للنداء ، فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة ، إلّا كونَها مناداة .

العلامةُ (**الرَّابِعَةُ** « **أَلْ** ») بجميع أقسامها (**غَيْرُ الْمَوْصُولَة**) والاستفهامية (**كَالْفَرَسِ**) من غير العقلاء (**وَالْغُلَامِ**) مِنَ العقلاء (**فَأَمَّا**) أل (**الْمَوْصُولَة ، فَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى**) الفعل (**الْمُضَارِعِ**) اختِيَارًا عند الناظم[٥] ، وبعض الكوفيين[٦] ، واضطرارًا عند الجمهور ؛ حتى قال الشيخ عبد القاهر : إنه من أقبح

---

(١) وذلك واضح من كلامه فى شرحه على التسهيل ٣ / ٤١٩ وفى المساعد ٢ / ٥٤٢ : « وقال الشلوبين وابن عصفور والمصنف وغيرهم : إنّ « فل وفلة المستعملين فى النداء كنايتان عن العلم العاقل فـ « فُلُ » كناية عن علم المذكر و « فُلَةُ » كناية عن علم المؤنث فهما بمعنى فلان وفلانة . ثم قال : وكلام سيبويه على أن « فُلُ » كناية عن رجل ، وفلة كناية عن امرأة وأن الكلمتين ليستا من فلان وفلانة ... وعلى المقاولة الأولى الكوفيّون » [المساعد هو شرح التسهيل لابن عقيل] .

(٢) ذكر ابن هشام ذلك التوهيم فى « باب الأسماء التى لازمت النداء » فى كتابه التوضيح وسيأتى إن شاء الله تعالى .

ويصح أن يكون ابن مالك قد اعتمد فى كلامه على مذهب الكوفيين ــ مع ضعفه ــ فلا يكون قوله وَهَما .

(٣) وفى كتابه ١ / ٣١١ « ومن هذا النحو أسماءٌ اختُصَّ بها الاسمُ المنادَى ، لا يجوز منها شيء فى غير النداء نحو : يا نَوْمَانُ .... » .

(٤) وهما : الجوهرى ، والفيروزبادى ، [ينظر الصحاح مادة (ك ر م) ٥ / ٢٠٢١ ، وفيه « يا مَكْرَمَان » بفتح الراء ، وينظر القاموس ٤ / ١٧٠ وفيه « يا مكرُمَان » بضم الراء .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ١٦٣ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ١ / ٣٤ : ٣٥ .

(٦) المغنى ١ / ٤٩ ــ وقد عَنَى ببعض الكوفيين « الأخفش » .

الضرورات ــ كما نقله الموضح عنه فى شرح الشذور[١] .

(كَقَوْلِه) وهو الفرزدق[٢] يخاطب رجلا من بنى عَذرة[٣] ، هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان :

٣- (مَاأَنْتَ بِالْحَكِمَ التُرْضَى حُكُومَتُهُ) وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[٤]

فأدخل « أَلْ » على « تُرْضَى » وهو فعل مضارع .

و « الحَكَم » ــ بفتحتين ــ المحكَّم ، يحكِّمه الخصمان فى الأمر و « التُّرضى » بإدغام اللام فى التاء ، والبناء للمفعول .

والذى سوّغ دخول « أل » على « تُرْضَى » وهو فعل مضارع ، كونُه يُشبه الوصف نحو « مُرْضَى » .

حُجة الناظم ومن وافقه[٥] : أن الشاعر متمكن من أن يقول « المُرْضَى » قيل : وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيبويه ، ثم ابن السَّرَّاج .

وأما « أَلْ » الاستفهامية ، فقد تدخل على الفعل الماضى نحو : « أَلْ فَعَلْتَ ؟ »

---

(١) ص : ١٦ ، ١٧ ، وينظر المقتصد ١ / ٧١ .

(٢) واسمه : همام بن غالب ، تميمىّ بصرىّ ، من شعراء عصر الدولة الأموية ، وممن يحتج بشعره برع فى الفخر والهجاء [توفى سنة ١١٠ هـ] .

(٣) عَذرة : بطن من قضاعة ، وقضاعة من أشهر قبائل حِمْيَر بن سبأ .

(٤) وهذا البيت من البسيط ، ورد منسوبا إلى الفرزدق فى شرح الشذور ١٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٦١ .

وبلا نسبة : فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠١ ، وابن الناظم ٩٣ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٥ (الصدر) وابن عقيل ١ / ١٤٩ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢١٧ ، والهمع ١ / ٨٥ (الصدر) والأشمونى ١ / ١٥٦ ، ١٦٥ .

(٥) يعنى : فى دخول « أل » على المضارع اختيارًا ، وابن مالك يرى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة [ينظر شرحه على التسهيل ١ / ٢٠٢] .

بمعنى : هل فعلتَ ؟ حكاه قطرب[١] .

العلامة (**الْخَامِسَةُ الْأَسْنَادُ إِلَيْهِ**) أى : إلى الاسم من قوله : « يتميَّز الاسمُ » (وَ) معنى الإسنادِ إلى الاسم (**هُوَ أَنْ تَنْسُبَ إِلَيْهِ مَا**) أى : حكمًا (**تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ**) التَّامة (**وَذَلِكَ**) الإسنادُ (**كَمَا فِى**) نسبة القيام إلى « تاء » (**قُمْتُ** وَ) كما فى نِسبَة « الْإِيمَانِ » إلى (« **أَنَا** » **فى قولك** : « **أَنَا مُؤْمِنٌ** ») .

واستفيد من هذين المثالين :
أنه لا فرق بين تأخِّرِ المسند إليه وتقدُّمه .
ولا بين أن يكون المسندُ إليه فاعلا أو مبتدأ .
ولا بين أن يكون المسند فعلا أو وصفا[٢] .

ثم لا فرق بين الإسناد المعنوىّ كما مرّ ، واللفظىّ فى نحو : « زيدُ ثلاثىّ » و « ضَرَبَ فعلٌ مَاضٍ » و « مِنْ حَرْفُ جَرٍّ » .

إذ لا يُسندُ إلى الفعل والحرف إلا[٣] محكومًا باسميتهما[٤] .

قال فى الكافية[٥] :

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَـــا فَاحْكِ أَوَ اعْرِبْ وَاجْعَلَنْها اسْمًا

---

(١) هو محمد بن المستنير كان نحويا لغويا ، لقّبه أستاذه سيبويه بقطرب وهى دويبّة تبكّر للعمل له مؤلفات منها : معانى القرآن ، وغريب الحديث توفى سنة ٢٠٦ هـ [طبقات الزبيدى : ٩٩ : ١٠٠] [ينظر ما يتعلق بحكاية قطرب « أل فعلت » المغنى ١ / ٥٤ .

(٢) فى خ٣ « أو وصفا » .

(٣) فى خ٢ « لا » بسقوط الهمزة .

(٤) فى خ٢ « باسميتها » .

(٥) يعنى : ابن مالك ، و « الكافية » وتسمى : الكافية الشافية وهى أرجوزة فى النحو والصرف لابن مالك بلغت أربعة وتسعين وسبعمائة وألفى بيت شرحها ابن مالك واختصر من هذه الأرجوزة الخلاصة التى تعرف بالألفية .

(٦) الكافية الشافية « باب الحكاية » ٤ / ١٧١٦ .

[١٣ / أ]

فعلى الحكاية ؛ تُبْقيها على ما كانت عليه / من حركة أو سكون[١] .

وعلى الإعراب ؛ ترفعها على الابتداء[٢] .

* * *

(١) فيقال : « ضَرَبَ » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية وكذلك « من » فى المثال الأخير .

(٢) فيقال : ضَرَبٌ » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإذا كانت الأداة على حرفين نحو : « لَوْ » و « مِنْ » وأريد الإعراب ، كُرِّر الحرف الأخير فيقال : إنّ لَوًّا تفتح عمل الشيطان ومِنٌّ حرفُ جرّ ـــ قال جمال الدين عبد الله النقره كار فى شرح لُبّ الألباب ص : ٤١ : « وذلك لأنه الكلمة الثنائية إذا جُعلت علمًا اللفظ ، وقُصد إعرابُها شُدِّد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا ، أو حرف علة نحو : أكثرت من الكمِّ ، ومن الهلِّ ، ومن اللوِّ ؛ ليكون على أقل أوزان المعربات ، وأما إذا جعل علما لغير اللفظ فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحا نحو : جاءنى كَمٌ ، ورأيتُ مِنًا ؛ لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معًا » [رسالة دكتوراه تحقيق عابد غنيمة كلية اللغة العربية بالقاهرة] .

(**فَصْلٌ : يَنْجَلِى الْفِعْلُ**) ويتَّضحُ عن قسيميه الاسمِ ، والحرفِ (**بِأَرْبَعِ عَلَامَاتٍ**) ذكرها فى النظم بقوله :

بِتَا فَعَلْتَ ، وَأَتَتْ ، و « يَا » افْعَلِى ونُونِ أَقْبِلَنَّ ....

(**إِحْدَاهَا** : **تَاءُ**) ضمير (**الْفَاعِلِ**) فى المعنى . فالدورُ مدفوعٌ ، والإيراد ممنوعٌ[1] (**مُتَكَلِّمًا كَانَ**) الفاعلُ (**كَـ « قُمْتُ »**) ــ بضم التاء ــ (**أَوْ مُخَاطَبًا نحو** : « **تَبَارَكْتَ** ») ــ بفتح التاء ــ و « أَحْسَنْتِ » ــ بسكر التاء ــ

العلامة (**الثَّانِيَةُ : تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ**) فى الأصل (**كـ « قَامَتْ » وَ « قَعَدَتْ »**) ولا التفات إلى عُرُوض الحركة نحو ﴿ **قَالَتْ امَّةٌ** ﴾[2] بنقل حركة الهمزة إلى التاء ، و ﴿ **قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ** ﴾[3] و ﴿ **قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ** ﴾[4] ــ بكسر التاء فى الأولى ، وفتحها فى الثانية ؛ لالتقاء الساكنين فيهما .

(**فَأَمَّا الْمُتَحَرِّكَةُ**) بحركة الإعراب (**فَتَخْتَصُّ بِالاسْمِ كَقَائِمَةٍ**) وقاعدةٍ والمتحركة بحركةِ البناء ، فقد تتَّصل بالحرف نحو : « لَاتَ » و « ثُمَّتَ » و « رُبَّتَ » ، وبالاسم نحو : « لَا قُوَّةَ » .

(**وَبِهَاتَيْنِ الْعَلَامَتَيْنِ**) وهما : تاءُ الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة (**رُدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ**) مِنَ البصريين (**حَرْفِيَّةَ « لَيْسَ »**) كالفارسىّ ومن تابعه كأبى بكر بن

---

(١) فى خ١ وهى النسخة التى كتبها الشيخ خالد بخطه ، وفى هامش ورقة ٩ يوجد بخط مخالف العبارة التالية : أما الدور : فلأنه أخذ الفاعل فى علامات الفعل ، وأخذ الفعل فى تعريف الفاعل ، وأما الإيراد : فلأنه يصدق على « أنْ » من قولك : « ما قام إلا أَنْتَ » أنها فعل ؛ لأنها منسوبة إلى الفاعل ، مع أن « أنْ » هى الفاعل وهى اسم على الأصح اتصل بها تاء العلامة » .

وهذه الزيادة خلت منها جميع النسخ ، وكتبت فى النسخة المطبوعة ١ / ٣٩ : ٤٠ [ينظر حاشية يس على التصريح ١ / ٤٠] .

(٢) من الآية [١٦٤] من سورة « الأعراف » .

(٣) من الآية [٥١] من سورة « يوسف » .

(٤) من الآية [١١] من سورة « فصلت » .

شُقَيْر[١] ، قياسا على « مَا » النافية ، بجامع النفى[٢] .

(وَ) رُدّ على من زعم حرفيَّة (« **عَسَى** ») مِنَ الكوفيين[٣] ، قياسًا على « لَعَلَّ » بجامع الترجِّى .

والصحيح أنّ « ليس » و « عسى » فِعْلان ؛ لقبولهما التاءين المذكورتين تقول : لسْتُ ، ولَيْسَتْ ، وعَسَيْتُ ، وعَسَتْ .

(**وَبِالْعَلَامَةِ الثَّانِيَةِ**) فقط ، وهى تاء التأنيث الساكنة (**رُدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ**) من الكوفيين ، كالفرَّاء (**اسْمِيَّةَ** « **نِعْمَ** » **وَ** « **بِئْسَ** ») لدخول حرف الجرّ عليهما فى بعض المواضع ، كقول بعضهم[٤] ـــ وقد بُشّر ببنْتٍ : « وَاللهِ ما هى بِنِعْمِ الوَلَدُ » .

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شُقَير البغدادى [المتوفى سنة ٣١٧ هـ] ممن جمع بين النزعتين البصرية والكوفية ، روى كُتب الواقدى عن أحمد بن عبيد بن ناصح ، وروى عنه أبو بكر بن شاذان ، ألف المذكر والمؤنث والمقصور والممدود . [بُغية الوعاة ١ / ٣٠٢] .

(٢) فى المغنى ١ / ٢٩٣ : وزعم ابن السراج أنه (يعنى : ليس) حرف بمنزلة « ما » وتابعه الفارسىّ فى الحلبيات ، وابن شقير . وجماعة ، والصواب الأول ـــ أى : القول بأنها فعل ـــ بدليل : لستُ ، وليسَتْ » [وينظر شرح الشذور ٢١] .

(٣) فى المغنى ١ / ١٥١ « (عَسَى » فعل مطلقا ، لا حرفٌ مطلقا ، خلافا لابن السراج وثعلب » [وينظر شرح الشذور ٢١] .

(٤) وهو رجل من بنى عُقَيل ، وُلِدت له بنت ، فقيل له : نعم الولد فقال : والله ما هى بنعم الولدُ ، نصرها بكاء ، وبرّها سرقة .

وقوله : ما هى بنعم الولد ، وقول الآخر : نعم السير على بئس العَيْر ، بدخول حرف الجرّ على نعم وبئس مما يستدل به أكثر الكوفيين على اسمية نعم وبئس لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء .

وهاتان العبارتان مذكورتان فى كثير من المصادر النحوية مثل : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ وشرح التسهيل لابن عقيل المسمى المساعد ٢ / ١٢٠ وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٥٩٨ وفى كل هذه الكتب وغيرها ينسب إلى الفراء أنه صاحب القول باسمية نعم وبئس . =

وقول آخر ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطئ السَّير ـ :

« نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ » .

وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ، ودخول حرف الجرّ على معمول الصفة ، والأصل : ما هى بولدٍ مقولٍ فيه : نعم الولدُ .

ونعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العَيْر .

فحرفُ الجرّ ـ فى الحقيقة ـ إنما دخل على الاسم .

وإنما لم يقل : وبالعلامتين ، كالتى قبلها ؛ لأنّ تاء الفاعل لا تدخل على « نعم وبئس » بخلاف « عسى وليْس » فإنهما يقبلان العلامتين كما مرّ .

العلامةُ (**الثَّالِثَةُ : يَاءُ**) ضمير المؤنثة (**الْمُخَاطَبَةِ كَقُومِى**) يا هندُ .

(**وَبِهَذِهِ**) العلامة (**رُدَّ عَلَى مَنْ قَالَ**) كالزمخشرىّ(١) (**إِنَّ « هاتِ »**) ـ بكسر التاء ـ (**وَ « تَعَالَ »**) ـ بفتح اللام ـ (**اسْمَا فِعْلَيْنِ**) للأمر ، و « هَاتِ » بمعنى : نَاوِلْ ، و « تَعَالَ » بمعنى : أَقْبِلْ .

والصحيحُ أنهما فعلا أمر للمذكر(٢) ؛ لدلالتهما على الطلب ، وقبولهما ياء المخاطبة ، تقول : / « هَاتِى » ـ بكسر التاء ـ و « تَعَالَىْ » ـ بفتح اللام ـ وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما ؛ فالمحذوف من « هاتِ » الياء كما فى [١٣ / ب]

= ولكنى وجدت فى شرح الرضى على الكافية ما يفيد صراحة أن الفراء يقول بفعليتهما ، ففى الجزء الثانى ص ٣١٦ يعرض الرضى آراء النحاة فى « ما » من قوله تعالى ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ ثم قال : « وقال الفراء وأبو علىّ : هى موصولة بمعنى الذى فاعل نعم وبئس والجملة بعدها صلتها » وإذا رجعنا إلى معانى القرآن ١ / ٥٦ ، ٥٧ ، ٢٦٧ نجد أنه يعبر بالفعلية .

ومع ذلك نجد ابن مالك يقول صراحة فى التسهيل : « والحكم بفعليتهما هو مذهب البصريين والكسائى ، وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان » وينظر الإنصاف مسألة ١٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٨ .

(١) ينظر شرح ابن يعيش على المفصل ٤ / ٣٠ وحاشية هذه الصفحة ، وكذا شرح الشذور ٢٢ .

(٢) قوله « للمذكر » ساقطة من خ٢ ، ٣ ، ٤ .

« ارْمِ » والمحذوف من « تَعالَ » الألف كما فى « اخْشَ »[١] .

العلامة (**الرَّابِعَةُ : نُونُ التَّوْكِيدِ ، شَدِيدَةً**) كانت[٢] نحو : ﴿ **لَيُنْبَذَنَّ** ﴾[٣] (**أَوْ خَفِيفَةً**[٤] **نَحْو**) ﴿ **لَنَسْفَعًا** ﴾[٥] ويجمعهما (﴿ **لَيُسْجَنَنَّ** ﴾)[٦] بالتشديد (﴿ **وَلَيَكُونًا** ﴾)[٧] بالتخفيف .

(**وَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو رؤبة :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا
مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
٤ — (**أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا**[٨]

---

(١) لأن ياء المخاطبة لا تتصل بغير الأفعال ، والدلالة على الطلب بنفس الكلمة من غير احتياج إلى خارج عنها لا يكون إلا بفعل الأمر .

(٢) وهى الثقيلة أى المشددة .

(٣) من الآية [٤] من سورة « الهمزة » .

(٤) وهى الساكنة ، وإذا وُقِفَ على نون التوكيد الخفيفة ؛ فإن كان قبلها فتحة قُلبت النون ألفا ، وإن كان قبلها ضمة أو كسرة حذفت النون ، ورجع ما كان محذوفا لأجلها .

(٥) من الآية [١٥] من سورة « العلق » .

(٦) من الآية [٣٢] من سورة « يوسف » .

(٧) من الآية [٣٢] من سورة « يوسف » .

(٨) هذه الأبيات من مشطور الرجز فى ملحق ديوان رؤبة ص ١٧٣ ومنسوبة له فى ابن الناظم ٦٢٦ ، والعينى على هامش الخزانة ١ / ١١٨ ، ومنسوبة لراجز من هذيل فى شعر أشعار الهذليين ٢ / ٦٥١ وفيه « أقائلون » ولا شاهد فيه . وجاءت بلا نسبة فى المحتسب ١ / ١٩٣ برواية فيها اختلاف هكذا :

« أَرَيْتَ إِنْ جِئْتُ » — « أقائِلَن أَحْضِرِى » .

وعلق المحقق بقوله : من قصة هذا الراجز أن رجلا من العرب أتى أَمَةً له ، فلما حملت منه جحدها وزعم أنه لم يقربها . فقالت له هذا الرجز ، تريد : أخبرنى إنْ ولدتُ ولدًا هذه صفته أتقول لى أحضرِى الشهود على أن هذا الولد منك ؟ إنك لن تقول وإنما تَرضى بالولد ، =

فَضَرُورَةٌ) نادرة أى : دخول نون التوكيد على « قائِلُنَّ »[١] مع أنه اسم والذى سوّغ ذلك ؛ شبهُ الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو : « أتقولُنّ » .

و « أَرَيْتَ » أصله : أَرأيتَ ، حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا و « الأمْلودُ » ـ بضم الهمزة ـ الغصن الناعم .

و « المرجَّل » ـ بالجيم ـ الذى شعره بين الجعودة والسبوطة .

يقول : أخبرنى إنْ جاءت هذه بشابّ يتزوجها ، مرجّلِ الشعر ، حَسَن الملمس كالغصن الناعم ، آآمِرٌ أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ؟ ينكر وقوع ذلك منه .

ولقائل أن يقول : لا نسلّم أنّ فى قوله « أقائِلُنّ » توكيدا بالنون ؛ لاحتمال أن يكون أصله « أقائل أنا » فحذفت الهمزة اعتباطا ، ثم أُدغم التنوين فى نون « أنا » على حدّ قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى ﴾[٢] ـ قاله الدمامينى ـ[٣]

وقال غيرُه : نُقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ، ثم حذفت الهمزة ثم أُدغم التنوين فى نون « نا »[٤] والأول قَصَّر المسافة .

= فاصبر فعسى أن أجيءَ بما تقرُّ به عينكُ . [انظر الجزانة ٤ / ٥٧٤] .

وجاءت الأبيات كما هنا فى التصريح فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤ ، والرضى ٢ / ٤٠٤ والمغنى ١ / ٣٣٩ ، وتعليق الفرائد ١ / ٨٧ : ٨٨ ، والأشمونى ١ / ٤٢ ، ٣ / ٢١٢ بلا نسبة إلى قائل فى أى منها ـ وفى توضيح المقاصد ١ / ٤٣ ورد البيت الثالث فقط وهو الذى فيه الشاهد ولم ينسبه المرادىّ .

(١) ينظر توضيح المقاصد للمرادى ١ / ٤٤ .

(٢) من الآية [٣٨] من سورة « الكهف » .

(٣) فى شرحه على التسهيل ١ / ٨٨ .

(٤) هذا الرأى أورده الدمامينى فى شرحه على التسهيل المسمّى « تعليق الفرائد ١ / ٨٨ ونقل ردًّا عليه فقال : « بعضهم يردُّ هذا بأن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت فحينئذ يمتنع الإدغام ، ولأن الهمزة فاصلة فى التقدير » .

وعليهما اعتراض من وجهين :

أحدهما : أنه يُعتبر فى المقيس أن يكون على وِزان المقيس عليه ، وهنا ليس كذلك ؛ لأنّ الألف الثانية فى المقيس عليه مذكورة[١] ، وفى المقيس محذوفة[٢] .

والثانى : أن هذا الاحتمال ، إنما يتمشّى حيث كان المعنى : « أقائل أنا » على التكلم ، أمّا إذا كان المعنى على الخطاب ، كما تعطيه السوابق واللواحق[٣] فلا .

على أن العَيْنِى[٤] قال : « والمعنى : هل أنتم قائلون ، فأجراه مجرى « أتقولون »[٥] ــ انتهى

ويؤخذ منه ، أنّ الوصف هنا مسندٌ إلى ضمير جماعة الذكور[٦] ، بناء على أنه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل ، من البناء على الفتح مع المفرد ، وعلى الضم مع جماعة الذكور ، ولم أقف على نصّ فى ذلك .

* * *

---

(١) يعنى « لَكِنَّا » فى آية الكهف .

(٢) يعنى « أَقَائِلُنَّ » فى البيت .

(٣) الذى يدل على الخطاب من السوابق : أرأيت ، والذى يدل عليه من اللواحق : أحضروا .

(٤) هو : محمود بن أحمد بدر الدين ، كان إماما عالما عارفا بالعربية والتصريف حافظا للغة ، له مصنفات كثيرة منها : شرح البخارى ، شرح الشواهد الكبير والصغير ، طبقات الشعراء وغيرها ، توفى سنة ٨٥٥ هـ . [بغية الوعاة ٢ / ٢٧٥ : ٢٧٦] .

(٥) ينظر شرح الأشمونى ١ / ٤٢ وشرح الشواهد للعينى على هامش الجزانة ١ / ١١٩ .

(٦) وأصله : أقائلُون ، وعند التوكيد بالنون حذف النون والواو وأبقى الضمة فقال أَقائلُنّ كما يُفعل فى أتقولُون تماما فيقال : أتقولُنَّ ، وهذا مع الفعل مسلم ولا كلام فيه ، أما مع اسم الفاعل على هذا المفهوم فقد تشكك فيه الشيخ خالد بقوله : ولم أقف على نصّ فى ذلك .

ويقول المرادى فى توضيح المقاصد ١ / ٤٤ « فإن قلت : فليست نون التوكيد إذن من خواصّ الفعل لدخولها على اسم الفاعل ــ قلت : دخولها على اسم الفاعل مما لا يلتفت إليه لندوره .

(**فَصْلٌ : وَيُعْرَفُ الْحَرْفُ بِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِيهِ شَىْءٌ مِنَ الْعَلَامَاتِ التِّسْعِ**) المذكورة للاسم ، والفعل ، ولا غيرها . وإليه أشار الناظم بقوله :

سواهما الحرف (كـ « **هَلْ** ») من حروف الاستفهام (**وَفِى**) من حروف الجرّ (**وَلَمْ**) من حروف الجزم .

(**وَقَدْ أُشِيرَ**) فى النظم (**بِهَذِه الْمُثُلِ**) الثلاثة ، وتعبيره بـ « المثل » مجازٌ عن استعمال بناء الكثيرة للقلة ، ولو عبّر بـ « الأمثلة » كان حقيقة (**إِلَى**) بيان (**أَنْوَاعِ الْحُرُوفِ**) بالنسبة إلى الاختصاص / وعدمه . [١٤ / أ]

(**فَإِنَّ مِنْهَا مَالَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ ، وَلَا بِالْأَفْعَالِ ، فَلَا يَعْمَلُ شَيْئًا كَـ « هَلْ »**) حيثُ لم يكن فى حيزها فعلٌ ، فإنها تدخل على الاسم (**تَقُولُ : « هَلْ زَيْدٌ أَخُوكَ ؟ »**) بخلاف ما إذا كان فى حيِّزها فعلٌ فتختصّ بالفعل . إمّا صريحا نحو « هل قام زيدٌ » (**وَهَلْ يَقُومُ**) .

وإمّا تقديرًا نحو : ﴿ **وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ** ﴾(١) عند جمهور البصريين ، وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين(٢) .

ولاخْتصاص « هل » بالفعل ــ إذا كان فى حيِّزها ــ وجب نصبُ الاسم بعدها فى باب الاشتغال نحو « هل زيدًا ضربتَه ؟ »(٣) .

ومنها ما لا يختصّ بالأسماء ، ولا بالأفعال ويعمل كـ « مَا » و « لَا » و « لَاتَ » و « إِنْ » المشبهّات بـ « ليس » .

---

(١) من الآية [١٢٨] من سورة « النساء » .

(٢) لأنهم يجوزون أن يتقدم الفاعل على الفعل ويعرب فاعلا .

(٣) فيكون التقدير : هل ضربت زيدًا ضربته ، فيتحقق لِـ « هل » الدخول على الفعل . ويمتنع أن يقال : هل زيدًا ضربتَ ؟ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ، و « هل » موضوعة لطلب التصديق الإيجابى ــ دون التصور ودون التصديق السلبى . [المغنى ٢ / ٣٤٩] .

(**وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالأَسْمَاءِ فَيَعْمَلُ فِيهَا**) الْجَرَّ (**كـ « فِي » نحو** : ﴿ **وَفِي الْأَرْضِ ءَايَٰتٌ**) **لِلْمُوقِنِينَ** ﴾[١] (﴿ **وَفِي السَّمَآءِ رِزْقُكُمْ** ﴾)[٢] أو يعمل النصبَ والرفعَ كـ « إنَّ » وأخواتها .

ومنها ما يختص بالأسماء فلا يعمل فيها كـ « لام التعريف » (**وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ فَيَعْمَلُ فيها**) الْجَزْمَ (**كـ « لَمْ » نحو** : ﴿ **لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ** ﴾)[٣] أو يعمل فيها النصب كـ « لَنْ » نحو : ﴿ **لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحُومُها** ﴾[٤] .

ومنها ما يختصّ بالأفعال ولا يعمل فيها كـ « قَدْ » و « السِّين » و « سَوْفَ » .

* * *

---

(١) الآية [٢٠] من سورة « الذاريات » .

(٢) من الآية [٢٢] من سورة « الذاريات » .

(٣) الآية [٣] من سورة « الإخلاص » .

(٤) من الآية [٣٧] من سورة « الحج » .

(**فَصْلٌ : الْفِعْلُ**) ــ بكسر الفاء ــ من حيث هو فعلٌ (**جِنْسٌ تَحْتَهُ ثَلاثَةُ أَنْواعٍ**) عند جمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين والأخفش ، بإسقاط « الأمر » بناء على أنّ أصله مضارع[1] ، وانتصر لهم الموضح فى « المغنى » وقوّاه[2] ــ وسيأتى تقريره[3] ــ

(**أَحَدُهَا**) الفعل (**الْمُضَارِعُ**) أى : المشابه ــ وسيأتى وجه الشبه[4] ــ (**وَعَلامَتُهُ أَنْ يَصْلُحَ لأَنْ يَلِىَ « لم »**) بأن يقع بعدها من غير فصل (**نحو : « لَمْ يَقُمْ » و « لَمْ يَشَمّ »**) .

وهذه العلامة ، أنفع علامات المضارع ، فلذلك اقتصرّ عليها فى النظم فقال[5] :

* فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِى « لَمْ » كَـ « يَشَمْ »[6] *

(**وَالْأَفْصَحُ فِيهِ**) أى : فى « يَشَمّ » (**فَتْحُ الشِّينِ**) مضارع : شَمِمَ ــ بكسر الميم ــ (**لا ضَمُّهَا**) مضارع : شَمَمَ ــ بفتح الميم ــ (**وَالْأَفْصَحُ فى الماضى**) منه (**شَمِمْتُ ــ بكسر الميم ــ لا فَتْحِهَا**) والحاصل : أنه جاء من بابَىْ : فَرِح يفرَح ،

---

(١) ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٤٦٩ .

ويقول الدمامينى فى شرح التسهيل ١ / ٩٢ « وقال الكوفيون : القسمة ثنائية ، فجعلوا الأمر مقتطعا من المضارع ، ولم يجعلوه أصلا برأسه » .

(٢) المغنى ١ / ٢٢٧ .

(٣) وذلك فى ص [١٩٩] عند قوله : « ونحو « اغْزُ » مبنى على حذف آخر الفعل ... إلى آخره » .

(٤) بعد أسطر معدودة .

(٥) فى خ٣ « فى قوله » .

(٦) « يَشَمْ » ترك فى النظم شدّ ميمه للضرورة ، ويتعين أن يكون « يَشَمْ » هنا من باب فَرِح يفرَح ، دفعًا لسناد التوجيه ــ وهو من عيوب القافية ــ وهو اختلاف حركة ما قبل الروِىّ المقيّد ، وإن كان يجوز أن يكون من باب نصر ــ كما سيأتى ــ [حاشية الخضرى ١ / ٢٩ ،=

ونصر ينصُر ، والأول أفصح من الثانى .

وفيه ردّ على « ابن دُرُسْتَوَيْهِ » حيثُ أنكر مجيئه من باب نصر ينصرُ وقال إنه خطأ ــ انتهى ــ

والصواب وروده ، وممّن حكاه « الفرَّاء » و « ابن الأعرابى »(١) وغيرهما ــ كما قال المرادى(٢) .

(**وَإِنَّمَا سُمِّىَ**) هذا الفعل (**مُضَارِعًا ؛ لِمُشَابَهَتِهِ لِلاسْمِ**) المصوغ للفاعل ، من جهتى اللفظ ، والمعنى .

أما من جهة اللفظ ، فلجريانه عليه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا ، وفى تعيين الحروف الأصول ، والزوائد ، وتعيين محالّها ــ ما عدا الزيادة الأولى ــ(٣)

وأما من جهة المعنى ؛ فلأن كلّ واحد منهما بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبى(٤) : وهذا التوجيه أحسنُ ما سمعتُ(٥) ــ / انتهى ــ [١٤ / ب]

= والمصباح مادة : ش م م] .

(١) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابىّ [المتوفى سنة ٢٣١ هـ] راوية علّامة فى اللغة والأدب والأنساب . وهو كوفىّ أخذ عن المفضل الضبىّ ، وأخذ عنه ثعلب ، ولزمه بضع عشرة سنة [بغية الوعاة ١ / ١٠٥ : ١٠٦] .

(٢) فى شرحه للألفية ١ / ٤٥ .

(٣) وهى حروف المضارعة ، فإن كان ثلاثيا فحرف المضارعة يقابل بألِفٍ فى اسم الفاعل نحو : يضربُ ، وضارب ، وإن كان غير ثلاثى قوبل حرف المضارعة بميم مضمومة فى أول اسم الفاعل نحو : يَسْتقيم ، مُسْتقيم ، يُدَحرج ، مُدَحْرِج .

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمى الغرناطىّ الشاطبىّ ، تلقَّى عن أئمة المغاربة من مؤلفاته فى النحو شرحه على ألفيه ابن مالك ، توفى سنة ٧٩٠ هـ .

(٥) شرحه على الألفية ص : ١٣١ رسالة دكتوراه تحقيق طاهر مسعود كلية اللغة العربية بالقاهرة .

فلهذا اقتصرتُ عليه دون غيره من التوجيهات ؛ لعدم سلامتها من الطعن فيها .

(**وَلِهَذَا**) الشبه (**أُعْرِبَ**) المضارعُ (**وَاسْتَحَقَّ التَّقْدِيمَ فِى الذِّكْرِ على أَخَوَيْهِ**) الماضى والأمر ، فينبغى للشخص أن يتحلّى بالأوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على أقرانه .

(**وَمَتَى دَلَّتْ كَلِمَةٌ**) مِنَ الكلمات (**عَلَى مَعْنَى**) الفعلِ (**الْمُضَارِع**) وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين : الحال ، أو الاستقبال (**وَلَمْ تَقْبَلْ**) تلك الكلمةُ (« **لَمْ** » **فَهِىَ اسْمٌ**) إما لوصف كـ « ضَارِب » الآن أو غدا ، وإما لفعلٍ (**كـ « أَوَّهْ » و « أُفّ » بِمَعْنَى : أَتَوَجَّعُ ، وَأَتَضَجَّرُ**) وَ « أَوّه » اسمٌ لِـ « أتوجّعُ » و « أُفّ » اسم لِـ « أَتَضَجَّرُ » .

وفى « أُفّ » أربعون لغةً ذكرها[1] فى الارتشاف[2] .

وحاصلها : أن الهمزة ، إما أن تكون مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة .

* فإن كانت مضمومة ؛ فاثنان وعشرون لغة[3] ، وحاصل ضبطها : أنها إمّا مجرّدة عن اللواحق ، أو ملحقة بزوائد ، والمجردة ، إمّا أن يكون آخرها ساكنًا ، أو متحرّكا ، والمتحركة الآخر ؛ إمّا مشددة ، أو مخفَّفة ، وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه ـــ فهذه اثنتا عشرة فى المتحركة .

والساكنة : إمّا مشدّدة ، أو مخفَّفة ، فهذه أربع عشرة ، واللواحق لها من الزوائد : إما هاء السكت ، أو حرف المدّ ؛ فإن كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشدّدة ، فهذه سبع عشرة ـــ وإن كان حرف مدّ ؛ فهو إما واو ، أو ياء ، أو

---

(١) يعنى : أبا حيّان .

(٢) ويسمّى : ارتشاف الضَّرَب من كلام العرب [ينظر الجزء الأول ص ٢٠٤] .

(٣) وهى : أُفَ ، أُفِ ، أُفُ ، أُفًا ، أُفٍ ، أُفٌ ، أُفَّ ، أُفِّ ، أُفُّ ، أُفًّا ، أُفٍّ ، أُفٌّ ، أُفْ ، أُفّْ ، أُفَّهْ ، أُفِّهْ ، أُفُّهْ ـــ أُفُّو ، أُفِّى ، أُفَّى (بالتفخيم / أُفَّى (بالإمالة) أُفَّى (بين بين) .

ألف ، والفاء فيهن مشددة ، والألف إما مفخَّمة أو بالإمالة المحضة ، أو بين بين — فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة .

* وإن كانت مكسورة ، فإحدى عشرة[١] : مثلثة الفاء ، مخفَّفة مع التنوين وعدمه ، فهذه ست ، وفتح الفاء ، وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه ، فهذه أربع لغات ، والحادية عشرة : « إفَّى » بالإمالة .

* وإن كانت مضمومة ، فالفاء مشدَّدة مع الفتح والكسر ، والتنوين وعدمه . والخامسة « أُفْ » والسادسة « أُفَّى » بالإمالة ، والسابعة « أُفاه » بهاء السكت فهذه السبع[٢] مكملة للأربعين .

النوعُ (**الثَّانى**) الفعل (**الْمَاضِى وَيَتَمَيَّزُ**) عن أخويه المضارعِ والأمرِ (**بِقَبُولِ تَاءِ الْفَاعِلِ كـ « تَبَارَكَ » و « عَسَى » و « لَيْسَ »**) تقول : تباركتَ يا أللّه ، وعَسَيْتُ أنا ، ولَسْتُ .

(**أَوْ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ كـ « نِعْمَ » و « بِئْسَ » و « عَسَى » و « لَيْسَ »**) تقول : نِعْمتْ ، وبئسَتْ ، وعَسَتْ ، وليْسَتْ .

فنبَّه بتكرير : « عسى وليس » على اشتراك التاء فيهما ، كما أَوْمأ إليه سابقًا بقوله : « وبهاتين العلامتين .. »[٣] وبعدم تكرير : « تبارك ونِعْمَ ، وبِئْسَ » على انفراد « تبارك » بتاء الفاعل ، وانفراد « نعم وبئس » بتاء التأنيث — كما أَوْمأ إليه أيضا : وبالعلامة الثانية[٤] .. » وهو فى ذلك / تابع لابن مالك فى شرح الكافية [١٥ /] حيث قال :

---

(١) وهى : إفَ ، إفِ ، إفُ ، إفًا ، إفٍ ، إفٌ ، إفَّ ، إفِّ ، إفًّا ، إفٍّ ، إفَّى (بالإمالة) .

(٢) وهى : أُفَّ ، أُفِّ ، أُفًّا ، أُفٍّ ، أُفْ ، أُفَّى (بالإمالة) ، أُفاه .

(٣) أى : وبهاتين العلامتين رُدّ على من زعم حرفية ليس وعسى .

(٤) أى : وبالعلامة الثانية رُدَّ على من زعم اسميّة نعم وبئس .

وقد انفردتْ ـــ يعنى تاء التأنيث ـــ بلحاقها « نعم وبئس » كما انفردتْ تاء الفاعل بلحاقها « تبارك »(١) .

وفى شرح « الآجرّومية »(٢) للشهاب البُجائىُ(٣) : أن « تبارك » يقبل التاءين تقول : تباكتَ يا ألله ، وتَباركَتْ أسماء الله ـــ انتهى ـــ

وهذا ، إن كان مسموعا فذاك ، وإلاّ فاللغة لا تثبت بالقياس .

واستفدنا من تعبير الموضح بـ « التاءين » أنّ « ألْ » فى « التاء » فى قول الناظم :

وماضِىَ الأَفْعَالِ بِالتَّا ـــ مِزْ(٤) . ...

للعَهْدِ المتَقدِّمِ فى قوله :

بتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ(٥) ....

(**وَمَتَى دَلَّتْ كَلِمَةٌ عَلَى معنى**) الفعل (الْمَاضِى) وهو الحدثُ المقترن بالزمن الماضى (**وَلَمْ تَقْبَلْ**) تلك الْكَلِمَةُ (**إِحْدَى التَّاءَيْنِ**) المتقدمتين ، وهما : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة (**فَهِىَ اسْمٌ**) إما لِوَصف كـ « ضَاربٍ » أمس ، أو لِفِعْلٍ (**كـ « هَيْهَاتَ » و « شَتَّانَ » بمعنى : بَعُدَ ، وافْتَرَقَ**) .

فـ « هيهاتَ » بمعنى : بَعُدَ ، و « شتَّان » بمعنى : افترق .

وفى « هيهات » أربعون لغة ذكرتُها فى باب اسم الفعل من هذا الكتاب(٦)

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٦٧ .

(٢) وهى المقدمة المشهورة بالآجرّومية فى النحو لمؤلفها محمد بن محمد بن داود الصِّنْهاجىّ أبو عبد الله النحوىّ المشهور بابن آجُرُّم ، المتوفى سنة ٧٢٣ هـ ـــ على ما قيل ـــ وصفه شراح مقدمته بالإمامة فى النحو والبركة والصلاح . [بغية الوعاة ١ / ٢٣٨] .

(٣) هو شهاب الدين أحمد بن على بن منصور الحميدى المعروف بالبجائى . له شرح على الآجروميَّة ذكره صاحب كشف الظنون : ١٧٩٧ .

(٤) « ماضىَ الأفعالِ » مفعول مقدم لـ « مِزْ » ومضاف إليه .

(٥) فالتاء فى « فعلتَ » تاء الفاعل ، والتاء فى « أَتَتْ » للتأنيث .

(٦) قوله : « من هذا الكتاب » ساقطة من خ٣ .

لا يقال : يُشْكِل عليه « أَفْعَلَ » فى التعجب و « ما عَدَا » و « ما خلا » و « حاشا » فى الاستثناء و « حبَّذَا » فى المدح ، فإنها أفعال ماضية ولا تقبل إحدى التاءين ؛ فيلزم أن تكون أسماءً .

لأنا نقول : عدم قبولها لإحدى التاءين عارضٌ نشأ من استعمالها فى التعجب ، والاستثناء ، والمدح ، والعبرة بالأصل .

النوعُ (**الثَّالِثُ**) الفعل (**الْأَمْرُ ، وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَقْبَلَ نون التَّوْكِيدِ مع دلالته على الْأَمْرِ**) أى : الطلب بصيغته ، فالدور مدفوعٌ[١] ، وإيراد الأمر باللام[٢] ممنوعٌ ؛ فإن دلالته على الطلب نشأت من « اللام » لا من الصيغة ، بخلاف « الأمر » بالصيغة (**نحو** : « **قُومَنَّ** ») فإنه دلَّ على الطلب ، وقبل نون التوكيد .

وهذا معنى قول الناظم :

.... وَسِمْ[٣] بالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ ، إنْ أَمْرٌ فُهِمْ

(**فَإِنْ قَبِلَتْ كَلِمَةٌ النُّونَ**) المذكورة (**وَلَمْ تَدُلَّ**) تلك الكلمة (**عَلَى الْأَمْرِ**) الذى هو الطلب (**فَهِىَ فِعْلٌ مضارع نحو ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾**)[٤] أو فعل تعجّب ، نحو : « أَحْسِنَنَّ بزيدٍ »[٥] فإنه ليس أمرًا على الأصحّ ، بل على صورته[٦]

---

(١) تقرير الدور واضح ؛ لأنه عرّف الأمر بأنه يدل على الأمر ، ووجه الدفع أن الأمر المعرَّف ، هو الأمر الاصطلاحى وهو « لفظ » والأمر المعرَّف به هو الأمر اللغوى وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غَيْران .

(٢) نحو : « لِيَقُمْ محمدٌ » .

(٣) قوله : « وَسِمْ » الواو عاطفة و « سم » فعل أمر من الوَسْم وهو العلامة أى : علّم فعل الأمر بالنون المتقدمة وهى نون التوكيد لا مطلقا ، بل يشترط أن يُفهم من اللفظ معنى الأمر ، فعلامة الأمر إذن مجموع شيئين : قبول النون ، وإفهام معنى الأمر .

(٤) من الآية [٣٢] من سورة « يوسف » .

(٥) يقول المرادى : « وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد نادر » [توضيح المقاصد ١ / ٤٦] .

(٦) ويقول ابن عقيل : « وأما « أَفْعِل » ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر » [شرحه على الألفية ٢ / ١٤٠] .

(**وَإِنْ دَلَّتْ**) كلمةٌ (**عَلَى الْأَمْرِ**) الذى هو الطلب (**وَلَمْ تَقْبَلْ النُّونَ**) المذكورة (**فَهِىَ اسْمٌ**) إمّا مصدرٌ نحو :

١١ ــ * صَبْرًا بَنِى عَبْدِ الدَّارْ *(١)

بمعنى : اصبرُوا .

أو اسمٌ لفعل (كـ « **نَزَالِ** » و « **تَرَاكِ** ») .

(**وَهَذَا**) التمثيل بـ « نزال » و « تَرَاكِ » (**أَوْلَى من التَّمْثِيلِ بِـ** « **صَهْ** » و « **حَيَّهَلْ** ») فى قول الناظم :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْو : صَهْ وَحَيَّهَلْ

[١٥ / ب] (**فَإِنَّ اسْمِيَّتَهُمَا**) أى : اسميَّة : صَهْ ، وحيَّهلْ (**مَعْلُومَةٌ / مِمَّا تَقَدَّمَ**) فى علامات الاسم (**لِأَنَّهُمَا يَقْبَلَانِ التَّنْوِينَ**) تَقُول : صَهٍ ، وحَيَّهَلًا ، بالتنوين .

وعلى هذا كان ينبغى للموضح ألَّا يمثل فيما تقدم بـ « أُفٍّ »(٢) لأنها تقبل التنوين ، فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا .

ثم النظر فى « هاتِ » و « تعالَ » هل يقبلان نون التوكيد ، فيدخلان فى علامة الأمر ، أوْلا فيخالف ما اختاره أوَّلا فيهما(٣) .

---

(١) هذا من المنسرح المنهوك الموقوف ، وهو من إنشاد هند بنت عتبة فى غزوة أُحُد قبل إسلامها ــ وبعده :

* صَبْرًا حُمَاةَ الْأَدْبَارْ *
* ضَرْبًا بِكُلِّ بَتَّارْ *

(٢) فى علامات المضارع ، أى : فما دلّت على معنى المضارع ولم تقبل « لم » فهى اسم نحو « أُفّ » اسم لأتضجّر .

(٣) وقد اختار أنهما فعلا أمرٍ ، وذلك عندما قال : وبهذه العلامة ــ يعنى ياءَ المخاطبة ــ رُدَّ عَلَى مَنْ قال : إن هاتِ ، وتعالَ ، اسما فعلين .

وأقول : ما المانع من قبول « هاتِ ، وتعالَ » لنون التوكيد ، فيقال : هَاتِيَنَّ ، وتَعَالَيَنَّ ؟

ولله دَرُّه ، حيث تمَّم أقسام اسم الفعل[١] من الماضى ، والمضارع ومفهومَىْ[٢] علامة الأمر التى أغفلها الناظم .

* * *

(١) أى : لأنّ الناظم ذكر من أسماء الفعل « الأمر » فقط ، والموضّح زاد اسم الفعل الماضى ، واسم الفعل المضارع .

(٢) قوله « ومفهومى ... إلى آخره » معطوف على « أقسام » أى وحيث تمّم مفهومى علامة الأمر ، وذلك لأنّ علامته مشتملة على قيدين ، بيَّن الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وذلك فى قوله : والأمر إن لم يَكُ للنون محلّ .. فيه هو اسم ، وتمّم الموضح بيان القيد الثانى وذلك فى قوله : فإن قبلت كلمة النون ولم تدل على الأمر فهى فعل مضارع .

(هَذَا بَابُ شَرْحِ الْمُعْرَبِ وَ) شَرْح (الْمَبْنِى)

المشتَقين من الإعراب ، والبناء .

[وإنّما قدَّم الفرع على أصله — وإن كان معرفةُ المشتق متوقفةً على معرفة المشتق منه — لطول الكلام على الإعراب والبناء][(١)] تأصيلا وتفريعًا[(٢)] .

(الاسْمُ) بعد التركيب (ضَرْبَانِ) أشار به إلى أنّ فى كلام النّظم حذفًا والتقدير : والاسمُ منه معربٌ ، ومنه مبنّى على حدِّ : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِّى وَسَعِيدٌ ﴾[(٣)] فاندفع الاعتراض بأنّ عبارة النظم تقتضى بظاهرها أنّ من الاسم هذين الشيئين ، ومنه شيء آخر ، وهو لم يذكره[(٤)] .

ضربٌ (مُعْرَبٌ ، وَهُوَ الْأَصْلُ) فى الأسماء ؛ وهو ما تغيَّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (وَيُسَمَّى) الاسمُ المعربُ (مُتَمَكِّنًا) لتمكنه فى باب الاسميَّة ، ثم إن كان منصرفا سُمِّى « أَمْكن » وإلَّا سُمِّى « غيرَ أَمْكن » .

وإنما يعربُ الاسم إذا لم يشبه الحرف .

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٢ بسبب انتقال النظر عند النسخ .

(٢) أى : باعتبار علامة الأصول والفروع .

(٣) من الآية [١٠٥] من سورة « هود » .

(٤) قيل : إن الاعتراض لا يندفع بمجرد تقدير « ومنه » ثانيا ؛ لأن : منه ، ومنه لا إشعار له بحصر ، ولا عدمه ، والذى يدفع الاعتراض هو تقدير ابن هشام بقوله « ضربان » وليس فى كلام الناظم ما يدل عليه ، فأجاب بعضهم عن الناظم : بأنه لما ذكر أن المبنّى ما أشبه الحرف ، ثم قال :

ومعربُ الأسماء ما قدْ سَلِمَا   من شَبَه الحرفِ ....

عُلِمَ أنه لا واسطة بينهما [حاشية يس على التصريح ١ / ٤٧] .

وإنما كان الأصلُ فيه الإعرابَ ؛ لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه ــ كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ــ فتفتقر فى التمييز بينها إلى الإعراب .

(وَ) ضربٌ (**مَبْنِىٌّ**) [وهو ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه][(١)] وذهب قومٌ إلى أن المضاف لياء المتكلم ، لا معربٌ ، ولا مبنىّ ، وسمّوه « خَصِيًّا »[(٢)] وليس بشىء .

(وَ) المبنىّ (**هُوَ الْفَرْعُ ، ويُسمَّى**) لعدم إعرابه (**غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ**) فى الاسميَّة (**وَإِنَّمَا يُبْنَى الاسْمُ إِذَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ**) لا الفعل ، عند الناظم[(٣)] ، (**شَبَهًا قَوِيًّا يُدْنِيهِ مِنْهُ**) أى : يقرّب الشبهُ المذكورُ الاسمَ من الحرف ، وهذا معنى قول الناظم :

.... لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِى

(**وَأَنْوَاعُ**) هذا (**الشَّبَهِ ثَلَاثَةٌ**) هنا .

(**أَحَدُهَا : الشَّبَهُ الْوَضْعِىُّ**) أى : المنسوب إلى الوضع الأصلىّ وهو المشار إليه بقوله فى النظم :

كالشَّبَهِ الْوَضْعِىِّ فى اسْمَىْ جِئْتَنَا ....

(**وَضَابِطُهُ**) المنطبق على جزئيّاته (**أَنْ يَكُونَ الاسْمُ**) موضوعا (**عَلَى حَرْفٍ**) واحدٍ (**أَوْ**) على (**حَرْفَيْنِ**) فقط ، سواء أكان ثانيهما حرفَ لين ، أمْ لا .

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة انفردت بها خ٢ .

(٢) فنحو : أبى ، وغلامى ، قسم ثالث لا معربٌ ولا مبنىّ . أما أنه ليس بمعرب ؛ فلأنه ملازم لحركة واحدة وهى الكسرة ، وأما أنه ليس بمبنىّ ؛ فلأنه لم يشبه الحرف ، ولذا سمَّوْه « خصيًّا » أى : مقطوعا ، وخصىّ فعيل بمعنى مفعول وهذا كلام من أصحاب هذا المذهب غير مستقيم ، فإن نحو ، أبى ، وغلامى معربٌ بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منعَ مِنْ ظهورها حركة المناسبة ، وهى الكسرة المناسبة لياء المتكلم .

(٣) يعنى أن سبب بناء الاسم ، إنما هو شبه الحرف ، وأما شبه الفعل ، فليس سببا للبناء عند الناظم ، بل هو سبب منع الصرف ، قال المرادى : وكون سبب البناء هو شبه الحرف وحده ، هو ظاهر مذهب سيبويه [توضيح المقاصد ١ / ٥١] .

(**فَالْأَوَّلُ**) وهو الموضوع على حرف واحدٍ (**كـ « تاء » قمتُ**) أى : كالتاء من « قُمتُ » (**فَإِنَّهَا**) ــ فى حال الكسر ــ (**شَبِيهَةٌ بنحو : بَاءِ الْجَرِّ**) مطلقا (**وَلَامِهِ**) مع الظاهر غير المستغاث[1] .

(**وَ**) فى حال الفتح شبيهةٌ بنحو : (**وَاوِ الْعَطْفِ ، وَفَائِهِ**) وفى حال الضم شبيهةٌ بنحو : « مُ اللهِ » فى القسم فى لغة من ضم الميم إذا لم تكن محذوفة من « أيمُن » ذكرها فى « شذور الذّهب »[2] فى الحروف المبنيّة على الضمّ .

(**وَالثَّانى**) وهو الموضوع على حرفين (**كـ « نَا » من « قُمْنَا » فَإِنَّها**) أى : فإن « نَا » (**شَبِيهَةٌ بنَحْوِ : « قَدْ » و « بَلْ »**) و « مَا » و « لا » .

[١٦/] / وقال الشاطبى[3] : « نَا » فى قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين ، وضعا أوليًّا كـ « ما » و « لا » فإن شيئًا من الأسماء على هذا الوضع غيرُ موجود ، نصّ عليه سيبويه والنحويّون ، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرفَ لين ، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به .

ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابنُ جنّى على من اعتل لبناء « كَمْ » و « مَنْ » بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها « هل » و « بل » .

ثم قال : فعلى الجملة ، وضع الحرف المختص به ، إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرفَ لين ، على حدّ ما مثّل به الناظم ، فما أشار إليه الناظم هو التحقيق ، ومن أطلق القول فى الوضع على حرفين ، وأثبت به شبه الحرف ، فليس إطلاقه بسديد[4] ــ انتهى ــ

---

(١) نحو : « المالُ لزيدٍ » .

(٢) ص : ١١٦ .

(٣) فى شرحه على الألفية ص : ٩٩ : ١٠٠ رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية تحقيق طاهر مسعود .

(٤) قال الشيخ محيى الدين : وكلامه خلاف ما يراه المحققون [حاشية أوضح المسالك =

ثم استشعر اعتراضا بأنّ نحو : « أبٍ » و « أخٍ » على حرفين مع أنهما معربان ، فأجاب بقوله : (**وَإِنَّمَا أُعْرِب نَحْو** : « **أَبٍ** » **وَ** « **أَخٍ** » **لِضَعْفِ الشَّبَهِ بِكَوْنِهِ عَارِضًا**) بعد حذف لامِهما (**فَإِنَّ أَصْلَهُمَا**) قبل الحذف (**أَبَوٌ** ، **وأَخَوٌ** ، **بِدَلِيلِ**) قولهم فى التثنية (**أَبَوَانِ** ، **وَأَخَوَانِ**) بردّ المحذوف ، والتثنية تردّ الأشياء ، إلى أصولها ، فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف .

وأما « أبان » و « أخان » من غير ردّ ، فتثنية « أَبَا » و « أَخَا » بالقصر[1] ــ كما سيأتى ــ

فإن قيل : لِمَ لَمْ يُبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كـ « نَعَم » و « بَلَى » .

فالجواب : أن هذا الشبه مهجورٌ ؛ لأن أكثر الأسماء موضوع على ثلاثة أحرف ، فيلزم أن يكون غالب الأسماء مبنيا .

فإن قيل : نحنُ نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنيًّا كـ « نحنُ » .

فالجواب : أن بناء نحو « نَحْنُ » ليس لهذا الشبه ؛ بل لشبه آخر يأتى فى بناء المضمرات[2] .

النوعُ (**الثَّانِى : الشَّبَهُ الْمَعْنَوِىُّ**) وهو المشارُ إليه بقول الناظم :

وَالْمَعْنَوِىِّ فِى « مَتَى » وفى « هُنَا » ....

= ١ / ٢٩ وتسمى هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك] .

(١) قوله « بالقصر كما سيأتى » وذلك فى باب الأسماء الستة ، مع أنه قال هناك : ومن النقص قول بعضهم فى تثنية « الأب ، والأخ » المنقوصين : أبان ، وأخان ــ فقوله هنا : « بالقصر » سهوٌ ، وصوابه أن يقال : فتثنية « أب » و « أخ » بالنقص .

(٢) وذلك عند قوله : « وألفاظ الضمائر كلها مبنية وجوبا .. واختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى ، وقيل شبه الحرف فى الوضع ، لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين ، وَحُمِل القليل الزائد على حرفين على الكثير الموضوع على حرفٍ أو حرفين .

(**وَضَابِطُهُ**) المنطبقُ على جزئياته : (**أَنْ يَتَضَمَّنَ الاسْمُ مَعْنًى مِنْ مَعَانِى الْحُرُوفِ**) أى : من المعانى التى تُؤَدَّى بالحروف (**سَوَاءٌ أُوضِعَ لِذَلِكَ الْمَعْنَى**) الذى تضمنه ذلك الاسم (**حَرْفٌ أَمْ لَا**) يُوضعُ[1] له حرفٌ أصلا .

(**فَالْأَوَّلُ**) وهو الذى تضمن معنًى وُضِع له حرف : (**كـ « مَتَى » فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ شَرْطًا**) فَتجزم فعلين (**نحو : « مَتَى تَقُمْ أَقُمْ » وهى حِينَئِذٍ**) أى : حين إذِ استُعمِلت شرطًا (**شبِيهَةٌ فِى**) تَأْدِيَةِ (**الْمَعْنَى**) وهو تعليق الجواب على الشرط (**بـ « إِنْ » الشَّرْطِيَّةِ**) نحو : « إنْ تَقمْ أَقُمْ » .

(**وَتُسْتَعْمَلُ أَيْضًا اسْتِفْهَامًا**) فلا تعمل شيئا (**نحو ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ اللهِ ﴾**[2] **وَهِى حِينَئِذٍ**) أى : حين إذِ استُعمِلت استفهامًا (**شبيهةٌ فى**) تأدية (**الْمَعْنَى**) وهو طلب الفهم (**بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ**) فى طلب التصوُّر .

ولمّا كان هناك مظنة سؤال ، وهو أن يقال :

/ « أىّ » الشرطية ، و « أىّ » الاستفهامية ، أشبها الحرف ، ومع ذلك فهما [١٦ / ب] معربان ؟

فأشار إلى جوابه بقوله : (**وَإِنَّمَا أُعْرِبَتْ « أَىُّ » الشَّرْطِيَّةُ فِى نَحْوِ : ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ**) **فَلَا عُدْوَانَ عَلَىَّ ﴾**[3] وَ « أَىّ » اسمُ شرط جازم ، منصوب على المفعولية بـ « قضيتُ »[4] ، وقُدِّمَتْ ؛ لأَنَّ لها الصدر و « مَا » صلة ،

---

(١) قوله « أم لا يوضع » تعبير غير مناسب ، لأن عدم الوضع ماضٍ لا مستقبلٌ ، فكان يمكن الاقتصار على قول المصنف : « سواء أُوضِع لذلك المعنى حرفٌ أَمْ لا » ولو قال المصنف : « سواء أوضع لذلك المعنى حرف أم لم يوضع » لكان هو المناسب » .

(٢) من الآية [٢١٤] من سورة « البقرة » .

(٣) من الآية [٢٨] من سورة « القصص » .

(٤) المراد أنه منصوب على المفعولية بالفعل « قضى » من (قضيتُ) وسيتكرر منه ذلك فى مواضع كثيرة .

و « الْأَجَلَيْنِ » مضاف إليهما ، وجملة « فلا عُدْوَانَ عَلَيَّ » جوابُها .

(وَ) أيّ (**الاسْتِفْهَامِيَّةُ فِي نَحْو** : ﴿ **فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ**) **أَحَقُّ بِالْأَمْنِ** ﴾[1] .
فـ « أيّ » اسم استفهام ، مبتدأ ، و « الفريقين » مضاف إليهما و « أَحَقُّ » خبر المبتدأ (**لِضَعْفِ الشَّبَهِ**) فيهما (**بِمَا عَارَضَهُ مِنْ مُلَازَمَتِهِمَا لِلْإِضَافَةِ**) إلى المفرد[2] ، وفى بعض النسخ : « لملازمتها » ـ بالإفراد ـ[3] والمراد : لملازمة « أيّ » فى الشرط والاستفهام للإضافة (**الَّتِي هِيَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ**) .

(**وَالثَّانِي**) وهو الاسم الذى تضمَّن معنًى ، ولم يُوضع له حرف (**نحو** : « **هُنَا** ») من أسماء الإشارة للمكان .

(**فَإِنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْنَى الْإِشَارَةِ**) أى : لمعنًى هو الإشارة ، فالإضافةُ بيانيَّة كـ « شجر أراكٍ » (**وَهَذَا الْمَعْنَى**) الذى هو الإشارة (**لَمْ تَضَعِ الْعَرَبُ لَهُ حَرْفًا**) يَدُل عليه (**وَلَكِنَّهُ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي مِنْ حَقِّهَا أَنْ تُؤَدَّى بِالْحُرُوفِ** ؛ **لِأَنَّهُ**) أى : معنى الإشارة (**كَالْخِطَابِ**) الموضوع له « الكاف » المسمّاة : « كاف الخطاب » (**وَ**) مثلُ (**التَّنْبِيهِ**) الموضع له « ها » المسماة بـ « ها التنبيه » بالقصر[4] .
(**فَـ** « **هُنَا** ») لتضمُّنها معنى الإشارة (**مُسْتَحِقَّةٌ لِلْبِنَاءِ** ؛ **لِتَضَمُّنِهِ**)[5] أى : لفظ « هُنَا » (**لِمَعْنَى الْحَرْفِ الَّذِي كان يَسْتَحِقُّ الْوَضْعَ**) لِتُؤَدَّى به الإشارة .
وعَدل[6] عن قول أكثرهم : لأنه كالتمنِّي والترجِّي ، إلى : الخطاب والتنبيه ؛

---

(١) من الآية [٨١] من سورة « الأنعام » .

(٢) ينظر حاشية يس على التصريح ١ / ٤٩ وفيها جواب عن سؤال : لماذا بُنيت « لدن » فى لغة عامة العرب مع ملازمتها للإضافة ؟

(٣) « بالإفراد » يعنى : بإفراد الضمير فى : « لملازمتها » بدلا من تثنيته فى : « لملازمتهما » .

(٤) لأنّ « الهاء » بالمدّ لا تكون للتنبيه .

(٥) قال : « مستحقّة » نظر إلى كون « هنا » كلمة ، وقال « لتضمنه » نظرا إلى كونها لفظا . ولا شىء فى ذلك ، وهذا يكثر جدا فى تعبيرات الرضى فى شرحه على الكافية .

(٦) يعنى : ابنَ هشام .

لكونهما يكتنفان الإشارة[1] فى بعض المواضع نحو : « هناك » فوضعوا للتنبيه « ها » وللخطاب « الكاف » ، وتركوا الإشارة بلا حرف ، فكانت تستحقّ أن يوضع لها حرفٌ كما وُضِعَ لما قبلها وما بعدها .

(**وَإِنَّمَا أُعْرِبَ « هَذَانِ » و « هَاتَانِ »**) من أسماء الإشارة (**مَعَ تَضَمُّنِهِمَا لِمعْنَى الْإِشَارَة ؛ لِضَعْفِ الشَّبَهِ بِمَا عَارَضَهُ مِنْ مَجيئِهِمَا عَلَى صُورَةِ الْمُثَنَّى ، وَالتَّثْنِيَةُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ**) وهذا القول مُلفّق من قولين ؛ فإنّ قال : جئ بهما على صورة المثنّى وليس مثنَّيَيْن حقيقةً وهو الأصح ؛ لأنّ مِنْ شَرْطِ التثنية قبولُ التنكير ، وأسماءُ الإشارة ملازمةٌ للتعريف ـــ كما ذكره فى شرح الشذور[2] .

ففى حالة الرفع ، وُضِعا على صيغة المثنى المرفوع ، وفى حالتى الجرّ والنصب وُضِعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب .

فقوله أوّلًا : وإنما أعرب « هذان » و « هاتان » ؛ يقتضى أنهما مثنيان / حقيقةً كالقول الأول . [١٧ / أ]

وقوله ثانيا : لمجيئهما على صورة المثنى ، يقتضى أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثانى .

وإذ جُمِع بين طرَفَى كلامه أنتج كونهما معربين[3] مع عدم تثنيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه .

النوع (**الثَّالِثُ الشَّبَهُ الاسْتِعْمَالِى**) وهو أن يُستعمل الاسم استعمال الحروف ،

---

(١) يعنى : يقع واحد منهما قبل الإشارة ، والثانى بعدها .

(٢) حيث يقول : « وليست » « ها » من جملة اسم الإشارة ، ولا الكاف فى « ذاك » اسم مضمر مثلها فى « غلامك » ؛ لأن ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالإضافة ، وذلك ممتنعٌ ؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف ؛ لأنها ملازمة للتعريف [شرح الشذور ١٤٠] .

(٣) فى خ٢ « معربتين » .

وهو المراد بقول النظم :

وَكَنِيَابَــةٍ عَــنِ الْفِعْــلِ بِلَا تَأَثُّــرٍ ، وَكَافْتِقَــارٍ أُصِّلَا[(١)]

(وَضَابِطُهُ) المنطبق على جزئياته (أَنْ يَلْزَمَ الاسْمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً مِنْ طَرَائِقِ الْحُرُوفِ) الدَّالَّةِ على المعانى (كَأَنْ يَنُوبَ) الاسمُ (عَنِ الْفِعْلِ) فى معناه وعمله (وَلَا يَدْخُلَ عَلَيْهِ عَامِلٌ) من العوامل (فَيُؤَثِّرَ فِيهِ) لفظًا أو محلًا .

وأما قول زهير :

وَلَنِعْمَ حَشْوِ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتْ «نَزَالِ» وَلُجَّ فِى الذُّعْرِ[(٢)] ـــ ١٢

فمن الإسناد إلى اللفظ ، أى : دُعيت هذه الكلمة .

وقوله : « فيؤثِّرَ » بالنصب ، جواب النفى المنصبّ على الدخول الناشئ عنه التأثير ، يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر ، مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ـــ كما صرّح الموضح به فى باب الإضافة[(٣)] .

---

(١) قوله ، « بلا تأثّر » متعلق بمحذوف نعت لِـ « نيابة » و « لا » هنا اسم بمعنى « غير » نُقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف و « تأثر » مصدر حذف متعلقه ، والتقدير : وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل ، وجملة « أُصِّلَا » بالبناء للمفعول نعت لِـ « افتقار » وفى « أُصِّلا » ضمير مستتر هو نائب الفاعل يعود إلى « افتقار » والألف فيه للإطلاق ، ولو جُعلت ضميرا عائدا على « نيابة وافتقار » لصحّ ، واستغنى عن قوله « بلا تأثر » المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عنه عارضة فى بعض التراكيب دون بعض ، ولذلك كان معربًا .

(٢) وهذا البيت من قصيدة لزهير فى مدح هرم بن سنان وهى فى ديوانه ص ٨٦ : ٩٥ واستشهد به فى سيبويه ٢ / ٣٧ والمقتضب ٣ / ٣٧٠ وابن يعيش ٤ / ٥٠ .

ومعنى : « لُجَّ فى الذُّعر » تتابع الناس فى الفزع ، وهو من اللجاج ، وهو التمادى فيه .

والشاهد فى قوله : دُعِيَتْ نَزَالِ ، فهذا ليس بإسناد معتدّ به عند أهل التحقيق إذْ كان المراد هنا مجرّد الكلمة الملفوظ بها أى : إذا دُعيت هذه اللفظة كما يقال : أُعِلت قيل ، وكتِبَتْ ثُمَّ .

(٣) وذلك قوله فى « حَسْبُ » بمعنى كاف ... « وبهذا يردّ على من زعم أنها اسم فعل ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق » [أوضح المسالك ٢ / ٢١٩] .

فلو اقتصر على نفى الدخول كما فعل فى المشبه به الآتى[١] لكفاه ؛ ولكنه حاول شرح قول النظم « بلا تأثرٍ » الذى لو حذف ، وجعل الألف فى قوله : « أُصِّلا » ضمير تثنية عائدًا على النيابة والافتقار ، أو للإطلاقِ والحذف من الأول لدلالة الثانى ، والأصل : كنيابة أُصِّلت ، وافتقارٍ أصِّل ، لَسَلِم[٢] ممّا نقله الشاطبى عن بعض الشيوخ حيث قال :

وهذا — يعنى : بلا تأثر — لا محصول له ؛ فإن تقديره : مِنْ شَرْط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرًا فى لفظه ، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ، ولا سببِه ، فحاصل المعنى على هذا : مِنْ شَرْط بناء اسم الفعل ألَّا يكون معربا ، وهذا محال[٣] — انتهى —

وَلَمَا وَرَدَ[٤] المصدرُ النائبُ عن فعله ؛ لأن نيابته عن الفعل عارضة فى بعض التراكيب ، كما صرحوا به ، بخلاف اسم الفعل ، فإن نيابته عن الفعل متأصلة فى المرتجلات[٥] ، ومنزلة منزلة المتأصلة فى المنقولات[٦] .

وهذا هو السرّ فى بناء اسم الفعل ، وإعراب المصدر النائب عن فعله ؛ مع أنّ كلًّا منهما نائب عن الفعل ، وإلّا فما الفرقُ ؟ — فليتأمل —

(**وَكَأَنْ يَفْتَقِرَ**) الاسمُ (**افتقارًا مُتَأَصِّلًا إِلَى جُمْلَةٍ**) اسميَّة ، أو فعليَّة

---

(١) وهو : « ليت ولعلّ » .
(٢) قوله : « لَسَلِمَ .. إلى آخره » جواب « لو » فى قوله : « فلو اقتصر على نفى الدخول » .
(٣) بيانه : أن عدم الإعراب هو البناء ، وقد جُعل شرطا فى البناء ، فيئول الأمر إلى أنّ شرط البناء هو البناء ، والشىء لا يكون شرطا لنفسه [ينظر شرح الشاطبى على الألفية ص ١٠٥ رسالة دكتوراه تحقيق طاهر مسعود كلية اللغة العربية بالقاهرة] .
(٤) قوله : « وَلَمَا وردَ ... معطوف على « لَسَلِمَ .. فيكون من جواب » فلو اقتصر .
(٥) نحو : صه ، وهيهات ؛ لأنها موضوعة من أول الأمر كذلك .
(٦) أى : ما نقل من غيره إلى اسم الفعل ، كأن ينقل من ظرف ، أو جار ومجرور ، أو مصدر نحو : مكانك ، وعليك ، ورويدَ زيدًا .

(**فَالْأَوَّل**) وهو الذى ينوب عن الفعل ، ولا يدخل عليه عامل (**كَـ « هَيْهَات ، وَصَهْ ، وَأَوَّه »**) من أسماء الأفعال (**فَإِنَّهَا**) أى : فإن « هيهاتَ ، وصَهْ ، وأوَّه » (**نَائِبَةٌ عَنْ بَعُدَ**) ـــ بضم العين ـــ (**وَاسْكُتْ ، وَأَتَوَجَّعُ**) على طريق اللَّفّ والنشر المرتّب[1] ، فـ « هيهات » نائبة عن فعل ماضٍ وهو « بَعُد » و « صَهْ » نائبة عن فعل أمر / وهو « اسكُتْ » وَ « أَوَّهْ » نائبة عن فعل مضارع وهو « أَتَوَجَّعُ » . [/ ب]

(**وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا شَىْءٍ مِنَ العَوامِلِ**) اللفظيّة والمعنويّة (**فَتَتَأَثَّر بِهِ**) على القول الصحيح من أنها لا محلّ لها من الإعراب .

ـــ وقد بسطتُ الخلاف فى ذلك فى باب اسم الفعل ـــ[2]

(**فَأَشْبَهَتْ**) مِنَ الحروف (**« لَيْتَ وَلَعَلَّ » مَثَلًا ، أَلَا تَرَى أنهما نائبان**) عن الفعل ، و « ليت » نائبةٌ (**عَنْ « أَتمنَّى » وَ**) « لعلَّ » نائبة عن (**أَتَرَجَّى ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا عَامِلٌ**) أصلًا ، فضلًا عَنْ أَنْ يتأثَّرا[3] به .

(**وَاحْتَرَزَ**) النّاظم (**بِانْتِفَاءِ التَّأَثُّر مِنَ الْمَصْدَرِ النَّائِبِ عَنْ فِعْلِهِ نحو : « ضَرْبًا » فِى قَوْلِكَ : ضَرْبًا زَيْدًا » فَإِنَّهُ**) أى : ضَرْبًا (**نَائِبٌ عن « اضْرِبْ »**)

---

(١) وهذا من المحسنات البديعية ، وحقيقته : أن تلفّ شيئين أو أكثر ، ثم تأتى بتفسيرها جملة من غير تعيين ، ثقة بأن السامع يردّ إلى كل واحد ماله ، فإن كان النشر على ترتيب اللف يسمى مرتّبا ، وإن كان على غير ترتيبه يُسمّى مشوّشا أو غير مرتب [ينظر الإيضاح للخطيب القزوينى ٤ / ٣٠] .

(٢) حيث عرض صاحب التصريح فى باب اسم الفعل لاختلاف النحاة فى مدلول اسميتها ، ومواضعها من الإعراب ثم قال : والصحيح أن كلًّا منها اسم لفعل ، وأنه لا موضع لها من الإعراب .

(٣) « يتأثرا » أى : « ليتَ ولعلّ » .

فالحاصل أن أسماء الأفعال نائبة مناب الفعل ، وغير متأثرة بالعامل ، فبنيت لمشابهتها الحرف فى أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به ، كما أن الحرف كذلك ـــ وهذا بخلاف المصدر النائب عن فعله فى نحو : ضربًا زيدًا فإنه وإن ناب عن فعله وهو « اضرب » إلا أنه متأثر بالعامل ، فأعرب لعدم مشابهته الحرف وهو ما سيتحدث عنه .

وَهُوَ مَعَ هَذَا) أى : مع كونه نائبا عن الفعل (**مُعْرَبٌ ، وَذٰلِكَ لِأَنَّهُ**) منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوبا ، والتقديرُ : اضربْ ضَرْبًا .

كما أنه إذا ناب عن « أن والفعل » (**تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْعَوامِلُ**) اللَّفظية (**فَتُؤَثِّرُ فِيهِ ، تَقُولُ**) فى الرفع (**أَعْجَبَنِى ضَرْبُ زَيْدٍ وَ**) فى النّصب (**كَرِهْتُ ضَرْبَ عَمْرٍو وَ**) فى الخفض (**عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ**) وبهذا التقدير ، يندفع ما قيل إن التمثيل غير مطابق للحكم[١] .

(**وَالثَّانِى**) وهو الذى يفتقر افتقارًا متأصلا إلى جملة (**كـ « إِذْ » وَ « إِذَا »**) من ظروف الزمان (**وَ « حَيْثُ »**) خاصة من ظروف المكان .

١٣ — و * حَيْثُ لَىِّ الْعَمَائِمِ[٢] *

نادرٌ .

(**وَ**) كالذى والتى من (**الْمَوْصُولَاتِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : « جِئْتُكَ إِذْ » فَلَا يَتِمُّ مَعْنَى « إِذْ » حَتَّى تَقُولَ « جَاءَ زَيْدٌ » وَنَحْوَهُ**) من الجُمل (**وَكَذٰلكَ الْبَاقِى**) من الظروف ، والموصلات ، فإنها أشبهت الحروف بأسرها فى افتقارها فى

---

(١) فالشيخ عندما قال : « كما أنه إذا ناب عن أن والفعل » ، جعل الأمثلة الثلاثة تنظيرا لا تمثيلا ؛ لأن المصدر فى هذه الحالة نائب عن الفعل فى الجملة — والقائل إن التمثيل غير مطابق ، العلامة عبد القادر المكى فى حاشيته على التوضيح ورقة ٤ مخطوط ونصّه : أما قوله « ضربًا » فى « ضربًا زيدًا » فإنه مثالٌ صحيح للمصدر النائب عن الفعل ، وأما الأمثلة الثلاثة التى ذكرها ، المصدرُ فيها متأثر بالعامل ، لكنه ليس بنائب عن الفعل ، فَذِكْرُها وَهم عجيبٌ منه — رحمه الله — ثم قال : وقد صرّح المكودىّ — رحمه الله — بالمقصود ، ولله درّه فما أحسن ما فهم ، وسبقه إلى هذا التنبيه الشيخ بهاء الدين بن عقيل ، ولعله أخذه منه » .

(٢) هذا جزء من عجز بيت مجهول القائل وهو من الطويل ، والبيت بتمامه :

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببِيضِ الْمَوَاضِى حَيْثُ لَىِّ الْعَمَائِمِ

وسيأتى فى باب الإضافة ، مستشهدا به ابن هشام على إضافة « حيث » إلى المفرد قليلا ، ثم يوضح أنه لا يقاس عليه ، خلافا للكسائى .

إفادة معناها إلى ذكر متعلَّقها افتقارًا متأصِّلا إلى جملة ؛ لأنها إنما وُضِعت لنسبة معانى الأفعال إلى الأسماء .

(**وَاحْتَرَزَ بِذِكْرِ الْأَصَالَةِ**) من قول الناظم : « أُصِّلَا » (**مِنْ نَحْوِ**) « يَوْم » فى (﴿ **هَـٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾[1] **فَـ** « **يَوْمُ** ») فى قراءة الرفع[2] خبرُ « هَـٰذَا » وهو (**مُضَافٌ**) بدليل حذف تنوينه (**إِلَى الْجُمْلَةِ**) بعده ، وهى : الفعلُ ، ومفعولهُ ، وفاعلُه (**وَالْمُضَافُ**) أبدًا (**مُفْتَقِرٌ إِلَى**) ذكر (**الْمُضَافِ إِلَيْهِ**) فى إفادة معناه (**وَلَكِنَّ هَذَا الافْتِقَارَ عَارِضٌ فِى بَعْضِ التَّرَاكِيبِ**) ويزول فى بعضها (**أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ** : « **صُمْتُ يَوْمًا** ») إذا أخبرتَ عن التَّرك[3] (**وَ** « **سِرْتُ يَوْمًا** ») إذا أخبرت عن الإيجاد[4] (**فَلَا يَحْتَاجُ**) فى تمام معنى « يوم » (**إِلَى شَىْءٍ**) آخر .

(**وَاحْتَرَزَ بِذِكْرِ الْجُمْلَةِ ، مِنْ نَحْوِ** « **سُبْحَانِ** ») من أسماء المصادر (**وَ** « **عِنْدَ** ») من الظروف (**فَإِنَّهُمَا مُفْتَقِرَانِ بِالْأَصَالَةِ ، لَكِنِ**) افتقارُهما (**إِلَى مُفْرَدٍ**) لا إلى جملة (**تَقُولُ** « **سُبْحَانَ اللهِ** » و « **جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ** ») فلذلك أُعربا نصبا على المصدريَّة ، والظرفيَّة ، والناصب لـ « سُبْحَان » فعل محذوف تقديره : أُسبِّح ـــ والناصب ـــ / لِـ « عندَ » جَلَسْتُ . ١٨ / أ]

وما ذكره من أنّ « سبحان » ملازم للإضافة هو المشهور .

وقال الفخر الرازى : « سبحانَ » مصدرٌ لا فعل له ، فيستعمل مضافا ، وغير

---

(١) من الآية [١١٩] من سورة « المائدة » .

(٢) قرأ « نافعٌ » ﴿ هَـٰذَا يَوْمَ ﴾ ـــ بفتح الميم ـــ ، وقرأ الْبَاقون برفعها [التذكرة فى القراءات لابن غلبون ٣٩٢] وقراءة فتح الميم يمكن أن تكون فتحة بناء ، ويمكن أن تكون فتحة إعراب والإشارة إلى « النفع » أى : هذا النفع يقع يومَ ... إلى آخره .

(٣) أى : ترك شىء وهو الأكل والشرب فى يوم .

(٤) أى : إيجاد شىء وهو السير فى يوم .

مضاف ، وإذا لم يضف ، تُرِك تنوينُه فقيل : « سُبْحَانَ مِنْ زَيدٍ » أى : براءةً منه ، كقوله[١] :

* سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ[٢] * — ١٤

وإنما مُنِع صرفُه ؛ لأنه معرفةٌ[٣] وفى آخره ألفٌ ونونٌ — انتهى بحروفه[٤] — وأما استعمال « عندَ » غير مضافة كقوله[٥] :

كُـلُّ عِنْـدٍ لَكِ عِنْـدِى لاَ يُسَاوِى نِصْفَ عِنْـدِى

فمن كلام المولَّدين ، وليس بلحن ، خلافا للحريرى ، بل كل كلمة ذكرت مرادًا بها لفظها ؛ فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء ، وأن تُعربَ ويُحكى أصلها — قاله فى المغنى[٦] —

ثم استشعر اعتراضا بأنّ « اللّذَيْن » و « اللّتين » و « أيًّا » من الموصولات معربةٌ ، مع أنها مفتقرةٌ بالأصالة إلى جملة ؛ فأجاب بقوله :

(وَإِنَّمَا أُعْرِبَ « اللَّذَانِ » و « اللَّتَانِ » وَ « أَىٌّ » الْمَوْصُولَةُ فِى نَحْوِ :

---

(١) وهو الأعشى ميمون البكرى .

(٢) وهذا عجز بيت من السريع للأعشى فى ديوانه ١٤٣ وصدره :

* أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِى فَخْرُهُ *

من قصيدة يهجو بها علقمةَ بن عُلاثة والبيت من شواهد سيبويه ١ / ١٦٣ ، والخصائص ٢ / ١٩٧ ، ٤٣٥ وابن يعيش ١ / ٣٧ ، واللسان مادة (س ب ح) ٣ / ٢٩٩ وبلا نسبة فى المقتضب ٣ / ٢١٨ والشاهد فى قوله « سبحان من علقمة » فقد استعمل « سبحان » غير مضاف وهذا شاذ عند الجمهور .

(٣) تعريفه ، كونه اسمًا علما للبراءة ففى اللسان ٣ / ٣٠٠ « وقال ابن جنى : سبحان اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه بمنزلة عُثْمان وعِمران [وينظر الخصائص ٢ / ١٩٧] .

(٤) ينظر شرحه على المفصل ورقة [٤٠] مخطوط والنقل ليس بحروفه وإنما تُصرِّف فيه .

(٥) لا يُعلم قائله ، وقد أهمله السيوطى لأن قائله مولّد ، كما نصّ ابن هشام فى المغنى على ذلك [المغنى ١ / ١٥٦] .

(٦) ١ / ١٥٦ مبحث « عند » .

« اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَسَاءَ ») بنصب « أىّ » لأن جملة « أَسَاءَ » صلةُ تامّة ، فسقط القول بأن « أيًّا » ــ هنا ــ مبنيةٌ على الضم ؛ لإضافتها وحَذْف صدر صلتها[1] ، وهذا سهوٌ عن شرط المسألة ؛ لأن حذف الصلة مشروط فيه أن يكون خبرُه مفردًا ، ومتى كان خبره جملةً امتنع حذفه ــ كما سيأتى ــ[2]

(**لِضَعْفِ الشَّبَهِ**) متعلّق بقوله : « أُعْرِبَ » (**بِمَا عَارَضَهُ**) متعلّق بـ « ضَعْف » (**مِنَ الْمَجِىءِ**) بيان لِـ « مَا » متعلق بـ « عارضه » (**عَلَى صُورَةِ التَّثْنِيَةِ**)[3] متعلّق بالمجىء ، وهو راجع إلى : اللذين واللتين .

وفيه البحث السابق فى « هذين وهاتين » .

(وَ) بما عارضه (**مِنْ لُزُومِ الْإِضَافَةِ**) إلى مفرد ، راجعٌ إلى « أىّ »[4] وأهملَ الشَّبه « الإِهْمَالِى »[5] .

وضابطه : أن يُشبه الاسمُ الحرفَ المهمل ، فى كونه غيرَ عامل ، ولا معمول كـ « أسماءِ الأصوات ، والأعدادِ المسرودة قبل التركيب ، وفواتح السُّوَر .

---

(١) ممن قال بذلك عبد القادر المكىّ فى حاشيته على التوضيح مخطوط ورقة [٦] .

(٢) يعنى قوله فى باب الموصول : ويجوز حذف العائد المرفوع ، إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد نحو ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم : ٦٩] .

(٣) أى : والتثنية من خصائص الأسماء .

(٤) وحاصل ذلك : أنه وُجد فى « أىّ » الموصولة الشبه الافتقارى ؛ لأنها مفتقرةٌ افتقارًا متأصلا إلى جملة تكون صلةً لها ، وهذا الشبه يقتضى البناء ، ولكنها فى الوقت نفسه ملازمة للإضافة إلى المفرد ــ كما سيأتى فى باب الإضافة ــ وكانت الإضافة من خصائص الأسماء ، فلزوم إضافتها ، عارض الشَّبه الافتقارى المؤدى لبنائها ، فبقيت معربة .

(٥) قوله : « وأهمل ... إلى آخره » يعنى ابن هشام .

وأقول : إذا كان ابن هشام قد أهمل الشبه الإهمالى هنا ، فإنه لم يهمله فى باب أسماء الأصوات فبعد أن قسمه إلى : ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل ، وما حُكِىَ به صوت . قال : والنوعان مبنيان لشبههما بالحروف المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة ، كما أن أسماء الأفعال بُنيت لشبهها بالحروف المهملة فى أنها عاملة غير معمولة » [ينظر أوضح المسالك ٤ / ٩٣] .

وأدخله ابن مالك فى بعض كتبه فى الشبه المعنوىّ[١] .
وأدخله غيره فى الاستعمالى[٢] .

وأدخل الشاطبى أسماء الأصوات فى قول الناظم : « وكنيابة عن الفعل بلا تأثر » فقال : لأنها تُعطى من المقصود فى الزجر ، والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لِمَنْ يُخاطب ، وحَمَلَ حكايةَ الأصوات كـ « غَاقْ »[٣] و « قَبْ »[٤] على أسماء الأصوات ــ ذكرّه فى باب اسم الفعل[٥] ــ

هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم .

(وَ) أمّا (**مَا سَلِمَ**) منه (**مِنْ مُشَابَهَةِ الْحَرْفِ فَمُعْرَبٌ**[٦] ، **وَهُوَ**) أى : المعربُ (**نَوْعَانِ** : **مَا يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ** كـ « **أَرْضٍ** » **تَقُولُ** : « **هَذِهِ أَرْضٌ** ») بالرفع (**وَرَأَيْتُ أَرْضًا**) بالنصب / (**وَمَرَرْتُ بِأَرْضٍ**) بالخفض . [١٨ / ب]

(**وَمَا لَا يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ** كـ « **الْفَتَى** ») من المقصور (**تَقُولُ** : « **جَاءَ الْفَتَى** ») بضمّة مقدّرة على الألف (« **وَرَأَيْتُ الْفَتَى** ») بفتحة مقدّرة عليها ، (**وَ** « **مَرَرْتُ بِالْفَتَى** ») بكسرة مقدَّرة عليها .

(**وَنَظِيرُ الْفَتَى**) فى تقدير الحركات فى آخره (**سُمَا**) ــ بضم أوله ، وفتح

---

(١) وهو كتاب الكافية الشافية ، [ينظر : الجزء الأول ص ٢١٦] .
(٢) قال الزرقانى : وجهه أنه ليس المراد بالشبه الاستعمالى ما تقدم بل المراد أنه أشبهه فى كونه لا عاملا ولا معمولا [حاشية يس على التصريح ط١ ص ٥٣] .
(٣) لحكاية صوت الغراب .
(٤) لصوت وقع السيف .
(٥) ينظر شرح الشاطبىّ على الألفية ص ١١٢ رسالة دكتوراه تحقيق طاهر مسعود كلية اللغة العربية بالقاهرة .
(٦) قيل : إنما أُخّر المعربَ ــ وإن كان الأصل ــ لأن المبنىّ محصور فيما ذُكر ، وما عداه معربٌ ، وابن مالك فى الكافية قدم الكلام على المعرب [يُراجع الجزء الأول ص ١٧٤] .

ثانيه ، والقصر (**كـ « هُدَى » وهى**) أى : « سُمَا » (**لُغَةٌ فى الاسْمِ** ») من ستّ[١] :

ثانيها : « سِمًا » ــ بكسر السين والقصر ــ كـ « رِضًى » .

وثالثها ، ورابعها : « سُمٌ » ــ بضم السين وكسرها من غير قصر .

وخامسها ، وسادسها : « أُسْمٌ » ــ بضم الهمزة ، وكسرها .

وإلى ذلك الإشارةُ بقول النّظم :

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

ــ بضم السين والقصر ــ لغةٌ فى الاسم . (**بِدَلِيلِ قَوْلِ بَعْضِهِمْ**) ــ وقد سُئِل عن اسم شخص ــ (**مَا سُمَاكَ ؟**) أى : ما اسمُك ؟ (**حَكَاهُ صَاحِبُ الْإِفْصَاحِ**)[٢] فيه .

وجه الدلالة منه : أنه أثبت الألف مع الإضافة ، وذلك يُفيد كونه مقصورًا ، وأمَّا أنه يُفيد ضمّ السّين فلا ، إذ يحتمل كسرها .

وبعضهم استدّل على ثبوت هذه اللغة بقول أبى خالد القَنَانىّ ــ نسبةً إلى القنان ــ بفتح القاف ــ جبل لبنى أسد[٣] :

* وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكَا[٤] *

---

(١) فى الأشمونى ١ / ٥٧ فى الاسم عشر لغات منقولة عن العرب ، وفى حاشية يس على التصريح ١ / ٥٤ ، وحاشية الصبان ١ / ٥٧ فى الاسم ثمان عشرة لغة .

(٢) الإفصاح : شرح لكتاب الإيضاح لأبى على الفارسى ، وصاحبه هو : محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوىّ [المتوفى سنة ٦٤٦ هـ] وسيأتى ذكره مرارًا ــ وهذا الشرح يسمى : « الإفصاح بفوائد الإيضاح » [ينظر ترجمة ابن هشام الخضراوى فى بغية الوعاة ١ / ٢٦٧] .

(٣) فيه ماء يُسمى العسيلة .

(٤) هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد فى الخزانة ١ / ١٥٤ ، والصحاح للجوهرى ٦ / ٣٣٨٣ ، والإنصاف للأنبارى ، المسألة الأولى . =

وهو ليس بنصّ فى المقصود ؛ فلأجل ذلك قال : (**وَأَمَّا قَوْلَهُ** :

٥ ــ (**وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكَا**)
آثَرَكَ اللهُ بِهِ إِيثَارَكَا

(**فَلَا دَلِيلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ**) أى : « سُمًا » (**مَنْصُوبٌ مُنَوَّنٌ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْأَصْلَ** « **سُمٌ** ») من غير قصرٍ (**ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ النَّاصِبُ**) وهو « أسماك » (**فَفُتِحَ**) أى : نُصِب ، على أنه مفعول ثانٍ لِـ « أَسْماك » ؛ لأنه بمعنى : « سمّاك » ، وقد رُوى به أيضًا (**كَمَا تقول فى** « **يَدٍ** ») إذا دخل عليها ناصبٌ (**رَأَيْتُ يَدًا**) .

ومعنى : « آثرك اللهُ به إيثارَكَا » اختصّك بهذا الاسم المبارك ، كإيثاره إيّاك بالفضل ، فأضاف المصدر إلى مفعوله ، وطوى ذكرَ الفاعل[1] .

* * *

= ومعنى : والله أسماك .. إلخ أى : ألهم أهلك أن يُسمّوك اسما ميمونا مباركا .

(١) ويجوز أن يكون ضميرُ المخاطب فى « إيثاركَ » فاعلا بالمصدر ، وطُوِىَ ذكر مُفعول المصدر ، والأصل : إيثارك النّاسَ بالخير والمعروف ، والألف فى « إيثاركا » فى الحالين ألف الإطلاق .

ولا دليل فى هذا الشاهد على إثبات لغة القصر فى « سُمًا » ؛ لأن « سُمًا » منصوب فيحتمل أن تكون الألف ألف التنوين كَيدٍ إذا قلت : رأيت يدًا كما أوضحه ابنُ هشام .

(فَصْلٌ :

وَالْفِعْلُ) أيضا (**ضَرْبَانِ**) ضربٌ (**مَبْنِيٌّ وَهُوَ الْأَصْلُ**) فى الأفعال إذْ لم يعتوِرْها معانٍ تفتقرُ فى تمييزها إلى إعراب .

(**وَ**) ضربٌ (**مُعْرَبٌ وَهُوَ بِخَلَافِهِ**) أى : بخلاف المبنى وهو الفرع .

(**فَالْمَبْنِيُّ**) من الأفعال (**نَوْعَانِ** :

أَحَدُهُمَا :) الفعل (**الْمَاضِى**) مبنّى باتفاقٍ (**وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ**) للخفَّة[1] ، ثلاثيا كان (كـ « **ضَرَبَ** ») أو رباعيًّا كـ « دَحْرَجَ » ، أو خماسيًّا كـ « انْطَلَقَ » أو سداسيًّا كـ « استخْرَجَ » .

ولا يزيد على ذلك .

وإنما يُبنى على حركة ؛ لمشابهته المضارع فى الجملة ؛ لوقوعه صفةً ، وصلةً وخبرًا ، وحالاً ، وشرطًا .

ولثقل الضمّ والكسر ، وثقل الفعل ، عدلوا إلى الفتح لخفَّته .

(**وَأَمَّا « ضَرَبْتُ » وَنَحْوُه**) ممَّا اتّصل به / ضميرُ رفع متحركٌ بارزٌ [١٩ / أ] (**فَالسُّكُونُ**) فيه (**عَارِضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهتُهُمْ**) أى : العربُ (**تَوَالِىَ أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ**) وهى أحرف الفعل الثلاثة ، وتاء الفاعل (**فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ**)[2] لأنّ تاء

---

(١) الأصل فى المبنى أن يكون بناؤه على السكون لخفته ، فما بنى على حركة معيَّنة يُسأل فيه سؤالان : لماذا بُنى على حركة ولمْ يبن على السكون ؟ وقد أجاب الشيخ خالد عن ذلك بقوله : وإنما بنى على حركة لمشابهته المضارع ــ ولماذا كان بناؤه على خصوص الفتحة مثلا ؟ وقد أجاب الشيخ بقوله : ولثقل الضم والكسر ، وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته .

(٢) وأما نحو « عُلَبِط » (الضخم) و « هُدَبِد » (الحامض من اللبن) و « جَنَدِل » (موضع الحجارة) فأصلها : عُلابِط ، وهُدابد ، وجنَادِل ، بألف ساكنة بعد ثانى كلّ منها ، ثم حُذفت الألف وهى مقدرة الثبوت .

الفاعل لشدّة اتّصالها بالفعل نُزّلت منه منزلة الجزء[١] .

(**وَكَذَلِكَ ضَمَّةُ**) الباء من (« **ضَرَبُوا** » **عَارِضَةٌ لِمُنَاسَبَةِ الْوَاوِ**) بإضافة المصدر إلى مفعوله ، وحَذْف فاعله ، والأصل : لمناسبتها الواوَ .

(وَ) النوع (**الثَّانِي** : **الْأَمرُ**) مبنىّ — على الأصحّ — عند جمهور البصريين وإلى هذين أشار بقوله :

وفِعْــلُ أَمْــرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَــا ....

وبناؤهما مختلفٌ ، فالماضى : بناؤه على الفتح — كما تقدم —

(وَ) الأمرُ : (**بِنَاؤُهُ عَلَى ما يُجْزَمُ بِهِ مُضَارِعُهُ**) المبدوءُ بتاء الخطاب (**فَنَحْو** : « **اضْرِبْ** » **مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ**) فإن مضارعَه يُجزم بالسكون نحو : « لم تضربْ » .

(**وَنَحْو** : « **اضْرِبَا** ») و « اضْرِبُوا » و « اضرِبِى » (**مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النُّونِ**) ؛ لأن مضارعها يجزم بحذف النون نحو : « لم تضربا » و « لم تضربوا » و « لم تضربِى » .

(**وَنَحْو** : « **اغْزُ** ») و « اخْشَ » و « ارْمِ » (**مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ آخِرِ الْفِعْلِ**) ، لأن مضارعَها يُجزم بحذف آخره نحو : « لم تغزُ » و « لم تَخْشَ » ، و « لم تَرْمِ » .

فـ « اغزُ » مبنى على حذف « الواو » و « اخش » مبنى على حذف « الألف » و « ارْمِ » مبنىّ على حذف « الياء » .

---

(١) ولذا فإنّ نحو : « ضَرَبَنَا » ليس كالكلمة الواحدة ؛ لأنّ « نا » مفعول ، والمفعول لم يُسَكِّنوا له آخرَ الفعل ، فبقى على فتحه ، ومثله : ضَرَبَك ، وضَرَبَها ، حيث لم يتركب من الفعل والمفعول ما هو كالكلمة الواحدة .

وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنّ « الأمرَ » معربٌ مجزوم بلام الأمر[١] ، وأنها حُذِفت حذفًا مستمرًّا فى نحو : « قُمْ » و « اقعد » والأصل : لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة .

قال الموضح فى المغنى[٢] : وبقولهم أقول ؛ لأنّ الأمر معنًى ، فحقه أن يؤدَّى بالحرف ؛ ولأنه أخو النهى ، وقد دُلّ عليه بالحرف[٣] ؛ ولأن الفعلَ إنما وضِعَ لتقييد الحدث بالزمان المحصّل ، وكونه أمرًا أو خبرًا خارجٌ عن مقصوده ؛ ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

١٥ ــ لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ... كَىْ لِتُقْضَى حَوائجُ الْمُسْلِمِينَا[٤]

وكقراءة بعضهم ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾[٥] ــ بالتاء الفوقيّة[٦] .

---

(١) ينظر معانى القرآن للفراء ١ / ٤٦٩ ، والمغنى لابن هشام ١ / ٢٢٧ .

(٢) ١ / ٢٢٧ .

(٣) فى المغنى : « ولم يُدلّ عليه إلا بالحرف » ١ / ٢٢٧ .

(٤) هذا البيت من الخفيف ، وفى الخزانة ١ / ٦٣٠ : « والبيت أورده الكوفيون وهو مجهول » وورَدَ فى المغنى ؟ والرواية فيه : * فَلتَقْضِى حَوَائِجَ المسلمينَا *
على أن أمر المخاطب جاء فيه باللام فى « لِتَقُم » ، ولِتَقْضِى والياء فيه للإشباع .
ولقد استشهد به ابن هشام مرة أخرى فى المغنى ولكن بعجزه ، الذى جاء على النحو التالى :
* فلِتَقْضِى حَوَائجَ المسلنيا *
على أن اللام فى « لِتَقْضِى » لام العلة والفعل منصوب ؛ لضعف أمر المخاطب باللام [المغنى ٢ / ٥٥٢] وعجز هذا البيت جاء فى التصريح هنا « كى لتقضى » وجاء فى باب ما يجزم فعلا واحدًا « فلِتقضِى » .

(٥) من الآية [٥٨] من سورة « يونس » .

(٦) ينظر « المبسوط » فى القراءات العشر لابن مهران ص ٢٣٤ ، وهى قراءة يعقوب فى رواية رُوَيْس ، وروى ذلك عن النبي ﷺ ، وأبى بن كعب ، وعمر . وعن الحسن ، وابن سيرين .
والمراد بقراءة النبى ﷺ ، أن علماء الحديث النبوى نقلوها عنه ، ولم يدونْها القرَّاء من طُرُقهم . وهذا اصطلاح للمفسرين [ذكر ذلك الشهاب فى حاشيته على البيضاوى ٦ / ٣٣٧]

وفى الحديث : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ »(١) .

ولِأنك تقول : اغزُ ، واخْشَ ، وارْمِ ، واضربا ، واضربوا ، واضربى ، كما تقول فى الجزم .

ولأن البناء لم يُعْهد كونه بالحذف ؛ ولأنّ المحققين على أن أفعال الإنشاء مجرّدةٌ عن الزمان كَـ « بعتُ » ، و « أقسمتُ » و « قبلتُ » وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجرّدَها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكن ادّعاء ذلك فى « قم » لأنه ليس له حالةٌ غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته(٢) ، وإذا ادُّعى أن أصله « لتقم » كان الدّال على الإنشاء « اللام » لا الفعل(٣) — انتهى كلامه فى المغنى —

وهذا / ما وعدنا به عند تقسيم الأفعال(٤) . [١٩ / ب]

(**وَالْمُعْرَبُ**) من الأفعال (**الْمُضَارِعُ نَحْو** : « **يَقُومُ** » **زَيْدٌ** » (**لَكِنْ**) لا مطلقًا — على الأصحّ — بل (**بِشَرْطِ سَلَامَتِهِ مِنْ نُونِ الْإِنَاثِ وَ**) مِن (**نُونِ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ**) وإلى ذلك الإشارة بقوله :

---

(١) ليس فى كتب الحديث هذا اللفظ بعينه ، وإن تكرر وُرُوده عند النحاة بلفظه هذا مثل : معانى القرآن للفراء ١ / ٤٦٩ ، والمحتسب لابن جنى ١ / ٣١٣ ، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٢٧١ ، والإنصاف لابن الأنبارى ٢ / ٥٢٥ والرضى على الكافية ٢ / ٢٥٢ ، والجنى الدانى لابن أم قاسم المرادى : ١١١ ، والأشمونى ٤ / ٣ والذى فى كتب الحديث ما أخرجه مسلم فى « صحيحه فى (كتاب — الحج — باب استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر راكبا وبيان قوله ﷺ « لتأخذوا مناسككم » [٢ / ٩٤٣] وفيه يقول « جابر » رضى الله عنه : رأيت النبى ﷺ يرمي على راحلته يومَ النحر ويقول : « لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ ؛ فَإِنى لا أدرى لعلّى لا أَحُجُّ بعد حَجَّتى هذه » .

(٢) أى : على مذهب البصريين ، ووجه الإشكال : كيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان ؟

(٣) أى : وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب ، كان مضارعا ، وإذا ثبت كونه مضارعا ، ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط . ماضٍ ومضارع ، وهذا ما أراد ابنُ هشام فى المغنى أن يقوّيَهُ عندما قال : « وبقولهم أقول ... » [المغنى ١ / ٢٢٧] .

(٤) فأحال على ما هنا [ينظر ص : ١٧٢] .

.... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا[١]

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ ....

(**فَإِنَّهُ مَعَ نُونِ الْإِنَاثِ مَبْنِيٌّ**) ــ عَلَى الأصحّ ــ (**عَلَى السُّكُونِ**) كالماضى[٢] (**نَحْوُ** : ﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ** ﴾)[٣] .

وذهب « السهيلىّ »[٤] إلى أنه مع نون الإناث معربٌ تقديرًا[٥] .

(**وَمَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ مَبْنِيٌّ**) ــ على الأصحّ ــ

وقيل لا يشترط المباشرةُ ، فنحو : ﴿ **لَتُبْلَوُنَّ** ﴾[٦] مبنىّ أيضا .

وقيل : الجمع معرب تقديرًا[٧] .

والمختار : أنه مع المباشرة مبنىّ (**عَلَى الْفَتْحِ نَحْو** : ﴿ **لَيُنْبَذَنَّ** ﴾)[٨] لِتركيبه مع النون تركيب « خمسةَ عَشَرَ » ؛ ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألفُ اثنين ، أو واوُ جماعة ، أو ياءُ مخاطبة ، لم يُحكم ــ على الأصحّ ــ ببنائه ؛ لأنهم لا يُركبون ثلاثةَ أشياء .

---

(١) معنى « عَرِيَ » خلا .

(٢) قيل : إن قوله « كالماضى » راجعٌ لقوله « مبنىّ » لا لقوله على السكون ، وقيل غير ذلك [راجع حاشية يس على كلّ من التصريح ١ / ٥٦ ، وشرح القطر للفاكهى ٧٨] .

(٣) من الآية [٢٢٨] من سورة « البقرة » .

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلىّ الضرير [المتوفى سنة ٥٨١ هـ] تلميذ ابن الطراوة كان بارعا فى العربية والتفسير ، له من المصنفات : نتائج الفكر ، والروض الأُنُف [بغية الوعاة ٢ / ٨١] .

(٥) راجع : نتائج الفكر للسهيلى ١١٠ : ١١١ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٣٠ ، والأشمونى ١ / ٦٢ .

(٦) من الآية [١٨٦] من سورة « آل عمران » .

(٧) سيأتى الكلام عليه .

(٨) من الآية [٤] من سورة « الهُمَزَة » .

(وَأَمَّا) نون التوكيد (**غَيْرُ الْمُبَاشِرَةِ**) لَفظًا أو تقديرًا (**فَإِنَّهُ**) أى : المضارع (**مُعْرَبٌ مَعَهَا تَقْدِيرًا نَحْو** : ﴿ **لَتُبْلَوُنَّ** ﴾) مضارع : بَلَا ، يَبْلُو — مبنّى للمجهول ، مسند لجماعة الذكور من « البَلَاء » وهو التجربة ، أصله قبل التوكيد « لَتُبْلَوُونَ » — كـ « تُنْصَرُونَ — » بواوين الأولى لام الفعل ، والثانية واو الجماعة .

فإما أن تقول : استُثْقِلت الضمّة على لام الفعل فحذفت[1] لاستثقالها ، أو تقول : تحركت وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا .

وعلى التقديرين : التقى ساكنان « الواوان » على التقدير الأول ، و « الألف والواو » على التقدير الثانى ، فحذف أوّلُ الساكنين ، فصار « لَتُبْلَوْنَ » بوزن « تُفْعَوْنَ » ثم أُكِّد بالنون الثقيلة ، فصار « لَتُبْلَوْنَنَّ » بثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع لفظا لتوالى النّونات ؛ فالتقى ساكنان ؛ واو الجماعة ، ونون التوكيد المدغمة ، وتعذّر حذف إحداهما ، فَحُرّكت الواو بحركة تُجانِسها وهى الضمّة ، ولم تحرَّك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وحيثُ حُذِفت نون الرفع لتوالى الأمثال ؛ فهى مقدرة الثبوت ؛ لأنها علامة الرفع ، بخلاف ما إذا حذفت للجازم ، فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظًا[2] نحو (﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ** ﴾)[3] أصله قبل التوكيد : « تَرْأَيِينَ » كـ « تَمْنَعِينَ » نُقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ، ثم حذفت الهمزة ، فصار « تَرَيِينَ » — بفتح الراء ، وكسر الياء الأولى وسكون الثانية —

فإما أن تقول : حذفت الكسرة لاستثقالها ، أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها

---

(١) أى : الضمة .

(٢) أشار بقوله « لفظا » إلى أن قول ابن هشام فيما سبق : معرب معها تقديرًا ، مُشكل بالنسبة للآية ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ فإن إعرابه ليس تقديريا ، وسينبه على ذلك .

(٣) من الآية [٢٦] من سورة « مريم » .

فقلبت ألفا .

وعلى التقديرين ، التقى ساكنان ، حُذِف أوّلُهما ــ كما مرّ ــ فصار « تَرَيْنَ » ــ بفتح الراء ، وسكون الياء ــ ثم دخل الجازم وهو « إنْ » الشرطيَّة المتصلة بـ « مَا » الزائدة ، فحذفت نون الرفع[1] ، فصار « فإمّا تَرَىْ » ــ بسكون الياء / المفتوح ما قبلها ، ثم أُكِّد بالنون ، فالتقى ساكنان : ياء المخاطبة ونون التوكيد ، وتعذَّر حذف إحداهما ، فحرِّكت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة ــ إلى آخر ما مرّ فى « لَتُبْلَوُنَّ » . [٢٠ / أ]

(وَ) نحو : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾[2] أصله ــ قبل التوكيد والنهى تَتَّبِعَانِ » ــ بتخفيف النون للرفع ، فدخل عليه « لا » الناهية ، فحذفت[3] نون الرفع ، فصار « لَا تَتَّبِعَا » ثم أكد بالثقيلة ، فالتقى ساكنان : الألف ، ونون التوكيد المدغمة ، ولم يجز حذفُ الألف لئلا يلتبس بالواحد[4] ، ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة ، ولم يجز حذفُ النون لفوات المقصود منها ، فحرِّكت النون بالكسرة تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الألف .

هذه أمثلة غير المباشرة لفظًا[5] .

وأما غير المباشرة تقديرًا فنحو : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾[6] ــ بضم الدال ــ أصله قبل التوكيد والنهى ــ « يَصُدُّونَكَ » حذفت النون للجازم وهو « لا الناهية » فصار

---

(١) للجازم .

(٢) من الآية [٨٩] من سورة « يونس » .

(٣) يعنى : لو حذفت .

(٤) لو قيل : « ولا تَتَّبِعَنَّ » فينصرف إلى الواحد .

(٥) حيث فُصِل بين الفعل ونون التوكيد بفاصل ملموس فى اللفظ وهو : واو الجماعة فى الآية الأولى ، وياء المخاطبة فى الآية الثانية ، وألف الاثنين فى الثالثة .

(٦) من الآية [٨٧] من سورة « القصص » .

« وَلَا يَصُدُّوك » ثم أكِّد بالثقيلة ، فالتقى ساكنان ، حُذفت الواو لدلالة الضمة عليها ، فصار « وَلَا يَصُدُّنَّكَ » فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظا ، إلا أنها لم تباشره فى الأصل ؛ لأنّ الواو المحذوفة فاصلةٌ بينهما تقديرًا .

والضابط : أنّ الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة ، فإنه إذا أكد بالنون يُبنى .

وإن كان يُرفع بثبات النون ، فإنه إذا أكِّد بالنون يبقى على إعرابه [لفظا أو تقديرًا][(١)] ؛ لوجود الفاصل لفظا أو تقديرا .

وقد تبيّن ــ بما قررنا ــ أنّ الإعراب التقديرى فى ﴿ **لَتُبْلَوُنَّ** ﴾[(٢)] خاصة ، بخلاف ﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ** ﴾[(٣)] و ﴿ **وَلَا تَتَّبِعَانِّ** ﴾[(٤)] فإنه فيهما لفظىّ[(٥)] ، وذلك خلاف سياق كلامه .

(**وَالْحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ**) لأنها لا تتصرف ، ولا يعتقب عليها من المعانى ما يُحتاج معه إلى إعراب ، وهذه العبارة أحسن من قول النظم :

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَـا ....

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به .

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٣ .

(٢) من الآية [١٨٦] من سورة « آ عمران » وقد تقدمت قريبا .

(٣) من الآية [٢٦] من سورة « مريم » وقد تقدمت قريبا .

(٤) من الآية [٨٩] من سورة « يونس » وقد تقدمت قريبا .

(٥) سبق الشيخ خالد إلى هذه الملحوظة العلامةُ عبد القادر المكّى فى حاشيته على التوضيح ، ونص كلامه : قوله : وأما غير المباشرة ... إلى آخره . أقول : ما ذكره من أن إعراب الفعل مع غير المباشرة يكون تقديرًا ليس على عمومه ، وإنما ذلك مخصوص بما إذا كان الفعل مرفوعا كالمثال الأول نحو : « لَتُبْلَوُنَّ » وأما إذا كان مجزوما كالمثال الثانى والثالث نحو : « فَإِمَّا تَرَيِنَّ » ونحو « وَلَا تَتَّبِعَانٍّ » فالأعرابُ ظاهر لا مقدر لأنه بحذف النون لاقتضاء العامل ذلك [ورقة ٧ من كتابه رفع الستور] .

والبناءُ لغةً : وضع شىء على شىء على صفة يُراد بها الثبوت .

وفى الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً ــ على القول بأنه معنوىّ ــ(١)

وعلى القول بأنه لفظىّ : فقال ابن مالك : ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ، أو إتباعا ، أو نقلا ، أو تخلّصا من سكونين(٢) .



(١) وسار على ذلك الفارسى فى الإيضاح ص ٦٠ وابن جنى فى الخصائص ١ / ٣٧ والزمخشرى فى المفصل ــ شرح ابن يعيش ٣ / ٧٩ : ٨٠ .

(٢) هذا الكلام نصّ ما قاله ابن مالك فى شرحه للتسهيل ١ / ٥٣ .

وشبه الإعراب : يعم البناء اللازم والعارض .

وقوله : من شبه الإعراب ، أى : من الأمر المشابه للإعراب فى كونه حركة ضم أو فتح ، أو كسر ، وكونه فى آخر الكلمة . وليس حكاية ، ولا إتباعا ، ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين .

فما هو حكاية : نحو « مَنْ زيدٍ » جوابا لمن قال : مررتُ بزيدٍ .

وما هو إتباع : كقراءة أبى جعفر المدنى ﴿ لِلْمَلَـٰٓئِكَةُ اسْجُدُواْ ﴾ [البقرة ٣٤] ــ بضم التاء ــ وما هو نقلٌ : كقراءة ورش عن نافع ﴿ أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ اللهَ ﴾ [البقرة ١٠٦] ــ بفتح الميم فى « تعلم » ــ وما هو تخلص من سكونين : نحو : ﴿ مَن يَشَاِ اللهُ يُضْلِلْهُ ﴾ [الأنعام ٣٩] ــ بكسر الهمزة فى « يشأ » ــ فلا يعدّ شىء من ذلك بناء [تعليق الفرائد ١ / ١٦٧ وما بعدها] .

(**فَصْلٌ :**
وَأَنْوَاعُ الْبِنَاءِ أَرْبَعَةٌ) لا زائد عليها .
(**أحدُها : « السُّكُونُ » وهو الأصل**) وإليه أشار بقوله :

وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا ....

وإنما كان الأصل فى البناء السكون ؛ لخفّته ، واستصحابًا للأصل . وهو عدم الحركة ، فلا يبنى عليها[1] إلا لسبب[2] ؛ كالتقاء الساكنين / فى نحو : « أَمْسِ » [٢٠ / ب] وكون الكلمة على حرف واحد كـ « تاء قمتُ » وكونها عرضةً للابتداء بها كـ « لام الابتداء » وكونها لها أصل فى التمكن كـ « أوّلُ »[3] وكشبهها بالمعرب كـ « ضَرَبَ »[4] .

(**وَيُسَمَّى**) عدمُ الحركةِ (**أَيْضًا وَقْفًا**) كما يُسمى « سكونًا » والسكون خفيف (**وَلِخِفَّتِهِ دَخَلَ فِى الْكَلِمِ الثَّلَاثِ**) الحرف ، والفعل ، والاسم . ففى الحرف ، (**نحو** : « **هَلْ** » **وَ**) فى الفعل نحو : (« **قُمْ** » **وَ**) فى الاسم نحو (« **كَمْ** ») **بدأ بالحرف لتوغله فى البناء ، وثنّى بالفعل لأنه الأغلب فيه .**

(**وَ**) النوع (**الثَّانِى : الْفَتْحُ ، وَهُوَ أَقْرَبُ الْحَرَكَاتِ إِلَى السُّكُونِ**) لحصوله بأدنى فتح الفم ، بخلاف الضمّ ، والكسر ، فإن الأوّل[5] إنما يحصل بإعمال العضلتين معًا ، الواصلتين إلى طرفى الشفة .

---

(١) أى : على الحركة .
(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٢ : ٨٣ وفيه متى يكون العدول عن السكون إلى الحركة ؟ وليس فيه السبب الرابع وهو : شبه الكلمة بالمعرَب كـ « ضَرَبَ » .
(٣) قيل : الأظهر أن يُعبِّر بقوله : وكونها لها حالة إعراب ؛ لأنهم لم يمثلوا لهذا السبب إلا بما له حالتا إعراب وبناء .
(٤) فقد بنى الفعل الماضى على حركة ؛ لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب .
(٥) وهو : الضمّ .

والثانى[١] إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل .

(**فَلِهَذَا**) القرب (**دَخَلَ**) الفتحُ (**أَيْضًا فِى الْكَلِمِ الثَّلَاثِ**) فى الحرف (**نحو** : « **سَوْفَ** » وَ) فى الفعل نحو : (« **قَامَ** » وَ) فى الاسم نحو (« **أَيْنَ** » **وَالنَّوْعَانِ الْآخَرَانِ** [**وَهُما**][٢] : « **الْكَسْرُ** » وَ « **الضَّمّ** ») ثقيلان (**وَلِثِقَلِهِمَا**) لكونهما يحتاجان إلى إعمال إحدى العضلتين ، أو كليهما (**وَثِقَلِ الْفِعْلِ**) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة ، والفاعل التزامًا (**لَمْ يَدْخُلَا فِيهِ**) لِئَلَّا يُجمع بين ثقلين .

(**وَدَخَلَا فِى الْحَرْفِ ، وَالِاسْمِ**) لخفّتهما بدلالتهما على شىء واحد .

فالكسر فى الحرف (**نحو** « **لَامِ الْجَرِّ** ») الداخلة على ظاهرٍ غير مستغاثٍ (وَ) الكسر فى الاسم نحو (**أَمْسِ**) عند الحجازيين بشرطه الآتى[٣] (وَ) الضمّ فى الحرف ، والاسم (**نَحْو** : « **مُنْذُ** » **فى لُغَةِ من جَرَّبهَا أو رَفَعَ ؛ فَإِنَّ الْجَارَّةَ**) للاسم (**حَرْفٌ** ، **والرَّافِعَةَ**) له (**اسْمٌ**) وسيأتى إيضاح ذلك فى باب حروف الجرّ[٤] .

وإلى أنواع البناء الأربعة الإشارة بقوله فى النظم :

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ وضَمّ ... كَـأَيْنَ-أَمْسِ-حَيْثُ-والسَّاكِنُ«كَمْ»[٥]

---

(١) وهو : الكسر .

(٢) انفردت خ٢ بزيادة « وهما » بعد قوله : والنوعان الآخران .

(٣) وذلك فى باب الممنوع من الصرف عند قوله : السابع : المعرفة المعدولة ، وهى خمسة أنواع ... إلى أن قال : الخامس : « أَمْسِ » مرادًا به اليوم الذى يليه يومُك ... والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا ، على تقديره مضمنا معنى اللام .

(٤) وذلك عند قوله : فصل : من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية ، وهو خمسة ... إلى أن قال : والرابع والخامس « مُذْ و مُنْذُ » وذلك فى موضعين إلى آخره .

(٥) قوله : وضمّ ، معطوف على « كسر » على تقدير : وذو ضمّ ، فحذف المضاف ، و « كَأَيْنَ » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كأَيْنَ ، و « أمسِ وحَيْثُ » معطوفان =

وأقوى الحركات « الضمّ » ويليه « الكسر » ثم « الفتح » .

وسُمِّى الأول « ضَمًّا » لأنه ينشأ من ضمّ الشفتين أوّلا ، ثم رفعهما ثانيا .

وسُمِّى الثانى « كسرًا » لأنه ينشأ من انجرار اللَّحْيِ الأسفل[1] إلى أسفل انجرارًا قويًّا .

وسُمِّى الثالث « فتحًا » لأنه يتولّد من مجرّد فتح الفم .

وهذه الحركاتُ تكون ظاهرةً — كما مرّ — ومقدَّرةً كتقدير الضمّ فى « يَا سيبَوَيْهِ »[2] والفتح فى نحو : « لا فَتَى[3] إِلَّا عَلِيٌّ »[4] [والكسر فى نحو : « هَؤُلَاءْ[5] » حال الوقف][6] .

* * *

= على « أين » بإسقاط حرف العطف ، و « الساكن » خبر مقدم و « كَمْ » مبتدأ مؤخّر .

(١) و « اللَّحْىُ » عظم الحَنَك ، وهو الذى عليه الأسنان ، وهو من الإنسان حيث ينبت الشعر ، وهو أعلى وأسفل [المصباح المنير مادة : ل ح ى] .

(٢) فإن ضمّة النداء — وهى حركةُ بناء — مقدرةٌ فيه .

(٣) فإن « فتى » اسم « لا » النافية للجنس مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره التعذر .

(٤) هذه الجملة جزءٌ من أثر ، والأثر بتمامه : « لا سيفَ إِلَّا ذُو الْفَقَار ولا فَتَى إلا علىّ » .

قال صاحب كتاب « تمييز الطيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث » [حديث رقم ١٦٢٣] : يُرْوَى فى أثر وَاهٍ عند الحسن بن عرفة من حديث أبى جعفر محمد بن علىّ الباقر قال : نادى ملكٌ من السماء يوم بدر ، يقال له رضوان : لا سيف .. وذكره » اهـ .

وسيذكره الشيخ خالد فى حذف خبر « لا » النافية للجنس ، إن علم .

[ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٢١٧ ، والكافية الشافية ١ / ٥٣٥ ، وابن يعيش ١ / ١٠٧] .

(٥) ففى نحو « جَاءَ هَؤُلَاءْ » بالوقف ، هؤلاء : « ها » للتنبيه و « أولاءْ » مبنى على كسر مقدَّر منع من ظهوره سكون الوقف .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٢ .

(**فَصْلٌ** :

الْإِعْرَابُ) لُغَةً : البيان .

واصطلاحًا : تغيير أواخر الكلم ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا ، أو تقديرًا ، على القول بأنه معنوىّ(١) .

وعلى القول بأنه لفظىّ(٢) (**أَثَرٌ ظَاهِرٌ**) فى اللفظ (**أَوْ مُقَدَّرٌ**) فيه (**يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ**) المقتضى له (**فِى آخِرِ الْكَلِمَةِ**) التى هى اسم لم يشبه الحرف ، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ، ولم تباشره نون التوكيد .

والمرادُ بالأثر الظاهر أو المقدّر ، نفس الحركات الثلاث والسكون ، وما ناب عنها .

والمرادُ بالظاهر : / ما تُلُفِّظ به من حركةٍ ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذفٍ . [٢ / أ]

والمرادُ بالمقدَّر : ما ينوى من ذلك ، كما تُنوى « الضمةُ ، والفتحة ، والكسرة » فى نحو : « الْفَتَى » وكما تُنوى « الواو » فى نحو « مُسْلِمِىَّ »(٣) رفعا وكما تنوى

---

(١) أى : والحركات إنما هى دلائل عليه ، قال السيوطى فى الأشباهُ والنظائر ١ / ١٠٢ « هو ظاهر قول سيبويه ، واختيار الأعلم ، وكثير من المتأخرين [وينظر الارتشاف ١ / ٤١٣] .

(٢) وهو اختيار ابن مالك فى شرح التسهيل ، ونسبه إلى المحققين من النحويين ، وحده بقوله : الإعراب ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون أو حذف [شرح التسهيل ١ / ٣٣ : ٣٤] وممن اختار القول بأنه لفظىّ : ابن خروف كما فى الارتشاف ١ / ٤١٣ والشَّلَوْبين كما فى التوطئة ص ٨ تحقيق د / جمال مخيمر ، وابن هشام كما فى هذا الكتاب وكما فى الشذور ٣٣ .

(٣) وأصلها « مسلمون لى » ثم حذفت اللام من « لى » وحذفت « النون » لأجل الإضافة إلى الياء ، ثم قلبت « الواو » ياءً وأدغمت فى ياء المتكلم ، ثم كسرت الميم لمناسبة الياء ، ويقال فى إعرابه فى حالة الرفع مثلا : مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وياء المتكلم مضاف إليه .

« النون » فى نحو ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[١] ، وكما يُنوى « حذفُ الحركة » فى نحو : « لم يقرا » إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتدّ به .

والمراد بالعامل : ما به يحدث المعنى المُحوج للإعراب .

والمرادُ بآخر الكلمة : ما كان آخِرًا حقيقةً كـ « دال » زيد ، أو مجازًا كـ « دال » يد[٢] .

والمرادُ بالكلمة ــ هنا ــ الاسم والفعل المعربان .

والإعرابُ جنسٌ (**وَأَنْوَاعُهُ**) الداخلةُ تحته (**أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ**) يشتركان (**فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ**) فالرفع (**نحو** : « **زيدٌ يَقُومُ** ») فـ « زيدٌ » مرفوع بالابتداء ، و « يقومُ » مرفوع بالتجرد .

(**وَ**) **النصبُ** ، **نحو** (« **إنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ** ») فَـ « زيدًا » منصوب بـ « إنَّ » و « يقومُ » منصوب بـ « لَنْ » .

(**وَجَرٌّ**) مختصّ بمعنًى (**فِي اسْمٍ**[٣] **نَحْو** :) « مررتُ (**بِزَيْدٍ** ») فـ « زيدٍ » اسم مجرور بالباء .

(**وَجَزْمٌ**) مختصّ بمعنًى (**فِي فِعْلٍ**[٣] ، **نَحْو** : « **لَمْ يَقُمْ** ») فـ « يَقُمْ » فعل مجزوم بـ « لم » .

وإلى هذه الإشارةُ بقوله :

والرَّفْعَ ، والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا لِاسْمٍ ، وَفِعْلٍ ؛ نحو : لَنْ أَهَابَا[٤]

---

(١) من الآية [١٨٦] من سورة « آل عمران » .

(٢) وأصله : يَدَيٌ .

(٣) قوله : « وجَرٌّ مختص بمعنًى فى اسم ، وجزمٌ مختصّ بمعنًى فى فعل : هو تفسير لقولهم : الجرّ مختص بالأسماء ، والجزم مختصّ بالأفعال .

(٤) مثل للنصب فى الفعل بقوله (لن أهابا) من الهيبة وهو الخوف والألف للإطلاق .

وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا(١)

(**وَلِهَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ**) التى هى : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، والجزم (**عَلَامَاتٌ**) جمع « علامة » بمعنى : عَلَم ، أو جمع « عَلَم(٢) » ، كـ « اصطبلات » جمع « اصْطَبْل » .

فالضمّة عَلَمٌ ، ومسمّاه الرّفع ، وكذا الباقى .

وبهذا يندفع ما يقال من أنّ فى كلامه تناقُضًا ؛ وذلك أنه جعل الإعرابَ أوّلًا نفس الحركات ، وما ناب عنها بقوله : أثَرٌ ..... إلى آخره .

وجعلها ــ ثانيا ــ علاماتٍ للإعراب بقوله : (وَ) لهذه الأنواع الأربعة علامات (**أُصُولٌ** ، **وَهِيَ** : **الضَّمَّةُ لِلرَّفْعِ**) نحو : جاء زيدٌ (**وَالْفَتْحَةُ لِلنَّصْبِ**) نحو : رأيتُ زيدًا (**وَالْكَسْرَةُ لِلْخَفْضِ**) نحو : مررتُ بزيدٍ (**وَحَذْفُ الْحَرَكَةِ لِلْجَزْمِ**) نحو : لَمْ يَقُمْ .

وذلك مستفادٌ من قوله فى النظم :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرّ كَسْرًا ، كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّ(٣)

---

(١) « كما قد خصِّص ... » الكاف كاف تشبيه التنظير ، وقوله : « بأن ينجزما » أى : يُجزم ، والانجزام لازم للجزم إذ هو مطاوعه .

(٢) فى حاشية يس ١ / ٦٠ « قال الدنوشرى : أقول : هذا غلط من الشيخ ــ رضى الله عنه ــ فإنه لو كان جمعَ « عَلَمات » لقيل : علَلَمات . لا علامات ؛ لأن الألف والتاء يزادان على المفرد ، والفرض أن مفرده « عَلَم ، وقال اللقانى : إن القول بأن « العلامات » جمع « علامة » بمعنى : عَلَم مردودٌ بأن الضم وأخواته أجناس لا أعلام ؛ لقبولها التعريف ، وصدق حدّ النكرة عليها » .

(٣) « انْصِبَنْ » أمر مبنّى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، « فتحًا » منصوب بنزع الخافض ، وكذلك : « كسرًا » ــ « كَذِكْرُ اللهِ ... إلى آخره » الكاف : جارة لقول مطروح خبر لمبتدأ محذوف أى : وذلك كقولك ، « ذكرُ » مبتدأ ، ولفظ الجلالة مضاف إليه ، « عبده » مفعول لذكر ، وجملة « يَسُرّ » خبر « ذكر » وجملة : « ذكر الله عبده يَسُرّ » محكيّة بالقول=

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ ....

(وَعَلَامَاتٌ فُرُوعٌ) نائبةٌ (عَنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ) الأصول .

وهى عشرة :

ثلاثة تنوب عن الضمة ، وهى : الواو ، والألف ، والنون .

وأربعة تنوب عن الفتحة ، وهى : الكسرة ، والألف ، والياء ، وحذف النون .

واثنان ينوبان عن الكسرة ، وهما : الفتحة ، والياء .

وواحدة تنوب عن حذف الحركة ، وهى : حذف حرف العلة ، أو حذف النون ، وإليها الإشارة بقوله :

.... وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ[1] ....

(وَهِيَ) أى : هذه / العشرة (وَاقِعَةٌ فِى سَبْعَةِ أَبْوَابٍ) متفرقة . [٢١ / ب]

البابُ الأول : المشار إليه بقول النظم :

وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ– مَامِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ[2]

من ذاك «ذُو» إنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَ «الْفَمُ» حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

أَبٌ ، أَخٌ ، حَمٌ ، كَذَاكَ وَ «هَنُ» ....

وهو (بَابُ الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ) المعتلة المضافة (فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِالْوَاوِ) نيابة عن الضمّة (وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ) نيابة عن الْفَتْحَةِ (وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ) نيابة عن الكسرة .

= المحذوف والتقدير : وذلك كقولك ذكرُ اللهِ عبدَه يَسُرّ .

(١) « وغيرُ » الواو عاطفة ، وغير : مبتدأ ، و « ما » موصول اسميّ مضاف إليه وما بعده صلة ، وجملة « ينوب » خبر « غير » والرابط هو الضمير فى « ينوب » الواقع فاعلا .

(٢) قوله : « ما من الأسمَا أصف » أى : من الأسماء التى سأصفها ، وهى الأسماء الستة التى ذكرها فى البيت بعده .

(وَهِيَ : « **ذُو** » **بِمَعْنَى صَاحِب**) لا بمعنى « الذى » (**وَ** « **الْفَمُ** » **إِذَا فَارَقَتْهُ الْمِيمُ**) لَا الْمُتَّصِلُ بها[1] (**وَالْأَبُ ، وَالْأَخُ**) ــ بالتخفيف[2] ــ (**وَالْحَمُ**) بغير الهمزة (**وَالْهَنُ**) .

قال ابن مالك فى شرح العمدة : جُعِلَ أوّلُها « ذُو » ؛ لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروف ، وجُعِلَ « فو » قَرِينَ « ذُو » فى الذكر لتساويهما فى لزوم الإضافة والإعراب بالحروف ، إلاّ أن « ذو » لا تضاف إلى « ياء المتكلم » و « فو » تضاف إليها ؛ فلهذا انحطّ عن درجة « ذو » وأُخِّر عنه .

« والأب ، والأخ ، والحمُ » مستوية فى الإعراب بالحروف إذا أُضِيفت لغير ياء المتكلم ؛ فقُرِن بينها فى الذكر قبل « الْهَن » ، وأُخِّر « الْهَنُ » ؛ لأن إعرابه بالحروف قليل ــ انتهى ملخصا ــ[3]

(**وَيُشْتَرَطُ**) لإعراب الأسماء بالحروف (**فِي غَيْرِ** « **ذُو** » **أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً ، لاَ مُفْرَدَةً**) عن الإضافة (**فَإِنْ أُفْرِدَتْ**) عَنْها (**أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ**) الثلاث ظاهرةً .

فالرفع (**نحو** ﴿ **وَلَهُ أَخٌ** ﴾[4]) فـ « أَخٌ » مرفوع على الابتداء ، وخبرُه فى الجار والمجرور قبله .

(وَ) النصب نحو (﴿ **إِنَّ لَهُ أَبًا** ﴾[5]) فَـ « أَبًا » اسم « إنَّ » وخبرها الجارّ والمجرور المتقدم على اسمها .

---

(١) فى خ٢ « به » والمناسب « بها » .

(٢) أى : بتخفيف « الباء » ، و « الخاء » فيهما ، لا بالتشديد إذ أصلهما : أَبَوٌ ، وأَخَوٌ . بالواو ، وليس بتضعيف الباء والخاء .

(٣) شرح عمدة الحافظ ١ / ٣١ : ٣٣ .

(٤) من الآية [١٢] من سورة « النساء » .

(٥) من الآية [٧٨] من سورة « يوسف » .

والجرّ نحو (﴿ وَبَنَاتُ الْأَخِ ﴾[١]) فـ « الْأَخ » مجرور بإضافة « بنات » إليه .

ثم استشعر اعتراضًا بأنّ « فَا » جاء معربًا بالحروف ؛ مع أنه مفردٌ .

فأجاب بقوله : (**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) يعنى : العجّاج .

٦ ــ (**خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا**[٢]

فَشَاذٌ) لأنه منصوبٌ بالألف بالعطف على « خياشيم » المنصوب بـ « خَالَط » على المفعولية ، مع أنه غير مضاف .

وخرّجه « أبو الحسن »[٣] وتابعه ابن مالك[٤] ، على أنه حذف المضاف إليه ونِوَى ثبوت لفظه (**وَالْإِضَافَةُ مَنْوِيَّةٌ**) فى المعطوف والمعطوف عليه (**أَىْ : خَيَاشِيمَهَا ، وَفَاهَا**) فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة .

وقال ابنُ كيسان[٥] : إنّما جاز ذلك ؛ لأنّه موضِعٌ لا يلحقه التنوين ، فحذِف ــ يعنى التنوين ــ وبقى مفردًا على حرفين ، إذ الألف هى المقلبة عن عين

---

(١) من الآية [٢٣] من سورة « النساء » .

(٢) هذا البيت من مشطور الزجر ، وهو للعجاج فى ديوانه ص ٤٩٢ ، والمقتضب ١ / ٢٤٠ ، والبغداديات : ١٥٦ ، وابن يعيش ٦ / ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٠ ، والرضى ١ / ٢٤٨ ، ٢٩٥ ، والخزانة : ٢ / ٦٢ : ٢٦٣ ، ٢٦١ .

و « خياشيم » جمع خيشوم ، وأراد به الأنف و « فا » يعنى : فاها .

(٣) يعنى : الأخفش سعيد بن مسعدة ــ ينظر نسبة هذا الرأى إليه فى : ابن يعيش ٦ / ٩٨ والرضى على الكافية ١ / ٢٩٥ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٥٦ .

(٤) فى شرحه على التسهيل ١ / ٥٠ .

(٥) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان [المتوفى سنة ٢٩٩ هـ] أخذ عن المبرد وثعلب ، له مصنفات فى مختلف العلوم العربية منه فى النحو : المهذب وعلل النحو ، وغيرهما ، توفى سنة ٣٢٠ هـ ــ كما فى معجم الأدباء ١٧ / ١٤١ [بغية الوعاة ١ / ١٨ : ١٩] .

الكلمة ، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد[١] .

فعلى قول ابن مالك ، لا يشترط فى الإضافة أن تكون ملفوظة ، بل الملفوظة والمنوية فى ذلك سواء[٢] .

[٢٢ / أ] (/ **وَيُشْتَرَطُ فِى الْإِضَافَةِ أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِ الْيَاءِ**) الدّالةِ على التكلم ، سواء فى ذلك الظاهر ، وضمير المتكلم مع غيره ، وضمير المخاطب ، وضمير الغائب ، وفروعها (**فَإِنْ كَانَتِ**) الْإِضَافَةُ (**لِلْيَاءِ**) المذكورة (**أُعْرِبَتْ**) هذه الأسماء (**بِالْحَرَكَاتِ الْمُقَدَّرَةِ**) فى الأحوال الثلاث ــ على الأصحّ ــ

فالرفع (**نَحْوُ** ﴿ **وَأَخِى هَـٰرُونُ** ﴾[٣]) فـ « أَخِى » مرفوع على الابتداء ، وعلامة رفعه ضمّة مقدرةٌ على « الخاء » منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة و « هَارُونُ » بدل منه ، أو عطفُ بيان عليه ، وجملة ﴿ **هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا** ﴾[٣] خبره .

ومما يحتمل الرفعَ والنصبَ ﴿ **إِنَّ هَـٰذَا أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً** ﴾[٤] فـ « أَخِى » يحتمل أن يكون منصوبًا على البدلية من « هَـٰذَا » ويحتمل أن يكون مرفوعًا على أنه خبرٌ أوّل لِـ « إِنَّ » وجملة ﴿ **لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُون** ﴾ خبرٌ ثانٍ .

---

(١) يبدو أن كلام ابن كيسان إنما هو جواب عن اعتراض وارد على ما جاء بالبيت ، حاصله : أن « فو » إذا لم يضف ، وجب أن يتصل به « الميم » لئلا يبقى على حرف واحد إذا لحقه التنوين إذ يترتب على لحوق التنوين حذف حرف المدّ واللين بسبب التقاء الساكنين ، فيبقى على حرف واحد فأراد ابن كيسان بجوابه هذا أن يثبت أنه ليس على حرف واحد فى البيت ، وأن الألف فى « فا » هى المقلبة عن عين الكلمة ، فهو إذًا على حرفين ، فصارت فى ذلك كالأسماء التى لمّا أُمِنَ إلحاق التنوين بها ، جاز أن تبقى على حرفين أحدهما حرف لين نحو « ذو » بمعنى الذى ، و « ذا » و « تا » [وينظر ما نسب إلى ابن كيسان « شرح التسهيل للمرادى ص : ٤٧ رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد عبد الله ــ كلية اللغة العربية بالقاهرة ــ] .

(٢) وذلك لأن نص كلامه فى التسهيل ١ / ٤٧ « وربما قيل « فا » دون إضافة صريحة نصبا » .

(٣) من الآية [٣٤] من سورة « القصص » .

(٤) من الآية [٢٣] من سورة « ص » .

وممَّا يحتملُ الأوجه الثلاثة (﴿ إِنِّى لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ﴾[١]) فـ « أَخِى » يحتمل أن يكون مرفوعًا ، وأن يكون منصوبًا ، وأن يكون مجرورًا فرفعه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون عطفًا على الضمير المستتر فى « أَمْلِكُ » ذكره الزمخشرى »[٢] واعترضه الموضح[٣] بأن « أَمْلِكُ »[٤] لا يرفع الظاهر ، فلا يعطف على مرفوعه ظاهر ، وجوابه : أنه يُغتفر فى التابع ما لا يُغتفر فى المتبوع[٥] ، والذى حسَّن العطف على الضمير المرفوع المتصل ؛ الفصلُ بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى[٦] .

الوجه الثانى : أن يكون معطوفا على « إنَّ واسمها » .

الثالث : أن يكون مبتدأ حُذِف خبره ، والتقدير : وأخى لا يملُك إلا نفسه ، فهو من عطف الجمل ؛ وعلى الأوَّلَيْنِ من عطف المفردات .

ونصبُه من وجهين :

أحدهما : أن يكون معطوفًا على اسم « إنَّ » .

والثانى : أن يكون معطوفًا على « نفسِى » .

---

(١) من الآية [٢٥] من سورة « المائدة » .

(٢) فى تفسيره « الكشاف » ١ / ٦٢٢ وهو الذى ذكر جميع الأوجه التي يحتملها « أخى » رفعا ، ونصبا ، وجرًّا .

(٣) فى كتابه الشذور ص ٤١ : ٤٢ .

(٤) يعنى : المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر فلا يقال : أقومُ زيدٌ ، فكذلك لا يُعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به . وهو الضمير المرفوع المتصل .

(٥) وأيضا يُغتفر فى الثوانى ما لا يُغتفر فى الأوائل ، فعلى هذا يصح قول الزمخشرى .

(٦) من قوله : « والذى حسَّن العطف إلى آخر العبارة ، جوابٌ عن سؤال هو : كيف يعطَف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد ؟ فكان هذا الجواب [والسؤال وجوابه فى الشذور ص ٤٢] ، ومِنْ قَبْله قال الزمخشرى فى أحد أوجه الرفع : أو على الضمير فى « أملك » وجاز للفصل [الكشاف ١ / ٦٢٢] .

وجرُّه من وجهٍ واحد :

وهو أن يكون معطوفا على « الياء » المجرورة بإضافة « نفسى » إليها .

وهذا الوجه لا يُجيزه جمهور البصريين ؛ لعدم إعادة الجارّ .

واستغنى عن اشتراط التكبير[١] ، والإفراد[٢] المقابل للتثنية والجمع ، تبعًا لأصله ، حيث اقتصر على قوله :

وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَا ....

لكونه ذكرها كذلك[٣] .

(وَ « ذُو ») حالَ إفرادها (**مُلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ لِغَيْرِ الْيَاءِ**) مِنْ أسماء الأجناس الظاهرة ، غير الصفات (**فَلَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِ الْإِضَافَةِ فِيهَا**) لأنها حاصلة ، والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل .

(**وَإِذَا كَانَتْ « ذُو » مَوْصُولَةً**) بمعنى « الذى » وأخواته (**لَزِمَتْهَا « الْوَاوُ »**) فى الأحوال الثلاثة ــ غالبًا ــ والبناء على السكون .

(**وَقَدْ تُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ**) الثلاثة رفعًا ، ونصبًا ، / وجرًّا (**كَقَوْلِهِ**) وهو منظور بن سُحَيم الفقعسىّ[٤] : [٢٢ / ب]

٧ ــ فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ رَأَيْتُهُمْ (**فَحَسْبِىَ مِنْ ذِى عِنْدَهُم مَاكَفَانِيَا**)[٥]

(١ ، ٢) أى : أن تكون مكبرة غير مصغرة ، وأن تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة .

(٣) يعنى : ابن مالك ، والمقصود أن مثال الناظم أغنى عن اشتراط التكبير والإفراد وذلك قوله : « كجا أخو أبيك ذا اعتلا » فالأخ مضاف لأبى ، وأبو مضاف للكاف و « ذو » مضاف للاعتلاء وهو الرفعة والشرف وحصل فى الأمثلة الثلاثة وجوه الإعراب الثلاثة والإضافة إلى الظاهر وإلى ضمير غير ياء المتكلم ، وهذا ما اشترطه الناظم . ثم إنها مكبرةٌ ، ومفردةٌ ، وهذا ما عُلِم من الأمثلة فأغنى عن اشتراطه .

(٤) شاعر إسلامىّ .

(٥) بيت من الطويل استشهد به فى شرح الحماسة للمرزوق ١١٥٨ ، وابن يعيش ٣ : =

هكذا رَوَاه أبو الفتح بن جنّى بالياء مُعْربًا ، وَرَوَاه غيرُه بالواو على البناء وإذا ثبت إعرابُها فى الجرّ ، قلنا به فى الرفع والنصب .

وقيدّ ابن الضائع[1] ذلك بحالة الجرّ ؛ لأنه محلّ السماع .

(**وَإِذَا لَمْ تُفَارِقْ الْمِيمُ « الْفَم » أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ**) الثلاث ، سواء أُفْرد ، أو أُضِيف .

ولا يختصّ ثبوتُ الميم فى « الفم » حالةَ الإضافة بالضرورة نحو :

١٦ ــ * يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِى الْبَحْرِ فَمُهْ[2] *

خلافا للفارسىّ[3] .

= ١٤٨ ، والمقرّب ١ / ٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٩ والمغنى ٢ / ٤١٠ ، وشرح شواهده للسيوطى ٢ / ٨٣٠ ، والعينى ١ / ١٢٧ والأشمونى ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

وهذا البيت يروى : موسرون لقيتُهم ، وموسرون رأيتُهم ، وموسرون أتيتُهم .

كما يروى : من ذى عندهم وهى التى معنا الآن ، ومن ذو عندهم وستأتى .

والشاهد فى « ذى » فإنها هنا اسم موصول بمعنى الذى معرب مجرور بالياء فى لغة طيىء مثل « ذى » بمعنى صاحب .

(١) هو أبو الحسن على بن محمد الإشبيلى الكتامى [المتوفى سنة ٦٨٠ هـ] أخذ عن الشلوبين كتاب سيبويه وبرع فى التصنيف ، له شرح على كتاب سيبويه وشرح على جمل الزجاجى [بغية الوعاة ٢ / ٢٠٤] .

(٢) من أرجوزة لرؤبة بن العجاج وهذا البيت فى ديوانه ص ١٥٩ وقبله :

* كَالْحُوتِ لا يُرْوِيهِ شَىْءٌ يَلْقِمُهْ *

و « يلقِمُه » مضارع لَقَمْتُ اللّقمة لَقْما من باب ضَرَب إذا ابتلعتها و « ظمآن » بالنصب خبر يصبح ، وجملة « وفى البحر فمه » حال من الضمير المستتر فى « ظمآن » .

استشهد به فى البغداديات ١٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٧ ، ٤٩ ، والرضى على الكافية ١ / ٢٩٦ ، والأشمونى ١ / ٧٣ ، والخزانة ٢ / ٢٦٦ .

والشاهد فى قوله : « فمه » بإثبات الميم عند الإضافة وذلك ضرورة عند الفارسى وفصيح نثرًا ونظما عند غيره .

(٣) فى البغداديات ١٥٦ حيث يقول : وقد اضطرَّ الشاعرُ فأبدل من العين فى (فمٍ) الميم=

ويردُّه(١) قوله ـــ ﷺ ـــ :

« لَخُلُوفُ فَمِ الصائمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ »(٢) .

* * *

= فى الإضافة ، كما أبدلها منها فى الإفراد فقال : * يصبحُ ظمآنَ وَفِى البحرِ فمُهْ *

وهذا الإبدال فى الكلام [ـــ يعنى فى النثر ـــ إنما هو فى الإفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى المفرد فى الشعر للضرورة ، كما أجرى فيها الإفراد مجرى الإضافة فى الضرورة وذلك قوله :

* خالط من سَلْمَى خياشيمَ وَفا * » اهـ

(١) أى : ويردّ ما ادّعاه الفارسى من أن ثبوت الميم فى الفم عند الإضافة خاص بالضرورة .

(٢) من حديث طويل لأبى هريرة رضى الله عنه أخرجه البخاريُّ فى « صحيحه » ٣ / ٢٢ ، ٢٤ ، ٧ / ١٤١ ، ٩ / ١١٥ ومسلم فى « صحيحه » ٢ / ١١٥ ، ومالك فى « موطئه » ١ / ٢٢٨ .

والشاهد فى الحديث : « فَمِ الصائمِ » بإضافة « فم » بالميم إلى الصائم ، فى غير الشعر ، فسقط ما زعمه الفارسى من أن ذلك خاص بالضرورة فقط ، ولذا قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٤٩ : وهذا من تحكماته العارية من الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز فى النثر والنظم » ثم استشهد ـــ رحمه الله ـــ بالحديث الذى معنا .

وقال البغدادى فى الخزانة ٢ / ٢٦٦ « فإثبات الميم عند الإضافة فصيح ويدل عليه الحديث : « لخُلوف فم الصائم » ولا التفات إلى قول أبى علىّ فى البغداديات : « قد اضطر الشاعر ... إلى آخره » .

و « خُلُوف » بضم الخاء ، يقال : خَلَفَ فَمُ الصائم يخْلُف خُلُوفًا من باب قعد ، تغيّرت ريحه .

(**فَصْلٌ :**

وَالْأَفْصَحُ فِى الْهَنِ) إذا استعمل مضافا (**النَّقْصُ ، أَىْ : حَذْفُ اللَّامِ**) منه ، وهى « الواو » وإلى ذلك الإشارة بقوله :

.... وَالنَّقْصُ فِى هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

(**فَيُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ**) الثلاث على العين ، وهى « النّون » .

فتقول : هذا هَنُك ، ورأيتُ هَنَك ، ونظرت إلى هَنِك .

(**وَمِنْهُ**) أى : من النقص فى « الهن » (**الْحَدِيثُ**) وهو قوله ــ ﷺ ــ (« **مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا**[١] ») .

قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم[٢] :

« تَعَزَّى » ــ بمثناة مفتوحة ، فَعَيْن مهملة مفتوحة ، فَزَاىٍ مشدَّدة أى : من انتسب وانتمى ، وهو الذى يقول : يا لفلان ، ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل ــ « فَأَعِضُّوه » ــ بهمزة مفتوحة ، وعين مهملة مكسورة ، وضاد مشدّدة معجمة ، أى : قولوا له : اعْضَضْ[٣] على هَنِ أبيك ، أى : على ذَكَر أبيك ، أى : قولوا له ذلك استهزاء به ، ولا تجيبوه إلى القتال الذى أراده ، أى : تمسَّك بذَكَر أبيك الذى انتسبت إليه ، عساه أن ينفعك ، فأما نحن فلا نُجيبُك ــ « ولا تَكْنُوا » أى : لا تذكُرُوا كناية « الذَّكَرِ » وهو « الْهَن » بل اذكروا له صريح اسم الذَّكر وهو « الأير » و « تكنوا » ــ بفتح التاء ، وسكون الكاف ، بعدها نون[٤] .

والشاهد فى قوله : بِهَنِ أَبِيهِ ، إذ استعمله منقوصا ــ انتهى ــ

---

(١) أخرجه أحمد فى مسنده عن أبىّ بن كعب ٥ / ١٣٦ وهو فى مصابيح السنة ٢ / ١٠٨ .

(٢) المسمى : تخليص الشواهد إلى تلخيص الشواهد ص : ٦٤ : ٦٥ .

(٣) قال فى القاموس ٢ / ٣٣٧ « عَضَضْتَهُ » وعليه كـ « سَمِعَ ، ومَنَع » وعلى ذلك فالمضارع « يَعَضُّ » والأمر : اعْضَضْ .

(٤) قوله : « نُونٌ » ساقطة من خ٢ .

وإذا استعمل « الهنُ » غير مضاف كان بالإجماع منقوصا ، تقول : هذا هَنٌ ، ورأيتُ هَنًا ، ومررتُ بَهنٍ .

وهو اسم يُكنى به عن أسماء الأجناس كـ « رجل ، وفرس » وغيرهما .

وقيل : عمّا يستقبح التصريحُ بذكره .

وقيل : عن الفرج خاصة ــ قاله الموضح فى شرح القطر[(١)] ــ

(وَيَجُوزُ النَّقْصُ) بضعفٍ ، وهو حذف اللام ، والإعرابُ بالحركات (فِي الْأَبِ ، وَالْأَخِ ، وَالْحَمِ ») وَهُوَ المرادُ بقول النظم :

وَفِـى أَبٍ » وَتَالِيَيْـهِ[(٢)] يَنْـدُرُ ....

فتقول : هذا أَبُك ، وأَخُك ، وحَمُك ، ورأيتُ أَبَك ، وأَخَك ، وحَمَك ومررتُ بأبِك ، وأَخِك ، وحَمِك .

٢٢ / أ] (وَمِنْهُ) أى : من النقص (قَوْلُهُ) وهو رؤبة ، / يمدح عدِيَّ بنَ حَاتم الطائىّ[(٣)] :

٨ ــ (بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ
وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ)[(٤)]

فـ « أَبِهِ » الأول ، مجرور بالكسرة ، و « أَبَهُ » الثانى ، منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر ، « مَنْ أشْبَهَ أَبَاهُ فما ظَلَم » .

---

(١) ص ٦٢ .

(٢) وهما : الأخ ، والحم .

(٣) هو عدِىّ بن حاتم الطائىّ [المتوفى سنة ٦٧ هـ] أسلم وصار صحابيًا وقد كان قبل إسلامه نصرانيا ، وأبوه حاتم الذى اشتهر بالجود والكرم ، حضر عدىّ عدّة فتوحات .

(٤) البيتان من شطور الرجز وهما فى ملحق ديوان رؤبة ١٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٦ ، وابن الناظم ١٢ ، والعينى على هامش الخزانة ١ / ١٢٩ ، وبلا نسبة فى ابن عقيل ١ / ٥٢ ، والهمع ١ / ٣٩ ، والأشمونى ١ / ٧٠ .

واختلف فى معنى نفى الظّلم فى المثل :

فقيل : فما ظَلَم فى وضع الشبه فى موضعه .

وقيل : فما ظَلَم أبوه حين وضع زرعه حيث أَدَّى إليه الشبه .

وقيل : الصواب فما ظَلَمَتْ أى : أمُّه ، حيث لم تَزْنِ ، بدليل مجئ الولد على مشابهة أبيه قاله اللِّحْيَانى(١) .

(وَ) مِنْ مُطْلَق النقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات (**قَوْلُ بَعْضِهِمْ**) أى : العرب (**فِي التَّثْنِيَةِ**) أى : تثنية « الأب ، والأخ » المنقوصين (« **أَبَانِ** » و « **أَخَانِ** ») .

قال الفرَّاء : « أَبَانِ » جاء على لغة من قال : « هذا أَبُكَ »(٢) .

قال الموضح فى الحواشي : وكذا قياس « أَخَانِ » — انتهى —

فظهر أنَّ المسموعَ « أَبَانِ » فقط ، و « أَخَانِ » مقيسٌ عليه ، وإذا جاز « أخان » قياسًا ، فينبغى أن يكون « حَمَانِ » كذلك ، ولم أقف عليه .

ونُقِل عن « ثعلب » أحمد بن يحيى(٣) ، أنه قال : يقال : هذا أَبوك ، وأَباكَ ،

---

(١) هو أبو الحسن على بن المبارك ، وقيل : ابن حازم ، أخذ عن الكسائىّ والأصمعىّ ، وأخذ عنه القاسم بن سلَّام واللِّحَيانى — بكسر اللام — وسكون الحاء المهملة ، نسبة إلى « لِحْيان » أبو قبيلة [بغية الوعاة ٢ / ١٨٥] .

وقالوا عن رأيه هذا إنه بعيد ؛ لتذكير الضمير العائد على المؤنث المعلوم من المقام . وعبارة الصبان أدق . إذْ قال : « ما ظلم أباه بتضييع صفته ، أو ما ظلم أمَّهُ باتهامها فيه إذا لم يشابه أباه [١ / ٧٠ الأشمونى] .

(٢) ينظر تعليق الفرائد ١ / ١٤٨ .

(٣) وكنيته أبو العباس ، المعروف بثعلب [المتوفى سنة ٢٩١ هـ] تلقى عن ابن الأعرابى وغيره ، وعُنى بالنحو فحفظ كتب الكسائىّ ، والفراء ، وقرأ بنفسه كتاب سيبويه ، له مصنفات فى النحو واللغة والأدب منها : ما ينصرف وما لا ينصرف ، والفصيح ، ومجالس ثعلب [بغية الوعاة ١ / ٣٩٦] .

وأبُك ــ فمن قال : أبوك ، أو : أباك . قال فى التثنية : « أبَوان » .

ومن قال : هذا أبُك ، قال فى التثنية : « أَبانِ » .

(وَ) الأبُ ، والأخُ ، والحمُ (**قَصْرُهُنَّ أَوْلَى مِنْ نَقْصِهِنَّ**) وهو المرادُ بقول النظم :

.... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وعَدَل الموضح عن « ها » إلى « هُنَّ » ؛ لأن الأكثرَ فى « هُنَّ » أن يعود إلى جمع القلة ، و « ها » بعكس ذلك .

والمراد بقصرهنّ : أن يلزم آخرُهُنَّ الألف المنقلبة عن لامهنَّ فى الأحوال الثلاثة ، فيُعربْنَ بحركات مقدرة عليها (**كَقَوْلِهِ**) وهو أبو النجم[1] ــ فيما قال الجوهرىّ ــ وقيل : رؤبة[2] .

٩ ــ إنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِى المَجْدِ غَايَتَاهَا[3]

أنشده ابن جنى[4] وغيره .

و « أَبَا » الأول ، وما عُطِف عليه ، لا شاهد فيه ؛ لأنّ كلّ واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة ، ويحتمل أن يكون مقصورًا منصوبا بفتحة مقدّرة على الألف .

---

(١) أبو النجم : هو الفضل بن قدامة العِجْلىّ الراجز .

(٢) يعنى : ابنَ العجاج .

(٣) البيتان من شطور الرجز ، وهما من ملحقات ديوان رؤبة ص ١٦٨ وهما أيضا فى ديوان أبى النجم ص : ٢٢٧ وانظر العينى ١ / ١٣٣ ، والدرر اللوامع ١ / ١٢ واستشهد بهما ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٤٥ على لغة القصر فى « أباها » الثانى ، وكذلك ابن يعيش ١ / ٥٣ ، والمغنى ١ / ١٢٢ ، ٢١٦ وابن عقيل ١ /٥٣ ، والأشمونى ١ / ٧٠ بلا نسبة .

(٤) ينظر سر الصناعة ٢ / ٧٥٠ .

والشاهد فى « أَبَاهَا » الثانى[1] ، إذ هو نصٌّ فى القصر ؛ لأنه مضافٌ إليه ، فهو مجرور بكسرة مقدَّرة على الألف ، وإلا لجرّ بالياء .

(**وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ**) وهو « أبو حَنَش » حين قال له خاله[2] ــ وقد بلغه أنّ ناسًا من « أشجع » فى غارٍ يشربون ، وهم قاتلون إخوته ــ هل لك فى غارٍ فيه ظباء ، لعلّنا نُصيب منها ، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ، ثم دفعه فى الغار ، فقال : ضربًا أبا حنش ، فقال بعضهم : إنّ أبا حنش لبطلٌ ، فقال أبو حنش : (**مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ**) فصار هذا مثلا يُضرب لمن يُحمل على ما ليس من شأنه .

[٢٣ / ب] / وقيل : إنَّ أوّلَ من قاله عمرو بن العاص ، لمّا عَزَم عليه معاويةُ ليخرجَنَّ إلى مبارزة علىّ ــ رضى الله عنهم ــ فلما التقيا قال عمرو : « مكرهٌ أخاك لا بطل » فأعرض عنه ، وذكر الأخ للاستعطاف .

فـ « أخاك » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمّة مقدرة على الألف[3] ، و « بَطَلٌ »

---

(١) قوله « الثانى » هكذا بخط الشيخ خالد فى نسخته ويقصد أن لفظ « أباها » هو الثانى بالمقارنة إلى اللفظ الأول فى « إن أباها » وفى بقية النسخ « الثالث » لأنه قد سُبِق باثنين هما : إن أباها وأبا .

هذا وفى البيت الثانى شاهد آخر يأتى فى موضعه وهو « غايتاها » فى لغة من يلزمون المثنى الألف فى جميع أحواله ، وهى لغة حارثية . والضمير فى « غايتاها » للمجد وأنث باعتبار كونه صفة .

(٢) فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٣١٨ رقم ٤١١٧ « مكرَهٌ أخوك لا بَطَلٌ » بالواو فى « أخوك » ولا شاهد فيه .

ثم يقول الميدانى : هذا من كلام أبى حنش خال بَيْهس ، الملقب بنعامة ــ ثم قال فى المثل رقم ٧٧١ « ثم إنه (أى : بيهس) أُخبر أن ناسا من أشجع فى غار يشربون فيه ، فانطلق بخالٍ له يقال له ، أبو حنش .... إلى آخره » اهـ .

فواضح أن « أبا حنش » هو خال بيهس ، وليس العكس كما هى عبارة الشيخ خالد .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٤٥ « ويروى بالواو ــ يعنى : أخوك ــ ولا شاهد فيه حينئذ » .

معطوف بـ « لا » على « مكره » و « مكرهٌ اسم مفعول خبرٌ مقدّم .

ولا يجوز أن يكون « مكرهٌ » مبتدأ ، و « أخاك » نائب عن الفاعل سدّ مسدّ الخبر ، لعدم اعتماده على النفى ، أو الاستفهام عند جمهور البصريين ، وأجازه الأخفش والكوفيّون ــ كما سيأتى ــ[1]

(وَقَوْلِهِمْ) ــ بالجرّ ــ وهم العرب (لِلْمَرْأة « حَمَاةٌ ») فإنه يستدعى أن يقولوا للرجل « حمًا » لأن صيغة المؤنث هى صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث ، فلما اتصلت التاء ، نُقل الإعراب من الألف إليها ، وظهر ؛ لأنها حرف صحيح ، والمذكر على أصله ، فيقدر الإعرابُ فيه .

ونظير ذلك : « فتًى ، وفتاةٌ »[2] .

وحاصل ما ذكره تبعا لأصله : أن الأسماء الستة على ثلاثة أقسام :

ما فيه لغة واحدة وهو « ذو » بمعنى صاحب ، و « الفم » بغير الميم[3] .

وما فيه لغتان وهو « الهن » فإن فيه النقص والإتمام .

وما فيه ثلاث لغات[4] وهو « الأب والأخ ، والحمُ » فإن فيهنّ الإتمام ،

---

(١) فى باب المبتدأ والخبر عندما يتحدث عن الوصف الذى يرفع فاعلا أغنى عن الخبر وما يُشترط فى ذلك .

(٢) فـ « الفتى » فى نحو : جاء الفتَى ، يعرب فاعلا مرفوعا بضمة مقدرة على الألف ــ أمّا « الفتاة » فى نحو : « جاءت الفتاة » فهى فاعل مرفوع بضمة ظاهرة على التاء بعد أن نقل الإعراب من الألف إليها .

(٣) فى خ١ ، ٣ ، ٤ « بغير ميم » .

(٤) قال أبو حيان فى كتابه منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ص٩ معترضًا على طريقة ابن مالك فى الإكثار من ذكر اللغات فى هذا الباب .

قال : « وتعرض الناظم لِلُغات هذه الأسماء ، وليس من علم النحو فكان يليقُ حذفها =

والنقص[١] ، والقصر[٢] .

* * *

= من هذه الأرجوزة المختصرة ، والعدول إلى الأحكام النحوية بدل هذه اللغات ، لكن من غلب عليه فنّ أولع بذكره » .

(١) فى شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٣ « ويُحْكَى أن « بالحارث » يأتون بها على القياس مقصورة فيقولون : هذا أَبًا وأَخًا ، ورأيت أَبًا وأَخًا ، قال الشاعر :

« إن أباها وأبا أباها »

ويُحْكَى أن منهم من يحذف لاماتها فى كل حال ، ويُعربها بالحركات فى حال إضافتها فيقول : هذا أَبُكَ ، ورأيتُ أَبَكَ ، ومررت بِأَبِكَ » أهـ .

(٢) ينظر الخلاف فى إعراب الأسماء الستة وموقف ابن مالك من هذا الخلاف فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٣ .

(**الْبَابُ الثَّانِى**) من أبواب النيابة (**الْمُثَنَّى**) وهو فى الأصل : المعطوف من ثنيتُ العودَ إذا عطفتَه .

وفى الاصطلاح : (**مَا وُضِعَ لِاثْنَيْنِ ، وَأَغْنَى عَنِ الْمُتَعَاطِفَيْنِ**) .

فَـ « ما وُضِع » جنسٌ ، و « لاثنين » فصل أوّل ، مخرج لما وُضِع لأقلّ كـ « رَجْلان » للماشى ، أو أكثر كـ « صِنْوان »[(١)] و « أغنى عن المتعاطفين » فصل ثان مخرج لنحو : « كِلَا و كِلْتا » و « اثنان واثنتان » و « شفعٌ وزوجٌ » و « زَكًا »[(٢)] بالتنوين ، اسم للشيئين ، ودخل فيه نحو « القمران » للشمس والقمر قال الموضح فى شرح اللّمحة[(٣)] :

والذى أراه أنّ النحويين يُسمّون هذا النوع مثنّى لعدم ذكرهم له فيما حُمِل على المثنّى ، وغايته أنّ هذا مثنى فى أصله تجوّز[(٣)] ـ انتهى ـ

وصرح المرادى بأنه ملحق بالمثنى[(٤)] .

---

(١) « صِنْوانٌ » جمع تكسير لِـ « صِنْو » وتثنية « صِنْو » : « صِنْوانِ » وهى فى الجمع معربة بالحركات ومنونة وفى المثنى معربة بالحروف ومكسورة النون وفى القاموس ٤ / ٣٥٣ مادة (ص ن و) « والنخلتان » فما زاد فى الأصل الواحد . كلُّ واحد منهما صِنْوٌ ويُضمّ ، أو عامٌّ فى جميع الشجر وهما صِنْوان وصنيان مثلثين » .

(٢) فى الصحاح ٦ / ٢٣٦٨ مادة (ز ك و) « وزَكًا : الشفع ، يقال : خَسًا أو زكًا » وفى القاموس ٤ / ٣٣٩ « والزَّكَا مقصورًا الشفع من العدد » .

وانظر شرح اللمحة البدرية ١ / ٢١٢ فقد ظنّ المحقق أنها « ذكًا » بالذال المعجمة فتحرف المعنى وذهب مذهبا بعيدًا وغريبًا .

(٣) شرح اللّمحة البدرية ١ / ٢١٤ .

(٤) وذلك فى شرحه على التسهيل ص٦٦ إذ يقول : ويلحق بهذا النوع : القمران والعمران ، إذ لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه ، بل عطف مباينه عليه نحو : شمس وقمر ، وأبى بكر وعمر » [رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د / أحمد عبد الله] .

وقال فى شرحه على الألفية ١ / ٨٣ « وأما نحو « القمرين » فى الشمس والقمر فمن باب التغليب » .

ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكر اسما كان ، أو وصفًا (**كـ « الزَّيْدَانِ**) المسلمان » (**وَ**) المؤنث كذلك نحو : (« **الْهِنْدَانِ**) المسلمتان » .

وتثنية الجمع المكسَّر كـ « الْجِمَالَانِ » ، وتثنية اسم الجمع كـ « الرُّكْبَانِ » وتثنية اسم الجنس كـ « الغَنَمَانِ » .

وثبوت الألف مع الجار فى هذه الأمثلة ، من استعمال الشىء فى أوَّل أحواله وهو الرفع ، واقترانها بـ « أَلْ » المعرِّفة عوضٌ عن تعريف العلميَّة الذاهب عند إرادة التثنية فيما أصله العلميّة .

وجميع ذلك مُعرب على الأصحّ (**فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالْأَلِفِ** ، / **وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا**) . [٢٤ / أ]

وإلى ذلك الإشارة بقوله :

بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى ....

مع قوله :

وَتَخْلُفُ «الْيَا» فِى جَمِيعِهَا «الْأَلِفْ» جَرًّا ، ونَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ[1]

وقدّم الجرّ على النصب ؛ لأن الجرّ أصله ، والنصب — هنا — محمول عليه .

وذهب الزجاج إلى أن المثنى مبنىٌّ[2] .

= وعبارة ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٦٧ « وممّا ينبغى أن يكون ملحقا بالمثنى نحو : القمرين ، فى الشمس والقمر فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، بل للتجريد وعطف مبانيه عليه ، فإن قيل فيه مثنى فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح ، كما يقال لاسم الجمع جمعٌ » .

(١) قوله « فى جميعها » أى فى جميع ألفاظ المثنى وما حُمل عليه ، و « اليا » أى الياء ، فاعل تخلف ، و « الألف » مفعول تخلف وسكّن للقافية ، و « جرًّا » مفعول لأجله ، و « نصبا » معطوف عليه .

(٢) يقول الرضى فى شرح الكافية ٢/ ١٧٣ « ومذهبُ الزجاج أن المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر ، وليس الاختلاف فيهما إعرابا عنده ، بل كل=

ويُشترط فى كلّ ما يثنّى ــ عند الأكثرين ــ ثمانيةُ شروط :

أحدها : الإفراد ، فلا يثنّى المثنى ، ولا المجموع على حدّه ، ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد .

الثانى : الإعرابُ ، فلا يثنى المبنّى ، وأمّا نحو « ذان » و « تان » و « اللذان » و « اللتان » فَصِيَغٌ موضوعة للمثنى ، وليست مثنّاةً حقيقةً ــ على الأصح ــ عند جمهور البصريين .

الثالث : عدم التركيب ، فلا يثنى المركب تركيب إسنادٍ اتفاقًا ، ولا مزج ــ على الأصحّ ــ وأما المركّب تركيب إضافة من الأعلام ، فيُستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه .

الرابع : التنكير ، فلا يُثنى العلم باقيا على علميَّته ، بل يُنكر ثم يُثنّى .

الخامس : اتفاق اللفظ ، وأما نحو « الأبوان » للأب والأمّ فمن باب التغليب[1] .

السادس : اتفاق المعنى ، فلا يثنّى المشترك ، ولا الحقيقة والمجاز ، وأما قولهم : « القلم أحد اللسانين » فشاذّ[2] .

السابع : أن لا يُستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ، فلا يُثنى « سَوَاء » لأنهم استغنَوْا بتثنية « سِىّ » عن تثنيته فقالوا « سِيَّان » ولم يقولوا « سَوَاءَانِ » ــ وألا يُستغنى بملحقٍ بالمثنى عن تثنيته ، فلا يُثنّى « أجمع » و « جمعاء » استغناء بـ « كلا وكلتا » .

الثامن : أن يكون له ثانٍ فى الوجود ، فلا يُثنى « الشمس » ولا « القمر »

= واحد صيغة مستأنفة ــ وليس بشىء ــ » [وانظر شرح الألفية لأبى حيان ص ٩] .

(١) وهو أن تعمّ كلا الصنفين بلفظ أحدهما .

(٢) وجه الشذوذ أنه جمع بين الحقيقة والمجاز فى قوله : اللسانين [وينظر حكم تثنية الاسم المشترك وجمعه فى شرح الرضى ٢ / ١٧٢] .

وأما قولهم : القمران : للشمس والقمر فمن باب المجاز .

فما استوفى هذه الشروط[١] فهو مثنى حقيقة ، يُعربُ بالألف رفعا ، والياء جرًّا ونصبًا على اللغة المشهورة .

ومن العرب من يُلزمه « الألف » فى الأحوال الثلاثة ، ويُعربُه بحركات مقدرة على الألف .

ومنهم من يُلزمه الألف دائما . ويُعربه بحركات ظاهرة على النون ، إجراءً للمثنى مُجرى المفرد ــ قاله المرادى فى شرح التسهيل[٢] .

(وَ) المثنّى الحقيقى (**حَمَلُوا عَلَيْهِ**) فى الإعراب بالحروف (**أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ**) اقتصر عليها فى النظم (« **اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ** ») فى لغة الحجازيين ، و « **ثِنْتَيْنِ** » فى لغة التَّمِيميين (**مُطْلَقًا**) سواءٌ أُفردا ، أو ركّبا مع العشرة ، أو أضيفا إلى ظاهر ، أو مضمر ، ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية ؛ فلا يقال : الرجلان اثناهما ، والمرأتان اثنتاهما ، أو ثِنْتَاهما ؛ لأنّ ضمير التثنية نصٌّ فى الاثنين ، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشىء إلى نفسه ــ قاله الموضح فى شرح اللمحة[٣] .

[٢٤ / ب] (/ وَ « **كِلَا وَكِلْتَا** ») بشرط أن يكونا (**مُضَافَيْنِ لِمُضْمَرٍ**) تقول : جاءنى الرجلان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، ورأيت الرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما ، ومررتُ بالرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما (**فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ لَزِمَتْهُمَا الْأَلِفُ**) فى الأحوال الثلاثة ، وكانا معربينِ بحركات مقدرة على الألف إعرابَ المقصور .

---

(١) ذكر هذه الشروط الثمانية المرادى فى شرحه على الألفية ١ / ٨٢ : ٨٤ .

(٢) ص : ٦٤ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية تحقيق د / أحمد عبد الله .

(٣) ١ / ٢١٨ ، وينظر أيضا المقتضب ٣ / ٢١ فقد قال المبرد : « ولا يجوز « مررتُ بأخويك اثنيهما » ؛ لأن الاثنين هما : الهاء والميم ، والشىء لا يضاف إلى نفسه) .

تقول : جاءنى كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، ورأيتُ كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررتُ بكلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، فعلى هذا ألف « كلا » كألف « عصا » وألف « كلتا » كألف « حُبْلَى » .

ووزن « كِلَا » فِعَل كـ « مِعًى » .

وأَلِفُها ، قيل : عن « واو » لقلبها تاءً فى « كلتا » .

وقيل : عن « ياء » لقلبها ياءً فى التثنية عند سيبويه إذا سُمِّى بها .

ووزن « كِلْتَا » فِعْلَى كـ « ذكرَى » وألفها للتأنيث ، والتاء بدل من لام الكلمة(١) ، وهى إمّا « واوٌ » وهو اختيار ابن جنى ، أو « يَاءٌ » وهو اختيار أبى علىّ .

والتفرقة بين الإضافة إلى ظاهر ، والإضافة إلى مضمر ، هى اللغة المشهورة وهى من إعطاء الأصل للأصل ، والفرع للفرع .

ووراء هذه التفرقة إطلاقان(٢) :

أحدهما : الإعرابُ بالحروف مطلقًا(٣) ، وهى لغة « كنانة »(٤) .

---

(١) فى الصحاح ٦ / ٢٤٧٧ « وأما « كلتا » التى للتأنيث ، فإن سيبويه يقول : ألفها للتأنيث والتاء بدل من لام الفعل وهى واو والأصل : كِلَوَا . وإنما أبدلت تاءً ؛ لأن فى التاء عَلَم التأنيث ، والألف فى « كلتا » قد تصير ياءً مع المضمر فتخرج عن علم التأنيث ، فصار فى إبدال الواو تاءً تأكيد للتأنيث .

(٢) الذى وجّه ذلك هو ابن الناظم فى شرحه الخلاصة ص : ١٤ .

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ١٨٤ ، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ١٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٧ : ٦٨ واللمحة البدرية ١ / ٢٢٠ وفى هذه المراجع أن « كنانة » يُجْرُون « كلا وكلتا » مُجرى المثنى مع الظاهر كما يجريه الجميع مجراه مع المضمر .

(٤) « كنانة » من القبائل العدنانية وهى ، وتميم ، وهذيل ، وقريش تنسب إلى « خندف » نسبة إلى أمهم « ليلى بنت حلوان » زوجة إلياس بن مُضر . وديار كنانة كانت فى الأودية الواقعة جنوب مكة .

والثانية : الإعرابُ بالحركات مطلقا ، وهى لغة « بلحارث »[1] حكاها الفرَّاء

ويلتحق أيضا بالمثنى ؛ ما سُمِّىَ به منه « كـ « زَيْدَانِ » علما ، فيرفع بالألف ، ويُجرّ ويُنصب بالياء .

ويجوز فى هذا النوع أن يُجْرَى مُجرَى « سَلْمَان » فيعربَ إعرابَ ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه « أَلْ » جُرَّ بالكسرة كقوله[2] :

١٧ ـ أَلَا يَا دِيَارَ الْحَىِّ بالسَّبُعَانِ[3] ....

وهو اسم موضع ، نُقل من تثنية « سَبُع » .

* * *

(١) « بلحارث بن كعب » كانت ديارهم حول نجران وهى بطن من مَذْحِج إحدى قبائل كَهْلان القحطانية . [تنظر هذه اللغة فى الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٨٨] .

(٢) وهو : تميم بن أُبَىّ بنُ مقبل شاعر مخضرم [توفى سنة ٢٥ هـ] .

(٣) هذا شطر بيت من الطويل وهو فى ديوان ابن مقبل ص ٣٣٥ وتمامه :

* أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ *

ونُسب لابن مقبل فى سيبويه ٢ / ٣٢٣ ، والخزانة ٣ / ٢٧٥ ، وسيأتى فى باب النسب ونسب لابن أحمر وهو عمرو بن أحمر الباهلى فى ديوانه ص ١٨٨ وأيضا فى الأشمونى ٤ / ٣٠٩ والتوضيح لابن هشام ٤ / ٣٩٣ .

والشاهد فى قوله : « السَّبُعان » حيث سُمِّىَ باسم مشتمل على علامة التثنية ، واقترن بأَلْ فجُرّ بالكسرة ، وهو فى الأصل تثنية « سَبُع » .

و « الملوان » هما الليل والنهار ، ومعنى : « أَمَلَّ » تمادى وتَكرّر ، وأصله من إملال الكتاب . [شرح الأعلم على هامش كتاب سيبويه ٢ / ٣٢٣] .

(**الْبَابُ الثَّالِثُ**) من أبواب النيابة (**بَابُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**) وهو الجمع الذى على هجاءين (**كـ « زَيْدُون »**) من الأسماء (**وَالْمُسْلِمُونَ**) من الصفات وأتى بالمثال مع الجارّ مرفوعا ؛ لأنه أوَّلُ أحْواله .

وهو معرب ، خلافا للزجاج[1] (**فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ**) المضموم ما قبلها لفظا نحو : جاء الزيدُونَ ، أو تقديرًا نحو : ﴿ **وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْن** ﴾[2] .

(**وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا**) لفظًا نحو : رأيتُ الزَّيدِيْنَ ، ومررتُ بالزّيدِيْنَ ، أو تقديرًا نحو : رأيتُ المصْطفَيْنَ ، و ﴿ **وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ** ﴾[3] .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَارْفَعْ بِوَاوٍ ، وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ» وَ «مُذْنِبِ»[4]

وإنما فُتح ما قبل ياء المثنى ؛ وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين :

أحدهما : أنّ المثنى أكثرُ من الجمع ، فخصَّ بالفتحة ؛ لأنها أخفّ من الكسرة ، بخلاف الجمع .

والثانى : أنّ نُونَ المثنّى كُسِرت على أصل التقاء الساكنين .

---

(١) رأيه فى هذا مماثل لرأيه فى المثنى كما فى الرضى على الكافية ٢ / ١٧٣ .

(٢) من الآية [١٣٩] من سورة « آل عمران » .

و « الأَعْلَوْن » أصلها : الأعلَوُون ، ثم قلبت الواو وألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، فالواو التى هى علامة على الرفع مضموم ما قبلها تقديرًا .

(٣) من الآية [٤٧] من سورة « ص » .

و « المصطفَيْنَ » أصله : المصطفَيِينَ ، قلبتَ الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، فالياء مكسور ما قبلها تقديرًا .

(٤) « سَالِمَ » مفعول به تنازعه كلّ من : ارفعْ ، واجرُرْ ، وانصبْ ، وأعمل الأخير وحذف الضميرين من الأول والثانى .

وأشار بـ « عامر » للعلم المذكر ، وأشار بـ « مُذْنب » إلى الصفة التى لمذكر .

فلم يُجْمَع بين كسرتها ، وكسرة ما قبل الياء ، فرارًا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ، ثم عكسوا ذلك فى الجمع ليحصل الفرق بين المثنَّى والجمع ليعتدل اللفظ ، فيصيرَ فى كلّ واحد منهما « ياء » بين فتحة وكسرة .

ـــ قاله أبو البقاء[1] فى شرح لُمَع ابن جنّى[2] ـــ

[٢٥ /] (**وَيُشْتَرَطُ فِى كُلِّ مَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ**) من اسم ، / أو صفة (**ثَلاثَةُ شُرُوطٍ** :

أَحَدُهَا : الْخُلُوُّ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ[4] ، **فَلَا يُجْمَعُ**) هذا الجمعَ من الأسماء (**نَحْو** : « **طَلْحَة** » و) لَا من الصفات نحو (**عَلَّامَة**) ـــ بتشديد اللام ـــ لئلا يَجْتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ، ولو حذفت « التاء » التبس بالمجرد منها .

وقيّد التأنيث بالتاء احترازًا من التأنيث بالألف كـ « حُبْلى » و « حمراء » علمين لرجل ، فإنهما يُجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة ، وقلب الممدودة واوًا فيقال : الحُبْلَون ، والحَمْرَاوُون .

الشرط (**الثَّانِى : أَنْ يَكُونَ لِمُذَكَّر**) مناسبة بينهما (**فَلَا يُجْمَعَ**) هذا الجمع علم المؤنث (**نحو** « **زَيْنَبُ** » و) لا صفة المؤنث نحو (**حَائِض**) لئلا يلتبس جمع

---

(١) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين الضرير ، أصله من « عُكْبَرا » بالعراق ، مرّت ترجمته فى ص : ١٠٧ .

(٢) كتاب « اللّمع » لابن جنى ، من أشهر الكتب النحوية المختصرة التى تناولها الدارسون بالشرح ويعرف شرح اللمع لأبى البقاء بـ « المتّبع فى شرح اللُّمَع » .

(٣) زيادة على الثمانية التى تقدمت فى المثنى ، فإنها شروط لهذا الجمع أيضا [ينظر ص : ٢٣١] .

(٤) لم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ، فأجازوا جمع « طلحة » بالواو والنون ولا قبول الصفة لتاء التأنيث ، فأجازوا جمع « عانس » وهو من الصفات المشتركة [انظر توضيح المقاصد ١ / ٩٣ : ٩٤ ، والكافية لابن مالك ١ / ١٩٢ : ١٩٣] .

المذكر بجمع المؤنث .

فلو كان نحو « زينب » علما لمذكّر ؛ جاز أن يُجمع هذا الجمع ؛ لعدم اللبس فلو كان نحو « زيد » علما لامرأة امتنع أن يُجمع هذا الجمع لما تقدّم(١) .

الشرط (**الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ لِعَاقِلٍ**) مناسبة بينهما ؛ لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (**فَلَا يُجْمعُ**) هذا الجمع (**نحو : « وَاشِقٍ » عَلَمًا لِكَلْبٍ ، وَ « سَابِقٍ » صِفَةً لِفَرَسٍ**) لعدم العقل .

فلو كانت « واشِقٌ » علمًا لرجل ، و « سَابِقٌ » صفة له ، جُمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط ، جارية فى الاسم والصفة .

(**ثُمَّ يُشْتَرَطُ**) لانفراد كلٍّ منهما عن الآخر (**أَنْ يَكُونَ : إمّا عَلَمًا**) لأنّ هذا الجمع يَجْبُر العلمية الزائلة لأجله ، وأن يكون العلم (**غَيْرَ مُرَكَّبٍ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا ، وَلَا مَزْجِيًّا** ، **فَلَا يُجْمَعُ**) المركّبُ الإسنادىّ (**نَحْوُ : « بَرَقَ نَحْرُهُ »**) علما ـــ اتفاقًا ـــ لأن المحكىّ لا يُغيَّر (**وَ**) لا المزجىُّ نحو (**مَعْدِ يكَرِبَ**) ونحو « سيبويه » ـــ على الأصحّ فيهما ـــ تشبيها بالمحكىّ فى التركيب ، وقيل يجوز مطلقًا ، وقيل : إن خُتِم بـ « ويهِ » جازَ ، وإلّا فلا ، وعلى الجواز فى المختوم بويهِ ، فمنهم من يُلحق العلامة بآخره ، فيقول : « سِيبَوَيْهُون » ومنهم من يحذف « وَيْهِ » ويقول : « سِيبُونَ » .

وسكت عن المركّب الإضافى ، فإنه يُجمع أوّل المتضافيين ، ويضاف للثانى فتقول فى « غلام زيد » علمًا : « غُلَامُو زيدٍ » و « غُلَامِى زيدٍ » .

وعن الكوفيين إجازةُ جمعهما معا ، فيقال : « غلامُو الزَّيْدِينَ » ، وغُلَامِى الزَّيدِينَ » ـــ بكسر الدال فيهما ـــ

ودخل فى قوله « علمًا » ما كان علما على التوكيد نحو « أَجْمَع » فإنه يقال

(١) أى : من وقوع اللبس ، فلو قيل فيه « زيدون » التبس بجمع « زيد » علما على مذكر .

فى جمعه « أجمعون » .

(**وَإِمَّا صِفَةً**)(١) يصح جمعها بالألف والتاء ، وهى التى (**تَقْبَلُ التَّاءَ**) المقصود بها التأنيث(٢) ، فلا يُجمع هذا الجمع نحو : « علامة » و « نسَّابة » لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة ، لا لقصد معنى التأنيث .

(**أَوْ**) صفة لا تقبل التاء ، ولكنها (**تَدُلُّ عَلَى التَّفْضِيلِ**) .

فالصفة التى تقبل التاء المذكورة (**نحو** : « **قَائِم** ») من المجرّد (**وَمُذْنِب** ») من المزيد تقول : قائمة ، ومُذْنبة .

(**وَ**) الصفة التى تدّل على التفضيل نحو : (**أَفْضَل**) .

فهذه الصفات الثلاث ، تُجمع هذا الجمع ، كما تُجمع بالألف والتاء .

فيقال : « قائمون ، ومذنبُون ، وأفضلون » كما يقال : « قائمات ، ومذنبات ، وفُضْليات » .

(**فَلَا يُجْمَعُ**) هذا الجمع (/ **نحو** « **جَرِيح** ») بمعنى : مجروح (**وَ** « **صَبُور** ») بمعنى : صابر (**وَ** « **سَكْرَان** ، **وَأَحْمَر** ») لأنها لا تقبل التاء ، ولا تدّل على تفضيل ؛ لأنّ « جريحٌ ، وصبورٌ »(٣) مما يستوى فيه المذكّر والمؤنث و « سكران » [٢٥ / ب]

---

(١) معطوف على « إما علما » .

(٢) يعنى : صحة لحاق تاء التأنيث فى مؤنثها ، تحرّزًا من نحو : قتيل وصبُور ، وأحمر وسكران ، فإنك إذا أردت المؤنث منها لم يكن بالتاء ، وإنما تقول : امرأة صبور وقتيل ، لأنه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث وامرأة حمراء وسكرى ، فتأتى للمؤنث ببنية أخرى فلا يصح إذًا أن تقول رجال صبورون وأحمرون إلخ . وأيضًا لا تجمع الصفة جمع مذكر سالما . إذا كانت تقبل التاء لا لمعنى التأنيث ، كعلّامة ونسّابة فإن التاء فى نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث وتجمعُ الصفة هذا الجمع إذا كانت لا تقبل التاء ولكنها تدّل على التفضيل نحو : أفضل — كما سيأتى — فيقال : أفضلون .

(٣) « جريحٌ وصبورٌ » بالرفع فى نسخة الشيخ خالد بخطه ووجْهُهُ أنه مقصود لفظه ، وفى بقية النسخ بالنصب اسم « أنّ » .

مؤنثه : سَكْرَى ، و « أحمرُ »[1] مؤنثه : حمراء .

فلا يقال : جريحون ، وصبورون ، وسكرانون ، وأحمرُونَ .

كما لا يقال : جريحات ، وصبورات ، وسكرانات ، وحمراوات .

فلو جُعِلت أعلامًا جازَ الجمعان[2] .

❊ ❊ ❊

---

(١) « أَحْمَر » صفة مشبهة .

(٢) أى : الجمع السالم لمذكر ولمؤنث .

(**فَصْلٌ :**

وَحَمَلُوا عَلَى هَذَا الْجَمْعِ) السالم المذكر (**أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ**) أُعْربت بالحروف ، وليست جمع تصحيح ، نبَّه عليها فى النظم بقوله :

.... وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ « الْأَهْلُونَا »
أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عِلِّيُّونَا ... و «أَرَضُونَ» شَذَّ ، و «السِّنُونَ»[١]
وَبَابُهُ ....

فهذه كلها ترجع إلى أربعة أنواع :

(**أَحَدُهَا : أَسْمَاءُ جُمُوعٍ ، وهى :** « **أُولُو** »[٢]) بمعنى : أصحاب ، اسم جمع « ذو » بمعنى صاحب ، وقيل جمع « ذو » على غير لفظه .

(**وَعَالَمُونَ**) اسم جمع « عَالَم » ـــ بفتح اللام ـــ وليس جمعا له ؛ لأن العالَم عامّ فى العقلاء وغيرهم ، و « العالَمُونَ » مختصّ بالعقلاء ، والخاصّ لا يكون جمعا لما هو أعمّ منه ؛ قاله ابن مالك[٣] ، وتبعه الموضح هنا .

وذهب كثيرٌ إلى أنه جمع « عَالَم » على حقيقة الجمع ، ثم اختلفوا فى تفسير العالَم الذى جمع هذا الجمع .

---

(١) قوله : « وبه » متعلق بـ « أُلْحِق » فى قوله : وبابه أُلحَق ، « عشرونا » مبتدأ والألف فيها للإطلاق ، وكذلك الألف فى : « الأهلونا ، وعليُّونا ، والسنونا » « وبابُه » معطوف على عشرون ، « أُلحَق » جملة خبر المبتدأ ، والأهلونا هو وما بعده معطوف على « عشرون » بإسقاط العاطف فى بعضها على أنها مبتدآت حذف خبرها أى : كذلك ألحقت ، وأرضون : مبتدأ « شذّ » خبره ، والسنون مبتدأ حُذِف خبره لدلالة « شذّ » عليه « وبابه » معطوف على « السنون » .

(٢) فهى تعرب بإعراب جمع المذكر السالم ، وليست جمعا حقيقيًا ، لأنها ليس لها مفرد من لفظها ألحقت به علامة الجمع .

(٣) فى شرح التسهيل ١ / ٨١ .

فذهب أبو الحسن(١) : إلى أنه أصنافُ الخلق العقلاء وغيرهم ، وهو ظاهر كلام الجوهرى(٢) .

وذهب أبو عبيدة(٣) إلى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الإنس والجن والملائكة .

(وَعِشْرُونَ ، وَبَابُهُ) وَهُوَ سائر العقود (إِلَى التِّسْعِينَ) وكلها فى التنزيل ، قال تعالى :

﴿ إِنْ يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ ﴾(٤) .

﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾(٥) .

﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾(٦) .

﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾(٧) .

﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾(٨) .

---

(١) يعنى : الأخفش سعيد بن مسعدة .

(٢) فقد قال : « العالم » الخَلْق والجمع العَوَالِم ، والعالَمُون : أصناف الخلق [الصحاح ٥ / ١٩٩١] .

(٣) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى [المتوفى سنة ٢١٠ هـ] نحوىّ بصرىّ عالم باللغة والأدب من كتبه : مجاز القرآن روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام والمازنى والسجستانى [بغية الوعاة ٢ / ٢٩٤] .

وعلى مذهب هؤلاء فهو أيضا ملحق بجمع المذكر فى إعرابه ، وليس جمعا مذكرا حقيقة ، لأن المفرد وهو « عالَم » اسم جنس ، وليس علما ولا صفة [ينظر الهمع ١ / ٤٦ : ٤٧] .

(٤) من الآية [٦٥] من سورة « الأنفال » والشاهد فى « عشرون » فهو اسم جمع إذ ليس واحده عشر .

(٥) من الآية [١٤٢] من سورة « الأعراف » وفيها شاهد على الثلاثين والأربعين .

(٦) من الآية [١٤] من سورة « العنكبوت » .

(٧) من الآية [٤] من سورة « المجادلة » .

(٨) من الآية [٣٢] من سورة « الحاقة » .

﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[١] .
﴿ إِنَّ هَذَا أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[٢] .

(وَ) النوع (**الثَّانِى** : **جُمُوعُ تَكْسِيرٍ**) تغيّر فيها بناء الواحد ، وأُعربت بالحروف (**وَهِىَ** : « **بَنُونَ** ») جمع « ابن » ، وقياس جمعه جمع السلامة « ابنون » كما يقال فى تثنيته « ابنان » ولكن خالف تصحيحُه تثنيته لعلة تصريفيّة[٣] ، أدَّت إلى حذف الهمزة .

(وَ « **إِحَرُّونَ** »)[٤] ــ بكسر الهمزة ، وحكى يونس[٥] فتحها أيضا ، وبفتح الحاء المهملة ، وتشديد الرّاء ــ جمع « حَرَّة » ــ بفتح الحاء ــ أرضٌ ذات حجارة سود نخرة ، كأنها أحرقت بالنار ، وأصلها : « إِحَرَّة » كما يُفهم من قول الجوهرىّ : كأنه جمع إحَرّة[٦] .

وعلى هذا أُشكل المثالان : « بنون » جُمع باعتبار أصله وهو « بنوٌ » و « إحَرُّون » جُمع باعتبار أصله وهو « إحَرَّة » فصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويُجابُ بأنَّ ذلك الأصل قد ترك ، وصار نسيًا منسيًّا[٧] .

---

(١) من الآية [٤] من سورة « النور » .
(٢) من الآية [٢٣] من سورة « ص » .
(٣) قيل : العلة أن الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فإنها خفيفة .
(٤) فى أوضح المسالك تحقيق محيى الدين ١ / ٥٢ . « حَرُّون » بلا همز ــ وفى المساعد شرح التسهيل لابن عقيل ١ / ٥٣ : ٥٤ « والذى سمع أنهم قالوا فى « الحرَّة » ... حَرُّون ، فجمعت بالواو والنون كما قالوا : أَرَضُون وقالوا أيضا « الأَحَرُّون » قال الجوهرى : كأنه جمع إِحَرَّة ــ وقال غيره : كأنه جمع « إحَرَّة » تقديرًا ، لأنهم لا يقولون « إحَرَّة » اهـ .
(٥) هو يونس بن حبيب الضبى أبو عبد الرحمن [المتوفى سنة ١٨٢ هـ] أخذ عن أبى عمرو بن العلاء وآراؤه النحوية واللغوية منتشرة فى كتاب سيبويه [بغية الوعاة ٢ / ٣٦٥] .
[وانظر حكاية يونس « أَحَرُّون » فى الرضى ٢ / ١٨٥] .
(٦) الصِّحاح : (ح ر ر) ٢ / ٦٢٦ .
(٧) وهذا الأصل الذى تنوسىَ هو : بنوٌ ، وإحرَّة .

(وَ « أَرَضُون ») ـــ بفتح الرّاء ـــ جمع « أَرْضٍ » ـــ بسكونها ـــ وجُمِع هذا الجمع ؛ لأنه ربّما يورَدُ فى مقام الاستعظام[1] كقوله :

[٢٦ / أ]
لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُون إِذْ قَامَ / مِنْ بَنِى سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ[2] ـــ٢م

إلا أنه سكّن الراءَ للضرورة[3] .

(وَ « سِنُونَ ») ـــ بكسر السين ـــ جمع « سَنَة » ـــ بفتحها ـــ اسم للعام ، ولامُها « واوٌ » أو « هاءٌ » لقولهم : سنواتٌ ، وسنهات .

(**وَبَابُهُ**) الجارى على سُنَّتِه ، وضابطه مستفادٌ من قوله :

(**فَإِنّ هَذَا الْجَمْعَ مُطَّرِدٌ**[4] **فِى كُلّ**) اسم (**ثُلاثِىّ** ، **حُذِفَتْ لَامُهُ** ، **وعُوِّضَ عَنْهَا هَاءُ التأنيث** ، **وَلَمْ يُكَسَّرْ**) تكسيرا يُعربُ بالحركات[5] (**نحو** : « **عِضَةِ** » و « **عِضِينَ** ») .

---

(١) أى : استعظام الأرض حتى كأنها من العقلاء .

(٢) سبق الكلام على هذا الشاهد عند وروده برقم [٢] من شواهد المصرِّح .

(٣) يعنى : فى « الْأَرْضُون » وهى جمع تكسير ولها مفردٌ من لفظها ، ولكنه لم يسلَم من التغيير عند جمعه ، فمفردها بسكون الراء ، وجمعها بفتح الراء ، ولكنه سكن للضرورة ، وأيضا فإن « أرْضًا » مؤنث غير عاقل .

(٤) قوله : « مطّرد » غير مناسب مع قوله أولا : ويشترط فى كل ما يجمع .. إلى آخره ، ووجهه أن يقال : كيف يكون مطردًا مع عدم تحقق شرطه ؟ وابن مالك فى الألفية جعل سنين وبابه من الشاذ ، وفى التسهيل جعله من الشائع ، ويمكن التوفيق بين الكلامين ، بأن المراد بالشاذ أى : الشاذ فى القياس دون الاستعمال ، وهو الذى يوجد كثيرا فى الكلام ولكنه مع ذلك غير مقيس ، ولو عبر ابن هشام بـ « شائع » بدلا من مطرّد لكان أنسب .

ينظر فى ذلك شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٠ وشرح الألفية للشاطبى ١ / ٢٣٩ رسالة جامعية فى كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٥) يعنى لم يسمع له جمع تكسير يعرب معه بالحركات ، بخلاف ما سمع له جمع تكسير يعرب معه بالحركات نحو : شفة وشفاه وشاة وشياه فإنه لا يجمع جمع مذكر سالم .

وأصل « عِضَة » : عِضَهٌ ، بالهاء[١] ، من العَضَه وهو الكذب والبهتان .
وفى الحديث : « لَا يَعْضَهْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا »[٢] .

وقيل : أصله : « عِضَوٌ » من قولهم : عَضَّيْتُه تَعْضِيَةً ، إذا فرَّقْتَه ومنه قول رؤبة :

وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضَّى[٣] — ١٨

أى : المفرّق .

فعلى الأول : لامها « هاء » ويدل له تصغيرها على « عُضَيْهَة » .
وعلى الثانى : « واوٌ » ويدلّ له جمعها على « عِضَوَات » .
فكلّ من التصغير والجمع يردَّان الشىء إلى أصله .

---

(١) فى اللسان ١٧ / ٤١٠ مادة (ع ض ه) « العَضَهُ والعَضِيهة : الإفك والبهتان والنميمة ، وجَمْع العِضه : عَضَاه ، وعِضَات ، وعِضُون ، وعَضِهَ يَعْضَهُ عَضْهًا ، وعَضَهًا وعَضِيهَةً » .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ١١ / ٢٢٣ بلفظ « ولا يَعْضَهَ بعضُنا بعضًا » وهى جملة من حديث طويل عن عبادة بن الصامت ، وفى مسند أحمد ٥ / ٢١٢ ، ٢٢٠ « ولا يَعضَهَ بعضُنا بعضا » .
(٣) هذا الشاهد من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج فى ديوانه ص ٨١ أولها :

دايَنْتُ أَرْوَى والديونُ تُقْضَى
فمطلَتْ بعضًا وأدَّتْ بعضَا

وبيت الشاهد فى شرح الشذور ص : ٦٠ وبلا نسبة فى اللسان مادة (ع ض و) ١٩ / ٢٩٨ وهو لذى الرّمة فى الأشمونى ١ / ٨٤ وليس فى ديوانه .
و « أَرْوَى » اسم امرأة ، « مطلت » سوَّفت فى قضاء الدين ، « الْمُعَضَّى » اسم مفعول من عضَّاه بالتشديد ، إذا جزَّأه وفرقه — وفى اللسان مادة (ع ض و) ١٩ / ٢٩٩ « وعضَّيْت الشىء تَعْضيةً إذا فرَّقته ، والتعضية التفريق ، وهو مأخوذ من الأعضاء » .
والشاهد فى قوله : « المعضَّى » فإن هذه الكلمة اسم مفعول من « عَضَّى » بمعنى : فرَّق ، فكأن « عضة » مأخوذة من التعضية وعلى هذا تكون أصلها عِضوٌ فحذفوا الواو ثم عوضوا منها الهاء .

(وَعِزَةٍ ، وَعِزِينَ) فالعِزة ــ بكسر العين المهملة ، وفتح الزّاى ــ أصلها : « عِزَىٌ » فلامُها « ياء » وهى الفِرْقة من الناس ، والعِزِين : الفرق المختلفة لأن كلّ فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الأخرى .

(وَثُبَةٍ ، وثُبِينَ) والثبة ــ بضم الثاء المثلثة ، وفتح الموحدة ــ الجماعة وأصلها « ثُبَوٌ » وقيل : ثُبَىٌ ، من ثَبَيْتُ ، أى : جمعتُ .

فلامها على الأول « واوٌ » وعلى الثانى « ياءٌ » .

وأما « الثُّبَةُ » التى هى وسط الحوض ، فليست مما نحن فيه ــ على الصحيح ــ ؛ لأنها محذوفة العين ، لا اللام ، من ثاب يثوبُ ، إذا رجع[(١)] .

وقيل : بل هى المحذوفة اللام ــ أيضا ــ من ثبيْتُ .

فعلى الأوَّل : لا تُجمع بالواو والنون ، وتجمع على الثانى بهما .

وحاصل ما ذكره من محذوف فى اللام ثلاثة أنواع :

مفتوح الفاء : نحو « سَنَة » .

ومسكورها : نحو « عِضَة ، وعِزَة » .

ومضمومها : نحو « ثُبَة » . .

فما كان مفتوح الفاء ، كُسِرَت فاؤه فى الجمع نحو « سِنين » .

وما كان مكسور الفاء ، لم يُغَيَّر فى الجمع نحو : « عِضِينَ وعِزِينَ » .

وما كان مضموم الفاء ، ففيه فى الجمع وجهان : الضمّ ، والكسر نحو « ثُبين »[(٢)] بضم الثاء ، وكسرها وهو الأكثر[(٣)] .

---

(١) فى الصحاح ٦ / ٢٢٩١ « والثبة أيضا : وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه ؛ لأن أصله ثُوَبٌ » .

(٢) فكل من : سنين ، وعضين ، وعزين ، وثُبين ، جمع تكسير تغير فيه بناء الواحد ، وأعرب بالحروف حملا على جمع المذكر السالم ، وليس منه .

(٣) فى الصحاح ٦ / ٢٢٩١ « والثبة : الجماعة ، وأصلها ثُبَىٌ والجمع ثبات ، وثُبون وثِبون وأثابِىّ » .

وَوَقَعَ جمعُ « سَنَة ، وعِضَة ، وعِزَة » فى التنزيل :

(**قَالَ تَعَالَى : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾**[١]) **فـ « سنين » مجرورة بإضافة « عدد » إليه ، وعلامة جرِّه الياء .**

(**﴿ الَّذِينَ جَعَلُواْ الْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾**[٢]) فَـ « عِضينَ » مفعول ثانٍ لِـ « جَعَلُوا » وعلامة نصبه الياء .

﴿ فَمَالِ الَّذِين كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ * (**عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾**[٣]) فـ « عِزِينَ » صفةٌ لمهطعين[٤] ، و « مهطعين » حالٌ من « الَّذين كفروا » وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء .

ولم يقع جمع « ثُبَة » فى التنزيل إلا بالألف والتاء نحو ﴿ **فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ** ﴾[٥] (**وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ**) الجمع المعرب بالحروف[٦] (**فِى نحو** / « **تَمْرَةٍ** » **لِعَدَمِ الْحَذْفِ ، ولا فى نحو « عِدَةٍ » و « زِنَةٍ »**) غير علمين (**لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ**) منهما (**الْفَاءُ**) لا اللام ، وأصلهما : وِعْد ، ووِزْنٌ ــ بكسر أولهما ، وسكون ثانيهما ــ فاستُثقلت الكسرة على « الواو » فنقلت إلى ما بعدها ، ثم حُذِفت الواو ، وعُوِّض [٢٦ / ب]

---

(١) من الآية [١١٢] من سورة « المؤمنون » .

(٢) من الآية [٩١] من سورة « الحجر » يعنى : أن المشركين تفرقت آراؤهم فى القرآن الكريم ، فجعلوه كذبا ، وسحرًا ، وشعرًا ، وكهانة .

(٣) الآيتان [٣٦ ، ٣٧] من سورة « المعارج » ومعنى : مُهْطعين ، أى : مسرعين عن اليمين وعن الشمال و « عِزِينَ » فِرَقًا شتَّى « وقد كان المشركون يتحلقون حول الرسول ﷺ حِلَقًا حِلَقًا يستهزءون به .

(٤) مبنى على أن الوصف يوصف ، وقيل : مهطعين : حال من « الذين كفروا » و « عزين » حال من الضمير فى مهطعين على التداخل [تفسير الألوسى ٢٩ / ٦٤] .

(٥) من الآية [٧١] من سورة « النساء » .

(٦) بدأ فى بيان مالم تتحقق فيه الشروط التى ذكرها فى قوله : فإن هذا الجمع مطرد فى كل ثلاثى حذفت لامه ، وعوض عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّر .

منها « الهاء » .

وشذّ « لِدُون » جمع « لِدَة » وأصلها « وِلْدٌ »[١] وهى المساوى فى السِّنّ .

فإن كانا علمين لمذكّر ، جُمِعا هذا الجمع فيقال : « عِدُون ، وزِنُون » .

(**وَلَا**) يجوز ذلك (**فِى نَحْوِ « يَدٍ » وَ « دَمٍ »**) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة ، وأصلهما « يَدْىٌ » و « دَمْىٌ » ــ بسكون الدال والميم ــ وذهب الكوفيّون إلى فتح الدال ، واختاره ابن طاهر[٢] .

وذهب المبرد إلى فتح الميم[٣] ، وضعّفه الجارَبردِى[٤] .

وحُذِفَت لامُهما على غير قياس ، وجُعِل الإعرابُ على عينِهما .

(**وَشَذَّ « أَبُونَ » و « أُخُونَ »**) و « هَنُونَ » ؛ فإنها جُمعت هذا الجمع مع عدم التعويض ، وأصلها « أَبَوٌ ، وأَخَوٌ ، وهَنَوٌ » فحذفت لاماتها ــ كما مرّ ــ ولم يعوّض منها شىء .

(**وَلَا**) يجوزُ ذلك (**فِى « اسْمٍ » و « أُخْتٍ » ، و « بِنْتٍ » لِأَنَّ الْعَوَضَ**)

---

(١) فى خ١ « ولدة » والصواب ما أثبته من بقية النسخ لأن التاء عوض عن الواو فلا يجمع بينهما .

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلى [المتوفى سنة ٥٨٠ هـ] أخذ عنه ابن خروف ، له حواش على كتاب سيبويه ، وتعليق على الإيضاح لأبى علىّ الفارسى [بغية الوعاة ١ / ٢٨] .

(٣) فى المقتضب ٣ / ١٥٣ « لأنك تقول : دَمِىَ يدْمَى فهو دَمٍ ، فمصدر هذا لا يكون إلا « فَعَل » كما تقول : فَرِق يفْرَق والمصدر (الفَرَق) .

(٤) هو أحمد بن الحسن بن يوسف الجارَبردِى [المتوفى سنة ٧٤٢ هـ] أخذ عن البيضاوى وله شرح على الشافية لابن الحاجب وله تصانيف مختلفة فى التفسير والنحو والفقه [بغية الوعاة ١ / ٣٠٣] .

وانظر شرح الشافية للجاربردى ١ / ١١٨ فقد ردّ كلام المبرد السابق ، ثم علق عليه بقوله : وهذا ضعيف لجواز أن يكون الشىء على وزن ، فإذا اشتق منه فعل ، كان مصدر ذلك الفعل على غير وزن ذلك الشىء نحو : جُنِبَ الرجلِ يُجْنَبُ جَنَبًا ، إذا اشتكى جَنْبَه ، والفعل مأخوذ من الجنْبِ ــ بسكون النون ــ والمصدر « فَعَل » ــ بفتح النون ــ فكذا ما نحن فيه » .

فيهنَّ عن لامهن المحذوف (غَيْرُ الهاءِ)[١] .

أمّا « اسمٌ » فأصله « سِمْوٌ »[٢] عند البصريين ، فحذفت لامُه ، وعُوِّض منها « الهمزة » فى أوله .

وأمَّا « أُخْتُ ، وبنتٌ » فظاهر كلامه — هنا — أنّ أصلَهما « أَخَوٌ ، وبَنَوٌ » حذفت لامُهُما ، وعُوِّض منها « تاء التأنيث ، والفرق : أن تاءَ التأنيث فيهما لا تُبدلُ فى الوقف هاءً ، وتكتب مجرورة[٣] ، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء ، وتكتب مربوطة .

وذهب « يونس » إلى أنّ تاءَ « أُخْت وبِنْت » ليست للتأنيث ، لأنّ ما قبلها ساكن صحيح ؛ ولأنَّها لا تبدلُ فى الوقف هاءً — نَقَلَ ذلك الموضحُ عنه فى باب النسب وسلَّمه ، — وادَّعى أن الصيغة — كلَّها للتأنيث[٤] وسيأتى قولُ أنّ التاء فيهما للإلحاق بجِذْعٍ ، وقُفْلٍ ، إلحاقا للثُّنائى بالثّلاثىّ[٥] .

---

(١) قوله « غيرُ الهاء » هكذا فى جميع النسخ ، وفى أوضح المسالك تحقيق الشيخ محيى الدين « غيرُ التاء » .

(٢) بضم السين ، أو كسرها مثل : قُفْل ، أو حِمْل . وهو من السمُوّ وهو العلوّ ، فعلى هذا الناقصُ منه اللام ، والهمزة عوض منها ووزنه « افْعٌ » — وذهب بعض الكوفيين إلى أن أصله « وَسْمٌ » من الوسم وهو العلامة فحذفت فاء الكلمة وهى « الواو » وعوض منها الهمزة ، ووزنه « اعْلٌ » ويضعفه التصغير والتكسير .

(٣) أى : مفتوحة .

(٤) يقول ابن هشام فى التوضيح باب النسب ٤ / ٣٣٧ « ويونس يقول فيهما : أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ محتجا بأن التاء لغير التأنيث ، لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنها لا تبدل فى الوقف هاء ، وذلك مسلَّم ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث بدليل مسألة الجمع » .

والمراد بالصيغة فى كلامه : نقلهما من « فَعَل » إلى : فِعْل وفُعْل ، وإبدال التاء من الواو فإن هذا عمل اختُصّ به المؤنث .

(٥) وذلك فى باب النسب : يقول صاحب التصريح مُعَلِّلا النسب إلى « بنت وأخت » =

(**وَشَذَّ** « **بُنُونَ** ») جمع « ابن » ؛ لأن المعوَّضَ فيه همزةُ الوصل ، وأصله « بَنَوٌ » ، لأن مؤنثه « بنتٌ » ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلاَّ ومذكره محذوف الواو ـــ قاله الجوهرىّ(١) ـــ

(**وَلَا**) يجوز ذلك (**فِي نحو** « **شَاةٍ** » **و** « **شَفَةٍ** ») وإن كانا محذوفَي اللّام معوضا عنها هاء التأنيث (**لِأَنَّهُمَا كُسِّرَا**) تكسيرًا يعربُ بالحركات ؛ وذلك أنّ « شَاةً » كُسِّرت (**عَلَى** « **شِيَاهٍ** » **وَ**) « شَفَةً » كسِّرت على (**شِفَاهٍ**) ـــ بالهاء فيهما ـــ

وأصل « شاةٍ » شَوْهَة ـــ بسكون الواو ـــ كـ « صَفْحة » فلما لقيت الواوُ الهاء لزم انفتاحها(٢) ، فانقلبت ألفا ، فصار « شَاهَة » فحُذِفت لامُها وهى « الهاء » وعُوِّض منها هاء التأنيث .

وأصل « شياه » شِوَاه ، قلبت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها(٣) .

وأصل « شَفَةٍ » شَفَهَة ، حذفت لامُها وهى « الهاء » أيضا وعوِّض منها هاء التأنيث .

= بنوىّ وأخوىّ بصيغة المذكر ، يقول : وحكمة ردّ صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر أن الصيغة كلها للتأنيث ، وأن التاء وإن كانت بدلا من واوٍ محذوفة فهى للإلحاق بقُفل وجِذْع إلحاقا للثنائى بالثلاثى » .

[وانظر القولَ بأن التاء فى أخت وبنت للإلحاق بقفل وجذع فى سيبويه ٢ / ٢٨١ باب الوقف ، والمنصف لابن جنى ١ / ٥٩ والمخصص ١٣ / ١٩٦ ، وابن يعيش ٥ / ١٢٢] .

(١) الصحاح مادة (ب ن و) ٦ / ٢٢٨٦ .

(٢) قال الزرقانى : وجهُ ذلك : أنَّ حرفَ الحلق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ، ويدل على ذلك أنهم قالوا فى « يَدَعُ » إنه فُتح لحرف الحلق ، وحُمل عليه « يَذَرُ » لمشاركته له فى معناه ، ففتح » [حاشية يس على التصريح ١ / ٧٥] .

(٣) هذه العبارة فيها قصور ؛ لأن انكسار ما قبل الياء لا يكفى لقلبها ياء ، ولابدّ أن يضاف : « لأنها فى جمع أعلّ واحده » كما هو معروف فى الصرف .

والدليل على أنّ لامَهُما[١] هاءٌ ، تصغيرُهما على « شُوَيْهَة » و « شُفَيْهَة » وتكسيرهما / على « شِيَاه » وشِفَاه » والتصغير والتكسير يردَّان الأشياء إلى أصولها . [٢٧ / أ]

وزعم قومٌ أنَّ لَامَ « شفة » واوٌ ؛ لقولهم فى الجمع « شفوات » قال الجوهرى : ولا دليل على صحته[٢] .

وإنمَّا لم يُجمعا بالحروف ؛ لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما .

وشذَّ « ظِبُون » جمع « ظِبَة » فإنهم كسَّروها على « ظُبًى » ولامُها « واوٌ » محذوفة ، والهاء عوض منها .

و « الظِّبَةُ » — بكسر[٣] الظَّاء المعجمة ، وفتح الموحّدة — طرَفُ السيف والسهم وأصلها « ظِبَوٌ » لقولهم : ظَبَوْتُه « إذا أَصَبْتَهُ[٤] » بالظِّبَة .

---

(١) فى خ٢ « لامها » .

(٢) ليس فى الصحاح عبارةُ : « ولا دليل على صحته » وإنما الذى فيه : « الشفة : أصلها شَفَهَة ؛ لأن تصغيرها شُفَيْهة ، والجمع شفاه بالهاء ... وزعم قوم أن الناقص من الشفة وَاوٌ ؛ لأنه يقال فى الجمع شفوات » .

وظن صاحب المصباح أن الجوهرىّ ناقض نفسه ، حيث أنكر أن يقال أصلها الواو ، ثم قال : تجمع على شفوات [المصباح مادة (ش ف و) واعتبر صاحب المصباح أن عبارة : وزعم قوم ... إلى آخره كلامان : الأول : الزعم الذى نقله الجوهرىّ ، والثانى : قوله : لأنه يقال فى الجمع شفوات ، والحق أنه كلام واحد وهو الزعم بأن أصلها الواو بدليل قولهم فى الجمع شفوات .

(٣) فى جميع النسخ « بكسر الظاء المعجمة » مع أنها بضم الظاء المعجمة فى الصِّحاح ٦ / ٢٤١٧ والقاموس ٤ / ٣٥٨ ، واللسان ١٩ / ٢٤٧ وفيه « وفى حديث علىّ كرم الله وجهه : نافحوا بالظُّبَى هى جمع ظُبَة السيف وهو طرفه وحدّه قال : وأصل الظُّبَة : ظُبَوٌ بوزن صُرَد » .

(٤) « إذا أصبتَه » — بفتح التاء وهنا فائدة نقلتُها من المغنى ١ / ٧٧ فقد قال ابن هشام : « إذا وَقَعَت » أى : بعد « تقول » وقبل فعل مسند للضمير حُكى الضميرُ نحو : تقول =

(وَ) النوع (**الثَّالِثُ**) مما حُمل على هذا الجمع (**جُمُوعُ تَصْحِيحٍ لَمْ تَسْتَوْفِ الشروط**) المتقدمة فى الاسم والصفة .

(كـ « **أَهْلُون** ») جمع « أهل » وهم العشيرة .

(وَ « **وَابِلُونَ** ») جمع « وابل » وهو المطر الغزير .

(**لِأَنَّ** : « **أَهْلًا** » و « **وَابِلًا** » **لَيْسَا عَلَمَيْنِ ، وَلَا صِفَتَيْنِ ؛ وَلِأَنَّ** « **وَابِلًا** » **لِغَيْرِ الْعَاقِلِ**) .

وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لِعَلَم من يعقل ، أو صفته .

ووقع جمع « أهل » فى التنزيل دون « وَابِل » .

قال الله تعالى ﴿ **شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا** ﴾[1] ﴿ **مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ** ﴾[2] ﴿ **إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا** ﴾[3] .

(وَ) النوعُ (**الرَّابِعُ : مَا سُمِّىَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ**) المستوفى للشُّروط (وَ) من (**مَا أُلْحِقَ بِهِ**) .

فالثَّانى : (كـ « **عِلِّيُونَ** ») فإنه ملحق بهذا الجمع ، ومُسَمًّى به أعلى الجنَّة قال الله تعالى : ﴿ **إِنَّ كِتَـٰبَ الْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ** ﴾[4] وهو فى الأصل جمع « عِلِّىّ » ــ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ــ ووزنه « فِعِّيلٌ » من « الْعُلُوّ »[5] .

= استكتمتُه الحديث أى : سألتُه كتمانه ــ يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت بـ « إذَا » مكان « أى » فتحت التاء فقلت : إذا سألتَه ، لأن « إذَا » ظَرف لتقول » .

(١) من الآية [١١] من سورة « الفتح » .

(٢) من الآية [٨٩] من سورة « المائدة » .

(٣) من الآية [١٢] من سورة « الفتح » .

(٤) من الآية [١٨ ، ١٩] من سورة « المطففين » .

(٥) فمفرده « عِلِّىّ » لغير العاقل ، وهذا سبب إلحاقه بالجمع المذكر السالم ، وليس منه حقيقة=

ونقل « الغزْنوِىّ »[١] عن « يُونس » أن واحد « عِلِّيِّينَ » عِلِّى ، وعلِّيَّة وهى الغرفة[٢] .

(وَ) الأوّل نحو (« زَيْدُونَ » **مُسَمًّى بِهِ**) شخصٌ .

فيعربان[٣] بالحروف ، إجراءً لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما ، وإن كانا مفردين حينئذ .

(**وَيَجُوزُ فِى هَذَا النَّوْع**) المُسَمَّى بِهِ (**أَنْ يُجْرَى**) فى الإعراب (**مُجْرَى** « **غِسْلِينِ** ») وهو ما يسيل من جُلود أهل النار (**فِى لُزُومِ الْيَاءِ**) فى الأحوال الثلاثة (**وَالْإِعْرَابِ بَالحَرَكَاتِ**) الثلاث ظاهرةً على النّون ، حال كونها (**مُنَوَّنَةً**) — إن لم يكن أعجميًّا —

فتقول : هذا زَيْدينٌ ، وعِلِّيينٌ ، ورأيتُ زَيْدِينًا ، وعِلِّيينًا ، مررتُ بزَيْدِينٍ ، وعِلِّيينٍ .

فإن كان أعجميًّا امتنع التنوينُ ، وأُعربَ إعرابَ ما لا ينصرف .

فتقول : هذه قِنَّسْرِينُ ، وسكَنْتُ قِنَّسْرِينَ ، ومررتُ بقنَّسرِينَ .

وإطلاقه تبعا للنظم في قوله :

.... وَمِثْلَ « حِينٍ » قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابِ ....

= ثم سُمِّىَ به أَعْلَى الجنّة . وله نظائر منها : دارون ، صَرِيفون ، قِنَّسْرُون ، فلسطون [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨١] .

(١) الغزنوى هو أحمد بن سعيد [المتوفى سنة ٥٩٣ هـ] أصولىّ فقيه مات فى حلب له فى الفقه المقدمة المختصرة [الأعلام ١ / ٢٩] .

وينظر رأى يونس فى البحر المحيط ٨ / ٤٤٢ .

(٢) فى المصباح : « وَالْعِلِّيَّة » — بكسر العين ، والضمّ لغة — الغرفة ، والأصل : عُلِيْوَة [مادة : ع ل و] .

(٣) أى : عِلِّيون ، وزيدُون مسمًّى بهما .

محمولٌ على المنصرف ، بقرينة التشبيه[١] ، وعَدَل عن التشبيه بـ « حِينٍ » إلى التشبيه بـ « غِسْلِينٍ » لأنه يُشبه الجمع فى كونه ذا زيادتين : الياء والنون .

(**وَدُونَ هَذَا**) المُجْرَى من لزوم الياء ، والإعراب بالحركات على النون منوّنة (**أَنْ يُجْرَى / مُجْرَى**) « هَارُونَ » فى لزوم « الواو » والإعراب على النون غير مُنَوّنة ، للعلمية ، وشبه العجمة كـ « حَمْدُونَ »[٢] .

[٢٧ / ب]

قالوا : هذا ياسَمُونُ[٣] ــ بضم النون من غيرِ تنوين ــ

أو يُجرى مُجرى (**عَرَبُونٍ**) ــ بفتح العين والراء المهملتين ، وبالموحّدة ــ (**فِي لُزُومِ** « **الواو** » **وَالْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ**) الثلاث (**عَلَى النُّونِ**) حال كونها (**مُنَوَّنَةً**) .

فتقول : هذا زيدونٌ ، ورأيتُ زيدونًا ، ومررتُ بزيدُونٍ .

(**كقوله**) :

١٠– طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالْمَجْنُونِ **(وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونِ)**[٤]

---

(١) لأن المشبه به وهو « حين » منصرف وكذلك ما عدل إليه ابن هشام وهو « غِسْلين » منصرف أيضا ، فكأنه يقول : هذا إذا لم يوجد ما يمنع التنوين ككونه أعجميًّا ، أو محلًّى بأل أو مضافًا إلى ما بعده ، وإلا فإنه يعرب على النون من غير تنوين .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٨٧ « وقد جعل أبو علىّ ــ يعنى الفارسى ــ « حمدون » ونحوه أعجميا ، فمنعه من الصرف ، وحمله على ذلك اعتقادُه أنّ زيادة واو ، ونون بعد ضمّة فى آخر الاسم ، ليس من وضع العرب » .

(٣) قوله : « هذا ياسَمُونُ » فى شخص سُمِّىَ بذلك ؛ لأن الكلام فى الأعلام أما الياسمين ، الزهر المعروف فهو اسم جنس .

(٤) هذا البيت من الخفيف ينسب لعبد الرحمن بن حسان وهو فى ديوانه ص٥٩ وينسب أيضا لأبى دَهْبَلٍ الجُمَحِىّ وهو فى ديوانه ص ٦٨ ، ونُسب إليه أيضا فى اللسان مادة (خ ص ر) ٥ / ٣٢٤ ومادة (س ن ن) ١٧ / ٨٨ ، والعينى على هامش الخزانة ١ / ١٤١ ــ وبلا نسبة فى الخصائص ٣ / ٢١٦ ، والكافية الشافية ١ / ١٩٨ وقوله : « اعترتنى » نزلت بى ،=

بكسر النون ، وعدم التنوين ؛ لوجود « أل » .

ويحتمل أن يكون من باب « هَارُونَ »(١) .

وهذا البيت ، قال ابن بَرِّى(٢) فى حواشى الصحاح : إنه [لأبى دَهْبَل الْجُمَحِى](٣) ردًّا على الجوهرى ، حيث زعم أنه لعبد الرحمن بن حسّان بن ثابت الأنصارى .

و « الماطرون » ــ بالميم والطاء المهملة ــ موضع بناحية الشام ــ قاله صاحبُ القاموس(٤) ، وهو جمع « مَاطِر » مُسَمًّى به .

(وَدُونَ هَذِهِ) اللغة (أَنْ تَلْزَمَهُ الْوَاوُ ، وَفَتْحُ النُّونِ) مطلقا ذكره « السِّيرَافِى » وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب(٥) .

= و « الماطرون » فى الأصل جمع « مَاطِر » ولم يكن من حقّه أن يجمع جمع المذكر السالم ؛ لأنه وصف لغير العاقل ، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس ، ثم سُمِّىَ به موضع بالشام .

وصاحب الصحاح يرويه « الناطرون » بالنون جمع « ناطر » وهو الذى يرقب ويحفظ الأشياء بعينه ، ولكن الفيروزبادى خطأه فقال : « ووهِمَ الجوهرىّ فقال « ناطرون » بالنون وذكره فى (ن ط ر) وهو غلطٌ [ينظر الصحاح ٢ / ٨٣٠ والقاموس ٢ / ١٣٥] .

(١) وجرّ بالكسرة بسبب « أَلْ » لأن الممنوع من الصرف يُجرَ بالكسرة إذا أضيف أو دخلته « أَلْ » .

(٢) هو عبد الله بن بَرِّى المصرى النحوى اللغوى [المتوفى سنة ٥٨٢ هـ] شاع ذكره واشتهر ، ولم يكن فى الديار المصرية مثلُه ، صنّف اللباب فى الردّ على ابن الخشاب وله حواش على الصحاح للجوهرى لم يكملها [بغية الوعاة ٢ / ٣٤] .

(٣) فى جميع النسخ « لأبى ذهل الخزاعى » وفيه تحريف ظاهر والصواب ما أثبته ويدل له ما جاء فى اللسان ٥ / ٤٢٤ من قوله « قال ابن بَرِّى : هذا البيت يروى لعبد الرحمن ابن حسان ــ كما ذكره الجوهرى وغيره ، والصحيح ما ذهب إليه ثعلب أنه لأبى دَهْبَل الجُمَحِىّ ، وروى ثعلب بسنده إلى إبراهيم بن أبى عبد الله قال : خرج أبو دَهْبل الجُمحىّ يريدُ الغزو ، وكان رجلا صالحا جميلا ... ثم ذكر ثعلب قصة الأبيات التى منها الشاهد منسوبة لأبى دَهْبل الجمحىّ .

(٤) مادة « م ط ر » ٢ / ١٣٥ القاموس .

(٥) فى الكافية لابن مالك ١ / ١٩٧ « الرابع اصطحابُ الواو على كل حال مع كون النون=

ونظيرُ هذه ، من يُلزِم المثنى الألف مطلقًا ، وكسر النّون ، ويقدّر الإعراب[١] كقوله : وهو يزيد بن معاوية ، يتغزّل فى نصرانية كانت قد ترهَّبت فى دير خراب عند الماطرون :

١٩ ــ وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِى جَمَعَا[٢]

الرواية بفتح النون فى « الماطرون » وتقدم أنه اسم موضع .

وأورده فى الصِّحاح ــ فى فصل النون من باب الراء ــ بالنون فى أوّله ، وكسر النون فى آخره[٣] ، فغيَّر أوّله بالنون بدل الميم ، وآخره بالكسر بدل الفتح ــ قاله الموضح فى الحواشى .

والهاء من « لها » تعود على النصرانية ، والجار والمجرور فى موضع الخبر لقوله : « خِرْفَة » فى البيت بعده[٤] ، والباء للظرفية .

والمعنى : لهذه النصرانية خرفةٌ وقتَ أكلِ النمل الذى جمعه ، وأراد به أيام

= مفتوحة غير ساقطة فى الإضافة ذكر ذلك الوجه أبو سعيد السيرافى ، وزعم أنه ثابت فى كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة ثم قال ــ أى السيرافى ــ كأنهم حَكَوْا لفظ الجمع المرفوع فى حال التسمية وألزموه طريقة واحدة وأنشد : * وَلَهَا بالماطِرُون إذا * اهـ

(١) وعلى ذلك يكون إعراب جمع المذكر السالم بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل فى الرفع والجرّ ، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور فى حالة النصب .

وقد اعتُرِض على ذلك باعتراضين :

أحدهما : أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب فى وسط الكلمة .

وثانيهما : أن يكون فى الأسماء ما آخره واوٌ قبلها ضمّة تقدّر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك .

(٢) هذا بيت من المديد ورد فى الخزانة ٣ / ٢٧٨ ، وانظر اللسان مادة (م ط ر) ٧ / ١٩ وكتاب الحيوان للجاحظ ٤ / ١٠ وحواشى هذه الصفحة .

(٣) ينظر الصِّحاح للجوهرى ٢ / ٨٣٠ .

(٤) وهو : خرفةٌ حتى إذا ارتبعَتْ سَكَنَتْ من جِلّقٍ بِيَعَا

الشتاء ، فإن النمل يُخزّن ما يجمعه ليأكله أيام الشتاء و « الخرفة » ــ بكسر الخاء المعجمة ــ ما يُخترفُ من التمر أى : يُجتنى .

(**وَبَعْضُهُمْ**) أى : العرب (**يُجْرِى** « **بَنِينَ** » **وَ** « **بَابَ سِنِينَ**) ــ وإن لم يكن علما ــ (**مُجْرَى** « **غِسْلَينِ** ») فى لزوم الياء ، والحركات على النون منوّنةً غالبا ، على لغة « بنى عامر »(١) ، وغيرَ منوَّنةٍ على لغة « بنى تميم »(٢) ــ حكاه عنهم ــ « الفرّاء »(٣) .

ولا تسقطُ النون للإضافة .

(**قَالَ**) أحدُ أولادِ علىّ بنِ أبى طالب ــ رضى الله عنه ــ

١١– (وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِىٌّ أَبًا بَرًّا وَنَحْنُ له بَنِيــنُ)(٤)

---

(١) بنو عامر بن صعصعة ، من أكبر بطون هوزان ، وهوزان إحدى قبائل قيس بن عيلان ابن مضر من ولد إسماعيل ، ومنازل بنى عامر فى نجد .

(٢) بنو تميم من أكبر القبائل العربية المضرية العدنانية وهى ذات بطون عدة منهم : بنو العنبر ، وبنو يربوع ، وبنو طُهيَّة .

(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٩٢ ، وتعليق الفرائد ١ / ٢٤٨ ، والمقصود بغير التنوين ــ هنا ــ على لغة بنى تميم ليس الممنوعَ من الصرف حتى يُجرَّ بالفتحة ، وإنما هو من المصروف ، فيُجر بالكسرة ؛ لأنه ليس بعلم .

(٤) هذا البيت من الوافر نسبه العينى على هامش الخزانة ١ / ١٥٦ إلى أحد أبناء علىّ كرم الله وجهه والرواية عنده كما هى هنا .

ولكن البغدادى فى الخزانة ٣ / ٤١٨ حقق أن البيت من أبيات لسعيد بن قيس الهمدانى ورواية البيت فيها : أَلَمْ تَرَ أنَّ وَالِينَا عليًّا أبٌ برٌّ ونحن له بنينُ

والشاعر يوجه كلامه لمعاوية بن أبى سفيان . والبيت فى الرضى ٢ / ١٨٥ ولكنّ الرواية فيه : وأَنّ لنا أبا حسن عليًّا أبٌ برٌّ .... وهى الرواية التى صدّر بها البغدادى كلامه ، وابن عصفور يعتبر أن « بنينُ » فى البيت من الضرورات الشعرية فأورده فى كتاب الضرائر برواية : وأَنّ لنا ...... ص : ٢١٩ .

وقال البغدادى فى آخر الكلام على هذا البيت : ولما لم يقف العينى على ما قبل البيت=

الرواية « بَنِينُ » بالياء ، والإعراب على النون .

(**وَقَالَ**) الصِّمة بن عبد الله بن الطّفيل :

١٢- (دَعَانِىَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ) لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[1]

[٢٨ / أ] الرواية « سنينَه » بإثبات النون ، ولم تسقط للإضافة ، وعلامة نصبه الفتحة / لا الياء ، وإلّا لقال : فإن سِنِيهِ ، بحذف النون للإضافة ، وهذه لغة « بنى عامر » . فإنهم يُعربون المعتّل اللام[2] بالحركات الثلاث على النون ، مع لزوم الياء ؛ لأنها

= الشاهد ولا على ما بعده ، ظن أن البيت لأحد أولاد علىّ ــ رضى الله عنه ــ .

وقوله : « بَرًّا » البَرُّ ــ بالفتح ــ قال صاحب المصباح : بَرَّ الرجل يبر بِرًّا وزان علم يعلم علما فهو بَرٌّ بالفتح وبارٌّ أيضا أى : صادق ، أو نقىّ وبَرَرْتُ والدى أحسنت الطاعة إليه وبَرَّ اللهُ الحج قبله .

وقوله : « لَنَا » كان فى الأصل نعتا لقوله : « أبًا » فلما قدم عليه صار حالا منه . و « علىّ » بدل أو عطف بيان على « أبو حسن » ، الواقع اسمًا لكان ، و « أبًا » خبرها « ونحن » الواو للحال ، ونحن : مبتدأ « له » جار ومجرور حال من « بنين » وبنين خبر المبتدأ مرفوع بالضمة وهو محل الشاهد وذلك على لغة بعض العرب ويلزم المعنى أن يكون التقدير : ونحن له بنين أبرار ثم حذفت الصفة بدلالة ما قبلها .

(١) هذا البيت من الطويل للصِّمة كما ذكر الشارح ، وكما فى العينى ١ / ١٦٩ على هامش الخزانة ، وكما فى الخزانة ٣ / ٤١١ وورد بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢ / ٩٢ برواية : ذارنِىَ ، والرضى ٢ / ١٨٥ كما رواه الفراء . وابن يعيش ٥ / ١١ « دعانى » وتعليق الفرائد ١ / ٢٤٨ « دَعَانى » وكذلك الأشمونى ١ / ٨٦ .

وقوله : مردًا ، جمع أمرد وهو الذى لم ينبت الشعرُ بوجهه .

(٢) قوله : « فإنهم يُعربون المعتل اللام .. إلى آخره » لو قال : فإنهم يعربون المحذوف اللام بالحركات الثلاث .. » حتى لا يخرج عنه نحو « سنين » عند من جعل لام مفرده « هاءً » لكان مناسبا .

وكانت عبارة ابن يعيش مناسبة حيث قال : « بشرط أن يلحقه نقص » أى : حذف من آخره ، فيشمل ما حذف منه حرف العلة أو الهاء [شرحه على المفصل ٥ / ١١] .

ولَمَّا قال ابن مالك فى التسهيل : ١ / ٨٥ « وقد يجعل إعرابُ المعتل اللام فى النون » انتقد الدمامينى هذا التعبير أيضا [تعليق الفرائد ١ / ٢٤٧ : ٢٤٨] .

أخفّ عليهم ؛ ولأنّ النون قامت مَقَام الذاهب من الكلمة ، ولو كان الذاهب موجودًا لكان الإعرابُ فيه كسائر المفردات ، فكذلك يكون ما قام مَقامه .

وقوله « دَعَانِىَ » أمرٌ ، ومعناه : اتْرُكانِى من نجد ، وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم ، و « شِيبًا » جمع أشيب ، وهو حال من المجرور بالباء ، و« مُرْدًا » حال من مفعول « شيَّبْنَنا » .

(**وَبَعْضُهُمْ**) أى النحاة (**يَطْرُدُ هَذِه اللُّغَةَ**) وهى لزوم الياء ، والإعراب على النون منونة (**فِى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَ**) فى (**كُلِّ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ**) ؛ لِأَنّ باب « الياء » أوسع من باب « الواو » وهذا أعمّ من قول النظم :

* وَهُوَ ــ يعنى : بابَ سِنِينَ ــ عِنْدَ قَوْمٍ يطَّرِدْ[1] *

(**وَيُخَرِّجُ عَلَيْهَا قَوْلَهُ**) :

١٣- رُبَّ حَىٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلَالٍ **(لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ)**[2]

الرواية « ضاربينَ » بإثبات النون مع الإضافة ، فدلّ على أنّ « ضاربين » معربٌ

---

(١) يقول ابن عقيل فى شرح الألفية ١ / ٦٦ » واختلف فى اطراد هذا ، والصحيح أنه لا يطّرِد » وعلق الخضرى بقوله : من النحويين من يطرده فى باب الجمع كله ، ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقول الشاعر « لا يزالون ضاربين القباب » .

حيث أبقى النون مع الإضافة ... والصحيح قصرُه على السماع » [حاشية على ابن عقيل ١ / ٤٥] .

وقال الدماميني فى تعليق الفرائد ١ / ٩٧ : ٩٨ » قوله « وهو عند قوم يطرد » يعنى أن إجراء سِنين وبابه مجرى « حين » يطرد عند قوم من العرب ، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ » .

(٢) هذا البيت من الخفيف لا يعلم قائله ، استشهد به فى المغنى ٢ / ٤٦٣ ، والعينى ١ / ١٧٦ والهمع ١ / ٤٧ ، والأشمونى ١ / ٨٧ .

والشاهد فى قوله « ضاربينَ » فقد نصب بالفتحة الظاهرة على النون لأنه خبر « يزال » والدليل على ذلك إثبات النون مع الإضافة .

وقد تكفل الشارح بتفسير المفردات .

بالفتحة على النون كـ « مساكين » لا بالياء ، وإلَّا لحذفت النون للإضافة وقيل : ضاربِى .

وردّ بأنه يحتملُ أن يكون الأصلُ « ضاربين ضاربى القباب » فحذف البدل الذى هو « ضاربى » لدلالة المبدل منه وهو « ضاربين » عليه ــ قاله فى المغنى ــ[1] ويحتمل أن يكون « القباب » منصوبا بـ « ضاربين » والأصل « القبابىّ » بياء النسب فى الجمع ، ثم حذف إحدى الياءين ، وأسكن الياء الباقية .

و « عَرَنْدَس » ــ بفتح العين والراء المهملتين ، وسكون النون وفتح الدال ، وفى آخره سين مهملة ــ الشديد القوىّ ، و « الطَّلال » ــ بفتح الطاء المهملة ، وتخفيف اللام ــ الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، و « القِبَاب » ــ بكسر القاف ــ جمع قُبَّة ، وهى التى تتخذ من الأديم والخشب واللّبد ونحوها[2] ، وقد تطلق على ما يتخذ من البناء .

(**وَقَوْلَهُ**) وهو سُحَيم[3] :

١٤ــ وَمَاذَا تَبْتَغِى الشُّعَرَاءُ مِنِّى ۞ وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ[4]

---

(١) ٢ / ٦٤٣ .

(٢) وهى الخيمة .

(٣) ابن وُثَيْل الرِّيَاحِىّ ، كان عبدا حبشيا ، وكان فصيحا بليغا .

(٤) وهذا البيت من الوافر ، وقد جاء منسوبا لسحيم فى شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣ وسر الصناعة ٦٢٧ ، وابن الناظم ١٧ ، واللسان مادة (ر ب ع) ٩ / ٤٥٥ والعينى ١ / ١٩١ على هامش الخزانة ، والدرر اللوامع ١ / ٢٢ ، والخزانة ١ / ١٢٦ ، ٣ / ٤١٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٧٠ واستشهد به المرادى فى توضيح المقاصد ١ / ٩٩ : ١٠٠ على أن فتح النون فى جمع المذكر وما ألحق به هو الأصل ، وكسرها لغة كما فى « حدَّ الأربعينِ » .

وجاء هذا البيت بلا نسبة فى المقتضب ٣ / ٣٣٢ ، ٤ / ٣٧ ، ومجالس ثعلب ٢ / ١٧٦ ، والرضى ٢ / ١٨٥ ، والهمع ١ / ١٦٥ .

أما ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٨٥ فقد استشهد به ومعه بيتان قبله ، ونسب =

[الرواية[١] بكسر النون ، على أنها كسرة إعراب ، وبه قال الأخفش الأصغر علىّ بن سليمان[٢] ، ولم يفرق بين العقود وغيرها ، وجعله بمنزلة الجمع المكسَّر وجعل إعرابه فى آخره كما يَفعل فى « فتيان » .

وقال الأعلم يوسف الشنتمرىّ[٣] : هو فى « السنين / والعقود » ، أمثل منه فى « المسلمين » ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود ، فهو أشبه بالواحد الذى إعرابه بحركة آخره من « المسلمين » ونحوه . [٢٨ / ب]

ولا دليل لهما فى هذا البيت[٤] ؛ لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة

= الأبيات لجرير والحق أن الأبيات الثلاثة فى ديوان جرير منسوبة لسحيم ص ٥٥٧ .

وأما ابن هشام فقد كرر الاستشهاد به فى هذا الباب على أن كسرَ نون جمع المذكر السالم جائز فى الشعر بعد الياء . وسيأتى .

وفى المراجع السابقة ترددت الرواية بين : « وماذا تبتغى » ، « وماذا يدَّرى » مضارع « ادَّاره » ومعناه : ختله وخدَعه ، « رأس الأربعين » .

(١) من هذه الحاصرة إلى أن يجئ شاهد سحيم مرة أخرى ص : ٢٦٧ ساقط من خ٣ وهو ما يقرب من ستة وعشرين سطرا ، وذلك بسبب انتقال النظر عند النسخ من موضع البيت عند وروده أولا ، إلى موضعه عند وروده ثانيا ، ثم استُدْرِك ذلك عند المراجعة فأضيف القدر الساقط على هامش الصفحة .

(٢) [المتوفى سنة ٣١٥] أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدى له مصنفات منها كتاب : التثنية والجمع [بغية الوعاة ٢ / ١٦٨] .

(٣) وكنيته : أبو الحجاج ، وعرف بالأعلم لانشقاق شفته العليا ، وبالشنتمْرىّ : نسبة إلى مكان ولادته « شنتمرية » غرب الأندلس ، اشتهر بقوته الحافظة ، وغلبت عليه النزعة الأدبية ، له شرح شواهد سيبويه ، وشرح الجمل للزجاجى [بغية الوعاة ٢ / ٣٥٦] .

(٤) نظر النحاة إلى موضع الشاهد وهو « حدَّ الأربعينِ » بكسر النون ، فذهب قوم إلى أن الكسرة كسرة إعراب ، وأن أسماء العقود من العشرين إلى التسعين يجوز أن تعرب إعراب « غسلين » فى لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون ، وممن ذهب إلى هذا الأخفش الأصغر ، والأعلم الشنتمرى . وابن هشام أورد البيت ليعبِّر عن هذا المذهب . =

بناء[1] ضرورةً ــ كما سيأتى ــ وبذلك صرّح ابنُ جنى .

* * *

= ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة « الأربعين » معربة إعراب جمع المذكر السالم ، فهى مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة ، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، أما كسرة النون فهى للتخلص من الساكنين وهما الياء والنون ، وممن ذهب إلى هذا الرأى ابن جنى فى سر الصناعة ص ٦٢٧ فهو يقول : فأما قول سحيم « وقد جاوزت حد الأربعين » فليست النون حرف إعراب ، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم ، وإنما هى حركة التقاء الساكنين وهما الياء والنون وكسرت على أصل حركة التقاء الساكنين ، ولم يفتح كما يفتح نون الجمع ؛ لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة الروىّ فى سائر الأبيات ــ وتبعه ابن عصفور فى كتاب الضرائر ص : ٢١٩ : ٢٢٠ .

ومن أورده للمذهبين على التساوى ابن مالك فى شرحه على التسهيل ١ / ٨٦ إذ قال : فتكون الكسرة كسرة إعراب ، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة » .

ومن أورده للمذهبين ورَأى أن الحقَّ أنَّ النون ليست حرف إعراب ولا الكسرة فيه علامة الجر وإنما هى حركة التقاء الساكنين ، ابن يعيش فى شرحه على المفصّل ٥ / ١٣ .

(١) قوله : « كسرة بناء » يعنى : ليست كسرة إعراب ، ولو قال : كسرة ضرورة ، وحذف كلمة « بناء » لكان أحسن .

(فَصْلٌ) :

فى حكم حركة نون الجمع ، والمثنى ، وما ألحق بهما ، المشار إليهما فى النظم بقوله :

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ... فَافْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ[(١)]

ونُونُ. مَا ثُنِّى وَالْمُلْحَقِ بِـهْ ... بَعكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ[(٢)]

ولمّا كان المثنَّى سابقًا على الجمع قدَّمه الموضح عليه فقال :

(**نُونُ الْمُثَنَّى ، وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ مَكْسُورَةٌ**) بعد الألف والياء ، على أصل التقاء الساكنين ، وضمُّها بعد الألف لغةٌ كقوله :

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِـى الْقِـذَّانُ

فَالنَّوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَـانُ[(٣)]

---

(١) « نُونَ » مفعول مقدم لِـ « افتحْ » .

(٢) « نونُ » مبتدأ و « ما » اسم موصول مضاف إليه وجملة « ثُنِّى » صلة « ما » و « المُلْحَقِ » مجرور بالعطف على « ما » وجملة « استعملوه » خبر المبتدأ الذى هو « نونُ » .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لأبى بيهس رؤبة بن العجاج الباهلى ، ذكره الحسن بن بشر الآمدى فى المؤتلف والمختلف ص ١٧٥ : ١٧٦ .

وظَنَّ جامع ديوان رؤبة بن العجاج السعدى أن البيتين له ، فألحقهما بما نسب إليه ص : ١٨٦ ، واستُشهد بهما فى تعليق الفرائد ١ / ١٩٨ ، والخزانة ١ / ٤٤ ، والهمع ١ / ٤٩ ، والدرر اللوامع ١ / ٢٢ ، والأشمونى ١ / ٩١ .

وقوله « يَا أَبَتَا » أصلها ، يا أَبِى ، فـ « أَبِى » منادى منصوب لأنه مضاف لياء المتكلم ، ويجوز فى المنادى المضاف لياء المتكلم إذا كان المضاف « أبًا أو أمًّا » عشرُ لغات منها هذه اللغة ، وهى حذف ياء المتكلم ، والتعويض عنها بالتاء ، ثم الجمع بين التاء والألف ــ أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هى التى تلحق آخر المندوب والمنادى البعيد ، ويرى ابن جنى أن هذه الألف هى ياء المتكلم انقلبت ألفًا بعد فتح ما قبلها ففيه جمع بين العوض والمعوض منه .

بضمّ النُّون .

و « الْقِذّانُ » ــ بكسر القاف ، وإعجام الذال المشددة ــ جمع « قَذَدٍ »[١] وهو « البُرغوث »[٢] .

(**وَفَتْحُهَا بَعْدَ الْيَاءِ لُغَةٌ**) لِبنى أسد[٣] ، حكاها الفرَّاء[٤] (**كَقَوْلِهِ**) وهو حُمَيْد بن ثور ، وقيل أبو خالد[٥] ، يصف قطاة[٦] :

١٥ – (عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً)

فَمَا هِىَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ[٧]

الرّواية بفتح النون من « أَحْوَذِيِّينَ » تثنية « أَحْوَذِىّ » ــ بفتح الهمزة ، وسكون

---

(١) على وزن « بَطَل » أو « قُذَّة » بضم القاف وتشديد الذال .

(٢) هو مثلَّث الباء ، والضمّ أفصح .

والشاهد فى قوله « العينان » حيث ضم النون بعد الألف فى المثنى على لغة تُجيزُ ذلك .

(٣) من أشهر قبائل ربيعة التى هى من ولد إسماعيل عليه السلام : أسد ، ووائل وتغلب ، واشتهر من أسد : بنو فقعس ، ومن وائل : بكر بن وائل .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٩٤ : ١٩٥ .

(٥) هو حُمَيد بن ثور بن حزم أبو المثنى ، وقيل أبو خالد ، شهد حنينا مع الكفار ثم قدم على النبى ﷺ ، وأسلم وأنشد أبياتا .

(٦) « القطاة » وجمعها : قطًا . أو قطوات نوعٌ من الحمام .

(٧) من قصيدة بائية من الطويل يصف فيها قطاة وهى فى ديوانه ص ٥٥ .

والبيت فى ابن يعيش ٤ / ١٤١ ، والمقرّب ٢ / ٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ ، وابن الناظم ١٧ ، وابن عقيل ١ / ٧٠ ، واللسان مادة (ح و ز) ٥ / ١٩ والهمع ١ / ٤٩ والأشمونى ١ / ٩٠ ــ أما الفراء فقد أورده فى المعانى ٢ / ٤٢٣ برواية « فتغيبُ » بالفاء ورفع الفعل وهو موضع الشاهد عنده .

أما موضع الشاهد هنا فهو « عَلَى أَحْوَذِيِّينَ » بفتح النون لغة لبنى أسد ، ولا يمكن أن تكون الفتحة حركة إعراب ؛ لأن الكلمة مجرورة ، فإعرابها إذًا بالياء نيابة عن الكسرة ، وليست الفتحة للضرورة ، إذْ لا ضرورة ؛ لأنه لا سبب يدعو إلى الفتح من وزن أو قافية .

الحاء المهملة ، وفتح الواو ، وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف ــ وهو الخفيف فى المشى لحذقه .

وفى ديوان الأدب[١] « الْأَحْوَذِىّ » الراعى المتشمِّر للرعاية الضابط لما وَلِىَ[٢] .

وأراد بالأَحْوَذيَّيْنِ ــ هنا ــ جناحَىْ قطاة ، يصفهما بالخفة .

وفاعل ــ استقلت ــ ضمير القطاة و « عشيّةً » نصب على الظرفية الزمانيَّة .

والمعنى : أن القطاة ارتفعت فى الجوّ عنه على جناحين ، فما يشاهدها الرائى إلا لمحة ، وتغيبُ عنه .

(**وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ**) فتحُ النون (**بِالْيَاءِ**) بل يكون بعدها وبعد الألف ، فى لغة من يُلزم المثنى الألف فى كل حال[٣] ــ قاله ابن عصفور[٤] (**كَقَوْلِهِ**) :

١٦ ــ (أَعْرِف مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا)
وَمَنْخِرَيْــنَ أَشْبَهَــا ظَبْيَانَــا[٥]

---

(١) ديوان الأدب معجم منسوق على الأبنية لأبى إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابى (المتوفى سنة ٣٥٠ هـ] .

(٢) هذه العبارة فى الديوان ٣ / ٣٤٧ وفيه أيضا : « أحوذَ الإبل : سار بها » [٣ / ٤٢٨] .

(٣) وهم قبائل أشهرهم : بلحاث وهم بطن من مذحج ، ومذحج قبيلة من كهلان القحطانية .

(٤) فى المقرّب ٢ / ٤٧ ما يخالف ذلك ، فقد قال : ولا تُفتح مع الألف ، وأما قوله :
* أعرفُ منها الجيد والعينانا * فمصنوع .

(٥) البيتان من مشطور الرجز لرجل من ضبَّة لم يُسمّ كما قال الشارح نقلا عن أبى زيد فى نوادره ص ١٥ ، ونُسبا إلى رؤبة وليسا فى ديوانه ، وألحقهما جامع الديوان بما نسب إليه ص ١٨٧ ــ وهما أيضا فى ابن يعيش ٣ / ١٢٩ ، ٤٠ / ٦٧ ، ١٤٣ والمقرّب ٢ / ٤٧ ، والرضى ٢ / ١٧٢ وابن عقيل ١ / ٧٢ ، وتعليق الفرائد ١ / ١٩٦ والهمع ١ / ٤٩ ، والأشمونى ١ / ٩٠ .

و « الجيد » العنق ، و « العينانا » معطوف على الجيد فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وليست الألف هنا للإعراب ، بل هى التى تلزم المثنى فى جميع أحواله وفتح النون الأخيرة=

أنشده ابنُ عصفور ، والسيرافى ، وغيرُهما ، بفتح النون فى « العينَانَا » تثنية « عين » وأما « ظَبْيانَا » ـــ بفتح الظاء المعجمة ، وبسكون الموحّدة ، والياء آخر الحروف ـــ فهو اسم رجل بعينه ، لا تثنية « ظَبْى » خلافا للهروىّ[١] .

(وَقِيلَ) هذا (الْبَيْتُ مَصْنُوعٌ) لا دليل فيه[٢] .

وقال أبو زيد[٣] : هو لرجل من بنى ضبَّة ، هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح أن الفتح يجرى بعد الألف إذا كانت علامةَ الرفع[٤] وفى نون « اثنين واثنتين » فإنهما محمولان على المثنى .

ولم أقف على نصّ صريح فى ذلك أَعتمدُ عليه ، ولا شاهدٍ أَستندُ إليه .

= لغة وهذا محل الشاهد ، والألف الأخيرة للإطلاق .

و« مَنخِرَيْنِ » ـــ بفتح الميم ، وسكون النون ، وكسر الخاء ـــ بزنة مَسْجِد ، أصله موضع النخير ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ثم سُمِّى به خَرْق الأنف ، وكسرُ النون الأخيرة فى هذه الكلمة تجعل فى البيت تلفيقا من لغتين ، كسر النون هنا ، وفتح النون فى « العينانا » وفى البيت تلفيق آخر من لغتين ؛ لأنه جرى على لغة من يلزم المثنى الألف فى « العينانا » وعلى لغة من ينصبه بالياء فى « مَنخِرَيْنِ » .

وللدمامينى فى شرح التسهيل ملحوظة لطيفة إذ قال : « فى قوله : « ومَنخِرَيْنِ » بالياء دلالة على أنّ أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها ، بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا ، وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة [تعليق الفرائد ١ / ١٩٧] .

(١) هو أبو الحسن على بن محمد الهَرَوِىّ ، أصله من « هراة » وسكن مصر ، وهو من أواخر القرن الرابع ، كان عالمًا بالنحو ، إماما فى الأدب ، جيّد القياس ، له الأزهرية فى الحروف والذخائر فى النحو [بغية الوعاة ٢ / ٢٠٥] .

(٢) [ينظر المقرّب لابن عصفور ٢ / ٤٧ .

(٣) أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى المتوفى سنة ٢١٥ هـ [مرَّ فى ص : ١٥٧] .

(٤) مُرَاد الشارح أن ظاهر كلام الموضح أنّ فتح نون المثنى يجرى بعد الألف فى اللغة المشهورة التى تُعرب المثنى بالحروف ؛ بدليل قوله : إذا كانت علامة الرفع .

[٢٩ / أ] (**وَنُونُ / الْجَمْعِ**) السالم المذكر ، وما حُمِل عليه (**مَفْتُوحَةٌ**) بعد الواو ، والياء للخفَّة ، لأنّ الجمعَ أثقل من المثنّى ..

(**وَكَسْرُهَا جَائِزٌ فِى الشِّعْرِ بَعْدَ « الْيَاءِ » كَقَوْلِهِ**) وهو جرير ، لا سُحَيم — خلافا للجوهرىّ[1] .

١٧– عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِى أَبِيهِ (وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِيـنِ)[2]

الرواية بكسر النون من « آخَرِينِ » وهو جمع « آخَر » — بفتح الخاء — بمعنى مُغَايِر .

و « جعفرُ ، وبنو أبيه » أولادُ ثعلبة بن يربوع ، و « الزعانف » — بفتح الزاى ، وبالعين المهملة ، وبالنون قبل الفاء — جمعُ « زِعْنفة » بكسر الزاى والنون — وهو القصير[3] ، وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدًا .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو « سُحَيم » :

---

(١) ينظر الصِّحاح ٤ / ١٣٦٩ .

(٢) البيت من الوافر وهو لجرير فى ديوانه ص ٥٧٧ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٥ وفيه : « وبنى عبيدٍ » مكان : وبنى أبيه وكذلك فى تعليق الفرائد ١ / ٢١٧ ، وفى شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٠ برواية « وبنى رياح » وكذلك فى الرضى على الكافية ٢ / ١٧٩ ، وفى الأشمونى ١ / ٨٩ وقال : وأنشده ابن القاسم « عرفنا جابرًا وبنى رياح .

فهذه وجوه الاختلاف فى رواية هذا البيت .

والشاهد قوله « آخَرِينِ » بكسر النون لأجل ضرورة حصلت للشاعر بسبب النظم والكلمة منصوبة بالياء نيابة عن الفتحة لأنها صفة لزعانف المنصوبة ، هذا ما اتجه إليه ابن هشام . ويجوز أن تكون كسرة إعراب قال الرضى فى الكافية ٢ / ١٧٩ : ويمكن أن يكون جَعَلَ النون مُعتقب الإعراب أى : زعانف قوم آخَرِينِ ، كما يجوز أن يكون الكسر لغة من لغات العرب وتبقى الكلمة معربة بالحروف .

(٣) وقال الجوهرى فى الصحاح ٤ / ١٣٦٩ : وأصل الزعانف أطراف الأديم وأكارعه .

١٤م- وَمَاذَا تَبْتَغِى الشُّعَرَاءُ مِنِّى **(وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينِ)**][1]

بكسر « النون » وتقدم ما فيه .

واختلف رأى ابن مالك : فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة ، وتارة مجرور بالياء وكسر النون لغة[2] ، وتابعه الموضح هنا ، فاستشهد به أوّلا على الإعرابِ بالكسرة ، وثانيا على كسر النون فى الشعر .

ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر ؛ لعدم التجانس .

* * *

---

(١) تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى برقم [١٤] وهذه الحاصرة ـــ] ـــ هى نهاية السقط المشار إليه فى ص ٢٥٩ .

(٢) هذان رأيان فقط لابن مالك :

الأول : أن الكلمة مجرورة بالكسرة .

والثانى : أنّ الكسر لغة والكلمة معربة بالحروف .

وبقى لابن مالك رأى ثالث وهو أن كسر النون لضرورة حصلت للشاعر بسبب النظم وهو الذى اتّجه إليه ابن هشام هنا عندما كرّر الاستشهاد بهذا البيت .

فكان على الشارح وهو الشيخ خالد ذكرُ هذا الوجه لابن مالك حتى يمكن القول بأن ابنَ هشام متابعٌ له هنا .

والأقوال الثلاثة لابن مالك فى شرحه على التسهيل ١ / ٨٥ نصها كما يلى : « فتكون الكسرةُ كسرةَ إعراب ، ويمكن أن تكون كسرةَ ضرورة ، ويجوز أن تكون كسرةُ نون الجمع وما حُمِل عليه لغةً ، كما أنّ فتحَ نونِ المثنى وما حمل عليه لغةٌ » وقد جزم بأن الكسر لغة فى شرح الكافية ١ / ٢٠٠ إذ قال : « ونونُ الجمع الذى على حدّ المثنى والمحمول عليه مفتوحةٌ ، وكسرُها لغة » ثم استشهد بـ « آخَرِينِ » فى بيت جرير السابق .

هذا : وعندما يكون الكسر لغة يكون إعراب الكلمة بالحروف .

(الْبَابُ الرَّابِعُ) من أبواب النيابة **(الْجَمْعُ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ)** ولا فرق بين أن يكونَ مُسَمَّى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط **(كـ « هَنْدَاتٍ)** و « دَعْدَاتٍ » ، أو بالتاء والمعنى جميعا كـ « فَاطِمَاتٍ » **(وَمُسْلِمَاتٍ)** ، أو بالتاء دون المعنى كـ « طلْحاتٍ » و « حَمْزاتٍ » ، أو بالألف المقصورة كـ « حُبليَاتٍ » ، أو الممدودة كـ « صحراوَاتٍ » ، أو يكون مسماه مذكرًا كـ « اصْطَبْلات » .

ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحِدِهِ كـ « « ضَخْمَة وضَخْمَات » أو تغيّرت كـ « سَجْدة وسَجَدَات ، وحُبْلَى وحُبْلَيَات ، وصحراء وصحراوات » .

فالأول : حُرِّك وسطه ، والثانى : قلبت ألفه ياءً ، والثالث : قُلبت همزته واوًا .

ولهذا عَدَل الموضح عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم(١) ، إلى أن قال : الجمع بألف وتاء مزيدتين ؛ ليعمّ جمع المؤنث وجمع المذكر ، وما سلم فيه المفرد ، وما تغيّر .

(**فَإِنَّ**) فى جميع ذلك (**نَصْبَهُ بِالْكَسْرَةِ**) نيابة عن الفتحة ، حملا للنصب على الجرّ ، كما فى جمع المذكر السالم ، إجراءً للفرع على وتيرة الأصل(٢) ، وإنما تخلف الفرع عن الأصل فى الإعراب بالحروف ؛ لِعِلّةٍ مفقودةٍ فى الفرع ، وهى أنه ليس فى آخره حروف تصلح للإعراب (**نحو : ﴿ خَلَقَ اللهُ السَّمَـٰوَاتِ ﴾**)(٣) .

---

(١) ممّن عبّر بجمع المؤنث السالم : الصيمرىّ فى التبصرة والتذكرة ١ / ٨٧ وابن جنى فى اللّمع ٦٥ ، وابن الحاجب فى الكافية [ينظر شرح الرضى ٢ / ١٨٦ وممن عبر بما جمع بألف وتاء أبو حيان فى اللمحة ٢٥ [شرح البرماوى] .

(٢) يعنى أن جمع المذكر السالم ـــ وهو الأصل ـــ حمل فيه النصب على الجر فجاء بالياء فيهما ، وحمل الفرع وهو الجمع بالألف والتاء على الأصل وهو جمع المذكر السالم فحمل فيه النصب على الجر فجاء بالكسرة فيهما .

(٣) من الآية [٤٤] من سورة « العنكبوت » .

فى جمع المؤنث السالم عندما قال ابن الحاجب : وإن لم يكن المؤنث صفة ، بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقًا أى من غير اعتبار شرط ، وعند ذلك علق الرضى بقوله : هذا الإطلاق ليس-

فـ « السَّمَواتِ » منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ، ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجانى[(١)] ، ومحمود الزمخشرى[(٢)] ، وأبى عمرو ابن الحاجب[(٣)] ، وصوّبه الموضح فى المغنى ، ووضحه بأن قال :

المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذى عمل فيه ، ثم أوقع الفاعلُ به فعلا ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجاده ـــ وإن كان ذاتًا ـــ / لأن الله مُوجِد للأفعال وللذوات[(٤)] ـــ انتهى ـــ [٢٩ / ب]

= بسديد ؛ لأن الأسماء المؤنثة بتاء مقدرة كـ (نار وشمس) ونحوهما من الأسماء التى تأنيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمعُ بالألف والتاء ، بل هو فيها مسموع كـ (السَّماوات والكائنات) وذلك لخفاء هذا التأنيث ؛ لأنه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة . [شرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٧] .

(١) ينظر المقتصد شرح الإيضاح العضدى ١ / ٥٨٠ .

(٢) أشار الرضىّ إلى متابعة ابن الحاجب للزمخشرى فى تعريف المفعول به [شرح الرضى ١ / ١٢٧] وينظر المفصل ص ٣٤ .

(٣) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢١٨ ، الأمالى على المفصل إملاء رقم ٨٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١ / ١٧٧ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية تحقيق د / جمال مخيمر ١٩٨١ م .

الأمالى على المقدمة الكافية ٢ / ٥١ إملاء رقم ٤٣ .

(٤) اختصر الشيخ خالد كلام ابن هشام ومن المفيد فى هذا الموضوع إيراده كاملا ، يقول ابن هشام فى المغنى فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين . والصواب خلافها ٢ / ٦٦٠ : ٦٦١ « السابع عشر : قوله فى نحو ﴿ خَلَقَ اللهُ السَّمَٰوَٰتِ ﴾ إن السَّمواتِ مفعول به ، والصوابُ أنَّهَ مفعولٌ مطلق ؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، نحو قولك « ضربتُ ضربًا » والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدا بقوله (به) كضربت زيدًا ، وأنت لو قلت : السموات مفعول كما تقول : الضرب مفعول كان صحيحا ، ولو قلت : السموات مفعول بها كما تقول : زيد مفعول به لم يصح .

وقد يُعارضُ هذا بأن يصاغ لنحو « السموات » فى المثال اسم مفعول تام فيقال : السموات مخلوقة ، وذلك مختص بالمفعول به .

وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر ، فقال فى أسرار البلاغة[1] :

إذا قلنا : « خلق اللهُ العالَمَ » فـ « العالم » ليس مفعولا به ، بل هو مفعول مطلق ؛ لأن المفعول به هو الذى كان موجودًا ، فأوجد الفاعلُ فيه شيئا آخر ، كقولك : « ضربتُ زيدًا » فإن « زيدًا » كان موجودًا ، وأنت فعلت به الضرب ، والمفعول المطلق : هو الذى لم يكن موجودًا فَحَصَل به ، و « العالم » لم يكن موجودًا ، بل كان عدما محضًا ، والله أوجده وخلّصه من العدم ، فكان « العالمُ » المفعولَ المطلق ، وهو المصدر ، ولم يكن مفعولا به — انتهى —

واحتجّ الجمهور الذّاهبون إلى أنّ « العالَم » مفعول به ، لا مفعول مطلق بأمورٍ :

أولها : أنّا قد نعلمُ العالَمَ ، وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلاّ بدليل منفصل ، والمعلوم مغاير للمجهول ، فإذن كون الله خالقًا للعالم غير ذات العالَم .

وثانيها : أنّا نصفُ اللهَ بالخالقية ، فلو كان خلقُ العالَم نفس العالَم ، لزمَ أن يكونَ اللهُ تعالى موصوفا بالعالَم كما أنه موصوفٌ بخالقية العالَم .

وثالثها : أنّا نقول : العالَم ممكن ، فلم يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه ، وأبدعه ، فلو كان إيجادُ العالَم وإحداثُه نفسَ العالَم ؛ لكان قولنا : العالَم وُجِد لأن

= إيضاح آخر : المفعول به : ما كان موجودًا قبل الفعلِ الذى عمل فيه ، ثم أوقعَ الفاعلُ به فعلا ، والمفعول المطلق : ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجاده . والذى غرَّ أكثر النحويين فى هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد ، وهم — أى العباد — إنما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات ، فتوهموا — أى النحاة — أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثا ، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه — أى المفعول المطلق لا يختص بذلك — أى بالأفعال — ؛ لأن الله تعالى مُوجد للأفعال والذوات جميعا لا مُوجِد لهما فى الحقيقة سواه سبحانه وتعالى ، وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى ، وابن الحاجب فى أماليه » .

(١) ص : ٣١٨ : ٣١٩ تحقيق الشيخ محمد رشيد رضا ، وهذا النقل الذى نقله الشيخ خالد من أسرار البلاغة مختصر جدا وبالمعنى وليس بالنص ، ومن المفيد الرجوع إلى أسرار البلاغة ولولا خوف الإطالة لذكرت النص كاملا .

الله أوجده ، جارٍ مَجْرى قولِنا : العالَم وُجد لأنه وُجِد ، فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ، ويرجع حاصلُه إلى أن العالَم وُجد لنفسه ، وذلك نفيٌ للصانع ـــ قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل[1] ـــ

ونصبُ الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقًا هو الغالب[2] .

(**وَرُبَّمَا نُصِبَ بِالْفَتْحَةِ**) عَلَى لُغَةٍ ، كما قال أحمد بن يحيى[3] (**إِنْ كَانَ مَحْذُوفَ اللَّامَ**) ولم تُردّ إليه فى الجمع (كـ « **سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ** »)[4] ـــ بفتح التاء ـــ

(١) المسمّى : عرائس المحصَّل من نفائس المفصَّل ١ / ٢٣٢ : ٢٣٣ رسالة دكتوراه تحقيق طارق نجم عبد الله ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٣ م .

هذا وللرضى طريقة فى تعريف المفعول به وجد أنها الأقرب وهى أن يقال فى تعريفه : هو ما يصحّ أن يعبَّر عنه باسم مفعول غير مقيد ، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا ، فبقولنا : « اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله » يخرج عنه جميع المعمولات ، أما المفعول المطلق ؛ فلأن الضرب فى قولك : ضربتُ ضربًا ، وأحدثت ضربا ، وإن كان مفعولا للمتكلم فى المثالين إلا أنه لا يقال فى الأول إن ضربا : « مضروب » ، ويقال فى الثانى إنه « مُحْدَث » ـــ وأما سائر المفاعيل : فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله ، لكن مقيَّدًا بحرف الجرّ كما يقال : سرتُ اليومَ فرسخًا أن اليوم مسير فيه ـــ وكذا فرسخًا ، وقولنا المُثْبَت أو المجهول مثبتًا ليعم زيدًا فى نحو : ضربتُ زيدًا ، وما ضربت زيدًا » [شرح الرضى على الكافية ١ / ١٢٧] .

ويمكن أن يطبق هذا على المثال الذى معنا وهو « خلق الله العالَم » فالعالم مفعول به لأنه يمكن أن يقال : العالم مخلوق وفى الآية الكريمة : ﴿ خَلَقَ اللهُ السَّمَٰوَاتِ ﴾ السمٰواتُ مخلوقة وهكذا وهو ما نبه إليه ابن هشام فى المغنى ٢ / ٦٦٠ : ٦٦١ .

(٢) وذهب الأخفش إلى أنه مبنىّ على الكسر فى محل نصب ، قال الأشمونى عن هذا الرأى : وهو فاسد ، إذ لا موجب لبنائه ـــ [شرح الأشمونى ١ / ٩٢ ، وأيضا سر الصناعة ٤٢٨] .

(٣) وهو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب [مرّ التعريف به ص : ٢٢٣] .

(٤) وهو رأى كوفىّ بدليل قول ابن جنى فى الخصائص ٣ / ٣٠٤ : « وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء فى موضع النصب » .

حكاه الكسائى و « رَأَيْتُ بَنَاتَكَ » ــ بفتح التاء ــ حكاه ابن سِيدَه[١] ، وكقوله[٢] :

فَلَمَّا جَلَاهَا بِالْإِيَامِ تَحَيَّزَتْ[٣] ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِئَابُهَا[٤] ــ **٢١**

و « الإِيَامُ » الدُّخان ، و « ثُبَاتًا » ــ بضم الثاء ــ الجماعات المتفرقة ، منصوبة على الحاليّة بالفتحة .

والكثير أن يُنْصبَ بالكسرة كقوله تعالى ﴿ **فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ** ﴾[٥] .

والضمائر المؤنثة للنحل ــ بالحاء المهملة ــ والمراد بيانُ حالها حين يُؤخذ عسلُها .

وإنما يُنصبَ هذا النوع بالفتحة ، تشبيها لهذه التاء ، بالتاء التى تُبدل فى الوقف هاء ، أو جَبْرًا لما فاته من حذف لامه ؛ كما أعرب نحوَ « سِنِين » بالحروف جَبْرًا لما فاته من حذف لامه .

---

(١) هو علىّ بن أحمد بن سِيدَه اللغوى النحوى الأندلسىّ أبو الحسن الضرير ، لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب ، صنف المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة ، والمخصص ، توفى سنة ٤٥٨ هـ ــ [بغية الوعاة ٢ / ١٤٣] .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلى ــ وهذا البيت من شعره فى وصف النحل والرجلِ المشتار لعسلها .

(٣) فى خ٢ ، ٣ ، ٤ « تحيَّرت » بالراء المهملة ، وما أثبته من خ١ وهى نسخة المصرِّح .

(٤) هذا البيت من الطويل ورد منسوبا لأبى ذؤيب فى ديوان الهذليين (الدار) ١ / ٧٩ وابن يعيش ٥ / ٨ والمحتسب برواية « ثباتٍ » ولكن أراد الاستشهاد على أنّ « تحيزت » (تفيْعَلت) من جاز يجوز واللسان مادة (أيم) ١٤ / ٣٠٧ وبلا نسبة فى الصحاح مادة (أيم) ٥ / ١٨٦٩ والخصائص ٣ / ٣٠٤ ، وابن يعيش ٥ / ٤ .

و « الأيام » فى القاموس كغُراب وكتاب : داءٌ فى الإبل ، ودخانٌ .

يقول : إن النحل لجأت إلى خلاياها ، فدخَّن عليها فخرجت وبرزت ، وهنا تحيزت وتضامَّت جماعات يبدو عليها الذل والاكتئاب ، فقد تمكن منها المشتار .

(٥) من الآية [٧١] من سورة « النساء » .

وليس الوارد من ذلك مفردًا مردودَ اللام ، خلافا لأبى علىّ[(١)] فى زعمه أن نحو « سمعتُ لُغَاتَهم » ــ بالفتح ــ مفردٌ رُدَّتْ لامُه ، وأصله : « لُغَيَة » أو « لُغَوَة » تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله / فقلبت ألفا ، فصار « لُغَاة » .

[٣٠ / أ]

ورُدّ بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوّض[(٢)] .

فإن ردَّت اللام فى الجمع كـ « سَنَوَات أو سَنَهَات » على اللغتين ، نصب بالكْسرة اتفاقًا نحو « اعتكفْتُ سنواتٍ أو سنهاتٍ » بكسر التاء .

هذا إذا كانت الألفُ والتاء زائدتين .

(**فَإِنْ كَانَتْ** « **التَّاءُ** » **أَصْلِيَّةً**) والألف زائدة (**كـ** « **أَبْيَاتٍ** ») جمع « بيت » (**أَوْ**) كانت (**الْأَلِفُ أَصْلِيَّةً**) والتاء زائدة (**كـ** « **قُضَاةٍ** ») جمعِ قاضٍ (**وَغُزَاةٍ**) جمع « غازٍ » .

وأصل قُضَاةٍ ، وغُزَاةٍ ، قُضَيَة ، وغُزَوَة ، تحركت الياء ، والواو ، وانفتح ما قبلهما ، قلبتا ألفين ، فالألف أصليَّة لكونها منقلبة عن أصل ، والتاء زائدة للتأنيث (**فَالنَّصْبُ بِالْفَتْحَةِ**) على الأصل نحو : « وَلَّيْتُ قُضَاةً ، وَجَهَّزْتُ غُزَاةً » .

والمطَّرد من الجمع بالألف والتاء المزيدتين :

ما كان علمًا [لمؤنث مطلقا .

أو صفةً له مقرونةً بالتاء ، أو دالةً على التفضيل نحو « فضليات .

أو علما][(٣)] لمذكر مقرونا بالتاء .

أو صفةً لمذكر غير عاقل : كـ « جبالٍ رَاسياتٍ » أو مصغَّرةً كـ « دُرَيْهِمَاتٍ »

---

(١) يعنى الفارسى ، واتجه هذا الاتجاه أيضا ابن جنى فى الخصائص ٣ / ٣٠٤ إذ قال : وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء فى موضع النصب ... وأما « ثُباة » فَفُعلة من الثبة ، وأما « بناته » فَفَعَلة ؛ كقناة ، وسمعتُ لغاتَهم إنما هى واحدة كرُطبة » انتهى من الخصائص .

(٢) وهو « التاء » التى هى عوض عن اللام ، وردّ اللام .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٢ بسبب انتقال النظر عند النسخ .

(**وَحُمِلَ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ شَيْئَانِ**) :

أحدهما : (**أُولَاتُ**) وهو اسم جمع بمعنى « ذوات » لا واحد له من لفظه ، وواحده فى المعنى : « ذات » بمعنى صاحبة ، وأصله « أُلَيٌ » ـــ بضم الهمزة ، وفتح اللام ـــ قلبت الياء ألفًا ، ثم حذفت ؛ لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين .

ووزنه « فُعَات » (**نحو** : ﴿ **وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ** ﴾)[1] فـ « أُولَات » خبر « كان » وهو منصوب بالكسرة ، واسمها ضمير النسوة وهو « النون » المدغمة فى نونها ، وأصل « كُنَّ » كَوُنَّ ـــ بضم الواو ـــ بعد النقل إلى باب « فَعُلَ »[2] ـــ بضم العين ـــ فاستثقلت الضمة على الواو ، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

(وَ) الثانى (**مَا سُمِّىَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ**) الجمع ، وما ألحق به (**نَحْو** : « **رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ** ») وهو علمٌ لموضع الوقوف ، واستدلّ سيبويه على علميته بقولهم : « هذه عَرَفَاتٌ مباركًا فيها » بنصب « مباركًا » على الحال ، ولو كانت نكرة لجرى عليه صفةً . وبأنه لو كان نكرةً لدخلت عليه الألف واللام ، وهى لا تدخل عليه[3] .

(**وَسَكَنْتُ أَذْرِعَاتٍ** ») ـــ بكسر الراء ـــ قاله فى الصحّاح ، وزاد فى

---

(١) من الآية [٦] من سورة « الطلاق » .

(٢) ما كان على وزن : « فَعُل أو فَعِل من الأفعال وأسند إلى الضمير المتحرك تنقل حركة عينه إلى فائه فيقال : طُلْتُ وخِفْتُ ، وما كان على وزن « فَعَل » تضم الفاء مع واوى العين فيقال : قُلْتُ ، ـــ وهو ما حدث فى « كُنَّ » والضمةُ تعبيرٌ عن واوية العين فيها ـــ وتكسر الفاء مع يائىّ العين فيقال : سِرْتُ إذا كان الأمر كذلك ، فيقال للشيخ خالد : ما سبب النقل إلى فَعُل ؟ النقل إلى فَعُل يكون عند إرادة المدح أو الذم مع تضمن معنى التعجب بسبب زيادة الصفة فيقال ضَرُبَ فلان إذا كان ضربه شديدا يدعو إلى التعجب وأيضا فإن نقل الحركة إلى ما قبلها يكون إذا كان النقل إلى الساكن ، والكاف متحركة مما دعا الشيخ إلى أن يقول : بعد سلب حركة ما قبلها ـــ والحق أن هذا تخريج منه غريب .

(٣) كتاب سيبويه ٢ / ١٨ .

القاموس[١] : وقد تفتح . وفيه وفى تهذيب الأسماء واللغات[٢] : النسبة إليها « أَذْرَعِىّ » بالفتح ، وهى جمع « أَذْرِعَة » وأَذْرِعة : جمع « ذِرَاع » فى لغة من ذكَّرَه[٣] قاله أبو الفتح الهمذانى[٤] فى اشتقاق البلدان .

(وَ) أذرعات (**هِى قَرْيَةٌ مِنْ قُرى الشَّام**) وقال الجوهرىّ : موضع بالشام ولا منافاة بينهما .

واختلف العرب فى كيفية إعراب هذا النوع المسمَّى به على ثلاث فِرَق : (**فَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهُ عَلَى مَا كان عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ**) ولم يحذف تنوينه لأنه فى الأصل للمقابلة ، فاستُصحِت بعد التسمية .

[٣٠ / ب] / (**وَبَعْضُهُمْ**) يُعربُه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع و (**يَتْرُكُ تَنْوِينَ ذَلِكَ**) مراعاة للعلمية والتأنيث[٥] .

(**وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهُ إعْرَابَ ما لا يَنْصَرِفُ**) فيتْرُكُ تنوينه ، ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية[٦] .

فالأول راعَى الجمعية فقط ، والأخير راعى التسمية فقط ، والمتوسط بين الأمرين ، راعَى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة ، وراعَى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه ، وهذا المسلك ، يشبه تداخل اللغتين ؛ فإنه أخذ من الأول النصب

---

(١) ينظر مادة (ذَرَعَ) فى الصّحاح ٣ / ١٢١١ والقاموس ٣ / ٢٣ .

(٢) لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى [الطباعة المنيرية] .

(٣) فى المصباح المنير مادة (ذَرَعَ) « وعن الفرّاء أيضا : الذراع ، أنثى ، وبعض عُكْلٍ يُذكِّر فيقول : خمسة أذرع ، قال ابن الأنبارى : ولم يعرف الأصمعىّ التذكير ، وقال الزجاج : التذكير شاذ غير مختار » .

(٤) هو محمد بن جعفر بن محمد الهمذانىّ أبو الفتح كان حافظا نحويا بليغا صنف الاستدراك لما أغفله الخليل وغيره ــ توفى سنة ٣٧١ هـ [بغية الوعاة ١ / ٧٠] .

(٥) ينظر سيبويه ٢ / ١٨ والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، ٤ / ٣٨ .

(٤) يظر سر الصناعة لابن جنى ٢ / ٤٩٧ ت / د / حسن هنداوى وشرح الكافية للرضى ١ / ١٤ .

بالكسرة ، ومن الأخير حذف التنوين ، فتحصل فى المسألة ثلاثة أوْجه .

(**وَرَوَوْا بِالْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلَهُ**) وهو امرؤ القيس الكندى فى محبوبته :

١٨- (**تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِى**)(١)

الرواية بجرّ « أذرعاتٍ » بالكسرة مع التنوين وتركه ، وبالفتحة بلا تنوين(٢) .

ومعنى « تنوَّرْتُها » نظرتُ إلى نارها بقلبى من « أذرعات » وأنا بالشام ، وأهلُها بيثرب ، مدينة الرسول — ﷺ — سُمِّيت باسم الذى نزلها من العماليق وهو « يثرب بن عُبَيْد »(٣) .

وفى السُّنَّة منْعُ إطلاق هذا الاسم عليها ؛ لأنه من التثريب ، وأما قوله تعالى : ﴿ **يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ** ﴾(٤) فحكايةٌ عمَّن قاله من المنافقين .

---

(١) هذا البيت من قصيدة من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٧ : ٣٩ .

والبيت أيضا فى سيبويه ٢ / ١٨ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، ٤ / ٣٨ ، وابن يعيش ١ / ٤٨ ، ٩ / ٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / والرضى ١ / ١٤ ، وابن عقيل ١ / ٧٦ وتعليق الفرائد ١ / ١٤٠ والهمع ١ / ٢٢ ، والأشمونى ١ / ٩٤ ، والخزانة ١ / ٢٦ ، ٣٣ .

وجملة « وأهلُها بيثرب » من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من ضمير المؤنثة فى « تنورتها » و « أدْنَى دارِها » مضاف ومضاف إليه مبتدأ ، و « نظرٌ » خبره على تقدير مضاف أى : ذو نظر و « عالٍ » صفة لنظر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين .

وجملة « أدنى دارها نظر عالى » فى محل نصب حال أيضا ، أى : كيف أراها ؟ وأقربُ دارها صاحب نظر عالٍ ، يعنى أن القريبَ من دارها بعيدٌ ، فكيف بها ودونها نظر مرتفع ؟

(٢) فى سيبويه ٢ / ١٨ « ومثل ذلك » أذرعات « سمعنا أكثر العرب يقولون فى بيت امرئ القيس : تَنَوَّرتها مِنْ أَذرعاتٍ .. » — يعنى بالتنوين — ومن العرب من لا ينون « أذرعات » ، ومثله فى المقتضب ٣ / ٣٣٣ ، ٤ / ٣٨ .

وذكر ابن جنى فى سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرعات ، فيجرها بالفتحة دون تنوين — [سر الصناعة ٢ / ٤٩٧ ت / د / حسن هنداوى وشرح الكافية للرضى ١ / ١٤] .

(٣) واستبدل بها الإسلام اسم « طَيْبة » .

(٤) من الآية [١٣] من سورة « الأحزاب » .

وإلى هذا الباب الإشارة بقول النظم :

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِى الْجَرِّ وَفِى النَّصْبِ مَعَا
كَذَا «أُولَاتُ» وَالَّذِى اسْمًا قَدْ جُعِلْ كَـ «أَذْرِعَاتٍ» فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ (١)

* * *

(١) قوله « والذى اسمًا قد جُعِل » الذى : مبتدأ أول ، « اسما » مفعول ثان بجعل ، ونائب الفاعل فى جعل ضمير هو المفعول الأول ، وجملة : قد جعل اسما ، صلة « الذى » ــ « كأذرعات » خبر مبتدأ محذوف والتقدير : وذلك كأذرعات ، « فيه » متعلق بقُبِل ، « ذا » اسم إشارة مبتدأ ثان ونعته محذوف ، « أيضا » مفعول مطلق وهو مصدر « آض » بمعنى عاد ، وجملة : قُبِل ، خبر « ذا » ، و « ذا » وخبره خبر « الذى » و « كأذرعات » مع مبتدئه المحذوف معترضة بين المبتدأ وخبره ، والتقدير ، والذى قد جُعِل اسمًا هذا الإعراب قُبِل فيه أيضًا وذلك كأذرعاتٍ .

(**الْبَابُ الْخَامِسُ**) من أبواب النيابة (**مَالَا يَنْصَرِفُ**) أى : ما لا يدخله الصرف (**وَهُوَ مَا فِيهِ عِلَّتَانِ**) فرعيتان (**مِنْ**) عِلَلٍ (**تِسْعٍ**) جمعها ابن النحاس[1] فى قوله :

اجْمَعْ ، وزِنْ عادِلًا ، أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... ركِّبْ، وَزِدْ عجمةً، فالوصفُ قد كَمُلا

وسيأتى شرح ذلك فى باب معقودٍ له .

والذى يخصه — هنا — أنه متى اجتمع فى اسم علّتان منها (**كـ « أَحْسَنَ »**) فإن فيه الصفة ، ووزن الفعل (**أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا**) فى منع الصرف (**كـ « مَسَاجِدَ » وَ « صَحْرَاءَ »**) فإن صيغة مُنتهى الجموع بمنزلة جمعين ، والتأنيث بالألف بمنزلة تأنيثين ، فكلٌّ من صيغة مُنتهى الجموع ، وألف التأنيث قائم مقام علتين (**فَإِنَّ جَرَّهُ بِالْفَتْحَةِ**) نيابةً عن الكسرة (**نَحْو** : ﴿ **فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا** ﴾)[2] ونحو : « اعتكفتُ فى مساجدَ » (**إِلَّا إِنْ أُضِيفَتْ**) لفظًا (**نَحْو** : ﴿ **فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ** ﴾)[3] و « فى مَسَاجِدِ عَائشة » أو تقديرًا نحو : « ابدأ بذَا مِنْ أَوَّلِ » فى رواية من جرَّه بالكسرة بلا تنوينٍ على نيَّة لفظ المضاف إليه .

(**أَوْ دَخَلَتْهُ « أَلْ » مُعَرِّفَةً**) كانت (**نَحْو**) ﴿ **وَأَنْتُمْ عَـٰكِفُونَ** (**فِى الْمَسَـٰجِدِ** ﴾[4] **أَوْ مَوْصُولَةً** ، **نَحْو**) قولِه :

.... وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ/الْحَوَائِمِ[5] — **٢٢** [٣١ /]

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بهاء الدين بن إبراهيم الحلبى [المتوفى سنة ٦٩٨ هـ] أخذ عن ابن عَمْرون وابن يعيش ، وصار إمام المصريين فى العربية وله مصنف مشهور وهو إملاءٌ على المقرَّب لابن عصفور يُسمّى التعليقة [بغية الوعاة ١ / ١٣ : ١٤] .

(٢) من الآية [٨٦] من سورة « النساء » .

(٣) من الآية [٤] من سورة « التين » .

(٤) من الآية [١٨٧] من سورة « البقرة » .

(٥) جملة من عجز بيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ٢ / ٣١٠ والبيت بتمامه :

أَبأْنَا بِهَا قتْلى ، وَمَا فى دمائها ... شفاءٌ وهُنَّ الشافياتُ الحَوائِمِ

وورد فى الأشمونى ٢ / ٢٤٥ ، والعينى ٣ / ٣٨٩ ، والخزانة ٣ / ٣٠٣ ، واستشهد به=

بخفض « الحوائِم » بالكسر ؛ لدخول « أَلْ » الموصولة عليه ، وهى جمع « حائمة » وأمَّا الداخلة على الصفة المشبهة (﴿ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ ﴾)(١) و « اليقْظان » فإنها حرفُ تعريف ــ على الأصحّ ــ كما فى المغنى(٢) وغيرِه ، لا موصولة .

(أَوْ زَائِدَةً كَقَوْلِهِ :

١٩- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بن الْيَزِيدِ مُبَاكًا) شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ(٣)

بخفض « اليزيد » لدخول « أَلْ » الزائدة عليه ، بناء على أنه باقٍ على علميَّته .

= هشام فى التوضيح ، وفى كلّ هذه المراجع استُشْهِد به فى باب الإضافة اللفظية التي تجيز دخول « أل » على المضاف فى « الشافيات الحوائم » أما الشاهد هنا فهو « الحوائِم » بالكسر لدخول « أل » الموصولة عليه وقوله : « أَبَأْنَا » قتلْنَا ، والضمير فى « بها » و « هنَّ » للسيوف ، والضمير فى « دمائها » للقتلى ــ و « الحوائِم » العطاش التى تحوم حول الماء ، جمع حائمة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره ، « الشافيات » جمع شافية من الشفاء .

والمعنى : قتلنا بالسيوف ، وليس فى دماء القتلى التى تهريقها السيوف شفاءٌ ، وإنما السيوف هى الشافيات لأنها آلة السفك ، ولولاها ما حصل السفك .

(١) من الآية [٢٤] من سورة « هود » .

(٢) ١ / ٤٩ مبحث « أل » وفيه يقول ابن هشام : « أل » على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل والصفات المشبهة ، وليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق » .

أما ابن مالك فقد اضطرب رأيه فى التسهيل فمرة جعل « أل » الداخلة على الصفة المشبهة موصولة فى ١ / ٢٠١ وجعلها معرِّفة لا موصولة فى ١ / ٤١ ويمكن مراجعة الموضعين .

(٣) البيت من الطويل فى ديوان ابن ميّادة ص : ١٩٢ وانظره فى : ابن يعيش ١ / ٤٤ وفيه (بأحنْاَءِ الخلافة) والمغنى ١ / ٥٢ ، وشرح شواهد الشافية ١٢ ، والعينى على هامش الخزانة ١ / ٢١٨ والدرر اللوامع ١ / ٦ ، والهمع ١ / ٢٤ ، والأشمونى ١ / ٩٦ ، ١٨٣ وسيذكره صاحب التصريح مرّة أخرى فى المعرف بالأداة ص : [٤٩٧] .

ويحتمل أن يكون قُدِّر فيه الشيوعُ فصار نكرةً . ثم أُدْخِلَتْ « أل » للتعريف ، كما قال الموضح فى شرح القطر[1] ، وعلى هذا لا شاهد فيه .

وهذا البيت لابن ميّادة الرمّاح ، يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بنى أميّة .

و « الأعْبَاء » جمع « عِبْءٍ » ـــ بكسر العين المهملة ، وسكون الموحدّة ، وفى آخره همزة ـــ كلُّ ثِقْل ـــ بكسر المثلثة ، وسكون القاف ـــ وأراد به أمورَ الخلافة الشاقة ، و « الكاهل » ما بين الكتفين .

والمعنى : أبصرته شديدا كاهله بحمل أثقال الخلافة .

وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله :

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَالَا يَنْصَرِفْ   مَالَمْ يُضَفْ، أَوْيَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ

وإذا دخله « أل » أو أُضيف وجرّ بالكسرة ، هل يعود منصرفًا أو لا ؟ أقوال ثالثها[2] : إن كانت العلتان باقيتين فيه ، فهو باق على منع صرفه[3] ، وإلّا صُرِف[4] وهو المختار[5] .

---

(١) ص : ٧٣ : ٧٤ .

(٢) أما الرأى الأول من الثلاثة فهو الصرف مطلقا ؛ وهو رأى المبرد فى المقتضب ٣ / ٣١٣ ـــ وأما الرأى الثانى من الثلاثة فهو البقاء على منع الصرف مطلقا وهو رأى الزجاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٢٠ ، والزجاجى فى الجمل ص٢٢٠ ، وذهب إلى ذلك الفارسى فى الإيضاح ص٥٨ ، وصرح به ابن مالك فى شرح الكافية ١ / ١٧٩ .

(٣) نحو : بأحسنكم أو بالأحسن .

(٤) نحو : بأحمدكم ، أو بالأحمد لزوال علميته بالإضافة أو بأل .

(٥) قال الخضرى عن هذا الوجه : « واختاره الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب ، وقال المتأخرون إنه التحقيق » [حاشيته على ابن عقيل ١ / ٤٨] وينظر توضيح المقاصد للمرادى ١ / ١٠٩ فقد أيّد هذا الرأى أيضا ، وكذلك السيوطى فى الهمع ١ / ٧٧ .

وهذا الخلاف مبنّى على اختلافهم فى تعريف الصرف ، هل هو التنوين فقط ، أو التنوين والجرّ معا .

(**الْبَابُ السَّادِسُ**) من أبواب النيابة (**الأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ**) سُمِّيت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها ، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هى أمثلة يكنى بها عن كلّ فِعْل كان بمنزلتها .

وسُمِّيت خمسة على إدْراج المخاطَبَتَيْنِ تحت المخاطَبَيْنِ ، والأحسن . أن تُعَدَّ ستّة[١] ــ قاله الموضح فى شرح اللمحة[٢] .

(**وَهِىَ كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلِفُ اثْنَيْنِ**) بالتاء للمخاطَبَيْنِ (**نَحْو** : **تَفْعَلانِ**) يا زيدان ، أو للمخاطبتين ، نحو : تفعلان يا هندان ، أو للغائبتين نحو : الهندان تفعلان (**وَ**) بالياء للغائبَيْن ، نحو : الزيدان (**يَفْعَلانِ** ، **أَوْ وَاوُ جَمْعٍ**) بالتاء للمخاطَبينَ (**نَحْو**) أنتم (**تَفْعَلُونَ وَ**) بالياء للغائبين نحو : هم (**يَفْعَلُونَ**) .

أَوْ يَاءُ مُخَاطَبَةٍ نَحْو :) أنتِ (**تَفْعَلِينَ**) .

ولا فرق بين أن تكون الألفُ والواو ضميرين كما تقدم ، أو علامتين كـ « يفعلان الزيدان » و « يفعلون الزيدون » فى لغة طيّئ[٣] .

(**فَإِنَّ رَفْعَهَا بِثُبُوتِ النُّونِ ، وَجَزْمَهَا ونَصْبَهَا بِحَذْفِهَا نحو** : ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَنْ تَفْعَلُواْ** ﴾)[٤] الأول : جازم ومجزوم ، والثانى : ناصب ومنصوب ، وقدّم الجزم على النصب ؛ / لأن النصب محمول على الجزم ، كما حُمِل النصبُ على الجرّ فى المثنى والمجموع على حدّه ؛ لأن الجزم نظيرُ الجرّ فى الاختصاص[٥] . [٣١ / ب]

فـ « يفعلان » كـ « الزيدان » ، و « يَفْعلون » كـ « الزيدون » و « تفعلين » كـ « الزيْدِينَ » فى مطلق الحركات والسكنات .

---

(١) كأن يمثّل لكل منهما بمثال على حدة فيقال : تفعلانِ يا زيدان ، وتفعلان يا هندان .
(٢) وهى اللمحة البدرية لأبى حيان شرحها ابن هشام ــ انظر ص ٢٢٩ من الجزء الأول .
(٣) طيِّئ قبيلة مشهورة من قبائل كهلان السبئية القحطانية وبنوطيئ كانوا باليمن وخرجوا إلى الحجاز [تاريخ ابن خلدون ٢ / ٢٥٤] .
(٤) من الآية [٢٤] من سورة « البقرة » .
(٥) فالجزم مختص بالأفعال ، والجرّ مختص بالأسماء .

وقد جعلوا علامة الرفع فى « الزيدون » « الواو » ولا يمكنهم ذلك فى « يفعلون » لأنه يؤدى إلى اجتماع واوين ، فجعلوا « النون » علامةً للرفع ؛ لأنها شبيهةٌ بالواو من حيث الغُنَّة ، ثم حذفوها لأجل الجازم ، ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك فى نظيره من الأسماء ، وحملوا « يفعلان » و « تفعلين » على « يفعلُون » .

ولمَّا كان هاهنا مظنَّة سؤال وهو أن يقال : إنك قلت : إن المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ، و « يَعْفُونَ » من قوله تعالى : ﴿ **إِلَّآ أَن يَعْفُونَ** ﴾[1] منصوب بأن ، والنون لم تحذف .

فأشار بقوله : (**وَأَمَّا** ﴿ **إِلَّآ أَن يَعْفُونَ** ﴾[1] **فَالْوَاوُ لَامُ الْكَلِمَةِ**) لا ضمير الجماعة ، وهى واو « عَفَا يعفُو » (« **وَالنُّونُ** » **ضَمِيرُ النِّسْوَةِ**) عائد على المطلقات ، لا نون الرفع (**وَالْفِعْلُ**) معها (**مَبْنِيٌّ**) على السكون لاتصاله بنون النسوة (**مثل** : ﴿ **يَتَرَبَّصْنَ** ﴾[2]) لا معربٌ (**وَوَزْنُهُ** « **يَفْعُلْنَ** ») فالعين فاؤه ، والفاء عينه ، والواو لامه ، وهذا (**بخِلَافِ قَوْلِكَ** : « **الرِّجَالُ يَعْفُونَ** » **فَالْوَاوُ**) فيه (**ضَمِيرُ**) الجماعة (**الْمُذَكَّرِينَ**) كالواو فى قولك : « يقومُون » ، وواو الفعل محذوفة (**وَالنُّونُ عَلَامَةُ رَفْعٍ**) ووزنه « يَفْعُون »[3] (**فَتُحْذَفُ**) النون للجازم ، والناصب (**نَحْو**) « لم يَعْفُوا » وفى التنزيل : ﴿ **وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ** ﴾[4] **وَوَزْنُهُ** « **تَفْعُوا** » **وأصله** : **تَفْعُوُوا** ») بواوين ، الأولى : لام الكلمة ، والثانية : واو الجماعة ، استُثقلت الضمة على الواو فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين ، وخُصَّت بالحذف لكونها جزء كلمة .

---

(١) من الآية [٢٣٧] من سورة « البقرة » .
(٢) من الآية [٢٢٨] من سورة « البقرة » .
(٣) أوضح الشارح الفرق بين « يَعْفُونَ » فى : « النساءُ يَعْفُونَ ، والرجالُ يَعْفُونَ » فى « الواو » و « النون » و « الوزن » و « الإعراب أو البناء » .
(٤) من الآية [٢٣٧] من سورة « البقرة » .

وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله :

وَاجْعَلْ لِنَحْو « يَفْعَلَانِ » النُّونَا رَفْعًا وَ « تَدْعِينَ » وَ « تَسْأَلُونَا »
وحَذْفُهَا للجزْمِ والنصب سِمَهْ(١) ....

❊ ❊ ❊

(١) أى : اجْعَل ثبوت النون علامة للرفع فى « يفعلان » و « تَدْعِينَ » و « تسألون » وهى الأفعال الخمسة المشتملة على الضمائر السابقة ، واجعل حذف النون سِمَةً أى : علامة لنصب هذه الأفعال وجزمها وقوله : « وحذفُها » مبتدأ ومضاف إليه « للجزم » جار ومجرور متعلق بسمة ، و « النصب » معطوف على الجزم « سِمَة » خبر المبتدأ مرفوع ، ووقف عليه لمناسبة النظم ــ والألف فى « النونا » و « تسألونا » للإطلاق .

(**الْبَابُ السَّابِعُ**) من أبواب النيابة ــ وهو خاتمتها ــ (**الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ وَهُوَ مَا آخِرُه**) حرف علّة (**أَلِفٌ كـ « يَخْشَى »** **أَوْ يَاءٌ كـ « يَرْمِى » أَوْ وَاوٌ كـ « يَدْعُو » فَإِنَّ جَزْمَهُنَّ بِحَذْفِ الْآخِرِ**) نِيابَةً عن السكون نحو « لَمْ يَخْشَ » و « لَمْ يرمِ » و « لَمْ يدعُ » .

فالمحذوف من « يخشَ » الألف . والفتحة قبلها دليل عليها .

ومن « يرمِ » الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها .

ومن « يدعُ » الواو ، والضمة قبلها دليل عليها .

ثم القول بأنَّ علامةَ الجزم فيها حذفُ حرف العلة ، إنما يتمشى على قول « ابن السراج » ومن تابعه ، / بأنّ هذه الأفعال لا يقدَّر فيها الإعراب بالضمة فى حالة الرفع ، والفتحة فى الألف فى حالة النصب[1] ، وعلّل ذلك بأن الإعراب فى الفعل فرعٌ ، فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم . [٣٢ / أ]

وجعل الجزمَ كالدواء المسهل إن وَجَد فضلةً أزالها ، وإلا أخذ من قُوَى البدن[2] .

وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها[3] .

فعلى قول سيبويه ، لمّا دخل الجازمُ حَذَفَ الحركةَ المقدرة ، واكتُفِىَ بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة ، فرّقوا بينهما بحذف حرف العلّة ، فحرف

---

(١) ينظر الأصول لابن السراج ١ / ٤٨ وعلى مذهبه أيضا الصيمرى فى التبصرة والتذكرة ١ / ٩١ .

(٢) فى أسرار العربية لابن الأنبارى ص ٣٢٣ : ٣٢٤ : « وحكى ابن السراج أنه شبه الجازم بالدواء ، فإذا صادف فضلة حذفها ، وإن لم يصادِف فضلة أخذ من نفس الجسم ، فكذلك إذا دخل على الفعل جازم ، إن وجد حركة أخذها ، وإلّا أخذ من نفس الفعل » .

(٣) أى كما تقدر الحركات الثلاث فى نحو « مُوسَى » وكما تقدّر الضمة والكسرة فى نحو « القاضِى » [ينظر سيبويه ١ / ٧] بولاق .

العلة محذوف عند الجازم ، لا به[١] .

وعلى قول ابن السراج ، الجازم حذَفَ نفسَ حرف العلّة[٢] .

وقول الناظم :

.... وَاحْذِف جَازِمَا ثَلاثَهُنَّ[٣] ....

يحتملُ المذهبين[٤] .

---

(١) هذه الفقرة من قوله : فعلى قول سيبويه ... إلى قوله : لا بِهِ ، من كلام ابن هشام فى شرح اللمحة بنصه [اللمحة ١ / ٢٣٤] .

(٢) الخلاف الحاصل بين النحويين فى هذه المسألة فى حالة الرفع يشمل المضارع الواوى واليائى والألفى نحو : هو يدعو ، ويرمى ، ويسعى ، وفى حالة النصب فى الألفى فقط نحو : لن يَسْعَى فهل تقدر الضمة فى حالة الرفع فى الثلاثة ، والفتحة فى حالة النصب مع الألف ، أوْلَا ؟ فجاء رأى سيبويه ومن تبعه بالتقدير ، وانبنى عليه أن الجازم عندما دخل ، حذف الحركة المقدرة ، واكتُفِىَ بها ، ثم حُذِفَ حرفُ العلة للفرق بين المرفوع والمجزوم ، وليس لأنه علامة على الجزم ـ وممن سار على هذا المذهب أبو حيان فى منهج السالك ص ١٤ وجاء رأىُ ابن السراج ومن تبعه بعدم التقدير ، وانبنى على مذهبه أن الجازم عندما دخل على الفعل لم يجد حركة يحذفها لا ظاهرة ، ولا مقدرة ، فَحَذَفَ حرفَ العلة وأصبح الحذف علامةً على الجزم .

بَقى مذهب آخر وهو أن الضمة مقدرة فى حالة الرفع مع الواو ، والياء ، والألف ، والفتحة مقدرة فى حالة النصب مع الألف ، وعند الجزم تُحذف حروف العلة علامة على الجزم ، فهذا المذهب مع سيبويه فى التقدير فى حالة الرفع والنصب ، ومع ابن السراج فى حالة الجزم ومن أصحاب هذا المذهب المبرد وابن مالك وابن هشام .

[ينظر المقتضب ١ / ١٣٤ : ١٣٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٥ ، وشرح اللمحة البدرية ١ / ٢٣٤] .

(٣) « جازمًا » حال من فاعل « احذف » « ثلاثَهُنّ » يحتمل أن يكون منصوبًا بـ « احْذِف » والضمير عائد على الأحرف الثلاثة (الواو والياء والألف) ومعمول « جازمًا » الأفعال ـ ويحتمل أن يكون « ثلاثَهُنَّ » منصوبا بجازمًا ، ومعمول « احذف » محذوف ، أى : احذف أحرف العلة حال كونك جازمًا ثلاثَهُنَّ ، والضمير فى « ثلاثَهُنَّ » للأفعال قطعا .

(٤) وذلك على حسب المقصود من الحذف ، هل للفرق بين المرفوع والمجزوم ، أو أن الجازم حذف نفس حرف العلة ؟ .

ثم استشعر اعتراضًا بأن أحرف العلة قد ثبتَتْ مع الجازم ، فأشار إلى جوابه بقوله :

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلَا تَرَضَّاهَا ، وَلَا تَمَلَّقِ[1] **-٢٣**

وقوله :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[2] **-٢٤**

---

(١) بيتان من شطور الرجز ينسبان لرؤبة بن العجاج ، وليسا فى ديوانه ، ولكن جامع الديوان ألحقهما بما نسب إليه ص : ١٧٩ .

وقوله « تملَّق » أصله : تتملّق بمعنى تتردّد و « ترضَّاها » أصله : تترضاها ، فحذف إحدى التاءين من كل منهما .

والاستشهاد فى البيت الثانى فى قوله « ترضَّاها » حيث أثبت الألف مع « لا » الناهية الجازمة التى تقتضى حذف حرف العلة ، وذلك ضرورة على أحد الأقوال فيه .

واستُشهِدَ بالبيت الثانى فى موضع الاستشهاد نفسه فى الخصائص ١ / ٣٠٧ ، والمنصف ٢ / ١١٥ ، وسر الصناعة ١ / ٧٨ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٤ ، ١٠٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٦ ، والرضى على الكافية ٢ / ٢٣٠ ، والرضى على الشافية ٣ / ١٨٥ وتعليق الفرائد ١ / ١٧٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١١٩ والهمع ١ / ٥٢ ، والخزانة ٣ / ٥٣٣ : ٥٣٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٩ .

(٢) هذا بيت من البسيط يُنْسَب إلى أبى عمرو بن العلاء كما فى نزهة الألبَّا ٣١ ، ومعجم الأدباء ١١ / ١٤٥ وكان اسمه « زبَّان » وقال هذا البيت بعد أن هجاه الفرزدق ثم جاء معتذرًا .

ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجوا أبا عمرو بن العلاء ، ويرويه « هجوتُ » و « لم أَهْجُو ولم أَدَع » قاله المرتضى فى شرح القاموس .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « لم تَهْجُو » حيث أثبت الواو ساكنة مع الجازم ، وتخريجه كما قال الشارح .

واستشهد به فى : معانى القرآن للفراء ١ / ١٦٢ ، ٢ / ١٨٨ ، والمنصف ٢ / ١١٥ وابن يعيش ١٠ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٦ ، والرضى على الشافية ٣ / ١٨٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١١٨ ، والهمع ١ / ٥٢ ، والأشمونى ١ / ١٠٣ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦ : ٤٠٧ .

وهو قيس بن زهير[١] :

٢٠ – (أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ[٢]

فَضَرُورَةٌ) فيهن ، حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم[٣] .

[وقيل : هذه الأحرف إشباع ، والحروف الأصلية محذوفة للجازم][٤] .

وقيل : هذه الأحرف أصلية ، بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدَّرة ، ويُقرّ حرفَ العلة على حاله[٥] .

و « الأنباء » جمع نبأ ، وهو الخبر ، و « تَنْمِى » ــ بفتح التاء المثناة من فوق ــ من نميْتُ الحديث ، يقال بالتخفيف ، إذا بلّغه على وجه الإصلاحِ وبالتشديد إذا كان على وجه الفساد و « اللَّبون » الناقة ذات اللّبن ويُرْوَى « قَلُوص » ــ بفتح القاف ، وضمّ اللام ــ الناقة الشابّة ــ بدل « لبون » و « نبوزياد » الربيع بن زياد وإخوته .

---

(١) فى خ٣ « وقوله وهو قيس بن زهير » بزيادة « وقوله » .

(٢) هذا البيت من الوافر وهو ــ كما قال الشارح ــ لقيس بن زهير العبسىّ ، شاعر فحل ، كان سيدًا فى قومه ، مشهودًا له بالشجاعة وحسن الرأى .

والشاهد فى قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء مع الجازم ، وتخريجه كما قال الشارح واستشهد به فى كتاب سيبويه ١ / ١٥ ، ٢ / ٢٩ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٦١ ، ٢ / ١٨٨ ، والخصائص ١ / ٣٣٣ ، والمحتسب ١ / ٦٧ ، ١٩٦ ، والأصول لابن السراج ٣ / ٤٤٣ ، وجمل الزجاجى ٤٠٧ ، وابن يعيش ٨ / ٢٤ ، ١٠ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٦ ، والرضى على الكافية ٢ / ٢٣٠ ، وعلى الشافية ٣ / ١٨٤ ، ومغنى اللبيب ١ / ١٠٨ وتعليق الفرائد ١ / ١٧٦ ، والأشمونى ١ / ١٠٣ ، ٢ / ٤٤ .

وجاء فى بعضها منسوبا للشاعر وفى بعضها غير منسوب .

(٣) وهى الألف فى « ولا ترضَّاها » فى البيت الأول ، والواو فى « لم تهجو » فى البيت الثانى ، والياء فى « ألم يأتيك » فى البيت الثالث .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٢ بسبب انتقال النظر .

(٥) ينظر توضيح المقاصد للمرادى ١ / ١١٩ .

وفاعل « يأتيك » مضمر ، و « بما لاقت » متعلق بـ « تَنْمِى » لقربه ويجوز أن يكون « ما لاقت » فاعل « يأتيك » والباء زائدة فى الفاعل مثلُها فى ﴿ **كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾[1] .

(**وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى** ﴿ **إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِى وَيَصْبِرْ** ﴾)[2] بإِثْبَاتِ « الياء » من « يَتَّقِى » وتسكين « يَصْبِرْ » (**فِى قِرَاءَةِ « قُنْبُلٍ »**)[3] عن ابن كثير[4] . فاختلف فى تخريجه :

(**فَقِيلَ** : « **مَنْ** » **مَوْصُولَةٌ**) لا شرطيَّة ، و « يَتَّقِى » مرفوع لا مجزوم (**وَتَسْكِينُ** « **يَصْبِرْ** ») ـــ مع أنه معطوف على مرفوع ـــ (**إِمَّا لِتَوَالِى حَرَكَاتِ الْبَاءِ**) الموحدة (**وَالرَّاءِ**) من « يَصْبِر » (**وَالْفَاءِ** ، **وَالْهَمْزَةِ**) من « فَإِنَّ » كما فى ﴿ **يَأْمُرْكُمْ** ﴾[5] ـــ بإسكان الراء . تنزيلا للكلمتين ، بل الثلاث ، مَنْزِلَةَ الكلمة الواحدة ، وهم يكرهون تَوَالِى أربعِ متحركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة .

وإما على / تنزيل « بِرُفَ » من « يَصْبِرُ فَإِنَّ » منزلة بناء « فِعُل » فسُكِّن ؛ لأنه بناء مهمل ، وهم يُخَفِّفون مضموم العين إذا كان مستعملا ، فما بالك بالمهمل ، ويُجْرون المنفصل مجرى المتصل ، قال امرؤ القيس : [٣٢ / ر]

---

(١) من الآية [٤٣] من سورة « الرعد » .

(٢) من الآية [٩٠] من سورة « يوسف » .

(٣) « قنبل » هو محمد بن عبد الرحمن بن خالد أبو عمر المخزوميّ ، المكّى ، الملقب بقنبل ، شيخ القراء بالحجاز وهو راوى قراءة ابن كثير بالواسطة توفى سنة ٢٩١ هـ [غاية النهاية : ٢ / ١٩٥] .

(٤) « ابن كثير » : هو عبد الله أبو معبد العطار الدارىّ الفارسى الأصل إمام أهل مكّة فى القراءة . وأحد القراء السبعة توفى سنة ١٢٠ هـ [معرفة القراء الكبار ١ / ٣٤] .

(٥) من الآية [٦٧] من سورة « البقرة » وهى قراءة السوسى عن أبى عمرو [التذكرة فى القراءات ٣١٣] قال الدماميني عن هذا الوجه « وهو فصيح وإن كان قليلا ، والظاهر تخريج التنزيل عليه » [تعليق الفرائد ١ / ١٨٥] .

٢٥ــ فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا واغِلِ[١]

فنزَّل « رَبُغَ » من « أَشْرَبْ غَيْرَ » منزلة « عَضُد » وسكّن « الباء » كما سكّن « عَضُد » .

(**وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ**) أى : « قُنبلًا » (**وَصَلَ بِنِيَّةِ الْوَقْفِ**) كقراءة الحسن البصرىّ[٢] ﴿ **وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ** ﴾[٣] بتسكين « تَسْتَكْثِرْ » مع أنه مرفوع بإجماع السبعة ، وكقراءة « نافع »[٤] ﴿ **مَحْيَاىْ وَمَمَاتِى** ﴾[٥] بسكون ياء « مَحيَاىْ » وصلًا .

(**وَإِمَّا عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَن** « **مَنْ** » **الْمَوْصُولَةَ بِمَعْنَى**) مَنْ (**الشَّرْطِيَّةِ لِعُمُومِهَا ، وَإِبْهَامِهَا**) ؛ ولكون مدخولها مستقبلا ، سببا لما بعده ؛ ولهذا

---

(١) هذا البيت من السريع لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢٢ من قصيدة قالها بعد أن أخذ بثأر أبيه من بنى أسد وليس قوله : « أَشْرَبْ » مجزوما ، وإنما هو مرفوع ، ولكنْ حذفت الضمّة كما هو واضح فى توجيه الشارح ، أو سُكِّن للضرورة تشبيها لحال الوصل بالوقف .

و « مستحقب » بمعنى مدَّخر ، و « الواغل » هو الداخل على القوم فى شرابهم ليشرب معهم من غير أن يُدْعى إليه ، والمراد الإخبار عن نفسه بأنه يشرب بلا إثم من الله ولا لَوْمٍ من الناس استُشْهِد بهذا البيت فى سيبويه ٢ / ٢٩٧ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣ / ٩٦ وشرح شذور الذهب ٢١٢ ــ وروى المبرد فى الكامل ١ / ١٤٣ بيت امرئ القيس على وجه غير الوجه الذى يرويه عليه النحاة وهو : « فالْيَوْمَ أُسْقَى .. ولا شاهد فيه حينئذٍ وقال أبو زيد فى النوادر ص ١٨٨ : « والرواية الجيّدة : « فاليوم فاشربْ » و « فاليوم أُسْقَى » ورواية من روى : « فاليوم أَشْرَبْ » لا يجوز عندنا إلا على لغة قبيحة » .

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصرى [المتوفى سنة ١١٠ هـ] إمام زمانه علما وعملا ، ومناقبه جليلة ، وأخباره طويلة [غاية النهاية : ١ / ٢٣٥] .

(٣) من الآية [٦] من سورة « المدثر » [وينظر القراءات فى « تستكثِرْ » وتوجيهها فى البحر المحيط ٨ / ٣٧٢] .

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نُعيم أبو رُوَيم الليثى إمام أهل المدينة ، وأخذ القراء السبعة أخذ القراءة عن جماعة من تابعى أهل المدينة ، وروى عنه القراءة إسماعيل بن جعفر والمسيبى وغيرهما [توفى سنة ١٦٩ هـ] فيما قيل [غاية النهاية ٢ / ٣٣٠] .

(٥) من الآية [١٦٢] من سورة « الأنعام » وفى التذكرة لابن غلبون ٤١٥ : وأما ﴿ مَحْيَاىَ وَمَمَاتِى ﴾ فقرأ نافع بإسكان ياء « محياىْ » وفتح ياء « مماتىَ » اهـ .

دخلت الفاء فى الخبر ، كما تدخل فى الجواب ـــ قاله الفارسىّ[١] ، فلذلك صحّ العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط .

وقيل : شرطيةٌ[٢] ، والياء فى « يَتَّقِى » إمّا إشباعٌ ، فلامُ الفعلِ حذفت للجازم وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح ، فجزم بحذف الحركة المقدّرة ، ولم يستتبع حذفها حذفُ حرفِ العلة .

(**تَنْبِيهٌ**) : ما مرّ من حذف حرف العلة للجازم ، فهو ما إذا كان أصليًّا فأمّا (**إِذَا كَانَ حَرْفُ الْعِلَّةِ**) عارضًا ، بأن كان (**بَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ**) مفتوحٍ ما قبلها (**كـ** « **يَقْرَا** ») مضارع « قَرَأَ » (وَ) مكسورٍ ما قبلها نحو : (« **يُقْرِى** ») مضارع « أَقْرَأَ » (وَ) مضمومٍ ما قبلها نحو : (« **يَوْضُو** ») مضارع « وَضُؤَ » بمعنى : حَسُنَ ، وجَمُل .

(**فَإِنْ كَانَ الْإِبْدالُ**) للهمزة (**بَعْدَ دُخُولِ الْجَازِمِ**) على المضارع (**فَهُوَ إِبْدَالٌ قِيَاسِىٌّ**) لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم ، وإبدال الساكن من جنس ما قبله قياسىّ[٣] .

(**وَيَمْتَنِعُ حِينَئِذٍ**) أى : حين إذا أُبدِل بعد دخول الجازم (**الْحَذْفُ**) للحرف المبدل من الهمزة (**لِاسْتِيفَاءِ الْجَازِمِ مُقْتَضَاهُ**) وهو حذف الحركة التى كانت

---

(١) فى المغنى ٢ / ٤٧٨ تحدث ابن هشام عن العطف على التوهم ثم قال : « وقال به الفارسىّ فى قراءة قنبل ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِى وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللّٰهَ ﴾ بإثبات الياء فى « يتقى » وجزم « يَصْبِرْ » فزعم ـــ أى الفارسىّ ـــ أن (مَنْ) موصولة ، فلهذا ثبتت ياء « يتقى » وأنها ضمنت معنى الشرط ، ولهذا دخلت الفاء فى الخبر ، وإنما جزم « يَصْبِرْ » على توهمّ معنى ﴿ مَنْ ﴾ » [وينظر أيضا شذور الذهب ص ٦٣] .

(٢) يعنى : « مَنْ » .

(٣) ونظيره : فَأْرٌ وذِئْبٌ يقال فيهما : فَارٌ وذِيبٌ .

موجودةً قبل الإبدال ، فلا يَحْذِفُ[٤] شيئا آخر .

وَإنْ كَانَ) الإبدالُ (قَبْلَهُ) أى : قبل دخول الجازم (فَهُوَ إبْدَالٌ شَاذٌّ) لِكَوْن الهمزة متحركةً ، فهى متعاصِيَةٌ بالحركة عن الإبدال ، وإبدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذّ .

(وَيَجُوزُ) حينئذٍ (مَعَ) دخول (الْجَازِمِ الإِثْبَاتُ) للحرف المبدل (وَالْحَذْفُ) له (بِنَاءً عَلَى) قَوْلَى (الاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ) وهو الإبدال هنا (وَعَدِمِهِ) أى : عدمِ الاعتداد بعروض الإبدال .

فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال ، يُحذَفُ حرفُ العلّة ؛ لأنّ حرفَ العلة على هذا / القول مُعْتَدٌّ به ، ومنزَّل منزلة الحرف الأصلىّ . [٣٣ / أ]

وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال ، يثبت حرف العلة ؛ لأنه لا يُحذَف للجازم إلا الحرفُ الأصلىّ لا العارض .

(وَ) عدم الاعتداد بالعارض (هُوَ الأَكْثَرُ) فى كلامهم ، وعليه الأكثرون ففى كلامه لفٌّ ونشر غير مرتب[٢] ؛ لأن الاعتدادَ بالعارض علةٌ للحذف وعدمَه علّةٌ للإثبات .

وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور[٣] .

وذهب غيرُه إلى أنّ الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم ، فالحذفُ لذلك الحرفِ

---

(١) أى : الجازم .

(٢) ولو كان مرتبا جاء على النحو التالى : ويجوز مع الجازم ، الإثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض ، والاعتداد به .

(٣) ينظر المقرَّب ١ / ٥٠ .

المبدل ممتنعٌ ؛ لأن تسهيلَ الهمزة كتحقيقها[١] .

* * *

(١) وقد تحدث أبو حيان فى منهج السالك ص ١٤ عن المضارع إذا كان حرف العلة فيه بدلا من همزته وأنّ ابن مالك لم يتعرض له فقال : « وذلك نحو : (يَقْرَا) من : يَقَرَأُ ، و « يُقْرِى » من : « يُقْرِئُ » و (يَوْضُو) من : « يَوْضُؤُ » وهذا للعرب فيه مذهبان فى الجزم :

أحدهما : حذف حرف العلة للجازم ، فتقول : لم يَقْرَ ، ولم يُقِرْ ، ولم يَوْضُ ، إجراءً له مجرى : لم يَخْشَ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَغْزُ ، واعتبارًا لما آل إليه لمَّا أبدلت همزته حرفا يناسب حركة ما قبلها .

والثانى : إبقاء حرف العلة فتقول : لم يقرا ، ولم يُقْرِى ، ولم يَوْضُو ، إجراء لها مجرى الهمزة التى هذه الحروف بدل منها ، فكما لا يجوز حذف الهمزة فى لم يقرأ ، ولم يُقْرِئْ ، ولم يَوْضُؤْ ، كذلك لا يجوز حذف ما كان بدلا منها » .

(فَصْلٌ) :

تقدّر « الواوُ » رفعا فى جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو : « جاءَ مُسْلِمِىَّ »(١) .

و « النُّونُ » رفعا فى المضارع المعتل ، إذا أُسند إلى واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو ياء المخاطبة ، وأُكِّد بالنون الثقيلة نحو : « لَتُبْلَوُنّ(٢) ، [لَتُبْلَيَانِّ](٣) لَتُبْلَيِنَّ »(٤) .

(**وَتُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ**) تعذُّرًا (**فِى الاسْمِ الْمُعْرَبِ الَّذِى آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ**) غير مهموزة (**نَحْو : الْفَتَى**) مما ألفه منقلبةٌ عن ياء (**وَ الْمُصْطَفَى**) مما

---

(١) « جاءَ مُسْلمىَّ » : مسلمىَّ : جمع مذكر سالم مضاف لياء المتكلم على معنى اللام والأصل : « مسلمون لى » ثم حذفت اللام تخفيفًا وحذفت النون من أجل الإضافة ، فصار « مسلمُوىَ » ثم قلبت الواو ياء لاجتماعهما والسابق ساكن وأدغملت الياء فيها فصار « مُسْلِمُىَّ » ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار « مُسْلِمىَّ » وهو فاعل مرفوع بالواو المقدَّرة .

(٢) « لَتُبْلَوُنَّ » مضارع مبنى للمجهول مسندٌ إلى واو الجماعة ، ومؤكد بالنون الثقيلة ، والفعل قبل الإسناد وقبل التوكيد « تُبْلَى » بمعنى تُختبر فهو مضارع ناقص لامه ألف ، هذا النوع من الأفعال يحدث له عند الإسناد إلى واو الجماعة حذف لامه مع بقاء ما قبلها مفتوحًا ، وذلك أنّ الأصل : تُبْلَوُونَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قُلبت ألفًا ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصارت : تُبْلَوْنَ وعند التأكيد بالنون الثقيلة تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال وتبقى واو الجماعة محركة بالضم فتصير « لَتُبْلَوُنَّ » .

(٣) « لَتُبْلَيَانِّ » فى جميع النسخ المخطوطة « لَتُبْلَوَانِّ » بالواو ، والصواب ما أثبتّه ؛ لأن هذا الفعل مضارع ناقص لامه ألف كما أسلفت وعند الاتصال بألف الاثنين تقلب ألفه ياء مطلقا سواء أكان أصلها الياء أم الواو فيقال : تُبليَان لأنها رابعة ، ومع التوكيد بالنون تحذف نون الرفع لتوالى النونات وتكسر نون التوكيد فيقالْ لَتُبْلَيَانِّ » .

(٤) « لَتُبْلَيِنَّ » عند الإسناد إلى ياء المخاطبة تحذف اللام ، ويبقى ما قبلها مفتوحا لأنها ألف « أنْتِ تُبْلَيْنَ » وعند التوكيد تحذف نون الرفع لتوالى النونات ، وتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر . وجميعها مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال .

ألفه منقلبة عن واو ، وإن صُوِّرت فيهما الألف ياء ، نظرا إلى أصلها فى الأول ، ومجاوزتها الثلاثة فى الثانى .

(**وَيُسَمَّى**) الاسمُ المعربُ الذى آخره ألف لازمة (**مُعْتَلًّا**) لكونِ آخرِه حرفَ علّة وَ (**مَقْصُورًا**) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه ، والقصر المنع ، أو لكونه مُنِعَ المدَّ ، والمقصور يقابله الممدود .

فعلى هذا لا يُسمَّى نحو « يَسْعَى » مقصورًا — وإن كان ممنوعًا من ظهور الحركات فيه — لأنه ليس فى الأفعال ممدود .

تقول : جاء الفتَى والمصطفَى ، ورأيتُ الفتَى والمصطفَى ، ومررتُ بالفتَى والمصطفَى ، بلفظ واحد فى الأحوال الثلاثة ، والتقدير مختلف ، فتقدِّر فى الرفع الضمةَ ، وفى النصب الفتحةَ ، وفى الجر الكسرةَ ، فى الألف — إن قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرَب — وهو الأصحّ ، وإلّا فبعدها .

وموجب هذا التقدير ، أنّ ذاتَ الألف لا تقبل الحركة .

(وَ) تقدَّر (**الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ**) فقط فى الاسم المعرب الذى آخره (**يَاءٌ لَازِمَةٌ**) فى الأحوال الثلاثة (**مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا نحو : الْمُرْتَقِى**) من مزيد الثلاثى (**وَالْقَاضِى**) من الثلاثى (**ويسمَّى**) الاسم المذكور (**مُعْتَلًّا**) لكون آخره حرفَ علة وَ (**مَنْقُوصًا**) لأنه نقص منه بعضُ الحركات ، وظهر فيه بعضُها .

أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين نحو : مُرْتَقٍ ، وقَاضٍ ، والحذفُ نقصٌ .

وكلا التعليلين لا يخلو من نظر .

أما الأول : فلأنّ نحو : « يدعو ، ويرمى » نقص / منه بعض الحركات ، وهو [٣٣ / ب] لا يُسمَّى منقوصا(١) .

---

(١) قد يقال فى دفع النظر إن علة التسمية لا توجبها ، أو هذا اصطلاح ولا مشاحةَ فى الاصطلاح .

وأما الثانى : فلأن نحو « الفتى » حُذِف لامُه لأجل التنوين ، ولا يُسَمَّى منقوصا .

(**وَخَرَجَ بِذِكْرِ الاسْمِ**) فى حدّ المقصورِ ، الفعلُ (**نَحْو : يَخْشَى**) والحرفُ نحو : « عَلَى » ممّا فى آخره ألفٌ لازمة .

(**وَ**) فى حدّ المنقوص ، الفعلُ ، نحو (**يَرْمِى**) والحرفُ نحو « فِى » مما آخرُه ياء لازمة .

وخرج بذكر المعرب فى حدّيهما ، المبنىُّ ، نحو « ذَا » و « تا » و « الَّذِى » و « الَّتِى » .

(**وَ**) خرج (**بِذِكْرِ اللُّزُومِ**) فى الألف (**نَحْو : رَأَيْتُ أَخَاكَ وَ**) فى الياء ، نحو (**مَرَرْتُ بِأَخِيكَ**) فإنهما يتغيَّران بحسب الإعراب .

(**وَ**) خرج (**بِاشْتِرَاطِ الْكَسْرَةِ**) قبل الياء فى حدّ المنقوص (**نَحْو : ظَبْي**) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (**وَكُرْسِيٍّ**) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاء مَا كالمصطفَى وَالْمُرْتَقِى مَكَارِمَا[١]
فَالأَوَّل الإعرابُ فيه قُدِّرَا جَمِيعُهُ وهو الذى قَدْ قُصِرَا[٢]
والثَّانِ مَنْقُوصٌ (ثم قال :) وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ[٣]

(**وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِى الْفِعْلِ**) المضارع (**الْمُعْتَلِّ بِالْأَلِفِ نَحْو : هُوَ يَخْشَاهَا ، وَلَنْ يَخْشَاهَا**) فـ « يَخْشَى » ــ فى الأول ــ مرفوعٌ ، و ــ الثانى ــ

---

(١) « مَكَارِمًا » مفعول « المرتقى » أو تمييز .

(٢) قوله : « فالأول » وهو المقصور . ومثاله : المصطفى وتقدر فيه جميع الحركات .

(٣) قوله « والثان » أى : والثانى ، وهو المنقوص ، ومثاله : المرتقِى ، وتُقَدَّر فيه الضمة والكسرة وقال الشارح : « ثم قال » يعنى ابن مالك و لم يذكر « ونصبُه ظَهَرْ » لأنه يريد الإشارة إلى الإعراب المقدر فقط فى كلام الناظم .

منصوبٌ تقديرًا فيهما ، ومثَّلهما متصلين بهاء الضمير ، ليوافق اللفظُ بالألف الخطَّ[١] .

(وَ) تقدَّر (**الضَّمَّةُ فَقَطْ فِى الْفِعْلِ**) المضارع (**الْمُعْتَلِّ بِالْوَاوِ ، أَوِ الْيَاءِ ، نَحْو : هُوَ يَدْعُو ، وَهُوَ يَرْمِى**) فـ « يدعُو » و « يَرْمِى » مرفوعان بضمة مقدّرة على الواو ، والياء .

وما ذكره من تقدير الحركات فى المعتلّ هو قول سيبويه ومتابعيه[٢] .

وقال ابن السرّاج ومن تابعه : لا تقديرَ ؛ لأنَّا إنما قدَّرنا فى الاسم ؛ لأنّ الإعرابَ فيه أصلٌ ، فتجبُ المحافظة عليه ، وفى الفعل فرعٌ فلا حاجة لتقديره[٣] ، والمعتمد الأول[٤] ، وعليه جرى فى النظم فقال :

وأىُّ فعلٍ آخِرٌ منه أَلِفْ ... أو واوٌ ، أو يَاءٌ ، فمعتلًا عُرِفْ[٤]

فالألفَ انْوِ فِيه غيرَ الْجَزْمِ[٥] ... .

ثم قال :

والرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ[٦] ....

---

(١) لأنها ستُرسم بالألف ، وتنطق ألفا كما هو واضح .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٧ (بولاق) .

(٣) ينظر الأصول لابن السراج ١ / ٤٨ ، وعلى مذهبه الصيمرى فى كتابه التذكرة والتبصرة ١ / ٩١ .

(٤) وأىُّ فعلٍ : أىّ : اسم شرط مبتدأ ، وفعلٍ : مضاف إليه ، « آخرٌ » مبتدأ وسوغ ذلك وصفه بالجار والمجرور وهو « منه » « ألفْ » خبره وسكنت للنظم ، وما بعدها معطوف عليها ، « فمعتلا » الفاء واقعة فى جواب الشرط و « معتلًا » مفعول ثان لعُرِفَ ، أو حال من ضميره مقدم عليه ـــ عُرِفَ » مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على « فِعْل » وهو المفعول الأول ، والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو « أىّ » .

(٥) « فالألفَ » مفعول لفعل محذوف يفسره « انْو » أى : اقصد الألف انو فيه ..

(٦) « الرفعَ » مفعول مقدم بانْوِ ، و « فيهما » متعلق بانو ، وضمير المثنى يعود على قوله فى=

(**وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ**) لخفتها (**فِى الْوَاوِ ، وَالْيَاءِ**) فى الفعل .

وهو المُنَبَّه عليه فى النظم بقوله :

.... وَأَبْدِ نَصْبَ ما كـ«يَدْعُو»– «يَرْمِى»[١]

وفى « الياء » فى الاسم .

وهو المنبَّهُ عليه فى النظم بقوله :

.... وَنَصْبُهُ ظَهَرْ[٢] ....

(**نحو : إنَّ الْقَاضِىَ لَنْ يَرْمِىَ ـ وَلَنْ يَغْزُوَ**)[٣] .

وليس فى العربيّة اسمٌ مرتجَلٌ معربٌ فى آخره واوٌ لازمة قبلها ضمّة[٤] .

* * *

= البيت السابق « ما كـ « يدعو » ـ « يَرْمِي » . وهو المضارع الذى آخره واو ، أو ياء .

والمعنى : يُعَرَّف الفعل المعتل بأن آخره ألف أو واوٌ ، أو ياء ، وإذا كان آخرهُ ألفًا يقدر فيه غير الجزم ، وهما الرفع والنصب ، وفيما آخره الواو والياء يقدر الرفع فقط .

(١) « وأبْدِ » معطوف على « انْوِ » « نَصْبَ » مفعول به « مَا » مضاف إليه وهو اسم موصول ، وقوله « كيدعو » متعلق بمحذوف صلة « يَرْمِى » معطوف على « يدعو » بإسقاط العاطف .

أى : وأظهر النصبَ فيما آخره واو كيدعو ، أو ياء كيرمى .

(٢) « ونصبُه » الضمير فيه ، يعود على المنقوص فى قوله قبله : والثَّانِ منقوص .

(٣) « إنّ القاضِىَ » مثال للاسم المنقوص الذى ظهرت عليه الفتحة لخفتها على الياء « لن يَرْمِىَ ، ولن يَغْزُوَ » مثالان لظهور الفتحة على الياء ، والواو فى الفعل لخفتها .

(٤) اسم : خرج الفعل مثل « يدعُو » مرتجل : خرج المنقول كأن يسمّى بنحو يدعُو ، معربٌ : خرج المبنىّ مثل : هُوَ ، لازمة : خرجت الزائدة مثل : محمدُو ، فى القافية ، قبلها ضمَّة : خرج ما قبلها سكون مثلا مثل : دَلْوٌ .

(هَذَا بَابُ النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ)

وهما فى الأصل اسما مصدرين لِـ « نَكَّرْتُهُ » و « عرَّفتُه » فنُقِلا وسُمِّىَ بهما الاسمُ المنكَّر ، والاسمُ المعرَّف .

(**الاسْمُ ضَرْبَانِ**) ـــ على الاصحّ ـــ (**نَكِرَةٌ ، وَهِىَ الْأَصْلُ**) ؛ لأنها لا تحتاج فى دلالتها إلى قرينة[(١)] ، بخلاف المعرفة ، وما يحتاج ، فرعٌ عمّا لا يحتاج .

(**وَهِىَ**) بالحدّ[(٢)] : عبارة عمّا شاع فى جنس موجودٍ ، أو مقدّر .

فالأول : كـ « رَجُل » فإنه موضوع لما كان حيوانا ، ناطقا ، ذكرا ، بالغا ، / [٣٤ /] فكل ما أوجِد ـــ من هذا الجنس ـــ واحدٌ[(٣)] ، فهذا الاسم صادق عليه .

والثانى : كـ « شَمْس » فإنها موضوعةٌ لما كان كوكبًا نهاريًّا ينسخ ظهورُه وجودَ الليل ، فحقّها أن تصدق على متعدِّدٍ ، كما أنّ « رجلًا » كذلك .

وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفرادٍ له فى الخارج ، ولو وُجدت ، لكان اللفظُ صالحًا لها ، فإنه لم يُوضع على أن يكون خاصًّا كـ « زيدٍ » و « عمرو » وإنما وُضِع وَضْعَ أسماء الأجناس ، وكذلك « قمرٌ » .

فأما قولُه :

---

(١) وقيل : النكرة هى الأصل لأمرين : أحدهما : أن العموم هو الأصل والتخصيص طارئ عليه والنكرة كالعموم والمعرفة كالخصوص ـــ والأمر الآخر : أن النكرة بلفظٍ يجمع المعرفة والنكرة ، والموجود والمعدوم وهو لفظ « شىء » وليست المعرفة كذلك [شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٣٩٢] رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية ، تحقيق د / مصطفى إمام .

(٢) أى : التعريف بالجنس والفصل .

(٣) أى : فرد واحدٌ .

.... فَكَأَنَّهُ لَمَعَانُ بَرْقٍ، أَوْ شُعَاعُ شُمُوسِ[١]-٢٦

وقولُه :

* وُجُوهُمْ كأنَّها أَقْمَارُ[٢] * -٢٧

فإن العرب تنسب إليهما التعدّد باعتبار الأيام والليالى ، وإن كانت حقيقتُهما واحدةً ، يقولون : شمسُ هذا اليوم أحرُّ من شمس أمسِ ، وقمرُ هذه الليلةِ أكثرُ نورًا من قمر ليلة أوّل ذلك الشهر[٣] .

وبالخاصة[٤] (**عَبَارَةٌ عَنْ نَوْعَيْنِ :**

(**أحدُهُما : مَا يَقْبَلُ « أَلْ » الْمُؤَثِّرَةَ لِلتَّعْرِيفِ كـ « رَجُلٍ »**) لحيوان ، مُذكّر عاقل (**وَفَرَسٍ**) لحيوان مذكّرٍ[٥] غير عاقل (**وَدَارٍ**) لمؤنث غير حيوان ،

---

(١) جزء بيت من الكامل قاله الأشتر النخعى ، ورد فى الأمالى الشجرية ١ / ٧٢ ، وشرح اللمحة لابن هشام ١ / ٢٣٧ وأوله : * حَمِىَ الْحَدِيدُ عَلَيْهِمُ *

والشاهد فى قوله : « شموس ـــ فقد جاءت جمعا ، مع أن الشمس لا تتعدّد ، ولكن العرب تنسب إليها التعدد باعتبار الأيام .

(٢) بيت من مشطور الرجز لا يعلم قائله ، ذكره ابن هشام فى شرح اللمحة ١ / ٢٣٨ . والشاهد فيه قوله : « أقمار » بالجمع ، مع أن القمر لا يتعدد فى الوجود ، ولكن العرب تنسب إليه التعدد باعتبار الليالى .

(٣) من أول الاستشهاد ببيت « الأشتر » إلى هنا ، من اللمحة البدرية بشرح ابن هشام ١ / ٢٣٧ : ٢٣٨ .

(٤) أى : وبتعريف النكرة بالخاصة ، أى بعلامات تخصها .

(٥) قوله « لحيوان مذكر غير عاقل » يعنى : الفرس ، صريح فى أن الفرسَ لا يطلق على الأنثى وأن مسمّاه لغة الذكر لا الأنثى ، وهو مخالف لما فى المعاجم أنه مشترك بينهما ، فيقال هو الفرس ، وهى الفرس ، وفى المصباح : قال ابن الأنبارى : وربما بنَوْا الأنثى على الذكر فقالوا : فيها « فرسة » وحكاه يونس سماعًا عن العرب » ولذا قال فى القاموس : « الفرس للذكر والأنثى أو هى فرسة » ـــ قال يس على التصريح ١ / ٩٢ : ومقتضى وقوع « فرس » على الأنثى والذكر من غير لحوق الهاء للمؤنث تذكيرُها ، ولو أريد المؤنث . [ينظر الصّحاح والقاموس والمصباح مادة (ف ر س) .

(وَكِتَابٍ) لمذكّرٍ غير حيوان .

وهذه الأمثلة الأربعة تقبل « أَلْ » المؤثِّرةَ للتعريف ، فتقول : الرجلُ ، والفرسُ ، والدَّارُ ، والكتابُ .

(وَ) النوع (**الثَّانِي** : **مَا**) لَا يقبل « أَلْ » المؤثِّرةَ للتعريف ، ولكنَّه (**يَقَعُ مَوْقِعَ ما يقبل** « **أَلْ** » **الْمُؤَثِّرَةَ للتَّعْرِيفِ نَحْو** : « **ذِى** ») بمعنى صاحب (و « **مَنْ** ») [— بفتح الميم —[1] بمعنى : إنسان (**وَ** « **مَا** ») بمعنى : شيء (**فِي قَوْلِكَ** : « **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِى مَالٍ وَ**) مررتُ (**بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ** ، **وَ**) مررتُ (**بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ** ») .

فـ « ذُو » و « مَنْ » و « مَا » نكراتٌ ؛ لأنّ « ذِى » نعتٌ لنكرة ، و « مَنْ » و « مَا » نُعِتَا بنكرة ، ونعتُ النكرة ، والمنعوتُ بنكرة ، نكرةٌ ، وهى لا تقبل « أَلْ »[2] ولكنها واقعة موقع ما يقبلها .

أمَا « ذُو » (**فَإِنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ** « **صَاحِبٍ** ») و « صاحب » يقبل « أَلْ » المؤثِّرة للتعريف ، فتقول : الصاحب ، وليست « أَلْ » فيه موصولة ؛ لأنه قد تُنُوسِيَ فيه معناه الأصلى بحسب الاستعمال ، وصار من قبيل الجوامد[3] ، ولذلك لا يعمل ، لا تقول : « مررتُ برجلٍ صاحِبٍ أخوه عَمْرًا — قاله الشاطبى فى باب المبتدأ[4] .

(**وَ**) أمّا « مَنْ » فإنها نكرةٌ موصوفة ، واقعةٌ موقع (**إِنْسَانٍ**) ، وإنسان يقبل

---

(١) من هذه الحاصرة إلى نحو صفحة كاملة مكررة فى خ١ وسأنبه — إن شاء الله تعالى — عند نهاية التكرير .

(٢) يعنى : « ذو » و « مَنْ » و « مَا » .

(٣) بخلاف « صاحب » اسم فاعل بمعنى مصاحب ؛ فإن « أَلْ » الداخلة عليه موصولة لا تؤثر فيه تعريفًا .

(٤) ينظر شرح الشاطبى على الألفية ص ٧٦٠ رسالة دكتوراه تحقيق طاهر محمود مسعود كلية اللغة العربية بالقاهرة .

« أَلْ » فتقول : الإنسان .

(وَ) « مَا » فإنها نكرةٌ موصوفة أيضا ، واقعة موقع (شَىّءٍ) ، وشيء يقبل « أَلْ » فتقول : الشيء[1] .

فـ « مَنْ » للعاقل ، و « مَا » لغيره . وكذلك إذا استعملا فى الشرط والاستفهام ، فمعناهما فى الشرط : كلُّ إنسان ، وكل شيء ، وفى الاستفهام : أىُّ إنسان ؟ وأىُّ شيء ؟ فـ « إنسان » و « شيء » يقبلان « أَلْ » قاله الشاطبى[2] ـــ ثم قال : وكذلك « أين » ، و « كيف » فإنهما واقعان موقع قولك : فى أىِّ مكانٍ ؟ . وعلى أىّ حال ؟ ومكان ، وحال يقبلان « أَلْ » انتهى .

[٣٤ / ب] وذهب ابن كيسان / إلى أنّ « مَنْ » و « مَا » الاستفهاميتين معرفتان[3] .

(**وَكَذَلِكَ نَحْو** : « صَهٍ ») حال كونه (**مُنَوَّنًا** ، **فَإِنَّهُ**) نكرة ، ولا يقبل « أَلْ » ؛ لأنه مصدرٌ فتقول : السكوت ، بناءً على أن التنكير والتعريف فى اسم الفعل راجعان إلى المعنى [المصدرى ، ومذهب الجمهور أن أسماء الأفعال واقعةٌ موقع الأفعال][4] .

---

(١) فكون إنسان ، وشيء يقبلان « أَلْ » أغْنَى عن قبول « مَنْ » و « مَا » إياها [قاله ابن مالك فى شرح العمدة ١ / ٤٩] .

(٢) فى شرحه للألفية ص ٣٢٢ (رسالة جامعية) تحقيق طاهر محمود مسعود .

(٣) فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١٥ « وليس ذو الإشارة قبل العلم ، خلافا للكوفيين ، ولا ذو الأداة قبل الموصول ، ولا « مَنْ » و « مَا » المستفهم بهما معرفتين خلافا لابن كيسان فى المسألتين » [ينظر أيضا تعليق الفرائد للدمامينى ٢ / ١٤ ، ١٥ والمساعد لابن عقيل ١ / ٧٩ : ٨٠] .

(٤) فى خ٢ جاءت العبارة هكذا « إلى المعنى المصدرىّ بواسطة أو بلا واسطة ، وإلا فمذهب الجمهور أن أسماء الأفعال أنفسها واقعة موقع الأفعال » .

وقد عَدَل الشيخ خالد فى النسخة التى كتبها بخطه عن هذه العبارة إلى العبارة التى أَثْبَتُّها بعد أن ضربَ بالقلم على العبارة التى عدل عنها .

وكذلك نحو : « أَحَد[١] ، وديَّار[٢] ، وعَرِيب[٣] ، وكتيع[٤] » من الأسماء الملازمة للنفى ، فإنها نكرات ، ولا تقبل « أَلْ » ولكنَّها واقعة موقع ما يقبل « أَلْ » وهو مثلا : رجلٌ ، أو حَيٌّ ، أو ساكنٌ ، أو نحو ذلك ـــ قاله الشاطبى[٥] ـــ

وأنكر النكرات[٦] : « شَىءٌ » ثم : « موجودٌ » ثم : محدَثٌ ، ثم جِسْمٌ ، ثم : نامٍ ، ثم : حيوان ، ثم : إنسانٌ ، ثم : بالغ ، ثم : ذكرٌ ، ثم : رجلٌ .

فهذه عشرة ، يقابل كلا منها ما هو فى مرتبته[٧] .

---

(١) ينظر « أحد » الملازم للنفى فى سيبويه ١ / ٢٧ ـــ وفى المصباح : الأحد لنفى ما يذكر معه ، فلا يستعمل إلا فى الجحد لما فيه من العموم نحو ما قام أحد » [مادة وَحَدَ] .

(٢) فى القرآن الكريم ﴿ رَبِّ لَا تَذَرْ على الأرض من الكافِرِينَ دَيَّارًا ﴾ [نوح : ٢٦] و « دَيَّار » بمعنى : أحد .

(٣) فى اللسان مادة (عَ رَ بَ) ٢ / ٨٢ « وما بالدار عَرِيبٌ ومُعْرِبٌ أى : أحدٌ : الذكر والأنثى فيه سواء ، ولا يقال فى غير النفى » .

(٤) فى اللسان مادة (ك ت ع) ١٠ / ١٨٠ « وما بالدَّار كتيعٌ ، أى : أحدٌ . حكاها يعقوب وسُمِعَتْ من أعراب بنى تميم ، والكتيع المنفرد من الناس .

(٥) فى شرحه للألفية ص ٣١٦ رسالة دكتوراه تحقيق طاهر محمود مسعود .

(٦) قال أبو القاسم الزجاجى فى الجمل ص ١٧٢ « وأنكر النكرات : شىء ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل » .

وقال ابن بايشاذ فى شرحه لجمل الزجاجى ص ٣٩٢ رسالة دكتوراه تحقيق د / مصطفى إمام : وإنما كانت هذه الأشياء بعضها أنكر من بعض ؛ لأن كل ثان منها يدخل فيما قبله ، ولا يدخل ما قبله فيه ، وذلك أنك تقول : كل جوهر شىء ، ولا يصح عكسه ... لأن الأخص يدخل فى الأعم ، ولا يدخل الأعمّ فى الأخصّ . [وانظر فى ترتيب النكرات المقتضب ٤ / ٢٨٠] .

(٧) فى حاشية يس على التصريح ١ / « قال الدنوشرى : ينظر هل المراد أن كلًّا من ذلك يقابل نظيره فى المعارف فـ « شىء » يقابل « الله » لأن الأول أنكر النكرات ، والثانى أعرف المعارف ، وهكذا . لكن يشكل على ذلك قوله : ما فى مرتبته ، أو المراد أن « شيئا » يقابل : لا شىء ، وهكذا إلى آخرها فليتأمل ـــ انتهى ـــ ثم قال يس : وعلى الأخير اقتصر الزرقانى فقال : أى : ما هو فى مرتبته فى العموم ، فيقال : لا شىء ، وكذا الباقى .

(وَ) الضرب الثانى (**مَعْرِفَةٌ**) .

وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقوله :

نَكِـرَةٌ قَابِـلُ «أَلْ» مُؤَثِّـرا[1] أَوْ واقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا
وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ ....

(**وَهِىَ الْفَرْعُ**) لأنها تحتاج فى دلالتها إلى قرينة ، وما يحتاج فرع عمّا لا يحتاج ــ كما تقدم ــ

(**وَهِىَ عِبَارَةٌ عَنْ نَوْعَيْنِ** :

أَحَدهما : **مَالَا يَقْبَلُ** « **أَلْ** ») المؤثرة (**أَلْبَتَّةَ**) ــ بقطع الهمزة سماعًا ــ قاله شارح اللباب[2] ، والقياس وصلها ــ (**وَلَا يَقَعُ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُهَا نَحْو** : **زَيْدٍ** ، **وعَمْرٍو**) فأما قوله :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِها[3] ــ ٢٨

فضرورة .

(١) « نكرةٌ » مبتدأ والمسوغ التفصيل والتقسيم ، « قابلُ » خبر ، ويجوز العكس و « أَلْ » مضاف إليه مقصورٌ لفظه . « مؤثرًا » حال من « أَلْ » وكأنه قال : النكرة هى التى تقبل « أل » حالة كون « أل » مؤثرة التعريف ، واكتفى ابن مالك بحد النكرة عن حدّ المعرفة هنا ، وقال فى التسهيل : من تعرض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

(٢) وهو المعروف بنقرة كار وكتابه يُسمَّى « العباب » [وينظر اللسان مادة « ب ت ت » ٢ / ٣١٠ : ٣١١] .

(٣) بيت من مشطور الرجز لأبى النجم العجلى وهو قدامة بن جعفر فى شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٤ ، ٢ / ١٣٢ ، ٦ / ٦٠ وبعده .

حُرّاسُ أَبْوابٍ عَلَى قُصُورها

واستشهد بالبيت الأول على زيادة « أل » فى « العَمْر » للضرورة ، وعلى أن « عمرًا » إذا دخلته « أل » للضرورة لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين « عُمَر » .

وقوله : « من أسيرها » أى : من أسير حبِّها . =

(وَ) النوع (**الثَّانِى : مَا يَقْبَلُ « أَلْ » وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ لِلتَّعْرِيفِ نَحْو : « حَارِث ، وعَبَّاس ، وَضَحَّاك » فإنَّ « أَلْ » الدَّاخِلَةَ عَلَيْهَا**) غيرُ مؤثرة للتعريف ؛ لأنها معارف بالعملية ، وإنما دخلت عليها « أَلْ » (**لِلَمْحِ الْأَصْلِ بِهَا**) وهو التنكير ، وفى بعض النسخ[(١)] لِلَمْح الوصف[(٢)] .

والأول أَوْلَى ؛ لأنّ مدخولها قد يكون غير وصف كـ « نُعْمَان » ، فإنه فى الأصل اسم عين للدَّمِ ــ بالدال المهملة ــ وتخفيف الميم ــ

وظاهر كلامه[(٣)] أن « أَلْ » فى هذه الأمثلة ، دخلت عليها وهى أعلام وقال الشاطبى[(٤)] : لم تدخل عليها وهى أعلام ، بل على تقدير تنكيرها ؛ لتكون « أل » مشعرةً بأصلها من الصفة ، فدخولها عليها كدخولها على « القائم » و « القاعد » وبابه ــ وهذا معنى ما ذكره سيبويه[(٥)] .

ثم قال[(٦)] : فإذا ثبت أنها قد أَثَّرتْ معنى التعريف تقديرًا ، ولمح الصفة ، صار

= ورد فى المقتضب ٤ / ٤٩ ، والمنصف ٣ / ١٣٤ ، والإنصاف ١ / ٣١٧ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٥٢ ، والجنى الدانى ١٨٩ ، والمغنى ١ / ٥٢ ، وشرح شواهد الشافية ٥٠٦ واللسان مادة (ع م ر) .

(١) أى : نُسخ التوضيح المخطوطة .

(٢) فألْ ، دلت على شىء كان موجودا قبلها وهى صفة التعبيس والحرث والضحك إلخ بخلاف « أل » المعرِّفة ، فإنها دلت على التعريف ، وقد كان معدوما .

(٣) يعنى ابن هشام .

(٤) فى شرح الألفية ، وكلامه الآتى فى الصفحات : ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٥) فقد قال سيبويه فى كتابه ١ / ٢٦٧ « وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أن الذين قالوا : الحارث والحسن ، والعباس ، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشىء بعينه ، يعنى أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه ، ولم يجعلوه سُمِّيَ به ، ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غَلَبَ عليه ، ومن قال : حارث ، وعبّاس ، فهو يُجريه مُجرى زيد » .

(٦) أى : الشاطبى .

التعريف[١] مشكلًا .

وأجاب[٢] عنه بما حاصله : أنها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف[٣] .

وفيه نظر يظهر بالتأمل[٤] .

(**وَأَقْسَامُ الْمَعْرِفَةِ سَبْعَةٌ**) :

أحدُها : (**الْمُضْمَرُ**) ـــ بضم الميم الأولى ، وفتح الثانية ـــ لحاضر أو غائب (كـ « **أَنَا** » وَ « **هُمْ** » وَ) الثانى (**الْعَلَمُ**) لمذكَّر أو مؤنث (كَـ « **زَيْدٍ** » وَ « **هِنْدٍ** » وَ) الثالث (**الْإِشَارَةُ** ، كـ « **ذَا** ») / للمذكَّر (وَ « **ذِى** ») للمؤنث (وَ) الرابع (**الْمَوْصُولُ**) بناءً على أنّ تعريفه بالعهد الذى فى الصلة ، لا بـ « أَلْ » ملفوظة كَـ « الذى » أو مقدرة كـ « مَنْ » أو بالإضافة كـ « أىّ » (**كَالَّذِى**) للمذكَّر ، (**وَالَّتِى**) للمؤنث . [٣٥ / أ]

---

(١) يعنى تعريف ابن مالك للنكرة ، وذلك قوله فى الألفية : « نكرةٌ قابلُ أل مؤثِّرا » ووجه الإشكال فى قول الشاطبى : صار التعريف مشكلا : أن نحو : « الحارث » على اعتبار أن « أل » أثَّرت فيها تعريفا يدخل مجرده وهو « حارث » فى النكرات بينما هو علم .

(٢) أى : الشاطبى .

(٣) أجاب الشاطبى بالفرق بين نحو « الحارث » و « القائم » ففى « القائم » دخلت « أل » فأثرت تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وهو « قائم » وفى « الحارث » دخلت « أل » فأثرت تعريفًا تقديرًا فيما كان فيه تعريف .

(٤) فإن التحقيق أن يقال كما قال ابن هشام فى المغنى : أن « أل » الزائدة غير اللازمة هى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله كحارث وعباس وضحاك فتقول فيها الحارث ، والعباس ، والضحاك ، ويتوقف هذا النوع على السماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك فى نحو : محمد ، ومعروف ، وأحمد ؟

وقال المرادى فى توضيح المقاصد ١ / ١٢٥ « فإن قلت : « أل » فى الحارث ونحوه مؤثرة للمح الصفة فهى واردة على إطلاقه ـــ يعنى : إطلاق ابن مالك فى قوله : نكرة قابل أل مؤثرا ـــ قلت : التى للمح الصفة ، لم تؤثر فى الاسم الذى دخلت عليه أثرا من تعريف ولا غيره ، وإنما نبهت عن أصله ، وإن كان صفة » .

(وَ) الخامس (**ذُو الْأَدَاةِ**) للمذكَّر ، والمؤنث (كـ « **الْغُلَامِ**) وَ « الْمَرْأَةِ » وَ) السادس (**الْمُضَاف**) إضافة محضة (**لوَاحِدٍ مِنْهَا**) أى من هذه الخمسة ، معتلا كان[١] ، أو صحيحًا (كـ « **ابْنِى** » وَ « **غُلَامِى** » وَ) السابع المزيد على قول النظم :

.... كَهُمْ، وذى وَهِنْد، وَابْنِى، وَالْغُلَامِ، وَالَّذِى[٢]

(**الْمُنَادَى**) المنكَّر المقصود (**نَحْوُ** : « **يَا رَجُلُ** » **لِمُعَيَّنٍ**) بناءً على أنّ تعريفه بالقصد ، لا بحرف تعريف منوىّ .

قال فى التسهيل[٣] : وأعرفها ضميرُ المتكلم ، ثم ضميرُ المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام ـــ يعنى بأن يتقدمه اسم واحد[٤] معرفة أو نكرة ، ثم المشار به ، والمنادى ـــ يعنى أنهما فى مرتبة واحدة ؛ لأنّ التعريف فيهما بالقصد عنده ، ثم الموصول ، وذو الأداة ـــ يعنى أنهما فى مرتبة واحدة ؛ لأنّ تعريفهما بالعهد ، وفى بعض نسخه : ثم الأداة ، فجعله بعد الموصول ، والمضاف بحسب المضاف إليه ، فجعل المضاف إلى الضمير فى مرتبة الضمير ، والصحيح ما نُسِب إلى سيبويه أنّ المضافَ فى رتبة المضاف إليه إلاّ المضاف إلى المضمر ، فإنه فى رتبة العلم .

---

(١) لعله يقصد بالمعتل : « ابن » فى قوله « ابْنِى » باعتبار أن أصله (بَنَو) .

(٢) هذه أمثلة لستة أنواع من المعارف ، وهى على الترتيب : المضمر ، الإشارة ، العلم ، المضاف لمعرفة ، المعرف بأل ، الموصول ـــ ولم يمثل ابن مالك للمنادى المنكَّر المقصود ، وهذا لا يعنى أنه ليس معرفة بالقصد ، وإلَّا فهو داخل فى عموم قوله : وغيرُه معرفة .

(٣) ص : ٢١ ، وينظر مراتب المعارف فى شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥٦ ، وشرح الرضى على الكافية ١ / ٣١٢ والإنصاف ٤١٧ : ٤١٩ ، وأسرار العربية ٣٤٥ .

(٤) نحو : زيد رأيته ، فهذا لا إبهام فيه ، أما نحو : قام زيد وعمرو كلمته ، فيتطرق إليه الإبهام .

وذهب المبرّد إلى أنّ المضاف دون المضاف إليه مطلقا[١] .

فتحصَّل ثلاثةُ أقوال .

* * *

(١) المقتضب ٤ / ٢٨٢ .

(فَصْلٌ فِى الْمُضْمَر)* بفتح الميم الثانية :

(الْمُضْمَرُ) اسم مفعول من أضمرتُه إذا أخفيتَه ، وسترتَه ، وإطلاقُه على البارز توسُّع (وَالضّمِيرُ) بمعنى المضمر على حدّ قولهم : عقدتُ العسلَ فهو عقيدٌ أى : معقودٌ[١] ؛ وهو اصطلاح بصرىّ ، والكوفيَّة يسمونَهُ « كناية ومكنيًّا »[٢] لأنه ليس باسم صريح . والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ[٣] :

فصرِّح بِمَنْ تَهْوَى ودَعْنى من الْكُنَى ... فَلَا خَيْرَ فى اللذاتِ مِنْ دُونِها سِتْرُ[٤]

فالضمير والكناية بالاصطلاحين : (اسمانِ لِمَا وُضِعَ) لِتَعْيينِ مُسَمَّاه ، وهو إمّا (لمُتكلّم كـ « أنَا ») بزيادة الألف عند البصريين ، وبأصالتها عند الكوفيين[٥] (أو لمخاطبٍ كـ « أنْتَ ») بزيادة التاء عند البصريين ، وبأصالتها عند بعض الكوفيين[٦] (أو لغائب كـ « هُوَ ») بتمامها عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين[٧] ، وإليه أشار فى النظم بقوله :

فمَا لِـذِى غيبَـةٍ أَوْ حُضُورِ ... « كَأَنْتَ وَهْوَ » سَمِّ بالضّميرِ[٨]

---

(١) فى الصحاح : « عَقَدَ الرُّبُّ وغيرُه أى : غَلُظَ فهو عقيد » [مادة ع ق د] .

(٢) مجالس ثعلب ٣٣٢ ، وابن يعيش ٣ / ٨٣ ، وارتشاف الضَّرَب ١ / ٤٦٢ .

(٣) هو أبو القاسم محمد بن هانئ الأندلسى [المتوفى سنة ٣٦٢] .

(٤) البيت من الطويل فى شرح اللمحة ١ / ٢٤٣ وليس به شاهد نحوى ، وإنما أتى به ابن هشام للاستئناس به على أنّ الكناية تقابل فى معناها التصريح ، حيث إن الشاعر يطلب من المحبين التصريح بأسماء من يحبون من النساء ، وأن يَدَعُوا الكناية عنهن ؛ لأنه لا خير فى اللذات إذا كانت مستورة .

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩٣ .

(٦) المصدر السابق ٣ / ٩٥ .

(٧) المصدر السابق ٣ / ٩٥ .

(٨) قوله « فما » « ما » بمعنى الذى مفعول أول لقوله « سَمِّ » و « بالضمير » متعلق بسم وهو مفعوله الثانى ـــ وقوله « كأنت » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف أى : وذلك كائن كأنت .

(**أَوْ لِمُخاطَب تَارَةً ، وَلِغَائِبٍ أُخْرَى ، وَهُوَ**) ثلاثة (**الْأَلِف ، وَالْوَاوُ ، وَالنُّونُ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأَلِفٌ ، وَالْوَاوُ ، والنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِه[1] ....

وأراد بـ « غَيْرِه » المخاطب (**كقُومَا**) للمخاطَبَيْنِ (**وَقَامَا**) للغائِبَيْنِ (**وَقُومُوا ، وقَامُوا ، وقُمْنَ**) يا هندات ، والهنداتُ قُمْنَ[2] .

[٣٥ / ب] (**وَيَنْقَسِمُ**) الضمير (/ **إِلَى بَارِزٍ ، وَهُوَ مَالَهُ صُورَةٌ فى اللَّفْظِ**) به (كـ « **تَاءِ** » **قُمتُ**) و « كَافِ » أكرمَكَ ، و « هاء » غلامُه .

فكل من « التاء ، والكاف ، والهاء » يلفظ بصورته .

(**وَإِلَى مُسْتَتِرٍ ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ**) أى : بخلاف البارز ، وهو ما ليس له صورة فى اللفظ ، بل يُنْوَى .

(**كا**) لضمير (**الْمُقَدَّرِ فِى**) أَقُومُ و (**قُمْ**) فيقدَّر فى أقوم « أنا » ــ وفى قم « أنت » .

ولم تضع العربُ لهما لفظًا يعبَّر به عنهما ، ولكن لضيق العبارة عُبِّر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين ، وليس هما إياهما على الحقيقة .

(**وَيَنْقَسِمُ الْبَارِزُ إِلَى مُتَّصِلٍ**) بعامله (**وَهُوَ مَا لَا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَ « إِلَّا » كـ « يَاءِ » ابْنِى وَ « كَافِ » أَكْرَمَكَ وَ « هَاءِ » سَلْنِيهِ و « يَائِهِ »**) .

وهذا معنى قول النظم :

وَذُو اتّصَالٍ مِنْهُ مَالَا يُبْتَدَا وَلَا يَلِى «إِلَّا» اخْتِيَارًا أَبَدَا

---

(١) و « غَيْرِ » ــ بالجر ــ معطوفٌ على « مَا » فى قوله « لِمَا » و « ما » بمعنى الذى و « غَابَ » جملة الصلة ، والجار والمجرور وهو « لما » متعلق بمحذوف وقع خبرًا عن « ألف » وما عطف عليه .

(٢) فالواو من « قومُوا » للمخاطِبينَ ، وفى « قَامُوا » للغائِبينَ ، والنّون فى « قُمْنَ يا هندات » للمخاطبات ، وفى « الهنداتُ قُمْنَ » للغائبات .

كَالْيَاءِ، وَالْكَافِ مِنِ «ابْنِى أَكْرَمَكْ» وَالْيَاءِ ، والْهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ[١]

وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة ، من المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ومحَالَّه الثلاثة ، من الرفع ، والنصب ، والجرّ .

فالياء من « ابنى » للمتكلم ، ومحلها جرٌّ .

والكاف من « أكرمَكَ » للمخاطب ، ومحلها نصبٌ .

والياء من « سليه » للمخاطبة ، ومحلها رفع على الفاعلية .

والهاء من « سليه » للغائب ، ومحلها نصبٌ على المفعولية .

والحاصل : أن « الياء ، والكاف ، والهاءَ » لا يبتدأ بشىء منها ، ولا تقع بعد « إلَّا » .

(**وَأَمَّا قَوْلُهُ**) :

٢١ ــ وَمَا نُبَالِى إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا **(أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ)**[٢]

---

(١) « كالياء والكافِ » أى : وذلك كائن كالياء ، والكاف : معطوف على الياء وقوله : « من ابنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الياء ــ « أكرمك » جملة فى محل نصب حال من قوله « الكاف » بإسقاط العاطف الذى يعطفها على الحال الأولى « والياءُ والهاءُ » معطوفان على « الياء » « مِن سَلِيه » على تقدير : من قولك وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ــ أى : والياء ، والهاء حال كونهما من قولك سَلِيهِ مَا مَلَكْ . أى : سليه الذى ملك .

(٢) بيت من البسيط قال العينى فى شواهده ١ / ٢٥٣ « أنشده الفراء ، ولم ينسبه إلى أحد ، وبحثت فلم أعثر على قائله » .

واستشهد به فى الخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٠١ ، وابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٤١٠ ، ٤٧٢ ، ٢ / ١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٢ ، ٢ / ٢٧٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٢٨ ، وابن الناظم ٥٧ والرضى على الكافية ٢ / ١٤ ، وابن عقيل ١ / ٨٩ والمغنى ٢ / ٤٤ وتعليق الفرائد ٢ / ٩٦٢ ، والأشمونى ١ / ١٠٩ ، والخزانة ٢ / ٤٠٥ .

ويروى : وما علينا إذا ما كنت جارتنا ، ويروى ، أَلَّا يجاوِرنا سِوَاكِ ، وألا يُجَاوِرنا =

فَضَرُورَةٌ) والقياس : إلَّا إيَّاكِ ، ولكنه اضْطُرَّ فحذف « إيَّا » وأبْقى « الكافَ » ، أو أَوْقع المتصل موقع المنفصل .

و « مَا » الأولى ، نافيةٌ ، و « مَا » الثانية ، زائدةٌ لا مصدريَّة ؛ لأنّ « إذا » الشرطية مختصَّةٌ بالجمل الفعليّة ــ و « نُبَالِى » من المبالاة ، يعنى : الاكتراث و « جارتَنَا » خبر « كان » من الجوار ، و « أَنْ » مصدرية ، و « دَيَّار » بمعنى « أحد »(١) فاعل يجاورنا ، و « أَنْ » وصلتها مفعول نُبَالِى ، وهى مفردٌ لا جملة .

و « إلّا » حرف إيجاب ، و « الكاف » فى موضع نصب على الاستثناء ؛ لتقدمه على المستثنى منه وهو « ديَّار » .

والمعنى : إذا كنت جارتنا ، فلا نكترثُ بعدم مجاورة أحد غيرك .

وأجاز ابن الأنبارىّ(٢) وقوعَ المتصل بعد إلّا مطلقا(٣) .

= حَاشَاكِ ، ولا ضرورة على رواية : سِوَاكِ ، أو حاشاكِ ، وإنما الضرورة فى رواية : إلَّاكِ والفرق ، أنّ « سوى ، وحاشا » عاملان ، و « إلّا » ليست عاملا ، وإنما هى دالة على العامل ، أو مقوية للعامل المقدر ، ولذا قال ابن مالك :

والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يُستبح إلّا للضرورة ؛ لأن حقّ الضمير الواقع بعد « إلّا » الانفصال اعتبارًا بأنّ « إلَّا » غير عاملة ، ومَنْ حَكَمَ على « إلّا » بأنها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات [شرح التسهيل ١ / ١٥٢] .

(١) « دَيَّار » فَيْعَال من الدار أو الدور ، وأصله : دَيْوَار ، فقلبت الواو ياء لاجتماعهما والسابق ساكن ، وأدغمت الياء فيها .

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنبارى ، أقام مع أبيه فى بغداد ، وأخذ عنه وعن ثعلب وغيرهما ، وقد أوتى حافظة نادرة ، فقد كان يُملى مصنفاته من حفظه مع صدق الرواية ، منها فى النحو : الكافى والواضح ، والموضح ، وكان ممن غَلَبت عليه النزعة الكوفية توفى سنة ٣٢٧ هـ [بغية الوعاة ١ / ٢١٢] .

(٣) ينظر ارتشاف الضَّرَب ١ / ٤٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٢٩ : ١٣٠ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٩٦ .

ومنعه المبرِّد مطلقًا[(١)] ، وأنشد مكان « إلَّاكِ » ، سَوَاكِ .

ويحتاج[(٢)] إلى الجواب عن قول الشاعر :

٢٩– أعوذُ بَربِّ العرشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضُ إلَّاهُ نَاصِرُ[(٣)]

فأوقع « الهاءَ » المتصلة ، موقع « إياه » .

(**وَإِلَى مُنْفَصِلٍ**) عن عامله (**وَهُوَ**) أى : المنفصل (**مَا يُبْتَدَأُ بِهِ**) فى النطق (**وَيَقَعُ بَعْدَ « إِلَّا »**) وذلك (**نَحْو : « أنا » تَقُولُ**) فى ابتداء النطق به (**« أَنَا مُؤْمِنٌ » وَ**) فى وقوعه بعد « إِلَّا » (**« ما قام إِلَّا أَنَا »**) .

وتقسيمُه – هنا – البارزَ إلى متّصل ، ومنفصل ؛ لا ينافى تقسيمه المتصلَ إلى مُستتر ، وبارز فى باب العطف ؛ لاختلاف / المُدْرَكين ، فإنه – هنا – ناظرٌ إلى [٣٦ /

(١) أوجب المبرد فصل الضمير فى ابتداء الكلام ، وبعد « إلّا » ، وفى المتقدم [المقتضب ١ / ٢٦١] ولم يكن البيت الذى معنا من شواهده حتى ينشد « سِوَاكِ » مكان « إلَّاكِ » إلا أن يكون فى غير « المقتضب » .

(٢) أى : المبرد .

(٣) لا يعلم قائله وهو من الطويل .

وقوله « عَوْضُ » ظرف يستغرق الزمن المستقبل ، كما أن « قطُّ » ظرف يستغرق الزمن الماضى ولا يستعملان إلا بعد النفى وهما مبنيان ، أما « قطُّ » فلتضمن معنى « من وإلى » فنحو : ما فعلته قط معناه : من أن خلقت إلى الآن قاله ابن هشام فى المغنى ١ / ١٧٥ وأما « عوضُ » فلقطعه عن الإضافة ، ولذا يُعرب إن أضيف نحو : « لا أفعله عوضَ العائضين » .

و « عوض » فى البيت مبنى على الضم فى محل نصب تشبيها له بقبلُ وبعدُ ، ويجوز أن يبنى على الفتح للخفة ، أو على الكسر على أصل التخلص من الساكنين ، وهو متعلق بناصر ، أو بالخبر المحذوف المستقر فى قوله : فما لى ، و « ناصر » بمعنى : معين ، مبتدأ مؤخر ، أو فاعل بالجار والمجرور لاعتماده على النفى والشاهد فيه قوله « إلّاهُ » حيث وقع الضمير المتصل بعد « إلّا » وهو شاذ لا يجوز إلا فى الضرورة وحيث ادّعى المصرح أن المبرد فى البيت السابق أنشد « سواك » مكان « إياك » فكأنه يقول له فما تقول فى « إياه » فى هذا البيت ؟

ومصادر هذا البيت : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٧٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١١٩ وابن عقيل ١ / ٨٨ والعينى ١ / ٢٥٥ .

مواقعه الإعرابية ، وهناك ناظر إلى صحة العطف على الضمير المرفوع[١] ، وظاهر صنعه أنّ كلًّا من المتصل والمنفصل أصلٌ برأسه .

وذهب بعضهم إلى أنّ المتصل أصل للمنفصل ، محتجًّا بأن مبنى الضمائر على الاختصار ، والمتصل أخصر[٢] من المنفصل .

(**وَيَنْقَسِمُ**) الضمير (**الْمُتَّصِلُ ــ بِحَسَبِ مَوَاقِعِ الْإِعْرَابِ ــ**) من رفع ، ونصب وجرّ (**إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ**) :

الأول : (**مَا يَخْتَصُّ بِمَحَلِّ الرَّفْعِ**) فقط (**وَهُوَ خَمْسَةٌ**) :

أحدها : (**التَّاءُ**) مضمومةً كانت ، أو مفتوحة ، أو مكسورة (كـ « **قُمْتَ ُ ِ** ») ــ بالحركات الثلاث ــ

(وَ) ثانيها (**الْأَلِفُ**) الدّالة على اثنين ، أو اثنتين (كـ « **قَامَا** ») وقامتا (وَ) ثالثها (**الْوَاوُ**) الدّالة على جمع المذكّر (كـ « **قَامُوا** » وَ) رابعها (**النُّونُ**) الدالة على جمع المؤنث (كـ « **قُمْنَ** » وَ) خامسها (**يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ**) بناءً على أنها ضمير ، وهو قول سيبويه[٣] .

وخالفه الأخفش ، والمازنىّ[٤] وزعما أنها حرف تأنيث[٥] ، والفاعل ضمير مستتر ، وتقع فى الأمر (كـ « **قُومِى** ») والمضارع كـ « تقومِينَ » .

---

(١) الأظهر أن يجاب بأن ما هنا مشى على قول ، وما هناك فى العطف مشى على قول آخر ؛ لأن فى المستتر هناك قولين : هل هو من المتصل أولا ؟

(٢) سمع « أخصر » أفعل تفضيل من « اخْتُصِر » الزائد عن الثلاثة ، المبنى للمجهول ، وهو من جهة القياس شاذ .

(٣) فى كتابه ١ / ٥ .

(٤) ينظر ابن يعيش ٧ / ٧ ، وابن عصفور فى شرح الجمل ٢ / ٢٠ ، والهمع ١ / ٥٧ .

(٥) لأن التأنيث مفهوم منها ، ورُدّ بأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع فى موضع .

وخرج بقيد المخاطبة « ياء المتكلم » فإنها لا تكونُ فى محلّ رفعٍ أصلًا .

(وَ) القسم الثانى من الأقسام الثلاثة (**مَا هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَحَلّ النَّصْبِ ، وَالْجرِّ فَقَط وَهُوَ ثَلَاثَةٌ**) :

أحدها : (**يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ نَحو ﴿ رَبِّى أَكْرَمَنِى ﴾**)[1] فالياء من « رَبِّى » فى محل جرّ بإضافة « ربّ » إليها ، وفى « أكرمَنِى » فى محلّ نصب على المفعوليّة بـ « أكرَمَ » .

(وَ) ثانيها (**كَافُ الْمُخَاطَبِ**) ــ بفتح الطاء ــ (**نَحو** : **﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾**)[2] فالكاف من « ودَّعَكَ » فى محلّ نصب على المفعولية ، ومن « رَبُّكَ » فى محلّ جرّ بإضافة « رب » إليها .

(وَ) ثالثها (**هَاءُ الْغَائِبِ نَحْو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾**)[3] فالهاء من « لَهُ » و « صاحبُه » فى محل جرّ فى الأول باللام ، وفى الثانى بالإضافة .

وفى « يُحَاوِرُهُ » فى محلّ نصبٍ على المفعولية بـ « يُحَاوِر » .

وذلك داخلٌ تحت قول النظم :

.... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ[4]

---

(١) من الآية [١٥] من سورة « الفجر » قال ابن غلبون فى التذكرة ص ٧٦٤ : وقرأ البزّى عن ابن كثير ، ويعقوب « أكرمنى » و « أهاننى » بياء فيهما فى الوصل والوقف وقرأهما نافع فى الوصل بياء ، وفى الوقف بغير ياء ، والباقون بغير ياء فى الحالين .

(٢) من الآية [٣] من سورة « الضحى » .

(٣) من الآية [٣٧] من سورة « الكهف » .

(٤) أى : الصالح للجرّ من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب ليس غير وذلك نحو : إنَّه ، وله ، ورأيتك ، ومررت بك وقال أبو حيان فى منهج السالك ص ١٦ : « قوله : « كلفظ ما نصب » ليس بجيدّ لأن الذى نصب ، منه منفصل ، ومنه متصل ، ولفظ المجرور ليس كلفظ المنصوب مطلقا بل كلفظ المنصوب المتصل » .

(**وَ**) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة (**مَاهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ**) المحالّ (**الثَّلَاثَةِ**) محلّ الرّفع ، ومحلّ النّصب ، ومحلّ الجرّ (**وَهُوَ « نا » خَاصَّةً**) بشرطين : اتحاد المعنى ، والاتصال (**نَحْو** : ﴿ **رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا** ﴾)[1] فـ « نَا » فى « رَبَّنَا » فى محلّ جرّ بإضافة « ربّ » إليها ، وفى « إِنَّنَا » فى محل نصب بـ « إِنَّ » وفى « سَمِعْنَا » فى محلّ رفع على الفاعلية بـ « سَمِعَ » .

ونظير ذلك قول الناظم :

.... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ[2]

(**وَقَالَ بَعْضُهُمْ**) وهو أبو حيان معترضًا على الناظم فى قوله :

لِلرّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ[3] ....

(**لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِكَلِمَةِ « نا » بَلِ « الْيَاءُ » وَكَلِمَة « هُمْ » كَذَلِكَ**) فإنهما يقعان فى المحالّ الثلاثة (**لِأَنَّكَ / تَقُولُ**) فى « الياء » فى الرفع (**قُومِى** ، **وَ**) فى النصب (**أَكْرَمَنِى** ، **وَ**) فى الجرّ (**غُلَامِى** ، **وَ**) تقول فى « هم » فى الرفع (**هُمْ فَعَلُوا** ، **وَ**) فى النصب (**إِنَّهُمْ** ، **وَ**) فى الجرِّ (**لَهُمْ مَالٌ** ، **وَ**) ردَّه المتأخرون فقالوا : (**هَذَا**) النقضُ (**غَيْرُ سَدِيدٍ**) ــ بالسين المهملة ــ لأنَّ المدَّعى أن يكون الضمير فى الأحوال الثلاثة متّحد المعنى ومتصلا ، وما أورده ليس كذلك[4] ؛

[٣٦ / ب]

---

(١) من الآية [١٩٣] من سورة « آل عمران » .

(٢) فموضع « نَا » جرّ بعد الباء ، ونصبٌ بعد « إِنَّ » ورفع بعد الفعل فى « نِلْنَا » .

(٣) يقول أبو حيان فى منهج السالك ص ١٦ « يقول ــ يعنى ابن مالك ــ « نَا » يصلح للرفع نحو : نِلْنَا ، وللنصب نحو : إِنَّنَا ، وللجرّ نحو : بِنَا ، ولا اختصاص لِـ « نَا » بهذا الحكم ، بل يُشاركها فى ذلك « الياء » فمثال كونها للرفع : اضربى ، وتضربين ، وللنصب ضَرَبَنِى ، وإِنِّى ، وللجرّ : غُلَامِى » .

(٤) أى : فانتفت المشاركة من كلّ وجه . فإن « الياء » وإن استعملت للثلاثة ــ للرفع والنصب والجر ــ وكانت ضميرا متصلا فيها ، إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد ؛ لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة ؛ وفى حالة الجر والنصب للمتكلم ، و « هم » تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى-

(**لِأَنَّ « يَاءَ » الْمُخَاطَبَةِ غَيْرُ « ياء » المتكلم**) بدليلين :

أحدهما : أنّ ياء المخاطبة مُخْتَلَفٌ فى اسميتها[1] ، وياء المتكلم لم يُخْتَلَفْ فيها والمختلَفُ فيه ، غيرُ المتَّفَقِ عليه .

والثانى : أنّ ياءَ المخاطبة موضوعةٌ للمؤنث ، وياء المتكلم موضوعة للمذكر ، وما للمؤنث غير ما للمذكر (وَ) لأن الضمير (**الْمُنْفَصِلَ غَيْرُ**) الضمير (**الْمُتَّصِلِ**) ضرورةً ، فانتفى الإيرادُ ، وثبت المرادُ .

(**وَأَلْفَاظُ الضَّمَائِرِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ**) وجوبًا ، وذلك مفهوم من قول النظم :

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ ....

واختُلِفَ فى سبب بنائها :

فقيل : شَبَه الحرف فى المعنى ؛ لأن كُلَّ مُضمر مُضَمَّن[2] معنى التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة ، وهى من معانى الحروف .

وقيل : شَبَه الحرف فى الوضع ؛ لأن أكثَرَ المضمرات على حرف واحد ، أو حرفين ، وحمل الأقل على الأكثر[3] .

وقيل : شبه الحرفِ فى الافتقار ؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلّا بضميمة مشاهدة أو غيرها .

وقيل : شَبَه الحرفِ فى الجمود .

= واحد ، إلا أنها فى حالة الرفع ضمير منفصل ، وفى الجر والنصب ضمير متصل .

(١) وقد مرّ رأى الأخفش والمازنىّ أنها حرف تأنيث [انظر ص :٣١٢] .

(٢) « مُضَمَّنٌ » ساقطة من خ١ .

(٣) أى : وحُمِل الموضوع على ثلاثة أحرف وهو الأقل وجودًا ، على ما وضع على حرف أو حرفين وهو الأكثر وجودًا .

وقيل : اختلافُ صِيَغِه لاختلافِ معانيه[١] ، وقيل غير ذلك .

ولا يختصّ الإبرازُ بضمير بعينه ، بل يكون فى ضمير الرفع ، والنصب ، والجرّ (**وَيَخْتَصُّ الاسْتِتَارُ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ**) فقط .

* * *

(١) يعنى أن المضمرات بُنيت استغناء عن إعرابها باختلاف صِيَغِها لاختلاف المعانى ـــ قاله ابن الناظم ، ثم قال : ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ ـــ يعنى ابن مالك ـــ فى بناء المضمرات ؛ ولذلك عقَّبه بتقسيمها بحسب الإعراب ، كأنه قصدَ بذلك إظهارَ علة البناء فقال :

* وَلَفظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ *

[شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧] .

(**وَيَنْقَسِمُ الْمُسْتَتِرُ إِلَى**) قسمين (**مُسْتَتِرٍ وُجُوبًا ، وَهُوَ**) المقتصرُ عليه فى النظم بقوله :

وَمِنْ ضَمِيرَ الرَّفْعِ مَايَسْتَتِرُ[1] ....

بقرينة تمثيله بقوله :

.... كَـ «افْعَلْ» أُوَافِقْ، نَغْتَبِطْ، إِذْتُشْكَرُ[2]

وضابط واجب الاستتار (**مَالَا يَخْلُفُهُ**) فى مكانه اسم (**ظَاهِرٌ ، وَلَا ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ ، وَهُوَ الْمَرْفُوعُ بِأَمْرِ الْوَاحِدِ**) المذكَّر (**كـ « قُمْ »**) و « اسْتَخْرِجْ » بخلاف المرفوع بأمر الواحدة ، والمثنى ، والجمع ؛ فإنه يبرُزُ فى الجميع نحو : قُومِى ، وقومَا ، وقوموا ، وقُمْنَ .

(**أَوْ**) المرفوع (**بِمُضَارِعٍ مَبْدُوءٍ بِتَاءِ خِطَابِ الْوَاحِدِ كـ « تَقُومُ »**) و « تستَخرجُ »[3] بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو : هندٌ تقوم ، فإن استتاره جائز لا واجب .

وبخلاف المبدوءِ بتاء خطاب الواحدة ، والتثنية ، والجمع ، فإنه يبرزُ فى الجميع نحو : تقومين ، وتقومان ، وتقومون ، وتقمْنَ .

(**أَوْ**) المرفوع (**بِمُضَارِعٍ مَبْدُوءٍ بِالْهَمْزَةِ كَـ « أَقُومُ »**) و « أَسْتَخرِجُ » .

(**أَوْ**) المرفوع بمضارع مبدوء (**بِالنُّونِ كَـ « نَقُومُ »**) و « نَستخرجُ » .

---

(١) فَعُلِمَ أنّ المستتر لا يكون ضميرَ جرٍّ ، ولا ضمير نصبٍ ، وإنما يكون ضمير رفع ؛ لأنه عمدة والعمدة لما لم يُستَغْن عنه فى المعنى ، صحّ أن يقدَّر مع العامل فى قوة المنطوق به .

(٢) كَـ « افْعَلْ » لأنه فعل أمر الواحد ، أُوَافِقْ » لأنه مضارع مبدوء بالهمزة ، وهو مجزوم فى جواب الأمر ، « نغتبط » لأنه مضارع مبدوء بالنون ، وهو بدل من أوافق ، « تُشكَرُ » لأنه مضارع مبدوء بتاء المخاطب ، وهو مرفوع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محلّ جرّ بإضافة « إذْ » إليها .

(٣) فى خ١ « ويستخرج » وهو سهو .

(**أَوْ**) المرفوع (**بِفِعْلِ اسْتِثْنَاءٍ كَـ** « **خَلَا** » و « **عَدَا** ») و « **لَيْسَ** » (« **وَلَا يَكُونُ** » **فِى نَحوِ قَوْلِكَ**) القومُ (**قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا ، وَمَا عَدَا عَمْرًا**) وليس بكرًا (**وَلَا يَكُونُ زَيْدًا**) ففى « خلا ، / وعدا ، وليس ، ولا يكون » ضمير مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم من كله السابق[1] ، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق[2] .

٣٧ / أ

(**أَوْ**) المرفوع (**بِـ** « **أَفْعَلَ** » **فى التَّعَجُّبِ ، أَوْ بِـ** « **أَفْعَلَ** ») فى (**التَّفْضِيلِ**) .

فالأول : (**كَـ** « **مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ** ») ـــ بفتح الدال وكسرها ـــ

(**وَ**) الثانى نحو (﴿ **هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا** ﴾)[3] ففى « أَحْسَن » فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مُستتر وجوبا ، و « أثاثًا » تمييز .

(**أَوْ**) المرفوع (**بِاسْمِ فِعْلٍ غَيْرِ مَاضٍ كَـ** « **أَوَّه** ») بمعنى : أتوجَّعُ (**وَ** « **نَزَالِ** ») بمعنى : انْزِلْ .

أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو : ﴿ **فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾[4] .

فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ، ولا الضمير البارز ، إلّا « أَفْعَلَ »

---

(١) والتقدير : قاموا ليس هو أى بعضُهم زيدًا .

(٢) والتقدير : قاموا ليس هو أى القائمُ زيدًا . أو اسم الفاعل من الحديث المفهوم من الكلام السابق ، أو من قوة الكلام إن لم يكن هناك فعل ، أو مشتق يرشد إلى ما يرجع إليه الضمير ففى نحو : هؤلاء إخوتك ليس زيدًا ، يُقَدَّرُ : ليس المنتسبُ إليك بالأُخُوَّة زيدًا .

هذا والمنصوب بعد ما خلا وما عدا مفعول به وهو المستثنى ، أما الضمير المستتر معهما فهو فاعلهما ، والمنصوب بعد « ليس » و « لا يكون » هو خبرهما ، أما الضمير المستتر الواجب الاستتار معهما فهو اسمهما .

(٣) من الآية [٧٤] من سورة « مريم » .

(٤) من الآية [٤] من سورة « محمد » ـــ ﷺ ـــ

التفضيل فإنه قد يرفعُ الظاهر فى مسألة الكحل عند جميع العرب[١] ، ويرفع الضمير البارز على لغة نحو : « مررتُ برجلٍ أحسن منه أنتَ »[٢] إذا لم يُعربْ « أنت » مبتدأ .

وعلى هذا فعَدُّ « أَفْعَل » التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يُشْكل على الضابط المذكور[٣] .

(وَ) ينقسم (**إِلَى مُسْتَتِرٍ جَوَازًا ، وَهُوَ مَا يَخْلُفُهُ ذَلِكَ**) الظاهرُ ، أو الضمير المنفصل .

(**وَهُوَ**) الضمير (**الْمَرْفُوعُ بِفِعْلِ الْغَائِبِ أَوْ**) بفعل (**الْغَائِبَةِ ، أو الصِّفَاتِ الْمَحْضَةِ**) وهى الخالصة من شائبة الاسمية[٤] (**أَوْ اسْمِ الْفِعْلِ الْمَاضِى**) فالمرفوع بفعل الغائب (**نَحْو : زيدٌ قام** ، **وَ**) بفعل الغائبة نحو (**هِنْدٌ قَامَتْ**) أو : تقومُ (**وَ**) بالصفاتِ المحضة ، وهى إمَّا اسمُ[٥] فاعل نحو : (**زيدٌ قَائِمٌ** ، **أَوْ**) اسم

---

(١) ومثاله : « ما رأيتُ رجلا أَحْسَنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيدٍ » فالكحل فاعل « أحسن » لأنه فى معنى « يَحْسُنُ » ويطرّد ذلك إذا حلّ محلّ الفعل ، وذلك إذا سبقه نفىٌ ، وكان مرفوعه أجنبيًّا مفضلا على نفسه باعتبارين كما فى المثال — وسيأتى — إن شاء الله تعالى — فى باب التفضيل .

(٢) بخفض « أَحْسَنَ » بالفتحة على أنه صفة لرجل ، و « منه » متعلق به و « أنت » فاعل « أحسن » وأكثر العرب يرفع « أحسن » فى مثل ذلك على أنه خبر مقدم ، و « أنت » مبتدأ مؤخر ، وفاعل « أحسن » ضمير مستتر عائد على المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لرجل ، والرابط الضمير المجرور بـ « مِنْ » وعلى هذا لا يكون « أحسن » قد رفع ضميرًا بارزا .

(٣) هذا الضابط هو ما تقدم من قوله : وضابط واجب الاستتار ، ما لا يخلفه فى مكانه اسم ظاهر ، ولا ضمير منفصل .

(٤) نحو : الضارب ، والمضروب ، بخلاف : الحارث ، والعباس ، والضحّاك ، فإنها غيرُ خالصة من شائبة الاسمية .

(٥) فى خ٢ « وهى اسم فاعل » .

مفعول نحو : زيدٌ (**مَضْرُوبٌ** ، **أَوْ**) صفةٌ مشبهةٌ نحو : زيدٌ (**حَسَنٌ**) أو أمثلةُ المبالغة نحو : زيدٌ ضرَّابٌ ، أو مِضْرابٌ ، أو ضَرُوبٌ ، أو ضَرِيبٌ ، أو ضَرِبٌ (**وَ**) باسم الفعل الماضى نحو : زيدٌ (**هَيْهَاتَ**) أى : بَعُدَ .

فالضمير فى هذه الأمثلة ، وما أشبهها مستترٌ جوازًا ، وإذا برزَ انفصل ، تقول : زيد قام هو ، وكذا الباقى .

والدليلُ على جواز ذلك ؛ أنه يخلفه الظاهرُ ، أو الضمير المنفصل (**أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ**) فى الفصيح (**زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ**) فيخلفه الظاهرُ وهو « أبوه » (**أَوْ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ**) فيخلفه الضميرُ المنفصل بعد « إِلَّا » (**وَكَذَا الْبَاقِى**) من الأمثلة المذكورة ، بلا فرق .

وهذا الحكمْ جارٍ فى الضمير المنتقل إلى الظرف وعَدِيله[1] ، إذا وقعَا صفةً ، أو صلةً ، أو خبرًا ، أو حالاً نحو : مررتُ برجلٍ أمامك[2] ، أو « فى مجلسك » وجاء الذى عندك ، أو « فى الدار » ، وزيدٌ خلفك ، أو « فى المسجد ، وجاء زيدٌ فوق فرسٍ ، أو « عَلَى حمارٍ » .

[٣٧ / ب] وقد يجب إبراز الضمير المستتر إذا / جَرَى رافعُه على غير مَنْ هُوَ لَهُ نحو : « غُلَامُ زيدٍ ضاربُه هُوَ »[3] .

---

(١) المراد بعديله : الجارّ والمجرور .

(٢) فالظرف وهو « أمامك » متعلق بمحذوف تقديره : مستقر ، أو استقر ، وفيه ضمير يعود على الموصوف ، وبعد حذفه ينتقل الضمير إلى الظرف ، وكذا الجار والمجرور على المشهور وكذا بقية الأمثلة إلا أنه يتعين فى الظرف أو المجرور إذا وقع صلة أن يكون التقدير : استقر لأنّ صلة « الذى » ونحوه لا تكون مفردة .

(٣) الضمير فى « ضاربه » للغلام و « ضاربه » وصف فى المعنى لزيدٍ ، لأنه هو الضارب للغلام وقد جرى على الغلام ؛ لأنه خبر عنه ، فلو لم يبرز الضمير المستتر فى « ضاربه » لتُوُهِّم أنّ الغلامَ هو الضارب لزيد ، فينقلبُ المعنى ، وفى هذه الحالة يتعين أن يكون الضميرُ البارزُ =

(« **تنبيهٌ** » :

هَذَا التَّقْسِيمُ) للضمير إلى مستتر وجوبا وجوازًا (**تَقْسِيمُ ابْنِ مَالِكٍ**) فى التسهيل[١] ، وغيره[٢] (**وَابْنِ يَعِيشٍ**) فى شرح المفصل[٣] (**وغيرهما**)[٤] من النحويين ، ووافقهما الموضّح فى شرح القطر[٥] ، وخالفهم هنا فقال :

(**وَ**) هذا التقسيم (**فِيهِ نَظَرٌ**[٦] ، **إِذْ الاسْتِتَارُ**) للضمير (**فِى**) « **قَامَ** » من (**نَحْو : زَيْدٌ قَامَ ، وَاجِبٌ**) لا يجوز إبرازه (**فَإِنَّهُ**) لو برزَ ، وجب انفصاله ، فيقالُ : قامَ هو ، وَ (**لَا يُقَالُ : قام هو ، عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ**) بل على التوكيد لذلك المستتر .

(**وَأَمَّا**) خَلَفُ الظاهر له ، أو الضمير المنفصل ، ففى غير تركيبه فـ « زيدٌ قَامَ » تركيبٌ أسند فيه « القيام » إلى ضمير « زيد » من غير حصر .

وأمّا (**زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، أَوْ : مَا قَامَ إِلَّا هُوَ ، فَتَرْكِيبٌ آخَرْ**) أُسْنِد فيه « القيام »

= فاعلاً ؛ لأنّ جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ، فترجع إليه حالتُه الأولى ، ولا يعرب توكيدًا للضمير المستتر هذا ـــ ويجب إبراز الضمير حتى لو لم يُلبس نحو : غلام هند ضاربته هى ـــ عند البصريين ، والكوفيون إنما يلتزمون الإبرازَ عند الإلباس فقط .

(١) شرح ابن مالك ١ / ١٢٠ : ١٢١ .

(٢) مثل : شرحه للكافية : ١ / ٢٢٧ : ٢٢٨ .

(٣) ٣ / ١٠٩ .

(٤) كابن الناظم فى شرحه للألفية ص ٦٠ .

(٥) ص : ١٢٩ : ١٣٠ ـــ وانظر الارتشاف لأبى حيان ١ / ٤٦٢ .

(٦) فَهِم ابن هشام من قول ابن مالك وابن يعيش فى تعريف الضمير المستتر جوازا وهو : ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل ، فَهِم أن أحدهما يخلفه فى تأدية معناه ، وليس هذا مرادهما ، بل مرادُهما أنّ أحدهما يخلف المستتر جوازًا فى رفع العامل إياه ، وإن لم يكن المعنى واحدًا ، وبهذا لا وجه للنظر ويصير موافقا لما سيذكرُ هو أنه التحقيق .

إلى سَبَبِيِّ زيدٍ ، أو إلى ضميره المحصور بـ « إلّا » .

هذا تقرير كلامه :

وفيه أمران :

أحدهما : أن قوله : « تركيبٌ آخر » يُوهم أنّ ابن مالك ، وابن يعيش ، وغيرَهما ، قائلون بأنّ نحو : زيدٌ قام هو ، وزيدٌ قام أبوه ، تركيبٌ واحد ، مع اختلاف المسند إليه ، ولا يُظَنُّ بهم ذلك ، إلاّ أن يُقطعَ النظر عن خصوصيّة المسند إليه .

والثانى : أنه نَفَى أن يقال : « قَامَ هو » على الفاعليّة[1] ، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز فى « هو » من نحو قوله تعالى ﴿ **أَن يُمِلَّ هُوَ** ﴾[2] أن يكون فاعلا ، وأن يكون توكيدًا[3] ، ونقل المُرَادى عنه[4] أيضا فى شرح التسهيل[5] ، أنه أجاز فى « هو » من نحو : مررتُ برجلٍ مُكرِمِكَ هُوَ » أن يكون فاعلا ، وأن يكون توكيدًا وكذلك إذا جرى الوصفُ على غير من هوله وأُبرز الضميرُ ، يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين .

والنظر الجيّد أن يقال : ما ذهب إليه ابن مالك ، وابن يعيش وغيرهما مشكل ؛ لأنه لا يخلو : إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا والأول متعذر ، والثانى مخالف لما أصلوه من القواعد ، وهو أنه إذا أمكن الاتصال ،

---

(١) وذلك قوله ــ يعنى ابن هشام ــ « فإنه لا يقال : « قام هو » على الفاعلية » .

(٢) من الآية [٢٨٢] من سورة « البقرة » .

(٣) كيف ذلك ؟ وقد وجدتُ فى سيبويه الاقتصار على أن يكون توكيدًا : فهو يقول : « ولا يقع « هُوَ » فى موضع المضمر الذى فى « فَعَلَ » لو قلت : فَعَل هو ، لم يجز إلاّ أن يكون صفةً » يعنى توكيدًا [كتاب سيبويه ١ / ٣٧٨] بولاق .

(٤) أى : عن سيبويه [ينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٨١] .

(٥) يُنظر شرح التسهيل للمرادى : ١١٣ ، رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد عبد الله ، كلية اللغة العربية بالقاهرة .

لا يُعدَل عنه إلى الانفصال إلا فيما يُسْتثنى ، وليس هذا منه .

(**وَالتَّحْقِيقُ**) فى التقسيم (**أَنْ يُقَالَ : يَنْقَسِمُ الْعَامِلُ إِلَى مَالَا يَرْفَعُ إِلَّا الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ** كـ « **أَقُومُ** ») و « **قُمْ** » (**وَإِلَى مَا يَرْفَعُهُ وَغَيْرَهُ**) أى : الظاهر (كـ « **قَامَ** ») و « هَيْهَاتَ »[1] .

* * *

(١) ينظر ص : ٣٢١ هامش رقم : ٦ .

(وَيَنْقَسِمُ) الضميرُ (**الْمُنْفَصِلُ ـــ بِحَسَبِ مَوَاقِعِ الْإِعْرَابِ ـــ**) الثلاثة (**إِلَى قِسْمَيْنِ**) أحدهما : (**مَا يَخْتَصُّ بِمَحَلِّ الرَّفْعِ**) لا يتجاوزهُ إلى غيره (**وَهُوَ** « **أَنَا** ») للمتكلم (**وَأَنْتَ**) ـــ بفتح التاء ـــ للمخاطب (**وَهُوَ**) للغائب (**وَفُرُوعُهُنَّ** ، **فَفَرْعُ** « **أَنَا** ») واحدٌ فقط وهو (**نَحْنُ**) لأن المتعدد فرع المفرد (**وَفَرْعُ** « **أَنْتَ** ») ـــ بفتح التاء ـــ أربعة ، وهى (**أَنْتِ**) ـــ بكسر التاء ـــ (**وَأَنْتُمَا** ، **وَأَنْتُمْ** ، **وَأَنْتُنَّ**) لأن المؤنث فرع المذكر ، والمثنى والجمع ، فرع المفرد .

(**وَفُرُوعُ** « **هُوَ** ») أربعة أيضا ، وهى (**هِىَ** ، **وَهُمَا** ، **وَهُمْ** ، **وَهُنَّ**) / [٣٨ / أ] وتعليلُه ما تقدم[١] .

« تنبيه » المختار فى « أَنَا » أنّ الضمير هو الهمزة والنون فقط ، والألف زائدة لبيان الحركة ، ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة ، واختاره ابن مالك[٢] .

وفى « أَنْتَ » وفروعه أنّ الضمير نفس « أَنْ » عند البصريين ، واللواحق لها حروف خطاب .

وذهب « الفرَّاء » إلى أنّ « أَنْتَ » بكماله هو الضمير .

وذهب « ابن كيسان » إلى أنّ « التاء » هى الضمير ، وهى التى فى « فَعَلْتَ » وكُثِّرَتْ بـ « أَنْ »[٣] .

وفى « هُوَ » و « هِيَ » الجميع ضمير ، وهو مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أنّ الضمير هو « الهاء » فقط ، والواو ، والياء إشباع[٤] .

---

(١) وهو أن المؤنث فرع المذكر ، والمثنى والجمع فرع المفرد .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١ ، والارتشاف لأبى حيان ١ / ٤٧٣ ، والهمع ١ / ٦٠ .

(٣) ينظر المذاهب فى « أنت » فى الارتشاف ١ / ٤٧٣ وقد نقل منه « الشيخ خالد » .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢ ، ٢٣ ، والارتشاف ١ / ٤٧٣ والإنصاف مسألة ٩٦ ، والهمع ١ / ٦٠ : ٦١ .

وفى « هُمَا » و « هُمْ » الضمير « الهاء » وحدها ــ وحكى الفارسيُّ أنه المجموع[١] وفى « هُنَّ » « الهاء » وحدها ، والنون الأولى كالميم فى « هم » والثانية كالواو فى « هُوَ »[٢] .

(وَ) القسم الثانى (**مَا يَخْتَصُّ بِمَحَلِّ النَّصْبِ**) لا يتجاوزه إلى غيره (**وَهُوَ « إِيَّا »**) ــ بتشديد الياء المثناة تحتُ ــ حال كونه (**مُرْدَفًا بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ**) من تكلّم ، وخطابٍ ، وغيبةٍ ، وتذكير ، وتأنيثٍ ، وإفراد ، وتثنية ، وجمع (**نحو** : « **إِيَّاىَ** » **لِلْمُتَكَلِّمِ**) وحده (**وَ** « **إِيَّاكَ** » **لِلْمُخَاطَبِ**) المذكّر (**وَ** « **إِيَّاهُ** » **لِلْغَائِبِ**) المذكّر ، هذه الثلاثة هى الأصول (**وَفُرُوعُهَا**) تسعة :

ففرع « إِيَّاىَ » (**إِيَّانا**) لا غير .

(وَ) فرع « إِيَّاكَ » ــ بفتح الكاف ــ أربعة (**إِيَّاكِ**) ــ بكسر الكاف ــ (**وَإِيَّاكُمَا** ، **وَإِيَّاكُمْ** ، **وَإِيَّاكُنَّ**) .

(وَ) فرع « إِيَّاهُ » أربعة أيضا (**إِيَّاهَا** ، **وَإِيَّاهُمَا** ، **وَإِيَّاهُمْ** ، **وَإِيَّاهُنَّ**) على ما تقدّم من التعليل[٣] ــ وفى بعض النسخ بإسقاط العاطف[٤] .

(« **تَنْبِيهٌ** » ــ **الْمُخْتَارُ**) من الخلاف (**أَنَّ الضَّمِيرَ نَفْسُ** « **إِيَّا** ») فقط (**وَأَنَّ اللَّوَاحِقَ لَهَا حُرُوفُ تَكَلُّمٍ** ، **وَخِطَابٍ** ، **وَغَيْبَةٍ**) وهو مذهب سيبويه[٥] .

واستُشكِل بأنّ الضمير ما دلّ على متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب و « إِيَّا » على

(١ ، ٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢ ، ٢٣ ، والارتشاف ١ / ٤٧٣ والإنصاف مسألة ٩٦ ، والهمع ١ / ٦٠ : ٦١ .

(٣) أى أنّ الضمير هو « إِيَّا » مُردفة بما يدل على المعنى المراد من تكلم ، وخطاب ، وغيبة .

(٤) يعنى : النسخ المخطوطة لكتاب التوضيح لابن هشام .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٨٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٧٩ ، والإنصاف مسألة ٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١ والارتشاف ١ / ٤٧٤ وعزاه أبو حيان إلى الأخفش ، وقال : واختارهُ الفارسىّ .

حِدَتها لا تدّل على ذلك .

وأُجيب بأنها وُضِعت مُشتركة بين المعانى الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز أُرْدِفت بحروف تدل على المعنى ؛ كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث .

ومقابل المختار مذاهب :

أحدُها : ما ذهب إليه بعض البصريين ، وجمع من الكوفيين ، واختاره أبو حيان[(١)] ، أن اللواحق هى الضمائر ، وكلمة « إيَّا » عماد ، أى : زيادة يَعتمد عليها لواحقها ؛ ليتميَّز الضمير المنفصل من المتّصل .

والثانى : ما ذهب إليه الخليلُ وجمعٌ ، واختاره ابن مالك[(٢)] ، أنَّ « إيَّا » ضمير مضاف إلى ما بعده ، وأنّ ما بعده ضمير أيضا فى محلّ خفض بإضافة « إيَّا » إليه .

والثالث : ما ذهب إليه الزجاج[(٣)] ، أنّ « إيَّا » اسم ظاهر لا ضمير ، واللواحق له ضمائر ، أُضيف / « إيَّا » إليها ، فهى فى محلّ خفض بالإضافة[(٤)] . [٣٨ / ب]

وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميرًا من المرفوعة ، والمنصوبة المنفصلة ، مستفادة من قول النظم :

---

(١) ليس هذا المذهب هو ما اختاره أبو حيان ، وإنما اختار المذهب الثالث الذى يقول إنّ « إيَّا » اسم ظاهر لا ضمير ، واللواحق له ضمائر أضيف إليها .

[انظر الارتشاف ١ / ٤٧٤ ، ومنهج السالك ص ١٧ : ١٨] .

(٢) يقول ابن مالك : « إيَّا » ضميرٌ لا ظاهر خلافًا للزجاج ، وهو فى النّصب كـ « أَنَا » فى الرفع ، لكن يليه دليل ما يُرادُ به من متكلم أو غيره ، اسمًا مضافا إليه ، وفاقا للخليل ، والأخفش ، والمازنى ، لا حرفا خلافا لسيبويه ومن وافقه » [شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٤] .

(٣) المصدر السابق ١ / ١٤٤ وينظر أيضا كتاب سيبويه ١ / ١٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١ ، والإنصاف مسألة ٩٨ ، والهمع ١ / ٦١ .

(٤) بقَى مذهبٌ رابع وهو أن « إيَّاكَ » بجملته ضمير ، ونسب إلى الكوفيين [شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١] .

وَذُو ارْتِفَاعٍ[١] وانْفِصَالٍ «أَنَا» هُوْ   وَ «أَنْتَ» وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ
وَذُو انْتِصَابٍ[٢] فِى انْفِصَالٍ جُعِلَا   « إِيَّاىَ » والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

وجملةُ الضمائر البارزة ستون ضميرًا ؛ لأنّ البارز ، إما متّصل ، أو منفصل ، والمتصل : مرفوع ، ومنصوب ، ومخفوض ، والمنفصل : مرفوع ، ومنصوب فقط .

فهذه خمسة أقسام ، ثلاثة للمتصل ، واثنان للمنفصل .

ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة[٣] لفظة ، واحدة للمتكلم وحده ، وواحدة له ولمن معه ، وخمس للمخاطب : واحدة للمذكر ، وواحدة للمؤنث ، وواحدة لكليهما ، وواحدة لجمع المذكر ، وواحدة لجمع المؤنث ، وخمس للغائب كذلك .

وإذا ضربنا خمسًا فى اثنَتْى عشر[٤] ، خرج منها ستون .

أمثلة المرفوع المتصل : قُمتُ ، قُمنَا ، قُمتَ ، قُمتِ ، قُمتُما ، قُمتُم ، قُمتُنَّ ، قام ، قامَتْ[٥] ، قَامَا ، قَامُوا ، قُمنَ .

أمثلة المنصوب المتصل : أكرَمَنِى ، أكرمَنَا ، أكرمَكَ ، أكرمَكِ ، أكرمَكُمَا ، أكرمَكُم ، أكرمكُنّ ، أكرمَهُ ، أكرمَهَا ، أكرمَهُما ، أكرمَهم ، أكرمهُنَّ .

أمثلة المخفوض ولا يكون إلا متصلا : غلامى لى ، غُلامنا لَنَا ، غُلامُكَ لَكَ

(١ ، ٢) قوله « وذو ارتفاع » أى : وذو موضع رفع ؛ لأنّ الضمائر مبنية وكذلك يقال فى قوله : « وذو انتصابٍ » .

(٣) فى خ٣ « اثنا عشر » وهو خطأ من الناسخ .

(٤) فى خ١ « فى اثنتَى عشرة » .

(٥) « قام ، وقامَتْ » الضمير فيهما مستتر ، فهل هو من قبيل المتصل ؟ أو من قبيل المنفصل ؟ اختلف النحاة فى ذلك ، فمنهم من يرى أنه من قبيل المتصل ، لأن الضمير المتصل هو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا ، وذلك ينطبق على الضمير المستتر ، ومنهم من يرى أنه من قبيل المنفصل ؛ لأننا إذا أردنا توكيد المستتر نؤكده بضمير منفصل ، والمؤكد هو عين المؤكد .

غلامُكِ لَكِ ، غلامكُما لكما ، غلامكم لكم ، غلامكُنَّ لكُنَّ ، غلَامُه لَهُ ، غلامُها لَهَا ، غلامُهما لهما ، غُلامهم لَهُم ، غلامُهُنَّ لَهُنَّ(١) .

وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل ، والمنصوب المنفصل فى كلام الموضّح(٢) ، فلم أحتج لسردها مرة ثانية .

فهذه ستون متفق عليها :

وزاد سيبويه فى ضمائر الرفع المتصلة ، ياءُ المخاطبة فى « تقومينَ » و « قُومِى » وخالف الأخفش والمازنى ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث والفاعل مستتر ، كما يستتر ضمير المفرد فى « تقومُ » و « قُمْ »(٣) وقد تقدم(٤) .

* * *

---

(١) أراد الشارح أن يأتى بالضمير وعامل الجر ، وعامل الجر قد يكون الإضافة ، وقد يكون حرف الجرّ .

(٢) ص : ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٣) حديث « الشيخ خالد » عن الضمائر الستين ، وتقسيمها ، والتمثيل لها ، وما زاده سيبويه ، ومخالفة الأخفش والمازنى له منقول من شرح اللمحة لابن هشام [ينظر شرح اللمحة ١ / ٢٤٥ : ٢٤٧] .

(٤) ينظر ص : ٣١٢ .

(**فَصْلٌ : الْقَاعِدَةُ**) ـ لُغَةً ـ الأساسُ .

واصطلاحا : حكم كلِّيّ منطبقٌ على جميع جزئياته لتتعرّف أحكامُها منه وهي ـ هنا ـ (**أَنَّهُ مَتَى تَأَتَّى**) وأمكن (**اتِّصَالُ الضَّمِيرِ ، لَمْ يُعْدَلْ إِلَى انْفِصَالِهِ**) ؛ لأن وضع الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل (**فَنَحْو** « **قُمْتُ** ») ـ بضم التاء ـ (**وَ** « **أَكْرَمْتُكَ** » **لَا يُقَالُ فِيهِمَا** « **قَامَ أَنَا** » **وَلَا** « **أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ** ») لأنّ « التاءَ » أخصرُ من « أنا » و « الكافَ » أخصر من « إياكَ » .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيُّ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيَّ الْمُتَّصِلْ

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو زِيَادُ بن حَمَل التميميّ :

٢٢- وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ (**إِلَّا يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ**)[1]

---

(١) هذا البيت من البسيط من قصيدة طويلة جيدة فى ديوان الحماسة بشرح التبريزى ٣ / ١٨٠ منسوبة لزياد بن حمل التيمى وفيه :

* لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حيًّا فَأُخْبِرَهم *

وفى تخليص الشواهد لابن هشام ص ٨٤ يقول : « وقائله رجل من بنى عدّى . وهو زياد بن حمل . وزياد بن منقذ عند الجوهرىّ والمرزبانى ، والمرّار بن منقذ عند القتيبى ـ يعنى فى الشعر والشعراء ٢ / ٦٩٧ ـ وهو منسوب لزياد فى ابن يعيش ٧ / ٢٦ ولكن موضع الشاهد « فَأذكرَهم » بالنصب فى جواب النفى ، ولزياد أيضا فى العينى ١ / ٢٥٦ ، والخزانة ٢ / ٣٩٤ .

وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٦ ، وابن الناظم ٦١ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٤١٢ برواية : * لم أَلْقَ بعدهم حيًّا فأُخبرَهم * أى برواية الحماسة ، ولكن موضع الشاهد عنده « فَأُخْبِرُهم » بالنصب فى جواب النفى ، وبلا نسبة أيضا فى المغنى ١ / ١٤٦ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٤١ ، والأشمونى ١ / ١١٥ .

ونسبه ابن عصفور فى ضرائر الشعر ص ٢٦٠ للمرّار بن منقذ ، برواية :

* لَمْ آت بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأُخْبِرَهم *

[٣٠ / أ] فأوقع الضميرَ المرفوعَ المنفصل مكان / المرفوع المتّصل .

(**وَقَوْلُهُ**) وهو الفرزدق :

٢٣- بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ **إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فى دَهْرِ الدَهارِيرِ**[١]

فأوقع الضميرَ المنصوبَ المنفصل مكانَ المنصوب المتصل .

(**فَضَرُورَةٌ**) فيهما .

ومعنى البيت الأول[٢] ـ على ما قال ابن كيسان ـ : ما صحبْتُ قومًا بعد قومى فذكرتُ لهم قومى ، إلّا بالغوا فى الثناء عليهم ، حتى يزيدوا قومى حُبًّا إلىَّ ، ويدل عليه أنه وُجد فى أصل قصيدته :

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمُ حَيًّا فَأُخْبُرُهم[٣] إِلَّا .... إلى آخره

و « هُمْ » الأولى مفعول أول لـ« يزيد » ، و « حبًّا » مفعولُه الثانى ، و « هُمْ » الثانية آخر البيت، فاعل يزيد، والأصل: يزيدون، فعدل عن «الواو» إلى « هُمْ » للضرورة[٤] .

---

(١) البيت من البسيط وهو للفرزدق فى ديوانه ص ٢٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٦ وخزانة الأدب ٢ / ٤٠٩ ، والدرر اللوامع ١ / ٣٨ ـ ولأمية بن أبى الصلت فى الخصائص ١ / ٣٠٢ ، ٢ / ١٦٥ وكذلك فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦١ وفيه : بالوارث الباعث وفى تخليص الشواهد لابن هشام ص ٨٧ : « وشاهد فصل المنصوب قول الفرزدق ، وقيل : أمية بن أبى الصلت ولم أجده فى ديوانه » ثم ذكر البيت وكذلك قال العينى فى شرح شواهده على هامش الخزانة ١ / ٢٧٤ ثم قال : والأكثرون على أنه للفرزدق وهو الأصحّ . والبيت ورد بلا نسبة فى شرح الكافية لابن مالك ١ / ٢٣٣ ، وضرورة الشعر للقزاز ٢٢٧ وفيه : الباعثِ الناسَ والأمواتَ ... وابن الناظم ٦١ ، والرضى على الكافية ٢ / ١٦ وتوضيح المقاصد ١ / ١٣٧ ، وابن عقّيل ١ / ٩٩ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٠٣ والأشمونى ١ / ١١٦ ، والهمع ١ / ٦٢ .

(٢) وهو بيت زياد بن حمل .

(٣) فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٣ / ١٨٢ جاء « فأخبُرُهم » بضم الراء ـ ثم قال : ويروى : فأخبُرُهم ـ بالرفع ـ على الانقطاع عن الأول و « فأخبُرَهم » بالنصب على إضمار « أن » كأنه قال : لم يقع لقاء فخبرة إلا زادنى .

(٤) و « إلّا » فى البيت ، أداة استثناء لا عمل لها .

وقال ابن مالك : الأصل : إلّا يزيدون أنفسهم ، فحُذِفَ المضاف ، وفُصِل ضمير الفاعل[١] .

قال الموضح فى المغنى[٢] : « وحامله على ذلك ؛ ظنُّه أن الضميرين لمسمًّى واحد وليس كذلك ، فإن مسمَّى « الواو » المصاحبون ثانيا ، ومسمَّى « هم » المصاحبون أوَّلا ، ومرادُه أنه ما يصاحبُ قوما بعد قومه ، فيذكر قومه لهم ، إلَّا ويزيد هؤلاء القومُ قومه حبًّا إليه ؛ لما يسمعه من ثنائه عليهم » .

---

(١) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٥٦ فـ « هُمْ » الأخير فاعل يزيد ، وظنَّ بعضهم أن هذا جائز فى غير الشعر ، لأن قائله لو قال : يزيدونهم لصلح ، فيجعل المتصل وهو « الواو » فاعلا ، والمنفصل توكيدا ، وهذا وَهَم ، لأن لك ضميرين متصلين لمسمًّى واحد ، أحدهما فاعل ، والآخر مفعول ، وذلك لا يكون فى غير فعل قلبىّ » .

(٢) الجزء الأول ص ١٤٦ والنص من أوله : فادّعى — أى ابن مالك — أن الأصل : يزيدون أنفسهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة ، وأُخِّر عن ضمير المفعول ثم قال ابن هشام : وحامله على ذلك ظنُّه ... إلى آخره » .

وكلام ابن هشام فى المغنى غير متفق مع كلام ابن مالك فى التسهيل ؛ فابن هشام يقول عن ابن مالك : وحامله على ذلك ظنُّه أن الضميرين — يعنى : « الواو » و « هُمْ » لمسمًّى واحد ، بينما ابن مالك فى التسهيل يردّ ذلك من حيث إنه لا يتحقق ذلك إلا مع الفعل القلبى نحو : ظَنَنتُنِى أقومُ » والفعل الذى معنا ليس قلبيًّا وهو « يزيد » فلا يتأتى فيه ذلك .

والقاطع فى ذلك ما أورده ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٨٤ ، فقد قال : « وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ، أن هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من أن يقول :

* إلَّا يزيدونَهُمْ حبًّا إلَىَّ هُمُ *

ويكون الضمير المنفصل توكيدًا للفاعل ، وردَّه الناظم بأنه يقتضى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمًّى واحد وإنما يجوز ذلك فى باب ظَنَّ نحو : ﴿ أَن رَّءَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ [العلق : ٧] وهذا سهو ، لأن مُسمَّى الضميرين مختلفان ، إذ ضمير الفاعل راجع لقوم ، وضمير المفعول لقومه الممدوحين » .

وانظر تعليق الفرائد ٢ / ١٠٤ : ١٠٥ فقد نقل الدمامينى فيه ما فى المغنى بنصّه .

ويجوز فى « فأذكَرهم » النصبُ فى جواب النفى ، والرفع بالعطف على « أصاحب » ـــ قاله الموضح فى شرح الشواهد[١] .

و « الباءُ » فى قول الفرزدق « بالباعثِ » متعلقةٌ بـ « حلفتُ فى بيت قبله[٢] والباعث : هو الذى يبعثُ الأمواتَ ، ويُحييهم ، والوارث : هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء المُلاك ، والأموات : إما مجرورة بإضافة الباعث والوارث إليه على حدّ قولهم[٣] :

٣٠ ـ .... بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

أو منصوب بالوارث ، على أنّ الوصفين تنازعاه ، وأعمل الثانى[٤] .

و « ضَمِنَتْ » ـــ بكسر الميم مخففةً ـــ بمعنى : تضمنت ، أى : اشتملت عليهم أو بمعنى : تكفَّلت بأبدانهم ، و « الأرضُ » فاعل ضمِنَتْ و « إيَّاهُمْ » مفعوله ،

---

(١) ص : ٨٥ وقال عن النصب فى جواب النفى : لأن انتقاض النفى إنما هو بالنسبة إلى المعمول ونظيره « ما تأتينا فتحدثنا إلا فى الدار » .

هذا وجوّز ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٨٤ : ٨٥ أن يكون فاعل « يزيد » ضميرا يعود على « الذكرْ » القلبى المفهوم من « فأذكَرهم » ، ويكون « هُمْ » المنفصل ، توكيدا لِـ « هُمْ » المتصل ؛ لأنه يؤكّد بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضمير متصل ، ولا شاهد فيه على هذا .

(٢) وهو قوله :

إِنِّى حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُـورِ

و « الْفَنَد » الكذب ـــ وفى القرآن الكريم : ﴿ لَوْلَا أَن تُفَنِّدُونِ ﴾ [يوسف ٩٤] أى : تنسبونى إلى الكذب « فناءَ بيت » ساحة البيت الحرام وهو الكعبة .

(٣) قوله « على حدّ قولهم » يوهم أنها عبارة منثورة رُوِيَت عن العرب ، مع أنه عَجُز بيت للفرزدق من المنسرح ، وصدره :

* يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ *

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٩٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، وابن يعيش ٣ / ٢١ والعينى ٣ / ٤٥١ ، والخزانة ١ / ٣٦٩ ، ٢ / ٢٤٦ .

(٤) وأعمل الأول فى ضميره ، وحذف الضمير لأنه فضلة .

والقياس اتصاله ، ولكنه فُصِل للضرورة(١) .

و « الدهرُ » الزمان ، و « الدّهارِيرُ » بمعنى الشدائد ، مضاف إليه .

(وَ) إذا لم يتأتَّ الاتّصال ، وجب الانفصال (**مِثَالُ مَا لَمْ يَتَأَتَّ فِيهِ الاتِّصَالُ**) :

أن يُرفعَ الضميرُ بمصدرٍ مضاف إلى المنصوب نحو قوله :

٣١- بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ(٢)... ....

أو يُنصبَ بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو : « عجبتُ من ضَرْبِ الأمير إيَّاكَ » فإن قالوا : يجوز : ضَرْبِكَ الأميرُ ، قلنا : ويجوز : بنصرِنَا إيَّاكم ، فما كان جوابهم فهو جوابنا .

أو أن يُرفعَ بصفةٍ جَرَتْ على غير من هى له مطلقا عند البصريين ، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو : « زيدٌ عمرٌو ضَارِبُه هو »(٣) .

/ أو أن يُحذَفَ عاملُه كقوله : [٣٩ / ب]

(١) وهذا هو موضع الشاهد .

(٢) هذا جزء من صدر بيت من البسيط ، والبيت بتمامه :

بِنَصْرِكُم نحنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وقَـدْ أَغْرَى العِدَى بِكُمُ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا

ولا يعلم قائله ، وقد ورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣٩ ، والعينى ١ / ٢٨٩ ــ وقال صاحب الدّرر اللوامع ١ / ٣٩ : لم أعثر على قائله ، وتعليق الفرائد ٢ / ٨٢ ، والهمع ١ / ٦٣ .

وفى بعض الروايات : * بِنَصْرِكم نحنُ كنتمُ واثقين وقد *

وفى خ١ « ظافرينا » بألف الإطلاق ولا يجوز ، لأنه توهم أن الكلمة آخر الشطر ، وهذا البيت من المواضع التى لا يتأتى فيها المجئ بالضمير متصلا ، ويتعين الإتيان بالضمير منفصلا وذلك قوله « بنصركم نحن » ومثله أن يقال : عجبتُ من ضرب زيدٍ أنتَ .

(٣) وقد أجاز الكوفيون أن لا يبرز الضمير عند أمس اللبس فى نحو : « زيد هند ضاربها هو [الارتشاف ١ / ٤٧٥] .

٣٢- فَإنّ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُون الْأَوائِلُ[1]

أى : فإن ضَلَلْتَ لم ينفعْك علمك .

أو أن يكون عاملُه حرفَ نَفْى نحو ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾[2] .

أو أن يقع بعد واو المصاحبة كقوله :

٣٣- فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تكونُ وإيَّاها بها مَثَلًا بَعْدِى[3]

أو أن يفصله متبوعٌ نحو : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾[4] .

أو أن يَلِىَ « إمَّا » ــ المكسورة الهمزة ، الساكنة الميم ــ نحو : « إمَّا أَنَا وإمَّا أَنتَ » .

أو يَلِىَ « اللامَ » الفارقة كقوله :

٣٤- إنْ وجدْتُ الصَّدِيقَ حقًّا لَإِيَّا كَ فَمُرْنِى، فَلَنْ أَزَالَ مُطَيعًا[5]

أو أن يكون منادى ، نحو : « يا أنتَ » .

---

(١) البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٢٥٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٩ والعينى ١ / ٨ ، والخزانة ١ / ٣٣٩ ، وبلا نسبة فى الهمع ١ / ٦٣ ، ٢ / ١١٤ ، والأشمونى ٢ / ٧٥ .

(٢) من الآية [٢] من سورة « المجادلة » .

(٣) بيت من الطويل لأبى ذؤيب الهذلى ، ورد فى شرح أشعار الهذليين ١ / ٢١٩ وروايته : أدعك وإياها ، ومنسوب لأبى ذؤيب أيضا فى الدرر اللوامع ١ / ٤٠ ، والعينى ١ / ٢٩٥ ، والخزانة ٣ / ٥٩٧ ــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٠ ، والهمع ١ / ٦٣ والشاهد فى قوله : « تكون وإياها » حيث فصل الضمير ؛ لأنه فصل عن الفعل بواو المصاحبة .

(٤) من الآية [١] من سورة « الممتحنة » .

(٥) هذا البيت من الخفيف ، ولا يُعلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥١ وتوضيح المقاصد ١ / ١٤٢ ، والدرر ١ / ٤٠ ، والعينى ١ / ٣٠١ ، والهمع ١ / ٦٣ .

والشاهد فى قوله : « لإياك » وهذه اللام تسمّى الفارقة ؛ لأنها تفرق بين « إنْ » المخففة من الثقيلة ، و « إنْ » النافية .

أو أن ينصبَه عامل فى مضمر قبله ، غير مرفوع ، إن اتحدت رتبتُه نحو : « ظنَنْتُنى إيَّاى »[١] وسيأتى[٢] .

أَوْ (**أَنْ يَتَقَدَّمَ الضَّمِيرُ عَلَى عَامِلِهِ نحو ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾**[٣] .

(**أَوْ**) يتأخر عن عامله و (**يَلِىَ « إِلَّا »**) لفظا[٤] (**نَحْو** : **﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾**)[٥] أو معنى نحو : « إنَّما قامَ أنَا » .

(**وَمِنْهُ قَوْلُهُ**) وهو الفرزدق :

٢٤– أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِى الذِّمَارَ (**وَإِنَّمَا** ... **يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِى**[٦]

لأَنَّ) « أَنَا » وَلِىَ « إِلَّا » فى المعنى ؛ لأن (**الْمَعْنَى : مَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا**) أو مُمَاثلى فى إحراز الكمالات .

ولما كان غرضُه أن يحصُر المُدافِع لا المدافع عنه ، فصل الضمير وأخرّه ،

---

(١) فـ « إيَّاىَ » منصوب بـ « ظنّ » وهذا الفعل نصب أيضا ضميرا مماثلا هو ياء المتكلم وياء المتكلمِ الواقعة مفعولا به لظنَّ فى مرتبة « إياى » ، فـ « إيَّاىَ » ثانى ضميرين متحدى الرتبة معمولين لعامل واحد وليس مرفوعا ، ومثله : ظننتُك إيَّاكَ .

(٢) عند شرح مسألتَى الجواز .

(٣) من الآية [٤] من سورة « الفاتحة » .

(٤) وهذا الموضع والذى قبله اقتصر عليهما ابن هشام ، وهما المذكوران أيضا فى سيبويه ١ / ٢٨٠ ، والمقتضب ١ / ٢٦١ وذكر الشيخ خالد قبلهما أحد عشر موضعا . [ينظر هذه المواضع بأكملها فى الارتشاف ١ / ٤٧٥ ، ٤٧٨] .

(٥) من الآية [٤٠] من سورة « يوسف » .

(٦) هذا البيت من الطويل وهو فى ديوان الفرزدق ٢ / ١٥٣ ، وفى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٨ والرواية فيه : أنا الفارس ... عن أحسابه ، والمحتسب ٢ / ١٦٥ وابن يعيش ٢ / ٩٥ ، ٨ / ٥٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣٨ ، والمغنى ١ / ٣٠٩ والارتشاف ١ / ٤٧٨ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٨٢ ، والعينى على هامش الخزانة ١ / ٢٧٧ ، والهمع ١ / ٦٢ ، والأشمونى ١ / ١١٦ .

ولو وصله وقال : وإنما أدافع عن أحسابهم ؛ لصار المعنى : أنه يُدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وذلك غير مقصوده .

ولا يصح حمله على الضرورة ؛ لأنه كان يصحُّ أن يقال : إنما أُدافع عن أحسابهم أنا ، على أن يكون « أنا » توكيدا .

وليست « ما » موصولة و « أنا » خبر « إنَّ » إذ لا ضرورة فى العدول عن لفظ « مَنْ » إلى لفظ « ما » .

وما نُقل عن « سيبويه » من امتناع فصل الضمير بعد « إنما »[1] محمول على أنه لا يرى الحصر بإنما[2] ، وخولف فى ذلك .

و « الذَّائد » ــ بذال معجمة أوله ، ومهملة آخره ــ من : ذَادَ يذودُ ، إذا منع ، أو من الذَّوْد ، وهو الطرد ، يقال : رجلٌ زائدٌ ، أى : حامى الحقيقة[3] ، والحامى ــ هنا ــ تفسير للذَّائد ، وهو اسم فاعل من الحماية وهى الدفع .

و « الذِّمار » ــ بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم ــ وهو ما لزم الشخصَ حفظُه مما وراءه ويتعلق به .

و « الأحسابُ » جمع حَسَب ــ بفتح السين ــ مأخوذ من الحساب ، كأنهم

---

(١) مثل أبى حيان فى الارتشاف ١ / ٤٨٠ الذى يقول : وإذا حصر الضمير بإنما نحو : « إنما قام أنا » فانفصاله عند سيبويه ضرورة ، وعند الزجاج ليس بضرورة ، وقال ابن مالك يتعين انفصاله .

(٢) ويقول الدمامينى فى تعليق الفرائد ٢ / ٨٤ : وإذا تأملت كلام المصنف ــ يعنى ابن مالك ــ وجدته فى غاية التحرير ، وذلك أنه قال : وسيبويه لا يقول : إنْ حُصِر بإنّما لا ينفصل ، بل يقول : الحصر بإنما لا وُجُود له ، فهما كلامان لم يتواردا على محلّ واحد ــ ثم ردّ الدمامينى بعد ذلك على أبى حيان الذى لا يجوِّز فصل الضمير المحصور بإنما . وسبقه إلى ذلك ابن هشام فى المغنى ١ / ٣٠٨ : ٣٠٩ .

(٣) أى : ما يحق على الرجل أن يحميه .

يحسبون مناقبهم ، ويَعُدّونها عند المفاخرة[(١)] ـ قاله فى تحفة العروس[(٢)] ـ

(**وَيُسْتَثْنَى مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ**) وهى أنه إذا تأتّى اتصال الضمير ، لا يُعدل إلى انفصاله (**مَسْأَلَتَانِ**) يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال ، وهما المشار إليهما فى النظم بقوله :

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ «سَلْنِيهِ» وَمَا   أَشْبَهَهُ، فِى «كُنْتُهُ» الْخُلْفُ انْتَمَى[(٣)]

كَذَاكَ « خِلْتَنِيهِ » ....

(**إِحْدَاهُمَا**) / وهى الأولى فى النظم (**أَنْ يَكُونَ عَامِلُ الضَّمِيرِ**) الجائزِ فيه الاتصال والانفصال (**عَامِلًا فِى ضَمِيرٍ آخَرَ أَعْرَفَ مِنْهُ مُقَدَّمٍ عَلَيْهِ**) وهو مراد الناظم بقوله : [٤٠]

وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِى اتِّصَالِ[(٤)]   ....

(**وَلَيْسَ**) المقدَّمُ (**مَرْفُوعًا**)[(٥)] بأن كان منصوبًا ، أو مجرورًا (**فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ فِى الضَّمِيرِ الثَّانِى الْوَجْهَانِ**) المتقدمان ، وهما : الاتصال نظرا إلى الأصل ، والانفصال هربًا من توالى اتصالين فى فَضْلتَينِ .

---

(١) لأنهم كانوا إذا تفاخروا حَسَب كلّ واحد منهم مناقبه ، ومناقب آبائه [المصباح المنير مادة : ح س ب] .

(٢) تحفة العروس ، ونزهة النفوس لأبى عبد الله محمد بن أحمد البجائى الأديب وهو مجلّد على خمسة وعشرين بابا [كشف الظنون ١ / ٣٧٠] .

(٣) أى : المبيحُ لجواز اتصال الضمير ، وانفصاله هو كونه : إما ثانى ضميرين أولهما أخصّ ، وغيرُ مرفوع ، وإما كونه خبرًا لكان أو إحدى أخواتها ، و « خلتنيه » من باب « سَلْنِيهِ » ، ولكنه أفرده بالذكر لينبّه على ما فيه من الخلاف .

والخلف فى « كنتُه » وفى « خلتنيه » انتمى : أى : اشتهر بين النحاة .

(٤) أى : قدِّم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على ضمير الغائب ، فى غير المرفوع .

(٥) فإن كان أوَّلُ الضميرين مرفوعا وجب الاتصال نحو : أكرمتُك ، وأعطيتُكَ .

(**ثُمَّ إنْ كَانَ الْعَامِلُ**) فى الضميرين المذكورين (**فِعْلًا غَيْرَ ناسِخ**) كما فى باب « أعْطَى » (**فَالْوَصْلُ أَرْجَحُ**) لكونه الأصل ، ولا مرجح لغيره ؛ ولذلك اقتصر عليه سيبويه[1] (كـ « **الْهَاءِ** » **مِنْ**) قولك لشخص فى عبدٍ (**سَلْنِيهِ**) أو « مَلّكنِيهِ » وكـ « الكافِ » من قولك لعبدكَ « زيدٌ سَأَلْنِيك » ويجوز على مرجوح « سَلْنِى إياه » و « مَلّكنى إيَّاه » و « سأَلَنِى إيَّاك » .

ولكون الوصل أرجح لم يأت التنزيل إلّا به (**قَالَ اللهُ تَعَالَى** : ﴿ **فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ** ﴾[2] ﴿ **أَنُلْزِمُكُمُوهَا** ﴾[3] ﴿ **إنْ يَسْـَٔلْكُمُوهَا** ﴾[4]) كلّ ذلك من الوصل (**وَمِنَ الْفَصْلِ**) قوله ــ ﷺ ــ (**إنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إيَّاهُمْ**)[5] ولو وصل لقال : « مَلَّكَكُمُوهُم » ولكنّه فرّ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمَّات .

(**وَإنْ كَانَ**) العاملُ فى الضميرين (اسْمًا) وكان أوّلُ الضميرين مجرورًا

---

(١) انظر « الكتاب » ١ / ٣٨٤ .

(٢) من الآية [١٣٧] من سورة « البقرة » والكاف مفعول أول ، و « هُمْ » مفعول ثان ، وهو موضع الشاهد .

(٣) من الآية [٢٨] من سورة « هود » والكاف فى الآية : مفعول أول ، والميم ، علامة الجمع ، والواو : للإشباع و « ها » ضمير متصل هو المفعول الثانى . وهو موضع الشاهد .

(٤) من الآية [٣٧] من سورة « محمد » والضميران فيها مثل آية سورة « هود » السابقة .

(٥) هذا جزء من حديث نبوىّ شريف ، وتمامه « وَلَوْ شَاءَ لَمَلّكَهُمْ إيَّاكُمْ » أورده الذهبى فى كتاب الكبائر : ٢٢٣ .

وفى شرح المكودى : ١٨ : ١٩ « فإذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثانى ، وإذا تقدم جاز اتصال الثانى وانفصاله ، وقد اجتمع الأمران فى الحديث ، فانفصال الضمير فى قوله « ملككم إياهم » جائز لتقديم الأخص ، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب ، وانفصال الضمير فى « ملكهم إياكم » واجب لتقديم غير الأخص » .

واستشهد بهذا الحديث ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٥٣ برواية : فإن الله ... ولو شاء ملكهم ... وابن الناظم ٦٣ ، وشرح المرادى على الألفية ١ / ١٤٩ ، وشرح الدمامينى على التسهيل ٢ / ٩٧ .

(**فَالْفَصْلُ أَرْجَحُ**) لاختلاف مَحَلَّي الضميرين ، سواء أكان الاسمُ العاملُ مصدرًا (**نحو** : « **عَجِبْتُ مِنْ حُبِّى إِيَّاهُ**) فـ « حُبّ » مصدرٌ مضاف إلى فاعله وهو « ياء المتكلم » و « إِيَّاهُ » مفعوله ــ هذا من الفصل .

(**وَمِنَ الْوَصْلِ قَوْلُهُ**) فى الحماسة :

٢٥– لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِى كَاذِبًا **(لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا)**[١]

اللام فى « لَئِن » موطئة للقسم ، وفى « لقد » جواب القسم ، هذا هو المعتمد ، ولا التفات لغيره[٢] .

---

(١) قال العينى فى شواهده المطبوعة على هامش الخزانة ١ / ٢٨٣ « هذا من أبيات الحماسة ، ولم ينسب فيه إلى أحد ، ولم يوجد فى أكثر نسخ الحماسة » واستشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٥٣ وفيه : « حُبِّيكِ » فى الشطرين ، والعينى ١ / ٢٨٣ ، والأشمونى ١ / ١١٧ .

(٢) قوله « ولا التفات لغيره » لعله يعنى ما قاله « العينى » عندما روى البيت هكذا :

لَئِنْ كان حُبِّيكِ لِى كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا

وجعل الشاهد فى الشطرين جميعا ، ثم قال : وعلى ضبط هؤلاء ــ يعنى من ضبط : لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِى ــ بدون ضمير المتكلم ــ يكون الشاهد فى الشطر الثانى فقط ، وهو قوله : لقدْ كَانَ حُبِّيكِ ، وهو جواب الشرط ، فدخلت اللام للتأكيد و « قد » للتحقيق . [هامش الخزانة ١ / ٢٨٣] وأيد الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١ / ١١٨ كلام الشيخ خالد فقال : ولام « لقد » جواب القسم كما قاله الشيخ خالد ، وقول العينى إنه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود ... ثم قال الصبان : وقول العينى : الشاهد فيه ، وفى الشطر الأول لا يلتفت إليه كما نبه الشيخ خالد عليه » .

وفنَّد العلامة عبد القادر المكّى كلام العينى على هذا الشاهد فقال فى حاشيته على أوضح المسالك ورقة ١٢ « مخطوط » :

« ووقع للعينى فى الكلام على هذا البيت خلل فى مواضع : **منها** ، إسناد « حُبُّكِ » فى صدر البيت وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو « الكاف » فجعله « حُبِّيكِ » بإثبات مثناة تحتيَّة فاصله بين المصدر والكاف ولا سلف له فى ذلك ــ **ومنها قوله** : إنه مصدر أضيف إلى مفعوله وهو=

وفى « لِى »(١) تقوية لعمل المصدر فى مفعوله ؛ لكونه فرعًا عن الفعل فى العمل .

و « حُبُّكِ » الأول(٢) بغير ياء ، و « الكاف » مضاف إليها ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « حُبِّيكِ » الثانى(٣) بالياء ، وفيه الشاهد ، فإنه أتى معه بالضمير الثانى وهو « الكاف » متصلا ، ولو فصله لقال : حُبِّى إياكِ .

أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو : « عَجِبْتُ من الْمُولِيكَ إيّاه » .

ومن الوصل قوله :

٣٥- لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللهِ إِنَّ أَذًى ... وَاقِيكَهُ اللهُ لَاينْفَكُّ مَأْمُونَا(٤)

= ياء المتكلم والكاف فاعله ، وذلك أن الكاف لا يقع فى محل رفع أصلا ــ **ومنها قوله** : وفيه الشاهد حيث أتى بالاتصال عند اجتماع الضميرين ، وذلك أن الشاهد إنما هو فى الواقع فى عجز البيت لا فى هذا ؛ إذ ليس فيه اجتماع ضميرين ، وإنما هو مصدَر مضاف إلى فاعله وهو « الكاف » فوقعت فى محل جرّ بالمضاف ، والضمير الثانى هو المجرور باللام وهو قوله : « لى » والأصل : حُبُّكِ إياى ــ **ومنها قوله** : والصحيح ما ذكرناه بضمير المتكلم ، وهكذا ضبطه أبو حيان ، فقد راجعنا شرحه على التسهيل فلم نجد فيه شيئا مما ذكره ، ويلزم على قوله أن يكون « لى » حشوا لا معنى له ، مع أنه هو المفعول الثانى ــ **ومنها قوله** : إن « لقد كان » جواب الشرط ، وإنما هو جواب القسم الذى آذنت به اللام ، والعجب منه حيث قال ذلك ، مع أنه قال فى صدر كلامه ، واللام الداخلةُ على أداة الشرط تسمَّى الموطئة ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم » .

ويمكن أن يردّ بقوله : « ويلزم على قوله أن يكون « لى » حشوا لا معنى له ، مع أنه هو المفعول الثانى » على رواية ابن مالك فى التسهيل : لَئِنْ كَانَ حُبِّيكِ لى ...

(١) يعنى : واللام فى « لى » .

(٢) فى صدر البيت .

(٣) فى عجز البيت .

(٤) هذا البيت من البسيط وهو من الشواهد التى لم تنسب إلى قائل .

استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٥٣ ، والمرادى فى توضيح المقاصد =

فأتى بالضمير الثانى متصلا ، ولو فصله لقال : واقِيكَ اللهُ إياه[١] .

(**وَإِنْ كَانَ**) العامل فى الضميرين (**فِعْلًا نَاسِخًا**) من باب « ظَنَّ » (**نَحْو** : « **خِلْتَنِيهِ** »[٢] **فَالْأَرْجَحُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الفصلُ**) / لأنه خبرٌ فى الأصل ، وحق الخبر الفصلُ قبل دخول الناسخ فيترجّح بعده ، وهو المراد بقول النظم : [٤٠ / ب]

.... غَيْرِى[٣] اخْتَارَ الانْفِصَالَا

كقوله[٤] :

٢٦– (**أَخِى حَسِبْتُكَ إِيَّاهَ**) وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحَنِ[٥]

= ١ / ١٤٧ ، وذكره العينى فى شرح الشواهد على هامش الخزانة ١ / ٣٠٨ والضمير الثانى فى « واقيكه » وهو « هاء الغائب » يعود إلى « أذًى » .

(١) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٥٤ « المختار فى مثل هذا الانفصال ولكن تُرِك واستُعْمِل الاتصال ؛ لأن الوزن لم يتأتَّ إلّا به » .

(٢) وقد جاء فيه الضمير الثانى وهو « الهاء » ثانى مفعولى أحد أفعال القلوب ، وهو مشابه للضمير الثانى فى « سلنيه » فى أن كلًّا من الضميرين منصوب وأوّلهما أخص ، إلا أن الضمير الثانى فى « خِلتَنِيهِ » وما أشبهه خبرٌ فى الأصل .

(٣) أى الجمهور ومنهم سيبويه ، حيث يقول : « وتقول : حسبتك إياه ، وحسبتنى إياه ؛ لأن « حَسِبْتُنِيهِ » و « حَسِبْتُكَهُ » قليل فى كلامهم ... إلى آخره [ينظر « الكتاب » ١ / ٣٨٤ : ٣٨٥] .

(٤) لا يعلم قائله .

(٥) هذا البيت من البسيط ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٥ ، وابن الناظم ٦٥ وتعليق الفرائد ١ / ٩٩ ، والعينى ١ / ٢٧٦ على هامش الخزانة ، والأشمونى ١ / ١١٩ وعلى هامش خ٣ كُتِب ما يلى : [« أَخِى » مفعول بفعل محذوف يفسره « حسبتك » أو مبتدأ ، وما بعده خبره على الوجهين فى الاشتغال ، لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى] وهذه الزيادة مضروب عليها بالقلم فى خ١ وهى نسخة الشيخ .

والعينى هو الذى أعرب « أَخِى » منادى حذف منه حرفُ النداء ، وردّه الصبان ، والعلامة عبد القادر المكّى ، وقال الأخير فى حاشيته على الأوضح « وأعرب العينى قول الشاعر « أخى » منادى بحذف حرف النداء ، وليس بصواب ، ولا يستقيم عليه المعنى ، وكيف يناديه بالأُخُوَّةَ وهو=

« الأرجاء » النواحى ، جمع رجًا كعصًا ، و « الأضغان » جمع ضِغْن ــ بكسر الضاد المعجمة ــ وهو الحقد ، و « الإحَن » ــ بكسر الهمزة ، وفتح الحاء المهملة جمع « إحنة » ــ بكسر الهمزة ، وسكون الحاء ــ وهو الحقد أيضا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر .

والشاهد فى « حسبتك إياه » حيث فصل الضمير الثانى .

(وَ) الأرجحُ (عِنْدَ النَّاظِمِ ، وَالرُّمَانِى[1] ، وابْنِ الطَّرَاوَة[2] ، الْوَصْلُ) وقد صرّح بذلك فى النظم فقال :

.... وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ[3] ....

= يُخبر أن نواحى صدره ملئت بالأضغان والإحن ، وإنما هو من باب الاشتغال .. » [ينظر حاشية الصبان على الأشمونى ١ / ١١٩ : ١٢٠ ورفع الستور والأرائك ورقة ١٢ مخطوط] .

(١) هو أبو الحسن علىّ بن عيسى المعروف بالرمّانى [المتوفى سنة ٣٨٤ هـ] سبق فى ص :٩٢ .

(٢) هو أبو الحسن سليمان بن محمد المالقى المشهور بابن الطراوة [المتوفى سنة ٥٢٨ هـ] كان نحويًا ماهرا ، وأديبا بارعا ، سمع على الأعلم كتاب سيبويه ، وله آراء فى النحو تفرد بها ومن مؤلفاته : المقدمات على كتاب سيبويه [بغية الوعاة ١ / ٦٠٢] .

(٣) فى منهج السالك ص : ١٨ ، حمل أبو حيان على ابن مالك بسبب اختياره الاتصال وقال : واتّبع فى ذلك الرمانّى ، وابن الطراوة ، ومختارهم غير مختار ، إذ نقل سيبويه عن العرب انفصاله هو الأفصح ... وأورد نصوصا لسيبويه ثم قال : فانظر إلى هذه النصوص التى ذهبت على هذا الناظم ، وما إخاله وقف على كلام سيبويه فى هذا المكان ، وقد استدل هو فى غير هذه الأرجوزة لاختياره بأشياء ضعيفة جدًّا » وفى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٤٠٧ » وزعم ابن الطراوة أن اتصاله هو الأفصح وهو مخالف لما حكاه سيبويه عن العرب » .

وأقول : إذا كان ابن مالك قد اختار الاتصال هنا ، فقد اختار الانفصال فى شرحه للتسهيل ، وفرق بين « خلتنيه » و « كنته » فقال فى الجزء الأول ص ١٥٤ : « وإذا كان الضمير كهاء » خلتكه « فى كونه ثانى مفعولى أحد أفعال القلوب فالانفصال به أولى ؛ لأنه خبر مبتدأ فى الأصل ... إلى آخره » .

وحجتُه أن الأصل الاتصال[١] ، وقد أمكن ، وجاء به التنزيل ، قال الله تعالى ﴿ **إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ** ﴾[٢] وورد به الشعر (**كَقَوْلِهِ**[٣]) .

٢٧- بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخالُكَهُ إِذْ لَمْ أَزَلْ لاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا[٤]

المسألةُ (**الثَّانِيَةُ**) من المسألتين المستثنَاتَيْن من القاعدة المذكورة (**أَنْ يَكُونَ**) الضمير (**مَنْصُوبًا بِـ « كَانَ » أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا**) سواء أكان قبله ضميرٌ أم لا ، وبذلك فارقت المسألة الأولى (**نَحْو** : « **الصَّدِيقُ كُنْتُهُ** » **أَوْ** « **كَأَنَّهُ زَيْدٌ** ») فيجوز فى « الهاء » الوجهان : الاتصال ، والانفصال (**وَفِى الْأَرْجَحِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ**) فى الترجيح فى نحو « خِلْتَنِيهِ » .

فالأرجحُ عند الجمهور الفصل ، وعند الناظم ، والرّمّانىّ ، وابن الطراوة الوصل[٥] ، وتوجيهُمَا ما سبق ، وكلاهما واردٌ .

---

(١) قيل : إن هنا أصلين : الأول : أن الأصل فى الضمير الاتصال ، والثانى أن الأصل فى الخبر الانفصال ، وقد جاء السماع بكل منهما ، فكان كل منهما جائزا باتفاق ، ثم من النحاة من رجح اعتبار الأول فقضى بأن اتصال الضمير فى هذه الحالة أرجح ، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثانى ، فقضى بأن انفصال الضمير هو الأرجح .

(٢) من الآية [٤٣] من سورة « الأنفال » و « يُرِى » مضارع « أَرَى » والكاف ، مفعول أول و « هم » مفعول ثان وفيه الشاهد فقد جاء على الاتصال .

(٣) لا يعلم قائله .

(٤) هذا البيت من البسيط وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٥ ، والعينى ١ / ٢٨٧ ، والأشمونى ١ / ١١٩ وفيه : « بَلَغْتَ » ــ و « بَرٌّ » صادق ، « إخالُكَهُ » بكسر الهمزة على الأفصح ، وفتحها على القياس أى : أظنكه ، « إذْ » للتعليل ، « مبتدرًا » خبر « لم أزل » واللام فى « لاكتساب الحمد » تتعلق بهذا الخبر ، وهو من الابتدار بمعنى الإسراع ــ والشاهد فى قوله : « إخالُكَهُ » حيث أتى بالضمير الثانى متصلا و لم يقل : إخالك إياه ، والجمهور على الفصل ، وابن مالك ومن معه على الوصل محتجين به .

(٥) فى نحو « كنتُه » يتفق كلام الناظم هنا مع كلامه فى شرح التسهيل فى ترجيح الوصل . فقد قال : بخلاف « هاء » كنته « فإنه خبر مبتدأ فى الأصل ؛ ولكنه شبيه بهاء « ضربتُه »=

(وَمِنْ وُرُودِ الْوَصْلِ الْحَدِيثُ) وهو قوله عليه الصلاة والسلام ــ لعمرَ رضى الله عنه ــ لمّا طَلَبَ أن يقتل ابنَ صَيَّاد حين أُخبر بأنه الدّجّال (« إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ) وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِى قَتْلِهِ »(١) .

(وَمِنْ وُرُودِ الْفَصْلِ قَوْلُهُ) وهو عمر بن عبد الله أبى ربيعة المخزومى :

٢٨- (لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ) وَالْإِنسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ(٢)

= فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع جزء من الفعل ، فكأن الفعل مباشر له ، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل « هاء » ضربتُه ، إلا أنه أُجيز الانفصال به مرجوحا لا راجحا خلافا لسيبويه ومن تبعه » .

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه فى « كتاب الجنائز ــ باب إذا أسلم الصبىّ فمات هل يصلى عليه ٢ / ٩٦ ، ومسلم فى صحيحه فى كتاب الفتن وأشراط الساعة ــ باب ذكر ابن صيّاد ٨ / ١٩٢ [شرح النووى] ، ٤ / ٢٩٣٠ [تحقيق محمد فؤاد عبد الباق] وكلها بلفظ « وإن لم يكنه » .

واستشهد بهذا الحديث ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٥٤ ، وابن الناظم ٦٣ والدمامينى فى تعليق الفرائد ٢ / ١٠٢ ، والأشمونى ١ / ١١٨ .

وقال ابن الناظم فى « كنتُه » : واختار أكثرهم الانفصال ، والصحيح اختيار الاتصال لكثرته فى النظم والنثر الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضى الله عنه ــ ثم ذكر الحديث ــ وقال : وحكى سيبويه ــ عمنّ يوثق به ــ « عليه رجلا ليسنى » .

[انظر موضعين فى سيبويه الأول : ١ / ١٢٦ بولاق يقول فيه : « وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنى وهذا قليل شبهوه بالفعل » الثانى ١ / ٣٨١ يقول فيه : « وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسنى ، وكاننى » .

(٢) هذا البيت من الطويل فى ديوان عمر بن أبى ربيعة ص ٨٦ . وفى ابن يعيش ٣ / ١٠٥ وابن الناظم ٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٦ ، ٢ / ١٩ ، وتخليص الشواهد ٩٣ ، والرضى على الكافية ٢ / ١٩ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٠٠ ، والعينى ١ / ٣١٤ ، والخزانة ٢ / ٤٢٠ والأشمونى ١ / ١١٩ .

والضمير فى « كان » يعود على الشاعر ، والكلام على لسان إحدى صواحبه و « حَالَ » بمعنى : تغيَّر ، و « العهد » تريد به هنا ، ما كانت تعهده فيه من شباب وجمال .

ثم شرع فى محترزات القيود المتقدمة فى المسألة الأولى فقال :

(**وَلَوْ كَانَ الضَّمِيرُ السَّابِقُ فى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مَرْفُوعًا ، وَجَبَ الْوَصْلُ ،** **نَحو** : « **ضَرَبْتُهُ** ») ولا يجوز : ضربتُ إيَّاه ؛ لما تقدم[١] .

(**وَلَوْ كَانَ**) الضميرُ المتقدم على الضمير الثانى (**غَيْرَ أَعْرَف**) أى : غير أخصّ (**وَجَبَ الْفَصْلُ**) لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخصّ ، فمع تقديم غير الأخصّ يجب الانفصال ، وهذا معنى قول النظم :

.... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فى انْفِصَالِ

(**نَحو** : **أَعْطَاهُ** / **إِيَّاكَ** ، **أَوْ**) أَعْطَاهُ (**إِيَّاىَ**) فإنّ كُلًّا من ضميرى المخاطب والمتكلم ، أخصُّ من ضمير الغائب (**أَوْ** : **أَعْطَاكَ إِيَّاىَ**) لأن ضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب . [٤١ / أ]

وأما قول عثمان : « أَرَاهُمُنى الْبَاطِلُ شَيْطَانًا »[٢] فنادرٌ[٣] ، والأصل : أراهُمُ الباطلُ إيَّاىَ شيطانا .

= والشاهد فى قوله : « كان إياه » فقد فصل الضمير الواقع خبرًا لكان .

ويرى سيبويه أنّ « كَانَ » لتصرفها تجرى مجرى الأفعال الحقيقية فى عملها فيتصل بها ضمير خبرها اتصال المفعول بالفعل الحقيقى فى نحو ضربته وضربنى وما أشبهه ــ قال ذلك بمناسبة حديثه عن بيت أبى الأسود الدؤلى : * فإن لا يكنها أو تكنه فإنَّه * [الكتاب ١ / ٢١] والمبرد يزيد فى « كان وليس » فصل الضمير ووصله ، والفصل أحسن [المقتضب ٣ / ٩٨] وينظر أيضا [شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٦ : ٤٠٧] .

(١) من قاعدة أنه إذا أمكن اتصال الضمير لا يُعدل عنه إلى انفصاله .

(٢) استشهد بهذا القول ابنُ مالك فى شرحه للتسهيل ١ / ١٥٢ وقال : إنّ مما يُقوىّ قولَ من أجاز القياس فى ذلك ما رَوَى ابنُ الأنبارى فى غريبه من قول عثمان ــ رضى الله عنه ــ « أراهُمنى الباطل شُيطانا » فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل .

واستشهد به أيضا الدمامينى فى شرح التسهيل ٢ / ٩٥ .

(٣) لأنه قدّم غيرَ الأخصّ مع الاتصال .

والمعنى : أَرَى الباطلُ القومَ أنّى شيطانٌ .

وأجاز المبرِّدُ(١) ، وكثير من القدماء ، تقديمَ غير الأخصّ مع الاتصال ، نحو : « أَعْطَيْتُهُوكَ » ولكنّ الانفصال عندهم راجحٌ .

(**وَمِنْ ثَمَّ**) ــ بفتح الثاء المثلثة ــ أى : من هنا ، أى : من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غيرُ الأعرفِ (**وَجَبَ الْفَصْلُ إِذَا اتَّحَدَتِ الرُّتْبَةُ**) بأن يكونا لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ؛ لأنه يصدق أن المتقدم منهما غيرُ أعرفَ ــ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَم فَصْلَا ....

وذلك (**نحو**) قول العبد لسيِّده (**مَلَّكْتَنِى إِيَّاىَ** ، **وَ**) قول السيد لعبده (**مَلَّكْتُكَ إِيَّاكَ** ، **وَ**) قول السيد ــ إذا أخبر شخصا أنه مَلَّكَ عبدَه نفسَه ــ (**مَلَّكْتُهُ إِيَّاهُ**) لأن شرط جواز الاتصال ، تقدم الأخصّ .

(**وَقَدْ يُبَاحُ الْوَصْلُ إِنْ كَانَ الاتِّحَادُ فى**) ضميرَىِ (**الْغَيْبَةِ** ، **وَاخْتَلَفَ لَفْظُ الضَّمِيرَيْنِ**) تذكيرا ، وتأنيثًا ، وإفرادًا ، وتثنية ، وجمعا .

وهو مرادُ النظم بقوله :

.... وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

وفى بعض النسخ : « مع اختلاف مّا »(٢) كقوله(٣) :

٢٩- لِوَجْهِكَ فى الإِحْسَانِ بسطٌ وبَهْجَةٌ ... أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ(٤)

---

(١) لم أجده فى المقتضب .

(٢) يعنى : بدل قوله : واختلفَ لفظ الضميرين .

(٣) لا يُعْلم قائله .

(٤) هذا البيت من الطويل ورد فى ابن الناظم ٦٧ وتوضيح المقاصد ١ / ١٥٠ وتخليص الشواهد ٩٧ ، والعينى ١ / ٣٤٢ والأشمونى ١ / ١٢١ والدرر اللوامع ١ / ٤١ ، والهمع ١ / ٦٣ .=

« بَسْطٌ » ـــ بمعنى بشاشة ، وطلاقةِ وجه ـــ مبتدأ تقدم خبره فى المجرور باللام قبله(١) ، و « بهجة » ـــ بمعنى حُسْن وسرور ، معطوف على بسط و « أَنَال » فعل ماضٍ متعدٍّ لاثنين ، أولهما : ضمير التثنية الراجع إلى : بسط ، وبهجة ، وثانيهما : ضمير المفرد الراجع إلى الوجه وأتى به متصلا ، والأكثرُ : « أَنَالَهُمَا إيَّاهُ » بالانفصال ، و « قَفْوُ » ـــ بمعنى : اتّباع ـــ فاعل أَنَالَ ، و « أكرَمِ » مضاف إليه .

واحترز بالغيبة من ضميرى المتكلم(٢) ، وضميرى المخاطب ، فإنه لا يكاد يصحّ فيهما الاختلاف المذكور ؛ لاتّحاد مدلولى الضميرين .

فلا يقال : عَلِمْتَنَانى ، ولا عَلِمْتَنِينَا ، ولا ظَنَنْتُكماك .

وصحّ الاختلاف فى ضميرى الغيبة ؛ لصحة تعدد مدلوليهما نحو : « جارية زيد أعطيتُهَاهُ » أو « أَعْطَيْتُهُوهَا » .

= وإنما جاز الوصل مع ضميرى الغيبة فى البيت فى قوله : أنا لَهُمَاه ، لصحة تعدد مدلولَى ضميرى الغيبة ألا ترى أن مدلول الضمير الأول مثنى غائب وهو البسط والبهجة ، وأن مدلول الضمير الثانى مفرد غائب وهو الوجه ، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول الآخر . فلما اجتمع فى ضميرى الغيبة ، اختلاف اللفظ ، واختلاف المدلول ، نُزِّل ذلك منزلة اختلاف الضميرين ، وجاز فى ثانيهما الانفصال والاتصال والانفصال أرجح .

(١) وهو « لوجهك » وقوله « فى الإحسان » أى : فى وقته .

(٢) حتى ولو كان لفظ أحدهما غير لفظ الآخر ، بأن يكون أحدهما « ياء المتكلم » والثانى « نا » ولا يتحقق أن يختلف مدلولهما ، بل لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر أو بعضهم ومن هنا امتنع « عَلِمْتنانى » ونحوه .

وكذلك ضميرى المخاطب ، لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر أو بعضه ولذا لا يقال : ظننتكُمَاكَ ، لأن الكاف الأخيرة داخلة فى مدلول « كُمَا » التى قبلها فهو بعضه .

واحترز باختلاف لفظ الضميرين ، من أن لا يختلف لفظهما ، فَلابُدَّ من الفصل نحو « مَالُ زيدٍ أعطيتُه إيّاه »[١] .

* * *

(١) فلا يقال : أعطيْتُهُهُ .

(**فَصْلٌ :**

قَدْ مَضَى) فى تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب (**أَنَّ « يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ » مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ مَحَلَّى النَّصْبِ وَالْخَفْضِ**) فَتُنْصَب بواحد / [٤١ / من ثلاثة :

فِعْلٍ ، واسمِ فعلٍ ، وحرفٍ .

وتخفض بواحد من اثنين :

حرفٍ ، واسْمٍ .

وهذه العوامل على قسمين :

ما يمتنع معه نون الوقاية ، وما يلحقه .

فالذى يلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال :

وجوب ، وجواز متساوٍ ، ورجحان الثبوت ، ورجحات الترك (**فَإِنْ نَصَبَهَا فِعْلٌ ، أَوْ اسْمُ فِعْلٍ ، أَوْ لَيْتَ ، وَجَبَ قَبْلَهَا نُونُ الْوِقَايَة**) لتقِى الفعل ، أو شبهه[١] من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر[٢] ، ولتقِى ما بُنِىَ على الأصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل .

(**فَأَمَّا الْفِعْلُ فَنَحو : دَعَانى**) فى الماضى (**وَيُكْرِمُنِى**) فى المضارع (**وَأَعْطِنِى**) فى الأمر ، وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية .

---

(١) مثل « ليت » فإنها مشابهة للفعل فى المعنى والعمل .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٣٥ « وينبغى الآن أن تعلم أن فعل الأمر أحق بها من غيره ؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران : أحدهما : التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة ، والثانى : التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة ، فبهذه النون تُوُقِّىَ هذان المحذوران ، فسميت نون الوقاية لذلك ، لا لأنها وَقَتِ الفعل من الكسر ، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم ... فلما صحبت النونُ الياءَ مع فعل الأمر ، صحبتها مع أخويه ، ومع اسم الفعل وجوبا ليدل لحاقها على نصب الياء ، ولحقت « إنَّ » وأخواتها جوازً لشبهها بالأفعال » .

(**وَتَقُولُ**) فيما تردّد بين الفعلية والحرفية (**قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلانى ، وَمَا عَدَانِى ، وَمَا حَشَانِى**) بنون الوقاية (**إنْ قَدَّرْتَهُنَّ أَفْعَالًا**) فإنْ قدرتهنَّ أَحْرُفَ جرٍّ ، و « مَا » زائدة ، أسقطت النون ، وتقدير الفعلية هو الراجحُ فتثبتُ النونُ .

قال(١) :

٣٠- (تُمَلُّ النَّدَامَى مَاعَدَانِى فَإِنَّنِى) بكلِّ الذى يَهْوَى نَديمِىَ مُولَعُ(٢)

و « النَّدَامَى » جمع ندمان ، وهو نديم الرجل فى الشرب ، مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ « تُمَلّ » و « مُولَعُ » ـــ بفتح اللام ـــ بمعنى مُغْرى ، خبر « إنَّ » والمعنى : تُمَلّ الندامى مَلَلًا مجاوزًا إلى غيرى ، وأمَّا أنا فَلَا أُمَلّ ؛ فإننى مُغرى بكلِّ ما يهوى نديمى .

(**وَتَقُولُ**) فى المختلف فيه بين الاسميَّة والفعليَّة ، والأصح الفعلية (**مَا أَفْقَرَنِى إلَى عَفْوِ اللهِ ، وَمَا أَحْسَنَنِى إنِ اتَّقَيْتُ اللهَ**) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه(٣) ، والمثال الأول شاذ(٤) ، والثانى منقاس .

وتقول فى المختلف فيه بين الفعلية والحرفية ، والأصحّ الفعلية « قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَنِى » (**قَالَ بَعْضُهُمْ**) ـــ وقد بلغه أن إنسانًا يُهَدده (**عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِى**) حكاه سيبويه

(١) لا يُعلم من القائل .

(٢) هذا البيت من الطويل ورد فى العينى ١ / ٣٦٣ ، والأشمونى ٢ / ١٦٤ فى باب الاستثناء ، واستشهد به ابن هشام مرة أخرى فى باب الاستثناء ، والهمع ١ / ٢٢٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٢ .

والشاهد فى قوله « ما عدانى » فإن « عَدَا » فعل ماض بدليل تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به ياء المتكلم ، ونون الوقاية لا تجئ إلا مع الأفعال ، فأما مع الحرف فإنها تمتنع إلا مع « مِنْ وعَنْ » خاصة .

(٣) وهو « ما أحسننى » أى : إن اتقيت الله فما أحسننى .

(٤) وهو « ما أَفْقَرَنى » لأنه مأخوذ من غير الثلاثى وهو « افتقر » ومن شرط صوغ أفعل التعجب أن يكون من فعل ثلاثى ، ومن أثبت وجود فَقَر بمعنى افتقر فلا شذوذ عنده .

عن بعض العرب[١] ، فَـ « عَلَيْهِ » اسم فعل بمعنى الأمر و « رجلًا » مفعول به و « لَيْسَ » فعل ماض ، واسمه مستتر فيه عائد على رجل ، وياء المتكلم خبره (**أى : لِيَلْزَمْ رَجُلًا غَيْرِى**) .

وهذا مبنى على إغراء الغائب وهو شاذ ؛ لأنه ليس أَمْرُه بفعل وُضع للأمر ، بل بفعل مقرون بلام الأمر ، كما أن النهى بفعل مقرون بـ « لَا » فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبةً عن فعل مقرون بحرف النهى ، لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر ، لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغى أن ينوب عنهما الاسمُ .

وما ذكره من لزوم النون فى نحو « ما أحْسَنَنِى » هو قول البصرىّ ، وهو مبنىّ على أنّ « أَفْعَلَ » فى التعجب فعل ماض .

(**وَأَمَّا تَجْوِيزُ الْكُوفِىِّ « مَا أَحْسَنِى »**) بحذف نون الوقاية سماعًا ــ كما فى شرح الكافية[٢] .

[٤٢] / (**فَمَبْنِىٌّ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّ « أَحْسَنَ » وَنَحْوه**) فى الوزن من أفعال التعجب (**اسْمٌ**) بدليل تصغيره ، سُمِعَ : « ما أُحَيْسِنَهُ » .

ورُدّ بأن التصغير فيه شاذّ .

وأما تجويز بعضهم « لَيْسِى » بحذف نون الوقاية من « ليس » لجموده ، فلا يعوّل عليه .

(**وَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو رؤبة :

عَدَتْ قَوْمِى كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

(١) ينظر « الكتاب » لسيبويه ١ / ١٢٦ ، ٣٨١ وتوضيح المقاصد ١ / ١٥٣ .

(٢) فى الرضى على الكافية ٢ / ٢٣ : « وقد ذكر الكوفيون فى فعل التعجب إسقاط النون نحو : ما أقربى منك ، وما أحسنى ، وما أجملى ، قال السيرافى : لستُ أدرى عن العرب حكوْا هذا أم قاسوه على مذهبهم فى « ما أفعل زيدًا » لأنه اسم عندهم فى الأصل .

٣١ ـ (إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرامُ لَيْسِى)[١]

بغير نون (فَضَرُورَةٌ) أشار لها الناظم بقوله :

.... وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ[٢]

و « العديدُ » كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى : عدد الثرى و « الطَّيْس » ـ بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء المثناة تحتُ ، وفى آخره سين مهملة ـ الرمل الكثير ، و « ليس » فعل ماض ، واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم ، وياء المتكلم المتصلة به خبره .

وما ذكره من لزوم نون الوقاية فى الفعل مطلقا هو ما أشار إليه الناظم بقوله :

وقَبْلَ ياالنَّفْسِ مَعَ الفعلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ ....

(وَأَمَّا نحو ﴿ تَأْمُرُونِى ﴾)[٣] و ﴿ أَتُحَاجُّونِى ﴾[٤] بتخفيف النون فى

---

(١) هذان بيتان من مشطور الرجز لرؤبة فى زيادات الديوان ص ١٧٥ وليس موجودا فى أصله ويروى : عهدى بقومى كعديد الطيس ، وعهدتُ قومى ، وعهدى بقومٍ .

وهما لرؤبة فى الدرر اللوامع ١ / ٤١ ، ١٩٨ ، والعينى ١ / ٣٤٤ واللسان مادة (ط ى س) ٧ / ٤٣٧ والخزانة ٢ / ٤٢٥ والبيتان وردا بلا نسبة فى ابن يعيش ٣ / ١٠٨ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٦ والرضى على الكافية ٢ / ١٩ ، ٢٣ ، ٢٩٧ ، وابن عقيل على الألفية ١ / ١٠٥ .

والبيت الثانى فقط وهو محل الشاهد بلا نسبة فى ابن الناظم ٦٨ ، وتخليص الشواهد ٩٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٥٢ ، والمغنى ١ / ١٧١ ، ٢ / ٣٤٤ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٦٠ ، والأشمونى ١ / ١٢٢ ، والهمع ١ / ٦٤ .

والشاهد فى قوله « لَيْسِى » حيث حذفت نون الوقاية التى تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم للضرورة وفيه شاهد آخر وهو مجئ خبر « ليس » ضميرا متصلا والمختار انفصاله .

(٢) أى : ورد حذف نون الوقاية مع « ليس » فى النظم أى فى ضرورة الشعر .

(٣) من الآية [٦٤] من سورة « الزّمَر » .

(٤) من الآية [٨٠] من سورة « الأنعام » .

قراءة « نافع » (**فَالصَّحِيحُ**) عند سيبويه[١] (**أَنَّ المَحْذُوفَ نُونُ الرَّفْعِ**) والمذكورَ نُونُ الوقاية ، واختاره ابن مالك[٢] ؛ لأن نون الرفع عُهِدَ حذفُها للجازم ، والناصب ، ولتوالى الأمثال فى نحو ﴿ **لَتُبْلَوُنَّ** ﴾[٣] ولغير ذلك[٤] نحو :

* أَبِيتُ أَسْرِى وتَبِيتِى تَدْلُكِى *[٥] — ٣٦

ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة ، والضمة تحذف تخفيفا فى قراءة « أبى عمرو »[٦] نحو ﴿ **يَأْمُرْكُم** ﴾[٧] فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل .

وقيل : المحذوف نون الوقاية ، وجزم به الموضّح فى شذوره[٨] ، وأسقطه من

---

(١) يقول سيبويه فى كتابه ١ / ١٥٤ « وإذا كان فعل الجميع مرفوعا ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لَتَفْعَلُنَّ ذَاكَ ... » .

(٢) فى شرح التسهيل ١ / ١٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٨ : ٢٠٩ .

(٣) من الآية [١٨٦] من سورة « آل عمران » وأصلها : لَتُبْلَوُونَنَّ ، قلبت الواو الأولى ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت للساكنين ، ثم حذفت نون الرفع لتوالى النونات ثم حركت الواو الثانية بحركة مجانسة وهى الضم فصارت « لَتُبْلَوُنَّ » .

(٤) أى بلا سبب ، ولم يُعْهد ذلك فى نون الوقاية ، وحذف ما عُهِد حذفه أولى .

(٥) صدر بيت من الرجز لا يعلم قائله ، وعجزه :

* وَجْهَكِ بالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الزَّكى *

ورد فى الخصائص ١ / ٣٨٨ ، والكافية الشافية ١ / ٢١٠ واللسان مادة (د ل ك) ١٢ / ٣١٠ والأشباه والنظائر ١ / ٥٨ ، والهمع ١ / ٥١ ، والخزانة ٣ / ٥٢٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٩٧ .

« أبيت أسرى » أى : أبيتُ أقطع الليل سيرًا ، وتَبيتى تدلكى إلى آخره أى : أما أنت فتبيتين تدلكين وجهك بالعنبر والمسك الزكىّ الرائحة .

وقد حذف نون الرفع من كل من : تبيتى ، وتدلكى وهذا الحذف بلا سبب [ينظر الخصائص ١ / ٣٣٨] .

(٦) برواية السوسى . ينظر التذكرة فى القراءات لابن غلبون ٢ / ٣١٣ .

(٧) من الآية [٦٧] من سورة « البقرة » .

(٨) وذلك قوله فى متن الشذور ص ٦١ : وأما نحو ﴿ تُحَآجُّونى ﴾ فالمحذوف نون الوقاية=

شرحه وهو مذهب الأخفش ، والمبَرِّد ، وأبى علىّ ، وابن جنّى ، وأكثر المتأخرين[١] واستدلّوا له بأوجه :

أحدها : أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال ، فكانت أولى بالحذف .

وثانيها : أنّ نون الرفع علامةُ الإعراب ، فالمحافظة عليها أولى .

وثالثها : أن نون الرفع لعامل ، فلو حُذِفت لزم وجود مؤثِّر بلا أثر مع إمكانه[٢] .

(**وَأَمَّا اسْمُ الْفِعْلِ**) المزيد على النظم (**فَنَحْو** : « **دَرَاكِنِى** ، **وَتَرَاكِنِى** ») ــ بكسر الكاف فيهما ــ (وَ « **عَلَيْكَنِى** ») بفتحها .

فالأول (**بِمَعْنَى** : **أَدْرِكْنِى**) بقطع الهمزة (وَ) الثانى (**بِمَعْنَى** : **اتْرُكْنِى** ، وَ) الثالث بمعنى (**الْزَمْنِى**) بوصل الهمزة فيهما .

(**وَأَمَّا** » **لَيْتَ**) المشار إليها بقول النظم :

وَ « لَيْتَنِى فَشَا[٣] ....

(**فَنَحْو** ﴿ **يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى** ﴾)[٤] وإنما وجبت النون مع « لَيْتَ »

= ولم يتعرض لهذه العبارة فى الشرح . مع أن ابن هشام صحح أن الباقية هى نون الوقاية وذلك فى كتابه المغنى ٢ / ٣٤٤ .

(١) فى الأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ٥٨ : « وذهب المبرد والسيرافى ، والفارسى ، وابن جنّى ، وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام إلى الثانى » يعنى أن المحذوف هو نون الوقاية [وينظر تعليق الفرائد ٢ / ٦٧] .

(٢) من أول قوله : وقيل المحذوف نون الوقاية ، إلى قوله : بلا أثر مع إمكانه ، يكاد يوجد بنصه فى الأشباه والنظائر ١ / ٥٨ وكأنّ أحدهما قد نقل عن الآخر .

(٣) « لَيْتَنِى » مبتدأ قُصِدَ لفظه و « فشا » فعل ماض وفاعله ضمير يعود على « ليتنى » والجملة فى محل رفع خبر .

ومعناه : أن ثبوت نون الوقاية مع « ليت » كثير ، قال المرادى فى شرح الألفية ولم يرد فى القرآن إلا كذلك [توضيح المقاصد ١ / ١٥٦] .

(٤) من الآية [٢٤] من سورة « الفجر » .

لقوة شبهها بالفعل ؛ لكونها تُغيِّر معنى الابتداء ، ولا تُعلق ما بعدها بما قبلها .

(**وَأَمّا قَوْلُهُ**) وهو « وَرَقَةُ بنُ نَوْفَل » ابن عمّ خديجة ـــ رضى الله عنها ـــ لمّا ذكرت له خديجة عن غلامها « ميسرة » ما رأى من رسول الله ـــ ﷺ / ـــ فى سفره ، وما قاله بَحِيرَا[1] الراهب فى شأنه : [٤٢ / ب]

٣٢- (فَيَالَيْتِى إذَا مَا كَانَ ذَاكُم) وَلَجْتُ، وَكنْتُ أَوّلَهُمْ وُلُوجَا[2]

بإسقاط نون الوقاية من « لَيْتِى » (**فَضَرُورَةٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ**) لأنه يوجب « لَيْتَنِى » بإثبات نون الوقاية .

(**وَقَالَ الفرّاء : يَجُوزُ**) اختيارًا (**لَيْتَنِى**) بإثبات النون (**وَلَيْتِى**) بحذفها .

(**وَإنْ نَصَبَهَا « لَعَلَّ »**) المشار إليه فى النظم بقوله :

.... وَمَعْ « لَعَلَّ » اعْكِسْ[3] ....

(**فَالْحَذْفُ**) لنون الوقاية (**نَحو ﴿ لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾[4] أَكْثَرُ مِنَ الْإثْبَاتِ**) لها (**كَقَوْلِهِ**) وهو حاتم بن عَدِىّ الطائىّ ، وقيل : حُطائط ابن يَعْفر ،

---

(١) فى خ٢ « بُحيرة » .

(٢) هذا البيت من الوافر وهو فى شرح الشواهد للعينى المطبوع على هامش الخزانة ١ / ٣٦٥ « يَالَيْتِى » أراد يا هؤلاء لَيْتِى فحذف المنادى « إذا ما كان ذاكم » كان ـــ هنا ـــ تامة بمعنى حدث ، واسم الإشارة فى « ذاكم » يعود إلى ما حدّث به ميسرة سيدته خديجة من كلام الراهب بحيرا فى شأن رسول الله ﷺ .

« وَلَجْتُ » من وَلَج يَلِجُ وُلُوجًا : دَخَلْتُ ، يريد : دخلتُ فى الإسلام أوّل الدّاخلين ، « وَلَجْتُ » خبر « ليت » أو « وَلَجْتُ » جواب « إذا » وجملة إذا ، وشرطها ، وجوابها خبر « ليت » .

والشاهد فى قوله : « فَيَالَيْتِى » فقد حذف نون الوقاية عند اتصال ليت بياء المتكلم والكثير فى الاستعمال العربى اتصال هذا الحرف بنون الوقاية ، وهذا ـــ أى الحذف ـــ عند سيبويه ضرورة لا يجوز فى الاختيار . وعند الفراء الوجهان جائزان فى سعة الكلام ولا ضرورة .

(٣) أى : اعكس الحكم الذى ثبت لـ « لَيْتَ » .

(٤) من الآية [٣٦] من سورة « غافر » .

أخو الأسود النهشلى ، يخاطب امرأةً عذلته[١] على إنفاقه ماله :

٣٣- (أَرِينى جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِى) أَرَى مَاتَرِيْنَ، أَوْ بَخِيلًا مُخَلَّدَا[٢]

والمعنى : أرينى جوادًا مات لأجل الهُزَال ، أو بَخيلا مخلَّدا لم يمت ؛ لعلّى أرى ما ترِيْنَ .

وحاصله أن إنفاق المال لا يُميتُ الكريم لهزاله ، ولا إمساكه يُخلِّد البخيل فى الدنيا .

(**وَ**) إثباتُ النون فى « لَعَلَّنِى » (**هُوَ أَكْثَرُ مِنْ**) حذفها فى (« **لَيْتِى** » **وَغَلِطَ ابْنُ النَّاظِمِ**)[٣] فى شَرْحِ النَّظم[٤] (**فَجَعَلَ** « **لَيْتِى** » **نَادِرًا**)[٥] مع أنه ضرورة عند سيبويه ـــ كما تقدم .

(**وَ**) جَعَل (« **لَعَلَّنِى** » **ضرورة**)[٦] مع أنه نادرٌ ، بل كثيرٌ[٧] ـــ كما تقدم وهو فى الأولى تابع لأبيه فى قوله :

---

(١) أى : لامَته ، فى المصباح مادة (ع ذ ل) ص ١٥٢ : عَذَلتُه عَذْلًا من بابَى ضرب ، وقتل ، لُمتُه ، فاعتذل أى : لام نفسه ورجع .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو لحاتم الطائى فى ديوانه ص ٨ ونسبه العينى إليه أيضا ١ / ٣٦٩ وهو لحطائط بن يعفر فى الشعر والشعراء ١ / ٢٤٨ ، ٢٥٦ وديوان الحماسة للتبريزى ٤ / ١٢٥ وفيه : ويروى : لأنّنى ، بمعنى : لعلَّنى والخزانة ١ / ١٩٥ ، ولمعن بن أوس فى ديوانه ص ٤٩ .

والشاهد فى قوله : « لعلَّنى » فقد جاء بنون الوقاية مع « لعل » وحذفها أشهر وأعرف . وفى الارتشاف ١ / ٤٧١ يقول أبو حيان : « والكثيرُ : لعلِّى ، وقَلَّ لَعَلَّنى » .

(٣) وهو بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك [المتوفى سنة ٦٨٦ هـ] .

(٤) فى خ٣ بزيادة « فى النقل » وقد ضرب الشيخ عليها بالقلم فى نسخته خ١ .

(٥) وذلك فى قوله فى شرح الألفية : « ولم تترك إلا نادرًا » ص ٦٨ .

(٦) وذلك قوله فى شرح الألفية : « ولا تلحقها النون إلا فى ضرورة » ص ٦٩ .

(٧) لأنه مقابل بالأكثر فى قول ابن هشام هنا « فالحذف أكثر من الإثبات » .

.... ولَيْتِى نَدَرا ....

ومخالف له فى الثانية فى قوله :

.... وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ[١] ....

وإنما كان الأكثر فى « لعلّ » التجرد ؛ لأنها شبيهة بحروف الجرّ ، فى تعليق ما بعدها بما قبلها ، كما فى قولك : تُبْ لعلَّك تُفلحُ » .

بخلاف « ليت » فإنها شبيهة بالفعل فى تغيير معنى الابتداء ، وعدم تعلّق ما بعدها بما قبلها[٢] .

(**وَإنْ نَصبَهَا بَقِيَّةُ أَخَوَاتِ** « **لَيْتَ وَلَعَلَّ** ») وإليها[٣] أشار فى النظم بقوله :

.... وَكُنْ مُخَيَّرا

فِى الْبَاقِيَاتِ ....

(**وَهِىَ** « **إنَّ** ») المكسورة (**وَ** « **أَنَّ** ») المفتوحة (**وَ** « **لَكِنَّ** » **وَ** « **كَأَنَّ** » **فَالْوَجْهَانِ**) على السواء ، فالإثبات : نظرا إلى شبهها بالأفعال المتعدية فى عمل النصب والرفع ، والحذف : نظرا إلى كراهية اجتماع الأمثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا ، واستوى الأمران .

(**كَقَوْلِهِ**) وهو قيس بن الملوَّح :

٣٤– (**وَإِنِّى عَلَى لَيْلَى لَزارٍ، وَإِنَّنِى**) عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنا مستديمُها[٤]

---

(١) لأن عكس الحكم الذى ثبت لـ « ليت » هو أن يكون إثبات النون نادرًا وتركها كثيرا ، ومع ندور إثبات النون فى « لعلّ » هو أكثر من حذف النون مع « ليت » كما قاله الموضح هنا .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٧ .

(٣) فى خ٣ « وإليه » .

(٤) هذا البيت من الطويل فى ديوان قيس بن الملوّح ، مجنون ليلى ص ٢٥٤ وفى شرح الشواهد للعينى ١ / ٣٧٤ واللسان مادة (د و م) ١٥ / ١٠٣ .

فأتى مع « إنَّ » بنون الوقاية ثانيا ، وجرَّدها منها أوّلًا .

و « زَارٍ » خبر « إنّ » وهو بزاى ثم راء ، منقوص من زريتُ عليه زراية إذا عتبتَ عليه .

والمعنى : وإنى لعاتب على ليلى ، وإنى مستديمها على ذلك العتب .

وكقول امرئ القيس :

كَأَنِّى لَمْ أَرْكَبْ جوادًا لِلَذَّةٍ[(١)] .... – **٣٧**

ويجوز : كأنَّنِى .

وكقوله تعالى : ﴿ **وَلَـٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ** ﴾[(٢)] .

وكقول الشاعر :

.... وَلكنَّنِى من حُبِّها لَعَمِيدُ[(٣)] – **٣٨**

---

(١) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

* وَلَمْ أتبطَّنْ كاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالِ *

« أتبطّن » يقال : بطنت الشيء أبطُنه من باب قتل ، عرفته وخبرتُ باطنه « كاعبًا » يقال : كعبت المرأة تكعُب من باب قتل كِعَابةً نَتَأَ ثديها فهى كاعب .

والبيت فى ديوان امرئ القيس ص ٣٥ .

(٢) من الآية [٢٩] من سورة « هود » .

(٣) هذا عَجُز بيت من الطويل لا يعلم قائله يذكر بعضهم له صدرًا كما فى شرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٢ وصدره هو :

* يَلُومُوننى فى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِى *

« عواذلى » أى : لُوَّامِى ، « لعميد » يقال رجل معمود وعميد ، هدّه العِشْق .

يقول النحاس عن هذا البيت فى التعليقه ورقة [٤٩ / ب] مخطوط .

هذا البيت لا يعرف قائله ، ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ــ يعنى العجز ــ ولم ينشده أحد ممن وثق فى اللغة ، ولا عُزِىَ إلى مشهور بالضبط والإتقان ، وفى ذلك ما فيه » .

وقد اختلفت الرواية فى بعض ألفاظه .

والنّحاة يستشهدون بعجز هذا البيت على أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول =

(**وَإِنْ خَفَضَهَا حَرْفٌ ، فَإِنْ كَانَ**) ذلك الحرف (« **مِنْ** » **أَوْ** « **عَنْ** » **وَجَبَتْ النُّونُ**) قبل ياء المتكلم ، محافظة على بقاء السكون ؛ لأنه الأصل فى البناء (**إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ**) فلا تلحقها النون .

وإلى ذلك أشار[(١)] بقوله فى النظم :

.... وَاضْطِرَارًا / خَفَّفَا «مِنِّى، وعَنِّى» بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا[(٢)]

[٤٣ /]

(**كَقَوْلِه :**

٣٥- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِى)[(٣)]

= اللام فى خبر « لكنَّ » وهو غير جائز عند البصريين وعلى ذلك جاء الاستشهاد به فى ابن يعيش ٨ / ٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩ ، وشرح الكافية لابن مالك ١ / ٤٩٢ وفيه : « ولكنّنى من فعلها » والإنصاف ٢٠٩ وفيه : « من حبها لكميد » من الكمد وهو الحزن وتخليص الشواهد ص ٣٥٧ ، والعينى ٢ / ٢٤٧ ، والخزانة ٤ / ٣٤٣ ، والدرر ١ / ١١٦ والهمع ١ / ١٤٠ ، والأشمونى ١ / ٢٨٠ .

أما الشاهد هنا — كما يراه صاحب التصريح فهو فى قوله : لكنَّنِى ، بنون الوقاية ، مع « لكنّ » التى جاء اسمها ياء المتكلم .

(١) فى خ٢ « أشار الناظم » .

(٢) يعنى : خَفَّفَ بعض من قد سلف من النحاة « مِنِّى وعَنِّى » للاضطرار فى الشعر فيقول : مِنِى وعَنِى .

(٣) هذا البيت من الرمل ولا يعلم قائله ، قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ١٠٦ : « وفى النفس من هذا البيت شيء ، لأنا لم نعرف له قائلا ، ولا نظيرا ، ولاجتماع الحذف فى الحرفين فيه ، ولذلك نسبه ابن الناظم إلى إنشاء النحويين ولم ينسبه إلى العرب » [ينظر شرح ابن الناظم ص ٧٠] ومع ذلك فقد استشهد به فى ابن يعيش ٣ / ١٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٥٩ ، وابن عقيل ١ / ١٠٩ ، والهمع ١ / ٦٤ ، والأشمونى ١ / ١٢٤ .

قال الأشمونى عن حذف نون الوقاية فى « مِنِى وعَنِى » فى البيت : « وهو فى غاية الندرة » [الأشمونى ١ / ١٢٤] .

بتخفيف نون « مِنْ » و « عَنْ » .

و « قيس » هو ابن عَيْلان ــ بالعين المهملة ــ واسمه : النَّأْس ــ بفتح النون ، وسكون الهمزة ، وبالسين المهملة ــ ابن مُضَر بن نزار ، واسم أخيه : إلْيَاس ــ بالياء المثناة تحت .

(**وَإنْ كَانَ**) الخافِضُ لياء المتكلم (**غَيْرَهُمَا**) أى : غير « مِنْ وعَنْ » (**امْتَنَعَتْ**) نون الوقاية (**نَحْو** : « **لِى وبِى** ») مما هو على حرف واحد (**وَ** « **فِىَّ** ») ــ بتشديد الياء ــ مما هو على حرفين و « عَلَىَّ » مما هو على ثلاثة أحرف (**وَ** « **خَلاَىَ** » **و** « **عَدَاىَ** » **و** « **حَاشَاىَ** ») بفتح الياء فيهنَّ .

وإنما امتنعت النون فى « لِى وبِى » لأنهما مبنيان على الكسر .

وأما ' فِىَّ » ؛ فلأنه ــ وإن كان مبنيًّا على السكون ــ فإن سكونه الأصلى لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم ، بل تُدْغم الياء فى الياء .

وأما « خَلاَىَ ، وعَدَاىَ ، وحاشَاىَ » فإن الألفَ لا تقبل التحريك ، ومقتضى هذا التعليل أن لا تلحقهنَّ نون الوقاية إذا قُدِّرن أفعالا ؛ ولكنهم أجرَوْا باب الفعل مجرًى واحدًا[1] ، وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف ، فإنها لاحظّ لها فى ذلك ، بل وتفتح ياءُ المتكلم بعد الألف .

(**قَالَ**) الأقيشر ، واسمه : المغيرة بن الأسود ، لُقِّبَ بالأُقَيْشِر ؛ لأنه كان أحمر الوجه أقشر :

٣٦- (فِى فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَـٰهَهُمْ «حَاشَاىَ» إِنِّى مُسْلِمٌ مَعْذُورُ)[2]

---

(١) فى لحاق نون الوقاية ، وذلك فى قول ابن هشام : فإن نصبها فعل ... وجب قبلها نون الوقاية [ينظر ص ٣٤٩] .

(٢) هذا بيت من الكامل للمغيرة بن الأسود كما ذكر الشارح وهو شاعر إسلامىّ والبيت فى ديوانه ص ٦٠ ، وفى العينى ١ / ٣٧٧ ، والدرر اللوامع ١ / ١٩٧ واللسان مادة (ع ذ ر)=

بعين مهملة ، وذال معجمة ، أى : مقطوع العذرة ، وهى قلفة الذّكر ، ويقال فيه مختون ، من الختان ، وهو قطع قلفة الذكر .

(**وَإِنْ خَفَضَهَا مُضَافٌ ، فَإِنْ كَانَ**) المضاف (« **لَدُنْ** » **أَوْ** « **قَطْ** » **أَوْ** « **قَدْ** ») مما آخره ساكن (**فَالْغَالِبُ الْإِثْبَاتُ**) لنون الوقاية ، محافظة على السكون (**وَيَجُوزُ الْحَذْفُ فِيهِ قَلِيلًا**) لأن « لَدُنْ » بمعنى عند ، و « قَطْ وقَدْ » بمعنى حَسْبُ ـــ وعند ، وحَسْبُ لا تلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق .

(**وَلَا يَخْتَصُّ**) الحذف (**بِالضَّرُورَةِ**) كما قال ابن مالك[١] (**خلافًا لِسِيبَوَيْهِ**)[٢] لما سيأتى .

(**وغَلِطَ ابْنُ النَّاظِمِ**) فى شرح النظم (**فَجَعَلَ الْحَذْفَ فى** « **قَدْ** » **و** « **قَطْ** »

= ٦ / ٢٢٥ و (ح ش ا) ١٨ / ١٩٨ .

والشاهد فى قوله « حاشاى » و « حاشا » حرف استثناء وجرّ ، فلم تتصل به نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم ؛ لأن آخره ألفٌ ، والألف لا تقبل الحركة ، فلا يخشى عند اتصاله بياء المتكلم من أن ينكسر آخرُه لمناسبة الياء ومثله « خَلَا وعَدَا » فإن كان أحد الثلاثة فعلا اقترن به نون الوقاية ليجرى باب الفعل كله على نسق واحد فى الحكمة [انظر ص ٣٥٠ من التحقيق] .

(١) فى الألفية وذلك قوله :

وفى لَدُنِّى : لَدُنِى قَـلَّ وَفِـى قدْنِى ، وقَطْنِى ، الحذفُ أَيْضًا قد يَفِى

وفى التسهيل حيث يقول فى شرحه ١ / ١٣٦ « ولحاق النون مع « لدن » أكثر من عدم لحاقها ، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك ، بل هو جائز فى الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة نافع ﴿ مِن لَّدُنِى عُذْرًا ﴾ بتخفيف النون وضم الدال » [وانظر أيضا ص ١٣٧ من هذا الجزء] .

(٢) قال سيبويه : إن ترك النون مع « لدن » ضرورة [الكتاب ٢ / ٤٤ ، ٣١١] وقال : وقد يقولون فى الشعر : قَطِى وقَدِى ، فأما الكلام فلابدَّ فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال : « قَدِى » شبهه بحسبى لأن المعنى واحد .. » [الكتاب ١ / ٣٨٧] .

أَعْرَف من الإثبات)[١] والصوابُ العكس ــ كما مرّ ــ.

(**وَمِثالُهُمَا**) أى : الحذفُ ، والإثباتُ ، فى « لَدُنْ » و « قَطْ » و « قَدْ » (﴿ **قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا** ﴾[٢] **قُرِئ مُشَدَّدًا**) على الإثبات (**وَمُخَفَّفًا**) على الحذف ، والتشديد هو الأكثر ، وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما[٣] من رواية أبى بكر[٤] عنه ، والتخفيف هو القليل ، وقرأ به نافع ، وأبو بكر[٥] .

(**وَ**) رُوِىَ (**فى حَدِيثِ النَّارِ**) بالإضافة[٦] (**قَطْنِى قَطْنِى**) بنون الوقاية ، (**وَقَطِى قَطِى**)[٧] بحذفها ، والنون أشهر ، حفظا للبناء على السكون .

---

(١) وذلك فى قوله فى شرحه على الألفية ص ٧٠ « وأما » « قَدْ وقَطْ » فبالعكس من « لَدُنْ » لأن قَدِى وقطى فى كلامهم أكثر من قَدْنِى وقَطْنِى » .

(٢) من الآية [٧٦] من سورة « الكهف » .

(٣) نافع من القراء السبعة وهو قارئ أهل المدينة وقد مرّ وعاصم من القراء السبعة واسمه : عاصم بن بهدلة أبى النَّجود الكوفى شيخ القراء بالكوفة المتوفى سنة ١٢٠ هـ [غاية النهاية ١ / ٣٤٦] .

(٤) هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الكوفى راوى عاصم ، عرض القرآن على عاصم وقرأ عليه وروى عنه الأعشى ويحيى بن آدم توفى سنة ١٩٣ هـ [غاية النهاية ١ / ٣٢٥] .

(٥) ينظر تفصيل هذه القراءات فى كتاب التذكرة فى القراءات لابن غلبون ٢ / ٥١٣ .

(٦) أى : بإضافة « قَطْ » لياء المتكلم .

(٧) جزء من حديث شريف عن أبى هريرة ، وعن أنس رضى الله عنهما ، يروى بسكون الطاء وكسرها مع ياء ، وبدون ياء ، ويروى « قَطْنِى قَطْنِى » و « قطِ قطِ أخرجه « البخارى » فى « صحيحه » فى (كتاب تفسير القرآن ــ سورة « ق ») ٦ / ٤٨ وأخرجه « مسلم » فى صحيحه فى (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ــ باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ٤ / ح٢٨٤٦ ، ٤ : ح٢٨٤٨ .

وفى فتح البارى ٨ / ٥٩٥ : « ووقع فى بعض النسخ عن أبى ذر : قَطِى قَطِى بالإشباع وقَطِنِى بزيادة نون مشبعة » .

واستشهد بهذا الحديث : ابن الناظم ٧١ ، والمرادى فى شرح الألفية ١ / ١٦٢ ، والدمامينى فى شرح التسهيل ٢ / ٦٣ .

(/ وَقَال) حُمَيد بن مالك الأرقط : [٤٣ /]

٣٧ - (قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى)(١)

بإثبات نون الوقاية فى الأول ، وحذفها فى الثانى .

ولك أن تقول : لا شاهد فيه على ترك النون ، ويكون أصله « قَدْ » بإسكان الدال ، ثم ألحق ياء القافية لا ياء الإضافة ، وكُسِرَ الدَّالُ لالتقاء الساكنين ، لا لمناسبة الياء ــ قاله الموضح فى شرح الشواهد(٢) .

و « الْخُبَيْبَيْنِ » تثنية « خُبَيْب » بضم الخاء المعجمة ، وفتح الباء الموحدة ، وسكون الياء آخر الحروف ، وهو من باب التغليب كالقمرين ، وأراد بهما : عبد الله بن الزبير ، وأخاه مصعبا ، وكان عبد الله يُكْنّى بأبى خُبَيب .

وقيل : هما عبدُ الله ، وولده « خُبَيب » الذى كان يُكْنَى به .

ويروى « الْخُبَيْبِيْنَ » بكسر الباء على إرادة الجمع ، وأراد الثلاثة : عبدَ الله وأخاه مصعبًا ، وابنَه خُبَيبًا ، وذلك مستفاد(٣) من قول النظم :

وَفِى لَدُنِّى « لَدُنِى » قَلَّ ، وَفِــى «قَدْنِى» و «قَطْنِى» الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِى(٤)

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ، وبعده * ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلْحِد * والمراد بالملحد : الظالم فى الحرم وهذا الشاهد لحميد كما فى تخليص الشواهد ١٠٧ ، والعينى ١ / ٣٥٧ ، والخزانة ٢ / ٤٤٩ ، والدرر ١ / ٤٢ واللسان (خ ب ب) ١ / ٣٣٣ وقال الأعلم : وأنشد فى الباب لأبى نخيلة يعنى حميدا [كتاب سيبويه ١ / ٣٨٧] ونُسِبَ لأبى بهدلة فى شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢٤ ، ٧ / ١٤٣ ــ وبلا نسبة فى كتاب سيبويه ١ / ٣٨٧ ونوادر أبى زيد ص ٢٠٥ ، والمحتسب ٢ / ٢٢٣ ، وابن الناظم ٧١ ، وابن عقيل ١ / ١١١ ، والمغنى ١ / ١٧٠ ، والأشمونى ١ / ١٢٥ .

(٢) ينظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ١٠٩ .

(٣) أى : وذلك الحكم المتقدم فى « لَدُنْ وقَدْ وقَطْ » وهو أن الغالب إثباة النون ، ويجوز حذفها قليلا .

(٤) « وفى لَدُنِّى لَدُنِى قَلَّ » أى : قل فى لَدُنِّى أن يقال لَدُنِى ، فقوله : « لَدُنِى قَلَّ » مبتدأ وخبر ــ وكذلك قوله « الحذف قد يَفِى » مبتدأ وخبر و « أيضا » مفعول مطلق .

وعلم منه[١] ، أنّ « قَدْ » و « قَطْ » بمعنى : حَسْبُ ؛ لأنهما لو كانا اسمِىْ فعلين بمعنى : يكفى ؛ لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة ، لا مخفوضة ، وكانت نونُ الوقاية واجبةً لا جائزة .

ولو كانت « قدْ » حرفا و « قطْ » ظرفا ، لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلًا .

(**وَإِنْ كَانَ**) المضاف (**غَيْرَهُنَّ**) أى : غير « لَدُنْ ، وقَدْ ، وقَطْ » (**امْتَنَعَتْ**) نون الوقاية (**نَحْو** : « **أَبِى** » و « **أَخِى** ») لعدم السكون[٢] .

* * *

(١) أى من كلام الموضح فى قوله : وإن حفضها . [وينظر المغنى ١ / ١٧٠] .

(٢) أى : لعدم السكون فى آخر « أب ، وأخ » حتى يُحافظ عليه بنون الوقاية فلا مانع من كسر آخرهما للمناسبة .

(هَذَا بَابُ الْعَلَم)[١]

ــ بفتح العين واللام ــ (**وَهُوَ نَوْعَانِ : جِنْسِيٌّ** ، **وسيأتى**) آخر الباب (**وَشَخْصِىٌّ** ، **وَهُوَ : اسْمٌ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ تَعْيِينًا مُطْلَقًا**) من غير قيد زائد عليه ، بل لمجرَّد الوضع[٢] ، أو الغلبة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَــا ....

(**فَخَرَجَ بِذِكْرِ التَّعْيِينِ النّكِرَاتُ**) كَـ « رجلٍ » فإنها لا تُعَيِّنُ مسمياتها ، وكـ « شَمْسٍ » و « قمرٍ » فإن لفظهما لا يُعيِّن مدلولهما من حيث الوضع وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عَرَضَ فى المسمَّى وهو الانفراد فى الوجود الخارجىّ .

(**وَ**) خرج (**بِذِكْرِ الإِطْلَاقِ مَا عَدَا الْعَلَمَ مِنَ الْمَعَارِفِ ؛ فَإِنَّ تَعْيِينَهَا لِمُسَمَّيَاتِهَا**) ليس تعيينًا مطلقا ، بل هو (**تَعْيِينٌ مُقَيَّدٌ**) إمّا بقرينة لفظية ، أو معنوية (**أَلَا تَرَى أَنَّ ذَا الْأَلِفِ وَاللَّامِ مَثَلًا إِنَّمَا يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مَا دَامَتْ فِيهِ « أَلْ » فَإِذَا فَارَقَتْهُ فَارَقَهُ التَّعْيِينُ**) ونحو « الذى » إنما يعيِّنُ مسمَّاه بالصلة ، ونحو « أنا » و « أنْتَ » و « هو » إنما يُعيِّنُ مسمَّاه بالتكلم ، والخطاب ، والغيبة فإن « أنتَ » مثلا موضوع للمخاطب المعيَّن من حيث هو مخاطب فإذا جُعِلَ صالحا لكل شخص من المخاطبين ، فهو غير معرفة مجازًا[٣] ــ قاله الشاطبى[٤] ــ

---

(١) يطلق العلم فى اللغة على الجبل ، ويطلق أيضا على الراية التى تكون أمارة للجيش .

(٢) قال سيبويه فى كتابه ١ / ٢١٩ : « فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو : زيد ، وعمرو ، وعبد الله ، وما أشبه ذلك ، وإنما صار معرفة ؛ لأنه اسم وقع عليه ، يعرفُ به بعينه دون سائر أمته » .

(٣) يعنى : غير معرفة معنى . وإن كان معرفة فى اللفظ .

(٤) فى شرحه على الألفية ص : ٤٣٠ من رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر تحقيق : طاهر محمود مسعود .

(**وَنحْو « هَذَا »**[١] **إِنَّمَا يَعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مَا دَامَ حَاضِرًا**) فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين .

[٤٤ / أ] قال الشاطبى[٢] : فإن « ذا » مثلا / وضع لشخص مفرد قريب ، فهو باعتبار الحالّ والمحلّ معرفة ، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال ، وحلّ ذلك المحلّ غير معرفة ـــ انتهى ـــ

(**وَكَذَا الْبَاقِى**) من المعارف .

فنحو « يا رجلُ » لمعيَّن ، إنما يعيِّن مسمّاه بالقصد والإقبال .

ونحو « غلامى » و « غلامُ زيدٍ » و « غلام هذا » و « غلامُ الذى قام أبوه » و « غلام الرجل » إنما يعيِّن مسمّاه بالمضاف إليه ، فإذا فارقه ، فارقه التعيين .

* * *

(١) يعنى : اسم الإشارة .

(٢) المصدر السابق ص : ٤٣١ .

(فَصْلٌ : وَ) العلم الشخصىّ (مُسَمَّاه نَوْعَانِ) :

أحدهما : (أُولُو الْعِلْمِ مِنَ الْمُذَكَّرِينَ كـ « جَعْفَرٍ ») وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل ، وهو أيضا أبو قبيلة من عامر ، وهو جعفر بن كِلَاب بن ربيعة بن عامر ، وهم الجعافرة (وَالْمُؤَنَّثَاتِ كَـ « خِرْنِق ») ــ بكسر الخاء المعجمة والنون ، وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة وهى أخت طرفة بن العبد لأُمّه .

قال أبو عبيدة[1] : « خرْنق » بنت عفان بن سعد بن ضُبَيْعة رهط الأعشى ــ انتهى ــ

(وَ) الثانى (مَا يُؤْلَفُ : كَالْقَبَائِلِ) جمع قبيلة ، والأحياء ، جمع حَىّ (كَـ « قَرَن ») ــ بفتح القاف والراء ــ وهو اسم قبيلة من مراد ، أبوهم قَرَن ابن رُومَان بن ناجية بن مراد ، وإليه يُنْسبُ أُوَيْس القَرَنى ــ رضى الله عنه ــ ومن قال إنه منسوب إلى قَرْن المنازل ــ بسكون الراء ــ كالجوهرى[2] ــ فقد سَهَا .

(وَالْبِلَادِ) جمع بَلَد (كَـ « عَدَنٍ ») ــ بفتح العين والدال المهملتين ــ علم بلدة بساحل اليمن .

(وَالْخَيْلِ) اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه وهو فرس (كَـ « لَاحِقٍ ») علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان ــ رضى الله عنه ــ

---

(١) مَعْمر بن المثنَّى صاحب مجاز القرآن ، نحوىّ بصرىّ عالم باللغة والأدب [توفى سنة ٢١٠ هـ] .

(٢) ينظر الصحاح مادة (ق ر ن) وفى المصباح المنير (ق ر ن) : « وقرْن بالسكون أيضا ميقات أهل نجد ، وهو جبل مشرف على عرفات ، ويقال له قَرْن المنازل ، وقرن الثعالب ، وقال الجوهرىّ : هو بفتح الراء ، وإليه ينسب أُوَيس القَرَنى وغلطوه فيه ، وقالوا : قَرَن ــ بالفتح ــ قبيلة باليمن يقال لهم بنو قَرَن ، وأُوَيْس منها ، والصواب فى الميقات السكون » .

والبغال كـ « دُلْدُل » والحمير كـ « يَعْفُور » وكلاهما كان للنبىّ ــ ﷺ ــ

(وَالْإِبِلِ) اسم جمع (كَـ « شَدْقَم »)[1] علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان ابن المنذر ، وإليه تُنسب الإبل الشدقمية .

(وَالْبَقَرِ) اسم جنس (كَـ « عَرَارِ ») ــ بفتح العين والراء المهملتين ، وكسر الراء الأخيرة ، علم بقرة ، وفى المثل : « بَاءَت عَرَارِ بِكَحْلَ »[2] ــ بفتح الكاف ، وسكون الحاء المهملة ــ علم بقرة أيضا ، وأصل هذا المثل : أنّ عَرَارِ[3] وكَحْلَ اصطدمَتَا[4] فماتتا جميعا ، فباءت كل منهما بالأخرى ، فصار مثلا يُضربُ لكل مستويين .

(وَالْغَنَمِ) اسم جمع (كَـ « هَيْلَةَ ») علم لعَنْز لبعض نساء العرب .

(وَالْكِلَابِ) جمع كلب (كـ « وَاشِقٍ ») علم لكلب .

---

(١) بالدال المهملة فى خ١ ، ٢ ، ٣ وقد ضرب الشيخ خالد بقلمه على عبارة « ضبط بالذال المعجمة » .

وفى حاشية يس على التصريح ١ / ١١٤ : « وقال ابن هشام فى الحواشى : بالشين المعجمة ، والدال المهملة ، فعلم أنها من الأوزان النادرة التى أهمل سيبويه ذكرها ، والميم زائدة ، ودليل الزيادة أنه من « الشّدْق » ، والأشدق العظيم الشدق ... انتهى .

وفى خ٤ : كـ « شَذْقَم » بالذال المعجمة .

وفى القاموس ٤ / ١٣٥ « الشدقم » بالدال المهملة .

(٢) « باءت عرارِ بكحلِ » فى الصحاح : قال أبو زيد : باء الرجل بصاحبه قُتِل به [مادة : ب و ء] .

و « عَرَارِ » على وزن فعال مبنى على الكسر ، و « كَحْل » ممنوع من الصرف للعملية والتأنيث ويجوز صرفه مثل « هند » .

(٣) فى خ٢ « أن عرارًا » والصواب بالكسر .

(٤) فى حاشية مكى على أوضح المسالك : « انْطَحَتَا » ورقة ١٣ مخطوط ، وانظر هذه الورقة فقد أفاد الأزهرىّ من كل ما فيها .

وذكر فى النظم سبعة أعلام ، وثامنهم علم كلب فقال :

.... كجَعْفَـرٍ وخِرْنِـقَا

وقَـرَنٍ ، وعَـدَنٍ ، وَلَاحِـقِ وشَدْقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقِ[1]

وفى ذلك موازاة / لقوله تعالى ﴿ **وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾[2] . [٤٤ /

* * *

(١) « وخِرْنِقَا » معطوف على « جعفر » مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث والألف للإطلاق ــ وكان حق « هيلة » أن يجر بالفتحة ويمنع من التنوين ولكنه نُوِّنَ للضرورة .

(٢) من الآية [٢٢] من سورة « الكهف » .

(فَصْلٌ :
وَيَنْقَسِمُ) العلمُ بحسب الوضع (إلَى) قسمين :

(مُرْتَجَلٍ) من الارتجال بمعنى الابتكار ، قيل : كأنه مأخوذ من قولهم : ارتجل الشيء ، إذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروّى .

(وَهُوَ) فى كلام سيبويه على وجهين :

أحدهما : ما لم تقع له مادة مستعملة فى الكلام العربى ، قالوا : ولم يأت من ذلك إلا « فَقْعَسٌ »[1] وهو أبو قبيلة من بنى أسد ، وهو فقعسُ بن طُرَيْف ابن عَمْرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ، ولم يستعملوا مادة « ف ق ع س » فى غير هذا الموضع .

والثانى : (مَا) استعملَتْ مادته ، لكنْ لم تُستعمل تلك الصيغة بخصوصها فى غير العلمية ، بل (اسْتُعْمِلَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَمًا) .

وهذا الثانى هو الكثير ، ولذلك اقتصر عليه (كَـ « أُدَدٍ ») علمًا (لِرَجُلٍ) وهو أبو قبيلة من اليمن ، وهو أُدَدُ بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير .

وذكر سيبويه أنه من « الْوُدّ »[2] من مادة « وَدَدَ » فأصل همزته الواو ، واستعملت هذه المادة فى الوُدّ ، والودود ، وغيرهما .

(وَسُعَادَ) علما (لِامْرَأَةٍ) لم تستعمل هذه البنية فى النكرات ، واستعملت مادة « س ع د » فى السعد ، والساعد ، والسعدان ، وغير ذلك .

ثم المرتجل قسمان : قياسىّ ، وشاذّ .

---

(١) لم أجده فى سيبويه وإنما ذكره الزمخشرى فى مفصله على أنه من المرتجل القياسى [شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٢] .

(٢) فقد قال فى كتابه ٢ / ١٢٨ « ونحو ألف « أُدَدٍ » إنما هى بدل من واو « وُدَدٍ » وإنما أُدَدُ » من الوُدِّ ، وإنما هو اسم يقال : مَعَدّ بن عدنانَ بنِ أُدَدٍ » .

فالقياسىّ : ما له نظير فى أبنية الأسماء ، والشاذّ : ما لا نظير له .

فالأول : نحو : غَطَفان ، وعِمْران ، وحَمْدان ، وفَقْعَس ، وحَنْتَف[1] .

فإن نظيرها : نَزَوان ، وسِرْحان ، ونَدْمان ، وجَعْفَر ، وعَنْبَس .

والثانى[2] : نحو : مَحْبَب ، ومَوْهَب ، ومَوْظَب ، ومَكْوَزَة ، وحَيْوَة .

(وَ) إلى (**مَنْقُول : ـــ وَهُوَ الْغَالِبُ ـــ**) فى الأعلام (**وَهُوَ ما اسْتُعْمِلَ قَبْلَ الْعَلَمِيَّةِ لِغَيْرِهَا ، وَنَقْلُهُ**) إمّا أن يكون (**مِن اسْمٍ**) جامدٍ ، والاسمُ الجامد (**إمّا**) أن يكون (**لِحَدَثٍ**) أى : مصدرٍ (**كَـ « زَيْدٍ »**) فإنه فى الأصل مصدرُ زادَ ، يَزيدُ ، زيدًا ، وزِيَادة (**وَ « فَضْلٍ »**) وهو فى الأصل مصدر فَضَل يَفضُل فَضْلًا .

(**أَوْ**) يكون (**لِعَيْنٍ**) أى : ذاتٍ كَـ « أَسَدٍ » فإنه فى الأصل اسم جنس للحيوان المفترس (**وَثَوْرٍ**) ـــ بالمثلثة ـــ فإنه فى الأصل الفحل من البقر .

(**وَإمَّا**) أن يكون (**مِنْ وَصْفٍ**) وذلك الوصف (**إمَّا لِفَاعِلٍ ، كَـ « حَارِثٍ »**) فإنه فى الأصل اسم فاعل من حَرَث يَحْرُثُ (**وَ « حَسَنٍ »**) ـــ بفتح المهملتين ـــ فإنه فى الأصل صفة مشبهة من حَسُنَ .

---

(١) « حَنْتَف » اسم رجل وهو حَنْتَف بن أوس اليربوعى .
وفى شرح الكافية للرضى ٢ / ١٣٨ : ١٣٩ « والمرتجل نحو : حَنْتَف وفقعس ، وقال بعضهم : هما منقولان من الحَنْتَف أى : الجراد ، والفقعس أى : البلادة » .

(٢) أى : الشاذ ، ووجه الشذوذ فى كل منها كما يلى :
« مَحْبَب » وجه الشذوذ عدم الإدغام ، وهو مفعل من الحبّ والقياس أن يكون مثل مَقرّ ومَفرّ .
« مَوْهَب » و « مَوْظَب » وجه شذورهما فتح العين فيهما والقياس الكسر فيما فاؤه واو ، كما قال تعالى ﴿ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ ﴾ [٥٩ طه] .
« مكوزَة » وجه شذوذها أن الواو لم تنقل حركتها إلى ما قبلها ثم تقلب ألفا .
« حَيْوَة » وجه شذوذها أن اللام التى هى ياء قلبت واوًا من غير علة وليس فى الكلام « حَيْوَت » وإنما فيه « حَيِيتُ » وكان القياس يقتضى فى « حيوة » أن تقلب الواو ياء وتدغم فى الياء مثل سيِّد وميّت .
[ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٣ ، وشرح الرضى على الكافية ٢ / ١٣٩] .

(**أَوْ لِمَفْعُولٍ كـ** « **مَنْصُور** ») فإنه فى الأصل اسم مفعول من نَصَرَ الثلاثىّ المجرّد (**وَ** « **مُحَمَّدٍ** ») فإنه فى الأصل اسم مفعول من حَمَّدَ ـ بتشديد الميم ـ الثلاثى المزيد .

(**وَإمَّا**) أن يكون (**مِنْ فِعْلٍ**) مجرَّدٍ عن الفاعل ، وذلك الفعل (**إمَّا مَاضٍ كـ** « **شَمَّرَ** ») ـ بتشديد الميم ـ لفرس (**أَوْ مُضَارِعٍ كـ** « **يَشْكُرَ** ») لرجل ، وهو « نوح » ـ عليه الصلاة والسلام ـ أو أَمْرٍ كـ « إِصْمِت » لبَرِّيَّة[1] ـ قال الرضى[2] : / وكُسِرَ الميمُ منه ، والمسموعُ فى الأمر الضمّ ؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يُغَيَّر لَفظُها عند النقل[3] ـ انتهى ـ [٤ / أ]

وإما أن يكون نقلُه من حرف ، كما لو سمَّيْتَ رجلا بواحد من صيَغ الحروف قاله الفخر فى شرح المفصل[4] .

(**وَإمَّا**) أن يكون (**مِنْ جُمْلَةٍ**) وتلك الجملة (**إمَّا فِعْلِيَّةٍ**) فاعلُها ظاهرٌ

---

(١) وهى الفلاة الخالية .

(٢) فى شرح الكافية ٢ / ١٣٨ .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٧١ : ١٧٢ « لم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر ولا منقول من فعل أمر دون إسناد إلا « إِصْمِتْ » اسما للفلاة الخالية ، فإن من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت ، وذلك عندى غير صحيح لوجهين ... ثم قال : وإذا انتفى كونُه منقولا من فعل أمر ، ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية ، تعيَّن كونُه مرتجلا » .

(٤) المسمى : عرائس المحصَّل من نفائس المفصَّل . للفخر الرازىّ .

وينظر كيفية التلفظ بالحرف ، والتسمية به فى كتاب سيبويه : ٢ / ٦١ : ٦٤ .

وأيضا ما يتعلق بالتسمية بنحو « لَوْ » ونحو : « بَا ، تَا » من حروف المعجم فى شرح الرضى ٢ / ١٤٠ ، ١٤١ .

(كـ « شَابَ قَرْنَاهَا) أى : ذُؤابتا شعرها ، أو فاعُلها مضمرٌ بارزٌ كـ « أَطْرِقَا »[١] أو مُستترٌ كـ « يَزيدُ » من قوله :

* ....بَنِى يَزِيدُ *[٢]

ـــ بضمّ الدَّال ـــ

(أَوِ اسْمِيَّةٍ ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، وَلَيْسَ) النقل من الجملة الاسمية (بِمَسْمُوعٍ) من العرب ـــ كما قاله[٣] فى شرح التسهيل ، (وَلَكِنَّهُمْ) أى : النحاةُ (قَاسُوهُ) على ما سُمِع من النقل من الجمل الفعليّة ، وجعلوه قسيمًا له على تقدير التسمية بها .

وما ذكَره من تقسيم العَلَم إلى مرتجل ومنقول ، هو المشهور ، وهو فى ذلك

---

(١) « أَطْرِقَا » جملة من بيت لأبى ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى ، والبيت بتمامه :

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الْخِيَا م إِلَّا الثُّمَامَ وَإِلَّا الْعِصِى

من قصيدة يائية من المتقارب وردت فى ديوان الهذليين قسم : ١ ص ٦٥ ، وهذا الشاهد فى ابن يعيش ١ / ٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٧١ . وتوضيح المقاصد ١ / ١٧٤ ، والعينى ١ / ٣٩٨ ، والأشمونى ١ / ١٣١ .

و « أَطْرِقَا » ـــ بفتح الهمزة ، وسكون الطاء ، وكسر الراء ـــ اسم موضع من منازل هذيل ، مأخوذ من فعل الأمر وفيه ضمير هو الألف ، وكأن سالكه يقول لصاحبيه « أَطْرِقَا » أى : اسْكُتا .

« باليات » خَلِقات ، « الثُّمام » نبت يُستر به جوانب الخيمة ، و « العِصِى » جمع عصًا ، قوائم الخيمة ـــ و « عَلَى أَطْرِقَا » جار ومجرور متعلق بعرفْتُ فى البيت قبله .

والشاهد : « أَطْرِقَا » وهو علم منقول من فعل الأمر مع ما فيه من الضمير البارز وهو الألف .

ينظر إعراب البيت بالتفصيل مع كلام مفيد عنه فى شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣١ : ٣٢ .

(٢) جزء من بيت سيأتى وهو الشاهد رقم ٣٨ .

(٣) أى : ابن مالك ، ينظر شرح التسهيل ١ / ١٧١ .

تابع للناظم فى قوله :

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ «فَضْلٍ» و «أَسَدْ» وَذُو ارْتِجَالٍ كَـ «سُعَادَ» و «أُدَدْ»

(وَعَنْ سِيبَوَيْهِ : **الْأَعْلَامُ كُلُّهَا مَنْقُولَة**)(١) ؛ لأن الأصل فى الأسماء التنكير (وَعَن الزَّجَّاج : **كُلُّهَا مُرْتَجَلَةٌ**)(٢) ؛ لأن الأصل عدم النقل ، وما وافق وصفًا أو غيرَه فهو اتفاقىٌّ لا مقصودٌ .

* * *

(١ ، ٢) كثير من العلماء ينسبون إلى سيبويه القول بأن الأعلام كلها منقولة ، وإلى الزجاج القول بأنها كلها مرتجلة جاء ذلك فى : ارتشاف الضرب ١ / ٤٩٦ ، منهج السالك ٢٢ ، شرح اللمحة لابن هشام ١ / ٢٥٣ الدمامينى فى تعليق الفرائد ٢ / ١٤٢ ، الهمع ١ / ٧١ ، الأشمونى ١ / ١٣١ .

ولم أجد ما نسب إلى سيبويه فى كتابه صراحة ويبدو أن ذلك فهم من كلامه بدليل قول أبى حيان فى منهج السالك ٢٢ ، وظاهر كلام سيبويه أن كل علم منقول ، فإن جميع ما أورده من مُثُل المرتجل إنما هى منقولة فى الأصل لكنَّا جَهِلنا من أى نكرة نُقِلت » .

(**فَصْلٌ** :

وَيَنْقَسِمُ) العَلَمُ (**أَيْضًا إِلَى مُفْرَدٍ**) عن التركيب (كـ « **زَيْدٍ** ») وَ « أُدَدَ »
(وَ « **هِنْدٍ** ») و « سُعَادَ » .

(**وَإِلَى مُرَكَّبٍ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ**) :

وذلك أنه إمّا (**مُرَكَّبٌ إِسْنَادِيٌّ**) وهو كلّ كلمتين أُسْندت إحداهما إلى الأخرى (كـ « **بَرَقَ نَحْرُهُ** » وَ « **شَابَ قَرْنَاهَا** » **وَهَذَا**) النوع مبنىٌّ ، وَ (**حُكْمُهُ الْحِكَايَةُ**) على ما كان عليه قبل التسمية قال :

٣٩- كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِى شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ[1]

(**وَقَالَ**) رؤبة فى حكاية الفعل المسند إلى الضمير المستتر :

٣٨ - (**نُبِّئْتُ أَخْوَالِى بَنِى يَزِيدُ**)
ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ[2]

---

(١) هذا البيت من الطويل منسوب فى « معاهد التنصيص ١ / ١١٥ إلى : « تأبّطَ شرًّا » وبلا نسبة فى كتاب سيبويه ١ / ٢٥٩ ، ٢ / ٦٥ ، والمقتضب ٤ / ٩ ، ٢٢٦ ، والخصائص ٢ / ٣٦٧ وابن يعيش ١ / ٢٨ واللسان مادة (ق ر ن) .

« قَرْنَاها » أى : ضفيرتاها ، « تَصُرُّ » صَرَرْتُ الناقةَ أى : شددتُ عليها الصرار وهو خيط يُشَد فوق الخلف لئلا يرضعها ولدها وقت المرعى ، فإذا عادت عشيًّا حُلَّت تلك الأصِرّة ، وحُلبت — « بَنِى » منادى حُذِف منه حرف النداء ، وهو مضاف إلى ما بعده ، وما بعده محكيّ قال الأعلم : الشاهد فى قوله « بنى شاب قرناها » وحمله على الحكاية ، والمعنى : بنى التى يقال لها : شاب قرناها ، أى : بنى العجوز الراعية » [حاشية كتاب سيبويه ١ / ٢٥٩ « بولاق »] .

(٢) بيتان من الرجز المشطور لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، ونسبهما العينى أيضا لرؤبة ١ / ٣٣٨ ، ٤ / ٣٧٠ ، وهما بلا نسبة فى مجالس ثعلب ١ / ٢١٢ ، وابن يعيش ١ / ٢٨ والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٧٢ والكافية الشافية ١ / ٢٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٧١ ، وابن الناظم ٧٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٧٥ وتخليص الشواهد ١١٥ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٤٦ ، واللسان مادة (ز ى د) ٤ / ١٤٣ ، والخزانة ١ / ١٣٠ والأشمونى ١ / ١٣٢ .

والقَوَافِى مرفوعة ، فلولا أنّ فى « يزيدُ » ضميرًا مرفوعا على الفاعلية ؛ لَمَا رُفِعَ[(١)] على الحكاية ، ولَجُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مفرد غير منصرف ، ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل .

و « نُبِّئْتُ » بمعنى : أُخبِرتُ ، متعدٍّ لثلاثة ، أولها : ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل ، و « أَخْوَالِى » مفعوله الثانى ، و « بَنِى يزيدُ » عطف بيان عليه ، وجملة « لهم فَديدُ » ــ بالفاء ــ بمعنى : صياح ــ فى موضع المفعول الثالث أى : فادين ، و « ظُلْمًا » مفعول لأجله[(٢)] ، وناصبه محذوف تقديره : يَصِيحُون و « علينا » متعلق بذلك المحذوف لا بفديد ؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه .

ولم يقل : عليهم ؛ لأن المتكلم يُغلَّب على غيره فى إعادة الضمير .

تقول : أنا وزيد فعلنا ، ولا تقُلْ[(٣)] : فعلا .

والجارى على الألسنة « يزيد » بالياء آخر الحروف أوَّلَه .

وقال ابن / يعيش : صوابه بالتاء المثناة فوقُ ، وهو اسم رجل ، وإليه تُنسب الثياب التزيديّة[(٤)] ــ انتهى ــ [٤٥ / ب]

---

(١) فى خ٤ « لَمَا رُفِع يزيدُ على الحكاية » .

(٢) وفى الإيضاح ١ / ٧٢ قال ابن الحاجب : « وقد أجيز أن يكون « ظُلما » مفعولا ثالثا ، يعنى : ظالمين ، أو ذى ظلم ويكون ما بعده كالتفسير له » واختاره ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ١١٧ وضَعَّف أن يكون حالا ، أو مفعولا لأجله على أن يكون العامل فيه « نبئت » أو فديد » أو الاستقرار المحذوف .

(٣) فى خ٣ ، ٤ « ولا تقولُ » .

(٤) وذلك فى شرحه على المفصل ١ / ٢٨ ، ونص كلامه : « وفى نسخ المفصل « يزيد » بالياء ، وصوابه « تزيد » بالتاء المعجمة بثنتين من فوقهما ، وهو : تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة إليه تُنسب البُرُودُ التَّزيديّة » ثم استشهد ببيت لعلقمة جاءت فيه كلمة « التَّزِيديَّات » .

وردّ ابن الحاجب فى الإيضاح ١ / ٧٢ : ٧٣ بقوله : « وقول بعضهم : إنما هو : ٭ نُبِّئْتُ أخوالى بنى تَزيدُ ٭ ــ بالتاء ــ تنطّع منه ، وتبجّح بأنه قد عَلِمَ أن فى العرب « تزيد » بالتاء=

قيل : ولا يتعين ذلك فى البيت إلَّا أن يريد : « تَزيدَ » بن جُشَم بن الخزرج أو : تزيدَ بن حلوان بن عِمْران بن قضاعة ، فإن كلًّا من هذين أبو قبيلة ، وهما بالتاء الفوقية .

(وَ) إمَّا (**مُرَكَّبٌ مَزْجِىٌّ** ، **وَهُوَ : كُلُّ كَلِمَتَيْنِ نُزِّلَتْ ثَانِيَتُهُمَا مَنْزِلَةَ تَاءِ التَّأْنِيثِ مِمَّا قَبْلَهَا**) فى أنّ ما قبله مفتوح الآخِر ، ما لم يكن ياءً .

ولكلٍّ من جزأيه حكمٌ يَخصّه :

(**فَحُكْمُ**) الجزء (**الْأَوَّلِ أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ**) كما يُفتح ما قبل تاء التأنيث ، ويُنقل الإعرابُ إلى الجزء الثانى ؛ لصيرورته كالجزء ، ممّا قبله ؛ كما نُقِل الإعرابُ مما قبل تاء التأنيث إليها لَمَّا صارت كالجزء ممّا قبلها (**كَـ « بَعْلَبَكَّ » وَ « حَضْرَمَوْتَ »**) لبلدين .

والأصل قبل التركيب : بَعْلَ وبَكَّ ، وحَضَرَ ومَوْتَ ، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة .

وحكمهما : أن يُفتح آخرُ أولهما (**إِلَّا إِذَا كَانَ « يَاءً » فَيُسَكَّنُ**) للثِّقل بالتركيب والإعلال ، (**كَـ « مَعْدِ يكَرِبَ »**) لِرَجُلٍ (**وَ « قَالِى قَلَا »**) لمكانٍ وكسرُ الدال من « مَعْدِى » شاذّ ، والقياس فتحها كـ « مَرْمَى » و « مَسْقَى » .

(**وَحُكْمُ**) الجزءِ (**الثَّانِى**) منهما (**أَنْ يُعْرَبَ بِالضَّمَّةِ**) رفعًا (**وَالْفَتْحَةِ**) نصبًا

= الفوقية ، وإليه تنسب البُرُود التزيدية ، وهو مردودٌ من وجهين : أحدهما : أن الرواية هنا التحتية ، والثانى : أن تزيد بالفوقية فى كلامهم مفرد لا جملة ، قال :

يَعْثُرْنَ فى حَدِّ الظُّبَاتِ كأنَّما ... كُسِيَتْ برودَ بنى تَزِيدَ الْأَذْرُعُ

فاستعماله كالجملة خطأ » — انتهى —

وهذا البيت فى ديوان الهذليين ١ / ١٠ وقائله أبو ذؤيب .

ونقل ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ١١٦ ما زعمه ابن يعيش وما ردّ به ابنُ الحاجب وكذلك فعل صاحب الخزانة ١ / ١٣٢ .

وجرًّا ، إعرابَ ما لا ينصرف للتركيب والعلمية[١] .

(**إلَّا إنْ كَانَ**) الجزء الثانى (**كَلِمَة « وَيْهِ » فَيُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ**) فى الأشهر عند سيبويه[٢] ، أما البناء ؛ فلأنه اسمُ صوت ، وأما الكسر ؛ فعلى أصل التقاء الساكنين ، وذلك (**كـ « سِيبَوْيهِ » وَ « عَمْرَوَيْهِ »**) .

واختار الجرمىُّ أن يُعربَ إعرابَ ما لا ينصرف ، فلا يدخله خفض ولا تنوين[٣] قال أبو حيان : هو مشكل إلا أن يستند إلى سماع ، وإلَّا لم يُقبل ؛ لأن القياس البناءُ ؛ لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحد[٤] ـــ انتهى ـــ

وإلى هذا التفصيل الإشارةُ بقول الناظم :

---

(١) هذا إعراب ، وهناك إعراب ثان ذكره سيبويه أيضا فى كتابه ١ / ٤٩ إذ قال : « ومن العرب من يضيف « بَعْلَ » إلى « بَكٍّ » كما اختلفوا فى « رَامَ إلى هُرْمُز » فجعله بعضهم اسما واحدًا ، وأضاف بعضهم رَامَ هُرُمزَ ـــ وقال فى موضع آخر من كتابه ٢ / ٥٠ « وأما » « مَعْدِ يكرب » ففيه لغات : منهم من يقول « مِعْدِ يكرِبٍ » فيضيف ، ومنهم من يقول « معد يكَرِبَ » فيضيف ولا يصرف ، يجعل « كرب » اسما مؤنثًا ومنهم من يقول « مَعْدِ يكَرِبُ » فيجعله اسما واحدًا .

وهناك إعراب ثالث ذكره أبو حيان فى « منهج السالك ص ٢٢ فقال : « وظاهر كلامه يعنى ابنَ مالك ـــ أنه لا يجوز فيه البناء ، وفيه خلاف والصحيح جوازه فتقول : هذه حضرموتَ ، ورأيت حضرَموتَ ومررت بحضرَمَوْتَ .

وقال الدمامينى فى شرح التسهيل ٢ / ١٤٥ فى المركب المزجى إن خُتم بغيرويه : « ونقص المصنف لغة أخرى ، وهى بناؤه تشبيها له بخمسة عشر ، فلو قال هنا ، وقد يُبنى لاستوفى اللغات ... » .

(٢) فقد قال فى كتابه ٢ / ٥٣ « وعمرَوَيْهِ » فى المعرفة مكسور فى حال الرفع والنصب غير منون » .

(٣) نسب هذا الرأى للجرمى : أبو حيّان فى الارتشاف ١ / ٤٩٧ ولم يعلق بشىء وفى منهج السالك ص ٢٢ وعلَّق بقوله : فإن كان ما ذكره مسموعًا قُبل ، وإن كان مقيسًا على بعلبكَّ لم يُقبل ـــ ونسبه إلى الجرمىّ أيضا الدمامينى فى تعليق الفرائد ٢ / ١٤٦ [وينظر المقتضب ٤ / ٢٠ ، ٣١ وما بعدها] .

.... ذَا إنْ بِغَيْرِ « وَيْهِ » تَمَّ أُعْرِبَا[١]

(وَإمَّا) مركَّبٌ (إضَافِيٌّ ، وَهُوَ الْغَالِبُ) فى الأعلام المركبة ؛ لأن الأكثر فيها « الْكُنَى » وهى مضافة (وَهُوَ كُلُّ اسْمَيْنِ نُزِّلَ ثانيهِمَا مَنْزِلَةَ التَّنْوِينِ مِمَّا قَبْلَهُ) فى أنَّ الجزءَ الأول جارٍ بوجوه الإعراب ، والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة ، إلّا أنّ التنوين ملازم للسكون ، والمضاف إليه ملازم للجرّ ، وما قبلهما[٢] يختلف بوجوه الإعراب (كـ « عَبْدِ اللهِ ») مما المضاف إليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وَ « أَبِى قُحَافَةَ ») ممّا المضاف إليه مجرور بالفتحة ، والمضاف معرب بالحروف[٣] (وَحُكْمُهُ أَنْ يَجْرِىَ) الجزءُ (الْأَوَّلُ) وهو المضاف (بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ الثَّلَاثَةِ) رفعا ، ونصبًا ، وجرًّا (وَيُجَرُّ) — بالبناء للمفعول ، بمعنى : يخفض — الجزءُ (الثَّانِى) وهو المضاف إليه (بِالْإِضَافَةِ) دائمًا .

وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله :

وجُمْلَةٌ ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ....

وَشَاعَ /فِى الأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَهْ[٤] .... [٤٦/]

* * *

(١) « ذَا » إشارة إلى المركب المزجىّ ، أى أنَّ المركب المزجىّ غير المختوم بويه يعربُ ، ويُؤْخذ بناء ما خُتِم بويه من مفهوم الشرط ، والألف فى « أُعْرِبَا » للإطلاق .

(٢) أى : ما قبل التنوين فى نحو « محمدٌ » وهو الدال ، وما قبل المضاف إليه فى « عبد الله » وهو المضاف .

(٣) وهو « أَبِى » لأنه من الأسماء الستة التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجرُّ بالياء .

(٤) فالأقسام الثلاثة هى : الجملة أى المحكية ، وما بمزج رُكِّبا ، وذُو الإضافة .

(فَصْلٌ :

وَيَنْقَسِمُ) العلمُ (أَيْضًا إِلَى اسْمٍ ، وَكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ) .

وهو المشار إليه فى النظم بقوله :

وَاسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً، وَلَقَبَا ....

(فَالْكُنْيَةُ : كُلُّ مُرَكَّبٍ إِضَافِىٍّ صَدْرُهُ « أَبٌ » أَوْ « أُمٌّ » كَـ « أَبِى بَكْرٍ ») بن أبى قُحَافَة ـــ رضى الله عنهما ـــ[(١)] (وَ « أُمِّ كُلْثُومَ ») بنت النبى ـــ ﷺ ـــ زادَ الإمامُ فخر الدين الرازى فى العلم الجنسىّ : أو ابن ، أو بنت ، كـ « ابن دَأْيَة » للغراب ، و « بنت الأرض » للحصاة[(٢)] ـــ انتهى ـــ

(وَاللَّقَبُ : كُلُّ مَا أَشْعَرَ بِرِفْعَةِ الْمُسَمَّى أَوْضَعَتِهِ) بفتح الضاد المعجمة ، والقياس كسرها ، وإنما فُتِحت تبعًا للمضارع[(٣)] ، والهاءُ عوض عن الواو والوضيعُ : الدَّنِئ من الناس .

فالرفعة : (كَـ « زَيْنِ الْعَابِدِينَ ») لقبُ علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب ـــ رضى الله عنهم ـــ

والضَّعَة : نحو (« أَنْفِ النَّاقَةِ ») لقبُ جعفر بن قُرَيع ـــ تصغير قَرْع ـــ بفتح القاف ، وسكون الراء ، وبالعين المهملة ـــ وهو أبو بطنٍ من سعد بن زيد مناة وسببُ جريان هذا اللقب عليه ؛ أنّ أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه ، فبعثته أُمُّه إلى

---

(١) « رضى الله عنهما » ساقطة من خ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٢) شرحه على المفصل ورقة [١١ / ب] مخطوط .

وقال الرضى فى الكافية ٢ / ١٣٩ « وإما كنية ، وهى الأب أو الأم أو الابن أو البنت مضافات نحو : أبى عمرو ، وأم كلثوم ، وابن آوى ، وبنت وَرْدَان » .

(٣) فعله : وضع يضع ، وأصله يَوْضِع ـــ بكسر الضاد ـــ ثم حذفت الواو على هذا الأصل وإن كانت الضاد قد فتحت من أجل حرف الحلق ، فالمصدر حقه « ضِعَة » بالكسر مثل : عِدَة ، وجاء الفتح تبعا للمضارع .

أبيه ، ولم يبق إلا رأسُ الناقة ، فقال له أبوه : شأنك به ، فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجُرُّه ، فلُقّب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب ، فلما مدحهم الحطيئة[١] بقوله :

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ، وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمُ وَمَنْ يُسَوِّى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَا – **٤٠**

صار اللقب مدحًا والنسبة إليه « أنفِىّ »[٢] .

فمرجع الكنية إلى اللفظ ــ وإن أشعَرت بالتعظيم ــ ومرجع اللقب إلى المعنى .

(**وَالاسْمُ مَا عَدَاهُمَا ، وَهُوَ الْغَالِبُ كَـ « زَيْدٍ » وَ « عَمْرٍو »**) وفرق « الأبهَرِىُّ »[٣] فى حواشى العضُد ، بين الاسم واللقب فقال : الاسم يُقصد بدلالته الذات المعيَّنة ، واللقبُ يُقصد به الذات مع الوصف ؛ ولذلك يُختار اللقبُ عند إرادة التعظيم أو الإهانة .

(وَ) إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ (**يُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنْ الاسْمِ**) غالبا ؛ لأنّ الغالب فى اللقب أن يكون منقولًا من اسم غير إنسان (كَـ « بَطَّة ») فلو قُدِّمَ ؛ لتَوهم السامعُ أنَّ المرادَ مسماه الأصلىّ ، وذلك مأمونٌ بتأخيره[٤] ؛ ولأن اللقب يشبه النعت فى إشعاره بالمدح أو الذّم ، والنعتُ لا يُقدَّم على المنعوت ، وكذلك ما أشبهه (**كـ « زَيْدٍ زَيْنِ الْعَابِدِينَ »**) أو « أنف الناقة » .

---

(١) هو أبو مُلَيكة جَرْوَل بن أوس العبسى [المتوفى سنة ٣٠ هـ] شاعر مخضرم مرّ الهجاء والبيت فى ديوانه ص : ١٥ نشر الخانجى .

(٢) الكلام من قوله : « أنف الناقة » إلى هنا يوجد بنصّه فى حاشية المكّى على أوضح المسالك ورقة ١٣ مخطوط .

(٣) الْأَبْهَرِىُّ : هو سيف الدين أحمد ، له حاشية على شرح العَضُد لكتاب : منتهى السول والأمل فى علمى الأصول والجدل لابن الحاجب المالكى ، والعضد الذى شرح كتاب ابن الحاجب هو العلامة عضد الدين بن عبد الرحمن الإيجى المتوفى سنة ٧٥٦ هـ [ينظر كشف الظنون ص ١٨٥٦ ، ١٨٥٧] .

(٤) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٧٤ والمرادى فى شرح الألفية ١ / ١٧٠ .

وهذا مراد الناظم بقوله :

.... وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِواهُ صَحِبَا[١]

(وَرُبَّمَا يُقَدَّمُ) اللقبُ على الاسم (كَقَوْلِهِ) وهو أوسُ بنُ الصّامت[٢] أخو عُبادة بنِ الصامت ــ رضى الله عنهما ــ :

٣٩- (أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو، وَجَدِّى) أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَـــاءِ[٣]

فقدم اللقب وهو « مُزَيْقِيَا » على الاسم وهو « عمرو » .

و « مُزَيْقِيَا » ــ بضم الميم ، وفتح الزاى ، / وسكون الياء المثناة التحتانيّة ، وكسر القاف ، وتخفيف الياء آخر الحروف ــ لقبُ عمرٍو ، و « عمرٍو »[٤] بالجرِّ عطفُ بيان على مُزيقيا ، أو بدل منه[٥] . [/ ب]

---

(١) « وأخِّرنْ ذَا » المشار إليه هو اللقب فى قوله قبله * وَاسْمًا أَتَى، وكُنْيَةً، ولَقَبَا *
أى : أخرّ اللقب إن صحب سواه من القسمين الآخرين وهما الاسم أو الكنية ، هذا معنى عبارة الناظم ، وسيعترض عليه ابن هشام فيما يأتى .

(٢) الخزرجى الأنصارى ، له صحبة ، شهد بدرا والمشاهد كلها [الإصابة ١ / ٨٥ : ٨٦] .

(٣) البيت من الوافر وقوله « أبوه منذرٌ » هذه رواية النحويين ، وهى لا تتفق مع نسب الشاعر ، إذ ليس فى آبائه من اسمه « منذر » ورواية ابن منظور ، وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامرٌ » ويقال إن المنذر فى نسب مزيقيا من جهة أمه وهو ما جرى عليه المصرِّح هنا ، و « مزيقيا » بألف التأنيث الممدودة ، وحذفت الهمزة للوزن ، قال ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٧٥٨ « وفُعَيْلِيَاءُ ، كَمُزَيْقِيَاءُ ، اسم ملك باليمن » .
والبيت ورد فى الصحاح ٦ / ٢٢٥١ (م و ه) واللسان : (م ز ق) وارتشاف الضرب ١ / ٤٩٨ وتخليص الشواهد ١١٨ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٤٩ ، والعينى ١ / ٣٩١ ، والخزانة ٢ / ٢٣٠ وبلا نسبة فى الأشمونى ١ / ١٢٨ .
وفى البيت شاهد فى عجزه على تأخير اللقب عن الاسم وهو الغالب وذلك قوله « منذِرٌ مَاءُ السَّماءِ » .

(٤) « وعمرو » ساقطة من خ٢ .

(٥) ومن تقديم اللقب على الاسم قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ [النساء ١٧١]=

وسببُ جَرَيَان هذا اللقب على عمرو ؛ أنه كان من ملوك اليمن ، وكان يلبس كلّ يومٍ حُلَّتين ، فإذا أمْسَى مزّقهما كراهةَ أن يلبسهما ثانيا . وأن يلبسهما غيرُه .

و « مُنْذِر » أحد أجداده لأمه ، وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان ، أحد ملوك الحيرة و « ماءُ السماءِ » لقبُ منذر ، واختلف فى سبب جريانه عليه . فقيل : لحُسْنِ وجهه ، وقيل : إنّ أمَّه كان يقال لها « ماء السماء » لحسنها ، واشتهر المنذر بلقب أمه ، واسمها : ماويَّة بنت عوف ابن جُشَم بن الخزرج .

وأراد « أوسٌ » بذلك أنه كريم الطرفين ، نسيب الجهتين .

(**وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْكُنيَةِ وَغَيْرِهَا**) من اسم ، أو لقب ، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب ، وتأخيرها عنهما :

(**قَالَ**) أعرابىٌّ إخبارًا عن عمر بن الخطاب ـــ رضى الله عنه ـــ

= والمقصود الإخبار عن المسيح بأنه ابنُ مريم لا بأنه عيسى ، وعيسى بدل من المسيح أو عطف بيان عليه لا خبر ــ وفى قوله تعالى ﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾ [آل عمران ٤٥] المقصود الإخبار عن « اسمه » بأنه « عيسى » وكان الأصل تأخير « المسيح » ليكون نعتا ، فقدم ، ونعتُ المعرفة إذا قدِّم عليها ، أُعْرب على حسب العوامل وأعربت المعرفة بدلا ، أو عطف بيان عليه ، و « المسيحُ » هو الخبر .

[نصَّ على ذلك يس فى حاشيته على التصريح وجزم به ينظر ١ / ١٢١] .

وفى حاشية يس أيضا ١ / ١٢٠ « قال الزرقانى : قد نصَّ ابنُ الأنبارى على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يُبْدأ به قبل الاسم كما فى قوله تعالى ﴿ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾ فإن المسيح لا يقع على غيره ، بخلاف عيسى فإنه يقع على عدد كثير ، ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء ؛ لأنها أشهر من أسمائهم » .

وقال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١ / ١٢٨ « ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر ، وإلّا أُخِّر منهما ما قَصَد المتكلمُ الحكم به » .

٤٠ ــ (أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ)(١)
مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ
فاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

فقدّم الكنية وهى « أَبُو حَفْصٍ » على الاسم ، وهو « عُمَر » .

وسببُ إنشاد ذلك : أنّ قائلها قال لعمر ــ رضى الله عنه ــ إنّ ناقتى قد نَقَبتْ فاحملنى ، فقال له عمر : كذبتَ ، وأبى أن يحملَه ، وحلفَ على ذلك فأنشده ذلك .

يقال « نَقِبَ البعير » يَنْقَبُ ــ بكسر القاف فى الماضى ، وفتحها فى المضارع إذا رَقَّ خُفُّه ، و « دَبَرَ البعيرُ » إذا حَفِى ، فكأنه تفسير له .

ويقال : « فَجَرَ » إذا حَنَثَ فى يمينه .

(وَقَالَ حَسَّانُ) بن ثابت يَرْثى سعد بن معاذ ــ رضى الله عنه(٢) ــ :

---

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور ، وموضع الشاهد فى البيت الأول ، فقد قدم الكنية وهى « أبو حفص » على اللقب وهو « عمر » كما قال الشارح .

وقال العينى وهو يعلق على البيت الأول : « قال ابن يعيش : قاله رؤبة ، وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة فى سنة خمس وأربعين ومائة ، ولم يدرك عمرَ ــ رضى الله عنه ــ ولا عدّه أحدٌ من التابعين ، وإنما قاله أعرابىٌّ كان استحمل عمر بن الخطاب ــ رضى الله عنه ــ إلى آخره » [العينى : ١ / ٣٩٢] وقال البغدادى فى الخزانة ٢ / ٣٥١ : « وهذا الرجز نسبه ابن حجر فى الإصابة لعبد الله بن كَيْسَبة .. وزعم ابن يعيش فى شرح المفصل أن الرجز لرؤبة ... ثم نقل ما قاله العينى .

والأبيات فى ابن يعيش ٣ / ٧١ منسوبة لرؤبة ، والبيت الأول وهو موضع الشاهد بلا نسبة فى متن المفصل ٣ / ٧١ شرح ابن يعيش ، وابن عقيل ٢ / ٢٠١ ، وشذور الذهب ص ٤٣٥ كلاهما فى باب عطف البيان ، والأشمونى ١ / ١٢٩ باب العلم ، واللسان مادة (ن ق ب) ٢ / ٢٦٣ و (ف جَ رَ) ٦ / ٣٥٤ .

(٢) « رضى الله عنه » ساقطة من خ٢ .

٤١- (وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ   سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِى عَمْرِو)[١]

فقدّم الاسم وهو « سعد » على الكنية وهى « أبو عمرو » .

وأصل هذا البيت : أن السيد سعد بن معاذ ، أُصِيبَ يوم الخندق بسهم فى أكحله[٢] ، فتألم قليلا ، ومات منه ، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ : « اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِمَوتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذ »[٣] .

فنظمه حسانُ ـ رضى الله عنه ـ

وتقول : « جاءنى أبو عبد الله بَطَّة » ، و « بَطَّةُ أبو عبد الله » .

(**وَفِى نُسْخَةٍ مِنَ الْخُلاصَةِ مَا**) أى شىء وهو قوله :

وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْسِوَاهُ صَحِبَـا   ....

وذلك (**يَقْتَضِى أَنَّ اللَّقَبَ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْكُنْيَةِ كَـ « أَبِى عَبْدِ اللهِ أَنْفِ النَّاقَةِ** ») لأنّ سوى اللقب يشمل الاسم والكنية ، فكأنه قال : وأخرّ اللقب إنْ صحبَ الاسم أو الكنية .

فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح .

(**وَلَيْسَ**) الحكم مع الكنية (**كَذَلِكَ**) بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها ـ كما تقدم ـ

وفى نسخة أخرى من الخلاصة :

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقد نسبه ابن هشام إلى حسّان ، وكذلك فعل العينى فى شواهده ١ / ٣٩٣ على هامش الخزانة ، وليس فى ديوان حسّان .

وذُكِر بلا نسبة فى الأشمونى ١ / ١٢٩ . وأنشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البرّ فى كتاب الاستيعاب فى أسماء الصحابة فى ترجمة سعد بن معاذ ، ونسبه إلى رجل من الأنصار غير معين .

(٢) الأكحل : عرقٌ فى اليَدِ يُفْصد ولا يقال عرق الأكحل .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب فضائل أصحاب النبى ـ ﷺ ـ باب مناقب سعد بن معاذ جـ٧ ص ١٢٣ من فتح البارى .

.... وَ «ذَا» اجْعَل آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِبَا

فالإشارة بـ « ذَا » إلى اللقب ، وهى أصرح فى المراد .

/ ولكن قال « المرادىّ » : وما سبق أَوْلى ؛ لأن هذه النسخة لا يُفهم منها حكم اللقب مع الكنية ــ انتهى ــ [٤٧ / أ]

ولك أن تقول : أما كونها لا يُفهم منها حكمُ اللقب مع الكنية فمسلَّم باعتبار المنطوق ، وغير مسلم باعتبار المفهوم(١) .

وأما كونها أَوْلى فممنوعٌ ؛ لأنها تُفْهِم غيرَ الصواب(٢) .

(١) لأن منطوق قوله : « وَذَا اجْعَل آخِرًا إذا اسْمًا صَحِبَا » يوجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ، ويفهم منه أنه لا يجب ذلك مع الكنية .

(٢) وكأنّ الشيخَ خالدًا على مذهب الجمهور فى تجويز أن تتقدم الكنية على اللقب إذا اجتمعا ، وأن تتأخر عنه .

ولكن الشيخ محمد محيى الدين فى حاشيته على أوضح المسالك ١ / ١٣١ يقول : « وقد كنت جاريتُ المؤلف ــ يعنى ابن هشام ــ والذين اتبعوه ، ثم بعد مرور زمنٍ اطّلعتُ على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عمّا يصاحبه من النوعين الآخرين ، سواء أكان المصاحب اسما أم كنية أما الاعتراض على عبارته فى الألفية : فإن كان الاعتراضُ من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فمسلّم ، ولا يضره ــ وهو من هو ــ أن يُخالِفَ ما عليه الجمهور ، فكم له من الآراء قد خالف فيها الجمهور ، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربى المطرد الكثير فكان الواجب أن يُسْتدل لذلك » .

ولم أجد فى كتب ابن مالك ــ عدا الألفية ــ ما يدل على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين الاسم أو الكنية ، وإنما تحدث فقط عن تأخير اللقب عن الاسم . [ينظر شرحه على التسهيل ١ / ١٧٣ ، وعمدة الحافظ ١ / ٥٠ ، والكافية الشافية ١ / ٢٥٠ وفسّر « الأشمونى » قوله « إنْ سِوَاهُ » بالاسم فقط يعنى إن صحب اللقب الاسم .

(**ثُمَّ إنْ كَانَ اللَّقَبُ وَمَا قَبْلَهُ**) من الاسم (**مُضَافَيْنِ كـ « عَبْدِ اللهِ زَيْنِ العابدين »**) أو « أنف الناقة » (**أَوْ كَانَ الْأَوَّل مُفْرَدًا**) عن الإضافة (**وَالثَّانِى مُضَافًا كـ « زَيْدٌ زَيْنُ الْعَابِدِينَ »**) أو أنف الناقة (**أَوْ كَانَا بِالْعَكْسِ**) بأن كان الأول مضافا ، والثانى مفردًا (**كـ « عَبْدِ اللهِ كُرْزٍ »**) — بضمّ الكاف وسكون الراء المهملة ، وفى آخره زائ — وهو فى الأصل خُرج الرَّاعى .

فالأقسام ثلاثة ، فإن شئت (**أَتْبَعْتَ الثَّانِى لِلْأَوَّلِ**) فى إعرابه (**إمَّا بَدَلًا**) من الأول بدل كلّ من كلّ (**أَوْ عَطْفَ بَيَان**) على الأول (**أَوْ قَطَعْتَهُ عَنِ التَّبَعِيَّةِ إمَّا بِرَفْعِهِ خَبَرًا لِمُبْتَدأ مَحْذُوفٍ ، أَوْ بِنَصْبِهِ مَفْعُولًا**) به (**لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ**) .

فتقول على الإتباع : « جاءنى عبدُ الله زينُ العابدين » برفعهما .

و « رأيتُ عبد اللهَ زينَ العابدينَ » بنصبهما ، و « مررتُ بعبدِ اللهِ زينِ العَابِدِينَ » بجرّهما .

وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب ، ومن النصب إلى الرفع ، ومن الجرّ إلى الرفع والنصب .

فالرفع بتقدير « هو » والنصب بتقدير « أعنى » ولو أُظْهِر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب إتباعا وقطعا ، إلّا أنّ الكنية لا تكون إلا مضافة ، واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين ، فإن كانا مضافين ، أو أحدُهما والآخر مفردًا فحكمهما ما سبق .

(**وَإنْ**[1] **كَانَا مُفْرَدَيْنِ كـ « سَعِيد كُرْز » جَازَ ذَلِكَ**) المتقدم ، وهو جواز الإتباع والقطع (**وَ**) جازَ (**وَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ إضَافَةُ الْأَوَّلِ إلَى الثَّانِى**)[2] إن لم

---

(١) فى خ٢ « فإن » بالفاء .

(٢) يقول سيبويه فى كتابه ٢ / ٤٩ « إذا لقبت مفردًا بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبى عمرو ، ويونس ، والخليل وذلك قولك : هذا سعيدُ كُرْزٍ » .
=

يمنع مانع ؛ كما إذا كان الاسم مقرونا بـ « أَلْ » كـ « الحارث قُفّة » أو كان اللقب وصفا فى الأصل مقرونا بـ « أل » كـ « هارون الرشيد » و « محمد المهدىّ » فلا يضاف الأول إلى الثانى نصّ على ذلك « ابن خروف » .

وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والإتباع أقيس ، والإضافة أكثر[1] .

(**وَجُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ يُوجِبُ هَذَا الْوَجْهَ**) وهو الإضافة (وَ) وُجوبُ الإضافة (**يَرُدُّه النَّظَرُ**) من جهتى الصناعة[2] والسماع .

أما الصناعة ؛ فلأنَّا لو أضفنا الأول إلى الثانى ، لزم إضافة الشىء إلى نفسه ، بيان الملازمة : أنّ الاسم واللقب اسمانِ مسمَّاهما واحد فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافةُ الشىء إلى نفسه ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، لوجوب مغايرة المتضايفين .

(وَ) أمّا السماع من العرب فهو / (**قَوْلُهُمْ**) لرجل ضخم العينين اسمه « يحيى » ولقبه « عينان » (« **هَذَا يَحْيَى عَيْنَانِ** ») بغير إضافة[3] ، وإلا لقالوا [٤٧ / ب]

= وفى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٧٣ « فالمفردان يشاركان فى الإتباع والقطع ، وينفردان بالإضافة كسعيد كُرْزٍ ، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة ؛ لأنها على خلاف الأصل ، فبين استعمال العرب لها ، إذ لا مستند لها إلا السماع ، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل ، وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل ، لأن الاسم واللقب مدلوهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشىء إلى نفسه ، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم ، ليكون تقدير قول القائل جاء سعيد كرز ، جاء مسمى هذا اللقب فيتخلص من إضافة الشىء إلى نفسه ، والإتباع والقطع لا يُحوجان إلى تأويل ، ولا يوقعان فى مخالفة أصل فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما » .

(١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ١٢٩ والارتشاف ١ / ٤٩٨ : ٤٩٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٧١ ، والأشمونى ١ / ١٣٠ وحاشية الصبان عليه .

(٢) أى : الصناعة النحوية .

(٣) أى : فدل على عدم وجوب الإضافة ، إذ لو كان الأول مضافا إلى الثانى لقال : هذا يحيى عينين .

« عينين » بالياء .

وأجيب عن الأول[١] بأنه من إضافة المسمَّى إلى الاسم ، فمعنى : جاءنى سعيدُ كُرْزٍ ــ بالإضافة ــ : جاءنى مسمَّى هذا الاسم ، وإنما أُوِّل الأول بالمسمَّى والثانى بالاسم ؛ لأن الأول هو المعرَّض للإسناد إليه ، والمسند إليه إنما هو المسمَّى فلزم أن يُقصد بالثانى مجرد اللفظ .

وأجيب عن الثانى[٢] بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا[٣] .

وإلى وجوب الإضافة فى المفردين ، وجواز الإتباع فى غيرهما ، أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَـأَضِفْ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ[٤]

---

(١) أى : جهة الصناعة النحوية ، وقيل عن هذا الجواب إنه مجوز للإضافة ، والمدّعى على رأى البصريين وجوبُها .

(٢) أى : ما سمع من قولهم : هذا يحيى عينان ، وانظر تعليق الفرائد ٢ / ١٥٠ .

(٣) « مطلقا » أى فى جميع أحوال الإعراب الثلاثة ، الرفع والنصب والجر .

وقيل عن هذا الجواب بأن هذه اللغة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال .

وقال الرضى فى شرح الكافية ٢ / ١٣٩ « وإن كانا مفردين ، أو أولهما ، جاز إضافة الاسم إلى اللقب كما تقدم فى باب الإضافة ، وظاهر كلام البصريين وجوبُ الإضافة عند إفرادهما ، وقد أجاز الزجاج والفراء الإتباع أيضا وهو الأَولى ؛ لما روَى الفراء : قَيسٌ قفةٌ ، ويحيى عينان لرجل ضخم العينين » .

(٤) قوله « وإلَّا » مكونة من « إنْ » الشرطية المدغمة فى « لا » النافية وفعل الشرط محذوف أى : وإن لا يكونا ــ وإذا كان ابن مالك هنا فى الألفية قد أوجب الإضافة فى المفردين بقوله « حتما » فإنه فى التسهيل قد جعل الإضافة فيهما جائزة [ينظر شرحه على التسهيل ١ / ١٧٣] .

وما ذكروه من النظر[١] على القول بوجوب الإضافة ، يأتى مثله فى حال الإضافة على القول بالجواز ، فهو مشترك الإلزام ، فما كان جوابَ المجيز فهو جوابُ الموجِب .

* * *

(١) الوارِدِ فى ص : ٣٨٨ .

(**فَصْلٌ** :

وَالْعَلَمُ الْجِنْسِىُّ) الموعود بذكره أول الباب (**اسْمٌ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بِغَيْرِ قَيْدٍ تَعْيِينَ ذِى الْأَدَاةِ الْجِنْسِيَّةِ** ، **أَوْ**) ذى الأداة (**الْحُضُورِيَّةِ**) وبذلك يفارق العلم الشخصىّ .

(**تَقُولُ**) فى تعيينه تعيينَ ذى الأداة الجنسية (« **أُسَامَةُ** » **أَجْرَأُ**) ـــ من الجرأة ، وهى الشدة ـــ (**مِنْ** « **ثُعَالَةِ** » ؛ **فَيَكُونُ**) فى تعيين الجنس (**بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ** : **الْأَسَدُ أَجْرَأُ مِنَ الثَّعْلَبِ** ، و « **أَلْ** ») فى الأسد والثعلب (**هَذَين لِلْجِنْسِ**) لا للعهد ، إذ كلٌّ منهما اسم جنس .

(**وَتَقُولُ**) فى تعيينه تعيين ذى الأداة الحضوريّة (« **هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا** » **فَيَكُونُ**) فى تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (**بِمَنْزِلَةِ قولك** : **هَذَا الْأَسَدُ مُقْبِلًا** ، و « **أَلْ** » **فى**) الأسد (**هَذَا لِتَعْرِيفِ الْحُضُورِ**) المستفاد من الإشارة إلى الجنس .

فإن قيل : كيف تقول : « هذا الأسد » مشيرًا إلى واحد بعينه ، وأنت تعنى الجنس ؟

فالجوابُ : أن أصل الاسم الوضعُ على جملة الجنس ، فإذا أشرت إليه ، فإنما تعنى به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشباه لا أسد بعينه .

قال سيبويه[1] : إذا قلتَ : « هذا أبو الحارث » إنما تريد : هذا الأسدُ أى :

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ٢٦٣ : ٢٦٤ (بولاق) والنص منقول مع بعض التصرف .

وزاد سيبويه قولَه : وإنما منَعَ الأسدّ وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى « زيد » أنَّ الأسدَ ، وما أشبهه ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ، ولا تُحفَظُ حلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه ، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب ، وما ثبت معهم واتخذوه ، بأسماءٍ كزيد وعمرو » [الكتاب ١ / ٢٦٤] .

=

هذا الذى سمعتَ باسمه ، أو عرفتَ أَشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شىء قد عرفته بعينه كـ « زيد » ولكنك أردتَ : هذا الذى كلُّ واحد من أمته له هذا الاسم — انتهى —

(**وَهَذَا الْعَلَمُ**) الجنسىُّ (**يُشْبِهُ عَلَمَ الشَّخْصِ مِنْ جِهَةِ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ** ؛ **فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ من**) دخول (« **أَلْ** ») عليه ، فلا يقال : الأسامة ، كما لا يقال : الزيد .

(**وَ**) يمتنع (**مِنَ الْإِضَافَةِ**) فلا يقال : أُسامتكم ، كما لا يقال : زيدكم ، إلا إن قُصِد فيهما[1] الشياع فى المسألتين[2] ؛ لأن المانع من ذلك اجتماع / معرِّفين مختلفين على معرَّف واحد ، وذلك مأمون بالشياع .

٤٨ / أ]

(**وَ**) يمتنع (**مِنَ الصَّرْفِ**) وهو التنوين ، فلا يُجرّ بالكسرة ، ولا يُنوَّن (**إِنْ كَانَ ذَا سَبَبٍ آخَرَ**) مع العلمية (**كَالتَّأْنِيثِ**) اللفظىّ (**فِى** « **أُسَامَةَ** » **وَ** « **ثُعَالَةَ** ») وكزيادة الألف والنون فى « حمار قَبَّانَ »[3] (**وَكَوَزْنِ الْفِعْلِ فِى** « **بَنَاتِ أَوْبَرَ** »)

= يريد سيبويه أن يقول : إن حكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة ، من جهة أنه لا يخص واحدًا بعينه ، فكل أسد يصدق عليه أسامة ، ولكن علم الجنس قد يفيد بعض الصفات والخواص قال السيرافى فى هامش كتاب سيبويه ١ / ٢٦٤ : كأن تلقيب هذه الأشياء وتسميتها بهذه الأسماء المعارف فى مذهب سيبويه دلالة على الاسم وبعض صفاته وخواصه ، ألا تراه قال : فكأنهم إذا قالوا « هذا ابن قِتْرَة » فقد قالوا هذا الحيّة الذى من أمره كذا وكذا إلخ وهذا مذهب حسن » .

(١) فى خ٣ « فيه » .

(٢) يعنى عند دخول « أل » وعند الإضافة .

(٣) « حمار قَبَّان » من الأسماء المضافة نحو امرئ القيس ، وعبد الله من الأناسى ، وقَبَّان من قَبَّ فى الأرض إذا ذهب فيها قال فى الصحاح مادة : (قَ بَ بَ) « حمار قَبَّان » دُوَيبَّة » وهو فعلان من قبّ لأن العرب لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان « فَعَّالًا » لصرفته » .

وقد ذكر سيبويه « حمار قَبَّان » من أعلام الأجناس فى كتابه ١ / ٢٦٤ ، وكذلك صاحب المفصل ١ / ٣٤ وكذلك الرضى فى شرح الكافية ٢ / ١٣٢ .

علما على ضَرْبٍ من الكمأة (**وَابْنِ آوَى**) ــ بالمدّ ــ وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ، ودون الكلب ، وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والأظفار ، صياحه يشبه صياح الصبيان ــ قاله الكمال الدّميرى[١] ــ

فإن قلت : وزن الفعل فى المضاف إليه فقط ، والعلم هو مجموع المضاف والمضاف إليه .

قلتُ : أجيب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجرى على جزئها الثانى حكم ما لو كان علما وحده[٢] ــ قاله الدمامينى ــ

وَيمتنِعُ وصفه بالنكرة[٣] فلا يقال : أسامةُ مفترس ، بل المفترس (**وَيُبْتَدَأُ بِهِ ، وَيأْتِى الْحَالُ مِنْهُ**) بلا مُسَوِّغ فيهما (**كَمَا تَقَدَّمَ فِى الْمِثَالَيْنِ**) السابقين وهما : أسامة أجرأ من ثعالة ، وهذا أسامة مقبلًا .

(**وَيُشْبِهُ النَّكِرَةَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ شَائِعٌ فى أُمَّتِهِ**) وجماعته (**لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ**) كما أنّ النكرة نحو « رجل » كذلك .

فظهر من كلامه أَوَّلًا ، أنّ عَلَم الجنس مرادف فى المعنى لاسم الجنس المعرف بِـ « أَلْ » الجنسية .

---

(١) هو إلياس بن عبد الله الدّميرى كمال الدين ، فقيه شافعى ، من تصانيفه : النجم الوهاج فى شرح المنهاج [معجم المؤلفين ٢ / ٣١٤] .

(٢) وهو صريح ما قاله سيبويه فى كتابه ، فقد قال : « ويدلك على أن « ابن آوى » معرفة ، أن « آوى » غير مصروف وليس بصفة [الكتاب ١ / ٢٦٤] وقال : « وأما » ابنُ قِتْرَةَ » و « حِمَارُ قَبَّان » وما أشبههما فيدلك على معرفتهن ترك صرف ما أُضِفن إليه » [الكتاب ١ / ٢٦٥] فهذا يدل على أن سيبويه يجرى على جزئها الثانى حكم ما لو كان علما وحده .

(٣) ينظر شرح التسهيل للدمامينى المسمى تعليق الفرائد ٢ / ١٤٠ .

وآخرًا ، أنه لا فرق بين علم الجنس ، واسمه النكرة من حيث المعنى .
وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه .

وقد يقال : لمّا عاملوا « أسدًا » معاملة النكرة ، و « أسامةَ » معاملة المعرفة دلّ ذلك على افتراق مدلوليهما ، وإلّا لزم التحكّم ، فبالأثر يُستدل على المؤثِّر والفرق أن الصورة[1] الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها فى الذهن لُيطَابَق بها شخصٌ ما ، وعموم من حيث هى كليّة[2] مجردة عن اللواحق ، فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها[3] علم جنس كأسامة ، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد .

وهى من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كلّ فرد من أفراها .

والحاصل : أنّ « أسدًا » موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى من غير اعتبار قيد معها أصلا .

و « أسامة » موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها[4] .

وينقسم علمُ الجنس إلى اسم ، وكنية ، ولقب[5] ، وذلك مستفاد من قول

---

(١) فى خ٢ « أن الصّوَر » .
(٢) فى خ٢ « كلمة » .
(٣) فى خ٢ « من حيث خصوصها وعمومها » .
(٤) ينظر هذا الموضوع فى كتاب سيبويه ٢ / ٩٣ ، وابن يعيش ١ / ٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٨٢ : ١٨٣ وشرح الألفية للمرادى ١ / ١٨٢ : ١٨٤ .
(٥) فى حاشية يس على التصريح ١ / ١٢٥ « ذكر المصنف ــ يعنى ابن هشام ــ فى الحواشى أنه لم يقع التلقيب فى العلم الجنسى .
وفى شرح الرضى على الكافية ٢ / ١٣٢ : ١٣٣ : « ثم نقول : هذه الأعلام اللفظية ، وضعوها لغير الأناسىّ من الطير ، والوحوش ، وأحناش الأرض ، والمعانى ، فوضعوا لبعضها اسمًا وكنية نحو : « أسامة » و « أبو الحارث » فى الأسد ــ ولبعضها اسمًا بلا كنية كـ « قثم »=

النظم :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجناسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمّ[١]

* * *

= للضبعان ـــ ولبعضها كنية بلا اسم كـ « أَبِي بَرَاقِش » ـــ ثم بعضها مما لا اسمَ جنسٍ له نحو : « ابن مِقْرَض » و « حِمَار قبّان » وفى أكثر أمثال هذه الأعلام لمحوا معنًى يناسب المسمَّى بها كـ « حُضَاجِر » لعظم بطنها و « ابن دَأْيَة » لوقوعه على دَأْيَة البعير ونحو ذلك ـــ وقالوا فى المعانى للمنيّة : « شَعُوب ، وأمّ قَشْعَم » .

(١) « عَلَمْ » مفعول وضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، « وَهُوَ عمّ » مبتدأ وخبر ، وعمّ من قبيل الإخبار بالجملة لأن « عمّ » فعل ماض وفيه ضمير عائد إلى علم الجنس .

والمعنى : أن العلم الجنسىّ كالعلم الشخصىّ من حيث اللفظ ، وهو من جهة المعنى عمّ وشاع فى أمته ، فلا يختص به واحد دون آخر .

(**فَصْلٌ :**

وَمُسَمَّى عَلَمِ الْجِنْسِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : أَحَدُهَا ـ وَهُوَ الْغَالِبُ ـ أَعْيَانٌ لَا

٤ / ب] **تُؤْلَفُ**)[1] للواضع (**كَالسِّبَاعِ**) جمع سَبُع ، وهو ما له / نابٌ (**وَالْحَشَرَاتِ**) جمع حشرة ، وهى صغار دَوابِّ الأرض .

فالسباع : (**كَـ** « **أُسَامَة** ») للأسد ، وكنيته : « أبو الحارث » و (« **ثُعَالَة** ») للثعلب ، وكنيته « أبو الحُصَين » (**وَ** « **أَبِى جَعْدَةَ** ») كنيةٌ (**للذِّئْبِ**) واسمه « ذُؤاله » .

(**وَ**) الحشرات نحو : (« **أُمّ عِرْيَطٍ** ») كنيةٌ (**لِلْعَقْرَبِ**) واسمها « شَبُورَة » وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله :

مِنْ ذَاكَ « أُمُّ عِرْيَطٍ » لِلْعَقْرَبِ وَهَكَـذَا « ثُعَالَـةٌ » لِلثَّعْـلَبِ

(**وَ**) النوع (**الثَّانِى : أَعْيَانٌ تُؤْلَفُ كَـ** « **هَيَّان بْن بَيَّان** ») ـ بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحتُ ـ (**لِلْمَجْهُولِ الْعَيْنِ**) وهى الذات (**وَالنَّسَبِ**) من بنى آدم كـ « طاير بن طاير » لمن لا يعرف أبوه :

وفى المحكم لابن سيده : ما أدرى أىُّ هيِّ بن بَيِّ هو ؟ معناه : أى : الخلق هو ، وهو من أسماء الأضداد ؛ لأن المجهولات مستعصية خَفِيَّة لا هيِّنة بيِّنة[2] .

وقيل : هيّان بن بيّان ، اسمان لولدين لآدم[3] ـ عليه الصلاة والسلام ـ ويقال أيضا للذى لا يعرف « صَلْعَمَةُ بن قَلْعَمَة » و « ضَلّ بن ضَلّ » .

(**وَأَبِى الْمَضَاءِ**) ـ بفتح الميم والضاد المعجمة والمدّ ـ (**لِلْفَرَسِ** ، **وَ** « **أَبِى الدَّغْفَاءِ** ») ـ بفتح الدال المهملة ، وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودًا ـ

---

(١) أى لا تكون أليفة للإنسان يستميلها إليه لوحشيتها ، أو خطورتها .
(٢) المحكم لابن سيدة .
(٣) ينظر اللسان (هيا) ٢٠ / ٢٥٢ .

(لِلْأَحْمَقِ) لأنّ العربَ إذا حمَّقوا إنسانًا قالوا له : « يا أبا الدَّغْفاء وَلِّدْها قفارًا »[(١)] أى شيئًا لا رأس له ولا ذَنَب ، والمعنى : كلفها ما لا تطيق ولا يكون .

قال الموضح فى حواشى التسهيل : كأنَّ العربَ جعلت « هيّان بن بيّان » لعدم الشعور بحقيقته و « أبا الدغفاء » لنُفْرتهم عنه لحمقه ، بمنزلة ما لا يؤلف[(٢)] .

(وَ) النوع الثالثُ أمورٌ معنويّة (كَـ « سُبْحَانَ ») علمًا (لِلتَّسْبِيحِ) بمعنى التنزيه ، يُنصب كما ينصب مسمَّاه ، ثم استعملوه مكان « يُسَبِّح » وصار بدلا من اللفظ بالفعل ، والمعنى : براءةَ اللهِ من السّوءِ — قال ابن إياز[(٣)] — ورُدَّ جعلُه علما لملازمته للإضافة ، قاله الموضّح فى الجامع الصغير[(٤)] .

(وَكَيْسَانَ) — بفتح الكاف ، وسكون الياء آخر الحروف ، وبالسين المهملة — علمًا (لِلْغَدْرِ) — بفتح الغين المعجمة — وعليه قوله :

---

(١) اللسان : (د غ ف) ١١ / ٢ .

(٢) قال ابن هشام ذلك لأنَّ الأكثر أن يكون مسمى علم الجنس أعيانًا لا تؤلف والأقل أن تكون مما يؤلف ؛ لأنّ الأشياء المألوفة تُوضَع الأعلامُ لآحادها لا لأجناسها .

(٣) وهو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد جمال الدين [المتوفى سنة ٦٨١ هـ] بغداديّ من أعلام عصره فى النحو والتصريف ، من شروحه : المحصول فى شرح الفصول لابن معطٍ [بغية الوعاة ١ / ٥٣٢] .

(٤) وهو كتاب صغير من مصنفات ابن هشام فى النحو مطبوع بتحقيق أحمد الهرميل [ينظر ص ٢٥] والذى ردّ جعلَه علما هو الرضى فى شرح الكافية ٢ / ١٣٣ قال : « قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ، ولا دليل على علميته لأنه أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما ، وإذا قُطع فقد جاء منونا فى الشعر ، وقد جاء باللام * سبحانك اللهم ذا السبحان * قالوا ودليل علميته قوله : * سبحان من علقمة الفاخر * ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين » .

ومن يرى أنه علم يقول : لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فإن أضفته فقلت سبحان الله يصير معرفة بالإضافة ، وأما تنوينه فى قول الشاعر * سبحانه ثم سبحانًا نعوذ به * فإما ضرورة وإما أراد التنكير [شرح ابن يعيش على المفصل ١ / ٣٨] .

إِذَ مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أَسْعَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ[(١)] –٤١

وقال ابن جنى فى « المنهج »[(٢)] : والدليل على أنهم سَمَّوُا التسبيح بِـ « سُبْحَانَ » ، والغدر بِـ « كَيْسَانَ » أنهما غير منصرفين ، والسبب الواحد ــ وهو الألف والنون ــ حاصل ، فلابدّ من حصول العلميَّة .

(**وَيَسَارِ**) بفتح الياء المثناة تحت ، والسين المهملة ، وكسر الراء ــ علمًا (**للميْسَرَة**) بمعنى اليُسْر ، كقوله :

فَقُلْتُ امْكُثِى حتى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحجُّ معًا، قالت: وَعَامًا وَقَابِلَهْ[(٣)] –٤٢

---

(١) هذا البيت من الطويل وهو للنمر بن تولب فى الأغانى ١٤ / ٤٩٦٠ ، ولضمرة بن ضمرة بن جابر فى اللسان (ك ى س) ٨ / ٨٢ ــ وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ١ / ٣٨ « أورده ابن الأعرابى فى نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ، ورواه ابن دريد للنمر بن تولب فى بنى سعد وهم أخواله ، وكانوا أغاروا على إبله وقيل ، لغسان بن وعلة » ــ والبيت بلا نسبة فى متن المفصل ١ / ٣٧ ، وأمالى ابن الحاجب ٢ / ٦٩ ، والأشمونى ١ / ١٣٧ وفى الثلاثة برواية « إلى الغدر أدنى » وهو شاهد على تسمية الغدر بـ « كيسان » من الكيس ؛ لأن الغدر فى الحرب والنكوص إنما يكون من الأكياس .

والشاعر يهجو قوما وصفهم بانهماك الكبير منهم والصغير فى الغدر ، فالعقلاء منهم وهم الكهول أسرع إلى الغدر من ذوى الجهل وهم المُرْد الشباب .

(٢) وهو كتاب من تصنيف ابن جنى ويسمى : المنهج فى اشتقاق أسماء شعراء الحماسة ، ومنه ثلاث نسخ خطية بدار الكتب المصرية بأرقام (٦٢٥ ، ٦ش ، ١٩٠ مجاميع م لغة) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور فى ديوانه ص ١١٧ ، وروايته فى الديوان هكذا :

فقلتُ امكثى حتى يسارِ لَوَانّنا نَحجّ ، فقالت لى : أعامٌ وقابلُ

والبيت فى كتاب سيبويه : ٢ / ٣٩ وروايته فيه هكذا :

فقال امكثى حتى يسارِ لَعلَّنا نحجّ معًا ، قالت : أعامًا وقابلَه

« فقال » بدل : فقلتُ ــ « أعامًا » بالهمزة والنصب ، « وقابلَه » بنصب اللام .

مع أن حرف الروى وهو اللام مرفوعٌ ، فإن أول القصيدة كما فى ابن السيرافى ٢ / ٣١٧ .

وقالتْ أَغِثْنا يا ابنَ ثوْرٍ ألا تَرى إلى النجْدِ تُحْدَى نوقه وجمائِلُه

فالروىّ مضموم ولا داعى للإقواء .

(وَفَجَارِ) ـ بفتح الفاء والجيم ، وكسر الراء ـ علمًا (لِلْفَجْرَة) ـ بسكون الجيم ـ بمعنى الفجُور (وَبَرَّة) ـ بفتح الموحّدة ، / وتشديد الراء ـ علمًا (للمَبَرَّة) بمعنى البرّ ، وقد اجتمعا فى قول النابغة : [٤٩ /]

٤٣ـ أَنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ ، وَاحْتَمَلْتَ فَجارِ[1]

وإلى هذا النوع الإشارةُ بقول الناظم :

ومثلــه « بَــرَّةُ » للمبــرَّةْ كذا « فَجَارِ » علمًا لِلْفَجْـرَةْ

* * *

= ورواية المخصص ١٧ / ٦٤ واللسان مادة (ى س ر) ٧ / ١٦٠ ، وشرح ملحة الإعراب ٣٦٨ (أعامًا وقابلَه) ولم أَجِدْ روايةً تتفق مع ما أثبته الشيخ خالد « وعامًا وقابلَه » بالواو وإن كان معناها واضحًا حيث تقول له زوجته ـ عندما أراد أن يؤخرها ـ ونجحّ هذا العام والعام القابل .

والشاهد فى قوله : يَسَارِ وهو اسم للميسرة بمعنى اليسر وهو الغِنَى ـ و « القابل » بمعنى المقْبِل قال الأعلم : « وهو جارٍ على « قَبَل » ويقال : قَبَل وأقبل ودَبَرَ وأدْبَر » [كتاب سيبويه ٢ / ٣٩] .

(١) هذا البيت من الكامل وهو للنابغة فى ديوانه ص ٩٨ ، وفى كتاب سيبويه ٢ / ٣٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٨٥ ، واللسان (ب ر ر) ٥ / ١١٧ ، والعينى ١ / ٤٠٥ والخزانة ٣ / ٦٥ ـ وبلا نسبة فى الخصائص ٢ / ١٩٨ ، والأشمونى ١ / ١٣٧ ، والهمع ١ / ٢٩ وقوله « خُطَّتَيْنَا » ضبطت بكسر الخاء فى نسخة الشارح بخطه وفى بقية النسخ بالضم ، كما أنها بالضم فى كل المواضع التى أوردت الشاهد ، والخُطَّة بالضم كما فى المصباح الحالة والخَصْلة ، وهو المناسب ، وبالكسر المكان المختط لعمارة وإنما كسرت الخاء لأنها أخرجت على مصدر افتعل مثل ارتدَّ رِدَّة وافترى فِرْية » وقوله « أَنَّا » بفتح الهمزة لأنها وقعت مفعولا لِـ « علمتُ » فى البيت قبله ، وإنما خص نفسه بالحمل وخصّ المهجوّ وهو زرعة الفزارى بالاحتمال تنبيها على كثرة غدر زرعة لأن التاء تدل على التكثير كما فى كسب ، واكتسب ـ والشاهد فى « برة » و « فجار » فإنهما من أعلام الجنس المعنوى [ينظر شرح الشواهد للعينى على هامش الخزانة ١ / ٤٠٥] .

(هذا بَابُ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ)

وهى : كلّ اسم دلّ على مسمًّى(١) ، وإشارة إليه .

(**وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ : إِمَّا وَاحِدٌ ، أَوْ اثْنَانِ ، أَوْ جَمَاعَةٌ**) فهذه ثلاثة (**وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا : إِمَّا مُذَكَّرٌ ، أَوْ مُؤَنَّثٌ**) فهذه ستّة تحصَّلت من ضرب اثنين فى ثلاثة ، وكلّ واحد من هذه الستة إما قريب المسافة ، أو بعيدُها ، فهذه اثنا عشر تحصّلت من ضرب اثنين فى ستة ، وعلى اعتبار المتوسط(٢) تصير ثمانية عشر ، قامت من ضرب ثلاثة فى ستة .

والمخاطب بالإشارة ، يكون واحدًا مذكرًا ، أو مؤنثا ، أو اثنين مذكرَيْن أو مؤنثين ، أو جماعة ذكورا أو إناثا ، فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة فى المشار

---

(١) قوله « وهو كل اسم دلّ على مسمًّى » جنس يشمل النكرة والمعرفة ، وقوله « وإشارة إليه » فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة [تعليق الفرائد ٢ / ٣٠٩] .

وسيبويه يسمى اسم الإشارة والاسم الموصول : الأسماء المبهمة ، والمعارف عنده خمسة : الأعلام ، والمضاف إلى المعرفة ، وما فيه الألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار وقد جاء بها على هذا الترتيب فى كتابه ١ / ٢١٩ وقال فى موضع آخر ٢ / ١٠٤ « هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التى أواخرها معتلة وتلك الأسماء ذا ، وتا والذى ، والتى » .

وعلى طريقة سيبويه سار ابن السراج فى الأصول [ينظر ٢ / ٣٢] والصيمرى فى التبصرة والتذكرة ١ / ٩٥ وسُمِّى اسمُ الإشارة مبهما لأنه لا يشار به إلى شيء بعينه فيقتصر عليه دون غيره ، فكما تقول : ذا زيد تقول : ذا ثوبى ، وذا رمحى ، فيقع اسم الإشارة على هذه المتباينات ، ولا يختص بواحد منها دون الآخر وهذه حقيقة الإبهام .

(٢) رجح ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٤٢ : ٢٤٣ مذهبَ من يرى أن له مرتبتين بعيدة ، وقريبة على مذهب من يرى أن له ثلاث مراتب وقال إن الأول هو الصحيح وهو الظاهر من كلام المتقدمين .

إليه بحسب هذه الستة ، تصير ثمانية عشر فى ستة فالمجموع مائة وثمانية .

(**فلِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ**) فى القُرْب أربعة (« **ذَا** ») فى القُرْب أربعة (« **ذَا** ») — بألفٍ ساكنة و « ذَاءِ » — بهمزة مكسورة بعد الألف — و « ذَائِهِ » — بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة و « ذَاؤُهُ » بهاء مضمونة بعد همزة مضمومة .

قال :

٤٤ — هَـذَاؤُهُ الدَّفْتَـــرُ خَيْـــرُ دَفْتَـــرِ
فِى كَفِّ قَرْمٍ[1] مَا جِدٍ مُصَوِّرِ[2]

يروى بكسر الهاء[3] وضمها .

وفى كتاب أبى الحسن الهيثم[4] : إنما حركت الهاء فيهما[5] للضرورة .

والأصل فيها « ذَا » وألفه أصلية عند البصريين ، لا زائدة ، خلافا للكوفيين وهو ثلاثىّ الأصل ، حذفت لامه على الأصحّ ، لا عينه ، وعينه مفتوحة لا ساكنه على الأصح[6] .

---

(١) فى خ١ ، ٤ « قِزْم » بالقاف المكسورة والزاى ، وفى خ٣ حُرِّفت إلى « فِرن » وما فى خ٢ « قَرْمٍ » بالقاف والراء متفق مع المواضع التى استشهدت به .

(٢) هذان بيتان من الرجز المشطور لا يعلم قائلهما ، وردا فى ارتشاف الضَّرَب ١ / ٥٠٥ برواية « هذاؤُهُ » بضم الهمزة كما استشهد به الشارح هنا ، وفى الدرر اللوامع ١ / ٤٩ برواية « هذائِهِ » بكسر الهمزة والهاء ، وفى الهمع ١ / ٥٧ جاء البيت الأول فقط برواية « هذائِهِ » بالكسر أيضا .

(٣) فى خ٣ « بكسر الهمزة » وفى بقية النسخ « بكسر الهاء » والمآل واحد .

(٤) قال عنه الزركلى فى الأعلام ٣ / ٧٠ « هو الحسن بن الحسن بن الهيثم محمد بن الحسن توفى فى نحو سنة ٤٣٠ هـ .

(٥) « فيهما » يعنى : هذاؤُه ، وهذائِه . والعبارة من الارتشاف وفيه : « وفى كتاب أبى الحسن الهيثم : الهاء ساكنة » ١ / ٥٠٥ .

(٦) فكأنّ الأصحّ — من الأقوال فى « ذَا » أنها ثلاثية الوضع ، وأن وزنَها « فَعَل » وأن =

(**وَلِلْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ**) فى القرب (**عَشَرَةٌ**) خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة مبدوءة بالتاء (**وَهِىَ** : « **ذِى** » و « **تِى** ») بكسر أولهما ، وسكون ثانيهما (و « **ذِهِى** » و « **تِهِى** ») بإشباع الكسرة (و « **ذِهِ** » و « **تِهِ** » **بِاخْتِلَاسٍ**) وهو اختطافُ الحركة من الهاء ، والإسراعُ بها ، لا ترك الإشباع (وَ « **ذِهْ** » و « **تِهْ** ») بالإسكان للهاء (وَ « **ذَاتُ** » وَ « **تَا** ») بضم التاء من « ذاتُ » قال الموضح فى الحواشى التسهيلية[(١)] : الإشارة « ذَا » والتاء للتأنيث ، وهى التاء فى « امرأة » ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة[(٢)] ــ انتهى ــ

و « تَا » بألف .

(**وَلِلْمُثَنَّى**) القريب (« **ذَانِ** ») فى التذكير (وَ « **تَانِ** ») فى التأنيث ، بالألف فيهما (**رَفْعًا** ، وَ « **ذَيْنِ** » وَ « **تَيْنِ**) بالياء فيهما (**جَرًّا** ، **وَنَصْبًا** ــ **وَنَحْو** :

= المحذوف : اللام والباقى العين فوزنها على هذا « فَعَ » .

وفى الارتشاف ١ / ٥٠٥ « وزعم الكوفيون أن ألف « ذَا » زائدة ، ووافقهم السهيلى ، وذهب قوم منهم السيرافى إلى أن « ذا » ثنائىّ الوضع كـ « مَا » فالألف أصل ليست منقلبة عن شىء » .

ويبدو أن هذا الرأى الأخير قد مال إليه أبو حيان فى بعض كتبه فقد قال السيوطى فى الهمع ١ / ٧٥ « قال أبو حيان لو ذهب ذاهب إلى أن « ذا » ثنائىُ الوضع نحو « ما » وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شىء ، إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيِّدًا سهلا قليل الدعوى » .

وفى شرح الرضى على الكافية تفصيل لهذه المذاهب وترجيح ما يستحق الترجيح ينظر ١ / ١٣٢ : ١٣٣ .

(١) أى : حواشى ابن هشام على تسهيل الفوائد لابن مالك .

(٢) المقصود من إلحاق التاء باللفظ تميز المؤنث من المذكر ، وأكثر ما يقع بها التفرقة فى الصفات نحو : فاهم وفاهمة ؛ لأن الأسماء الجامدة يغلب فيها تمييز المؤنث من المذكر بوضع أسماء مخصوصة لكل منها نحو : جمل وناقة ، ويقلّ التمييز فيها بالتاء فقد سمع ظبى وظبية ، وامرؤ وامرأة أما فى الصفات فالتمييز بالتاء فيها بين المذكر والمؤنث قياسى .

﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ ﴾) بالألف ، وتشديد نون « إِنَّ » (﴿ لَسَاحِرَانِ ﴾[١]) ـــ مُؤَوَّلٌ) وتأويله :

* إما على حذف اسم « إِنَّ » ضميرَ شأن ، على حدِّ « إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ والللام داخلة على مبتدأ محذوف ، والأصل : إنه هذان لهما ساحران .

* أو على أنّ « إِنَّ » بمعنى : نَعَم ، وهى لا تعمل شيئا ؛ لأنها حرف تصديق ، فلا اسم لها ولا خبر .

* أو على أنه جاء على لُغَة « خَثْعَم »[٢] فإنهم لا يقلبون ألف المثنى ياءً فى حالتى النصب والجرّ .

* أو على أنّ الألف الموجودة / ألف المفرد ، وألف التثنية حُذِفت لاجتماع الألفين ، وألف المفرد لا تُقلب ياء . [٤٩ /

* أو على أنه جىء به على أوّل أحواله وهو الرفع كما فى « اثنان » قبل التركيب .

* أو على أنّ « إِنَّ » نافية بمعنى « ما » واللام بمعنى « إِلّا » الإيجابية ، كما يقول به الكوفيون[٣] .

* أو على أنه مبنّى لدلالته على معنى الإشارة ـــ واختاره ابن الحاجب[٤] ـــ

---

(١) من الآية [٦٣] من سورة « طه » .

(٢) سموا بخثعم نسبة إلى جمل لهم يقال له « خَثْعم » [انظر جمهرة أنساب العرب ٢ / ٣٨٧] وجثعم بطن من « أنمار » وأنمار قبيلة من قبائل كهلان بن سبأ من القحطانيين ومن القبائل التى تلزم المثنى الألف فى جميع أحواله أيضا : بلحارث بن كعب ، وزبيد ، وكنانة .

(٣) أى : ما هذان إلاّ ساحران . وهذا الوجه غريب لأن « إِنَّ » بالتشديد لا تأتى نافية بل هى لتأكيد الإثبات ، ووجدت هذا الوجه للكوفيين فى أمالى ابن الحاجب ١ / ٦١ : ٦٢ لتخريج قراءة من قرأ « إِنْ هَذَانِ لِسَاحِرَانِ » .

(٤) فى أماليه ١ / ٦٢ حيث قال فى قراءة من قرأ « إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ » : وهى مشكلة وأظهرها أن يقال إن « هذا » مبنى ؛ لأنه من أسماء الإشارة فجاء فى الرفع والنصب والجر على حال=

(**وَلِجَمْعِهِمَا**) فى التذكير والتأنيث (« **أُولَاءِ** ») حال كونه (**مَمْدُودًا عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ**) نحو : هؤلاء القوم ، وَ ﴿ **هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى** ﴾[(١)] (**مَقْصُورًا عِنْدَ**) أهل نجد من بنى (**تَمِيمٍ**) وقيس ، وربيعة ، وأسَد[(٢)] ، ذكر ذلك الفرَّاء فى « لغات القرآن »[(٣)] ولم يخصه بتميم ـ كما قاله الموضح فى حواشى التسهيل ومن خطه نقلتُ .

= واحدة ، وهى لغة واضحة ، ومما يقويها أن اختلاف الصيغ فى اللغة الأخرى ليست إعرابا فى التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض ، لأن العلة فى بناء « هذا » و « هؤلاء » كونها اسم إشارة » ثم ضعف ابن الحاجب التأويلات الأخرى فى قراءة « إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ » .

وأقول : فى هذه الآية الكريمة قراءات ، قرأ نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى (إِنَّ) مشدودة النون (هَـٰذَانِ) بألف ، خفيفة النون ، وهى محل التمثيل .

وقرأ ابن كثير (إِنْ هَـٰذَانِّ) بتشديد نون (هَـٰذَانِّ) وتخفيف نون (إِنْ) واختلف عن عاصم فروى أبو بكر (إِنَّ هَـٰذَان) نون (إِنَّ) مشددة (هَـٰذَانِ) مثل حمزة وروى حفصٌ عن عاصم (إِنْ) ساكنة النون وهى قراءة ابن كثير و (هَـٰذَانِ) بألف خفيفة النون .

وقرأ أبو عمرو وحده (إِنَّ) مشددة النون (هَـٰذَيْنِ) بالياء [السبعة لابن مجاهد ٤١٩] فقراءة أبى عمرو (إِنَّ هَـٰذَيْنِ لَسَاحِرَان) جارية على سَنَن العربية فـ (هَـٰذَيْنِ » اسم إن منصوب بالياء لأنه مثنى و « ساحران » خبرها مرفوع بالألف ـ وقراءة (إِنْ هَـٰذَان لَسَاحِرَانِ) مخففة النون من (هَـٰذَانِ) كما فى رواية حفص ، أو مشددة كقراءة ابن كثير لا شئ فيها لأن « إِنْ » أصلها « إِنَّ » فخففت وأهملت كما هو الأكثر فيها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالألف ، واللام فى « لساحران » هى الفارقة بين « إِنْ » المخففة و « إِنْ النافية » أما قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائى ، وعاصم فى رواية أبى بكر (إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ) فهى التى تطلبت التأويلات التى أوردها الشيخ خالد ، كما أوردها من قبله : ابن يعيش فى شرح المفصل ٣ / ١٢٩ : ١٣٠ وابن الحاجب فى أماليه ١ / ٦٢ وابن هشام فى الشذور ص ٤٦ : ٥١ ، وفى المغنى ١ / ٣٩ : ٤١ .

(١) من الآية [٧٨] من سورة « هود » .

(٢) هذه قبائل عدنانيّة ، فتميم من أكبر قبائل العرب وهى ذات بطون عدة وهى من إلياس ابن مضر بن نزار العدنانى ، وقيس هو قيس عيلان بن مضر ، وربيعة ومُضَر ولدا نزار ، وأسد من أشهر قبائل ربيعة .

(٣) هو من الكتب التى صنفها الفراء [ينظر إنباه الرواه ٤ / ٢٢] .

والأكثر مجيئه للعقلاء (**وَيَقِلُّ مَجِيئُه لغَيْرِ الْعُقَلاءِ ، كقوله**) : وهو جريرُ بن عطية :

٤٢– ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى **(وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَّامِ)**(١)

فأشار بـ « أولئك » للأيام ، وهى مما لا يعقل .

و « ذُمَّ » أمر ، من : ذَمَّ يذُمّ ، ويجوز فى ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ، والضمّ للإتباع .

و « المنازلَ » مفعول به ، و « بَعْدَ » معلّق بمحذوف حالٌ من المنازل ، على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره ، والتقدير : كائنةً بعد مفارقة منزلة اللّوى ، و « اللِّوى » ممدود(٢) ، وقصره للضرورة . و « العيش » منصوب بالعطف على المنازل ، و « الأيَّامِ » عطف بيان على « أُولَئِكَ » أو نعتٌ له ، والمخاطبُ بالإشارة مذكّر .

---

(١) هذا البيت من الكامل وهو فى شرح ديوان جرير برواية « الأقوام » ص ٥٥١ ولذا قال ابن هشام فى شرح شواهد ابن الناظم المسمى تخليص الشواهد ص ١٢٤ « ويروى « الأقوام » بدل « الأيام » فلا شاهد فيه ، وزعم ابن عطية — يعنى صاحب التفسير المشهور — أن هذه الرواية هى الصواب وأن الطبرى غلط إذ أنشده « الأيام » وأن الزجاج تبعه فى هذا الغلط » .

وجاء البيت منسوبا إلى جرير فى شرح شواهد الشافية ١٦٧ ، والكامل ١ / ١٩٩ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٦ وتكرر ، والخزانة ٢ / ٤٦٧ ، والعينى على هامش الخزانة ١ / ٤٠٨ وبلا نسبة فى المقتضب ١ / ١٨٥ ، وابن الناظم ٧٧ ، والرضى على الكافية ٢ / ٣١ ، وابن عقيل ١ / ١٢٦ ، والأشمونى ١ / ١٣٩ .

وقوله « اللِّوى » هو فى الأصل منقطع الرملة ، وهو هنا اسم مكان بعينه ، وقد أكثرت الشعراء من ذكره ، والمعنى : ذمّ كل منزل تنزل فيه بعد هذا الموضع الذى لقيتُ فيه أنواع المسرة ، وذم أيام الحياة التى تقضيها بعد هذه الأيام التى قضيتُها هناك فى هناءة — ويعلق ابن هشام فى تخليص الشواهد ١٢٣ بقوله « وهو مما حَسُنَ للفظه لا لمعناه ، وهو أحسن بيت ذكر فيه اللوى ، ولأولئك فيه موقع بديع » .

(٢) أى : أصله : اللواء .

ولا يخفى ما فى ذلك من الزيادة[١] على قول النظم :

بِـ «ذَا» لِمُفْرِدٍ مذكَّـرِ أَشِرْ   بِـ «ذِى، وذِهْ، تِى، تَا» عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ
وَ «ذَانِ، تَانِ» لِلْمثَنَّى الْمُرْتَفِعْ   وفى سواه «ذَيْنِ، تَيْنِ» اذكُرْ تُطِعْ
وبـ «أُولَى» أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا   والمدُّ أَوْلَى ....

* * *

(١) فابن هشام زاد على ابن مالك فى إشارة المفرد المذكر ، والمفردة المؤنثة كما هو واضح .

(فَصْلٌ) :

ما تقدم فى المشار إليه إذا كان قريبًا .

(**وَإِذَا كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بَعِيدًا لَحِقَتْهُ** « **كَافٌ** » **حَرْفِيَّةٌ**) لأن أسماء الإشارة لا تضاف[١] .

وهذه الكاف (**تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْكَافِ الاسْمِيَّةِ غَالِبًا**) فيبيِّن بها أحوالُ المخاطب من الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسمًا .

فتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمعين .
فتقول : ذَاكَ ، وذَاكِ ، وذاكُمَا ، وذاكُمْ ، وذاكُنَّ .

(**وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ**) أن تُفتح فى التذكير ، وتكسر فى التأنيث ، ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ويحتملهما[٢] قوله تعالى ﴿ **ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ** ﴾ — فى البقرة —[٣] وقوله تعالى (﴿ **ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾) — فى المجادلة —[٤]

(**وَلَكَ**) مع إلحاق الكاف (**أَنْ تَزِيدَ قَبْلَهَا لَامًا**) مبالغةً فى البُعْدِ ، وهذه اللام

---

(١) يعنى أنَّ الكافَ لو كانت اسمًا لكان لها محلّ من الإعراب وهو الجرّ بالإضافة ، واسم الإشارة لا يقبل الإضافة لملازمته التعريف .

(٢) أى : الغالب وغير الغالب .

(٣) من الآية [٢٤٢] فيحتمل أن المخاطب مفرد على الغالب وهو الرسول عليه السلام ، ويحتمل أن المراد ذلكم » على غير الغالب .

(٤) من الآية [١٢] والاحتمال فيها مثل آية البقرة التى قبلها ، واحتمال كل من الأمرين فى الآيتين لا ينافى كونه من غير الغالب جمعا .

وما حصل للكاف الحرفية من استعمال « ذلك » مكان « ذلكم » كذلك قد يُشار بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة ٦٨] وإلى الجمع كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ [الإسراء ٣٨] .

أصلها السكون كما فى « تِلْكَ » ، وكُسِرت فى « ذَلِكَ » لالتقاء الساكنين[١] ، أو فرقا بينها وبين لام الجرّ من نحو : « ذَالَكَ »[٢] ـ بفتح اللام .

وإلى ذلك أشار / الناظم بقوله : [٥٠ / أ]

.... وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

بِالْكَافِ حَرْفًا، دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ[٣] ....

(**إِلَّا فِى التَّثْنِيَةِ مُطْلَقًا**) من غير تقييد بلُغة دون أُخرى ، وسواء فى ذلك تنبيه المذكر والمؤنث .

(**وَ**) إلّا (**فِى الْجَمْعِ فِى لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ**) وهم الحجازيون ، وفى لغة بعض من قصره وهم التميميّون .

(**وَ**) إلّا (**فِيمَا سَبَقَتْهُ « هَا »**) التنبيه ـ بألف غير مهموزة ـ وإلى الاستثناء الأخير[٤] أشار الناظم بقوله :

.... واللَّامُ- إنْ قدَّمْتَ «هَا»- مُمْتَنِعَهْ

(**وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يَأْتُونَ بِاللَّامِ مُطْلَقًا**) لا فى مفرد ، ولا فى مثنًّى ، ولا فى جمع ـ حكاه الفرّاء عنهم[٥] .

وتقييد الجمع بلغة مَنْ مدَّهُ احترازًا من لغة من يقصره غير التميميين كقَيسٍ ،

---

(١) سكون اللام ، وسكون الألف فى « ذَا » .

(٢) بمعنى : هَذَا لَكَ ، أى : هذا المشار إليه يَخُصُّك .

(٣) أى : عند الإشارة للبعيد يؤتى بالكاف وحدها نحو : ذَاكَ ، أو بالكاف مع اللام نحو : ذَلِكَ .

(٤) وهو قول : وإلَّا فيما سبقته « ها » التنبيه .

(٥) يقول ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٤٢ « وزعم الفرَّاء أن ترك اللام لغة تميم » ويقول أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥٠٧ « وقال الفراء : أهل الحجاز يقولون « ذاك » وبه جاء القرآن ، وأهل نجد من تميم ، وقيس ، وربيعة بغير لام » .

وربيعةَ ، وأسدٍ ؛ فإنهم يأتون باللّام ، قال شاعرهم[١] :

٤٥ ــ أُولَالِكَ قَوْمِى لَمْ يكونُوا أُشَابَةً ... وَهَل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إِلَّا أُولَالِكَا[٢]

و « الأُشابةُ » ــ بضم الهمزة ، وبالشين المعجمة ، والباء الموحدة ــ واحد الأشابيب وهم الأخلاط من الناس ، و « الضِّلِّيل » ــ بكسر الضاد المعجمة ، وتشديد اللام ــ الكثير الضلال .

وما ذهب إليه من أنّ اسم الإشارة له مرتبتان : قُرْبَى ، وبُعْدَى لا غير ، تَبع فيه الناظم[٣] ، وخالفه فى شرح اللمحة فقال[٤] : والمشار إليه ، إمَّا قريب المسافة ، أو متوسطها ، أو بعيدها ، فللمفرد المذكر « ذَا » للقريب ، و « ذَاكَ » للمتوسط ، و « ذَلِكَ » للبعيد ــ ولمثناه « ذانِ » للقريب ، و « ذَانِكَ » ــ بتخفيف النون ــ للمتوسط و « ذَانِّكَ » ــ بتشديدها ــ للبعيد .

ولجمعه « أُولَاءِ » للقريب يُمَدّ ، ويُقصر ، و « أُولَاكَ » ــ بالقصر ــ للمتوسط و « أُولَئِكَ » ــ بالمدّ ــ للبعيد .

وللمفرد المؤنث « ذِى » و « تِى » للقريب ، و « تِيكَ » للمتوسط و « تِلْكَ » للبعيد .

---

(١) وهو الأعشى ميمون بن قيس ، من شعراء الطبقة الأولى فى الجاهلية .

(٢) وهذا البيت من الطويل وليس فى ديوان الأعشى ، وقد نسب إليه فى شرح المفصل لابن يعيش وفى أوله « أولئك » بالمدّ بدون اللام ، ولأخى الكلحبة فى نوادر أبى زيد ص ١٥٤ وكذا فى الخزانة ١ / ١٩٠ وروايته فيها :

ألم تَكُ قد جرّبتَ ما الفقر والغنَى ... وهل يَعِظُ الضلِّيلَ إلَّا أُولَالِكَا

يصف قومه بالصفاء والنصح ، والشاهد فى : « أولالك » أول البيت وآخره فقد جاء باللام فى لغة القصر عند غير التميميين .

(٣) حيث صحح ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٤٢ مذهب من يرى أن له مرتبتين بعيدة وقريبة .

(٤) ينظر شرح اللمحة ١ / ٢٥٥ : ٢٥٧ مع بعض تصرف .

ولمثناه « تانِ » للقريب ، و « تَانِكَ » ــ بالتخفيف ــ للمتوسط و « تَانِّكَ » ــ بالتشديد ــ للبعيد .

والجمعه « أُولَا » للقريب ، و « أُولَاكَ » للمتوسط ، و « أُولَئِكَ » للبعيد ــ انتهى ــ[١]

وقد يُتَجوّز فى اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة ، وبالنسبة إلى المسمَّى .

فالأول : نيابة ذى البعد عن ذى القرب نحو ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَـٰبُ ﴾[٢] .

والثانى : نيابة ما للواحد عمّا للاثنين ، أو عمّا للجمع . فالأول نحو : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[٣] أى : بين الفارض والبكر ، والثانى : كقول لبيد[٤] :

وَلَقَدْ سَئِمتُ مِنَ الحياةِ وطُولِهَا وسؤالِ هَذَا الناسِ كيْفَ لَبِيدُ؟[٥]-٤٦

ولا ينوب ما للاثنين ، أو للجماعة عمّا للواحد .

* * *

(١) أى : انتهى نصّ ما نقل عن اللمحة ــ وقد قال أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥٠٧ « وقال بعض أصحابنا لم يجعل سيبويه للمشار إليه ثلاث مراتب ، بل مرتبتين دنيا وتراخٍ » .

(٢) من الآية [٢] من سورة « البقرة » .

يقول الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٣٢ « ويجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أن المشار إليه قريب نظرًا إلى عظمة المشير أو المشار إليه ، وذلك لأنه يُجعل بُعْدُ المنزلة بينهما كبُعْد المسافة .. ومنه قوله تعالى ﴿ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [يوسف : ٣٢] .

(٣) من الآية [٦٨] من سورة « البقرة » .

(٤) فى خ٢ « كقول أسد » وهو خطأ والصواب « لبيد كما فى بقية النسخ » وهو لبيد بن ربيعة العامرى المتوفى سنة ٣١ هـ شاعر فحل من أصحاب المعلقات أدرك الإسلام وأسلم وكانت له صحبة .

(٥) وهذا البيت من الكامل فى ديوان لبيد ص ٣٥ وفى الخزانة ١ / ٣٣٩ .

والشاهد فى قوله : « هذا الناسِ » فقد جعل « هذا » فى مكان « هؤلاء » .

(فَصْلٌ :

وَيُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ) بلفظين (**بِـ « هُنَا »**) مقرونةً بـ « هَا » التنبيه (نحو ﴿ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ ﴾[(١)] **وَ**) يُشَارُ (**لِلْبَعِيدِ**) بألفاظٍ ، (**بـ « هُنَاكَ »**) مجردةً من « ها » التنبيه (**أَوْ « هَـٰهُنَاكَ »**) / مقرونةً بـ « هَا » التنبيه من غير لام (**أَوْ « هُنَالِكَ »**) ـــ بضم الهاء ، وتخفيف النون ، وباللام المكسورة ـــ (**أَوْ « هَنَّا »**) ـــ بفتح الهاء ، وتشديد النون ـــ وأصلها : « هَنَّنَ » بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال (**أَوْ « هِنَّا »**) ـــ بكسر الهاء ، وتشديد النون ـــ والكلام فيها كالتى قبلها ، وكسر الهاء أردأ من فتحها ـــ قاله السيرافى ـــ وأنشد لذى الرّمة[(٢)] :

[٥٠ / د]

هَنَّا ، وَهِنَّا ، ومِن هُنَّا لَهُنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومُ[(٣)] **-٤٧**

(**أَوْ « هَنَّتْ »**) ـــ بفتح الهاء ، والنون المشددة ، وسكون التاء وهى « هَنَّا » المفتوحة

---

(١) من الآية [٢٤] من سورة « المائدة » .

(٢) هو غيلان بن عقبة [المتوفى سنة ١١٧ هـ] شاعر فحل جيد التشبيه حسن التشبيب .

(٣) هذا البيت من البسيط لذى الرمة فى ديوانه ص ٥٧٦ من قصيدة طويلة .

وورد أيضا منسوبا إلى ذى الرّمة فى ابن يعيش ٣ / ١٣٧ ، والارتشاف ١ / ٥١٢ ، والعينى ١ / ٤١٢ ـــ وبلا نسبة فى الخصائص ٣ / ٣٨ ، والأشمونى ١ / ١٤٥ .

قوله : هَنَّا ، وهِنَّا ، ومن هُنَّا ـــ بتشديد النون فى الثلاثة ، وكلها بمعنًى واحد وهو الإشارة إلى المكان ، ولكنها تختلف فى القرب والبعد ، فالأوليان للبعيد ، والأخيرة للقريب ، و « هنا » الأولى ظرف لقوله : « زَجَل » فى البيت قبله وهو * لِلْجِنِّ بالليلِ فِى أَرْجَائِهَا زَجَلٌ * أى : صوت رفيع ، وهِنَّا ومِنْ هُنَّا عطف عليه على تقدير زيادة « من » على رأى من يرى ذلك فى الإثبات . وقوله : « هينوم » وهو الصوت الخفىّ : مبتدأ وخبره « لَهُنَّ » أى للجنّ « بها » أى : فيها والضمير يرجع إلى الأرجاء فى البيت السابق وقوله : « ذاتَ الشمائل » نصب على الظرف والعامل فيه « استقر » المقدر فى « بها » وقوله : و « الأيمانِ » بالجرّ عطف على الشمائل وهو جمع يمين والتقدير : وذات الأيمان ، والشمائل جمع : شمال على غير قياس .

قال ابن يعيش ٣ / ١٧٣ « وأردؤها » « هِنَّا » بالكسر » .

الهاء ، زيدت عليها التاء الساكنة ، فالتقى ساكنان ، حذفت ألفُها لالتقاء الساكنين وقد تُكْسَر هاؤها .

(أَوْ « ثَمَّ ») ـ بفتح المثلثة ، وتشديد الميم ـ وبُنيت على الفتح للتخفيف ولم تُكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف .

(نحو : ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴾[1]) .

وهى ملازمة للظرفية ، فلا تخرج عنها إلّا إلى حالة شبيهة بها نحو : « جِئْتُ مِنْ ثَمَّ » ؛ لأن الظرف ، والجار والمجرور أخوان .

وأما قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾[2] فـ « ثَمَّ » ظرفُ مكان لِـ « رأيتَ » المتقدمة عليه لا مفعول مطلق[3] على الصواب .

وإذا قلنا بمذهب الجمهور إنّ المراتب ثلاث[4] ، فيشار إلى المكان القريب بـ « هُنا » وإلى المتوسط بـ « هُنَاكَ » وإلى البعيد بـ « هُنَالِكَ » وأخواته ، وعند الناظم مرتبتان أشار إليهما بقوله :

وبِهُنَا أو هَـٰهُنَـا: أَشِرْ إِلَـى ... دَانِى الْمَكَانِ، وَبِهِ الكافَ صِلَا
فى البُعْدِ ، أو بِثَمَّ فُهْ أو هَنَّا ... أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَنَ ، أَوْ هِنَّا[5]

---

(١) من الآية [٦٤] من سورة « الشعراء » .

(٢) من الآية [٢٠] من سورة « الإنسان » .

(٣) يقول ابن هشام فى المغنى ١ / ١١٩ .. (ثَمَّ) بالفتح اسم يشار به إلى المكان البعيد ، وهو ظرف لا يتصرف ؛ فلذلك غُلِّط من أعربه مفعولا لرأيت فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ ولا يتقدمه حرف التنبيه ، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب » .

(٤) فى خ٢ « ثلاثة » .

(٥) يعنى : أشر إلى المكان القريب بـ « هُنَا » أو « هَـٰهُنَا » وصل الكاف بهما عند الإشارة للبعيد ، أو جئ باسم إشارة آخر وهو « ثَمَّ » للبعيد أيضا ، وكذا هَنَّا ، أو هنالك ، أو هِنَّا .

وقد تَبع ابنَ مالك ابنُ هشام فى جعل المشار إليه مرتبتين .

هذا وقد تُستعار « هَنَّا » أو « هُنَّا » للزمان ، وهما أصلا للمكان [قاله أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥١٢ ، والأشمونى ١ / ١٤٥] .

(هَذَا[١] بَابُ الْمَوْصُولِ)

(وَهُوَ) فى الأصل اسم مفعول من وَصَل الشيءَ بغيره إذا جعله من تمامه .

وفى الاصطلاح (ضَرْبَانِ) موصول (حَرْفِيٌّ ، وَ) موصول (اسْمِيٌّ ، فَـ) الموصول (الْحَرْفِيُّ : كُلُّ حَرْفٍ أُوِّلَ مَعَ صِلَتِهِ بِالْمَصْدَرِ) ولم يحتج إلى عائد (وَهُوَ سِتَّةٌ : « أَنَّ ») المفتوحة الهمزة ، المشددة النون ، وتوصل بجملة اسميّة ، وتُؤول مع معموليها بمصدر ؛ فإن كان خبرها مشتقًّا فالمصدر المؤول من لفظه[٢] ، وإن كان جامدًا أُوِّل بالكوْنِ[٣] ، وإن كان ظرفا ، أو مجرورًا أُوِّل بالاستقرار[٤] .

وحكم الفعل فى التصرف والجمود حكم الاسم فيهما ـــ قاله فى المغنى[٥] .

وحكم المخففة من الثقيلة حكمُ المشددة فى ذلك .

(وَ « أَنْ ») ـــ بفتح الهمزة وسكون النون ـــ وهى الناصبة للمضارعِ ، وتُوصل بفعل متصرف ، ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا[٦] أو أمرًا على الأصح[٦] .

---

(١) فى خ٢ « هذا » ساقطة .

(٢) ففى نحو : بلغنى أنك منطلق ـــ تأويله : بلغنى انطلاقك .

(٣) ففى نحو : بلغنى أن هذا زيدٌ ـــ تأويله : بلغنى كونه زيدًا .

(٤) ففى نحو : بلغنى أنك فى الدار ـــ تأويله : بلغنى استقرارك فى الدار .

(٥) ينظر المغنى ١ / ٤٠ .

(٦) قوله « اتفاقا » أما بالنسبة للمضارع فالاتفاق مسلم ، وأما بالنسبة للماضى فلم يقع الاتفاق ، وإنما اختلف فيه ، وقد أوضح ابن هشام ذلك فى كتابه المغنى فقال : وقد اختلف من ذلك فى أمرين : أحدهما : كون الموصولة بالماضى والأمر هى الموصولة بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر ، زعم أنها غيرها ، بدليلين ... الأمر الثانى : كونها توصل بالأمر والمخالف فى ذلك أبو حيّان زعم أنها لا توصل به ، وأنّ كل شيء سُمع من ذلك فَـ « إنْ » فيه تفسيرية [ينظر تفصيل ذلك فى المغنى ١ / ٢٨ : ٢٩] .

(وَ « مَا ») المصدرية[١] ، وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وبجملة اسميّة لم تصدّر بحرف ـ قاله الموضح فى الحواشى[٢] ـ

(وَ « كَىْ ») المصدرية ، وتوصل بمضارع مقرونةً بلام التعليل لفظًا ، أو تقديرًا .

(وَ « لَوْ ») المصدرية ، وتوصل بفعل متصرف غير أمرٍ .

(وَ « الَّذِى ») على وجه حكاه الفارسىُّ فى الشيرازيات[٣] عن يونس ،

---

(١) لم يقل « الزمانية » ؛ لأنه يفهم من كلامه فى المغنى أنّ كونها زمانية أنها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها فنحو ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ أصله مدّة دوامى حيًّا ، فحذف الظرف وخلفته « ما » وصلتها ، ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية [ينظر المغنى ١ / ٣٠٤] .

(٢) يعنى حواشى ابن هشام على ألفية ابن مالك . والأزهرىّ ينقل عنه كثيرا .

(٣) « الشيرازيات » من مصنفات أبى علىّ الفارسىّ ، وتسمى : المسائل الشيرازيات فى اللغة والنحو أملاه فى مدينة شيراز ، وقد حققت فى رسالة دكتوراه فى كلية الآداب ـ جامعة عين شمس وهذا الرأى أيضا فى المسائل العضديات لأبى على ص ١٦٩ .

ويقول ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢١٨ : ٢١٩ « وحكى أبو علىّ فى الشيرازيات عن أبى الحسن عن يونس وقوع « الذى » مصدرية غير محتاجة إلى عائد ، وتأول على ذلك قولَه تعالى ﴿ ذَٰلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ ﴾ قال أبو علىّ : ويقوى هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة .. قال أبو على : ويجىء قوله تعالى ﴿ كَالَّذِى خَاضُواْ ﴾ على قياس ، فيكون التقدير : وخُضتم كخوضهم ، فلا يعود إلى « الذى » شىء ؛ لأنها فى مثل هذا حرفٌ . قلت : حاصل كلام أبى علىّ أن « الذى » على ثلاثة أقسام : موصولة ، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة ، ومصدرية محكوم بحرفيتها وهذا المذهب أيضا هو مذهب « الفرّاء » ـ رحمه الله ـ وهو الصحيح وبه أقول » .

وفى الكافية أيضا ١ / ٢٦٥ قال ابن مالك بعد أن عرض المسألة : « وبه أقول وهو اختيار ابن خروف » أما أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥٢١ فقال : وزعم يونس والفراء وتبعهما ابن مالك أنه يسبك منها ومن صلتها مصدر ... وبعد أن مثل لذلك قال : والصحيح منع ذلك وهو مذهب البصريين » وينظر الدمامينى فى تعليق الفرائد ٢ / ٢٥٨ .

/ وأنه جَعَلَ منه ﴿ ذَٰلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ ﴾[١] . [٥١

قال الموضح فى الحواشى : ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبى دهبل الجُمَحى :

يَالَيْتَ مَنْ يَمْنَعُ المعروفَ يمنعُـه حتى يذوقَ رجالٌ مُرَّ مَا صَنَعُوا
وَلَيْتَ رِزْقَ رجالٍ مثلُ نائلِهِـم قوتٌ كقوتٍ وَوُسْعٌ كالَّذِى وسِعُوا[٢] ـ٤٨

وعلى القول به ، فقال[٣] « الرّضى »[٤] لا خلاف فى اسميّة « الذى » المصدرية[٥] ، وصنيعُ الموضح يأباه[٦] .

مثال « أَنَّ » ــ بالتشديد ــ (نحو ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾)[٧] أى : إنزالُنا .

ومثال « أَنْ » ــ بالتخفيف ــ (﴿ وَأَنْ تَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾)[٨] أى : صومُكم خيرٌ لكم .

ومثال « مَا » (﴿ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾)[٩] أى : بنسيانهم إياه .

---

(١) من الآية [٢٣] من سورة « الشورى » .

(٢) البيتان من البسيط فى ديوان أبى دهبل الجمحى ص ٩١ ، وفى أمالى المرتضى ١ / ١١٧ والشاهد فى قوله « ووسع كالذى وُسِعوا » أى : كوسعهم على أن « الذى » حرف مصدرىّ .

(٣) فى خ٢ « قال » .

(٤) الاستراباذى المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ــ مرت ترجمته ص ١٤٢ .

(٥) لم أجد هذه العبارة فى شرح الرضى على الكافية لأنه لم يجعل « الذى » مصدرية لا فى باب الموصولات ولا فى باب الحروف المصدرية .

(٦) لأن الموضح يجعلها من الموصولات الحرفية .

(٧) من الآية [٥١] من سورة « العنكبوت » .

(٨) من الآية [١٨٤] من سورة « البقرة » .

(٩) من الآية [٢٦] من سورة « ص » .

ومثال « كَىْ » (﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾)(١) أى : لعدم كون على المؤمنين حرج(٢) .

ومثال « لَوْ » (﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾)(٣) أى : التعميرَ .

ومثال « الَّذِى » المصدرية (﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾)(٤) أى : كخوضهم .

والمانع يدّعى أن الأصل : كالذين ، حذفت النون على لغة(٥) .

أو أنّ الأصل : كالخوض الذى خاضوه ، فحذف الموصوف والعائد .

أو أن الأصل : كالجمع الذى خاضوا ، فقال « الذى » باعتبار لفظ الجمع ، وقال « خاضوا » باعتبار معناه(٦) .

أو أنه أوقع « الذى » على الجمع كقوله(٧) :

---

(١) من الآية [٣٧] من سورة « الأحزاب » .

(٢) فى حاشية يس ١ / ١٣٠ « قال الدنوشرى : قوله : « على المؤمنين » فاصل بين المتضايفين ولو أخره لكان حسنًا » .

(٣) من الآية [٩٦] من سورة « البقرة » .

(٤) من الآية [٦٩] من سورة « التوبة » .

(٥) فى شرح الكافية ٢ / ٤٠ « وقد تحذف النون من « اللذون » تخفيفا ومن « الذين » أيضا .

(٦) فى شرح الكافية ٢ / ٤٠ : ٤١ « ويجوز فى هذا أن يكون مفردا وُصِف به مقدَّرٌ مفردُ اللفظ مجموع المعنى كقوله تعالى ﴿ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ فحمل على اللفظ أى : الجمع الذى استوقد ، ثم قال « بِنُورِهِمْ » فحمل على المعنى ... وهذا كثير ، أما حذف النون من « الذين » نحو : جاءنى الرّجال الَّذِى قَالُوا ، فهو قليل » .

(٧) اختلف فى قائله ، فقيل : الأشهب بن ثور بن أبى حارثة الدارمىّ التميمىّ [المتوفى سنة ٨٦ هـ] شاعر جاهلى أدرك الإسلام وأسلم .

وقيل : حُرَيث بن سلمة بن مخفض الخزاعىّ المازنىّ التميمىّ ــ قاله البغدادى فى الخزانة ٢ / ٥٠٩ عن مختار أشعار القبائل لأبى تمام ولكن برواية : « إنّ الْأُلَى حَانَت » ولا شاهد فيه .

٤٩ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[(١)]

أو أنّ « الذى » مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش — كما قاله الموضح فى شرح اللمحة[(٢)] .

(وَ) الموصول (**الاسْمِيُّ**) كلّ اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبريَّة ، أو ظرف أو جار ومجرور تامَّيْنِ[(٣)] ، أو وصفٍ صريحٍ[(٤)] ، وإلى عائد أو خلفه — قاله الموضح فى شذوره[(٥)] —

---

(١) وهذا البيت من الطويل جاء منسوبا للأشهب فى سيبويه ١ / ٩٧ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، والمحتسب ١ / ١٨٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٥٥ ، ١٥٦ ، والمنصف ١ / ١٦٧ ، واللسان مادة (ف ل ج) ٣ / ١٧٣ ، والعينى ١ / ٤٨٢ . وللأشهب أو حريث فى الدرر اللوامع ١ / ٢٤ وبلا نسبة فى الرضى ٢ / ٤٠ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٩٠ ، وشرح اللمحة ١ / ٢٦٧ ، والهمع ١ / ٤٩ أما المغنى فقد استشهد به مرتين ١ / ١٩٤ ، ٢ / ٥٥٢ وموضع الشاهد مختلف فيهما : ففى الموضع الأول : استشهد به على أن « كل » اسم موضوع لاستغراق أفراد المعرفة التى قبلها فى قوله : « هم القوم كلّ القوم » فـ « كلّ » نعت للمعرفة قبلها وتدل على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثل المنعوت لفظا ومعنى . وفى الموضع الثانى ذكر الصدر فقط مستشهدا به على إطلاق « الذى » على الجماعة .

ويروى بعضهم البيت : إن التى حانت بفلج دماؤهم — ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وقوله : « حانت » الحين : الموت والهلاك ، و « فلج » موضع بين البصرة وضريَّة ، « أم خالد » هى رُميلة أم الشاعر وقيل : زُميلة بالزاى .

والشاهد فيه : مجئ « الذى » مفردًا يؤدى معنى الجمع فإن عاد الضمير بلفظ الواحد فنظرًا إلى اللفظ ، وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى .

(٢) ١ / ٢٦٧ .

(٣) احترز بقوله : تامين من الناقصين ، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ، فلا يقال : جاء الذى اليوم ، ولا جاء الذى بك .

(٤) الوصف الصريح ، أى : الخالصُ من غَلَبة الاسميّة ، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة وسيأتى نحو : الضارب ، والمضروب .

(٥) ص : ١٤١ .

وهو ﴿ ضَرْبَانِ : نَصٌّ ﴾ فى معناه ، لا يتجاوزه إلى غيره (وَمُشْتَرَكٌ) بين معانٍ مختلفة بلفظ واحد .

(فَالنَّصُّ ثَمَانِيَةٌ)[1] ـــ هنا ـــ (مِنْهَا لِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ « الَّـذِى » لِلْعَالِمِ)[2] ـــ بكسر اللام ـــ وهو من يقوم به العلم (وَغَيْرِهِ) ـــ بالجرِّ ـــ

فالعالمُ المنزَّهُ عن الذكورة والأنوثة (نَحْو ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُ ﴾)[3] والعالم المذكَّر ، نحو ﴿ وَالَّذِى جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾[4] .

وغير العالِم ، نحو (﴿ هَـٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِى كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾)[5] .

(وَلِلْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ « الَّتِى » لِلْعَاقِلَةِ وَغَيْرِهَا) .

فالأوّل : (نَحْو ﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِى تُجَادِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾)[6] .

والثانى : (نَحْو ﴿ مَا وَلَّـٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِى كَانُوا عَلَيْهَا ﴾)[7] فأوقع « التى » على القبلة وهى غير عاقلة .

ولَكَ فى يَاءَى « الذى » و « التى » وجهان : الإثبات ، والحذف .

فعلى الإثبات ، تكون : إمّا خفيفة فتكون ساكنة ، وأمّا شديدة فتكون إمّا مكسورة ، أو جارية بوجوه الإعراب .

---

(١) وهى : الذى ، والتى ، واللَّذَانِ واللَّتَانِ والأُلَى ، والَّذِينَ ، واللاتِى ، واللائى .

(٢) عدل إليه عن « العاقل » لإطلاقه على البارئ تعالى كما أشار إليه بالمثال ـــ قاله يس ثم قال : والعجب كيف يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا مع أنه يستحيل اتصافه تعالى به وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمذكر هنا ما ليس بمؤنث [حاشية يس على التصريح ١ / ١٣١] .

(٣) من الآية [٧٤] من سورة « الزمر » .

(٤) من الآية [٣٣] من سورة « الزمر » .

(٥) من الآية [١٠٣] من سورة « الأنبياء » .

(٦) من الآية [١] من سورة « المجادلة » .

(٧) من الآية [١٤٢] من سورة « البقرة » .

وعلى الحذف ، فيكون الحرف الذى قبلها إمّا مكسورًا كما كان قبل الحذف ، وإمَّا ساكنًا ، فهذه خمس لغات فى « الذى » و « التى »[١] .

(**وَلِتَثْنِيَتِهِمَا « اللَّذانِ »**[٢] **وَ « اللَّتَانِ »**) بالألف (**رَفْعًا ، وَ « اللَّذَيْنِ » و « اللَّتَيْنِ »**) بالياء المفتوحِ / ما قبلها (**جَرًّا ، وَنَصْبًا**) تقول : جاءنى اللذان قاما ، واللتان قامتا ، ورأيتُ اللذَيْن قاما ، واللتَيْن قامتا ، ومررتُ باللذَيْن قاما ، واللتَيْنِ قَامتَا .

[٥١ / ب]

وتَثْنِيتُهما بحذف الياء على غير القياس (**وَكَانَ الْقِيَاسُ فِى تَثْنِيَتِهِمَا ، وَ**) فى (**تَثْنِيَةِ « ذَا » و « تَا »**) السابقين فى بحث الإشارة (**أَنْ يُقَالَ**) فى تثنية « الذى » (**اللَّذَيَانِ**) بإثبات الياء مخففة (**وَ**) فى تثنية « التى » (**اللَّتَيَانِ**) بإثبات الياء مخففة (**وَ**) فى تثنية « ذَا » (**ذَيَانِ**) بقلب الألف ياء (**وَ**) فى تثنية « تا » (**تَيَانِ**) بقلب الألف ياء (**كَمَا يُقَالُ**) فى تثنية « القاضى » من المعربِ المنقوص (**« الْقَاضِيَانِ » ، بإثبات الياء ، وَ**) كما يقال فى تثنية « فتًى » من المعرب المقصور (**« فَتَيَانِ » بِقَلْبِ الْأَلِفِ يَاءً ، وَلَكِنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ تَثْنِيَةِ الْمَبْنِىِّ**) كـ « الَّذِى » و « ذَا » (**وَ**) تثنية (**الْمُعْرَبِ**) كـ « القاضى » و « فَتًى » (**فَحَذَفُوا**) الحرفَ (**الْآخِرَ**) وهو الياء من « الذى » و « التى » والألفَ من « ذَا » و « تا » ، وأثبتوه فى « القاضى » و « فتى » ، ففرّقوا بين المعرب والمبنىّ فى التثنية (**كَمَا فَرَّقُوا**) بينهما (**فِى التَّصْغِير ، إِذْ قَالُوا**) فى تصغير « الذى » و « التى » ، و « ذا » و « تا » (**اللَّذَيَّا ، واللَّتَيَّا ، وَذَيَّا ، وَتَيَّا ، فَأَبْقَوْا**) الحرفَ (**الْأَوَّلَ**) وهو اللام الأولى من « اللَّذيَّا واللَّتيَّا » والذال من « ذَيَّا » ، والتاء من « تَيَّا » (**عَلَى فَتْحِهِ**) الذى كان قبل التصغير[٣] .

---

(١) وهى : الَّذِى ، والَّذِىِّ ، (وَالَّذِىُّ ، والَّذِىَّ ، وَالَّذِىِّ) ، وَالَّذِ ، والَّذْ ، ومثلها « التى » وينظر فى ذلك أيضا الارتشاف لأبى حيان ١ / ٥٢٥ .

(٢) قوله « اللَّذَان » قال الدنوشرى : يكتب بلامين لقلة الاستعمال ، وكذلك « اللتان » ويكتب « الذى ، والتى » بلام واحدة لكثرة الاستعمال [حاشية يس على التصريح ١ / ١٣١] .

(٣) مع أن صِيَغ التصغير بضمّ الأول .

(**وَزَادُوا أَلِفًا فِى الْآخِرِ**) فى الألفاظ الأربعة (**عِوَضًا عَنْ ضَمَّةِ التَّصْغِيرِ**)[١] التى تكون فى أول المصغر .

ومن العرب من يقول : اللُّذَيَّا ، واللُّتَيَّا ، فيجمع فى التصغير بين الضمّة والألف[٢] .

وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم مِنْ أنَّ « اللَّذان ، واللَّتَان » تثنية « الَّذى ، والتى » مخالفٌ لقول الناظم فى شرح التسهيل ، إنّ العربَ استغنت بتثنية « اللَّذِ » ـــ دون الياء ـــ و « اللَّتِ » كذلك ، عن تثنية « الذى ، والتى » ـــ بالياء ـــ فإن العربَ لم تُثَنِّهما[٣] ـــ انتهى ـــ

وعلى تقدير تسليم ما هنا ، فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبنىِّ ، بل قد يُحذَف الآخر فى تثنية المعرب نحو « عاشُورَانِ ، وخُنْفُسَانِ » حكاه الفرّاء عن العرب .

وحيث ثُنِّىَ الموصول ، واسم الإشارة ، فجمهور العرب يخفِّف النون فيهما (**وَتَمِيمٌ ، وقَيْسٌ تُشَدِّدُ النُّونَ فِيهِمَا تَعْوِيضًا مِنَ الْمَحْذُوفِ**) منهما ، وهو « الياء »

---

(١) فى شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٠٦ : ٣٠٧ باب تصغير الأسماء المبهمة : « وقياس هذه الأسماء فى التصغير أن تَتْرُكَ أَوَّلَه على حركته ، وتُلْحِق ياء التصغير ثالثة ، وتزاد ألف فى آخره ، فتقول فى تصغير « ذا » ذَيَّا ، بترك الذال على حركتها ، وتقلب الألف ياء لأن أصلها الياء ، ثم تزيد ياء التصغير ثالثة ، ثم تردّ إليه حرفا ثالثا ... وتدغم ياء التصغير فى الياء الأخيرة ... فتصير « ذَيَيَّا » فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف واحدة وهى الأولى ... وكذلك تفعل بتصغير « تا » .

وكذلك تقول فى تصغير « الذى » اللَّذَيَّا تُبقى الأول على فتحه وتُلحق ياء التصغير ثالثة ، وتدغمها فى ياء « الذى » وتزيد ألفا فى الآخر ـــ وكذلك تفعل فى تصغير « التى » اللَّتَيَّا .

وانظر كتاب سيبويه ٢ / ١٣٩ .

(٢) قاله ابن عصفور فى شرح الجمل ٢ / ٣٠٨ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٠ : ١٩١ .

فى الذى ، والتى ، والألف فى ذا ، وتا (**أَوْ تَأْكِيدًا لِلْفَرْقِ**) بين تثنية المبنّى والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف .

وإلى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله :

.... وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ[1]

وَالنُّونُ مِنْ «ذَيْنِ» وَ «تَيْنِ» شُدِّدَا أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا[2]

(**وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ**) التشديد (**بِحَالَةِ الرَّفْعِ**) عند الكوفيين ، / بل يكون فيها ، وفى حالتى الجرّ والنصب (**خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ**) وفى زعمهم أنَّ التشديدَ مختصٌّ بحالة الرفع (**لأَنَّهُ قَدْ قُرِئَ فِى السَّبْعِ**[3] ﴿ **رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ** ﴾[4] ﴿ **إِحْدَى ابْنَتَىَّ هَـٰتَيْنِّ** ﴾[5] **بِالتَّشْدِيدِ**) فيهما فى حالتى : النصب فى « اللَّذَيْنِّ » والجرّ فى « هَاتَيْنِّ » (**كَمَا قُرِئَ**) فى حالة الرفع (﴿ **وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ** ﴾[6] ﴿ **فَذَانِّكَ بُرْهَـٰنَانِ** ﴾[7]) بالتشديد فيهما ، فتجويز إحداهما ومنع الأخرى تحكمٌ .

[٥٢/]

(١ ، ٢) يعنى : وتشديد النون فى التثنية نحو « اللَّذَانِّ » لا لوم فيه ، وكذلك تشديد النون فى « ذَيْنِ وتَيْنِ » اسمى إشارة جائز أيضا وهذا التشديد قُصِد به التعويض عن الياء التى حذفت لأجل التثنية من « الذى والتى » وعن الألف التى حذفت من « ذَا وتَا » لأجل التثنية أيضا .

(٣) فى التذكرة فى القراءات لابن غلبون ص ٣٧٣ « وقرأ ابن كثير ﴿ وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ ﴾ [النساء ١٦] وفى طه ﴿ هَـٰذَانِّ ﴾ [٦٣] ، وفى الحج ﴿ هَـٰذَانِّ ﴾ [١٩] وفى القصص ﴿ هَـٰتَيْنِّ ﴾ [٢٧] وفى حم السجدة ﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِّ ﴾ [٢٩] بتشديد النون فى الخمسة ، وخففها فيهن الباقون » .

(٤) من الآية [٢٩] من سورة « فصلت » .

(٥) من الآية [٢٧] من سورة « القصص » .

(٦) من الآية [١٦] من سورة « النساء » .

(٧) من الآية [٣٢] من سورة « القصص » وتشديد النون قراءة ابن كثير [انظر التذكرة ص ٥٩٤] .

(وَبَلْحَرِثُ بْنُ كَعْبٍ)(١) أجمعون (وَبَعْضُ رَبِيعَةَ(٢) ، يَحْذِفُونَ نُونَ « اللَّذَانِ » وَ « اللَّتَانِ ») فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة ؛ لكونهما كالشيء الواحد .

(قَالَ) الفرزدق(٣) :

٤٣- (أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وفَكَّكَا الْأَغْلَالَا

أرادَ « اللَّذَانِ » فحذف النونَ ، وهو مرفوع على الخبرية لِـ « إِنَّ » و « بَنِى » منادى بالهمزة ، و « كليب » ــ بالتصغير ــ أبو قبيلة ، وهو كليب بن يربوع ، و « عَمَّى » بالتثنية هما : هذيل بن هبيرة التغلبى ، وهذيل بن عِمْران الأصغر ، كان أخاه لأمّه ، و « الأغلال » جمع غُلّ(٤) ، وهو حديد يُجعل فى العنق من الأُسَارَى [وغيرهم ، وأراد الفرزدق بذلك الافتخارَ على جرير ؛ فإنه(٥) من بنى كليب ، بأن عمَّيْه قتلا الملوك ، وخلَّصا الأسارى](٦) من أغلالهم .

---

(١) « بلحرث بن كعب » بطن من « مذحج » إحدى قبائل « كهلان » .

(٢) « ربيعة » هى الفرع الثانى لنزار بن معدّ بن عدنان ، والفرع الأول « مُضَر » ومن أشهر قبائل ربيعة : أَسَد ، ووائل .

(٣) هو همّام بن غالب [المتوفى سنة ١١٠ هـ] من أشهر شعراء بنى أمية ، برع فى الفخر والهجاء وهذا البيت من الكامل نسبه الشيخ خالد للفرزدق ، وكذلك الزمخشرى فى الأحاجى النحوية ص ٤٠ ، وابن يعيش ٣ / ٣٥٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٠٧ ، وليس فى ديوانه ــ ونُسِب للأخطل التغلبى وهو فى ديوانه ص ٣٨٧ من كلمة يهجو فيها جريرًا وممن نسبه للأخطل سيبويه فى كتابه ١ / ٩٥ ، والمبرد فى المقتضب ٤ / ١٤٦ وابن الشجرى فى أماليه ٢ / ٣٠٦ وصاحب الخزانة ١ / ٥٢ ، ٢ / ٢٩٩ ، وصاحب الدرر ١ / ٢٣ ــ وورد بلا نسبة فى المحتسب ١ / ١٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ ، ١٩٢ ، والرضى ٢ / ٤٠ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٨٧ .

(٤) فى المصباح مادة (غ ل ل) « الغِلّ » بالكسر الحقد ، والغُلّ بالضم كل شيء من حديد يُجعل فى العنق والجمع أغلال » .

(٥) يعنى : جريرًا .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط فى خ٣ بسبب انتقال النظر .

(وَقَالَ) الأخطل[1] :

٤٤- (هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ)
لَقِيلَ فخرٌ لَهُمْ صَمِيمُ[2]

أراد « اللَّتَانِ » فحذف النون ، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو « هُمَا » و « تميم » قبيلة ، و « صَمِيم » بمعنى خالص .

والمعنى : هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميمٌ لقيل فخرٌ لهم خالص .
ولقب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أذنه ، واسمه غياث بن غوث التغلبى وكان نصرانيًا .

وجاز حذف النون فى « اللذان » و « اللتان » لعدم الإلباس[3] .

ولا يجوز ذلك الحذف (فِي) نون (« ذَانِ » وَ « تَانِ » لِلْإِلْبَاسِ) بالمفرد ، ولعدم الطول .

---

(١) من شعراء البلاط الأموى ، توفى سنة ٩٠ هـ .

(٢) البيتان من الرجز المشطور ، وليسا فى ديوانه ، وممن نسبهما للأخطل العينى ١ / ٤٢٥ على هامش الخزانة ، والدرر اللوامع ١ / ٢٣ — وهما بلا نسبة فى الرضى ٢ / ٤٠ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٨٨ .

وقوله : « لقيل » اللام واقعة فى جواب « لو » و « فخرٌ » خبر مبتدأ محذوف أى : هذا فخرٌ و « لهم » متعلق بفخر ، أو متعلق بمحذوف صفة لفخر ، و « صميم » صفة ثانية ، ويجوز أن يكون « فخر » مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر ، والمسوغ للابتداء به وصفه . وكونه فى معنى الفعل ، وجملة : هذا فخر ، أو فخر لهم فى محلّ كل رفع نائب فاعل لِـ « قيل » وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « اللتا » الذى هو محل الشاهد بسبب حذف نونه .

(٣) بسبب وجود الألف التى تدل على الحذف ، ولذلك لم يُحفظ عنهم الحذف إلا فى حالة الرفع فقط لامتناع التباس المفرد بالمثنى فى حالة الرفع ، بخلاف ذلك فى حالتى النصب والجرّ .

(**وَتَلَخَّصَ أَنَّ فِي نُونِ الْمَوْصُولِ**[١] **ثَلَاثَ لُغَاتٍ**) الإثبات ، والحذف ، والتشديد (**وَفِي نُونِ الْإِشَارَةِ لُغَتَانِ**)[٢] الإثباتُ ، والتشديد .

(**وَلِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْعَاقِلِ كَثِيرًا ، وَلِغَيْرِهِ**) أى : لغير العاقل (**قَلِيلًا** « **الْأُلَىٰ** ») على وزن « الْعُلَى » ويُكتبُ بغير واوٍ ــ قاله الموضح فى شرح اللمحة[٣] ــ

(**مَقْصُورًا**) على الأشهر كقوله[٤] :

رَأَيْتُ بَنِى عَمِّى الْأُلَى يَخْذُلُونَنِى ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ[٥] ــ **٥٠**

(**وَقَدْ يُمَدُّ**) كقوله[٦] :

---

(١) وذلك فى « اللذان ، واللتان » فقط .

(٢) لم يقل « لغتين » بالنصب حتى لا يكون مع ما قبله من قبيل العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، وهذا لا يرضاه الجمهور .

(٣) ١ / ١٧٠ .

(٤) هو عمرو بن أسد الفقعسى فى قول أبى تمام فى الحماسة البصرية ١ / ٧٥ ، وقال التبريزى : وقيل هو مُرَّة بن عداء الفقعسى [حماسة أبى تمام بشرح التبريزى ١ / ١١٥] وفيه : « رأيت مواليَّ الْأُلَى » .

(٥) والبيت من الطويل قال فى الدرر ١ / ٥٧ لبعض بنى فقعس ، وقيل : هومّرة بن عداء الفقعسى وبلا نسبة فى شرح اللمحة ١ / ٧٢٠ ، والصدر فقط فى الهمع ١ / ٨٣ بلا نسبة و « حدثان الدهر » صروفه ونوائبه .

يقول : رأيت أبناء عمومتى وهم يُسلموننى للعدو ويتخلَّوْن عن نصرتى ، ولا يساعدوننى على حوادث الدهر ونوائبه .

واستشهد به على أنّ « الألى » المشهور وقوعها بمعنى الذين للعقلاء المذكرين على لغة القصر .

(٦) هو كثير عزة ، واسمه : كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعى [المتوفى سنة ١٠٥ هـ] .

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا(١) **٥١**–

وهى فى هذين البيتين للعاقل .

ومن وقوعها لغير العاقل قَوْلُه :

تُهَيِّجُنِى(٢) لِلْوَصْلِ أَيَّامُنا الْأُلَى مَرَرْنَ علينَا، والزَّمانُ وَرِيقُ(٣) **٥٢**–

(وَ « **الَّذِينَ** »(٤) **بِالْيَاءِ مُطْلَقًا**) فى الأحوال الثلاثة ، وهى مبنية – وإن كان الجمع من خصائص الأسماء – ؛ لأن « الَّذِينَ » مخصوص بأولى / العلم ، [٥٢ / و « الَّذِى » عَامٌّ(٥) ، فلم يَجْرِ على سَنَنِ الجموع المتمكنة ، بخلاف المثنى فإنه جارٍ

---

(١) وهذا البيت من الطويل من قصيدة مدح فيها عبد الملك بن مروان فى ديوانه ص ٨٧ ، ونسب له أيضا فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٥ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢١٢ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٩٣ والعينى ١ / ٤٥٩ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٧ – وجاء بلا نسبة فى شذور الذهب ١٢٢ ، وشرح اللمحة ١ / ٢٧١ والصدر فقط فى الهمع ١ / ٨٣ ، والأشمونى ١ / ١٤٩ .

و « الشُّمّ » جمع أشمّ من الشمم بمعنى الأنفة والعزة ، « الألاء » الَّذِينَ « القين » صانع السيوف « صقالها » جلاءها .

والشاهد فى قوله : « الألاء » حيث استعمله بالمدّ على اللغة غير المشهورة ، وهو فى البيت لجمع المذكر العاقل أى : بمعنى « الذين » .

(٢) فى خ٣ « يُهَيِّجُنِى » بالياء فى أوله .

(٣) هذا البيت من الطويل وهو مجهول القائل ، واستشهد به ابن هشام فى شرح اللمحة ١ / ٢٧٢ على أن « الأُلَى » تطلق على غير العاقل .

وقوله « تهيجنى » أى تبعث فىَّ الشوق ، ثم استعمل « الألى » للأيام وهى غير عاقلة و « الزمان وَرِيقٌ » أى : ظليل ، مستعار من أورق الشجر .

(٤) ويكتب بلام واحدة ، فرقا بينه وبين « اللَّذَيْنِ » فى التثنية ، ولم يعكسوا ؛ لأن المثنى سابق على الجمع ، فبقى على أصله من اجتماع اللامين [قاله الأزهرىّ فى إعراب الألفية] .

(٥) فهما مثل : العَالَم ، والعالمين ، فى اختصاص الجمع بالعقلاء ، وعموم المفرد لهم ولغيرهم .

على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنًى[١] .

(**وَقَدْ يُقَالُ**) جاء اللَّذُونَ (**بِالْوَاوِ رَفْعًا**) ورأيتُ الَّذِينَ ، ومررتُ بالَّذِينَ ، بالياء جرًّا ونصبًا ، وهى حينئذ معربة[٢] ؛ لأنَّ شَبَهَ الحرف عارضه الجمعُ ، وهو من خصائص الأسماء (**وَهِىَ لُغَةُ « هُذَيْلٍ » أَوْ « عُقَيْلٍ »**)[٣] ـــ بالتصغير فيهما ـــ و « أَوْ » للشك .

قال شاعرهم[٤] :

٤٥ ـــ (**نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا**)[٤]
يَـومَ النُّخَيْـلِ غَـارةً مِلْحَـاحَـا

---

(١) فى شرح الألفية لابن الناظم ٨٢ « فالأُلَى والَّذِينَ ، من أسماء الجموع ، وإطلاق الجمع عليهما اصطلاح لغوىّ لا حرج على النحوىّ فى استعماله » .

(٢) وقوله « وهى حينئذ معربة » موافق لقول ابن مالك فى شرح التسهيل [ينظر ١ / ١٩١] .

(٣) هُذَيل قبيلة كبيرة تفرعت عن « خندف » العدنانية والتى منها أيضا تميم ، وكنانة ، وقريش أما عُقيل ، فهم فرع من كعب ، وكعب من بنى عامر ، وبنو عامر من هوازن إحدى قبائل قيس بن عيلان بن مُضَر .

(٤) البيتان من الرجز المشطور واختلف فى نسبتهما إلى قائل فهما فى نوادر أبى زيد ص ٤٧ لرجل من عقيل اسمه أبو حرب وقال العينى ١ / ٤٢٦ على هامش الخزانة « قيل لرؤبة بن العجاج ، وقيل إنه لرجل من بنى عقيل جاهلىّ ، اسمه : أبو حرب ، وقيل : هو لليلى الأخيلية . ونقل صاحب الخزانة كلام العينى فى خزانته ٢ / ٥٠٧ ، وكذلك صاحب الدرر اللوامع ١ / ٣٦ .

والبيتان فى ملحق ديوان رؤبة ص ١٧٢ ، وهما أيضا لليلى الأخيلية فى ديوانها ص ٦١ ، وبلا نسبة فى شرح اللمحة ١ / ٢٦٩ والمغنى ٢ / ٤١٠ ، وتخليص الشواهد ١٣٥ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٩٠ وابن الناظم ٨٣ ، وابن عقيل ١ / ١٣٧ ، والأشمونى ١ / ١٤٩ .

و « صبحوا الصباحا » جاءوا بِعَدِهم وعُدَدهم فى وقت الصباح مباغتين العدوّ .

و « اللَّذُونَ » كتب فى جميع النسخ بلامين ، وفى حاشية الصبان ١ / ١٥٠ « ويكتب « الذون » على هذه اللغة بلامين لمشابهته المعرب الذى تظهر معه « أل » .

فـ « نحن » مبتدأ و « اللَّذُون » خبرهُ ، و « النُّخَيْل » تصغير نخل ــ بالنون ، والخاء المعجمة ــ موضع بالشام و « غارةً » مفعول لأجله ، وهو اسم مصدر « أغار » والقياس إغارة ، و « الملحاح » ــ بكسر الميم ــ من ألحّ السحابُ دام مطره .

(**وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ** « **اللَّاتِى** » و « **اللَّائِى** ») بإثبات الياء فيهما (**وَقَدْ تُحْذَفُ يَاؤُهُمَا**) اجتزاء بالكسرة ، فيقال : اللَّاتِ ، واللَّاءِ .

وإلى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله :

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ: الَّذِى، الْأُنثى: الَّتِى ... وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ[١]

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَـهْ[٢] ... .

جَمْعُ الَّذِى «الْأُلَى» «الَّذِينَ» مُطْلَقَا ... وبعضُهُم بالواو رفعًا نطَقَا[٣]

باللاتِ، واللَّاءِ «التى» قد جُمِعَا[٤] ... .

(**وَقَدْ يَتَقَارَضُ الْأُلَى ، وَاللَّائِى**) فيقع كلّ منهما مكان الآخر[٥] .

(**قَالَ**) مجنون ليلى ، قيس بن الملوح :

٤٦- (**مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا**) ... وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِن قَبْلُ[٦]

---

(١) أي : وعند تثنيتهما لا تثبت الياء بل تحذفها .

(٢) بل أوقع علامتي التثنية بعد الحرف الذى تليه الياء مباشرة .

(٣) « الذى » تجمع جمعًا لغويا يدل على مطلق التعدد لا جمعا نحويا على « الأُلى » أو « الذين » .

(٤) « التى » تجمع جمعا لغويا يدل على مطلق التعدد لا جمعا نحويا على « اللاتِ » و « اللاءِ » فهذه ثمانية وهى : الذى ، التى ، اللذان ، اللتان ، الألى ، الَّذِينَ ، اللاتى ، اللائى .

(٥) ويعيِّن المرادَ منها عودُ الضمير إليها من الصلة .

(٦) هذا البيت من الطويل لمجنون ليلى فى ديوانه ص ٢١٦ والعينى ١ / ٤٣٠ وورد هذا الشاهد بلا نسبة فى شرح اللمحة ١ / ٢٧٢ ، والأشمونى ١ / ١٤٩ وقد استعمل لفظ « الألى » فى جماعة الإناث العاقلات بدليل الضمير فى قوله « كنَّ » فهذا يدل على أنه أراد بالألى ، اللائى ــ وهذا هو موضع الشاهد .

فأوقع « الْأُلَى » مكانَ « اللَّاتِى » (**أَىْ : حُبَّ اللَّاتِى**) بدليل عود ضمير المؤنث عليها .

(**وَقَالَ**) رجلٌ من بنى سُلَيْم(١) :

٤٧- **(فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا)**(٢)

فأوقع « اللاءِ » مكان « الْأُلَى » بدليل عود ضمير جمع المذكر عليها ، واللائى بمعنى : الَّذِينَ ، والَّذِينَ أشهر منها ، فلذلك عَدَلَ الموضح فقال (**أى : الَّذِينَ**) إذ لا فرق بينهما .

والمعنى : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ، وجعلوا حُجورَهم لنا كالمهد ، بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح .

وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله :

.... وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا(٣)

---

(١) لم يعينه العلماء ، إذْ قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ١٣٧ « هذا البيت أنشده الفرّاء لِرَجلٍ من بنى سليم ، ولكنه أتى بقوله « هم » مكان « قد » .

(٢) وهذا البيت من الوافر ورد فى أمالى الشجرى ٢ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٤ ، وابن الناظم ٨٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢١٧ ، وابن عقيل ١ / ١٣٨ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٩٤ ، والعينى ١ / ٤٢٩ والهمع ١ / ٨٣ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٧ ، والأشمونى ١ / ١٥١ .

« أَمَنَّ » أفعل تفضيل من « منّ عليه » إذا أنعم عليه ، « مهدوا » من قولك مهَّدْتُ الفراشَ إذا بسطته ووطأته ، ومن هُنا سُمِّىَ الفراشُ مهدًا ، وقال تعالى: ﴿ فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ ﴾ [الروم ٤٤] أى : يُوطئون « الحُجور » جمع حجر ــ بتثليث الحاء وهو حضن الإنسان ، ولذا يقال : نشأ فلان فى حجر فلان أى : فى حفظه ورعايته .

والشاهد فى قوله : « اللاء قد مهدوا » حيث أطلق « اللاء » على جماعة الذكور العقلاء فجاء به وصفا لآباء ، مع أن « اللاء » لجماعة الإناث ، والأصل أن يقال : الألى ، أو الألاء أو الَّذِينَ .

(٣) أى : وكلمة « اللاء » قد تستعمل قليلا مكان « الَّذِينَ » وتحلّ محلّها معبرِّةً عن جماعة الذكور .

(وَ) الموصول (**الْمُشْتَرَكُ سِتَّةٌ** : « **مَنْ** ») ـــ بفتح الميم ـــ (وَ « **مَا** » وَ « **أَيٌّ** ») ـــ بفتح الهمزة ، وتشديد الياء ـــ (وَ « **أَلْ** » وَ « **ذُو** » وَ « **ذَا** »)[1] .

وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال :

و« مَنْ، ومَا، وأَلْ» تُساوِى ما ذُكِرْ وهكذَا « ذُو. »[2] ....

ومثلُ « مَا » « ذا »[3] ....

« أَىٌّ » كَـ « مَا »[4] ....

ولكلّ منها كلامٌ يخصّها :

(**فَأَمَّا** « **مَنْ** » **فَإِنَّهَا تَكُونُ**) فى أصل الوضع (**لِلْعَالِمِ**) ـــ بكسر اللام ـــ (**نَحْو** ﴿ **وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَـٰبِ** ﴾[5] ، وَ) تكون (**لِغَيْرِه**) أى : غير العالِم على سبيل التطفّل (**فِى ثَلَاثِ مَسَائِلَ : إِحْدَاهَا : أَنْ يُنَزَّلَ**) ما وَقَعَتْ عليه « مَنْ » مِنْ غير العالِم (**مَنْزِلَتَهُ**) أى : منزلة العالِم (**نَحْوُ**) قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ اللهِ** (**مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ** ﴾[6] .

وَقَوْلِهِ) وهو العباس بن الأحنف :

---

(١) انظر أوجه « أىّ » الخمسة فى المغنى ١ / ٧٧ : ٧٨ وهى باختصار : الشرطية ، والاستفهامية ، والموصولة ، والدالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة وحالا للمعرفة ، والواقعة وصلة لنداء ما فيه « أل » .

(٢) « تساوى ما ذكر » أى أنّ هذه الألفاظ تستعمل بمعنى الذى ، والتى ، وتثنيتهما ، وجمعهما .

(٣) وأن « ذَا » تشبه « ما » فى أنها عامة صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغيرها .

(٤) و « أىٌّ » تشبه « ما » الموصولة فى أن كلًّا منهما يستعمل بلفظ واحد للمفرد وغيره ، مذكّرا ، ومؤنثًا .

(٥) من الآية [٤٣] من سورة « الرعد » .

(٦) من الآية [٥] من سورة « الأحقاف » والمراد : الأصنام .

[٥٣ / أ]

٤٨- (أَسِرْبَ الْقَطَا/ هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَحَهُ لَعَلِّى إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ)[١]

فأوقع « مَنْ » على سِرْبِ القطا ، وهو غير عاقل .

(وَقَوْلِهِ) وهو امرؤ القيس بن حُجر الكندى .

٤٩- (أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِى)[٢]

---

(١) هذا البيت من الطويل للعباس بن الأحنف الحنفى اليمانى أبى الفضل [المتوفى سنة ١٩٢ هـ] شاعر غزل رقيق من الشعراء المولدين ، وقد جىء بشعره هنا على سبيل التمثيل لا الاستشهاد وكثيرا ما يفعل بعضهم ذلك فيمثل بشعر المتنبى والبحترى وأبى تمام .

وقيل : قائله مجنون ليلى ، قيس بن الملوّح ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وبيت الشاهد ثابت فى كلا الديوانين : ديوان العباس ص ١٤٣ ، وديوان المجنون ص ١٣٧ ، وقد يقال إنّ ذلك من خلط الرواة ، والشاهد مع بيت قبله فى العينى ١ / ٤٣١ ، والدرر ١ / ٦٩ للمجنون أو للعباس بن الأحنف . وفى تخليص الشواهد لابن هشام للعباس بن الأحنف ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٧ ، وابن عقيل ١ / ١٤١ ، وورد هذا البيت بلا نسبة أيضا فى ابن الناظم ٨٥ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٤٩ والأشمونى ١ / ١٥١ .

وقال ابن هشام فى تخليص الشواهد ١٤١ : ويروى : * هل مِنْ معير جناحه * فلا شاهد فيه و « السِّرب » بالكسر : القطيع من القطا ، والظباء ، والشّاء ، والبقر ، والجماعة من النساء ــ و « القطا » طائر . « هَوِيتُ » بكسر الواو : أَحْبَبْتُ .

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٧ .

وقد اختلفت المصادر فى الموضع المستشهد به ، ففى سيبويه ورد العجز فقط برواية :

* وَهَلْ يَنْعِمَنْ مَنْ كَانَ فى العُصُرِ الخالى * بلا نسبة ، ونسبه الأعلم إلى امرئ القيس وقال : الشاهد بناء المستقبل من : نَعِم على : ينْعِم ــ بالكسر ــ والأصل فى فَعِل أن يُبنى مستقبله على يفعَل بالفتح إلا أن هذا جاء نادرًا ــ وابن يعيش فى شرح المفصل ٧ / ١٥٣ نقل ما فى سيبويه إلا أنه رَوَاهُ : « فهل » بالفاء ــ وفى الدرر اللوامع ٢ / ١٠٧ على أن السيوطى استشهد به على أن « عِمْ صباحا » سُمِعَ لها مضارع كالمثال فى البيت ، كما أورد موضع الاستشهاد عند سيبويه ونسب البيت لامرئ القيس وذكره كاملا .

أما المراجع التى جعلت موضع الشاهد « مَنْ كَانَ » حيث أوقع « مَنْ » وهى للعاقل على الطّلل كما هنا ، فهى : تعليق الفرائد ٢ / ٢٤٩ ، والعينى ١ / ٤٣٣ ونسب فيهما لامرئ =

فأوقع « مَنْ » على الطلل ، وهو غير عاقل .

و « عِمْ » فعل أمر معناه الدعاء ، أصله : « انْعِم »[1] حذفت منها الألف والنون تخفيفا ، و « صَبَاحًا » منصوب على الظرفية .

ومن عادة تحيات العرب[2] فى الصباح « عِمْ صباحًا » وفى المساء « عِمْ مساءًا » فكأنهم قالوا : أَنْعَم اللهُ فى صباحك ومسائك .

و « يَعِمَنْ » أصله ، « يَنْعِمَنْ » حذفت منه النون الأولى ، والنون الساكنة فى آخره للتوكيد ، و « مَنْ » فاعل يعمن ، و « العُصُر » ـــ بضمتين ـــ بمعنى : العَصْر[3] ـــ بفتح العين وسكون الصاد ـــ الزّمان ، ويُجمع فى القلة على « أَعْصُر » ، وفى الكثرة على « عُصُور » و « الخالى » نعته .

(**فَدُعَاءُ الْأَصْنَامِ**) فى قوله تعالى ﴿ **يَدْعُواْ مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ** ﴾ (**وَنِدَاءُ الْقَطَا**) فى قوله :

* أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *

(**وَ**) نِدَاءُ (**الطَّلَلِ**) فى قوله :

.... أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى .

(**سَوَّغَ ذَلِكَ**) وهو وقوع « مَنْ » على الأصنام لمّا كانت عنده مدعُوّة ، وعلى

= القيس ، والأشمونى ١ / ١٥١ ، ٢ / ٢١٩ بلا نسبة إلى قائل .

أما فى المغنى ١ / ١٦٩ فقد ورد مع بيت بعده بلا نسبة إلى قائل والشاهد فى البيت الذى بعده .

(١) وقيل : هو فعل أمر من المثال الواوى « وَعَم يَعِمُ » مثل وعد يَعِد بمعنى : نعم ينعم ـــ قاله العينى ١ / ٤٣٣ على هامش الخزانة .

(٢) لو قال : ومن عادة العرب فى تحياتهم ، كان أولى ـــ قاله الدنوشرى [حاشية يس ١ / ١٣٣] .

(٣) أى : لغة فيه .

السِّرب والطّلل لما كانا مناديين ، ولا يُدعى ولا ينادى إلا العاقل .

المسألة (**الثَّانِيَةُ**) من وقوع « مَنْ » على غير العالِم (**أَنْ يَجْتَمِعَ**) غيرُ العاقل (**مَعَ الْعَاقِلِ فِيمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ** « مَنْ ») الموصولة (**نَحْوُ** ﴿ **كَمَن لَّا يَخْلُقُ** ﴾)(١) فإنه عامٌّ فى العاقل وغيره (**لِشُمُولِهِ الْآدَمِيِّينَ ، وَالْمَلَائِكَةَ ، وَالْأَصْنَامَ**) فإن الجميع لا يخلقون شيئا .

(**وَنَحْوُ** ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ، مَن فِي السَّمَٰوَٰتِ** ﴾)(٢) فإنه يشمل الملائكةَ ، والشمسَ ، والقمرَ ، والنجوم ، وغيرَها (﴿ **وَمَن فِي الْأَرْضِ** ﴾)(٢) فإنه يشملُ الآدَميِّينَ ، والجبالَ ، والشّجرَ ، والدَّوابَّ وغيرها ، وأفرد الشمسَ والقمرَ والنجوم والشجَرَ والدوابَّ بالذّكْرِ فى الآية لشهرتها ، واستبعاد السّجود منها .

(**ونحو** ﴿ **مَن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ** ﴾(٣) ، **فَإِنَّه يشمَلُ الْآدَمِيَّ وَالطَّائِرَ**) ولا فرق فى هذه المسألة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الأول(٤) ، أو أقلّ منه كالمثال الثانى(٥) ، أو مساويًا له كالمثال الثالث(٦) ؛ ولذلك أعاد لفظةَ « نحو » فى الأمثلة الثلاثة .

المسألة (**الثَّالِثَةُ**) من وقوع « مَنْ » على غير العالِم (**أَنْ يَقْتَرِنَ**) غير العاقل (**بِهِ**) أى بالعاقل (**فى عُمُومٍ فُصِّلَ بِـ** « **مَنْ** ») الموصولة (**نَحْوُ** ﴿ **مَن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ** ﴾(٧)) **وَ** ﴿ **مَن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ** ﴾(٧) **لِاقْتِرَانِهَا بِالْعَاقِلِ فِى عُمُومِ** ﴿ **كُلَّ دَابَّةٍ** ﴾(٧) من قوله تعالى :

---

(١) من الآية [١٧] من سورة « النحل » .

(٢) من الآية [١٨] من سورة « الحج » .

(٣) من الآية [٤٥] من سورة « النور » .

(٤) فى آية النحل .

(٥) فى آية الحج .

(٦) فى آية النور .

هذا والقلة والكثرة ليستا باعتبار الأفراد ، بل باعتبار الأنواع كما لا يخفى .

(٧) من الآية [٤٥] من سورة « النور » .

﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾(١) .

فأوقع « مَنْ » على غير العاقل لمَّا اختلط بالعاقل .

ولكنّ الاختلاطَ فيها / على ضربين : [٥٣]

اختلاط فيما وقعت عليه « مَنْ » وهو ﴿ مَن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ فإنه يشمل الآدميّ والطائر — كما تقدم —

واختلاط فى عموم فُصِّل بـ « مَنْ » وهو ﴿ مَن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾(١) و ﴿ مَن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾(١) فإنهما اختلطا بالعاقل فى عموم ﴿ كُلَّ دَآبَّةٍ ﴾(١) لأنّ الدَّابَّة — لُغةً — اسمٌ لما يدبُّ على الأرض عاقلا كان أو غيره ، بدليل ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَآبِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾(٢) — ﴿ إِلَّا دَآبَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾(٣) .

ويحتملُ أن تكون « مَنْ » فيهنّ نكرةٌ موصوفة بالجملة بعدها ، والتقديرُ : فمنهم نوعٌ يمشى على بطنه ، ومنهم نوع يمشى على رجلين ، ومنهم نوع يمشى على أربع ، على حدِّ ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾(٤) قال الموضح فى شرح الشذور : ويجوز فى « مَنْ » أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير : ومن الناسِ ناسٌ يعبدون اللهَ(٥) — انتهى —

---

(١) من الآية [٤٥] من سورة « النور » .

(٢) من الآية [٥٥] من سورة « الأنفال » .

(٣) من الآية [١٤] من سورة « سبأ » .

(٤) من الآية [١١] من سورة « الحج » .

(٥) شذور الذهب ١٤ : ١٥ وعبارة ابن هشام فيه هكذا : « والجملةُ — يعنى : جملة « يَعْبُدُ » — صلةٌ لِـ « مَنْ » إنْ قُدِّرت مَنْ معرفة بمعنى الذى ، وصفةٌ إنْ قُدِّرت نكرة بمعنى : ناسٌ » .

(**وَ أَمَّا « مَا »**) الموصولة (**فَإِنَّهَا**) فى أصل وضعها (**لِمَا لَا يَعْقِلُ وَحْدَهُ نَحْوُ** ﴿ **مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ** ﴾[(١)] أى : الّذى عندكم ينفدُ .

(**وَ**) قد تكونُ (**لَهُ**) أى : لما لا يعقل (**مَعَ الْعَاقِلِ** ، **نَحْوُ** ﴿ **سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى السَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ** ﴾[(٢)]) فإنه يشمل العاقل وغيره (**وَ**) تكون (**لِأَنْوَاعِ مَنْ يَعْقِلُ**) هذه عبارة ابن عصفور[(٣)] .

وعبارةُ ابنِ مالك تبعا للفارسى : ولصفات من يعقل[(٤)] .

ومثالهما[(٥)] ــ عند ابن عصفور ، وابن مالك (**نَحْو** ﴿ **فَانْكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ**) **مِنَ النِّسَاءِ** ﴾[(٦)] .

وكلا التعبيرين متكلَّم فيه ؛ أما الأول[(٧)] : فردَّهُ « ابنُ الحاج »[(٨)] بأنّ النوع لا يعقل ، فهذا مستغنًى عنه بقوله : لما لا يعقل .

وأما الثانى[(٩)] : فلأنه لا يصحّ أن يقال : انكحوا الطيِّب ، أو الطيِّبة ؛ لأنّ النكاح إنما هو للذوات لا للصفات ــ نقله الموضح فى الحواشى[(١٠)] .

---

(١) من الآية [٩٦] من سورة « النحل » .

(٢) من الآية [١] من سورة « الحشر » وسورة « الصَّفّ » .

(٣) أبو الحسن بن علىّ الإشبيلى [المتوفى سنة ٦٦٣ هـ] مرت ترجمته ص ١١٢ .
وعبارته التى يتحدث عنها الأزهرىّ فى شرح الجمل ١ / ١٧٣ ، فقد قال : « وأما » « ما » فإنها تقع على ما لا يعقل ، وعلى أنواع من يعقل .... » .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٧ .

(٥) قوله « ومثالهما » أى : أنواع من يعقل ، وصفات من يعقل .

(٦) من الآية [٣] من سورة « النساء » .

(٧) وهو ما عبَّر به ابن عصفور ، وابن هشام « لأنواع من يعقل » .

(٨) هو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلىّ [المتوفى سنة ٦٤٧ هـ] قرأ على الشلوبين ، وله شرح الإيضاح ونقدٌ على المقرب لابن عصفور [بغية الوعاة ١ / ٣٥٩] .

(٩) وهو ما عبّر به ابن مالك : لصفات من يعقل .

(١٠) قيل : هذا الكلام مردود ، إذ الوصف يدلّ على الذات والصفة ، لا على الصفة وحدها .

(وَ) تكون « مَا » (**لِلْمُبْهَمِ أَمْرُهُ**) من الأشخاص (**كَقَوْلِكَ ــ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا ــ**) ــ بفتح الموحدة ، وبالحاء المهملة ــ لا تدرى أبشرٌ هو أم مَدَرٌ ؟ (« **انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ** ») وكذلك إذا علمت إنسانيته ولم تدر أذكرٌ هو أم أنثى ؟ ــ قاله ابن مالك فى شرح التسهيل(١) ، أخذًا من قوله تعالى : ﴿ **إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا** ﴾(٢) وللبحث فيه مجال .

(**وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ**)(٣) من الستَّة ، تكون (**لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ**) وفيها تفصيل : (**فَأَمَّا** « **أَىٌّ** ») ــ بفتح الهمزة ، وتشديد الياء ــ (**فَخَالَفَ فِى مَوْصُولِيَّتِهَا** « **ثَعْلَبٌ** ») أبو العبّاس أحمد بن يحيى(٤) ، محتجًّا بأنه لم يُسْمَع « أَيُّهُم هو فَاضِلٌ جَاءَنِى » بتقدير : الذى هو فاضلٌ جاءنى .

(**وَيَرُدُّهُ قَوْلُهُ**) وهو غسَّان(٥) :

٥٠ - إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ ... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

---

(١) ١ / ٢١٧ .

(٢) من الآية [٣٥] من سورة « آل عمران » .

(٣) وهى : « أَىّ » ، و « أَلْ » و « ذُو » الطائية ، و « ذَا » .

(٤) [المتوفى سنة ٢٩١ هـ] مرّ [وانظر رأى ثعلب فى « أىّ » فى المغنى ١ / ٧٨ .

(٥) ابن وعلة بن مرّة بن عباد كما فى العينى ١ / ٤٣٦ وهو أحد الشعراء المخضرمين والبيت من المتقارب أنشده ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف ١ / ٤٢٣ وقال قبل إنشاده : حكى أبو عمرو الشيبانى عن غسّان ــ وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ــ أنه أنشد .. وذكر البيت ــ ونقل البغدادى فى الخزانة ٢ / ٥٢٢ عبارة ابن الأنبارى ــ ونسبه ابن هشام لغسّان فى تخليص الشواهد ١٥٨ وكذلك فى الدرر ١ / ٦٠ وورد بلا نسبة فى ابن يعيش ٣ / ١٤٧ ، ٤ / ٢١ ، ٧ / ٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٨ والكافية الشافية ١ / ٢٨٥ ، وابن الناظم ٩٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٤٤ ، والمغنى ١ / ٧٨ ، ٢ / ٥٢٢ ، ٢ / ٤٠٩ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٢٩ ، والهمع ١ / ٨٤ ، والأشمونى ١ / ١٦٦ وقال ابن هشام فى تخليص الشواهد ١٥٩ « وفيه حجة لسيبويه على من زعم أن « أيًّا » لا تُبنى وإن أضيفت وحذف عائدها المرفوع بالابتداء ... » .

وجه الرَّدِّ منه : أنَّ « أيّهم » مبنية على الضمّ ، وغير الموصولة لا تُبنى ، ولا يصلح هنا[١] ، وإذا انتفى غيرُ الموصولة تعيَّنت الموصولة ، وهو المدَّعى .

وهى الملازمة للإضافة لفظا أو تقديرا إلى معرفة (**وَلَا تُضَافُ لِنَكِرَةٍ ــ خِلَافًا لِابْنِ عُصْفُورٍ ــ**)[٢] وابن الضائع[٣] ــ بالضاد المعجمة ، والعين المهملة ــ فإنهما أجازا إضافتَها إلى نكرة ، وجعلا / من ذلك ﴿ **وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ** ﴾[٤] فـ « أىّ » ــ عندهما ــ موصولة و « يعلمُ » بمعنى : يعرفُ ، والتقدير : وسيعرفُ الذينَ ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه . [٥ / أ]

ومذهب الجمهور أنّ « أيًّا » ــ هُنَا ــ استفهامية منصوبة بِـ « ينقلبون » على أنها مفعول مطلق ، و « يعلمُ » على بابه ، وهو معلَّق عن العمل فيما بعده ؛ لأجل الاستفهام بـ « أىّ » والتقدير : وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أىَّ انقلاب[٥] .

---

(١) قوله « ولا يصلح هنا » أى : لا يصلح غير الموصولة هنا فى هذا البيت ، وذلك لأنها إذا لم تكن موصولة ، فلا يتأتى إلا أن تكون استفهامية ، والمانع من استفهاميتها هنا .
« أ » وقوعها بعد الجار وحروف الجر لا تعلَّق عن عملها .
« ب » تعلّق الجار بالفعل قبلها . والاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله [ينظر المغنى ١ / ٧٨] .

(٢) جاء نسبة هذا الخلاف لابن عصفور أيضا فى الأشمونى فى موضعين ١ / ١٦٧ ، ٢ / ٢٦١ ــ أما عبارة أبى حيان فى الارتشاف ١ / ٥٣٠ فهى : « وقد تضاف إلى نكرة قليلا ، وأنكر بعضهم إضافتها إلى نكرة » .

(٣) هو أبو الحسن على بن محمد الإشبيلى الكتامى [المتوفى سنة ٦٨٠ هـ] مرت ترجمته ص : ٢١٩ .

(٤) من الآية [٢٢٧] من سورة « الشعراء » .

(٥) فـ « مُنْقلَب » مصدر ميمىّ ، وجملة : ينقلبون ــ فى محل نصب بـ « يعلم » المعلقة بـ « أىّ » .

(وَ) « أىّ » الموصولة (**لَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا**) عاملٌ (**مُسْتَقْبَلٌ ، مُتَقَدِّمٌ**) عليها (**نَحْوُ** ﴿ **لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾[(١)] **خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ**) فى الاستقبال والتقديم .

قال فى التسهيل[(٢)] : ولا يلزم استقبال عامله ، ولا تقديمه ــ خلافا للكوفيين .

قال أبو حيان فى شرح التسهيل[(٣)] : (**وَسُئِلَ الْكِسَائِىُّ**) فى حلقة يونس : (**لِمَ لَا يَجُوزُ** « **أَعْجَبَنِى أَيُّهُمْ قَامَ** ؟ ») فمَنَعَ من ذلك ، فقيل له : لِمَ ؟ فلم يلُحْ له وجهُ المَنْع (**فَقَالَ : أَىٌّ كَذَا خُلِقَتْ**) ــ انتهى ــ أى : كذا وُضِعت .

قال ابن السراج[(٣)] موجّها قولَ الكسائى بالمنع ما معناه : أنّ « أيًّا » وُضِعت على العموم والإبهام ، فإذا قلت : يُعجبنى أيُّهم يقوم ؛ فكأنّك قلت : يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنًا من كان ، ولو قلت : أعجبنى أيُّهم قام ، لم يقع إلا على الشخصِ الذى قام ، فأخرجها ذلك عمّا وُضِعت له من العموم .

وإنما اشتُرِط كونُ العامل فيها متقدِّما مع كونه مستقبلا ؛ لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية ، وبين الموصولة ؛ لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلّا متأخرٌ .

---

(١) من الآية [٦٩] من سورة « مريم » .

(٢) يعنى ابنَ مالك ، ينظر شرحه للتسهيل ١ / ١٩٦ ، ١٩٩ : ٢٠٠ .

(٣) ينظر الأصول لابن السَّرَّاج ٢ / ٣٢٦ ولو نقل الشيخ خالد عن ابن السراج مباشرة لكان أولى لأنه أول من نقل الحكاية فى كتابه الأصول ٢ / ٣٢٦ وهو الذى وجّه كلام الكسائىّ كما قال الشيخ خالد ، ونص كلام ابن السراج : « وهذه المسألة سُئِل عنها الكسائىُ فى حلقة يونس ، فأجازها مع المستقبل ، ولم يجزها مع الماضى ، فطُولِب بالفرق ، فقال : أىّ كذا خُلِقت قال أبو بكر : والجواب عندِى فى ذلك : أنّ « أيًّا » بعضٌ لما تضاف إليه مبهمٌ مجهول ، فإذا كان الفعل ماضيا فقد عُلِم البعضُ الذى وقع به الفعل ، وزال المعنى الذى وضعت له « أىّ » والمستقبل ليس كذلك » .

وأخذ هذا التعليل ابنُ عصفور فى شرح الجمل ٢ / ٤٦٠ ــ وينظر الأشمونى وحاشية الصبان ١ / ١٦٧ .

والمشهورُ عند الجمهور إفرادُها وتذكيرُها (**وَقَدْ تُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ**) عند بعضهم ، فتقول : أَيَّةُ ، وأَيَّانِ ، وأَيَّتَانِ ، وأَيُّونَ ، وأَيَّات[(١)] .

(وَ) على الحالين (**هِىَ مُعْرَبَةٌ ، فَقِيلَ مُطْلَقًا**) سواءٌ أضيفت أم لم تُضف ، ذُكر صدر صلتها أو حذف ، وهو قول الخليل ، ويونس ، والأخفش ، والزجاج والكوفيون ، وإليه أشار الناظمُ بقوله :

وبَعْضُهُم أَعْرَبَ مُطْلَقًا.......... ....

(**وَقَالَ سِيبَوَيْهِ : تُبْنَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا أُضِيفَتْ ، وَكَانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيرًا مَحْذُوفًا**)[(٢)] وهو مراد الناظم بقوله :

..........وَأُعْرِبَتْ مَالَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

(**نَحْو ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾**[(٣)] **ــ وَقَوْلِهِ :**

* **عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ** *[(٤)]

بالبناء على الضمّ تشبيها بالغايات ، إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء .

وخُولِف فى ذلك ، قال الزجاج : ما تبيَّن لى أنّ سيبويهِ غَلِط إلّا فى موضعين هذا أحدهما ، فإنه يُسلِّم أنها تُعْرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت[(٥)] ؟ ــ انتهى ــ

وزعم المانعون أنّ « أيًّا » فى الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ / و « أَشَدُّ » خبره ثم اختلفوا فى مفعول « نَنْزِع » . [٥٤ / ب]

---

(١) ذكر ذلك ابن عصفور فى المقرّب ١ / ٥٩ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٩٨ .

(٣) من الآية [٦٩] من سورة « مريم » .

(٤) ــ من قول الشاعر غسان ــ وقد سبق برقم [٥٠] .

إذا ما لقيتَ بنى مالك فسلّم على أيّهم أفضل

(٥) ينظر معانى القرآن للزجاج ٣ / ٣٣٩ : ٣٤٠ .

فقال الخليل : محذوفٌ ، والتقدير : لَنَنْزَعَنَّ الذين يقال فيهم أَيُّهم أشدُّ[1] .

وقال يونس : المفعول الجملة ، وعُلِّقَت بِـ « نَنْزِع » عن العمل فيها[2] .

وقال الكسائى والأخفش : المفعول « كلّ شيعة » و « مِنْ » زائدة .

وردّ الموضح ذلك فى المغنى بما يطول ذكره ، وبالبيت السابق[3] .

(**وَقَدْ تُعْرَبُ حِينَئِذٍ**) أى : حين إذْا أُضيفت ، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا (**كَمَا رُوِيَتِ الْآيَةُ**) وهى ﴿ **أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾[4] (**بِالنَّصْب**) وهى قراءة هارون[5] ، ومُعاذٍ[6] ، ويعقوبَ[7] (**وَالْبَيْتُ**) وهو :

* عَلَى أَيُّهم أَفْضَلُ *

(١ ، ٢) يقول سيبويه فى كتابه ١ / ٣٩٧ : ٣٩٨ « وزعم الخليل أن « أيُّهم » وقع فى : اضربْ أيُّهم أفضل ، على أنه حكاية ، وكأنه قال : اضرب الذى يقال له أيُّهم أفضل ، وأما يونس فزعم أنه بمنزلة قولك « أشهدُ إنك لرسول الله » و « اضربْ » معلقة » .

وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٢ : ٣٢٤ ، والنكت الحسان لأبى حيان ص ٤١٦ .

(٣) والمقصود بالبيت السابق هو بيت غَسّان ، والموضوع مذكور بالتفصيل فى المغنى ١ / ٧٧ : ٧٨ مبحث « أىّ » ثم يُرْجَع إلى حديث « أىّ » أيضا فى الأصول لابن السراج ٢ / ٢٣ : ٣٢٥ وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٩٧ : ٢٩٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٥٧ ، والارتشاف ١ / ٥٣٤ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٣٠ : ٢٣٢ .

(٤) من الآية [٦٩] من سورة « مريم » .

(٥) هو أبو عبد الله هارون بن موسى الأعور [توفى قبل المائتين] [ينظر فى غاية النهاية ٢ / ٣٤٨] .

(٦) هو معاذ بن مسلم الهراء [المتوفى سنة ١٨٧ هـ] مرّ فى ص ٨٩ .

(٧) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمى أبو محمد أحد القراء العشرة [توفى سنة ٢٠٥ هـ] .

ولا توجد فى كتب العشرة قراءة ليعقوب بالنصب ، مما يدل على أنه قرأ بالضم مثل الجماعة .

قال أبو حيان فى البحر المحيط ٦ / ٢٠٩ : وقرأ طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء ، وزائدة عن الأعمش « أيَّهم » بالنصب مفعولا بـ « لننزعنَّ » اهـ .

(بِالْجَرِّ) .

قال سيبويه : « وهى لغة جيّدة »[١] ، وبذلك احتجّ من قال بإعرابها مطلقًا .

* * *

(١) قال سيبويه : « وحدثنا هارون أنّ الكوفيين يقرؤونها ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيِّهُمْ أَشَدُّ عَلَىٰ الرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا ﴾ وهى لغة جيدة ، نصبوها كما جرُّوها حين قالوا : امْرُرْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ » .

(**وَأَمَّا « أَلْ » فَنَحْو ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ ﴾**)[١] ممّا صلتُه اسمُ فاعلٍ ، (**وَنَحْو ﴿ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ والبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾**)[٢] مِمَّا صلتُه اسمُ مفعولٍ ؛ وسكتَ عن الصفة المشبَّهة نحو « الحسن » ؛ لأن « أَلْ » الداخلةَ عليها حرفُ تعريف ـــ على ما صححه فى المغنى[٣] .

(**وَلَيْسَتْ**) « أَلْ » الداخلةُ على اسم الفاعل والمفعول (**مَوْصُولًا حَرْفِيًّا ـــ خلافًا لِلْمَازِنِيِّ**) ـــ فى أحد قوليه[٤] ـــ (**وَمَنْ وَافَقَهُ**) ويردُّه أنّها لا تؤوَّل بالمصدر ، وأنّ الضميرَ يعودُ عليها فى نحو : « قَدْ أفلحَ الْمُتَّقِى رَبُّهُ » والضميرُ لا يعود إلّا على الأسماء .

وأجاب المازنى عن الثانى بأنّ الضميرَ يعودُ على موصوف محذوف .

ورُدَّ بأنَّ لِحَذْفِ الموصوف مظانَّ لا يُحذف فى غيرها إلّا ضرورة ، وليس هذا منها[٥] .

(**وَلَا**) هى (**حَرْفَ تَعْرِيفٍ ـــ خِلَافًا لِأَبِى الْحَسَنِ**) الأخفش ، وهو ثانى

---

(١) من الآية [١٨] من سورة « الحديد » .

(٢) الآيتان [٥ ، ٦] من سورة « الطور » .

(٣) انظر مغنى اللبيب « مبحث ـــ أل ـــ » ١ / ٤٩ ـــ وانظر الرضى على الكافية ٢ / ٣٨ : ٣٩ أما ابن مالك فى شرحه على التسهيل فقد اضطرب رأيه ؛ فمرّة جعل « أل » الداخلة على الصفة المشبّهة مُعرِّفة [انظر الجزء الأول ص ٤١] ومرة أخرى جعلها موصولة وذلك عندما أراد أن يوضح ما توصل به « أل » الموصولة فقال : « وعَنيتُ بالصفة المحضة أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين [انظر الجزء الأول ص : ٢٠١] وسيذكر الشارح رأيه هذا .

(٤) ضعَّف ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٠٠ مذهب المازنى عندما قال : « وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف ، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة ، وهذا ضعيف لوجهين ... » [وينظر مذهب المازنى فى الارتشاف ١ / ٥٣٠] .

(٥) ينظر هذا الكلام فى توضيح المقاصد للمرادى ١ / ٢٥٥ : ٢٢٦ وتعليق الفرائد للدمامينى ٢ / ٢١٣ : ٢١٤ .

قَوْلَيِ المازنى ، وحجَّتُهما أنَّ العوامل تتخطَّاها نحو « جَاءَ الضَّارِبُ »[١] كما تتخطَّاها مع الجامد نحو « جَاءَ الرَّجُلُ » وهى مع الجامد مُعَرِّفَةٌ اتّفاقًا ؛ فتكون مع المشتق كذلك .

ويجابُ بالفرق : بأنها مع المشتق داخلةٌ على الفعل تقديرًا ؛ لأنّ المشتقّ فى تقدير الفعل ، فيعودُ عليها ضميرٌ ، و « أَلْ » المعرِّفة لا يعودُ عليها ضميرٌ ، وإنمّا نُقِل الإعرابُ إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ، ويدلّ على كونها اسمًا أنّ الوصف يعمل معها بلا شرط ، ولو كانت مُعَرِّفَةً كانت مُبْعَدَةً من شبه الفعل ، فلا يكون الوصفُ معها عاملًا .

وأجاب الأخفش بالتزامه[٢] ، فذهب إلى أنَّ اسمَ الفاعل لا يعمل مع « أل »[٣] .

* * *

(١) فالمرفوع إنما هو « ضارب » ولا موضع لـ « أَلْ » ولو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب .

(٢) أى : التزم قاعدته وهى أن اسم الفاعل لا عمل له مع « أل » قال السيوطى فى الهمع ٢ / ٩٦ « قال الأخفش : ولا يعمل بحال و « أَلْ » فيه معرِّفة كهى فى « الرجل » لا موصولة ، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به » .

[وانظر شرح المرادى على الألفية المسمّى توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٢٦] .

(٣) سيأتى أن الكوفيين ـ ومعهم ابن مالك ـ يجيزون وصل « أل » بالمضارع واستشهدوا بقول الفرزدق : * ما أَنْتَ بالحكَمِ التُّرضَى حكومتُه *

وليس ذلك بضرورة عند ابن مالك إذ قال : * وكونُها بُمعربِ الأفعالِ قَلّ *

وهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة .

(وَأَمَّا « ذُو » فَخَاصَّةٌ بِطَيِّىءٍ)(١) وذلك مستفادٌ من قول النظْم :

وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ ....

(وَالْمَشْهُورُ) عنهم (بِنَاؤُهَا) على سكون الواو (وَقَدْ تُعْرَبُ) بالحروف الثلاثة إعرابَ « ذُو » بمعنى صاحب ، وخصَّ ابن الضائع ذلك بحالة الجرّ فإنّه المسموعُ(٢) (كَقَوْلِهِ) وهو منظور بن سُحَيم الفقعسيّ :

[٧م]- فإمَّا كرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم (فَحَسْبِيَ مِن ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا)(٣)

(فِيمَنْ رَوَاهُ بِالْيَاءِ) وهو أبو الفتح ابن / جنّيّ فى كتابه « المحتسب »(٤) .

[٥٥ /]

(وَالْمَشْهُورُ) عنهم (أَيْضًا إِفْرَادُهَا) ـــ وإن وقعَتْ على مثنًّى أو جمع ـــ (وتَذْكِيرُهَا) ـــ وإن وقعت على مؤنّث ـــ (كَقَوْلِهِ) وهو سنان بن الفحل الطائىّ :

٥١- فإنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى (وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ، وَذُ طَوَيْتُ)(٥)

---

(١) « طيّئ » إحدى قبائل « كهلان » ومن هذه القبائل الكهلانية أيضا : كِندة ، وهَمْدان ومذحج ، وأنمار ، وجذام ، ولخم ـــ وبنو طيّئ كانوا باليمن ثم خرجوا إلى الحجاز واستقروا بها وافترقوا أول الإسلام فى الفتوحات .

(٢) قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ١٤٤ « والأشهر فى « ذو » البناء على الضم ، وبعضهم يعربُها فيقول : جاء ذوقام ، ورأيتُ ذاقام ، ومررت بذى قام ، وقيّد ابن الضائع ذلك بحالة الجرّ ، لأنه المسموع .

(٣) تقدم هذا الشاهد فى باب المعرب والمبنى برقم ٧ وبرواية « من ذو » بالواو ، فيكون مبنيا على السكون .

(٤) لم أجده فى المحتسب ، وقد أخذ الشيخ خالد هذه العبارة ـــ فى ظنّى ـــ من تعليق الفرائد ٢ / ٢٠٦ أو من الكافية الشافية ١ / ٢٧٤ .

(٥) وهذا البيت من الوافر ضمن أبيات لسنان بن الفحل الطائىّ أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائىّ فى ديوان الحماسة [ينظر شرح المرزوقى ٥٩١] وجاء هذا البيت منسوبا لسنان فى أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠٦ ، والإنصاف ٢ / ٢٣٥ ، والعينى على هامش الخزانة ١ / ٣٤٦ ، والخزانة ٢ / ٥١١ والدرر اللوامع ١ / ٥٩ ـــ وبلا نسبة فى ابن يعيش ٣ / ١٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٩ وشرح الكافية ١ / ٢٧٤ ، وابن الناظم ٨٩ ، وتخليص الشواهد ١٤٣ ـــ وتوضيح المقاصد ١ / ٢٢٨ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٠٥ ، والهمع ١ / ٨٤ ، والأشمونى ١ / ١٥٨ .

فأتى بـ « ذُو » مفردة مذكرة ، مع أنها واقعةٌ على البئر وهى مؤنثة .

ويحتمل أنه راعى معنى « القَليب » وهو مذكر .

و « الحَفْرُ » معروف و « الطىّ » من طويتُ البئر إذا بنيتَها بالحجارة .

(**وَقَدْ تُؤَنَّثُ وتُثَنّى وتُجْمَعُ**) عند بعض طيِّئ ، فنقول فى المذكر « ذُو قَامَ » وفى المؤنث « ذَاتُ قَامَتْ » ، وفى مثنى المذكر « ذَوا قَامَا » ، وفى مثنّى المؤنث « ذواتا قامَتَا » ، وفى جمع المذكر « ذَوُوا قَامُوا » ، وفى جمع المؤنث « ذواتُ قُمْنَ » (**حَكَاهُ ابْنُ السَّرَّاجِ**) فى الأصول[1] عن جميع لغة طيّئ على الإطلاق ، وتبعه ابن عصفور فى المقرَّب[2] .

(**وَنَازَعَ فِى ثُبُوتِ ذَلِكَ**) المحكّى على الإطلاق (**ابْنُ مَالِكٍ**) فى شرح التسهيل فقال : وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها[3] .

قال الشاطبى[4] : والمردودُ عليه إنما هو الإطلاقُ فى جميع لغة طيئ ، وأما كون « ذُو » تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيّئ فهو ثابت ــ انتهى ــ

قال الفرَّاء فى لغات القرآن[5] : وربّما قالوا « هذان ذوا تعرف » و « هؤلاء ذَوُوا تعرف » ويجعلون مكان « التى » (ذاتُ) ويرفعون التاء على كل حال ، وفى تثنيتها « هاتان ذَوَاتا تعرفُ » وفى جمعها « هؤلاء ذواتُ تعرفُ » ــ انتهى ــ

---

(١) الأصول لابن السراج ٢ / ٢٦٢ : ٢٦٣ .

(٢) ١ / ٥٧ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٩ وقد قال بعد هذه العبارة : « وأظنّ حامله على ذلك قولهم : ذاتُ وذواتُ بمعنى التى ، واللاتى ، فأضربتُ عنه لذلك » .

(٤) فى شرحه على الألفية ص : ٥٤٩ رسالة فى جامعة الأزهر كلية اللغة العربية تحقيق : طاهر محمود .

(٥) كتاب لغات القرآن ، من كتب الفراء التى صنفها [انظر إنباه الرواة ٤ / ٢٢ وذكره ابن خلكان أيضا] .

(وَ) ابن السراج[١] ، وابن عصفور[٢] ، وابن مالك (**كُلُّهُمْ حَكَى**) عن بعض طيّئ (« **ذَاتُ** » **لِلْمُفْرَدَةِ وَ** « **ذَوَاتُ** » **لِجَمْعِهَا** ، **مَضْمُومَتَيْنِ**) على أنهما موصولان مستقلّان مرادفان لِـ « التى » و « اللَّاتِى » .

قال فى التسهيل[٣] : وقد ترادِفُ « التى واللاتى » ذاتُ ، وذواتُ مَضْمُومتين مطلقا .

وقال فى النظم :

وكالَّتِى أَيْضًا لَدَيْهِـمْ «ذَاتُ» وَمَوْضِعَ «اللَّاتِى» أَتَى «ذَوَاتُ»[٤]

(**كَقَوْلِهِ**) وهو رجل من بنى طيّئ يسأل ويقول : (« **بِالْفَضْلِ ذُو فَضّلَكُمُ اللهُ بِهِ ، وَالكرامَةِ ذَاتُ فَضَّلَكُمُ اللهُ بَهْ** ») فبَنَى ـــ ذَاتُ » على الضمّ ، ونَقَلَ حركةَ الهاء الأخيرة إلى ما قبلها ، وحذفَ الألفَ فَسكَنَت الهاء[٥] .

و « بالفضلِ » متعلق بمحذوف أى : أَسْأَلكم بالفضل أو نحوه ، و « الكرامة » بالخفض معطوفة على الفضل ، وكأنه يُشيرُ إلى قوله تعالى ﴿ **وَاللهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فى الرِّزْقِ** ﴾[٦] قاله الموضح فى الحواشى[٧] .

(١ ، ٢) انظر الأصول لابن السراج ٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، والمقرَّب لابن عصفور ١ / ٥٧ .

(٣) ١ / ١٩٣ .

(٤) يعنى : أن بعض طيّئ يقول « ذاتُ » إذا أراد معنى « التى » و « ذواتُ » إذا أراد معنى « اللاتى » بالبناء على الضم فيها . وظاهر هذا أنه إذا أراد غير « التى واللاتى » يقول « ذو » على الأصل [شرح المرادى على الألفية ، المسمى : توضيح المقاصد ١ / ٢٣٠] .

(٥) يقول ابن مالك فى التسهيل ١ / ١٩٥ : ١٩٦ « وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب : بالفضل ذُو فضَّلكم اللهُ بِهِ ، والكرامةِ ذاتُ أكرمكُم اللهُ بَهْ » أراد : التى أكرمكم الله بِهَا ، فحذف الألف وحرّك الباء بحركة الهاء » .

(٦) من الآية ٧١ من سورة « النحل » .

(٧) وقاله أيضا فى تخليص الشواهد ص ١٤٨ .

(وَقَوْلِهِ) وهو رُؤبة :

٥٢- جَمَعْتُها من أَيْنُقٍ مَوارِقِ (ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ)(١)

فَبَنَى « ذَوَاتُ » على الضّمّ و « الهاءُ » فى « جمعتُها » للنوق المذكورة فى بيت قبله ، و « الأَيْنُق » ــ بتقديم الياء المثناة الساكنة / على النون المضمومة ــ جمع ناقة ، وأصل ناقة : نَوَقَة ، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، وتجمع فى القلّة على « أَنْوُق » و يُجمع « أَيْنُق » على أَيَانِق .

/ ب]

و « المَوارِق » جمع مارِقَة من مَرَقَ السهمُ ، شَبَّه النوق بالسهام فى سرعة مشيها و « سائق » من السَّوق ــ بفتح السين ــ

(**وحُكِيَ**) فى « ذات ، وذوات » (**إِعْرَابُهُمَا**) بالحركات (**إِعْرَاب** « **ذَاتٍ** » **وَ** « **ذَوَاتٍ** » **بمعْنَى : صَاحِبَةٍ وصَاحِبَاتٍ**) .

حَكَى الأوَّلَ(٢) أبو حيَّان فى الارتشاف(٣) ، وحكَى الثانى(٤) [بهاء الدين](٥) بن النحاس الحلبى ، وإذا أُعربا نُوِّنا لعدم الإضافة فتقول : جاءتنى ذاتٌ

---

(١) بيتان من شطور الرجز لرؤبة بن العجاج فى زيادات ديوانه ص ١٨٠ وهما منسوبان لرؤبة أيضا فى العينى على هامش الخزانة ١ / ٢٣٩ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٨ وبلا نسبة فى أمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٦ وشرح الكافية الشافية له أيضا ١ / ٢٧٥ ، وتخليص الشواهد ١٤٤ والهمع ١ / ٨٣ والأشمونى ١ / ١٥٨ .

قال ابن مالك فى التسهيل ١ / ١٩٦ : « أراد : اللاتى ينهضن ، وتاء « زَاتُ وذَوَاتُ » مضمومة أبدًا » وقال ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ١٤٩ « و « ذَوَاتُ » بدل لاصفة ، لأنها معرفة ، وأينُق نكرة ، ونظيره : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ [سورة الهمزة آية ١] .

(٢) وهو « ذات » .

(٣) ١ / ٥٢٧ : ٥٢٨ فقد قال : « وعند بعضهم إعرابُها إعراب « ذات » بمعنى صاحبة » .

(٤) وهو « ذوات » .

(٥) ما بين الحاصرتين تصْحيح وضعته ، فقد جاء فى جميع النسخ [أبو جعفر] وهو سهو سببه الخلط بينَ أبى جعفر النحاس المصرى [المتوفى سنة ٣٣٨ هـ] صاحب إعراب القرآن=

قامت ورأيتُ ذاتًا قامت ، ومررتُ بذاتٍ قامت ، بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول : جاءتنى ذواتٌ قُمْنَ ، ــ بالرفع والتنوين ــ ورأيتُ ذَوَاتٍ قُمْنَ ، ومررتُ بذَوَاتٍ قُمْنَ ــ بالكسرة مع التنوين جرًّا ، ونصبًا .

قاله الموضح فى الحواشى(١) .

* * *

= وبهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبى نصر الحلبى [المتوفى سنة ٦٩٨ هـ] وهو المقصود .

بدليل ما حكاه أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥٢٨ إذ قال : « وحكى لى شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبى نصر الحلبى وكان هو المشهور بالإمامة فى النحو فى ديار مصر والشام ــ رحمه الله تعالى ــ أنّ بعضهم حكى إعرابَها إعراب « ذواتٍ » بمعنى صواحب وهو نقلٌ غريب » .

وانظر أيضا النكت الحسان لأبى حيان ص ٢٢٢ رسالة جامعية تحقيق محمد عبد النبى كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(١) وسبقه إليه أبو حيّان فى الارتشاف ١ / ٥٢٧ : ٥٢٨ .

(**وَأَمَّا « ذَا » فَشَرْطُ مَوْصُولِيَّتِهَا ثلاثَةُ أُمُورٍ** :[١]

أَحَدُها : **أَنْ لا تكونَ للإِشَارَةِ**) لأنها إذا كانت للإشارة ، تدخُلُ على المفرد (**نَحْوُ « مَنْ ذَا الَّذَاهِبُ ؟ » وَ « مَاذَا التَّوَانِى ؟ »** والمفردُ لا يصلح أن يكونَ صلةً لغير « أَلْ » .

والأمرُ (**الثَّانِى أَنْ لَا تَكُونَ**) « ذَا » (**مُلْغَاةً**) وإلغاؤها على وجهين ، أحدهما حُكمىّ ، والآخرُ حقيقىّ .

فالحكمىّ ما ذكره بقوله : (**وَذَلِك**) الإلغاءُ (**بِتَقْدِيرِهَا مُرَكَّبَةً مَعَ « مَا » فِى نَحْوِ « مَاذَا صَنَعْتَ »**) فيصيران اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام فى محل نصب على المفعولية المُقدَّمة بـ « صنعتَ » والتقدير : أىَّ شيء صنعت[٢] [(**كَمَا قَدَّرَهَا كَذَلِكَ**) أى مركبة مع « ما » إلاّ أنهما فى محلّ جرّ (**مَنْ قَالَ**) لسائل عن شيء (« **عَمَّاذَا تَسْأَلُ** ») والتقديرُ : عن أىّ شيء تسألُ][٣] (**فَأَثْبَتَ الأَلِفَ**) مِنْ « مَا » (**لِتَوَسُّطِهَا**) فى اسم الاستفهام بالتركيب ، ولولا ذلك لَحُذفَتِ الألف ؛ لأنّ « ما » الاستفهامية إذا دخل عليها جارٌّ حُذِفتْ ألفُها لتطرّفها نحو ﴿ **عَمَّ**

---

(١) راجع الكلام على « ذا » الموصولة وشرط موصوليتها فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٦ : ١٩٧ وارتشاف الضرب ١ / ٥٢٨ ، ومغنى اللبيب مبحث « ما » ١ / ٣٠٠ : ٣٠١ .

(٢) ويكون الجواب حينئذ منصوبا فيقال : خيرًا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ [النحل : ٣٠] فـ « ماذا » كلها مفعول مقدم لـ « أَنزل » وكقراءة غير أبى عمرو ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [البقرة : ٢١٩] بنصب « العفْوَ » [انظر التذكرة فى القراءات ٢ / ٣٣٣] والتقدير : ينفقون العفوَ ، أو أنفقوا العفوَ ، حتى تُجابَ الفعلية بالفعلية ؛ لأنَّ السؤال : يُنفِقون ماذا ؟ ثم قدم المفعول لأنَّ له الصدارة .

وينصب البدل أيضا حينئذ فيقال « ماذا صنعتَ أخيرًا أم شرًّا [ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٢ : ٢٨٤ .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٢ بسبب انتقال النظر .

يَتَسَآءَلُون ﴾[1] فرقًا بين « ما » الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى ﴿ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُون** ﴾[2] وخُصّت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف ، وصِينَت الموصولة عن الحذف ؛ لتوسط الألف ؛ لأنّ الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد .

والإلغاء الحقيقىّ : ما ذكره بقوله : (**ويجُوزُ الإِلْغَاءُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ مَالِكٍ**[3] ، **عَلَى وَجْهٍ آخَرَ ، وَهُوَ تَقْدِيرُهَا زَائِدَةً**) بينَ « ما » ومدخُولِها ، وكأنك قلت : « ما صنعتَ ؟ » والبصريون لا يُجيزُون زيادة الأسماء .

وسَكَتَ[4] عن إلغاء « ذَا » مع « مَنْ » لمنع أبى البقاء[5] ، وثعلبٍ[6] ، وغيرهما[7] أَنْ تكون « مَنْ » و « ذَا » مركبتين ، وخصُّوا جوازَ ذلك بـ « ما » و « ذا » لأن « ما » أكثرُ إبهامًا ، فحَسُنَ أن تُجعَل مع غيرها كشىء واحد ، ليكون ذلك أظهرَ لمعناها .

ويجوز على قول الكوفيين فى زيادة الأسماء / كون « ذا » زائدة و « من » مفعولا فى نحو : « مَن ذَا ضربتَ ؟ » . [٥٦ / أ]

---

(١) الآية [١] من سورة « النبأ » .

(٢) من الآية [٤٣] من سورة « الإسراء » .

(٣) يقول ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٩٦ « فلو ألغيت « ذا » حقيقة بتقدير سقوطها أو حُكْما بجعلها مع « ما » و « من » شيئا واحدًا حُكِمَ للموضع بما يستحقه لفظ « أىّ » الاستفهامية لو وقعت فيه » .

(٤) يعنى : ابن هشام .

(٥) هو عبد الله بن الحسين العكبرى [المتوفى سنة ٦١٦ هـ] مرّت ترجمته فى ص ١٠٧ .

وانظر منعه من تركيب « ذا » مع « مَنْ » فى إعرابه للقرآن ١ / ١٩٣ : ١٩٤ عند الكلام على قوله تعالى ﴿ مَن ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة : ٢٤٥] .

(٦) وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ، انظر رأيه فى تركيب « ذا » مع « من » فى مجالسه ٢ / ٥٩٤] .

(٧) يقول أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥٢٨ « بخلاف زَعْم ابن الأنبارى أنهم لا يركبونها — أى « ذا » مع « مَنْ » فلا يقولون : مَنْ ذَا ، كما يقولون : مَاذَا ، والصحيح سَمَاعُ ذلك من العرب [وانظر تعليق الفرائد ٢ / ٢٠٢] .

وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن تكون « مَنْ » و « ذَا » مركبتين ــ قاله فى المغنى[١] ــ وهو ظاهر قول النظم :

ومِثْلُ «مَا» «ذَا» بَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامِ أَوْ «مَنْ» إذَا لَمْ تُلْغَ فى الْكَلَامِ[٢]

(وَ) الأمرُ (**الثَّالِثُ أَنْ يَتَقَدَّمَها اسْتِفهامٌ بِـ « مَا » بِاتِّفَاقٍ**) مِنَ البصريينَ (**أَوْ « مَنْ » عَلَى الْأَصَحِّ**)[٣] عندهم ؛ لأنّ كُلًّا منهما للاستفهام . وأجاب المانع[٤] بالفرق ، بأنّ « ما » تجانس « ذَا » لما فيها من الإبهام ، بخلاف « مَنْ » فإنها لا إبهام فيها ؛ لاختصاصها بمن يعقل ، فلا مجانسة بينهما ، وكلا التعليلين ضعيف .

أما الأول ؛ فلأن بقيَّة أدوات الاستفهام كـ « مَا » فى الإبهام ، فلا خصوصيّة لإلحاق « مَنْ » دونها[٥] .

وأما الثانى ؛ فلأنّ « ما » مختصَّةٌ بما لا يعقل ، كما أنّ « من » مختصةٌ بمن يعقل[٦] ، إلاّ أن يُقَال إنّ ما لا يعقل أوسعُ دائرةً ممّن يعقل[٧] ، والمرجع فى ذلك إلى السماع ، وكلاهما[٨] مسموع .

فالأول[٩] (**كَقَوْلِ لَبِيد**) بن أبى ربيعة العامرىّ :

---

(١) ١ / ٣٢٧ .

(٢) يعنى أنّ « ذَا » تُشبه « مَا » فى أنها عامة صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغيُّرها ، بشرط أن تقع بعد « مَا » أو « مَنْ » الاستفهاميتين . وكلامه هذا صريح فى أنه يُجيز تركيب « ذَا » مع « مَنْ » .

(٣) صححه ابنُ هشام فى المغنى ١ / ٣٢٧ .

(٤) مثل ثعلب فى مجالسه ٢ / ٥٩٤ ، ومثل العكبرى فى إعرابه ١ / ١٩٣ : ١٩٤ .

(٥) أى : دون بقية أدوات الاستفهام .

(٦) يعنى : فكان اختصاص « مَا » بما لا يعقل يجعلها لا إبهام فيها ، كما أنَّ اختصاص « مَنْ » بمعنى يعقل يجعلها لا إبهام فيها .

(٧) وعلى هذا فالمقصود إثباته ونفيه زيادة الإبهام لا أصل الإبهام .

(٨) أى : تقدم الاستفهام بـ « مَا » و « مَنْ » على « ذَا » .

(٩) وهو تقديم الاستفهام بـ « مَا » .

٥٣- (أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ) أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أم ضَلَالٌ وَبَاطِلُ[١]

أنشده سيبويه .

فـ « مَا » مبتدأ[٢] ، و « ذَا » اسم موصول خبره ، وجملة « يُحَاوِلُ » صلته ، والعائد محذوفٌ ، و « يُحَاوِلُ » : يطلب ، و « النَّحْبُ » ــ بفتح النون ، وسكون الحاء المهملة ، أصله المدّة والوقت ، يقال : قَضَى فلانٌ نحبَه إذا مات ، والمراد به هنا النذر .

والمعنى : ألا تسألانِ المرءَ ما الذى يطلبُه ويحاولُه باجتهاده فى الدنيا ؟ أنذرٌ[٣] أوجبه على نفسه ، فهو يسعى فى وفائه ؟ أم هو فى ضلالٍ وباطلٍ ؟

(وَ) الثانى نحو (قَوْلِه) وهو أميَّة بن أبى عائذ الهذلى ــ كما قال ابن مالك ــ أو أميَّة بن الصَّلت ــ كما قال العينى ــ[٤]

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وهو فى ديوان لبيد ص ٢٥٤ ، ومنسوب إليه أيضا فى سيبويه ١ / ٤٠٥ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ١٣٩ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٢٢١ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ١ / ٥١٨ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٩ ، ٤ / ٢٣ ، والكافية الشافية ١ / ٢٨٣ والجنى الدانى ٢٥٧ ، والمغنى ١ / ٣٠٠ ، وتخليص الشواهد ١٥٣ ، والعينى ١ / ٤٤٠ ، والخزانة ، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب ٢ / ٥٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٧ ، وابن الناظم ٩١ ، والأشمونى ١ / ١٥٩ .

(٢) بدليل إبدال المرفوع منها فى « أَنحبٌ » .

(٣) وعلى هذا تُحمل قراءة أبى عمرو ﴿ قُلِ العَفْوُ ﴾ [البقرة ٢١٩] بالرفع أى : الذى ينفقونه العفوُ ، إذ الأصل أن تجابُ الاسمية بالاسمية ، والفعلية بالفعلية [المغنى ١ / ٣٠٠] .

(٤) قال الشيخ محيى الدين فى حاشيته على أوضح المسالك ١ / ١٦١ : والصواب ما قاله ابن مالك فإن البيتَ مطلعُ قصيدة عدتها ٥١ بيتا لأميّة بن أبى عائذ الهذلى يمدح فيها عبد العزيز بن مروان وهى موجودة فى شرح أشعار الهذليين صنعة أبى سعيد السكرى ص ٥١٥ .

أما العينى على هامش الخزانة ١ / ٤٤١ فنسبه إلى أميَّة بن أبى الصلت وهو فى ديوانه ص ٦٣ .

٥٤– أَلَا إِنَّ قَلْبِى لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ **(فَمَنْ ذَا يُعَزِّى الْحَزِينَا)**؟[(١)]

أنشده ابن مالك .

فـ « مَنْ » مبتدأ و « ذَا » اسم موصول خبره ، وجملة « يُعَزِّى الْحَزِينَا » صلة[(٢)] ، و « الظاعِنينَ » جمع ظاعن من : ظعن إذا سَارَ[(٣)] .

(**وَالْكُوفِىُّ لَا يَشْتَرِطُ**) فى موصوليّة « ذَا » (« **مَنْ** » **وَلَا** « **مَا** ») الاستفهاميتين (**وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ**) وهو يزيد بن مُفَرِّغ الحميرى[(٤)] :

٥٥– عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ **(أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ)**[(٥)]

وتقرير الحجة منه : أن « هذا » اسم موصول مبتدأ ، ولم يتقدم عليه « مَا » ولا « مَنْ » و « تحملين » صلتُه ، والعائد محذوف ، و « طليقٌ » بمعنى : مُطْلَق خبر

---

(١) وهذا البيت من المتقارب ، واستشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ١٩٩ ونسبه إلى أميّة بن أبى عائذ الهذلى كما قال الشيخ خالد .

والألف فى « الحزينا » للإطلاق .

(٢) والعائد الضمير المستتر الواقع فاعلا بـ « يعزّى » أى : فمن الذى يعزّى الحزينَ ، أى : هو .

(٣) فى اللسان مادة (ظ ع ن) ١٣ / ٢٧٠ « ظَعَنَ يظعَنُ ظَعْنًا ، وظَعَنًا ، وظُعُونًا رحل وسار » .

(٤) شاعر غَزِل ، وكان هجَّاء مقذعا ، وله مديح ، ورد اسمه كثيرا : يزيد بن ربيعة وفى بعض المراجع يزيد بن مفرِّغ ، قال ابن هشام معلِّلًا لِلَّقب « مفرِّغ » لأنه كان راهن على شرب سقاء كبير ففرَّغه [تخليص الشواهد ١٥١] .

(٥) هذا البيت من الطويل ، وسيتكرر ذكره فى باب أسماء الأفعال والأصوات وباب الحال ، وهو فى ديوان ابن مفرّغ ص ١١٥ ، وورد منسوبا له فى أمالى ابن الشجرى ٢ / ١٧٠ ، وابن يعيش ٢ / ١٦ ، ٤ / ٢٣ ، ٢٤ ، ٧٩ ، وابن الناظم ٩٠ ، واللسان مادة (ع ر س) ٨ / ٧ ، وتخليص الشواهد ١٥٠ ، والعينى ١ / ٢٤٢ ، ٣ / ٢١٦ ، ٤ / ١٤ على هامش الخزانة ، والخزانة ٢ / ٥١٤ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٩ ، وشرح الشذور ١٤٧ ، وشرح القطر ١٤٦ وتعليق الفرائد ٢ / ٢٠٣ ، والهمع ١ / ٨٤ ، والأشمونى ١ / ١٦٠ ، ٣ / ٢٠٨ .

ويروى : « أَمِنْتِ » ، و « نَجَوْتِ » .

المبتدأ (**أى : وَالَّذِى تَحْمِلِينَهُ طَلِيقٌ**[١] ، **وَعِنْدَنَا**) معشر البصريَّة (**أَنَّ « هَذَا »**) اسم إشارة على أصله ، لا موصول ؛ لأن « ها » التنبيه لا تدخل على الموصولات ، وهو مبتدأ ، و (**طَلِيقٌ**) خبرُه ، وهى (**جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ** ، **وَ« تَحْمِلِينَ »** **حَالٌ**) من فاعل « طليق » المستتر فيه[٢] مقدمة على عاملها (**أى : وَهَذَا طَلِيقٌ محمُولًا**) لَكِ .

و « عَدَسْ » ــ بفتح العين والدال / وبالسين المهملات ــ اسم صوت لزجر البغل و « عَبّاد » هو ابن زياد بن أبى سفيان ، وكان يزيد يُكثر من هَجْوِه ، حتى كَتَبَ على الحِيطَان ، فلمّا ظفِر به ألزمه مَحْوَه بأظافره ، ففسدت أناملُه ، ثم أطال سَجْنَه ، فكلَّموا فيه معاوية ، فأَمَرَ بإخراجه ، فلما خرج قُدِّمتْ له بغلةٌ فركبها فنفرت فقال : [٥٦ / ب]

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ البيت[٣]

و « إِمَارَةٌ » ــ بكسر الهمزة أى : إِمْرَة .

ولا تختصّ « ذا » الإشارية بذلك عند الكوفيين ، بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن يستعمل عندهم موصولات نحو ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَى** ﴾[٤] قالوا : إن « تلك » موصولٌ و « بِيَمِينِكَ » صلته ، أى : وما التى بيمينك ، وعندنا أنَّ

---

(١) قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ١٥٠ « قالوا ــ يعنى الكوفيين ــ التقدير : والذى تحملينه ، إذ لم يُرِد الإخبار عن « هذا » بأنه محمول ؛ ولأن حذف العائد المنصوب بالفعل ضعيف فى باب الخبر ، ولا يكون « هذا » مفعولا لتحملين ؛ لأنه لا ارتباط حينئذ لِـ « طليق » ولا المعنى عليه » .

وأقول : وجملة « والذى تحملينه طليقٌ » فى محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لِـ « أمن » من أَمِنْتِ .

(٢) والعامل فى الحال هو « طليق » ولا مانع من تقدم الحال عليه لأنه مشتق ــ وجملة « وهذا تحملين طليقٌ » فى محل نصب حال أيضا من التاء فى « أَمِنْتِ » كما فى قول الكوفيين .

(٣) هذه القصة من كلام ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ١٥٠ .

(٤) من الآية [١٧] من سورة « طه » .

« بيمينك » حال من المشار إليه .

ومن الموصولاتِ عندهم : الاسمُ المحلّى بالألف واللام نحو قوله[١] :

لَعَمْرِى لَأَنْتَ[٢] الْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِى أَفْنَائِهِ بِالأَصَائِلِ[٣] ـ**٥٣**

كأنه قال : لأنت الذى أُكْرِمُ أهلَهُ ، فـ « أكرِمُ » صلة البيت .

ومنها الاسم المضاف نحو قوله[٤] :

يَا دَارَمَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ[٥] ـ**٥٤**

فـ « العلياءُ » صلة لِـ « رارمَيَّة » .

ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو : « هذا رجلٌ ضربتُه » فَـ « ضربته » ــ عندهم ــ صلة لِـ « رجل » .

---

(١) وهو خويلد بن خالد أبو ذؤيب بن هذيل المعروف بأبى ذؤيب الهُذَلى [المتوفى سنة ٢٧ هـ] .

(٢) فى خ١ ، ٤ « لعمرك أنت » .

(٣) هذا البيت من الطويل فى ديوان الهذليين ١ / ١٤١ وورد منسوبا فى الكامل ٢ / ٥٧ واللسان مادة (أ ص ل) ١٣ / ١٦ ، والخزانة ٢ / ٤٨٩ ، ٥٦٤ ، والدرر ١ / ٦٠ وبلا نسبة فى الإنصاف ٢ / ٢٤٨ ، وارتشاف الضرب ١ / ٥٣٢ ، والنكت الحِسَان ٢٢٤ والهمع ١ / ٨٥ .

« أفنائه » أفناء جمع فِنَاء ، وهو سَعَة أمام البيت ، « الأصائل » جمع أصيل على منتهى الجموع ويجمع أيضا على أُصُل ، وآصال ، والأصيل العشىّ ، وهو ما بعد صلاة العصر إلى المغرب .

(٤) وهو النابغة الذبيانى واسمه زياد بن معاوية [المتوفى سنة ١٨ هـ] .

(٥) وهذا صدر بيت من البسيط وعجزه .

* أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سالِفُ الأَبَدِ *

وهو فى ديوانه ص ٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ، ومجالس ثعلب ٢ / ٤٣٥ ، واللسان مادة (س ن د) وجاء فى سيبويه أول ثلاثة أبيات والشاهد فى البيت الثالث [انظر كتاب سيبويه ١ / ٣٦٤] و « أقوت » الدارُ ، خلت ، « الأبد » الدهر . =

ولم يُثبت البصريون شيئا من ذلك ـــ قاله أبو حيان فى النكت الحسان على غاية الإحسان(١) .

* * *

= يقول ثعلب فى مجالسه ٢ / ٤٣٥ « قال : « العلياء » من صلة « دار » لأنها مجهولة من أجل أن لها دورًا كثيرة وإن كانت واحدة فخطأ » .

(١) ينظر النكت الحسان ص ٢٢٣ : ٢٢٤ رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر ، والإنصاف ٢ / ٤٤٩ وابن يعيش ٤ / ٢٤ وتعليق الفرائد ٢ / ٢٠٣ : ٢٠٤ .

(**فَصْلٌ : وتَفْتَقِرُ كُلُّ الْمَوْصُولَاتِ**) الاسميّة نَصَّةً كانت أو مشتركة (**إِلَى صِلَةٍ**) تَتَّصِلُ بها ، لأنها نواقصُ لا يتمّ معناها إلّا بصلة (**مُتَأَخِّرَةٍ عَنْهَا**) لُزُومًا ؛ لأن الصلةَ من كمال الموصول ، ومنزلَّةٍ منزلةَ جُزْئِه المتأخرِّ ، وكما لا تتقدَّم الصِّلةُ على الموصول لا يتقدَّمُ معمولُها عليه ، لأنّه جزؤها ، فأمّا نحو ﴿ **وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ** ﴾[1] فـ « فيه » متعلّق بمحذوف دلّ عليه صلةُ « أَلْ » والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين .

وتتميَّز الموصولاتُ الاسميَّة عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لابدّ لها من صلة (**مُشْتَمِلةٍ عَلَى ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لَهَا**) فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، بخلاف الحرفيّة ؛ فإن صلتَها لا ضمير فيها .

فسقط ما قيل إنّ قول الناظم :

وكُلُّها يلزَمُ بعدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

يعمّ الموصولات الاسميَّة والحرفية .

وهذا الضمير (**يُسَمَّى الْعَائِدَ**) لعوده إلى الموصول .

ثم الموصول إن طابق لفظُه معناهِ فلا إشكال فى مطابقة العائد لفظا ومعنًى ، وإن خالف لفظُه معناه بأن يكون مفردَ اللفظ مذكَّرًا وأُريد به غيرُ ذلك نحو « مَنْ » و « مَا » ففى العائد وجهان :

مراعاة اللفظ وهو الأكثر نحو ﴿ **وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ** ﴾[2] .

ومراعاة المعنى نحو ﴿ **وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ** ﴾[3] .

[٥٧ / أ] ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبسٌ نحو « / أعط من سألتْكَ » ولا تقُلْ « مَنْ

---

(١) من الآية [٢٠] من سورة « يوسف » .
(٢) من الآية [٢٥] من سورة « الأنعام » .
(٣) من الآية [٤٢] من سورة « يونس » .

سألَكَ » أو قُبح نحو « مَنْ هِيَ حمراءُ [أَمَتُك][1] » فيجبُ مراعاة المعنى[2] .

وما لم يعضُدِ المعنى سابقٌ[3] ، فيُختارُ مراعاتُه كقولِه[4] :

٥٥- وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيجُ الرِّيَاضُ قَبْلَهَا وتَصَوَّحُ

وقد يَخلفُ الضميرَ فى الربط الاسمُ الظاهر نحو :

---

(١) فى جميع النسخ « أمّك » وقد وجدت أن الكلام برمَّته فى مسألةِ مُراعاةِ لفظ « مَنْ » ومعناها منقولٌ عن شرح التسهيل لابن مالك ، وكذلك فعل أبو حيان فى الارتشاف ولذا قال بعد أن نقل ما نقل : انتهى ما لخص من كلام ابن مالك ـــ والمثال فى شرح التسهيل ١ / ٢١٢ « من هى حمراء أمتُك » وكذلك فى الارتشاف ٢ / ٥٤٠ وكذلك فى تعليق الفرائد ٢ / ٢٤١ ولذا أورد الدمامينى تساؤلا لابن هشام ثم ردّ عليه قال : قال ابن هشام : والمصنف : ـــ يعنى ابن مالك ـــ لَمَّا يمثل بحمراء يقول : أَمَتُك وبمُحْسِنٍ يقول : أُمُّك . فلينظر فى وجه ذلك . قلتُ : الأمر فيه سهل ، وكأن الحامل له على ذلك ذكر الأم بأحسن صفاتها من حيث هى أمّ ، مع مراعاة الأدب فى عدم مواجهة المخاطب بذكر ما يرجع إلى صفة جمال تتعلق بأمه ، وأما الأَمَة فذكرها بما تمدح به من حيث هى أَمَة وهو ما يرجع إلى حُسْن لَوْنها ، وليس فى ذكرها بذلك إخلال بالأدب » [تعليق الفرائد ٢ / ٢٤١ : ٢٤٢] .

(٢) لأنَّك لو راعيت اللفظ فقلت : « من هو أحمر أمتك » أو « من هو حمراء أمتك » لكانت فى غاية القبح فيجب مراعاة المعنى [تعليق الفرائد ٢ / ٢٤١] .

(٣) أى : سابق على الضمير العائد .

(٤) وهو عامر بن الحارث ، أو كلدة النميرى ، شاعر جاهلىّ أدرك الإسلام وهذا البيت من الطويل فى ديوانه ص ٧ ولكن برواية :

ولـيـسوا بـأسواءٍ فـمنهنّ روضة تهيج الرياض غيرهـا لا تصوّحُ

والبيت على نحو ما استشهد به الشارح منسوب لهذا الشاعر فى العينى ١ / ٤٩٢ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٣ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٣٦ والارتشاف ١ / ٥٤٠ [الصدر فقط] وتعليق الفرائد ٢ / ٢٤٠ [الصدر فقط] .

و « تهيج » تثور و « تَصَوَّحُ » أصله : تتصوّحُ أى تتشقق ، والمعنى على التشبيه ، وقال : « من هى روضة » بالتأنيث مراعاة لقوله : وإنّ من النسوان فراعى الشاعر المعنى ، وهو المختار حينئذ .

٥٦- .... وَأَنْتَ الَّذِى فِى رحمة اللهِ أَطْمَعُ[١]

الأصل : فى رحمته .

ونحو :

٥٧ - سُعَادُ الَّتِى أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا[٢] ....

(**وَالصِّلَةُ إِمَّا جملَةٌ**) تامّة : اسميّة ، أو فعليَّة[٣] .

(**وَشَرْطُها : أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّة**) وهى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها ، من

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

* فيا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فى كُلِّ موطنٍ *

ذكره أبو تمام فى ديوان الحماسة ضمن أبيات نسبها إلى ابن ميادة ٢ / ١٢١ وفى الدرر اللوامع ١ / ٦٤ نسبه لمجنون ليلى بنى عامر .

ورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٨٦ ، ٢١٢ وتوضيح المقاصد ١ / ٢٣٦ [العجز فقط] والارتشاف ١ / ٥٢٣ [العجز فقط] وتعليق الفرائد ٢ / ١٧٧ ، والأشمونى ١ / ١٦٢ [العجز فقط] .

والشاهد فى قوله : « فى رحمة الله » فاستغنى بالظاهر عن الضمير .

قال المرادى فى توضيح المقاصد ١ / ٢٣٧ « قلت هذا من القلة بحيث لا يقاس عليه ، ولذلك لم يذكره ـــ يعنى ابن مالك ـــ فى هذا المختصر .

وقال الدمامينى فى تعليق الفرائد ٢ / ١٧٧ « فالاسم الشريف خلفٌ عن ضمير يعود إلى « الذى » لكن قال أبو علىّ فى التذكرة : من الناس من لا يجيز هذا ، وقال بعضهم : هذا لم يُجزه سيبويه فى خبر المبتدأ ، فأحرى ألا يُجيزَه فى الصلة » .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

* وإعْرَاضُها عنك استمرّ وزادَا *

وهذا البيت يتردد كثيرا إلا أنه غير معلوم القائل .

واستُشهِد به فى شذور الذهب ١٤٢ ، والأشمونى [الصدر فقط] ١ / ١٦٢ .

أراد الشاعر : سعاد التى أضناك حبُّها فاستغنى بالظاهر عن الضمير .

(٣) فالاسمية نحو : جاء الذى أبوه قائم ، والفعلية نحو : جاء الذى قام أبوه .

غير نظر إلى قائلها ؛ لأن الموصول وُضِع وُصْلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو : « جاءَ الرجلُ الَّذِى قَامَ أبوه » ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبريَّة (**مَعْهُودَةً**) للمخاطب ؛ لأنك إنما تأتى بالصلة لتُعرِّف المخاطب الموصولَ المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الجملة .

(**إِلَّا فِى مَقَامِ التَّهْوِيلِ والتَّفْخِيمِ**) وهو التعظيم (**فَيَحْسُنُ إِبْهَامُهَا**) لذلك .

(**فَالْمَعْهُودَةُ : كَـ « جَاءَ الَّذِى قَامَ أَبُوهُ »**) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ فى شخص قام أبوه .

(**وَالْمُبْهَمَةُ نحو ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ ﴾**[1] أى : البحر ﴿ **مَاغَشِيَهُمْ** ﴾[1]) أى : الذى غَشِيَهُم أمرٌ عظيم .

والمرجع فى ذلك إلى الموصول ؛ فإن أريد به معهودٌ ، فَصِلَتُه معهودة نحو : ﴿ **وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ** ﴾[2] .

وإن أريد به الجنْسُ فَصِلَتُه كذلك نحو : ﴿ **كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ** ﴾[3] .

وإن أُريد به التعظيمُ أُبهمت صلته نحو : ﴿ **فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَآ أَوْحَىٰ** ﴾[4] .

(**وَلَا يَجُوزُ**) فى الصلة (**أَنْ تَكُونَ**) جملةً (**إِنْشَائِيَّةً**) وهى ما قارن فيها لفظها معناها (**كـ « بِعْتُكَهُ »**) فلا تقل[5] : « جاء العبدُ الَّذى بعتُكَهُ » قاصدًا .

---

(١) من الآية [٧٨] من سورة « طه » .

(٢) من الآية [٣٧] من سورة « الأحزاب » .

(٣) من الآية [١٧١] من سورة « البقرة » .

(٤) من الآية [١٠] من سورة « النجم » .

(٥) فى خ٣ فلا تقول .

إنشاء البيع .

(وَلَا) جملةً (طَلَبِيَّةً) وهى ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها ، أمرًا كانت أو نهيًا (كـ « اضْرِبْهُ » وَ « لَا تَضْرِبْهُ ») فلا تَقل[١] « جاء الَّذِى اضْرِبْه » أو « لا تضربْه » لأن كلًّا من الإنشاء والطلب لا خارج له ، فضلا عن أن يكون معهودًا ، فلا يصلح لبيان الموصول[٢] .

ومن ثَمَّ امتنع الوصلُ بالتعجبيّه ــ وإن كانت خبريَّة ــ فلا تقل « جاءَ الَّذِى ما أَحْسَنَهُ » لما فى التعجب من الإبهام المنافى للبيان ، فتكون مستثناة من الخبرية ، كما أنَّ جملةَ القسم مستثناةٌ من الإنشائية ، فيجوز الوصل بها نحو ﴿ **وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ** ﴾[٣] .

وقيل لا استثناء فيهما : أما التعجبيّة ؛ فلأنها إنشائية نظرا إلى حالة الاستعمال .

وأما القسمية ؛ فلأن الوصل إنما هو بجملة [الجواب وهو خبرىّ ، وجملة القسم إنما جئ بها لمجرّد التأكيد .

ولا يجوز الوصل بجملة][٤] / مستدعية كلامًا ما قبلها فلا يقال « جاء الّذى لكنَّه قائم » أو « حتَّى أبوه قائم » ؛ لأنَّ فيه استعمالَ « لكنَّ » من غير تقدّم مستدرَك ، واستعمال « حتَّى » من غير تقدم مُغَيًّا .

[٥٧ / ب]

---

(١) فى خ٣ فلا تقول .

(٢) انظر شرح ابن مالك على التسهيل ١ / ١٨٧ ، ١٨٨ فهو المرجع للشارح فى مسألة الصلة عرضًا واستشهادًا .

(٣) من الآية [٧٢] من سورة « النساء » قال الدمامينى فى شرح التسهيل ٢ / ١٧٩ : ١٨٠ « فإن قلت : يرد نحو ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ فإن القسم وجوابه صلة ، أو صفة ، قلت : الموصول به فى الحقيقة إنما هو جملة جواب القسم وهى خبرية ، وأما جملة القسم وإن كانت إنشائية ، فليست مذكورة لذاتها بل لتقوية الجملة وتأكيدها » .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من خ٤ بسبب انتقال النظر عند النسخ .

وأجاز الكسائىُّ الوصل بالأمر والنهى[١] ، والمازنىّ بالدعاء بما لفظه الخبر[٢] نحو « جاء الذى يغفر الله له » وصاحب الإفصاح[٣] بـ « نعم » و « بئس » وهشامٌ[٤] بـ « ليت » و « لعلّ » و « عَسَى » هذا حكم الجملةَ .

(**وَإمَّا شِبْهُهَا**) فى حصول الفائدة (**وَهُوَ ثَلاثَةٌ**) :

الأول والثانى : (**الظَّرْفُ**) المكانىّ (**وَالجَارُّ وَالْمَجْرُورُ التَّامَّانِ**) والمراد بالتام منهما : ما يفهم بمجرّد ذكره ما يتعلق هو به ، نحو : « جاء (**الَّذِى عِنْدَكَ** » **وَ**) جاء (« **الَّذِى فِى الدَّارِ** » **وَتَعَلُّقُهُمَا بِاسْتَقَرَّ مَحْذُوفًا**)[٥] وجوبًا وبذلك أشبها الجُملة[٦] .

بخلاف الناقصين نحو[٧] « جاء الَّذى مكانًا » و « الذى بك » فلا يتمّ معناهما إلاّ بذكر متعلَّق خاص جائز الذكر[٨] ، نحو : جاء الذى سكن مكانا ، والذى

---

(١) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥٢١ .

(٢) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥٢١ .

(٣) وهو ابن هشام الخضراوى واسمه محمد بن يحيى أبو عبد الله الخزرجى [المتوفى سنة ٦٤٦ هـ] عُنى بكتاب الإيضاح للفارسى فألف الإفصاح بفوائد الإيضاح .

والعبارة فى الارتشاف ٢ / ٥٢٢ هكذا « وفى الإفصاح : الوصل بنعم وبئس وجملة الشرط والجزاء جائز باتفاق » ثم قال أبو حيان : وذهب الفارسىُّ إلى أنّه لا يوصل بنعم وبئس إذا كان فاعلهما مضمرًا بخلاف ما فيه أل » .

(٤) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله المتوفى سنة ٢٠٩ هـ أخذ عن الكسائىّ [بغية الوعاة ٢ / ٣٢٨] وينظر رأيه فى الارتشاف ١ / ٥٢١ .

(٥) قال ابن هشام فى المغنى ٢ / ٤٤٧ « قال ابن يعيش : وإنما لم يجز فى الصلة أن يقال إن نحو : « جاء الذى فى الدار » بتقدير مستقرّ على أنه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام : ٥٤] بالرفع ؛ لقلة ذاك واطراد هذا » ــ وقد نقله ابن هشام بالمعنى ، راجع ابن يعيش على المفصل ١ / ٩٠ ، ٣ / ١٥١ .

(٦) وذلك بسبب تعلّقهما بفعل مَقدَّرٍ مسند إلى ضمير الموصول .

(٧) فى خ٢ نحو أن يقول .

(٨) قال « جائز الذكر » لأن المتعلق العام يجب حذفه .

مرَّ بك » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَجُمْلَةٌ وَشِبْهُهَا الَّذِى وُصِلْ به ....

(وَ) الثالث (**الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ ـــ أَىْ : الخَالِصَةُ لِلْوَصْفِيَّةِ ـــ**) وهى التى لم تغلبْ عليها الاسمية ؛ لأن فيها معنى الفعل ؛ ولذلك عَمِلتْ عمَلَه ، وصحّ عطفُ الفعل عليها ، وعطفُها عليه نحو : ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُواْ** ﴾[(١)] ونحو :

* أُمَّ صَبِىٍّ قَدْ حَبَا أَوْدَارِجِ *[(٢)] ٥٨ ـ

وبذلك أشبهت الجملة .

(**وَتَخْتَصّ**) الصفةُ الصريحةُ (**بالأَلِفِ وَاللَّامِ**) وإلى ذلك يشير قول النظم :

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَــةُ « أَلْ » ....

---

(١) من الآية [١٨] من سورة « الحديد » ـــ وقد عطف الفعل « أَقْرَضُوا » على الصفتين قبله .

(٢) هذا بيتٌ من مشطور الرجز لا يعلم قائله وقبله :

* يا رُبَّ بَيْضَاءَ من العَوَاهِجِ *

وهما فى العينى ٤ / ١٧٣ على هامش الخزانة ، واللسان مادة « ع هـ ج » ٣ / ١٥٦ والبيت الثانى فى الأشمونى ٣ / ١٢٠ .

و « يا » لمجرد التنبيه و « رُبَّ » هنا للتكثير و « بيضاءَ » مجرورة برُبَّ و « العواهج » جمع عوهج ، وهى الطويلة العنق من الظباء والغلمان والنوق ، وأراد بها هنا المرأة التامة الخَلْق . و « من العواهج » متعلق بمحذوف أى : حاصلة من الهواهج وقوله « أُمَّ صَبِىٍّ » بالنصب عطف بيان لبيضاء . ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، و « قد حبا » جملة وقعت صفة لصبىّ . والشاهد فى قوله « أَوْدارج » حيث عطفه ـــ وهو اسم ـــ على فعل هو « حبا » والتقدير : أمّ صبىّ حابٍ أودارج ، والدارج : المقارب بين خطاه ـــ وقد يُشكل جرّ « دارج » مع عطفه على الفعل وحده ، إلا أن ينزل منزلة العطف على الجملة [انظر شرح الأشمونى ٣ / ١٢٠ وتعليقات الصبان ، وشرح الشواهد للعينى على الصفحة نفسها ، أو على هامش الخزانة ٤ / ١٧٣] .

(كَ « ضَارِبٍ » وَ « مَضْرُوبٍ » اتفاقًا (وَ « حَسَنٍ ») على قول ابن مالك ونصّه : وعَنَيْتُ بالصفة المحضة ، أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين(١) — انتهى —

وصحّح الموضح فى المغنى أنّ « أَلْ » الداخلة على الصفة المشبّهة حرفُ تعريف(٢) (**بخِلَافِ مَا غَلَبَتْ عَلَيْهَا الاسْمِيَّةُ**) من الصفات (كَ « **أَبْطَحٍ** ») مذكر بطحاء ، فإنه فى الأصل وصف لكل مكان مُنبطح من الوادى ، ثم غلب على الأرض المتَّسعة (وَ « **أَجْرَعٍ** ») مذكر جرعاء ، فإنه فى الأصل وصف لكل مكان مستوٍ ، ثم غلب عليه الاسمية ، فصار مختصًّا بالأرض المستوية ذاتِ الرمل التى لا تنبتُ شيئا ، (وَ « **رَاكِبٍ** ») فإنه فى الأصل وصف للفاعل(٣) ، ثم غلب على راكب الإبل دون غيره(٤) ، وعلى رأس الجبل .

قال الشاطبى : والدليل على أن هذه الأسماء انسلخَ عنها معنى الوصفية ، أنها لا تجرى صفات على موصوف ، ولا تعملُ عَمَلَ الصفات ، ولا تتحمّل ضميرًا(٥) — انتهى —

[٥٨ /] فلا توصل(٦) بها « أل » / لعدم شبهها بالفعل .

(**وَقَدْ تُوصَلُ « أَلْ » بِمُضَارِعٍ** ») اختيارًا (**كَقَوْلِهِ**) وهو الفرزدق خطابا لرجل من بنى عُذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان :

---

(١) فى شرحه على التسهيل ١ / ٢٠١ ، ويلاحظ أنه فى شرحه على التسهيل أيضا ١ / ٤١ جعل « أل » الداخلة على الصفة المشبهة معرِّفَةً لا موصولة .

(٢) المغنى ١ / ٤٩ .

(٣) أى : فاعل الركوب سواء مركوبه فرسا أم حمارًا أم غيرهما .

(٤) « دون غيره » ساقطة فى خ٤ .

(٥) انظر شرح الشاطبى على الألفية ص : ٥٣٨ رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر ، تحقيق طاهر محمود ، كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٦) الفاء فى قوله : فلا توصل ، ربطت ما بعدها بقوله : بخلاف ما غلبت عليها الاسمية .

٣م- (مَاأَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ) وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ(١)

فأدخل « أَلْ » على « تُرْضَى » وهو فعل مضارع مبنى للمفعول ، و « حكومتُه » نائب فاعل به .

(وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ ــ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ ــ بِالْضَّرُورَةِ) بل أشار إلى قلّته بقوله فى النظم :

.... وَكَوْنُها بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ(٢) قَلّ

وهو اختيار ثالث فى المسألة ، فإن بعض الكوفيين يُجيزونه اختيارًا ، والجمهورُ يمنعونه ويخصونه بالضرورة ، فالقول بالجواز على قلة قولٌ ثالث .

والمدرَكُ مختلف ؛ فإن ابن مالك يرى أن الضرورة ما يُضطر إليه الشاعر ، ولم يجد منه مَخْلصًا ؛ ولهذا قال(٣) : لتمكنه من أن يقول : المُرْضَى .

والجمهور يروْن أنّ الضرورة ما جاء فى الشعر ولم يجئ فى الكلام ، سواء اضطر إليه الشاعر أم لا ، فلم يتواردا على محل واحد .

---

(١) مرّ الكلام على هذا البيت وهو الشاهد رقم ٣ .

قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ١٥٤ عن قوله « التُّرضَى » : « وذلك من الضرورات غير المستحسنة ، وقال ابن السراج : وهو من أقبح الضرورات » .

(٢) « معرب الأفعال » هو المضارع .

(٣) فى شرح التسهيل ١ / ٢٠٢ وعبارته « وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول : ما أنت بالحكم المُرْضى حكومته .... » .

أما فى الكافية الشافية ١ / ٢٩٩ فقد قال : « وقد وُصِلت بالفعل المضارع ، ولم يقع ذلك إلا فى الشعر كقوله : * ما أنت بالحكم التُّرضَى حكومته * ... » .

وقال الدمامينى معلقا على مذهب ابن مالك فى الضرورة : « وحاصلها أن الضرورة عنده عبارة عما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهذا ليس بمُرْضٍ [تعليق الفرائد ٢ / ٢١٨] .

أما المرادى فى شرح الألفية فجعل ابن مالك مجوزًا لذلك اختيارًا قال : « ومذهب الناظم جوازه اختيارًا وفاقا لبعض الكوفيين » [توضيح المقاصد ١ / ٢٤٠] .

و « الحَكَمُ » ــ بفتحتين ــ المحكَّم بين الخصمين للفصل بينهما ، و « الأَصِيل » الحسيب و « الجَدَل » ــ بفتحتين ــ شدة الخصومة[١] .

❊ ❊ ❊

(١) المعنى : يقول : لستَ بالرجل الذى يؤبه لكلامه أو يعتد به ، فنحن لم نحكمك فيما بيننا من خصومه ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بصاحب الرأى ، ولا بصاحب اللسن الذى يقوى على الخصومة .

(فَصْلٌ) :

يجوز حذف الصلة إذا دلّ عليها دليلٌ ، أو قُصِد الإبهام ، ولم تكن صلةَ « أَلْ »[١] .

فالأول كقوله[٢] :

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُـو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَـا – **٥٩**

أى : نحن الألى عُرِفُوا بالشجاعة[٣] .

والثانى كقولهم : « بعد اللَّتَيَّا وَالَّتِى »[٤] أى : بعد الخطة التى من فظاعة شأنها كيتَ وكيتَ ، وإنما حذفوا ليُوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغًا تقاصرت العبارة عن كُنْهِه .

---

(١) انظر توضيح المقاصد للمرادى ١ / ٢٣٣ : ٢٣٤ .

(٢) وهو عبيد بن الأبرص من قصيدة قالها حين عرضت بنو أسد على امرىء القيس دية أبيه ألف بعير ، أو القَوَد لمن يختار منهم ، أو إنظارُهم حولا ، فلم يقبل إلا الثالث وهدَّدهم بالقضاء عليهم ، ومطلعها :

يَـاذَا المخوِّفُنَـا بِـقَتْـ لِ أَبِيـه إِذْلَالًا وَحَيْنَـا

والقصيدة من مجزوء الكامل المرفل فى ديوانه ١٣٥ : ١٣٩ .

والشاهد الذى معنا استشهد به منسوبا ابن الشجرى ١ / ٢٩ ، ١٧٩٢ ، واللسان ٢٠ / ٣٢٢ ، والعينى ١ / ٤٩٠ المطبوع على هامش الخزانة ، والخزانة ١ / ٣٢٢ ، والدّرر ١ / ٦٨ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٣٣ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٩٩ ، والمغنى ١ / ٨٦ ، والهمع ١ / ٨٩ ، والأشمونى ١ / ١٧٥ .

(٣) والدليل على ذلك قوله : فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثمّ وجِّهْهُم إِلَيْنَا .

(٤) ينظر مجمع الأمثال ١ / ٩٢ رقم ٤٤٠ وفيه : « الأصل فيه أن رجلا من جريس تزوج امرأة قصيرة ، فقاسى منها الشدائد ، وكان يعبِّر عنها بالتصغير ، فتزوج امرأة طويلة ، فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة فطلقها وقال : بعد اللتيَّا والتى لا أتزوج أبدًا ، فجرى ذلك على الداهية » .

(**وَيَجُوزُ حَذْفُ العَائِدِ المَرْفُوعِ**) بشرطين (**إِذَا كَانَ مُبْتَدأً**) غيرَ منسوخ ، وكان (**مُخْبرًا عَنْهُ بِمُفْرَدٍ ، فَلَا يُحْذَفُ فى نحو « جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا » أو « يُضْرَبَا »**) بالبناء للمفعول ، أو « كانا قَائِمَيْنِ » (« **لِأَنَّهُ**[1] **غَيْرُ مُبْتَدإٍ**) ؛ لأنه فى الأول فاعل ، وفى الثانى نائب عن الفاعل ، وفى الثالث منسوخ . فهو فاعل مجازًا ، والفاعل ونائبه لا يُحذفان .

(**وَلَا**) يُحذَف (**فِى نَحو : « جَاءَ الَّذِى هُوَ يَقُومُ » أَوْ « هُوَ فِى الدَّارِ » لِأَنّ الخَبَرَ غيرُ مُفْرَدٍ**) لأنه فى الأول جملة فعلية ، وفى الثانى جارّ ومجرور (**فَإِذَا حُذِف الضَّمِيرُ**) المنفصل المفيدُ للاختصاص (**لم يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى حذْفِهِ ؛ إِذْ البَاقِى بَعْدَ الحَذْفِ**) للضمير جملةٌ ، أو شبهُها ، وكلّ منهما (**صَالَحٌ لِأَنْ يَكُونَ صِلَةً كامِلَةً**) لاشتماله على ضمير مستتر فى الفعل وفى الجارّ والمجرور .

وإلى ذلك أشار / الناظم بقوله : [٥٨ /

إِنْ صَلُحَ البَاقِى لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ....

(**بِخِلَافِ الْخَبَرِ الْمُفْرَدِ**) فإنّه لا يصلحُ للموصول على حِدَتِه ، ولا فرق فى ذلك بين صلة « أَىّ » وغيرها .

فـ « أىّ » (**نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾**)[2] فـ « أَشَدُّ » خبرُ مبتدأ محذوف تقديرُه : هو أَشَدّ ، وذلك المبتدأ هو العائد ، وخبره مفرد وهو « أشدّ » .

(**وَ**) غيرُ « أىّ » (**نَحْوُ ﴿ وَهُوَ الَّذِى فِى السَّمَآءِ إِلَـٰهٌ ﴾**)[2] فـ « إِلَـٰهٌ » خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو إلٰه ، وذلك المبْتدأ هو العائد ، وخبره مفرد وهو « إلٰه » و « فى السَّمَآء » متعلق بإلٰه لأنه بمعنى معبود (**أىْ : هُوَ إِلَـٰهٌ فِى السَّمَاءِ** ،

---

(١) أى : العائد .

(٢) من الآية [٦٩] من سورة « مريم » .

(٣) من الآية [٨٤] من سورة « الزخرف » .

أى : مَعْبُودٌ فِيهَا) ولا يجوز تقدير « إِلَـٰه » مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف ، أو فاعلا بالظرف ؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد .

ولا يحسنُ تقدير الظرف صلةً و « إِلَٰه » بدلا من الضمير المستتر فيه ، وتقدير « وفى الأرضِ إِلَـٰهٌ » معطوفا كذلك ؛ لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بُعْدٌ حتى قيل بامتناعه قاله فى المغنى[1] .

(**وَلَا يَكْثُرُ الْحَذْفُ**) للضمير المرفوع (**فِى صِلَةِ غَيْرِ** « **أَىٍّ** ») عند البصريين (**إِلَّا إِذَا طَالَتِ الصِّلَةُ**)[2] إما بمعمول الخبر ، أو بغيره ، سواء تقدم المعمول على الخبر نحو ﴿ **وَهُوَ الَّذِى فى السَّمَآءِ إِلَـٰهٌ** ﴾ أو تأخر نحو قولهم « مَا أَنَا بالَّذِى قَائِلٌ لَكَ سُوءًا » ــ حكاه الخليل[3] ــ

ويستثنى من اشتراط الطول « لَا سِيَّمَا زَيْدٌ » فإنهم جوَّزوا فى « زيد » إذا رُفِع أن تكون « مَا » موصولة و « زيد » خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لاسىّ الذى هو زيدٌ ، فحذِف العائدُ وجوبا ولم تطل الصلة ، وهو مقيسٌ وليس بشاذٍّ ؛ وذلك لأنهم نزّلوا « لا سيَّمَا » منزلة « إلّا » الاستثنائية ، فناسب ألا يصرَّح بعدها بجملة ، فإن قلتَ : « لا سيَّما زيدٌ الصّالحُ » فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله[4] :

---

(١) انظر تفصيل ذلك فى المغنى لابن هشام ٢ / ٤٣٤ وأيضا الرضى على الكافية ٢ / ٤٣ .

(٢) فإن لم تطلِ الصلة مع غير « أىّ » فلا يحذف العائد المرفوع ــ عند البصريين كقوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِى هو أَدْنَى بالَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة ٦١] أما الكوفيون فيجيزون الحذف بلا شذوذ مطلقا ــ كما سيأتى ــ فى صلة « أى » أو فى غيرها ، طالت الصلة أم لم تطل .

ولم يشترط البصريون الاستطالة فى صلة « أىّ » قال الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٤٣ « ويشترط فى المبتدأ المحذوف أن لا يكون خبره جملة ، ولا ظرفا ، ولا جارًا ومجرورًا إذ لو كان أحدَهما لم يعلم بعد الحذف أنه حذف شيء ... وإذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا : إن كان فى صلة « أىّ » جاز الحذف بلا شرط آخر ... لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الإضافة وإن لم تطل الصلة » .

(٣) انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٧٠ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٧ وللدمامينى ٢ / ٢٢٩ .

(٤) وهو امرؤ القيس فى معلقته .

٦٠ — وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[(١)] ....

فيمن رفع « يوم » والتقدير : ولا سىَّ الذى هو يومٌ ، وحسَّنَ حذفَ العائد طولُ الصلة بصفة « يوم » وهو « بدارة » — قاله الموضح فى المغنى[(٢)] —

وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله :

..............................وَفِى ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَىٍّ يَقْتَفِى

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ[(٣)] ....

(وَشَذَّتْ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ) وهو يحيى بن يَعْمُرُ[(٤)] ، وابن أبى إسحاق[(٥)] (تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ)[(٦)] بالرفع[(٧)] .

---

(١) هذا عجز بيتٍ من الطويل فى ديوانه ص ١٠ وصدره :

* أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا *

وجاء منسوبا فى الخزانة ٢ / ٦٣ ، والدرر ١ / ١٩٩ ، وشواهد التوضيح ص ١٠٦ ، وبلا نسبة فى المغنى ١ / ١٤٠ [العجز فقط] والهمع ١ / ٢٣٤ ، والأشمونى ٢ / ١٦٧ .

(٢) ١ / ١٤٠ وقال : « ويُضعفه فى نحو « ولا سيَّما زيدٌ » حذف العائد المرفوع مع عدم الطول ، وإطلاق « ما » على من يعقل » ويفهم من ذلك عدم الضعف فى بيت امرئ القيس بسبب طول الصلة بالنعت .

(٣) « غيرُ أىّ » مبتدأ ومضاف إليه ، و « يَقْتَفِى » جملة وقعت خبرا و « أيًّا » مفعول مقدم وأصل التركيب : غيرُ أىٍّ من الموصولات يَقْتَفِى أيًّا أى يتبعها فى جواز حذف صدر الصلة إن يستطل وصل .

(٤) أبو سليمان العدوانىّ البصرىّ ، تابعىّ جليل ، عرض على ابن عمر ، وابن عباس ، عرض عليه أبو عمرو العلاء ، توفى سنة ٩٠ هـ [غاية النهاية ٢ / ٣٨١] .

(٥) هو عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمىّ النحوىّ البصرىّ ، جدُّ يعقوب الحضرمى المشهور من القراء العشرة ، أخذ ابن أبى إسحاق عن يحيى بن يعمر ، وروى القراءة عنه عيسى بن عمر الثقفى ، وأبو عمرو بن العلاء ، وهارون الأعور — توفى سنة ١١٧ هـ [غاية النهاية ١ / ٤١٠] .

(٦) من الآية [١٥٤] من سورة « الأنعام » .

(٧) أى : برفع « أحسنُ » على أن « أحسنُ » اسم خبر مبتدأ محذوف ، وبالرفع أيضا قراءة=

وشذّت قراءة [ابن](١) أبى عبلة(٢) ، والضَّحَّاك(٣) ، ورؤبة بن العجاج(٤) ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾(٥) برفع « بعوضة ، أى : الذى هو أَحْسَنُ ، والذى هو بعوضةٌ (وَ) شذَّ (قَوْلُهُ :

٥٦- مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لم يَنْطِقْ بِمَاسَفَهٌ وَلَا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المجْدِ وَالكَرَمِ (٦)

أى : بما هو سَفَهٌ .

و « يُعْنَ » بالبناء للمفعول من قولهم : عُنيت بحاجتك أُعْنَى بها ــ بضم أولهما و « يَحِدْ » ــ بفتح الياء المثناة تحت ، وكسر / الحاء ــ بمعنى : يعدل . [٥٩ / أ]

= الحسن ، والأعمش ــ انظر البحر المحيط ٤ / ٢٥٥ والمحتسب ١ / ٢٣٤ ، والإتحاف ٢٦١ ومعانى القرآن للزجاج ٢ / ٣٣٧ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ١٦٠ .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة لابدّ منها .

(٢) هو إبراهيم بن أبى عبلة واسمه شمرّ بن يقظان أبو إسماعيل تابعىّ كبير ، أخذ القراءة عن أم الدرداء ، وروى عنه مالك بن أنس توفى سنة ١٥٣ هـ [غاية النهاية ١ / ١٩] .

(٣) هو الضَّحَّاك بن مزاحم أبو القاسم ، ويقال أبو محمد الهلالىّ الخراسانىّ تابعىّ ، سمع سعيد ابن جبير وأخذ عنه التفسير توفى سنة ١٠٥ هـ [غاية النهاية ١ / ٣٣٧] .

(٤) انظر هذه القراءة منسوبة إلى رؤبة فى المحتسب ١ / ٦٤ ، وهى أيضا قراءة قُطْرُب .

ينظر شواذ القراءات ص ٣٤ ، وإعراب القرآن للزجاج ١ / ٧١ ، والبحر المحيط ١ / ١٢٣ .

(٥) من الآية [٢٦] من سورة « البقرة » .

(٦) هذا البيت من البسيط لا يعلم قائله ، وورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٧ ، والكافية الشافية ١ / ٢٩٦ ، ٢٠٨ ، وابن الناظم ٩٥ ، وتخليص الشواهد ١٦٠ ، والعينى على هامش الخزانة ١ / ٤٤٦ ، والهمع ١ / ٩٠ ، والأشمونى ١ / ١٦٩ .

والشاهد فى قوله « بِمَا سفَهٌ » حيث حذف العائد المرفوع من جملة الصلة . وهذا شاذّ عند البصريين حيث لم تطل الصلة .

وقال ابن هشام : ويجوز أن يكون التقدير : بشىء هو سفهٌ ، فتكون « مَا » نكرة موصوفة ، ويكون الحذف من الصفة لا من الصلة [تخليص الشواهد ١٦٠] .

والمعنى : من يعتنى بحصول الحمد ، ويرغب فى حمد الناس له ، فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذى هو سفهٌ ، ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم .

(**وَالْكُوفِيُّونَ**) لا يشترطون فى حذف العائد المرفوع استطالة الصلة[(١)] ، وَ (**يَقِيسُونَ عَلَى ذَلِكَ**) المسموع من الآية[(٢)] ، والبيت[(٣)] ، ونحوهما ، وتبعَهم الناظم إلّا أنه جعله قليلا فقال :

وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ[(٤)] ....

(**وَيَجُوزُ حَذْفُ**) العائد (**الْمَنْصُوبِ إِنْ كَانَ مُتَّصِلًا وَنَاصِبُهُ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ غَيْرُ صِلَةِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ**) .

فالفعل : (**نَحْوُ** ﴿ **وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ** ﴾)[(٥)] أى : تسرونه ، وتعلنونه .

ولا يتعين فى « مَا » هذه أن تكون موصولا اسميًّا ؛ لجواز أن تكون موصولا حرفيًّا ، والتقدير : يعلمُ سرّكم وعلانيتكم ، بدليل أنه قد جاء مصرَّحًا به فى مكان آخر وهو ﴿ **يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ** ﴾[(٦)] .

قيل : وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعيِّنًا للرّبط كما مُثِّل . فلو كان غيرَ متعيِّن لم يجز حذفُه نحو « جاء الذى أكرمتُه فى داره » فإن العائد

---

(١) فالخلاف منحصر بين الفريقين فيما إذا لم تطل الصلة ، وكان الموصول غير « أىّ » .

(٢ ، ٣) أما الآية فهى قراءة ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ ﴾ ــ وأما البيت فهو البيت الذى شاهده « لم ينطق بما سفهٌ » وهو الشاهد رقم ٥٦ لابن هشام .

(٤) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٠٧ « فإن عُدِمت الاستطالة ضعُف الحذف ولم يمتنع » .

(٥) من الآية [٤] من سورة « التغابن » .

(٦) من الآية [٣] من سورة « الأنعام » .

أحدُهما لا بعينه ــ قاله ابن عصفور[١] وغيرُه ــ قال الموضح فى الحواشى : وفيه نظر ؛ فإنه متى كان العائد أحدَهما لا بعينه لا يُسمَّى منصوبا ولا مجرورا ــ انتهى ــ

وشرط الفعل أن يكون تامًّا ، فلا يحذف فى نحو « جاء الذى كأنه زيدٌ » ــ على الأصحّ ــ (وَ) الوصف نحو (**قَوْلِهِ** :

٥٧- مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ) فَمَا لَدَى غَيْرِه نفعٌ ولا ضَرَرُ[٢]

فـ « مَا » موصول اسمىّ فى موضع رفع على الابتداء ، و « فضلٌ » خبره ، و « اللهُ مُوليكَ » صلة « مَا » والعائد محذوف منصوب بالوصف ، والتقدير : الّذِى اللهُ موليكه فَضْلٌ (**بِخِلَاف** « **جَاءَ الَّذِى إيَّاهُ أكْرَمْتُ** ») لأنه منفصلٌ ، وحذفه مُوقع فى إلباسه بالمتصل ، ومُفَوِّت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين ، والاهتمام عند النحويين وإنما حذف منفصلا من قوله تعالى ﴿ **وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** ﴾[٣] والأصل : رزقناهُم إياه ؛ لأن تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتّحدى الرتبة فى ضمير الغيبة[٤] وهو قليل[٥] .

(وَ) بخلاف (« **جَاءَ الَّذِى إِنَّهُ فَاضِلٌ** » **أَوْ** « **كَأَنَّهُ أَسَدٌ** ») لأن اسم « إنَّ » و « كأنَّ » المشددتين لا يحذف إلَّا شذوذًا ، وأتى بمثالين : أحدهما : ما لا يُغيِّر

---

(١) ينظر المقرَّب ١ / ٦١ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٥٢ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٢٢ .

(٢) هذا البيت من البسيط ولا يعلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٥ وابن عقيل ١ / ١٦١ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٤٨ ، وتخليص الشواهد ١٦١ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٢١ ، والعينى ١ / ٤٤٧ ، والدرر اللوامع ١ / ٦١ ، والهمع ١ / ٨٩ ، والأشمونى ١ / ١٧٠ قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ١٦١ « يحذف العائد المتصل المنصوب كثيرا إن كان بالفعل وقليلا إن كان نصبه بوصف غير صلة لِـ « أَلْ » ــ ثم استشهد بالبيت ثم قال : وضرورة إن كان الوصف صلة لها ... » .

(٣) من الآية [٣] من سورة « البقرة » .

(٤) وذلك إذا قيل فى التقدير : « ومما رزقناكموه » .

(٥) أى : فيعتبر ما هو الكثير ، وهو الانفصال .

معنى الجملة وهو « إنَّ » .

والثانى : ما يغيِّرها وهو « كأنَّ » .

(أَوْ) « الذى (أَنَا الضَّارِبُهُ ») لأن الوصف صلة الألف واللام واسميَّة « أَلْ » خفيَّة ، والضمير إذا كان مذكورًا يدل على اسميتها ــ قاله قريب الموضح فى حاشيةِ هذا / الكتاب[1] ــ وهو سهو[2] لأن العائد المنصوب ليس عائدا على « أل » فى هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصًّا ؛ وإنما هو عائد على « الذى » كما يُفيده العطف بـ « أَوْ » والعائد إلى « أَلْ » إنما هو الضمير المرفوع المستتر فى الوصف .

والتحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بـ « أَلْ » إن كان عائدا على غير « أَلْ » كالمثال المذكور جاز حذفه ، وإن كان عائدا على « أَلْ » نحو « جَاءَنِى الضَّارِبُهُ زَيْدٌ » امتنع حذفه[3] لما تقدّم من التعليل[4] .

---

(١) يعنى الحفيد فى حاشيته على توضيح جدّه ، واسمُهُ : شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٨٨٥ هـ [بُغْيَة الوعاة ١ / ٣٢٢] .

ولدىَّ نسخة مصورة من حاشيته هذه ، ينظر ورقة [١٦] .

(٢) قوله « وهو سهو » من كلام الشيخ خالد وهو يعنى : وهو سهو من الموضحّ فى التمثيل .

(٣) هذا الكلام الذى عالج به السهو سبقه إليه العلامة المكى فى حاشيته على الأوضح يحسن إيراده ــ فقد قال المكّى فى وقة ١٩ :

« قوله : أو أنا الضاربه ، لا يخلو : إما أن يكون معطوفا على « إنه فاضل » فيكون مدخولا لقوله : جاء الذى ، وإما أن يكون مستأنفا ، فإن كان الأول ، فالعائد على الألف واللام الضمير المستتر المرفوع باسم الفاعل ، والضمير المنصوب عائد على « الذى » وإن كان مستأنفا فالعائد على الألف واللام الضمير المرفوع أيضا ، والضمير المنصوب ليس فى الكلام ما يعود عليه ، والمقصود أن يكون الضمير المنصوب بالوصف عائدا على الألف واللام ولذلك امتنع حذفه لأنه يميِّزها من الألف واللام المعرِّفة ، ويبدى من التأنيث والتثنية والجمع ما لا تبديه الألف واللام المعرِّفة ، والمثال الصحيح : جاءنى الضَّارِبُه زيدٌ ، وجاءتنى الضاربُها عمرو ، وجاءنى الضاربهما خالدٌ ، وجاءنى الضاربهم بكرٌ وجاءتنى الضاربُهُنَّ بشرٌ » .

(٤) قوله « لما تقدم من التعليل » وهو أن اسمية « أل » خفيَّة والضمير إذا كان مذكورًا يدل على اسميتها .

(وَشَذَّ قَوْلُهُ :

٥٨- مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ) وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ[١]

فحذف العائدَ إلى « أَلْ » المنصوبَ بالوصف[٢] .

و « ما » نافية ، و « المستَفِزُّ » ــ بالسين المهملة ، والفاء ، والزاى ــ بمعنى : المستخفّ ، اسم « ما » و « محمود » خبرها ــ إن كانت حجازية ــ و « أُتِيحَ » ــ بالبناء للمفعول ، بتاء مثناة فوق ، وياء مثناة تحت ، فحاء مهملة ــ بمعنى : قُدِّر ، والمعنى : ليس المستفزُّهُ الهوى محمودَ عاقبةٍ ولو قُدِّر له صفْوٌ خالص بلا كدرٍ .

(وَحَذْفُ مَنصُوبِ الْفِعْلِ كَثِيرٌ) ؛ لأنّ الأصل فى العملِ للفعل ، فكثر تصرّفهم فى معموله بالحذف (وَ) حذف (مَنصُوبِ الْوَصْفِ قَلِيلٌ) جِدًّا[٣] بل

---

(١) هذا البيت من البسيط ، ولا يعلم قائله ، وقد ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٥٠ ، وتخليص الشواهد ١٦١ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٢٢٧ والعينى ١ / ٤٤٧ ، ٤ / ٤٧٩ ، والدرر اللوامع ١ / ٦٨ ، والأشمونى ١ / ١٧٠ .

وقوله « ولو » الواو عاطفة على محذوف أى : فى كل حالة ولو فى حالة ما إذا أُتيح له صفو بلا كدر ، و « بِلَا » الباء حرف جر و « لا » بمعنى « غير » ظهر إعرابها على ما بعدها وهو « كدر » .

وقال الحفيد فى حاشيته على التوضيح ورقة ١٦ « وجه شذوذه أنه حذف الضمير والناصب وصف صلة الألف واللام ــ ثم قال ــ ويمكن أن يقال لاحذف فى البيت بأن يقال : فى مستفزّ ضمير مستتر فاعل به و « الهوى » مفعول و« محمودُ عاقبة » خبر ومضاف إليه ويكون المعنى على هذا : الذى استفزّ الهوى ليس محمود عاقبة ؛ لأنه قد عرّض نفسه إلى البلاء » .

(٢) فى شرح التسهيل ١ / ٢٠٧ ما يفيد أن ابن مالك يرى أن حذف العائد المنصوب بصلة « أل » قليل لا شاذّ ، قال : « وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام » ورأيه هذا خلاف رأى الجمهور ؛ لأن الجمهور على منع الحذف فى مثل ذلك [ينظر تعليق الفرائد ٢ / ٢٢٧] .

ويرى ابن هشام فى تخليص الشواهد ١٦١ أن حذف العائد المنصوب ضرورة إذا كان الوصف الناصب صلة لِـ « أَلْ » .

(٣) يقول أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥٣٥ « فإن كان منصوبا بوصف فحذفه نزر جدًّا نحو : « الذى مُعْطِيكَ زيدٌ » أى : مُعْطيكَهُ » .

قال الفارسىُّ : لا يكاد يُسمع من العرب ، وقال ابن السرّاج : أجازوه على قُبح ، وقال المبرّد : ردئٌ جِدًّا ، وعلى هذا فيُشكل قول النظم :

.... والحَذْفُ عِنْدَهُمْ كثيرٌ مُنْجَلِى

فِى عَائِدٍ مُتَّصِلٍ(١) إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ ....

فسوَّى بين منصوب الفعل والوصف فى كثرة الحذف .

* * *

(١) « مُتّصل » ساقطة من خ٢ .

(**وَيَجُوزُ حَذْفُ**) العائدِ (**الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ**[١] **إِنْ كَانَ الْمُضَافُ**) الجارّ للعائد (**وَصْفًا**) ناصبًا للعائد تقديرًا ؛ بأن كان اسمَ فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (**غَيْرَ مَاضٍ**)[٢] خلافا للكسائىّ[٣] (**نَحْو** ﴿ **فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ** ﴾)[٤] والأصل : فاقض الذى أنت قاضيه ، فحذف العائد على « مَا » وهى موصولٌ اسمىّ .

قال الموضح فى الحواشى : و « مَا » هذه يحتمل أن تكون مصدرية أى : اقض قضاءَك ، أو مدّة قضائك ، بدليل : إنما تقضى هذه الحياة الدنيا ـ انتهى ـ ولكنه هنا[٥] حاول شرح قول النظم :

كذَاكَ حذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ - بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى[٦]

(**بِخِلَافِ** « **جَاءَ الَّذِى قَامَ أَبُوهُ** ») لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف (**وَ**) « جَاءَ الَّذِى (**أَنَا أَمْسِ ضَارِبُهُ** ») لأن المضاف وصف ماضٍ ، وهو لا يَعمل على الأصحّ .

---

(١) فى خ٤ « ويجوز حذف المجرور العائد بالإضافة » .

(٢) ففى هذه الحالة يكون اسم الفاعل قد تحقق له شرط العمل ، والضمير المضاف إليه حينئذ مفعول فى المعنى ومحلُّه النصب .

(٣) فإن الكسائىّ يجيز إعمال اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى محتجا بقوله تعالى ﴿ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [الكهف ١٨] ورُدَّ عليه فى ذلك ـ وسيأتى ـ إن شاء الله تعالى ـ فى باب إعمال اسم الفاعل .

(٤) من الآية [٧٢] من سورة « طه » .

(٥) أى : ولكنّ ابنَ هشام هنا فى أوضح المسالك حاول توجيه الآية الكريمة على حسب استشهاد ابن مالك بها على أنّ « مَا » بمعنى « الذى » .

(٦) يعنى : كذلك يجوز حذف العائد المجرور بالإضافة ، إذا كان عامله وصفا مثل كلمة « قاضٍ » الواقعة بعد فعل أمر من « قضى » يشيرُ بذلك إلى الآية الكريمة ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ واكتفى الناظم بالمثال عن تقييد الوصف بالعامل لأنه قد فهم من استقراء هذا النظم أنه قد يتمم الحكم بالتمثيل ـ قاله المرادى [انظر شرحه على الألفية ١ / ٢٥٤] .

وبخلاف « جَاءَ الَّذِى أنا مضروبُه » ؛ لأنّ الوصفَ اسمُ مفعول ، وإنما لم يجز حذفه فيهن[١] لأنه ليس منصوبا تقديرًا[٢] .

(وَ) يجوزُ حذفُ العائد (**الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ ، إنْ كَانَ**) فى موضع نصب ، وكان (**الموصُولُ ، أَوْ**) الاسمُ (**الْمَوْصُوفُ بِالْمَوْصُولِ ، مَجْرُورًا بِمِثْلِ ذَلِكَ الحَرْفِ**) لفظًا / ومعنى ، أو (**مَعْنًى**) فقط (**وَ**) اتفقا فيهما (**مُتَعَلَّقًا**) سواء اتَّفق المتعلقَان لفظا ومعنى ، أو معنًى فقط ، أم اختلفا نوعا واتَّحدا مادَّة[٣] ؛ لأن الضمير عبارة عن الموصول ، أو الموصوف به ، فلابدَّ أن يكونَ الجارُّ لهما متَّحدًا من جهة المعنى والمتعلَّق ، فإذا حُذِف الجار والمجرور ، كان فى الكلام ما يدّل عليهما .

[٦٠ /]

وذلك معنى قول النظم :

كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّ[٤] ....

(**نحو ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾**)[٥] فالموصول وهو « مَا » مجرور بـ « مِنْ » التبعيضية ، وهى متعلقة بـ « يَشْرَب » قبلها ، والعائد المحذوف مجرور بـ « مِنْ » التبعيضية ، وهى متعلقة بـ « يَشْرَبُون » والتقدير : ويشربُ من الذى تشربون منه ــ فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلَّقا .

---

(١) أى فى الأمثلة الثلاثة السابقة وهى : جاء الذى قام أبوه ، وجاء الذى أنا أمس ضاربه ، وجاء الذى أنا مضروبه .

(٢) فالضمير فى كل من المثالين الأول والثانى فى محل جرّ أصالة ، وفى المثال الثالث نائب فاعل فى المعنى ومحله الرفع .

(٣) فالحالات أربع : اتفاق الحرفين لفظا ومعنى ومتعلَّقا ــ واتفاق الحرفين معنى فقط ــ واختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى ــ واختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادَّة وسيتضح ذلك بالتمثيل .

(٤) أى : وكذلك العائد المجرور بحرف جرّ مثل الذى جَرَّ الموصول .

(٥) من الآية [٣٣] من سورة « المؤمنون » .

(وَ) نحو (قَوْله) وهو كعب بن زهير :

٥٩- (لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِى رَكَنَتْ) أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ[١]

فالموصوف بالموصول وهو « الأمر » مجرورٌ بـ « إلى » المعدِّية ، وهى متعلقة بـ « تركنَنَّ » والعائد المحذوف مجرور بـ « إلى » المعدِّية ، وهى متعلقة بـ « رَكَنَتْ » والتقدير : لا تركنَنَّ إلى الأمر الذى ركنتَ إليه ، فاتَّفق الحرفان لفظا ومعنًى ومتعلّقا وأقيم الموصوف بالموصول مُقام الموصول ؛ لأنه نفسه فى المعنى .

و « يَعْصُر » ــ بمهملات ــ بوزن : ينصُرُ ، لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، وهو أبو قبيلة من باهلة .

وحكم المضاف للموصول كذلك نحو « مررت بغلام الَّذِى مررتَ » أى : به .

ومثال اتفاقهما معنًى فقط « حلَلْتُ فى الَّذِى حللتَ به » فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لأنها بمعنى « فى » كذا قالوا ، وفيه نظر ؛ لأنه لا يُعلم نوعُ المحذوف .

ومثال اختلاف المتعلَّقين لفظا واتحادهما معنًى نحو ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[٢] أى : به ؛ لأن « اصْدَعْ » فى معنى : « أُمُرْ » على خلاف فى هذه والتى قبلها .

ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادّة قوله[٣] :

٦١- وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِى حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ[٤]

---

(١) هذا البيت من البسيط نسبه العينى فى شرح الشواهد لكعب بن زهير بن أبى سلمى فى ١ / ٤٤٩ على هامش الخزانة ، وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٣ ، والأشمونى ١ / ١٧٣ .

وفى جميع النسخ المخطوطة جاء الصدر فقط بالمداد الأحمر علامة على أنه هو وحده دون العجز من كلام ابن هشام .

(٢) من الآية [٩٤] من سورة « الحِجْر » .

(٣) وهو عنترة بن شداد العبسى شاعر فارس من أصحاب العلقات .

(٤) وهذا البيت من الطويل فى ديوانه ص ٤٢ ونسبه إليه أيضا العينى فى شرح الشواهد=

أى : به ، أنشده أبو الفتح[(١)] .

(وَشَذَّ قَوْلُهُ) وهو حاتم بن عدّى الطائىّ .

٦٠- وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىَّ قَوْمِى (وَأَىُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِى)[(٢)]

فـ « أىّ » استفهامية مبتدأ و « ذُو » خبره ، وهى موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر ، وجملة « لم يحسدونى » صلتها ، والعائد محذوف ، أى : فيه[(٣)] ، والذى سهّل حذفَه كونُ مدلول الموصول زمانا ، وقد عاد عليه الضمير المجرور بـ « فى » كما تقول : « أعجبنى اليوم الذى جئتَ » تريد : فيه .

وجعله بعضُهم منقاسًا .

= ١ / ٤٧٨ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٦ ، وابن عقيل ١ / ١٦٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٧ والخصائص ٣ / ٩٠ ، والأشمونى ١ / ١٧٣ ، والارتشاف ١ / ٥٣٦ (العجز فقط) برواية « فبح عنك » .

ونقل العينى عن الأعلم أنه روى البيت هكذا :

تعزّيْتَ عن ذكرَى سُميَّة حِقْبَةً فَبُحْ عَنْكَ مِنْها بِالَّذِى أَنْتَ بَائِحُ

و « حِقْبَةً » فى الأصل : تطلق على ثمانين عاما . وقد أراد بها المدة الطويلة ــ « فَبُحْ » أمر من باح بالأمر يبوح به ، إذا أظهره وأعلنه « لَانَ » أصلها : الْآن ، نُقِلت فتحة الهمزة لما قبلها ، ثم حُذِفت ، واستُغْنِى عن همزة الوصل لتحرك أوّله وقيل : إنها لغة فى الْآن .

والشاهد فى قوله : « بالذى أنت بائح » حيث حذف الشاعر العائد المجرور ، وتقدير الكلام : فبح الآن بالذى أنت بائح به ، والضمير المحذوف مجرور بمثل الحرف الذى جرَّ الموصول وهو « الباء » والعامل فى الموصول هو « بُحْ » والعامل فى العائد هو « بائح » والعاملان اختلفا نوعا ، فإن الأول فعل أمر ، والثانى اسمُ فاعل ، واتّحدا مادة ؛ لأنهما جميعا من مادة البَوْح .

(١) يعنى : ابنَ جنى ــ انظر الخصائص ٣ / ٩٠ .

(٢) هذا البيت من الوافر ، نسبه الشيخ خالد إلى حاتم ، ونُسِب إليه أيضا فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٩ ، ٢٠٦ ، وتخليص الشواهد ١٦٤ ، والعينى ١ / ٤٥١ ، والأشمونى ١ / ١٧٣ والبيت غير موجود فى ديوان حاتم ، وورد بلا نسبة فى تعليق الفرائد ٢ / ٢٢٤ .

(٣) وجه الشذوذ : أنّ الموصولَ أو الموصوفَ بالموصول ، لم يقع مجرورًا بحرف مثل الحرف الذى جرَّ العائد المحذوف .

[٦ / ب] / بخلاف غير الزمان ، فإنه لا يتعيَّن فيه الجار[1] ، وهذا ظاهر إذا قلنا بأنّ الحذف ليس على التدريج ـــ كما يقول به سيبويه ـــ أما إذا قلنا إنه على التدريج ـــ كما يقول به الأخفش ، فلا يكون شاذًّا[2] ؛ لأنه لما حذف « فى » أوّلا ، صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا ، فكأنه قال : وأىّ الدهر ذُو لم يَحْسدُونيه ، ثم حذف الهاءَ ، وحَذْفُ الضمير المنصوب كثير ـــ كما تقدم ـــ

ويمكن أن يُخرّج عليه قوله تعالى ﴿ **ذَٰلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ** ﴾[3] أىْ : به ، فحذف الجار ـــ أوَّلا ـــ والضمير ـــ ثانيا ـــ مِنْ نَصْبٍ لا منْ جرٍّ .

وذهب يونس ، وابن الزَّكى ـــ فى البديع ـــ[4] إلى أنّ « الَّذِى » فى الآية موصول حرفىّ ، ولا حذفَ .

(وَ) شذَّ أيضا (**قَوْلُهُ**) وهو رجل من بنى همدان[5] .

٦١ـ وَإِنَّ لِسَانِى شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا (**وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ**)[6]

---

(١) قال الرضى فى الكافية ٢ / ٤٣ « وربما يحذف المجرور بحرف وإن لم يتعين نحو : الذى مررتُ زيدٌ ، أى : به ، وإن احتمل : مررت معه ، أوله ، أو نحو ذلك » .

(٢) نصّ عبارة الرضى فى الكافية ٢ / ٤٣ هكذا « ومذهب الكسائىّ فى مثله التدرج فى الحذف وهو أن يحذف حرف الجرّ أوَّلا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصيرَ منصوبا فيصحَّ حذفه ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معا ، إذ ليس حذف حرف الجرّ قياسا فى كل موضع ... » .

فهذا ظاهر فى أن الأخفش مع سيبويه فى أن الحذف ليس على التدريج ، وأن القائل بأن الحذف على التدريج هو الكسائىّ .

(٣) من الآية [٢٣] من سورة « الشورى » .

(٤) هو محمد بن مسعود الزكى الغزنى [المتوفى سنة ٤٢١ هـ] عالم بالعربية قال ابن هشام فى المغنى عن كتابه البديع : وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين فى أمور كثيرة [ينظر المغنى ٢ / ٥٤٧ : ٥٤٨ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٤٥] وابن الزكى حرفت فى خ٣ إلى « الرانى » .

(٥) لم يعينه أحد .

(٦) استُشْهِد به فى ابن يعيش ٣ / ٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٧ ، والرضى ٢ / ١٠ ، وابن الناظم ٩٨ ، وتخليص الشواهد ١٦٤ ، والمغنى ٢ / ٤٣٤ ، وتعليق الفرائد=

أنشده الفارسى[1] .

و « شُهْدَةٌ » ــ بضمّ الشين المعجمة ــ العسل بشمعه ، و « هُوَّ » ــ بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها ــ مبتدأ ، و « عَلْقَم » خبره ، و « عَلَى مَنْ » متعلق بعلقم ؛ لأنه بمعنى مُرّ ، والعلقم : الحنظل ــ وجملة « صبَّه الله » صلة « مَنْ » المجرورة بـ « عَلَى » والعائد على « مَنْ » محذوف مجرور بـ « عَلَى » وهى متعلقة بـ « صبَّ » ، والتقدير : وهو علقمٌ على مَنْ صبَّه الله عليه .

والمعنى : وإن لسانى مثل العسل الشهد يَشْتفى به الناس ، وإنه مثل الحنظل فى المرارة على من سلّطه الله عليه .

(**فَحَذَفَ**) حاتمٌ الطائىّ العائدَ المجرور بـ « فى » (**مَعَ انْتِفَاءِ خَفْضِ الموصُولِ**) وهو « ذو » (**فى**) البيت (**الْأَوَّلِ**)[2] وهو قوله :

وَمِنْ حَسَدٍ .... إلى آخره

(**وَ**) حذف الهمدانىُّ العائد المجرور بـ « على » (**مَعَ اخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ فِى**) البيت (**الثَّانِى**) وهو قوله :

وَإِنَّ لِسَانِى شُهْدَةٌ .... إلى آخره

= ٢ / ٧٦ والعينى ١ / ٤٥١ ، والهمع ١ / ٦١ ، والأشمونى ١ / ١٧٤ ، والخزانة ٢ / ٤٠٠ ، والدرر ١ / ٣٧ ، ٢ / ٢١٦ . والبيت من الطويل .

وفى هذا البيت كثير من الأحكام النحوية التى أوضحها الشارح نلخصها فيما يلى :

تشديد الواو من « هو » وهذه لغة همدان ــ تعليق الجار بالجامد إذا أول بالمشتق حيث علّق « على » بـ « علقم » لأنه فى معنى : مُرّ ــ جواز تقديم معمول الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفا أو جارًّا ومجرورًا ــ حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلّق .

هذه المواضع من الاستشهاد أوردها ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ١٦٥ ، ١٦٦ بعد أن قال عن البيت : « وهذا البيت أورده الفارسى فى التذكرة عن قطرب والبغداديين » .

(١) ينظر تخليص الشواهد لابن هشام ١٦٥ : ١٦٦ .

(٢) وهذا هو وجه الشذوذ فى البيت الأول .

(وَ) المتعلَّقان ـــ بفتح اللام ـــ (**هُمَا** : « **صَبٌّ** » **وَ** « **عَلْقَمٌ** »)[١] .

ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورًا نحو « مررتُ بالذى ما مررتَ إلَّا بِهِ ـــ أو : إنما مررتَ به » .

أو كان نائبا عن الفاعل نحو : « مررتُ بالَّذِى مُرَّ به » .

أو كان لا يتعيَّن للرّبط نحو : « مررتُ بالذى مررتَ به فى داره » .

أو كان حذفُه مُلْبِسًا نحو : رغبتُ فى الذى رغبتَ فيه »[٢] لأنه لا يُعْلم أن الأصل فيه ، أو عنه ، وقيل : يجوز ؛ لأن الحذفَ يدل على اتّفاق الحرفين ، ولو كانا متباينين لم يجز الحذف ؛ لأنه مشروط فيه اتّفاقُ الحرفين ، وهذا أوفق[٣] .

* * *

---

(١) وهذا هو وجه الشذوذ فى البيت الثانى .

(٢) فى منهج السالك فى شرح الألفية ص : ٣٢ : ٣٣ يقول أبو حيان : « شَرَطَ ـــ يعنى ابنَ مالك ـــ فى جواز حذف الضمير المجرور شرطًا واحدًا ، وهو أن يكون الضميرُ مجرورًا بما جَرَّ الموصولَ ، وله جملةُ شروط ... » وذكر شروطا ستة ويبدو أن المصرِّح قد أفاد منها . ـــ والله أعلم ـــ وانظر فى هذه المسألة شرح الرضى على الكافية ٢ / ٤٢ : ٤٣ . وشرح الدمامينى على التسهيل ٢ / ٢٢٥ : ٢٢٧ المسمى : تعليق الفرائد .

(٣) تمسك الشيخ محيى الدين بالرأى الأول وهو عدم الحذف فى حال الإلباس وعلَّل ذلك بقوله لأنك قد تحب من يحبه ، وقد تحب من يبغضه ، ثم قال : فافهم ذلك ، ولا تغتر بما قاله الشيخ خالد اهـ شرحه على أوضح المسالك ١ / ١٧٨ .

والحق مع الشيخ خالد . لأنك إذا كنت تحب من يحبه جاز لك ـــ على ما نقله الشيخ خالد ـــ أن تقول : رغبتُ فيما رغبت أى : فيه ، وإذا كنت تحب من يبغضه وجب ـــ على ما نقله الشيخ خالد ـــ أن تقول : رغبتُ فيما رغبتَ عنه ، وتذكر « عنه » وجوبا لأنه لا حذف عند اختلاف الحرفين . كما يجوز أن تقول : رغبتُ عمّا رغبتَ ، بالحذف أى : عنه ، والخلاصة : عند الاتفاق يجوز الذكر والحذف وعندئذ لا لبس وعند التباين يجب الذكر .

(هَذَا بَابُ الْمَعْرِفَةِ بِالْأَدَاةِ)

قال فى التسهيل : (**وَهِىَ « أَلْ » لَا « اللَّامُ » وَحْدَهَا . وِفَاقًا لِلْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ ، وَلَيْسَتِ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً ، خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ**)[١] ـــ انتهى ـــ

وقال الموضح فى شرح القطر[٢] : والمشهور بين النحويين أنَّ المعرِّفَ « أَلْ » عند / الخليل ، واللام وحدها عند سيبويه ، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان ، والثانى عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأخفش . [٦١ / أ]

وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل فى أن المعرِّف « أَلْ » قال : وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى أم أصليَّة ؟ واستدَلَّ على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه[٣] :

وتلخّص فى المسألة ثلاثةُ مذاهب :

أحدها : أن المعرِّف « أَلْ » والألف أصل[٤] .

والثانى : أن المعرِّف « أَلْ » والألف زائدة[٥] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٣ .

(٢) ص : ١٥٤ : ١٥٥ ـــ ويراجع ما قاله أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٥١٣ .

(٣) هذا فى شرح التسهيل ١ / ٢٥٣ ، أما فى شرح الكافية ١ / ٣١٩ فنص عبارته : اللام وحدها هى المعرِّفة عند سيبويه ، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة ، وهى عند الخليل همزة قطع ، وهى أحد جزأى الأداة المعرِّفة .

(٤) هذا ما ذكره سيبويه فى كتابه عن مذهب الخليل ٢ / ٦٣ ، ٢٧٣ .

(٥) هذا مذهب سيبويه فى أداة التعريف ، فقد قال فى موضع من كتابه ٢ / ٣٠٨ : « أَلْ » تعرف الاسم فى قولك : القوم والرجل » ـــ وقال فى موضع آخر ٢ / ٢٧٢ « وتكون ـــ أى الهمزة ـــ موصولة فى الحرف الذى تعرَّف به الأسماء » .

والثالث : أن المعرِّف « اللام » وحدها[١] ـــ انتهى ـــ

وأسقط مذهبا رابعا وهو أنّ المعرِّف « الهمزة » وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرِّد[٢] .

ولكل منها حجّة تعضِّده .

فحجّة الأول : فتح الهمزة ، وأنهم يقولون « اَلَاحْمَر » ، بنقل حركة همزة « أَحْمر » إلى اللام قبلها ، فيثبتونها مع تحرّك ما بعدها[٣] ، ويثبتونها فى القسم ، والنداء ، والتذكر[٤] ، يقولون : « أَلِى » كما يقولون : قَدِى ، ويثبتونها مسهلة فى نحو ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾[٥] .

وحجّة الثانى : سقوطها فى الدرج ، وأما فتحها فلمُخالفتها القياس بدخولها على الحرف ، وأما ثبوتها مع الحركة ، فالحركة عارضة ، فلا يُعتدّ بها ، وأما ثبوتها فى القسم والنداء نحو « ها الله لأفعلنّ » و « يَا أَللّه » ؛ فلأن « أَلْ » صارت عوضا عن همزة « إِلٰه » ، وأما قولهم فى التذكر « أَلِى » فلما كثرت مصاحبة الهمزة للّام نُزِّلا منزلة « قدن » ـــ وأما ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾[٦] فلالتباس الاستفهام بالخبر .

---

(١) عبّر ابن مالك عن هذا المذهب بقوله فى التسهيل ١ / ٢٥٣ : « قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هى اللام وحدها » .

(٢) مذهب المبرد فى المقتضب متفق مع سيبويه فى أن أداة التعريف « أَلْ » والهمزة زائدة ينظر المقتضب ١ / ٨٣ ، ٢ / ٩٤ .

وما نسب إلى المبرد من أنه يقول إن أداة التعريف الهمزة وحدها مذكور فى شرح الرضى على الكافية ٢ / ١٣١ فقد قال الرضى : « وذكر المبرد فى كتاب « الشافى » أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام » .

(٣) أى : ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها .

(٤) وهو أن يُلْحق المتكلم آخر كلامه مَدَّةً تشعر باسترساله فى الكلام .

(٥) من قوله تعالى فى سورة « الأنعام » ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [١٤٣ ـــ ١٤٤] .

(٦) فى خ٢ « الذكر » .

وحجة الثالث : أنها ضدّ التنوين الدال على التنكير ، وهو حرف واحد ساكن ، فكانت كذلك لتشبه أمثالها ، ولا تقوم بنفسها ، وإنما خالفت التنوين ودخلت أوّلا ؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثيرا ، فَحُصِّنَت من الحذف بذلك ، وإنما كانت لامًا ؛ لأنّ اللام تُدْغم فى ثلاثة عشر حرفا ، وإذ أُظْهِرَت جاز .

وحجة الرابع : أنها جاءت لمعنًى ، وأَوْلى الحروف بذلك حُرُوفُ العلة ، وحُركت لتعذر الابتداء بالساكن ، فصارت همزة كهمزة المتكلِّم والاستفهام — وأن اللام تُغَيَّر عن صورتها فى لغة حِمْيَر(١) .

قال الزجاجى(٢) فى حواشيه على ديوان الأدب(٢) : حمير يقلبون اللام ميما إذا كانت مُظْهَرة(٣) ، كالحديث المروىّ ، إلا أنّ المحدِّثين أبدلوا فى « الصوم والسفر » ، وإنما الإبدال فى « البِرّ » فقط ، وربما وقع فى أشعارهم قلبُ اللام المدغمة كقوله :

.... وَامْسَلِمَهْ(٤) — ٦٢

---

(١) وُلِدَ لسبأ القَحطانى عدد من الأولاد منهم حِمْيَر وكهلان ومنهما تفرعت القبائل والبطون وكانت منازل حمير فى اليمن [المسعودى فى مروج الذهب ٢ / ٤٥] .

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٩ هـ صاحب الجمل ، منسوب إلى شيخه الزجاج ، أصله من « صيمر » ونزل بغداد [بغية الوعاة ٢ / ٧٧] .

(٣) يعنى أن هذه اللغة مختصة بالأسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو : الْغَلام ، الْكِتَاب ، بخلاف : الرّمح ، والسَّفَر .

(٤) هذه الكلمة آخر بيت من المنسرح ، والبيت بتمامه كما فى المغنى ١ / ٤٨ .

ذَاكَ خَلِيلِى وذو يُواصِلُنِـى ... يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

وصدره فى ابن يعيش : * ذَاكَ خليلى وذو يعاتبنى * ٩ / ٢٠ .

قال العينى : « هذا البيت قاله بجير بن غنمة أحد بنى بولان ، شاعر جاهلىّ مقلّ ... وقد رَكَّبَ ابنُ الناظم وأبوه من قبله صدر البيت على عجز بيت آخر فإن الرواية فيه .

وإنّ مـولاىَ ذو يُعيّــرنى ... لا إحْنَةٌ بيننا ولا جَرِمَـهْ

يـنصرُنى مـنك غير مُعْتَــذِرٍ ... يرمى ورائى بامْسَهْم وامْسَلِمَهْ =

ــ انتهى ــ

وأراد بالحديث المروىّ : قوله ﷺ : « لَيْسَ مِنَ الْبِرّ الصِّيَامُ فِى السَّفَرِ »(١)

[٦١ / ب] والناظم فى النظم اقتصر على قولين / فقال :

«أَلْ» حَرْفُ تَعْرِيفٍ أو «اللَّامُ» فَقَطْ ....

(وَهِىَ) على كلِّ قولٍ (قِسْمَانِ : إِمَّا جِنْسِيَّةٌ) وأنواعها ثلاثة :

وجه الحصر فيها أن يقال : لا يخلو : إما أن تخلُفَها « كُلٌّ » حقيقة ، أو مجازا ، أو لا تخلفها أصلا .

(فَإِنْ لَمْ تَخْلُفْهَا « كُلٌّ ») لا حقيقةً ، ولا مجازًا (فَهِىَ لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ) والماهية(٢)

= وفى رواية السهيلى ، والجوهرى : وذو يعاتبُنى ، ثم قال : واستشهد به الزمخشرىّ على مجئ الميم مكان لام التعريف فى قوله : بامسهم وامسَلِمَهْ والأصل بالسهم والسلمة وأهل اليمن يجعلون عوض اللام مِيمًا » [شرح الشواهد للعينى على هامش الأشمونى ١ / ١٥٧] .

وانظر فى أصل البيت المؤتلف والمختلف للآمدى ٧٥ .

وهذا البيت من شواهد ابن يعيش ٩ / ٢٠ والجنى الدانى ١٧٢ ، والمغنى ١ / ٤٨ ، وشرح القطر ١٥٨ ، والهمع ١ / ٧٩ ــ العجز فقط ، والأشمونى ١ / ١٥٧ وقصد به الاستشهاد على أن « ذو » بمعنى الذى للمذكر ، والصحاح ٦ / ٢٥٥٢ .

والسَّلِمَة : وِزَان كلمة : الحجر . كما فى الصحاح والمصباح .

(١) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٣ / ٤٣٤ برواية فيها « أم » وبرواية فيها « أل » .

وفى جامع الأصول ٧ / ٤٥٧٩ برواية فيها « أم » وأخرجه البخارى ٣ / ٣٠ / ٣١ ، ومسلم بشرح النووى ٧ / ٢٣٣ وأبو داود ٣ / ٢٣٠٠ مع اختلاف يسير ، وليس فى الثلاثة « أم » .

(٢) ألحق ابن مالك فى شرح الكافية ما يسميه المتكلمون : تعريف الماهية ، ألحقه بأل العهدية التى تعرّف المعهود بحضور كقول القائل : « اشتر اللحم » لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته ، فقد صار ما يبعثه لأجله معهودًا بالعلم فهو فى حكم المذكور المشاهد [شرح الكافية ١ / ٣٢٢] .

وقد عبر ابن هشام عن هذا الرأى فى المغنى ، فبعد أن بين أن « أل » الجنسية إما لاستغراق الأفراد ، أو لاستغراق خصائص الأفراد أو لتعريف الماهية قال ، وبعضهم يقول فى هذه ــ أى التى لتعريف الماهية ــ إنها لتعريف العهد ؛ فإن الأجناس أمورٌ معهودة فى الأذهان متميّز بعضها عن بعض ، ويُقسِّم المعهود إلى شخص وجنس » [المغنى ١ / ٥٠] . =

من حيثُ هى (**نَحْوُ** : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ ﴾)[(١)] أى : من حقيقةِ الماء المعروف ، وقيل : المنِىّ (﴿ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾)[(١)] .

والفرق بين المعرَّف بـ « أَلْ » هذه[(٢)] ، واسم الجنس النكرة ، هو الفرق بين المقيَّد والمطلق ، وذلك أنّ ذا الألف واللام يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها فى الذهن ، واسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد ــ قاله الموضح فى المغنى[(٣)] .

(**وَإِنْ خلَفَتْهَا « كُلٌّ » حَقِيقَةً ، فَهِىَ لِشُمُولِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ نحو** ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾)[(٤)] فإنه لو قيل : وخلق كل إنسان ضعيفا ، لكان صحيحا على جهة الحقيقة[(٥)] .

(**وَإِنْ خلَفَتْهَا**) « كُلٌّ » (**مَجَازًا ، فَهِىَ لِشُمُولِ خصَائِصِ الْجِنْسِ مُبَالَغَةً ، نَحْو** : « **أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا** ») فإنه لو قيل : أنت كلّ رجل علما ، لصح على جهة المجاز على معنى أنك اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك ؛ لقصوره عن رتبة الكمال .

وفى الحديث : « كُلُّ الصَّيْدِ فَى جَوْفِ الْفَرَا »[(٦)] .

= وابن مالك فى التسهيل أيضا لم يصرح بالتى لتعريف الماهية ، وقد نبه الدماميني على ذلك فى تعليق الفرائد ٢ / ٣٥٩ فقال : « بقى عليه قسم أسقطه ، وهو ما إذا لم يخلفها « كلّ » لا حقيقة ولا مجازًا ، وهذا الذى يقال فيه إنها لتعريف الحقيقة ، ولتعريف الماهيّة ... » .

(١) من الآية [٣٠] من سورة « الأنبياء » .

(٢) يعنى الجنسية بجميع أنواعها .

(٣) ١ / ٥٠ ، ٥١ .

(٤) من الآية [٢٨] من سورة « النساء » .

(٥) لا على جهة المجاز .

(٦) هذا الحديث والبيت الذى بعده يُراد الاستئناس بمعناهما كما هو ظاهر ولا شاهد فى أىّ منهما على ما نحن فيه . وقد نقلهما الشارح من شرح القطر ص ١٥٧ . =

وقال ابن هَانِئ :

وَلَـيْسَ عَلَـى اللهِ بمستنكَـرٍ أَنْ يَجمعَ الْعَالَمَ فى وَاحِدِ[1]

فإن قيل : هذا الضابط يصدق على « أل » فى الاستغراق العرفى نحو « جمع الأميرُ الصّاغة » أى : صاغة بلده ، أو مملكته ، فإن « كُلًّا » تخلف الأداة فيه مجازًا ، وليست فيه لشمول الخصائص ، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ ، وهو صاغة بلد الأمير ، أو صاغة مملكته دون من عداهم[2] .

= وهذا الحديث قاله النبى ﷺ لأبى سفيان ، وكان أبو سفيان قد جاء ؛ فاستأذن على النبىّ ﷺ ؛ فحجبه النبى برهة ، ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كدت تأذن لى حتى تأذن الحجارة الجلهمتين ــ جانبى الوادى ــ فقال له النبى ﷺ : يا أبا سفيان أنت كما قيل : « كُلُّ الصَّيْدِ فى جَوفِ الْفَرَا » .

معناه : إذا أنا حجبتك لم يعترض أحد على حجبه ، وهو يضرب لمن يفضَّل على أقرانه .

وهذا المثل الذى ضربه النبى ﷺ ، وارد فى مجمع الأمثال ٢ / ١٣٦ برقم ـ٣٠١ و « الفرا » حمار الوحش .

(١) هذا البيت ــ كما قال الشارح لابن هانئ ــ واسمه الحسن وكنيته أبو نواس وليس ممن يستشهد بشعره ، ولكن ابن هشام فى شرح القطر أراد الاستئناس بمعناه فنقل الشيخ خالد كلامه .

ومعنى البيت : إنه لا ينكر أحد أنّ الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة فى الناس كافة فى رجل واحد .

وعليه يصح المثال : أنت الرجل علما ، على معنى أنك قد اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم .

(٢) أورد الدمامينى هذا الكلام بنصه فى شرحه على التسهيل ٢ / ٣٥٩ ، ولكن لم يكن فى صورة اعتراض أجيب عليه ، بل قرر الحكم بأن « أل » التى تخلفها « كُلّ » تجوزًا تكون لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة وهذا يصدق على الاستغراق العرفى نحو : جمع الأمير الصاغة ، أى صاغة بلده ، أو صاغة مملكته ، فإن « كلًّا » تخلف الأداةَ فيه بتجوز ، وليست لشمول الخصائص ، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ ، وهو صاغة بلد الأمير ، أو صاغة مملكته دون من عداهم ــ انتهى كلامه ــ

فهذا الكلام واضح ولم يكن هناك ما يدعو لأن نُخرِج المثالَ عن وضعه بجعل « أَلْ »=

أُجيب بأن الكلام فى « أل » المعرِّفة ، و « أل » فى الصاغة موصولة على الأصحّ .

(**وَإِمَّا عَهْدِيَّةٌ**) وهى ثلاثة أنواع أيضا :

(وَ) جْهُ الحصر أن يقال : (**الْعَهْدُ إِمَّا ذِكْرِىٌّ**) ــ بكسر الذال المعجمة ــ وهى التى يتقدم لمصحوبها ذكر (**نحو**) : ﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾)(١) :

وفائدتها : التنبيه على أن « الرسول » الثانى هو « الرسول » الأول ، إذ لو جىء به منكَّرا لتُوُهِّم أنه غيره ؛ ولذلك لا يجوز نعته .

والذِّكر باللسان ضدُّ الإنصات ، وذاله مكسورة ، وبالْقَلب ضد النسيان وذالُه مضمومة ــ قاله الكسائى(٢) ــ

وقال غيره : هما لغتان بمعنى(٣) ــ حكاه « الماوردىّ »(٤) فى تفسير سورة

= فى الصاغة موصولة ؛ ولذا علق الشيخ يس فى حاشيته على التصريح بقوله ١ / ١٥٠ : قوله : « أل » فى الصاغة موصولة » فيه نظر ؛ لأن محلّ كون الداخلة على الصفة الصريحة موصولة ، ما لم يُقْصد بالصفة الثبوت ، وإلا فهى حرف تعريف .

(١) من الآية [١٥ ، ١٦] من سورة « المزمل » .

(٢) فى اللسان مادة (ذ ك ر) « وقال الفراء : الذِّكر ما ذكرته بلسانك وأظهرته ، والذُّكْر بالقلب » .

وفى المصباح مادة (ذ ك ر) وأنكر الفراء الكسر فى القلب وقال : اجعلنى على ذُكر منك ــ بالضم ــ لا غير ، ولهذا اقتصر جماعة عليه » .

(٣) فى الصحاح مادة (ذ ك ر) « وقولهم : اجعله منك على ذُكر وذِكْر بمعنًى » وفى المصباح : والاسم « ذكر » بالضم والكسر نص عليه جماعة منهم أبو عبيدة وابن قتيبة » .

(٤) هو علىّ بن محمد بن حبيب البصرى المعروف بالماوردىّ أبو الحسن ، فقيه ، أصولىّ ، مفسر ، أديب ، درَّس بالبصرة ، وبغداد ، وولى القضاء ، وبلغ منزلة عند ملوك بنى بويه من مصنفاته : تفسير القرآن الكريم [توفى سنة ٤٥٠ هـ] ينظر تفسيره ١ / ٢٦٢ .

« البقرة » (**أَوْ عِلْمِيٌّ**) وهو أن يتقدّم بمصحوبها عِلْم (**نحو ﴿ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾**)[1] **﴿ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾**[2] (**﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾**)[3] لأن ذلك معلوم عندهم .

(**أَوْ حُضُورِيٌّ**) وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا (**نحو ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾**)[4] أى : اليوم الحاضر وهو يوم عرفة ، / وفى بعض النسخ[5] إسقاط « حضورى » وإثبات « علمى » مكانه ، ومَثَّلَه بـ **﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ ﴾**[4] . [٦٢ / أ]

* * *

(١) من الآية [١٢] من سورة « طه » .
(٢) من الآية [١٨] من سورة « الفتح » .
(٣) من الآية [٤٠] من سورة « التوبة » .
(٤) من الآية [٣] من سورة « المائدة » .
(٥) يعنى النسخ المخطوطة لكتاب أوضح المسالك لابن هشام .

(**فَصْلٌ : وَقَدْ تَرِدُ « أَلْ » زَائِدَةً ، أَىْ غَيْرَ مُعَرِّفَةٍ**) وغيرَ موصولة .

(**فَهِىَ إِمَّا**) زائدة (**لَازِمَةٌ ، كَالَّتِى فِى عَلَمٍ قَارَنَتْ وَضْعَهُ**) سواء قارنت ارتجاله ، أو نقله .

فالأول : (**كَالسَّمَوْأَل**) — بفتح السين المهملة والميم ، وسكون الواو ، وفتح الهمزة ، وفى آخره لام — عَلَم لرجل من اليهود شاعر ، وفى القاموس : السَّمَوْأَل — بالهمز — طيرٌ يكنى أبا براء ، (**وَالْيَسَعَ**) — بفتح الياء المثناة تحت ، والسين المهملة — عَلَم على نبيّ ، وهو أعجمىّ معرّب ، لفظه لفظ المضارع ، وليس بمضارع — قاله الفارسىّ .

(**وَ**) الثانى ، نحو : (« **اللَّاتِ** » **وَ** « **الْعُزَّى** ») علمين مؤنثين لصنمين فَاللَّات : كانت لثقيف ، بالطائف ، وعن مجاهد : كان رجلا يلتّ السويق بالطائف ، وكانوا يعكفون على قبره ، فجعلوه وثنا ، وكانت تاؤه مشددة فخفِّفت .

والعُزَّى : كانت لِغَطَفَان ، وهى سَمُرَة[1] ، أصلها تأنيث الأعزّ ، وبعث رسول الله ﷺ خالدَ بن الوليد فقطعها ، فخرجت منها شيطانة ناشرةً شعرَها ، داعية ويلها ، وَاضعة يدها على رأسها ، وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول :

٦٣ — يَا عُزَّ كُفْرَانَكِ لَاسُبْحَانَكْ
إِنِّى رَأَيْتَ اللهَ قَدْ أَهَانَكْ[2]

---

(١) فى المصباح المنير مادة (س م ر) : والسَّمُر وزان رَجُل وسَبُع : شجر الطلح ، وهو نوع من العضاه ، الواحدة سَمُرة وبها سُمِّىَ » .

وفى خ٣ كتبت « شجرة » .

(٢) البيتان من مشطور الرجز لخالد بن الوليد فى تخليص الشواهد ص ١٧١ وأورد القصة بأكملها وكذلك الزمخشرى فى الكشاف ٤ / ٤٢٢ : ٤٢٣ والعينى على هامش الخزانة ١ / ٥٠١ ، والخزانة ٣ / ٢٤٢ وبلا نسبة فى اللسان مادة (ع ز ز) ٧ / ٢٤٦ . =

ورجع فأخبر رسولَ الله ـ ﷺ ـ بذلك ، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ « تِلْكَ الْعُزَّى ، وَلَنْ تُعْبَدَ أَبَدًا »[١] .

(**أَوْ**) كالتى (**فِى**) اسم (**إِشَارَةٍ وَهُوَ** « **الْآنَ** ») فإنه عَلَمٌ على الزمان الحاضر ، مبنّى لتضمنه معنى حرف الإشارة الذى كان يستحق الوضع ـ قاله ابن مالك[٢] وقال الفارسّى : لتضمنه حرف التعريف ، و « أَلْ » فيه زائدة[٣] ـ (**وِفَاقًا لِلزَّجَّاجِ**[٤] ، **وَالنَّاظِمِ**) فى قوله :

وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا ؛ كَـاللَّاتِ وَالْآنَ ، والَّذِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِـى

(**أَوْ**) كالتى (**فِى مَوْصُولٍ** ، **وَهُوَ** « **الَّذِى** » و « **الَّتِى** » **وفُرُوعُهُما**) من التثنية والجمع فـ « أَلْ » فى جميع هذه الأمثلة زائدة غير معرِّفة (**لِأَنَّهُ لا يَجْتَمِعُ تَعْرِيفَانِ**) وهما تعريف « أَلْ » وغيرها من العلمية ، والإشارة ، والصلة ، على معرَّف واحد .

(**وَهَذِه**) الأمثلة (**مَعَارِفُ بِالْعَلَمِيَّةِ**) كما فى الأربعة الأُوَل[٥] .

واعترض الدمامينى القول بزيادة « أَلْ » فيها فقال : العَلَمُ هو مجموع لفظ « أَلْ » وما بعدها ، فهى جزء من العَلَم ، كالجيم من جعفر ، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد[٦] ، انتهى .

(**وَالْإِشَارَةِ**) كما فى « الْآن » خاصة (**وَالصِّلَةِ**) كما فى الموصول .

= و « عُزّ » منادى مرخَّم بحذف الألف من آخره وترخيمه شاذّ لأنه ليس رباعيا ولا مؤنثا بالهاء ، « كفرانك لا سبحانك » مصدران حذف عاملها وجوبا ، والكاف فيهما مضاف إليه .

(١) يراجع تخريج هذا الحديث فى « الكافى الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلانى حاشية الكشاف ٤ / ٤٢٣ تعليقة رقم [١] .

(٢) فى شرحه على التسهيل ٢ / ٢١٩ .

(٣) وضعفه ابن مالك فى التسهيل ٢ / ٢١٩ ولكن لم ينسبه إلى الفارسىّ .

(٤) وقال المرادى : « وقد قال فى التسهيل إنَّ « الآن » بنى لتضمنه معنى الإشارة ، وهو قول الزجاج [توضيح المقاصد ١ / ٢٦٢] .

(٥) وهى : السَّمَوْأَل ، الْيَسَع ، اللَّات ، العُزَّى .

(٦) تراجع حاشية الصبان ٢ / ١٨٠ .

=

(وَإِمّا) زائدة (عَارِضَةٌ) وهى نوعان :

وذلك لأنها (إِمَّا خاصَّةٌ بالضَّرُورَةِ ، كقَولِهِ) :

٦٢- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا/ وَعَسَاقِلًا (وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ)[١] [٦٢ / ب]

أنشده ابن جنيٍّ[٢] .

وأصل « جنيتُك » جنيتُ لك ، من جنيت الثمرة أجنيها ، فحذف الجار توسعا[٣] و « أَكمُؤًا » ــ بفتح الهمزة ، وسكون الكاف ، وضم الميم ، وفى آخره همزة ــ جمع كَمْء كفلْس ، وهو أيضا واحد كمأة كجَبْهة[٤] ، و « عَسَاقِلًا » جمع عُسْقُول ــ بضم العين ، وسكون السين المهملتين ــ وهو الكمأة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الأرض ، وأصله : عساقيلا ، فحذفت المدّة ضرورة ــ و « بنات أوبر »

= ومعنى كلام الدمامينى هنا : أن الزيادة معناها صلاحيتها للسقوط ، مع أن اللازم لا يصلح للسقوط إذن لا يقال بزيادة « أل » فيها .

والحق أن تفسير الزيادة ، كونُها غير معرِّفة ، وهذا ما فسر به الدمامينى الزيادة فى شرح التسهيل ٢ / ١٥٣ فقال : « لأن هذا النوع ــ يعنى : ــ السموأل ، واليسع ــ إنما تعريفه بالعلمية و « أَل » فيه زائدة لا للتعريف ، وإنما دخلت مع العلمية لا قبلها » .

(١) البيت من الكامل ، ولا يعلم قائله ، وورد فى الخصائص لابن جنى ٣ / ٥٨ ، ومجالس ثعلب ٦٢٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٩ ، وابن الناظم ١٠١ ، وابن عقيل ١ / ١٧٠ ، والمغنى ١ / ٥٢ وتخليص الشواهد ١٦٧ ، والعينى ١ / ٤٩٨ ، والأشمونى ١ / ١٨٢ .

(٢) الخصائص ٣ / ٥٨ وقال : « قال أبو عثمان : سألتُ الأصمعيَّ عن هذا فقال : الألف واللام فى (الأوبر) زائدة » .

(٣) ووصل الفعل إلى ما كان مجرورًا ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ [المطففين : ٣] أى : كَالُوا لَهُم .

(٤) فى ابن يعيش على المفصل ٥ / ٧١ حديث عن تمر وتمرة الواحد بالتاء واسم الجنس الجمعى بدون التاء ، وعكسه « كمأ وكمأة » حيث جاء اسم الجمع بالتاء والمفرد بدونها واستشهد ابن يعيش بصدر البيت على أنهم ربّما كسَّروا « كمأ » على القياس فقالوا « أَكْمُؤ » مثل كلب وأكلب .

جمع « ابن أَوْبر » كما يقال فى جمع ابن عرس : بنات عرس ، ولا يقال : بنو أَوْبر ولا بنو عرس ؛ لأنها لا تعقل ، وبناتُ أوبر : كمأة صغار مزغبة رديئة الطَّعْم وهى أول الكمأة ، وقيل مثل الكمأة ، وليست كمأة .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو رشيد بن شهاب اليشكرى يخاطبُ قيسَ بن مسعود بن خالد اليشكرى :

٦٣– رأيتُك لَمَّا أنْ عرفتَ وُجُوهَنا صَدَدْتَ (**وَطِبْتَ النَّفسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو**)(١)

وأراد بالوجوه : أعيان القوم .

والمعنى : أبصرتُك ـــ حين عرفت أعياننا ـــ صددت عنا ، وطابت نفسُك عن قتلنا صديقك عمرًا .

والشاهد فى زيادة « أل » الداخلة على « بنات أوبر » فى البيت الأول ، وعلى « النفس » فى البيت الثانى ، وهى لا تدخل عليهما .

(**لِأَنَّ « بَنَاتِ أَوْبَرَ » عَلَمٌ**) لضرب من الكمأة (**وَ « النَّفْسَ » تَمْيِيزٌ**) واجب التنكير عند البصريين (**فَلَا يَقْبَلَانِ التَّعْرِيفَ**) فـ « أَلْ » الداخلة عليهما زائدة للضرورة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ولِاضْطِـــرارٍ كَبَنَـــاتِ الْأَوْبَـــرِ كَذَا: وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِى(٢)

(**وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مَازِيدَ**) فى النثر (**شُذُوذًا نَحْو**) قولهم (**ادْخُلُوا الْأَوَّلَ**

(١) البيت من الطويل نسبه العينى إلى رشيد اليشكرى ١ / ٥٠٢ ، ٣ / ٢٢٥ وكذا فى شرح المفضليات ٦١٥ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٣ ، ٢٠٩ ، وورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٠ ، وابن الناظم ١٠٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٦٤ ، والارتشاف ١ / ٥١٧ [وطبْت النفس] فقط ، وابن عقيل ١ / ١٧١ ، وتخليص الشواهد ١٦٨ ، والأشمونى ١ / ١٨٢ ، والهمع ١ / ٨٠ ، ٢٥٢ .

(٢) قوله « وطبتَ النفس يا قيسُ » إشارة إلى بيت ابن شهاب اليشكرى السابق « والسَّرِى » الشريف ، وأصله : السَّرِىّ ، بتشديد الياء وتخفيف المشدد فى القافية من ضرورات الشعر [يراجع ما يجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز القيروانى ص ١٧١] .

فَالْأَوَّلَ) فالسابق منهما حال ، واللاحق معطوف عليه ، و « أَلْ » فيهما زائدة ، لأن الحال واجبة التنكير ، والأصل : ادخلوا أَوَّلَ فأوّل .

وفائدة العطفِ بالفاء ، الدلالةُ على الترتيب التعقبى .

والمعنى : ادخلوا مترتّبين ، الأسبق فالأسبق .

وأصل « أوّل » ــ على الأصحّ ــ أَوْأَل[(١)] ، على وزن : أفعل ، قلبت الهمزة الثانية واوًا ، ثم أدغمت الواو فى الواو لاجتماع المثلين ، وله استعمالان :

أحدهما : أن يكون اسما بمعنى « قبل » فحينئذ يكون منصرفا منونا ، ومنه قولهم : أَوَّلًا وآخِرًا .

والثانى : أن يكون صفة ، فيكون أفعل تفضيل[(٢)] ، ومعناه الأسبق ، فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف[(٣)] .

(**وَإِمَّا مُجَوِّزَةٌ لِلَمْحِ الْأَصْلِ**)[(٤)] المنقول عنه (**وَذَلِكَ أَنَّ الْعَلَمَ الْمَنْقُولَ مِمَّا**) أى من شيء (**يَقْبَلُ** « **أَلْ** » **قَدْ يُلْمَحُ أَصْلُهُ**) وهو التنكير (**فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ** « **أَلْ** ») للمح الأصل به (**وَأَكْثَرُ وُقُوعِ ذَلِكَ فِي الْمَنْقُولِ عَنْ صِفَةٍ كَـ** « **حارِثٍ** » **وَ** « **قَاسِمٌ** ») من أسماء الفاعلين (**وَحَسَن وَحُسَيْنٍ**) من الصفات المشبهة ، / [٦٣] مكبّرة ومصغّرة (**وَعَبَّاسٍ وضَحَّاكٍ**) من أمثلة المبالغة ــ (**وَقَدْ يَقَعُ**) ذلك (**فِي الْمَنْقُولِ عَنْ مَصْدَرٍ كَـ** « **فَضْلٍ** ») فإنه فى الأصل مصدر فضل الرجل يفضُل فضلا ، إذا صار ذا فضل (**أَوْ**) عن (**اسْمِ عَيْنٍ كَـ** « **نُعْمَان** ») ــ بضم العين (**فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ للدَّمِ**) ــ بتخفيف الميم ــ ومنه سُمِّيت شقائق

(١) كما فى الصحاح للجوهرى مادة « أول » .

(٢) ولكنه خالف القياس من ناحية أنه أفاد معنى التفضيل وليس له فعل .

(٣) يراجع الصحاح للجوهرى ، والمصباح المنير للفيومى مادة (أ و ل) .

(٤) قوله : « وإما مجوّزة » عطف على قوله : إما خاصة بالضرورة ، يعنى أن « أل » الزائدة إما زائدة لازمة ، وإما عارضة ، والعارضة : إما خاصة بالضرورة ، وإما مجوّزة للمح الأصل .

النُّعمان ؛ لشبه لونها فى حمرته بالدّم .

فإن قلت : فى كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك فى شرح التسهيل :
الأولى : أنه جعل المنقولَ عن مصدر ، والمنقول عن اسم عين فى مرتبة واحدة ، وجعلهما ابن مالك فى مَرْتَبتين ، فقال ما حاصله(١) : وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عَيْن .

والثانية : أنه مثّل بالنُّعمان لما فيه « أل » للمح الصفة تبعًا للنظم فى قوله :

وبَعْضُ الْأَعْلَامِ عليه دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَاقَدْ كَانَ عَنْه نُقِلَا
كالفَضْلِ والحَارِثِ والنُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذا وحذفُهُ سِيَّانِ

فتكون « أَلْ » فيه غير لازمة ، ومثل ابن مالك فى شرح التسهيل لما قانت الأداةُ نقلَه ؛ فتكون لازمة(٢) .

فالجواب عن الأولى : بأنها من اختيارات ابن مالك ، بل قيل إنها من عنديَّاته(٣) فلا يُتابعُ عليها .
وعن الثانية : بأنه يُمكن أن يكون سُمِّى بنعمان مجرَّدًا من « أل » كقوله(٤) :

---

(١) شرح التسهيل ١ / ١٨٠ ــ باب العلم عند الحديث عن العَلَم المنقول من صفة أو مصدر أو اسم عين .
(٢) شرح التسهيل ١ / ١٧٦ ــ باب العلم وذلك قولُه : « ويشارك ذا الغلبة المصاحبَ للأداة فيما نُسب إليه ، ما قارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان ، أو ارتجاله كالسموأل واليسع ، فلا يجرد هذان النوعان إلا لنداء أو غيره ... » ويقصد بقوله : « ذا الغلبة المصاحب للأداة » نحو « الأعْشَى » فـ « ذا الغلبة » مفعول يشارك والمصاحب صفة و « ما » فى ما قارنت فاعل يشارك ــ وقد أوضحت هذا لأن المحقق فى التسهيل ضبط « المصاحب » بالضم . فتغير المعنى وبعد عن المراد .
(٣) جمع مؤنث سالم للمصدر الصناعى .
(٤) وهو قيس بن الملوَّح ــ مجنون ليلى ــ

٦٤- أَيَّا جَبَلَىْ نُعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَىَّ نَسِيمُهَا[١]

ومقرونا بها ، فلا مخالفة[٢] .

(**وَالبابُ كُلُّهُ سَمَاعِيٌّ**) يقتصر فيه على الوارد (**فَلَا يَجُوزُ فِي نَحْو** : « **مُحَمَّدٍ** » **وَ** « **صَالِحٍ** » **وَ** « **مَعْرُوفٍ** ») أن يقال فيها : المحمد ، والصالح ، والمعروف ، حال العلمية ، لأنه لم يُسمع ، واللغة لا تثبت بقياس ، (**وَلَمْ يَقَعْ**) دخول « أل » (**فِي نَحْو** « **يَزِيد** ، **وَيَشْكُر**) علمين (**لِأَنَّ أَصْلَهُ الْفِعْلَ** ، **وَهُوَ لَا يَقْبَلُ** « **أَلْ** ») غير الموصولة .

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ** :

١٩م- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ[٣]

(**فَضَرُورَةٌ**) دخول « أَلْ » على « اليزيد » (**سَهَّلَهَا تَقَدُّمُ ذِكْرِ** « **الْوَلِيدِ** ») و « أل » فى الوليد للمح الصفة .

وقيل : « أل » فى « اليزيد » للتعريف ، فإنه نُكِّر ، ثم دخلت عليه « أل » كما يُنكر العلم إذا أضيف .

كقوله :

٦٥- عَلَا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكم بأبيضَ ماضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِى[٤]

---

(١) وهذا البيت من الطويل فى ديوانه ص ٢٥١ وفى الحماسة الشجرية أيضا ٢ / ٥٨٠ وهو لأسماء المُرِّيَّة صاحبة عامر بن الطفيل فى شاعرات العرب ص ٦٢ .

وورد بلا نسبة فى المغنى ١ / ٢٠ واستشهد به ابن هشام على أن « أيا » لنداء البعيد وجاء فيه « نَعْمان » بفتح النون و « نعمان » الذى الكلام فيه بضمِّها .

(٢) لأنّ تمثيل كلٍّ جماعة باعتبار .

[ويراجع شرح المرادى على الألفية ١ / ٢٢٦ فقد نبّه على المخالفة التى بين الألفية والتسهيل وأجاب عنها] .

(٣) سبق هذا الشاهد برقم [١٩] من شواهد ابن هشام .

(٤) هذا البيت من الطويل لرجل من طيئ كما فى الكامل ٢ / ١٠٣ ، والخزانة ١ / ٣٢٧=

حكاه فى المغنى ولم يتعقبه[1] ، وعندى فيه نظر ؛ لأنه وإن نُكِّر لا يقبلُ « أَلْ » نظرًا إلى أصله وهو الفعل ، والفعل لا يقبل « أَلْ » بخلاف « زيد » إذا نُكِّر .

* * *

= واستشهد به فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٤٧ ، والرضى ٢ / ١٣٦ ، والمغنى ١ / ٥٢ [الصدر فقط] والعينى ٣ / ٣٧١ ، والأشمونى ١ / ١٨٦ ، ٢ / ٢٤٢ .

وقد جاء فى بعض الروايات :

عَلَا زيدُنا يوم الْوَغَى .... بأَبْيَضَ مِن مَاءِ الْحَدِيد يَمَانِ

عَلَا زيدُنا يومَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكم بأَبْيَضَ مَشْحُوذِ الغَرَارِ يَمَانِ

والشاعر يفتخر برجل منهم اسمه « زيد » قتل رجلا من بنى أسد اسمه « زيد » فأقاد السلطان منه .

و « النَّقَا » كَثِيبُ الرمل ، أى : يوم الحرب عند النَّقا ، و « الغرار » شفرة السيف .

(١) ١ / ٥٢ مبحث « أل » ولم يتعقبه بل اقتصر على نقل القول والاستشهاد فقط .

[٦٣ / ب] (**فَصْلٌ : مِنَ الْمُعَرَّفِ بالْإِضَافَةِ ، أَوِ الْأَدَاةِ ، ما غَلَبَ عَلَى بَعْضِ مَنْ / يَسْتَحِقُّهُ ، حَتَّى الْتَحَقَ بِالأَعْلَامِ**) الشخصية فى أحكامها ، وصار علما اتفاقيًّا .

(**فَالْأَوَّلُ**) : وهو المعرَّف بالإضافة (**كَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ بن الْخَطَّابِ ، وابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ**) قيل : والصواب ذكرُ ابن الزبير مكان ابن مسعود ؛ لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسمْ العبادلة »[١] وهو فى الطبقة الأولَى ، قيل : وهذا إنما يَرِدُ على من قال : غلبت عليهم العبادلة دون من قال : (**غَلَبَ عَلَى الْعَبَادِلَةِ ، دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ إِخْوَتِهِمْ**) فليتأمل[٢] .

(**وَالثَّانِي**) وهو المقرون بالأداة (**كَالنَّجْمِ**) فإنه فى الأصل يتناول كل نجم ثم صار علما (**لِلثُّرَيَّا**) فقط ، وأصلها قبل التصغير : « ثَرْوَى » ، من الثروة ، أى كثرة الكواكب ؛ لأن كواكبها سبعةٌ ، فصغرّت فصارت « ثُرَيْوَى » فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصارت « ثُرَيَّا » ــ قاله الفخر الرازى[٣] ــ

(**والْعَقَبَةِ**) فإنها فى الأصل اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ، ثم اخْتُصَّ بعقبة مِنَى التى تضاف إليها الجمرة ، فيقال جمرة العقبة ــ قاله الشاطبى[٤] ــ

---

(١) العبادلة : جمع عَبْدَل ــ بزنة جعفر ، منحوت من « عبد الله » على نحو ما قالوا : بَسْمَلة من بسم الله ، وحَمْدَلة من الحمد لله .

(٢) ما ذكره الشيخ خالد من أول قوله : قيل والصواب ذكر ابن الزبير إلى آخره « القائل والمجيب هو العلامة عبد القادر المكى فى حاشيته على أوضح المسالك ورقة ١٩ « مخطوط » ونص كلامه : « قوله : ــ أى ابن هشام ــ فالأول : كابن عباس إلى آخره ــ أقول : عَدَّ فى العبادلة ابن مسعود رضى الله عنه ، وليس كذلك ، وإنما الرابع عبد الله بن الزبير ، نص على ذلك أئمة الحديث ، وقد يُجاب عنه بأن كلامه فيما غَلَب على العبادلة ، لا فيمن غلبت عليهم العبادلة » .

(٣) فى شرحه على المفصل .

(٤) فى شرحه على الألفية ص : ٦٨٨ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق طاهر محمود مسعود .

وقيل[١] : عقبة ، أيلة[٢] .

(وَالْبَيْتِ) فإنه فى الأصل يتناول كل بيت ، ثم اختُصّ بالبيت الحرام .

(وَالْمَدِينَةِ) لطيْبة ، مدينة رسول الله ﷺ .

(وَالْأَعْشَى) فإنه فى الأصل لكل من لا يُبصر ليلا ، ثم غلب على : « أَعْشَى هَمْدان »[٣] ونحوه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ «أَلْ» كَالْعَقَبَهْ

(وَ « أَلْ » هَذِهِ لَازِمَةٌ) دائما (إِلَّا فِى نِدَاءٍ ، أَوْ إِضَافَةٍ ، فَيَجِبُ حَذْفُهَا) لِأنّ حرفَ النداء والإضافة لا يجامعان « أَلْ » هذه ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

وَحَذْفَ «أَلْ» ذِى- إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ ....

(نَحْو : « يَا أَعْشَى بَاهِلَة) ــ بموحدة ــ قبيلةٌ من قيس بن عيلان[٤] ــ بعين مهملة ــ (وَ) يا[٥] (أَعْشَى تَغْلِب) ــ بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون

(١) القائل عبد القادر المكى فى حاشيته على الأوضح ورقة ١٩ .

(٢) وعقبة أيلة : هى التى على الحدود المصرية والأردنية .

(٣) هَمْدان إحدى قبائل كهْلان الذى هو من ولد سبأ القحطانى وقبائل كهلان كثيرة منها ــ غير هَمْدان ــ كِنْدَةَ ، ومَذْحِج ، وأنْمَار ، وبجيلة ، والأزد ، وطيىء ، وجذام ، ولخم [اللهجات فى كتاب سيبويه ٥٠] .

(٤) وهو : النأس بن مُضَر قيل : سُمّى عيْلان نسبة إلى فرس كانت له ، وقيل بل كان فقيرا ويسأل أخاه « إلياس » .

(٥) وضع « يا » هكذا فى جميع نسخ المخطوطة أضاع الاستشهاد بما حذفت فيه « أل » من أجل الإضافة ، وقول ابن هشام : نحو : يا أعشى باهلة . دخلت « يا » على أعشى المضاف . وكان من اللائق أن يمثل بـ « يا أعشى باهلة . دخلت « يا » على أعشى المضاف . وكان من اللائق أن يمثل بـ « يا أعشى » فى المثال الأول و « أَعْشَى تغلب » فى المثال الثانى .

وقد كان أسلوب ابن هشام واضحا وتمثيله سليما فى تخليص الشواهد ١٧٥ إذ قال : « إذَا غَلَب اسمٌ بالألف واللام على بعض من هُوَ له ، لم يجز نزعُها إلا فى نداء نحو : يا نابغة ، يا أخطل ، أو إضافة نحو : نابغة بنى ذبيان » .

الغين المعجمة ، وكسر اللام ، وفى آخره باء موحّدة ــ قبيلة سُمِّيت باسم أبيها تغلب بن وائل .

(**وَقَدْ تُحْذَفُ**) « أل » هذه (**فِي غَيْرِ ذَلِكَ**) المذكور من النداء ، أو الإضافة وهذا معنى قول النظم :

.... وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ(١)

(**وَسُمِعَ**) من كلامهم (« **هَذَا عَيُّوقٌ طَالِعًا** ») ــ حكاه ابن الأعرابىّ ــ(٢) و « عيّوق » فيعول بمعنى فاعل كـ « قيُّوم » بمعنى قائم ، واشتقاقه من : عَاقَ يعُوق ، كأنه عاق كواكبَ وراءه(٣) من المجاوزة ، ويجوز أن يكون سمَّوْه بذلك ؛ لأنهم يقولون : الدَّبَران(٤) يخطب الثريا ، والعيّوق يعوقه عنها ؛ لكونه بينهما ــ قاله الفخر الرازىّ ــ(٥)

---

(١) فى شرح الرضى على الكافية ٢ / ١٣٦ « فإذا صَارَا ــ أى المضاف وذُو اللام ــ علمين اتفاقيا ، لزم الإضافة فيما كان مضافا ، فلا يجوز تجريده عنها » وأما ذو اللام فالأكثر فيه أيضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل فى النابغة : نابغة وذلك قليل قال سيبويه : يكون اثنان علما لليوم المعيَّن بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه » فهذا الذى ذكره الرضى مجردا من « أل » أى : مع بقاء علميته بعد التجرد ، ولذلك يجئ الحال منه ، ومفهومه لم يتغير .

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله [المتوفى سنة ٢٣١ هـ] وقد مرّ فى ص : ١٧٣ .

وقال ابن هشام فى تخليص الشواهد ١٧٩ : وزعم ابن الأعرابى أن ذلك جائز قياسا فى أسماء النجوم خاصة ، وحكى : هذا عيُّوقٌ طالعًا » .

(٣) قوله : « من عاق يعوق كأنه عاق كواكب وراءه » هذه العبارة مكررة فى خ٢ .

(٤) قال ابن هشام : فالدَّبَران ، عَلَم على الذى يَدْبُر الثريّا ، وهو خمسة كواكب فى الثور ، وحقّه أن يصدق على كل مُدْبر ، ولكنه غلب على هذه الكواكب من بين ما أدبر ، قال سيبويه : ولا يقال لكل شىء صار خلف شىء « دبران » .

[ينظر تخليص الشواهد ١٧٨ ، وكتاب سيبويه ٢ / ١٠٢] .

(٥) يراجع شرحه على المفصل .

(وَ) سُمِع مِنْ كلامهم أيضا (« **هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ** ») ــ حكاه سيبويه ــ(١)

ومجىء الحال منه فى الفصيح يوضح فسادَ قول المبرد فى جعله « أَلْ » فى « الاثنين » / وسائر الأيام للتعريف(٢) ، فإذا زالت صارت نكرات ، والصحيح عند الجمهور أن أسماء الأيام أعلامٌ ، وتُوُهِّمت فيها الصفة ، فدخلت عليها « أل » كالحارث ، ثم غلبت فصارت كالدَّبَرَان . [٦٤ / أ]

❊ ❊ ❊

---

(١) فى كتابه ٢ / ٤٨ .

(٢) نسب كثير من النحاة إلى المبرد القول بأن أيام الأسبوع « أَلْ » فيها للتعريف ، وليست أعلاما ومن هؤلاء النحاة : صاحب التصريح هنا ، والسيوطى فى الهمع ١ / ٧٤ ، والرضى فى شرح الكافية ٢ / ١٣٦ .

وواضح من كلام المبرد فى كتابه المقتضب أنه يتفق مع سيبويه فى أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله : وتقول فيما كان علما فى الأيام فى تصغير « سبت » سُبَيْت [المقتضب ٢ / ٢٧٦] والمبرد إنما خالف سيبويه فى أنه أجاز تصغيرها ولم يخالفه فى علميتها .

وانظر تحقيق الشيخ عضيمة لهذه المسألة فى المقتضب حاشية صفحتى ٢٧٦ : ٢٧٧ من الجزء الثانى .

(هَذَا بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ)

ولم يَحُدَّ[1] الناظمُ المبتدأ ، بل اكتفى بالمثال فقال :

مُبْتدأ « زَيْدٌ » وَ « عَاذِرٌ » خَبَرْ ....

وحدّه الموضح بقوله (**الْمُبْتَدَأُ اسْمٌ**) صَرِيحٌ (**أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ ، مُجَرَّدٌ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ**) أى : بمنزلة المجرَّد (**مُخْبَرٌ عَنْهُ ، أَوْ وَصْفٌ رَافِعٌ لِمُكْتَفًى بِهِ**) عن الخبر ، أو بمنزلة الوصف (**فَالاسْمُ**) الصريحُ (**نَحْوُ**) قولِ مَنْ يعتقد السامعُ عدمَ إيمانه (« **اللهُ رَبُّنَا** » وَ « **مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا** ») .

وقيل : المراد بهذا الإسنادِ التعظيم والإقرار ، لا الإخبار .

وهذان الوجهان نقلهما « أبو البقاء »[2] .

(**وَالَّذِى بِمَنْزِلَتِهِ**) أى : بمنزلة الاسم الصريح ، وهو المصدر المنسبك من « أَنْ ، والفعل » (**نَحْوُ** ﴿ **وَأَنْ تَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾)[3] فـ « أَنْ تصوموا » مبتدأ ، وهو بمنزلة الاسم الصريح ؛ لأنه فى تأويل : صَوْمُكم ، وخبره : « خيرٌ لكم » .

(وَ) المصدر المتصيَّد من الفعل نحو (﴿ **سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ**

---

(١) أى : لم يُعَرِّف من حددتُ الدارَ حدًّا من باب « قتل » ميزتها عن مجاوراتها بذكر نهاياتها [المصباح مادة (ح د د)] .

(٢) العكبرى .

(٣) من الآية [١٨٤] من سورة « البقرة » .

تُنْذِرْهُمْ ﴾)[١] فـ « ءَأَنْذَرْتَهُمْ » مبتدأ[٢] ، وهو فى تأويل مصدر و « أم لم تنذرهم » معطوف عليه و « سواءٌ » خبرٌ مقدّم ، والتقدير : إنذارُك وعدمُه سواءٌ عليهم[٣] .

وصحّ الإخبار به عن الاثنين ؛ لأنه فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء[٤] والمصدر يقع على القليل والكثير .

ومنع الفارسىُّ فى « الحجة » وتبعه ابن عمرون[٥] كونَ « ءَأَنْذَرْتَهُمْ » وتاليه ، مبتدأً و « سواءٌ » خبرًا ؛ لأنّ ما فى حيِّز الاستفهام لا يتقدم عليه .

وأجيب بأن الاستفهام ــ هنا ــ ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى[٦] .

---

(١) من الآية [٦] من سورة « البقرة » والآية بتمامها : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٢) قال ابن الحاجب فى أماليه ٤ / ١٠٨ « وإنما صحّ الابتداء ها هنا بالجملة ــ يعنى : « أأنذرتهم » لأنها مؤولة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة ، فوزان ذلك ــ وإن كان مخصوصا بهذا المحل ــ وِزَان الجملة الواقعة مع « أنَ » و « مَا » كقولك : أنْ تحسنَ خيرٌ لك ... » .

(٣) وهذا الإعراب غير متعين ، فيجوز أن يكون « سواءٌ » مبتدأ وهو نكرة خصصت بالجار والمجرور بعده والمصدر المتصيد من الفعل بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر لأنه بمعنى مستوٍ ، وجملة سواء وما بعده على الإعرابين فى محل رفع خبر « إنّ » فى صدر الآية و « لا يؤمنون » خبر بعد خبر ، أو لا محل لها ، أو أنها هى خبر « إنّ » وجملة سواء وما بعده معترضة بينهما ــ ويجوز أن يكون « سواء » خبر « إنّ » والمصدر المتصيد من الفعل بعده فاعل بسواء لأنه بمعنى مستو وكأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارُك وعدم إنذارك . فـ « لا يؤمنون » خبر بعد خبر ، أولا موضع لها [ينظر إعراب القرآن للعكبرى ١ / ٢١] .

(٤) قال ابن هشام فى المغنى ١ / ١٤١ : ١٤٢ « يُخبر بسواء التى بمعنى مستوٍ عن الواحد فما فوقه لأنها فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء .... » .

(٥) وهو جمال الدين محمد بن محمد [المتوى سنة ٦٤٩ هـ] نحوىّ حلبىّ أخذ عن ابن يعيش وغيره ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء ابن النحاس ، وشرح المفصل . [بغية الوعاة ١ / ٢٣١] .

(٦) ما اعترض به عمرون ، وما أجيب به مذكور فى المغنى ١ / ١٤٢ . =

(وَ) المصدر المنسبك من الفعل المقدّر معه « أَنْ » نحو (**تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِىِّ خَبْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ**)[1] فـ « تَسمعُ » مبتدأ ، وهو فى تأويل ، سماعُك ، وقبله « أَنْ » مقدّرة ، والذى حَسَّن حذف « أنْ » من « تسمع » ثبوتها فى « أنْ تراه » — قاله الموضح فى شرح شذور الذهب[2] .

والفرق بين هذا والذى قبله ، أنّ السَّبك فى هذا شاذّ ، وفى الذى قبله مطّرد ؛ لأنّ السبكَ بدون وجود حرف مصدرىّ مطردٌ فى باب التسوية[3] ، شاذ فى غيرها .

(**وَالْمُجَرَّدُ**) عن العوامل اللفظية (**كَمَا مَثَّلْنَا**) للصريح والمؤول به (**وَالَّذِى بِمَنْزِلَةِ الْمُجَرَّدِ**) عن العوامل اللفظية ، ما دخل عليه حرفٌ زائدٌ أو شبهُهُ .

= وقد مثل الزمخشرى بالآية فى المفصل لتقدم الخبر [شرح ابن يعيش ١ / ٩٢] .

(١) قولهم « تسمع بالمعيدى خيرٌ من أتراه » هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره ، والحديث عنه أفضل من مرآه ومنظره [ينظر مجمع الأمثال رقم ٦٥٥ فى ١ / ١٢٩] ويروى على ثلاثة أوجه أولها : « لأن تسمعَ بالمعيدى خير » بلام الابتداء و « أن » المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف مصدرىّ موجود فى الكلام — وثانيها : « تسمَعَ بالمعيدىّ خير من أن تراه » بنصب « تسمع » من غير وجود « أن » فى الكلام ، وفى هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرىّ وبقاء عمله فى غير المواضع المحددة التى وافق الجمهور فيها على حذف « أن » وبقاء عملها — وثالثها « تسمعُ بالمعيدىّ خيرٌ من أن تراه » برفع « تسمع » بعد حذف « أنْ » وهو الوجه الذى ذكر هنا ، فالحرف المصدرىّ المقدر مع « تسمع » هو المبتدأ بتقدير : سَمَاعُك .

(٢) ص : ١٩ من شرح شذور الذهب لابن هشام — العلامة الثالثة من علامات الاسم وهى « الإسناد إليه » .

(٣) قال ابن الحاجب فى أماليه ٤ / ١٠٨ معلّقا على وقوع المبتدأ وهو « أأنذرتهم » جملة قال : « إنما صحّ الابتداء هنا بالجملة ؛ لأنها مؤولة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة وإنما جئ بهمزة الاستفهام مع أم المعادلة لإفادة تحقيق معنى التسوية ، فوزان ذلك وِزان الجملة الواقعة مع « أن » و « مَا » .

فالأول[١] : (نحو ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾)[٢] ونحو (« بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ») لا فرق فى ذلك بين الوصف وغيره ، فـ « خالقٌ » و « حسبُك » مبتدآن ـــ وإن كانا مجرورين بـ « مِنْ » و « الباء » الزائدتين ـــ (**لِأَنَّ وُجُودَ** الحرف / (**الزَّائِدِ كَلَا وُجُودٍ** ، **وَمِنْهُ**) أى : من المبتدأ المجرور بحرف زائد (**عِنْدَ سِيبَوَيْهِ**) قوله تعالى (﴿ **بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾)[٣] . [٦٤ / ب]

فـ « أيّكم » مبتدأ ، والباء زائدةٌ فيه ، و « المفتون » خبره ، ولم يعكس لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر[٤] .

وعند الأخفش بالعكس[٥] ، فـ « المفتون » مبتدأ مؤخّر و « بأيّكم » خبر مقدّم و « الباء » بمعنى « فى » لا زائدة .

والمعنى على الأول : أيكم المفتون ، أى : المجنون .

وعلى الثانى : الفتنة بأيّكم ، أى : الجنون فى أيّكم .

(وَ) منه (**عِنْدَ بَعْضِهِمْ**) ـــ وهو ابن عصفور[٦] ـــ قوله ـــ ﷺ ـــ

---

(١) أى : ما دخل عليه حرف زائد .

(٢) من الآية [٣] من سورة « فاطر » .

(٣) من الآية [٦] من سورة « القلم » وهذه الآية ليست من استشهادات سيبويه فى كتابه ، ولكن الباء زائدة عنده فى المبتدأ فى نحو : « بحسبك هذا » [كتاب سيبويه ١ / ٣٤ ، ٣٥٣] .

(٤) هذا متناقض مع ما فى كتاب سيبويه ، فقد أجاز سيبويه فى كتابه ٢ / ٢٥٠ أن يكون اسم المفعول فى نحو : دعه إلى ميسور ، ودَعْ معسوره بمعنى المصدر ـــ ولو قال الشارح : لأنّ سياق الآية يقتضى الاستفهام عن المفتون ، لا عن المفتون ، لكان أولى .

(٥) قال ابن هشام فى المغنى ١ / ١٠٩ : ١٠٠ « ومنه ـــ أى ومن زيادة الباء فى المبتدأ ـــ عند سيبويه ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ وقال أبو الحسن : بأيكم ، متعلق باستقرار محذوف مخبر عن به عن المفتون ، ثم اختلف فقيل : المفتون مصدر بمعنى الفتنة ، وقيل : الباء ظرفية ، أى : فى أى طائفة منكم المفتون » .

(٦) فى كتابه « المقرَّب » ١ / ١٣٦ « باب أسماء الأفعال » فقد خرج الحديث الشريف على أن الباء فى المبتدأ كأنه قال : وإلا فعليه الصوم ، فلا يكون من الإغراء .

(« وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ »)[١] فـ « الصوم » مبتدأ مؤخَّر ، و « عليه » خبر مقدَّم ، و « الباء » زائدة فى المبتدأ .

وقيل : « عليه » اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه ، و « الصوم » مفعول به ، و « الباء » زائدة فى المفعول .

وحجة الأول[٢] : أن إغراء الغائب شاذ[٣] ، فإنّ « عليه » إذا كان اسم فعل يكون نائبا عن « لِيَلْزَم » والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفى الجنس ، وهما : لام الأمر ، والفعل .

ورُدَّ بأن ذلك إذا كان المراد به الغائبُ ، والمراد هنا المخاطب ، وإنما جيء بالضمير غائبا على لفظ « مَنْ » ، وإلّا فهو للمخاطب فى المعنى ــ قاله أبو إسحاق الجزرى[٤] فى نقده على مقرّب ابن عصفور .

والثانى ، وهو الذى يشبه الزائد : نحو :

---

(١) قطعة من حديث أخرجه البخارى فى « صحيحه » فى « كتاب النكاح ــ باب قول النبى ﷺ ــ : من استطاع منكم الباءة فليتزوج » ٦ / ١١٧ ــ ومسلم فى « صحيحه » فى أول كتاب النكاح ٢ / ح١٤٠٠ .

واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٧٥ على أن « عليه » اسم فعل أمر وفاعله مستتر فيه وبالصوم مفعول والباء زائدة فيه ، فقال : « ومنها ــ أى ومن أسماء الأفعال ــ الظروف وشبهها ، تجرُّ ضميرَ مخاطبٍ كثيرا ، وضميرَ غائب شاذا قليلا نحو : عليه شخصا ليسنى ، ونحو الحديث الذى معنا » .

(٢) أى : من يرى أن « الصوم » مبتدأ والباء زائدة ، و « عليه » خبر مقدم .

(٣) كما قال ابن عصفور فى المقرب ١ / ١٣٦ .

(٤) وهو إبراهيم بن أحمد بن محمد الأنصارىّ الخزرجىّ الجزرىّ أبو إسحاق قال ابن رُشيد فى رحلته : شيخ الشيوخ ، وبقية أهل الرسوخ ، الفقيه النحوىّ ، ذو التصانيف الكثيرة والمعارف الغزيرة ــ ومن تصانيفه : المنهج المعرّب فى الردّ على المقرَّب [ينظر بُغية الوعاة ١ / ٤٠٦] .

٦٦- .... لَعَلَّ أَبِى الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[1]

ونحو : « رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته »[2] فمجرور « لعل » و « رُبَّ » فى موضع رفع بالابتداء ؛ لأن « لعلَّ » و « رُبَّ » أشبها الحرف الزائد فى كونهما لا يتعلقان بشىء .

(**وَالْوَصْفُ**) يتناول اسمَ الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل والمنسوب[3] (**نحْوُ** « **أَقَائِمٌ هَذَانِ** ») و « ما مضروبٌ العُمَرانِ » و « هَل حَسَنٌ الوجهان » و « هل أَحَسَنُ فى عين زيد الكحلُ منه فى عين غيره » و « مَا قُرَشىٌّ أَبَوَاكَ » .

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة من الطويل لكعب بن سعد الغنوى يرثى فيها أخاه أبا المغوار واسمه هرم وصدر البيت قوله :

* فقلتُ: ادعُ أخرى وارفعِ الصَّوتَ جَهْرَةً *

ورد منسوبا لكعب الغنوىّ فى العينى ٣ / ٢٤٧ ، والخزانة ٤ / ٣٧٠ ، والدرر اللوامع ٢ / ٣٣ ، ١٤٢ وجاء العجز بلا نسبة فى ابن عقيل ٢ / ٨ ، والمغنى ١ / ٢٨٦ ، ٢ / ٤٤٠ : ٤٤١ والأشمونى ٢ / ٢٠٥ وكلها فى حرف الجر الشبيه بالزائد وهو « لعل » الذى يجر فى الظاهر فقط .

وفى نواد أبى زيد ص ٣٧ برواية « لعل أبا المغوار » وعليه فلا شاهد فيه .

قال ابن هشام وهو يذكر ما لا يتعلق من حروف الجر : « الثانى « لَعَلَّ » فى لغة عُقَيل ؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد ؛ ألا ترى أنّ مجرورَها فى موضع رفع على الابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية .. ثم استشهد بالبيت وقال : ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل بل لإفادة معنى التوقع [المغنى ٢ / ٤٤٠ : ٤٤١] .

(٢) هذا المثال لا يتعين فيه أن يكون مجرورُ « رُبَّ » مبتدأ ؛ لأنه يجوز أن يكون مفعولا على حدِّ « زيدًا ضربته » ويكون التقدير : ربّ رجل صالح لقيت لقيته ، فيقدر الناصب بعد المجرور لأنّ رُبَّ لها الصدر من بين حروف الجرّ [ينظر المغنى ٢ / ٤٤١ : ٤٤٢] والمثال القاطع فى ذلك أن يقال : « رب رجلٍ صالحٍ مرافقٌ لك » .

(٣) فهذه الأوصاف فى موضع الفعل وكل منها مستغن عن الخبر بمرفوعه ، ألا ترى أن التقدير فى نحو : أقائم هذان : أيقوم هذان ؟ [ينظر شرح اللمحة ١ / ٣٢٧] .

والذى بمنزلة الوصف نحو قولهم « لا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ » فَـ « نَوْلُكَ » مبتدأ وهو بمنزلة الوصف فى كونه قائما مقام الفعل وهو « ينبغى » و « أَنْ تفعلَ » فاعلٌ بنَوْلَك سدَّ مسدَّ الخبر[١] — وسيأتى فى باب « لا »[٢] .

(**وَخَرَجَ**) بقوله : مخبرٌ عنه أو وصفٌ (**نَحْوُ** : « **نَزَالِ** ») من أسماء الأفعال (**فَإِنَّهُ لَا مُخْبَرٌ عَنْهُ ، وَلَا وَصْفٌ**) فلا يكون مبتدأ ؛ بناء على أنّ اسم الفعل لا محل له من الإعراب وهو الأصحّ .

(**وَ**) خرج بقوله : رافع لمكتفًى به (**نَحْو** « **أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ** » **فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ بِالْوَصْفِ**) وهو أبواه (**غَيْرُ مُكْتَفًى بِهِ**) فى حصول الفائدة مع قطع النظر عن « زيد » (**فَزَيْدٌ** : **مُبْتَدَأٌ**) مؤخرٌ (**وَالْوَصْفُ خَبَرٌ**) مقدّمٌ و « أبواه » فاعله[٣] .

(**وَلَابُدَّ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ**) وما هو بمنزلته (**مِنْ**) اشتراط (**تَقَدُّمِ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ**) عليهما ، وهل ذلك شرط فى العمل ، أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟ قولان أرجحهما الثانى[٤] — قاله فى المغنى —

---

(١) يقول أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٢٤ بعد أن عرّف المبتدأ بقوله : « المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة .. وقولى مع اسم مرفوع به : يشمل الخبرَ المسند إلى المبتدأ والمرفوع بالوصف فاعلا أو مفعولا لم يُسمَّ فاعله ... والاسمَ الذى ليس بوصف ؛ لكنه يؤدى معنى الفعل وهو قولهم « لا نَوْلُكَ أَنْ تفعَلَ » أعربوا « نولُك » مبتدأ ، و « أن تفعلَ » فاعلٌ به ، ومعناه : لا ينبغى أن تفعل » .

(٢) العاملة عمل « إنّ » وسيكون هناك — بعونه تعالى — مزيد من الكلام على قولهم « لا نولُك أن تفعلَ » .

(٣) فى حاشية يس على التصريح ١ / ١٥٧ : « قال الدنوشرى : ينظر ما المانع من كون « زيد » مبتدأ و « قائم » مبتدأ ثان ، و « أبواه » فاعل أغنى عن خبره ، والجملة خبر عن زيد ، نظير : زيدٌ قائم أبواه .

(٤) وإذا رجح الثانى وهو أنّ التقدم المذكور شرط فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ، فلا يجوز فى نحو : زيدٌ قائم أبوه ، كون « قائم » مبتدأ — وإن اعتمد على المخبر عنه .

[٦٥ / أ] والنفىُ يشمل / النفىّ بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .

فالنّفى بالحرف (نَحْوُ) قوله(١) :

٦٤- (خَلِيلَىَّ مَاوَافٍ بِعَهْدِىَ أَنْتُمَا) إِذَا لَمْ تَكُونَا لِى عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ(٢)

فـ « مَا » نافية و « وافٍ » مبتدأ ، و « أنتما » فاعل سدَّ مسدّ الخبر .

وفيه ردّ على الزمخشرىّ ، وابن الحاجب(٣) حيث شرطا أن يكون المرفوع اسما ظاهرًا قاله الموضح فى شرح الشذور(٤) ، وجوابه أن المراد بالظهور ضدّ الاستتار(٥) .

---

(١) لا يعلم قائله .

(٢) هذا البيت من الطويل ، وهو من شواهد الشذور ص ١٨٠ ، والمغنى ٢ / ٥٥٧ والعينى ١ / ٥١٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٤ والهمع ١ / ٩٤ ، والدرر ١ / ٧١ ، والأشمونى ١ / ١٩١ .

وقوله : « خليلىَّ » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وقوله « من أُقاطع » من : اسم موصول فى محل جرّ بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « تكونا » أقاطع : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « من » والعائد محذوف أى : أقاطعه ، وجملة : تكونا لى ... إلخ فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه الكلام السابق أى : فما وافٍ بعهدِىَ أنتما .

(٣) ومن قبلهما الكوفيون ، وأوجبوا فى قوله تعالى : ﴿ أراغب أَنْتَ ﴾ [مريم ٤٦] أن يكون محمولا على التقديم والتأخير وذلك لا يمكنهم فى البيت الذى معنا ؛ إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد ، فلا يقال : أنتما وافٍ .

(٤) ص : ١٨٢ .

(٥) قوله : وجوابه ... إلخ يفهم منه أن الزمخشرى وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع بالوصف ضميرا منفصلا ، والمنقول عنهما خلاف ذلك ، وإذا رفع الوصفُ ضميرًا مستترا فلا يكون مبتدأ بالاتفاق قال بعضهم إلا فى مسألتين : الأولى نحو : أقائم وضارب زيدٌ إذا أعملنا الثانى ، والثانية نحو أقائم الزيدان أم ذاهبان ، إذا جعل « ذاهبان » معطوفا على ما قبله فيكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر ــ وكلام ابن هشام فى المغنى ٢ / ٥٧٧ صريح فى ردّ جواب الشيخ خالد ؛ لأنه نقل أن الكوفيين أوجبوا فى نحو : أقائم أنت ابتدائية الضمير ثم قال ووافقهم ابن الحاجب ووهم إذ نقل فى أماليه الإجماع على ذلك ثم نقل ابن هشام أن=

والنفىُ بالفعل ، نحو : « ليس قائمٌ الزيدان » فـ « قائمٌ » اسم « ليس » و « الزيدان » فاعل بقائم سدّ مسدّ خبر « ليس » ـــ قاله ابن عقيل[١] ـــ

والنفى بالاسم ، نحو : « غيرُ قائمٍ الزيدان » فـ « غيرُ » مبتدأ و « قائمٍ » مضاف إليه ، و « الزيدان » فاعل بقائم سد مسدّ خبر « غير » لأن المعنى : ما قائم الزيدان ، فعومل « غير قائم » معاملة « ما قائم » ـــ قاله ابن عقيل أيضا[٢] ـــ

والنفىُ فى المعنى كالنفى الصريح نحو : « إنما قائم الزيدان » ؛ لأنّه فى قوّة قولك : ما قائم إلّا الزيدان[٣] .

والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف ، وبالاسم .

فالاستفهام بالحرف (**نَحْوُ**) قوله[٤] :

٦٥ـ (**أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى**) أَمْ نَوَوْا ظَعَنًا   إنْ يَظْعَنُوا فعجيبٌ عيشُ من قَطَنَا[٥]

فـ « قاطنٌ » مبتدأ ، من قطن بالمكان إذا أقام به و « قومُ سلمى » فاعل سدّ مسدّ الخبر ، و « الظَّعَن » السير .

والاستفهام بالاسم نحو « كيف جالسٌ العُمَرَانِ »[٦] .

= الزمخشرى زعم أن ﴿ أراغبٌ أنت ﴾ أنّ « أنت » مبتدأ ، فعلم أن مراد الزمخشرى بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارزًا [قاله الدنوشرى فى حاشية يس على التصريح ١ / ١٥٧] .

(١) فى شرحه للألفية ١ / ١٧٨ : ١٧٩ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٧٩ ـــ ويقول ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٧٤ « وكما أطلقتُ الاستفهام أطلقت النفى لتناول كل نافٍ يصلح لمباشرة الأسماء .

(٣) ومنه يعلم أن النفى المنقوض بإلا يكفى فى الاعتماد .

(٤) لا يعلم قائله .

(٥) هذا البيت من البسيط واستُشهد به فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٩ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨١ ، والعينى ١ / ٥١٢ ، والأشمونى ١ / ١٩٠ .

(٦) يقول ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٧٤ « ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها=

وإنما لم يُجْعل المرفوع بالوصف خبرًا فيهنَّ ؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يُخْبر عنه ، فكذا ما قام مقامه .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِى فَاعِلٌ اغْنَى فِى « أَسَارٍ ذَانِ »[1]

وَقِسْ ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْىُ[2]...... ....

وإذا لم يتقدم على الوصف نفىٌ ولا استفهام لا يكون مبتدأ (**خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ**)[3] فى إجازتهم وقوعَه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفىٌ أو استفهام (**وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِى نَحْوِ**) قولِ بعض الطائيين[4] :

٦٦- (**خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ**) فلاتَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِىٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[5]

= ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية فى تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور » ثم مثل بما فيه استفهام بالهمزة ، وهل ، ومَا ، ومَنْ ، ومتى ، وأين ، وكيف ، وكم ، وأيان .

(١ ، ٢) وأولٌ مبتدأ وهو « سارٍ » والثانى فاعل أغنى عن الخبر وهو « ذان » قس على ذلك فى كونه بعد استفهام ، ومثل الاستفهام فى الاعتماد النفىُ .

(٣) يقول ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٧٣ : ٢٧٤ « وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا ، ويدل على استعماله قول الشاعر : * خبير بنو لهب * والكوفيون كالأخفش فى عدم اشتراط الاستفهام والنفى فى الابتداء بالوصف المذكور إلا أنهم يجعلونه مرفوعا بما بعد ، وما بعد مرفوعا به على قاعدتهم ، ويوافقونه فى التزام إفراده وتجرده من ضمير ، ويجيزون أيضا إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده ، ويجيزون أيضا جعله نعتَ منوىّ مطابق للآخر فى إفراده وتثنيته وجمعه ويسمونه خلفا » [نقل كلام ابن مالك هذا أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٢٧] .

(٤) لم يعيِّن اسمه أحد .

(٥) البيت من الطويل ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٣٣ والعينى ١ / ٥١٨ وهو الذى نسبه لرجل من الطائيين ، والهمع ١ / ٩٤ ، والدرر ١ / ٧٢ . =

(**خِلَافًا لِلنَّاظِمِ**) فى شرح التسهيل[١] (**وَابْنِهِ**) فى شرح النظم[٢] (**لِجَوَازِ كَوْنِ الْوَصْفِ**) وهو « خبير » (**خَبَرًا مُقَدَّمًا**) و « بَنُو لِهْبٍ » مبتدأً مؤخرًا .

(**وَإِنَّمَا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ**) ــ أى : بخبير ، مع كونه مفردا ــ (**عَنِ الْجَمْعِ**) وهو « بَنُو لِهْبٍ » ؛ لأنه ، أى : خبير (**عَلَى**) وزن (**فَعِيلٍ**) و « فَعِيل » على وزن المصدر كـ « صَهِيلٍ » والمصدر يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، فأُعْطِىَ حكمَ ما هو على زنته (**فَهُوَ عَلَى حَدِّ** ﴿ **وَالْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ** ﴾)[٣] و « لِهْب » ــ بكسر اللام ، وسكون الهاء ــ حَىّ من الأزد[٤] .

فإن قلتَ : إذا جوَّز الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفى أو استفهام ، فما مسوِّغ الابتداء / به وهو نكرة ؟ [٦٥ / ب]

قلتُ : عملُه فى المرفوع بعده ، وسيأتى أن العمل من جملة المسوغات .

فإن قلتَ : العمل مشروط بالاعتماد ، وقد تخلَّف هنا .

= ومعنى البيت : أن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة إذا مرت الطيور عليهم فهم يعرفون مهابطها وأصواتها وما تدل عليه ، فإذا أخبرك لهبّى بشىء من ذلك فصدقه ولا تلغ ما يذكره لك .

(١) ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ حين قال : ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى .. وأشرت بقولى : « ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان » إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذى تقرر إلا بعد استفهام أو نفى ، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع ، ثم قال : ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يَلِ استفهاما أو نفيا فقد قوَّله ما لم يقل » فهذا ظاهر فى أن ابن مالك اتبع مذهب سيبويه فى إجازة ذلك بقبح دون منع [ينظر رأى سيبويه فى كتابه ١ / ٢٧٨] .

(٢) ص : ١٠٦ ونص عبارته « أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفى كان الابتداء به قبيحًا وهو جائز على قبحه » ــ [والعبارة هكذا فى شرح ابن الناظم بإسقاط الفاء من جواب « أمَّا » ويبدو أن صواب العبارة : « فإذا لم يعتمد ... » أو « فأَما إذا لم يعتمد ... فإن الابتدائية به قبيحٌ » .

(٣) من الآية [٤] من سورة « التحريم » .

(٤) وُلِدَ لسبأ عدد من الأولاد منهم حمير وكهلان ، ومن كهلان تفرعت عدة قبائل من أشهرها كندة وأنمار ، والأزد .

قلتُ : الأخفش لا يشترط فى عمل الوصف اعتماده على شىء ـ كما حكاه « الْمَسِيلِىّ »[١] عنه .

وإلى موافقة الأخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله :

.......................وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ «فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»[٢]

(**وَإِذَا**) رفع الوصفُ ما بعده فله ثلاثة أحوال :

وجوبُ الابتدائية ، ووجوبُ الخبرية ، وجوازُ الأمرين .

وذلك أنه إن (**لَمْ يُطَابِقِ الْوَصْفُ مَا بَعْدَهُ ، تَعَيَّنَتِ ابْتِدَائِيَّتُهُ ، نَحْوُ** « **أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ** ») فـ « قائمٌ » مبتدأ ، و « أخواك » فاعله سدّ مسدّ خبره ، ولا يجوز أن يكون « أخواك » مبتدأ مؤخرًا ، و « قائمٌ » خبرًا مقدمًا ؛ لأنه لا يُخبر عن المثنى بالمفرد .

(**وَإِنْ طَابَقَهُ**) أى : طابق الوصفُ ما بعده (**فِى غَيْرِ الْإِفْرَادِ**) وهو التثنية ، والجمع (**تَعَيَّنَتْ خَبَرِيَّتُهُ نَحْوُ** « **أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ** » و « **أَقَائِمُون إِخْوَتُكَ** ») ـ بالتاء الفوقانية ـ و « أَقِيَامٌ الزيدُونَ » فالوصف فيهنّ خبرٌ مقدم ، والمرفوع بعده متبدأ مؤخر ، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهنَّ مبتدأ ، والمرفوع فاعلا سدّ مسدّ الخبر ؛ لأن الوصفَ إذا رفع ظاهرًا كان حكمُه حكمَ الفعل فى لزوم الإفراد على اللغة الفصحى ، ويجوز ذلك على غيرها[٣] .

---

(١) وهو عبد الله بن محمد المسيلى المالكى جمال الدين أبو محمد الإمام العلامة البارع المتفنن صاحب المصنفات البديعة وكانت مصنفاته فى غاية الجودة توفى بالقاهرة سنة ٧٤٤ هـ .
[ترجمته فى الديباج المذهب ١ / ٤٥٠ وحسن المحاضرة ١ / ٤٦٠] .
وحُرِّف فى خ٣ إلى « السهيلى » .

(٢) « وقد يجوز » عبرَّ بقد التى تدل على التقليل ، و « فائز أولو الرشد » لم يعتمد الوصف على شىء من الاستفهام أو النفى .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٧٣ « ولما كان الوصف المذكور مُنَزَّلا منزلة الفعل لم يجز تصغيره ، ولا وصفه ، ولا تعريفه ، ولا تثنيته ، ولا جمعه ، لأن ذلك كلَّه من خصائص=

ومسألة جمع التكسير نص عليها الشاطبى[١] .

(**وَإِنْ طَابَقَهُ**)[٢] أى الوصف ما بعده (**فِى الْإِفْرَادِ**) تذكيرا وتأنيثا (**احْتَمَلَهُمَا**) أى : الابتدائية والخبرية على السواء (**نَحْوُ** « **أَقَائِمٌ أَخُوكَ** ») و « أَقَائِمةٌ أُختُك » فيجوز أن يُجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسدَّ الخبر ، ويجوز أن يُجعل المرفوع مبتدأ مؤخّرا والوصفُ خبرًا مقدّما ، فإن رَجَح الأول بأنّ الأصلَ فى المقدّم الابتداءُ ، عُورِضَ بأنّ الأصلَ فى الوصف الخبريّة ، فلما تعارض الأصلان تساقطا .

وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله :

وَالثَّانِ مُبْتَدًا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إِنْ فى سِوَى الْإِفْرادِ طِبْقًا اسْتَقَر[٣]

(**وَارْتِفَاعُ الْمُبْتَدَإِ بِالابْتِدَاءِ ، وَهُوَ التَّجَرُّدُ**) عن العوامل اللفظية[٤] (**لِلإِسْنَادِ وَارْتِفَاعُ الْخَبَرِ بِالْمُبْتَدَإِ**) عند سيبويه[٥] ، وإليه ذهب الناظم[٦] فقال :

= الأسماء المحضة — ومن قال من العرب : يفعلان الزيدان ، ويفعلون الزيدون ، قال هنا : أفاعلان الزيدان ؟ ، وأفاعلون الزيدون ؟ » — وهى ما يُسمى بلغة « أكلونى البراغيث » فالوصفُ مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر .

(١) أى فى نحو ما مثّل به « أقيامٌ الزيدون » [ينظر شرح الألفية للشاطبى ص : ٧٢٠ — كلية اللغة العربية بالقاهرة ، تحقيق طاهر محمود .

(٢) فى خ٢ « وإن طابَقتْ » .

(٣) « والثانى مبتدأ » مبتدأ وخبر « وذا » الواو عاطفة و « ذا » اسم إشارة مبتدأ و « الوصفُ » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « خبر » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وسُكن للروى « طبقا » حال من الضمير فى « استقر » وقيل تمييز محول عن الفاعل « استقر » فعل الشرط وهو « إن » وجواب « إن » محذوف ، والتقدير : إن فى سوى الإفراد طبقا استقرّ فالثانى مبتدأ وذا الوصفُ خبر ، بدلالة ما قبله عليه .

(٤) وقيل : جَعْلُ الاسم أولا ليُخبَرَ عنه ، وكلا التعريفين فى الاصطلاح ، أما الابتداء لغةً فهو الافتتاح .

(٥) فى كتابه ١ / ٧ ، ٢٧٨ بولاق .

(٦) هنا فى الألفية ، وفى شرح التسهيل ١ / ٢٧٠ حيث قال عن مذهب سيبويه : وقوله هو الصحيح لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة . =

وَرَفَعُــوا مُبْتَــدَأً بِالابْتَــدَا كَـذَاكَ رَفْعُ خَبَـرٍ بِالْمُبْتَـدَا

فإذا قلتَ : « زيدٌ أخُوك » فـ « زيدٌ » مرفوع بالابتداء ، و « أخوك » مرفوع بزيد ، وصحّ رفعه به ـــ وإن كان جامدًا ـــ لأنّ أصل العمل للطالب ، والمبتدأ طالبٌ للخبر ، من حيث كونه محكوما به له طلبا لازمًا ، كما أنّ فعل الشرط لمّا كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة . وإن كان الفعلُ لا يعمل فى الفعل[1] .

واعْتُرِضَ بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل[2] نحو « القائمُ أبوهُ صاحبُك » فلو كان رافعا للخبر ؛ لأدّى / إلى رفع شيئين لم يكن أحدُهما تابعا للآخر . [٦٦ / أ]

وأُجيب بأن الجهة مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه ، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له .

= ومسألة رافع المبتدأ ، ورافع الخبر احتلت مكانا واسعا فى كتب النحو أخذًا وردًّا ، فقد وردت هذه المسألة فى كتاب سيبويه ١ / ٧ ، ٢٧٨ ـــ والمقتضب ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٢ ، ١٢٦ ـــ والأصول لابن السراج ١ / ٦٢ ـــ والإيضاح لأبى على الفارسى ٤٩ ـــ والخصائص لابن جنّى ٢ / ٣٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٣ : ٨٥ ـــ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٥ : ٣٥٧ و « التبيين » عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء الكعبرى مسألة ٢٧ ، ٢٨ ـــ والإنصاف لابن الأنبارى مسألة ٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٦٧ : ٢٧٢ ـــ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢ / ٢٨ : ٢٩ ومنهج السالك لأبى حيان ٣٨ ـــ وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٧ : ١٠٨ ـــ وشرح الألفية لابن عقيل : ١ / ٨٨ : ١٨٩ ـــ والهمع ١ / ٩٤ : ٩٥ ـــ والأشمونى ١ / ١٩٣ : ١٩٤ .

ولكل منهم مذهب مختار قد ينفرد به وقد يشاركه غيره فيه كما سيتضح .

(١) هذا المذهب وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، مذهب سيبويه وصححه ابن مالك ، وارتضاه ابن الناظم ، وابن هشام ، وابن عقيل .

(٢) ممن أورد هذا الاعتراض : ابن عصفور فى شرحه للجمل ، والذى أورد الاعتراضَ ، وجوابَه هو السيوطىّ فى الهمع ـــ أما العكبرى فى « التبيين » فقد أورد الاعتراض بأن المبتدأ جامدٌ والجوامد لا تعمل .

(لَا) ارتفاعه (بِالابْتِدَاءِ) وهو قول ابن السراج[١] ، وصححه أبو البقاء[٢] .

وحجة من قال به : أنّ الابتداء رفع المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر ؛ لأنه مقتضٍ لهما[٣] ، فهو كالفعل لمّا عمل فى الفاعل عمل فى المفعول .

(وَلَا) ارتفاعه (بِهِمَا) أى : بالابتداء ، والمبتدأ[٤] .

وحجة من قال به : أنّ الابتداء عامل ضعيف ، فقوىَ بالمبتدأ ، كما قِوىَ حرفُ

---

(١) ترددت نسبة هذا القول ــ وهو أن الخبر مرفوع بالابتداء ــ لابن السرّاج هنا فى التصريح وفى « التبيين » للعكبرى ص ٢٩٩ ، وفى منهج السالك لأبى حيان ٣٨ ، وأيضا فى الارتشاف ٢ / ٢٨ والهمع ١ / ٩٤ .

وبالرجوع إلى أصوله ١ / ٦٣ نجده يقول : « والخبر رفع بهما نحو قولك : الله ربُّنا ومحمدٌ نبيُّنا » وهذا مخالف لما نُقل عنه ، ولعله رأى آخر لابن السراج .

(٢) يعنى : العكبرى فى كتابه « التبيين » ص ٢٣٠ وزاد أبو حيان فى الارتشاف والسيوطى فى الهمع أن ذلك قول الأخفش والرمّانى أيضا ، وهو قول الزمخشرى فى المفصل حيث يقول وكونهما مجردين للإسناد وهو رافعهما » [ابن يعيش ١ / ٨٣ ، ٨٥] .

(٣) أورد هذه الحجة وضعفها ، أو نقل تضعيفها كلّ من : ابن الناظم ١٠٨ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ٩٤ ، والأشمونى ١ / ١٩٤ .

(٤) هذا مذهب المبرد فى المقتضب ٢ / ٤٩ ، ٤ / ٩٢ ، ١٢٦ ــ وكذلك قول ابن جنّى فى الخصائص ٢ / ٣٨٥ ، ونصه : « وبعد فليس فى الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعِه ؛ لأنَّ رافعَه ليس المبتدأ وحده ، وإنما رافعه الابتداء والمبتدأ جميعا ، فلم يتقدم الخبر عليهما معا ، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ وهذا لا ينقض » ــ وهذا النص مخالف لما نسب لابن جنى فى « التبيين » ص ٢٢٩ وفى الهمع ١ / ٩٥ من أنه يرى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ وحده .

الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء[١] عند طائفة[٢] .

وهذه الأقوال الثلاثة عند البصريين .

(**وَعَنِ الكُوفِيِّينَ أَنَّهُمَا**) أى : المبتدأ والخبر (**تَرَافَعَا**) فرفَعَ كلٌّ منهما الآخر . وحجتُهم أنَّ كلَّ واحد منهما يفتقر إلى الآخر[٣] ، فكان كل واحد منهما عاملا فى صاحبه ، كما أنَّ « أيًّا » الشرطيَّة عاملةٌ فى الفعل بعدها ، وهو عامل فيها فى نحو ﴿ **أَيًّا مَّا تَدْعُواْ** ﴾[٤] .

وهذه الأقوال كلها ضعيفة :

---

(١) ذكر ذلك أبو البقاء العكبرى حين قال : واحتج الآخرون ــ أى الذين قالوا يرتفع الخبر بالابتداء والمبتدأ ــ بأن الابتداء ضعيف ، وكذلك المبتدأ فإذا اجتمعا صار العامل قويًّا ؛ كما أنّ « إنْ » الشرطية تعمل فى فعل الشَّرط ثم يعملان فى الجزاء » .

(٢) وهم أكثر البصريين .

ولمّا ضعَف ابن يعيش هذا المذهب بقوله « وهذا القول عليه كثير من البصريين ، ولا ينفك من ضعف وذلك من قِبل أن المبتدأ اسم والأصل فى الأسماء أن لا تعمل وإذا لم يكن لها تأثير فى العمل ، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له » .

لمَا ضعف هذا المذهب اختار مذهبا قريبا منه فَقَال : « والذى أراه أن العامل فى الخبر هو الابتداء وحده .. إلا أن عمله فى المبتدأ بلا واسطة ، وعمله فى الخبر بواسطة المبتدأ ، يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر فى العمل . [ابن يعيش ١ / ٨٥] .

(٣) ذكر ذلك أبو البقاء فى « التبيين » ص ٢٢٧ : ٢٢٨ والسيوطى فى الهمع ١ / ٩٥ واختار مذهب الكوفيين أبو حيان فى الارتشاف ١ / ٢٩ حيث قال : « وأقول : الذى نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر ، وهو اختيار ابن جنى » واختاره أيضا السيوطى فى الهمع ١ / ٩٥ حيث قال بعد أن عرضه ، وأورد تضعيفه وأجاب عنه قال : وهذا المذهب اختاره ابن جنى ، وأبو حيان وهو المختار عندى وقد ظهر أنهما جعلا هذا المذهب مختارًا لابن جنى ، والصحيح ما جاء فى الخصائص على لسانه كما أسلفتُ ، من أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .

(٤) من الآية [١١٠] من سورة « الإسراء » فـ « أيًّا » منصوب بتدعو ، وتدعو مجزوم بأىّ .

أما الأول[1] : فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ فى المعنى نحو « زيد أخوك » فلو رُفع الأخُ بزيدٍ ، كان رافعا لنفسه بنفسه[2] .

وأما الثانى[3] : فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين[4] .

وأما الثالث[5] : فلأن اجتماع عاملين معنوىّ ولفظىّ لا يعهد[6] .

وأما الرابع[7] : فلأن العمل تأثير ، والمؤثِّر أقوى من المؤثَّر فيه ، فيلزم أن يكون الشىء الواحد قويًّا ضعيفًا من وجه واحد ، إذا كان مؤثِّرا فيما أثَّر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع[8] .

واحترز بقوله « للإسناد » عن الأعداد المسرودة نحو : اثنان ، ثلاثهْ ، فإنها — وإن تجردت — فلا إسناد معها ، فليست مبتدآت[9] .

وإثبات الألف فى « اثنان » من استعمال الشىء فى أول أحواله[10] .

* * *

---

(١) وهو أن الخبر مرفوع بالمبتدأ .

(٢) اعترضه الدنوشرى بقوله « فيه نظر ؛ لأن قوله : كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع إذ هما متغايران مفهوما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعا » [حاشية يس على التصريح ١ / ١٥٩] .

(٣) وهو أن العامل فى الخبر الابتداء .

(٤) ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٧٠ .

(٥) وهو أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .

(٦) قال ابن مالك : « فالقول بأن الابتداء عامل مُقوًّى بالمبتدأ لا نظير له ، فوجب ردُّه .

(٧) وهو أنهما ترافعا .

(٨) ذكر ذلك أبو البقاء فى « التبيين » ص ٢٢٨ .

وانظر ما ردّ به ابن مالك فى التسهيل ١ / ٢٧٢ .

(٩) فالأعداد المسرودة إن لم يعطف بعضها على بعض تكون موقوفة فيقال : واحد اثنان ثلاثهْ أربعهْ [قاله ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٣٥٦] .

(١٠) وليس إعرابا .

(**فَصْلٌ** :

وَالْخَبَرُ) هو (**الْجُزْءُ الَّذِى حَصَلَتْ بِهِ**) أو بمتعلَّقه (**الْفَائِدَةُ**) التامّة (**مَعَ مُبْتَدَإٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ**) فى قوله : أو وصف رافع لمكتفًى به .

(**فَخَرَجَ**) بذكر المبتدإ (**فَاعِلُ الْفِعْلِ**) نحو « زيد » من قولك : « قام زيدٌ » (**فَإِنَّهُ**) وإن حصلت به الفائدةُ ؛ لكنه (**لَيْسَ مَعَ الْمُبْتَدَإ**) بل مع الفعل ، ومثله فاعل اسم الفعل نحو « هيهاتَ العقيق » .

(**وَ**) خرج بقوله : غير الوصف المذكور (**فَاعِلُ الْوَصْفِ**) المذكور نحو « الزيدان » من قولك « قائمٌ الزيدان » فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنَّه ليس مع مبتدإ غير الوصف المذكور ، بل مع مبتدإ هو الوصف المذكور ، فلا يكون « الزيْدَان » خبرًا بل فاعلًا سدَّ / مسدَّ الخبر ، وسَلِمَ الحدُّ بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم : [٦٦ / ب]

والخبرُ الجزءُ المتِمُّ الفَائِـدَهْ ....

فإنه يرد عليه فاعلُ الفعل ، وفاعلُ الوصف(١) .

(**وَهُوَ** : **إِمَّا مُفْرَدٌ**) وهو ما ليس جملةً ، فيشمل المثنى والمجموعَ .
(**وَإِمَّا جُمْلَةٌ**)(٢) اسميّة ، أو فعليّة .

---

(١) قال الشهاب القاسمى : قوله : * والخبر الجزء المتمُّ الفائدة * أى : مع المبتدأ بقرينة ما عُلِم من أول الباب إلى هنا من أن الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره ، فاندفع ما قد يرد عليه من أن التعريف يشمل كلًّا من فعل الفاعل مثلا ، والمراد مع المبتدأ غير الوصف ، بقرينة قوله : * فاعلٌ أغْنَى * فإنه دلّ على أن الوصف لا خبر له » [حاشية يس على التصريح ١ / ١٦٠] .
(٢) أما الظرف أو الجار والمجرور فيمكن أن يقال : تارة يلحق بالمفرد بأن يقدر المتعلق مفردا ، وتارة بالجملة بأن يقدر المتعلق فعلا . فلا يخرج الخبر عن القسمين ، ومنهم من ذهب إلى جعل الظروف والمجرورات من حيّز الجمل ، واستدلّ على ذلك بوصل الموصولات بهما والموصولات لا توصل إلا بالجمل ونقل السيوطى فى الهمع أن ذلك مذهب الفارسى والزمخشرى وابن =

وذكر ابن خروف[1] فى شرح الكتاب أن الخبر ينقسم إلى نيِّف وسبعين قسمًا ، كلّ منها يخالف صاحبه فى حكم مَّا ، وكلُّها ترجع إلى المفرد والجملة ؛ ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال :

وَمُفْرَدًا يأتِى ، ويأتى جُمْلَـهْ ....

(**وَالْمُفْرَدُ إِمَّا جَامِدٌ**) وهو ما لم يُشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادَّة بالنظر إلى القياس الاستعمالى كـ « زيد » فإنه لا يدل على معنى : زَاد المالُ زيادة ، وكـ « أسد » إذا أُريد به شجاع ، على رأيٍ ؛ فإنه وإن كان فى الاستعمال مُشْعِرًا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له فى المادّة وهو « شَجُع » و كـ « صاحب » فإنه وإن كان مُشْعرًا بمعنى « صحب » لكن لا بحسب القياس الاستعمالى بل بحسب القياس الأصلى ، وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال .

فكل من : زيد ، وأسد ، وصاحب — عندهم — من قبيل الجوامد (**فَلَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرَ الْمُبْتَدَإِ ، نَحْو « هَذَا زَيْدٌ »**) و « هذا أسد » و « هذا صاحبٌ » فليس فى شيء منها ضمير يعود على المبتدإ .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

= الحاجب ، ومنهم من جعله قسمًا برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات ونسب لابن السراج فى شرح الجمل لابن عصفور وفى الارتشاف ، وفى الهمع للسيوطى — ولكن فى أصول ابن السراج ١ / ٦٢ : ٦٣ ما يدلّ على أن مذهبَه مخالف لما نسب إليه ، فهو يجعله من قبيل الخبر المفرد ويقدر « مستقر » ولذا قال المحقق الرضى فى شرح الكافية ١ / ٩٣ « وذهب ابن السراج وأبو الفتح إلى أنه اسم لكونه مفردًا ، والأصل فى خبر المبتدأ أن يكون اسما » هذا هو الحق وهو الموافق لما فى أصول ابن السراج [ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٤٤ ، والارتشاف لأبى حيان ٢ / ٤٥ ، والهمع ١ / ٩٨ : ٩٩ ، والمغنى ١ / ٤٤٧] .

(١) هو أبو الحسن على بن محمد بن على الحضرمى الإشبيلى [المتوفى سنة ٦١٠ هـ] أخذ عن ابن طاهر وبرز فى العربية ، ومن مصنفاته فى النحو : شرح كتاب سيبويه . وشرح الجمل للزجاجى [بغية الوعاة ٢ / ٢٠٣] .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ[١] ....

(**إِلَّا إِنْ أُوِّلَ**) الجامدُ (**بِالْمُشْتَقِّ**) فيتحمَّل ضمير المبتدإ (**نَحْوُ** « **زَيْدٌ أَسَدٌ** » **إذا أُرِيدَ به شُجَاعٌ**) عند جمهور البصريين ؛ فإن أُريد به التشبيه على إضمار الكاف ، أو أنه نفس الأسد مبالغة ، فلا يتحمل ضمير المبتدإ عندهم .

وذهب الكسائىُ من الكوفيين ، والرُّمَّانى[٢] من البصريين ومن وافقهما ، إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدإ مطلقا[٣] ، سواء أُوِّل بمشتق أَمْ لا .

(**وَإِمَّا مُشْتَقٌّ**) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى كـ « قائم » فإن دالّ على معنى « قام » وإذا أُخبر به عن مبتدإ (**فَيَتَحَمَّلُ ضَمِيرَهُ**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّ[٤]

(**نَحْوُ** « **زيدٌ قَائِمٌ** ») والزيدان قائمان ، والزيدُون قائمون ، وهند قائمةٌ ، والهندان قائمتان ، والهنداتُ قائماتٌ .

---

(١) قوله « فارغ » يعنى من الضمير ، بدليل قوله فى المشتق : « وَإِنْ يُشْتَقّ فهو ذو ضمير مستكنّ »

(٢) هو أبو الحسن على بن عيسى [المتوفى سنة ٣٨٤ هـ] سبق فى ص : ٩٢ .

(٣) فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٧ نسب هذا القول للكسائىّ وحده وضعفه وقال إنّ اجتنابه متعيَّن .

وفى الهمع ١ / ٩٥ قال : « وزعم الكسائىُ أنه يتحمله ، ونسبه صاحب البسيط وغيره إلى الكوفيين والرمَّانى » .

(٤) قوله « فهو ذو ضمير مستكنّ » الفاء واقعة فى جواب الشرط « إن » « هو » مبتدأ « ذو » خبر ، وهو مضافٌ و « ضمير » مضافٌ إليه « مُستكنّ » صفة لضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

ومعنى : مستكنّ أى : مستتر ومرجعه هو المبتدأ .

فالخبر فى ذلك كلِّه مُتحمِّل لضمير مستتر عائدٍ على المبتدإ ، والألف فى « قائمان » والواو فى « قائمون » حرفان دالَّان على التثنية والجمع ، كما فى الرجلان ، والزيدون .

(**إِلَّا إِنْ رَفَعَ**) المشتقُّ الاسمَ (**الظَّاهِرَ نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ »**) أو رفع الضميرَ البارزَ ، نحو « زيدٌ قائمٌ أنتَ إليه » فإنه لا يتحمَّل ضميرَ المبتدإ ؛ لأنه لا يرفع فاعلين .

(**وَيَبْرُزُ الضَّمِيرُ الْمُتَحَمَّلُ**) ـــ بفتح الميم ـــ وينفصل (**إِذَا جَرَى الْوَصْفُ**) الواقعُ خبرًا (**عَلَى**) مبتدإ (**غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ**) فى المعنى .

(**سَوَاءٌ أَلْبَسَ**) الحال (**نَحْوُ « غُلَامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ**) فـ « ضاربه » وصفٌ فى المعنى لزيد لأنه هو الضارب / للغلام وذلك (**إِذَا كَانَتِ الْهَاءُ**) المفعولة (**لِلْغُلَامِ**) لأنه المضروبُ ، وقد جرى الوصف وهو « ضاربُه » على الغلام لفظًا ؛ لأنه خبرٌ عنه ، فلو لم يبرز الضميرُ المستتر فى « ضاربه » لتوهَّم السامعُ أنَّ الغلامَ ـــ بحسب ظاهر الإسناد إليه ـــ هو الضاربُ لزيد ، وانقلب المعنى ، فوجب إبرازُ ضمير الفاعل[١] دفعًا لهذا اللبس . [٦٧ /]

فإن كانت « الهاءُ » لزيد ، فقد جرى الوصف على من هوله لفظًا ومعنى واستغنى عن إبراز الضمير[٢] .

(**أَمْ لَمْ يُلْبِسْ**) الحال (**نَحْوُ « غُلَامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ**) فتاء التأنيث فى « ضاربتُه » تدلُّ على أنّ الوصفَ فى المعنى لهند ، وكان ينبغى أن لا يبرز ضميرها

---

(١) ولا يُعرب « هو » توكيدا للضمير المستتر ؛ لأنه لا استتار ، وإنما هذا الضمير هو الذى كان مستترًا فبرز .

(٢) فيقال : « غلامُ زيدٍ ضاربُه » والمعنى : غلامُ زيدٍ ضاربٌ زيدًا » قيل : وقد يُشْكل بأن الأصل أن يرجع الضمير إلى المضاف دون المضاف إليه إن لم يكن المضاف لفظ (كُلّ) .

إلاَ أنّ البصريَّ التزَمَ الإبرازَ مطلقا طردًا للباب ، وجرى على ذلك الناظمُ فقال :

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلا ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا[1]

(**وَالْكُوفِيُّ إِنَّمَا يَلْتَزِمُ الْإِبْرَازَ عِنْدَ الْإِلْبَاسِ**)[2] خاصة (**تَمَسُّكًا بِنَحْوِ قَوْلِهِ** :

٦٧- قَوْمِى ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا) وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذلكَ عدنانٌ وقَحْطَانُ[3]

وجه التمسك به ، أنّ « قومى » مبتدأ أول ، و « ذُرَا المجد » مبتدأ ثان و « بانوها » خبر ذُرا المجد ، وذُرَا المجد وخبره خبر قومى ، والهاءُ عائدة على « ذُرَا المجد » والضمير العائد على « قومى » مستتر فى « بانوها » فقد جرى الوصفُ وهو « بانوها » على « ذُرَا المجد » وهو فى المعنى لقومى ؛ لأنهم البانون ، ولم يبرز الضمير المستتر فى « بَانُوها » لأن اللبس مأمون ، فإن الدار مبنيَّة لا بانية ، ولو برز لقيل فى اللغة الفصحى : « بَانِيهَاهُمْ » ؛ لأن حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعة

---

(١) يعنى : أبرز الضمير الرابط مطلقا ــ سواء أُمِن اللبس ، أم لم يُؤمن ــ إذا وقع الخبر بعد مبتدإ لا يكون معنى هذا الخبر لذلك المبتدإ محصَّلا أى : لا يكون المبتدأ حاويا لمعنى هذا الخبر ، وذلك إذا كان الخبر جاريا على غير من هوله ــ ويستوى فى توقع الإلباس عند عدم القرينة : الوصف والفعل ماضيا أو مضارعا ، فابن هشام هنا متابع لابن مالك فى قصر الحديث على الوصف الواقع خبرًا مع أن ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٠٩ ذكر اللبس الحاصل فى استعمال الفعل ، وهذا يدل على أن ابن مالك لم يزعم أن الكلام خاص بالوصف ولا يجرى نظيره فى الفعل ، فماذا قال فى شرح التسهيل ؟ قال : « وإذا كان الجارى على غير ما هو له فعلا وأُمِنَ اللبس اغتُفر ستر الضمير كقولك : زيدٌ الخبز يأكله ، فلو خيف اللبس وجب الإبراز كقولك : غلامُ زيد يضربُه هو ، إذا كان المراد أنّ زيدًا يضرب الغلام » فليس فى الكلام ــ هنا ــ قصور كما يقول الشيخ محيى الدين فى حاشيته على أوضح المسالك .

(٢) ووافقهم ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٠٨ فقال « وبقولهم أقول لو ورد ذلك فى كلام العرب » .

(٣) هذا البيت غير معلوم القائل وهو من البسيط ورد فى العينى ١ / ٥٢٧ ، والدرر ١ / ٧٢ ولم ينسب فيهما وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٨ وابن الناظم ١١١ وابن عقيل ١ / ١٩٦ وتخليص الشواهد ١٨٦ ، والهمع ١ / ٩٦ ، والأشمونى ١ / ١٩٩ .

الظاهر فيكون الوصف مفردًا كالفعل إذا أُسند إلى جمع — وعلى لغة « أكلُونِى البراغيث » « بَانُوهَاهم » .

ولا حجة لهم فى ذلك ؛ لاحتمال أن يكون « ذُرَا المجد » منصوبًا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور ، والتقدير : بانون ذُرا المجد بانوها(١) .

و « الذُّرا » جمع ذُرْوة(٢) ، وذُروة الشىء أعلاه ، و « المجد » الكرم و « بانُون » جمع بانٍ اسم فاعل من بنى يبنى ، والأصل : بانيون ، أعل إعلال قاضُونَ(٣) ، وحذفت النون للإضافة .

---

(١) وردّ هذا التخريج ابنُ مالك فى شرح التسهيل واعتبره من تكلف بعض المتعصبين [شرح التسهيل ١ / ٣٠٨] وابن هشام فى تخليص الشواهد ١٨٧ من الذين منعوا كون « ذُرَا » مبتدأ ، بل مفعول لوصف حذف على شريطة التفسير ، وذلك الوصف هو الخبر ، وهو جار على من هوله والوصف المذكور بدل منه .

(٢) فى المصباح مادة (ذ ر ا) « والذُّرْوةُ » بالكسر والضم من كل شىء أعلاه .

وقال ابن هشام فى حديثه عن هذا البيت فى تخليص الشواهد ١٨٧ « و (الذُّرا) بالضم جمع ذُرْوَة بالضم أيضا كمدية ومُدًى وذُرْوَة الشىء أعلاه . ومن قال ذِروة بالكسر فقياسه ذِرًا بالكسر مثل مِرْية ومِرًى .

وقوله « كُنْه » كنه الشىء نهايته ، ولا فعل من هذه المادة ، وقولهم : لا تكتنه كنه كذا ، مولّد ويروى : وقد علمتْ بصدق ذلك ، وهو أظهر ، وعدنان : أبو معدّ ، وقد أطلق على القبيلة المتشبعة منه ... وقحطان أبو اليمن » .

(٣) تحذف ياء المنقوص عند جمعه سالما لمذكر ، وذلك لأن الياء تضم قبل الواو ، وتكسر قبل الياء ، والضمة والكسرة ثقيلتان على الياء المكسور ما قبلها طرفا ، إذ ياء المنقوص مع علامة الجمع فى حكم الطرف لعدم لزوم العلامة ، فإذا ما حُذِفت حركة الياء التقى ساكنان ياء المنقوص وعلامة الجمع ، حذفت الياء ، عملا بقاعدة التخلص من الساكنين ، ثم تبقى الكسرة التى قبلها إن كانت علامة الجمع ياء للمناسبة نحو : رأيت المتقينَ ، وتقلب ضمةً إن كانت العلامة واوًا للمناسبة نحو جاء المتقون . وأصلهما : المتّقِيينَ ، والمتقِيُون . قال تعالى : ﴿ فَأُوْلَـٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون : ٧] ﴿ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ الْبَاقِينَ ﴾ [الشعراء : ١٢٠] .

وقال العينى[١] : من « البُون » ــ بضم الباء ــ وهو الفضل والمزيَّة ، يقال : بانه يبونُه ويبِينُه ــ قاله الجوهرى[٢] ــ انتهى .

فإن أراد أنه جملة فعلية ماضويَّة ، فالضمير هو « الواو » فى « بانوها » إذ ليس ثَمَّ فاعل غيرُه حتى يبرز[٣] .

وإن أراد الوصفَ من : بان يبونُ ، أو يبينُ ؛ فقياسه : بائنٌ ــ بهمزة بعد الألف بدلًا من عين الفعل ، والجمع « بَائِنُونَ » لا بانُونَ .

(**وَالْجُمْلَةُ : إِمَّا** / **نَفْسُ الْمُبْتَدَإِ فِى الْمَعْنَى**[٤] ؛ **فَلَا تَحْتَاجُ لِرَابِطٍ**) يربطها بالمبتدإ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٦٧ / ب]

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى[٥] بِهَا ....

(**نَحْوُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾**[٦] **إِذَا قُدِّرَ « هُوَ » ضَمِيرَ شَأْنٍ**)[٧] .

---

(١) ينظر الخزانة هامش صفحة ٥٢٧ من الجزء الأول أو حاشية الصبان ص ١٩٩ الجزء الأول من شرح الأشمونى والذى تعرض للعينى فخطأه فيما قاله من أن « بانوها » من البُونِ ، العلَّامة عبد القادر المكى فى حاشيته على أوضح المسالك الورقتين ٢١ ، ٢٢ وكلام الشيخ خالد من أول قوله : وجه التمسك به إلى قوله : والجمع بائنون لا بانون . منقول منه .

(٢) فى الصحاح مادة (ب و ن) .

(٣) فيكون مثل : المعاركُ المسلمون قادروها بنجاح .

(٤) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣١٠ : ٣١١ « وإن اتحدت بالمبتدأ معنى هى أو بعضها استغنت عن عائد ... فالجملة المتحدة بالمبتدإ معنى كحديث وكلام ، ومنه ضمير الشأن والقصة .. والجملة المتحد بعضها بالمبتدأ معنى كلّ جملة تتضمن ما يدل على ما يدل عليه المبتدأ بإشارة أو غيرها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف ٢٦] ويكثر الاتحاد لفظا ومعنى تعظيما لأمر المتحدث به كقوله تعالى ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [الواقعة : ٢٧] اهـ .

(٥) « اكْتَفَى » أى : اكتَفَى المبتدأ بها .

(٦) آية [١] من سورة « الإخلاص » .

(٧) إذا كان بلفظ المذكر سُمِّى ضمير شأن ، وإذا كان بلفظ المؤنث سُمِّى ضمير قصة .

فـ « هو » مبتدأ ، و « اللهُ أَحَدٌ » جملة خبره ، وهي عينه في المعنى ؛ لأنها مفسِّرةٌ له ، والمفسِّر عينُ المفسَّر ، أي : الشأنُ اللهُ أحدٌ .

وأما إذا قُدِّر « هو » ضمير المسئول عنه(١) ، فخبره مفرد وهو « اللهُ » و « أحدٌ » خبرٌ بعد خبرٍ ، أو بدل .

(وَنَحْوُ ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾)(٢) إذا قُدِّر « هِيَ » ضميرَ قصة ، فهي مبتدأ و « شاخصة » خبر مقدَّم ، و « أبصار الّذين كفروا » مبتدأ مؤخر ، وجملة : أبصارُ الذين كفروا شاخصةٌ ، في موضع رفع خبر « هي » وهي عينها في المعنى ، أي : فإذا القصةُ أبصارُ الذين كفروا شاخصة ، فلا تحتاج إلى رابط .

وأما إن قدِّر « هي » ضميرَ الأبصار ــ كما قال الفرَّاء ، أو عمادًا وتقدّم مع الخبر على المبتدإ ، والأصل : فإذا أبصارُ الذين كفروا هي شاخصةٌ كما قال الكسائي(٣) فالخبر مفرد(٤) .

(وَمِنْهُ)(٥) قول الناظم (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)(٦) فـ « نُطقى » مبتدأ و « اللهُ

---

(١) وقد سُئل رسول الله ﷺ : صف لنا ربَّك ، فنزلت .
(٢) من الآية [٩٧] من سورة « الأنبياء » .
(٣) يصطلح الكوفيون على تسمية ضمير الفصل عمادًا كأنه قد عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده [ينظر ضمير الفصل والعماد في ابن يعيش ٣ / ١١٠ والرضى على الكافية ٢ / ٢٤] وفيهما أن البصريين يسمونه فصلا ، والكوفيون يسمونه عمادًا ، وفيهما أيضا شروط وقوع الضمير فصلا أو عمادًا . [وينظر أيضا المغنى ٢ / ٤٩٣ : ٤٩٤ تحت عنوان شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادًا] .
(٤) فلا يكون مما نحن فيه .
(٥) أي : من قبيل الخبر الجملة التي هي نفس المبتدإ في المعنى ، فلا تحتاج إلى رابط .
(٦) وهي واردة في قول الناظم :

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ معنًى اكْتَفَى ... بِهَا؛ كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

حسبى » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر نُطقى ، وهى نفسه فى المعنى (**لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنُّطْقِ ، الْمَنْطُوقُ بِهِ**) والمنطوقُ به هو « الله حسبى » ، فلا يحتاج إلى رابط .

والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة ، بل بالمفرد على إرادة اللفظ ، كما فى عكسه نحو : « لا حولَ ولا قوَّة إلاّ بالله كنزٌ من كنوز الجنةِ »[1] ـ قاله الدمامينىّ[2] والمرادىّ[3] .

(**وَإِمَّا غَيْرُه**) أى : غير المبتدإ فى المعنى (**فَلَابُدَّ مِنَ احْتِوَائِهَا عَلَى مَعْنَى الْمُبْتَدَإِ الَّذِى هِىَ مَسُوقَةٌ لَهُ**) ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

.... وَيَأْتِى جُمْلَهْ حَاوِيَةً مِعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ

(**وَذَلِكَ بِأَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ**) أى : بمعنى المبتدأ (**وَهُوَ**) أى : الاسم المشتملة عليه الجملة (**إِمَّا ضَمِيرُهُ**) أى : ضمير المبتدإ ، حال كون الضمير (**مَذْكُورًا**) وهو الأصل (**نَحْوُ « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ**) فجملة « قام أبوه » خبرٌ عن زيد ، والرابط بينهما « الهاء » .

(**أَوْ مُقَدَّرًا**) وهو إما مجرورٌ أو منصوبٌ :

فالأول : (**نَحْو « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ** ») فـ « السمنُ » مبتدأٌ أوَّلُ و « منوانِ » مبتدأٌ ثانٍ ، وسوَّغ الابتداءَ به الوصفُ المحذوفُ (**أَى**) منوانِ[4] (**مِنْهُ**) و « بدرهمٍ » خبر المبتدإ الثانى ، وهو وخبره خبر المبتدإ الأول والرابط بينهما الضميرُ المجرور بمن المقدرة .

---

(١) حديث شريف ، أخرجه « البخارى » فى « صحيحه » فى « كتاب الدعوات » ٧ / ١٦٢ ، ١٦٩ و « مسلم » فى « صحيحه » فى كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ٤ / ٢٠٧٧ : ٢٠٧٨ و « أحمد » فى « مُسْنده » ٥ / ١٥٦ عن أبى موسى الأشعرى .

(٢ ، ٣) ينظر تعليق الفرائد ٣ / وتوضيح المقاصد ١ / ٢٧٧ .

كما قال ابن هشام فى المغنى : إن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات ـ ينظر المغنى الجزء الثانى ص ٤٠١ ، ٤٢٧ .

(٤) فى خ٢ كتبت « منوان » بالمداد الأحمر على أنها من كلام ابن هشام وليست منه .

(وَ) الثانى نحو (**قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ**[١] ﴿ **وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ** ﴾)[٢] برفع « كُلّ » فى سورة « الحديد » فـ « كلّ » مبتدأ ، وجملة « وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى » من الفعل والفاعل والمفعول ، خبر المبتدأ ، والرابط بينهما الضمير المقدَّر المنصوبُ بـ « وَعَدَ » على أنه مفعوله الأول / (**أَىْ : وَعَدَهُ**) اللهُ . [٦٨ /

(**أَوْ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ**) أى : إلى المبتدإ (**نَحْوُ** ﴿ **وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ** ﴾[٣] **إِذَا قُدِّر « ذَلِكَ » مُبْتَدَأً ثَانِيًا ، لَا تَابعًا لِلِبَاسِ**) .

فـ « لِبَاسُ » مُبْتَدأ ، وَ « التقوى » مُضاف إليها ، و « ذلك » مبتدأ ثانٍ ، و « خَيْرٌ » خبره ، وهو خبره خبر الأول ، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدإ .

وخَصَّ « ابن الحاج »[٤] المسألة بكون المبتدإ موصولا ، أو موصوفا والإشارة للبعيد[٥] .

ورُدَّ بقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ** .. ﴾[٦] الآية .

أما إذا قدِّر « ذلك » تابعا للباس على أنه بدلٌ منه ، أو عطفُ بيان عليه — لا نعت خلافا للفارسى ومن تبعه ؛ لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الْحَوْفِىّ[٧] — فالخبر حينئذ مفرد .

---

(١) ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٦٢٥ .

(٢) من الآية [١٠] من سورة « الحديد » .

(٣) من الآية [٢٦] من سورة « الأعراف » واستشهد بها ابن عصفور فى المقرب ١ / ٨٣ .

(٤) وهو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلى [المتوفى سنة ٦٤٧ هـ] مرّ فى ص : ٤٣٤ .

(٥) ونصّ عبارة ابن الحاج نقلها أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٥٠ وشاهده قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَـٰٓئِكَ ﴾ [الأعراف ٣٩] [وانظر المغنى ٢ / ٥٠٠] .

(٦) من الآية [٣٦] من سورة « الإسراء » والمبتدأ فيها ليس موصولا ولا موصوفًا .

(٧) هو علىّ بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحَوْفى ، أخذ عن الأدفوى ، وكان نحويا قارئا ، صنف : البرهان فى تفسير القرآن ، والموضح فى النحو — توفى سنة ٤٣٠ هـ [بغية الوعاة ٢ / ١٤٠] .

(**قَالَ الْأَخْفَشُ : أَوْ غَيْرِهِمَا**) أى : غير الضمير والإشارة ، وهو إعادة المبتدإ بمعناه (**نَحْوُ** ﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَٰبِ** ﴾[1] **الآية**) وتمامها : ﴿ **وَأَقَامُواْ الصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ** ﴾[1] فـ « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسكون بالكتاب » صلة « الذين » وجملة « وَأَقَامُوا الصَّلَوٰةَ » معطوفة على الصلة ، وجملة « إِنَّا لا نُضيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدإ بمعناه ، فإن « المصلحين » هم الذين يمسكون بالكتاب[2] .

ورُدَّ بمنع كون « الذين » مبتدأ ، بل هو مجرورٌ بالعطف على ﴿ **الَّذِينَ يتّقونَ** ﴾[3] من قوله : ﴿ **وَالدَّارُ الْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ** ﴾[3] .

ولئن سُلِّم فالرابط العموم ؛ لأن « المصلحين » أعمُّ من المذكورين ، أو ضمير محذوف أى : « منهم » ، أو الخبر محذوف والجملةُ قبله دليلُه ، والتقدير : مأجورون ــ قاله فى المغنى[4] .

(**أَوْ**) تشتمل الجملة (**عَلَى اسْمٍ بِلَفْظِهِ**) أى بلفظ المبتدإ (**وَمَعْنَاهُ نَحْو** ﴿ **الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ** ﴾[5] فالحاقّة الأولى مبتدأ ، و « مَا » اسم استفهام مبتدأ ثانٍ ، و « الحاقة » الأَخيرة خبر « ما » الاستفهامية و « ما » وخبرُها خبر الحاقة الأولى ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه .

(**أَوْ**) تَشْتَمِلُ الجملةُ (**عَلَى اسْمٍ أَعَمَّ مِنْهُ**) أى : من المبتدإ (**نَحْو** « **زَيْدٌ نِعْمَ**

---

(١) من الآية [١٧٠] من سورة « الأعراف » .

(٢) ومن إعادة المبتدإ بمعناه نحو « زيدٌ جاءنى أبو عبد الله » إذا كان أبو عبد الله كنية له .

(٣) من الآية [١٦٩] من سورة « الأعراف » وهذا الردّ على اعتبار أن الأخفش ساق الآية مساق الدليل والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال .

(٤) ينظر المغنى ٢ / ٥٠٠ ، والوجه الأخير ، وهو أن يكون الخبر محذوفا ، والجملة قبله دليله قاله الحَوْفى ــ كما فى المغنى .

(٥) الآيتان [١ ، ٢] من سورة « الحاقة » .

الرَّجُلِ ») فـ « زيد » مبتدأ ، و « نعم الرجل » خبره ، والرابط بينهما العموم الذى فى « الرجل »(١) الشامل لزيد (وَ) نحو (قَوْلِهِ) وهو الرمّاح بن ميَّادة(٢) .

٦٨- أَلَا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أم مَعْمَرٍ سَبِيلٌ؟ (فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا)(٣)

فالصبرُ : مبتدأ ، و « عنها » متعلق به ، و « لا » نافية و « صَبْرَا » اسمها مبنى معها على الفتح ، والخبر محذوف تقديره « لى » وجملة « لَا صَبْرَ لِى » خبر المبتدإ ، والرابط بينهما العموم الذى فى اسم « لا » ؛ لأن النكرة المنفية تفيد العموم .

[٦٨ / ب] / والمُطَّرِد من هذه الروابط هو الضمير لا غير .

أما الإشارة ؛ فلأنه لا يقال : « زيد قام هذا »(٤) و « الزيدون خرج أُولئك » .

---

(١) لأن « أل » تفيد الجنس .

(٢) واسمه الرّمّاح بن أبرد ، وميَّادة أمُّه .

(٣) البيت من الطويل وهو فى ديوان ابن ميّادة ص ١٣٤ ، ومنسوب إليه أيضا فى الأغانى ٢ / ٦٩٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٤٩ ، وزهر الآداب ٣ / ١١٧ ، والعينى ١ / ٢٥٣ ، والخزانة ١ / ٢١٧ ، والدّرر ١ / ٧٤ — وبلا نسبة فى كتاب سيبويه ١ / ١٩٣ ، والمغنى ٢ / ٥٠١ ، والهمع ١ / ٩٨ ويروى : « إلى أمّ جَحْدَرِ » بدل « إلى أم مَعْمَر » وكلاهما كنية امرأة .

و « ليت شعرى » معناها : ليتنى أشعر أى أعلم أو أفطن ، والجمهور على أن خبر « ليت » فى هذا التعبير محذوف وجوبا للتعويض عنه بالاستفهام ، والتقدير : ليت علمى حاصل قال الرضى : والتزم حذف الخبر فى « ليت شعرى » مردفا بالاستفهام — وقال ابن الحاجب : هذا الاستفهام قائم مقام الخبر ، كالجار والمجرور فى « ليتك فى الدار » — وكذا قال ابن يعيش وردّهما الرضى . [تنظر هذه الآراء فى شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٦٢ : ٣٦٣] .

والشاعر يسأل عن إمكانية الوصول إلى معرفة سبيل يوصله إلى أم معمر ، فهو لا يحتمل بعدها ، ولا صبرَ له على ذلك .

ومما يجدر ملاحظته أن سيبويه قد استشهد بهذا البيت على نصب « الصبر » على المفعول له عند أهل الحجاز ، قال الأعلم : ولو رفع بالابتداء لكان حسنا ، والتقدير : فأما الصبرُ عنها فلا صبرَ لى به » وأما بنو تميم فيرفعون لأنهم لا ينصبون بعد أمّا إلا النكرة على الحال .

(٤) أى : فلابدّ فى الإشارة من مراعاة معنى صحيح .

وأما إعادة المبتدإ بمعناه ، فقد تقدّم ردّه .

وأما إعادة المبتدإ بلفظه ومعناه ، فقد نصّ سيبويه على ضعفه[(١)] ، وهو مخصوص بموضعين .

أحدهما : « أما البعيدُ فذو عبيدٍ »[(٢)] .

وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم نحو ﴿ **الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ** ﴾[(٣)] قاله الشاطبى[(٤)] .

وأما العموم ، فلأنه لا يجوز « زيدٌ مَاتَ النَّاسُ » و « زيدٌ نعم الرجال » ، و « هندٌ نعمت النساء » .

وأما * فَأَمَّا الصَّبْرُ عنها فَلا صَبْرَا * فمن باب : « أَمَّا العبيدُ فَذُو عبيدٍ » .

فهو من تكار المبتدإ بلفظه ومعناه ، وليس العموم فيه مرادًا ؛ إذِ المراد أنه لا

---

(١) نص سيبويه على أن الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره فى جملة واحدة كان الاختيار ذكر ضميره نحو : زيد ضربته ، وزيد ضربت أباه ، وزيد مررت به ، ولذا قال سيبويه : لأنك لو قلت : ما زيدٌ منطلقا زيدٌ ، لم يكن حدَّ الكلام وكان ههنا ضعيفا » [كتاب سيبويه ١ / ٣٠] .

وفى الارتشاف ١ / ٥٠ « وتكرار المبتدإ بلفظه نحو : زيد قام زيد ، ونص سيبويه على ضعفه وقال الأعلم : إنما يجيئ فى الشعر » .

ولكننى وجدت فى كتاب سيبويه أنه يجوز نحو « قد جربتك فوجدتك أنت أنت » قال : فأنت الأولى مبتدأة ، والثانية مبنية عليها ، كأنك قلت : فوجدتك وجهُك طليقٌ ، والمعنى فوجدتك أنت الذى أعرفه [كتاب سيبويه ١ / ٣٨٢ : ٣٨٣] .

وإنما جاز ذلك لأن « أنت » الثانية ليست هى « أنت الأولى » .

(٢) هذه العبارة فى سيبويه ١ / ١٩٤ ، و « العبيدُ » واجبُ الرفع على الابتداء ، وما بعده يكون خبرا له والعائد محذوف تقديره أما العبيدُ فأنت منهم أو فيهم ذُو عبيد » .

فالرابط عند سيبويه هنا الضمير المقدر .

(٣) الآيتان [١ ، ٢] من سورة « الحاقة » .

(٤) فى كتابه شرح الألفية ص : ٧٤٩ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق طاهر محمود مسعود .

صبرَ له عنها ، لا أنه لا صبر له عن كل شيء — قاله فى المغنى[1] .

* * *

(١) ٢ / ٥٠١ مغنى اللبيب .
ينظر روابط الجملة بما هى خبر عنه فى : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٤٥ : ٣٤٦ ، والمقرّب لابن عصفور ١ / ٨٣ : ٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩١ : ٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١٠ : ٣١٣ ، والارتشاف ٢ / ٥٠ : ٥٢ ومنهج السالك لأبى حيان ٣٨ : ٤٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢ / ٩١ : ٩٣ ، والمغنى ٢ / ٤٩٨ : ٥٠٢ ، والهمع ١ / ٩٧ : ٩٨ .

(**فَصْلٌ :**

وَيَقَعُ الْخَبَرُ ظَرْفًا) نحو ﴿ **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ** ﴾(١) .

(**وَمَجْرُورًا**(٢) ، **نَحْوُ** ﴿ **الْحَمْدُ لِلهِ** ﴾)(٣) .

وشرطهما أن يكونا تامَّين كما مُثِّل ؛ فلا يجوز « زيدٌ مكانًا » ولا « زيدٌ بك » ؛ لعدم الفائدة(٤) .

ويتعلقان بمحذوف وجوبا ، ثم قيل : الخبر نفس الظرف والمجرور وَحْدَهما(٥) والمصحح لذلك تضمنهما معنًى صادقا على المبتدإ .

وقيل : هما ومتعلقهما ، والمتعلَّق جزء من الخبر ، واختاره الرضيّ(٦) ، والسيد عبد الله(٧) .

---

(١) من الآية [٤٢] من سورة « الأنفال » .

وانتصاب « أسفل » على الظرفية ، والأصل : فى مكان أسفلَ من مكانكم ، فهو أفعل تفضيل وصفٌ لمكان ، ثم حذف الموصوف وأقيم « أسفل » مقامه .

(٢) قوله « ومجرورًا » ظاهره أن الخبر هو المجرور وحده ، وليس كذلك ، فالظرف « المستقر » محكوم لمجموعه بأنه فى محل رفع ، بخلاف الظرف اللغو ، فإنه يُحكم بالرفع للمجرور فقط فى نحو « مُرَّ بزيدٍ » ويُحكم بالنصب للمجرور فقط فى نحو قوله تعالى ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ .

(٣) من الآية [١] من سورة « الفاتحة » .

(٤) ويسمى ناقصا ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به ، فلابدّ من ذكر المتعلَّق به فيقال : زيدٌ احتلَّ مكانا ، وزيد بك مأخوذٌ . وإذا قيل : زيد عندك ، وأريد « نائم » فلابدَّ من ذكره ؛ لأنه لا يفهم إذا حذف ، أما التام فهو ما يُفهم بمجرّد ذكره ما يتعلَّق به بسبب أنه كون عام .

(٥) وإليه ذهب الفارسى ، وابن جنّى ، فالظرف عندهما حقيقة والعامل صار نسيا منسيًّا [الهمع ١ / ١٩٩] .

(٦) ينظر شرح الكافية للرضى ١ / ٩٣ .

(٧) وهو المعروف بالنُّقره كار ، يعنى : صائغ الفضة [المتوفى سنة ٧٧٦ هـ] ينظر كتابه « العباب فى شرح اللباب » رسالة ماجستير فى الجامعة الإسلامية ص ٦٢٥ : ٦٢٦ تحقيق محمد ناصر محمد زين .

(**وَالصَّحِيحُ**) عند الموضح تبعًا لطائفة (**أَنَّ الْخَبَرَ فِى الْحَقِيقَةِ مُتَعَلَّقُهُمَا الْمَحْذُوفُ**)[١] لا هُمَا ، ولا مع متعلقهما .

واختُلف فى تقديره :

فقال الأخفش ، والفارسىّ ، والزمخشرىّ : تقديره : « كان » أو « استقرّ » وحجتُهم أن المحذوف عاملُ النصبَ فى لفظ الظرف ، ومحلّ المجرور ، والأصل فى العامل أن يكون فعلا[٢] .

(**وَ**) الصحيحُ ــ عند جمهور البصريين ــ (**أَنَّ تَقْدِيرَهُ « كَائِنٌ » أَوْ « مُسْتَقِرٌّ » لَا « كَانَ » أَوِ « اسْتَقَرَّ »**)[٣] .

وحجَّتُهم أنّ المحذوف هو الخبر فى الحقيقة ، والأصل فى الخبر أن يكون اسما مفردًا ــ فكلٌّ من الفريقين استند إلى أصل صحيح .

ورُجِّح الاسمُ بوقوع الظرف والمجرور فى موضع لا يصلح للفعل نحو : « أمّا فى الدار فزيدٌ » [وقوله تعالى] ﴿ **إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِى ءَايَاتِنَا** ﴾[٤] [﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ** ﴾][٥] ، لأنّ « أمّا » لا تُفصل

---

(١) وهو اختيار ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣١٨ يقول : « والذى اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل ، هو مذهب أبى الحسن بن كيسان ، وهو الظاهر من قول السيرافى وتسميته خبرا على الحقيقة غير صحيح ، وكذا إضافة العمل إليه لا تصلح إلا على سبيل المجاز » [وانظر همع الهوامع للسيوطى ١ / ٩٩ الذى قال : « هذا هو التحقيق »] .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩٠ : ٩١ ، وشرح التسهيل لابن عقيل المسمى بالمساعد ١ / ٢٤٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٩٩ .

(٣) وهو ما رجحه ابن مالك فى شرح التسهيل ، وفى الكافية الشافية [ينظر شرح التسهيل ١ / ٣١٣ ، ٣١٧ ، وشرح الكافية ١ / ٣٤٩] وفيهما كلام مُفَصّل .

(٤) من الآية [٢١] من سورة « يونس » .

(٥) الآيتان [٨٨ ، ٨٩] من سورة « الواقعة » وانفردت بذكر هاتين الآيتين الكريمتين خ٢ وهو المناسب للكلام الوارد بعدهما .

من « الفاء » إلا باسم مفرد ، أو جملة شرط دون جوابه ؛ ولأن « إذا » الفجائية لا تليها الأفعال على الأصح .

وقال الموضح فى المغنى(١) : والحق عندى أنه لا يترجح تقديره اسما ، ولا فعلا ، بل بحسب المعنى(٢) ــ انتهى ــ وإليه يرشد قول الناظم :

واخْبُرُوا بِظَرْفٍ، أَوْ بحرفِ جرّ ناوِينَ مَعْنَى: كَائِنٍ، أو اسْتَقَرّ(٣)

وذهب الكوفيّون ، وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير ، ثم اختلفوا .

فقال ابنا طاهر وخروف(٤) : الناصبُ لهما « المبتدأ »(٥) وزعما أنه يرفع / الخبرَ إذا كان عينَه نحو « زيدٌ أخوك » وينصبُه إذا كان غيرَه نحو « زيدٌ عِندَك » وقال الكوفيون : الناصبُ لهما معنوىّ وهو كونهما مخالفين للمبتدإ(٦) .

٦٩ / أ]

---

(١) ٢ / ٤٤٧ .

(٢) وضرب لذلك أمثلة فى كتابه المغنى ٢ / ٤٤٦ ، ٤٤٨ منها « أن يُستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه ، كقولهم لمن ذكر أمرًا قد تقادم عهدُه « حينئذٍ الآنَ » أصله : كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن ، وقولهم للمُعْرِس « بالرِّفَاءِ والبَنِينَ » بإضمار أعرستَ .. وأما فى البواقى نحو « زيدٌ فى الدار » فيقدر كونًا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعها ، إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : الصوم اليوم أو فى اليوم ، ويقدر كان أو استقرّ أو ووصفهما إن أريد المضىّ ، هذا هو الصواب ... وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح فى الأزمنة كلها ؛ وإن كانت حقيقته الحال » .

(٣) فقوله : « ناوين معنى كائن أو استقرّ » أى على حسب المعنى المراد ، وهذا توجيه من الأزهرىّ وجيه ، أما فى التسهيل فاختار ابن مالك كونه وصفا فقال : « معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق » [شرح التسهيل ١ / ٣١٣] .

(٤) ابن طاهر هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلى [المتوفى سنة ٥٨٠ هـ] ــ وابن خروف : هو على بن محمد الأندلسى [المتوفى سنة ٦٠٩ هـ] وله شرح لكتاب سيبويه .

(٥) انظر ردّ ابن مالك على مذهب ابن خروف فى شرح التسهيل ١ / ٣١٤ وما بعدها وفيه أيضا ردّه على الكوفيين .

(٦) فى شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٩١ « وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت زيد عندك أو خلفك ، لم ينتصب عندك أو خلفك بإضمار فعل ، ولا بتقديره ، وإنما ينتصب بخلاف=

قال فى المغنى : ولا معوَّل على هذين القولين[١] .

(وَ) على القول بأن لهما متعلقا محذوفًا[٢] ، فالصحيح (**أَنَّ الضَّمِيرَ الَّذِى كَانَ فِيهِ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ**) وسكن فيهما (**كَقَوْلِهِ**) وهو جميل ابن عبد الله[٣] .

٦٩- فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِى بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ (فَإِنَّ فُؤَادِى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ)

= الأول ؛ لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر ، وإذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد لأنه ليس إياه فنصبناه بالخلاف ، وهذا قول فاسد ؛ لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لاتنصب الأول كما ينتصب الثانى ، لأن الثانى إذا خالف الأول ، فقد خالف الأول الثانى أيضا ، لأن الخلاف عدم المماثلة ، فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به » .

وهناك رأى لكل من ثعلب والفراء ذكرهما أبو حيان فى منهج السالك ص ٤٢ فقال : « وخالف أحمد بن يحيى أصحابه فقال : المحَلّ ــ يعنى الظرف ــ منصوب بفعل محذوف ليس بمضمر أوّلا ولا آخرا ، والمحَلّ نائب عنه ، يُضمر فيه من ذكر الاسم ما يُضمر فى الفعل ــ ومذهب الفراء أنّ المحَلّ إذا تأخر فقلت زيد عندك فإنه يتحمل ضمير زيد ، وإذا تقدم لا يتحمل ضميرا فتقول : عندك زيدٌ ؛ لأنه يرفع الظاهر ، فزيد مرفوع بالمحل تقدم أو تأخر إلا أنه إذا تأخر رفع الظاهر ورفع ضميره » .

(١) مغنى اللبيب ٢ / ٤٤٧ .

(٢) وهو ما عليه الجمهور .

(٣) وهو جميل بثينة ، وهذا البيت من الطويل فى ديوانه ص ١١٨ ، ومنسوب إليه أيضا فى العينى ١ / ٥٢٥ ، والخزانة ١ / ١٩٠ ، ومنسوب لكثير عزة وهو فى ديوانه أيضا ص ٢٠٤ وفى أمالى ابن الشجرى ١ / ٥ ، ٣٣٠ ، وورد بلا نسبة فى المغنى ٢ / ٤٤٣ ، والأشمونى ١ / ٢٠١ وقوله : « جثمانى » قال ابن منظور : الجثمان بمنزلة الجسمان ، ويقال : ما أحسن جثمان الرجل وجسمانه تريد ما أحسن جسده » « بأرض سواكم » يروى بالإضافة ، كما يروى بتنوين أرض وفى بعض الروايات : « بأرضٍ بعيدةٍ » .

يقول الشاعر لمحبوبته : إن كانت أجسامنا متباعدة بسبب إقامتى بأرض غير أرضكم ، فإن قلبى عندك ما بقى الدهر .

وجه الدلالة منه : أنّ « أجمع » مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا لفؤادى ، ولا للدهر ؛ لأنهما منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار ؛ لأنّ التوكيد والحذف متنافيان ، ولا لاسم « إنَّ » على محله من الرفع على الابتداء ؛ لأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ .

وإذا بطلت هذه الأقسام تعيَّن أن يكون توكيدا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب[1] ، ولا يشكل بالفصل بالأجنبىّ وهو « الدّهر » فإنه جائز فى الضرورة .

وقيل لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا تقدّم أو تأخّر ، وأن الضمير حُذِف مع المتعلق[2] .

وزعم ابن خروفٍ أنّ الخبرَ إذا كان ظرفا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرّاء إلا إذا تأخر عن المبتدإ ، أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه[3] واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدّم لجاز أن يؤكد ، وأن يُعْطَفَ عليه ، وأن يُبدل منه كما يُفعل ذلك مع المتأخر ـ انتهى ـ

ولك أن تقول : إنما امتنع جواز الإتباع للفصل بالأجنبىّ ، ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع ، فلا يتمّ التقريب .

(**وَيُخْبَرُ**) بالمكان عن أسماء الذوات[4] والمعانى[5] نحو « زيدٌ خَلْفَك » و « الخيرُ أَمَامَكَ » ولا يخبر (**بِالزَّمَانِ**) إلاّ (**عَنْ أَسْمَاءِ الْمَعَانِى**) إذا كان الحدثُ غيرَ مستمرّ (**نَحْو « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » وَ « السَّفَرُ غَدًا »**) .

---

(١) الكلام على هذا البيت منقول من كلام ابن هشام فى المغنى ٢ / ٤٤٣ : ٤٤٤ .

(٢) قال الأشمونى فى شرحه للألفية ١ / ٢٠٠ « وزعم السيرافى أنه حذف معه ولا ضمير فى واحد منهما » .

(٣) ينظر منهج السالك ص ٤٢ وهمع الهوامع ١ / ٩٩ .

(٤) وقد يعبر عنها بالجثة ، فالجثة ما كان شخصا مرئيا مثل زيد وعمرو والبيت والكتاب .

(٥) وهى الأحداث نحو المصادر مثل العِلْم والقدرة ، والقتال .

فإن كان الحدث مستمرًا امتنع الإخبارُ به عنه ، فلا يقال : طلوعُ الشمسِ يومَ الجمعة ؛ لعدم الفائدة .

(**وَلَا**) يخبر بالزمان (**عَنْ أَسْمَاءِ الذَّوَاتِ ، نَحْو « زَيْدٌ الْيَوْمَ »**) .

والفرق أن « الأحداث » أفعالٌ وحركات وغيرُهما ، فلابدّ لكل حدث من زمان يختص به ، بخلاف « الذوات » فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء ، فلا فائدة فى الإخبار بالزمان عنها[1] .

(**فَإِنْ حَصَلَتْ فَائِدَةٌ جَازَ**) الإخبار بالزمان / عن أسماء الذوات ، وتحصل الفائدة (**كَأَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ عَامًّا ، وَالزَّمَانُ خَاصًّا**) إما بالإضافة : (**نَحْو : « نَحْنُ فِى شَهْرِ كَذَا »**) فـ « نحنُ » مبتدأ ، وهو عامّ لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم ، إذ لا يختص بمتكلم دون آخر و « فى شهر كذا » خبره ، وهو خاصّ بالمضاف إليه . [٦٩ / ب]

وإمّا بالوصف : نحو « نحنُ فى زمانٍ طيِّبٍ »[2] .

(**وَأَمَّا نَحْو « الْوَرْدُ فى أَيَّارَ »**) ــ بفتح الهمزة ، وتشديد الياء آخر الحروف ، والمنع من الصرف للعلمية والعجمة ؛ لأنه شهر روميّ ــ (**وَ « الْيَوْمَ خَمْرٌ » وَ « اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ »**) ــ بنصب اليوم ، والليلة .

(**فَـ**) التأويل فيها واجبٌ بتقدير مضاف ــ كما قاله الفارسى[3] و (**الْأَصْلُ : خُرُوجُ الْوَرْدِ**) فى أَيَّارِ (**وَ**) اليومَ (**شُرْبُ خَمْرٍ ، وَ**) الليلةَ (**رُؤْيَةُ الْهِلَالِ**) فالإخبار فى الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى ، لا عن اسم الذات .

---

(١) لأن التقدير : زيد حال أو مستقر فى اليوم ، وذلك معلوم ، لأنه لا يخلو أحدٌ من اليوم ، إذ كان الزمان لا يتضمن واحدًا دون واحد .

(٢) قاله أبو حيان فى منهج السالك ص ٤٤ ــ وانظر شرح الكافية للرضى ١ / ٩٤ .

(٣) فى الإيضاح [ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٢٩٠] .

والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة[١] وجماعة ووافقهم الناظم فقال :

وَلَا يكونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَـرَا   عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا[٢]

والصحيح المنع مطلقا ، وما ورد من ذلك فيؤول .

* * *

(١) نقل ابن أبى الربيع فى كتابه « البسيط » فى شرح الجمل للزجاجى كلاما طويلا فى هذا الموضوع يتعلق برأى ابن الطراوة ، وقال ابن أبى الربيع : ولا أعلم خلافا فى ذلك بين النحويين إلا ابن الطراوة فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون أخبارًا عن الجثة إذا أفادت [ينظر البسيط ٦٠٠ : ٦٠٥] .

(٢) قوله : « وإن يفد فأخبرا » ظاهر فى أنه إذا أفاد جاز ، وكأن كلام أول البيت معناه : ولا يكون اسمُ زمان خبرًا عن جثة لعدم الفائدة . ومواضع الفائدة حددها النحاة ، وأوصلها الشاطبى إلى ثمانية مواضع [ينظر شرحه للألفية رسالة دكتوراه تحقيق سعد الله على ص ١٥ : ١٨ فالمسألة لها ضوابط إن تحققت الضوابط جاز وإلا فلا .

ولا أرى أنَّ ابنَ الطراوة وابنَ مالك قد خرجا عن دائرة الجمهور فى هذا المسألة ، ويمكن أن يُقَال : الليلة الهلالُ ، دون تأويل ، لأنها أفادت والسبب فى إفادتها أن اسم العين شابه اسم المعنى فى حدوثه وقتا دون وقت . والله أعلم .

(**فَصْلٌ :**

وَلَا يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ) ؛ لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالبا .

(**إِلَّا إِنْ حَصَلَتْ بِهِ فَائِدَةٌ**[١] ، **كَأَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِمُخْتَصٍّ**) بما يصلح للإخبار عنه (**مُقَدَّمٍ**) ـ نعتٌ لِـ « مختصّ » ـ (**ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ**) ـ بدل من « مختص » أو عطف بيان عليه ـ

وظاهر كلامه أن التقديم له دخل فى التسويغ ، والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة ، أن يُخبر عنها بظرف مختص ، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة[٢] صرّح بذلك فى المغنى[٣] .

فالظرف (**نَحْوُ** ﴿ **وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ** ﴾)[٤] ، والمجرور نحو (﴿ **وَعَلَىٰ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ** ﴾)[٥] فـ « مزيدٌ » و « غِشَاوَةٌ » مبتدآن ، وهما نكرتان ، وسَوَّغ الابتداء بهما الإخبارُ عنهما بظرف ومجرور مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِـرَهْ ۝ مَا لَمْ تُفِدْ ؛ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

---

(١) لم يشترط سيبويه فى الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون فى الإخبار عنها فائدة [كتاب سيبويه ١ / ٢٢ ، ١٦٥] والنحويون تتبعوا المواضع التى يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيدا فأوصلها بعضهم إلى أربعين موضعا [ينظر الهمع ١ / ١٠١] .

(٢) وذلك أنك لو قلت : رجلٌ فى الدار ، لم يُعلم هل الجار والمجرور صفة أو خبر ، لأن النكرة ، إذا جاء بعدها الظرف أو المجرور فينبغى أن يحملا على الصفة لأن النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت .

(٣) ٢ / ٤٦٩ مغنى اللبيب .

(٤) من الآية [٣٥] من سورة « ق » .

(٥) من الآية [٧] من سورة « البقرة » .

وهو مثالٌ لما يجوز[١] .

(وَلَا يَجُوزُ « رَجُلٌ فِي الدَّارِ ») لفوات الاختصاص[٢] والتقدم معا .

(وَ) لا يجوز (« عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ ») لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه[٣] .

(أَوْ) كانت (تَتْلُو نَفْيًا ، نَحْو « مَا رَجُلٌ قَائِمٌ ») ومَثَّلَه فى النظم بقوله :

.... فَمَا خِلٌّ لَنَا ....

فـ « رجلٌ » و « خِلٌّ » مبتدآن ، وسوَّغ الابتداء بهما تقدُّم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة ؛ لأن النكرة فى سياق النفى تعمّ ، وإذا عمَّت كان مدلولُ النكرة جميعَ أفراد الجنس ، فأشبهت المعرَّف / بأل الاستغراقية . /٧٠ أ]

(أَوْ) تتلو (اسْتِفْهَامًا ، نَحْو ﴿ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ اللهِ ﴾)[٤] ، ومَثَّلَه فى النظم بقوله :

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ.................. ....

فـ « إِلَـٰهٌ » و « فَتًى » مبتدآن ، وسوِّغَ الابتداءَ بهما وقوُعهما فى حيِّز الاستفهام ، وبذلك تحصل الفائدة ؛ لأن الاستفهام سؤال عن غير مُعَّين ، يطلب تعيينه فى الجواب ، فأشبه العموم الخاصّ .

وفيه ردّ على ابن الحاجب ، حيث قال فى شرح منظومته : إنّ الاستفهام المسوِّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو « أرجلٌ فى الدارِ أَمْ امرأةٌ »[٥] .

---

(١) يعنى قولَ ابن مالك : عند زيد نمرة .
(٢) حيث لم يقل مثلا : فى داره ، ولم يقدم الجار والمجرور على النكرة .
(٣) حيث أضاف « عند » لنكرة وهو « رجل » ورجل لا يصلح للإخبار عنه .
(٤) من كل آية من الآيات من [٦٠ : ٦٤] من سورة « النمل » .
(٥) ينظر « شرح الوافية نظم الكافية » تحقيق موسى بنّاى ص ١٧٥ : ١٧٦ .

(**أَوْ**) تكون (**مَوْصُوفَةً ، سَوَاءٌ ذُكِرَ**) أى : الموصوفُ والصفة (**نَحْو ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ**) **مِّن مُّشْرِكٍ ﴾**[(١)] .

فـ « عبدٌ » مبتدأ ، وهو نكرة ، وسوَّغ الابتداءَ به ، وصفُه بمؤمن ؛ لأن النكرة إذا وصفت قَرُبَتْ من المعرفة .

وقال ابن الحاجب : « المسوِّغ للابتداء بالنكرة فى هذه الآية إنما هو معنى العموم »[(٢)] — و « خيرٌ » خبر المبتدإ ، ومَثَّلَه الناظم بقوله :

.... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرامِ عِنْدَنَا

(**أَوْ حُذِفَتِ الصِّفَةُ**) وذُكِر الموصوف (**نَحْو** « **السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ** » **وَنَحْو ﴿ وَطَآيِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾**)[(٣)] .

فـ « منوان » و « طائِفَةٌ » مبتدآن ، وسوَّغَ الابتداءَ بهما كون كلٍّ منهما موصوفا بصفة محذوفة (**أَىْ : مَنَوَان مِنْهُ ، وَطَائِفَةٌ مِنْ غَيْرِكُمْ**) بدليل : **﴿ يَغْشَى طَآيِفَةً مِّنْكُمْ ﴾**[(٣)] .

وفيه ردّ على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال — كما قاله فى المغنى[(٤)] .

---

(١) من الآية [٢٢١] من سورة « البقرة » .

(٢) ينظر « الإيضاح فى شرح المفصل » ١ / ١٨٤ : ١٨٥ .

(٣) من الآية [١٥٤] من سورة « آل عمران » .

(٤) ٢ / ٤٧١ وبالرجوع إلى موطن النزاع فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٠ ، وجدت أن ابن مالك ذكر الآية الكريمة فيما يكون مسوغه للابتداء به وصفه بوصف مقدر ، قال « ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر ، قولهم « السمنُ منوان بدرهم » أى : منوان منه بدرهم ، فمنوان نكرة ابتدئ بها ؛ لأنها موصوفة بوصف مقدر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَغْشَىٰ طَآيِفَةً مِنْكُمْ وَطَآيِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ فالواو واو الحال ، وطائفة مبتدأ ، خبره ما بعده ، وجاز الابتداء بها ؛ لأنها موصوفة بمقدر ، كأنه قال : وطائفةٌ من غيركم ، وهم المنافقون » . =

(**أَوْ**) حُذِف (**الْمَوْصُوفُ**) وذُكِرت الصفةُ (**كَالْحَدِيثِ** : « **سَوْدَاءُ وَلَودٌ ، خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ** »)[1] فـ « سوداءُ » ــ بالمدّ ــ مبتدأ ، وسوَّغ الابتداءَ بها كونُها صفةً لموصوف (**أَىْ : امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ**) فحُذف الموصوفُ وأقيمت الصفةُ مقامه ، و « ولودٌ » صفة ثانية لامرأة و « خيرٌ » خبرُ المبتدإ .

(**أَوْ**) كانت النكرةُ (**عَامِلَةً عَمَلَ الْفِعْلِ** ، **كَالْحَدِيثِ** : « **أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْىٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ** »)[2] فـ « أمرٌ » و « نهىٌ » مبتدآن ، وسوَّغ الابتداءَ بهما كونهما عاملين فى محل المجرور بعدهما ؛ لأنهما مصدران ، والمصدر يعمل عمل فعله ، ومَثَّلَه الناظم بقوله :

وَرَغْبَةٌ فِى الخيرِ خَيرٌ.......... ....

(**وَمِنَ**) النكرة (**الْعَامِلَةِ**) النكرةُ (**الْمُضَافَةُ**) ؛ لأن المضاف عاملٌ فى المضاف إليه الجرَّ (**كَالْحَدِيثِ** : « **خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ** عَلَى الْعِبَادِ فِى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ »[3] فـ « خمسُ » مبتدأ ، وسوَّغ الابتداءَ به كونُه عاملا فى المضاف إليه ،

= ولم يستشهد ابن مالك بهذه الآية فى الكافية ولا فى عمدة الحافظ .

ويحتمل أن ابن هشام حكم حكمه هذا بمجرّد أن قرأ « فالواو واو الحال » ولو قرأ ما بعدها ما ردّ كلام ابن مالك بالقطع ، والتبعة على الشيخ خالد فى متابعة ابن هشام دون الرجوع إلى التسهيل .

(١) رواه « الطبرانى » فى الكبير ، و « الديلمى » عن معاوية بن حيدة ــ قال الهيثمى : فيه « علىّ بن الربيع » وهو ضعيف .

ورواه ابن حِبَّان فى الضعفاء من رواية « بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جدّه ، قال العراقى فى تخريج أحاديث « إحياء علوم الدين » لا يصح .

(٢) أخرجه « مسلم » فى « صحيحه » فى (باب الزكاة ــ باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف) ٢ / ص ٦٩٧ ح رقم [١٠٠٦] تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط. الأولى ١٩٩١ دار الحديث بالقاهرة وأخرجه « أحمد » فى « مسنده » ٥ : ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٨ ط. الثانية ١٩٧٨ المكتب الإسلامى ــ بيروت .

(٣) أخرجه « مالك » فى « الموطأ » فى (كتاب صلاة الليل ــ باب الأمر بالوتر =

ومثَّله الناظم بقوله :

* عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ *

ولابُدَّ فى هذه المسوغات من مراعاة معنًى صحيح مقصود ، وإلاّ ورد على الظرف والمجرور « عند الناس درهمٌ » و « فى الدنيا رجلٌ » — وعلى النفى « ما حمارٌ ناطقٌ » — وعلى الاستفهام « هل امرأة فى / الأرض[1] » — وعلى الموصوف « رجلٌ ذكرٌ واضحٌ » — وعلى العمل « شُربٌ للماء نافعٌ » و « غلامُ إنسانٍ موجودٌ » فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة . [٧٠ / ب]

(**وَيُقَاسُ عَلَى هَذِه الْمَوَاضِعِ**) المذكورة فى كلام الموضح (**مَا أَشْبَهَهَا**) فى المعنى .

فيقاس على ﴿ **وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ** ﴾[2] ، ﴿ **وَعَلَى أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ** ﴾[3] (**نَحْو « قَصدك غُلامُهُ رَجُلٌ » وَ**) على ﴿ **أَءِلَـٰهٌ مَعَ اللهِ** ﴾[4] نحو (« **كَمْ رَجُلًا فِى الدَّارِ** » ، **وَ**) على « ما رجلٌ فى الدار » نحو (**قَوْلِهِ** :

٧٠– **لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ)** لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ[5]

=١ / ١٢٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى طبع الحلبى ١٣٧٠ هـ — وابن ماجَهْ فى سننه فى (كتاب إقامة الصلاة — باب ما جاء فى فرض الصلوات الخمس) ١ / ٤٤٨ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط الحلبى ١٩٥٢ .

(١) فى خ٢ « على للأرض » .

(٢) من الآية [٣٥] من سورة « ق » .

(٣) من الآية [٧] من سورة « البقرة » .

(٤) من كل آية من الآيات [٦٠ : ٦٤] من سورة « النمل » .

(٥) هذا البيت من البسيط ولم ينسبوه إلى قائل معين ، واستُشهد به فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٤ ، والعينى ١ / ٥٣٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢١٠ ، والدرر اللوامع ١ / ٧٦ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٤٦ ، والأشمونى ١ / ٢٠٧ . =

(وَ) على ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾[(١)] نحو (« رُجَيْلٌ فِى الدَّارِ ») بالتصغير ، وعلى العاملة النصبَ أو الجرّ ، العاملةُ الرفعَ ، نحو « قائمٌ الزيدان » عند من لا يشترط الاعتماد[(٢)] .

وإنما قيست عليها (**لِشَبَهِ الْجُمْلَةِ**) وهى « قصدَك غُلامُه » (**بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ**) فى التقديم ، والاختصاص بالمعمول .

(**وَ**) لِشَبَهِ (**اسْمِ الاسْتِفْهَامِ**) وهو « كَمْ » (**بِالاسْمِ الْمَقْرُونِ بِحَرْفِهِ**) وهو « أَإِلَـٰهٌ » .

(**وَ**) لِشَبَه (**تَالِى « لَوْلَا »**) وهو « اصطبارٌ » (**بِتَالِى النَّفْى**) وهو « رجلٌ » فى « ما رجل » .

(**وَ**) لِشِبه (**الْمُصَغَّرِ**) وهو « رُجَيْلٌ » (**بِـ**) الاسم (**الْمَوْصُوفِ**) وهو ﴿ ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾[(٣)] لأن التصغير وصفٌ فى المعنى بالصِّغَر .

= قوله « أودى » هلك « مقة » حُبّ ، وفعله : وَمَقَه يَمِقُه مِقَةً ، كوعَدَه يَعِدُه عِدَةً والتاء فى مِقَة عوض عن فاء الكلمة ــ وهى الواو كعدة وزنة ونحوهما « استقلت » نهضت وهمَّت بالمسير « الظّعَن » الرحيل والسفر وهو بفتح العين هنا .

والمعنى : أنه صبرَ على سفر أحبابه ، وتجلد حين عزموا على الرحيل ، ولولا ذلك الصبر لبدا منه ما يهلك بسببه كلّ من يحبه ويعطف عليه .

والشاهد فيه : قوله « اصْطِبَارٌ » فإنه مبتدأ ــ مع كونه نكرة ــ والمسوِّغ لوقوعه مبتدأ وقوعُه بعد « لولا » لأن « لولا » تستدعى جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التى يقع المبتدأ فيها نكرة وهى تقتضى انتفاء هذا الجواب لوجود الشرط ، فيكون « لولا » حرف نفى فى الجملة ، ولهذا قال ابن هشام : ولشبه تالى لولا بتالى النفى .

(١) من الآية [٢٢١] من سورة « البقرة » .

(٢) وهم الأخفش والكوفيون [انظر ص ٥١٢] .

(٣) من الآية [٢٢١] من سورة « البقرة » .

هكذا ثبت فى بعض النسخ ، وفيه لفّ ونشر مرتّب[١] ، وهو أخصّ من قول الناظم[٢] :

.... وَلْيُقَسْ مَالَمْ يُقَلْ

ولم يذكر[٣] مسوِّغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم .

ومن ذلك : التسويغ بالنعت ، نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾[٤] ذكره الموضح فى شرح « بانت سعادُ »[٥] .

❊ ❊ ❊

(١) اللفّ والنشر من المحسنات البديعية ، وهو أن تلف شيئين أو أكثر ، ثم تأتى بتفسيرها جملة من غير تعيين ، ثقةً بأن السامع يرد إلى كل واحد ما له ، فإن كان النشر على ترتيب اللف يسمى مرتبا نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَار لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ ﴾ [القصص : ٧٣] وإن كان على غير ترتيبه يسمى مشوشًا نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَسْلُو وأَنْتِ حِقْفٌ وغُصْنٌ ... وَغَزَالٌ لَحْظًا ، وَقَدًّا وَرِدْفَا

[ينظر الإيضاح للخطيب القزوينى ٤ / ٣٠] .

(٢) فقول ابن مالك : « وَلْيُقَسْ مالم يُقَل » يدلّ على أن القياسَ جارٍ فى كل نكرة أفاد الابتداءُ بها ، وبعض النحاة يخص ذلك بمواضع محصورة .

(٣) يعنى : ابنَ هشام .

(٤) من الآية [٤٧] من سورة « النمل » .

(٥) ينظر شرح قصيدة كعب بن زهير فى مدح سيدنا رسول الله ﷺ ص ١٣٠ : ١٣١ .

(**فَصْلٌ : وَلِلْخَبَرِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :**

إِحْدَاهَا : التَّأَخُّرُ ، وَهُوَ الْأَصْلُ) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْأَصْلُ فِى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ....

لأن المبتدأ محكوم عليه ، فحقّه التقديم ؛ ليتحقَّق تعقله ، فيكون حَقُّ الخبر التأخيرَ ؛ لأنه محكوم به (**كَـ « زَيْدٌ قَائِمٌ »**[1] .

وَيَجِبُ) تأخير الخبر (**فِى أَرْبَعِ مَسَائِلَ** :

إِحْدَاهَا : أَنْ يُخَافَ الْتِبَاسُهُ بِالْمُبْتَدَإِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ) نكرتين (**مُتَسَاوِيتين**)[2] فى التخصيص (**وَلَا قَرِينَةَ**) تُمَيِّز أحدَهما عن الآخر .

فالمعرفتان : (**نَحْو « زَيْدٌ أَخُوكَ »**) فإن كلًّا من هذين الجزأين صالحٌ لأن يُخبر عنه بالآخر ، ويختلف المعنى باختلاف الغرض ، فإذا عَرَفَ السامعُ زيدًا بعينه / [٧١ / أ] واسمه ، ولا يعرف اتصافه بأنه أخو المخاطب ، وأردتَ أن تعرِّفه ذلك قلت : « زيدٌ أخوك » ولا يصحّ لك أن تقول : « أخوك زيدٌ » .

وإذا عَرَفَ أخًا له ، ولا يعرفه على التعيين باسمه ، وأردتَ أن تُعيِّنه عنده قلت « أخوك زَيدٌ » ، ولا يصحّ لك أن تقول : زيدٌ أخوك » .

هذا هو المشهور .

وقيل : يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبرًا مطلقا .

وقيل : إن كان أحدهما مشتقًّا فهو الخبر ــ وإن تقدَّم ــ نحو « القائم زيدٌ »[3] .

---

(١) فى خ٢ « زيد قام » .

(٢) فى خ١ « متساويين » .

(٣) فى خ٢ « القائم نحو زيد » .

وقيل : إن كان أحدُهما أعرفَ فهو المبتدأ نحو « هذا زيدٌ » ـــ وإن استويا فى الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدَّم نحو « اللهُ رَبُّنا » ـــ قاله فى المغنى(١) ـــ

(وَ) النكرتان المتساويتان نحو (**أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّى**) فإن كلّ واحد من هذين الوصفين صالح لأن يُخبر عنه بالآخر ؛ لعمله فى المجرور بعده .

فإذا جعلتَ « أفضل منك » مبتدأً و « أفضلُ مِنِّى » خبرَه ، امتنع تقديم الخبر لئلا يُتَوهم ابتدائيتُه ، فينعكس المعنى ؛ لعدم القرينة .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَىْ بَيَانِ(٢)

(**بِخِلَافِ**) ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية .

فالأول نحو : (« **رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ** ») فإن القرينة اللفظية وهى الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية ، تقدمت أو تأخرت .

(وَ) الثانى نحو (« **أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ** ») فإن القرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيقىّ ، قاضيةٌ بأنّ « أَبو يُوسَفَ » مبتدأ ، لأنه مشبه و « أَبُو حنيفة » خبره ؛ لأنه مشبه به تقدم أو تأخر .

(**وَقولِهِ** :

٧١- بَنُونا بَنُو أَبْنَائنا) وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَباعِدِ(٣)

---

(١) ٢ / ٤٥١ أول الباب الرابع .

(٢) وقال ابن مالك أيضا فى شرح التسهيل ١ / ٢٩٦ « فلو كان المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدإ ، لأنه لا يتميَّز من الخبر إلا بذلك ، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدإ ... » .

(٣) قال البغدادى فى الخزانة : لا أعرف قائله ، ثم قال : ورأيت فى شرح الكرمانى فى شواهد شرح الكافية للخبيصى أنه قال : هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب والله=

فإن قرينة التشبيه الحقيقىّ قاضيةٌ بأنَّ بَنِى الأبناءِ مُشبَّهون بالأبناء فـ « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، و « بنونا » خبر مقدّم ، والمعنى : بنو أبنائنا مثل بنينا ــ هذا على حقيقة التشبيه ، ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالفٌ للأصول اللهم إلاّ أن يقتضىَ المقام المبالغة ، فلا شاهد فيه حينئذ .

و « بناتُنا » مبتدأ أول ، و « بنوهنَّ » مبتدأ ثانٍ و « أبناء الرجال » خبر المبتدإ الثانى ، وهو وخبره ، خبر الأول ، و « الأباعد » نعت الرجال .

المسألة (**الثَّانِيَةُ**) مما يجب فيه تأخير الخبر (**أَنْ يُخَافَ الْتِبَاسُ الْمُبْتَدَإِ بِالْفَاعِلِ**) إذا تقدّم الخبر وكان فعلا مسندًا إلى ضمير المبتدإ المستتر (**نَحْو** « **زَيْدٌ قَامَ** ») أو « يقوم » فلو قُدِّم ــ والحالة / هذه ــ وقيل : « قامَ أو ، يقوم زيدٌ » ؛ لالتبس المبتدأ بالفاعل . [٧١ / ب]

(**بِخِلَافِ**) ما إذا كان الخبر صفةً (**نَحْو** « **زَيْدٌ قَائِمٌ** » **أَوْ**) كان فعلا رافعا لظاهر ، أو لضمير بارز .

فالأول : نحو « زيدٌ (**قَامَ أَبُوهُ** » **وَ**) الثانى نحو (« **أَخواكَ قَامَا** ») على اللغة الفصحى ، فلا لَبْسَ فيهنّ ، فيجوز تقديمة فتقول : « قائم زيدٌ » و « قام أبوه زيدٌ » و « قَامَا أخواك » وهذا التقييد لابدّ منه فى قول الناظم :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ....

= أعلم » [الخزانة ١ / ٢١٣] .

وهذا البيت من الطويل ، ورد بلا نسبة فى ابن يعيش ١ / ٩٩ ، ٩ / ١٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٧ ، وشرح الكافية للرضى ١ / ٩٧ وابن الناظم ١١٥ ، وابن عقيل ١ / ٢١٧ ، وتخليص الشواهد ١٩٨ ، والمغنى ٢ / ٤٥٢ ، والعينى ١ / ٥٣٢ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٦٠ والأشمونى ١ / ٢١٠ ، والهمع ١ / ١٠٢ ، والدرر ١ / ٧٦ .

ويستشهد به النحويون على جواز تقديم الخبر مع تساوى الطرفين فى التعريف لظهور المعنى ، ويستشهد به الفرضيون على أن أبناء البنات ليسوا كأبناء البنين على دخول أبناء الأبناء فى الميراث .

المسألة (**الثَّالِثَةُ ، أَنْ يَقْتَرِنَ**) الْخَبَرُ (بِـ « **إِلَّا** » **مَعْنًى ، نَحْو** ﴿ **إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ** ﴾)(١) فلا يجوز تقديم الخبر ؛ لأنه محصور فيه بإلاّ معنًى ، إذ التقديرُ : ما أنتَ إِلَّا نذيرٌ .

(**أَوْ**) يقترن بإلَّا (**لَفْظًا ، نَحْو** ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ﴾)(٢) فلا يجوز تقديم الخبر ، لِمَا مرَّ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا(٣)

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو الكميت بن زيد(٤) :

٧٢- فَيَارَبِّ، هَلْ إِلَّابِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ؟ (**وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعَوَّلُ**

فَضَرُورَةٌ) ، لأنه قدم الخبر المقرون بإلَّا لفظا ، والأصل : وهل المعوَّل إلَّا عليك ، وهل النصرُ إلَّا بك — ولا يجوز أن يكون « المعوَّل » مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام ؛ لأنَّ « إلَّا » مانعةٌ من ذلك فكما لا يقال : هل إلَّا قام زيدٌ ، لا يقال : هل إلَّا فى الدار زيدٌ من باب أولى .

---

(١) من الآية [١٢] من سورة « هود » .

(٢) من الآية [١٤٤] من سورة « آل عمران » .

(٣) قوله « مُنْحَصِرَا » بالكسر ، على تقدير مضاف أى : منحصرًا مبتدؤه فيه ، فإن المنحصِر هنا هو المبتدأ لا الخبر .

(٤) وهو الشاعر المقدَّم العالم بلغات العرب ، الخبير بأيامها وأحد شعراء مضر .

والبيت من الطويل من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات لأنها فى مديح بنى هاشم .

والبيت فى الهاشميات ص ٥٠ ورد منسوبا للكميت فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٨ ، والعينى ١ / ٥٣٤ ، والدرر اللوامع ١ / ٧٦ ، وبلا نسبة فى ابن الناظم ١١٦ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٨٤ وشرح الألفية لابن عقيل ١ / ٢١٩ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٦٥ ، والهمع ١ / ١٠٢ ، والأشمونى ١ / ٢١١ وقوله : « المعوّل » تقول : عوّلت على فلان ، إذ جعلتَه سندك ، وجعلت كل أمورك بين يديه ، والمعوّل هنا مصدر ميمىّ بمعنى التعويل .

المسألة (**الرَّابِعَةُ**) مما يجب فيه تأخير الخبر (**أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مُسْتَحِقًّا لِلتَّصْدِيرِ** ، **إِمَّا بِنَفْسِهِ**) بأن يكون له صدر الكلام (**نَحْوُ** « **مَا أَحْسَنَ زَيْدًا** ») فـ « مَا » مبتدأ ، وسوَّغ الابتداءَ بها ما فيها من معنى التعجب ، و « أحسن زيدًا » خبره (**وَ** « **مَنْ فِي الدَّارِ ؟** ») فـ « مَنْ » اسم استفهام مبتدأ و « فى الدار » خبره (**وَ** « **مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ** ») فـ « مَنْ » اسم شرط ، وهو مبتدأ و « يَقُمْ » خبره على الأصح ، وقيل : الجواب ، وقيل : هُمَا[1] (**وَ** « **كَمْ عَبِيدٍ لِزَيْدٍ** ») فـ « كَم » مبتدأ ، وهى خبرية ، و « عبيدٍ » مضاف إليه ، و « لِزَيْدٍ » خبر « كَمْ » فالخبر فى هذه الأمثلة واجب التأخير ، وهو فى الأول فعل ماض ، وفى الثانى جار ومجرور ، وفى الثالث فعل مضارع ، وفى الرابع جار ومجرور ، والمبتدأ فيها لازم الصدر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... أَوْلَازِمِ[2] الصَّدْرِ ....

(**أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ**) أى : بما يستحق التصدير (**نَحْو** « **الَّذِى يَأْتِينِى فَلَهُ دِرْهَمٌ** ») فـ « الذى » مبتدأ ، وهو اسم موصول ، و « يأتينى » صلته ، وجملة « فله درهم » خبره ، وهو واجبُ التأخير (**فَإِنَّ الْمُبْتَدَأَ ــ هُنَا ــ**) وهو « الذى » (**مُشَبَّهٌ بِاسْمِ الشَّرْطِ لِعُمُومِهِ**) وإبهامه (**واسْتِقْبَالِ الْفِعْلِ الَّذِى بَعْدَهُ**) وهو « يأتينى » / [٧٢ / أ] (**وَكَوْنِه**) أى : الفعل الذى بعده (**سَبَبًا لِمَا بَعْدَهُ**) وهو جملة الخبر ، كما أنّ الشرط سببٌ للجواب .

---

(١) فى المغنى ٢ / ٤٦٧ « وإذا وقع اسمُ الشرط مبتدأ فهل خبره فعلُ الشرط وحده لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره ــ أو فعل الجواب ؛ لأن الفائدة به تمت ؛ ولأن نظيره وهو الخبر فى قولك « الذى يأتينى فله درهم ــ أو مجموعهما ؛ لأن قولك « من يقمْ أقمْ معه » بمنزلة قولك : « كلّ من الناس إن يقم أقم معه » والصحيح الأول ، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط ، لا من حيث الخبرية » .

(٢) « أَوْلَازِمِ » بالجر عطف على مجرور قبله وهو قوله « لِذِى لَامِ ابْتِدَا » .

(**وَلِهَذَا**) الشبهِ (**دَخلَتِ الْفَاءُ فِى الْخَبَرِ ، كَمَا تَدْخُلُ فِى الْجَوَاب**) لتُفيد التنصيصَ على أنّ استحقاقَ الدرهم مسبَّبٌ عن الإتيان ؛ فلو لم تُذكر الفاءُ احتمل ذلك ، واحتمل الإقرار[١] .

(**أَوْ**) يكون مستحقًّا للتصدير (**بِغَيْرِهِ**) وذلك الغير[٢] الذى له الصدر (**إِمَّا**) أن يكون (**مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ**) أى : على المبتدإ (**نَحْو** « **لَزَيْدٌ قَائِمٌ** ») فـ « زيدٌ » مبتدأ ، و « قَائمٌ » خبره ، وهو واجب التأخير ؛ لأن المبتدأ تقدم عليه لامُ الابتداء ، وهى مانعة من تأخيره (**فَإِنَّ لَامَ الابْتِدَاءِ مُلَازِمَةٌ لِصَدْرِ الْكَلَامِ**) وما اقترن بلازم الصدر ، وجب تقديمه .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

أَوْ مُسْنَدًا لِذى لَامِ ابْتِـدَا ....

(**فَأَمَّا قَوْلَهُ**) وهو رُؤبة[٣] :

٧٣ - (**أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ**)[٤]
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بعظْمِ الرَّقَبَهْ

---

(١) أى : الإقرار بالدرهم له .

(٢) أدخل « أل » على « غير » وفى كتاب سيبويه ٢ / ١٣٥ « « غير » ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام » .

(٣) قال العينى فى شرح الشواهد ١ / ٥٣٥ على هامش الخزانة « أقول : قائله رؤبة ، ونسبه الصغانى فى العباب لعنترة بن عروس وهو الصحيح » .

(٤) البيتان من مشطور الرجز وهما فى ملحق ديوان رؤبة ص ١٧٠ ، ولرؤبة أو عنترة بن عروس فى الدرر اللوامع ١ / ١١٧ ، والخزانة ٤ / ٣٢٨ ، وبلا نسبة فى ابن يعيش ٣ / ١٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٩ ، وابن عقيل ١ / ٣٣٦ ، والمغنى ١ / ٢٣٠ والأشمونى ، واللسان مادة (ش هـ ب) ١ / ٤٩٢ ، والهمع ١ / ١٤٠ .

وقوله « أم الحليس » الحُلَيْس تصغير « حِلْس » وهو كساء رقيق يكون تحت برذعة الحمار وهذه الكنية فى الأصل كنية الأتان ، وهى أنثى الحمار ، أطلقها الراجز على هذه المرأة تشبيها لها بالأتان ، « شَهْرَبَة » المراد بها هنا الكبيرة الطاعنة فى السن « من اللحم » أى : بدل اللحم=

(فَـ) اللام داخلة على مبتدإ محذوف و (**التَّقْدِيرُ** : « **لَهِىَ عَجُوزٌ** ») والجملة خبر « أُمُّ الحليْسِ » ولا يمتنع دخول اللام فى الخبر إذا كان جملة ، بخلاف المفرد ــ (**أَوْ**) لا حذف ، و (**اللَّامُ زَائِدَةٌ ، لَا لَامُ الابْتِدَاءِ**)[1] .

كقوله[2] :

٦٧ــ خَالِى لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ   يَنَلِ الْعَلاءَ وَيُكْرِمِ الْأَخْوَالَا[3]

ويُضعِفُ التقدير الأول : أن الجمع بين لام التوكيد ، وحذف المبتدإ كالجمع بين متنافيين .

ويُضعف التقدير الثانى : أن زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر ــ قاله فى المغنى[4] ــ

= فَـ « مِنْ » هنا بمعنى : بدل ، ويمكن أن تكون « مِن » تبعيضية ، أى : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة .

(١) جعلها ابن مالك زائدة وقال : وزيادتها أولى [ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٩٩] .

(٢) لا يعرف .

(٣) هذا البيت من الكامل ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٨٥ ، وابن عقيل ١ / ٢٢١ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٦٦ ، والعينى ١ / ٥٥٦ ، والخزانة ٤ / ٣٢٨ ، والأشمونى ١ / ٢١١ وفى البيت روايات : « وَمَنْ عُوَيفٌ » ــ « وَمَنْ تَمِيمٌ » « نَالَ العلاءَ » « ينل السماءَ » والشاهد فى : « خَالِى لَأَنْتَ » حيث دخلت اللام الخبر ، فما نوع هذه اللام ؟ قيل : إنها لامُ الابتداء ، و « أنت » خبر لمبتدإ محذوف أى : « لهو أنت » والجملة خبره « خالى » ، وقيل اللام زائدة ، وقيل : أصله لخالى أنت ، ثم أخرت اللام للضرورة .

وقوله « ينلِ العلاء ويُكَرِم الأخوالا » خبر « مَنْ » وجَزَمَهُما ــ وإن كانت « مَنْ » موصولة ــ إجراءً لها مُجرى الشرطية ، وحرّكَهُما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، ويجوز فى « يكرم » الرفع أى : وهو يكرم ، « الأخوالا » تمييز على زيادة الألف واللام عند البصريين ، والكوفيون يُجيزون التعريف والتنكير فى التمييز ، وقيل : مفعول يُكرِم إن بنى للفاعل ، ومنصوب بنزع الخافض إن بنى للمجهول ــ والألف على كل للإطلاق .

(٤) ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٤ .

وإذا دار الأمر بين التقديرين ، فدعوى الزيادة أولى[١] من دعوى الحذف ؛ لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عن الجمهور .

(**أَوْ**) يكون ذلك الغير الذى فى الصدر (**مُتَأَخِّرًا عَنْهُ**) أى : عند المبتدإ ؛ بأن يكون ما فى الصدر مضافا إليه المبتدأ (**نَحْو** « **غُلَامُ مَنْ فِى الدَّارِ ؟** ») فـ « غلامُ » مبتدأ ، و « مَنْ » اسم استفهام مضاف إليه و « فى الدار » خبر المبتدإ (**وَ** « **غُلَامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ** ») فَـ « غلامُ » مبتدأ ، و « مَنْ » اسم شرط مضاف إليه و « يقمْ » خبر المبتدإ ، و « أَقُمْ معه » جواب الشرط (**وَ** « **مَالُ كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ** ») فـ « مالُ » مبتدأ ، و « كَمْ » خبرية مضاف إليها ، و « رجلٍ » تمييزها مخفوض بإضافته إليها و « عندك » خبر المبتدإ .

وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير ، سبعة أضرب :

مَا التعجبية ، ومَنْ الاستفهامية والشرطية ، وكم الخبرية ، والموصول الذى فى خبره الفاء ، ولام الابتداء ، والمضاف إلى ما لَهُ الصدر .

وبقى عليه ضميرُ الشأن ، فإنه يلزم صدر الكلام[٢] ، والإخبارُ / [٧٢ / ب] بالجمل[٣] ، وإذا أُخبر عنه : بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه .

(**وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ : التَّقَدُّمُ ، وَيَجِبُ فِى أَرْبَعِ مَسَائِلَ**) أيضا .

وفى غالب النسخ[٤] إسقاط « الحالة الثانية التقدم » وإثبات « ويمتنع ــ يعنى تأخير الخبر ــ فى أربع مسائل :

(**إِحْدَاهَا : أَنْ يُوقِعَ تَأْخِيرُه فِى لَبْسٍ ظَاهِرٍ ، نَحْو** « **فِى الدارِ رَجُلٌ** ») .

---

(١) قاله ابن مالك فى التسهيل ١ / ٢٩٩ .
(٢) نحو ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ .
(٣) نحو « محمدٌ يقومُ » فلا يجوز « يقومُ محمدٌ » حتى لا يتحول المبتدأ إلى فاعل .
(٤) يعنى : النسخ المخطوطة لأوضح المسالك .

فَـ « فى الدار » خبر مقدم ، و « رجلٌ » مبتدأ مؤخر وجوبا (**وَ** « **عِنْدَكَ مَالٌ** ») فـ « عندك » خبر مقدم و « مالٌ » مبتدأ مؤخر وجوبا (**وَ** « **قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ** ») فجملة « قصدك غلامُه » خبر مقدم ، و « رجلٌ » مبتدأ مؤخر .

قال أبو حيان : ولا أعلم لابن مالك سلفا فى هذه الأخيرة .

(**وَ** « **عِنْدِى أَنَّكَ فَاضِلٌ** ») فـ « عندى » خبر مقدم ، و « أنك فاضل » ـــ بفتح « أَنَّ » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تأخير الخبر فى شىء من ذلك (**فَإِنَّ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ فِى هَذَا الْمِثَالِ**) الأخير وهو « عندى أَنَّك فاضلٌ » (**يُوقِعُ فِى إِلْبَاسِ** « **أَنَّ** » **الْمَفْتُوحَةِ بِـ** « **إِنَّ** » **الْمَكْسُورَةِ**) لفظًا[1] (**وَ**) فى إلباس (« **أَنَّ** » **الْمُؤَكِّدَةِ**) المفتوحة (**بِـ** « **أَنَّ** ») المفتوحة (**الَّتِى بِمَعْنَى** « **لَعَلَّ** »)[2] معنًى فإذا قُدِّم المبتدأ ، وأُخِّرَ الخبرُ يصيرُ « أَنَّكَ فاضلٌ عندى » فيُحتَمَل أن تكون « أَنَّ » مفتوحة ، وهى وَصِلَتُهَا مبتدأ ، والظرف خبره .

ويُحْتَمَل أن تكون مكسورة ؛ لكونها وقعت فى ابتداء الجملة ، والظرف متعلق بفاضل ، وعلى الفتح : يُحتمل كونُها مؤكدة ، وكونُها بمعنى « لعَلَّ » لأنها إحدى لغاها ، والمعنى : لعلك فاضل عندى .

وهذا الإلباس لا يتأتَّى مع تقدم الظرف ؛ لأنّ « إنَّ » المؤكِّدة المكسورة و « أَنَّ » التى بمعنى « لعلّ » لا يتقدم معمول خبرهما عليهما .

(**وَلِهَذَا يَجُوزُ تَأَخُّرُهُ**) أى : الخبر عن المبتدإ (**بَعْدَ** « **أَمَّا** ») الشرطية المفتوحة

---

(١) قال الدنوشرى : فيه نظر إذ اللفظ بالمكسورة غيره بالمفتوحة فأنَّى يتأتى اللبس ؟ ولو قال بدل قوله لفظا : كتابة لكان أحسن ، ويحمل على ما إذا لم يؤت بالشكل .

[حاشية يس ١ / ١٧٤ : ١٧٥] .

(٢) فى المغنى ١ / ٤٠ « الثانى ـــ يعنى من وجُوه « أَنَّ » ـــ أن تكون لغةً فى « لعلَّ » كقول بعضهم : « ائتِ السوقَ أَنَّك تشترى لنا شيئا » وقراءة من قرأ ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُون ﴾ [الأنعام : ١٠٩] .

الهمزة ، المشدَّدةِ الميم (**كَقَوْلِهِ**)(١) :

٧٤– عِنْدِى اصْطِبَارٌ (**وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ** يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى**)(٢)

فـ « أمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ – بكسر الزَّاى – مبتدأ ، و « يوم النَّوى » – بالنون – بمعنى : البُعْد ، والفراق – يتعلق بجزع ؛ لأنه صفة مشبهة من الجَزَع – بفتحتين – وهو نقيض الصبر . و « فَلِوَجْدٍ » جارٌ ومجرور ، خبر « أننى جزع » على حدّ : أمّا زيد ففى الدار ، و « يَبْرينى » – من بريتُ القلم ، إذا نحتَّه ، وأصل البَرْيِ القطع .

والمعنى : وأما جزعى يوم الفراق فلأجل وجدٍ قارب أن ينحلنى .

وإنما جاز تأخر الخبر عن المبتدإ – هنا – (**لِأَنَّ « إِنَّ » الْمَكْسُورَةِ ، وَ « أَنَّ » الَّتِى بِمَعْنَى « لَعَلَّ » لَا يَدْخُلَانِ هُنَا**)(٣) ؛ لأنّ كلًّا منهما مع معموليهما جملة تامّة مستقلّة ، و « أمَّا » لا تفصل من الفاء بجملة تامة ، وإنما تُفصل باسم / مفرد ، أو جملة شرط دون جوابه نحو ﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ** ﴾(٤) . [٧٣ /]

(**وَتَأْخِيرُهُ**) أى الخبر عن المبتدإ (**فِى الْأَمْثِلَةِ**) الثلاثة (**الْأُوَلِ**) – بضمّ الهمزة – وهى : « فى الدار رجلٌ » ، و « عندك مَالٌ » و « قَصَدَكَ غُلَامُه رَجُلٌ » (**يُوقِعُ فِى إِلْبَاسِ الْخَبَرِ بالصِّفَةِ**) لأنّ النكرة تطلبُ الظرف ، والمجرور ، والجملة ، لتختص بها طلبًا حثيثا ، فلو تأخر الخبر فيها لتُوُهم أنه صفة ؛ لأنّ الجملة وشِبْهَهَا بعد النكرات صفاتٌ ، فالتزم التقديم دفعا لهذا الإلباس ، وإليه أشار الناظم بقوله :

---

(١) غير معروف .

(٢) من البسيط وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٢ برواية « دَأْبِى اصطبارٌ » والمغنى ١ / ٢٧٠ ، وتعليق الفرائد للدمامينى ٣ / ٧١ ، والعينى ١ / ٥٣٦ ، والأشمونى ١ / ٢١٣ والهمع ١ / ١٠٣ ، والدرر اللوامع ١ / ٧٧ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠١ : ٣٠٢ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٧١ .

(٤) الآية [٨٨] ومن الآية [٨٩] من سورة « الواقعة » .

وَنَحْوُ: عِنْدِى دِرْهَمٌ وَ «لِى وَطَرْ» مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَـرْ[(١)]

(**وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ** فى نحو ﴿ **وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ** ﴾[(٢)] ؛ **لِأَنَّ النَّكِرَةَ**) وهى « أجل » (**قَدْ وُصِفَتْ** بـ « **مُسَمًّى** ») فضعُف طلبُها للظرف (**فَكَانَ الظَّاهِرُ فِى الظَّرْفِ**) وهو « عنده » (**أَنَّهُ خَبَرٌ**) لِـ « أَجَل » (**لَا صِفَةٌ**) ثانية .

وفى « الكشَّاف » أن تقديمَ المبتدإ هنا واجبٌ ؛ لأن المعنى : وأىّ أَجَلٍ مُسَمًّى عنده ، تعظيما لشأن الساعة ، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم[(٣)] .

المسألة (**الثَّانِيَةُ**) مما يجب فيه تقديمُ الخبر (**أَنْ يَقْتَرِنَ الْمُبْتَدَأُ** بِـ « **إِلَّا** » **لَفْظًا** ، **نحو** : * **مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا** *)[(٤)] ــ ﷺ ــ فـ « لَنَا » خبر مقدّم ، و « اتّباعُ أحمدَ » مبتدأ مؤخر .

(**أَوْ**) يقترن بـ « إلاّ » (**مَعْنًى نَحْو** « **إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ** ») فـ « عندك » خبرٌ مقدَّم ، و « زيدٌ » مبتدأ مؤخر ، وهو محصور فيه ، والمعنى : ما عندك إلاّ زيدٌ ــ وشمل ذلك قولُ النظم :

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ[(٥)] قَدِّمْ أَبَـدَا ....

---

(١) يعنى : يجب تقدم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ ؛ إلا تقدم الخبر عليها وهو ظرف نحو : عندى درهم ، أو جار ومجرور نحو : لى وطر ــ و « الوطر » الحاجة .

(٢) من الآية [٢] من سورة « الأنعام » .

(٣) ينظر الكشاف ٢ / ٤ : ٥ واعتُرِض عليه بقوله تعالى : ﴿ وعنده عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [الزخرف : ٨٥] فى سياق التعظيم لها والمبتدأ مع ذلك مؤخر عن الخبر [انظر حاشية ص ٤ من الجزء الثانى] .

(٤) هذا مثال من كلام ابن الناظم فى الألفية حيث يقول :

وَخَبَـرَ المحصُورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا كَـ « مَالَنَا إِلَّا اتباعُ أَحْمَدَا »

(٥) قوله « وخبرَ المحصورِ » الأولى : والخبرَ المحصورَ ؛ لأنه هو المحصور فى المبتدأ هنا لا العكس ــ إلا أن يجعل من إضافة الموصوف للصفة ــ أو فيه حذف وإيصال ، أى : خبرَ=

المسألة (**الثَّالِثَةُ أَنْ يَكُونَ**) الخبرُ (**لَازِمَ الصَّدْرِيَّةِ**) بنفسه (**نَحْو** : « **أَيْنَ زَيْدٌ** » ؟) أو بغيره ، إمّا مقدّما عليه نحو « لَقَائِمٌ زيدٌ » (**أَوْ**) متأخرا عنه ، وذلك إذا كان الخبرُ (**مُضَافًا إِلَى لَازِمِهَا**) أى الصدريّة (**نَحْو** « **صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ** ») فـ « صبيحة » خبرٌ مقدّم و « أيّ » اسم استفهام مضاف إليه ، و « سفرُك » مبتدأ مؤخر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا(١) ....

المسألة (**الرَّابِعَةُ : أَنْ يَعُودَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ بِالْمُبْتَدَإِ عَلَى بَعْضِ**) متعلّق (**الْخَبَرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا** ﴾)(٢) فـ « أقفالُها » مبتدأ مؤخر ، و « عَلَى قلوبٍ » خبر مقدّم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لئلا تعود « الهاء » المتصلة بـ « أقفالها » على « قُلوب » وهى متأخرة فى الرتبة ؛ لأنها بعض متعلّق الخبر ؛ لأن الخبر ــ على الأصحّ المتقدِّم ــ هو الاستقرار ، والجار والمجرور متعلق به ، ومتعلق الخبر رتبته التأخير ، فيعود الضمير على / متأخر لفظا ورتبة . [٧٣ / ب]

(وَ) كذا إذا عادَ على مضاف إليه الخبرُ نحو (**قَوْلِ الشَّاعِرِ**) وهو نُصَيْبٌ ــ بالتصغير ــ الأكبر بن رباح ، وهو عبدٌ أسودُ لبنى مروان ، لا نُصَيب الأصغر مولى المهديّ ــ يخاطب امرأة .

٧٥ـ أَهَابُكِ إِجْلَالًا، وَمَابِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، (**وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا**)(٣)

= المبتدإ المحصور فيه [حاشية الخضرى على ابن عقيل ١ / ١٠٣] .

(١) « التصدير » أى : فى جملته ، فلا يرد نحو : « زيدٌ أين مسكنه ؟ » .

(٢) من الآية [٢٤] من سورة « محمد ــ ﷺ ــ » (القتال) .

(٣) البيت من الطويل نسبه قوم إلى نُصيب الأكبر كما فى العينى ١ / ٥٣٧ ، وسمط اللآلى ٤٠١ ، وتخليص الشواهد ٢٠١ ، ونسبه آخرون منهم ابن نباته فى كتابه « سرح العيون » ١٩١ إلى مجنون ليلى ــ وورد بلا نسبة فى شرح الحماسة للتبريزى ٣ / ١٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٢ ، وابن الناظم ١١٧ ، وابن عقيل ١ / ٢٢٤ ، والأشمونى ١ / ٢١٣ .

وقوله « إجلالا » مفعول لأجله ، وقيل نصب من قبيل قولك : قعدت جلوسًا ؛ لأن معنى=

فـ « مِلْءُ » خبرٌ مقدّم ، و « حبيبُها » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تقديمه على الخبر ؛ لئلا يعود الضميرُ على « عين » وقد أُضيفَ إليها الخبر ، وهو متأخر فى الرتبة ، وتسميتُها بعضَ الخبر مجاز ، وإنما الخبر المضاف لا غير .

وقول الخطيب التبريزى[1] : إنّ المضاف إليه المبتدأ ، يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيدٌ[2] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَـرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَـرُ[3]

= أهابك : أُجِلُّك .

وقال ابن هشام فى تخليص الشواهد ٢٠١ « و « مِلء » خبر و « حبيب » مبتدأ ، وإنما يتم هذا الاستشهاد على ما هو المشهور من أنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة كانت المعرفة هى المبتدأ مطلقا ــ وأما على ما يراه سيبويه من أنَّ النكرة إذا كانت مقدَّمة ، وكان لها مسوِّغ كانت هى المبتدأ فلا ، وبقوله قال ابن جنى فى البيت ، فأعرب « ملء » مبتدأ و « حبيب » خبرًا » .

(١) هو أبو زكريا يحيى بن على التبريزى الشهير بالخطيب [المتوفى سنة ٥٠٢ هـ] إمام فى اللغة والأدب له شرح الحماسة وغيره [بغية الوعاة ٢ / ٣٣٨] .

(٢) ينظر تعليقه على هذا البيت فى شرحه على الحماسة ٣ / ١٧٠ .

(٣) يعنى : كذلك يجب تقديم الخبر ؛ إذا عاد عليه ضمير من المبتدإ الذى يُخبر عنه بخبر يُفسر ويبين الضمير العائد إليه .

وقوله : « عاد عليه » أى : على ملابسه ، ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وقد تمسك « ابن عقيل » بهذا التقدير ، وكان ابن عصفور فى شرحه للجمل ١ / ٣٥٣ قد عبرّ بقوله : « أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر نحو : فى الدار ساكنُها » فردَّ عليه ابن عقيل بقوله : وليس بصحيح ؛ لأن الضمير فى قولك : « فى الدار صاحبُها » إنما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر » ــ ولذلك نجد ابن عصفور قد عدل إلى العبارة الصحيحة فى المقرَّب ١ / ٨٦ فقال : « أو قد اتصل به ضمير يعودُ على شىء فى الخبر » .

وهذا البيت من أبيات الألفية المعروف بتعقيده ، وتشتيت ضمائره . مما دعا أبا حيان فى « منهج السالك » أن يحمل عليه حملة شعواء قائلا إن هذا البيت يحمل قاعدة عبر عنها النحاة فى كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرَك وذلك : أن يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شىء فى الخبر ــ وعبر هذا الناظم بهذه العبارة المثبجّة الفاسدة ... إلخ » .

ويوجد فى بعض النسخ[١] : « الحالَةُ الثَّالثةُ : جوازُ التقديمِ والتأخير ؛ وذلك فيما فُقِد فيه مُوجِبُهما ، كقولك : « زيدٌ قائمٌ » فيترجح تأخيره على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

* * *

(١) أى : بعض نسخ أوضح المسالك المخطوطة .

(فَصْلٌ :

وَمَا عَلِمَ مِنْ مُبْتَدَإٍ ، أَوْ خَبَرٍ جَازَ حَذْفُهُ) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ....

(**وَقَدْ يَجِبُ**) حذفُ المعلوم منهما .

(**فَأَمَّا حَذْفُ الْمُبْتَدَإِ جَوَازًا ، فَنَحْو** : ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا** ﴾[1] ، **وَيُقَال : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فَتَقُول**) فى الجواب (**دَنِفٌ**) ـــ بكسر النون ـــ فَـ « لنفسه » و « عليها » و « دَنِفٌ » أخبارٌ لمبتدآت محذوفة جوازًا للعلم بها (**وَالتَّقْدِيرُ : فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِسَاءَتُهُ عَلَيْهَا ، وَهُوَ دَنِفٌ**) أى : مريض من العشق .

وطريق العلم بها : أنّ « عمله » و « إساءته » مصدران مأخوذان من فعلهما السابق[2] ، ودخولُ الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ[3] ، قرينةٌ دالةٌ على حذفه وأنّ الضميرَ معلوم من العائد عليه فى السؤال ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَفِى جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ؟» قل: دَنِفْ[4] فَزَيْدٌ اسْتُغْنِىَ عَنْهُ[5] إِذْ عُرِفْ

---

(١) من الآية [٤٢] من سورة « فصلت » ، ومن الآية [١٥] من سورة « الجاثية » .

(٢) وهما : « عَمِلَ » ، و « أساء » .

(٣) وهما : « فلنفسه » و « عَلَيْها » لأن كلًّا منهما جارٌ ومجرور .

(٤) هذا الجواب مبنى على قول السيرافى والأخفش إنه يستفهم بكيف عن الأحوال والصفات وليست ظرفا ، وضابط إعرابها حينئذ : أنها إن لم يَسْتغن عنها ما بعدها فمحلها بحسبه رفعا فى نحو كيف أنت ؟ ونصبا فى نحو : كيف كنتَ ؟ وإن اسْتُغْنى عنها فمحلها النصب أبدا إما على الحال ، أو المفعول المطلق ـــ وأما قول سيبويه إنها ظرف ، فأوله ابن مالك بأنه ليس معناه أنها فى محل نصب دائما على الظرفية المجازية كما تُوهم ، بل إنها فى تأويل ما يسمى ظرفا وهو الجار والمجرور لأنها تفسر بقولك : « على أى حال ؟ لكونها سؤالاً عن الأحوال ، واستحسنه ابن هشام فى المغنى وأيّده ، وحينئذ فتكون فى محل رفع عند سيبويه أيضا ويكون تفسيرها المطابق للفظها فى « كيف أنت » ؟ أصحيح أنت ؟ وفى « كيف جاء زيد ؟ أراكبا جاء زيدٌ ؟ وحق الجواب : صحيح أو سقيم ، وراكبا أو ماشيا [ينظر المغنى مبحث « كيف » ١ / ٢٠٥ : ٢٠٦ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٠٤] .

(٥) فى توضيح المقاصد للمرادى ١ / ٢٨٧ « فإن قلت : ظاهر قوله « فزيد استغنى عنه=

(**وَأَمَّا حَذْفُهُ**) أى : المبتدأ (**وُجُوبًا ، فَإِذَا أُخبِرَ عَنْهُ بِنَعْتٍ مَقْطُوعٍ**) عن متبوعه (**لِمُجَرَّدِ مَدْحٍ نَحو** : « **الْحَمْدُ لِلهِ الْحَمِيدُ** » **أَوْ ذَمٍّ نَحو** : « **أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوُّ الْمُؤَمِنِينَ** » **أَوْ تَرَحُّمٍ نَحو** : « **مَرَرْتُ بِعَبْدِكَ الْمِسْكِينُ** ») برفع « الحميد » و « عَدُوّ » و « المسكين » على أنها أخبارٌ لمبتدآت محذوفة وجوبا ، والتقديرُ ، هو عَدُوٌّ المؤمنين ، هو المسكينُ .

وإنما وجب حذفه ؛ لأنهم لمّا قطعوا هذه النعوتَ إلى النصب ، التزموا إضمار الناصب أمارةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح ، أو الذم ، أو الترحّم ؛ كما / فعلوا فى النداء ، إذ لو أظهروا الناصبَ ؛ لأوهم الإخبارَ ، وأجروا الرفع فى وجوب الحذف مجرى النصب . [٧٤ / أ]

واحترز بقوله : لمجرَّد مدح ... إلى آخره ، من أن يكون النعتُ للإيضاح ، أو التخصيص ؛ فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكرُ المبتدإ وحذفُه ، كإظهار الناصب وإضماره .

(**أَوْ**) أُخبر عنه (**بِمَصْدَرٍ جِئَ بِهِ**) أى : بالمصدر (**بَدَلًا**) أى : عوضًا (**مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ**) أى : بفعل المصدر ، والمرادُ أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (**نحو** : « **سَمْعٌ وَطَاعَةٌ** » **وَقَوْلِه** :(١)

٧٦– فَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَاأَتَى بِكَ هَاهُنَا؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ(٢)؟

=إذ عُرِفَ » أن المقدر هو الاسم الظاهر لا ضميره ، والذى جرت به عادة النحويين فى ذلك أن يقدروا الضمير . قلت : تقديره بالظاهر هو الأصل ، وإنما قدره النحاة بالضمير لئلا يُتوهم المغايرة » [وانظر مهج السالك لأبى حيان ص ٤٩] .

(١) وهو منذر بن درهم الكلبى كما فى شرح شواهد سيبويه لابن السيرافى .

(٢) هذا البيت من الطويل لمنذر الكلبى فى ابن السيرافى ١ / ٢٣٥ ، والخزانة ١ / ٢٧٧ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٦٣ وورد بلا نسبة فى كتاب سيبويه ١ / ١٦١ و لم ينسبه الأعلم ، والمقتضب ٣ / ٢٢٥ ، وأمالى الزجاجى ١٣١ ، وابن يعيش ١ / ١١٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٨٧ ، وابن الناظم ١٢٠ ، والرضى ١ / ١٢٦ وتخليص الشواهد ٢٠٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٤٢ ، والعينى ١ / ٥٣٩ ، والهمع=

فـ « سمعٌ » و « حنانٌ » خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (**وَالتَّقْدِيرُ : أَمْرِى حَنَانٌ ، وَأَمْرِى سَمْعٌ وَطَاعَةٌ**)(١) وأصل هذه المصادر النصبُ بفعل محذوف وجوبا ؛ لأنها من المصادر التى جئ بها بدلا من اللفظ بأفعالها ، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام ، فرفعوها وجعلوها أخبارًا عن مبتدآت محذوفةٍ وجوبا حملا للرفع على النصب .

وفاعل « قالت » مستترٌ ، عائد على المرأة المعهودة .

والمعنى : إنّى أحِنُّ عليك ، أىُّ شىء جاء بك هاهنا ؟ ألك قرابة ؟ أم معرفة بالحىّ ؟ ، وإنما قالت له ذلك خوفا من إنكار أهل الحىّ فيقتلونه .

(**أَوْ**) أُخبر عنه (**بِمَخْصُوصٍ بِمَعْنَى « نِعْمَ »**) فى إفادة المدح (**أَوْ « بِئْسَ »**) فى إفادة الذّم (**مُؤَخَّرٍ**) المخصوصُ (**عَنْهُمَا**) أى : عن نعم(٢) وبئس (**نَحْو : « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو » ، إِذَا قُدِّرَا**) أى : زيدٌ ، وعمرٌو (**خَبَرَيْنِ**) لمبتدأين محذوفين وجوبا ، كأن سامعًا سمع : نعم الرجل أو بئس الرّجل ، فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو ؟ فقيل له : هو زيد ، أو هو عمرو .

أما إذا قُدِّرَا مبتدأين ، وخبرهما الجملة قبلهما ، أو محذوف على رأى ابن

= ١ / ١٨٩ ، والأشمونى ١ / ٢٢١ الإضافة (المصادر المثناة) عندما ترد مفردة فمثال التثنية (حنانيك) ومثال الإفراد (حنان) .

(١) قال سيبويه فى كتابه ١ / ١٦١ « ومثلُه فى أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل ﴿ قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ ﴾ [وهى من الآية ١٦٤ من سورة « الأعراف » و « معذرة » بالرفع ، قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عمر وحمزة ، والكسائى] « السبعة لابن مجاهد ص ٢٩٦ » .

(٢) فى خ٢ « أى : نعم » بسقوط « عن » .

عصفور[١] ، فليسا مما نحن فيه .

(**فَإِنْ كَانَ**) المخصوصُ (**مُقَدَّمًا**) على نِعْمَ وبِئْس (**نَحْو « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ »**) و « عمرٌو بِئْسَ الرَجلُ » (**فَمُبْتَدَأٌ**) أى : فهو مبتدأ (**لَا غَيْرُ**) والجملة بعده خبره ، والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل .

(**وَمِنْ ذَلِكَ**) أى : من حذف المبتدأ وجوبا (**قَوْلُهُمْ** : « **مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ** » ؟)[٢] بالرفع ، فـ « زيدٌ » خبرٌ لمبتدإ محذوف وجوبا (**أَىْ** : **مَذْكُورُكَ زَيْدٌ** ، **وَهَذَا**) التقدير (**أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ سِيبَوَيْهِ** : **كَلَامُكَ زَيْدٌ**) ؛ لأن المعانى لا يُخبر عنها بالذوات ؛ ولأن « زيدًا » ليس بكلام لعدم تركيبه .

وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد ، وهو / جائز لغةً ، كما جاء [٧٤ / ب] عكسه ، وهو إطلاق الكلمة على الكلام .

والمعنى على التقديرين : أنّ شخصا ذكر زيدًا ، وهو ليس أهلا لذكره ، فقيل له : من أنت زيدٌ ؟ يُروى برفع « زيدٍ » ونصبه .

فالرفع على ما مرَّ ، والنصب بفعل محذوف وجوبًا ، والتقدير : من أنت تذكُرُ زيدًا ، ومن ثَمَّ قال ابن طاهر[٣] فى الرفع ، التقدير : مذكورُك زيدٌ ، فيكون المقدَّر فى الرفع من لفظ المقدَّر فى النصب ، والتزم حذف الرافع ، كما التزم حذف الناصب ، نصَّ عليه سيبويه[٤] .

---

(١) قوله « أو محذوف على رأى ابن عصفور » ظاهره أن ابن عصفور يرى هذا الوجه الأخير فقط والحقيقة أن الأوجه الثلاثة لابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٦٠٥ : ٦٦٠٦ حيث قال : « فإذا تأخر اسم الممدوح أو المذموم بعد نعم وبئس كان فيه ثلاثة أوجه أحدهما : أن يكون خبر ابتداء مضمر والآخر : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ... والثالث : أن يكون مبتدأ ونعم الرجل جملة فى موضع الخبر » .

(٢) انظر هذه العبارة فى كتاب سيبويه ١ / ١٦٢ ، وبالنصب فى ١ / ١٤٧ .

(٣) وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلى [المتوفى سنة ٥٨٠ هـ] وقد مرَّ .

(٤) فى كتابه ١ / ١٤٧ « بولاق » .

(و) من حذف المبتدإ وجوبا (**قَوْلُهُمْ** : « **فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ** ») فـ « فى ذِمتى » خبر لمبتدإ محذوف وجوبا ؛ لسد جواب القسم مسدَّه(١) (**أَيْ : فِي ذِمَّتِي مِيثَاقٌ أَوْ عَهْدٌ**) ذكره أبو عليّ(٢) .

(**وَأَمَّا حَذْفُ الْخَبَرِ جَوَازًا ، فَنَحْو « خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ »**) فالأسدُ ،

---

(١) قوله « لسدّ جواب القسم مسدّه » يوهم أن حذف المبتدإ وجوبا يتوقف على سدّ شيء مسدّه كالخبر المحذوف وجوبا ، وليس كذلك ، والفرق بين المبتدإ والخبر ، أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فاشترط فى وجوب حذفه سدّ شيء مسدّه [حاشية يس على التصريح ١ / ١٧٧ : ١٧٨] .

(٢) يعنى الفارسىّ ، قال ابن مالك : « ومن المبتدإ الملتزم حذفه قول العرب « فى ذمتى لأفعلنَّ » يريدون : فى ذمتى ميثاق ، أو عهد ، أو يمين ، فاقتصروا فى هذا القسم على خبر المبتدإ ، والتزموا حذف المبتدإ ، كما فعلُوا عكسَ ذلك فى قولهم : لعمرُك لأفعلنَّ ، ذكر هذه المسألة أبو علىّ رحمه الله » [شرح التسهيل ١ / ٢٨٨] وانظر أيضا ابن هشام فى [تخليص الشواهد ص ٢٠٧] .

هذا وقد ذكر ابن هشام أربعة مواضع يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، وهذه المواضع لم يذكرها ابن مالك فى النظم ــ ويزاد عليها الاسم المرفوع بعد « لا سيمًّا » فى نحو : أحبّ الفاكهة ولا سيمَّا البرتقالُ أى : هو البرتقالُ إذا أعرب البرتقال خبرًا لمبتدإ محذوف ، وإنما وجب حذف المبتدإ لأنه كلام جرى مجرى المثل .

وقد اعتذر الشاطبى عن الناظم فى عدم ذكره مواضع حذف المبتدإ وجوبا بقوله :

« وقد يُعتذر عنه بأن الحذف فى النعتِ المقطوع قد ذكره فى باب النعت ، فقال هنالك :

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ... مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

وفى باب نعم وبئس ذكر حذف المبتدإ المخبر عنه بالمخصوص فقال هنالك :

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

وما عدا هذين فهو من القليل ، إذ الرفع فيها ليس لكل العرب ، فلما كان كذلك ترك ذكرَه » .

[شرح الشاطبى على الألفية ص ٧١ رسالة دكتوراه تحقيق سعد الله على ــ جامعة الأزهر] .

مبتدأ ، وخبرُه محذوف جوازًا (**أَىْ : حَاضِرٌ**) ؛ لأن « إذا » الفجائية تشعر بالحضور (**وَنَحْو ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾**)[1] فـ « ظلّها » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا لدلالة ما قبله عليه (**أَىْ : كَذَلِكَ**) أى : دائمٌ (**وَيُقَالُ** : « **مَنْ عِنْدَكَ** » ؟ **فَتَقُولُ** : **زَيْدٌ**) فـ « زيدٌ » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا لدلالة خبر « مَنْ » عليه (**أَىْ : عِنْدِى**) وإليه أشار الناظم بقوله :

.... كَمَا تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»؟

ويقال : مَا عِنْدَك ؟ فتقول : درهمٌ ، أى : درهم عندى ، فيقدّر الخبر متأخرا .

قال ابن مالك : ولا يجوز أن يكون التقدير : عندى درهم إلا على ضعف ؛ لأنّ الجواب ينبغى أن يُسلك به مسلك السؤال ، والمقدَّم فى السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدَّم فى الجواب ؛ ولأنّ الأصل تأخير الخبر ، فتُرِك فى مثل : عندى درهم ؛ لأنّ التأخير يوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب »[2] انتهى .

فإن قلتَ : إذا قُدِّر الخبرُ متأخِّرا فما مسوِّغ الابتداء بدرهم .

قلت : كونه جوابا للاستفهام[3] .

(**وَأَمَّا حَذْفُهُ**) أى : الخبر (**وُجُوبًا** ، **فَفِى**) أربع (**مَسَائِلَ** :

إِحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ) الخبر (**كَوْنًا مُطْلَقًا** ، **وَالْمُبْتَدَأُ**) واقع (**بَعْدَ « لَوْلاَ »**) الامتناعية والمراد بالكون : الوجود ، وبالإطلاق : عدم التقييد بأمر زائد على الوجود .

---

(١) من الآية [٣٥] من سورة « الرعد » .

(٢) هذا النص بتمامه من كلام ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٩٥ .

(٣) هذا السؤال لا حاجة إليه بعد أن حقق الشيخ خَالِد أنه لا مدخل للتقديم فى التسويغ نقلا عن ابن هشام فى المغنى [يرجع إلى ص ٤٥١ من هذا الكتاب] .

وإيضاح ذلك أن يقال : إن كانَ امتناعُ الجواب لمجرّد وجود المبتدإ ، فالخبر كونٌ مطلق (**نحو « لَوْلاَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ »**) فالإكرامُ ممتنعٌ لوجود زيد .

فـ « زيدٌ » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، وهو كون مطلق (**أى لَوْلاَ زَيْدٌ موجودٌ**)(١) وإن كان امتناع الجواب / لمعنًى زائدٍ على وجود المبتدإ ، فالخبر كونٌ مقيَّد . [٧٥ / أ]

كما إذا قيل : هل زيد محسنٌ إليك ؟ فتقول : « لولا زيدٌ لهلكتُ » تريد : لولا إحسانُ زيدٍ إليَّ لهلكتُ ، فالهلاك ممتنع لإحسان زيد ، فالخبر كون مقيَّد بالإحسان .

وإنما حذف الخبر بعد « لولا » إذا كان كونا مطلقا ؛ لأنه معلوم بمقتضى « لولا » إذ هى دالة على امتناعٍ لوجودٍ ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : « لولا زيدٌ لأكرمتك » لم يُشَك فى أنّ وجود زيد ، مَنَع من الإكرام ، فصحّ الحذف ؛ لتعيين المحذوف(٢) .

وإنما وجب لسدَ الجواب مسدَّه ، وحلولِه محلَّه .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَبَعْدَ «لَوْلاَ» غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ(٣) ....

---

(١) فى خ٤ « لولا زيدٌ » بسقوط « موجود » .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٦ : ٢٧٧ ، وللدماميني ٣ / ٢٦ : ٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٤ : ٣٥٥ .

(٣) « حذف الخبر » مبتدأ ، خبرُه « حَتمٌ » و « بعدَ لولا » متعلق بحتم ، لأنه فى معنى محتوم كخلق بمعنى مخلوق فى قوله تعالى ﴿ هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ [لقمان ١١] و « الحتم » الإيجاب وقوله « غالبًا » منصوب على نزع الخافض ، وهو قيد فى الحذف الواجب يريد أنّ حذف الخبر بعد لولا فى الغالب واجب أى فى غالب الكلام ، ويفهم منه أنه فى النادر غير واجب ، وإذا كان غيرَ واجب فهو إما جائز ، وإما ممتنع ، فالممتنع الحذف هو الذى لا يعلم إن حذف ، والجائز الحذف هو الكون المقيد الذى دلّ عليه دليل ــ وبعضهم فسر « غالبا » بقوله : أى : فى أغلب=

(**فَلَوْ كَانَ**) الخبر (**كَوْنًا مُقَيَّدًا**) بمعنًى زَائِدٍ على الوجود (**وَجَبَ ذِكْرُهُ إِنْ فُقِدَ دَلِيلُهُ ، كَقَوْلِهِ** : « **لَوْلاَ زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ** ») من القتل .

فـ « زيدٌ » مبتدأ ، وجملة « سَالَمَنَا » خبره ، وهو كون مقيّد ، لأنّ وجودَ زيدٍ مقيّدٌ بالمسالمة ، ولا دليل يدُلُّ على خصوصيتها ، فلذلك وجب ذكره .

(**وَفِي الْحَدِيثِ**) خطابا لعائشة — رضى الله عنها — (**لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ ، لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمِ**)(1) وحكاه فى المغنى بلفظ : « لولاَ قومُك حَديثو عهدٍ بالإِسلام ، لهَدَمْتُ الكعبَة » .

فـ « قومُكِ » مبتدأ ، و « حديثو » خبره ، وهو كون مقيّد بالحداثة .

= الآراء ، وهو مذهب طائفة من النحويين يلتزمون الحذف مطلقا ولا يجوز ذكره فهم لا يقولون : لولا زيد سالمنا ، وإنما يقولون : لولا مسالمةُ زيد ما سلم أى : موجودة . وسيأتى كل ذلك بالتفصيل .

(١) أخرجه « البخارى » فى « صحيحه » فى (كتاب العلم — باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يَقصُر فَهْمُ بعض الناس عنه فيقعوا فى أشدَّ منه) ١ / ٤٠ برواية « يا عائشة لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر لنقضت الكعبة فجعلتُ لها بابين ، باب يدخل الناس ، وباب يخرجون » .

وفى (كتاب الحج — باب فضل مكة وبنيانها) ٢ / ١٥٦ برواية « لولا حِدْثَانُ قومِك بالكفر » ورواية « لولا أنّ قومَك حديث عهدُهم بالجاهلية » ثم راجع البخارى : ٨ / ١٣٠ و « مسلم » فى « صحيحه » فى (كتاب الحج — باب نقض الكعبة وبنائها) برواية : « لولا حداثةُ عهدِ قومِك بالكفر ، لنقضتُ الكعبة ولجعلتُها على أَسَاسِ إبراهيم ٢ / ح رقم ١٣٣٣ وروايات أخرى كثيرة متقاربة الألفاظ . وراجع شواهد التوضيح ص ٦٥ .

والنحويون يستشهدون بهذا الحديث مع اختلاف بعض الألفاظ وليست واحدة منها فى كتب الحديث — ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٦ ، وشرح التسهيل للدمامينى ٣ / ٢٧ والمغنى ١ / ٢٧٣ وشرح الألفية للمرادى ١ / ٢٨٨ ، وابن الناظم ١٢٢ ، وشرح الألفية للشاطبى ٧٣ « رسالة » .

(وَجَازَ الْوَجْهَانِ) وهما : ذكرُ الخبر ، وحذفهُ (إنْ وُجِدَ الدلِيلُ) الدال عليه (نَحْو « لَوْلاَ أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَاسَلِمَ ») فـ « حَمَوْهُ » خبر « أنصار » وهو كون مقيد بالحماية ، والمبتدأ دالّ عليها ، إذ من شأن الناصر أنْ يحمِىَ من ينصره .

(وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِى الْعَلاَءِ) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخىّ (الْمَعَرِّى) فى وصف السيف .

٧٧- (يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا)[١]

فـ « يُمسكه » خبر الغِمد ، وهو كَوْن مقيّد بالإمساك ، والمبتدأ دالّ عليه ، إذْ من شأن غمد السيف إمساكه ، و « يُذيبُ » نقيض يُجمد ، ومعناه : يُسِيلُ و « الرُّعْبُ » ــ بضم الراء ، وسكون العين المهملة ــ الخوفُ ، فاعل يُذيبُ و « كلَّ عَضْبٍ » مفعولُه ، وهو بعين مفتوحه ، فضادٍ معجمة ساكنة ، فموحَّدة ــ وهو السيف القاطع و « الغِمدُ » ــ بكسر الغين المعجمة ــ غلاف السيف ، والإسالة : إيجاد السيلان والهاء فى « يُمسكه » عائدةٌ على كلّ عضب ــ قال[٢] الموضح فى شرح الشواهد :

[٧٠ / ب] والمعنى : أن هذا السيفَ تفزعُ منه السيوف ، فلولا أن / أغمادها تُمسكها لسالت لذوبانها مِنْ فزعها منه[٣] انتهى .

---

(١) وهذا البيت من الوافر ، قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ٢٠٩ « وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد بل للتمثيل ؛ لأن المعرىّ لا يحتج بشعره » ، أورد هذا البيت ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٥٦ ، وابن الناظم ١٢٢ ، وابن عصفور فى المقرَّب ١ / ٨٤ ، وشرح الجمل ١ / ٣٥٢ والمرادى فى توضيح المقاصد ١ / ٢٨٨ ، وابن عقيل ١ / ٢٣٣ ، وابن هشام فى المغنى ١ / ٢٧٣ وفى تخليص الشواخد ٢٠٨ ، والمرادى فى تعليق الفرائد ٣ / ٢٨ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ١٠٤ ، وصاحب الدرر ١ / ٧٧ ، والأشمونى ١ / ٢١٥ .

(٢) فى خ٣ ، ٤ « قاله » .

(٣) ينظر ص ٢٠٩ من شرح الشواهد المسمى تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .

وهذا التفصيل مذهب الرمّانى[١] ، وابن الشجرى[٢] ، والشلوبين[٣] ، وابن مالك[٤] .

وإليه أشار فى النظم بقوله : * غالبًا *[٥]

(**وَقَالَ الْجُمْهُورُ : لَا يُذْكَرُ الْخَبَرُ بَعْدَ « لَوْلَا »**) أصلًا ، بناء — عندهم — على أنه لا يكون إلّا كونا مطلقًا (**وَأَوْجَبُوا جَعْلَ الْكَوْنِ الْخَاصِّ**) أى : المقيَّد (**مُبْتَدَأً ، فَيُقَال**) فى « لولا زيدٌ سالمنا ما سلم » : (**لَوْلَا مُسَالَمَةُ زَيْدٍ إِيَّانَا أَىْ : مَوْجُودَةٌ**) ، ويقال فى « لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوْهُ ما سلم » : « لولا حماية أنصار زيد إياه ، أى : موجودة .

(**وَلَحَّنُوا الْمَعَرِّى**)[٦] فى قوله : * فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُه .. *

قال الموضح فى المغنى[٧] : وليس — يعنى : التلحين — بجيِّد ؛ لاحتمال تقدير

---

(١) هو أبو الحسن على بن عيسى [المتوفى سنة ٣٨٤] عالم فى اللغة والنحو والبلاغة والتفسير ، وفدمرّ .

(٢) هو أبو السعادات هبة الله بن على [المتوفى سنة ٥٤٢ هـ] إمام فى اللغة والأدب ، له كتاب الأمالى وغيره [بغية الوعاة ٢ / ٣٢٤] .

(٣) هو أبو علىّ عمر بن محمد ولد بأشبيلية وأخذ عن السهيلى والجزولى ومن مصنفاته : التوطئة ، وله تعليق على كتاب سيبويه توفى سنة ٦٤٥ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤] .

(٤) قال ابن مالك : « وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى ، والشجرى ، والشلوبين » [شرحه على التسهيل ١ / ٢٧٦] وانظر المغنى ١ / ٢٧٣ .

(٥) أى : فى أغلب الآراء وقد فسر أبو حيان « غالبا » بقوله : « يُشير بقوله « غالبا » إلى أنه ربما أُثبت خبر المبتدإ بعد لولا ، والذى عليه مشاهير النحاة أن الخبر يجب حذفه بعد لولا » [منهج السالك ص ٤٩] .

(٦) المراد باللحن — هنا — ارتكاب الخطأ لا اللحن فى الإعراب لانتفائه ، وقوله : « ولحنوا » ظاهره أنّ الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك مع أنه فى المغنى حدَّدَ وقال : ولَحَّنَ جماعةٌ ممن أطلَقَ وُجوبَ حذفِ الخبر المعرىَّ فى قوله فى صفة السيف : يُذيب إلخ » فاللحن بعض منهم لا جميعهم [ينظر المغنى ١ / ٢٧٣] .

(٧) ١ / ٢٧٣ .

« يمسكُه » بدل اشتمال من الغِمد ، على أنّ الأصل « أَنْ يُمسكَه » ثم حُذِفت « أَنْ » فارتفع الفعل ، أو تقدير « يُمْسكه » جملة معترِضة ، أى : بين المبتدإ والخبر المحذوف ــ انتهى ــ

وفى الاحتمال الأول نظرٌ ؛ فقد قال الموضحُ نفسُه فى شرح شواهد ابن الناظم فى « مِنْ لَدُ شَوْلًا » : قدره سيبويه « مِنْ لَدُ أَنْ كانت » واعْتُرِض عليه فى تقديره « أَنْ » أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه ــ هذا كلامه ، ومن خطه نقلتُ[1] .

وبهذا يُعترض على الدمامينى فى قوله : ويحتمل أن يُخرَّج على حذف « أَنَّ » الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، والأصل : فلولا أَنَّ الغمدَ يُمسكه ، فَحُذِفَتْ ، وارتفع الاسم بعدها[2] ــ انتهى ــ

ولا يجوز أن يكون « يُمسكه » حالًا من الخبر المحذوف ؛ لأنهم لا يذكرون الحال بعد لولا ، لأنها خبر فى المعنى ــ نقله الموضح فى المغنى[3] عن الأخفش ، وأقرَّه .

(**وَقَالُوا : الْحَدِيثُ**) المتقدّم (**مَرْوِىٌّ بِالْمَعْنَى**) لا باللفظ .

قال ابن أبى الربيع[4] : لم أر هذه الرواية ــ يعنى بهذا اللفظ ــ من طريق

---

(١) ونصّ العبارة كما فى شرح شواهد ابن الناظم ص ٢٦٣ « واعلَمْ أنّ سيبويه قدّر (من لَدُ أن كانت) وردَّ بأن فيه حذف الموصول وصلته وبقاء معمولها من غير ضرورة ، وأُجيب بأنه تقدير معنًى لا إعراب » .

(٢) لم أجد ما نسب إلى الدمامينى فى تعليق الفرائد ٣ / ٢٩ بل ذكر الاحتمالين اللذين ذكرهما ابن هشام فى المغنى أى : « يمسكه » بدل اشتمال والأصل أن يمسكه ، أو تقدير : « يُمسكُه » جملة معترضة ولكننى وجدتُ هذا التخريج للشمنىّ فى حاشيته على المغنى ٢ / ٦٥ .

(٣) ١ / ٢٧٣ .

(٤) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد [المتوفى سنة ٦٨٨ هـ] نحوىّ أندلسىّ أخذ عن الشَّلَوْبين ، له شرح لكتاب سيبويه ، وشرح للإيضاح ، وشرح للجمل . وغيرها [بغية الوعاة ٢ / ١٢٥] .

صحيح والروايات المشهورة فى ذلك : « لولا حِدْثَانُ قومِكِ ... » « لولا حداثةُ قومِك .. » « لولا أَنَّ قومَكِ حديثو عهد بجاهلية ... » ونحو ذلك نقله المرادى عنه فى شرح النظم[1] .

وما ذكره الموضح من أنّ الاسمَ المرفوع بعد « لولا » مبتدأٌ هو الصحيح عند البصريين — وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف ، وقيل : هو مرفوع بلولا[2] — وسيأتى —

المسألة (**الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ صَرِيحًا فى الْقَسَمِ**) بمعنى أنه لا يُستعمل إلا فى القسم ، ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (**نَحْو « لَعَمْرُكَ »**) — بفتح العين — مِنْ عَمِرَ الرجلُ — بكسر الميم — إذا عاش زمانا طويلا ، ثم استُعمل فى القسم مرادًا به الحياة ، أى : وحياتك (**لَأَفْعلَنَّ ، وَأَيْمُنُ اللهِ**) — بفتح الهمزة ، وضمّ الميم — مِن الْيُمْن ، وهو البركة أى : وبركةُ الله (**لَأَفْعَلَنَّ**) فـ « عمرُك » و « أَيْمُنُ اللهِ » مبتدآن حذف خبراهما / وجوبا (**أَىْ : لَعَمْرُك قَسَمِى ، وَأَيْمُنُ اللهِ يَمِينِى**) . [٧٦ /]

وإنما وجب حذفه ؛ لسدّ القسم مسدَّه .

---

(١) ينظر شرح المرادى للألفية المسمى توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٨٩ : ٢٩٠ ، [وينظر البسيط فى شرح جمل الزجاجىّ لابن أبى الربيع ١ / ٥٩٤ : ٥٩٥] .
وابن أبى الربيع على مذهب من يلتزمون الحذف مطلقا وأنه لا يجوز ذكره وعلى رأس أصحاب هذا المذهب الفارسي وابن عصفور وغيرهما من المتأخرين والحديث الشريف عندهم محتمل لأن يكون قوله « حديثٌ عهدُهم بكفر » جملة اعتراض بين لولا وجوابها — قاله ابن أبى الربيع فى شرح الجمل ١ / ٥٩٥ .

(٢) قال ابن هشام : « وليس المرفوع بعد « لولا » فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها أصالة ، خلافًا لزاعمى ذلك » [المغنى ١ / ٢٧٣] وزاعموا ذلك هم الكوفيون كما فى الإنصاف وهناك رأى آخر لابن الطراوة وهو أن الخبر فى نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك هو « لأكرمتك » فلا خبر محذوف [ذكره أبو حيان فى منهج السالك ص ٤٩] .

(**فَإِنْ قُلْتَ** : « **عَهْدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ** » **جَازَ إِثْبَاتُ الْخَبَرِ**) وحذفُه .

(**لِعَدَمِ الصَّرَاحَةِ فِي الْقَسَمِ**) به ؛ لأنّ « عهد الله » غير ملازم للقسم إذ يستعمل فى غيره ، نحو : عهدُ الله يجب الوفاءُ به ، ولا يُفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه .

(**وَزَعَمَ ابْنُ عُصْفُورٍ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَحو** « **لَعَمْرُك لَأَفْعَلَنَّ** » **أَنْ يُقَدَّرَ** : **لَقَسَمِي عَمْرُكَ** ، **فَيَكُونُ مِنْ حَذْفِ الْمُبْتَدَإِ**)[1] والأول أولى ؛ لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل ، أو من الأعجاز والأواخر ، فالحمل على الأواخر أولى ؛ لأنها هى محلّ التغيير غالبا[2] ؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلةً فى اللفظ على شيء ، وفى التقدير على شيء آخر .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

.... وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ[3]

المسألة (**الثَّالِثَةُ** : **أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ اسْمٌ بِوَاوٍ هِيَ نَصٌّ فِي الْمَعِيَّةِ** ، **نَحْو** « **كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ** »)[4] ــ بالضاد المعجمة ــ وهى

---

(١) ولذلك قال أبو حيان فى منهج السالك ص ٥٠ « وهذا الذى ذكر ليس متفقا عليه بل أجازوا فى مثل هذا أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما قرر هذا الناظم ، وأجازوا أن يكون خبرًا محذوف المبتدإ ، والتقدير : قَسمى يمينُ اللهِ ، وممن أجاز الوجهين ابن عصفور ، ولذلك لم يذكر هذا الموضع فيما يجب حذفه » .

(٢) وقد يقال : إذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ أو الخبر ، كان الأولى حذف المبتدإ لأن الخبر محط الفائدة على أحد القولين [حاشية يس على التصريح جـ١ ص ١٨٠] .

(٣) أى : هذا الحذفُ الذى هو متحتّم استقرَّ فى نصّ يَمينٍ . أى : بعد مبتدإ يكون نصًّا فى اليمين يحذف الخبر وجوبا وهو ما يعبر عنه بالقسم الصريح .

(٤) « كلّ رجل وضيعتُه » هذا المثال برفع ما بعد الواو ، وليس منصوبا على المفعول معه وإن كانت الواو بمعنى مَعَ ، لأن الواو لم تسبق بجملة كما هو شرط المفعول معه وأجاز الصيمرىّ النصب على المفعول معه فى هذا المثال وهو مما انفرد به [التبصرة والتذكرة للصيمرى ١ / ٢٥٦ : ٢٥٧] ومثله : أنت ورأيُك ، كلُّ ثوب وقيمتُه ، كلُّ عمل وجزاؤُه .

الحرفةُ[١] ، سُمّيت بذلك ؛ لأنَّ صاحبَها يَضِيعُ بتركها .

(وَ) إلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ «مَعْ»[٢] كَمِثْلِ («**كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ**»)[٣]

فـ « كلّ » مبتدأ و « صانع » مضاف إليه ، « وَمَا صَنَعَ » معطوف على المبتدإ والخبر محذوف وجوبا أى : مقترنان » .

وإنما حُذِف ؛ لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران .

وإنما وجب الحذفُ ؛ لقيام الواو مقام « مَعَ »[٤] ولو جئ بـ « مَعَ » مكان الواو ، كان كلاما تامًّا[٥] .

(**وَلَوْ قُلْتَ : « زَيْدٌ وعَمْرٌو » وَأَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِاقْتِرَانِهِمَا ـــ جاز حَذْفُهُ**) أى : الخبر ، اعتمادًا على أنّ السامع يفهم من اقتصارِك على ذكر المتعاطفين معنَى الاقتران والاصطحاب .

(وَ) جاز (**ذِكْرُهُ**) لعدم التنصيص على المعيَّة .

(**قال**) الفرزدق :

---

(١) قال الرضى فى الكافية ١ / ١٠٧ « الضيعة فى اللغة العقار وهى ها هنا كناية عن الصنعة » .

(٢) أى : بعد واو المصاحبة الصريحة . و « مَعْ » مضاف إليه مقصود لفظه وسُكنت للرّوىّ .

(٣) « كَمِثْل » الكاف زائدة ، و « مثل » خبر لمحذوف ـــ أى : وذلك مثل « وما صنع » أى : « وصنعتُه » فتكون « ما » مصدرية أو « الذى صنعه » فتكون « ما » بمعنى الذى .

(٤) اعترضه المحقق الرضى فى شرح الكافية ١ / ١٠٨ بقوله : « فيه إشكال ، إذ ليس فى تقديرهم لفظ يسدّ مسدّ الخبر ، فكيف حذف وجوبا ؟ ... إلى أن قال : والظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب .

[وينظر تعليق الفرائد للدمامينى ٣ / ٣٠] .

(٥) نحو : « جئتُ مع زيد » .

٧٨- تَمَنَّوْا لِيَ الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى **(وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ)**(١)

فآثر ذكرَ الخبر وهو « يلتقيان » .

و « يَشعَب » ــ بفتح العين المهملة ــ يُفرِّق(٢) .

وما ذكره الموضح هو قولُ جمهور البصريين .

(**وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ** ، **والأخفشُ** ، **أَنَّ نَحْو** « **كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ** » **مُسْتَغْنٍ عَنْ تَقْدِيرِ خَبَرٍ** ؛ **لِأَنَّ مَعْنَاهُ** : **مَعَ ضَيْعَتِهِ**)(٣) وذلك كلامٌ تامّ لا يحتاج إلى شيء آخر ــ والبيت ضرورة(٤) .

المسألة (**الرَّابِعَةُ** : **أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ** ، **إِمَّا مَصْدَرًا**) صريحًا (**عَامِلًا فِي اسْمٍ مُفَسِّرٍ**) ــ بكسر السين ــ (**لِضَمِيرٍ**) ــ بالتنوين ــ متعلِّق بمفسِّر (**ذِي** / **حَالٍ**) نعتٌ لضمير (**لَا يَصِحُّ كَوْنُهَا**) أي : الحال (**خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَإِ الْمَذْكُورِ** ، **نَحْوُ** : [٧٦ / ب]

---

(١) هذا البيت من الطويل نسب إلى الفرزدق فى شرح الشواهد للعينى ١ / ٥٤٣ ، وورد بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢ / ٤٣ ، وابن الناظم ١٢٣ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٢١١ ، والأشمونى ١ / ٢١٧ .

و « الواو » فى هذا البيت ليست نصا فى المعية والمصاحبة ، وإنما جاءت المعية من مادة الخبر وهو « يلتقيان » ألا ترى أنك لو قلت « كل امرئ والموت » لم يكن صحيحا ، أما التى بمعنى المعية فهى التى يصحّ الاكتفاء بها فى إفادة المعية ــ قاله اللقانى فى حاشية يس ١ / ١٨٠ .

(٢) ومنه قيل للمنيَّة « شَعُوب » .

(٣) قال الرضى : وفيه نظر ؛ لأن الواو ــ وإن كانت بمعنى « مع » ــ تكون فى اللفظ للعطف فى غير المفعول معه ، فإذا كان « وَضَيْعَتُه » عطفا على المبتدإ لم يكن خبرًا .

ويبدو أن الأخفش يُجوِّز الوجهين ، ففى منهج السالك فى شرح الألفية ص ٥٠ يقول أبو حيان : « هذا ــ يعنى : كل صانع وما صنع » فيه قولان ذكرهما الأخفش فى « الأوسط » أحدهما : أن الخبر محذوف تقديره « مقرونان » ... والقول الآخر أنه لا يحتاج إلى تقدير حذف خبر ، بل هذا كلام تام ، لأنه فى معنى : كل رجل مع ضيعته » .

(٤) يعنى : بيت الفرزدق السابق ، وأقول : كيف يكون « كل امرئ والموت يلتقيان » ضرورة ؟ مع أنه لو قيل : كلُّ امرئٍ والموتُ ــ على معنى (معه) لم يكن كافيا .

« **ضَرْبِى زَيْدًا قَائِمًا** ») .

فـ « ضَرْبِى » مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، و « زيدًا » مفعوله ، « وقائما » حال من ضمير يفسره « زيد » ، وهذه الحال لا يصحّ جعلها خبرا عن « ضربى » ؛ لأنّ الخبرَ وصف فى المعنى ، والضربُ لا يوصف بالقيام ، فلا يقال : ضربى قائمٌ .

وإمَّا مصدرًا مؤولا نحو « أَنْ ضربتَ ، أو تضرب زيدًا قائما » على رَأْى بعض الكوفيين .

(**أَوْ**) يكون المبتدأ اسمَ تفضيل (**مُضَافًا إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ ، نَحْو « أَكْثَرُ شُرْبِى السَّوِيقَ مَلْتُوتًا**) .

فـ « أَكْثَرُ » اسمُ تفضيل مبتدأ مضافٌ إلى مصدرٍ عاملٍ فى اسم مفسِّرٍ لضميرٍ ذى حال لا يصحّ كونها خبرًا عنه .

(**أَوْ**) مضافا (**إِلَى**) شىء (**مُؤَوَّلٍ بِالْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ ، نَحْو « أَخْطَب مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قائمًا**)[١] .

فـ « أَخْطبُ » اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤوَّلٍ بالمصدر وهو « ما والفعل » أى : أخطبُ كونِ[٢] الأمير قائما .

---

(١) فتكون الصور أربع :
* مصدر صريح عامل فى اسم ... نحو : « ضربى زيدًا قائما » .
* مصدر مؤول عامل فى اسم ... نحو : « أنْ ضَرَبتَ أو أنْ تَضْرِبَ زيدا قائمًا » عند الكوفيين .
* اسم تفضيل مضاف إلى مصدر عامل فى اسم ... نحو : « أكثرُ شربى السويق ملتوتا » .
* اسم تفضيل مضاف إلى شىء مؤول بالمصدر ... نحو : « أخطبُ ما يكون الأمير قائما » .
والياء فى « ضربى » فى المثال الأول فاعل المصدر ــ ولتُّ السويق : بسُّه بالماء حتى يختلط .

(٢) والمراد بكونه ، وجوده .

(**وَخَبَرُ ذلك**) كله فى الأمثلة السابقة (**مُقَدَّرٌ بـ « إِذْ كان »**) إن أُريد الماضى (**أَوْ « إِذَا كَانَ »**) إن أُريد المستقبل (**عِنْدَ**) سيبويه[١] و (**جُمْهُورِ الْبَصْرِيينَ**) فيكون الخبرُ ظَرفَ زمان متعلقا بمحذوف ، والتقدير : حاصلٌ إذ كان أو إذا كان ـــ فـ « حاصلٌ » خبر ، و « إِذْ » أو « إِذَا » ظرف للخبر مضاف إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر ، و « قائما » و « ملتوتا » حالان من الضمير المستتر فى « كان » .

وإنما لم تُجعل « كان » ناقصةً ، والمنصوبُ خبرها ؛ لوجهين :

أحدهما : التزام تنكيره ؛ فإنهم لا يقولون : ضربى زيدًا القائمَ .

والثانى : وقوع الجملة الاسمية مقرونةً بالواو موقعه ، كالحديث : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ »[٢] ـــ قاله ابن الناظم[٣] ـــ

(**وَ**) مقدَّر (**بِمَصْدَرٍ مُضَافٍ إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ ـ عِنْدَ الْأَخْفَشِ ـ وَاخْتَارَهُ النَّاظِمُ**) فى « التسهيل »[٤] لقلة الحذف مع صحة المعنى .

(**فَيُقَدَّرُ**) الخبرُ (**فِى « ضَرْبِى زَيْدًا قَائِمًا » ـ ضَرْبُهُ قَائِمًا**) وفى « أكثر شُربى السويق ملتُوتًا » ـــ شُرْبُه ملتوتا ، وفى « أخطبُ ما يكون الأمير قائما ـــ كونُه قائمًا ، فالمصدر الثانى هو الخبر ، وفاعله محذوف ، والهاء المضاف إليها مفعوله ، وهى صاحبة الحال .

---

(١) انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٠٨ (بولاق) .

(٢) استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٧٨ ، وابن الناظم ص ١٢٤ ، والرضى فى شرح الكافية ١ / ١٠٥ ، والدماميني فى تعليق الفرائد ٣ / ٤٠ ، والأشمونى ١ / ٢١٩ .
وأخرجه « مسلم » فى « صحيحه » ١ / ح ٤٨٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى و ٤ / ٢٠٠ بشرح النووى عن أبى هريرة رضى الله عنه بهذا اللفظ وفى آخره (فأكثروا الدّعاء) .
وأخرجه أبو داود ١ / ح ٨٣٨ ، والنسائى ١ / ٢٢٦ .

(٣) فى شرح الألفية ص : ١٢٤ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٩ : ٢٨٠ .

وهذا وإن كان أقلَّ حذفًا من الأول غير مَرْضِيّ عند سيبويه وجمهور البصريين(١) ؛ لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله ، وهو لا يجوز عندهم ؛ ولأن تقدير الظرف يناسب الحال .

قال ابن عصفور : / وإنما صحَّ للحال أن تسدّ مسدّ الخبر ؛ لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ؛ ألا ترى أنه لا فرق بين : ضربى زيدا قائما ، وضربى زيدا وقت قيامه ، فكلٌّ منهما على معنى « فى » والظرف يسدّ مسدّ الخبر ، فكذا الحال(٢) ــ انتهى ــ [٧٧ / أ]

وقيل : الخبر نفس الحال كما قيل به فى الظرف(٣) .

وقيل : الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر(٣) .

والصحيح أنّ الخبرَ محذوف وجوبا لسدّ الحال مسدَّه كما نبّه عليه الناظم بقوله :

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَـرَا عنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا(٤)

واحترز الموضح بقوله « عاملا فى اسم مفسِّر لضميرٍ ذى حالٍ ، من أن يكون المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه ، فإنّ الحال لا يسد مسدّ الخبر حينئذ نحو « ضَرْبِى زَيْدًا قائما شديدٌ » فإن « قائما » حال من « زيد » ، والعامل فيها هو العامل فى « زيد » وهو « ضربى » فلا يُغنى عن الخبر ؛ لأنها من صلة المصدر .

---

(١) قال الرضى : ويَرِدُ على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع [شرح الكافية ١ / ١٠٦] .

(٢) ينظر المقرب ١ / ٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٢ وهو رأى الجرمى وابن كيسان وتبعهما الأعلم قاله أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٣٤ : ٣٥ .

(٣) فى الارتشاف ٢ / ٣٣ « فذهب الجمهور إلى أن « ضربى » مرفوع بالابتداء والقائلون بأنه مبتدأ اختلفوا ، فذهب ابن دُرُستويه والأخفش الأصغر إلى أنه لا خبر له وهو نظير أقائم الزيدان ، وقيل : له خبر واختلفوا فذهب الكسائىُ والفراء وهشام وابن كيسان إلى أن الحال بنفسها هى الخبر لا سادة مسدّه » .

(٤) أى : ويجب حذف الخبر قبل حال لا تصلح أن تكون خبرا للمبتدإ الذى قد أضمر ــ أى حذف وقدر ــ خبره .

وشمل قولُه « عاملا فى اسم مفسِّر » كونَ المفسِّر مفعولا كما مَثَّل ، وكونه فاعلا فى المعنى ، نحو « قيامُ زيدٍ ضاحكًا ـــ قاله المرادى فى شرح التسهيل[1] ـــ

(وَ) احترز بقوله « لا يصحّ كونُها خبرًا عن المبتدإ » عمّا إذا صحَّت ، فإنه (**لَا يَجُوزُ** « **ضَرْبِى زَيْدًا شَدِيدًا**) بالنصب (**لِصَلَاحِيَةِ الْحَالِ لِلْخَبَرِيَّةِ ، فَالرَّفْعُ**) لـ « شديد » (**وَاجِبٌ**) ؛ لأنه وصف للضرب لا لزيد .

وقيل إنما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار وهو مشكل ، غايته أن يكون راجحا كما فى « زيدٌ ضربته » .

(**وَشَذَّ قَوْلُهُمْ**) لرجل حكَّمُوه عليهم وأجازوا حكمه : (**حُكْمُكَ مُسَمَّطًا**)[2] ـــ بضم الميم ، وفتح السين المهملة ، وتشديد الميم ، وفى آخره طاء مهملة ـــ أى : مُثْبَتًا ، وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ، ولكنه نُصب على الحالية ، والخبر محذوف (**أَىْ : حُكْمُكَ لَكَ مُثْبَتًا**) أى : نافذًا .

وشذوذه من وجهين :

أحدهما : النصب مع صلاحية الحال للخبرية .

والثانى : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، وإنما صاحب الحال ضمير

---

(١) أَخْذًا من كلام ابن مالك الذى قال : « وليس وجود المفعول فى نحو « ضربى زيدًا قائما » شرطا ، بل يجوز سدّ الحال مسدّ خبر المصدر مع كونه من فعل لازم كقولك : قيامُك محسنًا ، وإحسانُك قائما [شرحه على التسهيل ١ / ٢٧٩] وينظر شرح المرادى على التسهيل ص ٢٨٢ تحقيق د / أحمد عبد الله كلية اللغة العربية بالقاهرة رسالة دكتوراه .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب رواه الميدانى فى مجمع الأمثال ١ / ٢١٢ رقم ١١٣٣ « حكمُك مسمَّطٌ » بالرفع أى : مرسل جائز لا يُعَقَّب وهذه الرواية جارية على القياس ، فـ « حكمُكَ » مبتدأ ، و « مُسَمَّطٌ » خبره .

قال الميدانى : ويروى : « خُذْ حكمَك مُسَمَّطا » أى : مجوَّزًا نافذًا » اهـ .

فما ذكره النحاة « حكمُك » بالرفع « مسمَّطًا » بالنصب ، رواية ثالثة .

المصدر المستتر فى الخبر ، ولا يصحّ أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها فى « حكمُك » ، لأن الذوات لا توصف بالنفوذ .

وأشذُّ منه قراءة « علىّ »[١] كرّم الله وجهه[٢] ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾[٣] بالنصب ، مع انتفاء المصدر بالكلية ، فـ « عُصْبَةً » حال من ضمير الخبر ، والتقدير : ونحن نجتمع / عُصبةً[٤] .

[٧٧ / ب]

* * *

(١) ذُكِرَت هذه القراءة فى البحر المحيط ٥ / ٢٨٣ ، والكشاف ٢ / ٣٠٤ ، وتفسير الفخر ٨ / ٩٣ .

(٢) فى خ٢ « عليه الصلاة والسلام » .

(٣) من الآية [٨ ، ١٤] من سورة « يوسف » و « العصبة » الجماعة فوق العشرة .

(٤) قاله أبو حيان فى البحر المحيط ٥ / ٢٨٣ .

(فَصْلٌ :

وَالْأَصَحُّ جَوَازُ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ) لفظا ومعنًى لمبتدإ واحد ؛ لأن الخبر كالنعت ، فيجوز تعدده ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأَخْبَرُوا باثنين أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ ....

سواء اتفقا إفرادًا ، أو جملة ، أو اختلفا[١] .

فالأول : **(نَحْو** : « **زَيْدٌ شَاعِرٌ**) أى : ناظم **(كَاتِبٌ)** أى : ناثر ، يعنى : أنه ينظم الكلام وينثره .

والثانى : نحو « زيدٌ قَامَ ضَحِك »[٢] ، والثالث : نحو « زيدٌ قاعدٌ ضَحِك »[٢] وعكسه[٣] .

والمانع لجواز التعدد ـــ كابن عصفور ـــ **(يَدَّعِى تَقْدِيرَ** « **هُوَ** » **لِلثَّانِى)** من الخبرين **(أَوْ)** يدَّعى **(أَنَّهُ)** أى : المبتدأ **(جَامِعٌ لِلصِّفَتَيْنِ)** الشعر والكتابة **(لَا الْإِخْبَارُ بِكُلٍّ مِنْهُمَا)** على انفراد ؛ لوجود التعدد لفظا ومعنى . نصَّ على ذلك « ابن عصفور » فى « المقرَّب »[٤] و « شرحى الجمل »[٥] .

(وَلَيْسَ مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ) لِوَاحِدٍ **(مَا ذَكَرَهُ ابْنُ النَّاظِمِ)** فى شرح النظم[٦] **(مِنْ قَوْلِهِ)** وهو « طرفه »[٧] على ما قبل .

---

(١) فى خ٢ « واختلفا » بسقوط الهمزة .

(٢) فى خ٢ « نحو « قام زيد ضحك ـــ والثالث نحو : قاعد ضحك » .

(٣) فى خ٢ « وعكسه » ساقطة .

(٤) ١ / ٨٦ .

(٥) يعنى : شرحى الجمل الصغير والكبير ، [ينظر الشرح الكبير ١ / ٣٥٩ : ٣٦٠ .

(٦) ص : ١٢٥ .

(٧) ابن العبد البكرى .

٧٩- (يَدَاك يَدٌ خَيْرُها يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ)[١]

بل من تعدد الخبر لمبتدإ متعدد فى نفسه حقيقة ؛ (**لِأَنَّ « يَدَاكَ » فى قُوَّةِ مُبْتَدَأَيْنِ لِكُلٍّ مِنْهُمَا خَبَرٌ**) على حدته ؛ لأن التحقيق أنّ العطف ليس من التعدد — وقول أبيه فى « التسهيل »[٢] : بعطف وغير عطف ، منتقد عليه .

(**وَ**) ليس من تعدّد الخبر لفظا ومعنًى ما ذكره ابن الناظم[٣] أيضا (**مِن نَحوِ قَوْلِهِمْ** : « **الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ** ») بل من تعدد الخبر لفظا لا معنًى ؛ (**لِأَنَّهُمَا بِمَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ ، أَىْ : مُزٌّ**) وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كلٍّ من الخبرين ، لا عليهما معا ، ألا ترى أن « الْمُزَّ » ليس تامَّ الحلاوة ، ولا تامَّ الحموضة ، ولكنّه بينهما ؛ (**وَلِهَذَا**) أى : ولأجل كونهما فى معنى خبر واحد (**يَمْتَنِعُ الْعَطْفُ**) للثانى على الأول (**على الأصحّ**) ؛ لأنّ العطف يقتضى المغايرة ،

---

(١) هذا البيت من المتقارب وليس فى أصل ديوانه وإنما هو من ملحقات الديوان ص ١٥٥ وقال العينى فى شرح الشواهد ١ / ٥٧٢ « أنشده الخليل ، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت » وورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٦ ، وابن الناظم ١٢٥ ، وتخليص الشواهد ٢١٢ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٣٣ ، والخزانة ١ / ٦٤ ، والأشمونى ١ / ٢٢٣ .

ومعنى الصدر : أنه كريم جواد ، ومعنى العجز : أنه شجاع يغيظ أعداءه بما ينزل بهم من البلاء .

والشاهد فيه عند ابن الناظم أنه من تعدد الخبر لمبتدإ واحد بناء على أن « يداك » واحد فى اللفظ وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان — فأراد ابن هشام أن يبين خطأ ابن الناظم فى ذلك بناء على أن اختلاف العلماء فى جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحدًا فى اللفظ والمعنى جميعا وكان الخبر متعددا فى اللفظ والمعنى أيضا ، فأما إذا كان الخبر متعددا فى اللفظ فقط نحو (الرمانُ حلو حامض) أو عطف الثانى على الأول نحو (محمد شاعر وكاتب) فإنه لا يكون من موضع الخلاف — فالنقد منصب على أنّ ابنَ الناظم جعله من قبيل التعدد المختلف فى جوازه بين العلماء — أما إذا حمل كلامُه على أنه من مطلق التعدد سواء أكان مختلفا أم لم يكن فإنه من باب التعدد المطلق .

(٢) ١ / ٣٢٦ من شرح التسهيل .

(٣) فى شرحه للألفية ص ١٢٦ .

فلا يقال : الرمانُ حلوٌ وحامضٌ ـــ خلافا للفارسى[١] فى أحد قوليه .

(وَ) يمتنع أيضا (**أَنْ يَتَوَسَّطَ الْمُبْتَدَأُ بَيْنَهُمَا**) وأن يتقدّما على المبتدإ ـــ على الأصحّ فيهما[٢] عند الأكثرين ـــ قاله فى « البديع »[٣] ، فلا يقال : حلوٌ الرمّانُ حامض ولا : حلوٌ حامضٌ الرّمّانُ .

وليس الثانى بدلًا ؛ لأنه ليس المراد أحدَهما[٤] ، بل كلاهما .

ولا صفةً ؛ لامتناع وصف الشيء بمناقضه .

ونُقل عن الأخفش جوازُ كونه وصفا للأول[٥] على معنى : حلوٌ فيه حموضة والصفة توصف إذا نُزِّلت منزلة الجامد ، نحو « مررتُ بالضارب العاقل » .

وردَّ بأنّ / الصفة كالفعل ، وهو لا يوصف . [٧٨ / أ]

ولو صَحّ هذا ـــ أى الردّ[٦] ـــ لم يصحّ التصغير ، وهو جائز بلا خلاف ـــ قاله الموضح فى شرح « بانت سعادُ »[٧] .

---

(١) بعد أن ذكر ابن الناظم من التعدد قولهم : الرمان حلو حامض ، وأنه من التعدد فى اللفظ دون المعنى قال : « وقد أجاز فيه أبو على الفارسى العطف ... وهو سهو » [شرح الألفية ١٢٦] .

(٢) أى : فى التوسط والتقدم .

(٣) صاحب البديع هو محمد بن مسعود الزكى [المتوفى سنة ٤٢١ هـ] عالم فى العربية له كتاب البديع قال ابن هشام عن هذا الكتاب : وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين فى أمور كثيرة [المغنى ٢ / ٥٤٧] .

(٤) لأن الثانى لو كان بدلا من الأول لكان هو المراد ؛ لأن البدل هو المقصود بالحكم ، فيكون على معنى : الرمان حامض .

(٥) فى تعليق الفرائد ٣ / ١٣٠ « وزعم أبو الحسن ـــ يعنى الأخفش الأوسط ـــ فى المسائل الكبير ، أن الثانى ليس بخبر ، بل هو صفة للأول ، وأن المعنى : هذا حلوٌ فيه حموضة » .

(٦) « أى الرّد » ساقطة من خ٢ .

(٧) وذلك عند إعراب « مُتَيَّم » فى قول كعب ـــ رضى الله عنه ـــ =

ولا خبرَ مبتدإ محذوف ؛ لأنّ المراد أنه جمع الطعمين .

وهل فى كل منهما ضميرٌ ؟ أولا ضمير فيهما ؟ أو فى الثانى فقط ؟ أقوالٌ اختار أبو حيّان أوّلَها(١) ، وصاحب البديع(٢) ثانيها ، والفارسى ثالثها(٣) .

وتظهر ثمرة الخلاف فى تحملهما أو تحمل أحدهما فى نحو « هذا البستانُ حلو حامض رُمّانُه » .

فإن قلنا : لا يتحمل الأول ضميرا ، تعيَّن رفع « رمّانه » بالثانى .

وإن قلنا : إنه يتحمّل ، فيجوز أن يكون من باب التنازع فى السببىّ المرفوع(٤)

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِى الْيَوْمَ مَتْبولُ ... مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

فقال : « مُتَيَّمٌ » خَبرٌ ثان عند من أجاز تعدد الخبر ، وأمّا من منعه فهو عنده خبر عن « هو » محذوف أو صفةٌ لمبتول عند من جوز وصف الصفة ، وحجة المانع أنها كالفعل وهو لا يوصف ، ولو صحّ هذا لم يصحّ التصغير ، وهو جائز بلا خلاف نعلمه » [شرح قصيدة كعب بن زهير تأليف ابن هشام تحقيق د / محمود حسن ص ٥٤ : ٥٥] .

(١) وذلك فى كتابه منهج السالك ص ٥١ حيث قال : « والذى أختاره أن كُلًّا منهما تحمّل ضميرا من المبتدإ .

(٢) وهو محمد بن مسعود .

(٣) اختياره الثالث يعنى أن الضمير فى الثانى عنده قال الدمامينى : « ووقع فى كلام أبى حيّان أن أبا علىّ الفارسى ـــ فيما نقل عنه ـــ يرى أن فى الخبرين ضميرا واحدًا تحمله الثانى ؛ لأنه بتمامه تمّ المعنى المراد ، والأول منزل منه منزلة الجزء » [تعليق الفرائد ٣ / ١٣٠] .

(٤) السببىّ المرفوع نحو « أخوه » من قولنا « زيد قائم وقاعد أخوه » لكونه اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المبتدإ السابق وهو « زيد » ومرفوع لأنه فاعل . ومن شرط التنازع عند ابن مالك ومن سار على نهجه ألا يكون المتنازع فيه سببيًّا مرفوعا ، بمعنى ألا يكون سببيا أصلا ، أو يكون سببيا غير مرفوع ، فلو سرنا فى هذا المثال على أنه من باب التنازع لزم عليه إسناد أحد العاملين إلى السببىّ ، والآخر إلى ضميره ، فيكون رافع ضمير السببىّ خاليا من رابط يربطه بالمبتدإ ولهذا فإعراب هذا المثال ونحوه عند ابن مالك على أن السببىّ وهو « أخوه » مبتدأ ثان ، والعاملان قبله مع ضميريهما خبران عنه والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول وقد قال أصحاب المذهب=

على القول به .

(وَ) ليس من تعدّد الخبر ما ذكره ابن الناظم[١] أيضا (**مِن نَحْوِ** ﴿ **وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى الظُّلُمَـٰتِ** ﴾[٢] ؛ **لِأَنَّ الثَّانِى تَابِعٌ**) بالعطف بالواو على ما قبله ، والأصل : والّذين كذّبوا بآياتنا بعضهم صُمٌّ ، وبعضُهم بُكْمٌ ، فحُذِف المبتدآن ، وبَقِىَ خبرَاهُما ، فَعُطِف أحدُهما على الآخر .

* * *

= الآخر إن كلام ابن مالك غيرُ مستقيم لأنه أجاز التنازع فى السببىّ المنصوب .
[ينظر مذهب ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ١٦٥ : ١٦٦] .

(١) فى شرحه للألفية ص ١٢٧ .

(٢) من الآية [٣٩] من سورة « الأنعام » .

(هَذَا بَابُ الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَإِ)

إذا لم يلزم التصدير ، ولا الحذف ، ولا عدم التصرف ، ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره[١] .

فالأول : كاسم الشرط[٢] ، والثانى : كالمخبر عنه بنعت مقطوع[٣] ، والثالث : نحو : « طُوبَى للمؤمن[٤] » ، والرابع نحو : « أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدًا[٥] » والخامس : كمصحوب إذا الفجائية[٦] ــ (**وَالْخَبَرِ**) ــ إذا لم يكن طلبا ولا إنشاءً (**فَتَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ تَشْبِيهًا بِالْفَاعِلِ ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا**) حقيقةً ، وفاعلَها مجازًا (**وَتَنْصِبُ خَبَرَهُ تَشْبِيهًا بِالْمَفْعُولِ ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا**) حقيقةً ومفعولها مجازا ؛ لأنها أشبهت الفعل التامّ المتعدى لواحد كـ « ضرب زيدٌ عمرًا » هذا مذهب البصريين .

---

(١) أراد صاحب التصريح أن يبين امتناع بعض المبتدآت من دخول « كان » أو إحدى أخواتها عليها ــ كما فعل ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٣٥ : ٣٣٦ .

(٢) نحو : « من يقمْ أقُمْ معه » لأن اسم الشرط له الصدارة .

(٣) نحو : « الحمدُ لله الحميدُ » برفع « الحميد » لأن التقدير : هو الحميد فالمبتدأ واجب الحذف كما تقدم .

(٤) ونحو « سلامٌ عليك ، وويلٌ للكافر » فـ « طوبى » و « سلام » و « ويل » لزمت عدم التصرف أى لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع فأشبهت الحرف ، والناسخ لا يدخل على الحرف [قاله الدمامينى فى تعليق الفرائد ٣ / ١٦٢] .

(٥) قال ابن مالك : « وكذا ــ أى : ومما لزم الابتدائية بنفسه ــ قولهم : « أقل رجل يقول ذلك إلا زيدًا » أقاموه مقام « ما يقول ذلك رجل إلا زيدٌ » فعاملوه معاملته فى امتناع دخول الفعل عليه ، ومجئ إلّا بعده » [شرح التسهيل ١ / ٣٣٦] .

(٦) نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ بالباب » لأن « إذَا » الفجائية مختصة بالجمل الاسمية [ينظر المغنى ١ / ٨٧ : ٨٨] .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل فى المرفوع شيئًا ، وإنما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولها .

وخالفهم « الفرّاء » فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع ، تشبيها بالفاعل .

واتفقوا على نصبها الجزء الثانى ، ثم اختلفوا فى نصبه ، فقال « الفراء » تشبيها بالحال ؛ لأنها شبيهة بـ « قامَ » وقال بقية الكوفيين : منصوب على الحال(١) .

والصحيح مذهبُ البصريين ؛ لوروده مضمرًا ، ومعرفةً ، وجامدًا ، ولكونه لا يُستغنى عنه ، وليس ذلك شأنَ الحال .

[٧٨ / ب] وعورض بوقوعه / جملة وشبهها ، ولا يقع المفعول به كذلك .

وأُجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به ، كالمحكية بالقول نحو : ﴿ **قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ** ﴾(٢) ، وكذلك شبهُها كـ « مررتُ بزيدٍ » و « دخلتُ الدَّارَ » .

وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله :

تَرْفَعُ «كَانَ» الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ(٣) ....

وهذه الأفعالُ ـــ هنا ـــ ثلاثة عشر فعلا (**وَهِىَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ** :

أَحَدُها : **مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ**) وهو رفع الاسم ، ونصب الخبر (**مُطْلَقًا**) من غير شرط ، سواءٌ كانت مثبتة أو(٤) منفية ، صلةً لـ « مَا » الظرفية أَوْ لا .

---

(١) تنظر هذه الخلافات فى الارتشاف ٢ / ٧٢ ومسأله ٤٤ [المنصوب بكان] من كتاب التبيين لأبى البقاء العكبرى .

(٢) من الآية [٣٠] من سورة « مريم » .

(٣) فنسب العمل لـ « كان » فى رفع المبتدإ ونصب الخبر .

(٤) فى جميع النسخ « أو » وابن هشام يقول : « إذا عطفت بعد الهمزة بأو ؛ فإن كانت همزةَ التسوية لم يجز قياسا ، وقد أولعَ الفقهاء وغيرُهم بأن يقولوا « سواء كان كذا أو كذا » والصواب العطف بأم ، وفى الصحاح : « تقول : سواء علىّ قمت أو قعدت » انتهى . =

(وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ : كَانَ ، وهِىَ أُمُّ الْبَابِ) لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها — كما سيأتى — (و أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ ، نحو : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾[1]) وَ :

أَمْسَتْ خَلَاءً[2] .... —٦٨

﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾[3] وَ :

أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِى[4] .... —٦٩

وَ ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾[5] وَ :

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ[6] .... —٧٠

= ولم يذكر غيرَ ذلك وهو سهو ، وفى كامل الهذلى أن ابن مُحَيصن قرأ من طريق الزعفرانى ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَانْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ وَهَذَا من الشذوذ بمكان » [انتهى من المغنى ١ / ٤٣] .

(١) من الآية [٥٤] من سورة « الفرقان » .

(٢) جزء من صدر بيت من البسيط للنابغة الذبيانى ، والبيت بتمامه :

أَمْسَتْ خلاءً ، وَأَمْسَى أَهْلُها احْتَملُوا أَخْنَى عليها الّذى أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

أى : أمست هى ذاتَ خلاء أى فراغ ، « احتملوا » ارتحلوا « أخنى عليها » أفسدها « لُبَد » اسم نَسْرٍ .

(٣) من الآية [١٠٣] من سورة « آل عمران » .

(٤) جزء من صدر بيت من البسيط مجهول القائل والبيت بتمامه :

أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِى ، وَيضْرِبُنى أَبَعْدَ شَيْبِى يَبْغِى عِنْدِىَ الْأَدَبَا ؟

« الأدب » أراد هنا محاسن الأخلاق أى : يحاول تأديبى بعد أن جاوزتُ السِّنَّ الذى يصلح فيه التأديب .

(٥) من الآية [٥٨] من سورة « النحل » .

(٦) جزء من صدر بيت من الكامل للشريف الرضىّ والبيت بتمامه :

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ من الكَرَى وأبـيتَ مـنك بليلـة الملسوع ؟

« أَتَبِيتُ » و « أَبِيتَ » التاء فيهما لام الكلمة ، والخطاب فى الأول مستفادٌ من تاء =

و « صَار السِّعْرُ رَخِيصًا » وَ ﴿ **لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾[(١)] .

(وَ) القسم (**الثَّانِي : مَا يَعْمَلُهُ**) أى : هذا العمل (**بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ نَفْيٌ**) بحرف ، أو اسم ، أو فعل موضوع للنفى ، أو عارض فيه بنقل أو استلزامٍ[(٢)] .

(**أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ دُعَاءٍ**) بـ « لَا » خاصة ـــ كما فى الارتشاف[(٣)] ـــ (**وَهُوَ أَرْبَعَةٌ : زَالَ مَاضِى يَزَالُ ، وبَرِحَ ، وَفَتِيءَ ، وَانْفَكَّ**) .

وإنما اشترطوا فيها ذلك ؛ لأنها بمعنى النفى ، فإذا دخل عليها النفى انقلبت إثباتا .

فمعنى : « ما زالَ زيدٌ قائمًا » هو قائم فيما مضى ، والدليل على انقلابه : أنه لا يجوز : ما زال زيدٌ إلّا قائمًا ، كما يجوز : ما كان زيدٌ إلا قائما ـــ هذا قول البصريين ، وصححه أبو البقاء[(٤)] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَهَذِى الْأَرْبَعَهْ   لِشِبْهِ نَفْيٍ[(٥)] أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

= المضارعة ، والتكلم فى الثانى مستفاد من الهمزة والفعل الأول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، والثانى منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة [انظر مغنى اللبيب ٢ / ٦٦٨ : ٦٦٩] .

(١) من الآية [٨] من سورة « هود » .

(٢) بحرف : نحو « لا ، ولن » أو اسم : نحو : « غير » أو فعل موضوع للنفى « ليس » أو عارض فيه بنقل نحو « قلّما » أو عارض فيه باستلزام نحو : « أبى » لأنه تقليل يراد به النفى [ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣٨٢ : ٣٨٤] .

(٣) ٢ / ٨٢ .

(٤) العكبرى .

(٥) شبه النفى : هو النهى والدعاء ، لأن فى كل منهما معنى النفى ، إذ النهى طلب الترك وطلب الترك نفى ، والدعاء بـ « لا » المطلوب به ترك الفعل ، وترك الفعل نفىٌ ـــ كما سيأتى ـــ

(**مِثالُها بَعْدَ النَّفْي**) بالحرف (﴿ **وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ** ﴾)(١) فـ « يَزَالُ » فعل مضارع و « الواو » اسمه ، و « مختلفين » خبره (﴿ **لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ** ﴾)(٢) فـ « نبرح » مضارع برح ، واسمه مستتر فيه وجوبا و « عاكفين » خبره .

ولو اقتصر على المثال الثانى كفاه ، ولكنه حاول التنصيص على أنّ ذلك يسوغ مع ذكر « لا » وحذفها (**وَمِنْهُ** : ﴿ **تَاللهِ تَفْتَؤُاْ**) **تَذْكُرُ يُوسُفَ** ﴾(٣) .

(**وَقَوْلُه**) وهو امرؤ القيس الكندى :

٨٠- (**فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا**) وَلَوْ قطعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وَأوصَالِى(٤)

(**إذِ الْأَصْلُ : لَا تَفْتَؤُ ، ولا أَبْرَحُ**) .

ولا ينقاس حذف النَّافِى إلاّ بثلاثة شروط :

كون الفعل مضارعًا ، وكونه جوابَ قسم ، وكون النَّافِى « لا » .

وهذه الشروط مستفادة من الآية ، والبيت .

---

(١) من الآية [١١٨] من سورة « هود » .

(٢) من الآية [٩١] من سورة « طه » .

(٣) من الآية [٨٥] من سورة « يوسف » .

(٤) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٢ واستشهد به فى موضعين : الأول : « أبرح قاعدًا » على حذف « لا » والأصل : « لا أبرح » جاء ذلك فى المغنى ٢ / ٦٣٧ ، والأشمونى ١ / ٢٢٨ وهو موضع الشاهد هنا ــ الثانى : يمين الله ، رُوى بالنصب والرفع أما النصب فعلى أن أصله : أحلف بيمين الله ، ثم حذف الباء ووصل الفعل فنصب « يمين » ثم حذف الفعل وبقى النصب ، وأما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف جاء ذلك فى سيبويه ٢ / ١٤٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠٤ ، والهمع ٢ / ٣٨ ، والدرر ٢ / ٤٣ ، والخزانة ٤ / ٢٠٩ ، ٢٣١ .

و « الأوصال » جمع وصل يعنى : الأعضاء .

[٧٩ / أ] و « يمينُ » يروى / بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أى : يمين الله قسمى وبالنصب على أن أصله : أقسم بيمين الله ، فحذف حرف الجر أوَّلًا ، فوصل الفعل بنفسه ، ثم حذف الفعل وبقىَ النصبُ بحاله و « لَا أَبْرَحُ » جوابُ القسم ، وجوابُ « لو » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ولو قطعوا رأسى لا أبرح .

ومثالها بالفعل الموضوع للنفى قوله(١) :

٧١- لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى وَاعْتِزَازِ ... كُل ذِى عفَّةٍ مُقِلٍّ قَنُوعِ(٢)

ومثالها بالفعل العارض للنفى قوله(٣) :

٧٢- قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَـا ... يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أو مُجِيبًا(٤)

فإن « قَلَّمَا » خُلِع منه معنى التقليل ، وصُيِّر بمعنى « ما » النافية .

ومثالها بالفعل المستلزم للنفى : « أَبَيْتُ أَزَالُ أَسْتغفرُ اللهَ » أى : لا أزالُ ـــ قاله الفراء ـــ ووجهه أنَّ مَنْ « أبى » شيئا : لم يفعله ، والإباء مستلزم للنفى ولهذا ساغ

---

(١) لا يُعلم قائله .

(٢) هذا البيت من الخفيف ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ ، وتخليص الشواهد ٢٣٠ ، والعينى ٢ / ٧٣ والدرر اللوامع ١ / ٨٠ ، والهمع ١ / ١١١ ، والأشمونى ١ / ٢٢٧ .

وقوله : « ليس ينفك » ليس : إما مهملة ، وإما عاملة ، اسمها ضمير الشأن ، وجملة « ينفك ... إلى آخره » خبرها ـــ و « كُلّ » اسم ينفك و « ذَا غِنًى » خبرها مقدَّما قاله الصبان فى حاشيته على الأشمونى ١ / ٢٢٧ ـــ وينظر ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٢٣٠ « مُقلٍّ قَنُوعٍ » مجروران على الوصفية .

والشاهد فى قوله : ليس ينفك ... حيث أعمل ينفك عمل « كان » لتقدم النفى بليس عليها .

(٣) لا يُعلم قائله .

(٤) هذا البيت من الخفيف واسْتُشهد به فى الكافية الشافية ١ / ٣٨٤ ، والمغنى ١ / ٣٠٦ والعينى ٢ / ٨ على هامش الخزانة .

وكان استشهاد ابن هشام بهذا البيت فى المغنى على أن « ما » فى « قلما » كافة وأن « ما » الكافة عن عمل الرفع لا تتصل إلا بثلاثة أفعال : قلّ ، كثُر ، طَالَ وعلة ذلك شبههنّ برُبَّ .

بعد « أَبى » تفريغ الاستثناء[1] ــ قاله الموضح فى الحواشى .

(**وَمِثَالُهَا بَعْدَ النَّهْيِ قَوْلُه**[2] :

٨١- صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ت، فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[3]

« صَاحِ » مرخمّ صاحب على غير قياس و « شَمِّرْ » ــ بكسر الميم ــ أمرٌ ، و « لَا » نهىٌ ، واسم « تزل » مستتر فيها وجوبا تقديره « أنت » ، و « ذاكرَ الموتِ » خبرها .

(**وَمِثَالُهَا بَعْدَ الدُّعَاءِ قَوْلُهُ**) وهو ذو الرُّمة :

٨٢- أَلَا يَااسْلَمِي يَادَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[4]

فـ « القطرُ » اسم زال مؤخر ، فـ « مُنْهَلًّا » خبرها مقدَّم ، والأصل : ولا زال القطرُ

---

(١) والمقرر أن الاستثناء المفرغ لا يقع بعد الإيجاب فلا يقال : قام إلا محمدٌ وإنما يقال ، ما قام إلا محمد ، وإنما جاء قوله تعالى ﴿ ويَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة : ٣١] فلأنّ « أبى » بمعنى : لا يريد .

(٢) لا يُعلم قائله .

(٣) هذا البيت من الخفيف استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٣٤ ، وفى الكافية الشافية ١ / ٣٨٣ وفى عمدة الحافظ ١ / ١٠٢ ، وابن الناظم ص ١٣١ ، وابن عقيل ١ / ٢٤٧ ، وابن هشام فى تخليص الشواهد ٢٣١ ، والعينى ٢ / ١٤ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ١١١ ، وصاحب الدرر ١ / ٨١ والأشمونى ١ / ٢٢٨ .

(٤) هذا بيت من الطويل لذى الرمة فى ديوانه ص ٢٠٦ [تصحيح كارليل ١٩١٩] وورد منسوبا لذى الرمة فى أمالى ابن الشجرى ٢ / ١٥١ ، ومجالس ثعلب ١ / ٤٢ ، وتخليص الشواهد ٢٣١ ، والعينى ٢ / ٦ ، ٤ / ٢٨٥ والدرر اللوامع ١ / ٨١ ، ٢ / ٣ ، ٨٦ ــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٩ [باب النداء والشاهد : ألا يا اسلمى] وشرح عمدة الحافظ ١ / ١٠٢ ، وابن الناظم ١٢٩ وابن عقيل ١ / ٢٤٧ ، والمغنى ١ / ٢٤٣ ، وشواهد التوضيح ص ٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٥٦ ، والهمع ١ / ١١١ ، ٢ / ٤ ، ٧٠ ، والأشمونى ١ / ٢٢٨ .

وقد استشهد المصرح بهذا البيت فى علامات الأسماء على أن « يا » فى « ألا يااسلمى » لم تدخل على « اسلمى » وإنما دخلت على منادى محذوف [وهو شاهده رقم ١٠] .

قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٢٣١ « وقد عيب عليه عجز البيت ، وقيل : أراد أن يدعُوَ لها ، فدعا عليها بالخراب ... والجواب : أنه قدم الاحتراس بقوله : (اسلمى) وأنه إذا قيل : لم يزل فلان يؤذّن فمعناه فى أوقات الاحتياج إلى ذلك » .

منهلًا بجرعائك . و « أَلَا » حرف استفتاح و « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف أى : يا هذه ، أو حرف تنبيه مؤكِّدٌ لِـ « أَلَا » الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه ، و « اسلمى » فعلُ أمرٍ من السلامة ، وهى البراءة من العيوب .

ومعناه : الدعاء لدار مىّ بالسلامة ، و « مَىّ » اسم امرأة ، وليس ترخيم « ميَّة » كما قد يُتوهم ، و « عَلَى » للمصاحبة ، أى : اسلمى مع بلاك[1] ، و « المُنْهَلّ » السائل بشدَّة ، و « الجرعاء » تأنيث الأجرع ، رملةٌ مستوية لا تُنبت شيئا ، و « القَطْر » جمع قطرة ، المطر .

وهذا البيت خاتمة كتاب « الصحاح » لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب ، وباستمرار النفع به .

وإنمّا قام النهىُ والدعاءُ بـ « لَا » مقام النفى ؛ لأنّ المطلوب بهما ترك الفعل ، وترك الفعل نفىٌ .

(**وَقَيَّدْتُ** « **زَالَ** » **بِمَاضِى** « **يَزَالُ** » **احْتِرَازًا مِنْ**) « زال » (**مَاضِى** « **يَزِيلُ** ») ـــ بفتح الياء ـــ (**فَإِنَّهُ فِعْلٌ تَامٌّ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولٍ**) واحد ، ووزنه « فَعَل » / ـــ بفتح العين ـــ (**وَمَعْنَاهُ مَازَ**) بمعنى : مَيَّز (**تَقُولُ** : **زِلْ ضَأْنَكَ مِنْ مَعْزِكَ** » **أَىْ** : **مَيِّزْ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ** ، **وَمَصْدَرُهُ** « **الزَّيْلُ** ») ـــ بفتح الزاى ـــ ؛ لأنه من باب ضَرَبَ يضرِبُ ضَرْبًا . [٧٩ / ب]

(وَ) احترازًا (**مِنْ**) زَالَ (**مَاضِى** « **يَزُولُ** » **فَإِنَّهُ فِعْلٌ تَامٌّ قَاصِرٌ**) ووزنه « فَعَل » ـــ بفتح العين أيضا ـــ ، لأنه من باب : نَصَر ينصُرُ (**وَمَعْنَاهُ الانْتِقَالُ**)[2] تقول : زُلْ عن مكانك ، أى : انتقل عنه (**وَمِنْهُ** ﴿ **إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا** ﴾)[3]. أى : تنتقلا (﴿ **وَلَئِنْ زَالَتَا** ﴾)[3] أى :

(١) من بَلِى الثوب كرضِىَ إذا خلق .
(٢) أو الذهاب ، أو التحول .
(٣) من الآية [٤١] من سورة « فاطر » .

انتقلتا[١] (**وَمَصْدَرُهُ الزَّوَالُ**)[٢] أي : الانتقال .

بخلاف زال ماضى يَزَالُ ، فإنَّ وزنه « فَعِل » ـــ بكسر العين لأنه من باب : عَلِم يعلَم ، ولا يوصف بتعدّ ولا قصور ، وليس له مصدرٌ .

وحكى الكسائىُّ والفرَّاءُ لِزَال الناقصة مضارعا آخر وهو « يَزِيلُ »[٣] فيكون مشتركا بين التام والناقص .

بل قال الفرَّاء غُيِّرت « زال » الناقصة من « زال » التامّة بتحويلها إلى « فَعِل » بكسر العين ، بعد أن كانت « فَعَل » بفتح العين ، فرقا بين التام والناقص .

وقال ابن خروف : يجوز كونُ الناقصة منقولة من : زالَ يَزِيلُ[٤] ، فعلى هذا عينهما[٥] ياء ، وزال يزول عينه واو .

(**وَ**) القسم (**الثَّالِثُ : مَا يَعْمَلُ**) هذا العمل (**بِشَرْطِ تَقَدُّمِ « مَا » الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ وهو « دَامَ »**) خاصة (**نَحْو**) ﴿ **وَأَوْصَٰنِى بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا** ﴾[٦]) .

فـ « مَا » مصدرية ظرفية ، و « دُمْتُ » دام واسمها ، و « حَيًّا » خبرها والدليل على مصدرية « ما » وظرفيتها ، أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان (**أَىْ : مُدَّة دَوَامِى حَيًّا ، وَسُمِّيَتْ « مَا » هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً ؛ لأنها تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ وهو الدوام ، وَسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً ؛ لِنِيَابَتِهَا عَنِ الظَّرْفِ وهو الْمُدَّةُ**) فأصل : ﴿ **مَا دُمْتُ حَيًّا** ﴾[٦]

---

(١) فى خ٢ « انتقلا » .

(٢) وجزم أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٨٠ بأن التامة قاصرة ومتعدية عينُها واو .

(٣) وهو ما عبرّ عنه أبو حيان بقوله « وحُكِىَ فيها « تَزِيلُ » [الارتشاف ٢ / ٨٠] .

(٤) قال الدّمامينى بعد أن عرض ما رآه كل من الفراء وابن خروف « وهذه دعوى تخالف الأصل بغير دليل » [تعليق الفرائد ٣ / ١٦٠] .

(٥) أى : زال يزال ، وزال يزيل .

(٦) من الآية [٣١] من سورة « مريم » .

مدة ما دمتُ حيًّا ، فحذف المضاف وهو « المدة » وناب المضاف إليه وهو « ما » وصلتُها عنها فى الانتصاب على الظرفية ، كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كـ « جئتُك صلاةَ العصر » أى : وقت صلاة العصر ـــ قاله فى المغنى[1] ـــ

وأطلق الناظم « ما » واعتمد على المثال فقال :

وَمِثْلُ «كَانَ» «دَامَ» مسبوقًا بـ «مَا» كَأَعْطِ مَا دُمْتُ مُصِيبًا دِرْهَمَا

فلو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية ، لم تعمل « دام » بعدها العمل المذكور ، فإن وَلِىَ مرفوعَها منصوبٌ فهو حال نحو « يُعجبنى ما دُمْتَ صحيحًا » أى : يُعجبنى دوامُك صحيحا .

ولو لم تُذكر « ما »[2] أصلا ، فأحرى[3] بعدم العمل ، نحو « دام زيدٌ صحيحًا » فـ « دام » فعل ماضٍ / تامٌّ بمعنى بَقِىَ ، و « زيد » فاعله ، و « صحيحا » حال من زيد . [٨٠ / أ]

ولا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ﴿ **مَا دَامَتِ السَّمَـٰوَٰتُ وَالْأَرْضُ** ﴾[4] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

ولا توجد الظرفية بدون المصدرية .

* * *

---

(١) ٢ / ٣٠٤ فى مبحث (« ما » إذا كانت مصدرية زمانية) .

(٢) فى خ٣ « ها » .

(٣) « فأحْرَى » أى : فهى أحرى بعدم العمل . وفى خ٢ « فأجرى » بالجيم .

(٤) من الآيتين [١٠٧ ، ١٠٨] من سورة « هود » .

(**فَصْلٌ** :

وَهَذه الْأَفْعَالُ) الثلاثة عَشَر (**فِي التَّصرُّف**) وعدمه (**ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَا لَا يَتصرَّفُ بِحَالٍ ، وهو « لَيْسَ » بِاتِّفَاقٍ**) ؛ لأنها وُضعت وضع الحروف فى أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها (**وَ « دَامَ » عِنْدَ الفرَّاء ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرين**) ؛ لأنها صلة لـ « ما » الظرفية ، وكل فعل وقع صلةً لـ « ما » التُزِم مُضِيُّه ، قاله أبو حيّان فى النكت الحسان(١) .

وأما « يدوم » و « دُمْ » و « دائم » و « دوام » فمن تصرفات التامّة .

(**وَمَا يَتصرَّفُ تَصرُّفًا نَاقِصًا وَهُوَ « زَالَ » وأخواتها**) الثلاثة : فَتِئَ ، وبَرِح ، وانفكَّ (**فَإِنَّهَا لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا أَمْرٌ**) لأن من شرط عملها النفىُ ، وهو لا يدخل الأمر (**وَلَا مَصْدَرٌ**) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين .

(**وَ « دَامَ » عِنْدَ الْأَقْدَمِينَ**) وقليل من المتأخرين (**فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا لَهَا مُضَارِعًا**) وهو « يدوم » .

(**وَمَا يَتَصَرَّفُ تَصرُّفًا تَامًّا ، وَهُو الْبَاقِى**) بناء على أنّ لها مصادرَ . فمصدرُ « كان » الكَوْن ، والكينونة ، ومصدرُ « أضحى ، وأمسى ، وأصبح » الإضحاء ، والإمساء ، والإصباح ، ومصدرُ « صار » الصيرورة ، ومصدرُ « باتَ » البيات ، والبيتوتة ، ومصدر « ظَلَّ » الظلول ـــ قاله أبو حيان(٢) .

---

(١) يعنى فيما يتعلق بالتعليل الخاص بجمود كل من : « ليس ودام » .
يقول فى النكت الحسان : « إنما لم تتصرف « ليس » ، لأنها وُضعت وضع الحروف ، ألا ترى أن فهم معناها متوقف على ذكر متعلقها ؛ ولذلك زعم بعض النحويين أنها حرف . وإنما لم تتصرف « دَامَ » ـــ وإن كان أصل وضعها التصرف ؛ لأنها صلة لمَا الظرفية وكل فعل وقع صلة لها ألزم مُضيّه غالبًا » [النكت الحسان ص ٢٥٧ ـــ رسالة ماجستير تحقيق محمد عبد النبى ـــ جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٢) العبارة التى أتى بها الشيخ خالد من كلام أبى حيان فى كتابه منهج السالك فى شرح الألفية=

(**وَلِلتَّصَارِيفِ فِى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ**) وهما المتصرف التصرف التامّ والناقص (**مَا لِلْمَاضِى مِنَ الْعَمَلِ**) بشرط وغيره .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا[١]

(**فَالْمُضَارِعُ ، نَحْو ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾**)[٢] فـ « أَكُ » مضارع « كان » وأصله : أَكُونُ ، حذفت الضمة للجازم ، والواوُ لالتقاء الساكنين ، والنونُ للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا و « بَغِيًّا » خبره ، وأصله : بَغُويًا اجتمعت الواو الياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء فى الياء ، وقلبت الضمة كسرة .

(**وَالْأَمْرُ نَحْو ﴿ كُونُواْ حِجَارَةً ﴾**)[٣] أصله قبل اتّصال الواو « كُونْ » حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار « كُنْ » فلما اتصلت به واو الجماعة حُرِّكت النون بالضم لمناسبة الواو ، فرجعت الواو المحذوفة ، لزوال التقاء الساكنين و « الواوُ » اسمه ، ، و « حِجَارَةً » خبره .

= ص ٥٤ .

وينظر أيضا ارتشاف الضَّرَب ٢ / ٧٥ .

(١) قوله « وغير ماضٍ » وهو المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، والمصدر ، مثل الماضى فى عمله هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، وقوله : « إن كان غير الماضِ منه استُعملا » أى : عند العرب إشارة إلى أنه قد لا يُستعمل غير الماضى كما فى « ليس ودام » وقد لا يُستعمل الأمر ، ولا المصدر كما فى « ما زال » وأخواتها ــ وقوله : « الماضِ » بحذف الياء ؛ لأن المنقوص المعرف بأل تحذف ياؤه اجتزاء بالكسرة ، وهو فى القرآن كثير ، ومنه قوله تعالى ﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ [الإسراء ٩٧] .

(٢) من الآية [٢٠] من سورة « مريم » .

(٣) من الآية [٥٠] من سورة « الإسراء » .

ومثله : ﴿ كُونُوا رَبَّنِيِّنَ ﴾[(١)] ولو مَثَّل به لكان حسنًا[(٢)] .

(وَالْمَصْدَرُ ، كَقَوْلِه) :

[٨٠ / ب]

٨٣- بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ[(٣)] سَادَ فِي قَوْمِهِ/الْفَتَى (وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ)[(٤)]

« كونُك » مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه وهو كاف المخاطب[(٥)] و « إياه » خبرُه ، من جهة نقصانه[(٦)] ، والأصل : وكونُك فاعله ، فحذف المضاف ، وانفصل الضمير .

وفيه ردٌّ على أبى البقاء فى زعمه أنّ المنصوب بعد مصدر « كان » حالٌ ؛ لأن الضمير لا ينتصب على الحال[(٧)] .

و « يَسِيرُ » خبره من جهة ابتدائيته[(٨)] ، و « البذل » ـــ بالذال المعجمة ـــ

---

(١) من الآية [٧٩] من سورة « آل عمران » .

(٢) من جهة المعنى لما فيه من التفاؤل .

(٣) فى خ٢ « وعلمٍ » .

(٤) هذا البيت من الطويل ، ولا يعلم قائله ، وورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٩ ، وابن الناظم ١٣٢ ، وابن عقيل ١ / ٢٥١ ، والارتشاف ٢ / ٧٥ ، وتخليص الشواهد ٢٣٣ ، وتعليق الفرائد ٢ / ١٧٣ والعينى ٢ / ١٥ ، والهمع ١ / ١١٤ ، والدرر ١ / ٨٣ ، والأشمونى ١ / ٢٣١ .

وفى البيت شاهد على إعمال مصدر « كان » إعمالا للقاعدة التى تقول : ما تصرف من « كان » وأخواتها فحكمه حكمها .

(٥) وهذه الكاف فى « كونك » لها محلان من الإعراب : أحدهما : جرّ بالإضافة ، والثانى رفع على أنها الاسم .

(٦) أما خبره من جهة كونه مبتدأ فهو جملة (يسير عليك) .

(٧) ممن نقل الردّ بهذا البيت على من زعم أنَّ المنصوب بعد مصدر « كان » حال .

ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٢٣٤ والدمامينى فى تعليق الفرائد ٣ / ١٧٣ ولكن لم يتعرضا لذكر أبى البقاء .

(٨) قال : من جهة ابتدائيته ، وقبل ذلك قال : من جهة نقصانه ؛ لأن « كَوْن » المصدر=

العطاء و « الباء » متعلقة بـ « سَادَ » و « عليك » متعلق بيسير ، مقدَّم من تأخير .

(وَاسْمِ الْفَاعِلِ كَقَوْلِه :

٨٤- (وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ) ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[١]

فَـ « كائنًا » خبر « ما » الحجازية ، واسمُه مستتر فيه جوازًا تقديره « هو » و « أَخَاك » خبره ، و « البشاشة » ـ بفتح الموحدة ، وشينين معجمتين ـ طلاقة الوجه ، و « تلفه » ـ بالفاء ـ بمعنى : تجده ، متعدّ لاثنين ، وفى التنزيل : ﴿ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾[٢] ، و « مُنْجدًا » ـ بالجيم ـ مفعوله الثانى ، لا حال خلافا للعينى .

واسم المفعول : كقول سيبويه فى الظرف : مَكُونٌ فيه[٣] ـ قاله أبو حيان .

(وَقَوْلِه) وهو الحسين بن مُطَيْر الأسدىّ[٤] :

٨٥- (قَضَى اللهُ يَاأَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ)[٥]

= من جهة أنه يعمل عمل « كان » يحتاج إلى خبر منصوب ، ومن جهة أنه اسم وقع مبتدأ يحتاج إلى خبر مرفوع .

(١) هذا البيت من الطويل ولا يعلم قائله لذا ورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٠ وابن الناظم ١٣٢ ، وابن عقيل ١ / ٢٥٠ ، وابن هشام فى تخليص الشواهد ٢٣٤ ، والعينى ٢ / ١٧ والهمع ١٠ / ١١٤ ، والدرر ١ / ٨٤ ، والأشمونى ١ / ٢٣١ .

(٢) من الآية [٦٩] من سورة « الصافات » و « آباءهم » المفعول الأول لألفوا ، و « ضالين » المفعول الثانى .

(٣) فى كتاب سيبويه ١ / ٢٠١ « باب ما ينتصب من الأماكن والوقت : وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها فانتصب لأنه مرقوعٌ فيها ومَكُونٌ فيها » .

(٤) مدح بنى أمية وبنى العباس فهو من مخضرمى الدولتين ، كان مقدّما فى الشعر والرجز جميعا .

(٥) هذا البيت من الطويل وهو فى ديوان حسين بن مطير ص ١٧٠ وله أيضا فى العينى ٢ / ١٨ ومجالس ثعلب ٢٦٥ وتخليص الشواهد ٢٣٤ : ٢٣٦ ، والدرر ١ / ٨٤ ، واللسان (غ م ض) ٩ / ٦٣ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٠ ، وابن الناظم=

فـ « زائلا » اسمُ فاعل « زال » الناقصة ، واسمه مستتر فيه تقديره « أنا » وجملة « أحبك » خبره .

❊ ❊ ❊

= ١٣٢ ، والهمع ١ / ١١٤ ، والأشمونى ١ / ٢٣١ .
وهذا البيت تداخلت فيه ثلاث نواسخ : أولها : « أنْ » المخففة من الثقيلة ، وثانيها : « لَيْسَ » وثالثها : « زائلا » الذى هو محلّ الاستشهاد هنا ، فقوله : (أحبُّك) خبر (زائلا) و (زائلا) بما اتصل به خبر (ليس) و (ليس) بما اتصل به خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة ، وليست أنْ الناصبة ؛ لأنها لا توصل بالجوامد .

(فَصْلٌ :

وَتَوَسُّطُ أَخْبَارِهِنَّ) بينهنّ وبين أسمائهنّ (جَائِزٌ ، خِلَافا لِابْنِ دُرُسْتُوَيهِ فى « ليس »[1] وَلِابْنِ مُعْطٍ[2] فى « دَامَ ») نصّ عليه فى ألفيته[3] ، قيل : ولم يعرف لغيره[4] والصحيح الجواز من غير استثناء ، وعليه قول الناظم :

وفِى جَمِيعِهَا تـوسُّطَ الْخَبَـرْ أَجِزْ[5] ....

---

(١) قال أبو حيان فى منهج السالك ص ٥٥ « وأما تقديم خبر « ليس » على اسمها ، فجائز نحو « ليس قائما زيدٌ » قال الفارسى لم يختلفوا فى جواز تقديم خبرها على اسمها ، وحكى صاحب الإرشاد أن من النحويين من منع تقديم خبرها على اسمها ، فهؤلاء شبهوها بـ « مَا » فهذا المذهب يَرُدُّ عليه السماعُ » .

* وابن مالك فى شرح التسهيل صرح بهذا الإجماع حين قال : « لأن توسيط خبر « ليس » جائز بإجماع » .

* وجاء فى الهمع ١ / ١١٧ قول السيوطى « والخلاف فى « ليس » نقله أبو حيان عن حكاية ان دُرُستويه ، ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعا للفارسىّ ، وابن الدّهّان ، وابن عصفور » .

* أما رأى الفارسى فى جواز تقديم خبر « ليس » بلا خلاف فمذكور فى كتابه الإيضاح ص ١٠١ .

* وقال ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٢٣٦ « يجوز توسط خبر « ليس » ، خلافا لابن دُرُستويه ... » .

(٢) وهو يحى بن عبد المعطى الزواوى المغربى ويكنى بأبى الحسن واشتهر باسم ابن معط ، وله ألفية سبق بها ابن مالك ، ونظم كتاب الصحاح للجوهرى ، وشرح الجمل فى النحو توفى سنة ٦٢٨ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤] .

(٣) وهو قوله : ولا يجوزُ أن تقدِّم الخبرْ على اسم « ما دامَ » وجازَ فى الأُخَرْ

وهو البيت رقم ٤٩٨ من ألفية ابن معط [انظر الشرح ٢ / ٨٦٠] وواضح أنه يُجيز توسط خبر « ليس » خلافا لما فى شرح التسهيل ١ / ٣٤٩ من قوله : « وقد وقع فى ذلك ابن معطٍ رحمه الله ــ فضمن ألفيته منعَ توسط خبر ليس وما دام » .

(٤) القائل ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٤٩ ومن سار على مذهبه .

(٥) أى : أجز توسّطَ الخبر فى جميع هذه الأفعال .

(**قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾**)[١] فـ « حَقًّا » خبر « كان » مقدَّم و « نصرُ المؤمنين » اسمُها مؤخرٌ .

ومِنْ لازم تقديم خبرها على اسمها ، توسطه بينها وبين اسمها ، إذا لم يتقدم عليها .

(**وَقَرأ حَمْزَة ، وحَفْص ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾[٢] بِنَصْبِ « الْبِرّ »**) على أنه خبرٌ مقدَّم ، و « أَنْ تُوَلُّوا » اسمُها مؤخرٌ ، فقد توسط خبر « ليس » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن دُرُستويه .

ويؤخذ من كلام « المغنى » أنّ رفع « الْبِرّ » ضعيفٌ كضعف الإخبار بالضمير عمّا هو دونه فى التعريف ، فإنه قال[٣] : واعلم أنهم حكموا لأنَّ ، وأَنْ المقدرتين بمصدر معرَّف ، بحكم الضمير ؛ فلهذا قرأت السبعة **﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُواْ ﴾**[٤] بالنصب[٥] .

(**وَقَال الشاعر** :[٦]

---

(١) من الآية [٤٧] من سورة « الروم » .
وبعد أن استشهد ابن مالك بقوله تعالى ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُواْ ﴾ قال : والاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ لأن بعض القراء أجاز الوقف على « حقًّا » ناويا فيه ضميرًا » [شرح التسهيل ١ / ٣٤٨ : ٣٤٩] .

(٢) من الآية [١٧٧] من سورة « البقرة » .

(٣) ينظر مغنى اللبيب ٢ / ٣٥٣ .

(٤) من الآية [٢٥] من سورة « الجاثية » .

(٥) أى : بنصب « حُجَّتَهم » وهو الخبر الذى توسط بين « كان » واسمها وهو « أنْ قَالُوا » وهذا التفريع على ما قبله غير ظاهر ؛ لأن المصدرين (حجَّتهم ، وقولهم) فى درجة واحدة ، فيجوز جعل أيهما اسما والأخر خبرًا بخلاف ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ ﴾ فإن (توليتكم) أعلى تعريفا من (البرّ) .

(٦) وهو مجهول .

٨٦- لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ [١]

فـ « منغّصة » خبر « دام » مقدَّم ، و « لذاتُه » اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها ، وهو / خلاف ما منعه ابن معطٍ ، وله أن يقول « لذاتُه » مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ « مُنغَّصَة » واسم « دامَ » مستتر فيها على طريق التنازع فى السببىّ المرفوع[٢] إلا أن يكون لا يراه[٣] .

[٨٧ / أ]

وأولى منه[٤] قول الآخر :

٧٣- مَا دَامَ حافِظَ سِرِّى مَنْ وثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِى لَسْتُ عَنْه رَاغبًا أَبَدَا[٥]

---

(١) هذا البيت من البسيط استشهد به فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٩ ، وابن الناظم ١٣٤ وتخليص الشواهد لابن هشام ٢٤١ ، وابن عقيل ١ / ٢٥٤ ، والعينى ٢ / ٢٠ ، والهمع ١ / ١١٧ ، والدرر اللوامع ١ / ٨٧ ، والأشمونى ١ / ٢٣٢ .

(٢) وهو « لذاتُه » أما أنه مرفوع فواضح ، وأما أنه سببى فلأنه اتصل بالهاء العائدة إلى العيش .

(٣) وممن لا يرى التنازع فى السببىّ المرفوع ابن مالك فهو لا يجيز التنازع فى نحو « زيد منطلق مسرع أخوه » [انظر شرحه للتسهيل ٢ / ١٦٥ : ١٦٦] ــ وعند من يرى التنازع فى السببى المرفوع يخلو البيت من الشاهد ، فلا يكون ردًّا على ابن معطٍ لأن الفعلِ الناسخ وهو « ما دام » وخبره وهو « منغّصة » قد تنازعا الاسم وهو « لذاتُه » فأعمل الخبر ، وأُضمر فى الفعل . فيكون كل من اسم مَا دَامَ ، وخبرها فى مكانه .

وبعض النحاة يعتبر أن توجيه إعراب البيت على أنه من توسط الخبر فيه خلل ؛ من جهة أنه يترتب عليه الفصل بين « منغَّصة » ومتعلقه وهو « بادّكارِ » بأجنبىٍّ عنهما وهو « لذاتُه » فيلجأ إلى إعراب التنازع .

(٤) يبدو أن الشيخ خالد يرى أن الأولوية متمثلةٌ فى أنه لا يرد عليه الاعتراض الذى ورد على البيت الأول وهو التنازع فى السببى المرفوع .

(٥) هذا البيت من البسيط وقائله مجهول ، وذكره ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٢٤٠ على أنه من الشواهد التى ردّ بها الناظم على ابن معطٍ ، ولم أجده فى كتب ابن مالك .

ووجه الردّ على ابن معطٍ فى هذا البيت أنّ قوله : « حافظ سِرِّى » خبر « دام » مقدم ، وقوله « مَنْ وَثِقْتُ به » اسمها مؤخر ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم « دام »=

فقدَّم الخبر على الاسم .

(**إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ**) من جواز التوسط (**مَانِعٌ**) كحصر الخبر (**نَحْو** : ﴿ **وَمَا كَانَ صَلَوٰتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً** ﴾)[1] أى : صَفِيرًا — وكخفاء إعرابهما نحو : « كان مُوسى فَتَاك » .

وقد يكون التوسطُ واجبا نحو : « كان فى الدار ساكنُها » .

فتحصّل ثلاثة أقسام : قسمٌ يجوز ، وقسمٌ يمتنع ، وقسمٌ يجب .

❊ ❊ ❊

= ضميرا مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظَ سرى » ويكون قوله « من وثقت به » فاعلًا بحافظ ، لأنه اسم فاعل ، على طريقة التنازع ، وإضمار ضمير المرفوع فى الأول جائز عند البصريين كما فى نحو : * جفَوْنى ولم أجفُ الأخلاءَ *

وقال ابن هشام « و « ما » هذه شرطية منصوبة المحل بـ (دام) وهى واقعة على الزمان وهو قليل ، أعنى مجئ « ما » الشرطية ظرفًا [تخليص الشواهد ٢٤٠] .

(١) من الآية [٣٥] من سورة « الأنفال » .

(فَصْلٌ :

وَتَقْدِيمُ أَخْبَارِهِنَّ) عليهنَّ **(جَائِزٌ)** عند البصريين ، إذا عَرِيَت مما يُوجب التقديم(١) ، أو التوسط(٢) ، أو التأخير(٣) **(بِدَلِيلِ نَحْو ﴿ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾(٤) ﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾)**(٥) .

فـ « إِيَّاكُمْ » و « أَنْفُسَهُمْ » معمولان لخبر « كان » ، وقد تقدَّما عليها ، وتقديم المعمول يُؤْذِن بجواز تقديم العامل ـــ قاله ابن مالك فى شرح التسهيل(٦) ، وسبقه إلى ذلك الفارسى ، وابن جنّى ، وغيرهما من البصريين(٦) .

وهو غير لازم ؛ فإن البصريين أجازوا « زيدًا عمرٌو ضربَ » مع قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا ، فأجازوا تقديم المعمول ، ولم يُجيزوا تقديم العامل .

وفى التنزيل ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ** ﴾(٧) فتقدَّم معمول الفعل ، مع أن الفعل لا يجوز تقديمه ؛ لأن « أمَّا » لا يليها فعل ـــ قاله الموضح فى الحواشى .

(إِلَّا خَبَرَ « دَامَ ») فلا يجوز تقديمه على « ما دام » **(اتِّفَاقًا)** ؛ لأنَّ معمول صلة الحرف المصدرىّ لا يتقدم عليه .

(١ ، ٢ ، ٣) فإن لم تعرَ وجب التقديم فى نحو « كم كان مالك ؟ وأين كان زيد ؟ ووجب التوسط فى نحو : كان فى الدار صاحبُها ، ووجب التأخير فى نحو : كان موسى فتاك ، ما كان زيد إلا قائما » .

(٤) من الآية [٤٠] من سورة « سبأ » .

(٥) من الآية [١٧٧] من سورة « الأعراف » .

(٦) لم أجد فى التسهيل أن ابن مالك يسلم بأن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل بل إنه ردّ على من قال : ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ، ردّ بقوله : إن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو : أما زيدًا فاضرب ... » [شرح التسهيل ١ / ٣٥٤] .

وقد صرح الشاطبى بأن هذه القاعدة مسلمة عند القدماء كالفارسى ، وابن جنى وغيرهما [شرحه للألفية ص ١٤٠ رسالة دكتوراه تحقيق سعد الله على جامعة الأزهر] .

(٧) الآية [٩] من سورة « الضحى » .

ولا يجوز توسطه بين « مَا » و « دَامَ » — على الصواب — إن قلنا إن الموصول الحرفى لا يُفْصَل من صلته بمعمولها ، وإن قلنا يُفصل إذا لم يكن عاملا — وهو اختيار ابن عصفور — فإن قلنا بعدم تصرف « دَامَ » فينبغى أن يجرَى فيه الخلاف الذى فى « لَيْسَ » ، وإن قلنا بتصرفها فينبغى أن يجوز قطعا — قاله الموضح فى حواشيه ، وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال :

.... وَكُلٌّ سَبْقَهُ «دَامَ» حَظَرْ (١)

(وَ) إلّا خبرَ (« لَيْسَ ») فلا يجوز أن يتقدم عليها (**عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ**) من متأخريهم ، وجمهور الكوفيين ، وهو المختار ، وإليه أشار الناظم بقوله :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ «لَيْسَ» اصْطُفِى (٢) ....

---

(١) يعنى : وكل النحاة حظر — أى منع — أن يسبق خبرُ « دام » — يعنى (ما دام) عليها — فـ « كلٌّ » مبتدأ « سبقه » سبق : مفعول حظر ، والهاء مضاف إليه عائدة على الخبر فى قوله فى أول البيت : وفى جميعها توسّط الخبر أجِزْ — وهذه الإضافة من إضافة المصدر لفاعله « دَامَ » مفعول « سبق » مقصود لفظه « حظر » فعل ماض والفاعل ضمير يعود إلى « كلّ » والجملة خبر المبتدأ وهو « كلّ » أى : كل النحويين حظر سبقَ الخبرِ « دَامَ » .

ومما هو جدير بالذكر أن تقديم الأخبار على الأفعال الناسخة جوازا ليس له نصٌّ فى الألفية وإنما فهم عندما ذكر الناظم التقديم فتحدث عما يمتنع فيه التقديمُ باتفاق وهو « ما دام » وحدها ، وما يمتنع فيه التقديم باختلاف وهو « ليس » ، وما دخلت عليه (ما) النافية من هذه الأفعال على عمومها ، فلما بيّن ما يمتنع تقديمه وفاقا ، وما يمتنع على خلاف فيه فُهِم أن ما عدا ما تقدم جائز فيه التقديم مطلقا ، وقد عبر عنه فى التسهيل بقوله : « وكذا تقديم خبر « صار » وما قبلها جوازا » [ينظر شرح التسهيل ١ / ٣٤٨] .

(٢) أى : اختير منعُ تقديم خبر « ليس » عليها ، فـ « منعُ » مبتدأ ، وهو مضاف و « سبقِ » مضاف إليه ، سبق مضاف و « خبر » مضاف إليه أيضا من إضافة المصدر إلى فاعله « ليس » مقصود لفظه مفعول سبق « اصطُفى » ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على « منع » والجملة خبر المبتدإ ، وقد اختار ابن مالك — هنا — فى الألفية منع تقديم خبر « ليس » عليها كما فعل فى التسهيل إذ قال : « واختُلف فى تقديم خبر ليس عليها ، فأجازه سيبويه ، ووافقه السيرافى والفارسى وابن برهان والزمخشرى ، ومنعه الكوفيون وأبو العباس —=

وحجتُهم أنّهم (**قَاسُوهُ عَلَى** « **عَسَى** ») وخبر « عَسَى » لا يتقدَّم عليها اتفاقا ، والجامع بينهما الجمود .

(**وَاحْتَجَّ الْمُجِيزُ**) من قدماء البصريين ، والفرّاء ، وابن بَرْهان[1] ، والزمخشرى ، والشَّلَوْبين ، وابن عصفور من المتأخرين (**بِنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾)[2] وتقرير الحجة منه أنّ « يوم يأتيهم » معمول لِـ « مصروفًا » وقد تقدم على « ليس » واسمُها ضمير / مستتر فيها يعود على العذاب و « مصروفًا » خبرها ، وتقديم المعمول لا يصحّ إلا حيث يصحّ تقديم عامله ، فلولا أنّ الخبر وهو « مصروفًا » يجوز تقديمه على « ليس » لَمَا جاز تقديم معموله عليها .

[٨١ / ب]

(**وَأُجِيبَ**) بالمنع ، وسنده ما تقدَّم[3] ، وعلى تقدير تسليمه يُجاب (**بِأَنَّ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ فَيُتَّسَعُ فِيهِ**) ما لا يُتَّسَعُ فى غيره .

أو بأن « يَوْمَ » معمول لمحذوف تقديره : يَعْرِفون يومَ يأتيهم ، و « لَيْسَ مصرُوفًا » جملة حالية مؤكدة ، أو مستأنفة[4] .

أو بأنّ « يومَ » فى محل رفع على الابتداء ، وبُنى على الفتح لإضافته إلى جملة « يأتيهم » و « ليس مصروفًا » خبره[5] .

= يعنى المبرد ــ وابن السراج والجرجانى وبه أقول . لأن « ليس » فعل لا ينصرف فى نفسه ، فلا يتصرف فى عمله » [شرح التسهيل ١ / ٣٥١] .

(١) هو عبد الواحد على بن عمر بن بَرْهان أبو القاسم العكبرى النحوى صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب [المتوفى سنة ٤٥٦ هـ] وكان محترما بين أصحابه [بغية الوعاة ٢ / ١٢٠] .

(٢) من الآية [٨] من سورة « هود » .

(٣) من أنهم قاسوه على « عسى » بجامع الجمود بينهما .

(٤ ، ٥) ذكر هذين الجوابين ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٥٤ ونقلهما الشيخ خالد نصًّا أما ما قيل من أن تقديم المعمول لا يصحّ إلا حيث يصحّ تقديم عامله فقد أجاب عنه ابن مالك بقوله : المعمول قد يقع حيث لايقع العامل نحو : أما زيدا فاضرب ، فكما لا يلزم من تقديم معمول الفعل بعد « أمّا » تقديم الفعل ... كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر « ليس » تقديم الخبر [شرح التسهيل ١ / ٣٥٤] .

(**وَإِذَا نُفِىَ الْفِعْلُ بـ « مَا »**) النافية (**جَازَ تَوَسُّطُ الْخَبَرِ بَيْنَ النَّافِى**) وهو « ما » (**وَ**) الفعل (**الْمَنْفِى ، مُطْلَقًا**) سواء كان النفىُ شرطا فى العمل أَمْ لا (**نَحْو : « مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ »**)(١) ونحو : « مَا قَائِمًا زَالَ زَيْدٌ » .

(**وَيَمْتَنِعُ التَّقْدِيمُ عَلَى**) نفس (**« مَا » عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْفَرّاءُ**) من الكوفيين ؛ لأنها من ذواتِ الصدور(٢) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النافيهْ(٣) ....

(**وَأَجَازَهُ بَقِيَّةُ الْكُوفِيِّينَ**) بناء على أنها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها .

(**وَخَصَّ ابْنُ كَيْسَانَ**) من الكوفيين (**الْمَنْعَ بِغَيْرِ « زَالَ » وَأَخَوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ نَفْيَهَا إِيجَابٌ**) بدليل أنه لا يجوز « ما زال زيدٌ إلا قائما » كما لا يجوز « كان زيدٌ إلا قائما »(٤) ــ ورُدَّ بأن ذلك لا يُخرجها عمّا ثبت لها من التصدير اعتبارًا بأصل الوضع(٥) .

(**وَعَمَّمَ الفرَّاء الْمَنْعَ فى**) جميع (**حُرُوفِ النَّفْيِ ، وَيَرُدُّ قَوْلَهُ** وهو المعْلُوط القُرَيْعى(٦) :

---

(١) أجاز ذلك ابن الناظم فى شرحه للألفية ص ١٣٤ .

(٢) ولذلك جَرَتْ مجرى حرف الاستفهام فى تعليق أفعال القلوب .

(٣) قوله « كذاك » إشارة إلى منع التقديم فى قوله « وكلٌّ سبقَه دام حَظَرْ » وليس إشارة إلى الإجماع لأنه موضع اختلاف والدليل على أنه أراد منع التقديم فقط قوله : « فجئْ بها متلوَّة لا تالية » أى : يتلوها ما بعدها ، لا تالية هى لما قبلها ، فهذا هو المقصود حتى لا يفهم أن الإشارة فى « كذاك » إشارة إلى الإجماع على المنع كسابقه ، فهو فى ذلك مثل من قال : أعطى الأميرُ زيدًا جُبَّة وعمامة ، وكذلك عمرو أعطاه عمامة ــ قاله الشاطبى فى شرح الألفية ص ١٣٤ : ١٣٥ رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر تحقيق سعد الله على .

(٤) فكأنه نظر إلى أنّ « ما زال زيد قائما » بمنزلة : « كان زيد قائما » والسبب فى أنه لا يجوز ، ما زال زيدٌ إلّا قائما » أن « ما زال » إثبات ولا يقع الاستثناء المفرع بعد الإثبات .

(٥) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٥١ .

(٦) هو المعْلُوط بن بَدَل القُرَيْعى التميمى [ينظر الخزانة ١ / ٥٣٧] .

٨٧- وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ **(عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ)**[1]

فقدم معمول الخبر على « لا » النافية ، والأصل : لا يزال يزيد خيرًا .

و « رَجِّ » أمر من الرجاء ، و « الفتى » الشابّ ، يقال : فَتِي فهو فَتًى ، بالقصر ، و « السِّنّ » ــ هنا ــ العمر ، و « خيرًا » مفعول يزيد[2] .

يعنى أنك إذا رأيتَ الشابَّ يزيدُ خيرًا كلما زادَ عُمُرُه ، فرجِّه للخير .

و « ما » يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت « إنْ » بعدها لشبهها فى اللفظ بـ « ما » النافية[3] ، وجزم به فى المغنى[4] ، ويحتمل أن تكون زائدة و « إنْ » شرطية ، وجوابها محذوف[5] .

* * *

---

(١) هذا البيت من الطويل ورد منسوبا للمعلوط فى العينى ٢ / ٦٢ وورد بلا نسبة فى كتاب سيبويه ٢ / ٣٠٦ ، والأصول ٢ / ١٧٤ ، والخصائص ١ / ١١٠ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٠ ، والمقرّب ١ / ٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧١ ، والمغنى ١ / ٢٥ ، ٣٨ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٠٢ ، والهمع ١ / ٩٧ ، والدرر ١ / ٩٧ ، والأشمونى ١ / ٢٣٤ .

وبعض هؤلاء النحاة جعل موضع الشاهد (مَا إنْ رَأَيْتَه) على زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية لشبهها بما النافية ، وبعضهم جعل موضع الشاهد كما جاء هنا (خيرًا لا يزال يزيد) على أن « خيرا » وهو معمول الخبر تقدم على « لا » النافية » .

(٢) وقال الأعلم فى شرحه لشواهد سيبويه هامش ص ٣٠٦ من الجزء الثانى : « ونصب « خيرا » على التمييز ، والعامل فيه « يزيد » وقدمه للضرورة ، والتقدير فيه : لا يزال يزيد خيرُه ، فأضمر الفاعل ونصب خيرا كما تقول طبتُ نفسًا ، أى : طابت نفسى ، ويجوز أن يكون مفعولا ، بمعنى : يزيد خيرًا ، فلا يكون فيه ضرورة » .

(٣) قال سيبويه فى كتابه ٢ / ٣٠٦ « وقد تُلْغَى (إنْ) مع (ما) إذا كانت اسما ، وكانت حينًا » ثم استشهد بهذا البيت .

(٤) ينظر ص ٢٥ من الجزء الأول .

(٥) تقديره : فرجِّه للخير وقد عُلِم من الكلام السابق .

(**فَصْلٌ :**

(**وَيَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ أَنْ يَلِيَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مَعْمُولُ خبرِهَا إِنْ كَانَ**) المعمولُ (**ظَرْفًا** ، **أَوْ**) جارًّا وَ (**مَجْرُورًا**) للتوسع (**نَحْوُ** : « **كَانَ عِنْدَك** ، **أَوْ فِي الْمَسْجِدِ** ، **زيدٌ مُعْتكِفًا** ») والأصل : كان زيدٌ معتكفًا عندك ، أو فى المسجد ، فقُدِّم معمولُ خبر « كان » على اسمها فوليَها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ[(١)] إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جرّ[(١)]

(**فَإِنْ لَمْ يَكُنْ**) المعمولُ (**أَحَدَهُمَا** ، **فَجُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ يَمْنَعُونَ مُطْلَقًا**) ؛ / [٨٢ / أ] لِمَا فى ذلك من الفصل بينها وبين اسمِها بأجنبيٍّ منها[(٢)] .

(**وَالْكُوفِيُونَ يُجِيزُونَ مُطْلَقًا**)[(٣)] ؛ لأنَّ معمولَ معمولِها فى معنى معمولها[(٤)] .

(**وَفَصَّلَ ابْنُ السَّرَّاجِ** ، **وَالْفَارِسِيُّ**)[(٥)] من البصريين (**وَابْنُ عُصْفُورٍ**)[(٦)]

---

(١) ومضمون هذا البيت هو ما ذكره فى التسهيل بقوله : « فلو كان معمول الخبر ظرفًا ، أو جارًّا ومجرورًا ، جاز بإجماع تقديمُه على الاسم متصلا بالخبر ... ومنفصلا .. لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما توسُّعا لا يكون لغيرهما » [شرح التسهيل ١ / ٣٦٨] .

(٢) فلا يجوز عندهم : كان طعامَك زيدٌ آكلا ، ولا : كان طَعَامك آكلًا زيدٌ « مطلقا » أى : مع الاتصال بالعامل ، ومع الانفصال عنه [ينظر تعليق الفرائد ٣ / ٢٣٧] .

(٣) مطلقا : أى مع الاتصال بالعامل نحو : كان طعامك آكلا زيدٌ ، ومع الانفصال عنه نحو : كان طعامك زيدٌ آكلًا .

(٤) والبصريون لا يأخذون بهذا ؛ لأنهم يَرَون أن معمول المعمول لا يعتبر معمولا للعامل الأصلى ، فمعمول الخبر أجنبى بالنسبة لكان .

(٥) ينظر منهج السالك لأبى حيان ص ٥٧ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٣٧ .

(٦) لابن عصفور فى « المقرَّب » كلام يخالف ما نسب إليه هنا ، فبعد أن أجاز تقديم الظرف والجار والمجرور مع الخبر على الاسم قال : وإن كان غير ذلك ــ أى : غير ظرف أو مجرور ــ ولا يخلو أن يكون قبل الخبر أو بعده ، فإن كان قبله لم يجز نحو قولك : كان طعامك آكلا=

من المتأخرين (**فَأَجَازُوهُ إِنْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ مَعَهُ نحو** : « **كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ** ») ؛ لأن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه (**وَمَنَعُوهُ إِنْ تَقَدَّمَ وَحْدَهُ نحو** : « **كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا** ») إذ لا يُفْصَل بين الفعل ومرفوعه بأجنبيٍّ .

ويتحصل من هذه المسألة أربعٌ وعشرون صورة ذكرها المرادى فى شرح التسهيل(١) .

(**وَاحْتَجَّ الْكُوفِيُّونَ**) القائلون بالجواز مطلقا (**بِنَحْوِ قَوْلِهِ**) وهو الفرزدق .

٨٨- **قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا)**(٢)

وَجْهُ الحجة منه : « أنَّ « إِيَّاهُمْ » معمولُ « عوَّدَ » وعوّد ، خبر « كان » فقد وَلِيَ « كان » معمول خبرها ، وليس ظرفا ولا جارًّا ومجرورًا ، و « قَنَافِذُ » ـ بالذال المعجمة ـ جمع قُنفذ ـ بضم الفاء ، وفتحها ـ خبر مبتدإ محذوف أى : هم

= زيدٌ ، وإن كان بعده جاز نحو قولك : كان آكلا طعامك زيدٌ » [المقرب ١ / ٩٧] .
فكأنَّ ابن عصفور لا يجيز فى غير الظرف والمجرور إلا أن يتقدم معمول الخبر واقعا بعد الخبر ثم يأتى الاسمُ .

(١) وذكرها الدمامينى فى تعليق الفرائد نقلا عن شرح التسهيل للمرادى ، وملخصها : ستّ صُوَر مع تقديم « كان » وست مع تقديم « زيد » وست مع تقديم « آكلا » وست مع تقديم « طعامَك » وبعض هذه الصور جائز بلا خلاف وبعضها مختلف فيه [ينظر تعليق الفرائد ٣ / ٢٣٩] .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوان ١ / ١٨١ دار صادر والرواية فى الديوان :
قَنَافِذُ دَرّامُونَ خلفَ جِحَاشِهِم لِمَا كَانَ ....
ودرّامون : مشاؤون فى تقارب خطو ـ وجاء البيت منسوبا للفرزدق فى المقتضب ٤ / ١٠١ والعينى ٢ / ٢٤ ، وتخليص الشواهد ٢٤٥ ، والدرر ١ / ٨٧ ، والخزانة ٤ / ٥٧ ـ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٧ ، وابن الناظم ١٣٨ ، والرضى على الكافية ٢ / ٢٩٩ ، والمغنى ٢ / ٦١٠ وابن عقيل ١ / ٢٦١ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٠٤ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٣٧ ، والهمع ١ / ١١٨ ، والأشمونى ١ / ٢٣٧ .

قنافذ ، و « هدَّاجُون » جمع هدّاج ــ بتشديد الدال ، وفى آخره جيم ، من الهدجان ، وهو مِشْية الشيخ و « عطيّة » أبو جرير وأراد الفرزدق بهذا البيت هَجْوَ رهط جرير ، وشبّههم بالقنافذ فى مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه ، فهو من الاستعارة بالكناية[١] .

(وَخُرِّجَ) هذا البيتُ (عَلَى زِيَادَةِ « كَانَ ») بين الموصول وصلته[٢] .

(أَوْ) على (إِضْمَارِ الاسْمِ) فى « كان »[٣] حال كونه (مُرَادًا بِهِ الشَّأْنُ) وعلى هذا[٤] اقتصر الناظم فقال :

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ[٥]

(أَوْ راجِعًا إِلَى « مَا ») الموصولة[٦] (وَعَلَيْهِنَّ[٧] ، فَـ « عَطِيَّةُ » مُبْتَدَأٌ) و « عَوَّدَ » خبره ، و « إِيَّاهُمْ » معمول الخبر مقدَّم على المبتدأ ، وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ جائز عند البصريين .

---

(١) الصواب أنها استعارة تصريحية ، إذ المكنية هى التى يطوى فيها المشبه به ويؤتى بشىء من لوازمه ، والتصريحية هى التى يطوى فيها ذكر المشبه كما فى البيت وقرينة الاستعارة أن الكلام على رهط جرير .

(٢) و « كان » الزائدة لا اسم لها ولا خبر ، وهى زائدة بين الموصول وهو « ما » وصلته وهى جملة : عطية عودهم إياه .

(٣) يعنى مع تسليم أن « كان » ناقصة ، فلا يُسلَّم أن « عطية » اسمها ، بل اسمها مستتر فيها راجع إلى الجملة التى بعدها على أنه ضمير الشأن والحديث ، وهذا الضمير يُخبر عنه بالجملة لا بالمفرد .

(٤) أى : اقتصر على وجه واحد هو أن « كان » ناقصة واسمها ضمير الشأن .

(٥) يعنى : انو ضمير الشأن بعد الناسخ إن ورد فى الكلام ما يوهم أنه الذى استبان ــ أى ظهر ــ منعُه ، وهو إيلاء كانَ وأخواتها معمول خبرها ، وهذا المعمول ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا .

(٦) أى : بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودَّهم إياه .

(٧) أى : على الأوجه الثلاثة وهى : القول بزيادة « كان » ، القول بإضمار الاسم مرادًا به الشأن ، القول بإضمار الاسم راجعا إلى « ما » .

(**وَقِيلَ**) : التقديمُ (**ضَرُورَةٌ**[١] ، **وَهَذَا**) التخريج الأخير ـــ وهو دعوى الضرورة (**مُتَعَيِّنٌ فِى قَوْلِهِ** :

٨٩- بَاتَتْ فُؤَادِى ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِى عيشٌ مِنَ الْعَجَبِ[٢]

فلا يجوز دعوى زيادة « بات »[٣] ، ولا إضمار اسمها مرادًا به الشأن ، (**لِظُهُورِ نَصْبِ الْخَبَرِ**) وهو « سالبة »[٤] ؛ لأن ضمير الشأن لا يُخبر عنه بمفرد .

و « حُمَّ » ـــ بالبناء للمفعول ـــ بمعنى قُدِّر .

ولا يتعين دعوى الضرورة ؛ لجواز أن يكون « فؤادى » منادى سقط منه حرف النداء ، ومعمول الخبر محذوف ، أى : سالبةً لك[٥] .

* * *

---

(١) أى : مع التسليم بأن « كان » ناقصة ، و « عطية » اسمها ، ولكن الضرورة تبيح تقديم ما يستحق التأخير .

(٢) هذا البيت من البسيط لا يعلم قائله تكلم عنه العينى ٢ / ٢٨ واستشهد به الأشمونى ١ / ٢٣٨ والشاعر يقول : إن امرأة موصوفة بالجمال ، قد استولت بجمالها على قلبه ، واستلبته منه . ولن يستطع الحياة بعد ذلك ، لأنه إن قدِّر له عيش فسيكون ذلك من عجائب الأمور .

(٣) لأن « بات » لا تزاد ، والزيادة تختص بها « كان » من بين هذه الأفعال .

(٤) والأصل : باتت ذاتُ الخال سالبةً فؤادىَ ، ولا يجوز تقدير « ذات » مبتدإ لنصب سالبة ودار الأمر فى هذا البيت بين التسليم بما ذهب إليه الكوفيون من جواز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعد الناسخ ، أو التمسك برأى البصريين الذين يمنعون ذلك ، ولكن لا ملجأ ولا تخريج غير اعتبار البيت ضرورة .

(٥) وهذا تكلف واضح .

بقى التنبيه على أنهم لم يتحدثوا عن تقديم الاسم على الفعل الناسخ لعدم تصوره ، إذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ ، وتحمل الناسخ ضميره ، فلا يقال إن الاسم تقدم .

(فَصْلٌ :

قَد تُسْتَعْمَلُ هَذِه الأَفْعَالُ تَامَّةً ، أَىْ مُسْتَغْنِيَةً بِمَرْفُوعِهَا) عن منصوبها ، هذا هو الصحيح عند ابن مالك ، وإليه أشار بقوله فى النظم :

.... وذُو تَمامٍ / مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى[١] [٨٢ / ب]

وتبعه فى التوضيح[٢] .

وهو مخالفٌ لمذهب سيبويه وأكثر البصريين ، من أنّ معنى تمامِها : دلالتُها على الحدث والزمان[٣] .

وكذا الخلافُ فى تسمية ما ينصبُ الخبرَ ناقصًا ، لم سُمِّىَ ناقصا ؟

فعلى الأول ؛ لكونه لم يكتف بمرفوعه ، وعلى قول الأكثرين ؛ لكونه سُلِبَ الدلالة على الحدث ، وتجرَّد للدلالة على الزمان .

واستدلّ ابنُ مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة فى شرحه على التسهيل[٤] .

---

(١) معناه أن التامّ من هذه الأفعال هو الذى يكتفى بمرفوعه ، ولا يحتاج إلى منصوب .

(٢) يعنى : وتبع ابنَ مالك ابنُ هشام فى كتابه التوضيح هنا عندما قال : أى : مستغنية بمرفوعها .

(٣) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٧٥ : « وسميت هذه الأفعال نواقص ؛ لكونها لا تكتفى بمرفوعها ، وقيل : سميت بذلك ؛ لأنها لا تدل على الحدث ، ولكونها لا تدل على الحدث ، فلا تعمل فى ظرف أو مجرور . وهو مذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسى ، وابن جنى ، والجرجانى ، وابن برهان ، والأستاذ أبى علىّ (يعنى الشَّلَوْبين) وهو ظاهرُ مذهب سيبويه ، والمشهور المنصور أنها تدل على الحديث والزمان » .

وينظر : الكتاب لسيبويه ١ / ١٣٣ ، والمسائل المعروفة بالبغداديات ص ١١٣ لأبى على الفارسى ، والمغنى : « هل يتعلقان بالفعل الناقص ٢ / ٤٣٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ١٧٤ .

(٤) ١ / ٣٣٨ من شرح التسهيل .

وإذا استعملت تامّةً كانت بمعنى فعل لازم(١) .

فـ « كَانَ » بمعنى : حَصَلَ (**نَحْو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾)**(٢) **أَىْ : وَإِنْ حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ**) و « أَمْسَى » بمعنى : دخل فى المساء ، و « أَصْبَحَ » بمعنى : دخل فى الصباح ، نحو (**﴿ فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾**(٣) **أَىْ : حِينَ تَدْخُلُونَ فِى المسَاءِ ، وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِى الصَّبَاحِ**) و « دَامَ » بمعنى : بَقِىَ نحو (**﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَٰوَٰتُ وَالْأَرْضُ ﴾**)(٤) أى : بَقِيَتْ ، و « بَاتَ » بمعنى : عَرَّس ؛ وهو النزول ليلا ، نحو قول عمر ــ رضى الله عنه ــ « أما رسول الله ــ ﷺ ــ فقد بات بِمَنًى »(٥) أى : عَرَّسَ بها(٦) .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو امرؤ القيس بن عانس(٧) ــ بالنون ــ وفاقا لابن دُرَيْد(٨) ،

---

(١) وقد تكون بمعنى فعل متعدٍّ ، نحو « كَانَ الصُّوفَ » بمعنى غَزَله ، و « كَانَ الصَّبِّىَ » بمعنى كفله ــ قاله البطليوسى فى « إصلاح الخلل الواقع فى الجمل » ص ١٥٥ ، وأبو حيان فى الارتشاف ٢ / ٧٦ .

(٢) من الآية [٢٨٠] من سورة « البقرة » .

(٣) من الآية [١٧] من سورة « الرّوم » .

(٤) من الآيتين [١٠٧] و [١٠٨] من سورة « هود » .

(٥) ينظر هذا الأثر فى شرح الشاطبى على الألفية [رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر تحقيق سعد الله على] .

(٦) فى القاموس (ع ر س) ٢ / ٢٣٠ « وأعرس .. القومُ ، نزلوا فى آخر الليل للاستراحة كعرَّسوا وهذا أكثر » .

(٧) وهو امرؤ القيس بن عانس بن المنذر شاعر مخضرم من أهل حضرموت أدرك الإسلام وتوفى سنة ٢٥ هـ [الأعلام ١ / ٣٥٢] .

(٨) وهو محمد بن الحسن بن دريد ينتهى نسبه إلى يعرب بن قحطان الإمام أبو بكر الأزدى اللغوى .

روى عن السجستانى ، والرياشى ، وروى عنه خلق منهم : السيرافى ، والمرزبانى ، والأصبهانى ــ روى من أخبار العرب وأشعارها ما لم يروه كثير من أهل العلم وله من التصانيف الجمهرة فى اللغة وغيرها ، توفى سنة ٣٢١ هـ [بغية الوعاة ١ / ٧٦ : ٨١] .

لا ابْنُ حجر الكندى[1] خلافا لمن زعمه :

٩٠- (وَبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ) كليلَةِ ذِى الْعَائِرِ الأرْمَـدِ[2]

أى : وعرَّسَ .

و « العائر » ـــ بالعين المهملة ـــ اسم فاعل من العَوَر ، وهو القَذَى فى العين ، تدمعُ له ، وقيل : الرَّمَد[3] ، و « الأرْمَد » صفة له ، مخصصة على الأول ، كاشفة على الثانى .

(**وَقَالُوا : « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أَىْ : نَزَلَ بِهِمْ لَيْلًا** ، **وَ**) « ظَلَّ » بمعنى : دَامَ واستمرَّ نحو : (« **ظَلَّ الْيَوْمُ** ») بالرفع (**أَىْ : دَامَ ظِلُّهُ** ، **وَ**) « أَضْحَى » بمعنى : دخل فى الضّحى نحو : (« **أَضْحَيْنَا** » **أَىْ : دَخَلْنَا فِى الضُّحَى**) و « صَارَ » بمعنى :

---

(١) وهو امرؤ القيس المشهور أمير الشعراء فى الجاهلية .

(٢) هذا البيت من المتقارب وهو لامرئ القيس الكندى فى ديوانه ص ١٨٥ ، ولعمرو بن معديكرب فى ديوانه ص ٩٥ وكذا فى سمط اللآلى ص ٥٣١ ويقول البكرى فى سمط اللآلى : اختلف فى هذا الشعر ، فرواه الطوسى لامرئ القيس ، وقال ابن حبيب : قال الكلبى : هو لعمرو بن معد يكرب » اهـ .

وفى تخليص الشواهد لابن هشام ص ٢٤٣ : ٢٤٤ : هو لامرئ القيس بن عانس ، أدرك الإسلام » اهـ .

ونسبه العينى لابن عانس أيضا ٢ / ٣٠ على هامش الخزانة ، وورد بلا نسبة فى شرح ابن الناظم ١٣٧ ، والأشمونى ١ / ٢٣٦ وقوله « الأرمد » حرفت فى خ٢ إلى « الرمد الأرمد » .

والشاعر يصف طول ليله ، وأنه يسهر والناس ينامون .

والشاهد فى قوله : « وبات وباتت له ليلة » قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ٢٤٤ : و « بات » فيهما تامة ، وهو محل الاستشهاد ، فالجار والمجرور متعلق بالثانية ، لا باستقرار محذوف هو خبر ، فإن ذلك لا يحسن لزوال التطابق ، ولأنه لو قيل : باتت ليلتُه ، كان كافيا اهـ .

وفى الصبان على الأشمونى ١ / ٢٣٦ أن « بات » فى « وبَاتَتْ له ليلةٌ » هى « بات » الناقصة بمعنى « صار » وليلة : اسمها و « له » متعلق بمحذوف خبرها على مذهب الزمخشرى الذى يرى أن « بات » تأتى بمعنى : « صار » .

(٣) قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ٢٤٥ « الأول أولى ؛ ليكون أشق للجمع بينهما ، ويحصل الترقِّى أيضا ؛ لأن الرمد أبلغ من قذى العين ، ولعدم تكرره » .

انتقل ، نحو : « صار الأمرُ إليكَ » أى : انتقل ، وبمعنى : رَجَعَ ، نحو : ﴿ **أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ** ﴾[١] أى : ترجعُ ، و « بَرِحَ » بمعنى : ذهب نحو : ﴿ **وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لَآ أَبْرَحُ** ﴾[٢] أى : لا أذهَبُ ، و « انفكَّ » بمعنى : انفصل ، نحو : « فككتُ الخاتمَ فانفكَّ » أى : انفصل .

وتكون هذه الأفعال التامّة لمعانٍ أُخَر غيرِ ما ذُكِر .

وجميع أفعال هذا الباب استُعْمِلت تامة وناقصة (**إِلَّا ثَلَاثَةَ أَفْعَالٍ ؛ فَإِنَّهَا أُلْزِمَتِ النَّقْصَ**) ولم تُستعمل تامة أصلا (**وَهِيَ : فَتِئَ ، وَزَالَ ، وَلَيْسَ**) وما أوهم خلافَ ذلك يُؤول .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... والنقصُ فى «فَتِئَ ، لَيْسَ ، زَالَ» دَائِمًا قُفِى[٣]

وذهب أبو حيان فى نكته[٤] إلى أنَّ « فَتِئَ » تكون تامة بمعنى « سكن » .

وذهب أبو علىّ فى « الحلبيات »[٥] إلى أن « زَالَ » تكون تامة نحو : « ما زال زيدٌ عن مكانه » أى : لم ينتقل عنه .

وذهب الكوفيون إلى أن « لَيْسَ » تكون عاطفة ، لا اسم لها ولا خبر / ، نحو : [٨٣ / أ]

---

(١) من الآية [٥٣] من سورة « الشورى » .

(٢) من الآية [٦٠] من سورة « الكهف » .

(٣) يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة ، النقص لها لازم دائما ، و « قُفِى » أى : تبعها ولازمها .

(٤) وهو المسمى « النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان ، وفيه يقول أبو حيان : « وذكر بعض أصحابنا أن « فتئ » لا تكون أيضا إلا ناقصة ، وليس بشىء ، إذ حكى بعض النحويين « فتئ » بمعنى سكن » [ينظر ص ٢٥٩ من هذا الكتاب ، وهو رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، تحقيق محمد عبد النبى .

(٥) قال الفارسى فى الحلبيات ص ٢١٨ « ولا يُمْنَع عندى أنه يجوز الاقتصار على الفاعل منه ـــ أى : من زال ـــ كما يجوز ذلك فى : كان » .

.... إِنَّمَا يَجْزِى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ[1] — ٧٤

* * *

(١) قال أبو حيان فى النكت الحسان ص ٢٥٧ « وقد زعم الكوفيون أنها تكون أداة عطفٍ ، فلا يكون لها اسم ولا خبر ... واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

وإذا أُولِيتَ قرضًا فاجْزِه   إِنَّمَا يَجْزِى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ

وهو عندنا متأول » .

وهذا البيت من الرَّمل للبيد بن ربيعة العامرىّ فى ديوانه ص ١٧٩ .

وورد منسوبا للبيد فى سيبويه ١ / ٣٧٠ ، والخزانة ٤ / ٦٨ ، ٤٧٧ ، والعينى ٤ / ١٦٧ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٤ / ٤١٠ ، ومجالس ثعلب ٥١٥ — ورواية الديوان « فإذا جوزيت .. ورواية سيبويه : « وَإِذَا أُقْرِضْتَ ... » « غيرُ الجمل » ورواية المقتضب : « وإذا أُوليتَ » « غيرُ الجمل » .

والشاهد عند سيبويه فى قوله « غيرُ الجمل » على أن « غيرُ » وقعت صفة للفتى ، وعند المبرد على أن « غيرُ » وقعت موقع « إلا » .

والشاهد عند الكوفيين على أن « ليس » هنا عاطفة مثل « لا » قال ثعلب فى مجالسه ص ٥١٥ : « والفراء يقول : إذا حَسُنت « ليس » موضع « لا » جاز ، وأنشد :

* إنما يجزى الفتى ليس الجملْ * » انتهى

وقد خُرِّج على أن « ليس » على بابها داخلة على المبتدإ والخبر ، وأن الجمل اسمها ، والخبر محذوف للعلم به أى : ليس الجملُ جازيا ، أو ليس الجمل يَجْزِى — وقيل : « الجمل » خبر « ليس » وسكن للقافية ، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من « يَجْزِى » أى : ليس الجازى الجملَ .

و « الفتى » السيد اللبيب ، والعرب تقول للجاهل : يا جمل ، أى : إنما يَجْزى اللبيب من الناس لا الجاهل أو : إنما يجزى من فيه إنسانية لا من فيه بهيمية [ينظر الخزانة ٢ / ٤٤٧] .

(**فَصْلٌ :**

تَخْتَصُّ « كَانَ » بِأُمُورٍ : مِنْهَا جَوازُ زِيَادَتِهَا بِشَرْطَيْنِ : أَحدهما كَوْنها بِلَفْظِ الْمَاضِى) لتعيين الزمان فيه ، دون المضارع .

(**وَشَذَّ قَوْلُ أُمِّ عُقَيْلٍ**)(١) بن أبى طالب وهى تُرقصه :

٩١ - (**أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيـلُ**)
إِذَا تَـهُبُّ شَمْـأَلٌ بَلِيـلُ(٢)

أنشده ابن مالك شاهدًا على ذلك(٣) .

---

(١) وهى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف زوج أبى طالب بن عبد المطلب ، أسلمت وهاجرت إلى المدينة [الإصابة ٤ / ٣٨٠] .

(٢) بيتان من مشطور الرجز قالتهما وهى ترقص ابنها عقيلا .

ونُسِبا لأم عقيل هذه فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢ ، وابن الناظم ١٤٠ ، وابن عقيل ١ / ٢٧٠ ، وتخليص الشواهد ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٢١ ، والعينى ٢ / ٣٩ ، والخزانة ٤ / ٤١ ، والدرر ١ / ٨٩ .

وبلا نسبة فى الهمع ١ / ١٢٠ ، والأشمونى ١ / ٢٤١ .

و « الماجد » الشريف والنبيل .

و « تَهُبُّ » بضم الهاء وجوبًا ، وهو شاذ قياسا ، لأن قياس مضارع « فَعَلِ » المضعف القاصر « يَفْعِلُ » بكسر العين نحو : حَنَّ يَحِنُّ .

أى : أنت كريمٌ فى الشتاء ، حين يقلّ الطعام ، ويكثر الأكل .

(٣) فى شرحه للتسهيل ١ / ٣٦٢ .

والشاهد فيهما : قولها « أنت تكونُ مَاجِدٌ » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدإ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضى دون المضارع ، لأن الماضى لما كان مبنيا أشبه الحروف ، والحروف تقع زائدة ، فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم فتحصن بذلك عن أن يزاد ، ومن هنا كانت زيادته هنا شاذة .

فـ « أنت » مبتدأ ، و « ماجد » خبره ، و « تكون » زائدة بين المبتدأ والخبر ، و « نبيلُ » فعيل من النبالة بمعنى الفضل ، خبر بعد خبر ، و « شَمأل » كجعفر ريح تهبُّ من ناحية القطب ، و « بَلِيلُ » كقتيل ، بمعنى : مبلولة .

(**وَ**) الشرط (**الثَّانِي : كَوْنها بَيْنَ شَيْئَيْنِ**) متلازمين (**لَيْسَا جَارًّا وَمَجْرُورًا**) .

وليس المراد بزيادتها أنها لا تدلّ على معنًى أَلْبَتَّةَ ، بل إنها لم يُؤت بها للإسناد ، وإلا فهى دالة على المُضِىّ ؛ ولذلك كثرت زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ؛ لكونه سُلِبَ الدلالة على المضىّ (**نَحْو « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا »**) فـ « كان » زائدة بين المبتدإ وخبره .

(**وَ**) قد تُزاد بين الفعل ومرفوعه نحو (**قَوْلِ بَعْضِهِمْ : « لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ »**)(١) فزاد « كان » بين الفعل ، ونائب الفاعل تأكيدا للمضىّ .

(**وَشَذَّ**) زيادتُها بين الجارّ والمجرور ، ومنه (**قَوْلُهُ**)(٢) :

٩٢- جيادُ بنى أبى بكرٍ تَسَامَى (**عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ**)(٣)

---

(١) فى التوطئة لأبى علىّ الشلوبين : « وتجيء — أى : كان — زائدة كقوله :

سَرَاةُ بنى أبى بكر تَسَامَى عَلَى كان المسوَّمَةِ العرابِ

وقولهم : وَلَدَتْ فاطمة بنتُ الخرشُب الكملةَ من بنى عَبْس ، لم يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهم » .

[يراجع التوطئة ص ٢٢٤ : ٢٢٥ تحقيق د / يوسف المطوع ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٨ : ٤٠٩] .

وقائل العبارة هو قيس بن غالب البدرى ، وفاطمة ، زوج زياد بن عبد الله العبسى ، وهى من منجبات العرب ، وأولادها هم : الربيع ، وقيس ، وعمارة ، وأنس .

[ينظر المقتضب ٤ / ١١٦ والخزانة ٤ / ٣٥] .

(٢) لا يُعلَم من القائل .

(٣) هذا البيت من الوافر ورد فى اللمع لابن جنى ص ٨٩ ، وابن يعيش ٧ / ٩٨ : ٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦١ ، وابن الناظم=

أنشده الفراء[١] .

فزاد « كان » بين الجار والمجرور ، وهما كالشيء الواحد ، و « الجياد » جمعُ جيِّد[٢] ، و « تَسَامَى » أصله : تتسامَى ، حُذِفت إحدى التاءين ، من السّمُوّ وهو العلوّ ، و « المسوَّمة » اسم مفعول من السِّمة ، وهى العلامة ، و « العِرَاب » ــ بكسر العين المهملة ــ نعت المسوَّمة ، وهى الخيل التى جُعِلت عليها علامة ، وتُركت فى المرعى .

وأطلق الناظم المسألة اعتمادًا على المثال فقال :

وقد تُزادُ «كان» فى حَشْوٍ كـ «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تقدَّمَا[٣]

= ١٤٠ ، والرضى ٢ / ٢٩٣ ، وابن عقيل ١ / ٢٦٩ ، وتخليص الشواهد ٢٥٢ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٣٤ ، والهمع ١ / ١٢٠ ، والدرر ١ / ٨٩ ، والخزانة ٤ / ٣٣ : ٣٧ ، والأشمونى ١ / ٢٤١ .

واختلفت الرواية فيه .

فروى :

سَرَاةُ بنى أبى بكر تَسَامَوْا على كان المطهَّمة الصِّلابِ

ويروى :

سَرَاةُ بنى أبى بكر تسامَى على كان المسوَّمة العِرَابِ

ويروى كما هنا : جِيَادُ .....

و « سَرَاةُ » اسم جمع للسرىّ ، وهو ذو السخاء والمروءة ، و « المطهمة » الكامل خَلْقُها و « الصِّلاب » جمع صُلْب ، وهو القوى الشديد .

(١) قال العينى : « أنشده الفرّاء ، ولم يعزه » هامش الخزانة ٢ / ٤١ .

(٢) قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ٢٥٢ : ٢٥٣ « فالسَّراة ــ بالفتح ــ اسم جمع للسَّرى ، وهو ذو السخاء والمروة ، ويروى مكانه (جياد) فإن كان جمع « جيِّد » ؛ فهما متقاربان ، أو : « جَوَاد » فالممدوح خيلُهم ، والمعنى حينئذ : على المسومة العراب من جياد غيرهم ، وهذه الرواية وهذا التفسير أظهر ، إذ ليس بمعروف تفضيل الناس على الخيل » .

(٣) ففهم من قوله « تزاد « كان » أنها إنما تزاد بلفظ الماضى ، وفهم من قوله : « وقد تُزَادُ » قلة وجود الزيادة فيها لكن بما لا ينافى القياس ، وهذه العبارة يطلقها ابن مالك مريدًا بها القياس على قلة وضعف نحو : وقد يجوز .. وقد يُبِيحُ ... وفهم من قوله « فى حشو » أنها لا تزاد فى=

(وَلَيْسَ مِنْ زِيَادَتِهَا قَوْلُهُ) وهو الفرزدق[١] :

٩٣- فكيفَ إذَا مَرَرْتُ بدَارِ قَوْمٍ (وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[٢]

لِرَفْعِهَا الضَّمِيرَ) وهو الواو ، والزائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور هذا مذهب أبى العباس المبرِّد[٣] ، وأكثر النحويين ، حيث ذهبوا إلى أنّ « كانَ » فى هذا البيت ليست بزائدة ؛ بل هى الناقصة ، و « الواو » اسمُها ، و « لَنَا » خبرُها ، والجملة فى موضع الصفة لـ « جيران » و « كرام » صفة بعد صفة ، فهو نظير قوله تعالى :

= غيره ، خلافا للفراء فى إجازته زيادتها آخرًا ، وفهم من تخصيص الحكم بها أن غيرها لا يُزاد ، وقد شذ زيادة « أصبح وأمْسَى » [ينظر توضيح المقاصد ١ / ٣٠٦ : ٣٠٧] .

(١) من قصيدة مدح فيها هشام بن عبد الملك ، أو سليمان بن عبد الملك . ويهجو جريرًا .

(٢) وهذا البيت من الوافر فى ديوان الفرزدق ٢ / ٢٩٠ وفى كتاب سيبويه ١ / ٢٨٩ برواية * فكيف فإذا رأيتَ ... * والمقتضب ٤ / ١١٦ * فكيف إذا رأيتُ ... * وتعليق الفرائد ٣ / ٢٢٢ وتخليص الشواهد ٢٥٢ ، والعينى ٢ / ٤٢ ، والخزانة ٤ / ٣٥ ، والأشمونى ١ / ٢٤٠ * فكيفَ إذا مررتَ * وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٩ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، والرضى ٢ / ٢٩٤ ، وابن عقيل ١ / ٢٦٨ ، والمغنى ١ / ٢٨٧ .

« كيف » استفهام وفيه معنى التعجب ، مبنىّ على الفتح فى محل نصب حال من فاعل فعل محذوف ، يقدر بعدها أى : على أى حال أكون إذا مررتُ ، وجواب « إذا » محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، والتاء فى « مررتُ » للمتكلم فى رواية ضمِّها ، وللمخاطب فى رواية فتحها ، أى : فكيف تكون ؟ وابن هشام ينكر زيادة « كان » فى هذا البيت ؛ لأنّ معها اسمها .

(٣) ينظر المقتضب ٤ / ١١٦ : ١١٧ وهذه من المسائل التى نقد المبرد فيها سيبويه ؛ لأن سيبويه يرى زيادة « كان » فى بيت الفرزدق ، بينما يرى المبرد أنها غير زائدة فقال فى نقده : « قال محمد : ولا حجة له ـــ يعنى : لسيبويه ـــ فى هذا البيت ؛ لأنه يجوز أن يكون « لنا » خبر « كان » كأنه قال : وجيرانٍ كانوا لنا كرامٍ » .

وقال فى المقتضب بعد إيراد البيت : « وتأويل هذا سقوط « كان » على (وجيران لنا كرامٍ) فى قول النحويين أجمعين ، وهو عندى على خلاف ما قالوا من إلغاء « كان » ، وذلك أن خبر « كان » « لنا » ، فتقديره : وجيرانٍ كرام كانوا لنا » .

﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[1] .

(خِلَافًا لِسِيبَوَيْهِ) والخليل ، حيث ذهبا إلى أنها فى البيت زائدة[2] ، واختُلِف فى إطلاقهما الزيادة فيها ، والذى فهمه النحويون ، / أنهما أرادا حقيقة الزيادة ، [٨٣ / ب] واختلفوا فى تخريج ذلك ، فقال ابن مالك[3] : لا يمنع من زيادتها إسنادُها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء « ظنَّ » إسنادُها إلى الفاعل فى نحو « زيدٌ ظننتُ قائمٌ » .

وقال الفارسىُّ فى التذكرة[4] : فإن قلتَ : كيف تُلْغَى وقد عملت فى الضمير ؟

قلتُ : تكون لغوا ، والضمير الذى فيها توكيد لِـ « نَا » فى « لَنَا » ؛ لأنه مرتفعٌ بالفاعل ، ألا ترى أنه لا خبر له .

وقال أبو الفتح[5] محتجًّا للخليل : وجه زيادتها فى هذا البيت ؛ أن يُعتَقد أنَّ الضمير المتصل وقع موقع المنفصل ، والضمير مبتدأ ، و « لَنَا » الخبر ، ولكنّك لما وصلت أعطيتَ اللفظ حقَّه ، ولم يعتقد أن « الواو » مرفوعةٌ بـ « كان » .

وقال ابن عصفور[6] : أصل المسألة : « وجيران لنا هم » فـ « لنا » فى موضع

---

(١) من الآية [٩٢] من سورة « الأنعام » أى : والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة كما فى البيت لا ضعف فيه لوروده فى أفصح كلام وهو القرآن الكريم كما فى هذه الآية فقد جاء الوصف بالجملة وهى « أنزلناه » أولا ، وجاء الوصف بالمفرد وهو « مبارك » ثانيا .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٩ : ٢٩٠ .

(٣) فى شرح التسهيل ١ / ٣٦١ .

(٤) قاله عبد القادر المكّى فى حواشيه على أوضح المسالك ورقة ٢٨ .

(٥) يعنى : ابنَ جنى ــ ينظر المصدر السابق ورقة ٢٨ .

(٦) ينظر شرحه للجمل ١ / ٤٠٩ : ٤١٠ وقد نقل الشيخ خالد الكلام بتصرف .

الصفة ، و « هم » فاعل بـ « لنا » على حدّ : « مررت برجل معه صقرٌ »[١] ثم زيدت « كان » بين « لنا » و « هم » ؛ لأنها تُزادُ بين العامل والمعمول فصار « لَنَا كَانَ هُمْ » ثم اتصل الضميرُ بكان وإن كانت غيرَ عاملة فيه ؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله فى الضرورة نحو قوله :

٢١م- .... أن لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ[٢]

والأصل : إِلَّا إِيَّاك ، وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل — انتهى — قال المرادى فى شرح التسهيل[٣] : وهذه تخريجات متكلفة .

ثم قال : وقال بعضهم لا يعنى الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون ، إنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيرانٍ وكرام ، لَفُهِم أنّ هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وأنه فارقهم ، فالجيرة كانت فى الزمن الماضى فجئ بقوله « كانوا لنا » لتأكيد ما فهم من المضىّ قبل دخولها ، فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ، ويدلّ على أنه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا :

هَلَ انْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى العَرَصَاتِ أو أَثر الخيامِ[٤]؟

---

(١) هذا المثال فى سيبويه ١ / ٢٤١ وقد نص سيبويه على أن « صقرا » مرفوع بـ « معه » لأنه لو قدّر المجرور وهو « معه » خبرا لصقر ؛ لكانت النية به التأخير ، لأنه الخبر ، وإذا كان صفة وصقرٌ مرفوع كان فى موضع لا يُنوى به التأخير ، واللفظ إذا أمكن أن يكون فى موضعه لم يَجُز أن ينوى به الوقوع فى غير موضعه .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط لا يعلم قائله وصدره :

* وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا *

وقد مرّ هذا الشاهد برقم [٢١] من شواهد ابن هشام .

(٣) ينظر شرح المرادى ص : ٣٦٩ رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد محمد عبد الله كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٤) هذا البيت من الوافر مطلع قصيدة الفرزدق التى منها الشاهد ، ويُرْوَى : « أَلَسْتُمْ » بدل « هَلَ انْتُمْ » — و « عائجين » : مائلين ، « لعنّا » لغة فى « لعلّنا » ، و « العَرَصَات » جمع=

ولا يمتنع أيضا فى البيت أن تكون « كان » تامة على حذف مضاف تقديره : وُجِدَتْ جيرتُهم ، ثم حَذَف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فقال : « كانوا » والجملة صفة[١] ـــ انتهى كلام المرادى ـــ

والحاصل على القول بزيادة « كان »[٢] فى البيت قولان فى الإعمال والإهمال ، وفى كلّ واحد منهما قولان .

فعلَى الإهمال : قيل : الأصل « لَنَا هُمْ » ثم وُصِلَ الضميرُ بـ « كان » الزائدة إصلاحًا لِلَّفظ ؛ لئلا يقع الضميرُ المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل .

وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر فى « لنا » على أن « لنا » صفة لجيران ، ثم وُصِلَ لما ذُكِر .

وعلى الإعمال : قيل إنّ الضمير معمول لـ « كان » بالحقيقة على أنها ناقصة و « لنا » خبرها ـــ وقيل تامة[٣] ، وأنها تعمل فى الفاعل كما يعمل فيه العامل المُلْغَى نحو « زيدٌ ظننتُ عَالِمٌ » هذا / ما فى « المغنى » مرتَّبًا[٤] . [٨٤ / أ]

(**وَمِنْهَا**) أى : من الأمور المختصة بها « كان » (**أَنَّهَا تُحْذَفُ** ، **وَيَقَعُ ذَلِكَ**) الحذفُ (**عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ** : **أَحدها ـــ وَهُوَ الْأَكْثَرُ ـــ أَنْ تُحْذَفَ مَعَ اسْمِهَا**)[٥]

= عرصة : وسط الدار .

(١) كلامه على الشاهد رقم ٩٣ بأكمله هو كلام المرادى فى شرح التسهيل ٣٦٨ : ٣٦٩ من رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد محمد عبد الله كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر .

(٢) لو قال : والحاصل فى « كان » فى البيت قولان ... إلى آخره لكان أولى ؛ لأن بعض الأقوال التى أتى بها جعلت « كان » غير زائدة حيث قال : وعلى الإعمال : قيل إن الضمير معمول لـ « كان » بالحقيقة على أنها ناقصة و « لنا » خبرها ... » .

(٣) فى المغنى ١ / ٢٨٧ ـــ وهو الكتاب الذى نقل منه الشيخ خالد هذا النص ـــ : « وقيل : بل على أنّها زائدة ، وأنها تعمل فى الفاعل ... إلى آخره » وعبارة المغنى أدق وأوضح .

(٤) ينظر عبارة ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٨٧ .

(٥) كان ذلك أكثر ؛ لأن الفعل ومرفوعه كالشىء الواحد .

ضميرًا كان ، أو ظاهرًا[١] (**وَيَبْقَى الْخَبَرُ**) دالًّا عليهما (**وَكَثُرَ ذَلِكَ بَعْدَ** « **إِنْ** » **وَ** « **لَوْ** » **الشَّرْطِيَّتَيْنِ**) ؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ، فيطول الكلامُ ، فيخَفَّفُ بالحذف[٢] .

وخُصَّ ذلك بـ « إِنْ » و « لو » دون بقية أدوات الشرط ؛ لأنَّ « إِنْ » أُمُّ أدوات الشرط الجازمة ، و « لَوْ » أُمُّ أدواتِ الشرط غير الجازمة ، كما أنَّ « كان » أُمُّ بابها ، وهم يتوَسَّعون فى الأُمَّهات ما لم يَتَوسعُوا فى غيرها .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ ۝ وَبَعْدَ «إِنْ» و «لَوْ» كثيرًا ذَا اشْتَهَرْ[٣]

(**مِثَالُ** « **إِنْ** ») ــ والغالبُ فيها أن تكون تنويعية[٤] ــ (**قَوْلُكَ** « **سِرْ مُسْرِعًا إِنْ رَاكِبًا ، وَإِنْ مَاشِيًا** ») أى : إِنْ كنتَ راكبا ، وإِنْ كنتَ ماشيًا .

(**وَقَوْلُه**)[٥] :

---

(١) عند ابن مالك وعند أبى حيان : لا يحذفونها واسمها ظاهر [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢ ، ومنهج السالك لأبى حيان ص ٥٩] .

(٢) وللشاطبى تعليل أوضح وهو : أن وجه كثرة إضمار « كان » مع اسمها بعد هذين الحرفين أنهما من الأدوات الطالبة للفعل ؛ لأنهما شرطان ، فلابد لهما من إضمار الفعل ، ففى النصب : « كان » الناقصة ، وفى الرفع : ما يصلح من « كان » التامة وغيرها [ينظر شرح الشاطبى على الألفية رسالة دكتوراه تحقيق سعد الله على جامعة الأزهر ص ١٧٢] .

(٣) يعنى أن العرب من شأنهم أن يحذفوا « كان » مع اسمها ، لا وحدها ، ويبقون الخبر دالًّا عليها وقوله « ذا اشتهر » إشارة إلى الحذف المفهوم من « يحذفونها » يريد أن كثرة هذا الحذف إنما جاءت بعد « إن » و « لو » الشرطيتين . وهذا حذف جائز وسيأتى الحديث عن الحذف الواجب .

(٤) يقول أبو حيان فى منهج السالك ص ٥٩ : « وإذا تتبَّعتَ الموارد التى جاء فيها ذلك وجدتها فى أماكن التنويع كما فى قوله : * إن ظالما فيهم وإن مظلوما * ..... » .

(٥) القائلة ليلى الأخيلية كما ذكر الشارح .

٩٤- لاَ تَقربَنَّ الدَّهرَ آلَ مُطَرِّفٍ **(إنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإنْ مَظْلُومَا)**(١)

أى : إن كنتَ ظالما ، وإن كنتَ مظلومًا .

وقال أبو حيان يمكن ألاّ يكونا من إضمار « كان » ، وإنما انتصبا على الحال ، و « إنْ » بقيَّةُ « إمَّا »(٢) .

وهذا البيت قالته ليلى الأخيلية .

(**وَقَوْلُهُمْ** : « **النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ : إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإنْ شَرًّا فَشَرٌّ** »)(٣) بنصب الأول على الخبرية لـ « كان » المحذوفة مع اسمها ، ورفع الثانى

---

(١) هذا البيت من الكامل وهو لليلى الأخيلية فى ديوانها ص ١٠٩ وفى سيبويه ١ / ١٣٢ ، وأمالى القالى ١ / ١٨٤ وأمالى ابن الشجرى ١ / ٣٤٧ ، والعينى على هامش الخزانة ٢ / ٤٧ ، وهو لحميد بن ثور فى ديوانه ١٣٠ وفى الدرر ١ / ٩١ نسبه لليلى ثم قال : وقيل إنه لحميد ؛ وبلا نسبة فى الهمع ١ / ١٢١ .

والشاعرة تمدح قومها من بنى عامر وتصفهم بالقوة فتقول : لا تقربنَّهم ظالما ؛ فإنك لا تستطيعهم ، ولا مظلوما منهم طالبا الانتصافَ منهم ؛ فإنك تعجز عن مقاومتهم لعزتهم وقوتهم . [النكت للأعلم ١ / ٣٤٠] .

والشاهد فى نصب ما بعد « إنْ » على تقدير : إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما .

(٢) ينظر منهج السالك ص ٥٩ .

(٣) أول من مثل بهذا الأثر سيبويه فى كتابه ١ / ١٣٠ فقال : هذا باب ما يُضمر فيه الفعلُ المستعمل إظهارُه بعد حرف وذلك قولك : « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ » .

وأكثر النحويين لم يقولوا إنه حديث ولكن كانت عبارتهم : « فمن ذلك قولك » أو قولهم ، أو مثل ، أو نحو ، ولكن ابن مالك رفعه للنبى ﷺ فى كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٧١ ، وكذلك فعل ابن هشام فى شرح الشذور ص ١٨٧ ، ولم يرفعه فى أوضح المسالك هنا .

وفى « أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب ص ٣٣٣ : « ليس بحديث ، وقول النحويين إنه حديث غلط » [وانظر المقاصد الحسنة للسخاوى ص ١٧٣] .

على الخبرية لمبتدإ محذوف . (**أَىْ : إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا ، فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ**) ، وإنْ كان عملُهم شرًّا ، فجزاؤهم شرٌّ .

وفيه رَدٌّ على التسهيل ، حيث قيد اسمَ « كان » بكونه ضميرًا[١] ، وهو معدود من مُفرداته[٢] .

(**وَيَجُوزُ : إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا**) وإنْ شَرٌّ فَشَرًّا ، برفع الأول على أنه اسمٌ لـ « كان » المحذوفة مع خبرها ، ونصب الثانى على أنه مفعول ثانٍ لفعل محذوف .

(**أَىْ : إِنْ كَانَ فِى عَمَلِهِمْ خَيْرٌ ، فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُمَا**) مَعًا بتقدير : إن كان عملُهم خيرًا فيجزون خيرًا ، (**وَرَفْعُهُمَا**) معًا ، بتقدير : إنْ كان فى عملهم خيرٌ ، فجزَاؤهم خيرٌ .

(وَ) الوجه (**الْأَوَّلُ**) من الأوجه الأربعة (**أَرْجَحُهَا**) ؛ لأنّ فيه إضمار « كان » واسمها بعد « إنْ » وإضمار المبتدإ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما كثيرٌ مطَّرِدٌ .

(وَ) الوجه (**الثَّانِى أَضْعَفُهَا**) ؛ لأنَّ فيه حذفَ « كان » وخبرِها بعد « إنْ » وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل غير مَّطِرد ، ولذلك لم يذكره سيبويه[٣] .

(وَ) الوجهان (**الْأَخِيرَانِ مُتَوَسِّطَانِ**) بين القوة والضعف .

---

(١) وذلك قول ابن مالك فى نصّ التسهيل « وتختص « كان » أيضا بعد « إن » و « لو » بجواز حذفها مع اسمها ، إن كان ضميرَ ما عُلِم من حاضر أو غائب » [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٢] .

(٢) أى مما تفرد به ابن مالك ، ولكنى وجدت أبا حيان فى منهج السالك ص ٥٩ يقول : « يحذفونها واسمُها مستتر فيها ، ولا يحذفونها واسمها ظاهر » .

(٣) يراجع كتاب سيبويه ١ / ١٣٠ : ١٣١ وقد ذكر : إن خيرًا فخيرٌ ، وإن خيرًا فخيرًا ، وإن خيرٌ فخيرٌ .

ثم قال الشلوبين هما متكافئان(١) ، يعنى على حدّ سواء ، قال تلميذه ابن الضائع ؛ لأن فى كل منهما الأقوى والأضعف ، ففى نصبهما قوة نصب الأول ، وضعف نصب الثانى ، وفى / رفعهما قوةُ رفع الثانى ، وضعف رفع الأول ، فتساويا . [٨٤ / ب]

وقال ابن عصفور : رفعُهما أحسنُ من نصبِهما(١) .

ومثال « إنْ » غير التنويعية قولهم :

انْطِقْ بِحَقٍّ ، وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحَنًا(٢) .... - ٧٥

أى : وإن كنتَ مستخرجًا .

(وَمِثَالُ « لَوْ ») قولُه ــ ﷺ ــ لبعض أصحابه : **(« الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ »)**(٣) أى : التمس شيئًا ولو كان ما تلتمسُه خاتمًا من حديد .

---

(١) تنظر هذه الأقوال فى الارتشاف ٢ / ٩٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٠٨ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٢٩ ، والهمع ١ / ١٢٢ وحاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٢٤٣ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط لا يَعلم قائله ، وعجزه :

* فإنَّ ذَا الحقِّ غَلَّابٌ وإنْ غُلِبَا *

أنشده ابن مالك فى شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٤٠ ، والبيت أيضا فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، والهمع ١ / ١٢١ ، والدرر اللوامع ١ / ٩١ .

وقوله « إِحَنًا » جمع إِحْنَة ، وهى الحقد والغضب ، يقول : قل الحق ولو استخرج لك الإِحَنَ من الناس فإن الحق يعلو على الباطل ، وإن غُلِب فى الظاهر .

(٣) هذه قطعة من حديث نبوى شريف رواه « البخارى » فى « صحيحه » فى « كتاب النكاح ــ باب التزويج على القرآن وبغير صداق ٦ / ١٣٨ بلفظ « فاطلب ولو خَاتَمًا من حديد » ــ و « مسلم » فى « صحيحه » فى « كتاب النكاح ــ باب الصداق » ٢ / ١٠٤٠ : ١٠٤١ حديث رقم ١٤٢٥ ت محمد فؤاد عبد الباق ، و « أحمد » فى « مسنده » ٥ / ٣٣٦ .

واستُشْهِد به على حذف « كان » مع اسمها وبقاء الخبر فى مغنى اللبيب ١ / ٢٦٨ ، ٢ / ٦٣٢ ، وشذور الذهب ١٨٧ ، وشرح قطر الندى ١٩٦ .

(وَقَوْلُه :

٩٥- لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا) جنودُه ضاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ[١]

أى : ولو كان صاحبُ البغْى مَلِكا ذَا جنودٍ كثيرة .

وقولهم : « أَلَا حَشَفَ ولو تمْرًا » .

وفيهما ردٌّ على أبى حيّان ، حيث شَرَطَ أَلَّا يكون ما بعد « لو » أَعْلى ممّا قبلها ، ولا أعمَّ[٢] ، فإنَّ المَلِكَ أعلى مما قبله ، والتمْرَ أعمُّ من الحَشَفِ .

(**وَتَقُولُ**) فيما إذا كان ما بعد « لو » مندرجًا فيما قبلها ، لا أعمّ ، ولا أعلى ، على ما مثَّل به سيبويه من قولهم (« أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمْرًا ») فإن الطعام أعمّ من التمر (**وَجَوَّزَ سِيبَوَيْهِ**) فيه (**الرَّفْعَ بِتَقْدِيرِ : وَلَوْ يَكُونُ عِنْدَنَا تَمْرٌ**)[٣] فَحُذِفَ « يكون » وخبرُها ، وبقَى اسمُها .

(**وَيَقِلُّ الْحَذْفُ الْمَذْكُورُ**) وهو حذف « كان » واسمِها (**بِدُونِ « إِنْ »** و « **لَوْ** ») الشرطيتين (**كَقَوْلِهِمْ** :

٩٦ - مِن لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا[٤]

---

(١) هذا البيت من البسيط مجهول القائل استشهد به فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٣ ، وابن الناظم ١٤١ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ١ / ٣٠٨ ، والمغنى ١ / ٢٦٨ ، وتخليص الشواهد ٢٦٠ ، والعينى ٢ / ٥٠ ، والأشمونى ١ / ٢٤٢ .

و « لا » ناهية و « الدَّهْرَ » مفعول به ، أى : حوادث الدهر ، أو ظرف ، و « لو » بمعنى « إنْ » وما قبلها دليل الجواب ، والجملة الاسمية « جنودُه ... إلى آخره » صفة « ملكا » .

(٢) وذلك فى كتابه منهج السالك فى شرح الألفية ص ٦٠ فقد قال : « وما بعد « لو » إذا حذفت « كان » يكون مندرجا فيما قبلها ، ولا يكون أعلى ولا أعمّ . فلو قلت : « أَلَا حَشَفَ ولو تمرًا » كان قبيحا ، ولو قلت : « ألا شراب ولو عسلا » لم يحسن إلا فى موضع يضطر فيه إلى العسل ... » .

(٣) كتاب سيبويه ١ / ١٣٦ « طبع بولاق » .

(٤) يجرى هذا القول ــ عند العرب ــ مجرى المثل ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز لا يُعلم=

قَدَّرَهُ سِيبَوَيْهِ[١] : **مِن لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا**) ــ بفتح الشين المعجمة ، وسكون الواو ، والقصر ، والتنوين ــ جمع « شائلة » على غير قياس ، وهى النوق التى خَفَّ لبنُها ، وارتفع ضَرْعُها ، وأتى عليها من نتاجها سبعةُ أشهر ، أو ثمانية .

وأما « الشائل » بلا هاء ، فهى الناقة التى تَشُولُ بذنبها لِلِّقاح ، ولا لَبَنَ لها أصلًا ، وجمعها « شُوَّل » ــ بتشديد الواو ــ كراكع ، ورُكَّعٍ[٢] .

و « الإتلاءُ » مصدر « أَتْلَتِ[٣] الناقَةُ » إذا تلاها ولدها .

أى : مِنْ زَمَنِ كونِها شولًا ، إلى زمن كونها متلُوَّةً بأولادها .

وإنما قدَّره سيبويه : من لَدُ أَنْ كانت شَوْلًا ، ولم يُقدرْه : من لد كانت ؛ لأنه لا يرى إضافة « لدن » إلى الجمل[٤] . ــ نقله فى المغنى[٥] عن « الغرَّة » لابن الدَّهَّان[٦] .

= قائله ورد فى كتاب سيبويه ١ / ١٣٤ ، والنكت للأعلم ١ / ٣٤١ ، وابن يعيش ٤ / ١٠١ ، ٨ / ٣٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٥ ، وابن الناظم ١٤٢ ، والرضى ١ / ٢٥٥ ، وابن عقيل ١ / ٢٧٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادى ١ / ٣٠٩ ، والمغنى ٢ / ٤٢٢ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٢٦٠ وتعليق الفرائد ٣ / ٢٣٠ ، والعينى ٢ / ٥١ ، والهمع ١ / ١٢٢ ، والخزانة ٢ / ٤٨ ، والدرر ١ / ٩١ ، والأشمونى ١ / ٢٤٣ .

(١) يراجع الكتاب ١ / ١٣٤ .

(٢) هذا الكلام فى الصحاح ٥ / ١٤٧٢ .

(٣) فى خ٢ جاء الضبط بالشكل هكذا « أُتْلِتُ » وهذا غير صحيح .

(٤) قال ابن هشام فى تخليص الشواهد ٢٦٣ : « وقال ابنُ الدهان : الحاملُ له « يعنى : سيبويه ــ على هذا التقدير ، أن « لدن » لا تضاف عنده إلى الجمل ، ويلزمُ من هذا التأويل الذى ذكره أن يقدّر سيبويه « أنْ » فى قوله :

* لَدُنْ شبَّ حتَّى شابَ سُودُ الذوائب *

ونحوه ، وهو كثير ، وذلك بعيد » اهـ .

(٥) ١ / ٤٢٢ .

(٦) « الغرّة » كتاب لابن الدهان فى شرح اللّمع لابن جنى ، وابن الدهان هو سعيد المبارك

واعْتُرِض على سيبويه فى تقديره « أَنْ » إذ يلزم منه حذفُ بعض الاسم وبقاء بعضه[١] ، بل نصّ سيبويه فى باب الاستثناء على أنّ الموصول الحرفى لا يجوز حذفه .

وإن حُمِل على أنه تقديرُ معنًى لا تقدير إعراب ؛ لزم منه أنّ ما فرَّ منه وقع فيه .

الوجه (**الثَّانِى : أَنْ تُحْذَفَ**) كان (**مَعَ خَبَرِهَا وَيَبْقَى الاسْمُ** ، **وهو ضَعِيفٌ ؛ وَلِهَذَا ضُعِّفَ** « **وَلَوْ تَمْرٌ** » و « **إِنْ خَيْرٌ** » **بِرَفْعِهِمَا**)[٢] .

الوجه (**الثَّالِثُ : أَنْ تُحْذَفَ وَحْدَهَا**) وَيبقى اسمُها وخبرُها (**وَكَثُرَ ذَلِكَ**) بعد « أَنْ » المصدرية الواقعة فى موضع المفعول لأجله ، فى كلّ موضع أُرِيدَ فيه

= ابن على الأنصارى [المتوفى سنة ٥٦٩ هـ] كان عالما باللغة والأدب وله بالإضافة إلى « الغرّة » تفسير القرآن ، وشرح الإيضاح لأبى على [الأعلام ٣ / ١٥٣ : ١٥٤] .

(١) ينظر تخليص الشواهد لابن هشام ص ٢٦٣ والكلام منقول منه .

وقد وجدت فى نكت الأعلم فى تفسير كتاب سيبويه ١ / ٣٤١ ما يلى : « اعلم أن « لَدُ » إنما تضاف إلى ما بعدها من زمان أو مكان إذا اقترنت بها « إلى » كقولك : من لَدُ صلاة العصر إلى المغرب ... فلما كان « الشوْل » جمعا للناقة الشائلة ، لم يصلح أن يكون زمانا أو مكان ... فلم يَجُز أن يقول : من لدُ شولٍ ؛ فأضمر ما يصلح أن يقدر زمانا ، فكأنه : من لدُ أن كانت شولا و « أَنْ كانت » بمعنى « الكون » والمصادر تستعمل فى معنى الأزمنة ، كقولك : جئتك مَقدَم الحاجّ » .

(٢) والتقدير : « ولو يكون عندكم تمرٌ » و « إن كان فى عملهم خيرٌ » ووجه الضعف نُدرة حذف « كان » وخبرها ، وبقاء اسمها ، ولذا قال سيبويه : فالرفع فى هذا وفى : « ائتنى بدابة ولو حمارٌ » بعيدٌ [كتاب سيبويه ١ / ١٣٦] .

وقال الدمامينى : الرفع ضعيف من جهة المعنى ؛ لأن معنى : « إن كان فى عملهم خيرٌ » غير مقصود ؛ لأن مراد المتكلم : « إن كان نفس عملهم خيرًا » ، لا « أَنَّ لهم أعمالا وفى تلك الأعمال خير ، ... وفيه أيضا ضعف من جهة اللفظ ؛ لأن حذف « كان » مع خبره الذى هو فى صورة المفعول الفضلة ، حذف شىء كثير ، ولا سيما إذا كان الخبر جارًّا ومجرورا ، بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه » [تعليق الفرائد ٣ / ٢٢٦ : ٢٢٧] .

[٨٥ / أ] تعليلٍ / فعل بفعل (**فِى مِثْلِ**) قولهم :

(**أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ**)[(١)] فَـ « انطلقت » معلول ، وما قبله علّة له مقدّمة عليه (**وَأَصْلُهُ : انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا ، ثُمَّ قُدِّمَتِ اللَّامُ**) التعليلية (**وَمَا بَعْدَهَا**) المجرور بها (**عَلَى « انْطَلَقْتُ » لِلاخْتِصَاصِ**) عند البيانيين ، أو للاهتمام بالفعل عند النحويين ، فصار : لأن كنتَ منطلقًا انطلقْتُ .

(**ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ**) الجارة (**لِلاخْتِصَارِ**) فصار « أَنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ » (**ثُمَّ حُذِفَتْ « كان » لِذَلِكَ**) الاختصار (**فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ**) الذى هو اسمُ « كان » فصار « أَنْ أنتَ منطلقا » (**ثُمَّ زِيدَتْ « مَا » لِلتَّعْوِيضِ**) من « كان » فصار « أَن ما أنت » (**ثُمَّ أُدْغِمَتِ النُّونُ**) من « أَنْ » (**فِى الْمِيمِ**)[(٢)] من « مَا » (**لِلتَّقَارُبِ**) فى المخرج ؛ فصار « أَمَّا أنتَ » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وبعد «أَنْ» تعويضُ «مَا» عنها ارْتُكِبْ[(٣)] ....

وقد يُحذف متعلق الجارّ إذا فُهِم من المقام ، (**وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ**) وهو عبَّاس ابن مرداس :

---

(١) من أمثلة سيبويه فى كتابه [ينظر ١ / ١٤٨] ط بولاق ومثل ابن مالك فى الألفية بقوله : « أمَّا أنت برًّا فاقتربْ » .

(٢) أى بعد قلب النون ميمًا .

(٣) يعنى أنهم حذفوا « كان » بعد « أَنْ » المفتوحة ، وعوضوا منها « ما » فصارت : « أمَّا » بعد الإدغام وحذف « كان » هنا لازم لأنه لا يُجمع بين العوض والمعوض منه ، وما ذكره ابن مالك هو نص كلام سيبويه فقد قال : « فإنما هى « أَنْ » ضمَّت إليها « ما » وهى « ما » التوكيد ، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها ، ولتكون عوضًا من ذهاب الفعل [كتاب سيبويه ١ / ١٤٨] .

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٦٣ « والتزم حذفها معوضا منها « ما » بعد « أَنْ » كثيرًا .

٩٧- (أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[١]

(**أَىْ : لِأَنْ كُنْتَ ذَا نَفرٍ فَخَرْتَ ، ثُمَّ حُذِفَ**) « فخرْتَ » وهو (**مُتَعَلِّقُ الْجَارِّ**) « لِأَنْ » وما بعدها ، و « أبا خراشة » منادى سقط منه حرف النداء ، وهو بضمّ الخاء المعجمة ، وحُكِىَ كسرُها ، وبِرَاءٍ مهملة ، وشين معجمة ، كُنْيَةُ شاعرٍ مشهور اسمُه « خُفَاف » بخاءٍ معجمة مضمومة ، وفاءين خفيفتين ، بينهما ألف .

و « النَّفَر » ــ بفتح النون والفاء ــ الرهط هنا ، و « الضَّبُعُ » على وزن العَضُد ، السنين المجدبة ، وفيه التورية ؛ لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ، ورشح بقوله : لم تأكلهم ، وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة .

شبهها بالأكل ، فهو استعارة تبعيَّة ، ودخلت الفاءُ فى « فإنَّ قومِىَ » ؛ لأن الثانى مستحقٌّ بالأول ، فهو مسبَّب عنه ، والأول سببٌ فيه ، فأشبه الشرط والجزاء ــ هذا قول البصريين[٢] .

---

(١) هذا البيت من البسيط للعباس بن مرداس يخاطب خُفَافَ بن نَدْبة فى ملاحاة وقعت بينهما فى ديوانه ص ١١٨ ، وسيبويه ١ / ١٤٨ ، والخصائص ٢ / ٣٨١ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ ، ٨ / ٣٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٥ ، وابن الناظم ١٤٣ ، والمقرّب ١ / ٢٥٩ ، والرضى ١ / ٢٥٣ ، ٢ / ٣٦٩ وتخليص الشواهد ٢٦٠ ، والمغنى ١ / ٣٥ ، ٥٩ ، وابن عقيل ١ / ٢٧٤ ، وشرح شذور الذهب ١٨٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٣٢ ، والعينى ٢ / ٥٥ ، والخزانة ٢ / ٨ ، ٤ / ٤٢١ ، والدرر ١ / ٩٢ ، والأشمونى ١ / ٢٤٤ والهمع ١ / ١٢٢ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٤٨ ، ومن الجدير بالذكر أن سيبويه لا يجيز ذكر « كان » بعد « أما » لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض منه ، وأجاز ذلك المبرد ، لا على أنَّ « ما » عوض بل على أنها مزيدة لمجرد التوكيد ، مثلها فى : ﴿ فَبِما رَحْمَةٍ ﴾ قاله ابن هشام فى تخليص الشواهد ص ٢٦٧ ــ ولم أجده فى المقتضب .

وذهب الكوفيون إلى أَنَّ « أَنْ »[١] المفتوحة هُنَا شرطية ؛ ولذلك دخلت الفاءُ في جوابها[٢] ، ومعنى المثال المذكور عندهم : « إِنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ معك » والأول أشهر .

ونقل أبو الفتح عن أبي عليّ[٣] أَنَّ « ما » الخالفة عن « كان » عاملةٌ فى الجزأين عمل ما خلفته[٤] ، وحجته أن « ما » لَمَّا نابت فى اللفظ نابت فى العمل ، وزعم أنه مذهب سيبويه .

(**وَقَلَّ**) حذف « كان » وحدها (**بِدُونِهَا**) أى : بدون « أَنْ » المصدريَّة (**كَقَوْلِه**) وهو عُبَيْدُ بن حُصَيْن الرَّاعى[٥] :

٩٨ـ(**أَزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِى**) لَزِمَ الرِّحالة أن تَمِيلَ مَمِيلَا[٦]

---

(١) فى خ٢ بزيادة : المصدرية .

(٢) قال الدماميني فى تعليق الفرائد ٣ / ٢٣٣ : « وقال الكوفيون : « أَنْ » المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ، وجوزوا مجئ « أَنْ » المفتوحة شرطية ، وقالوا : قد قُرِئ ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَٰهُمَا ﴾ بفتح الهمزة وكسرها ، والمعنى واحد ... و « ما » عندهم عوض من الفعل المحذوف ... قال الرضى : ولا أرى قولهم بعيدا من الصواب » [ينظر شرح الرضى على الكافية ١ / ٢٥٣ : ٢٥٤ والنشر ٢ / ٢٣٦] ويقول ابن هشام فى تخليص الشواهد ٢٦٥ ـــ بعد أن ذكر ما زعمه الكوفيون ـــ : « ويؤيده أمور : منها : أن ابن دُرَيد روى فى جمهرته (إِمَّا كُنتَ) بالكسر ، وبذكر « كان » فعلى هذا « إِمَّا » لتأكيد الشرط مثلها فى ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ ـــ ومنها : مجئ الفاء بعدها ، واستغناء الكلام عن تقدير » .

(٣) يعنى : أبا الفتح ابن جنى ، عن أبى علىّ الفارسى .

(٤) ينظر الخصائص ١ / ٣٨١ .

(٥) وهو المشهور بالراعى النميرى من قصيدة يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان ، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة .

(٦) والبيت من الكامل فى ديوانه ص ١٤٦ ، وسيبويه ١ / ١٥٤ ، والعينى ٢ / ١٩ ، ٣ ، ٩٩ ، والخزانة ١ / ٥٠٢ ، والدرر ١ / ٩٢ ، وهو للراعى أو الأعشى فى شرح شواهد سيبويه للأعلم ١ / ١٥٤ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٥ ، والمقرب ١ / ١٦٠ ،=

[٨٥ / ب]

(**قَالَ سِيبَوَيهِ : أَرَادَ « أَزْمَانَ / كَانَ قَوْمِى »**)[1] مع الجماعة ، فَحَذَفَ « كان » التامة ، وأبقى فاعلها وهو « قومى » و « الجماعة » مفعول معه ، والناصبُ له « كان » المحذوفة[2] ، و « الرِّحالة » ــ بكسر الراء ، وبالحاء المهملة ــ سرج من جلود ليس فيها خشب يُتَّخذ للركض الشديد ، و « تَميل » ــ بفتح التاء ــ منصوب بـ « أَنْ » وهى ومنصوبها فى موضع التعليل ، و « مَمِيلا » ــ بفتح الميم الأولى ــ بمعنى : مَيْل ، مفعول مطلق .

(**وَ**) الوجه (**الرَّابِعُ أَنْ تُحْذَفَ**) كان (**مَعَ مَعْمُولَيْهَا**) جميعًا (**وَذَلِكَ بَعْدَ « إِنْ »**) الشرطية (**فِى قَوْلِهِمْ : « افْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا »**[3] **أَىْ : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ ، فـ « مَا » عِوَضٌ**) عن « كان » واسمِها ، وأدغمت نون « إِنْ » فيها ؛

= والرضى ١ / ١٩٨ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٣١ ، والهمع ١ / ١٢٢ ، والأشمونى ٢ / ١٣٨ على أن « الجماعة » نصب على المعية بفعل كون مضمر .

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ١٥٤ .

(٢) قال البغدادى فى الخزانة ١ / ٥٠٢ « فإن قلت : ما الدليل على أن « قومى » من قوله : أزمان قومى ، محمول على فعل مضمر ؟ قلت : لأنه ليس من قبيل المصادر ، وأسماء الزمان لا يُضاف شىء منها إلا إلى مصدر أو جملة تكون فى معناه نحو : هذا يوم قدوم زيد ، وقولهم : يوم الجمل ... على حذف مضاف ، أى : يومُ حرب الجمل » .

والمعنى : أزمان التزامهم الجماعة وتمسكهم بها ؛ كالذى تمسك بالرحالة ومنعها من أن تميل وتسقط .

(٣) « إِمَّا لَا » جاء فى قول الراجز [وهو غير معروف] .

أَمْرَعَتِ الأَرضُ لَوَ انَّ مَالَا
لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكِ أو جِمَالَا
أَوْ ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أى : إن كنتِ لا تجدينَ غيرها [ينظر الهمع ١ / ١٢٢ والأشمونى ١ / ٢٤٥ ، والدرر ١ / ٩٣] وفى سيبويه ١ / ١٤٨ « ومثل ذلك قولهم : « إِمَّالا » فكأنه يقول : افعل هذا إن كنتَ لا تفعل غيره ، ولكنهم حذفوا ذَا لكثرة استعمالهم إياه ، وتصرفوا حتى استغنَوْا عنه بهذا » [وينظر المقتضب ٢ / ١٥١] .

لتقارب مخرجيهما (وَ « لاَ ») هى (**النَّافِيَةُ لِلْخَبَر**) وهو « تفعلُ » ، وجوابُ الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، تقديره : فافعله .

قال الجاربردى(١) : تقول : اخرج ، فإذا امتنع تقول : إمَّا لا فتكلَّم أى : إن كنتَ لا تفعلُ الخروج فتكلّم ، هكذا ذكر فى بعض شروح المفصل ، وهو يدلّ على أنّ الهمزة من « إمَّا » مكسورة .

وقال بعضُ شُرَّاح الشافية « أَمَّا لَا » بفتح الهمزة ، فإن معنى « أمَّا لَا » هو : أَنْ كنتَ تفعلُ ذلك افعلْ هذا ، أى : لأن كنتَ ، فحذف « اللام » ، ثم حذف « كان » فصار الضمير المتصل منفصلا ، وزيد « ما » عوضا من الفعل المحذوف ، وقُلبت النون ميما ، وأُدغمت فى الميم ــ انتهى كلام الجاربردى فى باب الإمالة ــ وهو عجيب ؛ فإنَّ صيرورة الضمير المتصل منفصلا ، إنما هو فى « أَمَّا أَنْتَ » لا فى « إمّا لَا » .

والحذف فى هذا الوجه والذى قبله واجبٌ(٢) ، وفيما قبلهما جائزٌ(٣) ــ قاله « الخضراوى »(٤) ــ

وحكى الكوفيون أنه يقال : « لا تأت الأميرَ فإنه جائرٌ » فتقول : « أنا آتيه

---

(١) سبق التعريف به ص : ٢٤٧ وينظر هذا النص المنقول عنه فى شرحه على الشافية باب الإمالة ص : ٢٤٧ : ٢٤٨ .

(٢) وذلك للتعويض عن المحذوف بـ « ما » وذلك نحو « أَمَّا أنتَ منطلقا انطلقتُ » ونحو : « إمَّا لَا » .

(٣) وهما « إن خيرًا فخيرٌ » و « ألا طَعَام ولو تمرٌ » ، ووجه الجواز أنه لم يُعَوَّض عن المحذوف بشىء .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى العلَّامة [المتوفى سنة ٦٤٦ هـ] مرّ التعريف به فى ص : ١٩٦ .

وإنْ » أى : وإن كان جائرًا ، فتحذف « كان » مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله :

قالت بناتُ العَمِّ : يا سَلْمَىٰ وإنْ
كانَ فقيرًا مُعْدِمًا ؟ قالت وإنْ[1] — ٧٦

أى : وإن كان فقيرا مُعدِمًا[2] .

ولا يجوز هذا الحذف مع غير « كان » عند البصريين .

(**وَمِنْهَا**) أى : من الأمور المختصة بها « كان » (**أَنَّ لَامَ مُضَارِعِهَا**) وهى « النون » (**يَجُوزُ حَذْفُهَا**) تخفيفًا[3] ، وصلًا ، لا وقفا ـــ نصَّ على ذلك ابنُ خروفٍ[4] وإلى الجواز أشار الناظم بقوله :

---

(١) البيتان من مشطور الرجز لرؤبة ، وقد سبقا برقم (٢) من شواهد ابن هشام .

(٢) أى : أتزوجه ، أو : رضيتُه .

(٣) قال أبو حيان : لكثرة الاستعمال ، وقال ابن الحاجب : تشبيها لنونها بالواو [ينظر ارتشاف الضرب ٢ / ١٠١ وشرح الكافية للرضى ٢ / ٣٠٠] .

(٤) قال ابن هشام فى القطر وشرحه ص ١٩٢ ، ١٩٣ « وحذفِ نونِ مضارعها المجزوم وصلا ... لا فى الموقوف عليها ، نصَّ على ذلك ابنُ خروفٍ ، وهو حَسَنٌ ؛ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذفُ حتى بقى على حرف أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت ... فالوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن » .

وأقول : أوجب ابن هشام فى النص السابق اجتلاب هاء السكت فيما بقى على حرف أو حرفين ، مع أنه نص فى أوضح المسالك ـــ بباب الوقف ـــ ٤ / ٣٤٩ على أن الوجوب فى مسألة واحدة ، وهى أن يكون الفعلُ قد بقى على حرف واحد نحو « عِهْ » ثم ردّ على الناظم قائلا : « قال الناظم : « وكذا إذا بقى على حرفين ، أحدهما زائد نحو : يَعِهْ » اهـ .

وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ ﴾ ﴿ وَمَن تَقِ ﴾ بترك الهاء » .

وَمِن مُضارعٍ لـ «كان» مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ، وَهُوَ حَذفٌ مَا الْتُزِمْ[(١)]

(**وَذَلِكَ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مَجْزُومًا بالسُّكُونِ**) حال كونه (**غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِضَمِير نَصْبٍ** ، **وَلَا**) متصل (**بِسَاكِنٍ** ، / **نَحْو** : ﴿ **وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا** ﴾[(٢)] ، ﴿ **وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا** ﴾[(٣)] أصلهما : « أكون » و « تكون » بالرفع ، فحذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، ووقع ذلك فى التنزيل فى ثمانية عشر موضعا[(٤)] .

[٨٦ / أ]

(**بِخِلَافِ** : ﴿ **مَنْ تَكُونُ لَهُ عَٰقِبَةُ الدَّارِ** ﴾[(٥)] ، ﴿ **وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبرِيَآءُ** ﴾[(٦)] ؛ **لانْتِفَاءِ الْجَزْمِ**[(٧)] **فِيهِمَا**) ؛ لأن الأول مرفوع ، والثانى منصوب .

---

(١) « من مضارع » متعلق بـ « تحذف » و « لكان » فى موضع الصفة لمضارع ، و « منجزم » مجرورا أيضا صفة لمضارع يعنى : أن مضارع « كان » إذا كان منجزما حذفت نونه ، وهذا الحذف جائز لا لازمٌ ، فلذلك قيده بقوله : وهو حذف ما التزم ، وظاهر كلامه أنه لا فرق فى ذلك بين كان الناقصة ، والتامة ، وقد قرئ ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفْهَا ﴾ برفع « حسنة » وحذف النون ، وهذه هى التامة [قاله ابن عقيل ١ / ٢٧٦ : ٢٧٧] وكان ينبغى أن يقول : منجزم بحذف الضمة ، احترازا من أن يكون منجزما بحذف النون ، فإنه إذ ذاك لا يجوز الحذف [قاله أبو حيَّان فى منهج السالك ٦١] .

(٢) من الآية [٢٠] من سورة « مريم » .

(٣) من الآية [٤٠] من سورة « النساء » .

(٤) « **أَكُ** » فى موضع واحد : مريم : ٢٠ ، « **يَكُ** » فى ثمانية مواضع : الأنفال : ٥٣ ، التوبة : ٧٤ ، النحل : ١٢٠ ، مريم : ٦٧ ، غافر : ٢٨ ، غافر : ٨٥ ، القيامة : ٣٧ ، « **نَكُ** » فى موضعين : المدثر : ٤٣ ، المدثر : ٤٤ ، « **تَكُ** » فى سبعة مواضع : النساء : ٤٠ ، هود : ١٧ ، هود : ١٠٩ ، النحل : ١٢٧ ، مريم : ٩ ، لقمان : ١٦ ، غافر : ٥٠ .

(٥) من الآية [١٣٥] من سورة « الأنعام » .

(٦) من الآية [٧٨] من سورة « يونس » .

(٧) لا يخفى أن شرط الجزم يخرج به أيضا « النسوة لم يَكُنَّ قائمات » إذ هو مبنىّ ، فليس بمجزوم وإن دخل عليه الجازم ــ قاله اللقانى فى حاشية ياسين ١ / ١٩٦ .

(وَ) بخلاف نحو ﴿ وَ (**تَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَٰلِحِينَ** ﴾[١]) ؛ لأن جزمه بحذف النون بالعطف على « يَخْلُ » المجزوم فى جواب الأمر[٢] .

وإنما لم تحذف نون « تكون » فيهنّ ؛ لأنها محركة فى الأولين بحركة الإعراب ، وفى الثالث بحركة المناسبة ، فتعاصت عن الحذف ؛ بخلاف ما إذا كانت ساكنة فإنها شبيهة بأحرف المدِّ واللين فى سكونها ، وامتدادِ الصوت بها ، فتحذف كما يُحذفن بجامع أنها تكون إعرابا مثلهنّ ، وتحذف للجازم كما يحذفن .

(وَ) بخلاف (**نَحْو** : « **إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ** »)[٣] فلا يحذف أيضا (**لِاتِّصَالِهِ بالضَّمِيرِ**) المنصوب ، والضمائر تردُّ الأشياءَ إلى أصولها ، فلا يُحذف معها بعض الأصول .

(وَ) بخلاف (**نَحْو** : ﴿ **لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ** ﴾)[٤] فلا يحذف أيضا (**لِاتِّصَالِهِ بالسَّاكِنِ**) وهو لام التعريف ، فالنون مكسورة لأجله ، فهى متعاصية عن الحذف ؛ لقوتها بالحركة — قاله الموضح فى شرح القطر[٥] —

(**وَخَالَفَ فِي هَذَا**) الأخير (**يُونُسُ**) بن حبيب (**فَأَجَازَ الْحَذْفَ**) ولم يعتدّ بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين[٦] (**تَمَسُّكًا بِنَحْوِ قَوْلِهِ**) وهو الخنجر بن

---

(١) من الآية [٩] من سورة « يوسف » .

(٢) من قوله تعالى فى سورة يوسف آية [٩] ﴿ اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ .

(٣) هذا جزء من حديث نبوىّ شريف يقول النبىّ — ﷺ — لعمر بن الخطاب — رضى الله عنه — بشأن ابن صيّاد ، وكان عمر قد حسبه المسيخ الدجال — وقد مرَّ تخريجه فى مبحث الضمير [ينظر ص ٣٣٤] .

(٤) من الآية [١٣٧] من سورة « النساء » .

(٥) ص : ١٩٢ .

(٦) وتابعه ابن مالك فى شرح التسهيل قائلا : « وبقوله أقول » وعلل لذلك بقوله : « لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف ، وثِقَلُ اللفظ بثبوتها قبل الساكن ، أشدّ من ثقله بثبوتها دون=

صخر الأسدىّ :

٩٩- فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً) فقد أبدَتِ المرآةُ جبهةَ ضَيْغَمِ (١)

فحذف النون ، مع ملاقات الساكن(٢) ، فـ « المرآةُ » ـــ بكسر الميم ومدّ الهمزة آلة الرؤية ، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حَسَنًا ، فتسلى بأنه يشبه الضيغم(٣) وهو الأسد ، و « الوسامة » ـــ بفتح الواو ـــ الحُسْن والجمال .

(وَ) هذا البيت (**حَمَلَهُ الْجَمَاعَةُ**) المعْتَدُّون فى المنع بمطلق الحركة (**عَلَى الضَّرُورَةِ**(٤) ، **كَقَوْلِهِ**) وهو النَّجاشِىّ(٥) :

١٠٠- فلستُ بآتيه، ولا أستطيعُه **(وَلَٰكِ اسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ)**(٦)

= ذلك ، فالحذف حينئذ أَوْلَى ، إلا أنّ الثبوتَ دون ساكن ، ومع ساكن ، أكثرُ من الحذف » [شرح التسهيل ١ / ٣٦٦] .

(١) هذا البيت من الطويل ورد منسوبا لخنجر بن صخر الأسدّى فى العينى ٢ / ٦٣ ، والخزانة ٤ / ٧٢ واللسان (ك و ن) ١٧ / ٢٤٦ ، والدّرر ١ / ٩٣ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٧ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٧٦ ، وابن الناظم ١٤٤ ، وتخليص الشواهد لابن هشام . وتعليق الفرائد ٣ / ٢٣٦ ، والأشمونى ١ / ٢٤٥ .

(٢) فى قوله : « فإن لم تَكُ الْمِرْآةُ » .

(٣) وهو يريد : إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب ؛ فإنّ صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما ، فوق الإعجاب .

(٤) وقال ابن مالك : لا ضرورة فى ذلك لتمكن الشاعر من أن يقول : فإن تكن المرآة أخفت وسامة [ينظر شرح للتسهيل ١ / ٣٦٧] .

وهذا مبنّى على تفسيره الضرورة بأنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، ويُفْضِى هذا القول إلى ألاّ يثبت فى كلام العرب ضرورة ، إمّا دائما أو غالبا ـــ

[ينظر تعليق الفرائد ٢ / ٢١٨ ، ٣ / ٢٣٦] .

(٥) النجاشى ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك من كلمة له رواها الشريف المرتضى فى أماليه ٢ / ٢١١ .

(٦) هذا البيت من الطويل فى ديوان النجاشى الحارثى ص ١١١ ، وورد منسوبا له فى كتاب سيبويه ١ / ٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٣٨٥ ، وأمالى المرتضى ٢ / ٢١١ والمنصف =

فحذف نون « لكنْ » ضرورةً[١] .

واستدلّ به « الفرّاء » على أن « لكنَّ » المشددة مركبة ، وأصلها : « لكنْ أنّ » فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون « لكنْ » للساكنين[٢] ـــ قاله فى المغنى[٣] ـــ

وقيل : هذه أبياتٌ تتضمّن أنّ النجاشىّ عرض له ذئب فى سفره ، فحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك من أخٍ ـــ يعنى نفسه ـــ يواسيك بطعامه بغير مَنٍّ ، ولا بُخلٍ ؟

فقال له الذئب : دعوتنى إلى شىء / لم تفعله السباع قبلى من مؤاكلة بنى آدم ، ولستُ بآتيه ، ولا أستطيعُه ؛ ولكن : إن كان فى مائك الذى معك فضلٌ عمّا تحتاج [٨٦ / ب]

= ٢ / ٢٢٩ ، والخزانة ٤ / ٣٦٧ ، والدرر اللوامع ٢ / ٢٠١ .

وبلا نسبة فى الصحاح ٦ / ٢١٩٦ ، واللسان ١٧ / ٢٧٦ ، واللامات للزجاجى ١٧٨ ، وابن يعيش ٩ / ١٤٢ ، والأصول لابن السراج ٢ / ٧١٢ ، والإنصاف ٤٠٠ ، والخصائص ١ / ٣١٠ [العجز فقط] والمغنى ١ / ٢٩١ [العجز فقط] ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٧٢ ، وتخليص الشواهد ٢٦٩ ، والهمع ٢ / ١٥٦ ، والأشمونى ١ / ٢٧١ .

(١) لالتقاء الساكنين سكون النون من « لكنْ » وسكون السين من « اسْقِنِى » .

قال الأعلم الشنتمرى : حذف النون من « لكنْ » لاجتماع الساكنين ضرورة ؛ لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين ، شبهها فى الحذف بحروف المدّ واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها نحو : يغزُو الْعَدوَّ ، ويَقضِى الحَقَّ ، ويخشَى اللهَ .. » [هامش كتاب سيبويه ١ / ٩ : ١٠] .

(٢) قوله : « ونون « لكنْ » للساكنين » هذا هو وجه الاستدلال يعنى : كما حذفت النون من « لكن » فى البيت للساكنين كذلك حذفت النون من « لكنْ أنَّ » بعد سقوط الهمزة للساكنين .

(٣) ١ / ٢٩١ .

إليه ، فاسقنى منه(١) .

* * *

(١) والأبيات هى :

وماءٍ كلَوْنِ الغِسْلِ قد عَادَ آجنًا ... قليلٌ به الأصْواتُ فى بلدٍ مَحْلِ
وجَدْتُ عليه الذئبَ يَعْوِى كأنَّه ... خَليعٌ خَلاَ من كلِّ ماءٍ ومِنْ أهلِ
فقلتُ لهُ : يا ذئبُ هل لك فى فَتًى ... يُواسِى بلا مَنٍّ عليك ولا بُخْلِ؟
فقال : هداك اللهُ للرُّشْدِ ! إنمّا ... دعوتَ لِمَا لم يأتِهِ سَبُعٌ قَبْلِى
فلستُ بآتيهِ .... البيت

(**فَصْلٌ :**

فى « مَا » وَ « لَا » و « لَاتَ » وَ « إِنْ » الْمُعْمَلَاتِ عَمَلَ « لَيْسَ » تشبيهًا بِهَا) فى النَّفِى .

(**أَمَّا « مَا » فَأَعْمَلَهَا الحِجَازِيُّونَ**[١] ، **وَبِلُغَتِهِمْ جَاءَ التَّنْزِيلُ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾**[٢] **﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾**[٣] ثم اختلف النحاةُ :

فقال البصريون : عملت فى الجزأين .

وقال الكوفيون : عَملت فى الأول فقط ، وأما نصب الثانى فعلى إسقاط الخافض ، كذا قال الشاطبى[٤] ، وفيه نظر ؛ فإن المنقول عنهم أن المرفوعَ بعدها مبتدأ ، والمنصوبَ خبره ، ونصب بإسقاط الخافض[٥] .

وأهملها التميميُّون ، قال سيبويه وهو القياس[٦] ، كما أهملوا « لَيْسَ » حملًا عليها ، فقالوا : « لَيْسَ الطيبُ إِلَّا المسكُ » بالرفع ــ قاله فى المغنى[٧] ــ

(وَ)[٨] لا يُعملها الحجازيون مطلقا بل (**لِإِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا**) عندهم (**أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ : أَحَدُهَا : أَن لَا يَقْتَرِنَ اسْمُهَا بـ « إِنْ » الزَّائِدَة**) فإن اقترن بها بطل عملُها

---

(١) والتهاميون ، والنجديون ــ كما فى المغنى ١ / ٣٠٣ .

(٢) من الآية [٣١] من سورة « يوسف » ، وكما جاء القرآن بالنصب جاء كثيرا بالجرّ بالباء .

(٣) من الآية [٢] من سورة « المجادلة » .

(٤) فى شرحه للألفية ص ١٨٤ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة .

(٥) قال أبو حيان فى منهج السالك ٦١ : وإذْ قد ثبت أن نصب الخبر موجود فى لغة الحجازيين فنقول اختلف النحويون فى ذلك : فمذهب الكوفيين أن « ما » لا تعمل شيئا ، وأن المرفوع بعدها مبتدأ ، وأن الخبر إنما انتصب بإسقاط الخافض فهو خبر المبتدأ ، ومذهب البصريين أنها شبهت بليس فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر » .

(٦) الكتاب ١ / ٢٨ .

(٧) مبحث « ليس » ١ / ٢٩٤ .

(٨) فى خ٢ « لا يعملها » بإسقاط الواو .

وجوبا عند البصريين[١] (**كقوله** :

١٠١– بَنِى غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ) وَلَا صَرِيفٌ ، ولَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ[٢]

برفع « ذهبُ » على الإهمال .

وإنَّما لم تعمل حينئذ ؛ لأنها محمولةٌ على « ليس » فى العمل و « ليس » لا يقترنُ خبرُها بـ « إنْ » .

(**وَأَمّا رِوَايَةُ يَعْقُوبَ**) بن السِّكِّيت[٣] (« **ذَهَبًا** » **بِالنَّصْبِ** ، **فَتُخَرَّجُ عَلَى أَنَّ** « **إِنْ** » **نَافِيَةٌ مُؤَكِّدَةٌ لِـ** « **مَا** ») لا مؤسِّسة ؛ لأن نفى النفى إيجاب و (**لَا زَائِدَةٌ**) كافَّة .

وهذا التخريج إنما يتمشَّى على قول الكوفيين إنَّ « إنْ » المقرونة بـ « ما » هى النافية جىء بها بعد « ما » توكيدًا ، وهو مردود ؛ فإن العرب قد استعملت « إنْ » الزائدة بعد « ما » الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بـ « ما » النافية ، فلو لم تكن « إنْ » المقترنة بـ « ما » النافية زائدة ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوّغ قاله المرادى[٤] .

---

(١) وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٦٩ « بطل الإعمال دون خلاف » اهـ .

(٢) هذا البيت من البسيط ، قال العينى ٢ / ٩١ : أنشده ثعلب فى أماليه و لم يعزه لأحد » ، والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، وابن الناظم ١٤٥ وتخليص الشواهد ٢٧٧ ، والمغنى ١ / ٢٥ والشذور ١٩٤ ، والخزانة ٢ / ١٢٤ ، والدرر ١ / ٩٥ وبرواية : ما إن أنتم ذهبًا .. ولا صريفا فى تعليق الفرائد ٣ / ٢٤٢ .

ويروى : ولكن أنتمُ الخزفُ .

(٣) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السِّكِّيت كان عالما بنحو الكوفة وعلم القرآن واللغة والشعر ، له تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر ، زاد فيها على من تقدَّمه ، توفى سنة ٢٤٤ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٣٤٩] .

(٤) فى الحق أن القائل بالردّ هو ابنُ مالك فى شرحه على التسهيل ١ /٣٧١ ونقله المرادى فى شرحه على التسهيل وعزاه إلى ابن مالك حيث قال : زعم الكوفيون أن « إنْ » المقترنة بمَا هى النافية جىء بها بعد « ما » توكيدا ، والذى زعموه مردود بوجهين ذكرهما المصنف : أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لا يتغير بتكرير « ما » والثانى : أن العرب قد استعملت « إنْ » بعد « ما »=

و « غُدَانة » ــ بضم الغين المعجمة ، وبالدال المهملة ، والنون قبل تاء التأنيث ــ حَىٌّ من يربوع ، و « الصَّرِيف » ــ بالصاد المهملة ــ الفضة الخالصة ، و « الخَزَف » ــ بفتح الخاء والزاى المعجمتين ، وبالفاء ــ قال الجوهرىّ هو الجرُّ[1] ، زاد فى القاموس[2] : وكلّ ما عمل من طين[3] وشوى بالنار حتى يكون فخارا[4] .

الشرط (**الثَّانِى : أَنْ لَا يَنْتَقِضَ نَفْىُ خَبَرِهَا بِـ « إِلَّا »**)[5] فإن انتقض بطل عملها لبطلان معنى « ليس » .

(**فَلِذَلِكَ وَجَبَ الرَّفْعُ فِى**) « واحدة » من قوله تعالى : (﴿ **وَمَا أَمْرُنَآ إِلَّا وَاحِدَةٌ** ﴾)[6] وفى « رسول » من قوله تعالى : (﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ﴾[7]

فَأَمَّا قوله :

١٠٢– وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ / إِلَّا مُعَذَّبَا[8] [٨٧ /]

= الموصولة ... إلى آخره » .

فالكلام لابن مالك وهو موجود بنصه فى شرح التسهيل كما قلت ١ / ٣٧١ .

[وينظر شرح التسهيل للمرادى ص ٣٨١ تحقيق د / أحمد محمد عبد الله كلية اللغة العربية بالقاهرة رسالة دكتوراه] .

(١) الصحاح مادة (خ ز ف) ٤ / ١٣٤٩ .

(٢) مادة (خ ز ف) ٣ / ١٣٢ .

(٣) فى خ٢ « بالطين » .

(٤) فى خ٢ « فخارٌ » والصوابُ النَّصبُ .

(٥) فإذا انتقض النفى بغير « إلا » لم يبطل عمل « ما » فلو قلت : ما زيدٌ غيرَ شجاعٍ » بَقِى العمل ، فنصبت (غيرَ) .

(٦) من الآية [٥٠] من سورة « القمر » .

(٧) من الآية [١٤٤] من « آل عمران » .

(٨) هذا البيت من الطويل ولا يعلم قائله ونسبه ابن جنى فى المحتسب إلى بعض الأعراب دون تعيين ينظر المحتسب ١ / ٣٢٨ ، والبيت بالرواية التى معنا فى شرح التسهيل لابن مالك =

فَمِنْ بَابِ) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم عينٍ مبتدإ ، على حَدّ (« **مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرًا** » **أَىْ** :) ما زيد إلا (**يَسِيرُ سَيْرًا** ، **والتقدير** :) وما الدهر (**إِلَّا يَدُورُ دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ**) .

فـ « الدهرُ » مبتدأ ، و « يدورُ » خبره ، و « دورانَ » مفعول مطلق ، وعامله « يدور » ، فحذفا[١] وأقيم المضاف إليه مقامه ، والباعث على نصب « منجنون » على هذا التقدير أمران :

كونه لا يصح أن يكون خبرًا عن « الدهر »[٢] ــ وكونه واقعا بعد الإيجاب .

والباعث على تقدير « دوران » : أنّ « منجنونًا » لا يصحّ كونه مفعولا مطلقا ؛ لأنه اسم للدولاب التى يُسقى عليها ، فتارةً يُجعل السافل عاليا ، وتارة يعكس ، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة إلا أن تكون آلةً لها نحو « ضربتُه سَوْطًا » .

(وَ) كذا القول فى :

* وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا *

= ١ / ٣٧٤ ، وابن الناظم ١٤٦ ، والمقرّب ١ / ١٠٣ ، والرضىّ ١ / ١٦٧ وتخليص الشواهد ٢٨٢ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٤٩ والعينى ١ / ٩٢ ، والخزانة ٢ / ١٢٩ ، والهمع ١ / ١٢٣ ، والدرر ، والأشمونى ١ / ٢٣٠ وفى المغنى ١ / ٧٣ ، والمحتسب ١ / ٣٢٨ برواية :

* أرى الدَّهر إلا منجنونا *

ولابن جنى فى المنصف ١ / ١٤٥ كلام مفيد عن كلمة « منجنون » فيما يتعلق بحروفها الأصلية منها والزائدة يحسن الرجوع إليه .

(١) « فحذفا » يعنى : الفعل وهو « يدور » والمضاف وهو « دوران » والتعبير المناسب أن يقول : فحذف الفعل ، وحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

(٢) إذ الدهر ليس نفس الدوران ، وكذلك فإن صاحب الحاجات ليس نفس التعذيب فمن ثَمَّ احتيج إلى تقدير الناصب للمصدر تصحيحا للإخبار .

فإنه فى تقدير (**إلَّا يُعَذَّبُ مُعَذَّبًا ، أَىْ : تَعْذِيبًا**) والباعث على نصبه وقوعُه بعد الإيجاب ، والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم ؛ لأن « مُعَذَّبا » اسم مفعول ، وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة ، وهذا ظاهر على مذهب الأخفش ، وأما مذهب سيبويه فلا ؛ لأنه لا يرى أنَّ صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر(١) .

وأجاز يونسُ النّصبَ بعدَ الإيجابِ(٢) وهذا البيتُ يشهد له ، والأصل عدم التأويل .

وأنشده ابن مالك :

* أَرَى الدَّهْرَ إلَّا مَنْجُونًا ... *

وحكم بزيادة إلَّا ، واعترضه فى المغنى(٣) .

وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا فى الخبر المنتقض نفيُه هو قول الجمهور(٤) .
والثانى : جواز النصب مطلقا وهو قول يونس(٥) .
والثالث : جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا ، وهو قول الفراء(٦) .

---

(١) على العكس سيبويه يرى أن اسم المفعول قد يجئ بمضى المصدر نحو : دعه إلى ميسوره ودع معسوره ... إلى آخره [ينظر سيبويه ١ / ٢٥٠] بولاق .

(٢) قال ابن مالك فى متن التسهيل : « وقد تعمل متوسطا خبرُها ، وموجبا بإلَّا ، وِفاقًا لسيبويه فى الأول ، وليونس فى الثانى » ثم قال فى الشرح : « رُوِى عن يونس من غير طريق سيبويه ، إعمال « ما » فى الخبر الموجب بـ « إلَّا » [شرح التسهيل ١ / ٣٧٣] .

(٣) ينظر المغنى ١ / ٧٣ الشاهد رقم ١١٠ .

(٤) ولذا قالوا : إنَّ قوله : « وما الدهرُ إلا منجونًا » لا دليل فيه ؛ لاحتماله لأَنْ يكون من باب « ما زيد إلا سيرًا » على أن الأصل : إلا يدور دوران منجنون كما سبق بيانه ومعهم ابن هشام .

(٥) واستشهد عليها بعضهم بقول الشاعر :

* وما الدهر إلا منجنونا *

(٦) وذلك نحو : « ما زيد إلا قائما » .

والرابع : جواز النصب بشرط كون الخبر مشبَّها به ، وهو قول بقية الكوفيين[١] .

(**وَلِأَجْلِ هَذَا الشَّرْطِ أَيْضًا**) وهو أن لا يُنتقض نفى الخبر (**وَجَبَ الرَّفْعُ بعد** « **بَلْ** » و « **لَكِنْ** » **فِى نَحْو** : « **مَا زَيْدٌ قائمًا بَلْ قاعِدٌ** » و « **لَكِنْ قاعِدٌ** » **عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ**) أى : بل هو قاعدٌ ، ولكن هو قاعدٌ .

(**وَلَمْ يَجُزْ**) فى « قاعد » (**نَصْبُه بالْعَطْفِ**) على « قَائِمًا » (**لِأَنَّهُ**) واقع بعد « بَلْ » أو « لكِنْ » والواقع بعدهما (**مُوجَبٌ**)[٢] ــ بفتح الجيم ــ أى : مُثبت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَرَفْعَ[٣] معطوفٍ بلكِنْ أو بِبَلْ مِن بَعْدِ مَنْصُوبٍ بـ «مَا» الْزَمْ حَيْثُ حَلّ

وأجاز المبرد كون « بل » ناقلة معنى النفى إلى ما بعدها[٤] ، فيجوز على قوله « ما زيد قائما بل قاعدًا » بالنصب على معنى : بل ما هو قاعدًا ، نقله الموضح عنه فى باب العطف / من هذا الكتاب[٥] . [٨٧ / ب]

---

(١) وذلك نحو « ما زيدٌ إلا أسدًا » .
[وينظر هذه المذاهب فى الارتشاف ٢ / ١٠٤ ، ١٠٥] .

(٢) يقول ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٢٧٤ : « وإذا عطف على خبر « ما » المنصوب بـ « بل » و « لكن » لم يجز فى المعطوف إلا الرفع ... لأنه بمنزلة الموجب بـ « إلّا » ، وقياسُ مذهب يونس ألا يمتنع نصبُ المعطوف ببل ولكن » .

(٣) « رَفْعَ » بالنصب مفعول مقدم لقوله « الزمْ » يعنى : الزم رفعَ معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب بـ « ما » حيث حلَّ ــ أى وُجِد ــ ذلك المنصوب وهو الخبر ، قال المرادى فى شرح الألفية ١ / ٣١٥ « واعلم أن الناظم تجوّز فى تسمية ما بعد « بل ولكن » معطوفا ، وليس هو بمعطوف ، بل هو خبر مبتدأ ، و « بل ولكن » حرفا ابتداء .

(٤) ينظر فى توثيق رأى المبرد الجنى الدانى ص ٢٥٤ .

(٥) وسيأتى فى موضعه وقد نقل الشيخ خالد نص كلام ابن هشام فى باب عطف النسق .

الشرط (**الثَّالِثُ : أن لا يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ**) على الاسم خلافًا للفرَّاء[١] ، وإن كان مجرورًا على الأصحّ ، خلافًا لابن عصفور[٢] ، فإن تقدّم بطل العمل (**كَقَوْلِهِمْ** : « **مَا مُسِیءٌ مَنْ أَعْتَبَ** »)[٣] فـ « مُسِیءٌ » خبر مقدَّم ، و « مَنْ أعتَبَ » مبتدأ مؤخَّر .

وحكى الجرمىّ « مَا مُسِيئًا مَنْ أَعْتَبَ » على الإعمال[٤] ، وقال إنه لغة .

و « الْمُعْتِب » الذى عاد إلى مسرتك بعد ما سَاءَك .

(**وَقَوْلِه** :

١٠٣– وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِى فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى　　ولكنْ إذا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ[٥]

فـ « خُذَّلُ » ـــ بتشديد الذال المعجمة ـــ جمع خاذل ، خبر مقدّم و « قومِى » مبتدأ مؤخَّر .

---

(١) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٠٣ .

(٢) فابن عصفور يفصل : إذا كان الخبر ظرفا أو جارًا ومجرورا فلا يبطل العمل . نحو : ما فى الدار زيدٌ ، وما عندك عمرٌو ، وإن لم يكن الخبر ظرفا أو جارًا ومجرورا بطل العمل ، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لَا يتوسع فى غيرهما [ينظر المقرَّب ١ / ١٠٣] وذكره ابن مالك فى الكافية الشافية ١ / ٤٣٢ قال : « ومن النحويين من يرى بقاء عمل « ما » إذا تقدم خبرها وكان ظرفا ، أو جارًا ومجرورا ، وهو اختيار أبى الحسن ابن عصفور » .

(٣) هذا مثل يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ، ويخبره أنه سيُعتِبُ ، أى : يأتى بما يزيل العتاب [ينظر مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٨] وقد جاء فيه برواية : ما أساء من أعتب .

(٤) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٠٣ وهذا النقل عن الجرمىّ يؤيد ما ذهب إليه الفراء .

(٥) هذا البيت من الطويل ، ولا يُعلم قائله وهذا الشاهد فى العينى ٢ / ٩٤ ، والأشمونى ١ / ٢٤٨ .

والمعنى : أنه من قوم لا يخذلونه إذا دعاهم ، ولا يُسلمونه إذا جنى فهو من أجل ذلك لا يخضع للأعداء .

والشاهد فى : « ما خُذل قومى حيث أبطل الشاعر عمل « ما » فجاء بالمبتدأ والخبر مرفوعين ، وذلك لأن الخبر تقدم على المبتدأ وهذا على مذهب الجمهور .

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو الفرزدق :

١٠٤– فَأَصبحُوا قد أعادَ اللهُ نِعمتَهم ... إذْ هُمْ قريشٌ (**وَإذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ**)[1]

بنصب « مثلَهم » مع تقدمه (**فَقَالَ سِيبَوَيْهِ** : **شَاذٌ**) ولا يكاد يُعرف[2] (**وَقِيلَ** : **غَلَطٌ** ، **وَأَنَّ الْفَرَزْدَقَ**) تميمىٌّ (**وَلَمْ يَعْرِفْ شَرْطَهَا عند الْحِجَازِيِّينَ**) فقصد أن يتكلّم بلغة الحجازيين فغلط فيها .

وفيه نظر : فإن العربىّ لا يطاوعه لسانه أنْ ينطق بغير لغته كما قال سيبويه[2] .

(**وَقِيلَ** : « بَشَرٌ » خبر ، و (**مِثْلَهُمْ مُبْتَدَأٌ** ، **وَلكن بُنِىَ**) على الفتح (**لإِبْهَامِهِ مَعَ إِضَافَتِهِ لِلْمَبْنِىِّ**) وهو الضمير[3] ، والمبهم المضاف المبنّى يجوز بناؤه وإعرابه .

(**وَنَظِيرُهُ**) فى البناء على الفتح (﴿ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ** ﴾[4] ﴿ **لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ** ﴾[5] **فى**) قراءة (**مَنْ فَتَحَهُمَا**)[6] مع أنهما يستحقان الرفع

---

(١) هذا البيت من البسيط فى ديوان الفرزدق ١ / ١٨٥ ، وسيبويه ١ / ٢٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٣ ، والمقتضب ٤ / ١٩١ ، والمقرب ١ / ١٠٢ ، وابن الناظم ١٤٧ ، وتخليص الشواهد ٢٨١ ، والرضى ١ / ٢٦٧ ، والمغنى ، والعينى ٢ / ٩٦ ، والخزانة ٢ / ١٣٠ وبلا نسبة فى أسرار العربية ١٤٦ ، والأشمونى ١ / ٢٣٠ والهمع ١ / ١٢٢ ، ٢١٩ ، والدرر ١ / ٩٥ : ٩٦ .

(٢) الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩ والعجب من ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٧٢ : ٣٧٣ فإنه قال : وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطا قول الفرزدق : فأصبحوا ... إلى آخره ـــ مع أن عبارة سيبويه : وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق : فأصبحوا ... البيت ثم قال : فهذا لا يكاد يُعْرف » فظاهره أنه لم يسمعه من العرب ولم يعترف بصحة زعمهم بل نفى مقاربة عرفانه .

(٣) ذكر هذا الوجه ابنُ عصفور فى المقرَّب ١ / ١٠٢ .

(٤) من الآية [٢٣] من سورة « الذاريات » .

(٥) من الآية [٩٤] من سورة « الأنعام » .

(٦) فى التذكرة لابن غلبون ص ٦٩٣ « وقرأ أبو بكر ، وحمزة ، والكسائى ﴿ إِنَّه لَحَقٌّ مثلُ مَآ ﴾ برفع اللام ـــ ونصبها الباقون ـــ وفى ص ٤٠٥ « وقرأ نافع ، وحفص ، والكسائى =

على التبعية لِـ « حق » فى الأول ، والفاعلية فى الثانى .

وأتى بنظيرين ؛ لئلا يُتَوَهَّم أن ذلك خاص بلفظة « مثل » .

(**وَقِيلَ** : « **مِثْلَهُمْ** » **حالٌ**) ؛ لأن إضافة « مثل » لاتفيد التعريف ، وهو فى الأصل نعتٌ لِـ « بَشَرُ » ونعتُ النكرة إذا تقدم عليها انتصبت على الحال ، و « بَشَرُ » مبتدأ ، (**وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ**) مقدَّم على المبتدإ ؛ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف ، وهو ممتنع ، أو نادر (**أَىْ : مَا فِى الْوُجُودِ بَشَرٌ مِثْلَهُمْ**) أى : مماثلا لهم ــ قاله المبرِّد[1] ــ

ورُدَّ بأن حذفَ عامل الحال إذا كان معنويا ممتنعٌ ــ قاله فى المغنى[2] ــ

وقيل : « مثلَهم » ظرف زمان تقديره : وإذ هم فى زمان ما فى مثل حالهم بشر ــ قاله أبو البقاء[3] ــ

وقيل : ظرف مكان ، والتقدير : وإذا ما مكانهم بشر ، أى : فى مثل حالهم[4] .

واسم الفرزدق : همّام بن غالب ، وقال ابن قتيبة : هُمَيم بن غالب ، ويكنى أبا الفراس .

واختلف كلام ابن قتيبة[5] فى تلقيبه بالفرزدق ، فقال فى « أدب الكاتب » :

= ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ بنصب النون ، ورفعها الباقون » .

(١) فى المقتضب ٤ / ١٩١ : ١٩٢ .

(٢) فى المغنى ٢ / ٣٦٣ .

(٣) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ مرّ فى ص ١٠٧ .

(٤) هذا الرأى لابن معط ذكره الدمامينى فى شرح التسهيل ٣ / ٢٤٨ .

(٥) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورىّ النحوىّ اللغوىّ الكاتب صنف : طبقات الشعراء ، وإعراب القرآن ، وغيرهما ــ توفى سنة ٢٦٧ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٦٣ : ٦٤] .

[٨٨ / أ]

قِطَع العجين ، واحدتها « / فرزدقة » ولُقِّب به ؛ لأنه كان جَهْم الوجه .
وقال فى كتاب « طبقات الشعراء » : إنما لُقب بالفرزدق لِغِلَظه وقِصَره .

قال أبو محمد ابن السِّيد[1] : الأول أصحّ ، لأنه كان أصابه جدرىّ فى وجهه ثم برئ منه فبقى وجه جهما .

وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم :

إعمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «ما» دون «إنْ   مَعَ بَقَا النَّفْيِ وترتيبٍ زُكِنْ[2]

أى : عُلِم .

الشرط (**الرَّابِعُ أَنْ لَا يَتَقَدَّم مَعْمُولُ خَبَرِها عَلَى اسْمِهَا**) فإن تقدّم بطل عملُها (**كَقَوْله**) وهو مُزَاحِم بن الحارث العقيلى :

١٠٥– وقالوا: تعرَّفْها المنازِلَ مِنْ مِنًى   **(وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ)**[3]

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن السِّيد ـــ بكسر السين ـــ أبو محمد البطليوسى كان عالما باللغات والآداب ، صنع شرح أدب الكاتب وإصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، توفى سنة ٥٢١ هـ [بغية الوعاة ٢ / ٥٥ : ٥٦] .

(٢) « إعمالَ » مفعول مطلق منصوب بأُعْمِلت « بقا » مضاف إليه وأصله « بقاء » وقصر للضرورة .

(٣) البيت من الطويل لمزاحم فى سيبويه ١ / ٣٦ ، والخزانة ٣ / ٤٣ ، وتخليص الشواهد ٢٧٨ والعينى ٢ / ٩٨ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، وابن الناظم ١٤٧ ، والمغنى ٢ / ٦٩٤ والخصائص ٢ / ٣٥٤ ، ومعانى القرآن للفراء ١ / ٣٩ وشرح شذور الذهب ١٩٥ .

و « كلَّ » يروى بالنصب فهو مفعول به لعارف ، و « مَنْ » اسم موصول مضاف إليه « وَافَى مني » الجملة صلة « مَنْ » « أنا عارف » مبتدأ وخبر وعلى ذلك فـ « ما » نافية مهملة يروى « كلٌّ » بالرفع فيجوز أن يكون اسم « ما » النافية ، وجملة « أنا عارف » على رواية نصب « كلَّ » حيث أبطل الشاعرُ عملَ « ما » النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا وهما : أنا عارف ، لأن معمول الخبر وهو « كلَّ من وافى منى » قد تقدم على اسمها ، وهذا المعمول ليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا .

والأصل : ما أنا عاف كُلَّ من وافَى مبنًى .

فـ « كُلّ » منصوبة على المفعولية بـ « عارف » يقال : تعرَّفتُ ما عند فلان ــ بتشديد الراء ــ تطلّبتُ حتى عرفتُ ، و « المنازل » مفعول فيه .

وذلك أن « مُزَاحِمًا » لما اجتمع بمحبوبته فى الحجّ ، ثم فقدها فسأل عنها ، فقالوا له : تعرَّفها فى منازل الحجّ من مِنًى ، فقال : أنا لا أعرف كلَّ من وافى منًى حتى أسأله عنها .

(**إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا ، أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا ، فَيَجُوزُ**) العمل للتوسُّع فيهما (**كَقَوْلِهِ**) :

١٠٦– بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ ، وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا **فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِى مُوَالِيَا**(١)

والأصل : فما مَنْ تُوالى ، مُوَالِيًا كُلَّ حِينٍ ، فـ « مَا » نافية ، و « مَنْ تُوالى » اسْمُها ، و « مُوَالِيًا » خبرُها ، و « كلَّ حينٍ » ظرف زمان منصوب بـ « مواليا » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وسَبْقَ حَرْفِ جرٍّ اوْ ظَرْفٍ كـ «مَا بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا» أَجَازَ الْعُلَمَا

والأصل : مَا أَنْتَ مَعْنِيًّا بِى ، وفهم منه أنَّ المعمولَ إذا لم يكن أحدَهما ، أنهم لا يُجيزون العمل ، وهو الشرط الرابع .

* * *

(١) البيت من الطويل ، ولا يعلم قائله ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ والمغنى ٢ / ٦٩٤ ، والعينى ١ / ١٠١ ، والأشمونى ١ / ٢٤٩ واختلفت روايته فجاء فى بعض المصادر : « بأُهبةِ حربٍ كُنْ » و « أُهْبَة » هى التهيُّؤ للشىء ، و « حزم » أى : ضبط الأمور وتجويد الآراء « لُذْ » فعل أمر بمعنى الجأ « توالى » مضارع من الموالاة و « مواليا » اسم الفاعل منه .

وأبقى الشاعر عمل « ما » النافية فرفع بها الاسم محلًّا وهو « مَنْ » ونصب بها الخبر وهو « مواليا » مع أنه قد تقدم معمول الخبر وهو « كلّ حين » على الاسم والخبر جميعا ، والذى سوغ الإعمال مع هذا التقدم هو كون هذا المعمول المتقدم ظرفا .

(**وَأَمَّا** « **لَا** » **فَإِعْمَالُهَا إِعْمَالَ** « **لَيْسَ** » **قَلِيلٌ**) جدًّا عند الحجازيين ، وإليه ذهب سيبويه(١) وطائفة من البصريين .

وذهب الأخفش والمبرد(٢) إلى منعه(٣) .

(وَ) على الإعمال (**يُشْتَرَط لَهُ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ**) فى عمل « مَا » (**مَا عَدَا الشَّرْطَ الْأَوَّلَ**) وهو أن لا يقترن اسم « لا » بـ « إِنْ » الزائدة .

(وَ) يُشْترط (**أَنْ يَكُونَ الْمَعْمُولَانِ نَكِرَتَيْنِ**) نحو : « لَا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ » .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

فى النَّكِراتِ أُعْمِلَتْ كلَيْسَ «لَا» ....

وأما قول النابغة :

.... لَا أنا بَاغِيًا سِوَاهَا، ولَا فى حبِّها مُتَرَاخِيَا(٤)-**٧٧**

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ .

(٢) ينظر المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، ٣٨٢ .

(٣) فى شرح التسهيل للمرادى ص ٣٨٨ رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد محمد عبد الله : « وأما إعمال « لا » عمل « ليس » ففيه خلاف : ذهب سيبويه ومن وافقه إلى جوازه ، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه ، وحكى ابن وَلَّاد عن الزجاج أنّ « لا » أُجْرِيت مجرى « ليس » فى رفع الاسم خاصة ، ولا تعمل فى الخبر شيئا ، وهى مع اسمها فى موضع رفع بالابتداء ، ويُفْسده أنه سمع نصب الخبر ، خلافا لمن زعم أنه لم يُسمع ، ولكنه قليل » .

[وقد أخذ الدماميني هذا الكلام فى شرحه للتسهيل ٣ / ٢٥٦] .

(٤) هذا البيت من الطويل وتكملة الصدر . وحلّت سوادَ القلْبِ ... وهو فى ديوان النابغة ص ١٧١ والأمالى الشجرية ١ / ٢٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٤١ وتوضيح المقاصد ١ / ٣١٩ ، والمغنى ١ / ٢٤٠ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٥٦ ، وابن عقيل ١ / ٢٩٠ ، والعينى ٢ / ١٤١ ، والهمع ١ / ١٢٥ ، والدرر ١ / ٩٨ ، والأشمونى ١ / ٢٥٣ ـ وروى (ولا عن حُبِّها) .
=

وقول المتنبىِّ :

.... فَلَا الحَمْدُ مَكسُوبًا، وَلَا الْمَالُ باقيَا[١] –٧٨

فمن النوادر .

فإن قلتَ : كيف جعلته نادرًا ، وفى مُثُل سيبويهِ : « مَا زيدٌ ذاهبًا ولَا أخوه قاعدًا[٢] » ؟

قلت : لا عَمَل لِـ « لَا » بل هى زائدة ، والاسمان تابعان لمعمولَىْ « مَا » .

(**وَالْغَالِبُ**) فى « لَا » (**أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا مَحْذُوفًا / حَتَّى قِيلَ بِلزُومِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ**) وهو سعيد بن مالك ، جدّ طرفة بن العبد : [٨٨ / د]

= والشاهد فى « لَا أَنَا بَاغِيًا » على إعمال « لا » عمل « ليس » فى اسم هو معرفة وعليه ابن الشجرى فى أماليه ١ / ٢٨٢ ، ٣٧٧ وقال ابن مالك فى الكافية ١ / ٤٤٠د : ٤٤١ بعد أن ذكر رأى ابن الشجرى : « ويمكن عندى أن يُجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيا) على الحال تقديره : لا أُرَى باغيا ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا (باغيًا) على الحال » .

أما فى شرح التسهيل ١ / ٣٢٥ : ٣٢٦ فهو يقول : أَىْ : لَا أُرَى بَاغِيا ، فَحُذِف الفعلُ وجُعل (بَاغِيا) دليلًا عليه وهو أولى من جعل (لا) رافعة لـ (أنا) اسمًا ناصبة (باغيا) خبرا ؛ فإن إعمال (لا) فى معرفة غير جائز بإجماع » .

(١) هذا عجز بيت من الطويل وصدره : * إذا الجودُ لم يُرْزق خلاصًا من الْأَذَى * وهو للمتنبى فى ديوان ٤ / ٢٠ وقد ورد التمثيل بهذا البيت فى الأمالى الشجرية ١ / ٢٨٢ ، ٢ / ٢٢٤ ، والمغنى ١ / ٢٤٠ وشرح شذور الذهب ١٩٨ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٥٦ وقد ساقه الشيخ خالد للتمثيل لا للاستشهاد ؛ لأن المتنبى لا يُحتج بشعره ولذا قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١ / ٣٧٧ « وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال : إذا الجود ... إلخ والقياس على هذا شائع عندى » فانظر إلى قول ابن مالك : فإن إعمال « لا » فى معرفة غير جائز بإجماع ، وقوله : والقياس على هذا شائع عندى ، وقد اعتبره الدمامينى مشكِلًا [تعليق الفرائد ٣ / ٢٥٦] .

(٢) أى : من أمثلته الجائزة ، ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢٩ وفيه : « ما زيدٌ ذاهبا ، ولا معنٌ خارجًا » .

١٠٧- (مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ)[١]

فـ « بَرَاحُ » اسم « لا » وخبرُها محذوف ، أى : لا بَرَاحٌ لى .

(وَالصَّحِيحُ جَوَازُ ذِكْرِه) أى : الخبر (كَقَوْلِه :

١٠٨- تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا)[٢]

فـ « تَعَزَّ » فعل أمر من التَّعزية وهى التسهلية ، ومعناه : تَصَبَّر ، و « لا » نافيةٌ للجنس هنا ، وهى عاملة عمل « ليس » ، وربما ظَنَّ كثيرٌ أنّ « لا » العاملة عمل « ليس » لا تكون إلا نافية للوحدة ، وليس كذلك ، نبه عليه فى المغنى[٣] .

---

(١) هذا البيت من مجزوء الكامل المرفّل لسعد بن مالك فى سيبويه ١ / ٢٨ ، ٣٥٤ ، والأصول لابن السراج ١ / ٥٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٨٢ ، وتخليص الشواهد ٢٩٣ والعينى ٢ / ١٥٠ ، والدرر ١ / ٩٧ ـــ والخزانة ١ / ٢٢٣ ، ٢ / ٩٠ ، وورد بلا نسبة فى المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، وابن الناظم ١٥٠ ، والمغنى ١ / ٢٣٩ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٥٥ ، والأشمونى ١ / ٢٥٤ ـــ ورُوِى (مَنْ فَرَّ) .

و « صَدَّ » أعرض ، « نيرانها » الضمير راجع للحرب التى ذُكِرت فى بَيْت قبله وهو :

يَا بُؤْسَ للحربِ الّتِــى وَضَعَتْ أراهط فاسْتَراحُوا

« أنا بن قيس » نسب نفسه إلى جدِّه الأعلى : أى : أنا المشهور بالنجدة الذّائع الصيت .

قال ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٣٩ : وإنما لم يُقدروها مهملة ، والرفع بالابتداء ؛ لأنها حينئذ واجبة التكرار ، وفيه نظر ، لجواز تركه فى الشعر » .

(٢) هذا البيت من الطويل ولا يعلم قائله ، ورد فى شرح الشواهد لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، وابن الناظم ١٥٠ ، وتخليص الشواهد ٢٩٤ ، والمغنى ١ / ٢٣٩ ، وابن عقيل ١ / ٢٨٩ ، وشذور الذهب ١٩٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٥٥ ، والعينى ٢ / ١٠٢ ، والهمع ١ / ١٢٥ ، والدرر ١ / ١٩٧ ، والأشمونى ١ / ٢٥٣ .

والشاهد فى قوله : لا شىءٌ بَاقِيًا ، ولا وَزَرٌ واقيًا ، فقد أعمل « لا » عمل « ليس » فى الموضعين واسمها وخبرها نكرتين ، وقد ذُكِرَا معا .

(٣) ينظر مغنى اللبيب ١ / ٢٤٠ .

و « شيءُ » اسمُها ، و « على الأرضِ » ظرف مستقر[١] صفة لِـ « شيء » أو لغوٌ[٢] متعلق بباقيا ، و « باقيا » خبر « لا » والأول أَوْلى ، وكذا القول فيما بَقِى .

و « الوزرُ » الملجأ ، والواق الحافظ .

(**وَإِنَّما لم يُشْتَرَط الشَّرْطُ الْأَوَّلُ**) وهو : أن لا يقترن اسمها بـ « إِنْ » (**لِأَنَّ « إِنْ » لَا تُزَادُ بَعْدَ « لَا » أَصْلًا**) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها .

* * *

(**وَ أَمَّا « لَاتَ » فَأَصْلُهَا « لَا »**) النافية (**ثُمَّ زِيدَتْ**) عليها (**التَّاءُ**) لتأنيث اللفظ ، أو للمبالغة فى معناه ، أَوْلَهُما[٣] .

وخُصَّت بنفى « الأحيان » ــ وزيادة التاء هنا أحسن منها فى « ثُمَّتَ » و « رُبَّتَ » ؛ لأن « لَا » محمولة على « ليس » ، و « ليس » تتصل بها التاء .

ومن ثَمَّ لم تتَّصل بِـ « لا » المحمولة على « إِنَّ »[٤] .

قال صاحب « الكافى »[٥] : « لَاتَ » فرع « ليس » و « ليس » فرع « ضرب » فهى فى المرتبة الرابعة .

---

(١) نحو : محمد فى الدار ، أو عندك . وهو الذى حذف متعلقه ، وانتقل الضمير من المتعلَّق إلى الظرف واستقر فيه .

(٢) وهو الذى ذكر متعلقه .

(٣) قوله « أَوْلَهُمَا » فيه نظر ؛ لأنه يلزم حينئذ اجتماع وضعين متناقضين وَضْعًا ؛ لأن تاء التأنيث ساكنة وضعًا ، وحركت هنا لالتقاء الساكنين ، وتاء المبالغة متحركة وضعًا [قاله يس فى حاشيته على التصريح ١ / ٢٠٠] .

(٤) وهى « لا » النافية للجنس .

(٥) « الكافى فى العربية » كتاب لأبى جعفر أحمد بن محمد يعرف بابن النحاس النحوى المصرى المتوفى سنة ٣٣٨ هـ [ينظر بغية الوعاة ١ / ٣٦٢ وقد ذكر فيه مصنفات ابن النحاس ومنها « الكافى »] .

وهى كلمتان عند الجمهور « لا » النافية ، وتاء التأنيث ، وحُركت لالتقاء الساكنين .

وقال أبو عبيدة[١] ، وابن الطراوة[٢] : كلمة ، وبعض كلمة ؛ وذلك أنها « لا » النافية ، والتاء الزائدة فى أول الحين[٣] .

وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماضٍ ، وعلى هذا هل هى ماضى « يَلِيتُ » بمعنى يَنْقُص استُعملت للنفى ، أَوْ هى « لَيِس » بكسر الياء ، قلبت الياء ألفا ، وأبدلت السين تاء ـــ كما قال ابن أبى الربيع[٤] قولان حكاهما فى المغنى[٥] .

(**وَعَمَلُهَا إِجْمَاعٌ مِنَ الْعَرَبِ**) وفيه خلاف عند النحاة .

فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئا ، وإن وليها مرفوع فمبتدأ حُذِف خبرُه ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف . وهذا أحد قولى الأخفش ، وعنه أيضا : تعمل عمل « إنَّ » فتنصب الاسم ، وترفع الخبر[٦] .

---

(١) هو مَعْمر بن المثنى اللغوى البصرى أبو عُبيدة ـــ المتوفى سنة ٢٠٩ هـ سبق فى ص : ٢٤١ .

(٢) هو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقى أبو الحسين بن الطراوة ـــ المتوفى سنة ٥٢٨ هـ سبق فى ص ٣٤٢ .

(٣) ضُعِّف هذا القول بعدم شهرة « تحين » فى اللغات واشتهار « لات » وأيضا يقولون « لات أوان » و « لَاتَ هَنَّا » ولا يقولون : « تأوان » ولا « تَهَنَّا » [ينظر المغنى ١ / ٢٥٤] .

(٤) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين بن أبى الربيع ـــ المتوفى سنة ٦٨٨ ، سبق فى ص ٥٧٢ .

وينظر رأيه هذا فى كتابه : شرح الجمل ، المسمى « البسيط » ٢ / ٧٥٣ .

(٥) ١ / ٢٥٣ .

(٦) فى معانى القرآن للأخفش تحقيق الدكتورة هدى محمود ٢ / ٤٩٢ « ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ فشبهوا « لَاتَ » بـ « ليس » ، ورفع بعضهم ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾ فجعله فى قوله=

ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل « ليس » فترفع الاسم وتنصب الخبر .

(**وَلَهُ**) عندهم (**شَرْطَانِ : كَوْنُ مَعْمُولَيْهَا اسْمَىْ زَمَانٍ ، وحَذْفُ أَحَدِهِمَا ، وَالْغَالِبُ**) فى المحذوف (**كَوْنُهُ الْمَرْفُوعَ ، نحو ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾**)(١) بنصب « حينَ » على أنه خبرُها ، واسمها محذوف ، وهى بمعنى « ليس » و « مناص » بمعنى : فِرَار (**أَىْ : لَيْسَ الْحِينُ حِينَ فِرَارٍ ، وَمِنَ الْقَلِيلِ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ**) وهو عيسى بن عمر(٢) فى الشواذّ ﴿ **وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ** ﴾ (بِرَفْعِ الْحِين) على أنه اسمُها ، وخبرها محذوف ، / أى : ليس حينُ فِرَارٍ حينًا لهم . [٨٩ / أ]

وكان القياسُ أن يكونَ هذا هو الغالبَ ، بل كان ينبغى أنّ حذفَ المرفوعِ لا يجوز أَلبتةَ ؛ لأنّ مرفوعَها محمولٌ على مرفوع « ليس » ومرفوع « ليس » لا يحذف ، فهذا فرعٌ تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا فى أصله(٣) .

= مثل « ليس » كأنه قال : ليس أحدٌ ، وأضمر الخبرَ » [وينظر الارتشاف لأبى حيان ٢ / ١١١] .

(١) من الآية [٣] من سورة « ص » وهى قراءة الجمهور وعيسى بن عمر [البحر المحيط ٧ / ٣٨٣ ، ٣٨٤] .

(٢) وهى قراءة عيسى بن عمر أيضا ولكن مع فتح (مَنَاصَ) [البحر المحيط ٧ / ٣٨٤] .

وهى قراءة أبى السَّمَّال أيضا ولكن مع ضم التاء من (لَاتُ) [البحر المحيط ٧ / ٣٨٤] .

وفى إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٨١ « وحُكِىَ أن من العرب من يرفع بها فيقول ﴿ ولات حينُ مناصٍ ﴾ وحُكِى أن الرفع قليل ، ويكون الخبر محذوفًا ، كما كان الاسم محذوفا فى النصب أى : ولات حينُ مناص لنا » [وينظر شواذ القراءات لابن خالويه ١٢٩] .

(٣) ذكر ذلك أبو حيان فى شرحه للألفية المسمى « منهج السالك ص : ٦٦ : ٦٧ .

وقُرِئَ أيضا ﴿ **وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ** ﴾ بخفض « حين »[١] فزعم الفرَّاء أن « لات » تُستعمل حرفا جارًّا لاسم الزمان خاصة[٢] ، كما أنّ « مُنْذ » و « مُذْ » كذلك .

فتحصَّل فى « حين » ثلاث قراءات : الرفع ، والنصب ، والجر .

وفى الرفع ثلاثة أقوال : إما على الابتداء ، أو على الاسمية لِـ « لَاتَ » إن كانت عاملة عمل « ليس »[٣] ، وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل « إنَّ » .

وفى النَّصب ثلاثة أقوال أيضا : إما على الاسمية لِـ « لَاتَ » إن كانت عاملة عمل « إنَّ » أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل « ليس » ، أو على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره : لا أَرَى حينَ مناصٍ[٤] .

وفى الخفض وجه واحد .

وعلى كلّ حال لا تعمل إلا فى أسماء الزمان[٥] كما يُؤخذ من قول الناظم :

وَمَا لِـ «لَاتَ» فى سِوَى حِينٍ عَمَلْ[٦] ....

---

(١) وهى قراءة عيسى بن عمر أيضا إلا أنه بكسر التاء من (لَاتِ) كما فى إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٨٤ والبحر المحيط ٧ / ٣٨٤ .

(٢) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١١٢ « وزعم الفراء أن « لات » يخفض بها أسماء الزمان نحو : « طلبوا صُلحنا ولات أوانٍ » [وينظر معانى القرآن للفراء ٣ / ٣٩٨] .

(٣) ذكر سيبويه فى كتابه ١ / ٢٩ أن الرفع بعد « لات » فى قوله تعالى ﴿ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾ لا يكاد يُعرف .

(٤) فى شرح التسهيل للمرادى ص ٣٩٠ « ونقل صاحب البسيط (يعنى ابن أبى الربيع) عن السيرافى أنه قال فى ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ : وهو على الفعل أى : ولات أَرَى حينَ مناصٍ » [رسالة دكتوراه تحقيق د / أحمد محمد عبد الله كلية اللغة العربية بالقاهرة] .

(٥) يعنى : الحين ومرادفه ، ومرادف الحين : ساعة ، وقت ، أَوَان .

(٦) قال ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٥٤ : « واختلف فى معمولها ؛ فنص الفراء على أنها لا تعمل=

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو شمردل الليثى :

١٠٩– لَهَفِى عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِى جِوَارَكَ (**حِينَ لَاتَ مُجِيرُ**)(١)

فَارْتِفَاعُ « **مُجِيرُ** » **عَلَى الابْتِدَاءِ**) وسوغ الابتداء به تقدّم خبره فى المجرور قبله تقديرًا (**أَوْ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ**) بفعل محذوف (**وَالتَّقْدِيرُ : حِينَ لَاتَ لَهُ مُجِيرٌ**) على الابتدائية (**أَوْ يَحْصُلُ مُجِيرٌ**) على الفاعلية (**وَ« لَاتَ » مُهْمَلَةٌ ؛ لِعَدَمِ دُخُولِهَا عَلَى الزَّمَانِ**) .

و « مُجِيرُ) بالجيم ـــ اسم فاعل من « أجار » .

= إلا فى لفظة الحين ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وذهب الفارسى وجماعة إلى أنها تعمل فى الحين ، وفيما رادفه ، قال الزمخشرى : زيدت التاء على « لا » وخُصَّت بنفى الأحيان » [وينظر أيضا تعليق الفرائد ٣ /٣٥٨ : ٣٥٩] .

(١) هذا البيت من الكامل وهو للشمردل الليثى فى العينى ٢ / ١٠٣ وهو لعبد الله بن أيوب التيمى فى المرزوقى ٩٥٠ والدرر ١ / ٨٥ وبلا نسبة فى الهمع ١ / ١١٦ ، والأشمونى ١ / ٢٥٦ وورد بلا رواية (حين ليس مجيرُ) فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٥ والمغنى ٢ / ٦٣١ وشاهده حينئذ حذف خبر « ليس » فى الضرورة « لَهَفى » اللَّهْف واللَّهَف : الحزن والأسى « لِلَهْفَةٍ » أى : لأجل لَهْفة واللام الأولى مكسورة وهى لام التعليل واللَّهْفة : استغاثة المضطر « مجير » ناصر .

والمعنى : لى عليك حزن وحسرة شديدة من أجل رجل عضّه الدهر ، واستغاث بك فلم يجدك وقد كنت مجيرا لمن لا ملجأ له و « لهفى » مبتدأ ومضاف إليه ، « عليك » متعلق بـ « لهف » و « لِلهفة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « من خائف متعلق بلهفة « يبغى جوارك » الجملة صفة لخائف « حين » ظرف متعلق بيبغى ، « لات » حرف نفى مهمل « مُجير » فاعلٌ لِفعْلٍ محذوف أى : لات يحصل مجيرٌ له ـــ أو مبتدأ خبره محذوف أى : حين لات له مجيرُ ، والأول أولى حتى تضاف « حين » إلى الجملة الفعلية وهو الأصل فى إضافة أسماء الزمان ومن هنا يعلم أن « لات » لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعا سواء أكانت عاملة أم مهملة ، وإنما يقتصر فى الذكر معها على أحد جزءى الإسناد .

والشاهد فى قوله : لات مجيرُ فقد أهملت « لات » لأن ما بعدها ليس زمانا .

(**وَمِثْلُهُ**) فى إهمال « لَاتَ » (**قَوْلُهُ**) وهو الأعشى مَيْمُون :

١١٠-(**لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ**)أَوْمَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ(١)

(**إِذْ الْمُبْتَدَأُ**) هنا (**ذِكْرَى**) ـــ بفتح الراء ـــ مصدر « ذكر » (**وَلَيْسَ**) هو (بِزَمَانٍ) وخبره « هَنَّا » ـــ بفتح الهاء وتشديد النون ـــ وهى هُنا محتملة للمكان والزمان ، أى : ليس فى هذا المكان ، أو الزمان ذكرُ جُبَيْرة ـــ بضم الجيم وفتح الموحدة والراء ـــ مُصَغّر « جَبِيرَة » وقيل مُكبَّر ، وهى بنت عمرو بن حزم بن بكر

---

(١) هذا البيت من الخفيف وهو للأعشى ميمون فى ديوانه ص ٣ والمحتسب ٢ / ٣٩ ، والمقرَّب ١ / ١٠٥ ، والعينى ٢ /١٠٦ ، والدرر ١ / ٩٩ واللسان (هنا) ٢٠ / ٣٧٥ ، وبلا نسبة فى الهمع ١ / ١٢٦ ، واللسان (هَنَأ) ١ / ١٧٩ .

ومعنى البيت : ليس هذا المكان مكانا تذكر فيه محبوبتك ، أو تذكر خيالها الذى يفزعك عند نومك . أو ليس هذا الزمان زمانا ... على خلاف فى المقصود من « هَنَّا » .

والشاهد فى قوله « لَاتَ هَنَّا ذكرى جُبيرة » ف « هَنَّا » اسم إشارة إلى المكان أو الزمان و « ذكرى » مصدر ، و « لات » لا تعمل عمل « ليس » إلا فى أسماء الزمان ، ولذا فإنّ الإعرابَ الذى ارتضاه ابن هشام والشيخ خالد هو أنّ « ذكرى » مبتدأ خبره « هَنَّا » و « لات » مهملة لأنها لا تعمل إلا فى زمان .

وأجاز ابن عصفور فى المقرَّب أن تكون « هَنّا » التى تقع بعد « لات » ظرف زمان فهى خبر « لات » .

قال : وتعمل ـــ يعنى : لات ـــ فى الحين معرفة ونكرة لاختصاصها به ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى :

* لَاتَ هَنَّا ذكرى جُبَيْرةَ أَوْ مَنْ *

فأعملها فى « هَنَّا » وهى معرفة [المقرب ١ / ١٠٥ ومثل هذا الكلام فى الرضى على الكافية ٢ / ٣٥ وردّ ابن مالك فى التسهيل ١ / ٣٧٩ كلام ابن عصفور .

ويلاحظ أن ابن هشام لم يتعرض لنفى الزمان عن « هَنَّا » وإنما تعرض لنفيه عن « ذكرى » .

ابن وائل ، قيل هى امرأة قائل هذا البيت و « أَوْمَنْ » عطف على مُقَدَّر أى أَلْجُبَيْرَةَ تَذْكُرُ(١) أو من جاء منها بطائف الأهوال و « الطائف » الذى يطرق بالليل ، وأراد به هنا الخيالَ الذى رآه فى النوم فكأنه رآها وهى غضبى ففزع من ذلك و « الأهوال » جمع هَوْل ، وهو الخوف .

* * *

(وَأَمَّا « إِنْ » النافية (فَإِعْمَالُهَا نَادِرٌ) عند ابن مالك(٢) ، وقال غيره : إنه أكثر من عمل « لَا » (وَهُوَ لُغَةُ أَهْلِ الْعَالِيَةِ) ـــ بالعين المهملة ، والياء المثناة تحت ـــ وهى ما فوق نجد إلى أرض تهامة ، / وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليها : عَالِىّ ، وعَلَوىّ على غير قياس ـــ كذا فى الصحاح(٣) . [٨٩ / ب]

واختُلِف فى جواز إعمالها :

فذهب الكسائىُّ وأكثر الكوفيين ، وأبو بكر ، وأبو علىّ ، وأبو الفتح(٤) إلى الجواز .

وذهب الفرَّاء ، وطائفة ، وأكثر البصريين إلى المنع .

واختُلِف النقلُ عن سيبويه والمبرد ، فنقل السهيلىّ(٥) الإجازة عن سيبويه ،

---

(١) هذه العبارة غير مستقيمة بيان ذلك : أنَّ البيت جاء برواية (أو من جاء) وبرواية (أم من جاء) فإذا كان بـ « أَوْ » فـ « مَنْ جاء » عطف على « جبيرة » ولا يحتاج إلى تقدير ، والمعنى : ليس المكان تَذَكّرَ جُبيرَة أو طَيْفِها ـــ وإذا كان بـ « أم » فهو الوجه الذى نبه عليه « العينى » بقوله : ويروى : « أم من جاء منها » وهو استفهام فيه مضمر تقديره : أَلْجُبَيْرَةَ تَذْكُرُ أم من جاء منها يعنى طيفها الطارق له فى منامه » [العينى على هامش الخزانة ٢ / ١١٣] .

(٢) فى التسهيل وشرحه ١ / ٣٧٤ : ٣٧٥ .

(٣) الصحاح : مادة (ع ل و) ٦ / ٢٤٣٦ .

(٤) يعنى : أبا بكر بن السراج ، وأبا علىّ الفارسىّ ، وأبا الفتح بن جنّى من البصريين .

(٥) سبقت ترجمته فى ص : ٢٠٢ .

والمنعَ عن المبرد ، وعكس ذلك النحاسُ[١] . ونقل ابن مالك عنهما[٢] الإجازة .

وسُمِعَ ذلك من أهل العالية (**كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ** : « **إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ**) و « إِنْ ذَلِكَ نافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ » و « إِنَّ قَائِمًا » أى : إِنْ أَنَا قَائِمًا[٣] .

(**وَكَقِرَاءَةِ سَعِيدِ**) بن جُبَير (﴿ **إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** ﴾)[٤] بسكون « نون » (إِنْ) ونصب (عِبَادًا)[٥] .

---

(١) وهو محمد بن إبراهيم بن محمد الإمام أبو عبد الله بهاء الدين النحاس الحلبى النحوى شيخ الديار المصرية فى علم اللسان ، تلميذ أبى حيان ، أملى شرح المقرّب ، توفى سنة ٦٩٨ هـ [بغية الوعاة ١ / ١٣] .

(٢) « عنهما » أى : عن سيبويه والمبرد حيث قال فى شرح التسهيل ١ / ٣٧٥ « وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه فى « إِنْ » النافية الإهمال ، وكلامه مُشْعر بأن مذهبه فيها الإعمال ... ثم قال : وصرح أبو العباس المبرد بإعمال « إِنْ » عمل « ليس » وتابعه أبو علىّ ، وأبو الفتح جنّى » .

أما ما يتعلق بالمبرد فكلام ابن مالك موافق لما فى المقتضب فقد صرح بإعمالها عمل « ليس » [ينظر المقتضب ٢ / ٣٥٩] .

وأما ما يتعلق بسيبويه فالواقع أن سيبويه لم يصرح بإعمالها إعمال « ليس » ولم يمنع ذلك ، وكل ما أشار به أنها تكون نافية . قال : وتكون « إِنْ » فى معنى « مَا » قال الله تعالى : ﴿ إِنِ الْكَـٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ [الملك : ٢٠] .. وقال : وتكون « إِنْ » فى معنى « ليس » — انتهى —

[كتاب سيبويه ١ / ٤٧٥ ، ٢ / ٣٠٦] .

وقد يفهم من كون « إِنْ » بمعنى (مَا ولَيْسَ) أنها تعمل عملهما فكون إجازة سيبويه ضمنًا لا صراحة .

(٣) فحذفت همزة « أنا » اعتباطا ، وأدغمت النون فى النون ، وحذفت الألف فى الوصل ، وهذا المثال مسموع فى الإعمال ، وسمع أيضا على الإهمال الذى هو لغة الأكثرين « إِنَّ قَائِمٌ » وتخريجه كما فى النصب [قاله ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٤] .

(٤) من الآية [١٩٤] من سورة « الأعراف » .

(٥) وهذه القراءة ذكرها ابن جنّى فى المحتسب ١ / ٢٧٠ .

وخرّجها بعضُهم على أنها « إنْ » المخففة من الثقيلة ، وأنها تَنصبُ الجزءين مثل :

٧٩- .... إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[1]

وجَعَلَه أحسنَ لتَتَوافَق القراءتَانِ[2] إثباتا[3] ـــ وهو تخريج على شاذّ[4] .

(وَقَوْلِ الشاعر :

١١١- إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ   إلَّا على أَضْعَـفِ المجانيـــنِ[5]

* * *

---

(١) يعنى : أنّ « إنْ » المخففة من الثقيلة تنصب الجزءين كما أنّ « إنَّ » المشددة كذلك واستشهد بهذا الجزء من البيت ، والبيت بتمامه :

إذا اسْودَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتأت ولْتكنْ   خُطاكَ خِفافًا إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وهو من الطويل وينسب لعُمر بن أبى ربيعة ورد فى المغنى ١ / ٣٧ ، والدرر اللوامع ١ / ١١١ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩ ، والخزانة ٤ / ٢٩٤ ، والأشمونى ١ / ٢٦٩ ، والهمع ١ / ١٣٤ .

وهذا البيت استشهد به طائفة على أن « إنَّ » تنصب الجزءين فى لغة ، وخرجه الأكثرون على أنّ (أُسْدًا) منصوب على المفعول به لفعل محذوف أى : يشبهون أُسْدًا ، أو على الحال أى : تلقاهم أسدًا .

(٢) فى خ٢ « لتَوَافُق القراءتَان » وهذا خطأ .

(٣) فيكون مقتضى القراءتين إثبات مماثلة الْمُدْعَوْن من دون الله لأولئك المخاطبين فى العبودية .

(٤) وجه الشذوذ تخفيفها ونصبها للجزءين ، والمسموع فى نصب الجزءين (إنَّ) بالتشديد .

(٥) هذا البيت من المنسرح ولا يعلم قائله ، ومصادره : المقرب ١ / ١٠٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٣٠ توضيح المقاصد للمرادى ١ / ٣٢٨ ، وابن عقيل ١ / ٢٩٢ ، والعينى ٢ / ١١٣ ، والخزانة ٢ / ١٤٣ ، والأشمونى ١ / ٢٥٥ وشذور الذهب ٢٧٨ ، والدرر ١ / ٩٦ ـــ ويروى عجز هذا البيت فى صور مختلفة .

وهذا البيت يَرُدُّ على الفرّاء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن « إنْ » النافية لا تعمل شيئا ، ووجه الردّ من البيت وُرُودُ الخبر اسمًا مفردًا منصوبا بالفتحة وهو « مُستوليًا » ولا ناصب له فى الكلام إلا « إنْ » ويؤخذ من هذا الشاهد أيضا أنّ « إنْ » مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات ، فإنّ الاسم فى البيت الضمير (هو) .

(فَصْلٌ :

وَتُزَادُ الْبَاءُ بِكَثْرَةٍ فِي خَبَرِ « لَيْسَ »)[١] غير الاستثنائية (**وَ**) فى خبر (« **مَا** » **نَحْو** : ﴿ **أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ﴾[٢] ﴿ **وَمَا اللهُ بِغَٰفِلٍ** ﴾)[٣] وذلك عند البصريين ؛ لرفع توهم الإثبات ، فإن السامع قد لا يسمعُ أول الكلام .

عند الكوفيين لتأكيد النفى قالوا : « لَيْسَ زيدٌ بِقَائِمٍ » رَدٌّ لِـ « إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » فالباء بمنزلة اللام .

وخرج بقولنا : غير الاستثنائية « قامُوا ليس زيدًا » فإن الباء لا تدخل هنا ؛ لأن مصحوب « ليس » الاستثنائية كمصحوب « إلَّا » فكما لا تقول : « ما زيدٌ إلا بقائم » لا تقول : « قاموا ليس بزيد » .

وكما تزاد الباءُ فى خبر « ليس » تُزاد فى اسمها إذا تأخّر إلى موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : ﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ** ﴾[٤] بنصب « البر »[٥] ــ وقوله :

---

(١) أخر ابن هشام هذا الفصل عن الكلام على « لات ، ولا ، وإنْ » عكس ما فعل الناظم ؛ لأن ما فعله الناظم فيه فصل بين الكلام على إعمال الأخوات .

(٢) من الآية [٣٦] من سورة « الزُّمَر » .

(٣) من الآية [١٤٤] من سورة « البقرة » ومن آيات أخرى كثيرة ، قال الدمامينى وهى « ما » الحجازية ؛ لأن الخبر لم يجئ فى التنزيل مجرَّدا من الباء ، إلا وهو منصوب ، فيحمل المشكوك فيه على المتيقن » [تعليق الفرائد ٣ / ٢٦٧] .

(٤) من الآية [١٧٧] من سورة « البقرة » .

(٥) بالرجوع إلى البحر المحيط يتضح أن القراءة ﴿ لَيْسَ البرُّ بأن تُوَلُّوا ﴾ برفع « البرّ » ولذا يقول أبو حيَّان : « وقراءة « بأنْ تُوَلُّوا » على زيادة الباء فى الخبر كما زادوها فى اسمها : إذا كان « أنَّ » وصلتها قال الشاعر : * أليس عجيبا بأنّ الفتىٰ * : إلخ ثم قال :

أدخل الباء على اسم « ليس » وإنما موضعها الخبر ، وحسَّن ذلك فى البيت ذكرُ العجيب مع التقرير الذى تفيده الهمزة ، وصار معنى الكلام : أَعْجَبُ بأنّ الفتى ، ولو قلت : أليس قائمًا بزيد ، لم يجز » [البحر المحيط ٢ / ٣] .

٨٠ــ أَلَيْسَ عَجِيبًا بأَنَّ الْفَتَى　　يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِى فى يَدَيْهِ[١]

وهذا من الغريب ـــ كما قال فى المغنى[٢] .

(وَ) تُزاد الباء (**بِقِلَّةٍ فِى خَبَرِ** « **لَا** » وَ) فى الجزء الثانى[٣] من معمولى (**كُلِّ ناسخٍ مَنفِىٍّ** ، **كَقَوْلِهِ**) وهو سواد بن قارب ، يخاطب النبى ﷺ :

١١٢ــ (وَكُنْ لى شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ　　بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ)[٤]

فأدخل الباء فى « مُغن » وهو خبر « لا » و« فتيلًا » ـــ بفتح الفاء ـــ هو الخيط الذى يكون فى شق النواة ، وهو مفعول مطلق أى : بِمُغْنٍ إغناءً مّا ، كأحد الوجهين فى ﴿ **وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا** ﴾[٥] .

والمعنى : يوم لا صاحب شفاعةٍ / مُغْنِيًا عَنّى شيئًا ، فأقام الظاهر مقام المضمر .　[٩٠/أ]

وكقول بعض العرب[٦] « لا خَيْرَ بخيرٍ بعدهُ النارُ » فزاد الباءَ ، فى خبر « لا » التبرئة

---

(١) وهذا البيت من المتقارب لمحمود حسّان فى حاشية الأمير ١ / ١٠٢ ولمحمود الوراق فى العقد الفريد ٣ / ٤٦ وبلا نسبة فى المغنى ١ / ١١٠ والبحر المحيط ٢ / ٣ والتقدير فى البيت : أليس مصابُ الفتى ببعض ما فى يديه عجيبًا .

(٢) وذلك قوله فى المغنى ١ / ١١٠ « ومن الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم « ليس » بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر .. ثم مثل بالقراءة الواردة فى آية البقرة وبهذا البيت .

(٣) قال : « فى الجزء الثانى من معمولى ... إلى آخره ليدخل فيه نحو : « لم يَجِدْنِى بقُعْدَدِ » لأن الباء لم تزد فى خبر الناسخ بل فى مفعوله الثانى ـــ نَعَم إنه هو الخبر فى الأصل .

(٤) هذا البيت من الطويل وهو لسواد بن قارب وجاء شاهدًا على زيادة الباء فى خبر « لا » العاملة عمل « ليس » فى ابن الناظم ١٤٨ وتعليق الفرائد ٣ / ٢٦٧ ، والعينى ٢ / ١١٤ ، والدرر ١ / ١٠١ ، وابن عقيل ١ / ٢٨٦ ، والهمع ١ / ١٢٧ ، والأشمونى ١ / ٢٥١ ـــ وهذا البيت محل استشهاد فى مواضع أخرى .

(٥) من الآية [٧٧] من سورة « النساء » .

(٦) لو قال الشيخ خالد : وكما تزاد الباء فى خبر « لا » العاملة عمل « ليس » تزاد أيضا فى خبر « لا » العاملة عمل « إنَّ » لكان الكلام أكثر وضوحا .

إذا لم تجعل الباء بمعنى « فى » قاله ابن مالك(١) .

(**وَقَوْلِهِ** وهو عَمْرُو بنُ بَرّاقٍ الأزدىّ(٢) :

١١٣–(**وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ**   **بِأَعْجَلِهِمْ**) إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ(٣)

فزاد الباءَ فى « أعجلهم » وهو خبر « أَكُن »(٤) .

و « أَجْشَع » ـــ بتقديم الجيم على الشين المعجمة ـــ الفائق فى الجشع ، وهو شدة الحرص على الأكل ، و « أَعْجل » بمعنى : عَجِل ، لا للتفضيل(٥) .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو دُرَيد بن الصِّمَّة(٦) :

١١٤– دعانِى أَخِى والْخَيْلُ بَيْنِى وبينهُ   (**فَلَمَّا دَعَانِى لَمْ يَجِدْنِى بِقُعْدَدِ**)(٧)

---

(١) فى شرح اتسهيل ١ / ٣٨٣ .

(٢) وهو الشَّنْفَرَى من قصيدته المشهورة « لامية العرب » .

(٣) البيت من الطويل واستشهد به على زيادة الباء بعد نفى فعل ناسخ للابتداء فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٢ ، وابن الناظم ١٤٩ ، وتخليص الشواهد ٢٨٥ ، والمغنى ٢ / ٥٦٠ وابن عقيل ١ / ٢٨٦ ، والعينى ٢ / ١١٧ ، والهمع ١ / ١٢٧ ، والخزانة ٢ / ١٤ ، والدرر ١ / ١٠١ ، والأشمونى ١ / ٢٥١ .

وفى خ٢ كتب البيت بالمداد الأحمر مما يدل على أنه بكامله من كلام ابن هشام والصواب ما أثبته من بقية النسخ .

(٤) المنفية بـ « لم » وهذا النفى هو سبب زيادة الباء .

(٥) قاله ابن هشام فى شرح الشواهد ٢٨٦ ، وذلك لأن الشاعر يفتخر ، ومقام الفخر يقتضى أن ينفى عن نفسه أصلَ العجلة ، إذ لو نفى الزيادة فيها ؛ لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، وهو لا يريد ذلك .

(٦) من كلمة جيدة يرثى فيها أخاه عبد الله بن الصِّمَّة .

(٧) وهذا البيت من الطويل واستشهد به على دخول الباء على المفعول الذى أصله خبر المبتدأ إذا نفى عامله فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٣ برواية : « لم يجدنى بأَقْعَدِ » وابن الناظم ١٤٩ ، وتخليص الشواهد ٢٨٥ ، والعينى ٢ / ١٢١ ، والهمع ١ / ١٢٧ ، والدرر =

فزاد الباء فى « قُعْدَد » وهو المفعول الثانى لـ « وجد » والقُعْدُد ــ بضم القاف وسكون العين المهملة ، وضم الدال الأولى وفتحها ــ الضعيف .

(وَ) تُزَاد الباء (**بِنُدُورٍ فِى غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبَرِ** « **إنَّ** ») المكسورة (**وَ** « **لَكِنَّ** » **وَ** « **لَيْتَ** »[(1)] **فِى قَوْلِه**) وهو امرؤ القيس الكندى :

١١٥– فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لَا تُلَاقِها   **(فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ)**[(2)]

فزاد الباءَ فى « المجرِّب » وهو خبر « إنَّ » و « تَنْأَ » من « النَّأى » وهو البُعد و « الهاءُ » فى « عنها » عائدةٌ على « أم جندب » المذكورة فى قوله أوَّلًا :

خليلَّى مُرَّابِى عَلَى أمِّ جُنْدُبِ   لِنَقضِىَ حاجات الفُؤادِ المعذَّبِ

و « حقبةً » ــ بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السَّنَة ، وجمعها

= ١ / ١٠١ ، والأشمونى ١ / ٢٥١ والقصيدة التى منها البيت فى الأصمعيات ١٠٥ : ١١٠ والحماسة ٢ / ٣٠٤ : ٣٠٩ .

وقوله : « دعانى أخى » يقصد أخاه عبد الله ، يريد استصرخنى وطلب أن أغيثه ، « والخيل بينى وبيه » جملة حالية ، يعنى حالة الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا ، « لم يجدنى بقعدد » يعنى لم يجدنى الرجلَ الجبان الذى يقعد عن الحرب والمكارم .

(١) لم يذكرها ابن مالك فى التسهيل .

(٢) هذا البيت من الطويل من قصيدة طويلة لامرئ القيس الكندى يخاطب فيها زوجه أم جُندب وكان قد نزل به علقمة الفحل ، فادعى كل منهما أنه أشعر من الآخر ، فتحاكما إلى أم جندب وارتجل امرؤ القيس قصيدته هذه ، وارتجل علقمة قصيدته التى مطلعها :

ذهبتَ من الهجران فى غير مذهب   ولم يك حقًّا كلُّ هذا التجنب

ففضلت علقمة ، فطلقها امرؤ القيس وتزوجها علقمة فسمى علقمة الفحل لذلك ، والقصيدة فى ديوان امرئ القيس ٤٠ : ٥٥ .

واستُشهد بهذا البيت على زيادة الباء فى خبر « إنَّ » وهو قوله « بالمجرِّب » بالكسر على جعله اسم فاعل فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٥ ، وابن الناظم ١٥٠ ، وتخليص الشواهد ٢٨٦ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٧٣ والعينى ٢ / ١٢٦ ، والهمع ١ / ١٢٧ ، والدرر ١ / ١٠١ ، والأشمونى ١ / ٢٥٢ .

حِقَب ، و « تُلاقِها » مجزوم ؛ لأنه بدل من « تَنْأ » قاله الموضح فى شرح الشواهد[1] .

و « المجرِّب » بكسر الراء ــ من التجربة وهو الاختبار .

(وَ) فى (**قَوْلِهِ** :

١١٦– **(وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ)** وَهَلْ يُنْكَرُ المعروفُ فِى النَّاسِ وَالأَجْرُ[2]

فزاد الباءَ فى « هَيِّن » وهو خبر « لكنَّ » المشددة ، و « لو فعلْتِ » شرط معترِض بين اسم « لكنّ » وخبرها ، وجوابه محذوف ، كما حذف مفعول « فَعَلْتِ » .

والأصل : ولكنَّ أجرًا هيّنٌ لو فعلتِه أصبتِ .

(وَ) فى (**قَوْلِه**) وهو الفرزدق ، يهجو جريرًا وكليبًا رهطَه ، ويرميهم بإتيان الأُتُن ــ بالمثناة ــ إناث الحمير ، كما أن بنى فزارة يُرمَوْن بإتيان الإبل .

١١٧– يقُولُ إذا اقْلَوْلَى عليْها وأقْرَدَتْ **(أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ)**[3]

---

(١) انظر ذلك فى ص ٢٩٢ من شرح الشواهد المسمّى : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .

(٢) هذا البيت من الطويل ، ولا يعلم قائله ويراجع فى ابن يعيش ٨ / ١٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٥ ، والرضى ٢ / ٣٢٨ ، والعينى ٢ / ١٣٤ ، والهمع ١ / ١٢٧ والدرر ١ / ١٠١ ، والأشمونى ١ / ٢٥٢ والخزانة ٤ / ١٦٠ .

وقال البغدادى فى الخزانة ٤ / ١٦٠ : ١٦١ : « الشاهد التسعون بعد السبعمائة على أن الباء تزاد سماعا بقلة فى خبر لكن قال ابن جنى فى سر الصناعة : وقد زيدت فى خبر « لكنّ » لشبهه بالفاعل وأنشده وقال : أراد : ولكن أجرًا لو فعلتِه هينٌ ... ثم قال البغدادى : وأفاد ــ أى ابن جنى ــ فى تقريره أن الخطاب لمؤنث » .

(٣) هذا البيت من الطويل وهذه الرواية وردت أيضا فى شرح المرادى على التسهيل ص ٣٩٦ قال ابنُ هشامٍ فى شرح الشواهد المسمى : تخليص الشواهد بعد أن شرح رواية :

* ألا هَلْ أخو عيش لذيذٍ بدائمِ *

ويُرْوَى * أَلَا ليتَ ذَا العيش اللذيذَ بدائم *

فيكون دليلا على أن الباء قد تدخل على خبر « ليت » انتهى .

فزاد الباء فى « دائم » وهو خبر « لَيْتَ » و « ذَا » اسمها و « العيش » عطف بيان على « ذا » أو نعت له ، و « اللذيذ » نعت للعيش ، و « اقْلَوْلَى » ــ بالقاف ــ ارتفع ، و « أَقْرَدَت » ــ بالقاف والراء ــ سكنت وذلَّت(١) .

ومعنى البيت : يقولُ الْكُلَيْبِىُّ(٢) إذا ارتفعَ على الأتان ، وسكنَتْ له : ألا ليتَ هذا العيشَ اللذيذَ بدائِم .

ويُرْوَى :

* أَلَا هل أَخُو عيشٍ لذيذ بدائمِ *

وعليه تكون الباءُ / زائدةً فى خبر المبتدإ الداخلة عليه « هل » ، وهى هنا جحدٌ وعليه شراح التسهيل(٣) . [٩٠ / ب]

قال الكسائى : تأتى « هل » استفهاما ، وجحدًا ، وشرطا ، وأمرًا ، وتوبيخًا ، وتقريرًا ، وبمعنى : « قد »(٤) .

---

(١) بعد كلمة « وَذَلَّت » ضرب الشيخ خالد بقلمه على نحو ثلاثة أسطر ، ولذا لم يكتبها النساخ فى بقية النسخ التى معى وكتبت فى النسخة المطبوعة .

(٢) فى خ٣ « الكلبى » .

(٣) لأن ابن مالك فى التسهيل ١ / ٣٨٢ : ٣٨٣ ذكر زيادة الباء بعد « هل » وقال : ومثال دخولها بعد « هل » قول الشاعر :

يقول إذا اقْلَوْلى عليها وأقردت ... ألا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لذيذٍ بدائمِ

فسار شراح التسهيل على هذه الرواية التى توافق موضع الاستشهاد ومنهم الدمامينى فى تعليق الفرائد ٣ / ٢٧٠ واسْتَشْهد بهذه الرواية فى شرح الألفية ابنُ الناظم ١٤٩ .

وكذا ابن هشام فى شرح شواهد ابن الناظم ٢٨٦ ، ٢٩١ : ٢٩٢ .

وجاءت هذه الرواية مرتين فى معانى القرآن للفراء ١ / ١٦٤ ، ٤٢٣ ويقول الفراء : فأدخل الباء فى (هل وهى استفهام وإنما تدخل الباء فى « ما » الجحدِ كقولك : ما أنت بقائل ، فلما كانت النية فى (هل) يراد بها الجحد أُدْخلت لها الباء » [معانى القرآن ١ / ١٦٤] .

(٤) مثال الاستفهام : هل تسافر ؟ ، ومثال الجحد : «ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم » ولذا=

واقتصر الناظم فى زيادة الباء على خبر « ليس » و « ما » و « لا » و « كان » المنفية[١] فقال :

وبعدَ «مَا» و «لَيْسَ» جَرَّ «البا» الْخَبَرْ وبعدَ «لَا» وَنَفْيِ «كَانَ» قَدْ يُجَرّ

(**وَإِنَّمَا دَخَلَتْ فِى خَبَرِ** « **أَنَّ** ») المفتوحة (**فِى** ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ**) **الَّذِى خَلَقَ السَّمَـٰوٰتِ وَالْأَرْض ولم يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَـٰدِرٍ** ﴾[٢] (**لَمَّا كَان**) ﴿ **أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ** ﴾ (**فِى مَعْنَى** : « **أَوَ لَيْسَ اللهُ** ») بقادرٍ ، بدليل أنه جاء مُصَرَّحًا به فى موضع آخر ، كقوله تعالى : ﴿ **أَوَلَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَـٰوٰتِ وَالْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ** ﴾[٣] فالنَّفْىُ متناوِلٌ لها مع ما فى حّيزها ، فليست حينئذٍ من النوادر ــ وهى نظير ما أجازه الزجاج من قولك : « ما ظننتُ أنّ أحدًا بقائمٍ » لمَّا كان فى معنى : ليس فى ظنِّى أحدٌ بقائمٍ[٤] .

* * *

= دخلت الباء فى « بدائم » ومثال الأمر : ﴿ فهل أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩١] ومثال التوبيخ : ﴿ هَلْ أَتَى على الإنسان ﴾ [الإنسان : ١] على القول بأن المراد آدم ، فإنه توبيخ لمن ادَّعى ذلك .

ومثال التقرير : ﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِذِى حِجْرٍ ﴾ [الفجر : ٥] أى : فى ذلك قسم ، ومثال التى بمعنى قد : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ [الإنسان : ١] بمعنى : قد أتى . ولم أجد مثالا بمعنى الشرط .

(١) ينظر مواضع زيادة الباء فى شرح التسهيل ١ / ٣٨٢ ومابعدها .

(٢) من الآية [٣٢] من سورة « الأحقاف » .

(٣) من الآية [٨١] من سورة « يس » .

(٤) ينظر إجازة الزّجّاج هذه فى تعليق الفرائد ٣ / ٢٧٠ .

(هَذَا بَابُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ)

(**وَهَذَا**) مجاز مرسل (**مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ**[١] ؛ **كَتَسْمِيَتِهِم الْكَلَامَ كَلِمَةً**) وكتسميتهم ربيئةَ القوم عينًا[٢] .

(وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ) فى ذلك (**أَنَّ أَفْعَالَ**) هذا (**الْبَابِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ**) :

أحدها : (**مَا وُضِعَ لِلدِّلَالَةِ**) بتثليث الدال (**عَلَى قُرْبِ الْخَبَرِ**) للمسمَّى باسمها (**وَهُوَ ثَلَاثَةٌ : كَادَ ، وَكَرَب**) ـــ بفتح الراء وكسرها ـــ (**وَأَوْشَكَ** .

وَ) الثانى : (**مَا وُضِعَ لِلدِّلَالَةِ عَلَى رَجَائِهِ**) أى رجاء المتكلم الخبرَ فى الاستقبال ، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وحذف فاعله (**وَهُوَ ثَلَاثَةٌ**) أيضا (**عَسَى**[٣] ، **وحَرَى**) ـــ بفتح الحاء والراء المهملتين ـــ نصّ عليها « ابن طريف »[٤]

---

(١) جعل الأشمونى تسميةَ الكلّ أفعال مقاربة من باب التغليب ، ورجحه الصبان [شرح الأشمونى وحاشية الصبان ١ / ٢٥٨] .

(٢) فى القاموس : ١ / ١٥ « رَبَأَهم ، ولَهُمْ ، كمنَعَ صار ربيئةً لهم أى : طليعةً [وفى خ٢ ، ٣ « رَبيبة »] .

(٣) ذِكْرُ ابنِ هشام « عَسَى » ـــ هنا ـــ فى باب أفعال المقاربة ، على أنها فعل وذِكْرُه لها فى باب « إنَّ » وأخواتها على أنها حرف ، مَيْلٌ منه إلى مذهب سيبويه فى « عسى » الذى يرى أنها على ضربين : الأول : أنها حرفٌ ينصبُ الاسمَ ويرفعُ الخبر كإنّ وأخواتها ، والثانى : أنها فعلٌ ماضٍ يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، ونصّ ابن هشام فى المغنى وفى الشذور على أن القول بأن « عسى » حرف هو قولُ « ثعلب » من الكوفيين وابن السراج [ينظر كتاب سيبويه ١ / ٣٨٨ والمغنى ١ / ١٥١ ، والشذور ٢١] .

(٤) هو عبد الملك بن طريف الأندلسىّ أبو مروان النحوىّ اللغوىّ ، أخذ عن ابن القُوطية ، وكان حسن التصرف فى اللغة وله كتاب حسن فى الأفعال ، مات فى حدود الأربعمائة هـ [بغية الوعاة ٢ / ١١١] .

فى كتاب الأفعال ، وأنكرها أبو حيان[١] ، مع أنه ذكرها فى لمحته ، (**وَاخْلَوْلَقَ**) ـــ بخاء معجمة ، وقاف .

(**وَ**) النوع الثالث : (**مَا وُضِعَ لِلدِّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ فِيهِ**) أى : على شروع المسمَّى باسمها فى خبرها (**وهو كثيرٌ**) وأنهاه بعضهم إلى نيِّف وعشرين فعلا (**وَمِنْهُ : أَنْشَأَ**) وأَنْشَى (**وَطَفِقَ**) ـــ بفتح الفاء وكسرها[٢] ، وطَبِق ـــ بسكر الموحَّدة ـــ (**وَجَعَلَ**) وهبَّ (**وعَلِقَ**) وهَلْهَل (**وَأَخَذَ**) وقَامَ .

(**وَ**) جميع أفعال هذا الباب (**تَعْمَلُ عَمَلَ « كَانَ »**)[٣] من رفع الاسم ونصب الخبر (**إِلَّا أَنَّ خَبَرَهُنَّ يَجِبُ كَوْنُهُ جُمْلَةً**) ليتوجَّه الحكمُ إلى مضمونها .

(**وَشَذَّ مَجِيئُهُ مُفْرَدًا**) عن الجملة (**بَعْدَ « كَادَ » و « عَسَى »**) و « أُوشَكَ » .

(**كَقَوْلِهِ**) وهو تأبَّط شرًّا ، واسمه ثابت بن جابر :

١١٨- (فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا)[٤] وكم مِثْلِها فارقتها وهى تَصْفِرُ[٥]

---

(١) فقال فى الارتشاف ٢ / ١١٨ « وزاد ابن مالك « حَرَى » ويحتاج ذلك إلى استثبات . ومع ذكره لها فى اللّمحة ذكرها أيضا فى منهج السالك ص ٦٩ عند شرحه لقول ابن مالك :

* وكَعَسَى حَرَى .... *

(٢) والكسر لغة القرآن ﴿ وطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف : ٢٢] .

(٣) قال ابن هشام فى الشذور ١٨٩ « ولولا اختصاص خبرها بأحكامٍ ليست لكان وأخواتها لم تنفرد ببابٍ على حِدَة » .

(٤) فى خ٣ « آئِبًا » وفى خ١ لم تتضح لأنها كُتِبت بدون نقط أو همز .

(٥) البيت من الطويل ورواه التبريزى فى شرح الحماسة ١ / ٨١ « ولم أك » ورد فى الخصائص ١ / ٣٩١ وابن يعيش ٧ / ١٣ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٣ ، والكافية الشافية ١ / ٤٥٢ ، وابن الناظم ١٥٤ ، وتخليص الشواهد ٣٠٩ ، والرضى ٢ / ٢٣١ ، وابن عقيل ١ / ٣٣٠ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٩٢ ، والعينى ٢ / ١٦٥ ، والخزانة ٣ / ٥٤٠ : ٥٤٤ والهمع ١ / ١٣٠ ، والدرر ١ / ١٠٧ ، والأشمونى ١ / ٢٥٩ .

ونَقَل ابنُ هشام تضعيف روايتى : « وما كنت آيبا » و « ولم أك » فقال فى تخليص =

[٩١ / أ] فأتى بخبر « كاد » مفردًا وهو « آيبًا » اسم / فاعل من « آب » إذا رجع : ويُروى « وما كنت[1] آيبًا »[2] و « أُبْتُ » ــ بضم الهمزة ، وسكون الموحدة ، بمعنى : رجعتُ و « فَهْمٍ » ــ بفتح الفاء ، وسكون الهاء ــ أبو قبيلة . وهو : فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان و « كَمْ » خبريَّة ، و « مثلها » تمييز مجرور بالإضافة ، والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة ، و « تصفِرُ » من صفر الطائر .

والمعنى : فرجعت إلى القبيلة المسمّاة بفهمٍ ، وما كِدْتُ راجعًا ، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهى تصفِرُ .

(**وَقَوْلِهِمْ**) فى المثل (« **عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا** »)[3] فـ « أبؤسًا » جمع بؤس ،

= الشواهد : ٣١٧ .

ويروى : « وما كنتُ آيبا » و « لم أكُ آيبا » وضعهما ابن جنّى فى كتاب « التنبيه » وقال : إنما المعنى : فأبت وما كدتُ أءُوب كقولك : سَلِمْتُ وما كدتُ أسلم ، ولا معنى لأن يقول : ما كنتُ ، أو لم أكنْ » انتهى .

وفى الخزانة ٤ / ٥٤٠ : قال ابن جنى فى إعراب الحماسة استعمل الاسم الذى هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذى هو فرع ذلك ، وذلك أن قولك كدتُ أقومُ « أصله : كدتُ قائما ، فأخرجه على أصله المرفوض كصرف الممنوع من الصرف وإظهار التضعيف وتصحيح المعتل » .

وقوله « وهى تصفِرُ » جملة من المبتدإ والخبر فى محل نصب على الحالية ــ وأراد بالصفير النفخَ عند النّدم [تخليص الشواهد ٣١٧] .

ويستشهد ابن يعيش بهذا البيت فى موضعين الموضع الأول ٧ / ١٣ على مجئ خبر كاد مفردًا ــ الموضع الثانى ٧ / ١٢٤ : ١٢٥ على أن نفى « كادَ » إثبات لخبرها ورأيه فى هذا ضعيف بل مردود لأن « كَادَ » مثل سائر الأفعال نفيها نفى وإثباتها إثبات ، ومعناها « قرب » والقرب من الفعل معناه عدم حصوله ، ونفى القرب معناه عدم حصوله بالأولى .

(١) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٢) فى خ٣ « آئبا » وفى خ١ غير واضحة .

(٣) مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ١٧ ، المستقصى من أمثال العرب للزمخشرى ٢ / ١٦١ ، اللسان مادة : (غ و ر) ومادة (بَ أَ سَ) .

ومعناه العذاب ، أو الشدة خبر « عسى » وهو مفرد ، لأنه ليس جملة ، هذا قول سيبويه وأبى علىٍّ من البصريين .

وقال الكوفيون : خبر « يكون » محذوفة ، والتقدير : أن يكون أبؤسا .

وقال الأصمعىّ : خبر « يصيرُ » محذوفة .

وقيل : مفعول به ، والتقدير : عسى الغُوير يأتى بأبؤسٍ[1] فحذف الناصب والجارّ توسّعا .

وتلخّص أن « أبؤسا » خبر لعسى ، أو لكان ، أو لصار ، أو مفعول به .

قال الموضح فى شرح الشواهد[2] : والأحسنُ من ذلك كلِّه أن يقدَّر : يَبْأَسُ أَبْؤُسًا فتكون مفعولا مطلقا على حدِّ ﴿ **فَطِفِقَ مَسْحًا** ﴾[3] أى : يمسحُ مسحًا ـ انتهى ـ

وقال فى المغنى[4] : الصواب أنه مما حذف فيه « كان » أى : يكون أبؤسًا ؛ لأن فى ذلك إبقاءً لها على الاستعمال الأصلى[5] ـ انتهى ـ

---

(١) قال أبو حيان فى منهج السالك ٦٨ : « وقول العرب « عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا » للنحاة فيه مذاهب : فمذهب سيبويه وجميع البصريين أن : « أبؤسا » خبر « عسى » على حذف مضاف ، والتقدير : ذَا أبؤس .

وقال الكسائىّ : انتصب على أنه خبر « يكون » مضمرة ، أى : عسى الغُوَير أن يكون أبؤسا ، أى : أهل أبؤس .

وقال أبو عبيد : أن يأتى بأبؤس ، وقال ابن كيسان : « أبؤسا » مصدر ، أى : يبأس ، وقول سيبويه أرجح من هذه الأقاويل » انتهى كلام أبى حيان ـ [ينظر كتاب سيبويه ١ / ٢٤] .

(٢) ص : ٣١٢ المسمى : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .

(٣) من الآية [٣٣] من سورة « ص » .

(٤) ١ / ١٥٢ .

(٥) كلام الشيخ خالد يوهم أن بين كلامَى ابن هشام فى شرح الشواهد ، والمغنى تخالفا من

وسبقه إلى ذلك ابنُ جنّى فقال فى البيت : التقدير : وما كِدْتُ أكون آبيًا ــ انتهى ــ

و « الغُوَيْر » تصغير « غار »(١) ــ بالعين المعجمة ــ

وأصل هذا المثل ــ فيما قيل ــ : أنّ « الزَّبَّاءَ »(٢) قالت لقومها ــ عند رجوع « قصير » من الغَزْو إليها ومعه الرجال ، وكان « الغُوَير » ــ وهو ماء لكَلْبٍ ــ على طريقه ــ : « عَسَى الغُوَير أَبْؤُسًا » تُريد : لعلّ الشَّرَّ يأتيكم من قِبَل الغُوَير ، فصار مثلا يضرب للرجل يَتَوَقَّعُ الشَّرَّ من جهة بعينها .

وكقوله حسّان ــ رضى الله عنه ــ

مِن خَمْر نَيْسَانَ تخيَّرْتُها تِرْيَاقَةٌ تُوشِكُ فَقْرَ العِظَامْ(٣) ــ٨١

= حيث إنّ ما جعله الأحسن فى شرح الشواهد غير ما جعله الصوابَ فى المغنى ، وكان المتبادر أن يكون الأحسن هو الصواب ، وبالتأمل يظهر أنه لا مخالفة بين الكلامين ؛ لأنه فى شرح الشواهد قارن بين التقديرات المختلفة وهى أن يكون على حذف « يكون » أو على حذف « يصير » أو أن الأصل ييأس أبؤسا ، أو يأتى بأبؤس ، ثم رأى أن الأحسن (ييأس أبؤسا) ــ وفى المغنى : قارن بين تقدير الفعل ، وتركه بدون تقدير على أن الخبر جئ به مفردًا ، بدليل تعليله لذلك بقوله : لأن فى ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلى ــ يعنى ورود خبرها فعلا مضارعا .

ويلاحظ أن ابن هشام اعترض فى شرح الشواهد على ما صوّبه فى المغنى فقال : وقيل : التقدير يكون أبؤسا ، وفيه مجئ الفعل بعد (عسى) بغير « أنْ » وإضمار « كان » غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل » [شرح الشواهد ٣١٢] .

(١) أو « غوْر » .

(٢) هى « الزَّبَّاء » بنت عمر بن الظرب بن حسّان بن أُذَينة بن السميدع ملكة مشهورة فى العصر الجاهلى توفيت سنة ٣٥٨ ق م [الأعلام ٣ / ٧١] .

(٣) هذا البيت من السريع وهو لحسّان فى ديوانه ص ١٨٦ نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ وروايته فى الديوان :

مِنْ خمرِ نَيْسانَ يُغَالى بها تِرْياقةٌ تسرعُ فتر العظـامْ

ولا شاهد فيه حينئذ .

=

أنشده أبو محمد بن بَرِّى[(١)] فى حواشى الصحاح[(٢)] .

وقد يقال إنه على حذف « كان » أى : توشك أن تكون فَقْرَ العظامِ .

(فَأَمَّا ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾[(٣)] فَالْخَبَرُ) فعلٌ (مَحْذُوفٌ) لدلالة مصدره عليه ، و « مَسْحًا » مفعول مطلق لا خبر (أَىْ) فطفِق (يَمْسَحُ مَسْحًا) .

وفيه ردٌّ على الناظم فى قوله :

وحذْفُ عَامِلِ المؤكِّدِ امْتَنَـعْ ....

كما سيأتى فى بابه[(٤)] .

وفى قوله : وشذَّ مجيئه مفردًا بعد « كاد » و « عَسَى » تقييدٌ[(٥)] لقول الناظم :

كـ كَانَ «كَادَ» و «عَسَى» لكنْ نَدَرْ غيرُ مُضَارِعٍ لهذَيْنِ خَبَـرْ[(٦)]

= وهو من شواهد اللسان أيضا مادة (و ش ك) ١٢ / ٤٠٥ وروايته فيه :

من خَمْرِ نَيْسَانَ تخيرتُهـا تِرْيَاقَةً تُوشِكُ فَتْرَ العظـامْ

ثم قال : « ويروى : تسرعُ فَتْرَ العظامْ » انتهى .

وفى جميع النسخ المخطوطة عندى « فقر » بالقاف بدل « فتر » بالتاء ومعناهما واحد وهو الهلاك والضعف وفى اللسان (رَ يَ قَ) ١١ / ٤٢٩ « التِّرياق اسم تِفْعَالٌ سُمِّىَ بالرِّيق لما فيه من ريق الحيَّات ، ولا يقال تَرْيَاق ، ويقال : دِرْيَاقٌ » .

(١) هو عبد الله بن برىّ بن عبد الجبار المقدسىّ المصرىّ النحوىّ اللغوىّ المتوفى سنة ٥٨٢ هـ سبق فى ص ٢٥٤ .

(٢) المسمى : التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح — الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .

(٣) من الآية [٣٣] من سورة « ص » وقد تقدمت قريبا .

(٤) وهو باب المفعول المطلق .

(٥) وجه التقييد أن ابن مالك عبر بالندور وهذا يعنى أنه قليل وليس بشاذ ، وعبرّ ابن هشام بالشذوذ .

(٦) قوله « غيرُ » بالرفع فاعل « ندر » ، و « مضارع » مضاف إليه ، وقوله « خبر » حال من فاعل « ندر » وَوُقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(**وَشَرْطُ الْجُمْلَة**) / الواقعةِ خبرًا لهذه الأفعال (**أَنْ تَكُونَ فِعْلِيَّةً**) لتدلَّ على [٩١ / ب]
الحديث (**وَشَذَّ مَجِيءُ**) الجملة (**الاسْمِيَّةِ**) خَبرًا (**بَعْدَ** « **جَعَلَ** » **فِي قَوْلِهِ**) فى الحماسة .

١١٩ – (وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ)[1]

فـ « قَلُوص » ـــ بفتح القاف ـــ الشابَّةُ من النوق ـــ اسم « جَعَلَ » و « مرتَعُها قَرِيبُ » جملة اسمية خبر « جعل » ، وأصله : يقربُ مرتَعُها ، فأقام الجملة الأسمية مقام الفعلية[2] ـــ قاله الموضح فى شرح الشواهد[3] ـــ

ويُروى : « ابْنَىْ سُهيل » بالتثنية ، و « من الأَكْوَار » متعلق بقريب ، وهى إمّا جمع « كُور » ـــ بضمّ الكاف ـــ وهو الرَّحْل بأداته ، أو جمع « كَوْر » بفتحها ، وهو الجماعة الكثيرة من الإبل ، و « المرتَع » مكان الرتوع .

والمعنى : أن هذه القَلُوصَ حصل لها إعياءٌ وتعَبٌ وكَلَال ، فلم تبعد من الأكوار بل رتعت بالقُرب منها .

قال ابنُ مَلْكُون[4] فيما له على الحماسة : وقيل : « جعل » بمعنى : صيَّر ، ثم

(١) هذا البيت من الوافر وهو فى حماسة أبى تمام ، ولم ينسبه لقائل معيّن ، وورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٣ وشواهد التوضيح ٧٩ ، وابن الناظم ١٥٤ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، والرضى ١ / ٣٠٧ ، والمغنى ١ / ٢٣٥ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٩٤ ، والعينى ٢ / ١٧٠ ، والخزانة ٢ / ٣٣٦ ، ٤ / ٩٢ ، والهمع ١ / ١٣٠ ، والدرر ١ / ١٠٨ ، والأشمونى ١ / ٢٥٩ .

(٢) قال الدمامينى : وعلى ذلك خرَّج بعضهم ما حكاه ثعلب من قولهم « عسى زَيد قائمٌ » فجعل « عسى » ناقصةً واسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية الخبر » [تعليق الفرائد ٣ / ٢٩٤] .

(٣) ص : ٣٢٠ .

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون أبو إسحاق الإشبيلى ، أستاذ نحوى جليل ، روى عنه ابن خروف ، والشَّلَوْبين ، وألّف شرح الحماسة ، والنكت على تبصرة الصيمرىّ=

اختُلِف ، فقيل : أُلْغيت على حدّ إجازة الأخفش « ظننتُ زيدٌ قائمٌ » وقيل : الأصل « جَعَلَتْهُ » أى : جعلَتِ القَلُوصُ الأمرَ والشأنَ[١] ؛ كما قالوا : « إنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ » انتهى .

واعترضه الموضح فى الحواشى بأن أفعال التصيير لا تُلْغَى[٢] .

(**وَشَرْطُ الْفِعْلِ**) المشتمل عليه الجملة (**ثَلَاثَةُ أُمُورٍ : أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ رَافِعًا لِضَمِيرِ الاسْمِ**) الذى لهذه الأفعال ، نحو ﴿ **وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ** ﴾[٣] وذلك لأنّ أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدلّ على أنّ مرفوعها هو الذى قد تلبّس بالفعل ، أو شرع فيه لا غيره ، فلابُدَّ فى الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك .

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو أبو حيَّة النُّمَيْرِىّ[٤] :

١٢٠– (**وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَاقُمْتُ يُثْقِلُنِى** ثَوْبِى) فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[٥]

= توفى سنة ٥٨٤ هـ [بغية الوعاة ١ / ٤٣١] .

(١) مثل هذا الكلام الذى ذكره ابن ملكون ، نُسِب إلى الشَّلَوبين فى تخليص الشواهد ص ٣٢١ .

(٢) ذكر ذلك أيضا فى تخليص الشواهد ص ٣٢١ .

(٣) من الآية [٧١] من سورة « البقرة » .

(٤) هو المشمر بن الربيع بن زُوراة بن كثير [العينى ٢ / ١٧٤] .

(٥) هذا البيت من البسيط ، نسبه الشيخ خالد لأبى حية النميرى كما فى العينى ٢ / ١٧٣ وهو لعمرو بن أحمر الباهلى فى ديوانه ص ١٨١ ، ولعامر العدوانى فى حماسة البحترى ٢٠٤ ، وقيل للحكم بن عبدل قال البغدادى فى الخزانة ٤ / ٩٤ : والبيت من أبيات خمسة لعمرو بن أحمر الباهلىّ إلا أنّ قافيتها رائية لا لاميّة كما وقع فى إنشاد النحويين » .

ومصادره : المقرب ١ / ١٠١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٨ ، شواهد التوضيح ٧٨ ، الرضى ٢ / ٣٠٧ المغنى ٢ / ٥٧٩ ، تعليق الفرائد ٣ / ٣٠٧ ، شرح الشذور ١٩٠ ، ٢٧٥ ، العينى ٢ / ١٧٣ ، الهمع ١ / ١٢٨ ، الدرر ١ / ١٠٢ ، الخزانة ٤ / ٩٣ ، الأشمونى .

و « الثمل » صفة مشبهة ، وهو السَّكِر الذى أضعف الشراب قواه — والرواية فى غير إنشاد النحويين : « الشارب السَّكِرِ » . =

(**وَقَوْلُه**) وهو ذو الرّمة(١) :

١٢١- (وَأسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ   تُكَلِّمُنِى أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُـهُ(٢)

فَثَوْبِى) فى البيت الأول (**وَأَحْجَارُهُ**) فى البيت الثانى (**بَدَلَانِ مِن اسْمَىْ** « **جَعَلَ** ») فى الأول (**وَ** « **كَادَ** ») فى الثانى ، بدلَ اشتمال ، لا فاعلان بـ « يُثقلنى » و « تُكَلِّمُنى » بل فاعلهما(٣) ضميرٌ مستترٌ فيهما ، والتقدير : جعل ثوبى يُثقلنى ، وكادت أحجارُه تكلّمنى ، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه ؛ لأنه المقصود بالحكم ، والمعتمد عليه فى الإخبار غالبا ، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه .

فسقط ما قيل إنه ليس فى الفعل ضمير يعود إلى اسْمَىْ « جَعَلَ وكَادَ » وتقدم

= وقوله « ثوبى » على ما هو الظاهر فاعل « يثقلنى » ويدل هذا الظاهر على أن المضارع الواقع خبرا لـ « جعل » وهو « يثقلنى » قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم « جعل » وذلك غير مرضىّ عند العلماء ، والوجه المرضىّ أن يُجعل « ثوبى » بدل اشتمال من الضمير فى « جعل » كما سَيُوضَّح .

(١) واسمه : غيلان بن عقبة .

(٢) هذا البيت من الطويل لذى الرمة فى ديوانه ص ٣٨ ، وسيبويه ٢ / ٢٣٥ ، والدرر ١ / ١٠٨ ، والعينى ٢ / ١٧٦ ، واللسان (س ق ى) ١٩ / ١١٤ ، ونوادر أبى زيد ٢١٣ ، وشرح شواهد الشافية ٤١ ، وبلا نسبة إلى قائل فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٩ والهمع ١ / ١٣١ ، والأشمونى ١ / ٢٦٣ .

وقوله : « أَبُثُّه » أى : أُظهر بَثِّى ، والبثّ شدة الحزن ، « ملاعبه » جمع مَلْعَب ، وهو مكان اللعب ، والضمير عائد على ربع ميَّة فى قوله قبله :

وَقَفْتُ على رَبْعٍ لَمِيَّةَ نَاقَتِى   فَمَا زلتُ أَبْكِى عندَه وأُخَاطِبُهْ

وموضع الشاهد : « كاد تكلِّمُنى أحجارُه » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع « تكلّمنى » الواقع خبرًا لـ « كاد » قد رفع اسمًا ظاهرًا مضافا إلى ضمير الاسم وهو « أحجارُه » وهذا الظاهر غير مضىّ والمرضىّ أن يجعل « أحجاره » بدل اشتمال من الضمير فى « كاد » العائد على الربع ، و « تكلمنى » فيه ضمير عائد إلى أحجار لأن الارتباط بين البدل والمبدل منه يُسَوِّغ عودَ الضمير إلى البدل فى حال إرادة المبدل منه وأصل الكلام : كاد (هو) أحجارُه تكلِّمُنى .

(٣) يعنى : يُثقلنى وتُكلِّمنى .

أن ذلك شرطٌ .

وفى البيت الأول تأويلان آخران ذكرهما الموضح فى الحواشى ، وفى البيت الثانى ستة تآويل أُخَر ذكرها الخضراوى(١) ، وتركتُ الجميع خوف الإطالة .

(**وَيَجُوزُ فِى**) خبر (« **عَسَى** » **خَاصَّةً أَنْ يَرْفَعَ السَّبَبِىَّ**) وهو الاسمُ الظاهر المضافُ إلى ضميرٍ يعودُ على اسْمِها (**كَقَوْلِهِ**) وهو الفرزدقُ حينَ / هرب من الحجاج لَمَّا توعَّده بالقتل : [٩٢ / أ]

١٢٢- (وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ) إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ(٢)

(**يُرْوَى بِنَصْبِ** « **جُهْدَهُ** ») على المفعولية بِـ « يَبْلغ » (**وَرَفْعِهِ**) على الفاعلية به ، وهو محل الاستشهاد ، فإنه متصل بضمير يعود على « الحجَّاج الذى هو اسم « عَسَى »(٣) .

وفيه ردّ على أبى حيَّانَ ، حيثُ منع من ذلك فى النكت الحِسَان(٤) .

---

(١) وهو محمد بن يحى بن هشام وقد سبقت ترجمته .

(٢) هذا البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه ١ / ١٦٠ ، والدرر ١ / ١٠٨ ، والعينى ٢ / ١٨٠ ولمالك بن الريب فى ملحق ديوانه ص ٩٩ ، وفى الشعر والشعراء ١ / ٣٥٤ ، والعقد الفريد ٥ / ١٣ ، وهو بلا نسبة فى الهمع ١ / ١٣١ ، والأشمونى ١ / ٢٦٤ .

(٣) ويُستشهد بهذا البيت أيضا على أن خبر « عسى » ورد فعلا مضارعا وهو « يبلغ » بدون « أنْ » المصدرية .

(٤) رجعتُ إلى « النكت الحسان » ص ٢٦٦ : ٢٦٧ تحقيق د / محمد عبد النبى فلم أجد أنّ أبَا حيان يمنعُ من ذلك ، وإنما قال : « وخبرهنّ مضارعٌ رافع ضميرَ الاسم ، إلا فى « عسى » فقد ترفع السببىّ » .

ولو أحال الشيخ خالد على « الارتشاف » لكان أولى ، فقد قال أبو حيان فيه ٢ / ١٢٥ « وخبر هذه الأفعال يرفع ضميرَ الاسم قبله لا سببيّه ، وأستثنى بعض أصحابنا « عسى » فذكر أن الفعل فيها يرفع السببىّ » .

و « حَفِيرُزِيَاد » موضع بين الشام والعراق ، و « زِيَاد » هو ابن أبى سُفْيان أخو معاوية ، كان أميرًا بالعراق نيابة عن معاوية .

(وَ) الأمرُ (**الثَّانِى أَن يَكُونَ**) الفعلُ (**مُضَارِعًا**) لِيَدُلَّ على الحال أَوَ الاستقبال (**وَشَذَّ فى** « **جَعَلَ** » **قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ــ رَضِىَ اللهُ عَنْهُمَا ــ** « **فَجَعَلَ الرَّجُل إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَن يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا** »[1] .

فـ « أرسل » خبر « جعل » وهو فعلٌ ماضٍ .

قال الموضح فى شرح الشواهد[2] : وهذا لم أَرَ من يُحسنُ تقريره ، ووجهُهُ : أنَّ « إِذَا » منصوبةٌ بجوابها ــ على الصحيح ــ والمعمول مُؤَخَّر فى التقدير عن عامله ، فأوَّلُ الجملةِ فى الحقيقة « أرسَلَ » فافهموه ــ انتهى ــ

وفيه ردٌّ على ابن مالك حيث قال فى التسهيل : أو فعليةً مصدرةً بِـ « إِذَا »[3] .

قال الموضح فى الحواشى : الصواب أن يقال : أو جملة فعلية فعلها ماضٍ ، فإن هذا هو محطُّ الشذوذ ، وأما نفس « إذا » فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ؛ ولهذا لم يَقُلْ أحدٌ ــ فيما علمنا ــ إنَّ قولَه :

---

(١) أخرجه « البخارى » فى : ٦٥ ــ كتاب التفسير ، ٢٦ ــ سورة الشعراء ، ٢ ــ باب وأنذر عشيرتك الأقربين و « مسلم » ١ / حديث ٢٠٨ (عام) ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ (خاص) .
وجاء الاستشهاد بهذا الحديث فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٣ ، وشواهد التوضيح ص ٧٨ وشرح ابن الناظم ١٥٤ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٩٣ ــ إلّا أنَّ جهةَ الاستشهاد عند ابن مالك والدمامينى مجيءُ خبرِ « جَعَلَ » جملةً فعلية ماضوية مصدرة بـ « إذا » .

(٢) لم أجده فى شرح الشواهد ، ولعله يقصد « حواشى ابن هشام » وهو ما لم أستطع الحصول عليه .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٩٢ ، وعبارة متن التسهيل هكذا « وربّما جاء خبراهما ــ يعنى : كاد ، وعسى ــ مفردين منصوبين ، وخبرُ « جعل » جملةً اسميةً ، أو فعليةً مصدرة بـ « إذَا » انتهى .
وينظر شواهد التوضيح ٧٨ ، ٧٩ .

١٢٠م– وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا ماقمتُ يُثْقِلُنِى ثَوْبِى[(١)] ....

شاذٌ من جهة التصدير بـ « إذا » ، وإنما جعلوا شذوذَه من جهة رفع السببىّ خاصة فافهمه ـــ انتهى ـــ

(**وَ**) الأمر (**الثَّالِثُ أَن يَكُونَ**) المضارعُ (**مَقْرُونًا بِـ « أَنْ »**) المصدريَّة وجوبًا (**إِنْ كَانَ الفِعْلُ**) الدَّال على الترجِّى (« **حَرَى** » **وَ** « **اخْلَوْلَقَ** ») لأن الفعل المترجَّى وقوعُه قد يتراخى حصولُه ، فاحْتِيجَ إلى « أنْ » المشعرةِ بالاستقبال (**نحو** « **حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِى** » **وَ** « **اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ** ») .

واستُشكِل الاقترانُ بـ « أنْ » . لأنّه يُؤدِّى إلى جَعْل الحدثِ خبرًا عن الذات وهو غير جائز .

وأجيب بأنه من باب « زيدٌ عدلٌ »[(٢)] ، أو على تقدير مضاف إما قبل الاسم ، أو قبل الخبر ، والتقدير : حَرَى أمرُ زيدِ الإتيانَ ، واخلولق أمرُ السماءِ ، الإمْطَارَ ، أو : حَرَى زيدٌ صاحبَ الإتيان ، واخلولقتِ السَّماءُ صاحبةَ الإمطار ـــ بكسر الهمزة ـــ وكذا البواقى[(٣)] .

(**وَأَن يَكُونَ**) الفعل[(٤)] (**مُجَرَّدًا مِنْهَا**) أى : من « أنْ » وجوبا (**إِنْ كَانَ الْفِعْلُ دَالًّا عَلَى الشُّرُوعِ نحو** : ﴿ **وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ** ﴾)[(٥)] ؛ لأنه للأخذ فى الفعل والشروع فيه ، وذلك ينافى الاستقبال .

---

(١) تمامه : * فَأَنهضُ نهضَ الشارب الثَّمِلِ * وقد سبق برقم ١٢٠ من شواهد ابن هشام .

(٢) فيكون على تقدير : عادل ، أو هو العدل مبالغةً .

(٣) أى : بواقى الأفعال التى يكون خبرُها مقرونًا بـ « أنْ » مثل : « عسى ، وأوشك » والاقتران معهما كثير ، و « كاد ، وكرب » والاقتران معهما قليل كما سيأتى .

(٤) قوله : « الفعل » ساقطة فى خ٢ .

(٥) من الآية [٢٢] من سورة « الأعراف » ومن الآية [١٢١] من سورة « طه » .

(**وَالْغَالِبُ فِى خَبَرِ** « **عَسَى** » **وَ**) خبرِ (« **أَوْشَكَ** » / **الاقْتِرَانُ بها**) أى : [٩٢ / ب] بـ « أَنْ » ؛ لأنّ « عَسَى » من أفعال الترجى ، وكان القياسُ وجوب اقتران خبرها بـ « أَنْ » حتى ذهب جمهور البصريين إلى أنّ التجريد من « أَنْ » خاص الشعر .

وأمّا « أَوْشَكَ » فإنما يغلبُ معها الاقترانُ بـ « أَنْ » حيث جُعِلَت للترجِّى أُختًا لـ « عَسَى » .

قال الشاطبى : والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته : ابن الضائع(١) ، والأُبَّذىّ(٢) ، وابن أبى الربيع(٣) ، أنّ « أَوْشَك » من قسم « عسى » الذى هو للرجاء ، قال ابن الضائع : والدليل على ذلك أنك تقول : « عسى زيدٌ أن يحج » و « يوشك زيدٌ أن يحج » ولم يخرج من بلده ، ولا تقول : « كاد زيد يحج » إلا وقد أشرف عليه ولا يقال ذلك وهو فى بلده ـــ انتهى كلام الشاطبى(٤) ـــ

وأما إذا جُعِلتْ للمقاربة كما ذهب إليه الموضح هنا تبعا للناظم ، فيُشكِل كونُ الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب فى « عَسَى » .

(**نحو** : ﴿ **عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ** ﴾(٥) **وَ**) فى « أَوْشَكَ » نحو (**قَوْلِه** :

١٢٣–وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا)(٦)

---

(١) سبقت ترجمته فى ص : ٢١٩ .

(٢) هو علىّ بن محمد الخشنىّ الأُبَّذىّ أبو الحسن ، كان نحويا ذاكرا للخلاف فى النحو ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، قال أبو حيان : « كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية » توفى سنة ٦٠٨ هـ [بغية الوعاة ٢ / ١٩٩] .

(٣) سبقت ترجمته فى ص : ٥٧٢ .

(٤) ينظر شرح الألفية للشاطبى ص ٢٤٦ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق : د . سعد الله على عرفان .

(٥) من الآية [٨] من سورة « الإسراء » .

(٦) هذا البيت من الطويل وقائله مجهول ، مصادره : مجالس ثعلب ٤٣٣ برواية « ولو يسألُ » ابن عقيل ١ / ٣٠٦ ، شرح الشذور ٢٧٠ ، تخليص الشواهد ٣٢٢ ، همع الهوامع ١ / ١٣٠ برواية « فيمنعوا » الدرر اللوامع ١ / ١٠٦ الأشمونى ١ / ٢٦١ ، اللسان مأة (و ش ك) .

فـ « أَنْ يَمَلُّوا » خبر « أَوْشك » وهو مقرون بـ « أَنْ » وفيه ردٌّ على الأصمعى[(١)] إذ قال : لم يُستعمل ماضٍ ليُوشِك[(٢)] .

والمعنى : أَنَّ مِنْ طَبْع الناسِ الحرصَ حتى أنهم[(٣)] لو سُئِلوا إعطاءَ التراب ــ بالموحَّدة ــ لقاربُوا الامتناعَ من ذلك والمللَ إذا قيل لهم هاتوه .

(**وَالتَّجَرُّدُ**) من « أَنْ » (**قَلِيلٌ** ، **كَقَوْلِه**) وهو هدبة بن خشرم العُذْرى :

١٢٤– (**عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ** **يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ**)[(٤)]

فـ « يَكُونُ » خبر « عسى » وهو مجرَّد من « أَنْ »[(٥)] و « الكربُ » ــ بفتح الكاف ، وسكون الراء ــ الحُزْن يأخذ بالنفس ، و « أمسيت » قال الموضحّ تبعا

---

(١) وهو عبد الله بن قُرَيْب بن عبد الملك أبو سعيد الأصمعىّ البصرىّ اللغوىّ أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والمُلح والنوادر ، روى عن أبى عمرو بن العلاء وغيره صنف غريب القرآن والمقصور والممدود وغيرهما توفى سنة ٢١٦ هـ [بغية الوعاة ٢ / ١١٢ : ١١٣] .

(٢) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١١٩ « و « أوشك » فسمع « يُوشك » وأنكر الأصمعىّ « أَوْشَكَ » وقد نقله الخليل وغيرُه ، وهو مسموع فى كلامهم » [وينظر تخليص الشواهد ٣٢٣] .

(٣) فى خ٤ « على أَنَّهم » .

(٤) هذا البيت من الوافر وهو لهدبة عند سيبويه ١ / ٤٧٨ ، وتخليص الشواهد ٣٢٤ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٩٠ والعينى ٢ / ١٨٤ ، والدرر ١ / ١٠٦ ، والخزانة ٤ / ٨١ ــ وهو بلا نسبة فى المقتضب ٣ / ٧٠ وابن يعيش ٧ / ١١٧ ، وابن الناظم ١٥٥ ، والضرورة للقزاز ١٠٣ ، وأسرار العربية ١٢٨ ، والرضى ٢ / ٣٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٠٢ ، والمغنى ١ / ١٥٢ ، والأشمونى ١ / ٢٦٠ .

(٥) ظاهرُ مذهبِ سيبويه أَنَّ حذفَ « أَنْ » من خبر « عسى » جائز فى غير الضرورة قال سيبويه : ١ / ٤٧٧ : ٤٧٨ : « من العرب من يقول : « عسى يفعلُ شبَّهَها بكاد يفعلُ » .

وجمهور البصريين على أن تجريد خبر « عسى » من « أَنْ » ضرورة [قاله أبو حيان فى الارتشاف ٢ / ١٢٠ والدمامينى فى تعليق الفرائد ٣ / ٢٩١] وقال ابن عصفور فى المقرب ١ / ٩٨ « وقد تحذف (أَنْ » مع (عسى ويوشك) وهو قليل وبابه الشعر » .

لليمنى(١) : الرواية بفتح التاء على الخطاب ، و « فَرَج » ـــ بالجيم ـــ كشف الغمّ ، وهو مبتدأ ، خبره فى الظرف قبله ، والجملة فى محل نصب خبر « يكون » واسمها مستتر فيها عائد على « الكرب » و « قريب » نعت لفرج .

وفى نتيجة القواعد لابن إياز(٢) : « يكون » تامة و « وَرَاءَه » متعلق بها ، ويجوز أن يكون « وراءه » فى الأصل صفة لقريب ، ثم قُدِّم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف ، وفيه ضمير ، وأجاز بعض المغاربة أن يكون حالا من ضمير « قريب » وفيه نظر ـــ انتهى ـــ

ووجه النظر : تقديمُ معمول الصفة على الموصوف .

ولا يجوز أن يكون « فرج » مرفوعا بـ « يكون » لا على التمام ، ولا على النقصان ؛ لأن ذلك يُخلى « يكون » من ضمير يعود على اسمها(٣) ، وتقدم أنَّ شرط خبر « عسى » أنْ يرفع الضمير ، أو السببىّ .

(/ وَقَوْلِهِ) وهو أميّة بن أبى الصلت الثقفى : [٩٣ /]

١٢٥- (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِى بعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا)(٤)

---

(١) يعنى : قال ابن هشام صاحب التوضيح تبعا لليمنى ، واليمنى هو محمد بن الحسين بن عمر اليمنى أبو عبد الله النحوىّ الأديب كان مقيما بمصر ، صنف أخبارَ النحويين مات سنة أربعمائة هـ [بغية الوعاة ١ / ٩٣] .

(٢) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين ، كان أوحد زمانه فى النحو والتصريف ، من تصانيفه : الإسعاف فى الخلاف قال أبو حيان : ابن إياز أبو تعاليل ، توفى سنة ٦٨١ هـ [بغية الوعاة ١ / ٥٣٢] .

(٣) قاله ابن هشام فى شرح الشواهد ص : ٣٢٧ .

(٤) هذا البيت من المنسرح وهو لأمية بن أبى الصَّلت فى ديوانه ص ٤٢ ، وسيبويه ١ / ٤٧٩ والعينى ٢ / ١٨٧ ، وبلا نسبة فى الأصول لابن السراج ٢ / ١٧٥ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٦ ، والمقرَّب ١ / ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ ، وشواهد التوضيح ١٤٤ ، وابن الناظم ١٥٨ ، وابن عقيل ١ / ٣٠٧ وشرح الشذور ٢٧١ ، وتخليص الشواهد ٣٢٣ ، وتعليق=

فـ « يُوافقها » ــ بالفاء والقاف ــ من الموافقة ، خبر « يوشك » وهو مجرَّد من « أَنْ » و « مَنْ فَرَّ » ــ بمعنى : هرب ــ اسم « يُوشِكُ » و « المنيَّة » الموت و « الغِرَّات » ــ بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء ــ جمعُ غِرَّة ، وهى الغفلة .

والمعنى : أن مَنْ هرب من الموت فى الحرب يوشك أن يوافقه الموتُ فى بعض غفلاته .

(**وَ « كَادَ » و « كَرَبْ » بِالْعَكْسِ**) فيكون الغالب فى خبرهما التجرّد من « أَنْ » ؛ لأنهما يدلَّان على شدَّة مُقاربة الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والأخذ فيه ، فلم يناسب خبرَهما أن يقترن بـ « أَنْ » غالبا ، ويقل اقترانُه بـ « أَنْ » نظرا إلى أصلهما[(١)] .

(**فَمِنَ الْغَالِبِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾**[(٢)] **وَقَوْلُ الشَّاعِرِ**) وهو كلحبة[(٣)] اليربوعى ــ وقيل رجل من طَيِّئ :

١٢٦ــ (كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ) حينَ قَال الْوُشَاةُ : هندٌ غَضُوبُ[(٤)]

= الفرائد ٣ / ٢٩١ ، والهمع ١ / ١٢٩ والدرر ١ / ١٠٦ ، والأشمونى ١ / ٢٦٢ .

وقال ابن هشام فى تخليص الشواهد ٣٢٨ : وقال صاعد : هو لرجل خارجىّ قتله الحجاج .

وقوله : « فى بعض » متعلق بيوافق ، أو حال من فاعله أى : يوافقها فى بعض أوقات غِرَّته أو كائنًا فى بعض حالات غِرَّته .

(١) وهو المقاربة التى تفيد عدم الأخذ فى الفعل .

(٢) من الآية [٧١] من سورة « البقرة » .

(٣) فى خ٢ « كالحبة » الصواب « كَلْحَبَة » كما فى بقية النسخ ، بفتح الكاف ، وسكون اللام ، وفتح الحاء المهملة ، والباء الموحدة كما فى العينى ٢ / ١٩٠ .

واسمه هبيرة بن عبد مناف أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين .

(٤) وهذا البيت من الخفيف وهو منسوب لكحلبة فى العينى ٢ / ١٨٩ وورد بلا نسبة فى شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٨ وشرح الشذور ٢٧٢ ، والهمع ١ / ١٣٠ ، والدرر ١ / ١٠٥ ، والأشمونى ١ / ٢٦٢ .

فـ « يذوبُ » خبر « كَرَبَ » مجرد من « أَنْ » و « القلب » اسمها ، و « الجَوَى » شدَّة الوجد ، و « الوُشاةُ » جمع واشٍ ، من « وَشَى » به إذا نمَّ عليه ، و « غضوب » فَعُولٌ بمعنى فاعل كـ « صبور » بمعنى صابر يستوى فيه المذكر والمؤنث .

والمعنى : كاد القلب يذوب ويضمحلّ من شدّة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتُك هند غضوبٌ عليك .

(وَمِنَ الْقَلِيلِ قَوْلُهُ) يَرْثِى مَيتًا :

١٢٧ – (كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ) إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ(١)

فـ « أَنْ تَفيضَ » خبر « كاد » وهو مقرون بـ « أَنْ » وأوله فاء ، وثانيه ياء مثناة تحت ، وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ، ومشالة(٢) على لغة قيس ، قاله أبو زيد(٣) ، وأبو عبيدة(٤) ، يقال : فاظ الميت يفيظ فيظا إذا قَضَى ، قاله أبو الفرج ابن سهيل(٥) ، و « غَدَا » بمعنى : صار ، واسمه مستتر فيه يعود على ما عاد عليه ضمير « عليه » قبله وهو الميت المَرْثِىّ ، و « حَشْوَ » خبر « غَدَا » و « الرَّيطَة » ــ

---

(١) هذا البيت من الخفيف وهو لأبى زُبَيد الطائىّ فى الاقتضاب ٣٨٩ [بيروت ١٩٠١ م] وقال الشيخ محيى الدين فى حاشيته على شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٤ : وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر ، أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى وورد بلا نسبة فى ابن عقيل ١ / ٣٠٤ ، والعينى ٢ / ١٩٢ [برواية : « أن تفيظَ »] وشرح الشذور ٢٧٢ .

(٢) « مشالة » يعنى : بالظاء المعجمة .

(٣) وهو سعيد بن أوس بن ثابت ، أبو زيد الأنصارى ــ مرّ ذكره ص ١٥٧ .

(٤) هو أبو عبيدة مَعْمر بن المثنّى ــ مرّ ذكره ص ٢٤١ .

(٥) وهو أبو الفرج بن سُهيل الدَّهْقان النحوىّ ذكر ذلك فى كتابه : « الضاد والظاء » [شرح الشواهد للعينى ١ / ٥٧٤ على هامش الخزانة] .

وهذه الآراء فى « فاظَ وفَاضَ » مصدرُها العينى المطبوع على هامش الخزانة ١ / ٥٧٤ ، ٢ / ١٩٢ .

بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحتُ وبالطاء المهملة ـــ المُلَاءَة إذا كانت شُقَّةً واحدةً ، و « البُرُود » ـــ بضم الباء الموحَّدة ـــ جمع بُرْد ، نوع من الثياب ، والمرادُ بهما : الكفَنَ .

ويُروى : مُذْ ثَوَى ـــ بالمثلثة ـــ بمعنى : أقام .

(وَقَوْلُهُ) وهو أبو زيد الأسلمىّ :

١٢٨– سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا **(وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا)**(١)

فـ « أَنْ تقطَّعا » خبر « كربت » وهو مقرون / بـ « أَنْ » وفيه ردّ على سيبويه حيث زعم أنَّ خبر « كربَ » لا يقترن بـ « أَنْ » قاله الموضح فى شرح الشواهد. [٩٣ / ب]

وأصل « تَقَطَّعَ » تَتَقَطَّع ـــ بتاءين ـــ حُذِفت إحداهما ، و « سَقَى » يتعدى إلى اثنين ، أولهما : الهاء المتصلة به ، وهى عائدة على العروق المذكورة فى قوله قبلُ :

* مدحتُ عُرُوقًا .... *(٢)

و « سَجْلًا » ـــ بفتح السين المهملة ، وسكون الجيم ـــ مفعوله الثانى ، وهو الدلو المشغول بالماء(٣) ، و « الأحلام » ـــ بالحاء المهملة العقول ، و « الظمأ »

---

(١) هذا البيت من الطويل لأبى زيد الأسلمىّ فى تخليص الشواهد لابن هشام ٣٣٢ والعينى ٢ / ١٩٣ ، والدرر ١ / ١٠٥ ـــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ (العجز فقط) والمقرَّب ١ / ٩٩ ، وابن الناظم ١٥٧ ، وابن عقيل ١ / ٣٠٩ ، وتعليق الفرائد (العجز فقط) وبرواية « فقد كربت .... » وشذور الذهب ٢٧٤ ، والهمع ١ / ١٣٠ ، والأشمونى ١ / ٢٦٢ .

وقوله « وقد كربت أعناقها أن تقطعَا » تقطُّع الأعناق : إما لشدة العطش ، أو للذلّ الذى هى فيه [تخليص الشواهد ٣٣٤] .

(٢) والبيت بتمامه :

مَدَحْتُ عروقًا للنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حدِيثًا ، فلم تَهْمُمْ بأنْ تَتَرَعْرَعَا

« للندى » اللام للتعليل ، وتعلُّقها بـ « مدحتُ » وفُصِل بالجار والمجرور بين « عروقًا » وصفتها و « الترعرع » التحرك ، والمراد به هنا التحرك لفعل الخير .

(٣) قال ابن هشام : « السَّجْلُ » كالدلو والغَرْب وزنا ومعنًى ، وبمعناهن الذَّنُوب ، والدلو خاصة مؤنث ، والغَرْب مختص بالكبير من الدلاء » [تخليص الشواهد ٣٣٤] .

ــ بالمشالة ــ[١] العطش .

(**وَلَمْ يَذْكُرْ سِيبَوَيْهِ فِى خَبَرِ « كَرَبَ » إِلَّا التَّجَرُّدَ مِنْ « أَنْ »**)[٢] وفى نسخة[٣] « وهو مردودٌ بالسماع » .

والحاصل أنَّ خبرَ هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانِه بـ « أَنْ » وتجردِه منها أربعة أقسامٍ :

ما يجبُ فيه الاقتران ، وهو « حَرَى ، واخلولق ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

وكعَسَى «حَرَى»[٤]، ولكنْ جُعِلَا   خَبَرُها حتمًا بـ «أَنْ» مُتَّصِلَا
وأَلْزَمُوا اخْلَولق «أَنْ»[٥] مثل حَرَى   ....

وما يجبُ تجرُّدُه من « أَنْ » وهو أفعال الشروعِ المشارِ إليها بقول الناظم :

....   وَتَرْكُ «أَنْ» مَعْ ذِى الشُّروعِ وَجَبَا

وما يجوز فيه الأمران والغالب الاقتران ، وهو « عَسَى وأَوْشَكَ » وهو المشار إليه بقول الناظم أَوَّلًا :

---

(١) أى : بالظاء المعجمة .

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٤٧٨ .

(٣) أى : وقد جاء فى نسخة من النسخ المخطوطة لكتاب التوضيح لابن هشام : « وهو ــ أى : ما ذكره سيبويه ــ مردود بالسماع » .

وفى الارتشاف ٢ / ١٢٠ : « ودخولها ــ يعنى « أَنْ » فى خبر « كاد وكرب » عند أصحابنا من باب الضرورة ولا يقع فى الكلام » وفى شرح التسهيل للدمامينى ٣ / ٢٩٠ : « وهذا عند المغاربة مخصوص بالضرورة » يعنى دخول « أَنْ » فى خبر « كاد وكرب » .

(٤) « وكَعَسَى حرى » و « كعسى » جار ومجرور خبر مقدم ، « حرى » مبتدأ مؤخر قصد لفظه .

(٥) « وألزموا اخلولق « أَنْ » : اخلولق : مفعول به أول للفعل « ألزم » قُصِد لفظه و « أَنْ » هو المفعول الثانى قُصِد لفظه أيضا .

وكونُه بِدُونِ «أَنْ» بَعْدَ «عَسَى» نَـزْرٌ ....

وثانيًا بقوله :

وبَعْدَ «أَوْشَكَ» انْتِفَا «أَنْ» نَزرا(١)

وما يجوز فيه الأمران والغالب التجرد وهو « كادَ وكَرَبَ » وهو المشار إليه بقول الناظم أَوَّلًا :

.... وَ«كَادَ» الأمرُ فيه عُكِسَا(٢)

وبقوله ثانيًا :

ومثلُ «كَادَ» فى الأصحِّ «كَرَبَا»(٣) ....

* * *

(١) « انْتِفَا » مبتدأ ، وقصِر للّضرورة وأصلُه « انتفاءُ » « أَنْ » مضاف إليه قصد لفظه « نَزَرَا » فعل ماضٍ وفاعله يعود إلى « انتفا » والألف للإطلاق .

(٢) « وكاد » الواو عاطفة « كَادَ » مبتدأ أول مقصود لفظه ، « الأمرُ مبتدأ ثانٍ « فيه » متعلق بـ « عُكِسَا » و « عُكِسَا » فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى « الأمر » والألف للإطلاق ، والجملة خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول .

(٣) « ومثلُ » خبر مقدم « كاد » مضاف إليه مقصود لفظه « فى الأصح » متعلق بمثل لتضمنه معنى المشتق وهو المماثلة « كَرَبَا » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه والألف للإطلاق .

قال الصبان : قوله : « فى الأصحّ » مقابله شيئان : مُقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها ـــ أى : فى « كَرَبَ » ـــ إلا التجرّد ، ومذهبُ ابنِ الحاجب حيثُ جعلها من أفعال الشروع » [حاشيته على الأشمونى ١ / ٢٦٢] .

(**فَصْلٌ** :

وَهَذِه الْأَفْعَالُ مُلَازِمَةُ لِصِيغَةِ الْمَاضِى إِلَّا أَرْبَعَةً اسْتُعْمِلَ لَهَا مُضَارِعٌ
[**وَهِىَ**][(١)] : « **كَادَ** ») وعينُها « واوٌ » وجاءت من باب « خَافَ يخافُ » ومن باب « قال يقول » يقالُ : « كِدْتُ » ــ بكسر الكاف ــ كخِفْتُ ، وبضمها كقُلْتُ حكاها سيبويه[(٢)] ، فعلى الأول مضارعُها « يَكَادُ » كيخاف (**نحو** : ﴿ **يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ** ﴾)[(٣)] وعلى الثانى مضارعُها « يَكُودُ » كيَقُولُ ــ حكاه ابن أفلح[(٤)] فى منيت الألباب ، قال الموضح فى الحواشى : فإن احتج على أنها يائية العين بقولهم : « لا أَفْعَلُه ولا كَيْدًا » قلنا : معارض بقولهم : « ولا كَوْدًا » وجعل « الواو » أصلا ، وسيلة إلى مجئ الياء للتخفيف ــ انتهى ــ

(و « **أَوْشَكَ** » **كَقَوْلِهِ** :

١٢٥م- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ[(٥)]

أنشده سيبويه ، وتقدم الكلام عليه قريبًا[(٦)] .

(**وَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنْ مَاضِيهَا**) حتى إنّ الأصمعىّ ، وأبا علىّ أنكرا / [٩٤ / أ] مجئ ماضيها ، وهما محجوجان بما تقدم[(٧)] ، ولقلته لم يُمثل أكثر النحويين لها

---

(١) فى جميع النسخ « وهو » والمناسب : « وَهِىَ » .
(٢) الكتاب ١ / ٤١٠ .
(٣) من الآية [٣٥] من سورة « النور » .
(٤) لم أهتد إلى معرفته ، وقد جاء ذكره فى شرح التسهيل للدمامينى ٣ / ٢٨٢ وذلك قوله : (وأَنْشأَ) بالهمز أوله وآخره ... وذكره ابن أفلح بالهمز وبغيره » .
(٥) عجزه :

* فى بعض غراته يُوافقُها *

(٦) وهو الشاهد رقم [١٢٥] .
(٧) ينظر الارتشاف ٢ / ١١٩ .

إلا بالمضارع .

(« **وَطَفِقَ** » **حَكَى**) أبو الحسن (**الْأَخْفَشُ : طَفَقَ يَطْفِقُ**)[١] ــ بفتح العين فى الماضى ، وكسرها فى المضارع (**كضَرَبَ يَضْرِبُ** ، **وَطَفِقَ يَطْفَقُ**)[٢] بالعكس (**كعَلِمَ يَعْلَمُ**) وفرِح يفرَح .

(و « **جَعَلَ** » **حَكَى الْكِسَائِىُّ** : « **إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلُ**) ــ بالرفع ــ (**إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّهُ**)[٣] وفيه شذوذ وقوع الماضى خبرًا ــ كما تقدم توجيهه فى « أَرْسَلَ رَسُولًا »[٤] .

و « كَرَبَ يكْرُبُ » كنَصَرَ يَنْصُرُ ــ قاله « ابن أفلح »[٥] فى منبت الألباب .

و « عَسَى أعْسَى » حكاه « ابن ظَفَر »[٦] فى شرح المقامات ، وزعم غيره[٧] أنه يقال : عَسَى يَعْسُو ، وعَسَى يَعْسِى ، فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح[٨] فى حاشيته على هذا الكتاب .

---

(١) فى اللسان مادة (ط ف ق) ١٢ / ٩٥ « ابن سِيدَه : طَفَقَ ــ بالفتح ــ يَطْفِقُ طُفُوقًا : لغة عن الزجاج والأخفش » [وينظر الصحاح ٤ / ١٥١٧] .

(٢) قال تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ [الأعراف ٢٢] .

(٣) ينظر ما حكاه الكسائى هذا فى تخليص الشواهد ٣٣٦ وتعليق الفرائد ٢ / ٣١٣ والأشمونى ١ / ٢٦٥ .

(٤) وهو قول ابن عباس رضى الله عنهما : « فجعَلَ الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرجَ أرسل رسولًا » [ينظر ص : ٦٨٥ من هذا الكتاب] .

(٥) لم أهتد إلى معرفة اسمه .

(٦) وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن ظفر الصقلى المكى توفى سنة ٥٦٥ هـ ، شرح مقامات الحريرى ، [بغية الوعاة ١ / ١٤٢] .

(٧) فى تعليق الفرائد ٣ / ٣١٥ « وقال العمانى فى شرح التصحيح : وزعم بعضهم أنه يقال : عسى يعسُو ، وعسى يعْسِى ، فتكون على هذا متصرفه ــ انتهى » .

(٨) وهو حفيد ابن هشام قاله فى حاشيته على التوضيح مخطوط ورقة [٢٤] .

واقتصر الناظم على اثنين منها فقال :

واستَعْمَلُوا مضارعًا لِـ «أَوْشَكَا» و «كَادَ» لا غيرُ ....

* * *

(**واستُعْمِلَ اسْمُ فَاعِلٍ لثلاثَةٍ وَهِىَ** : « **كَادَ** » **قَالَهُ النَّاظِمُ**) فى شرح الكافية(١) (**وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ**) قَوْلَ كَبِير ــ بالباء الموحدة والتكبير ــ ابن عبد الرحمن(٢) :

١٢٩– أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ (**وَإِنَّنِى** **يَقِينا لَرَهْنٌ بِالَّذِى أَنَا كَائِدُ**)(٣)

فـ « كائد » بصورة الياء المثناة تحتُ بعد الألف ــ اسم فاعل ــ من « كاد » .

و « الأسى » ــ بالقصر ــ الحزنُ ، و « الرِّجَام » ــ بكسر الراء المهملة وبالجيم ــ اسم موضع ، و « يقينًا » مفعول مطلق ، و « رهنٌ » ــ بمعنى مرهون ــ خبر « إنَّ » .

(**وَ « كَرَبَ » قَالَهُ جَمَاعَةٌ ، وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ**) قَول عبد قيس بن خفّاف :

١٣٠– (**أَبُنَىَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ**) فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ(٤)

---

(١) حيث قال فى متن الكافية الشافية ١ / ٤٥٧ .

واستعملوا مضارعا لِـ « أوشَكَا و « كَادَ » واحْفَظْ (كَائِدًا) وَ (مُوشِكَا)

(٢) وهو كثير عزة من قصيدة رثى فيها عبد العزيز بن مروان [وينظر حاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٢٦٥] .

(٣) وهذا البيت من الطويل فى ديوان كثير ص ٣٢٠ والكافية الشافية ١ / ٤٥٩ ، وتخليص الشواهد ٣٤٠ ، والعينى ٢ / ١٩٨ وتعليق الفرائد ٣ / ٣١٤ ، وبلا نسبة فى ابن عقيل ١ / ٣١٢ ، والأشمونى ١ / ٢٦٥ .

(٤) هذا البيت من الكامل وهو لعبد قيس بن خفاف البرجمى ، أحد بنى حنظلة ــ يعظ ابنه فى الأصمعيات ٢٢٩ ، والعينى ٢ / ٢٠٢ ، وشرح المفضليات ٧٥٠ واللسان (ك ر ب) ٢ / ٢٠٧ ، ونوادر أبى زيد ١١٤ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ١ / ٢٦٥ .

=

فـ « كارب » اسم فاعل من « كَرَب » الناقصة ، واسمه مستتر فيه ، وخبره محذوف .

(وَ « **أَوْشَكَ** ») وعليه اقتصر الناظم فقال :

.... وَزَادُ مُوشِكًا[١]

(**كَقَوْلِهِ**) وهو كَبِير بن عبد الرحمن[٢] :

١٣١- (فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاها) وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِى[٣]

فـ « مُوشِك » اسم فاعل « أوشك » و « تعدُو » مضارع عَدَا ، إذا جاوز « غاضِرة » ــ بغين ، فضاد معجمتين ــ جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز ، و « العوادى » ــ بالعين المهملة ــ عوائق الدهر ، فاعل « تعدو » .

(**وَالصَّوَابُ أَنَّ الَّذِى فِى الْبَيْتِ الْأَوَّلِ**[٤] « **كَابِدٌ** » ــ **بِالْيَاءِ الْمُوَحَّدَةِ مِنَ**

= وقوله « أُبَنَىَّ » الهمزة للنداء « بُنَىَّ » منادى منصُوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جَرّ ــ وهو تصغير « ابن » مضاف إلى ياء المتكلم ، فلما اجتمع فيه ثلاثة ياءات ، ياء التصغير ، والياء التى هى لام الكلمة المنقلبة عن واو ، وياء المتكلم حذفت لام الكلمة وهى الثانية منهنَّ .

(١) أما فى الكافية الشافية فقال :

* وَ « كَادَ » واحْفَظْ « كَائِدًا » ومُوشِكَا *

(٢) وهو كثير عزة .

(٣) هذا البيت من الوافر لكثيرّ يُشبب بغاضرة جارية أم البنين أخت عمر بن عبد العزيز فى ديوانه ص ٢٢٠ ت إحسان عباس ، والكافية الشافية ١ / ٤٦٠ ، والعينى ٢ / ٢٠٥ ، والدرر ١ / ١٠٤ ــ وبلا نسبة فى الهمع ١ / ١٢٩ ، والأشمونى ١ / ٢٦٥ .

والمعنى : قد قرب ارتحال هذه المرأة ، وسوف يعزُّ عليك أن تراها ، وستحول دونها الموانع وتصرف عن لقائها الصوارف .

(٤) وهو الشاهد رقم ١٢٩ .

الْمُكَابَدَةِ وَالْعَمَلِ ، **وَهُوَ اسْمٌ**) للفاعل (**غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ**) لأنَّ فعلَه « كَابَدَ » وقياس اسم فاعله الجارى عليه « مُكَابِد » لا « كَابِد » .

(**وَبِهَذَا جَزَمَ** « **يَعْقُوبُ** ») بن السِّكِّيت (**فِى شَرْحِ دِيوانِ** / « **كُثَيِّر** ») عزَّة فلا دليل للناظم فيه . [٩٤ / ب]

وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيرًا ، فقال فى شرح الشواهد الكبرى[١] : والظاهر ما أنشده الناظم ، وقد كنتُ أقمتُ مدةً على مخالفته ، وذكرتُ ذلك فى توضيح الخلاصة ، ثم اتَّضح لى أنّ الحق معه[٢] ــ انتهى ــ

(وَ) الصوابُ (**أَنَّ كَارِبًا فِى الْبَيْتِ الثَّانِى ، اسْمُ فَاعِلِ** « **كَرَبَ** » **التَّامَّة فِى نَحْوِ قَوْلِهِمْ** : « **كَرَبَ الشِّتَاءُ** » **إِذَا قَرُبَ ، وَبِهَذَا جَزَم الْجَوْهَرِىّ**) فى الصحاح[٣] ، وأصله : « كَارِبٌ يومُه »[٤] برفع « يوم » أى : قريب يوم وفاته .

وفى « كربَ » استعمالان : ناقصةٌ ، وتامّةٌ ، والتامةُ[٥] : قاصرةٌ ، ومتعدِّيةٌ .

فالقاصرةُ : نحو « كَرَبَ الشتاءُ » ، وقولهم : كل دانٍ قريب فهو كارب .

والمتعدية : نحو قوله : كَرَبْتُ القيدَ إذا ضيَّقته[٦] على المقيدَّ .

* * *

---

(١) المسمى : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .

(٢) ينظر تلخيص الشواهد ص ٣٤١ .

(٣) الصحاح ١ / ٢١١ .

(٤) قال ابن هشام فى تلخيص الشواهد ٣٤٢ « والحقُّ أنّ « كَرَبَ » فى البيت من كَرَبَ التامة المستعملة فى قولهم : « كرب الشتاء » إذا قُرُبَ ، وبهذا جزم الجوهرىّ ولهذا لا تجد له فى اللفظ خبرا ، والمعنى تام بدون تقدير ، فلا شاهد فيه على هذا » .

(٥) فى خ٣ بسقوط « والتامة » .

(٦) فى خ٢ « إذا ضيعته » وهو تحريف من الناسخ .

(**وَاسْتُعْمِلَ مَصْدَرٌ لِاثْنَينِ وهما**[١] : « **طَفِقَ** » **وَ** « **كَادَ** » **حَكَى الْأَخفَشُ** « **طُفُوقًا** ») كقعودًا (**عَمَّن قَالَ** : « **طَفَقَ** »[٢] **بالفتح**) فإنّ قياسه « الفُعُول » (**وَ** « **طَفَقًا** »)[٣] ــ بفتحتين ــ كفَرَحًا (**عَمَّنْ قال** « **طَفِق** » **بالكسر**) فإن قياسه « الفَعَل »[٤] .

(**وَقَالُوا** : « **كَادَ كَوْدًا** ») كقال قولا (**ومَكَادًا**) كمقالا ، وكَيْدًا بقلب الواو ياءً .

وفى حواشى سنن أبى داود للمنذرى حكاية « إيشَاك »[٥] مصدر « أوشك » قاله الموضح فى الحواشى .

* * *

---

(١) فى خ٤ « وهو » .

(٢) فى اللسان ١٢ / ٩٥ « ابن سيده : طَفَقَ بالفتح يطفِق طُفُوقًا لغة عن الزجاج والأخفش » .

(٣) فى اللسان ١٢ / ٩٥ « وطَفِق يفعل كذا يَطْفَق طَفَقًا ، جعل يفعل وأخذ ، وفى التنزيل : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الجَنَّةِ ﴾ وفى الحديث « فطفِق يُلقى إلَيْهم الجَبُوب » وهو من أفعال المقاربة ، والجَبُوب : المَدَر .

(٤) قال ابن مالك فى الألفية :

وفَعِل اللازمُ بابُه « فَعَلْ » كفَرَحٍ وَكَجَوًى وكَشَلَلْ

وفَعَلَ اللازمُ مثلَ « قَعَدَا » له « فُعُولٌ » باطرادٍ كغَدَا

قوله « مثلَ » قال صاحب التصريح فى إعراب الألفية : (مثل) بالنصب على الحال من الضمير المستتر فى « اللازم » قاله المكودى ، أو مفعول بفعل محذوف » اهـ .

(٥) فى اللسان ١٢ / ٤٠٥ « وقد أوشك فلانٌ يوشك إيشاكًا ، أى : أسرع السير ، ومنه قولهم : يوشك أن يكون كذا » .

(فَصْلٌ :

وَتَخْتَصُّ « عَسَى ، واخْلَوْلَقَ ، وَأَوْشَكَ ») من بين أفعال هذا الباب (بِجَوَازِ إِسْنَادِهِنَّ إلى « أَنْ يَفْعَلَ ») حال كون « أَنْ يفعلَ » (مُسْتَغْنًى بِهِ عَنِ الْخَبَرِ) فتكون تامّة ، وهذا معنى قول الناظم :

بَعْدَ عَسَى، اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكَ قد يَرِدْ غِنًى بـ «أَنْ يَفْعَلَ» عن ثانٍ فُقِدْ(١)

(نَحو ﴿ عَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا) وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾(٢) .

(وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا) الأصل (فَرْعَانِ :

أَحَدُهما : أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى إِحْدَاهُنَّ اسْمٌ هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) الفعل (فِي الْمَعْنَى ، وَتَأَخَّرَ عَنْهَا « أَنْ » وَالْفِعْلُ ، نَحْو : زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » جَازَ تَقْدِيرُهَا خَالِيَةً مِنْ ضَمِيرِ ذَلِكَ الاسْمِ) المتقدم عليها (فَتَكُونُ) « عَسَى » (مُسْنَدَةً إِلَى « أَنْ » وَالْفِعْلِ مُسْتَغْنًى بِهَا عن الْخَبَرِ) فتكون تامّة وهذه لغة أهل الحجاز .

(وَجَازَ تَقْدِيرُهَا مُسْنَدَةً إِلَى الضَّمِيرِ) العائد إلى الاسم المتقدم عليها فيكون الضميرُ اسمَها (وَتَكُونُ « أَنْ » وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخَبَرِ) فتكون ناقصة ، وهذه لغة بنى تميم .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) المراد « بأن يفعلَ » ما هو على هذه الصفة ؛ من كل جملة مضارعية مسبوقة بـ « أَنْ » المصدرية .

ومعنى البيت : قد يستغنى بالجملة المضارعية المسبوقة بأن المصدرية عن الثانى الملازم لهذه الأفعال الثلاثة وهو الخبر فهى تكتفى بالمصدر المؤول مرفوعا لها على الفاعلية وتكون تامة لا ناقصة .

(٢) من الآية [٢١٦] من سورة « البقرة » .

وَجَرِّدَنْ «عَسَى» أو ارْفَعْ مُضْمَرَا   بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا(٣)

[٩٥ / أ] **وَيَظْهَرُ أَثَرُ**) هَذَيْنِ (**التَّقْدِيرَيْنِ فِى**) حال (**التَّأْنِيثِ** ، / **والتَّثْنِيَةِ** ، **وَالْجَمْعِ**) المذكر والمؤنث (**فَتَقُولُ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِضْمَارِ**) فى « عَسَى » (**هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ**) فـ « هندٌ » مبتدأ ، و « عَسَى » فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، واسمُها ضمير مستتر فيها يعود على « هند » و « أَنْ تفلحَ » فى موضع نصب على أنه خبر « عَسَى » و « عَسَى » ومعمولاها فى موضع رفع على أنه خبر المبتدإ .

(وَ « **الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا** ») فـ « الزيدان » مبتدأ ، و « عَسَى » فعل ماضٍ ناقصٌ ، و « الألف » المتصلة بها اسمُها و « أَنْ يقومَا » خبرها ، وجملة « عسى » ومعموليها خبر المبتدإ .

(وَ « **الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا** » كذلك (وَ « **الْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ** ») كذلك .

(**وَتَقُولُ عَلَى تَقْدِيرِ الْخُلُوِّ مِنَ الْمُضْمَرِ**) فى « عسى » ـ « هِنْدٌ (**عَسَى**) أَنْ

---

(١) قول الناظم : « إذا اسم قبلها قد ذكر » لم يعين حال هذا الاسم من كونه مبتدأ أو غير ذلك ؛ لأن المقصود صحة إعادة الضمير عليه من « عسى » فإذا قيل : جاء زيدٌ فعسى أن يقرأ ، فهو داخل فى إطلاقه . ويدخل فيه أيضا ما إذا كان فاعل الفعل الذى بعد « أَنْ » ضمير متكلم ، أو مخاطب ، فإن الوجهين سائغان نحو : عسى أن تقوم يا زيدٌ وعسيتَ أن تقوم ، وعسى أن أقوم ، وعسيتُ أن أقوم ، ومنه فى القرآن الكريم : ﴿ وَعَسَى أن تكرهُوا شيئا وهو خيرٌ لكم ﴾ [البقرة ٢١٦] .

وقوله « وجَرِّدَنْ « عسى » أو ارفع مضمرًا بها ... » فيه قصر الحكم على « عسى » وحدها دون « أوشك واخلولق » فاقتضى أنهما غيرُ داخلين معها . فمن النحاة من قصر الحكم على « عسى » وحدها مثل أبى حيان فى الارتشاف ٢ / ١٢٣ : ١٢٤ ومنهج السالك ٧١ ، وابن عقيل فى شرحه للألفية ١ / ٣١٥ ومنهم من عَمَّم الحكم فى الأفعال الثلاثة « عسى واخلولق وأوشك » مثل ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٩٢ وابن الناظم ١٥٩ : ١٦٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٦٦ ، وابن عقيل فى شرح التسهيل ١ / ٢٩٩ : ٣٠٠ ، وابن هشام هنا فى التوضيح .

تُفْلِحَ » و « الزيدان عَسَى أن يقوما » ، و « الزيدون عسى أن يقوموا » ، و « الهنداتُ عَسَى أن يَقُمن » فتقدر « عَسَى » خاليةً من الضمير (فى) الأمثلة (**الْجَمِيع**) وهى تامة ، و « أَنْ » والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها ، وهى ومرفوعُها فى موضع رفع على الخبرية للمبتدإ قبلها .

(وَ) الخلوُّ من الضمير (**هُوَ الْأَفْصَحُ**) وبه جاء التنزيل (**قَالَ اللهُ تَعَالَى** : ﴿ **لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ** ﴾)(١) .

والفرع (**الثَّانِى** : **أَنَّهُ إِذَا وَلِىَ إِحْدَاهُنَّ « أَنْ » والْفِعْلُ ، وتأَخَّر عَنْها اسْمٌ هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فى الْمَعْنَى نحو** : « **عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ** » **جَازَ**) الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه فى المعنى(٢) ، وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا لا غير ، وجاز أيضا وجهان آخران :

أحدهما : أنه يجوز (**فِى ذَلِكَ الْفِعْلِ**) المقرون بـ « أَنْ » (**أَنْ يُقَدَّرَ خَالِيًا مِنَ الضَّمِيرِ**) العائد إلى الاسم المتأخر (**فَيَكُونُ**) الفعلُ (**مُسْنَدًا إِلَى ذَلِكَ الاسْمِ**) المتأخر(٣) (وَ) تكون (« **عَسَى** » **مُسْنَدَةً إِلَى « أَنْ » وَالْفِعْلِ ، مُسْتَغْنًى بِهِمَا عَنِ الْخَبَرِ**) فتكون تامة .

(وَ) الثانى : أنه يجوز (**أَنْ يُقَدَّرَ**) ذلك الفعلُ (**مُتَحَمِّلًا لِضَمِيرِ ذَلِكَ الاسْمِ**) المتأخر (**فَيَكُونُ**) الاسم المتأخر (**مَرْفُوعًا بِـ « عَسَى » وَتَكُونُ « أَنْ » وَالْفِعْلُ فِى مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ**) لِـ « عَسَى » مقدَّما على اسمها ، فتكون ناقصةً .

---

(١) من الآية [١١] من سورة « الحجرات » .

(٢) وهما : جواز تقدير « عسى » خالية من الضمير ، فتكون مسندةً إلى « أن » والفعل مستغنًى بهما عن الخبر ، وجواز تقديرها مسندة إلى الضمير ، وتكون « أن » والفعل فى موضع نصب على الخبر ـــ وعلى كلٍّ يكون الاسم المؤخر مبتدأ مؤخرًا لا غير والجملة قبله من « عسى » وما بعدها خبر مقدم .

(٣) على أنه فاعل له .

(وَمَنَعَ « **الشَّلَوْبِينُ هَذَا الْوَجْهَ**) الثانى (**لِضَعْفِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَنْ تَوَسُّطِ الْخَبَرِ**[١] ، **وَأَجَازَهُ**) أبو العباس (**الْمُبَرِّدُ** ، **وَ**) أبو سعيدٍ (**السِّيرَافِى** ، **وَ**) أبو علىّ (**الْفَارِسِىُّ**[٢] ، **وَيَظْهَرُ أَثَرُ الاحْتِمَالَيْنِ أَيْضًا فِى**) / [٩٥ / ب] حال (**التأنيث** ، **وَالتَّثْنِيَةِ** ، **وَالْجَمْعِ**) المذكر والمؤنث .

(**فَتَقُولُ عَلَى وَجْهِ الْإِضْمَارِ**) فى الفعل المقرون بـ « أَنْ » (« **عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ** ») فـ « أخواك » اسم « عَسَى » مؤخر ، و « أَنْ يقوما » فى موضع نصبٍ خبر « عَسَى » متقدم على اسمها .

(**وَ** « **عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ** ») فـ « إخوتُك » اسم « عسى » و « أن يقوموا » خبرها .

(**و** « **عَسَى أَنْ يَقُمْنَ نِسْوَتُكَ** ») فـ « نسوتُك » اسم « عسى » و « أن يَقمْنَ » خبرها .

(**وَ** « **عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ** » **بِالتَّأْنِيثِ لَا غَيْرُ**) فـ « الشمسُ » اسم « عسى » ، و « أَنْ تطلعَ » خبرها ، وإنما وجب تأنيث الفعل ؛ لأنه إذا أسند إلى

---

(١) قال الشَّلَوْبين فى التوطئة ص ٣٠٠ « وتستعمل ـــ يعنى « عسى » ـــ استعمال قَرُبَ فيكون فاعلها « أن » مع الفعل نحو « عسى أن يقوم زيدٌ » ـــ رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د / جمال مخيمر ١٩٧٨ م.

(٢) فى الارتشاف ٢ / ١٢٢ « وتوسطه ـــ يعنى الخبر ـــ بين الفعل ومرفوعه والفعل غير مقرون بـ « أَنْ » جائز نحو : طفِق يصليان الزيدان ، فإن كان مقرونا بـ « أَنْ » ففيه خلاف ، وأجاز ذلك المبرد والسيرافى ، والفارسى ، وصححه ابن عصفور ، ومنهم من منع ذلك ، وإليه ذهب الأستاذ أبو علىّ ـــ يعنى : الشَّلوبين ـــ وزعم أنه لا يجوز فى « عَسَى أن يذهب زيدٌ » إلا أن يكون « زيدٌ » فاعلا بيذهب » انتهى .

[وينظر المقرب لابن عصفور ١ / ١٠١ ، وشرح الجمل له أيضا ٢ / ١٧٦ ، والمقتضب للمبرد ٣ / ٧١ وما بعدها] .

ضمير متصل وجب تأنيثُه ؛ لئلا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر(١) ــ كما سيجئ فى باب الفاعل .

(وَ) تقول (**عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ**) وهو عدم الإضمار فى الفعل « عَسَى أن يقوم أخواك » و « عَسَى أن يقوم إخوتُك » ، و « عَسَى أن تقوم نِسْوَتُك » ، و « عَسَى أن تطلعَ الشمسُ » .

فالاسم المتأخر(٢) فى هذه الأمثلة فاعل « يقوم وتطلع »(٣) ــ و « عَسَى » مسندةٌ إلى « أَنْ » والفعل ، مستغنًى بهما عن الخبر ، ففى الأمثلة الثلاثة الأُوَل (**تُوَحِّدُ** « **يَقُومُ** ») لأنه مسند إلى الظاهر ــ وسيأتى أن الأفصح توحيده(٤) .

(وَ) فى المثال الأخير (**تُؤَنِّثُ** « **تَطْلُعُ** » **أَوْ تُذَكِّرُه**) لأنه مسندٌ إلى ظاهر مجازىِّ التأنيث ــ وسيأتى أنه يجوز تذكيرُه وتأنيثُه(٥) .

لا يقال : إذا تأخر المسند إليه فى المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين ، فلا يتأتى فيه ما تقدم(٦) ؛ لأنا نقول : دعوى التنازع فيه ممنوعة ؛ لأن أحد الفعلين جامد ــ وسيأتى أن التنازع لا يكون بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره .

---

(١) إذِ المقصودُ : « عسى الشمسُ أَنْ تطلعَ » يعنى : هى .

(٢) وهو : على التوالى : أخواك ، وإخوتك ، ونسوتك ، والشمس .

(٣) فاعلُ « يقوم » فى الأمثلة الثلاثة الأُوَل ، وفاعل « تطلع » فى المثال الأخير .

(٤) وذلك فى باب الفاعل ــ الحكم الخامس : أن فعله يُوَحَّد مع تثنيته وجمعه ، كما يُوَحَّد مع إفراده ، فكما تقول : قام أخوك ، كذلك تقول : قام أخواك ، وقام إخوتُك وقام نسوتُك ، قال الله تعالى : ﴿ قال رَجُلَانِ ﴾ [المائدة : ٢٣] ﴿ وَقَال الظَّالِمُونَ ﴾ [الفرقان : ٨] ﴿ وَقَال نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف : ٣٠] انتهى من التوضيح .

(٥) وذلك فى باب الفاعل ــ الحكم السادس أن الفاعل إذا كان مؤنثا أُنث فعله وجوبا وجوازًا ، ومن مواضع جواز التأنيث أن يكون الفاعل اسما ظاهرًا مجازىّ التأنيث نحو ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ [القيامة : ٩] .

(٦) بل يكون معمولًا لأحدهما ويعملُ الآخر فى ضميره كما هو المعروف فى باب التنازع . والجواب ما ذكره المصرح من أنه لا تنازع بين جامدين ولا بين جامد وغيره .

(مَسْأَلَة :

يَجُوزُ كَسْرُ سِينِ « عَسَى ») فى لغة من قال : « هُوَ عَسٍ بكذا » مثل « شجٍ » من « شَجِىَ »(1) (**خِلَافًا لِأَبِى عُبَيْدَةَ**) فى منعه الكسر .

(**وَلَيْسَ ذَلِكَ**) الجوازُ (**مُطْلَقًا**) سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمر (**خِلَافًا لِلْفَارِسِىِّ**) فى إجازته الكسر مطلقا ، فيجيز « عَسِىَ زيدٌ » ـ بكسر السين ـ كرَضِىَ زيدٌ (**بَلْ يَتَقَيَّدُ بأن يُسْنَدُ إِلَى**) ضمير يسكن معه آخر الفعل ، فيشمل ما إذا كان مُسْنَدًا إلى (**التَّاءِ ، أَوِ النُّونِ ، أَوْ** « **نَا** » **نَحْو**) « عَسَيْتُ » بالحركات الثلاث فى التاء ، و « عَسَيْتُما » و « عَسِيْتُم » و « عَسَيْتُنَّ » و « عَسَيْنَ » و « عَسَيْنا » ـ بفتح السين وكسرها فى الجميع ، وبهما قُرِئ فى السبع ، قال الله تعالى : (﴿ **هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ**) **عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ** ﴾(2) ﴿ **فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ** ﴾(3) **قَرَأَهُمَا** « **نافع** » **بِالْكَسْرِ**) لمناسبة الياء (**وَغَيْرُهُ بِالْفَتْحِ**(4) ، **وَهُوَ الْمُخْتَارُ**) لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر / والمضمر ، بخلاف الكسر ؛ ولأنه اللغة الشائعة . [٩٦ / أ]

---

(1) فى اللسان ١٩ / ٢٨٤ « وهو عَسِىٌّ أن يفعل كذا ، وعَسٍ أى خليقٌ ... وما أعساه ، وأعْسِ به ، وأعْسِ بأن يفعل ذلك كقولك أَحْرِ به ، وعلى هذا وجَّهَ الفارسىُّ قراءة نافع ﴿ فَهَلْ عَسِيْتُم ﴾ بكسر السين قال : لأنهم قد قالوا : هو عَسٍ بذلك ، وما أعساه ، وأعْسِ به ، فقوله « عَسٍ » يُقَوِّى » عَسِيتُم » ألا ترى أن « عَسٍ » كحرٍ وشَجٍ » .

[ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٦ ، والارتشاف ٢ / ١٢٤ ، وتعليق الفرائد ٢ / ٣٠٢] .

(2) من الآية [٢٤٦] من سورة « البقرة » .

(3) من الآية [٢٢] من سورة « محمد » .

(4) ينظر التذكرة فى القراءات لابن غلبون ص ٣٣٦ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَالْفَتْحَ والكسْرَ أَجِزْ فى السِّينِ مِنْ   نحو «عَسَيْتُ» وانتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ(١)

(١) يعنى : أن الفتح والكسر جائزان فى مثل « عسيتُ » وزُكِنَ أى : عُلِم عن العرب اختيار الفتح ، وقوله : « انتقا » مبتدأ وقصر للضرورة وأصله « انتقاء » « الفتح » مضاف إليه ، « زُكِنَ » أى : عُلِم فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود على « انتقا الفتح » والجملة خبر المبتدإ .

* * *

تمّ - بحمد الله وتوفيقه - الجزء الأول من التصريح بمضمون التوضيح ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثانى ، وأوله :

[هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدإ والخبر]

فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع — الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

ب ـ فهرس التحقيق :

الموضوع	الصفحة

* * *

رقم الإيداع : ٨٤٥٦ / ٩٢
الترقيم الدولي : ٢ ـ ١٠٧ ـ ٢٥٧ ـ ٩٧٧

الزهراء للإعلام العربي
الإدارة : ١٤ شارع الطيران ـ رابعة العدوية
مدينة نصر ـ ت : ٦٠١٩٨٨ ـ ٢٦١١١٠٦
تلكس : ٩٤٠٢١ رالف يو إن فاكس ٢٦١٨٢٤٠

المطابع : ٩ ش عماد الدين كامل ـ متفرع من عباس
العقاد ـ مدينة نصر ت : ٢٦٣٧٧٢٨٣
القاهرة